الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

تخصص:تاريخ وسيط

الأسواق بالغرب الإسلامي في العهد الموحدي

(524 – 667 هـ / 1126 – 1269 م)

- دراسة في تنظيماتها ومعطياتها الإحصائية -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) في التاريخ الإسلامي الوسيط

إعداد الطالبة :

فاطمة فيلالي

إشراف الأستاذ الدكتور:

خالد بلعربي

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. محمد بوشنافي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د. خالد بلعربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
د. قاسمي بختاوي	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
د. عبد الكريم حساين	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا
أ.د. شعيب مقنونيف	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
د. عبد الكريم طهير	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الشلف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :1442-1443هـ/2021-2022م

بِسْمِ اللهِ الرَحْمَانِ الرَحِيمْ

" يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ "

صَدَقَ اللهُ العَظِيمْ

الآيَة 11 مِن سُورَةِ المُجَادَلَة

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع بقلب ملؤه الوفاء والإخلاص، إلى من حرم نفسه ليعطيني، إلى من شجعني على طلب العلم ودفعني إليه، إلى من كان سببا في مواصلة دراستي أبي رحمه الله.

إلى من جعل الله من نبض قلبها أول صوت يسمع، ومن دفء حضنها أول مأوى يسكن، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها أمي الحبيبة منبع الحنان ونور عيني، التي سهرت معي ليالي كثيرة في مراحل انجاز هذه المذكرة، والتي دفعتني إلى معترك الحياة بكل ثقة واعتزاز، أسأل الله العظيم أن يطيل عمرها ويمتعها بوافر الصحة والعافية.

إلى من لا تحلو الدنيا إلا بوجودهم وقربهم إخوتي:

أخي مراد مثلي الأعلى في العمل الصادق والسير نحو الحق الأفضل والذي دفعني نحو النجاح دوما، وزوجته الفاضلة التي ساندتني كثيرا في هذه المذكرة، وأبنائهما سيد أحمد ورياض، وأختي شريفة التي لطالما شجعتني في دراستي بكل عبارات التشجيع والاجتهاد، وابنتها بسمة وابنها أحمد.

حفظهم الله جميعا

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي



الطالبة : فيلالي فاطمة

الشـــكر والتـــقدير

قال الله تعالى: " لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ "

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات، الحمد لله العلي القدير على ما هداني ووفقني إليه في هذا العمل المتواضع.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ لَمْ يَشْكُرْ النَاسَ لَمْ يَشْكُرِ الله "، امتثالا لهذا التوجه النبوي الكريم، أتقدم بكل عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور بلعربي خالد الذي أشرف على هذه المذكرة، ولنصائحه وتوجيهاته طيلة مراحل انجازها وإلى غاية إتمامها في شكلها النهائي.

وأتوجه بالشكر الخالص والاحترام إلى جميع الأساتذة أعضاء لجنة مناقشة هذه المذكرة، فلسيادتهم كل الشكر والتقدير.

ووجب أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل للأخ الكريم الدكتور هناني الجيلالي الذي أكرمني بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

وأتقدم بكل عبارات الشكر والتقدير والامتنان لكل من شارك في كتابة هذه المذكرة وسهر لإخراجها بأبهى حلة.



مقدمة

تعتبر الأسواق نتاجا حضاريا توارثته الأمم بتوارث الحضارات المتعاقبة، كما تمثل مرآة الحياة الاقتصادية وعنوان نشاطها التجاري والصناعي وحتى الاجتماعي، فقيامها يكون حيث وجود التجمعات السكانية باعتبارها مطلبا أساسيا لنشأة المدن، ومن المرافق الحيوية والضرورية لأي دولة، ولا تقتصر أهميتها في كونها مجالا لتبادل السلع والمنافع، بل إنها تعكس ذلك التفاعل الاجتماعي بين عناصر اجتماعية مختلفة فهي تُرتاد من قبل العامة والخاصة يوميا، بذلك تعتبر الأسواق إحدى الجوانب المهمة في دراسة الحضارة الإنسانية، وإحدى المحاور الأساسية في دراسة اقتصاد أي مجتمع كونها مظهر من مظاهر النهضة الحضارية، ومن هذه الزاوية تنطلق هذه الدراسة أي من مفهوم التاريخ الحضاري للسوق الذي له مجالات واسعة تتعدى الضيق الذي يحصر المدينة داخل أسوارها، ليربطها بعلاقات تجارية خارج حدودها، كما تشكل الأسواق هيئات اقتصادية ذات ميزة مشتركة تتمثل في تخصص مهني دقيق من خلال تنظيماتها المهنية والحرفية التي تكشف عن دقة الاهتمام بالحركة التجارية للمدينة.

وفي هذا السياق يندرج موضوع دراستنا الموسوم بـــ: **الأسواق بالغرب الإسلامي في العهد الموحدي (524 – 667هـــ / 1126 – 1269م)– دراسة في تنظيماتها ومعطياتها الإحصائية**– لنبين الدور الاقتصادي الهام الذي جسدته الأسواق في الازدهار الاقتصادي للدولة الموحدية في النصف الثاني من القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، بفضل ما كانت تتمتع به من مقومات اقتصادية، وخصائص طبيعية وجغرافية، واستقرار سياسي، وازدهار زراعي وصناعي خاصة فترة الخلفاء الأوائل، ذلك أن النشاط الاقتصادي يتماش بصفة طردية مع الواقع السياسي وجودا وعدما، ازدهارا وانحطاطا، فالتطور السياسي وما يصحبه من استقرار أمني يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي، كما أنه لا تكون الدولة قائمة من الناحية السياسية إلا بقوة اقتصادها، والنشاط التجاري بالأسواق يمثل أحد أركان نشاط الدولة الاقتصادي بل هو أهم أركانها فيه، ما أهلها إلى ربط علاقات تجارية واسعة مع عدد من القوى الاقتصادية الإسلامية منها والأوربية، التي دعمت حركة التجارة داخل الأسواق كفضاء تجاري مهم يليق بحجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، خصصت للبيع والشراء أينما توجد التجمعات السكانية للتزود بما يحتاجون إليه في مدينة أو قرية، حيث ارتبطت من خلالها الحواضر بالبوادي، والمدن الداخلية بالمدن الساحلية، وهو ما ساهم في تفعيل النشاط التجاري على المستوى الداخلي، والذي دعم بدوره المبادلات التجارية الخارجية، لذلك نشطت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي وتنوعت مقارنة بالعهود السابقة، هذا في مرحلة استقرار الدولة وازدهارها، ولكن تغير الوضع في مرحلة الانهيار بعد موقعة العقاب أصبحت فيها الحركة التجارية بالأسواق بين مد وجزر.

وعليه دراسة موضوع الأسواق بالغرب الإسلامي في العصر الموحدي بجوانبه المختلفة المتعلقة به يرصد لنا مستوى التطور الحاصل في الحياة الاقتصادية، فضلا عن كونها اتجاها متميزا في الدراسات التاريخية الأخرى التي تلتقي جميعها في إبراز معلم من معالم الحضارة العربية الإسلامية ببلاد الغرب الإسلامي، وتعتبر الفترة الموحدية من بين أزهى الفترات التي شهدتها بلاد الغرب الإسلامي ونعمت بها خلال تاريخها سواء السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي فقد شهد القرن السادس الهجري طفرة نوعية في جميع المجالات، ونخص بالذكر المجال الاقتصادي الذي شهد تطورا كبيرا سواء في مجال الزراعة أو الصناعة أو التجارة بشقيها الداخلي والخارجي.

ومن أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وتوسيع البحث فيه هي:

محاولة رسم صورة لهذه الأسواق وتوضيح الحركة التجارية بها، ضمن الظروف التي كانت تسود بلاد الغرب الإسلامي فترة الدراسة.

الرغبة في محاولة كشف أهمية ودور الأسواق التي تعد أمرا ضروريا لإبراز قوة الدولة الموحدية طوال مدة حكمها، بالإضافة إلى ملاحظتنا أن هذا الجانب الحضاري – أي موضوع الأسواق- من تاريخ الدولة الموحدية بشكل خاص لم يبحث فيه كموضوع بحث في رسالة ماجستير أو دكتوراه من طرف الباحثين فكان هذا سببا رئيسيا في اختيار الموضوع، وعلى الرغم من الدور التجاري للأسواق الذي اضطلعت به المنطقة في العصر الموحدي، وعلى الرغم من أن هناك العديد من المصادر والمراجع التي تناولت النشاط الاقتصادي بشكل عام في تلك الفترة إلا أن موضوع الأسواق لمنطقة الغرب الإسلامي وفي العصر الموحدي لم يُعالج كموضوع مستقل بذاته، فكل ما هناك مجرد معلومات في عدد كبير من المصادر والمؤلفات التاريخية والجغرافية ومقالات وأبحاث في حشد كبير من الكتب والمجلات التاريخية، والتي من غير الممكن نكران أهميتها وعظيم فائدتها باعتبارها المنبع الذي أستقى منه البحث مادته ومعلوماته وبفضلها ظهر إلى حيز الوجود.

ومن هنا يكتسي موضوع الأسواق أهمية بالغة في إبراز جانب مهم من جوانب حضارة الموحدين ألا وهو الجانب التجاري المتمثل في الأسواق، وتسليط الضوء على دورها في دفع عجلة التطور الحضاري، وبيان وسائل التبادل التجاري بالأسواق الموحدية من مكاييل وموازين ومقاييس وعملة وبيع وشراء ...، فالقصد من دراسة الأسواق ببلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي هو دراسة لتنظيماتها ومعطياتها الإحصائية.

جاءت هذه الدراسة حول النشاط التجاري الموحدي في إطاره الداخلي " الأسواق " باعتباره محركا أساسيا لاقتصاد الدولة الموحدية، فالتجارة الداخلية بمعنى الأسواق مثلت المورد الأساسي للنمو والتطور والتشييد الحضاري، ظاهرة اشتهرت بها الدول الإسلامية في العصر الوسيط والدولة الموحدية لم تخرج عن هذا الإطار.

وتتضاعف أهمية الموضوع في محاولة الكشف عن واقع الأسواق من حيث المعاملات التجارية والمالية في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي، الذي تأثر بعوامل مرتبطة بتغيرات طبيعية وسياسية واجتماعية مابين مراحل الدولة الموحدية، من مرحلة التأسيس والصراع لوضع قاعدة متينة للدولة بأسسها والأسواق أحد هذه الأسس، ثم تليها مرحلة الاستقرار والازدهار والتي صاحبها نشاط الحركة التجارية بالأسواق، لتعقبها مرحلة الانهيار بعد معركة العقاب وكساد الأسواق، ليكون للأسواق وسط هذه التغيرات آثار على المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتتجلى الأهمية التاريخية لهذه الدراسة أيضا في تقديم دراسة متخصصة بمجال الأسواق لمنطقة الغرب الإسلامي في الفترة الموحدية، لتقديم إضافة جديدة في مجال البحث العلمي لمكتبة الجامعة الجزائرية.

إن إشكالية هذا الموضوع مركزة أساسا في دراسة واقع الأسواق لمنطقة الغرب الإسلامي في العصر الموحدي من خلال نشاطها بين التأثر والتأثير، باعتبارها مركزا لمختلف المعاملات التجارية وغير التجارية، وتوضيح تنظيماتها ودراسة معطياتها الإحصائية وتحليلها، وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات التي تلم بموضوع الدراسة منها:

- ما هو تعداد أنواع الأسواق التي نشطت في المحيط الجغرافي لبلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي؟ وما هي المعايير المحددة لهذه الأنواع؟

- كيف كان مخطط الأسواق على مستوى المدينة من حيث نظام تخصصها؟ وما هي أهم الأنشطة الحرفية الممارسة في هذه الأسواق؟

- كم بلغ عدد الدكاكين و الفنادق في كبرى مدن الدولة الموحدية؟

- ما هي أهم المسالك التجارية الرابطة بين الأسواق الداخلية وبينها وبين الأسواق الخارجية؟

- فيما تتمثل آليات وأساليب التعامل التجاري في أسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي؟

- ما مدى تأثير العملة الموحددية على باقي العملات المعاصرة لها؟

- ما هي العناصر الفاعلة في النشاط التجاري بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي؟

- إلى أي مدى وصل تدخل السلطة الموحدية في تنظيم الأسواق من خلال وظيفة الحسبة والمحتسب؟

- ما هي العوامل المؤثرة على نشاط الأسواق بشكل إيجابي أو سلبي؟

للإجابة على هذه التساؤلات، قسمنا الدراسة إلى مدخل وخمسة فصول على الشكل التالي:

بالنسبة **للمدخل** تطرقنا فيه إلى إعطاء لمحة تاريخية عن الأسواق في بلاد الغرب الإسلامي قبل القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، منذ الفتح الإسلامي لبلاد المغرب وتتبعنا كل المراحل السياسية له وللأندلس حتى العصر المرابطي.

أما **الفصل الأول** خصصناه لأنواع الأسواق في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي، وتوصلنا من خلال استقراء عدة نصوص تاريخية مصدرية إلى تعدد أنواع الأسواق من أسواق دائمة ثابتة الوجود بالمدن، وأخرى مؤقتة محدودة الزمن والتي انقسمت بدورها بين أسواق أسبوعية وأسواق موسمية، ونشط نوع آخر من الأسواق عرفت بالأسواق المتنقلة وهي الأسواق المرافقة للحجاج وأسواق عسكرية، هذا وإضافة لأسواق أخرى ظهرت وارتبطت بمكان نشاطها وهي أسواق المرافئ، وأسواق الطرق التجارية، وأسواق الحصون، والأسواق الجبلية.

وحاولنا في **الفصل الثاني** تحديد أماكن الأسواق بالمدن، حسب تخصصها وفق النظام المعمول به بكل المدن الإسلامية عملا بمبدأ "لا ضرر ولا ضرار"، كما قمنا بإحصاء لأنواع الحرف الممارسة في هذه الأسواق حسب المواد الأولية المستخدمة في كل حرفة، فوجدنا حرف قائمة على الإنتاج الزراعي والخشبي والحيواني وحرف أخرى قائمة على المعادن وحرف أخرى تعددت مصادر موادها للتصنيع.

وفي ما يخص **الفصل الثالث** فقد خصصناه لذكر المرافق والمسالك التجارية ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي، حرصنا في بدايته على الوصف المعماري لهذه الأسواق، وفي نفس الصدد تعرضنا لوصف المرافق التجارية بهذه الأسواق، كما تتبعنا شبكة الطرق والمواصلات التجارية الرابطة بين أسواق الدولة الموحدية من جهة، وبينه وبين أسواق الدول التي ربطتها معها علاقات تجارية، وتماشيا مع ذلك حددنا أنواع وسائل النقل التجاري.

وتطرقنا في **الفصل الرابع** إلى المعاملات التجارية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي، أحصينا من خلاله قوائم لأنواع السلع التجارية المحلية والمستوردة المعروضة بهذه الأسواق، وقمنا بذكر نماذج للأسعار مع تحديد إستراتيجية التسعير، كما وضحنا الطرق الشرعية وغير الشرعية في البيع والشراء، وعرضنا أنواع الشركات التجارية التي انتهجها التجار، ووضعنا بطاقة للوسائل المستعملة في العملية التجارية من نقود، ومكاييل وموازين ومقاييس، ووثائق تجارية كان لابد من وجودها لتسهيل المبادلات التجارية.

أما بالنسبة **للفصل الخامس** تحدثنا فيه عن واقع الأسواق ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي، ووضحنا كيف أشرفت الدولة على السير الحسن لهذه الأسواق من خلال خطة الحسبة والمحتسب، مع عرض لبعض المنكرات التي وقعت بالأسواق، ومن زاوية أخرى عرضنا العناصر الفاعلة في النشاط التجاري للأسواق من توضيح لأصناف التجار، مع إشارة للعاملين في الوظائف الخدماتية بالأسواق، والزبائن الذين ارتادوا على هذه الأسواق، كما تطرقنا إلى تحليل لمسار الحركة التجارية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي بين التأثر والتأثير، بتوضيح لمقومات نشاط الأسواق وعوامل تراجعها، وعالجنا في آخر هذا الفصل آثار التحولات التجارية للأسواق على مختلف المجالات في حالة الرخاء الاقتصادي أو في حالة كساد الأسواق.

وعلاوة على ذلك أدرجنا بين عنصر وآخر لكل فصل جداول إحصائية لظاهرة اقتصادية احتاجت للإحصاء تماشيا مع طبيعة الدراسة التي جاءت لدراسة تنظيماتها ومعطياتها الإحصائية.

ثم ختمنا الدراسة بخاتمة جاءت على شكل جملة من الاستنتاجات، ثم عرضنا مجموعة من الملاحق لإثراء الموضوع.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، القائم على وصف وتحليل النصوص التاريخية، واستخراج منها ما خدم هذه الدراسة على مختلف فصولها، مع توظيف عدة جداول إحصائية لمظاهر اقتصادية بهذه الأسواق المستخرجة من مختلف الوثائق التاريخية، وفي بعض الأحيان تم تحويل معطياتها إلى رسوم بيانية مع التعليل بالاعتماد على براهين تاريخية.

استند البحث على مجموعة متنوعة من المصادر العربية، لاسيما أن الدارس لتاريخ النشاط الاقتصادي وخاصة موضوع الأسواق، يجد نفسه مضطرا لمراجعة المصادر على تنوع فنونها، سواء كانت تاريخية أو جغرافية أو فقهية أو كتب التراجم...، وذلك لأن المعلومات عن الأسواق مبعثرة في ثنايا تلك المصادر فلا نجد مصنفا واحدا

يجمع تلك المعلومات، كما اعتمدنا على مجموعة من المراجع تنوعت أنواعها أيضا بين المراجع العربية والمعربة ودراسات جامعية ومقالات وملتقيات، هذا التنوع في المصادر والمراجع راجع لتنوع عناصر البحث، وسيأتي ترتيبها في مايلي حسب أهميتها لهذه الدراسة:

البداية مع **كتب الحسبة** حيث توضح هذه الكتب دور الدولة عن طريق ممثلها المحتسب في ضبط النظام المالي العام واستقراره، كما تحدثت عن عادات وتقاليد الناس وأنواع مأكلهم وطرق تعاملهم في المجالات التجارية، من بينها **كتاب رسالة في آداب الحسبة للسقطي أبو عبد الله محمد** من أهل القرن الخامس الهجري، استخرجنا من نصه أنواع للسلع التجارية المعروضة بالأسواق، وأولئك الوسطاء والجلساء والدلالين، كما وصف طرق الردع والكف عن الأساليب السلبية، بالإضافة إلى ذكره لأنواع الموازين والمكاييل وأساليب الغش فيها، هذه المظاهر تواجدت في العصر المرابطي واستمرت في العصر الموحدي.

كما اعتمدنا على **رسائل الحسبة التي حققها ليفي بروفنسال** وهي: **رسالة في آداب الحسبة والمحتسب لابن عبد الرؤوف أحمد ابن عبد الله، ورسالة في القضاء والحسبة لابن عبدون محمد بن أحمد التيجيبي، ورسالة في الحسبة للجرسيفي عمر بن عثمان،** استفدنا من هذه الرسائل كثيرا في رسم صورة واضحة لمعالم الأسواق، سواء كان من حيث السلع المعروضة بها أو طرق المعاملات التجارية فيها، وكشف أساليب الغش المعتمدة من طرف التجار، وتعتبر دليل على زجر هذه المعاملات ومنعها.

أما **كتاب التيسير في أحكام التسعير لأحمد ابن سعيد المجليدي** ساعدنا في استنتاج تلك العوامل المؤثرة على أسعار السلع بالأسواق، وتحليل تأثيرها على ارتفاع أو انخفاض الأسعار.

وبالنسبة **لكتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة لابن بسام شمس الدين محمد، وكتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة لشيزري عبد الرحمان بن نصر** ساعدتنا في استنتاج الشروط التي يجب أن تتوفر في المحتسب، وتحديد طرق تنظيم الأسواق حسب المحتسب، مع عرضها لأنواع أساليب الغش في البيع من طرف الباعة.

كما ساعدتنا **مصنفات النوازل** من خلال القضايا التي رفعت إلى رجال القضاء والفتوى للنظر فيها من مختلف فئات المجتمع، فالكثير من هذه النوازل كانت تتعلق بقضايا اقتصادية، معظم هذه القضايا تشمل بيئات المغرب الثلاثة في القرن السادس الهجري، وتعتبر النوازل الفقهية من المصادر الأساسية في دراسة مثل هذا النوع من المواضيع، وذلك لما تحمله من إشارات بالغة الأهمية للنشاط التجاري، ويمكن اعتبارها نادرة لا يمكن العثور عليها

في المصادر الأخرى، وضحت هذه النوازل طرق التعامل في التجارة بصفة خاصة بالأسواق، وقدمت لنا توضيحات فقهية هامة في موضوع النقود والمكاييل والموازين، وساعدتنا حتى في التعرف على طرق البيع والشراء، وتحدثت عن الوكالة والسمسرة وغير ذلك من الأمور التي لها علاقة بالنشاط التجاري بالأسواق، والتي لها تأثير مباشر على حياة الرعية، ومن كتب النوازل التي اعتمدنا عليها **الإعلام بنوازل الأحكام المعروف بالأحكام الكبرى لابن السهل، وكتاب فتاوى ابن رشد، وكتاب فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام للبرزلي أبي القاسم بن أحمد، وكتاب نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير، وكتاب فتاوى المازري، وكتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب للونشريسي....،** وللإشارة بعض من هذه الكتب متأخرة عن الفترة الموحدية ولكن هذا لم يمنع استعمالها بحكم أن العادات والتقاليد متوارثة جيلا عن جيل في أي مجتمع كاستعمالنا لكتاب المعيار.

ولقد تم الاعتماد وبشكل كبير على **كتب الجغرافيا والرحلات** والتي مثلت أساس هذه الدراسة في إحصاء أنواع الأسواق المنتشرة بالمجال الجغرافي لبلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي، والمحاصيل الزراعية والمعادن وأنواع الحرف الناشطة بهذه الأسواق، ورسم خريطة المسالك التجارية الرابطة بين المراكز التجارية الرئيسية منها والثانوية، كلها ترجمنها على شكل جداول إحصائية، وساعدتنا في إبراز أهمية المنطقة كوسيط تجاري إقليميا ودوليا، ومنها ما أدرجت مظاهر الرخاء المالي والاقتصادي، والتطور العمراني وغير ذلك، من خلال رحلات الجغرافيين من مدينة إلى أخرى معقبين عن أسواق وبيوع المنطقة وكذا الطرق والمسالك التجارية.

من أهمها: **كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق للإدريسي (بجزأيه الأول والثاني)** كان الاعتماد عليه في هذه الدراسة بشكل كبير، لأنه اتسم بالدقة في وصف المدن التي زارها، وتحدث عن خصائصها بما في ذلك الأسواق والمحاصيل الزراعية والحرف، كما رصد الطرق التجارية وذكر المسافات بين المدن.

وكتاب مسالك الأبصار في ممالك الأمصار للعمري الذي جمع بين المعلومات التاريخية والجغرافية، بذلك كانت له أهمية كبيرة ساعدنا في التعرف على أنواع المحاصيل الزراعية وتلك الحرف الممارسة بالأسواق، ووضح مستوى التطور الاقتصادي والعمراني للمنطقة.

أما **كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار لمؤلف مجهول** يتضمن معلومات جغرافية قيمة في وصف مدن بلاد الغرب الإسلامي، تتماشى مع ما ذكره البكري ولكن صاحب الاستبصار حرص على ما استحدث من

منتجات زراعية وصناعية وتوضيح خصائص المنطقة الطبيعية، ورسم مسارات الطرق التجارية الرابطة بين المدن، مع ذكر أسواقها في الفترة الموحدية.

وكذلك **كتاب الجغرافية للزهري** وصف عدة مدن ببلاد الغرب الإسلامي فترة الدراسة، حيث ساهم في إدراج المقومات الطبيعة الداعمة لنشاط الأسواق من حيث المحاصيل الزراعية.

أما بالنسبة **لكتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك للبكري** تم استعماله بشكل مركز في مدخل هذه الدراسة، بتعريفه للمدن ووصفه للطرق التجارية الرابطة بين بلاد السودان وبلاد المغرب عبر الصحراء، أو من خلال عرض تلك القائمة لأهم السلع التجارية الصادرة والواردة ووسائل التعامل التجاري، وهي معلومات دوناها حسب الحاجة إليها في هذه الدراسة.

أما **كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري** يعد كتابا هاما من الكتب المهمة لهذه الدراسة، حيث يعتبر هذا الكتاب معجما جغرافيا تاريخيا في آن واحد، اقتصر على ذكر الأمكنة المشهورة، اعتمدنا فيه على تلك التعريفات لعدة مدن مغربية وأندلسية، وفي ضوء هذه المعلومات استطعنا تبيين القاعدة الإنتاجية لكل مدينة ونشاطها التجاري الذي يمارسه أهلها، مع وصف معماري لهذه المدن، والملاحظ في كتاب الحميري أنه اعتمد الكثير من معلوماته على البكري والإدريسي وصاحب الاستبصار وهذا أعطانا فرصة في تتبع مراحل تطور المدن ببلاد الغرب الإسلامي في إطار المقارنة بين الفترة السابقة والفترة المعاصرة للحميري.

واستعملنا **كتاب نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك على جميع الممالك للعذري أحمد بن عمر** أعطى العذري وصفا عاما للمدن الرئيسية ومنابع الثروة فيها وفصل في هذا الوصف، وهو ما أفادنا كثيرا فهو يصف المدن الواحدة تلوى الأخرى، ويذكر حدودها وأبوابها، كما يذكر الطرق الرابطة بين أقاليم الكورة الواحدة ويهتم بذكر المسافة، والملاحظ أن هذا الكتاب يلقي الضوء على نظام الضرائب في الأندلس، كما أنه يشير إلى المراعي الجيدة فيها، ووسائل الري إلى غير ذلك من الأحوال الاقتصادية العامة في الأندلس.

واعتمدنا أيضا على **قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمائة لابن غالب محمد بن أيوب الأندلسي**، وجدنا في هذه القطعة القيمة معلومات هامة ساهمت في إثراء هذه الدراسة بالشكل الكافي، بذكر أهم مدن الأندلس ووصفها بالشرح الوافي لمميزات هذه المدن وخصائصها الطبيعية.

أما **كتاب الجغرافيا لابن سعيد المغربي** أسيقت منه بعض الإشارات عن المجال الاقتصادي بشكل عام، من خلال ذكره لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي كمدينة مراكش وفاس وسجلماسة وتلمسان وتونس، ونجد فيه ذكرا لتلك السلع المتداول بين الأسواق التي وظفت حسب الحاجة إليها.

ويعتبر **كتاب رحلة ابن الجبير لابن جبير محمد بن أحمد** هي رحلة هامة جدا في الإستدلال بمعلومتها بتوضيح مسار الطرق البحرية من الأندلس إلى المشرق، والتي اتخذها الحجاج أولا والتجار ثانيا، كما وضحت طريقة تعامل أهل المشرق مع أهل المغرب.

كما تم الاعتماد على **الرسائل الرسمية** وهي: **الرسائل الموحدية (بجزأيها الأول والثاني)** في مجموعتها الجديدة التي قام بتحقيقها ودراستها د. أحمد عزاوي في توضيح تلك العلاقة التجارية بين السلاطين الموحدين وملوك الممالك المسيحية، ونخص بالذكر الجمهوريات الإيطالية (جنوة، بيزا، البندقية).

أما بالنسبة **لكتب التاريخ** اعتمدنا على **كتاب المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي** احتوى الكتاب حديثا مفصلا عن التاريخ الموحدي لذلك أفادنا في توضيح تأثير الأحداث السياسية على تراجع نشاط الأسواق، فضلا عن التعريف بالمدن بذكر خصائصها الجغرافية والاقتصادية.

و**كتاب المن بالإمامة لابن صاحب الصلاة** الذي يعتبر مصدر من أهم مصادر الدراسة التي تناولت تاريخ الدولة الموحدية، لأن كاتبها شاهد عيان لما دار من أحداث في تلك الفترة، تم توظيفه في عدة عناصر من هذه الدراسة، حيث وضح مدى اهتمام الخلفاء الموحدين بالمجال التجاري على مستوى الأسواق، ووصف حركة البناء والتشييد، كما قدم لنا معلومات تخص الضرائب التي كانت تؤخذ على السلع المتداولة داخل الأسواق، وذكر بعض الأسعار السائدة في عصره.

وقدم لنا **كتاب نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان لابن قطان المراكشي** معلومات قيمة عن الواقع السياسي للدولة الموحدية، موضحا مظاهر قوتها وعظمتها التي تعتبر انعكاسا للازدهار الاقتصادي، ولقد كان ابن قطان وثيق الصلة بخلفاء دولة الموحدين، فوضح لنا سياسة عبد المؤمن في تشجيع التجارة الداخلية والخارجية، كما ذكر لنا الإجراءات التي اتخذها هذا الأخير في تغيير المنكر في جميع البلاد وهي معلومات أفادتنا في عنصر إشراف الدولة على الأسواق.

أما **كتاب البيان المغرب في الأندلس والمغرب– قسم الموحدين– لابن عذارى المراكشي** يعد هذا الكتاب من أهم مصادر تاريخ المغرب والأندلس، لمح للوضع الاقتصادي في سياق حديثه عن الأحداث السياسية، حتى أنه ذكر الظروف الطبيعية التي أثرت سلبا على النشاط التجاري للأسواق كسنوات الجفاف وحوادث السيول وغيرها، بشكل مماثل لاهتمام ابن صاحب الصلاة وابن القطان.

وبالنسبة **لكتاب الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس لابن أبي زرع علي الفاسي**، يظهر اهتمامه بالمظاهر الاقتصادية في المغرب، و ذكره لتطور العمران الموحدي، كما أشار إلى الأسعار ورخائها في فترات الرخاء وارتفاعها عند حدوث الاضطرابات، كما ذكر مجموعة من عراقيل النشاط التجاري للأسواق كانتشار الأوبئة والحروب مع توضيح تأثيرها، وتحدث عن الصناعات التي مارسها السكان، كما احتفظ بإحصاء لمتاجر مدينة فاس وصناعاتها في القرن السادس الهجري. أما **كتابه الثاني الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية** نجد فيه تحديد نظم الأسواق وترتيبها، وكذا الأخطار والجوائح التي عرض لها كسبب مباشر في حدوث الغلاء وارتفاعها التي تواصل وجودها من العصر الموحدي حتى العصر المريني.

أما **كتاب أخبار المهدي ابن تومرت وبداية دولة الموحدين للبيدق الصنهاجي أبي بكر بن علي**، وضح بعض الغنائم التي غنمها الموحدون في بداية عهدهم، والتي تعتبر من الموارد المالية الهامة للدولة دعمت خزينة الدولة في بداية التأسيس، كم وضح حرص حكام الدولة الموحدية في حماية التجار والحرفيين، خاصة من طرف الخليفة عبد المؤمن بن علي واهتمامهم بحماية الموارد الجبائية والمكوس.

و**كتاب وثائق المرابطين والموحدين للمراكشي عبد الواحد** كان له أهمية كبيرة لهذه الدراسة وخاصة في عنصر الوثائق التجارية، بحيث وجدنا فيه مجموعة كبيرة من عقود البيع والشراء، وعقود الكراء وغيرها من عقود المعاملات التجارية، استطعنا من خلاله التعرف على كيفية صياغة تلك العقود، وكيف كانت ضمانا بين البائع والمشترى.

ومن مزايا **كتاب تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي محمد بن إبراهيم** أنه عاصر الأحداث التي كتبها، وبه الكثير من الإشارات عن وضع البلاد الاقتصادي.

أما عن **كتب التراجم** تظهر أهميتها من خلال تطرقها إلى واقع الشرائح الاجتماعية وخاصة الأعيان والعلماء ورجال التصوف، فنجد بها إشارات للأسواق ودور هؤلاء المتصوفين فترة تأثير الأزمات على الفئة

المحتاجة من المجتمع من خلال مساعداتهم المادية، وهو الوضع الذي آلت إليه هذه الفئة نتيجة كساد الأسواق، كما أمدتنا هذه الكتب من خلال التراجم فكرة اشتغال العلماء بالتجارة في الأسواق، ومن هذه الكتب التي استعملت بشكل واسع في هذه الدراسة:

كتاب التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي لابن الزيات يوسف بن يحي التادلي، وكتاب أعلام مالقة لأبي عبد الله بن معسكر أبي بكر بن خميس، وكتاب الإعلام بمن حلّ مراكش وأغمات من الأعلام للسّملالي العباس بن إبراهيم، وكتاب جذوة الإقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس للمكناسي ابن القاضي أحمد.

وحرصا منا على جعل هذه الدراسة ملمة بكل ما له علاقة بالأسواق توجهنا إلى جملة من المراجع منها العربية وأخرى معربة، ومن أهمها:

كتاب أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري للباحث كريم عاتي الخزاعي تناول هذا الكتاب موضوع الأسواق من عهد المرابطين حتى فترة الدويلات المستقلة (الحفصية والزيانية والمرينية) تمت الاستفادة من هذا الكتاب في الكثير من عناصر هذه الدراسة، وذكر لأنواع الأسواق ووصف للمرافق التجارية لها وآليات المعاملات التجارية للأسواق وغير ذلك.

وكتاب التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين (541–668هـ/ 1145–1269م) للباحث محمد علي أحمد قويدر، لهذا المرجع أهمية كبيرة لموضوع الدراسة لأنه يتماشى معه حتى وإن اقتصر على الإقليم واحد من أقاليم الدولة الموحدية وهو إقليم المغرب الأقصى، بحيث تظهر أهميته في جل عناصر هذه الدراسة خاصة في سياسة الدولة الموحدية تجاه التجارة الداخلية بأسواقها، من حيث الرقابة على الأسواق والمعاملات التجارية، فالأكيد أنها نفس السياسة المتبعة في كل أقاليم الدولة من أقصى إفريقية إلى الأندلس، وفي استنتاج أهم العوامل المؤثرة على نشاط الأسواق بشكل إيجابي أو سلبي، وتم توظيفه في تحديد أنواع الأسواق والعناصر الفاعلة في نشاطها.

أما **كتاب النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري للباحث عمر موسى عز الدين**، تكمن أهميته في توافقه مع الفترة الزمنية لدراستنا، وقد عالج هذا الباحث الارتباط العضوي بين الظروف السياسية والاقتصادية، بذلك تم الاستفادة منه كثيرا في مجالات عدة وخاصة ما يتعلق بالعوامل المؤثرة في

حركة تنقل السلع داخليا وخارجيا، وتوضيحه لتلك الإجراءات لحماية التجار والطرق التجارية، فضلا عن شرحه الوافي لأنواع الحرف المنتشرة بأسواق الدولة، مع ذكره للعاملين في القطاع الحرفي والتجاري، ووصف أخلاقهم وصفاتهم، وتطرقه لطرق التعامل التجاري إلا أنه في موضوع الأسواق كان بخيلا نوعا ما من حيث أنواعها وتنظيماتها وأمر الإشراف عليها.

وبالنسبة **لكتاب تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولتي المرابطين والموحدين للباحث كمال السيد أبو مصطفى**، توصلنا من خلال هذا الكتاب لمصادر الثروة الاقتصادية بالأندلس فترة الدراسة، والتي جعلتها تحقق ازدهارا اقتصاديا، باستثناء بعض فترات الانتكاس التي تعرض لها هذا الإقليم، ما أثر بشكل سلبي على نشاط الأسواق، وبالتالي ساعدنا هذا الكتاب في تتبع مسار تطور الأسواق ببلاد الأندلس في مرحلة الازدهار وفي مرحلة الانهيار، كما اعتمدنا عليه أيضا في التعرف على أهم المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والثروة المعدنية كموارد للتجارة، وفي استنتاج العوامل المساعدة لازدهار التجارة الخارجية، وارتباط كل هذا بالأسواق من حيث السلع المعروضة بها أو تأثيرها على نشاطها.

إضافة إلى **المجموعة القيمة من المراجع للباحث إبراهيم القادري بوتشيش** وهي: **كتاب إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، وكتاب حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، وكتاب إسهامات في التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، وكتاب الإسلام السري في المغرب العربي، وكتاب مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال العصر المرابطي، فضلا عن مقالات تاريخية**، تمكن الباحث إبراهيم القادري بوتشيش بهذه المصنفات المهمة وغيرها التي أنتجها في توجهه البحثي في مسار البحث التاريخي أن ساهم في إثراء المكتبة العربية، واستطاع بأسلوبه المتميز في الكتابة التاريخية وتحليلاته العلمية أن يتميز، فكان له بها مساهمة قيمة في تاريخ ذهنيات الغرب الإسلامي الذي كان نادرا إن لم نقل منعدما في الإنتاج التاريخي العربي، ساعدتنا هذه المجموعة في الكثير من عناصر الدراسة وخاصة في توضيح تأثر المجتمع بحركة الأسواق أو عند الحديث عن أسواق مكناس.

وكتاب النظم التجارية للدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين وهو كتاب مشترك بين مجموعة من الباحثين بإشراف **الدكتورة بلهواري فاطمة**، للكتاب أهمية تاريخية كبيرة له علاقة مباشرة بموضوع دراستنا حتى وإن اقتصر على إقليم المغرب الأوسط، من خلال **فصل الأسواق، نظمها وضوابطها** الذي

أنجزته **الباحثة بلهواري فاطمة**، استعنا به في تحديد نظم الأسواق وعملية الإشراف عليها في الفصل الأول والفصل الرابع من هذه الدراسة، واعتمدنا على فصل آخر منه بعنوان **التعامل النقدي والأوزان والمكاييل** الذي أنجزه **الباحث بلعربي خالد** في تحليل أنواع النقود الموحدية وتقدير أوزانها وتحديد قيمتها المالية، هذا فضلا عن فصل آخر من نفس الكتاب كان له أهمية كبيرة بعنوان **العاملون بالتجارة في دويلات المغرب الأوسط للباحث قاسم صادق** عند تحديد الفاعلين في النشاط التجاري للأسواق وخاصة في عنصر أصناف التجار.

أما **كتاب النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر دولة الموحدين للباحث البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي**، استطاع الباحث في كتابه الإلمام بكل معلومات الاقتصادية والتي من شأنها دعم مؤلفه والتي وظفها بحكمة حسب مقامها، اعتمدنا على هذا الكتاب في عناصر عدة من هذه الدراسة، وأهمها عنصر النقود وتحديد قيمة العملة الموحدية، كما تم توظيفه في عنصر أنواع البيوع ومقومات نشاط الأسواق، وغير ذلك حسب حاجة دراستنا إليه.

وبالنسبة **لكتاب العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي (524–936هـ/ 1130–1529م) للباحثة ابتسام مرعى خلف الله، وكتاب علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس للباحث هشام أبو رميلة**، هذان الكتابان استفدنا منهما في وضع قائمة للسلع المستوردة والمعروضة بأسواق الدولة الموحدية، وفي توضيح تأثير العلاقات التجارية ودفعها لحركة النشاط التجاري بأسواق الدولة نحو الازدهار، وكذلك تم الاعتماد عليها في ذكر المعاهدات كوثائق تجارية تم التعامل بها بين الدولة الموحدية وغيرها من الدول المجاورة سواء كان المشرق الإسلامي أو الممالك المسيحية.

وعن **كتاب الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين (96–668هـ/ 715–1269م) للباحث فيلالي عبد العزيز**، استفدنا من هذا الكتاب عند التطرق إلى تأثير الضرائب على الأسعار ونشاط الأسواق.

أما **كتاب اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنيين (7–8 هـ/ 13–15م) للباحثة بوعمامة فاطمة، وكتاب البنية الاقتصادية لطوائف يهود المغرب الأقصى في القرون الوسطى للباحثة سعاد الكتبية، وكتاب اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس (92–897هـ/ 711–1492م) للباحث الخالدي خالد يونس**

عبد العزيز، هذه المجموعة من الكتب استخرجت منها معلومات تاريخية عن الدور التجاري لليهود بأسواق الدولة الموحدية خاصة التجارة الخارجية ومهنة الصيرفة ومشاركتهم في مجال الحرف خاصة الصياغة.

واستعملنا **كتاب جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين للباحث بولقطيب الحسين، وكتاب الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6-8هـ/ 12-14م) للباحث البياض عبد الهادي**، في توضيح مدى تأثير الكوارث الطبيعية باختلافها في تراجع نشاط الأسواق، بارتفاع الأسعار بأسواق الدولة الموحدية، وقلت السلع خاصة الزراعية وتضرر فئة المهمشين في المجتمع الموحدي من هذه التغيرات.

تم الاستفادة من **كتاب التجارة والتجار في الأندلس للباحثة كونستبل أوليفيا ريمي، ترجمة: عبد الله فيصل**، في توضيح تأثير العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية على حركة التجارة داخل أسواق الدولة الموحدية، وعند الحديث عن أصناف التجار.

إن هذه المصادر على اختلاف أنواعها والمراجع والدراسات السابقة وغيرها من المادة التي تيسر جمعها، ساعدت في رسم تلك الصورة بمعالمها الواضحة لأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي، وفي نفس الوقت هي المادة ذاتها التي جعلت الصورة نفسها تكون غير واضحة أحيانا أخرى لغياب معلومات نستند عليها.

ككل باحث في التاريخ الاقتصادي عامة وموضوع الأسواق خاصة في العصر الوسيط واجهتني مجموعة من صعوبات، ذلك أن موضوع الأسواق مادته مشتتة ومبعثرة بين ثنايا المصادر، والتي اهتم مؤرخوها بالجوانب السياسية من فتن وحروب وإهمالهم للأحوال الاقتصادية، فكان علينا أن نلتقط منها ما يفيدنا في دراستنا وتحليلها للوصول إلى النتائج التي توضح واقع الأسواق بالغرب الإسلامي في العهد الموحدي، وهذه الصعوبة دفعتني إلى الاستعانة بوثائق الحقبة السابقة أو اللاحقة للفترة الموحدية، وذلك بالبحث بينها والتبيين ولو بصفة تقريبية بين الثابت والمتغير والطارئ على السياق العام لموضوع البحث، التي ساعدتني في فهم الكثير من الجوانب المتعلقة بالأسواق، وجل المصادر نجدها تشير إلى وجود الأسواق في منطقة معينة ولم توضح طبيعة التنظيمات المعمول بها في هذه الأسواق، وخاصة المصادر الجغرافية، وأهم ما يعترض الباحث في الدراسة الإحصائية للأي ظاهرة اقتصادية في التاريخ الوسيط هو إشكال معرفي يتعلق بأزمة " الرقم " التي تتخبط فيها مصادر الفترة المدروسة ذلك أن المصادر لا تتعرض لذكر أرقام ثابتة، وهذه الوضعية تجعل من الصعب جدا تتبع وتحليل أي ظاهرة اقتصادية مرتبطة بموضوع الأسواق بصفة مطلقة وخاصة فترة القرن السادس الهجري، وهناك صعوبة أخرى تتمثل في عامل الزمن

الذي لم يكن كافيا لإنجازها وذلك لما تستوجبه الدراسة وعملية البحث عن المعلومات التاريخية وقرأتها وتحليلها ثم إعادة تركيبها لتخرج بشكلها النهائي، وإني لأرجو أن يحقق الله الأمل من هذه الدراسة فينتفع بها القراء عموما والمختصون في تاريخ وحضارة بلاد الغرب الإسلامي خصوصا، حسبما وصل إليه الطلب والبحث وبلغه الجهد والطاقة وبالله الإرشاد.

تم بحمد الله الانتهاء من البحث

يوم 27 جمادى الأولى 1443هـ/ الموافق لـ 30 جانفي 2022م

تلمسان – الباحثة: فيلالي فاطمة

مدخل

تعتبر الأسواق[1] الشق الداخلي للتجارة، وهي من المرافق الحيوية والضرورية لأي دولة، كما تعكس جانبا مهما من النشاط الاقتصادي للمجتمعات، فهي ممتدة في التاريخ البعيد والجغرافيا الواسعة، وسنحاول في هذا المدخل التعرف على أهم الأسواق في بلاد الغرب الإسلامي[2] في الفترات السابقة لفترة بحثنا، خصوصا وأن هذه البلاد شهدت قيام دول متعاقبة في فترة ما قبل القرن السادس الهجري، لكي يتسنى لنا معرفة الجذور التاريخية لنشأة الأسواق في بلاد الغرب الإسلامي.

والبداية مع المغرب الأدنى عندما نشأت أول مدينة عربية إسلامية فيه، وهي مدينة القيروان[3] (سنة50هـ/651م)، قام القائد عقبة بن نافع الفهري أثناء تخطيط المدينة بتوزيع قطع أرض للمحاربين وعيالهم لإنشاء مساكن لهم، وترك وسط المدينة جاده واسعة تمتد من الجنوب إلى الشمال، وتبدأ من المسجد الجامع

---

[1]- **الأسواق**: مفردها السُّوقُ بضم السين مشددة وممدودة، ومنه سَاقَ، سَوْقًا، سِيَاقًا، وَسِيَاقَةً، مَسَاقًا، ساق الإبل وغيرها يسوقها، استاقها، فهو سائق وسوَّاقٌ، أي حثه على السير من خلفه، والدفع إلى الأمام، ومنه سَوق الناس بضائعهم لموضع البيع والشراء فسمي السُّوقُ لنفاق السلع فيه، وكان موضع البياعات التي يتعامل فيها، وكلمة سوق تذكر وتؤنث أما الجمع أَسْوَاقٌ، وتسَّوق القوم إذا باعوا واشتروا، وفي حديث الجمعة إذا جاءت سْوِيقَة أي تجارة وهي تصغير السُّوق، وكلمة السوقة في المراتب الاجتماعية الاقتصادية تطلق على المكتسبين من التعامل في الأسواق فتشمل الباعة، إذن هي مرآة الحياة المدينة الاقتصادية، وعنوان نشاطها التجاري والصناعي بل والاجتماعي أيضا، تعقد فيه العمليات التجارية بين كيل، وخزن، وبيع، وشراء نقدا ومقايضة، تجتمع فيه العناصر والأطراف المعنية بالتبادل التجاري، ما بين منتج للمواد ومستهلك لها. ينظر: عمارة محمد: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، ط1، بيروت، 1413هـ/1993م، ص299، أنيس إبراهيم وآخرون (مجمع اللغة العربية): المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ج1، ط4، ب. م. ن، 1425هـ/2004م، ص464، ابن منظور جمال الدين محمد: لسان العرب، تح: الكبير عبد الله علي وآخرون، دار المعارف، ج24، طبعة جديدة، القاهرة، د.ت، ص2153- ص2154، الفيروز آبادي مجد الدين محمد: القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: العرقسوسي محمد نعيم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، بيروت، 1426هـ/2005م، ص895، وجدي محمد فريد: دائرة المعارف القرن العشرين، دار الفكر، مج: 5، د.ط، بيروت، د.ت، ص323، المقري الفيومي أحمد محمد: المصباح المنير- معجم عربي- عربي، تح: الشيخ محمد يوسف ، المكتبة العصرية، د.ط، بيروت، د.ت، ص112، الشرباصي أحمد: المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، د.ط، ب. م. ن، 1401هـ/1981م، ص231، منصوري عثمان: التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر (مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط1، الرباط، 1422هـ/2001م، ص177.

[2]- **الغرب الإسلامي**: تعددت النصوص التاريخية في تحديد الإطار الجغرافي لبلاد الغرب الإسلامي وانقسمت الآراء إلى مجموعتين هما: المجموعة الأولى: ضمت الأندلس للمغرب، والمجموعة الثانية: فصلت بين القطرين معتمدة على الحواجز الطبيعية في تحديد لبلاد المغرب، والراجح بين الرأيين أن بلاد الغرب الإسلامي عصر الدولة الموحدية وبحكم الوحدة السياسية هي المنطقة الممتدة من برقة شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ومن البحر المتوسط والأندلس شمالا إلى الصحراء إفريقيا جنوبا. ينظر: كرزاز فوزية: مصطلح "الغرب الإسلامي" بين الرفض والقبول، مجلة عصور، ع 8- 9، سبتمبر- ديسمبر 2007م، ص238- ص242.

[3]- **القيروان**: هي قاعدة البلاد الإفريقية، افتتحت على يد عقبة بن نافع سنة 50هـ، واختطها حتى أصبحت دار ملك المغرب وأعظم مدنه، وأكثرهم بشرا، وأربحها تجارة، وأكثرها جباية، شهدت عدة ممالك وملوك والفقهاء إلى أن خربت على يد العرب الهلالية فانتقل أهلها عنها. ينظر: الحميري محمد بن عبد المنعم: الروض المعطار في خبر الأقطار(معجم جغرافي مع فهارس شاملة)، تح: مكتبة لبنان، ط2، بيروت، 1404هـ/1984م، ص446- ص447.

وتنتهي بآخر عمران المدينة، فتقسم المدينة إلى قسمين[1]، مما يدل على أنه قد روعي عند تخطيط عقبة للمدينة أهمية السوق والتجارة والصناعات[2]، وسمي هذا السوق السماط الكبير[3]، وصفه البكري بقوله: **"كان سطحا متصلا فيه جميع المتاجر والصناعات، وكان أمر بترتيبه هكذا هشام بن عبد الملك"**[4]، وذلك بترميمها[5] وتأسيسها حتى جعلها سوق مسقوفة عام 105هـ/724م[6]، وصارت قلب العاصمة النابض ومحور حركتها التجارية[7].

وفي العصر العباسي الأول (132-232هـ/750م-847م) قام والي إفريقية يزيد بن حاتم (155هـ/773م-170هـ/786م)، بإدخال إصلاحات لتنظيم أسواق القيروان، تماشيا مع تزايد الحركة التجارية، وللتغلب على مشكلة تكدس الأسواق بالناس، أمر بوضع كل صنعة في مكان معلوم، وجعل الدكاكين صفا متصلا بعضها ببعض يقابله صف مثله وجعل لكل سوق مكانا خاصا مستقلا، وعين عريفا لكل صنف اختاره من بينهم[8]، وهذا ما يؤكده ابن عذارى بقوله: **"رتب أسواق القيروان وجعل كلّ صناعة في مكانها"**[9]، وأنشأ العديد من الأسواق في مدينة تونس[10].

---

[1]- الخزاعي كريم عاتي: أسواق بلاد المغرب من القرن السادس الهجري حتى نهاية القرن التاسع الهجري، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 1432هـ/2011م، ص21.

[2]- زيتون محمد محمد: القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، د.ط، القاهرة، 1408هـ/1988م، ص93.

[3]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص21.

[4]- البكري أبو عبيد الله: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، دار الكتاب الإسلامي، د.ط، القاهرة، د.ت، ص25- ص26.

[5]- تعرضت هذه السوق للهدم والتدمير فأمر الخليفة هشام بن عبد الملك بإعادة بنائها. ينظر: عثمان محمد عبد الستار: المدينة الإسلامية سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، رقم: 128، عالم المعرفة، د.ط، الكويت، محرم 1409هـ/ أوت 1988، ص288.

[6]- حسين دحروج الهام: مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية حوالي 446-625هـ/1051-1247م، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر، 1420-1421هـ/1999-2000م، ص23.

[7]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص21.

[8]- حسين حمودة عبد الحميد: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي منذ الفتح الإسلامي وحتى قيام الدولة الفاطمية، دار الثقافة للنشر، ط1، القاهرة، 1428هـ/2007م، ص214.

[9]- المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: ج. س. كولان، وإ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ج1، ط3، بيروت، 1983م، ص78.

[10]- ابن وردان: تاريخ مملكة الأغالبة، تح: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1408هـ/1988م، ص36

إن هذا التنظيم للوالي يزيد بن حاتم سرى دستوره ليشمل بقية مدن إفريقية الأخرى، كمدينة صفاقس[1] وتونس[2]، وسوسة[3]، وامتد هذا التقليد إلى بقية المدن سواء بالمغرب الأوسط أو المغرب الأقصى، وغيرها من المدن التي اشتهرت بأنواع مختلفة من الأسواق[4].

وبالعودة إلى القيروان وإلى جانب سوق السماط الكبير المشتمل على جميع أنواع المتاجر والحرف، وجدت أسواق أخرى متخصصة الأغراض وللحرف الخاصة، كسوق الصيارفة، وسوق الجوهريين، وسوق الكتانين، وسوق الغزل، وسوق البركة للرقيق والجواري، وسوق السراجين، وسوق الدجاج، وسوق الرهادرة، وسوق اليهود وغيرها[5] حتى صدق فيها وصف ابن حوقل بأنها: "**أعظم مدينة بالمغرب وأكثرها تجارا، وأموالا، وأحسنها منازل، وأسواقا، وكان فيها ديوان جميع المغرب، وإليها تجبي أموالها، وبها دار سلطانها**"[6].

وفي عصر الأغالبة[7] حدث تنظيم جديد لأسواق القيروان لمواكبة حركة الازدهار التجاري التي شهدتها المدينة، فأنشأ زيادة الله الأول (201هـ/817م-223هـ/838م) الحوانيت الجديدة، ونقل الناس من أسواقهم إليها، وهي بمنزلة السوق المركزية المعروفة بالقيساريات[8]، يقول ابن الدباغ: "**إن الصف القبلي من الرهادرة والرفائين، وبعض حوانيت الكتانيين، وما وراء ذلك كانت دُورًا لقوم، فبنيت حوانيت وسميت**

---

[1]- **سَفَاقُسُ/ صفاقس**: تبدأ بحرف السين عند الحموي في معجم البلدان، أو بحرف الصاد عند الحميري في كتابه الروض المعطار، وعلى العموم تكون مدينة قديمة عامرة، من نواحي إفريقية على ضفة الساحل، جل غلاتها الزيتون والزيت بها أسواق كثيرة. ينظر: ياقوت الحموي شهاب الدين: معجم البلدان، دار صادر، ج3، د.ط، بيروت، 1397هـ/ 1977م، ص223، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص365- ص366.

[2]- **تونس**: مدينة كبيرة محدثة إسلامية بإفريقية على ساحل بحر الروم، وسميت تونس لأن المسلمين لما فتحوا إفريقية كانوا يترلون بإزاء صومعة ترشيش – راهب كان هناك- ويأنسون بصوت الراهب فيقولون هذه الصومعة تؤنس فألزمها هذا الاسم. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص60، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص143- ص144.

[3]- **سوسة**: مدينة قديمة على ساحل البحر من بلاد إفريقية، منها ركب أسد بن فرات البحر غازيا صقلية في ربيع الآخر 212هـ/827م، اشتهرت بالثياب الرقيقة السوسية. ينظر: العمري شهاب الدين أحمد: مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (ممالك اليمن والغرب الإسلامي وقبائل العرب)، تح: أحمد عباس حمزة، المجمع الثقافي، ج4، ط1، أبو ظبي، 1423هـ/2002م، ص142، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص331.

[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص22.

[5]- زيتون محمد محمد: المرجع السابق، ص94.

[6]- ابن حوقل أبي القاسم: صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، بيروت، 1412هـ/1992م، ص94.

[7]- **الدولة الأغلبية**: قامت بإفريقية وهي إمارة وراثية، بدأت مع إبراهيم بن الأغلب سنة 184هـ/800م، برعاية الشرعية العباسية المؤيدة صوريا بحصوله على عهد بالإمارة، نقل مقره من القيروان إلى العباسية، كان سقوطها على يد الفاطميين سنة 296هـ/909م. ينظر: الطالبي محمد: الدولة الأغلبية 184-296هـ/800-909م التاريخ السياسي، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1415هـ/1995م، ص5- ص6، ص631.

[8]- حسين حمودة عبد الحميد: المرجع السابق، ص215.

الحوانيت الجدد ونقل الناس من أسواقهم إليها"[1]، وكان يباع فيها السلع النفيسة في مقدمتها الذهب والفضة، والتحف[2]. كما شهدت مدينة العباسية[3] أسواقا احتوت على أنواع المتاجر[4]، بذلك ازدهرت أسواق إفريقية وقتئذٍ وغطت حاجات السكان من السلع الاستهلاكية بسهولة[5].

أما في العصر الفاطمي[6] فقد جعل الخليفة عبيد الله المهدي (297هـ/909م-322هـ/934م) لكل طبقة سوقا خاصة في حاضرته الجديدة المهدية[7]، ورتب أرباب المهن[8]،كذلك قام الخليفة المنصور الفاطمي (334هـ/945م-341هـ/952م) بتنظيم أسواق مدينة المنصورية[9]، ورتب بها جميع الحرف[10]، كما سن المعز لدين الله (341هـ/952م-365هـ/975م) القوانين للتجار، وشجع التجارة، وبذلك أصبحت بعض

---

[1]- الدباغ عبد الرحمان محمد ، أكمله وعلق عليه: التنوحي ابن ناجي أبو الفضل: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح: الأحمدي محمد أبو النور، ماضود محمد، مكتبة الخانجي، ج2، د.ط، مصر، 1441هـ/1972م، ص37.

[2]- حسين حمودة عبد الحميد: المرجع السابق، ص216.

[3]- **العباسية:** مدينة بناها إبراهيم بن الأغلب أمير إفريقية قرب القيروان نسبها إلى بني العباس. ينظر:الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص75.

[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص23.

[5]- ممدوح حسين: إفريقية في عصر الأمير إبراهيم الثاني الأغلبي - قراءة جديدة تكشف افتراءات دعاة الفاطميين-، دار عمار، ط1، الأردن، 1417هـ/1997م، ص54- ص56.

[6]- **الدولة الفاطمية:** قامت الدولة الفاطمية في المغرب على يد عبيد الله المهدي سنة 296هـ/908م، بعد القضاء على دولتي الأغالبة والرستميين، وشهدت أقصى اتساع لها في عهد المعز لدين الله من طرابلس شرقا حتى المحيط الأطلسي غربا، ثم مدت نفوذها إلى مصر، وانتزعتها من الإخشيديين في شعبان 358هـ/جويلية 969م، كما ملكت الشام معها واتخذت من القاهرة عاصمة، وقد استمرت أكثر من مائتي سنة، سقطت على يد صلاح الدين سنة 567هـ/ 1171م. ينظر: العمري: المصدر السابق، ج4، ص137.

[7]- **المهدية:** تنسب إلى بانيها عبيد الله المهدي، حيث اختار لها موقعا حيويا على البحر بين صفاقس والمنستير لتكون قاعدة لغزو مصر أو الأندلس ومد النفوذ الفاطمي إليهما، ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص229، العمري: المصدر السابق، ج4، ص142، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص561، مؤلف مجهول: الاستبصار في عجائب الأمصار (وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب)، نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الرحمان، دار النشر المغربية، د.ط، الدار البيضاء، 1405هـ/1985م، ص117- ص118.

[8]- بن سادات نصر الدين: العلاقات السياسية والصلات الاقتصادية بين المغربيين الأوسط والأدنى من نهاية القرن الثاني إلى أواسط القرن السادس الهجريين، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1431-1432هـ/2010-2011م، ص239.

[9]- **المنصورية:** المنصورة/ صبرة مدينة بقرب القيروان من نواحي إفريقية، بناها إسماعيل المنصور بن القائم بن المهدي قيل سنة 337هـ، وقيل 339هـ واستوطنها وعمرَّ أسواقها. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص211، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص550، مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص115.

[10]- مصطفى مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس في عصر الخلافة الأموية 300-399هـ/912-1008م، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، الجيزة، 1420هـ/2000م، ص153.

أسواقها كالقيروان مقرًا للتجارة العالمية بالمغرب، يصل إليها التجار من كل الأنحاء، ليستوردوا منها منتجاتها ويبيعوا فيها تجارتهم[1].

ومدينة رقادة[2] عمرت بالأسواق والحمامات والفنادق[3]، كما وفرت الدولة الفاطمية الأمن للتجار من قطاع الطرق، حيث كان أهل البوادي يخرجون بمنتجاتهم لبيعها في أسواق المدن الكبرى، دون أن يكون هناك خطر عليهم أو على أموالهم[4]، وهذا ما أكده القاضي النعمان عندما قال : "**إنَّ التجار يسافرون بالأموال الصّامتة، والنعم الظّاهرة، يمرّ بها الواحد والاثنان في الجبال، والشّعاب...والبراري، وموضع الخلاء، فيبيت حيث أمسى، ويسير حيث أحبّ، واشتهى كأنما هو في بيته، أو سوقه، يبيت آمنا ويصبح سالما**"[5]، حتى أن المرأة خرجت إلى السوق وساهمت إلى جانب الرجل في إنعاش التجارة[6].

وحافظت مدينة المنصورية على أهميتها الاقتصادية بعد أن نقل إليها المعز جميع الأسواق وجميع مصانع القيروان والتي أصبحت مدينة بني زيري[7] فيما بعد[8]، فالمقديسي يصف مدينة البصرة (المنصورية): "**هي شديدة**

---

[1]- زيتون محمد محمد: المرجع السابق، ص164.

[2]- **رقادة**: مدينة قريبة من القيروان على 4 أميال، لم يكن بإفريقية أطيب هواء ولا أعدل نسيما وأرق تربة منها، وعن اسمها ذكر أن أحد ملوك الأغالبة أصابه أرق شديد أياما، عالجه إسحاق المتطبب فأمره بالخروج والمشي، ولما وصل موضعها نام فسميت رقادة يومئذ، واتخذها دارا ومنتزها للملوك، ويقال أن إبراهيم بن أحمد الأغلبي هو الذي بناها وجعلها دار مملكته سنة 263هـ. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص271، الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص55، مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص116.

[3]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص27.

[4]- بوبة مجاني: المذهب الإسماعيلي وفلسفته في بلاد المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، د.ط، الدار البيضاء، 1426هـ/2005م، ص40.

[5]- التميمي أبو حنيفة النعمان: افتتاح الدعوة، تح: فرحات الدشراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1406هـ/1986م، ص122.

[6]- المالكي أبو بكر عبد الله: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح: البكوش بشير، مراجعة: العروسي المطوي محمد، دار الغرب الإسلامي، ج2، ط2، بيروت، 1414هـ/1994م، ص50.

[7]- **الدولة الزيرية**: تنسب إلى بلكين بن الزيري الصنهاجي، الذي كلفه الخليفة الفاطمي المعز لدين الله إمارة إفريقية سنة 362هـ/971م، عند الانتقال من المهدية إلى القاهرة. وبعد عدة أحداث تخلوا عن المغرب الأوسط لأبناء عمومتهم بني حماد، وعلى إثر ضعف الدولة الفاطمية بالمشرق استقل بنو زيري بحكم إفريقية، وعلى إثر قحط أصاب إفريقية لم تكن لها القدرة في الدفاع ضد روم صقلية فسقطت سنة 543هـ/1152م. ينظر: الهادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية (تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن12م)، ت: الساحلي حمادي، دار الغرب الإسلامي، ج1، ط1، بيروت، 1412هـ/1992م، ص76- ص80.

[8]- مارسية جورج: بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ت: هيكل محمود عبد الصمد، مراجعة: مصطفى أبو ضيف أحمد، منشأة المعارف، د.ط، الإسكندرية، 1412هـ/1991م، ص208.

العمارة حسنة الأسواق"[1]، إضافة إلى ما ذكر من أسواق دائمة هناك أسواق تجارية أخرى كثيرة في مدن سوسة وطرابلس[2] وصفاقس وتونس.

أما الأسواق المؤقتة في إقليم المغرب الأدنى، فهي كثيرة حيث احتوت مدينة القيروان على سوقين أسبوعيين، هما سوق الأحد وسوق الخميس، وفي موضع بين قابس[3] والقيروان كان يقوم سوق كل يوم جمعة[4]، وتعتبر مدينة المنستير[5] مركزا لأكبر سوق في يوم عاشوراء[6]، يتردد إليها التجار من وراء البحار[7]، وكانت قابس سوق لمنتجات الجريد[8] وساحلها مرفأ للسفن من كل مكان[9].

أما ببلاد المغرب الأوسط ليس هناك دلائل ثابتة تتعلق بابتداء تنظيم الأسواق فيها، فإذا كان ابن الرقيق القيرواني قد ذكر أن يزيد بن حاتم قدم إفريقية حيث "**رتب القيروان في أسواقها، وجعل كل صناعة في مكانها**"[10]، فهذا يعني أن بلاد المغرب الإسلامي لم تكن عرفت تنظيم الأسواق حتى ذلك الوقت، وبالتالي فإن المسألة بالنسبة للمغرب الأوسط إحدى أمرين: إما أن تكون انتقلت عدوى هذا التنظيم إلى باقي نواحي البلاد، وهذا يحتاج إلى سنوات لكي يظهر تأثيره في أسواق تاهرت[11]، وربما كان ابتداء التنظيم مع حلول القرن الثالث

---

[1]- المقديسي شمس الدين: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ط2، ليدن، 1324هـ/1906م، ص226.

[2]- **طرابلس**: أول مدن إفريقية على ساحل البحر، وتعني ثلاث مدن وقيل مدينة الناس، كثيرة البساتين وخيرات جمة، بها أسواق وأهلها يسافرون برا وبحرا. ينظر: مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص110، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص389، الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص25.

[3]- **قابس**: مدينة تعد من بلاد الجريد، بين طرابلس وصفاقس ثم المهدية على ساحل البحر، فتحت سنة 27هـ، فيها فنادق وحمامات، ونخل وبساتين ومزارع ولها واد يسقيها. ينظر: مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص112، الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص289.

[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص23- ص24.

[5]- **المنستير**: حصن عالي البناء بين المهدية وسوسة بإفريقية، بناه هرثمة بن أعين سنة 180هـ. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص209، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص551.

[6]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص36.

[7]- مارسية جورج: المرجع السابق، ص209.

[8]- **بلاد الجريد**: سميت بذلك لكثرة النخيل بها، تقع آخر بلاد إفريقية على طرف الصحراء، وهي مدن كثيرة، وفيها أنهار وعيون، كثيرة الخصب والخيرات. ينظر: العمري: المصدر السابق، ج4، ص143.

[9]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص17.

[10]- الرقيق القيرواني إبراهيم: تاريخ إفريقية والمغرب، تح: الزيداني عبد الله العلي، عمر موسى عز الدين، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1411هـ/1990م، ص111.

[11]- **تاهرت**: أو تيهرت اسم لمدينتين متقابلتين، تاهرت القديمة وعلى 5أميال منها تاهرت الحديثة بالمغرب الأوسط، على سفح جبل يقال له جزول، وعلى نهر كبير يأتيها من ناحية الغرب ولها نهر آخر. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص126- ص127، الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص7- ص9، مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص178.

الهجري الموافق للتاسع الميلادي، وإما أن يكون الرستميون[1] والأمراء العلويين من الدولة السليمانية[2] التي أحكمت سيطرتها على مناطق كثيرة من المغرب الأوسط[3]، قد أحدثوا في مناطق نفوذهم ما أحدثه يزيد، باعتبار أن جميعهم مشارقة تأثروا بنفس الحضارة، ومنه مع حلول القرن الثالث الهجري، كانت الأسواق منظمة وموجودة في كل مدينة وقرية عظم قدرها أو صغر[4].

وعلى الرغم من الاقتضاب الواضح في أوصاف الجغرافيين العرب القدامى، لأسواق مدن بلاد المغرب الأوسط بما فيها تنظيماتها حيث أنهم لم يهتموا كثيرا لأسواقها[5]، فنجد إشارات لها من ذلك ما ذكره المقديسي عن تاهرت عاصمة الدولة الرستمية عندما قال بأن: "**تاهرت بلد رشيق الأسواق**"[6]، أما ابن حوقل فقد وصف أسواق تاهرت بكثرة التجار والتجارة بها[7]، وقال البكري أن "**بتاهرت أسواق عامرة**"[8]، ولعل ابن عذارى تأثر به أو بغيره لم يختلف عن البكري في وصفه لها، فذكر أنه كان بتاهرت الحديثة "**أسواق كثيرة عامرة**"[9]، هذا دلالة على أن أسواق تاهرت كانت مليئة بمختلف أنواع السلع والبضائع. ومن أشهر أسواق الدولة الرستمية سوق ابن

---

[1]- **الدولة الرستمية** : قامت نتيجة الجهود التي قام بها الإباضية الذين نقلوا مذهبهم من المشرق إلى المغرب، الذي لقي إقبالا من البربر، لأن تعاليمه قريبة من مذهب أهل السنة، خاصة بعد معانات البربر من تعسف الولاة الأمويين والعباسيين، والبداية الحقيقية للبناء السياسي للمغرب الإسلامي، أسسها عبد الرحمان بن رستم سنة 160هـ وبنى عاصمتها تاهرت، كانت نهايتها على يد الفاطميين سنة 296هـ. ينظر: الحريري محمد عيسى: الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي (حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس، 160هـ-296هـ)، دار القلم، ط3، الكويت، 1408هـ/1987م، ص7، ص73، ص95.

[2]- **الدولة السليمانية**: لم تكن تشمل كامل بلاد المغرب الأوسط بل شاركتها الدولة الرستمية من الناحية الجنوبية، حيث تمتد الدولة السليمانية والإمارات العلوية في المغرب الأوسط من أرض الريف غربا، حتى أرض الحضنة من قسنطينة شرقا، ومن الشمال بحر الروم، ومن الجنوب سلسلة الأطلس التلي، أسسها سليمان بن عبد الله، بعد أن تنازل له أخوه إدريس بمجرد أن ترك تلمسان ورجع إلى المغرب الأقصى، وبعد ذلك أخذ سليمان التوسع بمساعدة قبائل زناتة الموالية له تحت إمامة إدريس، واقتصر على المغرب الأوسط ولم يتجه إلى المغرب الأقصى. وامتدت من 173هـ إلى 342هـ. ينظر: بهلولي سليمان: الدولة السليمانية والإمارات العلوية في المغرب الأوسط 173-342هـ/789-954م، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط1، تلمسان، 1432هـ/2011م، ص25، ص85، ص95، ص99.

[3]- جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنيين الثالث والرابع الهجريين (9-10م)، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، د.ت، ص144، بن سادات نصر الدين: المرجع السابق، ص239.

[4]- جودت عبد الكريم يوسف: المرجع نفسه، ص144، ص139.

[5]- بلهواري فاطمة: الأسواق، نظمها، وضوابطها- فصل من كتاب: النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين على نهاية الزيانيين (160-962هـ/777-1554م)- بإشراف: بلهواري فاطمة ، منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC) والمديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (DGRSDT)، PNR29، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، الجزائر، 1435هـ/2014م، ص110.

[6]- المقديسي: المصدر السابق، ص228.

[7]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص86.

[8]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص68.

[9]- ابن عذارى : البيان المغرب..، المصدر السابق، ج1، ص25.

وردة في تاهرت يقول ابن الصغير أن:"**ابن وردة قد ابتنى سوقا يعرف به**"[1]، كما نجد بعض الأسواق في تاهرت قد تحولت إلى مدن مهمة نتيجة ازدهارها التجاري كمدينة سوق كرام وسوق إبراهيم[2].

شهدت أسواق تاهرت رواجا لمختلف السلع، وغاصت بجموع التجار من سائر أرجاء العالم الإسلامي على اختلاف مللهم ونحلهم[3]، حتى أصبحت تسمى بالعراق الصغير تشبيها لها ببلاد العراق الصاخبة بمختلف الأجناس[4]، فكثيرا ما أثر بعض التجار والحرفيين الإقامة في تاهرت والعمل في أسواقها وحوانيتها[5]، وقد عبر ابن الصغير عن هذا بقوله: "**ليس أحد يترل بهم من الغرباء إلا استوطن معهم وابتنى بين أظهرهم، لما من رخاء البلد وحسن سيرة إمامه وعدله في رعيته وأمانه على نفسه وماله، حتى لا ترى دارا إلا قيل هذه لفلان الكوفي، وهذه لفلان البصري، وهذه لفلان القروي، وهذا مسجد القرويين ورحبتهم وهذا مسجد البصريين، وهذا مسجد الكوفيين،... والتجار من كل الأقطار تاجرون**"[6]، حيث لم تعق الخلافات السياسية والمذهبية بين الرستميين وجيرانهم حركة التجارة، مما أعطاهم دفعة قوية في هذا المجال[7] مع سائر دول المغرب والأندلس، والمشرق الإسلامي وبلاد السودان[8]، وهذا ما أكده ابن الصغير بقوله: "**واستعملت السبل إلى بلد السودان[9]، وإلى جميع البلدان من مشرق ومغرب، بالتجارة وضروب الأمتعة**"[10]، لقد ساعد موقع تاهرت في السيطرة على

---

[1]- ابن الصغير المالكي: أخبار الأئمة الرستميين ، تح: ناصر محمد، بحاز إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، د.ط، بيروت، د.ت، 54.

[2]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص61- ص62.

[3]- عبد الرزاق محمود إسماعيل: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الثقافة، ط2، الدار البيضاء، 1406هـ/1985م، ص282.

[4]- الحريري محمد عيسى: المرجع السابق، ص234.

[5]- عبد الرزاق محمود إسماعيل: المرجع السابق، ص279.

[6]- ابن الصغير: المصدر السابق، ص31- ص32.

[7]- الحريري محمد عيسى : المرجع السابق، ص233.

[8]- عبد الرزاق محمود إسماعيل: المرجع السابق، ص276.

[9]- **بلاد السودان:** بلاد كثيرة وأرض واسعة ينتهي شمالها إلى أرض البربر، وجنوبها إلى البراري، وشرقها إلى الحبشة، وغربها إلى المحيط، أي بين المحيط الأطلسي غربا، والمحيط الهندي والبحر الأحمر شرقا، والصحراء الكبرى شمالا، وينقسم السودان إلى ثلاثة أقاليم هي: السودان الشرقي، والسودان الأوسط، والسودان الغربي، وكان العرب أول من أطلق كلمة السودان على الأقوام التي تسكن جنوبي الصحراء الكبرى، مستوحى من لون البشرة. ينظر: القزويني زكرياء: آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت، ص24، بوعزيز يحي: تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16م إلى مطلع القرن 20م، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، الجزائر، 1422هـ/2001م، ص09، شاكر مصطفى: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، دار العلم الملاين، ج2، ط1، بيروت، 1413هـ/1993م، ص963، ظاهر جاسم: إفريقيا ما وراء الصحراء، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، د.ط، القاهرة، د.ت، ص34، زبادية عبد القادر: الحضارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر، 1409هـ/1989م، ص11.

[10]- ابن الصغير: المصدر السابق، ص32.

سلسلة من الطرق التجارية، التي تؤدي إلى مختلف الاتجاهات، وبالتالي جعلها مركزا هاما لمدة قرن ونصف تقريبا[1]، حيث يقول بحاز إبراهيم: "**فإنها بدون شك مقصد التجار من كل مدن المغربيين الأوسط والأدنى، لمركزها المتميز ولاستقطابها الحركة التجارية في البلاد، وذلك بحكم كونها العاصمة، فمن أسواقها يتزود بمختلف البضائع لنقلها سلعا إلى أسواق المدن الأخرى**"[2]، كما تلتقي فيها القبائل البدوية لتبيع ماشيتها وتشتري ما تحتاجه من أسواق تاهرت من الحبوب والتمور والبضائع المستوردة[3]، كما وجدت طوائف اليهود في تاهرت حيث عاش الرهادنة في أحيائهم الخاصة، وسيطروا على الكثير من مناشط التجارة[4]، وحتى المثقفون ساهموا في النشاط التجاري للسوق مثل ابن الصغير الذي كان له دكان في الرهادنة يبيع ويشتري فيه[5]، وأثرى تجار هذه المدينة ثراء فاحشا بفضل ما كان يتدفق عليهم من أموال، وقد وصلت إلينا أسماء لبعض الأثرياء، نخص بالذكر يبيب بن زلغين المزاتي، وابن وردة[6]، كما ساهمت المرأة الرستمية بقسط وافر في تطوير المجتمع اقتصاديا، حتى ازدهرت الأسواق بالصناعات اليدوية النسائية[7].

وزادت شهرة أسواق تاهرت اهتمام الأئمة بني رستم فشاركوا فيها، وأشرفوا عليها بأنفسهم، وأولوا التجار رعايتهم وعدلهم، وكفلوا لهم الحماية والأمان، ومنهم من اشتغل بالتجارة مثل الإمام عبد الوهاب قبل توليه الإمامة، وأفلح ابنه وأبي اليقظان محمد بن أفلح وأبي حاتم يوسف بن محمد[8]، كما جندت بطانة السلطان وأولاده وحشمه للاحتساب على الفساق وإنكار المنكر في الأسواق، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر[9]، ذكر لنا ابن الصغير المالكي عن نزاهة أسواق تاهرت فقال: "**فكان صاحب شرطة أفلح إذا تخلل بالمدينة لافتقادها لم يجسر أن**

---

[1]- المالكي علي رؤوف: الموارد المالية والأوضاع والاجتماعية لتاهرت كما ورد عن رسالة ابن الصغير المالكي ت290هـ/916م، مجلة مركز الدراسات، مج: 01، ع32، 1435هـ/2014م، الكوفة، ص208.

[2]- بحاز إبراهيم بكير: الدولة الرستمية 160-296هـ/777-909م (دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية)، جمعية التراث، ط2، القرارة، 1414هـ/1993م، ص178.

[3]- الحريري محمد عيسى: المرجع السابق، ص233.

[4]- عبد الرزاق محمود إسماعيل: المرجع السابق، ص282- ص283.

[5]- جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص145.

[6]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية، د.ت، ص391.

[7]- عبد الشكور نبيلة: إسهام المرأة المغربية في حضارة المغرب الإسلامي منذ النصف الثاني من القرن السادس إلى نهاية التاسع للهجرة / الثاني عشر-الخامس عشر الميلاديين، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1428-1429هـ/2007-2008م، ص28.

[8]- عبد الرزاق محمود إسماعيل: المرجع السابق، ص277، ص282.

[9]- ابن الصغير المالكي: المصدر السابق، ص54، ص77.

يدخل سوق ابن وردة ولا يتخلله هيبة منه"[1]. وبالتالي الاستقرار السياسي والأمان على النفس والمال وحسن سيرة الحاكم في أي دولة، تعتبر من أهم العوامل التي يطلبها تاجر يريد لتجارته الربح، وهذا ما وفرته الدولة الرستمية، كما أن الحركة التجارية نشطت بنشاط الزراعة من جهة، حيث أثنى الأصطخري على ذلك بقوله:"**تاهرت مدينة كبيرة خصبة واسعة البرية والزروع والمياه**"[2]، ومن جهة أخرى اشتهرت بنشاط التجارة الخارجية[3]. ويظهر مدى اهتمام الرستميين بالتجارة في إنشاء الأسواق في مختلف المدن، فكانت رائجة بشتى أنواع البضائع والمؤن حتى أضحت تشهد نشاطا كبيرا، إلى حد أنه كان يوجد بها التخصص في الأسواق فكان بها سوق الدواب، وسوق النخاسة، وسوق الأسلحة، وسوق الصاغة، وسوق الأقمشة وغيرها[4].

لا شك أن أسواق تاهرت هي صورة واضحة لما يمكن أن تكون عليه المدن والقرى التجارية الأخرى. ولنا إشارات عن أسواق وجدت بمناطق أخرى من بلاد المغرب الأوسط مثل مدينة مسيلة[5] حيث ذكر البكري أن **"للمدينة أسواق"**[6]، أما تنس[7] فذكر أن بها **"أسواق كثيرة"**[8]، ومدينة تيجس[9] **"لها ربض وبها أسواق وجامع وحمام"**[10]، أما مدينة ميلة[11] **"حولها ربض وبها جامع وأسواق وحمامات"**[12]، ومرسى الدجاج[13] لها **"أسواق**

---

[1]- ابن الصغير المالكي: المصدر السابق، ص54.

[2]- الأصطخري أبي إسحاق إبراهيم: مسالك الممالك، مطبعة بريل، د.ط، ليدن، 1345هـ/1927م، ص39.

[3]- بحاز إبراهيم بكير: المرجع السابق، ص176، ص179.

[4]- بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها..، المرجع السابق، ص113، جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص145، بحاز إبراهيم بكير: المرجع نفسه، ص179.

[5]- **مسيلة:** مدينة جليلة بالمغرب بالقرب من قلعة أبي الطويل، على نهر سهر، أسست سنة 313هـ، كثيرة النخل والبساتين تشقها جداول المياه العذبة، ولأهلها سوائم. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص558، الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص130.

[6]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص59.

[7]- **تنس:** مدين حصينة، بينها وبين البحر ميلان، وفي داخلها قلعة صعبة المرتقى، بناها بحارة من أهل الأندلس سنة 262هـ واستقروا بها، وفيها فواكه وخصب ومزارع وإقلاع وحط للمراكب التجارية. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص48.

[8]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص62.

[9]- **تيجس:** مدينة أولية بمقربة من تيفاش بقرب وادي الدنانير عند قصر الإفريقي، شامخة البناء عليها سور صخر رومي، ولها ربض كثيرة الكلاء والربيع. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص146، البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص53، ص63.

[10]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص63.

[11]- **ميلة:** مدينة أزلية بها آثار للأول تدل على أنها كانت كبيرة، كثيرة الخصب والأشجار رخيصة السعر والأسواق والمتاجر. ينظر: مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص166، الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص244.

[12]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص64.

[13]- **مرسى الدجاج:** مدينة على شكل شبه جزيرة، لها سور من الضفة الغربية والشرقية، ولها مرفأ غير مأمون لضيقه وقرب قعره. ينظر: البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص65.

ومسجد جامعها"[1]، ولقد وصف البكري أسواق مرسى الخرز بالأسواق العامرة[2]، أما بالنسبة لسوق حمزة فإن اسمها يغني عن كل بيان عرفها البكري بقوله: "**سوق حمزة وهي مدينة عليها سور وخندق وبها آبار عذبة**"[3]، وبين سوق كرام التي تقع على نهر شلف، ومدينة أشير[4] تقع قرية تسمى سوق هوارة[5]، ومدينة سوق إبراهيم تقع على نهر شلف، أما مدينة بونة[6] ووهران[7] نشطت بهما التجارة خاصة مع الأندلس حيث امتلأت بأنواع مختلفة من السلع[8]، أما جزائر بني مزغنى[9] كثرت بها الأسواق الرائجة وأكثر تجارتهم المواشي ويجلب منها التين إلى القيروان ويتاجر أهلها في العسل والحنطة والشعير[10]، ذكر البكري أن "**لها أسواق ومسجد جامع**"[11].

أما في عهد الدولة الفاطمية اهتمت بتنظيم النشاط التجاري، باعتباره موردا هاما لنظام الجباية ولتجمع الثروات، وتوفر عملة نقدية ذهبية ذات شأن، حيث تساهم التجارة الكبرى بخاصة في تجميعها بأيدي التجار في الأسواق التجارية النشطة، وقد وفرت الدولة لذلك كل الوسائل والإمكانيات اللازمة، أمام التجار لممارسة نشاطهم، بما في ذلك تنظيم السوق عن طريق تفعيل دور المحتسب[12]، وفي هذا لنا إشارة لابن حوقل عندما وصف

---

[1]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص65.

[2]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص55.

[3]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص65.

[4]- **أشير**: مدينة قديمة في جبال البربر، عمرها زيري بن مناد الصنهاجي الذي أنشأ سورها حتى أصبحت حصنا منيعا، وتملكها بعده بنو حماد وهم بنو عم باديس. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص202- ص203، البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص60.

[5]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص60- ص61.

[6]- **بونة**: مدينة حصينة قديمة على ساحل البحر بين مرسى الخرز وجزيرة بني مزغنَّاي، كثيرة الفواكه والبساتين، ومن أنزه البلاد لبنا ولحما وعسلا وحوتا. يينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص512، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص115، العمري: المصدر السابق، ج4، ص143، مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص127.

[7]- **وهران**: مدينة على ضفة البحر، يذكر أنها كانت قرية بربرية اسمها إيفيري أي الكهف، ثم وسعت على يد جماعة من الأندلسيين البحريين، بسبب المرسى، كثيرة الخيرات. ينظر: مؤلف مجهول: الإستبصار..، المصدر نفسه، ص133- ص134، الوزان الحسن بن محمد: وصف إفريقيا، ت: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ج2، ط2، بيروت، 1403هـ/1983م، ص30، الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر نفسه، ص385- ص386، الحميري: الروض المعطار..، المصدر نفسه، ص612- ص613، البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص70.

[8]- مصطفى مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس..، العلاقات المرجع السابق، ص147.

[9]- **جزائر بني مزغنة**: أوجزائر بني مزغنَّاي، أو جزائر بني مزغانة، أو جزيرة بني مزغنَّاي على ضفة البحر، بين إفريقية والمغرب، متصلة بفحص متيجة الكثير الخصب، مرساها مأمون ومقصود من إفريقية والأندلس. ينظر: مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص132، كربخال مرمول: إفريقيا، ت: محمد حجي وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، ج2، د.ط، الرباط، 1409هـ/1989م، ص362.

[10]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص78.

[11]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص66.

[12]- بوراس رفيق: الأوضاع الاجتماعية بالمغرب في عهد الخلافة الفاطمية 296-362هـ/908-972م (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة- الجزائر، 1427-1428هـ/2007-2008م، ص57.

أسواق بونة: **"لها عامل قائم بنفسه، ومعه من البربر عسكر لا يزول كالرابطة"**[1]، كما سعت الدولة الفاطمية إلى توفير شرط آخر هام لممارسة نشاط التجارة وهو الأمن والاستقرار. أما عن أسواقها لنا إشارات من ذلك ما ورد عند ابن حوقل: **"مدينة تيجس... لها سوق صالح... ومهريّين قرية في فحص ماؤها من أبار ولها سوق، والغالب عليها البربر وهي كتامة ومزاتة،... إلى تامسنت قرية وسوق لكتامة ومزاتة،... ومنها إلى دَكمَه قرية لها سوق، والغالب عليها كتامة،... ومنها إلى اوسجيت...وهي قرية فيها بعض الحوانيت لبربر كتامة"**[2]، أما مرسى الخرز اشتهر سوقها ببيع المرجان ذكر ابن حوقل أن **"للتجار بها أموال كثيرة من أقطار النواحي عند سماسرة وقوف لبيع المرجان وشراه"**[3]، أما مدينة بونة فقال أن: **"لها أسواق حسنة، وتجارة مقصودة، وأرباح متوسطة"**[4]، وأضاف: **"وجزائر بني مزغنّاي مدينة... فيها أسواق كثيرة"**[5]، كما أثنى على مدينة تنس لدرجة أنها أصبحت **"أكبر المدن التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكبهم ويقصدونها بمتاجرهم وينهضون منها إلى ما سواها"**[6]، هذا دلالة على نشاط أسواقها ما جعلها تستقطب التجار الأجانب القادمين إليها من مناطق شتى فلم تقتصر على التجار المحليين[7]، كما حافظ الفاطميون على تاهرت لما لها من شهرة كبيرة اكتسبتها أسواقها لموقعها على طريق القوافل التجارية القادمة من الصحراء المغربية والشرق وفي الوقت نفسه كانت الأندلس تسيطر على تجارة الذهب الصحراوي ومناجم الصحراء[8].

أما الدولة الحمادية[9] عاشت طيلة حكمها في جو يسوده الرخاء الاقتصادي[10]، وكانت التجارة أبرز الأنشطة الاقتصادية، حيث ساعدتها الظروف السياسية، والجغرافية، والاقتصادية على الازدهار، فالظروف السياسية المحيطة بالدول المجاورة لهم كالزيريين والمرابطين، وسياستهم في المسالمة سواء مع العرب أو المسيحيين، والموقع الذي يتمتعون به والشاطئ الطويل على البحر الأبيض والمرافئ والأسواق والاتصالات التجارية التي نشطوا

---

[1]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص77.

[2]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص87.

[3]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص76.

[4]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص77.

[5]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص77- ص78.

[6]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص78.

[7]- بوراس رفيق : المرجع السابق، ص59.

[8]- زبيب نجيب: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، دار الأمير للثقافة والعلوم، ج2، ط1، بيروت، 1415هـ/1995م، ص197.

[9]- **الدولة الحمادية:** مؤسسها حماد بن بلكين سنة 408هـ/1017م من قبيلة صنهاجة، بعد الانفصال عن الزيرين، وتعتبر أول دولة بربرية في المغرب الأوسط، عاصمتها كانت في البداية القلعة ثم انتقلت إلى بجاية، سقطت بظهور الدولة الموحدية. ينظر: عويس عبد الحليم: دولة بني حماد (صفحة رائعة من التاريخ الجزائري)، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1411هـ/1991م، ص47- ص48، ص89، ص99، ص106.

[10]- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1423هـ/2002م، ص61.

فيها، كما وجدت الفنادق لإقامة التجار الأجانب كمدينة تبسة[1] حيث يوجد بها أقباء يدخلها الأشخاص بدوابهم للاحتماء من برد الشتاء يسع القبو الواحد أكثر من ألف دابة[2]، هذه العوامل مكنتهم من مزاولة تجارة ناجحة سواء في داخل المغرب أو خارجه[3]. ومن أهم الأسواق الثابتة في بجاية[4]: سوق باب البحر الذي ذكره أبو العباس الغبريني عند ترجمته لأبو زكرياء المرجاني الموصلي عندما حدثنا عن قصة "**سيدة من غسلات الثياب كانت على رأسها رزمة من الثياب، فأخذت لها في زحام سوق باب البحر**"[5]، إضافة إلى سوق الصوف، والقيصرية، والقراصنة، وسويقة[6]، كما يحدثنا الجغرافيون ومنهم الإدريسي أن بجاية "**يجلب إليها من أقاليمها الزيت البالغ الجودة والقطران**"[7]، و لم تقتصر أسواق بجاية على الإنتاج المحلي بل وجدت فيها أيضا بضائع مستوردة، حيث ذكر الإدريسي أن بجاية: "**بها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بها نافقة**"[8]، وقال عن أهلها أنهم كانوا: "**يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار المشرق، وبها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة**"[9]. ومدينة أشير ذكر ابن حوقل أن "**لها ...أسواق**"[10]، وهذا دلالة على كثرتها، كما ازدهرت أسواق مدينة القلعة[11]: "**وهي اليوم مقصد التجار، وبها تحل الرحال من العراق والحجاز ومصر**

---

[1]- **تبسة**: وتكتب تبسَّا عند الحموي والحميري والبكري وصاحب الاستبصار ، مدينة قديمة أزلية فيها آثار كثيرة لأول، بينها وبين سطيف ست مراحل. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص13، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص129- ص130، البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص145، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص162- ص163.

[2]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص145- ص146.

[3]- عويس عبد الحليم: المرجع السابق، ص226.

[4]- **بجاية**: مدينة عظيمة على ضفة البحر، وقاعدة المغرب الأوسط، وهي عين بلاد بني حماد، اختطها الناصر بن علناس بن حماد بن زيري بن مناد بن بلكين في حدود سنة 457هـ، كانت قديما ميناء فقط ثم بنيت المدينة، وهي في لحف جبل شاهق داخل في البحر، وفي قبلتها جبال كانت قاعدة ملك بني حماد وتسمى أيضا الناصرية باسم بانيها. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص80- ص81، الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص339، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص128- ص131.

[5]- الغبريني أبو العباس أحمد: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح: نويهض عادل، دار الآفاق الجديدة، ط2، بيروت، 1399هـ/1979م، ص178.

[6]- المغربي ريحاب محمد كمال محمد أحمد: التجارة في عصر بني حماد 408-547هـ/1017-1156م (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة دمياط، مصر، 1436-1437هـ/2015-2016م، ص04.

[7]- الإدريسي محمد بن عبد الله: المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس (مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق)، مطبعة بريل، د.ط، ليدن، 1280هـ/1863م، ص90.

[8]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر نفسه، ص90.

[9]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر نفسه ، ص90.

[10]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص89.

[11]- **القلعة**: قلعة بني حماد وتعرف بقلعة أبي الطويل، مدينة قديمة أزلية في جبل عظيم حصينة ومنيعة، كانت دار مملكة بني حماد بن يوسف الملقب بلكين بن زيري بن مناد الصنهاجي البربري وهو أول من أحدثها في حدود سنة 370هـ. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص390، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص369- ص370، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص167.

والشام وسائر بلاد المغرب"[1]، حتى صارت القلعة مدينة تجارية عظيمة وافرة الخيرات وقصدها أرباب الصنائع من المشرق وافريقية[2]، أما أبي الفداء ذكر أن مدينة جزائر بني مزغنى "**تجارتها مربحة وأسواقها عامرة**"[3]، وصاحب الاستبصار ذكر أن مدينة ميلة "**كثيرة الأسواق والمتاجر**"[4].

وهناك مدن وجد بها سوق واحد، فمدينة "**شلف**[5] **بها سوق عامرة**"[6]، وبنو واريفن[7] "**بها حوانيت**"[8]، ومدينة الخضراء[9] "**فيها سوق**"[10]، و"**ريغة**[11] **قرية لها سوق صالح**"[12]، ومدينة "**سوق إبراهيم**"[13] التي وصفت بأنها المدينة المشهورة[14]، ومدينة أفكان[15] – فكّان- "**كانت سوقا قديمة من أسواق زناتة**"[16]، ومدينة الغزة[17] "**فيها سوق**"[18]، وقال عنها الإدريسي: "**مدينة غزة هي مدينة صغيرة القدر فيها سوق مشهورة ولها يوم معلوم**"[19]،

---

[1]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص49.

[2]- الطمّار محمد: المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1431هـ/2010م، ص220.

[3]- أبي الفداء عماد الدين إسماعيل: تقويم البلدان، تح: رينود والبارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، د.ط، باريس، 1245هـ/1830م، ص122.

[4]- مؤلف مجهول: الاستبصار....، المصدر السابق، ص166.

[5]- **شلف**: مدينة قديمة فيها آثار أولية، وإليها ينسب النهر الكبير. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص343.

[6]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص69.

[7]- **بني واريفن**: قرية أزلية تقع على نهر شلف في فحص بين مدينة شلف ومدينة مليانة. ينظر: البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص69، ابن حوقل: المصدر السابق، 89.

[8]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص69.

[9]- **مدينة الخضراء**: مدينة قديمة حصينة فيها آثار أولية، وهي على نهر والراجح أنه نهر شلف، سميت الخضراء لكثرة بساتينها. الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص223، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص171.

[10]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص89.

[11]- **ريغة**: قرية بقرب مليانة، وبالقرب من جبل وانشريس، وريغ كلمة بربرية معناها السبخة، أرضها متسعة ذات خيرات كثيرة. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص280، الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص113.

[12]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص89.

[13]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص89.

[14]- جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص140.

[15]- **أفكان**: مدينة أزلية كبيرة، خربت فأعاد تأسيسها يَعْلَى بن محمد بن صالح اليفرني سنة 338هـ فتمدنت، وهي في صفح جبل أوشيلاس، ينظر: مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص135، الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص232، البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص79، الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص82.

[16]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص79.

[17]- **الغزة**: مدينة صالحة بين مدينة شلف ومدينة سوق إبراهيم، تنزل بها القوافل القاصدة إلى الجزائر. ينظر: ابن حوقل: المصدر السابق، ص89، الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص203.

[18]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص89.

[19]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص83.

ونفس الأمر بالنسبة لمدينة بني واطيل إذ "**بها سوق عامرة**"[1]، ومدينة أسلن[2] "**بها جامع وسوق**"[3]، ومدينة ترنانا[4] "**لها سوق عامرة**"[5]، "**سوق كران**"[6]، و"**مسكيانة قرية عليها سور قديمة كثيرة المياه والزرع، ولها سوق... يمتد كالبساط مرحلة**"[7].

أما عن الأسواق المؤقتة في الدولة الحمادية لنا إشارات وجدناها من ذلك ما ذكره الإدريسي على الطريق الرابط بين بجاية وقلعة بني حماد "**سوق الأحد... ومن حصن الناظور... إلى سوق الخميس حصن في أعلى جبل... ومنه إلى سوق الإثنين وهو قصر حصين**"[8]، أما أشير ذكر أن: "**لها سوق يوم معروف يجلب إليها كل لطيفة ويباع كل طريفة**"[9]، كما كان لحصن كزناية "**سوق يوم الجمعة يقصده بشر كثير**"[10]، وكان لقرية ريغة "**سوق صالحة تقصد في يوم معلوم في كل جمعة يباع بها ويشترى ويقضى منها حوائج**"[11]، وأيضا سوق بني زندوي- زلدوي- على طريق قسنطينة- بجاية وهي سوق لها يوم في الجمعة وأهل تلك الناحية يقصدونها في ذلك اليوم[12].

كما عرفت بلاد المغرب الأقصى هي الأخرى نشاطا تجاريا بأسواقها، ففي دولة بني صالح[13] في تامسنا تميزت بأسواقها النافقة التي كان يؤمها عدد كبير من الناس والتجار، حيث كانوا يبيعون ويشترون ويتبادلون

---

[1]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص69.

[2]- **أسلن**: أسلن عند البكري أو أسلي عند الحميري وصاحب الاستبصار، مدينة قديمة حصينة بشرقي أرشجول، لها نهر يسقي بساتينها. ينظر: مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص134، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص58، البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص79.

[3]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص79.

[4]- **ترنانا**: مدينة مشهورة على ساحل البحر مسورة، بين مرسى ماسين وندرومة، كانت محطا للسفن ومقصدا لقوافل سجلماسة وغيرها، وكان سكانها من قبائل البربر. ينظر: مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص135، البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص80.

[5]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه ، ص80، الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص80.

[6]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص89.

[7]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص84.

[8]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص93.

[9]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر نفسه، ص85.

[10]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر نفسه، ص85.

[11]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر نفسه، ص85.

[12]- جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص142.

[13]- **دولة بني صالح**: دولة صغيرة قامت في إقليم تامسنا بالمغرب الأقصى على يد طريف بن مالك، ورثه في حكمها ابنه صالح الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لها، عمرت ثلاثة قرون. ينظر: رجب محمد عبد الحكيم: دولة بني صالح في تامسنا بالمغرب الأقصى 125-455هـ/743-1063م، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، الفجالة، د.ت، ص05.

السلع والمحصول، والمثال على ذلك سوق مدينة النخيلة[1] جنوب مدينة الرباط على بعد حوالي أربعين كيلومترا، تقام بها كل سنة سوق يشد إليها الرحال من جميع نواحي تامسنا[2]، مما أدى إلى غنى أهلها واتساع ثرواتهم[3]. وأشار الإدريسي إلى سوق قرية مكول[4] في قوله: "**قرية مكول... كالحصن الكبير عامرة بالبربر، ولها سوق نافقة بما يجلب إليها من جميع المجلوبات، والسلع والمتاجر التي يضطر الاحتياج إليها**"[5].

أما مدينة سلا[6] فقال عنها: "**وهي مدينة حسنة حصينة في أرض رمل ولها أسواق نافقة وتجارات**"[7]، عرف أهلها بسعة الأموال ونمو الأحوال، كانت مقصد التجار من مختلف المناطق، يقول الإدريسي: "**ومراكب أهل اشبيلية وسائر المدن الساحلية من الأندلس يقلعون عنها ويحطون بها بضروب من البضائع**"[8]، ونتيجة لازدهار النشاط التجاري لمدينة سلا انتشرت دكاكينها تحت أروقة كبيرة جميلة، وذلك بفضل موقعها وميناءها الذي كان مهبطا للتجار[9]، أما مدينة ميناء آنفا[10] فكان لها "**دكاكين حسنة**"[11]، إضافة لنشاط موانئ أخرى تابعة لدولة تامسنا: ميناء فضالة[12]، مرسى مازيغن[13]، مرسى الغيط[14]، ميناء آزمور[15]، ميناء آسفي[16]...

---

[1]- **النخيلة:** مدينة صغيرة مبنية في وسط تامسنا، كانت في القديم آهلة بالسكان أيام البرغواطيين. ينظر: الوزان: المصدر السابق، ج1، ص198.

[2]- **تامسنا:** إقليم تابع لمملكة فاس، يبتدئ غربا عند أم الربيع وينتهي إلى أبي رقراق شرقا، والأطلس جنوبا وشواطئ البحر المحيط شمالا، ينظر: الوزان: المصدر السابق، ج1، ص194.

[3]- رجب محمد عبد الحكيم: المرجع السابق، ص119- ص120، الوزان: المصدر نفسه، ج1، ص198- ص199.

[4]- **مكول:** قرية واقعة بين قرية أنقال وقرية اكسيس على بعد مرحلة إلى مدينة سلا. ينظر: الإدريسي محمد بن عبد الله: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، ج1، د.ط، القاهرة، 1422هـ/2002م، ص238.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص238.

[6]- **سلا:** مدينة متوسطة حاذاها البحر والنهر، فالبحر شماليها والنهر غربيها. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ج3، ص231.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص239.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص239.

[9]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص208، رجب محمد عبد الحكيم: المرجع السابق، ص121.

[10]- **أنفا:** مدينة أسسها الرومان في شاطئ المحيط على بعد ستين ميلا شمال الأطلس. ينظر: الوزان: المصدر السابق، ج1، ص196- ص197.

[11]- الوزان: المصدر نفسه،ج1، ص197.

[12]- مرسى مقصود تأتي إليه المراكب من بلاد الأندلس وتحمل منه الحنطة والشعير. ينظر: الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص240.

[13]- من آنفا إلى مازيغن خمسة وستون ميلا يحمل منه القمح إلى سبتة وغيرها. ينظر: الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص240.

[14]- مرسى حسن تصل إليه المراكب فتخرج منه محملة بالحنطة والشعير. ينظر: الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص240- ص241.

[15]- **ميناء أزمور:** يقع بين ميناءين مازيغن والغيط في إقليم دكالة المصمودية. ينظر: رجب محمد عبد الحكيم: المرجع السابق، ص122.

[16]- **أسفي:** مدينة مسورة في مستوٍ من الأرض، بناها الأفارقة الأقدمون على شاطئ البحر المحيط، لآخر ميناء تنتهي به مملكة تامسنا يقع جنوب ميناء آزمور. ينظر: الوزان: المصدر السابق، ج1، ص147، أبي الفداء: المصدر السابق، ص131، رجب محمد عبد الحكيم: المرجع السابق، ص122.

أما في عهد دولة بني مدرار[1] فقد انتشرت الأسواق الدائمة داخل مدن المغرب الأقصى المختلفة، بداية مع سجلماسة[2] على طرف الصحراء[3]، التي قصدها التجار من مختلف أصقاع الأرض من البصرة[4]، والكوفة[5]، وبغداد[6] وغيرها[7]، قال ابن حوقل:" **تجارة غير منقطعة منها إلى بلد السودان، وسائر البلدان وأرباح متوافرة، ورفاق متقاطرة** "[8]، حتى احتلت سجلماسة المركز الثاني بعد القيروان، ويرجع هذا الازدهار التجاري لأسواق سجلماسة إلى اهتمام دولة بني مدرار بحرفتي الزراعة والصناعة، وتوفير الأمن والاستقرار وعدل حكامها، ورغد العيش فيها فقصدها أصحاب الحرف من مدن أخرى[9]، ومما ساعدها على بلوغ هذه المكانة تحول طريق التجارة الذي يربط بين غانة[10] ومصر[11]، والذي أهمل بسبب العواصف الرملية إلى سجلماسة، ومن جهة أخرى غارات

---

[1]- **دولة بني مدرار**: قامت على إثر الاضطرابات التي ظهرت نتيجة سوء معاملة بعض ولاة المغرب، عندما نقضت جماعة من مكناسة طاعة الخلافة، وانحازت إلى موضع في جنوب المغرب الأقصى، وأقاموا عليهم عيسى بن يزيد الذي ينسب إليه تخطيط مدينة سجلماسة لتكون عاصمة لهم، ويقال أن أول من تزعم صفرية سجلماسة هو أبو القاسم سمغون بن واسول، بينما يرى آخرون أن مدرار هو أول من تزعم صفرية سجلماسة، والذي تنسب إليه دولة بني مدرار. ينظر: برناوي يعقوب جبريل وفاء: دولة بني مدرار الصفرية بالمغرب الأقصى الإسلامي 140-347هـ/757-958م- دراسة تاريخية حضارية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى (مكة المكرمة)، المملكة العربية السعودية، 1423-1424هـ/2002-2003م، ص28- ص29.

[2]- **سجلماسة** : تقع في جنوب المغرب الأقصى، بينها وبين البحر الرُّومي خمس عشرة مرحلة، وبينها وبين غانة من بلاد السودان، مسيرة شهرين اختطها يزيد بن الأسود من موالي العرب، وقيل مدرار بن عبد الله. ينظر: القلقشندي أحمد أبي العباس: صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، ج5، د.ط، القاهرة، 1333هـ/1915م، ص163.

[3]- مصطفى مسعد سامية : العلاقات بين المغرب والأندلس..، المرجع السابق، ص144.

[4]- **البصرة**: مدينة بالعراق كانت قبة الإسلام، وهي في مستو من الأرض، كثيرة الأنهار. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص105، الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص430.

[5]- **الكوفة**: المدينة بالعراق والمصر اختطها المسلمون ، وهي على معظم الفرات ، سميت بجبل صغير في وسطها كان يقال له كوفان وعليه اختطت. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص501، الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص491.

[6]- **بغداد**: أصل بغداد للأعاجم، والعرب تختلف في لفظها، وقيل معناها معطي البساتين، أو مدينة السلام. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر نفسه، ص456، الحميري: الروض المعطار..، المصدر نفسه، ص110.

[7]- حمدي عبد المنعم محمد حسين: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الجيزة، 1435هـ/1997م، ص351.

[8]- ابن حوقل أبي القاسم: المصدر السابق، ص96.

[9]- برناوي يعقوب جبريل وفاء: المرجع السابق، ص104، ص94- ص95.

[10]- **غانة**: من بلاد السودان، تجاور البحر المحيط الغربي، بينها وبين سجلماسة مسيرة شهرين، قيل إن غانة سمة لملوكها وإنما اسم البلد أوكار، ومدينة غانة مدينتان، إحداهما يسكنها الملك والأخرى يسكنها الرعية والتجار، يجتمع إليها التجار ومنها يدخل في المفازات إلى بلاد التبر. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص184، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص219- ص220، القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص284، أبي الفداء: المصدر السابق، ص157، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص425- ص426.

[11]- **مصر**: سميت مصر بمصر بن مصرايم بن حام بن نوح عليه السلام، وهي من فتوح عمرو بن العاص في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بها المنافع والمصانع والبساتين والغرف المشرقة على النيل والقصور. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر نفسه، ص556، الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر نفسه، ص137.

أهل البدو على القوافل التجارية، فكانت سجلماسة مقصدهم للدخول إلى بلاد السودان على أنها آخر محطة إليها[1]، حتى أصبحت مركزا وقاعدة تجارية نشطة في بلاد المغرب، وهمزة وصل تجمع بين بلاد المغرب والأندلس والسودان الغربي والمشرق الإسلامي والغرب الأوربي[2]، ولعل هذا الازدهار التجاري لأسواق سجلماسة هو الخيرات الكثيرة التي كانت بها، حيث يصفها القلقشندي بقوله:" **وهي كثيرة العمارة، كثيرة البساتين رائعة البقاع...، وبها الرطب، والتمر، والعنب الكثير، والفواكه الجمة،...، وأهلها مياسير، ولها متاجر إلى بلاد السودان، يخرجون إليها بالملح، والنحاس، والودع، ويرجعون منها بالذهب والتِّبر**"[3]، ومن أهم السلع التجارية في ذلك العصر الذهب والرقيق والتي كانت سجلماسة تعتبر أهم أسواقه[4]، حتى قال عنها ابن حوقل: "**وقوافلهم غير منقطعة إلى أرباح عظيمة وفوائد جسيمة ونعم سابغة، قلما يدانيها التجار في بلاد الإسلام سعة حال**"[5].

وبعد أن سيطر الفاطميون على سجلماسة أبقوا على مركزها التجاري، كما هو للمكانة التي تحتلها هذه المدينة لدى تجار الصحراء والشرق والمغرب والأندلس[6]، وزادت أهمية سجلماسة التجارية لما بلغته من شهرة في تجارة الذهب وغيرها من أنواع التجارة[7]، ولقد وصف لنا ابن حوقل مدى ما وصلت إليه سجلماسة من ازدهار ورخاء بقوله: "**وسجلماسة مدينة حسنة للموضع جليلة الأهل فاخرة العمل... وأهلها قوم مياسير يباينون أهل المغرب في المنظر والمخبر... وأبنيتها كأبنية الكوفة إلى أبواب رفيعة على قصورها مشيدة عليه**"[8].

---

[1]- بن الذيب عيسى: المغرب والأندلس في عصر المرابطين 480-540هـ/1056-1145م- دراسة اجتماعية واقتصادية-، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1429-1430هـ/2008-2009م، ص364.

[2]- برناوي يعقوب جبريل وفاء: المرجع السابق ، ص94.

[3]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص163- ص164.

[4]- برناوي يعقوب جبريل وفاء: المرجع السابق، ص101- ص104.

[5]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص65.

[6]- زبيب نجيب: المرجع السابق، ص197.

[7]- مصطفى مسعد سامية : العلاقات بين المغرب والأندلس، المرجع السابق، ص145.

[8]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص90.

أما في عهد دولة الأدارسة[1] فلقد برزت أسواق مدينة فاس[2] باعتبارها العاصمة، فعند بناء[3] هذه المدينة "**بنى الناس الدور والمساجد والحوانيت**"[4]، حيث "**لمَّا سكنها إدريس أتتها التجارات وأهل الصناعات من كل صقع حتى تكامل بها كل متجر، وسيقت إليها خيرات الأرض وجمعت طرف الدنيا وتكاملت فيها**"[5]، وقال ابن أبي زرع: "**فكثرت العمارات بها وبنيت الأرباض عليها، واتصل البناء حولها من كل جهة، فبنيت بها الفنادق والحمامات والأرحاء والمساجد والأسواق من باب إفريقية إلى عين أصلين**"[6]، حتى أصبحت حافلة بعدد كبير من الأسواق[7]، رتبت منذ نشأتها، واختصت بكل نوع معين من السلع، فوجد سوق الحائكين والكتان وثياب الحرير، وسوق القطن البالي والمفصل الجديد، وتطريز الحرير، وسوق العطارين، كما وجد سوق بيع الإبر والمخيطة والمقص، وسوق الخرازين، وأهل الريحة، والشرابل، وسوق الحدادين من سيوف ونبال وحراب[8]، وسوق

---

[1]- **دولة الأدارسة**: تعتبر أول دولة علوية هاشمية في التاريخ الإسلامي، تنسب إلى مؤسسها إدريس بن عبد الله الملقب بإدريس الأول سنة 172هـ، وهو الذي فرَّ إلى مصر مع مولاه راشد، ثم هربوا إلى المغرب الأقصى، وكان هروبهم من أجل الابتعاد عن العباسيين، اتخذوا مدينة وليلي مقرهم الأول، وبعد ذلك اتخذوا من مدينة فاس مقرا لهم. ينظر: إسماعيل محمود: الأدارسة 172-375هـ -حقائق جديدة-، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1411هـ/1991م، ص55- ص59.

[2]- **فاس**: أسست بين عامي 192-193هـ/807-808م على يد الإمام إدريس بن إدريس بن عبد الله، الذي تولى إمامة الأدارسة في المغرب، حين أراد أن يبني لنفسه مدينة تكون عاصمة جديدة، ينتقل إليها بديوانه وجيشه ورجال حكومته بعد أن ضاقت به مدينة وليلي. ينظر: الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ص230- ص231، محمد الوداني فتيحة: الحياة الاقتصادية بمدينة فاس في عصر المرابطين، مجلة البحوث الأكاديمية، ع5، يناير 2016م، ص197.

[3]- بخصوص تأسيس فاس أثيرت مشكلة حول تاريخ بنائها ومؤسسها، كانت الرواية الشائعة أن إدريس الثاني هو مؤسس مدينة فاس، إذ شيد عدوة الأندلسيين سنة 192هـ ثم عدوة القرويين في العام التالي، لكن بروفنسال ذكر أن إدريس الأول هو الذي بدأ تأسيس المدينة سنة 172هـ في الموضع الذي يحوي عدوة الأندلسيين، أما إدريس الثاني فقد أسس عدوة القرويين سنة 193هـ غربي مدينة أبيه على الضفة اليسرى من وادي فاس، إذ استبعد بروفنسال أن يؤسس إدريس الثاني مدينتين متجاورتين في آن، وأيده محمود إسماعيل بحجتين الأولى العرف الذي جرى عليه كافة مؤسسي الدول المستقلة في بلاد المغرب بناء عاصمة جديدة عقب بيعته، حدث هذا لدولة برغواطة وعاصمتها شالة، ودولة بني مدرار وعاصمتها سجلماسة، ودولة بني رستم وعاصمتها تاهرت، دولة الأغالبة وعاصمتها العباسية. والحجة الثانية حرص إدريس الأول على التحرر من سطوة أوروبة ورغبته في تأكيد سلطة المخزن من أجل ذلك أسس مدينة فاس، لتحل محل وليلي كحاضرة لدولته الجديدة. ينظر: إسماعيل محمود: المرجع السابق، ص59- ص60. كما تعددت الروايات واختلفت حول سبب تسميتها فاس يمكن الرجوع إلى ابن أبي زرع علي بن عبد الله: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار الطباعة المدرسية، د.ط، أوبسالة، 1248هـ/1833م، ص33- ص34.

[4]- الجزنائي علي: جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح: ابن منصور عبد الوهاب، المطبعة الملكية، ط2، الرباط، 1411هـ/1991م/، ص26.

[5]- المكناسي ابن القاضى أحمد:جذوة الإقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، ج1، د.ط، الرباط، 1393هـ/1973م ، ص48.

[6]- ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعت دار الطباعة المدرسية)، ص25.

[7]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص25.

[8]- محمد الوداني فتيحة :المرجع السابق، ص218.

لبيع السمك[1]، وآخر للتمور[2].. ولقد ذكر ابن حوقل أسواق مدينة فاس قائلا: "**في كل يوم من أيام الصيف يرسل في أسواقها من نهرها الماء فيغسلها فتبرد الحجارة، وجميع ما بها من الفواكه والغلات والمطاعم والمشارب والتجارات والمرافق والخانات**"[3]، حيث احتوت مدينة فاس عددا كبيرا من الخانات التي يترل بها التجار الغرباء[4]، فقدوم التجار من مختلف البلاد وبقاءهم لفترات طويلة، استدعى وجود عدد من الفنادق في مختلف مدن المغرب الأقصى من أجل إيوائهم وبضائعهم، والأدارسة حرصوا على بناء الفنادق في مدينة فاس وغيرها[5].

إن حسن اختيار موقع فاس في الحصانة والمكان الصالح للعمران[6]، حيث "**كثرة مياهها وطيب تربتها ورطوبة هوائها وصحتها واعتدال الهواء**"[7]، فضلا عن الموقع الإستراتيجي على الطريق الرابط بين السهول الأطلسية والمغرب الأوسط بالإضافة على أهميتها بالنسبة لتجارة السودان[8]، فهي "**قاعدة بلاد المغرب وقطرها ومركزها وقطبها**"[9]، كما أن أهلها كان "**أكثرهم صناع وتجار وسوقة** "[10]، جعل أسواقها تشهد ازدهارا.

وفي عهد الدولة المرابطية[11] زاد ازدهار نشاط أسواق مدينة فاس[12]، حتى صارت بذلك تعج بالتجار من مختلف مدن مغرب الذين اتخذوا في أسواقها متاجر يصرفون فيها بضائعهم وسلعهم...[13]، "**وانتقل إليها من جميع**

---

[1]- بان علي محمد البياتي: النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرن 3-5هـ/9-11م (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 1424-1425هـ/2003-2004م، ص97.

[2]- المقديسي: المصدر السابق، ص239.

[3]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص89.

[4]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص89

[5]- المكناسي ابن القاضى: المصدر السابق، ص48.

[6]- إسماعيل محمود: المرجع السابق، ص60.

[7]- ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعت دار الطباعة المدرسية)، ص15.

[8]- إسماعيل محمود: المرجع السابق، ص60.

[9]- ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعت دار الطباعة المدرسية)، ص15.

[10]- ابن أبي زرع: المصدر نفسه، ص33.

[11]- **الدولة المرابطية** (448-541هـ/1056-1147م) قوة إسلامية ظهرت في صحراء شنقيط، واتخذت من الرباط والمرابطة في سبيل الله اسما لها، أوتي رجالها من قبائل بربر صنهاجة الملثمين رغبة صادقة في الجهاد، فنشروا الدعوة الإسلامية في الدول المجاورة خاصة في السنغال ومالي والنيجر، حتى بسطت هذه الدولة نفوذها على سائر المغرب والأندلس إلى أن سقطت على أيدي الموحدين بعد قرن من الزمان. ينظر: العمري: المصدر السابق، ج4، ص170، المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، ج4، ط3، بيروت، 1403هـ/1983م، ص21- ص104، العبادي أحمد مختار: في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، د.ت، ص267- ص310، الجرارى عباس: دولة المرابطين، مجلة دراسات إفريقية، ع2، شعبان 1406هـ/أفريل 1986م، ص147- ص151.

[12]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص25.

[13]- محمد الوداني فتيحة :المرجع السابق، ص215.

البلدان القاصية والدانية، فليس من أهل بلد أو الأقاليم إلا ولهم بها منزل ومتجر وصناعة ومتصرف، واجتمع فيها ما ليس في مدينة من بلدان الدنيا، وأتتها التجارات وأهل الصناعات من كل صقع حتى تكامل بها كل متجر..."[1]، ولقد عبر ابن أبي زرع عن الرخاء الذي تمتعت به البلاد في عهد المرابطين في قوله: **"بلغت مدينة فاس أيام المرابطين... من الغبطة والرفاهية والدعة ما لم تبلغه مدينة من مدن المغرب"**[2]، حيث كان للاستقرار السياسي الذي شهدته مدينة فاس خلال العهد المرابطي أثره في ازدهار وتنشيط حركة التجارة بها، حيث عرفت أسواقها نشاطا في البيع والشراء، لا سيما أن ولاة الأمر وجهوا اهتمامهم للتجارة، والعمل على تنشيطها بتشجيع التجار على المجيء إلى بلادهم[3]، قال الإدريسي واصفا فاس كمركز تجاري: **"مدينة فاس قطب ومدار لمدن المغرب الأقصى،...وهي حضرتها الكبرى ومقصدها الأشهر، وعليها تشد الركائب وإليها تقصد القوافل، ويجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب، والبضائع، والأمتعة الحسنة"**[4]، حيث وفروا لهم سبل الراحة والإقامة بإنشاء الفنادق والحمامات، فعندما دخل يوسف بن تاشفين مدينة فاس عام 462هـ/1069م[5] أكد على زيادة حماماتها وفنادقها[6]، كما ترجع أهمية فاس كمركز تجاري هام إلى وفرة المحاصيل الزراعية والصناعات المختلفة[7]، وصفها ابن سعيد بقوله: **"هي مدينة من خواص المغرب مليئة بالصنائع الغريبة"**[8]، من ذلك صناعة النسيج فمنذ بناء المدينة كان يوجد بها أسواق للقطن، والكتان وزقاق خاص بمحلات الحياكة[9]. تميزت فاس بوجود الأسواق المتخصصة في القرن 5هـ/11م[10]، حيث انفردت كل صناعة بناحية معينة منه، كسوق النحاسين، وسوق

---

[1]- الجزنائي: المصدر السابق، ص39.

[2]- ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعت دار الطباعة المدرسية)، ص35.

[3]- طه جمال أحمد: مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين 448هـ/1056م إلى 668هـ/1269م (دراسة سياسية وحضارية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، د.ط، الإسكندرية،1422هـ/2001م، ص234.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص246.

[5]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص234.

[6]- المكناسي ابن القاضي أحمد: المصدر السابق، ص50.

[7]- مصطفى مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس، المرجع السابق، ص145.

[8]- ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1390هـ/1970م، ص140.

[9]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص210، حماد فضل الله الصالحين صالح: تاريخ المغرب الأقصى الاقتصادي والاجتماعي في عصر المرابطين 448-541هـ/1056-1146م (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 1432-1433هـ/2011-2012م، ص42.

[10]- بان علي محمد البياتي: النشاط التجاري ..، المرجع السابق، ص97.

الفاكهة، وسوق الزياتين، وسوق الأسماك[1]، وسوق الشماعين، ثم المصنوعات الجلدية ثم بائعي الملح، وسوق الجزارين[2]، ولقد أشار ابن القطان إلى سوق فاس عندما تحدث عن الحريق الذي وقع بها سنة 533هـ/1138م بقوله: "**وفيها- أي سنة 533هـ- وقع الحريق في سوق مدينة فاس واحترق من رأس عقبة الخرازين... واحترق سوق الثياب والقراقين[3] وغير ذلك من الأسواق إلا البقالون**"[4]. إضافة إلى ما تميزت به فاس من موقع في قلب البلاد، فهي "**قطب ومدار لمدن المغرب الأقصى**"[5]، فكانت قبلة القوافل تأتي إليها، ذكر الزهري أنه يجلب إليها "**من جميع الأقاليم كل شيء حسن من المتاع والسلع الغالية الأثمان**"[6]. أما بمدينة مراكش[7] فقد أولاها المرابطون عناية خاصة باعتبارها عاصمة الدولة، حيث أصبحت مركزا من مراكز التجارة الداخلية والخارجية[8]، قال الإدريسي: "**ومدينة مراكش في هذا الوقت من أكبر مدن المغرب الأقصى لأنها كانت دار إمارة لمتونة...**

---

[1]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، 1400هـ/1980م، ص273.

[2]- الجندي علي محمود عبد اللطيف: مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، 1424-1425هـ/2003-2004م، ص230- ص231.

[3]- القراقين هي ضرب من الأخفاف والصنادل. ينظر: حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص273.

[4]- ابن القطان المراكشي حسن: نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: مكي محمود علي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1410هـ/1990م، ص268.

[5]- مؤلف مجهول : الاستبصار...، المصدر السابق، ص180.

[6]- الزهري محمد: كتاب الجغرافية (وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ)، تح: حاج صادق محمد ، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، القاهرة، د.ت، ص114.

[7]- **مَرَّاكُشْ**: ترجع التسمية إلى الكلمة الأمازيغية (أمورن أكوش) تعني بلاد الله، ويرى البعض أنها كانت مأوى اللصوص وقطاع الطرق، الذين ينقضون على القوافل التجارية الذاهبة على بلاد السودان، وهي مكونة من مقطعين هما: (مر-كش) ومعناها (مر سريعا) باعتبارها مأوى اللصوص، وقد عمد التجار إلى مخاطبة بعضهم بالبربرية بهذه الكلمة (مر-كش) من أجل توخي الحذر والحيطة من أولئك اللصوص، وقد عرفت مراكش بالعديد من الأسماء الأخرى ومنها: المدينة الحمراء وذلك للون المباني التاريخية والمساجد الأثرية فيها ولكثرة الأسوار الحمراء. ينظر: أبو هشيمة عبد الفتاح أحمد: مراكش عاصمة الغرب الإسلامي بين النشأة والتطور، المجلة الثقافية الجزائرية، بتاريخ: 2020/01/25م، في الساعة: 18:55، على الرابط: https://thakafamag.com/?p=7493

- اتفق بعض المؤرخين على أن تاريخ بناء مدينة مراكش هو عام 454هـ/1062م، على يد يوسف بن تاشفين، ومنهم: ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعت دار الطباعة المدرسية)، ص89، ابن خلدون عبد الرحمان: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج6، ط4، بيروت، 1431هـ/2000م، ص245، ابن الخطيب لسان الدين: تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط(القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، تح: العبادي أحمد مختار، الكتاني محمد إبراهيم، دار الكتاب للنشر والتوزيع، د.ط، الدار البيضاء، 1383هـ/1964م، ص234، بينما ذكر مؤرخ آخر أنه شرع في بنائها عام 470هـ/1077م، على يد يوسف بن تاشفين، وهو الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص67، وورد تاريخ آخر على أنها بنيت عام 462هـ/1069م، على يد أبي بكر بن عمر ثم جاء ابن عمه يوسف بن تاشفين فأتم هذا البناء ويبدوا أن هذه الرواية هي الأصح، عند: ابن عذارى: المصدر السابق، ج4، ص19، مؤلف مجهول: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: زكار سهيل، زمامة عبد القادر، دار الرشاد الحديثة للنشر والتوزيع، ط1، الدار البيضاء، 1399هـ/1979م، ص16.

[8]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص359.

وأزقتها واسعة ورحابها فسيحة ومبانيها سامية وأسواقها مختلفة وسلعها نافقة"[1]، حتى أصبحت مراكش قاعدة تجارية جلبت نحوها كل الاهتمامات وسرقت الأضواء من المراكز المجاورة كأغمات ونفيس[2] وغيرها[3]، فشهدت المدينة ازدهارا اقتصاديا كبيرا[4] وأضحت تعج بها الأسواق والمصانع[5]. وشهدت أسواق مراكش خلال العهد المرابطي نظام التخصص وما يدل على ذلك قول القلقشندي "**وتعددت الأسواق بالمدينة فهناك أسواق خاصة ببيع الحاصلات الزراعية المختلفة مثل: الخضر والفواكه والحبوب، وأسواق أخرى لبيع منتجات الألبان، ومنها ما كان مخصصا لبيع الماشية مثل الأبقار والإبل والمنتجات الحيوانية**"[6]، وقد ذكرت لنا المصادر أسماء بعض الأسواق مثل: سوق السراجين، وسوق البرادعيين، وسوق القشاشين، وسوق القراقين، والقيسارية حيث تباع الأثواب وهذه هي الأسواق المهاجرة، في حين ذكرت أسواق أخرى لها شخصيتها وتخصصها كسوق الحنطة وسط المدينة، بينما يمثل سوق الكتابيين الميزة الثقافية والتعليمية للمدينة[7]، وكانت هناك سوق للمنتوجات الصناعية أهماها صناعة النسيج، صناعة المعادن... ، وبرز دورها في مجال تبادل مختلف الصنائع وتقوية مركزها الصناعي، وتوسيع أسواقها وما تقدمه من إنتاج[8]، ويذكر الإدريسي أسواق أخرى في قوله: "... **وكانت أكثر الصنع في مراكش متقبلة عليها، مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل**"[9]، كما يوجد أسواق للمواد النادرة مثل العود والمسك والعنبر والند[10]، إضافة إلى سوق لبيع الأطعمة المطهية والحلوى ويعرف بسوق الدخان، وأسواق أخرى اختصت بتجارة دباغة الجلود وتصنيعها وبيع المنتجات الجلدية حتى أن أحد أبواب مراكش أطلق

---

[1]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص68.

[2]- **نفيس**: مدينة قديمة أزلية صغيرة من بلاد المغرب عند أغمات تعرف بالبلد النفيس، وليس في جميع البلاد أطيب هواء منها، ولا أجمل منظرا، ولا أكثر أنهارا، وأشجارا وثمارا. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص578، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص208.

[3]- المجدوبي عبد العزيز: (ورقة ملتقى بعنوان: من مسائل التعمير واستعمال المجال في العهدين المرابطي والموحدي)، الملتقى الأول حول: مراكش من التأسيس على آخر العصر الموحدي، مركز الدراسات والأبحاث حول مراكش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، سنة 1988م، الدار البيضاء، مطبعة فضالة المحمدية، ط1، المغرب، 1989م، ص80.

[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص27.

[5]- بوتشيش القادري إبراهيم: العوام في مراكش خلال عصري المرابطين والموحدين، ضمن أعمال الملتقى الأول حول: مراكش من التأسيس على آخر العصر الموحدي، مركز الدراسات والأبحاث حول مراكش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، سنة 1988م، الدار البيضاء، مطبعة فضالة المحمدية، ط1، المغرب، 1989م، ص120.

[6]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص175- ص176.

[7]- المجدوبي عبد العزيز: المرجع السابق، ص88.

[8]- أبو العزم عبد الغني: معالم المدينة الإسلامية: نموذج مراكش، ضمن أعمال الملتقى الأول حول: مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، مركز الدراسات والأبحاث حول مراكش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، سنة 1988م، الدار البيضاء، مطبعة فضالة المحمدية، ط1، المغرب، 1409هـ/1989م، ص66، ص64.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق، ص235.

[10]- مؤلف مجهول: الحلل الموشية..، المصدر السابق، ص27- ص28.

عليه اسم باب الدباغين، أما الأسواق التي تباع فيها الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعة فإنها تحتاج إلى مكان واسع، أما تلك الصناعات التي تنتشر عنها الروائح الكريهة أو تصدر عنها ضوضاء، فكانت تقام خارج المدينة بالقرب من أبوابها[1]، كسوق البهائم الذي كان خارج المدينة في الجنوب الغربي[2].

شهدت الأسواق التجارية بالمغرب الأقصى نشاطا في البيع والشراء، وذلك نتيجة للاستقرار السياسي الذي أظل البلاد في عهد الأمراء المرابطين، حرصوا على استتباب الأمن، مما سهل الاتصال التجاري بين المدن المختلفة، وخاصة بعد أن وحدت الدولة المرابطية بين العدوتين المغربية والأندلسية[3]، فأقبل التجار بتجارتهم على أسواق البلاد[4]، فهذا الامتداد أدى إلى فتح منافذ كثيرة وطرقا مختلفة لتسويق المنتجات الزراعية والصناعية، فنشطت بذلك حركة الصادرات والواردات، ونمت التجارة الداخلية والخارجية على السواء، كما كان لموقع المغرب الأقصى دوره على ساحل البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، أثره في نشأة عدة موانئ كان لها دورها في الحركة التجارية في ظل حماية الأسطول المرابطي، كما كانت لها علاقة بالصحراء الجنوبية بالسودان حتى صار المغرب الأقصى ممرا آمنا للتجارة[5] فيه: "**قاعدة بلاد المغرب وقطرها ومركزها وقطبها**"[6]، كما ساعدت الطرق التجارية على تنشيط الحركة التجارية التي كانت تربط معظم المدن المغربية بعضها ببعض[7]، كما حرص ولاة الأمر في الدولة المرابطية على تنظيم الشؤون المالية، واتخذوا عدة خطوات من ذلك ما قام به الأمير يوسف بن تاشفين سنة 464هـ/1071م بتدوين الدواوين[8]، وإسقاط الضرائب في الأسواق على الصادر والوارد وأماكن العبور[9]، ولقد ضح ابن أبي زرع سياسة الأمير يوسف بن تاشفين الضريبية بأنه "**لم يجد في بلد من بلاده ولا في عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس ولا معونة ولا خراج في حاضرة ولا بادية، إلا ما أمر الله تعالى به وأوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكاة والأعشار وجزيات أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين**"[10]، كما أن ولاة

[1]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص359- ص360.

[2]- المجدوبي عبد العزيز: المرجع السابق، ص88.

[3]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص215.

[4]- حماد فضل الله الصالحين صالح: المرجع السابق، ص48.

[5]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص215.

[6]- المراكشي الموقت محمد: السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، مراجعة وتعليق: متفكر أحمد، المطبعة والوراقة الوطنية، ط3، مراكش، 1432هـ/2011م، ص17.

[7]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص268.

[8]- ابن عذارى: المصدر السابق، ج4، ص23.

[9]- حماد فضل الله الصالحين صالح: المرجع السابق، ص47.

[10]- ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعت دار الطباعة المدرسية)، ص88.

الأمر في الدولة المرابطية اهتموا بتشجيع التجار على المجيء إلى البلاد[1] وتوفير سبل الإقامة لهم، وذلك بإنشاء الفنادق في مختلف مدن المغرب الأقصى من أجل إيوائهم، وحفاظا على بضائعهم، لأن حركة التجارة داخل الأسواق تتطلب اتخاذ فنادق للتجار[2]، وفي نفس الوقت تعتبر مكانا لإبرام الصفقات وترويج البضائع[3].

ومما ساهم في ازدهار التجارة امتهانها من مختلف شرائح المجتمع، إضافة إلى ازدهار الصناعة نتيجة توفر المواد الخام سواء المعدنية أو النباتية أو الحيوانية[4]، إضافة إلى توفر الأيدي العاملة المدربة على الصناعات المختلفة، ونتيجة إلى الهجرات المبكرة التي شهدتها بلاد المغرب الأقصى، فمنذ سيطر أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين الذي عمد إلى استخدام كثير من صناع الأندلس عندما سعى إلى التوسع والبناء والتعمير[5]، كما ساهم الازدهار الزراعي من خلال توفير المنتجات الزراعية إلى ازدهار الأسواق حتى صارت تشهد حركة تجارية في البيع والشراء[6].

وبجانب الأسواق الثابتة التي لا تخلوا أي مدينة منها وجدت أيضا أسواق مؤقتة في أيام معلومة من الأسبوع أو الشهر، ولعل أهمها بالمغرب الأقصى سوق مدينة أصيلا[7] كانت سوق تعقد يوم الجمعة[8] في بَاديتها كل أسبوع[9]، ولها سوق آخر يقام ثلاث مرات في السنة[10] ذكرها البكري: "**أصيلا سوقها حافلة يوم الجمعة وفي أصيلا سوق جامعة ثلاث مرات في السنة، وهو وقت اجتماعهم وذلك في شهر رمضان وفي عشر ذي الحجة وفي عاشوراء**"[11]، أما أغمات كانت من أهم أسواق المغرب الأقصى في عصر علي بن يوسف[12]، وكان يقام يوم

[1]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق: ص267.

[2]- حماد فضل الله الصالحين صالح: المرجع السابق، ص61- ص62، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226.

[3]- المجدوبي عبد العزيز: المرجع السابق، ص87.

[4]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص213، ص207، حماد فضل الله الصالحين صالح: المرجع السابق، ص39- ص41.

[5]- محمد الوداني فتيحة: المرجع نفسه، ص207.

[6]- حسن علي حسن : الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص269، حماد فضل الله الصالحين صالح: المرجع السابق، ص47.

[7]- **أصيلا**: أو أزيلا أو أزيلة، مدينة كبيرة بين طنجة والعرائش على ساحل الأطلسي، قديمة عامرة آهلة كثيرة الخير والخصب، لها مرسى مقصود. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص42، العمري: المصدر السابق، ج4، ص185، الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص170.

[8]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر نفسه، ص42، البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص111.

[9]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص54.

[10]- يمكن أن نطلق على مثل هذه الأسواق أسواق المناسبات والمواسم أو هي المعارض في وقنا الحاضر. ينظر: جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص143.

[11]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص112، ابن عذارى: المصدر السابق، ج1، ص232.

[12]- حمدي عبد المنعم محمد حسين : المرجع السابق، ص351.

الأحد، ووصف البكري هذا السوق فقال: "**سوق أغمات وريكة**[1]**يقوم يوم الأحد بضروب السلع وأصناف المتاجر، يذبح فيها أكثر من ماية خروف وألف شاة وينفذ في ذلك اليوم جميع ذلك**"[2]، هذا دلالة على نشاط الحركة التجارية بهذا السوق، وأقيمت سوق مؤقتة في مدينة درعة[3] ولقد وصف البكري هذا السوق فقال: "**على وادي درعة سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضع مختلفة منه معلومة، ربما كان في اليوم الواحد سوقان، وذلك لبعد مسافته وكثرة الناس على طول عمارته المتصلة سبعة أيام**"[4]، وفي شمال قصر أبي موسى سوق يقصده التجار كل يوم خميس يجتمع إليه جميع قبائل مكناس[5]، وهي: "**سوق نافقة لما يجلب إليها ويقصد إليها من قريب وبعيد وتسمى السوق القديمة**"[6]، كذلك السوق المعقودة في قرية نصر بن جرو وهي قريبة من مدينة سبتة[7] و"**يوم سوقها يوم الجمعة**"[8]، أما في السوس الأقصى فيقام السوق في مدينة نكاووست مرتين في الأسبوع وفي مدينة تيدسي يقام سوقها يوم السبت يجتمع فيه الأعراب والفلاحون والجبليون[9]، وسوق بني مغراوت يجتمع إليه الناس يوم الثلاثاء وهي سوق جامعة[10].يمكن القول أن الأسواق المؤقتة انتشرت في بلاد المغرب الأقصى انتشارًا يكاد يتماشى مع حاجة السكان لقيام مثل هذه الأسواق.

ومن الأسواق التي نشطت داخل الحصون نجد في حصن برارة سوقا يقع في الطريق ما بين فاس وسجلماسة[11]، وفي الطريق بين أغمات وفاس يوجد "**حصن داي وهو في وسط غيضة كبيرة من أحباس الشجر**

---

[1]- **أغمات وريكة**: هما مدينتان إحداهما تسمى أغمات وريكة والأخرى أغمات هيلانة، وبأغمات وريكة يسكن الأعيان وبها ينزل التجار على القديم، لأنها دار التجهيز للصحراء، جامعة لأصناف الخيرات، كانت مقر ملك يوسف بن تاشفين قبل أن يختط مدينة مراكش. ينظر: مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص207، الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص225، أبي الفداء: المصدر السابق، ص135.

[2]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص153.

[3]- **درعة**: مدينة صغيرة بالمغرب من جنوب الغرب في جهة سجلماسة، ولها نهر مشهور يجري من المشرق إلى المغرب منبعه من جبل درن، بها جنات كثيرة. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص451، الحميري: المصدر السابق، ص235- ص236، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص206، أبي الفداء: المصدر السابق، ص135.

[4]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص152.

[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص53، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص274، بان علي محمد البياتي: النشاط التجاري..، المرجع السابق،ص94.

[6]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص 78.

[7]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص274.

[8]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص108.

[9]- بان علي محمد البياتي: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص95.

[10]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص107.

[11]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص147.

وله سوق حافلة يجتمع فيها رفاق فاس والبصرة وسجلماسة بضروب الأمتعة والمتاجر"[1]، وذكر الإدريسي أن: **"قصر عبد الكريم... مدينة صغيرة... بها سوق عامرة وجمل صناعات"**[2].

أما في بلاد الأندلس[3] انتشرت الأسواق في مختلف مدنه، وهي لا تختلف عن الأسواق المعروفة في المدن الإسلامية[4]، وعلى الرغم أن عهد الولاة المسلمين في الأندلس هو عهد تأسيس وفتوحات، شهدت مدن تجارية كثيرة في الجنوب والشرق نوعين من التجارة، هما التجارة الداخلية في أسواقها والتجارة الخارجية[5].

وفي العصر الأموي[6] اشتهرت الأندلس بكثرة متاجرها وأسواقها، نتيجة لوفرة المنتجات الزراعية، وتطور الصناعات الأندلسية إلى جانب توفر الأمن والاستقرار السياسي[7]، وبروز الأندلس في هذه الفترة كقوة عسكرية

---

[1]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص154.

[2]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان ..، المصدر السابق، ص 78.

[3]- **الأندلس:** قيل سميت في القديم إبارية، ثم سميت باطقة، ثم سميت إشبانيا من إسم رجل ملكها في القديم كان إسمه إشبان، وقيل سميت بالإشبان الذين سكنوها في الأول الزمان، وسميت بعد ذلك بالأندلس من أسماء الأندليش الذين سكنوها، وتعني شبه جزيرة الأبيرية (الأندلسية) أي إسبانيا والبرتغال، ومصطلح الأندلس تحوير لكلمة فاندليسيا (Vandalusaia) أي بلاد الوندال (Vandals)، قريبة في شكلها من المثلث تضيق من ناحية شرق الأندلس ويحيط بها البحر من جميع الجهات الثلاث، وتتصل شمالا مع فرنسا بسلسلة جبال البرينيه، والأندلس أقاليم عدة وفي كل إقليم عدَّة مدن. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص262- ص264، الحميري محمد أبي عبد الله: صفة جزيرة الأندلس (منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار)، تح: إ.ليفي. بروفنسال، دار الجيل، ط2، بيروت، 1408هـ/1988م، ص1- ص2، طه الحلبي رامز إسماعيل: عوامل سقوط الأندلس92هـ/711م-897هـ/1492م، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 1435-1436هـ/2014-2015م، ص36- ص37، الحجي عبد الرحمان علي: التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة 92-897هـ/711-1492م، دار المنار، ط3، بيروت، 1407هـ/1987م، ص36- ص37.

[4]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص365.

[5]- اشتيوي أشرف يعقوب أحمد: الأندلس في عصر الولاة 91-138هـ/711-756م رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ)، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، فلسطين، 1424-1425هـ/2003-2004م، ص189.

[6]- **العهد الأموي في الأندلس** (138-172هـ/755-788م): سقطت الدولة الأموية بالمشرق سنة 132هـ/749م، واضطهدهم العباسيون، وطاردوهم في كل مكان، لكن واحدا منهم هو عبد الرحمان بن معاوية بن هشام بن عبد الملك، تمكن من الوصول إلى الأندلس، نحوى قرطبة وجمع ما أمكن من المناصرين، ليكون ميلاد الدولة الأموية، ولقب عبد الرحمان بن معاوية بعبد الرحمان الداخل، لأنه أول من دخل الأندلس من بني الأمية حاكما، ولم يتخذ لقب الخلافة مكتفيا بالإمارة وسار بنوه على نهجه، ولما تولى الناصر وجد أن الدولة الفاطمية في المغرب الإسلامي اتخذ حكامها لأنفسهم لقب الخلافة، ووجد أن سلطان بني أمية عمَّ كل الأندلس، فأصدر أمرا بذلك سنة 316هـ/929م، وأصبح عبد الرحمان الثالث يلقب بالخليفة، لتكون الخلافة الأموية مساوية للخلافة العباسية. ينظر: جمال الدين عبد الله: تاريخ المسلمين في الأندلس93هـ-897هـ (موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي)، شركة سفير للطبع والنشر، د.ط، القاهرة، 1416هـ/1996م، ص19- ص20، ص54.

[7]- الخليفات محمد عطا الله: أسواق الأندلس في عصر الدولة الأموية 138-422هـ/755-1030م، مجلة مشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج: 01، ع1، ربيع الأول 1435هـ/كانون الثاني1030م، ص144- ص145، نعنعي عبد المجيد: تاريخ الدولة الأموية في الأندلس- التاريخ السياسي-، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، 1406هـ/1986م، ص377.

واقتصادية عظمى في الغرب الإسلامي[1]، وازدهار التجارة الخارجية لموقع الأندلس على البحر المتوسط، وسيطرة المسلمين على الحوض الغربي كان له أثر كبير في نشاط التجارة عن طريق الموانئ الأندلسية المتعددة، مع الاهتمام بإنشاء المؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية التي ارتبطت بالنشاط التجاري، من الخانات والوكالات والفنادق والقياسر، وجد فيها التجار القادمون إلى الأندلس مخازن لبضائعهم، وحظائر لدوابهم، ومقرا لترولهم[2].

وجد بالأندلس في العصر الأموي نوعان من الأسواق وهي الثابتة في المدن وأخرى مؤقتة (الجامعة)، وأهم الأسواق الثابتة والمتخصصة نذكر مدينة قرطبة[3] (Cordoba) بلغت عظمتها زمن عبد الرحمان الناصر[4](300هـ/912م-350هـ/961م)، وابنه المستنصر (350هـ/961م- 366هـ/976م)، خاصة عندما اتخذها عاصمة لدولته الفتية، حيث اهتم الأمويون بنواحي الحياة المختلفة بقرطبة من زراعة وصناعة وبناء[5]، إضافة إلى الموقع الممتاز والإستراتيجي لها، جعلها تصبح قاعدة الأندلس وأم المدائن ومستقر الخلافة ودار الإمارة[6]، وقد أثنى عليها ابن حوقل قائلا: "**وأعظم مدينة بالأندلس قرطبة وليس بجميع المغرب لها شبيه ولا بالجزيرة والشام ومصر ما يدانيها في كثرة أهل، وسعة رقعة وفسحة أسواق...، وكثرة الحمامات والفنادق**"[7]، كما أن معظم أهلها يشتغلون بالتجارة حتى ازدحمت بها الأسواق التجارية[8]، وأصبحت تمثل قلب الدورة الاقتصادية

---

[1]- رابح رمضان: النشاط التجاري بالأندلس خلال القرنيين الرابع والخامس الهجريين العاشر والحادي عشر الميلاديين (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران- السانية، الجزائر، 1428-1429هـ/2007-2008م، ص60.

[2]- دويدار حسن يوسف: المجتمع الأندلسي في العصر الأموي 138-422هـ/755-1030م، مطبعة الحسن الإسلامية، ط1، الإسكندرية، 1414هـ/1994م، ص360، ص364.

[3]- **قرطبة (Cordoba)**: يمكن أن يكون معناها العدو الشديد، أو يقصد بها السيف، وهي مدينة عظيمة في وسط الأندلس، وكانت سريرا لملكها وقصبتها، تقع في وسط بلاد الأندلس على ضفة نهر الوادي الكبير على سهل مرتفع في سفح جبل. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص324، القزويني: المصدر السابق، ص552، الحسيني فاضل محمد: آفاق الحضارة العربية الإسلامية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1427هـ/2006م، ص127- ص129.

[4]- عبد الرحمان الناصر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمان بن الحكم بن هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أعظم بني أمية بالمغرب سلطانا وأفخمهم شأنا وأطولهم في الخلافة مدة، تولى الأمر سنة(300هـ/912م) بعد وفاة جده الأمير عبد الله وتوفي سنة (350هـ/961م). ينظر: بني ياسين يوسف أحمد: بلدان الأندلس في أعمال ياقوت الحموي الجغرافية 574-626هـ/1178-1229م (دراسة مقارنة)، مركز زايد للتراث والتاريخ، د.ط، الإمارات العربية المتحدة، 1421هـ/2000م، ص329.

[5]- طه الحلبي رامز إسماعيل: المرجع السابق، ص6- ص7.

[6]- بني ياسين يوسف أحمد: المرجع السابق، ص420.

[7]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص107.

[8]- مصطفى مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس...، المرجع السابق، ص130.

الأندلسية[1]. حيث شهدت قرطبة وجود مركزين تجاريين بها أحدهما يقع في الجانب الشرقي من قرطبة، والآخر تجاه باب العطارين، وكان المركز الثاني أهم بكثير من الأول لأنه الموضع الذي يقوم فيه سوق قرطبة الكبرى[2]، يقول ابن حوقل وهي متصلة: "**الأسواق والبيوع والحمامات والخانات**"[3]، كما كان إقليم قرطبة يضم كورا[4] كثيرة، ذكر ابن حوقل: "**وجميع هذه المدن المذكورة مشهورة بالغلاّت والتجارات والكروم والعمارات والأسواق والبيوع والحمامات والخانات**"[5]، في كل منها ما يكفيها من الأسواق، ولقد تميزت أسواق قرطبة وغيرها من المدن الأندلسية في العصر الأموي بنظام التخصص، حيث كان بها سوق للعطارين، وسوق الصوافين والحوارين والحصارين، كما وجد فيها سوق خاص للطعام والشراب، وسوق للكتان، وسوق للحديد، وأسواق للبزازين والمشاطين، والخراطين والقصابين والشقاقين والخشابين[6]، وسوق خاص بالكتب لاهتمام أهل قرطبة بالكتب وكثرة الأسواق الخاصة بها حتى وصفت أنها أكثر مدن الأندلس كتبا لأن أهلها أشد اعتناء بخزائن الكتب[7].

ولما ابتنى عبد الرحمان الناصر مدينة الزهراء[8] (Medina Zahra) قام بتخطيط الأسواق فيها واجتلب إليها العامة[9]، بعد أن تمكن من تثبيت الأمن والاستقرار في البلاد[10]، أما مدينة بلنسية[11] (Valencia) فقد وصفها ابن

---

[1]- الجنحاني حبيب: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمان الناصر من خلال المقتبس لابن حيان القرطبي، مجلة المناهل، ع29، السنة11، جمادى الثانية 1404هـ/مارس 1984م، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، ص352.

[2]- سالم عبد العزيز: قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، دار النهضة العربية، ج1، د.ط، بيروت، 1391هـ/1971م، ص206.

[3]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص108.

[4]- **الكور**: مفردها كورة مصطلح يطلق على الأقسام الإدارية في الأندلس، وهو أشبه باللواء أو المديرية أو المحافظة. ينظر: مصطفى مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس، المرجع السابق، ص130.

[5]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص111.

[6]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص146.

[7]- علي سليمان محمد: الكتب تجارتها وآثارها في الأندلس حتى القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع85، جمادى الأول1435هـ/2014م، ص79.

[8]- **الزهراء (Medina Zahra)**: مدينة صغيرة قرب قرطبة بالأندلس، شرع في بنائها عبد الرحمان الناصر سنة (325هـ/936م) في الغرب من العاصمة قرطبة، عهد الإشراف عليها لابنه الحكم المستنصر، وقد سميت مدينة الملك وقد أنفق الناصر أموال طائلة في بنائها. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص161، بني ياسين يوسف أحمد: المرجع السابق، ص329.

[9]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص40.

[10]- خزعل ياسين مصطفى: الأوضاع المالية للأندلس من خلال كتاب المقتبس لابن حيان القرطبي (469هـ/1076م)، مجلة آداب الرافدين، ع57، 1431هـ/2010م، ص262- ص263.

[11]- **بلنسية (Valencia)**: مدينة بالأندلس وقاعدة شرقية، بلد واسع جليل على ساحل البحر المتوسط ، وسماها الجغرافيون مطيب الأندلس، بستان الأندلس، كما تعرف بمدينة التراب، يرويها نهر جار يصلح للملاحة. ينظر: الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج1، ص490، اليعقوبي أحمد: البلدان، مطبعة بريل، د.ط، ليدن، 1277هـ/1860م، ص145، القزويني زكرياء: المصدر السابق، ص513.

حوقل الذي زارها بنفسه في عصر الخلافة، أنها من مدن الأندلس المشهورة بالغلات والتجارات والأسواق والبيوع[1]، حيث تعد مركزا تجاريا مهما في الأندلس فيها أسواق كانت مركز استيراد وتصدير[2]، أما إشبيلية[3] (Sevilla) فمشهورة بالتجارات والأسواق[4] المتخصصة لمختلف أنواع المنتجات والبيوع، حيث كان بأسواقها من السلع مالا يتوفر بغيرها من مدن الأندلس، وكان من بين أسواقها سوق الزجاجين، وسوق الصرافين ، وسوق الطباخين، وسوق الخبازين، وسوق العطارين، ولعل أهم ما تميزت به عن سائر مدن الأندلس هو سوق خاص بأدوات الطرب حتى قيل إن مات مطرب بقرطبة فأريد بيع آلاته حملت إلى اشبيلية[5]، أما مدينة ألمرية[6] (Almeria) اشتهرت بالأسواق والحمامات والخانات[7]، في عهد عبد الرحمان بن الناصر وابنه الحكم المستنصر[8]، حيث اكتسبت ألمرية منذ قيامها كميناء ومرسى شهرة كبرى في التجارة العالمية، على الرغم من جفافها وقلة خيراتها واعتمادها في معاشها على ما يجلب إليها من جنات وادي بجانة من نعم وفواكه، وعلى ما كانت تصلها من سفن المشرق والأقطار الأوربية للتجارة[9]، كما أنها تميزت بميزتين هامتين: الأولى أنها اتخذت قاعدة أساسية للأسطول

---

[1]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص111.

[2]- بني ياسين يوسف أحمد :المرجع السابق، ص263.

[3]- **إشبيلية (Sevilla)**: معنى اسمها المدينة المنبسطة، مدينة كبيرة عظيمة ليس بالأندلس أعظم منها، هي دار الملك بالأندلس في عهد بنو عباد، تقع غربي قرطبة قريبة من البحر. ينظر: الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج1، ص195، القزويني زكرياء: المصدر السابق، ص497، اليعقوبي أحمد: المصدر السابق، ص144.

[4]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص57.

[5]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص147.

[6]- **ألمرية (Almeria)**: مدينة كبيرة من كورة إلبيرة من أعمال الأندلس، تقع بين مدينتي مالقة ومرسية على الساحل الشرقي ، بنيت في عهد الخليفة عبد الرحمان بن محمد الناصر في سنة 344هـ/955م، وكان العامل العسكري سببا في بنائها، حيث اتخذت بادئ الأمر رباطا فكان الناس يرابطون فيها، ثم عمرت بخراب مدينة بجانة بداية القرن الخامس الهجري، واسم ألمرية مشتق من الغرض الذي أقيمت من أجله، إذ كانت مرأى ومحرسا بحريا لمدينة بجانة، لذلك سميت بمرية بجانة. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص119، قاسم طويل مريم: مملكة ألمرية في عهد المعتصم بن صمادح 443-484هـ/1051-1091م، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1414هـ/1994م، ص11، ص15، ص24، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص537- ص538، مصطفى مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس، المرجع السابق، ص129، بني ياسين يوسف أحمد: المرجع السابق، ص484.

[7]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص111.

[8]- قاسم طويل مريم: مملكة ألمرية..، المرجع السابق، ص158.

[9]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، د.ط، الإسكندرية، 1404هـ/1984م، ص168.

الأندلسي، والثانية أنها كانت مركزا هاما للتجارة الداخلية والخارجية، إذ كانت نواة تجارية وصناعية ساعدت على نمو تجارة الدولة الأموية في الأندلس مع موانئ البحر المتوسط[1].

أما مدينة مالقة[2] (Malaga) من حواضر الأندلس التي كثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها[3]، وكثرة أسواقها يقع بعضها في الربض وبعضها الآخر داخل المدينة[4]، واختصت بوجود أسواق خاصة لصناعة وبيع الخوص من الأطباق والقصاع...، وسوق مختصة بالصناعات الجلدية من حزم وحقائب وأحذية...، وسوق مختص بصنائع الحديد كالسكين والمقص...[5]، كما اشتهرت مدينة مالقة بكثرة نتاجها من الفاكهة المختلفة مثل التين واللوز[6]، الذي كان يصدر إلى داخل البلاد وخارجها فيحمل إلى مصر والشام والعراق[7]، كما وجد بمدينة طليطلة[8] (Toledo) أسواق متخصصة كسوق العطارين، والصرافين، والحصارين، واللجامين...، وكانت هذه الأسواق تحيط بالمسجد الجامع في وسط المدينة من كل جهة، ووصفت بأنها في غاية الحسن والشهرة[9]، قال الحموي: "**وهي مدينة كبيرة ذات خصائص محمودة بالأندلس**"[10]، أما ابن غالب فقال عنها: "**كريمة الأرض زاكية الزرع طعامها مع الأيام لا يتغير، ومع الزمان لا يتنكر، يودع قمحها بطون الأهراء فيلبث غاية الأعمار**

---

[1]- أبو الفضل محمد أحمد: تاريخ مدينة ألمرية الأندلسية في العصر الإسلامي- دراسة في التاريخ السياسي والحضاري-، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الإسكندرية، 1416هـ/1996م، ص180.

[2]- **مالقة (Malaga)**: مدينة بالأندلس عامرة من أعمال ريَّة، سورها بين الجزيرة الخضراء والمرية، على ساحل بحر الزقاق، اختلف في أصل اشتقاق كلمة مالقة العربية، منهم من قال بالإسبانية (Malaga)، ومن ذلك الرأي الذي يقول إنها مشتقة من الفعل العبري (Malac) أي التملك. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص43، الرشاطي أبو محمد، ابن الخراط الإشبيلي: الأندلس في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار، تح: إيميليو مولينا، خاثينتو بوسك بيلا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي، د.ط، مدريد، 1410هـ/1990م، ص160، الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص361، بني ياسين يوسف أحمد: المرجع السابق، ص468.

[3]- بني ياسين يوسف أحمد: المرجع السابق، ص469، الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص43.

[4]- البكر خالد بن عبد الكريم: النشاط الاقتصادي في الأندلس في عصر الإمارة138-316هـ/755-928م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط1، الرياض، 1414هـ/1993م، ص244.

[5]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص146- ص147.

[6]- ابن سعيد المغربي: المغرب في حلى المغرب، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ط4، القاهرة، 1415هـ/1995م، ص423.

[7]- مصطفى مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس، المرجع السابق، 132.

[8]- **طليطلة (Toledo)**: لفظة لاتينية عربها العرب إلى طليطلة، وتقع في وسط شبه الجزيرة الإيبيرية على تلة مرتفعة، يقع شمالها جبال الشارات، يحيط بها نهر التاجة من جهات ثلاث هي الشرق والغرب والجنوب، فهي من أشد المدن حصانة، وهي مدينة كبيرة وذات خصائص محمودة بالأندلس، حتى قيل أن الغلاة تبقى في مطاميرها سبعين سنة فلا تتغير. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص39- ص40، الرشاطي أبو محمد، ابن الخراط الإشبيلي: المصدر السابق، ص151، الجبوري خليل خلف: الأندلس وما فيه منَّ البلاد لمؤلف مجهول ق13هـ/19م - دراسة وتحقيق- مجلة منبر التراث، ع3، 1435هـ/2014م، ص363، بني ياسين يوسف أحمد: المرجع السابق، ص391.

[9]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص147.

[10]- الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج4، ص39.

سبعين عاما، ثم يلفى صحيحا لم تمازجه عاهة ولا وصلت إليه آفة"[1]، وهذا ما أكده الحموي بقوله: **"وهي من أجل المدن قدرا وأعظمها خطرا ومن خاصيتها أن الغلال تبقى في مطاميرها سبعين سنة لا تتغير"**[2]، كما اشتهرت بإنتاجها الوفير من الزعفران الذي صدر إلى جميع الجهات[3]، إضافة إلى الأسواق الأخرى سالفة الذكر والتي توفر حاجيات العامة وُجِدَ سوق النخاسة في مدينة طلطيلة[4]، واشتهرت مدينة طرطوشة[5] (Tortosa) بأسواقها العامرة وعمارات وضياع، بها دار صناعة المراكب الكبيرة[6]، فوجد بها أسواق الخشب وخاصة الصنوبر الصلب، الذي ذاعت شهرته في مختلف أرجاء الأندلس، وكان يصنع منه الأثاث المترلي وبعض الأدوات التي تحمل منها لمختلف الأرجاء[7]، ولها سوق يقع في ربضها القبلي[8]، اكتسبت أهمية تجارية كبيرة فهي تعد باب من أبواب البحر تحلها التجار وتسافر منها إلى سائر الأمصار[9]، أما مدينة غرناطة[10] (Grenade) فزادت أهميتها السياسية والاقتصادية مع أواخر عصر الخلافة الأموية، كان هناك سوق الدباغين، والطوابين، والفخارين، والعطارين، والحدادين...، من الواضح أن الأسواق الثابتة في المدن نظمت ورتبت حول ساحة المسجد الجامع، حسب حاجة الاستهلاك والنظافة وأحيطت بمستودعات ومخازن من أجل خزن البضائع التي يشتريها التجار[11].

بالإضافة إلى هذه الأسواق وجد بالأندلس نوع آخر من الأسواق وهي الأسواق الجامعة (الأسبوعية، الموسمية)، التي كانت تعقد في المدن والقرى الأندلسية خلال العصر الأموي، واستمرت حتى بعد سقوط الخلافة

---

[1]- ابن غالب محمد بن أيوب الأندلسي: قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب عن كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمائة، تح: لطفي عبد البديع، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج1، ج7، ربيع الأول 1375هـ/نوفمبر 1955م، ص288.

[2]- الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص40.

[3]- مصطفى مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس، المرجع السابق، ص136.

[4]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص242.

[5]- **طَرَطُوشَة (Tortosa)**: مدينة بالأندلس تقع على الشمال الشرقي من بلنسية بالقرب من ساحل البحر المتوسط، حصينة البناء كثيرة الخصب. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص30، مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس...، المصدر السابق، ص73، الرشاطي ، ابن الخراط: المصدر السابق، ص149.

[6]- بني ياسين يوسف أحمد: المرجع السابق، ص382، الإحالة رقم: 01.

[7]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص147.

[8]- البكر خالد عبد الكريم: المرجع السابق، ص244.

[9]- الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج4، ص30.

[10]- **غرناطة (Grenade)**: معنى غرناطة رُمانة عند عجم الأندلس لحسن البلد بذلك، وهي أقدم مدن كورة البيرة، وأحسنها، وأحصنها، ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص195، القزويني زكرياء: المصدر السابق، ص547، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص45- ص46، الحميري: صفة جزيرة الأندلس..، المصدر السابق، ص23.

[11]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص146- ص147.

الأموية[1]. بالنسبة للأسواق الأسبوعية تعقد في يوم معين من أيام الأسبوع، حيث يتنقل التجار في المنطقة الواحدة من سوق إلى آخر مروجين لبضائعهم مما أنعش حركة التجارة الداخلية، فقد كان لمدينة قبرة[2] (Gabra) سوق جامعة يوم الخميس[3]، ولمدينة قرمونة[4] (Carmona) أيضا سوق الخميس[5]، أما شوذر[6] (Joder) فلها سوق يوم الثلاثاء[7]، وبمنطقة وشقة[8](Huesca) سوق الثلاثاء ، ووجد مكان ببطليوس[9](Badajoz) يسمى سوق الأحد، وكانت هناك أسواق أسبوعية أخرى في كورة جيّان[10] (Jaen) وربض لورقة[11] (Lorca) وبيانة[12] (Baena)[13].

[1]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص150- ص151.

[2]- **قبرة (Gabra)**: تأنيث القبر، كورة من أعمال الأندلس تتصل بأعمال قرطبة من قبليها، وهي أرض زكية خصبة كثيرة الفواكه غزيرة المياه والعيون والبساتين، وكثرة الزيتون. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص305، مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس..، المصدر السابق، ص45، الحميري: الروض المعطار ..، المصدر السابق، ص453.

[3]- الحميري: الروض المعطار ..، المصدر نفسه، ص453.

[4]- **قرمونة (Carmona)**: مدينة كبيرة قديمة بالأندلس في الشرق من إشبيلية، ومعناها في اللغة اللاتينية (كارب موية) صديقي، تقع في سفح جبل. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس ..، المصدر السابق، ص158- ص159، الحميري: الروض المعطار ..، المصدر نفسه، ص461.

[5]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس ..، المصدر نفسه، ص159.

[6]- **شوذر (Joder)**: هي مدينة بين غرناطة وجيان بالأندلس، عامرة آهلة حصينة، كثيرة المياه والبساتين، وتعرف بقرية غدير الزيت لكثرة زيتونها. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس..، المصدر نفسه، ص117، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص351، الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص371، ياقوت الحموي شهاب الدين: المشترك وضعا المفترق صقعا، عالم الكتب، ط2، بيروت، 1406هـ/1986م، ص278.

[7]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر نفسه، ص351، الحميري: صفة جزيرة الأندلس..، المصدر نفسه، ص117.

[8]- **وشقة (Huesca)**: مدينة حصينة بالأندلس تقع بشرقي طليطلة، متحضرة ذات متاجر وأسواق عامرة وصنائع. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص612.

[9]- **بطليوس (Badajoz)**: مدينة عظيمة من قواعد الأندلس من إقليم ماردة، وبناها عبد الرحمان بن مروان، ثم أصبحت قاعدة المظفر بن الأفطس أحد ملوك الطوائف، وهي مدينة جليلة في بسط من الأرض. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص93، مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس...، المصدر السابق، ص55.

[10]- **جيّان (Jaen)**: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس، تتصل بكورة البيرة مائلة عن إلبيرة إلى ناحية الجوف في شرقي قرطبة، مدينة حصينة مشهورة بالخصب والرخص والحرير والبساتين وجنات. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص195، الحموي: المشترك ..، المصدر السابق، ص116.

[11]- **لورقة (Lorca)**: ومعناها باللاتينية الزرع الخصيب، وهي مدينة بالأندلس من أعمال تدمير على ظهر جبل، وبها أسواق ولها فواكه كثيرة. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص512- ص513، الحميري: صفة جزيرة الأندلس...، المصدر السابق، ص171، الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص25- ص26.

[12]- **بيانة (Baena)**: هي قصبة كورة قبرة، كبيرة حصينة على ربوة، تقع إلى الشمال الشرقي منها وإلى الجنوب الشرقي من قرطبة، موصوفة بالحسن والخصب، كثيرة المياه. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص518، الحموي: المشترك ..، المصدر السابق، ص74، الحميري: صفة جزيرة الأندلس..، المصدر السابق، ص59.

[13]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص44.

أما الأسواق الموسمية فهي تلك التي تقام دوريا وعلى فترات متباعدة، وخاصة في المناسبات الأعياد الدينية، ومواسم الحصاد، والأفراح، ويقصدها التجار من مختلف المناطق القريبة والبعيدة، وتكون أكثر شهرة وشمولية وحضورا من قبل التجار، لذلك سميت بالأسواق المشهودة واتخذت أسماء المدن التي تقام بها[1]، كما كانت تقام أسواق إلى جانب المعارك والمحلات والحشود العسكرية بتوفير ما تحتاجه الجيوش، منها سوق ببشتر[2] (Babastro) وسوق أشير[3] (Isnajar) وسوق القبذاق[4] (Alcabdzac)[5]. وهناك أسواق جامعة كانت تقام في المدن الأندلسية على مدار السنة، يجتمع فيها التجار من كل تخصص والبضائع والسلع من كل صنف، ونجد مثل هذه الأسواق في مدينة طرطوشة (Tortosa) ، وفي مدينة بسطة[6] (Baza) ، ومدينة مالقة (Malaqa)[7].

بعد انهيار الخلافة ثم سقوطها حدثت انتكاسة وعم الكساد الاقتصادي، وتدهور العمران وحفل العصر بالأزمات إلى حد المجاعة[8]، حيث بدأت فترة مضطربة في تاريخ الأندلس عرفت بعصر الفتنة، وكانت تمهيدا لعصر دويلات الطوائف[9] الذي طبعه انحطاط اقتصادي تدريجي، ذلك أن نظام دول الطوائف[10] كان هو ذاته مطبوعا

---

[1]- الخليفات محمد عطا الله : المرجع السابق، ص151.

[2]- **ببشتر (Babastro)**: هو حصن منيع بالأندلس بينه وبين قرطبة 80 ميلا، كان قاعدة العجم، وهو كثير القرى، وبه الكثير من الخيرات. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص79، الحميري: صفة جزيرة الأندلس...، المصدر السابق، ص37.

[3]- **أشير (Isnajar)**: حصن بالأندلس يبعد عن مدينة أرشذونة 20 ميلا، آهل له سوق مشهودة. ينظر: الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص204.

[4]- **القبذاق (Alcabdzac)**: حصن كبير عامر بالأندلس في الناحية الشرقية لمدينة باغة، في سفح جبل، وبه سوق مشهودة. ينظر: الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص204- ص205.

[5]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص151، رابح رمضان: المرجع السابق، ص45.

[6]- **بسطة (Baza):** مدينة من أعمال جيان، بالقرب من وادى آش، وهي متوسطة المقدار، حسنة الموضع، عامرة آهلة حصينة، كثيرة الخيرات. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس..، المصدر السابق، ص44- ص45، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص113، مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس..، المصدر السابق، ص76، الحموي: معجم البلدان ، ج1، المصدر السابق، ص422، الحموي: المشترك..، المصدر السابق، ص56.

[7]- الخليفات محمد عطا الله: المرجع السابق، ص151.

[8]- زناتي أنور محمود: المجتمع الأندلسي في القرنيين الرابع والخامس الهجريين من خلال شهادة المؤرخ المعاصر ابن حيان القرطبي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، بتاريخ 2020/03/14م، في الساعة: 17:27، على الرابط: www.dar-ein.com/articles/835/

[9]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ وحضارة الأندلس في العصر الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية، 1417هـ/1997م، ص140.

[10]- **عصر الطوائف**: انتشرت الفتنة وسقطت الخلافة الأموية في الأندلس عام 422هـ/1031م، وقام في تاريخ الأندلس الإسلامي ما يعرف بعصر ملوك الطوائف، الذين اقتطعوا الأقطار واقتسموا المدائن الكبار، وانتحلوا الألقاب على اختلاف أجناسهم، وانتشرت بينهم والافتراق الغيرة والتنافس ، لذلك كانت حدود الممالك في مد وجز غير ثابتة. ينظر: آل زيد الشريف خالد: مدينة مالقة منذ عصر الطوائف حتى سقوطها 422هـ-892هـ- دراسة سياسية حضارية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1425-1426هـ/2004-2005م، ص38.

بالهشاشة اقتصاديا وسياسيا، وقد عبر عن هذا الوضع أحد أمراء الطوائف وهو عبد الله الزيري بقوله: **"ثار كل قائد بمدينته وتحصن في حصنه، وبعد تقدمه النظر لنفسه واتخاذه العساكر وادخاره الأموال، فتنافسوا على الدنيا وطمع كل واحد في الآخر"**[1]، وكان للصراعات السياسية الداخلية وحالة الحرب المستمرة بين دول الطوائف[2]، إضافة للغارات النصرانية، والحروب بين المسلمين والنصارى الإسبان انعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية في المدن والقرى الأندلسية، والتأثير على النشاط التجاري وحرية الانتقال من موضع إلى آخر[3]، فكان سوء إدارتهم واضطراب الأمن سببا في تفاقم الأوضاع الاقتصادية[4]، بفعل ما أحدثته أعمال السرقة، وانقطاع السبل عندما غاب العامل الأساسي في معادلة الربح الاقتصادي وهو الأمن، وبالتالي فإن كثرة الاعتداءات التي كان في الغالب يتعرض لها خاصة التجار، كانت سببا إما في إفلاس بعضهم، وإما في توقف تجارتهم فأصاب الكساد بعض الأسواق خاصة في المناطق الداخلية، أو البعيدة عن السلطة الحاكمة، ولذلك فمن الطبيعي أن يتوقف التجار والمسافرين عن المغامرة بأموالهم وأرواحهم[5]، إضافة إلى غياب سياسة اقتصادية عقلانية في دول الطوائف، زيادة على ذلك رفع نسبة الضرائب إلى درجة لا يمكن أن تؤدي في النهاية بالأفراد المتضررين منها إلا إلى التمرد[6]، مع ضآلة الإنتاج الزراعي واقتصاره على المواد المعشية الاستهلاكية، وكذا انحطاط الإنتاج الصناعي وتدهور المدن كل ذلك قلص من حجم المبادلات الداخلية بالأسواق، ومن البديهي أن تتضافر هذه العوامل لترغم التجار على ترك الأندلس والهجرة إلى بلدان أخرى خاصة بلاد العدوة التي شيدوا فيها مدنا خاصة لمزاولة نشاطهم[7].

وإذا كانت الأسواق بأنواعها المعروفة ازدهرت في الفترة التي سبقت عصر الطوائف، فإن بعضها قد تراجع نشاطه في هذه الفترة والبعض الآخر اختفى، أما الأسواق المنصوبة خارج المدينة فيلجأ التجار أثناء الحروب لنقلها

---

[1]- الزيري عبد الله: مذكرات الأمير عبد الله المعروف بكتاب التبيان، تح: إ.ليفي.بروفنسال، دار المعارف، د.ط، مصر، 1374هـ/1955م، ص18.

[2]- بن عبود أمحمد: جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري، مطبعة النور، د.ط، المغرب، 1408هـ/1987م، ص103.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية، 1417هـ/1997م، ص35.

[4]- عدنان أحمد الكركجي نغم: الأزمات الاقتصادية في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة 92-897هـ/711-1492م، دار الكتاب الثقافي، د.ط، ب. م. ن، د.ت، ص162.

[5]- بواشرية بلقاسم: اللصوصية وقطاع الطرق في الأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج:5، ع10، جوان 2017م، ص289.

[6]- بن عبود أمحمد: المرجع نفسه، ص103، ص108.

[7]- بوتشبش إبراهيم القادري : أزمة التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة، مجلة المناهل، ع32، جمادى الثانية 1405م/مارس1985م، وزارة الشؤون الثقافية، المغرب، ص233، ص236.

إلى داخلها[1]، حيث تحولت المدن التجارية المزدهرة إلى قلاع وحصون عسكرية[2]، كما تسبب الحصار العسكري سواء من قبل الحكام المسلمين لبعض الأقاليم أو من قبل ملوك النصارى في تعطيل التجارة بالأسواق، فطليطلة كان النشاط التجاري يتوقف فيها أثناء الغارات وفي فترات الحصار ليعود النشاط من جديد بعد زوال الحصار وانتهاء الغارات، وبعد امتداد الفتنة إلى مختلف الجهات بالأندلس تعرضت الكثير من أسواقها للحرق، ومنها الحريق المهول الذي أتى على أسواق طرطوشة، كما تسببت هذه الفتنة في هجرة الكثير من التجار إلى أماكن آمنة، يستطعون فيها ممارسة البيع والشراء كما فعل تجار اليهود الذين تنقلوا إلى الممالك النصرانية، وإذا استطلعنا وضع قرطبة في زمن الفتنة أي في مستهل القرن الخامس الهجري الحادي عشر ميلادي ، لوجدنا بأن الخراب الذي لحق بها يكاد يكون كاملا حيث طال جميع مرافقها وقطاعاتها، ولا شك بأن التجارة والأسواق قد تأثرت بهذه الفوضى[3]، وعم الكساد التجاري وارتفعت الأسعار، وساهم ضعف السلطة المركزية وعدم مراقبتها للأسواق، ثم عدم الضرب على أيدي المحتكرين في تأزم هذه الوضعية حتى خلت الأسواق من الأقوات[4]، وأفل نجم قرطبة عمرانيا وبشريا[5]، وبعد تولي علي بن حمود الحكم بقرطبة أساء معاملة القرطبيين[6]، فلزموا البيوت وانطمروا في بطون الأرض حتى قل بالنهار ظهورهم وخلت أسواقهم[7]. كما أن مدينة بطليوس بقيت مدة خالية من الدكاكين والأسواق في وقعة ابن عبَّاد[8].

ما كان ينقص ملوك الطوائف هو سياسة اقتصادية شاملة مرتكزة على حاجات السكان، ومصالح الدول في المدى البعيد، وقد شكل ذلك بالفعل أخطر ضعف عانت منه دول الطوائف، ومع ذلك ظل السير الاقتصادي عاديا على المستوى الداخلي، بوجود أسواق حضرية محلية، وعلاقات تجارية بين المناطق القروية والمناطق الحضرية،

---

[1]- بليل الصالح: الآثار الحضارية للصراعات العسكرية في الأندلس إبان عصر ملوك الطوائف ق5هـ/11م (رسالة دكتوراه (مخطوطة) في العلوم الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة-1-، الجزائر، 1439-1440هـ/2018-2019م، ص154-ص155.

[2]- زناتي أنور محمود: المرجع السابق، بتاريخ 2020/03/14م، في الساعة: 17:27،على الرابط:
www.dar-ein.com/articles/835/

[3]- بليل الصالح: المرجع السابق، ص155، ص153.

[4]- بوتشبش إبراهيم القادري: أزمة التجارة في الأندلس، المرجع السابق، ص235.

[5]- زناتي أنور محمود: المرجع السابق، بتاريخ 2020/03/14م، في الساعة: 17:27، على الرابط:
www.dar-ein.com/articles/835/

[6]- بليل الصالح: المرجع السابق، ص154.

[7]- مؤنس حسين: موسوعة تاريخ الأندلس- تاريخ وفكر وحضارة وتراث-، مكتبة الثقافة الدينية، ج1، ط1، القاهرة، 1416هـ/1996م، ص413.

[8]- زناتي أنور محمود: المرجع السابق، بليل الصالح: المرجع السابق، ص154.

كما كانت التجارة أيضا نشطة بين مختلف المدن الأندلسية، إلا أن التبادل بين دول الطوائف لم يكن ليتم إلا بصفة تكميلية، وذلك نتيجة العداء الذي بينها حيث كانت كل دولة تسعى لتكفي نفسها بنفسها، وبالتالي كانت التجارة المحلية مكثفة[1]. على رأي أحد الباحثين: "**أن الأسواق استمرت على ما كانت عليه في عهد الإمارة والخلافة، حيث أن حركة الأسواق خلال عهد الطوائف لم تتأثر بالأحداث السياسية على عكس التجارة الخارجية**"[2]، فالبنيات الاقتصادية لدول الطوائف متنوعة، وكان القطاع الزراعي والتجاري متكاملين فالمناطق القروية توفر المواد الأولية الأساسية التي تجد سوقها في المدن[3].

ورغم تلك الصورة القائمة عن الأوضاع في مستهل عصر الطوائف، يمكننا القول بأن بعض الممالك شهدت أسواقها في بعض الفترات نشاطا تجاريا ملحوظا. من ذلك في مملكة بنو عامر[4] تألقت مدينة بلنسية كسوق تجاري رئيسي، لموقعها على منتصف الساحل الشرقي الأندلسي، ما سهل ارتباطها مع كور الأندلس الأخرى في يسر، كما هيأ وقوعها على النهر للاتصال بالمناطق البعيدة، وعلى ساحل البحر للارتباط بالثغور البحرية المغربية، والقطلانية، وجزر البليار[5]، حتى صارت قبلة التجار الذين جاؤوا بالسلع المتنوعة من مختلف الأقاليم[6]، كما توفر فيها الأمن والاستقرار وتجنبت الحروب والفتن التي شملت جنوب الأندلس، وقتذاك وكان لهذا أثره في ازدياد ثروات التجار وتمتعهم بالترف[7]، فرغب الناس في العيش فيها ورحل إليها أرباب الأموال من كل مكان بالأندلس[8]، إضافة إلى اشتغال أهلها بالتجارة في الداخل والخارج. وتركزت الحركة التجارية في بلنسية

---

[1]- زناتي أنور محمود: المرجع السابق، بليل الصالح: المرجع السابق، ص105، ص100.

[2]- المعموري محمد عبد الله، الشمري يوسف كاظم جغيل: الحسبة في الأندلس، مجلة العلوم الإنسانية، مج:01، ع10، 10 شعبان 1430هـ/30 جوان 2012م، جامعة بابل، كلية التربية، العراق، ص93.

[3]- بن عبود أمحمد: المرجع السابق، ص94.

[4]- **مملكة بنو عامر**: مؤسسها محمد بن أبي عامر المنصور من أسرة عربية، الذي استولى على السلطة في الدولة الأموية وأنهى مهامها، وذلك بالحجر على الخليفة هشام المؤيد بالله لصغر سنه، وأشاع أن الخليفة هشام قد فوض إليه النظر في أمر الملك، ليتفرغ للعبادة، ثم استقل بنو عامر بحكم بلنسية فترة ملوك الطوائف، ثم توسعت حتى بلغت بلاد المغرب بالاستيلاء على فاس، امتدت فترة الحكم من 368هـ/978م إلى 399هـ/1009م. ينظر: أحمد عبد الله القحطاني علي: الدولة العامرية في الأندلس 368-399هـ/978-1009م – دراسة سياسية وحضارية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1400-1401هـ/1980-1981م، ص61، جمال الدين عبد الله: المرجع السابق، ص67.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي 95-495هـ/714-1102م - دراسة في التاريخ السياسي والحضاري-، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية، د.ت، ص272.

[6]- بليل الصالح: المرجع السابق، ص156.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ مدينة بلنسية...، المرجع السابق، ص275.

[8]- بليل الصالح: المرجع السابق، ص156.

داخل الأسواق المحيطة بالجامع وفي القيسارية التي تقع على القرب من المسجد الجامع أي في وسط المدينة، إضافة إلى أسواق أخرى تقام بالقرب من أبوابها منها سوق باب بيطالة، وسوق ربض الكدية، وسوق شاطية...، مع توفر الفنادق التي كانت تقوم بتخزين السلع قبل توزيعها على تجار التجزئة وإيواء التجار الغرباء، كما وجدت بها مخازن للغلال خاصة الحنطة[1]، فاحتوت أسواقها على كل نفيس وثمين من الملابس والأفرشة والحلي والخشب والآلات والخدم[2].

والجدير بالذكر أن مدينة ألمرية برزت عظمتها كمركز تجاري هام بدأت منذ سقوط الخلافة الأموية بالأندلس وقيام دويلات الطوائف[3]، ومنذ بداية القرن الخامس الهجري الحادي عشر ميلادي والوفود ترد إليها من مدن الأندلس، لا سيما من قرطبة التي طحنتها الفتنة البربرية، ومن بجانة[4] التي بدأت تخرب بعمارة ألمرية[5]، يقول الحميري: "**وكانت بجانة في القديم هي المدينة المشهورة قبل ألمرية فانتقل أهلها إلى ألمرية فعمرت وخربت بجانة ولم يبق منها إلا آثار بناياتها ومسجد جامعها قائم بذاته**"[6]، وأثبت العذري هذه الحقيقة بقوله: "**وخربت مدينة بجانة بعمارة مدينة ألمرية**"[7]، وقال الحموي: "**خربت (أي بجانة) وقد انتقل أهلها إلى ألمرية**"[8]، وأضحت ألمرية كما ذكر الحميري أشهر مراسي الأندلس وأعمرها تقصدها مراكب التجار من الإسكندرية والشام[9]، فمنها يركب ويأتي التجار[10].

وصفها الشقندي في رسالة حين قال: "**وساحلها أنظف السواحل، وأشرحها وأملحها منظرا... وبها كان محط مراكب النصارى، ومجتمع ديوانهم، ومنها كانت تسفَّر لسائر البلاد بضائعهم ومنها كانوا يسقون جميع**

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ مدينة بلنسية..، المرجع السابق، ص272، ص275.

[2]- بليل الصالح: المرجع السابق، ص156.

[3]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية..، المرجع السابق، ص168.

[4]- **بجانة (Pechina)**: مدينة بالأندلس من أعمال كورة إلبيرة، خربت وانتقل أهلها إلى المرية، حولها أرباض كثيرة، ويدخلها من النهر جدولان. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص339، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص79، الحميري: صفة جزيرة الأندلس..، المصدر السابق، ص37- ص39.

[5]- قاسم طويل مريم: مملكة ألمرية..، المرجع السابق، ص24.

[6]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص80.

[7]- العذري أحمد بن عمر: نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تح: الأهواني عبد العزيز، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، د.ط، مدريد، د.ت، ص87.

[8]- الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص339.

[9]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص537- ص538، أرسلان شكيب: الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ج1، د.ط، بيروت، د.ت، ص118- ص119.

[10]- الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص359.

البضائع التي تصلح لهم"[1]، حتى طار صيت ألمرية البحري في الآفاق لإنفرادها عن غيرها من مدن الأندلس بخليج تميز بهدوء مياهه، وقلة أمواجه، وشدة اتساعه وعمقه بحيث كان يتسع لعدد كبير من السفن[2]، فأصبحت بها المتاجر العظيمة والصناعات الكثيرة، ويجتمع بها القاضي والداني والعربي والعجمي[3]، ومما ساعد على قيام ألمرية بدورها التجاري أنها كانت تضم بالإضافة إلى دار الصناعة قيسارية كان يؤمها التجار ويأتمنون فيها على أموالهم[4]، تضم عددا من الحوانيت المختلفة حسب الاختلاف المهني فيما بينهما[5]، على نحو ما كان قائما في كبريات مدن الأندلس كإشبيلية وغرناطة، وتعددت الفنادق، حتى أصبحت ألمرية قاعدة بحرية وتجارية في آن واحد[6]، وتوزعت الأسواق والحمامات والفنادق في وسط المدينة حول المسجد الجامع، وفي جنوبها القيسارية، وفي جنوبها الشرقي دار الصناعة[7].

كما شهدت مملكة غرناطة في عهد بني زيري[8] نشاطا تجاريا على المستويين الداخلي والخارجي، وكانت مدن المملكة تغص بالحوانيت، والمتاجر، والخانات، والحمامات ولكل مدينة سوق، كما كانت أسواق غرناطة منتظمة، وأهم أسواقها القيسارية التي تقع على مقربة من المسجد الجامع قبالة باب الرملة من الجهة الغربية، تميزت بدروبها الضيقة وحوانيتها ومتاجرها المتلاصقة، وكان لها عدة أبواب كبيرة تغلق في المساء لحفظها[9].

---

[1]- ابن حزم، ابن سعيد، الشقندي: فضائل الأندلس وأهلها، تح: المنجد صلاح الدين، دار الكتاب الجديد، ج1، ط1، ب. م. ن، 1388هـ/1968م، ص58.

[2]- قاسم طويل مريم: مملكة ألمرية..، المرجع السابق، ص12.

[3]- الرشاطي أبو محمد، ابن الخراط الإشبيلي: المصدر السابق، ص59.

[4]- أبو الفضل محمد أحمد: المرجع السابق، ص180- ص181.

[5]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص246.

[6]- أبو الفضل محمد أحمد: المرجع السابق، ص180- ص181.

[7]- قاسم طويل مريم: مملكة ألمرية..، المرجع السابق، ص23.

[8]- **مملكة بني زيري:** أسسها بنو زيري من البربر جنوب الأندلس عام 403هـ/1013م، في الفتنة التي سبقت انهيار الدولة الأموية في الأندلس، عندما اقتطع سليمان المستعين لبني زيرير بن مناد ولاية إلبيرة (غرناطة)، وكان باديس بن حبوس أعظم ملوك عصر الطوائف، مصر غرناطة، وغدت من أهم قواعد الأندلس الجنوبية، وظلت حتى ضمها المرابطون عام 483هـ/1090م. بنظر: عنان محمد عبد الله: دولة الإسلام في الأندلس- العصر الثاني دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي-، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1417هـ/1997م، ص120، ص123، ص139.

[9]- قاسم طويل مريم: مملكة غرناطة في عهد بني الزيري البربر 403-483هـ/1012-1090م، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1414هـ/1994م، ص291، ص308.

أما بالنسبة لمملكة بنو حمود[1] بمالقة انطلقت تجارتها إلى كل مكان على جانب البحر المتوسط كغيرها من الموانئ الأندلسية[2]، الأمر الذي ساهم في نشاط أسواقها وثراء المدينة، واستقرار أحوالها وتطورها في مختلف المجالات[3]، كما قيل: **"أن بها أسواقا جامعة كثيرة في الربض والمدينة"**[4]، وتميزت أسواقها بالدكاكين المتراصة، تفيض بشتى أنواع المتاجر، وتعتبر قيسارية مالقة المركز الرئيسي للتجارة وأهم معالم أسواقها وأكبرها، والتي تقع بجوار مسجدها الجامع ، وشهدت أسواقها نظام التخصص مثل: سوق الغزل، العطارين، الرقيق، الدواب....[5]

أما مملكة بني عباد[6] بإشبيلية فقد ساهم مرسى المدينة في تنشيط المبادلات التجارية وحركة الأسواق[7]، حيث كان يستقبل المراكب المثقلة[8] المحملة بالسلع، وأعتبر محورا فاعلا في النمو الحضري والنشاط الحرفي والتبادل التجاري بإشبيلية العبادية[9]، حيث كانت لها علاقات تجارية مع مدن الأندلس والمغرب وبلدان المشرق الإسلامي[10]، حيث انتظم سوقها حول جامع ابن عدبس ومعروف أيضا بـــ: رحاب الجامع بإشبيلية[11].

---

[1]- **مملكة بني حمود:** قامت دولة بني حمود بمالقة، على يد مؤسسها علي بن حمود العلوي سنة 407هـــ/1016م، بمساعدة الصقالبة والبربر المغاربة، تولى الحكم بعده مجموعة من الحكام. ينظر: آل زيد الشريف خالد: المرجع السابق، ص38، جمال الدين عبد الله: المرجع السابق، ص80.

[2]- الواقع أن خبرة مالقة في مزاولة العمل التجاري قديمة بدليل أن الفينيقيين بنوها على أساس تجاري محض، وأصبحت أهم محطاتهم التجارية، وفي عهد أعقابهم بلغت شأنا عظيما في التقدم التجاري، حتى فاقت غيرها من مدن الأندلس. ينظر: العبادي أحمد مختار: في تاريخ المغرب..، المرجع السابق، ص24، آل زيد الشريف خالد: المرجع السابق، ص323.

[3]- آل زيد الشريف خالد: المرجع نفسه، ص324.

[4]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص518.

[5]- آل زيد الشريف خالد: المرجع السابق، ص343- ص348.

[6]- **مملكة بني عباد:** كانت مملكة إشبيلية أو غربي الأندلس، أهم دول الطوائف وأعظمها شأنا، بدأت جذورها منذ انهيار الدولة العامرية، مؤسسها هو القاضي أبو القاسم محمد بن إسماعيل بن قريش بن عباد أواخر سنة414هـــ/1023م، عمرت حوالي نصف قرن. ينظر: عنان محمد عبد الله: المرجع السابق، ص31- ص34.

[7]- الطَّاهري أحمد: البناء والعمران الحضري بإشبيلية العبَّادية (إعادة تركيب المدينة من خلال المصادر العربية)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، د.ت، ص72.

[8]- الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص195.

[9]- الطَّاهري أحمد: المرجع السابق، ص57.

[10]- عوالة يوسف أحمد: بنو عباد في إشبيلية 414-484هـــ/1023-1091م- دراسة سياسية وحضارية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1399-1400م/1979-1980م، ص392.

[11]- الطَّاهري أحمد: المرجع السابق، ص57.

كما احتضنت مدينة طريانة[1] جملة من الأسواق الضخمة[2]، هكذا امتدت الرحاب والقيساريات والحوانيت والدروب الحرفية والأسواق والسويقات، مخترقة النسيج العمراني للحاضرة العبادية بمثابة شرايين دائبة النشاط التي احتضنت معظم الحرف، نخص منها بالذكر طرز مدينة إشبيلية الموروثة عن عصر الإمارة[3]، فضلا عن سوق السقاقين من إشبيلية ويتعلق الأمر بأحد أرقى الأسواق الإشبيلية[4] المعروفة أيضا بإسم قيسارية الشقاقين، كما انتظم حول مسجد ابن عدبس الجامع بقلب المدينة سوق العطارين، وسوق التجار البزازين، وسوق الخياطين...[5]

وأسواق طليطلة التي تميزت في عهد بني ذي النون[6] بشيء من التخصص في كل سوق حتى سميت عدة مواضع وأحياء ودروب بنوع السوق والحرف النشطة بها مثل: باب الدباغين، حي العشابين، سوق الدواب، وسوق العطارين، الطرافين، الحصارين، اللجامين، الفرائين، وحتى النخاسة لها سوق بطليطلة، وهناك سوق خاصة لصغار التجار ويعرف باسم السويقة، ولم يكن تميز طليطلة باختلاف أسواقها وأنشطتها التجارية بل لجودة بضائعها، التي وصلت لمختلف البلدان كمطلب للمستهلكين، من هذه البضائع: الزعفران والصبغ السماوي والنصال والطين، ولم تكن تلك التجارة مقتصرة على البلدان الإسلامية فقط بل وصلت إلى المناطق الأوربية. ولقد كان بروز الحالة الاقتصادية وارتفاع مستواها بشكل كبير في عهد بني ذي النون لما حصلت عليه طليطلة من أمن واستقرار داخلي وقد امتد أثره إلى نهايته[7].

---

[1]- **طريانة**: أو إطريانة، مدينة بديعة تقع على تلة مرتفعة على الضفة اليسرى لنهر الوادي الكبير، مقابل إشبيلية. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص34، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص392، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص126.

[2]- ابن سعيد المغربي: المغرب..، المصدر السابق، ص293.

[3]- الطّاهري أحمد: المرجع السابق، ص 58- ص62.

[4]- البقالي هشام: الأندلس عصر الطوائف والمرابطين من خلال نوازل ابن الحاج التجيبي، مجلة El-khaldounia Journal of Human and Sciences، مج:11، ع1، 1440هـ/2019م، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي، المملكة المغربية، ص180.

[5]- الطّاهري أحمد: المرجع السابق، ص62.

[6]- **دولة بني ذي النون:** تشمل رقعة كبيرة في قلب الأندلس، تمتد شرقي مملكة بطليوس، من قورية وترجاله نحو الشمال الشرقي، حتى قلعة أيوب وشنتمرية الشرق، جنوب غربي مملكة بني هود في الثغر الأعلى، وتمتد شمالا بشرق فيما وراء نهر التاجه، متاخمة لقشتالة القديمة، وجنوبا بغرب حتى حدود مملكة قرطبة، عند مدينتي المعدن والمدور، وتتوسطها عاصمتها طليطلة، أسسها إسماعيل بن عبد الرحمان بن ذي النون سنة 427هـ/1036م. ينظر: عنان محمد عبد الله: المرجع السابق، ص95- ص97.

[7]- بن عطية الله إبراهيم: تاريخ مدينة طليطلة في العصر الإسلامي 92هـ-478هـ-دراسة تاريخية حضارية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1424-1425هـ/2003-2006م، ص146، ص170- ص172.

كما ازدهرت التجارة في أسواق مملكة بنو هود[1]، حيث كانت أسواق سرقسطة[2] أهمها بتنوع بضائعها من محاصيل زراعية مثل: القمح، الكرم، الزيتون...، أما البضائع الصناعية: الخبز، والمنتجات الخشبية والحديدية[3]، والملح الصافي الملمس، والمنسوجات المعروفة بالثياب السرقسطية حيث امتاز أهلها بأنهم في غاية المهارة فيصنعون أقمشة ذات شهرة عالمية تعمر وقتا طويلا ومعاطف الفراء الرفيعة[4]، كما تعتبر من أهم أسواق الرقيق في الأندلس بلغت أسعارها حدا خياليا[5]، ذكر إبراهيم بوتشيش أن: **"أهم بضائع عرفت الرواج تمثلت في تجارة العبيد، وقد وفرت الحروب الداخلية أعداد هائلة منها"**[6]، وبلغت أسواق تطيلة[7] ازدهارا تجاريا وذلك لغناء إقليم الثغر بالعوامل الأساسية[8]، كما كانت طرطوشة من أهم الأسواق التجارية وأشهرها حيث ارتبط الأغنياء في طرطوشة بعلاقات تجارية مع الأسواق التجارية الدولية الكبرى[9]، ويرجع المؤرخون ازدهار أسواق مملكة بنو هود إلى موقع مملكة سرقسطة الجغرافي، فهي تقع شرق مدينة قرطبة على الضفة اليمنى من نهر أبرة، وإلى نشاط حركة الملاحة بسيطرتها على أهم الموانئ منها سرقسطة وطرطوشة[10]، وعلى الطرق الرئيسية التي تربط الشرق والغرب بالبحر

---

[1]- **مملكة بنو هود**: أقدم ممالك الطوائف استقلالا، تميزت بموقعها الخطر بين الدول الإسبانية النصرانية، أرجوان وناقار وقشتالة، وابتعادها عن الدول الأندلسية الأخرى، تضطر دائما إلى المحافظة على استقلالها، تولى حكمها سليمان بن محمد بن هود من بيت عربي سنة 431هـ/1039م. ينظر: عنان محمد عبد الله: المرجع السابق، ص264- ص271.

[2]- **سرقسطة (Saragosse)**: تقع شرق الأندلس على ضفة نهر كبير، تتصل أعمالها بأعمال تطيلة، وهي المدينة البيضاء لكثرة جصها، واسمها مشتق من اسم قَّيصر الذي بناها على شكل الصليب، كثيرة الخيرات. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص317، الحميري: صفة جزيرة الأندلس...، المصدر السابق، ص97- ص98، الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص212- ص213، مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس...، المصدر السابق، ص70، الزهري: المصدر السابق، ص81- ص82.

[3]- منصور حسن حميدة: التاريخ السياسي والحضاري لمملكة بني هود في سرقسطة 431-503هـ/1039-1110م (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 1432-1433هـ/2011-2012م، ص90- ص99.

[4]- الحساني فايزة: تاريخ مدينة سرقسطة منذ عصر الخلافة الأموية حتى سقوطها 316-512هـ/928-1118م- دراسة سياسية وحضارية، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429-1430هـ/2008-2009م، ص162- ص163.

[5]- الحساني فايزة: المرجع السابق، ص143- ص144.

[6]- بوتشبش إبراهيم القادري : أزمة التجارة في الأندلس..، المرجع السابق، ص234.

[7]- **تطيلة (Tudela)**: مدينة بالأندلس في شرقي قرطبة تتصل بأعمال أشقة، وهي فوق سرقسطة بـ20 فرسخا، محاذية لأرض الشرك الذين يقال لهم البسكنس، جناتها قريبة من نهر كالش، وهي من أكرم تلك الثغور، تربة يجود زرعها، ويدر ضرعها،وتطيب ثمرتها، وتكثر بركتها. ينظر: الحموي: معجم البلدان، المصدر السابق، ج2، ص33، اليعقوبي: المصدر السابق، ص145، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص133، الحميري: صفة جزيرة الأندلس..، المصدر السابق، ص64، الزهري: المصدر السابق، ص82.

[8]- عبد الحسين عبيد سرى، عدنان حميد وفاء: النشاط الاقتصادي في مدينة تطيلة، مجلة الآداب، الملحق العدد 122، ذو الحجة 1438هـ/سبتمبر 2017، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ص282.

[9]- الحساني فايزة: المرجع السابق، ص164.

[10]- منصور حسن حميدة: المرجع السابق، ص100.

الأبيض المتوسط، إضافة إلى السياسة التجارية التي انتهجها بنو هود والمتمثلة بفرض المكوس والضرائب الباهظة على الرعية والتجار الوافدين، وقيامهم بدور الوسيط التجاري حتى أصبحوا أغنى ملوك عصرهم وحققوا ازدهار تجاري، كما أقبل أهلها على اختلاف أجناسهم و طوائفهم على ممارسة الأعمال التجارية، مع تنوع البضائع في أسواقها من محاصيل زراعية وسلع مصنعة[1].

كما شهدت الأسواق في الأندلس فترة المرابطين حركة تجارية نشطة، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها: الاستقرار السياسي واستتباب الأمن[2]، والطمأنينة للسكان بالقضاء على الفتن والحروب، حيث نقلوا الصراع إلى أرض النصارى اسبانيا، واستطاع السكان استثمار الأرض ومضاعفة الإنتاج[3]، كما نجحوا في حماية الطرق وتأمين المسالك فأمن التجار على أنفسهم وبضاعتهم، وأقبلوا على أسواق البلاد في ثقة، وبالتالي دعموا التجارة الخارجية التي دعمت بدورها التجارة الداخلية بالمنتجات الخارجية[4]، ووفروا سبل الإقامة للتجار بإنشاء الفنادق، ما شجع التجار على المجيء إلى البلاد، كما أن امتداد السلطة السياسية حتى طرابلس شرقا وصحراء المرابطين جنوبا والأندلس شمالا، شجع التجار على التنقل بحرية تامة مما ساعد على تنشيط التجارة وتبادل المنتجات بين مختلف المدن[5]، وهناك عامل آخر كانت له نتائج بعيدة المدى في تشجيع حركة التجارة هو أن الدولة ألغت المكوس بعد أن كان الأندلس يئن تحت وطأة ضرائب أمراء الطوائف التي أثقلوا بها الناس واقتصروا على الزكاة والعشر[6].

كما كان لوفرة الإنتاج الزراعي والصناعي بالأندلس أن حدث رخص في الأسعار، مما أدى إلى تنشيط التجارة خاصة وأن المنتجات كانت تباع في الأسواق[7]، لذلك انتشرت بمدينة غرناطة الأسواق الممتلئة بالسلع المختلفة، حيث غصت الدكاكين بالخضر الناعمة، والفواكه الطيبة والثمر المدخرة وكانت قيسارية غرناطة تقع بجوار المسجد الجامع، وكانت هذه السوق مخصصة لتجارة الأقمشة، ولقد شهدت أسواق غرناطة نظام التخصص

[1]- عبد الحسين عبيد سرى، عدنان حميد وفاء: المرجع السابق، ص282، ص280.

[2]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص357.

[3]- مصطفى محمد مسعد سامية: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصر المرابطين والموحدين من 484هـ إلى 620هـ (من1092م إلى 1223م)، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1423هـ/2003م، ص76.

[4]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني 510-546هـ/1116-1151م، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1408هـ/1988م، ص195.

[5]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص267، ص266.

[6]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين..، المرجع السابق، ص195.

[7]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص357، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص266.

كسوق العطارين، سوق الفاكهة، سوق النحاسين...[1]، كما كانت مدينة مالقة أهم المحطات التجارة الإسلامية في عصر المرابطين[2] ذات المباني الفخمة والحمامات الحسنة والأسواق الجامعة[3]. ولقد بلغت حركة التجارة في ألمرية ذروة نشاطها كمحطة للسفن ودار للتجار والمسافرين، مما يدل على وفرة متاجرها وكثرة نزلائها التجار، ما ألزم وجود فنادق بكثرة بلغ عددها في هذا العصر 542هـ حوالي 970 فندقا[4]، هذا الرقم يجعلنا نقف ونتأمله لأنه عدد كبير علا مرجع ذلك لأهمية هذه المدينة كمركز تجاري عالمي فكانت قبلة التجار من مختلف الأقطار يقول الحموي: **"منها يركب التجار وفيها تحل مراكب التجار وفيها مرفأ للسفن والمراكب"**[5]، لدرجة أنه **"لم يكن في بلاد الأندلس أحضر من أهلها نقدا ولا أوسع منهم أحوالا"**[6]. أما قرطبة فكانت من المدن الداخلية التي ازدهرت في عصر المرابطين واستعادت مجدها السابق، وصارت قاعدة بلاد الأندلس وأم مدنها، فكان تجارها مياسير لهم أموال كثيرة وتجارات واسعة، وازدهرت مدن أخرى واسترجعت مركزها الحضاري والاقتصادي مثل إشبيلية التي نشطت بها الحركة التجارية من بيع وشراء، وتكدست الثروات في أيدي أهلها، كما شملت الحركة

[1]- مصطفى محمد مسعد سامية: الحياة الاقتصادية والاجتماعية...، المرجع السابق، ص144- ص145.

[2]- آل زيد الشريف خالد: المرجع السابق، ص324.

[3]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس...، المصدر السابق، ص178.

[4]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص168- ص169.

[5]- الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص119.

[6]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص197- ص198.

التجارية مدن أخرى كمدينة لبلة[1] ومرسية[2] وبلنسية[3]، ومدينة وادي آش[4]، ومدينة بسطة، ومدينة برجة[5]، ومدينة المنكب[6] وغيرها.

كانت لبعض الأسواق أيام معينة يعرض فيها التجار بضائعهم، فكان هناك أسواق أسبوعية أو نصف أسبوعية في القرى، تعرض فيها المنتجات الزراعية والصناعية، والمواد الغذائية[7]. كما كان لصانعي الأحذية شارع باسمهم يسمى سكة الإسكافيين، كما لا يخلوا السوق من مكان لبيع الطيور والأرانب، ويجلس بجوارهم أيضا باعة البيض، وخصصت أسواق خاصة بالحبوب تسمى الرحاب تباع فيها الحبوب من قمح وشعير وأنواع البقول، أما الدقيق فكان له هو الآخر سوق يعرف باسم المدي، وخصصت للدواب سوق خاصة بها الحمير والبغال الأندلسية والخيل، أما الماشية فكانت لها سوق خاصة ترتاد ازدحاما في الأيام التي يقترب فيها عيد الأضحى، وكان للصيارفة سوق خاص بهم و أغلبهم من أهل الذمة خاصة اليهود[8].

---

[1]- **لبلة (Llipla)**: مدينة قديمة أزلية في غرب الأندلس على نهر نهشر، غرب قرطبة ، وتعرف بالحمراء، جامعة لصنوف الخيرات، وذات ضرع وزرع ونخل ونتاج. ينظر: مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص59- ص60، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص507- ص508، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص168- ص169، الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص10.

[2]- **مرسية (Murcie)**: مدينة في مستوٍ من الأرض على ضفة نهر قرطبة، بناها الأمير عبد الرحمان بن الحكم، كثيرة الخصب والخيرات، وبها معادن الفضة. ينظر: مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر نفسه، ص75- ص76، الحميري: الروض المعطار..، المصدر نفسه، ص539- ص540، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص181- ص183، الزهري: المصدر السابق، ص100.

[3]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس نهاية المرابطين..، المرجع السابق، ص197.

[4]- **مدينة وادي آش (Guadix)**: مدينة بالأندلس قريبة من غرناطة، كبيرة تطرد حولها المياه والأنهار، وهي كثيرة التوت والأعناب وأصناف الثمار والزيتون والقطن... ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص192، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص604.

[5]- **برجة (Berja)**: مدينة أندلسية تقع غرب ألمرية على نهر، من أعمال إلبيرة، على مقربة من ساحل البحر المتوسط على الوجه الجنوبي المطل على البحر لجبل شلير، وبقربها مدينة دلاية. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص374، ابن سعيد المغربي: المغرب...، ج2، المصدر السابق، ص228، بني ياسين يوسف أحمد: المرجع السابق، ص247.

[6]- **المنكب (Almunécar)**: مدينة بالأندلس من أقاليم غرناطة إلى الجنوب منها، وهي حسنة متوسطة المقدار، ونهر يريق في البحر، عليه حصن كبير لا يرام، كثير الخيرات. ينظر: الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص548، الحميري: صفة جزيرة الأندلس..، المصدر السابق، ص186، الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر نفسه، ص216.

[7]- مصطفى محمد مسعد سامية: الحياة الاقتصادية والاجتماعية...، المرجع السابق، ص144- ص145.

[8]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص365- ص367، عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس نهاية المرابطين..، المرجع السابق، ص199- ص201.

الفصل الأول

عاش الغرب الإسلامي أثناء الحكم الموحدي نوعا من الازدهار الاقتصادي خاصة في النصف الثاني من القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، بفضل ما كانت تتمتع به الدولة من مقومات اقتصادية، وهو ما ساهم في تفعيل النشاط التجاري بالأسواق، مما جعل ابن صاحب الصلاة يقول بنوع من الاعتزاز: "**عمرت الأسواق بالبيع والتجارة الرابحة ودُرَتْ على الناس الخيرات دُرورًا**"[1]، وتنوعت مقارنة بالعهود السابقة من أسواق دائمة أو مؤقتة أو متنقلة، كما كانت جامعة أو متخصصة في نوع معين من المبيعات.

وعموما قسمت أسواق الغرب الإسلامي الموحدي كغيرها من أسواق العالم الإسلامي في العصر الوسيط على أساس الإطار المكاني والزماني[2]، واستقراء المصادر يكشف لنا أنواع الأسواق التي كان يُنظمها المجال الاقتصادي في الغرب الإسلامي الموحدي وهي:

أولا- الأسواق الدائمة: (اليومية)

هي أسواق تقام داخل المدن الكبرى، وتتميز باستمرار النشاط التجاري فيها بصفة يومية ثابتة[3]، والتي لا تكاد تخلوا أي مدينه منها، بذلك كان توزيع الأسواق الدائمة على نطاق واسع في مدن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي[4]، إذ عم الرخاء سائر المدن وشهدت معظمها ازدهارا اقتصاديا[5]، وتجدر الإشارة إلى أن الحديث عن هذه الأسواق اليومية ورد أحيانا لدى بعض الجغرافيين بصيغة الجمع[6].

كثرت الأسواق الدائمة في المدن الرئيسية لإقليم المغرب الأقصى من أبرزها: أسواق مدينة مراكش باعتبارها عاصمة الدولة الموحدية ومركز التبادل التجاري بين مدن شمال المغرب الأقصى وما يقع جنوبه [7]، وصفها

---

[1]- بن صاحب الصلاة عبد الملك: المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تح: التازي عبد الهادي، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، 1407هـ/1987م، ص266.

[2]- بن سعيد بن علي الشهري علي: الفراغ التقليدي للأسواق في المدن العربية القديمة وتأثير تطورها على شكل المدينة المعاصرة، (رسالة ماجيستر (مخطوطة): عمارة إسلامية)، قسم العمارة الإسلامية، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، د.ت، ص100.

[3]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص240.

[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص27.

[5]- الجزنائي: المصدر السابق، ص43- ص44، المكناسي ابن القاضي: المصدر السابق، ج1، ص51، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: النظم والمعملات المالية في المغرب عصر دولة الموحدين 524-668هـ/1130- 1269م، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1432هـ/2011م، ص371.

[6]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1423هـ/2002م، ص99.

[7]- رافع رضا: الاقتصاد في المغرب الأقصى في عهد الموحدين 524 -668هـ/1129 -1269م (رسالة ماجيستير (مخطوطة): تاريخ إسلامي وسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 1426-1427هـ/2005-2006 م، ص100.

الإدريسي بقوله: "**وأزقتها واسعة ورحابها فسيحة ومبانيها سامية وأسواقها مختلفة وسلعها نافقة... مثل سوق الدخان، والصابون، والصفر، والمغازل**"[1]، حملت سلعها إلى مختلف الأقاليم يقول الزهري: "**ومنها يجلب الزيت إلى فاس وغيرها والنحاس والسكر**"[2]، كما ازدهرت أسواق مدينة فاس وحولت المدينة إلى مركز تجاري هام على حد قول الإدريسي: "**ومدينة فاس قطب ومدار لمدن المغرب الأقصى وهي حضرتها الكبرى ومقصدها الأشهر، وعليها تشد الركائب، وإليها تقصد القوافل، ويجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والبضائع والأمتعة الحسنة وأهلها مياسير لها من كل شيء حسن أكبر نصيب وأوفر حظ**"[3]، وأكد على ذلك عبد الواحد المراكشي: "**وما أظن في الدنيا مدينة كمدينة فاس أكثر مرافق وأوسع معايش وأخصب جهات**"[4]، أما الزهري يقول: "**يقصدها الناس من جميع الأقطار وإليها جميع الأقاليم كل شيء حسن المتاع والسلع الغالية الأثمان من اليمن والعراق والشام والأندلس**"[5]، بذلك فاقت مدينة فاس مدينة مراكش في الجانب التجاري، أما مدينة مكناس[6] تعددت أسواقها ولقد تحدث عنها ابن غازي: "**وعمرت المدينة والحوائر والبسائط ونفقت الأسواق وقويت التجارة وصار المسافرون يتزلون بالمدينة ويبيعون ويشترون**"[7]، أما الإدريسي وصفها بقوله: "**وهي مدينة عامرة لها أسواق عامرة**"[8] هذا دلالة على نشاط حركة التجارة الداخلية بأسواقها وازدهارها، كما تعددت أسواق مدينة رباط الفتح[9] منذ بنائها وقد ذكر ذلك ابن صاحب الصلاة: "**فصارت فيها البحائر والجنات المغروسات ثم اتصل الأمر العزيز بسكناها بالناس وببناء الديار حواليها والأسواق**"[10]، وانجذب أناس كثيرون

---

[1] – الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص234 – ص235.

[2] – الزهري: المصدر السابق، ص116.

[3] – الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص246.

[4] – المراكشي عبد الواحد: المعجب..، (طبعت دار الفرجاني)، المصدر السابق، ص290.

[5] – الزهري: المصدر السابق، ص115.

[6] – **مكناس**: مدينة بالمغرب وهي أربع مدن وقرى كثيرة متصلة بالمدن والحصون، أكثر ثمارها الزيتون ولذلك نسبت إليه بإسم مكناسة الزيتون، تشقها الأنهار تطحن عليها الأرحاء، بين مكناس وفاس أربعون ميلا. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص544.

[7] – ابن غازي محمد: الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، مطبعة الأمنية، د.ط، الرباط، 1371هـ/1952م، ص10.

[8] – الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص244.

[9] – **رباط الفتح**: مدينة تقع على الساحل الغربي للمغرب الأقصى المطل على المحيط الأطلسي، أنشأت زمن الموحدين كان المهدي أول من فكر في بناء مدينة حول قصبة المرابطين، وهو الموضع الذي سيقيم فيه الموحدون مدينة رباط الفتح، واهتم الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي بتنفيذ وصية المهدي سميت بداية بالمهدية نسبة له، لتكون النواة الأولى لمدينة رباط الفتح التي ستتخذ شكلها النهائي في عهد حفيده الخليفة المنصور الموحدي 593-594هـ. ينظر: السوسي عبد الله: تاريخ رباط الفتح، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، د.ط، الرباط، 1399هـ /1979م، ص116

[10] – ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص358– ص359.

نحوها وعمروها ومارسوا البيع والشراء[1] بأسواقها حتى أصبحت مدينة رباط الفتح أسواقا مهمة [2]، وأكد صاحب الإستبصار على نشاط أسواق مدينة رباط الفتح "**وفي هذه المدينة المحدثة قيصارية عظيمة وحمامات وفنادق**"[3]، وكانت مدينة تاودا "**مدينة قائمة بذاتها لكثرة زروعها ومفيد غلاتها وغزر ألبانها وسمنها وعلها، أسواقها عامرة وخيراتها وافرة**"[4]، أما مدينة طنجة[5] يشير الإدريسي إلى أنها كانت "**مدينة حسنة لها أسواق وصناع وفعلة وبها إنشاء المراكب وبها إقلاع وحط**"[6]، وعن مدينة باديس[7] يقول: "**باديس مدينة متحضرة فيها أسواق وصناعات**"[8]، كما كانت "**مدينة تاورة متحضرة جامعة عامرة وأسواقها كثيرة والصناعات بها نافقة والنعم والفواكه**"[9]، وكانت "**صفروي مدينة صغيرة متحضرة بها أسواق قليلة وأكثر أهلها فلاحون وزرعوهم كثيرة**"[10]، كما أن مدينة قصر ابن عبد الكريم[11] مدينة صغيرة "**بها أسواق على قدرها يباع بها ويشترى والأرزاق بها كثيرة والرخاء بها شامل**"[12]، لها مزارع وخصب وصيد بر وبحر وبها سوق عامرة وجمل صناعات[13]، وكان في مدينة سلا "**قيصارية عظيمة وحمامات وفنادق...أعدت لورود المحلات عليها**"[14].

لم يكن ازدهار وبروز الأسواق الدائمة مقتصرا على مدن بلاد المغرب الأقصى فقط بل امتد ذلك إلى مدن المغرب الأوسط، حيث توزعت أسواق دائمة وبصفة خاصة في مدنه الكبرى كمدينة تلمسان[15] التي تحدث عنها

---

[1]- الوازن: المصدر السابق، ج1، ص202.

[2]- السوسي عبد الله: المرجع السابق، ص116.

[3]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص140- ص141.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص248 - ص249.

[5]- **طنجة**: بلد على ساحل بحر المغرب مقابل الجزيرة الخضراء، وهي أزلية بينها وبين سبتة مسيرة يوم. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص43.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.

[7]- **باديس**: مدينة قديمة البناء بينها وبين قمودة بالمغرب مرحلة، وهي حصنان لهما بسائط ومزارع وكثير من الخيرات. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص75.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 532.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 244.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص243.

[11]- **قصر ابن عبد الكريم**: مدينة على ساحل بحر المغرب قرب سبتة مقابل الجزيرة الخضراء من الأندلس. ينظر: الحموي: معجم البلدان: ج4، المصدر السابق، ص360.

[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص530.

[13]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص246.

[14]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص140- ص141.

[15]- **تلمسان**: مدينتان متجاورتان مسورتان، إحداهما قديمة أقادير والأخرى حديثة تاجرارات اختطها الملثمون. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص44.

الإدريسي "**ومدينة تلمسان قفل بلاد المغرب وهي على رصيف للداخل والخارج منها لا بد من الاجتياز بها على كل حالة**"[1]، حتى اشتهرت "**بنفاق أشغالها ومرابح تجارتها**"[2]، ووصفها الزهري بقوله: "**مدينة عظيمة...لها أعمال كثيرة**"[3]، وفي أسواق مدينة الجزائربني مزغنة يقول الإدريسي: "**وهي عامرة آهلة وتجارتها مربحة وأسواقها قائمة وصناعتها نافقة ولها بادية كبيرة وجبال فيها قبائل من البربر وزراعتها الحنطة والشعير وأكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم ويتخذون النخل كثيرا فلذلك العسل والسمن كثير في بلدهم وربما يتجهز بها إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم**"[4]، أما مدينة بجاية فقال عنها الإدريسي: "**ومدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة الغرب الأوسط... السفن إليها مقلعة وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بها نافقة وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار المشرق بها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة**"[5]، يتجلى لنا بوضوح ازدهار أسواق مدينة بجاية بمنتجات محلية ومنتجات مستوردة لأنها كانت قبلة التجار من كل الأقطار يقول صاحب الإستبصار أن بجاية كان لها "**مرسى عظيمة تحط فيه سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم وسفن المسلمين من الإسكندرية بطريق بلاد مصر وبلاد اليمن والهند والصين وغيرها**"[6]، كما شهدت أسواق مدينة مسيلة تنوعا في بضائعها ذلك لكونها مدينة "**عامرة في بسيط من الأرض ولها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج إليه ولأهلها سوائم خيل وأغنام وأبقار وجنات وعيون وفواكه وبقول ولحوم ومزارع قطن وقمح وشعير، عامرة بالناس والتجار وهي على نهر فيه ماء كثير مستنبط على وجه الأرض...فيه سمك صغير....لم يرق بلاد الأرض المعمورة سمك على صفته وأهل المسيلة يفتخرون به... وربما اصطيد منه شيء الكثير فاحتمل إلى قلعة بن حماد**"[7]، كما كانت "**مدينة قسنطينة عامرة وبها أسواق وتجار وأهلها مياسير ذو أموال وأحوال واسعة ومعاملات**"[8]، أما مدينة طبنة[9] كانت ذات "**صنائع وتجارات وأموال لأهلها متصرفة في ضروب من التجارات والتمر بها كثير وكذلك سائر الفواكه**"[10]، تعددت خيراتها

---

[1]- الإدريسي : نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص250.

[2]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص248.

[3]- الزهري: المصدر السابق، ص114.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص258.

[5]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص260.

[6]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص130.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص254.

[8]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص265 – ص266.

[9]- **طبنة**: بلدة في طرف إفريقية مما يلي المغرب على ضفة الزاب. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص61.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص263.

فهي "**مدينة حسنة كثيرة المياه والبساتين والزروع والقطن والحنطة والشعير**"[1]، وفي مستغانم يقول الإدريسي"**مدينة صغيرة لها أسواق وحمامات وجنات وبساتين و مياه كثيرة**"[2]، كما تحدث عن أسواق مدينة مازونة في قوله: "**مدينة مازونة لها أنهار ومزارع وبساتين وأسواق عامرة ومساكن مونقة**"[3]، أما مدينة باغاي "**فالأسواق في المدينة والأرباض الخالية بإفساد العرب لها**"[4]، وكانت مدينة هنين على حد قول الإدريسي: "**مدينة حسنة صغيرة في نحو البحر وهي عامرة عليها سور متقن وأسواق وبيع وشراء وخارجها زرعات كثيرة وعمارات متصلة**"[5]، كما أشار إلى بونة أنها: "**ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة وكانت لها أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح موجودة**"[6]، ورخص موصوف يحمل منه إلى الأقطار الغزير الكثير[7]، ووصفت مدينة وهران بأنها متجر لتلك النواحي[8].

أما في إقليم المغرب الأدنى برزت أسواق مدينة تونس في فترة دراستنا، لتراجع أسواق القيروان والمهدية وغيرها من المدن الكبرى عن دورها التجاري بسبب الغزو الهلالي، حدثنا عنها الإدريسي بقوله: "**ومدينة تونس مدينة حسنة يحيط بها من جميع جهاتها فحوص ومزارع للحنطة والشعير وهي أكبر غلاتها...وهي معمورة موفورة الخيرات يلجأ إليها القريب والبعيد**"[9]، وقال الزهري: "**ومنها يجلب المتاع إلى أقطار الأرض**"[10]، حتى أصبح لتونس أسواق كثيرة ومتاجر عجيبة [11]، وعن أسواق قابس قال الإدريسي: "**وقابس مدينة جليلة عامرة...لها أسواق وعمارات وتجارات وبضاعات...وبها الآن مدابغ للجلود ويتجهز بها منها....وزيت كثير**

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص263.

[2]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص271.

[3]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص272.

[4]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص276.

[5]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص534.

[6]- الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص291.

[7]- بورويبة رشيد: عنابة من الفتح الإسلامي إلى أواخر العهد الموحدي، مجلة الأصالة، ع 34-35، السنة الخامسة ، جمادى الثانية- رجب1396 هـ/يونيو- يوليو 1976م، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ص66- ص67.

[8]- شرقي وردة: مدينة وهران خلال العصر الوسيط (290-915هـ/902- 1509م)- دراسة مونوغرافية (رسالة ماجستير (مخطوطة) تخصص المدينة والحياة الحضرية في الغرب الإسلامي) ، قسم التاريخ،كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص85.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص 274- ص285.

[10]- الزهري: المصدر السابق ، ص109.

[11]- الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر السابق، ص61.

يتجهز به إلى سائر النواحي"[1]، أما أسواق مدينة سوسة وصف لنا الإدريسي نشاط الحركة التجارية بها فقال: **"مدينة سوسة وهي مدينة عامرة بالناس كثيرة المتاجر والمسافرون إليها قاصدون ومنها صادرون بالمتاع الذي يعدم قرينه من أنواع الثياب والعمائم المنسوبة إليها وهو من جيد المتاع ونفيسه وبها أسواق عامرة"**[2]، **"كما كانت مدينة بترت**[3] **صغيرة عامرة بأهلها وبها مرافق وأسواق قائمة بذاتها"**[4]، وقال الحميري أنها **"مدينة مرخصة كثيرة الخير"**[5]، أما **"مدينة توزر**[6] **بها نخل كثير جدا وثمرها كثير يعم بلاد إفريقية وبها الأترج الكبير الحسن الطيب وأكثر الفواكه التي بها في حالة معتدلة، وبقولها كثيرة موجودة متناهية في الكثرة والجودة، وماؤها غير طيب ولا مر وسعر الطعام بها في أكثر الأوقات عال لأنه يجلب إليه، وزروع الحنطة والشعير بها قليل يسير"**[7]، كما كانت مدينة قفصة[8] **"مدينة حسنة... لها أسواق عامرة ومتاجر كثيرة وصناعات قائمة"**[9]، وأشار الإدريسي أيضا إلى أسواق مدينة نفطة[10] في قوله: **"مدينة نفطة...مدينة متحضرة عامرة بأهلها لها أسواق وتجارات ونخل وغلات ومياه جارية"**[11]، وتعددت أسواق مدينة صفاقس على حد قول الإدريسي الذي وصفها أنها **"مدينة قديمة عامرة لها أسواق كثيرة وعمارة شاملة"**[12]، وكانت أسواق مدينة زويلة[13] **"أسواق جميلة والمباني الحسنة والشوارع الواسعة والأزقة الفسيحة وأهلها تجار مياسير نبلاء وفيها فنادق كثيرة وحمامات جمة "**[14].

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص279- ص280.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص303.

[3]- **بترت:** مدينة بإفريقية صغيرة عامرة لها بحيرة متصلة بالبحر. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص104.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 288.

[5]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص282.

[6]- **توزر:** هي قاعدة كور قصطيلية من البلاد الجريدية. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص144.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق،ص277.

[8]- هي بلدة صغيرة في طرف إفريقية من ناحية المغرب من عمل الزاب الكبير بالجريد بينها وبين القيروان ثلاثة أيام. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص382.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص277- ص278.

[10]- **نفطة:** مدينة قديمة في قصطيلية من بلاد الجريد في إقليم إفريقية كثيرة الخصب والخيرات. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص578.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق،ج1، المصدر السابق، ص278.

[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق،ج1، المصدر نفسه، ص280- ص281.

[13]- **زويلة:** مدينة كبيرة قديمة في الصحراء بقرب بلاد كانم من السودان ويقال لها زويلة ابن خطاب وهي أيضا احدى المهديتين كانت متصلة بالمهدية. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص295.

[14]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص282- ص283.

امتدت أسواق الدولة الموحدية حتى بلاد الأندلس حيث كانت معظم مدنه عامة عامرة بالتجارات والأسواق بحيث لا يمكن أن تجد مدينة واحدة تخلوا من سوق وربما كان لها سوقان أو أكثر في آن واحد[1]، منها جزيرة طريف[2] يشير الإدريسي أنها "**مدينة صغيرة بها أسواق وفنادق وحمامات**"[3]، أما "**الجزيرة الخضراء**[4] **وهي مدينة متحضرة...بها دار صناعة داخل المدينة ويشقها نهر يسمى نهر العسل وهو حلو عذب...لهم على هذا النهر بساتين وجنات...وبالجزيرة الخضراء إنشاء وإقلاع وحط**"[5] لأنواع البضائع، وكانت "**مدينة إشبيلية مدينة كبيرة عامرة ذات...أسواق كثيرة وبيع وشراء وأهلها مياسير وجل تجاراتهم بالزيت، يتجهز به منها إلى أقصى المشارق والمغارب برا وبحرا**"[6]، وكانت مدينة لبلة "**مدينة حسنة أزلية متوسطة القدر...بها أسواق وتجارات ومنافع جمة**"[7]، وبين مدينة لبلة والبحر المحيط ستة أميال وهناك على ذراع من البحر تطل مدينة[8] "**ولبة وهي مدينة صغيرة متحضرة...بها أسواق وصناعات**"[9]، أما مدينة شلب[10] وصفها الإدريسي "**بالمدينة الحسنة في بسيط من الأرض...لها غلات وجنات...والمدينة في ذاتها حسنة الهيئة بديعة المباني مرتبة الأسواق**"[11]، كما كثرت التجارات بأسواق مدينة يبورة[12] تحدث عنها الإدريسي بقوله: "**يبورة مدينة كبيرة عامرة بالناس...أحسن البلاد بقعة وأكثرها فائدًا والتجارات إليها داخلة وخارجة**"[13]، وكان بمدينة ترجالة[14] "**أسواق عامرة**"[15]، أما

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الإقتصادي في عصر دولتي المرابطين و الموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، دط، الإسكندرية، د.ت، ص297.

[2]- **جزيرة طريف:** مدينة صغيرة في أول المجاز المسمى بالزقاق ويتصل غربها بالمحيط الأطلسي. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص127.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص539.

[4]- **الجزيرة الخضراء:** أو جزيرة أم حكيم نسبة لجارية طارق بن زياد بالأندلس على البحر، جامعة لفائدة البحر والبر بها عدة أقاليم. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص73- ص75.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص539.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص541.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص541.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص541.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص541.

[10]- **شلب:** هي قاعدة كورة أكشونبة من بلاد الأندلس، لها غلات وجنات وأرحاء وهي في ذاتها حسنة الهيئة. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص106.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص543.

[12]- **يبورة:** مدينة بالأندلس بينها وبين مدينة القصرين مرحلتان. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص198.

[13]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص544- ص545.

[14]- **ترجالة:** مدينة بالأندلس كالحصن المنيع لها أسوار. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص63.

[15]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص550.

أسواق مدينة طلبيرة[1] اتصفت أنها "**أسواق جميلة الترتيب**"[2]، وكانت مدينة بلنسية "**قاعدة من قواعد الأندلس في مستو من الأرض عامرة القطر كثيرة التجار والعمار وبها أسواق وتجارات وحط وإقلاع**"[3]، كما تحدث الإدريسي عن أسواق في مدينة ألش[4] عند وصفها قال: "**هي مدينة في مستو من الأرض ويشقها خليج يأتي إليها من نهرها يدخل المدينة...ويشق أسواقها وطرقاتها**"[5] ، أما "**مدينة أوريولة**[6]**...فيها رخاء شامل وبها أسواق وضياع**"[7]، وكان لمدينة برجة[8] "**أسواق وصناعات وحروث ومزارع**"[9].

وفي أسواق مالقة يقول الإدريسي: "**مدينة حسنة عامرة آهلة كثيرة الديار متسعة الأقطار بهية كاملة سنية أسواقها عامرة ومتاجرها دائرة ونعمها كثيرة ولها فيما استدار بها من جميع جهاتها شجر التين المنسوب إلى ريّة وتينها يحمل إلى بلاد مصر والشام والعراق وربما وصل إلى الهند وهو أحسن التين طيبا وعذوبة**"[10]، ونظرا لكثرة الغلات والخيرات بمدينة جيان تميزت أسواقها برخص الأسعار يقول الإدريسي: "**مدينة جيان مدينة حسنة كثيرة الخصب رخيصة الأسعار**"[11]، وكانت "**مدينة بياسة**[12]**...ذات أسوار وأسواق ومتاجر**"[13]، ومدينة "**استجه**[14]**...مدينة حسنة...بها أسواق عامرة ومتاجر قائمة ولها بساتين وجنات ملتفة وحدائق زاهية**"[15]،

---

[1]- **طلبيرة:** مدينة كبيرة أشرف البلاد حسنا كثيرة المنافع بينها وبين طليطلة سبعون ميلا. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص168.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص551.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص556.

[4]- **ألش:** مدينة بالأندلس بينها وبين أوريولة 15 ميلا، وهي في مستو من الأرض يشقها خليج. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص31.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص557.

[6]- **أوريولة:** مدينة قديمة على شكل حصن بالأندلس وهو من كور تدمير، وتفسير إسمها الذهبية بها خيرات كثيرة. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص34.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص558.

[8]- **برجة:** مدينة بالأندلس من أعمال إلبيرة. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص374.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص563.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص565.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص568.

[12]- **بياسة:** مدينة بالأندلس بينها وبين جيان 20ميلا، وهي على كدية من تراب، حولها زراعات كثيرة. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص57.

[13]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.

[14]- **استجه:** مدينة قديمة ومعناها جمعت الفوائد من بلاد الأندلس، بينها وبين قرطبة مرحلة كاملة، لها خمسة أقاليم. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المرجع السابق، ص14.

[15]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص572.

وشهدت أسواق مدينة شريش[1] أسعارا موافقة [2]، ولمدينة "**قرطبة ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمامات وسائر الصناعات**"[3] وذلك فترة ازدهار واستقرار الدولة الموحدية، أما مدينة ألمرية يقول فيها الإدريسي: "**هي باب الشرق ومفتاح التجارة والرزق، وبألمرية دار الصنعة...كان يعمل فيها من الوشي والسقلاطوني والبغدادي وسائر أجناس الديباج وجميع ما يعمل من الحرير ما لم يصنع مثله بصنعاء وعدن ومنها كان يسفن إلى جميع الآفاق، وكان يعمل فيها الحلل الرفيعة القدر الكثير الأثمان**"[4]، أما شنت مرية[5] والقنت "**بلدان جليلان عامران بهما أسواق قائمة وعمارات متصلة دائمة وفواكه عامة**"[6].

إضافة إلى ما ورد في المصادر من ذكر الأسواق الدائمة بمدن الغرب الإسلامي الموحدي بصيغة الجمع وردت أيضا بصيغة المفرد و هي أسواق دائمة، ومعظمها انتشر على مستوى المدن الصغيرة والقرى مثل ما كان في مدينة نفيس التي وصفها الإدريسي في قوله: "**نفيس مدينة صغيرة...بها جامع وسوق نافقة**"[7]، ونذكر ندرومة[8] التي أشار الإدريسي إلى سوقها "**مدينة ندرومة كبيرة عامرة آهلة ذات سور وسوق**"[9]، وأيضا مدينة نقاوس[10] كانت "**فيها سوق قائمة ومعايش كثيرة**"[11]، و"**على غدير كبير على مقربة من مدينة قابس قصر سجة... وهي مدينة صغيرة متحضرة وبها من ناحية سوق وباعة وحريريون كثيرون**"[12].

---

[1]- **شريش**: قديمة من كور شذونة بالأندلس على مقربة من البحر متوسطة حصينة حسنة الجهات. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص102.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص573.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص575.

[4]- ابن غالب: المصدر السابق، ص283- ص284.

[5]- **شنت مرية**: من مدن أُكْشُونْبَة بالأندلس وهي أتقن الحصون على البحر متوسطة القدر كثيرة الأعناب والتين. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص115.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص553.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص223.

[8]- **ندرومة**: مدينة في طرف جبل تاجرا بأرض المغرب الأوسط وهي مدينة حسنة كثيرة الزرع والفواكه. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص576.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص534.

[10]- **نقاوس**: من بلاد الزاب وهي مدينة صغيرة كثيرة الأنهار والثمار والمزارع. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص579.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص264.

[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص279.

وبين مدينة مجانة وباغاي كانت "**مسكيانة**[1] **وهي قرية عامرة قديمة وبها زروع ومكاسب وعيون لها سوق ممتد كالسماط**"[2]، وأشار الادريسي إلى "**قرية النهرين... وهي وطاء من الأرض... كان لها سوق**"[3]، و"**قرية دكمة... هي قرية لها سوق وأهلها من كتامة**"[4]، أما بالنسبة للأندلس كان في "**قرية فيسانة...سوق عامرة**"[5]، وكانت مدينة شلطيش[6] "**بنيان يتصل بعضهم ببعض ولها سوق وبها صناعة الحديد**"[7]، واشتهرت قرية شاط بزبيب حسن الصفة يتجهز به إلى كل البلاد الأندلسية[8]، أما "**مدينة بسطة مدينة متوسطة المقدار حسنة الموضع عامرة آهلة لها أسوار حصينة وسوق نظيفة وديار حسنة البناء رائقة المغنى وبها تجارات وفعلة لضروب من الصناعات**"[9]، وكان بالقرب من البحيرات تالبيرة قرية تعرف بالمنصف "**فإذا دخل هذه البحيرة مركب ونفذ له الوادي والماء هبط الناس منه إلى تلك القرية في ليل أونهار فيشترون مايحتجون إليه**"[10]، هذا دلالة على أنه سوق دائم النشاط ليلا ونهارا، كما تحدث الإدريسي عن أهمية مدينة لقنت التجارية يقول "**لقنت مدينة صغير عامرة وبها سوق**"[11].

جدول إحصائي يوضح خارطة لبعض الأسواق الدائمة بالغرب الاسلامي في العصر الموحدي من خلال كتب الرحالة والجغرافيين:

المدينة	الدلالة التاريخية	المصدر
مراكش	"وأزقتها واسعة ورحابها فسيحة و مبانيها سامية وأسوقها مختلفة وسلعها نافقة...مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل"	الادريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص234– ص235
	"ومنها يجلب الزيت إلى فاس وغيرها والنحاس والسكر"	الزهري: المصدر السابق، ص116

[1]– **مسكيانة:** قرية بقرب مجانة المطاحن عند نهر ملاق وبقرب باغاية، وبينها وبين مجانة مرحلة وهي مدينة عامرة قديمة أزلية بها زروع ومكاسب. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص558.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص295.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص296.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص296.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص541.

[6]– **شلطيش** : جزيرة بالأندلس قرب لبلة، وهي مرفأ للسفن وركاب البحر ومرساها يكن من كل ريح. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص343– ص344.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص542.

[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص565.

[9]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص568.

[10]– الزهري: المصدر السابق، ص102.

[11]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص558.

فاس	"ومدينة فاس قطب ومدار لمدن المغرب الأقصى، وهي حضرتها الكبرى ومقصدها الأشهر، وعليها تشد الركائب، وإليها تقصد القوافل، ويجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والبضائع والأمتعة الحسنة، وأهلها مياسير ولها من كل شيء حسن أكبر نصيب وأوفر حظ"	الادريسي: نزهة المشتاق...، ج1 المصدر السابق، ص 246
	"وما أظن في الدنيا مدينة كمدينة فاس أكثر المرافق وأوسع معايش وأخصب الجهات"	مراكشي عبد الواحد: المصدر السابق، ص290
	"يقصدها الناس من جميع الأقطار وإليها جميع الأقاليم كل شيء حسن المتاع والسلع الغالية الأثمان من اليمن والعراق والشام والأندلس"	الزهري: المصدر السابق، ص 115
مكناس	"وعمرت المدينة والحوائر والبسائط ونفقت الأسواق و قويت التجارة وصار المسافرون ينزلون بالمدينة و يبيعون و يشترون"	ابن غازي محمد: المصدر السابق، ص10
	"وهي مدينة عامرة لها أسواق عامرة"	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص244
رباط الفتح	"فصارت فيها البحائر والجنات المغروسات ثم اتصل الأمير العزيز بسكانها وبناء الديار حواليها والأسواق"	ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص358– ص359
	"وفي هذه المدينة المحدثة قيصارية عظيمة وحمامات وفنادق"	مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص140– ص141
تاودا	"مدينة قائمة بذاتها لكثرة زروعها ومفيد غلاتها وغزر ألبانها وسمنها وعلها وأسواقها عامرة وخيراتها وافرة"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 248 – ص 249
طنجة	"مدينة حسنة لها أسواق وصناع وفعلة وبها إنشاء المراكب وبها إقلاع وحط"	نفسه، ج1، ص529
باديس	"باديس مدينة متحضرة فيها أسواق وصناعات"	نفسه، ج1، ص532
تاورة	"مدينة تاورة متحضرة جامعة عامرة وأسواقها كثيرة والصناعات بها نافقة والنعم والفواكه"	نفسه، ج1، ص244
صفروي	"صفروي مدينة صغيرة متحضرة بها أسواق قليلة وأكثر أهلها فلاحون وزروعهم كثيرة"	نفسه، ج1، ص243
قصر ابن عبد الكريم	"بها أسواق على قدرها يباع بها ويشتري و الأرزاق بها كثرة و الرخاء بها شامل"	نفسه، ج1، ص 530
سلا	"كان في مدينة سلا قيصارية عظيمة وحمامات وفنادق..أعدت لورود..المحلات عليها"	مؤلف مجهول: الاستبصار...،المصدر السابق، ص140– ص141
تلمسان	"ومدينة تلمسان قفل بلاد المغرب و هي على رصيف للداخل والخارج منها، لابد الاجتياز بها على كل حالة"	الإدريسي :نزهة المشتاق ...،ج1، المصدر السابق، ص 250 .
	اشتهرت "بنفاق أشغالها و مرابح تجارتها"	نفسه، ج1، ص 248 .
	"مدينة عظيمة... لها أعمال كثيرة"	الزهري: المصدر السابق، ص114
تاهرت	" تجارات و بضائع و أسواق عامرة "	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص256
الجزائر	" عامرة آهلة و تجارتها مربحة وأسواقها قائمة وصناعتها نافقة "	نفسه، ج1، ص260
بجاية	"ومدينة بجاية في وقتنا هذا... السفن إليها مقلعة وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بها نافقة وأهلها يجالسون تجار المغرب الأقصى وتجار	نفسه، ج1، ص260

	الصحراء وتجار المشرق وبها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة"	
	لها "مرسى عظيمة تحط فيه سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم وسفن المسلمين من الإسكندرية بطريق بلاد مصر وبلاد اليمن والهند والصين وغيرها "	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص130
مسيلة	" عامرة.. ولها مزارع ممتدة أكثر مما يحتاج إليه ولأهلها سوائم خيل وأغنام وأبقار وجنات وعيون وفواكه وبقول ولحوم ومزارع قطن وقمح وشعير... عامرة بالناس والتجار وهي على نهر فيه... فيه سمك... أهل مسيلة يفتخرون به... فاحتمل إلى القلعة بني حماد"	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص254
قسنطينة	" عامرة و بها أسواق وتجار وأهلها مياسير ذو أموال وأحوال واسعة ومعاملات "	نفسه، ج1، ص265 – ص266
طبنة	بها " صنائع و تجارات و أموال لأهلها متصرفة في ضروب من التجارات و التمر بها كثير و كذلك سائر الفواكه "	نفسه،ج1، ص 263
مستغانم	" مدينة صغيرة لها أسواق وحمامات وجنات وبساتين و مياه كثيرة "	نفسه،ج1، ص 271
مازونة	"مدينة مازونة لها أنها ومزارع وبساتين وأسواق عامرة ومساكن مونقة"	نفسه،ج1، ص 272
باغاي	" فالأسواق في المدينة والأرباض خالية بإفساد العرب لها "	نفسه،ج1، ص 276
هنين	" مدينة حسنة صغيرة في نحر البحر وهي عامرة عليها سور متقن وأسواق و بيع وشراء وخارجها زراعات كثيرة و عمارات متصلة "	نفسه،ج2، ص 534
بونة	"ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة...لها أسواق حسنة وتجارة مقصود وأرباح موجودة"	نفسه،ج1، ص 291
تونس	" مدينة تونس حسنة يحيط بها من جميع جهاتها فحوص ومزارع للحنطة والشعير وهي أكبر غلاتها...وهي معمورة موفورة الخيرات يلجأ إليها القريب والبعيد "	نفسه، ج1، ص 274، ص 285
	" ومنها يجلب المتاع إلى أقطار الأرض "	الزهري: المصدر السابق، ص109
قابس	"وقابس مدينة جليلة عامرة...لها أسواق وعمارات وتتجارات وبضاعات...وبها الآن مدابغ للجلود ويتجهز بها منها...وزيت كثير يتجهز به إلى سائر النواحي "	الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص279– ص280
سوسة	" مدينة سوسة و هي مدينة عامرة بالناس كثيرة المتاجر والمسافرون إليها قاصدون وعنها صادرون بالمتاع الذي يعدم قرينه من أنواع الثياب والعمائم المنسوبة إليها وهو من جيد المتاع ونفيسه وبها أسواق عامرة "	نفسه، ج1، ص303
بتزرت	" صغيرة عامرة بأهلها وبها مرافق وأسواق قائمة بناتها "	نفسه، ج1، ص288
توزر	"تمرها كثير يعم بلاد إفريقية وبها الأترج الكبير الحسن الطيب و.. الفواكه ..وبقولها كثيرة... سعر الطعام بها في أكثر الأوقات غال لأنه يجلب إليه "	نفسه، ج1، ص277
قفصة	" مدينة حسنة ...لها أسواق عامرة ومتاجر كثيرة وصناعات قائمة"	نفسه، ج1، ص277 – ص278
نفطة	"مدينة متحضرة عامرة بأهلها لها أسواق وتجارات ونخل وغلات ومياه جارية"	نفسه، ج1، ص 278
صفاقس	" مدينة قديمة عامرة لها أسواق كثيرة و عمارة شاملة "	نفسه، ج1، ص280
زويلة	بها "أسواق جميلة...وأهلها تجار مياسير نبلاء وفيها فنادق كثيرة وحمامات جمة "	نفسه، ج1، ص282– ص283
طريف	" مدينة صغيرة بها أسواق و فنادق و حمامات "	نفسه، ج2، ص 539
الجزيرة الخضراء	"مدينة متحضرة...لها دار صناعة... وإقلاع وحط"	نفسه، ج2، ص539
إشبيلية	"مدينة كبيرة عامرة ذات...أسواق كثيرة وبيع وشراء وأهلها مياسير وجل تجاراتهم بالزيت يتجهز به منها إلى أقصى المشارق برا وبحرا"	نفسه، ج2، ص541

لبلة	"مدينة حسنة أزلية متوسطة القدر... بها أسواق وتجارات ومنافع جمة"	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق، ص541
ولبة	"مدينة صغيرة متحضرة... بها أسواق وصناعات"	نفسه، ج2، ص541– ص541
شلب	"حسنة الهيئة بديعة المباني مرتبة الأسواق"	نفسه، ج2، ص543
يبورة	"مدينة كبيرة عامرة بالناس...أحسن البلاد بقعة وأكثرها فائدا والتجارات إليها داخلة وخارجة"	نفسه، ج2، ص544– ص545
ترجالة	بها "... أسواق عامرة ..."	نفسه، ج2، ص550
طلبيرة	لها "أسواق جميلة التريب"	نفسه، ج2، ص551
بلنسية	" كثيرة التجار والعمار وبها أسواق و تجارات و حط و إقلاع "	نفسه، ج2، ص 556
ألش	" مدينة في مستو من الأرض ويشقها خليج يأتي إليها من نهرها يدخل المدينة...ويشق أسواقها و طرقاتها "	نفسه، ج2، ص 557
أوريولة	" فيها رخاء شامل وبها أسواق وضياع "	نفسه، ج2 ، ص 558
برجة	بها " أسواق وصناعات وحروث ومزارع "	نفسه، ج2، ص 563
مالقة	"مدينة حسنة عامرة آهلة كثيرة الديار متسعة الأقطار بهية كاملة سنية أسواقها عامرة ومتاجرها دائرة ونعمها كثيرة "	نفسه، ج2، ص 565
جيان	" مدينة جيان مدينة حسنة كثيرة الخصب رخيصة الأسعار "	نفسه، ج2، ص 568
بياسة	" ذات أسوار وأسواق ومتاجر "	نفسه، ج2، ص 529
استجه	" مدينة حسنة...بها أسواق عامرة ومتاجر قائمة "	نفسه، ج2، ص 572
قرطبة	بها " ما يكفيها من الأسواق والفنادق والحمامات وسائر الصناعات "	نفسه، ج2، ص 573
ألمرية	" هي باب الشرق ومفتاح التجارة والرزق... ومنها كان يسفن إلى جميع الآفاق "	ابن غالب : المصدر السابق، ص 283 – ص 284
نفيس	" بها جامع و سوق نافقة "	الإدريسي : نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص 223
ندرومة	" كبيرة عامرة آهلة ذات سور وسوق "	نفسه، ج2، ص 534
نقاوس	" فيها سوق قائمة و معايش كثيرة "	نفسه، ج1، ص 264
قصر سجة	" مدينة صغيرة متحضرة وبها من ناحية سوق وباعة وحريريون كثيرون "	نفسه، ج1، ص 279
مسكيانة	" قرية عامرة قديمة و بها زروع و مكاسب و عيون لها سوق ممتدة كالسماط "	نفسه، ج1، ص 295
قرية النهرين	" كان لها سوق "	نفسه، ج1، ص 296
دكمة	" قرية لها سوق وأهلها من كتامة "	نفسه،ج1، ص 296
فيسانة	لها " سوق عامرة "	نفسه، ج2، ص 541
شلطيش	" بنيان يتصل بعضه ببعض ولها سوق وبها صناعة الحديد "	نفسه، ج2، ص 542
بسطة	" مدينة متوسطة المقدار حسنة الموضع عامرة آهلة لها أسوار حصينة وسوق نظيفة وديار حسنة البناء رائقة المغنى وبها تجارات وفعلة لضروب من الصناعات "	نفسه، ج2، ص 568
لقنت	" لقنت مدينة صغيرة عامرة و بها سوق "	نفسه، ج2، ص 558
المنصف	" فإذا دخل هذه البحيرة مركب ونفذ له الوادي والماء هبط الناس منه إلى تلك القرية في ليل أو نهار فيشترون ما يحتاجون إليه "	الزهري: المصدر السابق، ص102

التعليق:

من الصعب وضع دراسة إحصائية وافية ومعمقة عن الأسواق الدائمة بالغرب الإسلامي في العهد الموحدي، لعدم توفر معطيات رقمية مفصلة وكافية، كان من الممكن أن نستفيد منها في هذا الصدد من المصادر التاريخية، لكن اعتمادا على إشارات نصية وردت في هذه المصادر وحسب ما يتضمنه الجدول الذي حاولنا من خلاله توزيع الأسواق الدائمة في المجال الجغرافي للغرب الإسلامي في العهد الموحدي، نلاحظ انتشاراها بصفة يومية وواسعة بالمدن الكبرى للبلاد، مع اختلاف تخصصها كمراكش التي كانت **"أسواقها مختلفة"**[1]، **"وفاس التي بلغ ازدهار أسواقها الأفاق وكان يقصدها الناس من جميع الأقطار وإليها جميع الأقاليم كل شيء حسن المتاع والسلع الغالية الأثمان من اليمن والعراق والشام والأندلس"**[2]، لدرجة جعلت المراكشي عبد الواحد يقول: **"ما أظن في الدنيا مدينة كمدينة فاس أكثر مرافق وأوسع معايش وأخصب جهات"**[3]، ويعمم هذا الحكم على أغلب مدن المغرب الأقصى وحتى المغرب الأوسط شهدت حركة تجارية نشطة بأسواقها الدائمة مثل تلمسان التي اشتهرت **"بنفاق أشغالها ومرابح تجارتها"**[4]، وكان لتاهرت **"أسواق عامرة"**[5]، وببجاية **"القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بها نافقة"**[6]، و**"مدنية قسنطينة عامرة وبها أسواق وتجار وأهلها مياسير وأموال وأحوال واسعة ومعاملات"**[7]، ولقد كان للأندلس أيضا حض أوفر من الأسواق الدائمة التي انتشرت في معظم مدنه بصفة واسعة ومزدهرة، إشبيلية مثلا كان لها **"أسواق كثيرة وبيع وشراء وأهلها مياسير"**[8]، كما كانت شلب مرتبة الأسواق، والأمثلة كثيرة أما بالنسبة للمغرب الأدنى شهد نشاط الأسواق الدائمة في بعض مدنه ولكن بنسبة أقل من الأقاليم الثلاث الأخرى (المغرب الأوسط والأقصى والأندلس) للدولة الموحدية وذلك لتراجع الدور التجاري للكثير من المدن الهامة كالقيروان والمهدية وغيرها من المدن الكبرى بالإقليم المغرب الأدنى بسبب الغزو الهلالي وتخريبهم للكثير من المواضع[9]. وهجرة الناس وفراغ المدن وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي بهذا الإقليم لقلة

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص234- ص235.

[2]- الزهري: المصدر السابق، ص115.

[3]- المراكشي عبد الواحد: المعجب..، المصدر السابق، (طبعت دار الفرجاني)، ص290.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص250.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص256.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص260.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص265 – ص266.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص541.

[9]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1424هـ/2003م، ص224.

الأمن ولكن هذا لا يعني انعدام الأسواق الدائمة في بعض مدنها مثل تونس التي كانت "**حسنة يحيط بها من جميع جهاتها فحوص ومزارع الحنطة والشعير، وهي أكبر غلاتها وهي معمورة موفورة الخيرات يلجأ إليها القريب والبعيد**"[1]، و"**منها يجلب المتاع إلى أقطار الأرض**"[2]، وكان بقابس "**أسواق وعمارات وتجارات وبضاعات**"[3]، ولقفصة "**أسواق عامرة**"[4].

يعود انتشار الأسواق الدائمة بصفة واسعة على مستوى مساحة الدولة الموحدية إلى عدة عوامل، وأهمها سياسة الدولة الموحدية المشجعة للتجارة الداخلية، وإشاعة الأمن في جميع أرجائها خلال القرن السادس الهجري خاصة بعد توحيد العدوتين (الأندلس مع المغرب الإسلامي)، إضافة إلى قطع جميع المغارم والقبلات والمكوس على التجارة مع مساهمة حكام الدولة الموحدية في بناء الأسواق، وتشييد الفنادق والطرق والجسور[5]، كما ارتبط انتشار هذا النوع من الأسواق بازدهار الإنتاج الزراعي والصناعي، يقول الإدريسي أن بجاية كان بها "**بواد ومزارع والحنطة والشعير بها موجودان كثيرا والتين وسائر الفواكه منها ما يكفي لكثير من البلاد وبها دار صناعة لإنشاء الأساطيل لأن الخشب في جبالها وأوديتها كثير موجود ويجلب إليها من أقاليمها الزفت البالغ الجودة والقطران وبها معادن الحديد الطيب موجودة وممكنة وبها من الصناعات كل غريبة ولطيفة**"[6]، وكانت مدينة يبورة بالأندلس بها "**الخصب الكثير الذي لا يوجد بغيرها من كثرة للحنطة واللحم وسائر البقول والفواكه**"[7]، وكان لكل مدينة من المدن الغرب الإسلامي الموحدي خصائصها ومميزاتها الاقتصادية سواء كان في الإنتاج الزراعي أو الصناعي، كما ساعد رواج التجارة الخارجية وإستقبال الدولة الموحدية للتجار الأجانب، وتهيئة الظروف المناسبة للإقامة على رواج التجارة الداخلية وازدهارها، إضافة إلى ما تقدم اهتم سكان الدولة الموحدية بنشاط التجار والحرف ساهم ذلك في ازدهار الأسواق، يقول عز الدين عمر موسى: "**كان الغالب على المغاربة في القرن السادس أنهم يعجبون بالصناعة ويحبون تعلم حرفها ويكرهون القصور فيها، والمهن لا تذم إلاَّ**

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص274- ص285.
[2]- الزهري: المصدر السابق، ص109.
[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق..،ج1، المصدر السابق، ص279- ص280
[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق..،ج1، المصدر نفسه، ص277- ص278.
[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص270- ص272.
[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص260.
[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص544- ص545.

لقلة عائدها أو قصور القائم عليها عن إتقانها" [1]، كما أن ارتفاع الكثافة السكانية ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي استلزمت توفر الأسواق وبصفة دائمة بالمدن لتلبية حاجيات السكان اليومية.

ثانيا– الأسواق المؤقتة:

إن استقراء المصادر وخاصة كتب الجغرافيا يكشف لنا عن وجود نوع آخر للأسواق في الغرب الإسلامي الموحدي وهي الأسواق المؤقتة التي تقام في أماكن وأزمان معلومة[2]، والغالب أنها تقام عند أبواب المدن[3]، وخارج أسوارها في القرى والمدن النائية وفي المناطق الجبلية والبعيدة عن مركز المدن الرئيسة[4] في بيئات الغرب الإسلامي الموحدي الأربعة، وتعقد في أيام معينة من الأسبوع[5] أو الشهر أو السنة[6]، فظهر الصنف الأول وهو الأسواق الأسبوعية التي يقيمها الفلاحون مرة أسبوعيا، يحملون فيها محاصيلهم ومواشيهم لبيعها في سوق القرية أو المنطقة[7]، وتعقد هذه الأسواق في يوم معين من كل أسبوع كيوم الأحد أو الثلاثاء أو الخميس أو الجمعة...، وكانت تعرف باسم ذلك اليوم كما يعقد أحيانا سوقان في يوم واحد في نفس المدينة[8]، ويرجع ذلك إما لبعد المسافة بين القرى المجاورة أو المناطق المتباعدة أو لكثرة الناس على السوق الواحدة[9]، حيث كان يبنى السوق في صباح ذلك اليوم ويفض في أخر النهار من اليوم نفسه[10] في الهواء الطلق، والقائمون عليها كانوا يتخيرون لها أماكن مناسبة لتكون

---

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص270– ص272.

[2]– قرقتي حنان: الزراعة و الصناعة و التجارة، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د.ط، بيروت، 1427هـ /2006م، ص88.

[3]– بصديق عبد الكريم: البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع ما بين القرنين 6-9هـ/12-15م (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط الإسلامي)، قسم التاريخ و علم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة، وهران، 1438-1439هـ/2017-2018م، ص79.

[4]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص49.

[5]– محمد عبد الله جبوده مريم: التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الوحدين والحفصي555-980هـ/1160-1572م (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 1428-1429هـ/2007-2008م، ص177.

[6]– علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص94.

[7]– مجموعة المؤلفين: البازار (السوق في التراث الإسلامي)، سلسلة الدراسات الحضارية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 1433هـ/2012م، ص227.

[8]– بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص99، بلعربي خالد: الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التاريخية، ع6، ديسمبر2009م، ص32.

[9]– بطيب هوارية: السوق في الدولة الزيانية 646-952هـ/1248-1545م (رسالة ماجيستر (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران – السانيا– الجزائر،1423- 1424هـ/2002-2003م، ص23.

[10]– بلعربي خالد: الأسواق في المغرب..، المرجع السابق، ص32، بطيب هوارية: المرجع السابق، ص23.

قريبة من الجميع وبعيدة عن أي مسكن قار[1]، ويكون في منطقة يوجد بها ماء، وقد يدوم السوق الأسبوعي ثلاثة أيام[2].

أما الصنف الثاني من الأسواق المؤقتة هو الأسواق الموسمية التي تعقد في المناسبات والمواسم المختلفة على مدار السنة[3]، ارتبط أكثرها بالزراعة أو بأصناف تجارية معينة[4]، محدودة الزمان والمكان[5] منها ما ينشط ليوم واحد وقد يدوم السوق الموسمي إلى أسبوعين[6]، وقد يصل إلى الشهر[7] أو شهرين كل سنة[8].

إن سبب قيام الأسواق المؤقتة هو حاجة سكان القرى والأرياف البعيدة عن مركز المدينة للتبضع[9]، واقتناء حاجياتهم والشراء من داخل المركز الحضري[10]، فضلا عن بيع ما ينتجونه من محاصيل زراعية أو ما يقومون بعمله من صناعات بسيطة، وأكثر الأماكن التي تتوفر على ميزة الأسواق المؤقتة هي عندما تكون القرى قريبة من بعضهما البعض، ففي كل قرية يعرف الناس أنها لا تتوفر فيها سلعة معينة فيضطر الذهاب إلى القرية الأخرى في يوم معلوم لجلب ما يحتاجون من السلع التي يفتقدونها بينما يأخذون معهم ما يحتاج سكان تلك القرية التي يعقد فيها السوق، وهذه العملية لا تكلف المتسوق كثيرا حيث غالبا ما يتبضع ويتصرف في يومه، بينما يكلف ذهابه إلى أسواق مراكز المدن كثيرا من الوقت والمال[11]، إن هذه الأسواق سواء كانت تقام على مستوى المدن أو على مستوى القرى والأرياف كانت تعرف إقبالا لا نظير له، حيث استقطبت التجار المتجولين وتميزت بالتنوع الكبير

[1]- برنشفيك روبار: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن13م إلى نهاية القرن 15م، ت: السّاحلي حمّادي، دارالغرب الإسلامي، ج2، ط1، بيروت، 1408هـ/1988م، ص245.

[2]- بن ساعو محمد: التجارة و التجار في المغرب الإسلامي07- 10هـ/13-15م (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر– باتنة- الجزائر،1434- 1435هـ/2013- 2014م، ص117، بسدات نصر الدين: المرجع السابق، ص222.

[3]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص24، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص296.

[4]- قرقوتي حنان: المرجع السابق، ص88.

[5]- بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص100.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص79.

[7]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق ص55

[8]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص117.

[9]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص49.

[10]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص274– ص275.

[11]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص49.

في عرض السلع والمنتجات القادمة من مختلف المناطق وحسب المواسم والمناسبات، فشكلت على الدوام حدثا متميزا خاصة في البوادي والمناطق المعزولة[1].

تعتبر الأسواق الأسبوعية ظاهرة عامة في العصر الوسيط[2]، ومؤسسة على غاية من الحيوية، أثبتت الشهادات وجودها منذ زمن بعيد ومازالت مستمرة إلى يومنا هذا[3]، كما يمكن اعتبار الأسواق الموسمية بمثابة معارض تجارية يتجمع فيها عدد كبير من السكان لإجراء العمليات التجارية[4].

1-الأسواق الأسبوعية:

هناك عدة إشارات وردت في كتب الجغرافية عن أسواق أسبوعية نشطت في إقليم الغرب الإسلامي الموحدي، ففي المغرب الأقصى انعقد هذا النوع من الأسواق بمدينة مراكش عاصمة الدولة الموحدية، أشار بعض الباحثين إلى منطقة محايدة ينعقد فيها سوق أسبوعي يجمع بين السكان الجبال والسهول في إطار نشاط تجاري تبادلي وتكاملي بينهما[5]، كما نشط سوق خميس متغارة الواقع على الطريق بين مراكش وفاس ينعقد يوم الخميس لهذا عرف بهذا الاسم[6]، أما مدينة فاس شهدت نشاط بعض الأسواق الأسبوعية ومنها سوق الخميس الذي كان ينعقد خارج الأسوار[7] الشمالية الشرقية لمدينة فاس قرب الباب المحروق[8] على امتداد الطريق إليه[9]، وكان الملتقى الاقتصادي والتجاري بين سكان المدينة وسكان الريف حيث يجلب الفلاحون منتجاتهم لبيعها كالأبقار، والأغنام، والماعز، والخيل، والطيور، وبعض المصنوعات البسيطة كآنية الفخار، والقماش المزخرف بأشكال مختلفة، وكان

---

[1]- بطيب هوارية: المرجع السابق، ص23، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص293.

[2]- حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق، ط3، جدة، 1399هـ/1979م، ص266.

[3]- برنشفيك روبار: المرجع السابق، ص245.

[4]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص180.

[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص52.

[6]- علي أحمد قويدر محمد: التجارة الداخلية في المغرب الأقصى في عصر الموحدين 541-668هـ/1445-1269م، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، ب. م. ن، د.ت، ص77.

[7]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص52.

[8]- بُنِيَ الباب من طرق الخليفة الموحدين محمد الناصر سنة 600هـ و أطلق عليه اسم باب الشريعة قبل أن يشتهر بإسم الباب المحروق، لتزامن بنائه مع انتهاء ثورة العبيدي الذي سيق إلى فاس، وقتل ثم علق رأسه على الباب وأحرق جسده في وسطه فسمى الباب من ذلك التاريخ الباب المحروق. ينظر: ابن أبي زرع علي الفاسي: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، د.ط، الرباط، 1392هـ/1972م، ص271، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص74.

[9]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص74.

انعقاد هذا السوق أكثر ملائمة عندما يكون الطقس صافيا وجميلا[1]، كما بها سوق الجمعة وهو سوق للطيور ينعقد كل يوم جمعة بعد انتهاء ساعات العمل، ويباع في هذا السوق طيور الزينة ويقام خارج باب عجيسة[2]، إضافة إلى ذلك وجد بمدينة فاس باب يسمى سوق الأحد، وإحتمال هذه التسمية تعود أصلا إلى وجود سوق بهذا الإسم كان يقام يوم الأحد في المدينة[3]، أما سوق الغبار بمدينة فاس فكان يعقد أسبوعيا يقصده عدد من أعراب البادية[4] لا نعلم اليوم المخصص له.

وفي مدينة مكناس سوق ينعقد "**خارج المدينة قرب الأسوار كل يوم إثنين فيحج إليه عدد كثير من أعراب المناطق المجاورة، يأتون بأبقارهم وأغنامهم وسائر أصناف الماشية ويحملون كذلك السمن والصوف بأبخس الأثمان**"[5]، كما تحدث الإدريسي عن سوق الخميس "**في شمال قصر أبي موسى سوق يقصد إليها في يوم كل خميس يجتمع إليه جميع قبائل بني مكناس، وهي سوق نافقة لما جلب إليها، ويقصد إليها من بعيد وقريب وتسمى السوق القديمة**"[6]، وكانت قرية "**نصر بن جرو عامرة آهلة بها جامع وبساتين كثيرة ويوم سوقها يوم الجمعة**"[7]، وتقع هذه القرية قريبا من مدينة سبتة حيث لا يفصلها عنها إلا مرحلة واحدة[8]،كما شهدت مدينة رباط الفتح سوق يطلق عليه بسوق الغزل وقد أطلق عليه هذا الإسم لكونه سوقا لبيع الصوف الخام وخيوط المغزول الصالحة لمعامل النسيج، والبطانة، والزرابي، وشهد هذا السوق أيضا بيع الجلود المدبوغة وكان انعقاده مرتين في الأسبوع[9]، أما مدينة درعة فكانت تزخر بالأسواق يوم الجمعة[10]، يَبْدُ أنَّ هذا السوق حافظ على نشاطه حتى العهد الموحدي، كان البكري قد أشار إليه سابقا في قوله: "**على وادي درعه سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضيع مختلفة منه معلومة وربما كان عليه في اليوم الواحد سوقان وذلك لبعد مسافته وكثرة الناس**

---

[1]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص52.

[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص74.

[3]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص95.

[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص52.

[5]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص215.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص25.

[7]- البكرى: المغرب..، المصدر السابق، ص108.

[8]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص274، علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص96، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص76.

[9]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص53.

[10]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق ص95، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص274، بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص99.

عليه طول عمارته المتصلة سبعة أيام"[1]، يتجلى لنا بوضوح أن مدينة درعة تميزت بكثرة الأسواق المؤقتة التي تقام يوم الجمعة ويرجع ذلك لأن الوادي كثير العمارة والمنازل والقبائل التي تقيم عليه[2]، وبأغمات وريكة يقوم بها سوق أسبوعي[3]، **"يوم الأحد بضروب السلع وأصناف المتاجر"**[4]، لقي هذا السوق إقبالا كبيرا للتجار المتجولين وغيرهم وترتفع فيه حركة البيع والشراء[5] لدرجة أنه يبلغ ما **"يذبح فيه أكثر من مائة ثور وألف شاه وينفذ في ذلك اليوم جميع ذلك"**[6] يبدو أنه كان سوقا للماشية[7]، أما مدينة تادلة[8] فسوقها ينعقد يوم الأحد، أشار إليه ابن الزّيّات في ترجمة أبا موسى عيسى بن سليمان أنه **"خرج ذات يوم فرأى الناس بسوق الأحد(برفدوفة) وما كان رأى السوق قبل ذلك فقال: ما بال الناس قد اجتمعوا هنا؟ فقيل له: أنه يوم سوقهم، فدعا لهم بالربح في تجارتهم فمن ذلك اليوم لا يشتري أحد في ذلك السوق تجارة إلا ربح فيها"**[9]، وبها أيضا سوق القطن[10]، و في شمال تادلة سوق قلعة مهدي الذي تخصص في بيع الخضر والفواكه، كما كان بها أسواق الماشية: البقر والغنم وغيرها[11]، أما مدينة تيدسي يقام سوقها يوم السبت يجتمع فيه الأعراب والفلاحون والجبليون[12]، ومن الأسواق الأسبوعية المهمة في هذا الإقليم هو سوق تاكاويت الذي قصده التجار من الأفاق لشهرته[13]، وسوق بني مغروات وهو آخر بلد محكسة بمنطقة غمارة ومجتمع هذا السوق يوم الثلاثاء وهو سوق جامعة[14]، وعن مدينة أصيلا يقول

---

[1]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص152، مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص206، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص235.

[2]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص95.

[3]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص274- ص275.

[4]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص153.

[5]- بسدات نصر الدين: المرجع السابق، ص222، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص274، علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص95.

[6]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص153.

[7]- هواري موسى: تربية الحيوانات في بلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين ق1-7هـ/7-13م (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1429-1430هـ/2008-2009م، ص178.

[8]- **تادلة**: مدينة قديمة من بلاد المغرب الأقصى وهي بلد كثير الخيرات والأرزاق. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص**127**.

[9]- ابن الزيّات يوسف بن يحي التادلي: التّشوق إلى رجال التّصوّف وأخبار أبي العباس السبتي، تح: التوفيق أحمد، منشورات كلية الآداب، ط2، الرباط، 1417هـ/1997م، ص109.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص241.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص243.

[12]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص82، علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص95.

[13]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص53.

[14]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص107.

الإدريسي: "**مدينة أزيلا في أرضها أسواق قريبة ...ويقال أصيلا**"[1]، يتضح لنا أن هذه الأسواق تقوم بجوار مدينة أصيلا وبالتالي هي أسواق مؤقتة موسمية- سنذكرها في حينها- وأخرى أسبوعية التي كانت تعقد يوم الجمعة[2]، أما في منطقة السوس الأقصى فيقام السوق في مدينة نكاوست مرتين في الأسبوع[3]، وسوق القصر الكبير في إقليم أزغار[4] شمال فاس ينعقد يوم الإثنين[5]، وفي منطقة دكالة في المغرب الأقصى سوق مؤقت يعقد أحد الأيام ويحتشد إليها الناس ويتقاطرون من كل مرمى يمثلون في صعيد واحد، وقد خيمت على تجارتهم وظلوا ولا ينقص الجمع إلا مع انقضاء بياض ذلك اليوم وربما إسمه سوق موسَ[6]، وسوق أكرسيف كان يعقد يوم الخميس[7]،كما كان على الطريق بين مكناس وسلا مدينة قصر ابن عبد الله بها سوق عامرة وجمل صناعات ومزارع وخصب وصيود بر وبحر[8].

أما إقليم المغرب الأوسط فترة الدراسة شهدت بعض مدنه هذا النوع من الأسواق من ذلك ما أشار إليه الإدريسي في قوله على الطريق من مدينة بجاية إلى القلعة "**تخرج من بجاية إلى المضيق إلى سوق الأحد إلى وادي رهت**"[9]، وذكر سوق الخميس في قوله: "**من حصن تاكلات إلى تادرفت إلى سوق الخميس إلى حصن بكر**"[10]، أما "**سوق بني زندوي وهو حصن في بسيط قليل الحصانة وهي سوق لها يوم في الجمعة وأهل تلك الناحية يقصدونها في ذلك اليوم**"[11]، كما كان يقام "**سوق الجمعة ويقصده بشر كثير**"[12]، في حصن كزناية[13]، وكذلك السوق المعقودة في قرية ريغة[14] وهي "**أرض متسعة وحروث ممتدة وفواكه وبساتين لها سوق صالحة تقصدها في**

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص530.

[2]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص111.

[3]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص120.

[4]- تنتهي ناحية أزغار عند المحيط شمالا ونهر أبي رقراق غربا وبعض جبال غمارة شرقا وبعضها عند زرهون وسفح جبل زلاغ وتنتهي جنوبا بجوار نهر بونصير، يمد فاس بالطعام والماشية والخيل. ينظر: الوزان: المصدر نفسه، ج1، ص301.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص78.

[6]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص54.

[7]- الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص239.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدرالسابق، ص246.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدرالسابق نفسه، ص262.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدرالسابق نفسه، ص262.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدرالسابق نفسه، ص267.

[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدرالسابق نفسه، ص253.

[13]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدرالسابق نفسه، ص253.

[14]- ريغة: قرية بقرب من مليانة ومن جبل وانشريس، أرضها متسعة ذات حروث ممتدة وفواكه كثيرة. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص280.

يوم معلوم في كل جمعة تباع بها ويشترى ويقضي منها حوائج"[1]، وتعددت الأسواق الأسبوعية على الطريق بين المدن والقرى حيث كان على الطريق من "**حصن الناظور إلى سوق الخميس...ومنه إلى الطماطة...ومنه إلى سوق الإثنين**"[2]، أقام سكان مدينة قسنطينة سوق كل أسبوع في أيام مختلفة كان يقصده عدد كبير من تجار قسنطينة ومدينة القالة[3]، وكان على هؤلاء التجار أن يتخذوا صديقا لهم كضامن إذ بدونه لا يمكن أن ينصفهم أحد إذا خدعوا في بضائعهم[4]، وفي مدينة عنابة كان هناك سوق الجمعة الذي كان يعقد خارج أسوار المدينة ويستمر انعقاده إلى المساء[5]، أما سوق معسكر كان يقام كل يوم خميس يباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل والكثير من منتجات البلاد وأشياء أخرى كالحبال والسروج وحاجيات الخيل[6]، تحدث الإدريسي عن معسكر بقوله أنها كانت "**قرية عظيمة لها أنهار وثمار**"[7]، وكان بمدينة شلف سوق يقام كل يوم جمعة[8]، أما مدينة ندرومة كان بها سوق أسبوعي يقام كل خميس وكان سوق دلس يعرض في ساحة المدينة مضللة بالأشجار مقسمة إلى رحبات ويقام كل يوم خميس وهناك إشارات أنه كان ينعقد يوم الإثنين والخميس يتم تصريف المنتوجات من السوق إلى المرسى، كما سجل السوق تعامل أهالي دلس مع الأوروبيين في رأس تادلس أو رأس بني عبد الله خلال القرن 6هـ[9]، وشهد حصن مليانة سوقا يوم الجمعة كان يقصده بشر كثير[10].

أما بالنسبة للمغرب الأدنى في مرحلة بحثنا وجد به أيضا هذا النوع من الأسواق، حيث شهدت مدينة تونس ثلاث أسواق في أماكن مختلفة كل أسبوع، يتوافد عليها البدو من كافة نواحيها حاملين معهم بضائع الريف[11]، كما انعقد بها سوق يعرف بسوق الأربعاء أكيد نسبة لليوم الذي يقام فيه، وهناك سوق القشاشين أو سوق العصر والذي كان ينعقد بعد صلاة العصر حول الجامع بتونس وتباع فيه الخردة[12]، ويبدو أن سوق صفاقس الذي كان ينعقد يوم الجمعة لقي شهرة كبيرة، حيث يعتبر سوق قديم يرجع بجذوره إلى عهد الأغالبة

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدرالسابق، ص254.
[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص263.
[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص 178، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص51.
[4]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص103.
[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص51، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص80.
[6]- بطيب هوارية : المرجع السابق، ص 24، بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص 80.
[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص251.
[8]- بطيب هوارية: المرجع السابق، ص25.
[9]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص80.
[10]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص117.
[11]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص178.
[12]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص50.

وحافظ على مكانته حتى العهد الموحدي، وكان يقصده سكان القرى المجاورة بإنتاجهم متخذين لهم فنادق لحفظ دوابهم وأمتعتهم وتميز باختلاف بضائعه[1]، كما وجد في جزيرة جربة سوق أسبوعية خاصة ببيع وشراء الماشية، كأنه معرض يحتشد فيه جميع سكان الجزيرة، ويقصده أيضا عدد كبير من الأعراب الوافدين من اليابسة سائقين ماشيتهم وحاملين معهم كمية وافرة من الصوف[2]، وكان لمدينة سبيبة بأرباضها أسواق وهي أسواق أسبوعية لمن كان عليها من جنات وبساتين وغلات[3].

أما بالنسبة لإقليم الأندلس في عهد الموحدين جرى التقليد ذاته المعمول به في أقاليم المغرب الإسلامي، وذلك بتنظيم أسواق أسبوعية في مكان وزمان معلوم في أرباض المدن، وخارج الأسوار، والقرى المحيطة بها[4]، مثال ذلك ما ذكره الحميري عندما تحدث عن مدينة قبرة بقوله "**لها سوق جامعة يوم الخميس**"[5]، أما مدينة شوذر فتشهد "**سوق حافلة يوم الثلاثاء**"[6]، وعن مدينة قرمونة ذكر الحميري أن "**سوقها جامعة يوم الخميس**"[7]، أما مدينة مالقه فلها "**أسواق جامعة كثيرة في الربض والمدينة**"[8]، كما أشار الحميري إلى سوق أسبوعي في ربض مدينة لورقة حيث قال: "**وفي الربض سوق**"[9]، وتحدث عنه الإدريسي أيضا في قوله: "**في أسفل مدينة لورقة ربض به السوق والرَهَادِرَة وسوق العطر**"[10]، كما كان بمدينة جيان سوق أسبوعي كان الحميري قد تحدث عنها فقال: "**وبكورة جيان أقاليم عدة بها أسواق كثيرة وسوقها الجامع**"[11]، يبدو أن مدينة جيان جمعت بين الأسواق الدائمة والأسواق المؤقتة، وهي ميزة لكل مدن الأندلس بل كل مدن الغرب الإسلامي الموحدي، وذكر صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس أن لقرطبة أرباض محيطها بها وصل عددها إلى "**أحد وعشرون ربضا لكل ربض منها يزيد عرضه وطوله على الميل، وفي كل ربض منها من المساجد والأسواق والحمامات ما يقوم بأهله ولا**

[1]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص177، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص50.
[2]- الوزان: المرجع السابق، ج2، ص94.
[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص294.
[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص302- ص303.
[5]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص149.
[6]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص117.
[7]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص159.
[8]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص178.
[9]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص171.
[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص561.
[11]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص71.

يحتاجون إلى غيره"[1]، من هذه الأرباض: ربض شنقدة، وربض الريحاني، ربض الرقاقين، ربض مسجد الكهف، ربض بلاد مغيث، ربض الأبوري، ربض مسجد الشفاء، ربض مسجد مسرور، ربض الروضة، ربض السجن القديم، ربض باب اليهودي، ربض الرصافة، ربض شبلار، ربض فرن بلى، ربض البرج، ربض منية عبد الله، ربض المغيرة، ربض الزهرة، ربض المدينة، ربض العدوة[2]، الراجح أنه كان لكل ربض سوق، وكان كل منها يوم معلوم ومكان محدود.

كثيرا ما يصادف الباحث من المصادر وخاصة كتب الجغرافيا أسواق أسبوعية، أشير إليها بعبارة "سوق مشهورة لها يوم معلوم"، أو "سوق يوم معروف"، دون تحديد اليوم الذي عقدت فيه لكن هذا جعلنا نصنفها ضمن الأسواق المؤقتة، من ذلك نذكر قول الإدريسي: **"غزة مدينة صغيرة القدر فيها سوق مشهورة لها يوم معلوم"**[3]، وكان حصن أشير **"حسن البقعة كثير المنافع وله سوق يوم معروف يجلب إليه كل لطيفة ويباع به كل طريفة"**[4]، وعن مازونة يقول الإدريسي: **"لسوقها يوم معلوم يجتمع إليه أصناف من البربر بضروب من الفواكه والألبان والعسل والسمن كثير بها"**[5].

يبدو أن الغرب الإسلامي الموحدي شهد نشاطا للأسواق الأسبوعية لما توفره من حاجيات للناس، حيث سكان القرى يجدون ما يحتاجونه، وسكان المدن يقصدونها أيضا فيقتنون ما يحتاجون إليه من سلع القرى، ويستفيد تجارها بأرباح معتبرة يجتمعون إليها في يوم معلوم، ورغم أنها أسواق جامعة إلا أنها لا تصل في ازدهارها ونشاطها التجاري إلى مرتبة الأسواق الدائمة في المدن لكنها كانت تحظى بأهمية كبيرة.

جدول إحصائي يوضح خارطة بعض الأسواق الأسبوعية بالغرب الإسلامي الموحدي

المدينة	يوم انعقاده	الدلالة التاريخية	المصدر/المرجع
مراكش	الخميس	"نشط سوق خميس متغارة الواقع على الطريق بين مراكش وفاس ينعقد يوم الخميس لهذا عرف بهذا الإسم "	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 78

[1]- مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس...، المصدر السابق، ص32.
[2]- مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس...، المصدر نفسه، ص33.
[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص251.
[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص254.
[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص272.

فاس	الخميس	"كان ينعقد خارج الأسوار الشمالية الشرقية لمدينة فاس قرب الباب المحروق على امتداد الطريق إليه "	الخزاعي كريم عايق: المرجع السابق، ص 52، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص74
	الجمعة	وكان بها سوق الجمعة وهو سوق للطيور ينعقد كل يوم جمعة بعد انتهاء ساعات العمل ويبا ع في هذا السوق طيور الزينة	علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص 74
	الأحد	وجد بمدينة فاس باب يسمى سوق الأحد نسبة لسوق ينعقد في هذا اليوم	علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص 95
مكناس	الإثنين	ينعقد "خارج قرب الأسوار كل يوم إثنين فيحج إليه عدد كثير من أعراب المناطق المجاورة يأتون بأبقارهم وأغنامهم وسائر أصناف الماشية ويحملون كذلك السمن والصوف بابخس الأثمان"	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص215
قصر أبي موسى	الخميس	في "شمال قصر أبي موسى سوق يقصد إليها في يوم كل خميس يجتمع إليه جميع قبائل بني مكناس وهي سوق نافقة لما جلب إليها ويقصد إليها من بعيد وقريب وتسمى السوق القديمة"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 245
قرية نصر بن جرو	الجمعة	" عامرة آهلة بها جامع وبساتين كثيرة ويوم سوقها يوم الجمعة"	البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص108
رباط الفتح	مرتين في الأسبوع	شهدت مدينة الرباط الفتح سوق يطلق عليه بسوق الغزل، وبيع الجلود المدبوغة ينعقد مرتين في الأسبوع	الخزاعي كريم عايق: المرجع السابق، ص 53
درعة	الجمعة	مدينة درعة كانت تزخر الأسواق يوم الجمعة	علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص95
		"على وادي درعة سوق في كل يوم من أيام الجمعة في مواضع مختلفة منه معلومة وبما كان عليه في اليوم الواحد سوقان "	البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص152
أغمات وريكة	الأحد	"يوم الأحد بضروب السلع وأصناف المتاجر "	نفسه، ص153
تادلة	الأحد	أبي موسى عيسى بن سليمان" خرج ذات يوم فرأى الناس بسوق الأحد، وما كان رأى السوق قبل ذلك فقال: مابال الناس قد اجتمعوا هنا ؟ فقيل له: إنه يوم سوقهم"	ابن الزّيّات: المصدر السابق، ص109
تيدسي	السبت	يقام سوقها يوم السبت يجتمع فيه الأعراب و الجبليون	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص82
بني مغراوت	الثلاثاء	سوق بني مغراوت وهو آخر بلد مجكسة بمنطقة غمارة ومجتمع هذا السوق يوم الثلاثاء وهو سوق جامعة	البكري: المغرب..، المصدرالسابق، ص107
أصيلا	الجمعة	"مدينة أزيلا في أرضها أسواق قريبة ..ويقال أصيلا" "أصيلا سوقها حافلة يوم الجمعة"	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق ص530، البكري : المغرب..، المصدر نفسه، ص111
نكاوست	غير معلوم	مرتين في الأسبوع	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص120

أزغار	الإثنين	سوق القصر الكبير في إقليم أزغار شمال فاس ينعقد يوم الإثنين	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق ص78
دكالة	أحد أيام الأسبوع	في منطقة دكالة في المغرب الأقصى سوق مؤقت يعقد أحد أيام يحتشد إليها الناس ويتقاطرون من كل مرمى يمثلون في صعيد واحد وقت خيمت على تجارتهم وظلوا ولا ينقض الجمع إلا مع انقضاء بياض ذلك اليوم	الخزاعي كريم عايتي: المرجع السابق، ص54
أكرسيف	الخميس	"لها سوق في كل يوم خميس يجتمع له من حولها من القرى"	الحموي: معجم البلدان، ج1، المرجع السابق، ص239
بين بجاية والقلعة	الأحد	"تخرج من بجاية إلى المضيق إلى سوق الأحد إلى وادي رهت"	الإدريسي: نزهةالمشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص262
على الطريق	الخميس	"من حصن تاكلات إلى تادرفت إلى سوق الخميس إلى حصن بكر"	نفسه، ج1، ص262
حصن بني زندوي	الجمعة	"سوق بني زندوي هو سوق حصن بسيط قليل الحصانة وهي سوق لها يوم الجمعة وأهل تلك الناحية يقصدونها في ذلك اليوم"	نفسه ج1 ص 267
حصن كزناية	الجمعة	"سوق الجمعة و يقصده بشر كثير"	نفسه، ج1، ص 253
قرية ريغة	الجمعة	"لها سوق صالحة تقصده في يوم معلوم من كل جمعة يباع بها ويشترى ويقضى منها الحوائج"	نفسه، ج1، ص 254
على الطريق	الخميس الاثنين	"حصن الناظور إلى سوق الخميس...ومنه إلى طماطة ومنه إلى سوق الاثنين"	نفسه، ج1 ، ص263
عنابة	الجمعة	في مدينة عنابة كان هناك سوق الجمعة الذي كان يعقد خارج أسوار المدينة ويستمر انعقاده إلى المساء	الخزاعي كريم عايتي: المرجع السابق، ص51
معسكر	الخميس	سوق معسكر كان يقام كل يوم خميس يباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل والكثير من منتجات البلاد وأشياء أخرى كالحبال والسروج وحاجيات الخيل	بطيب هوارية: المرجع السابق، ص24، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص80
شلف	الجمعة	بمدينة شلف سوق يقام كل يوم جمعة	بطيب هوارية: المرجع نفسه، ص25
ندرومة	الخميس	كان بها سوق أسبوعي يقام كل خميس	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص80
دلس	الخميس الإثنين	سوق دلس يعرض في ساحة المدينة مظلة بالأشجار...ويقام كل يوم خميس وهناك إشارات أنه كان يعقد يوم الإثنين والخميس	نفسه، ص 80
حصن مليلة	الجمعة	شهد حصن مليانة سوقا يوم الجمعة كان يقصده بشر كثير	بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص117
صفاقس	الجمعة	سوق صفاقس كان ينعقد يوم الجمعة لقى شهرة كبيرة حيث يعتبر سوق قديم يرجع بجذوره إلى أهل الأغالبة وحافظ على مكانته حتى العهد الموحدين وكان يقصده سكان القرى	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص177، الخزاعي كريم عايتي: المرجع السابق، ص50

		المجاورة بإنتاجهم متخذين لهم فنادق لحفظ دوابهم و أمتعتهم وتميز بأخلاق بضائعه	
تونس	أحدها يوم الأربعاء	شدت مدين تونس ثلاثة أسواق في أماكن مختلفة كل أسبوع وكان يتوافد عليها البدو ومن كافة نواحيها حاملين معهم بضائع الريف، حيث انعقد بها سوق يعرف بسوق الأربعاء	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع الساب ، ص178، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص 50
جزيرة جربة	غير معلوم	وجد في جزيرة جربة سوق أسبوعية خاصة ببيع وشراء الماشية كأنه معرض يحتشد فيه جميع سكان الجزيرة ويقصده أيضا عدد كبير من الأعراب الوافدين من اليابسة سائقين ماشيتهم وحاملين معهم كمية من الصوف	الوزان: المصدر السابق، ج2، ص94
قبرة	الخميس	"لها سوق جامعة يوم الخميس"	الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص149
شوذر	الثلاثاء	"الأسواق الحافلة يوم الثلاثاء"	نفسه، ص 117
قرمونة	الخميس	"سوقها جامعة يوم الخميس"	نفسه، ص 159
مالقة	/	"لها أسواق جامعة كثيرة في الربض والمدينة"	نفسه، ص 178
لورقة	/	في "الربض سوق"	نفسه، ص 171
جيان	/	"بكون جيان أقاليم عدة وبها أسواق كثيرة وسوقها الجامع"	نفسه، ص 71
قرطبة	/	بها "أحد و عشرون ربضا لكل ربض منها يزيد عرضه وطوله على الميل في كل ربض منها من المساجد والأسواق والحمامات ما يقوم به أهله ولا يحتاجون إلى غيره"	مؤلف مجهول: ذكر مصدر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص32
غزة	يوم معلوم	"غزة مدينة صغيرة القدر فيهاسوق مشهورة لها يوم معلوم"	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص251
حصن أشير	يوم معروف	"حسن البقعة كثير المنافع وله سوق يوم معروف يجلب إليه كل لطيفة و يباع به كل طريفة"	نفسه، ج1، ص254
مازونة	يوم معلوم	لسوقها يوم معلوم يجتمع إليه من البربر بضروب من الفواكه والألبان والسمن والعسل كثير بها	نفسه، ج1، ص272

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي للأسواق الأسبوعية في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي أن هذا النوع من الأسواق انتشر بصفة واسعة، يكاد يتماشى مع حاجة السكان لقيام هذه الأسواق خاصة سكان البادية، حيث كانت الأسواق الأسبوعية تستقطبهم أكثر من سكان المدينة، لذلك تفتقر أغلب المدن الكبرى للأسواق المؤقتة، لإكتفائهم الذاتي بشراء ما يحتاجون إليه من الأسواق الدائمة المزدهرة داخل المدن، ولكن أحيانا بعض سكان المدن يتوجهون نحو الأسواق الأسبوعية لإقتناء سلع البادية، لهذا احتاجها سكان الأرباض والقرى أكثر نظرا للبعد عن مركز المدينة ولبيع ما ينتجونه من محاصيل زراعية أو منتجات حرفية بسيطة مثل: سوق الجمعة الذي كان ينعقد

خارج باب عجيسة لمدينة فاس تباع فيه طيور الزينة[1]، وكان يعرض بسوق الإثنين خارج أسوار مكناس الأبقار والأغنام وسائر أصناف الماشية ويحملون كذلك السمن والصوف بأخس الأثمان إلى هذا السوق[2]، هذا يجعلنا نستنتج أن الأسواق الأسبوعية اتصفت بالبساطة في بضائعها ورخص أسعارها، حيث لم تصل إلى مستوى الأسوق الدائمة من حيث مظهرها، والتي كانت أكثر تنظيما وتخصصا بعرض السلع داخل دكاكين، بينما الأسواق الأسبوعية يتم العرض فيها بشكل مختلط في الهواء الطلق، يمكن أن يكون داخل خيام تنصب صباحا أو تحت ظل الشجر ليعيدوا بعد ذلك جمع بضائعهم أخر النهار وأغلبهم من التجار المتجولين، كما نلاحظ انعقاد أكثر من سوق في يوم واحد وذلك راجع لتحصيل المنتجات الزراعية، أو لعامل البعد والقرب عن السوق، مثل: مدينة درعة التي كان لها على الوادي "**سوق في كل يوم من الأيام الجمعة في مواضيع مختلفة منه معلومة وربما كان عليه في اليوم الواحد سوقان**"[3]، وذلك لبعد المسافة وكثرة ازدحام وطول عمارته التي تبلغ سبعة أيام، والظاهر أن بعض المدن شهدت نشاط السوق مرتين في الأسبوع مثل مدينة نكاوست[4]، أو مدينة رباط الفتح[5]، كما يبدو من خلال الجدول أن الأقاليم الأربعة لبلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي كان لها حض وافر لنشاط الأسواق الأسبوعية في أرباضها، وقراها، أو على الطريق، ولاشك أن الدولة الموحدية قد حافظت على هذا التقليد في بناء الأسواق الأسبوعية، ولكن لا نعلم إن كانت في نفس الأماكن السابقة لفترة الدراسة حيث تغير أمكنة الأسواق أمر وارد لا يمكن تجاهله بأية حال من الأحوال.

2 – الأسواق الموسمية:

الأسواق الموسمية أو الأسواق المشهودة[6]، هي أسواق أو معارض تجارية تنظم سنويا في المناسبات الدينية كالأعياد، والمولد النبوي الشريف، وموسم جني المحاصيل الزراعية، تعرض فيها مختلف أنواع البضائع والسلع، يقصدها التجار ليشتروا ما يلزمهم منها حتى من المناطق البعيدة، لذلك خصصت لهم دور الضيافة يقدم لهم فيها

[1]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص74.

[2]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص215.

[3]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص152، مؤلف مجهول الإستبصار...، المرجع السابق، ص206.

[4]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص120.

[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص53.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص303.

الطعام مجانا، وفنادق كثيرة جهزت بعدد من المخازن، وكانت هذه الأسواق تجمع عددا كثيرا من السكان والتجار، وساهمت في إجراء عمليات البيع والشراء على نطاق واسع[1]، وبالتالي تنشيط الحركة التجارية.

ظهر في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي هذا النوع من الأسواق الموسمية، من ذلك السوق الذي كان يقام في ناحية جزولة[2] في منطقة السوس الأقصى، يبتدأ هذا السوق يوم مولد النبوي الشريف ويدوم شهرين كل سنة، وخلال هذه المدة يقدم فيها الطعام للغرباء الوافدين إلى السوق مجانا كما تتم حمايتهم[3]، وقد تمكن أهل جزولة من تنظيمه فساده الأمن والطمأنينة[4]، حيث تعقد هذه السوق في جبل يكتنفه جبلان ويحرسه حرس أشداء، ويجتمع في هذا السوق تجار الماشية وتجار النسيج والأقمشة والخردوات ويقصده تجار الناحية كلها، ونحو عشرة آلاف تاجر أجنبي من بلاد السودان وغيرها[5]، ويقام في مدينة أصيلة أسواق موسمية ثلاث مرات في السنة وقت اجتماعهم في شهر رمضان، وعشر ذي الحجة، وفي عاشوراء، ويقصدها أهل الأمصار والأندلس في هذه الأوقات بمختلف السلع والبضائع[6]، هذه الأسواق قديمة واستمر إحياؤها حتى الفترة الموحدية، وكان البكري قد ذكرها[7] وتحدث عنها ابن عذارى أيضا[8]- أشرنا إليها في المدخل- يبدو أنها ارتبطت بالمناسبات الدينية، كما كان سوق شالة يعقد ليلة السابع والعشرون من رمضان من كل سنة، يتضح لنا أن هذا السوق كان يُقام تحضيرًا لعيد الفطر، فيشتري السكان كل ما يحتاجونه لهذه المناسبة الدينية، بينما سوق هاوكيس في إقليم حاحا كان يدوم أسبوعين أو أكثر[9]، وأيضا سوق أديكيس[10] يقام كل سنة يدوم خمسة عشر يوما أو أكثر، يجتمع فيه سكان الجبال المجاورة، تكثر في هذا السوق البهائم الزبد والزيت وكذلك الحديد والثياب المنسوجة[11]، أما سوق تاكاوصت يعقد ليوم واحد

---

[1]- برونشفيك روبار: المرجع السابق، ص246، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص117.

[2]- **جزولة:** بلاد عامرة بالسكان تتاخم غربا جبل السوس، وشمالا الأطلس حيث تقع في سفحه تقريبا وشرقا إقليم حاحا. ينظر: الوزان: المصدر السابق، ج1، ص144.

[3]- الوزان: المصدر نفسه، ج1، ص145- ص146،كربخال مارمول: إفريقيا، ت: حجي محمد وآخرون، دار النشر والمعرفة والتوزيع، ج2، د.ط، الرباط، 1409هـ/1989م، ص69- ص70.

[4]- الوزان: المصدر نفسه، ج1، ص145.

[5]- الوزان: المصدر نفسه، ج1، ص145- ص146، كربخال مارمول: المرجع السابق، ج2، ص69- ص70.

[6]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص77، بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص99.

[7]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص112.

[8]- المراكشي ابن عذارى: المصدر السابق، ج1، ص232.

[9]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص53، ص55، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص77.

[10]- **أديكيس:** مدينة في حاحا تقع في السهل، تشمل على نحو سبعمائة كانون ويعيش بها عدد كبير من اليهود. ينظر: الوزان: المصدر السابق، ج1، ص101.

[11]- الوزان: المصدر نفسه، ج1، ص101، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص55، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص117.

يقصده التجار من الأفاق لشهرته[1]، كما كان ينظم هذا النوع من الأسواق الموسمية المرتبطة بموسم الإنتاج الزراعي وكذلك الإنتاج الصناعي ويقصده حتى التجار الأجانب، من ذلك ما كان على الطريق بين أغمات وفاس ويمر على سبتة[2]، وهو سوق للقطن وصفه البكري بقوله "بلد كبير ويحسن فيه القطن وتوجد فيه سوق لطيفة"[3]، وسوق فنكور هي "**سوق عامرة حافلة يعمل بها برانس سود لا ينفذها الماء**"[4]، يبدو أن هذا السوق كان يباع فيه البرانس بنسبة كبيرة، كما كان يخرج من "**مدينة تادلة...القطن كثيرا ويسافر به إلى كل الجهات ومنه كل ما يعمل بالثياب القطنية ببلاد المغرب الأقصى ولا يحتاجون مع قطنها إلى غيره من أنواع القطن المجلوب من سائر الأقطار**"[5]، يتضح لنا أن هذا السوق قد اختص في بيع القطن ومنتجاته من الثياب القطنية يقصده التجار من مختلف الأقطار لجودة قطنها.

لقد أقام أهالي المغرب الأوسط معارض وأسواق للبهائم والأغنام في موسم عيد الأضحى مثل: منطقة جبل وانشريس، يقيم هؤلاء فيما بينهم معارض وأسواق لا يوجد فيها غير البهائم والحبوب والصوف، وقليل من الأقمشة المجلوبة من المدن المجاورة[6].

ولا بد أن إقليم الأندلس شهد هو الأخر هذا النوع من الأسواق المشهودة، بإعتبارها جزء من امتداد مساحة الدولة الموحدية، حيث كانت هذه الأسواق تقام دوريا بإنتظام وعلى فترات متباعدة، ويقصده تجار من مناطق بعيدة[7]، ومن الإشارات التي وردت في المصادر نذكر ما سجله الإدريسي عن حصن بكيران في قوله "**حصن بكيران حصن منيع عامر كالمدينة وله سوق مشهودة**"[8]، لقد كان هذا السوق يتميز ببديع الثياب البيض الغالية لجودتها[9]،كما كان أيضا في "**حصن أشير...سوق مشهودة**"[10]، ولنا إشارة أخرى عن سوق في حصن القبذاق جاء فيها "**حصن القبذاق...به سوق مشهودة**"[11]، والراجح أن الأسواق الموسمية التي شهدتها الأندلس

---

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص77.

[2]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص102.

[3]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص155.

[4]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص155.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص241.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص78.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص303- ص304.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص537.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص557.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص571.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص571.

تميزت بنفس خصائص الأسواق الموسمية التي قامت بالمغرب الإسلامي بأقاليمها الثلاث خلال العهد الموحدي من تنوع البضائع وجمعها بين المنتجات الريفية ومنتجات المدنية وقصدها التجار على اختلاف أنواعهم وأجناسهم.

جدول إحصائي يوضح خارطة الأسواق الموسمية بالغرب الإسلامي الموحدي:

المدينة/ القرية	الموسم	مدته	الدلالة التاريخية	المصدر
جزولة	المولد النبوي الشريف	شهرين	كان يقام في ناحية جزولة في منطقة السوس الأقصى يبتدئ هذا السوق يوم المولد النبوي ويدوم شهرين كل سنة	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص145، ص146
أصلية	شهر رمضان عشر ذي الحجة عاشوراء	/	"في أصيلا سوق جامعة ثلاث مرات في السنة، وهو وقت اجتماعهم وذلك في شهر رمضان، وعشر ذي الحجة وفي عاشوراء "	البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص112، ابن عذاري: المصدر السابق، ج1، ص232
شالة	يوم 27 رمضان	/	سوق شالة يعقد ليلة السابع والعشرين من رمضان من كل سنة	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص53، ص55
هاوكيس	/	أسبوعين	سوق هاوكيس في إقليم حاحا الذي كان يدوم أسبوعين وأكثر	الخزاعي كريم عاتي: المرجع نفسه، ص53- ص55، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص77
أديكيس	/	15 يوما أو أكثر	سوق أديكيس يقام كل سنة و يدوم خمسة عشر يوما أو أكثر يجتمع فيه سكان الجبال المجاورة	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص101
تاكاوصت	/	يوم واحد	سوق تاكاوصت يعقد ليوم واحد يقصده التجار من الأفاق لشهرته	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص77
على الطريق بين أغمات وفاس	موسم القطن	/	كان على الطريق بين أغمات وفاس ويمر على سبتة وهو سوق القطن. "بلد كبير يحسن فيه القطن و توجد فيه سوق لطيفة"	علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص102، البكري: المغرب..، المصدر السابق ، ص155
فنكور	/	/	هي"سوق عامرة حافلة يعمل بها برانس سود لا ينفذها الماء"	البكري: المغرب..، المرجع السابق، ص155
تادلة	موسم القطن	/	يخرج من "مدينة تادلة...القطن كثيرا ويسافر به إلى كل الجهات ومنه كل ما يعمل من الثياب القطنية ببلاد المغرب الأقصى ولا يحتاجون مع قطنها إلى غيره"	الإدريسي: نزهة المشتاق، ج1، المصدر السابق، ص241
جبل وانشريس	عيد الأضحى	/	يقيم أهل جبل وانشريس فيما بينهم معارض و أسواق لا يوجد فيها غير البهائم والحبوب والصوف والقليل من الأقمشة المجلوبة من المدن المجاورة	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص78

حصن بكيران	/	/	"حصن بكيران حصن منيع عامر كالمدينة وله سوق مشهودة"	الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، المصدر السابق، ص557
حصن أشير	/	/	"حصن أشير... سوق مشهودة "	نفسه، ج2، ص571
حصن قبذاق	/	/	حصن القبذاق..به سوق مشهودة "	نفسه، ج2، ص571

التعليق:

يبدو من خلال الجدول الإحصائي أن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي شهدت نشاطا للأسواق الموسمية، والملاحظ أن هذه الأسواق مرتبطة بالمناسبات الدينية مثل السوق الذي كان ينعقد بناحية جزولة بمناسبة المولد النبوي الشريف[1]، ومدينة أصيلة هي الأخرى شهدت انعقاد أسواق موسمية في فترات متباعدة ارتبطت بشهر رمضان، وعشر ذي الحجة، وعاشوراء [2]،كما ارتبطت الأسواق الموسمية بالمواسم الزراعية مثل ما كان سوق تادلة الموسمي للقطن[3]، والملاحظ أيضا أن الأسواق الموسمية منها ما كان يدوم ليوم واحد ومنها ما يدوم لأكثر من ذلك كسوق تاكاوصت الموسمي كان يدوم ليوم واحد[4]، بينما سوق جزولة كان يدوم لشهرين كل سنة[5]، وسوق هاوكيس كان يدوم أسبوعين وأكثر[6]. والظاهر أيضا أن هذه الأسواق يقصدها التجار من مختلف الأقطار مثل سوق جزولة كان يحضره أكثر من عشر ألاف تاجر أجنبي من بلاد السودان وغيرها[7]، وبالتالي نستنتج الدور الهام للأسواق الموسمية هو دعم للتجارة الداخلية، والخارجية للدولة الموحدية وتعزيز العلاقات الدولية، كما ساهمت في تسهيل تسويق المنتجات، وتحقيق أرباح تجارية في فترة زمنية وجيزة لشهرتها التي بلغت الأفاق، جامعة بين المنتجات الريفية والمدنية من جهة، وبين المنتجات المحلية والمستوردة من جهة أخرى.

[1]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص145- ص146، كربخال مارمول: المصدر السابق، ج2، ص69- ص70.
[2]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص112، المراكشي ابن عذارى: المصدر السابق، ج1، ص232.
[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص241.
[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص77.
[5]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص145- ص146، كربخال مارمول: المصدر السابق، ج2، ص69- ص70.
[6]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص53- ص55، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص77.
[7]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص146، كربخال مارمول: المصدر السابق، ج2، ص69- ص70.

ثالثا– الأسواق المتنقلة:

شهدت بلاد الغرب الإسلامي الموحدي نوع آخر من الأسواق عرفت بالأسواق المتنقلة وذلك لطبيعتها غير الثابتة في مكان معين، بل هي متنقلة من مكان لآخر، وردتنا إشارات عنها ويبدو أنها كانت منتشرة بشكل أو بآخر، ولكن ليس على نطاق واسع تنتقل هذه الأسواق مصاحبة الجيوش فتعرف بالأسواق العسكرية، أو مصاحبة لقوافل الحج فتعرف بالأسواق المرافقة للحجاج.

1– الأسواق العسكرية:

الأسواق العسكرية هي الأسواق التي كانت تصحب عادة الجيش في تنقلاته أثناء غزواته، لكن المعلومات التاريخية حولها قليلة بحيث لا يصادف الباحث إلا بعض الإشارات وفي سياق حديث المؤرخين عن الغزوات[1]، كانت تقام هذه الأسواق بالقرب من المعسكرات[2]، يتجمع عدد من الباعة والتجار يصحبون الجيوش أثناء تقديمها إلى المعارك حاملين معهم ما يحتاجه الجند من بضائع وسلع[3] خاصة الغذائية من الدقيق، والشعير، واللحم، والأعلاف، والحيوانات للذبح، والخيول للجيش[4]، ويعرف البائع والتاجر الذي ينشط في الأسواق العسكرية بالتاجر الجوال أو السفار[5]، أما تنظيم هذه الأسواق كان بسيطا حيث يضع التجار بضائعهم على الأرض وتتم عملية البيع والشراء في وقت انعدام الأقوات لدى الجند[6]، يبدو أن هذه الأسواق لا تختلف عن الأسواق الأخرى لإجتماع أصحاب التجارات، وكل الأصناف فيها حتى أرباب الغزل وبيع الكتان، بإستثناء تلك الصناعات والحرف التي تحتاج فيها عادة أنوالا ثابتة لعملهم كالحياكة والنسيج، يصعب حملها وتحضيرها والإنتاج بها مع الحركة المتوقعة للجيش في كل وقت[7].

[1]– بلعربي خالد: الأسواق في المغرب..، المرجع السابق، ص33، بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول التراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص98، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص118.

[2]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص82.

[3]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص57.

[4]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص82.

[5]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص282.

[6]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص58.

[7]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص82.

حدثنا ابن أبي زرع عن المحلة العسكرية التي استقر بها أمير المسلمين وابنه يوسف على وادي "لك" في وسط الكروم والجنات بقرب شريش معسكرا لفتحها[1]، **"في كل يوم يقاتلها من النهار إلى الليل... وسبب لزومه لقتالها والوقوف عليها ليمنعهم عن الخروج إلى مرافقهم، وليتأمن المسلمون الذين انتشروا في الأرض لحصاد الزرع ودرسه، فكان الناس في هذه الأيام كلها يخرجون من المحلة بالدواب، فيحصدون الزرع ويدرسونه ويحملونه إلى المحلة، فكثرت الخيرات بها وتوفرت الأرزاق فكان القمح، والشعير، والفواكه، والأدام لا يباع ولا يشترى والمجاهدون فيها في رغد من العيش، فصارت المحلة بمنزلة قواعد المدن اجتمع فيها جميع أصناف الصناع والتجارة، فأخبر من تفقد أسواقها من أهل البحث أنه رأى فيها أصناف الصناع، كل قد تلبس بصناعته واحترف بحرفته ما عدا الحياكة الخاصة، أما سوق الغزل والكتان فقد كان بها إذا أخذ سوق المحلة السهل والوعر، إذا غاب عنك رفيقك أو من تعرفه لا تكاد تلقاه إلا بعد اليومين أو الثلاثة لكثرة الخلق"**[2].

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات سعت دائما على توفير أقواتهم في الظل الحملات العسكرية وخاصة الموحدين، فلكثرة ما عم الرخاء مرافق الحياة كانت القواعد الحربية الكبرى كقاعدة "المعمورة" مثلا تتوفر على جميع ما يمكن أن تحتاج إليه الأساطيل المغربية، بل إن المواد الغذائية المخزونة فيها قد تفي دون الحاجة إليها[3]،كما أصبحت مدينة سلا في عهد الموحدين أول مدينة عسكرية في المغرب، إذ كانت فيها تتجمع الجيوش الذاهبة للدفاع عن الأندلس المسلمة في اتجاه الشمال، أو لتوطيد كلمة الدولة في الأقاليم النائية بالمغرب الأوسط والمغرب الأدنى، وكانت تلك التجمعات العسكرية الضخمة التي تعد بمئات الآلاف أحيانا حسب عدد من الروايات المتواترة في المصادر في حاجة أكيدة إلى مؤونة كبيرة قد تتجاوز الموارد المحلية، فكان من الضروري أن تجلب لها الأقوات من ناحية مكناس، وفاس بالحمولات الضخمة تفاديا لنقصها في أي وقت[4].

يبدو أن الموحدين عملوا على توفير الأقوات في محلاتهم العسكرية[5]، فلابد لهم أن سعوا بكل الطرق والوسائل التخلص من ارتفاع الأسعار بهذه الأسواق[6]، ولكن انعدام الأقوات أحيانا قد يتسبب في ارتفاع الأسعار

[1]- ابن أبي زرع: المصدر السابق، (طبعت دار المنصور)، ص351.

[2]- ابن أبي زرع: المصدر نفسه، ص352.

[3]- ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص53.

[4]- زنير محمد: المغرب في العصر الوسيط (الدولة، المدينة، الاقتصاد)، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، البيضاء، 1420هـ/1999م، ص320.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص283.

[6]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص58.

خاصة الحملات التي كانت بالأندلس فيضطرون لوقفها والرجوع عنها[1]، مثلا اشترى أصحاب عبد المؤمن الباقلاء في المعسكر سبع باقليات بدرهم مؤمني وهو نصف درهم النصاب[2]، ومثلما حدث أثناء حصار عبد المؤمن بن علي للمهدية سنة 553هـ/1158م ارتفعت الأسعار[3]، لقد كان التجار الذين يصحبون الحملات العسكرية ينتهزون الفرصة في أوقات الشدة[4] مستغلين قلة الأقوات وطول مكوث الجيش للرفع من أسعار حاجياتهم[5]، بذلك أغلب الأموال المتداولة في الأسواق العسكرية مشتبه فيها، وذلك لإنتشار الذهب بين صفوفهم[6]، كما عان تجار الأسواق العسكرية من مخاطر الحروب كتهديد لسرقة سلعهم أو أموالهم وحتى قتلهم، كما حدث عندما قام أمير البحر على بن عيسى بن ميمون بعدما انظم للموحدين بمنع توصيل الأطعمة والأقوات إلى إشبيلية عن طريق البحر وصادر أموال التجار الذين يسوقون الأقوات ويتصرفون في مصالح المسلمين وقتلهم مما زاد في اشتداد الأزمة فارتفع السعر وعظمت المجاعة[7].

نلاحظ أنه رغم خطورة الوضع تشجع بعض التجار واتجهوا نحو إقامة أسواق قريبة من المحلات العسكرية، لتوفير حاجيات الجيش من مأكل ومشرب في حالة نقص المأونة العسكرية، بذلك نستنتج أن سلع الأسواق العسكرية اقتصرت على الضروريات، أما أسعارها كانت تشهد غلاء كبيرا، وهي نتيجة حتمية لقلة العرض وكثرة الطلب.

2-الأسواق المرافقة للحجاج:

النوع الثاني من الأسواق المتنقلة هي الأسواق التي ترافق سير قوافل الحج، حيث يقيم الباعة والتجار دكاكينهم عند كل محطة إستراحة ويعرضون فيها بعض السلع الضرورية لطريق الحج [8]،كما أن الكثير من هؤلاء

---

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص283.

[2]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص58.

[3]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب بداية من القرن السادس الهجري حتى أواخر القرن العاشر الهجري (12-16م)- دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 1489-1439هـ/ 2017-2018م، ص85.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص283.

[5]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص85.

[6]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص118.

[7]- دنلش عصمت عبد اللطيف: الأندلس فس نهاية المرابطين..، المرجع السابق، ص215.

[8]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص59.

الحجاج كانوا في نفس الوقت تجار يحاولون الجمع بين عرض الدنيا وثواب الآخرة[1]، والراجح أن هذا النوع من الأسواق كان منتشرا كثيرا، حيث أن المسافة بين بلاد المغرب والأماكن المقدسة من الجزيرة العربية يتطلب توفير أقوات كثيرة للحجاج، فلا بد من مرافقة سير القوافل بهذه الأسواق[2]، لتوفير مايحتاجونه من مأكل ومشرب، أما طريقة تنظيم هذه الأسواق فطبيعتها من حيث كونها أسواق متنقلة يجعلنا نستنتج أن عملية البيع والشراء كانت تتم بعرض السلع على الأرض.

في بعض الأحيان كان التجار المغاربة والحجاج يعانون من الفاطميين في مصر، الذين كانوا يُضَيِقُونَ عليهم ويأخذون العشور من التجار المسلمين الغرباء، مما أدى إلى معاملة الموحدين لهم بالمثل[3]، حدثنا ابن الجبير عن هذه المعاناة قائلا: **"ثاني يوم نزولنا بالإسكندرية فمن أول ما شهدناه فيها يوم نزولنا أن طلع أمناء إلى المركب من قبل السلطان بها، لتقييد جميع ما جلب فيه...وكتب أسماؤهم، وصفاتهم، وأسماء بلادهم، وسُئِلَ كل واحد عما لديه من سلع...ليؤدي زكاة ذلك كله دون أن يبحث عما حال عليه الحول من ذلك أو مالم يحل، وكان أكثرهم مشخصين لأداء الفريضة لم يستصحبوا سوى زاد لطريقهم، فلزموا أداة الزكاة ذلك دون أن يُسْأَلَ أحال عليه الحول أم لا.... وأمر المسلمين بتنزيل أسبابهم، وما فضل من أزودتهم، وعلى ساحل البحر أعوان يتوكلون بهم، وبحمل جميع ما أنزلوه إلى الديوان،...فوقع التفتيش لجميع الأسباب مادق منها و ماجل، واختلط بعضها ببعض...ثم استحلفوا بعد ذلك هل عندهم غيرما وجدوا لهم أم لا...وذهب كثير من أسباب الناس لإختلاط الأيدي وتكاثر الزحام ثم أطلقوا بعد موقف من الذُّل و الخزي عظيم...وهذه لا محالة من الأمور الملبس فيها على السلطان الكبير التي هي من نتائج عمال الدواوين"**[4]. ولم تقتصر معانات التجار المرافقين للقوافل الحج من السلطة السياسية لأي دولة نزلوا بها، بل حتى الطبيعة كان لها دور في ذلك، حيث يمكن للرياح القوية أن تلقي بسفنهم إلى المراسي الوعرة وأكثر هلاك الحجاج بهذه المراسي، وفي الصحاري كان من الحجاج من يتعسف تلك المجهلة على قدميه فيضل ويهلك عطشا[5].

---

[1]- زنبير محمد: المرجع السابق، ص371.

[2]- الحزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص58.

[3]- ابن جبير محمد بن أحمد: رحلة ابن جبير، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت، ص54، دندنش عصمت عبد اللطيف: الأندلس فس نهاية المرابطين..، المرجع السابق، ص217.

[4]- ابن جبير: المصدر نفسه، ص13، ص14.

[5]- ابن جبير: المصدر نفسه، ص46- ص47.

ساهمت الأسواق المرافقة للحج في اتصال تلك العلاقات الاقتصادية من خلال التجار المتجولين، بالخصوص منهم الذاهبين إلى الحج و الراجعين[1] منه، جالبين معهم سلع الشرق والأماكن المقدسة من أنواع الكتان والقماش وغيرها، ثم ترويجها في الأسواق الداخلية للدولة الموحدية.

نستنتج مما تقدم أن التجار الذين يمارسون نشاطهم التجاري على مستوى الأسواق المتنقلة، يعانون كثيرا معرضين للخطر لقلة الأمن في الطريق، سواء بقيام معركة أو التعرض للسرقة من طرف قطاع الطرق واللصوص، مع مشقة الطريق لطبيعتها غير الثابتة، وغيرها من الصعوبات الأخرى، بذلك نسبة التجار المتجولين في الأسواق المتنقلة أقل من نسبة التجار الثابتين في الأسواق الدائمة لعزوف التجار عنها.

رابعا– أسواق أخرى:

شهدت بلاد الغرب الإسلامي الموحدي أنواع أخرى من الأسواق صنفناها حسب المكان الذي قامت به لا تقل في أهميتها التجارية عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر وهي: أسواق المرافئ، أسواق الطرق التجارية، أسواق الحصون، الأسواق الجبلية.

1– أسواق المرافئ:

لقيت مرافئ الغرب الإسلامي الموحدي إقبالا كبيرا من طرف التجار من مختلف الأقطار، وحدث نوع من عمليات البيع والشراء في أسواقها، وتبادل السلع المحلية بالسلع المستوردة أي تصدير واستيراد بين كبار التجار المحلين والتجار الأجانب مسلمين أو أوروبين.

ومن أهم أسواق مرافئ المغرب الأقصي الموحدي ما كان بمدينة سلا لقول الإدريسي: "**سلا الحديثة على ضفة البحر الملح منيعة من جانب البحر، وهي مدينة حسنة حصينة في أرض رمل، لها أسواق نافقة وتجارات ودخل وخرج وتصرف لأهلها، وسعة أموال ونمو أحوال، والطعام بها كثير رخيص جدا، وبها كروم وغلات وبساتين وحدائق ومزارع**"[2]، شهادة الإدريسي توضح لنا أسواق مرفأ سلا وتنوع تجاراتها، وكثرة العرض بها للمنتجات أدت إلى رخص الأسعار، ما جعل التجار يقبلون على مرفئها من مختلف الأقطار، وخاصة الأندلس وهذا ما أكده الإدريسي في مواصلة حديثه عن أسواق مدينة سلا "**ومراكب أهل إشبيلية وسائر المدن الساحلية**

[1]– زنبير محمد: الرجع السابق، ص320.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص239.

من الأندلس، يقلعون عنها ويحطون بها بضروب من البضائع، وأهل إشبيلية يقصدونها بالزيت الكثير وهو بضاعتهم، ويتجهزون منها بالطعام إلى سائر بلاد الأندلس الساحلية"[1]، يبدو أن التجارة كانت نشطة بين أسواق مرفأ سلا وأسواق مرافئ الأندلس، تحت ظل الدولة الموحدية ومن صقلية[2] أيضا خاصة فيما يتعلق بتبادل مختلف المواد الغذائية[3]، ليتحصلوا على كافة أنواع السلع من اللحوم والخضر والفاكهة والأسماك[4] يقول الإدريسي: **"أنواع السمك وضروب من الحيتان والحوت بها لايكاد يباع ولا يشترى لكثرته وجودته وكل شيء من المأكولات في مدينة سلا موجود بأيسر القيمة وأهون الثمن"**[5]، والشيء الأكيد أن هؤلاء التجار الوافدين إلى سلا يجلبون معهم ما ينتج في المدن الأندلسية، كما وجد بأسواق مرفأ سلا التجار النصارى ما حقق لأهل المدينة أرباح ضخمة[6].

إذن لقيت سلا إقبالا من السفن التجارية ورغم أن مرساها مكشوف والمراكب الواردة عليها لا ترسى منها في شيء من البحر، وإنما ترسى المراكب منها بالوادي، كما أن فم الوادي به أحجار وتروش تنكسر عليها المراكب وفيه أعطاف لا يدخلها إلا من يعرفها، وهذا الوادي يدخله المد والجزر في كل يوم مرتين، فتدخل المراكب إليه مع المد وتخرج منه مع الجزر[7]، رغم ذلك ساهم مرفأ سلا على المحيط الأطلسي بدور بارز في تنشيط الحركة التجارية في ظل حماية الأسطول الموحدي[8].

وكان مرسى فضالة على المحيط به أسواق الطعام والحبوب[9]، تحمل منه الحنطة والشعير كما كانت المواشي مطلب سكان الأندلس[10]، كان قد تحدث الإدريسي عن مرسى فضالة بقوله: **"ترده المراكب من بلاد**

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص239.

[2]- **صقلية**: جزيرة في قطعة من البحر الشامي بينها وبين اقرب بر من مالطة 80 ميلا، وصقلية اسم لإحدى مدنها فنسبت الجزيرة كلها إليها، وهي واسعة قيل إن فيها مائة بلد وثلاثين بلدا بين مدينة وقلعة غير ما بها من الضياع والمنازل. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص366- ص367.

[3]- رشيد حورية: تطور المطبخ المغربي وتجهيزاته من عصر المرابطين إلى نهاية العصر العثماني- دراسة تاريخية وأثرية (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، معهد الآثار، جامعة الجزائر-2- الجزائر،1431- 1432هـ/2010-2011م، ص191.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص77.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص239.

[6]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص77.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص239.

[8]- حسن علي حسن: المغرب الإسلامي 122- 923هـ - موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، شركة سفير للطبع والنشر، د.ط، القاهرة، 1417هـ/1996م، ص82.

[9]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص77.

[10]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص179.

الأندلس... فتحمل منها أوساقها طعامًا حنطة وشعيرا، وفولا، وحمصا، وتجل منها الغنم والمعز والبقر"[1]، يتضح لنا مما تقدم أن أسواق مرسى فضالة شهدت تنوعا للسلع المعروضة بها، وهذا أثر على التجار بشكل ايجابي من حيث جذبهم إليها من مختلف الأقطار، وجعل أسواق مرسى فضالة تشهد ازدهارا كبيرا وشهرة تجارية.

وأدى مرفأ سبتة[2] على البحر المتوسط دورا بارزا في تنشيط الحركة التجارية في ظل الأسطول الموحدي[3]، لارتباطه بعدة خطوط بحرية كالأندلس والإسكندرية وجنوب أوربا، إضافة إلى ذلك كانت سبتة بداية لطريق القوافل المؤدية إلى إمبراطورية غانة[4] والسودان الغربي[5]، حيث إليه ترد مراكب المسلمين والنصارى من كل جهة[6]، ويعتبر من المراسي الجيدة ويقصده التجار من المدن الإيطالية ومرسيليا، يجلبون إليه المنسوجات، والسلاح والخمر، والخردوات، وتشحن منه الصوف، والقطن، والزرابي، والخيل، والجلود، والغنم، والشمع[7]، إذن مرفأ سبتة كان مجالا حيويا لأسواق مختلفة تعددت سلعها بين المحلية المستوردة، لقد كانت مدينة سبتة ميناء رئيسيا لمدن المغرب الأقصى فهي مدينة تجارية من الطراز الأول من حيث كونها ميناء للتصدير والاستيراد، وقد بلغ عدد الأسواق في مدينة سبتة وما جاورها مائة وأربعة وسبعون سوقا منها مائة وإثنين وأربعين سوقا في المدينة نفسها امتازت بكثرة المعروض من السلع[8]، وأكثر الأسواق شهرة في مرفأ سبتة أسواق المرجان، تحدث الإدريسي عنه قال:**"ويصاد بمدينة سبتة شجر المرجان الذي لا يعدله صنف من صنوف المرجان المستخرج بجميع أقطار البحار، وبمدينة سبتة سوق لتفصيله وحكه وصنعه خرزا وثقبه وتنظيمه، ومنها يتجهز به إلى سائر البلاد أكثر ما يحمل إلى غانة**

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص239.

[2]- **سبتة:** مدينة عظيمة على الخليج الرومي المعروف بالزقاق وهي تقابل الجزيرة الخضراء والبحر يحيط بسبتة شرقا وجوفا وقبلة ليس لها إلى البر غير واحدة من ناحية الغرب، وهي مدينة قديمة فيها آثار كثيرة. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص303.

[3]- حسن علي حسن: المغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص82.

[4]- **غانة:** مدينة من بلاد السودان بينها وبين سجلماسة مسيرة شهرين وهي أكبر بلاد السودان قطرا وأكثرها خلقا وأوسعها متجرا يقصدها مياسير المغرب الأقصى وأهلها مسلمون. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص425، وبلاد السودان جاء في كتاب مجاهل إفريقيا "وبلاد السودان عبارة عن القطر الفسيح الواقع بين الصحراء وسلسلتي جبال قوبع وقوبو ومجاهل إفريقية ودارفور وعلى خط الإستواء من بلاد مصر"، ويقسم السودان إلى ثلاثة أقاليم هي: السودان الشرقي، السودان الأوسط، السودان الغربي ويشمل هذا الأخير حوض السنغال الآن وغمبيا وبروكينافاسو، وفولتا العليا سابقا والنيجر الأوسط. ينظر: ظاهر جاسم: إفريقيا ما وراء الصحراء، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، د.ط، القاهرة، د.ت، ص34، القزويني: المصدر السابق، ص24، مؤلف مجهول: مجاهل إفريقيا، تعريب المعلم شاكر سفير، مطبعة القديس جاو جيوس، د.ط، بيروت، 1302هـ/1885م، ص17، شاكر مصطفى: المرجع السابق، ص963.

[5]- زنبير محمد: المرجع السابق، ص371.

[6]- العمري: المصدر السابق، ج4، ص207.

[7]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص110.

[8]- الأنصاري السبتي محمد بن قاسم: اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تح: بن منصور عبد الوهاب، ب. م. ن، ط2، الرباط، 1403هـ/1983م، ص36.

وجميع بلاد السودان لأنه في تلك البلاد يستعمل كثيرا"[1]، وفي مدينة سبتة المضارب وهي أسواق لبيع الأسماك وذلك لأنها تقع على ساحل البحر المتوسط، حيث احتوت على تسعة مضارب منها ما هو بداخلها ومنها ما هو بخارجها[2]، لوفرة الثروة السمكية ذكر الإدريسي: **"في مدينة سبتة مصايد الحوت ولا يعدلها بلد في إصابة الحوت وجلبه، ويصاد بها من السمك نحو من مائة نوع، ويصاد بها السمك المسمى التن الكبير الكثير... ولهم في ذلك دربة وحكمة سبقوا فيها جميع الصيادين لذلك"**[3]، يبدو أن أهل سبتة قد برعوا وتميزوا عن غيرهم في صيد الحوت، وكان بها أسواق لصناعة النحاس مثل الشمعدانات والمحابر...[4]، كما تميز مرسى سبتة بموقعه حيث إذا كان الصحو أبصرت منها الجزيرة الخضراء من بر الأندلس[5]، ما جعل السفن التجارية تقبل عليه.

أما ميناء طنجة فيشكل أهم مناء تجاري لإقليم المغرب الأقصى[6]، **"على ساحل بحر المغرب مقابل الجزيرة الخضراء"**[7]، اشتهرت الأسواق به بتنوع تجارتها منها: أسواق الحبوب، وأسواق الخضر والفاكهة، ومضارب الأسماك، وأسواق الملابس[8]...يقول الإدريسي: **"وهي على الأرض متصلة بالبر فيها مزارع وغلات"**[9]، التنوع جلب التجار إليها من مختلف الأقطار بضروب الأمتعة والبضائع للمتاجرة، ذكر صاحب الإستبصار والحميري **"لطنجة نهر كبير تدخل فيه السفن"**[10]، حيث كانت تصدر الصوف، والجلود، والفواكه المجففة، والشمع، والعسل، بينما يرد إلى مينائها الثياب، والأسلحة، والخردوات[11]، يقول الإدريسي: **"وهي مدينة حسنة لها أسواق وصناع وفعلة، وبها إنشاء المراكب، وبها إقلاع وحط"**[12] .

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.

[2]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص47، الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص51.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.

[4]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص317.

[5]- أبو الفداء: المصدر السابق، ص133.

[6]- حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، ج1، الدار البيضاء، 1420هـ/2000م، ص339.

[7]- الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص43.

[8]- مسعد محمد عبد الله: أسواق المغرب الأقصى دولة الموحدين 541-609هـ/1145-1112م، مجلة كلية الآداب، ع29، يوليو 2012م، ص346.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.

[10]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص139، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص396.

[11]- حركات إبراهيم: المرجع السابق، ص339.

[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.

تعددت المراسي على الشريط الساحلي للمغرب الأقصى التي كانت قبلة للسفن التجارية من البلدان المجاورة القريبة وحتى البعيدة، كمرسى آنفا الذي قال عنه الإدريسي: **"هو مرسى مقصود تأتي إليه المراكب وتحمل منه الحنطة والشعير"**[1]، يبدو لنا أن مرسى آنفا كان سوقا للحنطة والشعير، كما كان الحال في مرسى الغيط، وهو **"مرسى حسن مكن من بعض الرياح، والمراكب تصل إليه فتخرج منه الحنطة والشعير"**[2]، كما كان ميناء رباط الفتح من أهم الموانئ التجارية جُعل منه سوقا هاما[3]، لمختلف البضائع وخاصة الأسماك ، يقول صاحب الإستبصار: **"وحولها يتصيد أنواع السمك والشابل"**[4].

ويشير الإدريسي إلى مرسى آسفي وماكانت تستقبل من السفن التجارية، حتى أصبح يشهد حركة بيع وشراء بين التجار الأجانب الوافدين والتجار المحليين فنشأة سوق نشطة بهذا المرسى، يقول الإدريسي: **"ومرسى آسفي كان فيما سلف آخر مرسى تصل إليه المراكب... تحمل منه أوساقها في وقت سفر وحركة البحر المظلم"**[5]، لقد كانت آسفي أخصب الأرجاء وأقبلها للغرباء[6]، أي كثيرة الخيرات ما وفر أنواع السلع والبضائع بأسواقها وبالتالي استقطاب التجار، إضافة إلى ذلك مرفأ آسفي هو مرفأ خاص بمدينة مراكش العاصمة الكبرى، التي ضاعفت من النشاط الملاحي في المحيط الأطلسي، كما احتاجت هذه المدينة كغيرها من المدن الداخلية إلى منفذ بحري مثل قوز هو مرسى أغمات، وأمكدول هو مرسى حاحا وسوس[7].

أما مدينة تدنست فيها إقليم حاحا وهو من أقاليم مراكش قريب من البحر المحيط، انتشرت دكاكين كثيرة للتجار الذي يبيعون القماش المستعمل في تلك المدينة، ونسيج الكتان المستورد من البرتغال، وفيها صناع بعض الإسكافيين، والحدادين، والخياطين، وبعض صاغة اليهود[8]، وتعتبر مدينة مليلة أحد الموانئ المهمة الواقعة في آخر محور التجاري الكبير السودان– سجلماسة، بالإضافة إلى البضائع المجلوبة من مراكز هذا المحور التجاري الكبير، كانت لها منتجات خاصة بها تدخل أيضا في الصادرات وبالتالي نشاط حركة التجارة بمرفئها، وكانت سوقها هامة لمختلف البضائع المحلية والمستوردة من المناطق الجنوبية والشمالية، أما مرفأ مدينة باديس لها أهمية تجارية

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص240.
[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص241.
[3]– حركات إبراهيم: المرجع السابق، ص339.
[4]– مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص141.
[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص240.
[6]– أيت أومغار سمير، لوبني زبير: النسيج الحضري لمدينة آسفي خلال العصر الوسيط، مجلة المناهل، ملف العدد، ص155.
[7]– زنبير محمد: المرجع السابق، ص355– ص356.
[8]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص48.

على الصعيد الداخلي والخارجي، ارتبط بعلاقات تجارية مع الأندلس، حيث كان يستورد الزيت الإشبيلي ومعجون الترنج، كما وفدت إلى مرسى باديس سفن البندقية حاملة بضائعها مرة أو مرتين في السنة، تتم المبادلات التجارية والبيع نقدا[1]،هذه المبادلات الراجح أنه منها ما كان يقوم من مرفئها، ومنها ما كان يقوم داخل المدينة التي وصفها الإدريسي بقوله: **"باديس مدينة متحضرة فيها أسواق وصناعات"**[2].

يبدو أن مرافئ المغرب الأقصى السابقة الذكر وغيرها شهدت حركة تجارية وتبادلا للبضائع، خاصة بين ما هو محلي وما هو مستورد، جعلت منها أسواق هامة تزود الأسواق الداخلية بالبضائع، خاصة البضائع المستوردة والثروة السمكية.

أما بالنسبة للمغرب الأوسط كان شريطه الساحلي طويل ساعد على كثرة المراسي، ومن ثم انتشار هذا النوع من الأسواق، من أهمها على سبيل المثال لا الحصر: مرسى الخرز الذي تميز حسب أوصاف الجغرافيين بأهمية كبيرة في كامل الحوض الغربي للبحر المتوسط، وهذا يعود لمعدن المرجان الذي لا يضاهيه بالمنطقة أي مرجان آخر[3]، شهد الجغرافيون بذلك منهم الإدريسي الذي قال فيه: **"والمرجان يوجد بها كثيرا، وهو أجمل جميع المرجان الموجود بسائر الأقطار"**[4]، إذن وفرة المرجان إضافة إلى تخصص بحارته في استخراجه دون البقية، نظرا لما يتطلبه من مهارة وتقنيات[5]، بذلك أصبح سكان المدينة يعتمدون في تجارتهم أساسا على معدن المرجان[6]، كما تم تصديره إلى كل بقاع العالم[7]، يقول الإدريسي: **"ويقصد التجار من سائر البلاد إلى هذه المدينة فيخرجون منه الكثير إلى جميع الجهات"**[8]، مما ساهم في ازدهار تجارة هذا الميناء خصوصا والمغرب الأوسط عموما، وصفت مرسى الخرز بالأسواق العامرة[9]، لم يقتصر الإهتمام بمعدن المرجان على سكان الخرز وإنما حتى السلطة الحاكمة، قد أولت

---

[1]- زنبير محمد: المرجع السابق، ص390- ص392.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص532.

[3]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: الموانئ و دورها في تنشيط الملاحة البحرية والحركة التجارية بين المغرب الأوسط والأندلس (ق3- 6هـ/10-12م)، مجلة عصور الجديدة، ج10، ع1، مارس 1441هـ/2020م، ص253.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص290.

[5]- الهدون حمادي: العلاقات الحضارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية من القرن 6هـ/12م حتى القرن 10هـ/16م (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الحضاري للمغرب الأوسط)، قسم تاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1439-1440هـ/2018-2019م، ص81.

[6]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص253، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص290.

[7]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص81.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص290.

[9]- بسدات نصر الدين: المرجع السابق، ص225.

اهتماما كبيرا بهذا المعدن، وبعملية استخراجه وبيعه حيث أنهم وضعوا لذلك أمناء، ونظارا، وعمالا، فيستخرجون منه الشيء الكثير مما يباع بالأموال الطائلة، وهذا ما أدى إلى غنى أهلها وانتعاش التجارة بها[1].

ويتميز مرسى بجاية بحصانته الطبيعية وقدرته على استقبال عدد كبير من السفن على اختلاف أحجامها، بالإضافة إلى وجود الوادي الكبير على مقربة من المدينة مما ساعد على حماية السفن، كما يتميز هذا الميناء بميزة هامة بتوفره على أماكن تمكن السفن من الإقتراب نحو الرصيف، وهو بذلك يقسم الساحل إلى ثلاث خلجان صغيرة أمكن استعملها كموانئ في مختلف العصور[2]، لقد كان للموقع المتميز لمرسى بجاية بإحاطة البحر بها من ثلاث جهات دور في إقبال قاطنيها على الأنشطة البحرية من: الصيد، وملاحة، وتجارة بحرية، كما مكن النّهران الكبيران بداخلها السفن من الدخول إلى مدينة عبرهما[3]، أشار العمري إلى ذلك بقوله: "**يدخل إليها جونٌ من البحر الشامي يُعْبَرُ بالمراكب إليها**"[4]، أما صاحب الإستبصار وصف مرساها بقوله: هي "**مرسى عظيم تحطه السفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم وسفن المسلمين من الإسكندرية بطرق بلاد مصر والهند والصين وغيرها**"[5]، يبدو أن مرسى بجاية كان قبلة للمراكب والسفن التجارية سواء من أوروبا أو المشرق الإسلامي والأندلس وحتى من المغربيين الأدنى والأقصى في العهد الموحدي[6]، لقد استفادة بجاية من الإنفتاح البحري للمدينة فازداد نشاط مرساها واتسع ليصبح ميناء كبيرا[7]، مع تنوع بضائعه بأسواقه أشار صاحب الإستبصار إلى ذلك بقوله: "**مدينة بجاية كثيرة الفواكه والأثمار وجميع الخيرات**"[8]، جعل التجار الأجانب يجدون في أسواق مرسى بجاية تنوعا في المعروضات فضلا عن الأسواق الداخلية للمدينة، ومنهم من كان يستأنس البقاء بها والتجول بين أسواقها والإقامة بفنادقها لفترة معينة، بذلك يمكن القول أن ميناء بجاية أنشط مناء في المبادلات التجارية.

[1]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص254.
[2]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص81.
[3]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص255.
[4]- العمري: المصدر السابق، ج4، ص146.
[5]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص130.
[6]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص82.
[7]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص256.
[8]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص130.

أما بالنسبة لمرسى جزائر بني مزغنة تميز بكثافة النشاط الملاحي والتجاري[1]، كما كان مخصصا لتزويد السفن بالمؤونة التي تلزمها [2]،يقول فيه الإدريسي: **"ميناؤها محمي جدا ومزود بالماء من عيون عذبة على البحر ومن آبار وقد كان يتردد عليه البحارة القادمون من إفريقيا والأندلس ومن الأقطار الأخرى فيتجهزون بها إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعد عنهم"**[3]، يبدو أن مرساها كان محطة عبور يتجهز منه التجار بمختلف البضائع ومع القرن السادس الهجري زادت الأهمية الاقتصادية لمرسى جزائر بني مزغنى، الذي لم يتأثر بباقي المراسي القريبة منها بل أصبح من أشهر المراسي في المغرب الأوسط، يعتبر مرسى مأمون تقصده السفن من إفريقية والأندلس وغيرهما من البلاد، وكان واجهة بحرية للمدن الداخلية[4]، وصفها الإدريسي بقوله: **"عامرة آهلة وتجارتها مربحة وأسوارها قائمة وصناعتها نافقة"**[5].

كما أن مرسى الدجاج شهد سوق تجاري هام لا يقل أهمية عن سابقه، لإهتمام أهلها بنشاط التجارة، ووفرت المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، ذكر الإدريسي أن لها **"أرض ممتدة وزراعات متصلة وإصابة أهلها في زروعهم واسعة وحنطتهم مباركة وسائر الفواكه واللحوم بها كثيرة وتباع بالثمن اليسير، والتين خاصة يحمل منها شرائح طويا منشورا إلى سائر الأقطار وأقصي المدن والأمصار وهي بذلك مشهورة"**[6]، يتضح لنا كثرة المعروض من منتجات أدت إلى رخص الأسعار والإقبال عليها كبير، يبدو أن مرسى الدجاج اتسعت وازدهرت في العهد الموحدي، فتوافد عليه التجار والجاليات وبخاصة الأندلسيين حيث موقع المرسى جعل منها مركزا مهما لممارسة مختلف الأنشطة التجارية والبحرية[7].

أما مرسى أرشقول[8] جاء على صخرة يحيط به البحر من كل جانب ماعدا الجنوب، حيث يوجد طريق ينزل من الصخر إلى اليابسة ولذلك تسمى بالجزيرة، وكغيرها من المدن الساحلية تكونت من مرافق تتطلبها طبيعتها الساحلية التي تتمثل في المراسي، وكانت أغلبها في حالة نشطة ودائمة مع الشمال والشرق خصوصا،

---

[1]- خلوط أسماء، شرق عبد الحق: المرجع السابق، ص257.

[2]- الهدين حامدي: المرجع السابق، ص83.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص258.

[4]- خلوط أسماء، شرق عبد الحق: المرجع السابق، ص257.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 252.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص259.

[7]- خلوط أسماء، شرق عبد الحق: المرجع السابق، ص259.

[8]- **أرشقول:** مدينة في ساحل تلمسان من أرض المغرب بينهما فحص، وهي على نهر تافنا تدخله السفن اللطاف من البحر إلى المدينة. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص26- ص27.

واحتوت على سور وذلك لصد هجمات الأعداء والدفاع عنها[1]، وكان بها مسجدان وحمامات هذه المعايير الأساسية ساعدت على استقطاب الناس العيش بها وأكثرهم تجار[2]، وها هو الإدريسي جمع كل صفاتها في قوله: **"كانت فيما سلف حصنا عامرا له مرسى وبادية وسعة في الماشية والأموال السّائمة ومرساها في جزيرة فيها مياه ومواجل كثيرة للمراكب"**[3]، وللمغرب الأوسط مرسى آخر ذا أهمية تجارية يعرف بالمرسى الكبير التابع لمدينة وهران، ذكره الإدريسي: **"ولها على ميلين منها المرسى الكبير وبه ترسى المراكب الكبار والسفن السفرية، وهذا المرسى يستر من الريح وليس له مثال في مراسي حائط البحر من بلاد البربر"**[4]، وتحدث عنها صاحب الإستبصار بقوله: **"لوهران مرسى كبير بشتى السفن يمكن من الريح لأنه من حوز جبل مطل على وهران مرتفع"**[5]، هذا الموقع للمرسى الكبير على الساحل، ومع طبيعته المساعدة على رسو السفن في مأمن، قصدته السفن التجارية بنسبة كبيرة من مختلف الأقطار خاصة من الأندلس والجمهوريات الإيطالية، حيث اتفق مارمول كربخال والوزان في أن المرسى الكبير من أجمل مراسي إفريقية وأعظمها وما يوجد في الدنيا أكبر منه، يمكن أن ترسوا فيه بسهولة مئات المراكب في مأمن من كل عاصفة وإعصار، كانت ترسوا به كل عام السفن الضخمة القادمة من البندقية وغيرها من بلاد أوروبا حاملة البضائع[6]، كما ذكر الإدريسي أن **"مراكب الأندلس إليها مختلفة"**[7]، وهذا الإقبال للتجار على المرسى الكبير يرجع أيضا إلى وفرت وتنوع البضائع ورخص أسعارها، تحدث الإدريسي عنها في قوله: **"وعليه –أي المرسى الكبير– بساتين وجنات بها فواكه ممكنة وأهلها في خصب والعسل بها موجود وكذلك السمن والزبد والبقر والغنم بها رخيصة بالثمن اليسير"**[8]، ولم يتوقف المعروض في الأسواق على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ومنتجاتها وإنما حتى المنتجات الحرفية لإهتمام أهلها بأنواع الصنائع، يقول حسن الوزان: **"وكان معظم السكان من الصناع والحاكة"**[9]، كما اهتمت السلطة بإنشاء الفنادق والحمامات لإقامة

---

[1]– خلوط أسماء، شرق عبد الحق: المرجع السابق، ص258.

[2]– زنبير محمد: بعض موانئ التجارة المغربية في العصر الوسيط)، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، 15-17 رجب 1409هـ/الموافق لـ21- 23 فبراير 1989م، الدار البيضاء، المغرب، 1992م، ص240.

[3]– الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص172.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص252.

[5]– مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص134.

[6]– الوزان: المصدر السابق، ج2، ص31، كربخال مارمول: المرجع السابق، ج2، ص327.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص252.

[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص252.

[9]– الوزان: المصدر السابق، ج2، ص30.

التجار الأجانب، إضافة إلى كرم أهلها وترحيبهم للغرباء وعزة النفس والنخوة التي تميزوا بها[1]، يبدو أن هذا المرسى أصبح في القرن 6هـ/12م أكثر اتساعا وازدهارا[2]، ما ساعد على بروز وهران كقاعدة بحرية للأساطيل البحرية الإسلامية ومركزا تجاريا لمعظم تجار الحوض الغربي للمتوسط المسلمين منهم والمسيحين الأوروبيين[3].

أما بالنسبة لمدينة تنس كانت المدينة القديمة تقع قرب الميناء نشط بها سوق لتبادل السلع القادمة من مدن المغرب الأوسط والمدن الأندلسية عن طريق البحر، وبعد تأسيس المدينة الحديثة سنة 262هـ/875-876م أصبح لها أسواق كثيرة وعامرة بالسلع[4]، وبالعودة إلى تاريخ المدينة قبل تأسيس تنس الحديثة وبعدها يمكن استنتاج أن مرساها كان مشهورا ومقصودا منذ زمن بعيد، فكان مركزا للتبادل التجاري بين الصحراء والأندلس ومع المشرق الإسلامي، وأصبح من أهم موانئ المغرب الأوسط في العصر الوسيط، واستمرت في دورها التجاري لتكون في العهد الموحدي تنس بمرفئها محطة هامة على الطريق الساحل الرابط بين طرابلس وباقي مدن المغرب الإسلامي الغربية الموالية لمدينة تنس[5]، وهو الأمر الذي اتضح في نص الإدريسي: **"ومدينة تنس على مقربة من ضفة البحر الملح...بها فواكه وخصب وبها إقلاع وحط، ولها أقاليم وأعمال ومزارع وبها حنطة ممكنة جدا وسائر الحبوب موجودة، وتخرج منها إلى كل الأفاق في المراكب"**[6]، كما أثنى صاحب الإستبصار على كثرة زرعها ورخص أسعارها: **"وهي كثيرة الزرع رخيصة الأسعار منها يحمل الطعام إلى الأندلس وإلى بلاد إفريقية لكثرة الزرع عندهم"**[7]. أما مرسى هنين[8] يصفها الإدريسي بقوله **"مدينة حسنة صغيرة في نحر البحر، وهي عامرة عليها سور متقن وأسواق، وبيع وشراء وخارجها زراعات كثيرة وعمارات متصلة"**[9]، يعتبر مرسى هنين مرسى جيد ومقصود وهو أكثر الحصون بساتين وضرب جعل أسواقه تشهد تنوعا في البضائع بين أنواع الفاكهة وأسواق بيع الأسماك[10]، وما يؤكد على نشاطه التجاري تردد السفن التجارية عليه، حيث أصبح مكانا رئيسيا

---

[1]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص30، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص252.

[2]- حلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص254.

[3]- بوعزيز يحيى: وهران، سحب الشعبية للجيش، دط، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص37.

[4]- بن نعمان إسماعيل: جوانب من الحياة الإقتصادية لمدينة تنس الإسلامية، مجلة عصور، ع12- 13/14-15، 2008- 2009م، ص176.

[5]- بن نعمان إسماعيل: جوانب من الحياة الإقتصادية، المرجع نفسه، ص175.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص251- ص252.

[7]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المرجع السابق، ص133.

[8]- **هنين:** مدينة بالمغرب جليلة على البحر، وشمالها تلمسان وهي بقرب ندرومة. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص597.

[9]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص172.

[10]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص84.

للسفر عن طريق البحر نظرا لحصانته من كلا الجانبين[1]، ولقد كان تجار البندقية أكثر التجار المترددين إليه، قال الوزان: **"وتأتي إلى هذا الميناء سنويا سفنا شراعية من البندقية تحقق أرباحا جسيمة مع تجار تلمسان إذ لا يفصل بين هذه المدينة وهنين سوى أربعة عشر ميلا... وكان سكان هنين في القديم نبلاء وشرفاء يعملون كلهم تقريبا في القطن والمنسوجات"**[2].

كما ذكر ميناء مدينة بونة في الكثير من المؤلفات الجغرافية والتاريخية، وذلك لأهميتها وشهرتها التي ترجع لفترات تاريخية سابقة، حيث كانت في القرن 4هـ مدينة مقتدرة ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة، وكانت تجارتها مقصودة وأسواقها حسنة فيها خصب ورخص موصوف[3]، واستمر نشاطها وبروزها التجاري في القرن 5هـ يصفها البكري: **"لها مساجد وأسواق وحمام"**[4]، وبلغت الذروة في القرن 6هـ قال الإدريسي أن بونة: **"مدينة ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة وهي على نهر البحر، وكانت لها أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح موجودة"**[5]، يبدو أن مرسى بونة قد اتسع وتطور فأصبح من المراسيم المهمة والشهيرة في بلاد المغرب، وأصبحت السفن تنشط فيه أغلب أشهر السنة [6]، ولقد تحدث الوزان عن اهتمام سكانها بنشاط التجارة والصناعة قال: **"والرجال فيها ظرفاء بعضهم تجار وبعضهم صناع"**[7].

أما المغرب الأدنى برز فيه مرفأ مدينة قابس بنشاطه التجاري وأسواقه، حيث كان دائما مصرفا تجاريا لمختلف أنواع السلع التي تحملها سفن البحر المتوسط وتدخل خليجها، والتي تحمل سلع قابس ومنتجاتها إلى الشرق وجميع أنحاء البحر المتوسط[8]، ذكر الإدريسي: **"أن لها أسواق وعمارات وتجارات وبضاعات"**[9]، وكانت هذه الأسواق تعج بالبضائع ومختلف السلع، جعل مرفأ قابس قبلة للتجار من مختلف الأقطار الذين خصصت لهم الفنادق والحمامات، وترسوا القوارب بوادها ويسع المراكب الصغيرة والمتوسطة ذلك أن قابس تقع على خليج، مما

---

[1]- كربخال مرمول: المرجع السابق، ج2، ص296.

[2]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص15.

[3]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص259.

[4]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص55.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص291.

[6]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص259- ص260.

[7]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص61.

[8]- حسين دحروج إلهام: مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية 442-625هـ/1051-1427م (أطروحة دكتوراه (مخدودة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب للدراسات العليا، جامعة القاهرة، مصر، 1420-1421هـ/1999- 2000م، ص142.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص279.

يبدو أن السفن الكبيرة كانت ترسو في الخليج بعيدا عن المرفأ، ومنها تنقل السلع والمسافرين بواسطة السفن الصغيرة والزوارق، عليها جماعة قابسيون يعبورون خليج بلدهم ودارسون أحواله الملاحية ويوصلون السلع والتجار والمسافرين بمهارة إلى المرفأ، مقابل عمولتهم ونسبة معينة من السلع والبضائع التي ينقلونها[1]، قال الإدريسي: "**ومرساها في البحر ليس بشيء لأنه لا يستر من الريح وإنما ترسى القوارب بوادها، وهو نهر صغير يدخله المد والجزر وترسى به المراكب الصغار وليس بكثير السعة و إنما يطلع المد لإرساء نحو من رمية سهم**"[2].

ومن أهم الموانئ الأندلسية ميناء مالقة وهو مرسى جميل على شاطئ البحر في جهة الجنوب[3]، يقول الحموي: "**مالقة مدينة بالأندلس عامرة من أعمال ريَّة، سورها على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء وألمرية... على ساحل بحر المجاز المعروف بالزقاق**"[4]، ويوجد بها جسور كأنوف الجبال كثيرا ما حير الجغرافيين[5]، وصفه الزهري: "**عجب من عجائب الأرض وهو الجسر الذي على ساحل البحر من تلك الأحجار المكدسة التي غلبت البحر وأمسكته إمساكا يشهد العقل بالقدرة والكفاءة للذين ساقوها**"[6]، وفي العهد الموحدي أصبح ميناؤها تجاريا على جانب من الأهمية في البحر الأبيض المتوسط[7]، وشهدت إقبال التجار إليها من مختلف الأقطار بأنواع البضائع يتاجرون، يقول الحموي: "**وكثر قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها**"[8]، حتى وصفت مالقه بأنها مدينة معشوقة بحرها سلك في نحرها، ومدينة مالقة شأنها شأن أغلب المدن الأندلسية وقد وصفت بالجمال والبهاء وحسن البنيان وكثرة البساتين جامعة بين مرافق البر والبحر كثيرة الخيرات[9]، كان الإدريسي قد وصفها لنا "**مدينة حسنة عامرة آهلة كثيرة الديار متسعة الأقطار بهية كاملة سنية أسواقها عامرة، ومتاجرها دائرة ونعمها كثيرة**"[10]، وقال ابن سعيد المغربي "**ومنها يحمل التين المالقي واللوز إلى الأقطار**"[11].

---

[1]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص142.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص280.

[3]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص263.

[4]- الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص43.

[5]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص263.

[6]- الزهري: المصدر السابق، ص93.

[7]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص263.

[8]- الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص43.

[9]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص 263.

[10]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص200.

[11]- ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص140.

يعتبر مرفأ ألمرية من أهم موانئ الأندلس وأشهر مراسيها وأعمرها[1]، ولقد حافظت على شهرتها خاصة في مرحلة ازدهار الدولة الموحدية، حيث كانت مرفأ الأندلس للحط والإقلاع[2]، يقول الزهري: **"هي مرسى الأندلس، إليها تقطع المراكب من المشرق ومن الإسكندرية وهي قيسارية الأندلس ودار صنعتها"**[3]، يبدو أن مرفأ ألمرية كان مرفأ الأندلس كلها، حيث اعتبر نقطة إنطلاق في إيصال البضائع المستوردة نحو المدن الأندلسية الأخرى، يقول الحموي: **"كانت هي وبجانة بابي الشرق منها يركب التجار وفيها تحل مراكب التجار وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب"**[4]، حيث أثنى الحميري على كلام الزهري: **"كانت ألمرية تقصدها مراكب التجار من الإسكندرية والشام ولم يكن بالأندلس أكثر من أهلها مالا"**[5]، لما تدره التجارة النشطة بأسواقها من أرباح حيث كانت مدينة ألمرية القاعدة البحرية الرئيسية في الأندلس[6]، كما استقطبت أيضا سفن النصارى حيث مثلت مدينة ألمرية القاعدة التجارية لهم، وكان فيها ديوانهم ومنها كانت تتوزع متاجرهم على بلاد الأندلس كلها، وفيها تشحن البضائع التي تصلح لهم، وقد كان في الإبقاء على هذه الامتيازات الممنوحة للنصارى مصلحة للمسلمين، إذ تفرض على هؤلاء التجار النصارى ضريبة العشور، كما أنه لم يكن بالأندلس مدينة أخرى تعادلها في الموقع المتوسط، وفي اتساع مينائها، وقيامها بالصادر والوارد، وقد استلزم وجود ديوان النصارى إقامة فنادق ووكلات تجارية لهم في ألمرية وهو أمر أشار إليه المؤرخون[7]، لا ترجع أهمية مرفأ ألمرية التجارية للموقع فقط وإنما لما تتوفر عليه المدينة من خيرات ومنتجات زراعية وصناعية أيضا، يقول الحميري: **"وكان بها من كل الصناعات كل غريبة وكان بها من طرز الحرير ثمانمائة طراز يعمل بها... صنوف أنواع الحرير وكانت فيها تقدم، يصنع بها صنوف آلات النحاس والحديد... وكان بها من فواكه واديها الكثير الرخيص... والمدينة كبيرة كثيرة الخيرات"**[8]، وكانت مدينة طرطوشة أكثر المدن الأندلسية استقطابا للتجار حيث شهد مرساها حركة نشطة للبيع

[1]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص262.

[2]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص170، خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع نفسه، ص262.

[3]- الزهري: المصدر السابق، ص102.

[4]- الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص119.

[5]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص184.

[6]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص262.

[7]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص170- ص171.

[8]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص184.

والشراء دعمت أسواقها الداخلية[1]، كونها "**برية وبحرية وهي مدينة داخلة في مدينة من عجائب المدينة الداخلة**"[2]، وقال الحموي: "**لها ولاية واسعة وبلاد كثيرة تعد في جملاتها تحلها التجار وتسافر منها إلى سائر الأمصار**"[3]، إذن كان مرفأ طرطوشة محطة تجارة لوصول التجار من مختلف الأقطار بضروب الأمتعة ورجوعهم إلى بلدهم بمختلف السلع هذا عامل ايجابي لازدهار أسواقها سواء على مرفئها أو على مستوى أسواقها الداخلية مع تنوع بضائعها المحلية والمستوردة، يقول صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس: "**هي مدينة عظيمة... حصينة البناء كثيرة الخصب جمة البركات**"[4]، جمعت أسواق طرطوشة بين السلع المحلية والمستوردة.

ومن المرافئ الأندلسية الأخرى ذات الأهمية التجارية بأسواقها العامرة مدينة دانية[5]، يقول صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس أنها "**مدينة متوسطة على ضفة البحر فهي برية بحرية حصينة كثيرة الخيرات، والفواكه، والبساتين، ولها مرسى عظيم**"[6]، يبدو أن مرفأ دانية له موقع جغرافي هام، وتضاريس طبيعية زادت من حصانتها، وتميزت بكثرة الخيرات[7]، فيها "**شجر تين كثيرة وكروم والسفن واردة عليها وصادرة عنها**"[8]، الظاهر أن مرفأ دانية كان محطة تجارية هامة استقطبت التجار من مختلف الأقطار، والملاحظ أن هذا المرفأ اكتسب أهمية حربية أيضا حيث اتفق الجغرافيون على ذلك "**منها يخرج الأسطول للغزو وبها ينشأ أكثره لأنها دار إنشائه**"[9].

كما شهد مرفأ مدينة شنت مرية سوقا نشطة في المبادلات التجارية حتى مع التجار الأجانب، وبالتالي غنى السوق بالمنتجات المحلية والمنتجات المستوردة، يقول الإدريسي: "**وبها المراكب واردة وصادرة**"[10]، تجلب البضائع ثم تحمل غيرها وترجع هذه الأهمية التجارية إلى موقعها الإستراتيجي، يقول الإدريسي: "**ومدينة شنت مارية على**

---

[1]- العابد وردة: القيادة العسكرية في الثغرين الأدنى والأعلى بالأندلس في القرن الخامس الهجري حتى الربع الأول من القرن السادس الهجري (ق11-12م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمود منتوري (قسنطينة)، الجزائر، 1428- 1429هـ/ 2007- 2008م، ص39

[2]- القزويني: المصدر السابق، ص 544.

[3]- الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص30.

[4]- مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص74- ص75.

[5]- **دانية:** مدينة بشرقي الأندلس على البحر عامرة والسفن واردة عليها، وهي دار انشاء للأسطول. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص76.

[6]- مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص75.

[7]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص261.

[8]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص192.

[9]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص192، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص232، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص76.

[10]- الإدريسي : نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص543.

معظم البحر الأعظم"[1]، إضافة إلى عامل الأمن حيث جاء بناء المدينة كالحصن لها سور متين، يقول الحميري: **"وهي أول الحصون التي تعد لبَنْبَلُونة وهي أتقن حصون بنبلونة بنيانا وأعلاها سمكا، مبتناة على نهر أرغون على مسافة ثلاثة أميال منه"**[2]، ورغم أن شنت مرية **"مدينة متوسطة القدر"**[3]، إلا أنها تحضى بأهمية تجارية لكونها **"حسنة الترتيب"**[4]، يقول الإدريسي: **"شنت مرية ولقنت بلدان جليلان عامران بهما أسواق قائمة"**[5]، يبدو أن مرفأ لقنت الذي يقع شرق مرسية على ساحل البحر[6]، وهو من أعمالها، شهد نشاط دائم في الصناعة والتجارة وحركة البيع والشراء، يقول الإدريسي **"لقنت**[7] **مدينة صغيرة عامرة وبها سوق... تتجهز منها بالحلفاء إلى جميع بلاد البحر، وبها فواكه وبقل كثيرة وتين وأعناب"**[8]، الظاهر تنوع البضائع وخاصة الزراعية، وهذا دلالة على اهتمام سكانها بنشاط الزراعة والتجارة وحتى الحرف جعلت مرفأ لقنت من أكبر المرافئ في الساحل الشرقي للأندلس[9].

جدول إحصائي لأهم أسواق المرافئ بالغرب الإسلامي الموحدي:

المدينة/الموقع	الدلالة التاريخية	المصدر
مرفأ سلا	**"سلا الحديثة على ضفة البحر الملح منيعة من جانب البحر ...لها أسواق نافقة وتجارات ودخل وخروج وتصرف لأهلها وسعة أموال ونمو أحوال والطعام بها كثير رخيص جدا وبها كروم وغلات وبساتين وحدائق ومزارع"**	**الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص239**
	"ومراكب أهل إشبيلية وسائر المدن الساحلية من الأندلس يقلعون عنها ويحطون بها ضرب من البضائع وأهل إشبيلية ويقصدونها بالزيت الكثير وهو بضاعتهم ويتجهزون منها بالطعام إلى سائر بلاد الأندلس الساحلية"	**نفسه، ج1، ص239**
	" وكل شيء من المأكولات في مدينة سلا موجود بأيسر القيمة وأهون ثمن"	**نفسه، ج1 ، ص239**

[1]- الإدريسي : نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص543.

[2]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص347، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص114.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص543، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص115.

[4]- الإدريسي : نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص543، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص347، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص115.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص553.

[6]- خلوط أسماء، شرف عبد الحق: المرجع السابق، ص264.

[7]- **لقنت:** مدينة من بلاد الأندلس صغيرة عامرة كثيرة الفواكه، بها تنشأ المراكب السفرية والحراريق. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص170.

[8]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص193.

[9]- أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي 515- 686 هـ /1121-1287م (دراسة في التاريخ السياسي والحضاري)، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الإسكندرية، 1417هـ/ 1996م، ص277- ص278.

مرسى فضالة	"ترده المراكب من بلاد الأندلس... فتحمل منها أوساقها طعاما حنطة وشعيرا وفولا وحمصا وتجل منها الغنم والمعز والبقر"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 239– ص 240
مرفأ سبتة	"وهي من فُرَضِ البحر العظيمة لكثرة ما يردُ عليها من مراكب المسلمين والنصارى من كل جهة"	العمري: المصدر السابق، ج4، ص207
	"ويصاد بمدينة سبتة شجر المرجان الذي لا يعدله صنف من صنوف المرجان المستخرج بجميع أقطار البحار وبمدينة سبتة سوق لتفصيله وحكه وصنعه خرزا وثقبه وتنظيمه ومنها يتجهز به إلى سائر البلاد وأكثر ما يحمل إلى غانة وجميع بلاد السودان لأنه في تلك البلاد يستعمل كثيرا"	الإدريسي: نزهة المشتاق ج2، المصدر السابق ، ص 529
مرفأ سبتة	عرفت مدينة سبتة المضارب وهي أسواق لبيع الأسماك حيث احتوت على تسعة مضارب منها ماهو بداخلها ومنها ماهو بخارجها "	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق ، ص47
	" مدينة سبتة مصايد للحوت ولا يعد لها بلد في إصابة الحوت وجلبه ويصاد بها من السمك نحو من مئة نوع ويصاد بها السمك المسمى التن الكبير الكثير...و لهم في ذلك دربة وحكمة سبقوا فيها جميع الصيادين لذلك "	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529
	"كان بها أسواق لصناعة النحاس مثل "الشمعدنات والجفان والمخابر وغيرها "	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص317
مرسى طنجة	اشتهرت الأسواق بتنوع تجارها منها أسواق الفاكهة وأسواق الحبوب وبها أسواق عامرة من الخضر والفاكهة والأسماك والملابس "	مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص346
	" هي مدينة حسنة لها أسواق وصناع وفعلة وبها إنشاء المراكب وبها إقلاع وحط"	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق، ص529
مرسى طنجة	" لطنجة نهر كبير تدخل فيه السفن "	مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق ، ص139
	" وهي على أرض متصلة بالبر فيها مزارع وغلات "	الإدريسي: نزهة المشتاق ..، ج2، المصدر السابق، ص529
مرسى آنفا	"هي مرسى مقصود تأتي إليه المراكب وتحمل منه الحنطة والشعير"	نفسه، ج2، ص240
مرسى الغيط	"مرسى حسن مكن من بعض الرياح والمراكب تصل إليه فتخرج منها الحنطة والشعير"	نفسه، ج2، ص241
ميناء رباط الفتح	كان ميناء رباط الفتح من أهم الموانئ التجارية جعل منه سوقا هامة	حركات إبراهيم: المرجع السابق، ص339
	"وحولها يتصيد أنواع السمك والشابل "	مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص141
مرسى آسفي	"مرسى آسفي كان فيه سلف أخر مرسى تصل إليه المراكب...تحمل منه أوساقها في وقت السفر وحركة البحر المظلم"	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق ،ص240
تدنست	مدينة تدنست في إقليم حاحا وهو من أقاليم مراكش قريب من البحر المحيط، انتشرت دكاكين كثيرة للتجار...وفيها بعض الصناع الإسكافيين والحدادين والخياطين	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق ، ص48
مرفأ مليلة	مليلة أحد الموانئ المهمة في آخر المحور التجاري الكبير السودان – سجلماسة...كانت سوق هامة لمختلف البضائع المحلية والمستوردة من المناطق الجنوبية والشمالية"	زنبير محمد: المرجع السابق، ص390– ص392

مرسى باديس	وفدت إلى مرسى باديس سفن البندقية حاملة بضائعها مرة أو مرتين في السنة لتتم المبادلات التجارية والبيع نقدا	زنبير محمد: المرجع السابق، ص390– ص392
	"باديس مدينة متحضرة فيها أسواق وصناعات "	الإدريسي: نزهة المشتاق..،ج2، المصدر السابق، ص532
مرسى الخرز	" المرجان يوجد بها كثيرا وهو أجل جميع المرجان الموجود بسائر الأقطار"	نفسه، ج1، ص290
	"ويقصد التجار من سائر البلاد إلى هذه المدينة فيخرجون منه الكثير إلى جميع الجهات"	نفسه، ج1، ص290
مرسى بجاية	" يدخل إليها جونٌ من البحر الشامي يُعْبَرُ بالمراكب إليها "	العمري: المصدر السابق ، ج4، ص 146
	"هي مرسى عظيم تحطه سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم وسفن المسلمين من الإسكندرية بطرق بلاد مصر والهند والصين وغيرهما "	مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص130
مرسى الجزائر بني مزغنة	"ميناؤها محمي جدا...يتردد عليه البحارة القادمة من إفريقية والأندلس ومن الأقطار الأخرى فيتجهزون بها إلى سائر البلاد والقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم "	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص258
	عامرة آهلة وتجارتها مربحة وأسوارها قائمة وصناعتها نافقة "	نفسه، ج2، ص252
مرسى الدجاج	"لها أرض ممتدة وزراعات متصلة وإصابة أهلها في زروعهم واسعة وحنطتهم مباركة وسائر الفواكه واللحوم بها كثيرة وتباع بالثمن اليسير والتين خاصة يحمل منها شرائح طويا ومنشورا إلى سائر الأقطار وأقاصي المدن والأمصار وهي بذلك مشهورة"	نفسه، ج1، ص259
مرسى أرشقول	"كانت فيها سلق حصنا عامرا، له مرسى وبادية واسعة في الماشية والأموال السّائمة ومرساها في جزيرة فيها مياه ومواجل كثيرة للمراكب"	الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص172
المرسى الكبير –وهران–	"المرسى الكبير به ترس المراكب الكبار والسفن السفرية وهذا المرسى يستر من الريح وليس له مثال في مراسي حائط البحر من بلاد البربر"	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص252
	المرسى الكبير من أجل المراسي إفريقية وأعظمها وما يوجد في الدنيا أكبر منه، يمكن أن ترسو فيه بسهولة مئات المراكب في مأمن من كل عاصفة وإعصار كانت ترسو به كل عام السفن الضخمة القادمة من البندقية وغيرها من بلاد أروبا حاملة البضائع	الوزان: المصدر السابق ، ج2، ص31، كربخال مارمول: المر جع السابق،ج2 ، ص327
	مراكب الأندلس إليها مختلفة "	الإدريسي: نزهة المشتاق..،ج1، المصدر السابق، ص252
	"وعليه بساتين وجنات وبها فواكه ممكنة وأهلها في الخصب والعسل بها موجود وكذلك السمن والزبد والبقر والغنم بها رخيصة بالثمن اليسير"	نفسه ، ج1 ، ص252
مرسى تنس	"ومدينة تنس على مقربة من ضفة البحر... بهاإقلاع وحط...وبها الحنطة ممكنة جدا وسائر الحبوب... تخرج منها إلى كل الأفاق في المراكب"	نفسه، ج1، ص251–ص252
	" وهي كثيرة الزرع رخيصة الأسعار منها يحمل الطعام إلى الأندلس وبلاد إفريقية لكثرة الزرع عندهم"	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص133
مرسى هنين	"مدينة حسنة صغيرة في نحر البحر وهي عامرة عليها سور متقن وأسواق وبيع وشراء وخارجها زراعات كثيرة وعمارات متصلة"	الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص172
	"وتأتي إلى هذا الميناء سنويا سفنا شراعية من البندقية تحقق أرباحا جسيمة مع تجار تلمسان...وكان سكان هنين...نبلاء وشرفاء، يعملون...في القطن والمنسوجات "	الوزان: المصدر السابق، ج2 ، ص15

بونة	" مدينة ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة وهي على نهر البحر وكانت لها أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح موجودة "	الإدريسي: نزهة المشتاق ..،ج1، المصدر السابق، ص291
مرفأ قابس	برز مرفأ مدينة قابس بنشاطه التجاري وأسواقه حيث كانت دائما مصرفا تجاريا لمختلف أنواع السلع التي تحملها سفن البحر الأبيض المتوسط وتدخل خليجها أو السفن التي تحمل سلع قابس و منتجاتها إلى الشرق وجميع أنحاء البحر المتوسط "	حسين دحروج الهام: المرجع السابق ،ص142
	" لها أسواق وعمارات وتجارات وصناعات "	الإدريسي : نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص279
ميناء مالقة	مالقة مدينة بالأندلس عامرة من أعمال ريّة سورها على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء وألمرية ...و هي على ساحل بحر المجاز المعروف بالزقاق "	الحموي : معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص43
	"وكثير قصد المراكب والتجار إليها فتضاعفت عمارتها"	نفسه، ج5، ص43
	"مدينة حسنة عامرة آهلة كثيرة الديار متسعة الأقطار بهية كاملة سنية أسواقها عامرة ومتاجرها دائرة ونعمها كثيرة "	الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص200
ميناء مالقة	"ومنها يحمل التين المالقي واللوز إلى الأقطار"	ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا..، المصدر السابق ، ص140
مرفأ ألمرية	"هي مرسى الأندلس إليها تقطع المراكب من المشرق ومن الإسكندرية وهي قيسارية الأندلس ودار صناعتها"	الزهري: المصدر السابق، ص102
	"كانت هي وبجانة بابي الشرق منها يركب التجار وفيها تحل مراكب التجار وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب"	الحموي : معجم البلدان...، ج5، المصدر السابق ص119
	"كانت ألمرية تقصدها مراكب التجار من الإسكندرية والشام ولم يكن بالأندلس أكثر من أهلها مالا"	الحميري:صفة جزيرة الأندلس..، المصدر السابق، ص184
	"بها من الصناعات كل غريبة، وكان بها من طرز الحرير ثمانمائة طراز يعمل بها...صنوف أنوع الحرير وكانت فيما تقدم يصنع بها صنوف آلات النحاس والحديد وملا يحاد، وكان بها من الفواكه واديها الكثير الرخيص...والمدينة كبيرة وكثيرة الخيرات"	نفسه، ص184
مرسى طرطوشة	"تحلها التجار وتسافر منها إلى سائر الأمصار"	الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص30
مرسى دانية	"مدينة متوسطة على ضفة البحر فهي برية بحرية حصينة كثيرة الخيرات والفواكه والبساتين ولها مرسى عظيم"	مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص74– ص75
مرفأ شنت مرية	"بها المراكب واردة و صادرة"	الإدريسي: نزهة المشتاق ، ج2، المصدر السابق ، ص543
	"مدينة شنت مرية على معظم البحر الأعظم"	نفسه، ج2، ص543
	"شنت مرية ولقنت بلدان جليلان عامران بهما أسواق قائمة "	نفسه ،ج2، ص553
مرفأ لقنت	"لقنت مدينة صغيرة عامرة وبها سوق...تتجهز منها بالحلفاء إلى جميع بلاد البحر وبها فواكه وبقل كثير وتين والعناب "	الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص193

- **التعليق:**

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي الخاص بأهم أسواق المرافئ بالغرب الإسلامي الموحدي، انتشار نسبة كبيرة من المرافئ التجارية على مستوى مدنه، ولكن يبدو أن إقليم المغرب الأوسط والأندلس كانا أوفر حظ لطول الشريط الساحلي لهما، كما أن أغلب المرافئ تتميز بطبيعة تضاريسية آمنة، ساعدت على رسوا السفن في مأمن مثل المرسى الكبير الذي قال عنه الإدريسي: "**يستر من الريح وليس له مثال في مراسي حائط البحر من بلاد البربر**"[1]، ومرسى دانية "**مرسى عظيم**"[2]، والملاحظ أيضا أن هذه الموانئ شهدت نشاط تجاري متبادل فيما بينها، وعلى مستوى العلاقات التجارية الخارجية للدولة، حيث كانت موانئ الغرب الإسلامي تستقبل سفنا من المشرق الإسلامي، ومن أوروبا خاصة الجمهوريات الإيطالية كجنوة والبندقية، مثل مرسى باديس الذي "**وفدت إليه سفن البندقية حاملة بضائعها**"[3]، وكان ميناء مالقة كثير القصد لمراكب التجار[4]، وكانت ألمرية "**مرسى الأندلس إليها تقطع المراكب من المشرق والإسكندرية**"[5]، وعن مرفأ شنت مرية "**المراكب واردة وصادرة**"[6]، وهذا يجعلنا نستنتج أن الموانئ تعتبر حلقة وصل بين الدول فمن خلالها الدولة تستطيع أن تورد وتصدر كميات كبيرة من السلع، أما بالنسبة للبضائع والظاهر من أقوال الجغرافيين الوارد ذكرهم في الجدول تنوع البضائع بين ماهو مستورد وماهو محلي، لما فيها من إقلاع وحط لضروب البضائع، وكانت تجارتها مربحة وصناعتها نافقة، أما تجارها فأغلبهم تجار أجانب من مختلف الأقطار، ولقد ساعد توفر الثروة الزراعية والصناعية في كل صقع من بلاد الغرب الإسلامي، والذي ساعد على ازدهار أسواق المرافئ والتي أدت بدورها على تنشيط الحركة التجارية بين مختلف الأقاليم، ودعمت الأسواق الداخلية بمختلف البضائع وأدت إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين مختلف مدنه.

2- أسواق الطرق التجارية:

شهد المجال الجغرافي لبلاد الغرب الإسلامي الموحدي نوع آخر من الأسواق والتي صنفت حسب موقعها وأهميتها التجارية وهي أسواق على الطرق التجارية، حيث ساهم هذا النوع من الأسواق في ازدهار المدن وتحويلها إلى مراكز هامة وأغلبها تلك الواقعة جنوب بلاد المغرب الإسلامي.

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص252.

[2]- مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص74- ص75.

[3]- زنبير محمد: المرجع السابق، ص390- ص392.

[4]- الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص43.

[5]- الزهري: المصدر السابق، ص102.

[6]- الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص30.

كما هو الحال بمدينة سجلماسة التي تقع جنوب بلاد المغرب الأقصى[1]، حدد الحموي موقعها في قوله: "**مدينة في جنوب المغرب في طرف بلاد السودان**"[2]، بذلك ترجع شهرة أسواقها[3] إلى موقعها في بداية طرق القوافل القادمة من بلاد المغرب قاصدة بلاد السودان والقادمة منها[4]، حتى أصبحت بازدهار أسواقها مركزا تجاريا عالميا[5]، شهد لها بذلك صاحب الإستبصار "**مدينة عظيمة من أعظم مدن المغرب وهي على طرف الصحراء لا يعرف في قبليها ولا غربيها عمران بينها وبين غانة صحراء مسيرة شهرين في رمال وجبال غير عامرة قليلة الماء**"[6]، ولقد أكد الإدريسي على إقبال التجار عليها بقوله: "**مدينة سجلماسة مدينة كبيرة، كثيرة العامرة وهي مقصد الوارد والصادر**"[7]، ويبدو أن أسواق سجلماسة كانت قبلة للتجار من مختلف الأقطار، وغايتهم في ذلك بضائع السودان من الذهب والرقيق التي حملت إلى أسواق المدن المغربية والمشرقية والأندلسية، ولها متاجر إلى بلاد السودان يخرجون إليها بالملح والنحاس والودع ويرجعون منها بالذهب التبر[8]، هذا فضلا عن انتاجها المحلي وخاصة وفرت محاصيلها الزراعية، حيث يوجد بها أسواق الخضر والفواكه والتمور وكذلك سوق للقطن، والكمون، والكروياء، والحناء، والحنطة، والتمر يتجهز بها إلى سائر بلاد المغرب[9]، كما يمكن أن تصنف أسواق سجلماسة ضمن نوع الأسواق الدائمة بإعتبارها "**مدينة كبيرة كثيرة العامر**"[10]، فكثرة سكانها فرضت فتح أسواق بصفة دائمة داخل المدينة، كما يمكن أنها شهدت بين الحين والآخر أسواق جامعة مؤقتة ليوم أو أيام معينة، عندما يتوافد عليها التجار من كل الآفاق لدرجة أنه "**يسير السائر في أسواقها نصف يوم فلا يقطعها**"[11].

---

[1]- سي عبد القادر عمر: إسهامات المدن الموحدية في الإزدهار التجاري للمغرب الإسلامي، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية، ع3، 4 جانفي 2017م، ص37

[2]- الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص192.

[3]- كان يقام في موضع سجلماسة قبل بنائها سوقا يجتمع فيه بربر تلك النواحي. ينظر: مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص201، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص306.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص80.

[5]- رافع رضا: المرجع السابق، ص109.

[6]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص200- ص201، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص305.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص225، الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص60.

[8]- العربي إسماعيل: المدن المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر، 1403هـ/1983م، ص129.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص226.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر نفسه، ص225.

[11]- ابن الوردي سراج الدين: خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تح: زناتي أنور محمود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1428هـ/2008م، ص53.

ومن الأسواق الأخرى الواقعة على الطرق التجارية أسواق درعة والتي وصفها صاحب الإستبصار بقوله: "**وفيها أسواق حفيلة كثيرة، فيها يوم الجمعة أسواق في مواضع كثيرة متقاربة، وربما كان سوقان في يوم واحد في المواضع النائية وكذلك في سائر البلاد**"[1]، يتضح لنا تعدد الأسواق في عبارة "فيها أسواق حفيلة كثيرة"، والراجح أنها أسواق دائمة وأخرى أسواق أسبوعية_ سبق أن أشرنا إليها في عنصر الأسواق الأسبوعية_ كانت تقام يوم الجمعة وقد ينعقد سوقان في اليوم ذاته، ذلك لأنّ درعة على حد قول الإدريسي : "**ليست بمدينة يحوطها سور ولا حفيز وإنما هي قرى متصلة وعمارات متقاربة ومزارع كثيرة**"[2]، لذلك قد ينعقد السوق في أكثر من موضع في يوم واحد، إذن درعة جمعت بين الأسواق الدائمة والأسواق المؤقتة- وحديثنا عنها الآن سيكون بحكم موقعها كسوق على الطرق التجارية- له أهمية، يقول الإدريسي "**من مدينة سجلماسة إلى مدينة درعة ثلاث مراحل كبار**"[3]، أما الحموي حدد موقعها بقوله: "**مدينة صغيرة بالمغرب من جنوب الغرب بينها وبين سجلماسة أربعة فراسخ ودرعة غربيها**"[4]، وعند البكري "**مدينة يقال لها تيومتين وهي قاعدة درعة...وهذه المدينة آهلة عامرة بها جامع وأسواق جامعة ومتاجر رابحة**"[5]، حيث تنوعت الأسواق بدرعة لتنوع السلع ذكر الإدريسي أن بها "**مزارع كثيرة**"[6]، وبحكم أنها "**على نهر سجلماسة النازل وعليه يزرعون غلات الحناء والكمون والكروياء والنيلج...ومنها يؤخذ بذرة ويتجهز بها إلى كل الجهات**"[7]، يتضح أن هذه المزارع كانت معروضة في أسواق درعة، أما صاحب الإستبصار ذكر أن على هذا النهر "**الجنات الكبيرة فيها جميع الفواكه من النخل والزيتون وغيرها والحناء بدرعة كثيرة، منها تجلب إلى جميع البلاد لطيبها وله مزية في البيع**"[8]، وأهم سلعة مطلوبة بأسواق درعة هو معدن الذهب، يقول الحموي: "**لأنها على طريق من يريد غانة التي هي معدن الذهب ولأهلها جرأة على دخولها**"[9]، وذكر الحموي في موضع آخر أن "**أكثر ثمرها القصب اليابس جدا ينسحق إذا دق**"[10]، توفر الإنتاج المحلي والمستورد أدى إلى كثرة المعروض في أسواق درعة وبالتالي جلب التجار من مختلف الأقطار

[1]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص206.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص227، الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص61.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص226، الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص61.

[4]- الحموي: معجم البلدان...،ج2، المصدر السابق، ص451.

[5]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص155.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص227.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص227.

[8]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص207.

[9]- الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص 192.

[10]- الحموي: معجم البلدان، ج2، المصدر نفسه، ص451.

ومن انعكس إيجابا على أهلها، يقول الحموي: **"وأهل هذه المدينة من أغنى الناس وأكثرهم مالا"**[1]، وساعد موقع درعة الإستراتيجي على الطرق التجارية أن تصبح محطة هامة نشطت بها حركة البيع والشراء.

أما أسواق مدينة أغمات بها أسواق مؤقتة حسب معيار الزمان –سبق الإشارة لها– وهي سوق على الطرق التجارية حسب معيار المكان، ويعتبر من أهم أسواق مدن المغرب الأقصى الجنوبية التي تمر بها القوافل التجارية القادم من الجنوب وبلاد السودان[2]، كما تمثل مدينة أغمات همزة وصل بين الدولة الموحدية وبلاد السودان من حيث الإستراد والتصدير وتحولت لإزدهار أسواقها إلى مركز تجاري هام[3] ودار تجهيز للصحراء[4]، محملة بالبضائع المختلفة المعروضة من أسواقها، كذلك كانت تمر عليها قوافل التجارة القادمة من ساحل رباط قوز[5]، وساحل أغمات رباط قوز على البحر المحيط، فيه تنزل السفن من جميع البلدان[6]، إذن أسواق أغمات مثلت نقطة عبور للتجارة المغربية إلى السودان وإلى غيرها من الأقطار[7]، توازي سجلماسة بتجارها المترددين على إفريقيا السوداء[8]، تنوعت بضائع أسواق أغمات بين الإنتاج المحلي والمستورد، بها ضروب من الفواكه وأنواع من النعم، كل شيء من المأكول بها رخيص ممكن[9]، وصفها الزهري بقوله: **"كثيرة الفواكه والكروم والزرع والضرع"**[10].

أما مدينة أودغست[11] **"بها أسواق جليلة...، والسفر إليها متصل من كل بلد"**[12]، والسفن إليها في البحر المحيط من كل الأقطار[13]، وهي مدينة صغيرة في جنوب المغرب الأقصى بالصحراء جنوب سلجماسة[14]، في غربها

---

[1]– الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص192.

[2]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص78– ص79.

[3]– سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص37.

[4]– مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص207.

[5]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص79.

[6]– البكري: المصدر السابق، ص154، مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص207.

[7]– رافع رضا: المرجع السابق، ص109.

[8]– زنبير محمد: المرجع السابق، ص355.

[9]– على أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص79.

[10]– الزهري: المصدر السابق، ص117.

[11]– **أودغست:** مدينة بين صحراء لمتونة والسودان، ومنها إلى غانة اثنتا عشر مرحلة وكذلك من أودغست إلى مدن واركلان إحدى وثلاثون مرحلة. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص63.

[12]– الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص278.

[13]– العربي إسماعيل: المدن المغربية، المرجع السابق، ص 118.

[14]– العربي إسماعيل: المدن المغربية، المرجع نفسه، ص117– ص118.

البحر المحيط، ومن شرقها إلى جنوبها بلاد السودان[1]، من سلجماسة إلى أودغست شهران ومن أودغست إلى غانة بضعة عشر يوما[2] نتيجة لموقعها الهام ظلت أودغست ردحا من الزمن تشهد أسواق نافقة، وكانت محطة مهمة للتبادل التجاري بين المغرب وشواطئ المحيط الأطلسي، ومن أشهر طرق القوافل التي كانت تربط المغرب بأودغست والتي كان يُنقل عبرها خصوصا الذهب والعبيد إلى الشمال، الطريق التي كانت تسمى طريق التمر[3].

كما اشتهرت أسواق نول لمطة[4] "**من بلاد السوس بالمغرب بينها وبين وادي السوس الأقصى ثلاث مراحل ومنها إلى البحر ثلاثة أيام وبينها وبين سجلماسة ثلاث عشر مرحلة وفيها جزولة ولمطة... وهي مدينة كبيرة في أول الصحراء على نهر كبير يصب في البحر المحيط...وهي آخر بلاد السوس ومن أراد الدخول من وادي درعة إلى بلاد السودان غانة وغيرها**"[5]، بذلك هي في جنوبي بلاد المغرب الأقصى بموقع إستراتيجي على طريق تجاري هام لتجارة الذهب، شهدت نول لمطة عدة أسواق منها سوق لصنع الدرقة اللمطية الشهيرة، وسوق لصناعة السروج واللجم والأقتاب المعدة لخدمة الإبل على طول طريق القوافل، وسوق الأكسية المسماة بالسفسارية والبرانس، وسوق لبيع الماشية ومنتجات الألبان، وسوق الدقيق، يقام في يوم واحد وفي السنة يقصده التجار من الآفاق[6]. أما منطقة السوس[7] الأقصى في أقصى غرب مدن المغرب الأقصى ذكرها صاحب الإستبصار: "**وهي مدن كثيرة وبلاد واسعة يسقيها نهر عظيم يصب في البحر المحيط، يسمى وادي ماسة وجريه من القبلة إلى البحر كجري نيل مصر، وعليه القرى المتصلة والعمائر الكثيرة، والبساتين، والجنات، بأنواع الفواكه والثمار والأعناب وقصب السكر**"[8]، الأكيد أن هذه الخيرات من المنتجات احتاجت إلى أسواق انتشرت على مختلف مدن السوس الأقصى وكانت تارودانت[9] عاصمته، يقول الإدريسي "**ومدينته هي تارودانت**"[10]، اشتهرت

---

[1]- الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص278.

[2]- العربي إسماعيل: المدن المغربية، المرجع السابق، ص114.

[3]- العربي إسماعيل: المدن المغربية، المرجع نفسه، ص114، الإحالة رقم:01

[4]- **نول لمطة:** مدينة من بلاد السوس الأقصى وهي كبيرة في أول الصحراء ونسبت في إسمها إلى قبيل لمطة يسكنونها. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص584.

[5]- الحميري: الوض المعطار...، المصدر نفسه، ص584، مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص213.

[6]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص348- ص349، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص81.

[7]- ينسب إليها الإمام محمد بن تومرت كان يقال له الفقيه السوسي ينظم. الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص330.

[8]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص211.

[9]- **تارودانت:** مدينة السوس الأقصى وهي على طرف من البحر أربعين ميلا يحذره المراكب وهي مدينة على نهر في جانبها الشمالي و نهرها يأتي من الشرق من جبل لمطة. ينظر: أبو الفداء: المصدر السابق، ص131.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص227.

بأسواقها حيث يباع فيها الفاكهة واللحوم والسكر والأكسية الرقاق والثياب الرفيعة والحبوب بأيسر قيمة وأسعارها رخيصة [1]، كما شهدت مدينة أيجلي – أيكلي– قاعدة بلاد السوس[2] أسواق للفواكه والتمر والسكر والنحاس يقول صاحب الإستبصار **"مدينة أيجلي مدينة عظيمة كبيرة... كثيرة البساتين والتمر وجميع الفواكه... ربما بيع حمل التمر بما دون كراء الدابة من الجنان إلى السوق وقصب السكر بها كثير وله بها معاصر كثيرة... ويعمل بها النحاس المسبوك يتجهز به إلى بلاد السودان"**[3]، انعكس ازدهار أسواق مدن السوس الأقصى على أهلها إيجابا حتى أصبحوا **"أرفه الناس عيشا"**[4]، وذكر صاحب الإستبصار أن بمدينة تادلا[5] **"حصنا عظيما منيفا وهو الآن معمور فيه الأسواق والجامع والبلد كله كثير الخيرات والأرزاق"**[6]، أما الإدريسي تحدث عن كثرة انتاج القطن وجودته بها حيث قال: **"مدينة تادلة يزرع أكثر مما يزرع بمدينة داي، ومن مدينة تادلة يخرج القطن كثيرا ويسافر به إلى كل الجهات"**[7]، يبدو أن أسواق تادلة اختصت ببيع القطن ومنتجاته من ثياب قطنية إلى درجة أنه صدر منه إلى كل الأقطار، كما كانت أسواق مدينة داي مقصد التجار وهي أرض من المغرب بينها وبين أغمات أربعة أيام وبين داي وتادلة مرحلة وداي في أسفل جبل خارج من جبل درن[8]، ذكر الإدريسي أن مدينة داي[9]: **"صغيرة لكنها كثيرة العامر والقوافل عليها صادرة وواردة"**[10].

لقد تشبعت شبكة الطرق التجارية جنوب الغرب الاسلامي الموحدي بعدة أسواق كمحطات تجارية، وامتدت هذه الشبكة حتى جنوب بلاد المغرب الأدنى، وهي الطرق التي سلكها تجار المشرق الإسلامي مثل أسواق زويلة وأسواق أوجلة و أسواق زالة وأسواق واقلان...، ولكن أغلبها تراجع نشاطها بسبب دخول العرب إلى إفريقية مثال ذلك أسواق مدينة زويلة كانت نشطة لوقوعها على طريق التجارة إلى بلاد السودان، يقول الإدريسي: **"بها أسواق ومنها يدخل إلى جمل من بلاد السودان... ولها نخل كثير وتمرها حسن والمسافرون**

---

[1]– مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص82.

[2]– مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص212.

[3]– مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر نفسه، ص212، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص330.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص228.

[5]– **تادلا**: مدينة قديمة أزلية من بلاد المغرب الأقصى، أحاطت بها القبائل من جميع الجهات بها خيرات كثيرة. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص127.

[6]– مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص200، الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص127.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص241.

[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص241، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص231.

[9]– **داي**: مدينة بالمغرب بينها وبين أغمات أربعة أيام وبين داي وتادلى مرحلة وهي في أسفل جبل خارج من جبل درن. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص231.

[10]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص241.

يأتونها بأمتعة من جهازها وجمل من أمور يحتاج إليها"[1]، ووصفها الحميري: "**هي مجمع الرفاق وإليها يجلب الرقيق ومنها يخرج إلى بلاد إفريقية... وأهلها مياسير... وبها فنادق وحمامات جمة... ولها جنات وبساتين بسائر الثمار العجيبة والفواكه الطيبة... ولهم زروع و مواش وأغنام وأبقار واصابات في القمح والشعير وبها زيتون كثير يخرج منه زيت طيب عجيب يعم سائر البلاد الإفريقية وكان يتجهز به إلى المشرق**"[2]، ولكن هذا قبل دخول العرب إلى إفريقية، وإفسادهم لها يقول الإدريسي: "**والعرب تجول في أرضها وتضر بأهلها قدر الطاقة**"[3]، و لم يبق بها من ذلك الشيء بل خربت زويلة و لم يكد يبقى لها أثر[4]، وهناك أسواق أخرى تقلص نشاطها مثل أسواق أوجلة التي كان التجار منها يدخلون "**إلى كثير من أرض السودان نحو بلاد كوار وبلاد كوكو وهي في رصيف طريق والوارد عليها والصادر كثير**"[5]، ولكن أصبحت التجارة على قدر احتياجهم[6] و"**الوارد عليها والصادر قليل**"[7].

ذكرت لنا المصادر نشاط بعض الأسواق على الطرق التجارية جنوب المغرب الأدنى مثل أسواق زالة، ذكر الإدريسي من "**زالة يدخل إلى بلاد السودان ومن مدينة زالة إلى مدينة زويلة عشرة أيام**"[8]، بها تجارات[9] وأكد الإدريسي ذلك "**مدينة زالة... مدينة صغيرة ذات سوق عامرة**"[10]، وشهدت مدينة واقلان أسواق أكد الإدريسي على نشاطها بقوله :"**هي مدينة فيها قبائل مياسير وتجار أغنياء يتجولون في بلاد السودان إلى بلاد غانة وبلاد نقارة فيخرجون منها التبر ويضربونه في بلادهم**"[11]، يبدو أن أهم نشاط امتهنه أهلها هو التجارة لذلك نشطت أسواقها، وأهم سلعها هو التبر الذي كانوا يجلبونه من بلاد السودان لذلك استقطبت التجار من مختلف الآفاق.

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص313.
[2]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص296.
[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص313.
[4]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص296.
[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص313.
[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص313.
[7]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص64.
[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص312.
[9]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص282.
[10]- الإدريسي:نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص312.
[11]- الإدريسي:نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه ص296.

جدول إحصائي لأهم أسواق الطرق التجارية بالغرب الإسلامي الموحدي:

المدينة/ الموقع	الدلالة التاريخية	المصدر
سجلماسة	" أعظم مدن المغرب وهي على طرف الصحراء لا يعرف في قبليها ولا غربيها عمران بينها وبين غانة صحراء مسيرة شهرين في رمال وجبال غير عامرة قليل الماء"	مؤلف مجهول: الإستبصار..، المصدر السابق، ص200– ص201
	"مدينة سجلماسة مدينة كبيرة كثيرة العامر وهي مقصد للوارد والصادر"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص225
درعة	"فيها أسواق حفيلة كثيرة فيها يوم الجمعة أسواق في مواضع كثيرة متقاربة وربما كان سوقان في يوم واحد في المواضع النائية وكذلك في سائر البلاد"	مؤلف مجهول: الإستبصار...المصدر السابق، ص206
	"لأنها على طريق من يريد غانة التي هي معدن الذهب ولأهلها جرأة على دخولها"	الحموي: معجم البلدان...، ج3، المصدر السابق، ص192
أغمات وريكة	يعتبر من أهم أسواق مدن المغرب الأقصى الجنوبية التي تمر بها طرق القوافل التجارية القادمة من الجنوب وبلاد سودان	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص78– ص79
	" وبها ينزل التجار على القديم لأنها كانت دار تجهيز الصحراء"	مؤلف مجهول: الإستبصار..، المصدر السابق، ص207
	"كثيرة الفواكه والكروم والزرع والضرع"	الزهري : المصدر السابق، ص117
أسواق أودغست	بها "أسواق جليلة وهي مصر من الأمصار جليل والسفر إليها متصل من كل بلد"	الحموي: معجم البلدان..ج1، المصدر السابق، ص278
	في غربها البحر المحيط ومن شرقها الى جنوبها بلاد السودان	نفسه، ج1، ص278
	من أشهر الطرق التي كانت تربط المغرب بأودغست والتي كان ينقل عبرها خصوصا الذهب والعبيد الى شمال الطريق التي كانت تسمى طريق التمر	العربي اسماعيل: المدن المغربية..، المرجع السابق، ص114
أسواق نول لمطة	"من بلاد السوس بالمغرب...وهي مدينة كبيرة فهي أول الصحراء على نهر كبير يصب في البحر المحيط ...وهي آخر بلاد السوس ومن أراد الدخول من وادي درعة إلى بلاد السودان غانة وغيرها "	الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص584، مؤلف مجهول: الإستبصار..، المصدر السابق، ص213
أسواق تارودانت	اشتهرت بأسواقها التي يباع فيها الفاكهة واللحوم والسكر والأكسية الرقاق والثياب الرفيعة والحبوب بأيسر قيمة وأسعارها رخيصة	مسعد محمد عبدالله: المرجع السابق، ص82
أسواق أيجلي	"مدينة عظيمة كبيرة...كثيرة البساتين والتمر... ربما بيع حمل التمر بما دون كراء الدابة من الجنان إلى السوق... ويعمل بها النحاس المسبوك يتجهز إلى بلاد السودان"	مؤلف مجهول : الإستبصار..، المصدر السابق، ص212
تادلا	"حصنا عظيما منيفا وهو الآن معمور فيه الأسواق والجامع والبلد كله كثير الخيرات والأرزاق"	نفسه ، ص200
	"ومن مدينة تادلة يخرج القطن كثيرا ويسافر به إلى كل الجهات"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص241
أسواق داي	"مدينة داي صغيرة لكنها كثيرة العامر والقوافل عليها صادرة وواردة	نفسه، ج1، ص241
أسواق زالة	"مدينة زالة...مدينة صغيرة ذات سوق عامرة"	نفسه،ج1، ص312
أسواق واقلان	"هي مدينة فيها قبائل مياسير وتجار أغنياء يتجولون في بلاد السودان إلى بلاد غانة...وبلاد نقارة فيخرجون منها التبر ويضربونه في بلادهم"	نفسه،ج1، ص296

– التعليق :

نلاحظ انتشار نسبة معتبرة من الأسواق على الطرق التجارية، والتي تركزت بالجهة الجنوبية عكس الشمال، وذلك لصعوبة الظروف الطبيعية في الصحراء الكبرى جنوبا، وطول الطرق التجارية القادمة من بلاد السودان، مع وجود شبكة واسعة لهذه الطرق على مستوى جنوب الغرب الإسلامي الموحدي، لذلك احتاجت القوافل التجارية لهذه الأسواق على الطرق كمحطات تجارية للإستراحة والتزود بما يحتاجه التجار بطبيعة الحال يحدث تبادل تجاري للبضائع، والملاحظ أن هذه الأسواق لقيت إقبالا من التجار من مختلف الأقطار، وغايتهم في ذلك بضائع السودان من الذهب والرقيق وهي أهم السلع المتداولة في أسواق الطرق التجارية، كما يرجع ازدهار هذه الأسواق إلى مساهمة الدولة الموحدية في توفير الأمن على مستوى الطرق، ساعد التجار على سهولة التنقل من السوق إلى آخر في مأمن على أنفسهم وبضائعهم.

3_ أسواق الحصون:

صادفنا أثناء البحث في موضوع الأسواق بالغرب الاسلامي الموحدي نوع آخر من الأسواق صنفناها على أساس المكان الذي قامت به وهي أسواق الحصون، تم الوصول إليها بعد استقراء المصادر وخاصة الجغرافية التي أشارت إليها دون التفصيل فيها، ذلك أن أغلب المدن في العصر الوسيط بنيت محصنة بأسوارها.

من أهم أسواق الحصون بالمغرب الأقصى ذكر الإدريسي بعضها من قوله: "**أما قلعة مهدي في حصن حصين فوق جبل شامخ ولها أسواق وعمارات ومزارع وغلات وبقر وغنم وأحوال واسعة**"[1]، وفي قلعة كرمطة "**سوق وزروع وضرع وهذه القلعة مطلة على نهر ايناون**"[2]، وأشار أن "**برقانة...قلعة عليها حصن منيع ولها سوق عامر وبها مياه كثيرة ولها جنات كروم**"[3]، أما تابجريت[4] فهو "**حصن حصين حسن عامر آهل وله مرسى مقصود**"[5]، وكانت قرية مكول "**كالحصن الكبير عامرة بالبربر ولها سوق نافقة بما يجلب إليها من**

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص243.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص247.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص248.

[4]– **تابجريت**: مدينة بينها وبين تارنانا 10 أميال وهي مشهورة على البحر، وهي محط للسفن لقوافل سجلماسة. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص127.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص534.

جميع المجلوبات من السلع والمتاجر التي يضطر الإحتياج إليها وبها زروع كثيرة ومواشي وأنعام"[1]، كما أشار صاحب الإستبصار إلى أن مغيلة القاط "**هو حصن كبير له سوق حافل وجامع**"[2]، ووجد في الطريق من سجلماسة إلى مدينة فاس سوق بحصن برارة ذكره البكري قائلا: "**حصن برارة عامر آهل به سوق**"[3]، وفي الطريق بين أغمات وفاس يوجد حصن داي وهو في "**وسط غيضة كبيرة من أحباس الشجر وله سوق حافلة يجتمع فيها رفاق فاس والبصرة وسجلماسة بضروب الأمتعة والمتاجر**"[4]، قال الإدريسي: "**مدينة داي صغيرة لكنها كثيرة العامر والقوافل، عليها صادرة وواردة ويزرع بها وبأرضها كثير القطن**"[5]، كما بها معدن النحاس الخالص الذي لا يعدله غيره من النحاس بمشارق الأرض ومغاربها يحمل إلى سائر البلاد ويتصرف به في كثير من الأعمال[6]، وكان في جبل فازار "**قلعة كبيرة تنسب للمهدي بن توالي الجيفشي وكان اليهود في ذلك التاريخ أكثر سكانه لأنهم سوقة فيلجؤون للحصن حيطة على سلعهم**"[7]، وتاريخ اليهود يثبت على أن أغلبهم تجار.

أما بلاد المغرب الأوسط شهدت هي الأخرى انتشار أسواق الحصون، من ذلك ما ذكره الإدريسي في كتابه "**الخضراء مدينة صغيرة حصينة على نهر صغير عليه عمارات متصلة، وكروم وبها من السفرجل كل بديع ولها سوق وحمام، وسوقها يجتمع إليه أهل تلك الناحية**"[8]، وكانت "**مدينة تدلس**[9] **على شرف متحصنة لها سور حصين وديار ومنتزهات، وبها من رخص الفواكه والأسعار والمطاعم والمشارب ما ليس يوجد بغيرها مثله، وبها الغنم والبقر موجودة كثيرا وتباع جملتها بالأثمان اليسيرة، ويخرج من أرضها إلى الكثير من الآفاق**"[10]، يبدو مما تقدم وفرت الإنتاج وكثرة المعروض من السلع والبضائع لدرجة رخص الأسعار وتصدير الفائض منه نحو الدول الأخرى، وهو الحال نفسه في "**حصن سطيف كبير القطر كثير الخلق كالمدينة، وهو كثير المياه والشجرة المثمرة بضروب من الفواكه، ومنها يحمل الجوز لكثرته بها إلى سائر الأقطار، وهو بالغ الطيب**

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص238.

[2]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص193، البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص147.

[3]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص147.

[4]- على محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص102.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص241.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص241.

[7]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص187.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص253.

[9]- **تدلس**: مدينة كبيرة بحرية بين بجاية والجزائر، وبينها وبين ومرسى الدجاج 24 ميلا وبينها. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص132.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص259.

حسن ويباع بها رخيصا"[1]، وبمقربة من مدينة قسنطينة كان هناك **"حصن يسمى بلزمة وبينهما يومان وهو حصن لطيف وفي أهله عزة ومنعة، ولها سوق وبها آبار طيبة وماؤها أيضا غدق وهو في وسط فحص أفيح"**[2]، أما **"حصن بكر حصن حصين على مراع ممتدة والوادي الكبير يجري مع أصلها وبجنوبها وفيه سوق وبيع وشراء"**[3]، كما كان **"حصن بسكرة**[4] **هو حصن منيع فيه كدية تراب عالي وبه سوق وعمارة وبه أيضا من التمر كل غريبة وطريفة"**[5]، وفي بعض الأحيان أهل الحصن يجتمعون لسوقهم في يوم معين من الأسبوع ــ سبق الإشارة إليها في عنصر الأسواق الأسبوعية ــ مثل حصن كزناية الذي أشار إليها الإدريسي: **"حصن أزلي له مزارع وأسواق وهو على نهر شلف وله سوق يوم الجمعة يقصده بشر كثير"**[6]، وكذلك حصن أشير الذي كان **"حسن البقعة كثير المنافع له سوق يوم معروف يجلب إليه كل لطيفة ويباع به كل طريفة"**[7]، وكان في حصن تاكلات وهو **"حصن منيع...به سوق دائمة وبه فواكه ولحوم كثيرة رخيصة ...وبساتين"**[8]، وذكر الإدريسي أنه في الطريق من **"حصن الناظور إلى سوق الخميس وهو حصن في أعلى جبل وبه مياه جارية ولا تقدر العرب عليه لمنعته، وبه من المزارع والمنافع قليل"**[9]، يتضح لنا أن هذا الحصن سمي بإسم اليوم الذي قام فيه السوق "سوق الخميس" تميز بالمناعة لذلك لم تصل إليه يد العرب وجدت به مزارع ومنافع والظاهر أن هذا السوق كان يلبي حاجيات سكان الحصن فقط ويواصل الإدريسي وصف الطريق بقوله: **"ومنه –أي حصن سوق الخميس– إلى الطماطة وهو فحص في أعلى جبل ومنه إلى سوق الإثنين وبه المترل وهو قصر حصين والعرب محدقة بأرضه وفيه رجال يحرسونه مع سائر أهله"**[10]، يبدو أن هذا السوق سمي بإسم اليوم المنعقد به ونظرا لحصانته كان في مأمن عن العرب.

---

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص269.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 270.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص262.

[4]– **بسكرة:** بلدة بالمغرب الأوسط من نواحي الزاب، بينها وبين قلعة بني حماد مرحلتان، بينها وبين طبنة مرحلة. ينظر: الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص422.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص264.

[6]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص253.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص254.

[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص262.

[9]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص263.

[10]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص263.

أما بالنسبة للمغرب الأدنى واعتمادا على ما بأيدينا من نصوص وجد ذكر لسوق لبدة[1] ورد عند الإدريسي في قوله: **"على نحر البحر الآن قصر كبير عامر آهل به صناعات وسوق عامرة وللبدة نخل كثير وزيتون يستخرجون زيته في وقته"**[2].

وبالنسبة لإقليم الأندلس كان له حظ وافر من أسواق الحصون وذلك من خلال استقراء النصوص التاريخية، ولعل وجودها كان ضرورة للظروف التي كانت تعيشها الأندلس من محاولات الإحتلال من طرف الممالك النصرانية، ومن بين أسواق الحصون المنتشرة في الأندلس خلال العهد الموحدي، ما ذكره الإدريسي من خلال استقرائنا لكتابه نزهة المشتاق في إختراق الآفاق ذكر: **"حصن بكيران حصن منيع عامر كالمدينة وله سوق مشهودة، وحوله عمارات متصلة وتصنع به ثياب بيض تباع بالأثمان الغالية، ويعمر الثوب منها سنين كثيرة وهي من أبدع الثياب أناقة ورقة حتى لا يفرق بينها وبين الكاغد في الرقة والبياض"**[3]، يبدو أن حصن بكيران فيه سوق موسمي حسب قوله: "له سوق مشهودة"، وأهم بضاعة تميز بها سوق هذا الحصن ثياب بيض ذات أناقة ورقة غالية الأثمان تعمر مدة طويلة لجودتها، وكان **"حصن القبذاق كبير عامر وهو في سفح جبل ينظر إلى جهة الغرب وبه سوق مشهودة"**[4]، الظاهر أنه هو الآخر كان يشهد سوقا موسميا عندما قال: "به سوق مشهودة"، وميزة الأسواق الموسمية يقبل عليها التجار من مختلف الآفاق، وبالتالي تنوع البضائع وتحقيق أرباح كبيرة، كما كان **"بشمال مدينة قرطبة إلى حصن ابال مرحلة وهو الحصن الذي به معدن الزيبق ومنه يتجهز الزيبق والزنجفر إلى جميع أقطار الأرض، وذلك أن هذا المعدن يخدمه أزيد من ألف رجل فقوم للنزول فيه وقطع الحجر، وقوم لنقل الحطب لحرق المعدن، وقوم لعمل أواني سبك الزيبق وتصعيده، وقوم لشان الأفران والحرق"**[5]، **"وفيما بين مدينة جيان وبسطة ووادي آش حصون كثيرة عامرة ممدنة آهلة لها خصب وغلل نافعة كثيرة، فمن ذلك بشرقي جيان وقبالة بياسة حصن عظيم يسمى شوذر، وإليه ينسب الخلاط الشوذري ومنه في الشرق إلى حصن طوية اثنا عشر ميلا، ومنه إلى حصن قيشاطة وهو حصن كالمدينة له أسواق وربض عامر وحمام**

[1]- **لبدة:** مدينة قديمة بناحية طرابلس الغرب على بعد من البحر كانت بها خيرات خربها العرب. ينظر: الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص508.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص308.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص557.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص571.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص581.

وفنادق"[1]، كما وجدت **"ما بين مالقة وقرطبة من الحصون العامرة التي هي حواضر في تلك النواحي فمنها أرشذونة**[2] **وانتقيرة وبينهما وبين مالقة خمسة أميال ومن أرشذونة إلى حصن أشر عشرون ميلا وهو حصن حسن حصين كثير العمارة آهل وله سوق مشهودة"**[3]، لابد أن حصن أرشذونة وانتقيرة قامت بهما أسواق لبت متطلبات ساكينيها، أما حصن أشر شهد سوقا موسمية من خلال قوله "وله سوق مشهودة"، كما كانت **"مدينة قلعة أيوب...وهي مدينة رائقة البقعة حصينة شديدة المنعة، بهية الأقطار كثيرة الأشجار والثمار، عيونها مخترقة وينابيعها مغدوقة، كثيرة الخصب رخيصة الأسعار، وبها يصنع الغضار المذهب ويتجهز به إلى كل الجهات"**[4]، أما بالنسبة لقلعة دروقة[5] كانت **"مدينة صغيرة متحضرة، كثيرة المياه غزيرة البساتين، والكروم، وكل شيء بها كثير رخيص"**[6]، كما ذكر ابن غالب حصون لبلة قائلا **"وتتصل بأحواز أكشونية وهي أطيب البلدان جامعة لكل وجه من الفوائد...بصنوف الخيرات، لم يبعد عنها شيء قد جمعت البر والبحر والزّرع والضرع"**[7]، لقد كان انخفاض الأسعار يرتبط بوفرت الإنتاج ما يجلب التجار، ويجعلها تشهد نشاطا وحركة تجارية واسعة على مستوى أسواق الحصون أو قلعة أيوب وقلعة دروقة.

وإضافة إلى ما ذكر سابقا وجدت بالأندلس حصون أخرى ولابد أنها فتحت أسواق بداخلها وغايتهم في ذلك توفير الأمن وحماية السلع مثل حصن بيانة وحصن قبرة[8]، حصن بلاي وحصن منترك، حصن شنت ياله، حصن أشونة، حصن ممدن كثير الساكن، ومدينة يلشانة حصن كبير عامر له حصانة ووثاقة يحيط به شجر الزيتون[9]، وحصن القليعة وحصن لورة، وحصن مراد[10]، الحصن المدور، وحصن الجوف[11]، وحصن بطروش حسن كثير العمارة شامخ الحصانة... يحيط بجبالهم وسهولهم، شجر البلوط الذي فاق طعمه كل بلوط على وجه

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص569.

[2]- **أرشذونة:** بالأندلس وهي قاعدة كورة، وهي بقبلي قرطبة وهي برية وبحرية لها مدن كثيرة. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص12.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، المصدر السابق، ص570- ص571.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص553- ص554.

[5]- **دروقة:** مدينة بالأندلس من عمل قلعة أيوب في سفح جبل بينها وبين قلعة أيوب 18 ميلا وبينها وبين سرقسطة 50 ميلا كثيرة البساتين. ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص76- ص77.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، المصدر السابق، ص554.

[7]- ابن غالب: المصدر السابق، ص292.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق، ج2، المصدر السابق، ص571.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص572.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص573.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص574.

الأرض وذلك أن أهل هذا الحصن لهم اهتمام بحفظه وخدمته لأنه لهم غلة وغياث في سني الشدة والمجاعة...ومن حصن بطروش إلى حصن غافق[1]، و"**حصن الحنش منيع شامخ الذروة مطل العلوة شاهق البنية حامي الأفنية**"[2].

جدول إحصائي لأهم أسواق الحصون ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي:

الحصن/الموقع	الدلالة اتاريخية	المصدر
قلعة مهدي	"أما قلعة مهدي فهي حصن حصين فوق جبل شامخ ولها أسواق وعمارات ومزارع وغلات وبقر وغنم وأحوال واسعة"	الإدريسي: نزهة المشتاق، ج1، المصدر السابق ، ص 243 .
قلعة كرمطة	"سوق وزرع وضرع وهذه القلعة مطلة على نهر ايناون"	نفسه، ج1، ص 247 .
قلعة برقانة	"برقانة...قلعة عليها حصن منيع ولها سوق عامر وبها مياه كثيرة...جنات كروم "	نفسه، ج1، ص 248 .
حصن تابحريت	"حصن حصين حسن عامر آهل وله مرسى مقصود"	نفسه، ج2، ص 534 .
قرية ماكول	"كالحصن الكبير عامرة بالبربر ولها سوق نافقة بما يجلب إليها من جميع المجلوبات من السلع والمتاجر التي يضطر الإحتياج إليها وبها زروع كثيرة ومواش وأنعام"	نفسه، ج1، ص 238 .
حصن مغيلة القاط	"هو حصن كبير له سوق حافلة وجامع"	مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص 193 .
حصن برارة	"حصن برارة عامر آهل به سوق"	البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص 147
حصن داي	"وسط غيضة كبيرة من أحباس الشجر وله سوق حافلة يجتمع فيها رفاق فاس والبصرة وسجلماسة بضروب الأمتعة والمتاجر"	علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص102
	"مدينة داي صغيرة لكنها كثيرة العامر والقوافل عليها صادرة وواردة و يزرع بها وبأرضها كثير القطن"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص241.
قلعة بجبل فازار	"قلعة كبيرة تنسب للمهدي بن توالي الجيفشي وكان اليهود في ذلك التاريخ أكثر سكانه، لأنهم سوقة فيلجؤون للحصن حيطة على سلعهم"	مؤلف مجهول: الإستبصار..، المصدر السابق، ص187.
مدينة الخضراء	" الخضراء مدينة صغيرة حصينة على نهر صغير عليه عمارات متصلة وكروم وبها من السفرجل كل بديع ولها سوق وحمام وسوقها يجتمع إليه أهل تلك الناحية "	الإدريسي: نزهة المشتاق ..ج1، المصدر السابق، ص 253 .
مدينة تدلس	"مدينة تدلس على شرف متحصنة لها سور حصين...وبها من رخص الفواكه والأسعار والمطاعم والمشارب ما ليس يوجد بغيرها مثله وبها الغنم والبقر موجودة كثيرا وتباع جملتها بالأثمان اليسيرة ويخرج من أرضها إلى كثير من الآفاق"	نفسه، ج1، ص 259 .
حصن سطيف	"حصن سطيف كبير القطر كثير الخلق كالمدينة... والشجرة المثمرة بضروب من الفواكه ومنها يحمل الجوز لكثرته بها إلى سائر الأقطار وهو بالغ الطيب حسن ويباع بها رخيصا"	نفسه، ج1، ص269 .
حصن بلزمة	بمقربة من مدينة قسنطينة"حصن يسمى بلزمة وبينهما يومان وهو حصن لطيف وفي أهله عزة ومنعة ولها ربض وسوق.... وهو في وسط فحص أفيح "	نفسه، ج1، ص 270

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص580.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص581.

حصن بكر	"حصن بكر حصن حصين ...فيه سوق وبيع وشراء"	الإدريسي: نزهة المشتاق ..ج1، المصدر السابق، ص 262 .
حصن بسكرة	"حصن بسكرة هو حصن منيع في كدية تراب عال وبه سوق وعمارة وبه أيضا من التمر كل غريبة وطريفة "	نفسه، ج1، ص 264.
حصن كزناية	"حصن أزلي له مزارع وأسواق وهو على نهر شلف وله سوق يوم الجمعة يقصده بشر كثير"	نفسه، ج1، ص 253.
حصن أشير	"حسن البقعة كثير المنافع له سوق يوم معروف يجلب له كل لطيفة ويباع به كل طريفة"	نفسه، ج1، ص 254.
حصن تاكلات	"حصن منيع...به سوق دائمة وبه فواكه ولحوم كثيرة رخيصة...وبساتين"	نفسه، ج1، ص 262.
حصن سوق الخميس	من "حصن الناظور إلى سوق الخميس وهو حصن في أعلى جبل وبه مياه جارية ولا تقدر العرب عليه لمنعته، وبه من المزارع والمنافع قليل"، ومنه إلى الطماطة.	نفسه، ج1، ص 263.
سوق الإثنين الطماطمة	"الطماطمة وهو فحص في أعلى جبل ومنه إلى سوق الإثنين وبه المنزل وهو قصر حصين والعرب محدقة بأرضه وفيه رجال يحرسونه مع سائر أهله"	نفسه، ج1، ص263.
حصن لبدة	"على نحو البحر الآن قصر كبير عامر آهل به صناعات وسوق عامرة وللبدة نخل كثير وزيتون يستخرجون زيته في وقته"	نفسه، ج1، ص 308.
حصن بكيران	"حصن بكيران حصن منيع عامر كالمدينة وله سوق مشهودة وحوله عمارات متصلة وتصنع به ثياب بيض تباع بالأثمان الغالية"	نفسه، ج2، ص557.
حصن القبذاق	"حصن القبذاق كبير عامر وهو في سفح جبل ينظر إلى جهة الغرب وبه سوق مشهودة"	نفسه، ج2، ص 571 .
حصن أبال	"بشمال مدينة قرطبة إلى حصن أبال مرحلة وهو الحصن الذي به معدن الزيبق ومنه يتجهز بالزيبق والزنجفر إلى جميع أقطار الأرض"	نفسه، ج2، ص 581.
حصن شوذر حصن طوية حصن قيشاطة	"فيما بين مدينة جيان وبسطة ووادي آش حصون كثيرة عامرة ممدنة آهلة لها خصب وغلل نافعة كثيرة...شوذر وحصن طوية...حصن قيشاطة وهو حصن كالمدينة له أسواق وربض عامر وحمام وفنادق "	نفسه، ج2، ص 569 .
حصن أشر	"هو حصن حسن حصين كثير العمارة آهل وله سوق مشهودة"	نفسه، ج2، ص570– ص571.
مدينة قلعة أيوب	"مدينة رائقة البقعة حصينة شديدة المنعة بهية الأقطار...كثيرة الخصب رخيصة الأسعار"	نفسه، ج1، ص553– ص554.
قلعة دروقة	"مدينة صغيرة متحضرة كثيرة المياه غزيرة البساتين والكروم وكل شيء بها كثير رخيص"	نفسه، ج2، ص 554.

– التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول نشاط أسواق داخل الحصون، وهي ضرورة اقتضتها الظروف الأمنية المحيطة بكل منطقة من انتشار العرب وإفسادهم لبساتين والغلات، وحفاظا للسلع من النهب والسرقة، وحمايتها من العرب خاصة الجهة الشرقية للمغرب الأدنى، أو محاولات الإحتلال من طرف المماليك النصرانية في شمال الأندلس،

أو الإضطرابات والفتن الداخلية، أو لطبيعة بناء المدينة في حد ذاته، ونحن نعلم أن أغلب المدن التي أنشأت خلال العصر الوسيط، بنيت محصنة بسور كالحصن وهو من شروط بناء المدن خلال العصر الوسيط، والملاحظ أن نشاط بعض الأسواق كان صغيرا مقتصرا على سكان الحصن، معتمدا على الإنتاج المحلي أو من إنتاج المناطق المجاورة، وبعض الحصون الأخرى كان بموقعه على الطرق التجارية مثل حصن داي، جعل أهميته تزيد لإقبال التجار عليه من مختلف الأقطار، وتنوع البضائع على مستواها بين المحلية والمستوردة، كما يظهر أن بعض من هذه الأسواق كان سوق دائم على مستوى ذلك الحصن، أو سوق مؤقت، أو سوق موسمي.

4- الأسواق الجبلية:

شهد المجال الجغرافي للغرب الإسلامي الموحدي نشاط الأسواق حتى على الجبال، إما لوجود سكان يعيشون فيها أو لوقوعها بين المدن والقرى، وميزتها أنها أسواق مؤقتة إما أسبوعية أو موسمية، كما تميزت الأسواق الجبلية بالتواضع وضعف ما يعرض فيها من بضائع[1]، ذلك أن القرى الجبلية غلب عليها طابع الإكتفاء الذاتي، حيث حاولت كل قرية أن توفر لسكانها ما هم في حاجة إليه من مواد حرفية أولية تغنيهم عن ارتياد الأسواق الأخرى، خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة بعيدة عن مساكنهم، ولقد ساهم النساء في تحقيق هذا الإكتفاء الذاتي بالعمل على صنع ما يحتاجه أفراد أسرهن من لباس وأثاث، وفي بعض الأحيان يتبادل السكان منتجاتهم خصوصا منها الفلاحية عن طريق المقايضة دون الحاجة إلى وساطة النقد الذي يعتبر حضوره ضروريا في كل عمل تجاري متطور، كما أنهم اعتمدوا على وسائل أخرى لتوفير موارد عيشهم كتربية الماشية والزراعة، وبذلك كانت التجارة موردا مكملا[2].

يبدو أن المصادر لم تتحدث عن الأسواق الجبلية بشكل مباشر وإنما بعض الإشارات وردت في سياق الحديث، من ذلك ما كان في جبال المغرب الأقصى من أسواق كجبل فتركار، حيث كان هناك سوق كبير يعقد يوم السبت من كل أسبوع، تجد فيه كل أصناف التجار وأنواع البضائع، ويقصده الناس حتى الجنويين لشراء الشمع، وجلود البقر وإرسالها إلى جنوة والبرتغال،كما أقام أهل جبل بني منصور من جبال الريف سوقا أسبوعية

[1]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي في القرنين الخامس والسادس الهجريين، مجلة الإجتهاد، مج5، ع18، 1993م، دار الإجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، ص87، على الرابط: https://search-mandumah.com/Record/505161

[2]- بولقطيب الحسين: المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، 15-17رجب 1409هـ / 21- 23فبراير1989م، الدار البيضاء، المغرب، 1992م، ص87- ص88.

يكثر فيه البصل، والثوم، والزبيب، ويقيم سكان جبل بني وردان سوقا يوم السبت كل أسبوع، وكان سوقا كبيرا يلتقي فيه فلاحو ناحية كرط، كما أن سكان بني زرويل يقيمون سوقا أسبوعيا لا يعرض فيه غير التين المجفف والزبيب والزيت[1].

وبالنسبة للمغرب الأوسط شهدت جبال الونشريس أسواق الماشية، حيث **"يقيم هؤلاء فيما بينهم معارض أسواق لا يوجد فيها غير البهائم، والحبوب، والصوف، والقليل من الأقمشة المجلوبة من المدن المجاورة"**[2]، كما كان في مدينة دلس سوق جبلي كان المتعاملون التجاريون محليون وحتى أوروبيون، يجتمعون في مكان غابي مرتفع يسمى رأس تادلس أو رأس بني عبد الله، كما ورد عند الإدريسي[3] في القرن 6هـ/12م لتبادل السلع بينهم، يبدو أن هذا السوق كانت له أهمية تجارية قصده التجار الأوروبيون ببضائعهم عن طريق البحر بواسطة المرسى في مدينة دلس، باستعمال المراكب الصغيرة لهذا الغرض، كما أن هذه المدينة مرتبطة مع سوق آخر يقع في الجبال الواقعة في الجهة الجنوبية الشرقية منها، يعقد مرة واحدة في السنة تعرض فيه السلع التي يجلبها سكان القرى والمدن المجاورة لموقع السوق، الظاهر أن مدينة دلس كانت لها أهمية اقتصادية حيث جمعت تقريبا بين عدة أنواع من الأسواق، تلك التي كانت تعقد بصفة دائمة ويومية داخل مركز المدينة، وأسواق مرفئها الذي كان يستقبل السفن التجارية، وأسواق جبلية مؤقتة يومي الإثنين والخميس وغيرها[4]، نظرا لصعوبة الظروف الطبيعية على الجبال إما لبرودة الطقس أو لصعوبة التضاريس، كما كان الحال في جبال درن التي ضعف النشاط التجاري بها لبرودة الطقس، جعلت التجار المارين بها قليلا ما يحطون الرحال بها، وهو ما فوت على سكانه فرص الإستفادة من هؤلاء التجار، ذلك أن درن كانت تخترقه طريق تجارية هامة تصل أغمات ومراكش وسجلماسة قاعدة الإنطلاق نحو بلاد السودان، ومهما يكن فإن الأسواق الجبلية لم يكن لها تأثير كبير في الحياة الاقتصادية لمصامدة الجبل، الذين اعتمدوا على وسائل أخرى لتوفير موارد عيشهم كتربية الماشية، والزراعة، وبذلك ظلت التجارة الداخلية موردا

[1]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص320- ص321، ص329، ص330- ص331، ص346.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص75.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص273.

[4]- بن نعمان إسماعيل: مدينة دلس (تدلس)- دراسة تاريخية وأثرية خلال العهد الإسلامي، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، دط، تيزي وزو- الجزائر- 1432هـ/ 2011م، ص97- ص99.

مكملا، وبالتالي أصبحت الأسواق الجبلية لها مهمة اجتماعية أكثر منها اقتصادية، حيث كان مصامدة الجبل يتناقلون فيها أخبار القبائل وحوادثها مع الإطلاع على أخبار المدينة[1].

نستنتج مما تقدم ذكره أن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي شهدت تنوع الأسواق على مستوى مساحتها هذه الأسواق، هي نسيج العصور القديمة التي مرت بها المنطقة منذ الفتح الإسلامي حتى القرن السادس الهجري، وما وصلت إليه الأسواق أيام الموحدين هو خزين النضج المهني والحرفي لها.

[1]- بولقطيب الحسين: المصامدة والنشاط التجاري...، المرجع السابق، ص87- ص88، بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص87-ص88.

الفصل الثاني

أولا – مواقع الأسواق وتخصصها:

حكي عن الحكماء أنها قالت: **"لاتستوطن إلا بلدًا فيه سلطان حاضر، وطبيب ماهر، ونهر جار، وقاض عادل، وعالم عامل، وأسواق قائمة"**[1]، ومن المعلوم أن السوق يحتل مكانة أساسية في العملية التجارية، إذ هو المكان الذي تجتمع فيه العناصر والأطراف المعنية بالتبادل التجاري، مابين منتج للمواد ومستهلك لها ووسيط يحرص على الإستفادة من الطرفين، بذلك يحقق السوق تكاملا بين مناطق الإنتاج والإستهلاك، ويمكن السلطة من الإشراف على التبادل التجاري والإستفادة منه خاصة في المدينة[2]، بصفتها عنصرا أساسيا لإزدهارها حيث يتركز فيها النشاط الصناعي والتجاري[3] والتجمعات السكانية، فهي تعكس التفاعل الحضاري بين جميع فئات المجتمع[4]، ويحقق الإستمرار للنشاط الاقتصادي، وبحكم ضرورة الأسواق وأهميتها بالنسبة للسلطة والرعية، جعلها تعرف انتشارا في كل أنحاء بلاد الغرب الإسلامي الموحدي في المدن والبوادي على حد سواء[5].

اتخذت الأسواق بالغرب الإسلامي عدة أسماء عبر مراحلها التاريخية كمظهر من مظاهر التنظيم، حيث تكشف لنا المصادر السياسية أو الجغرافية أو كتب النوازل أو الحسبة أو تلك الإشارات في كتب التراجم ، أن أسواق الغرب الإسلامي في مسارها التاريخي نسبت أسماؤها إما إلى الأشخاص فتحمل إسم صاحبها، أو مؤسسها، أو القائم بأمرها مثل "سوق حمزة" و"سوق إبراهيم" و"سوق كرام"[6] و"سوق يوسف" و"سوق ابن خلف" على طريق باغاية المسيلة، و"سوق بني هاشم" المنسوب إلى صالح ابن هاشم، و"سوق إسماعيل"[7]، و"سوق ابن فذة"[8] بفاس، "سوق ابن وردة"[9] بتاهرت، و"سوق ابن حبلة "[10] الذي يلي منداس، أو أنها تنسب للقبائل أو

---

[1]– المكناسي ابن القاضي: المصدر السابق، ج1، ص42، السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المدينة في العصر الوسيط (قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الإسلامي)، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1415هـ/ 1994م، ص17- ص18.

[2]– كربوع مسعود: النظام المالي للدويلات الإسلامية بالمغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى التاسع هجري (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة-1- الجزائر، 1437_ 1438هـ/2017_ 2018م، ص534.

[3]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص174.

[4]– بلعربي خالد: الأسواق في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص32.

[5]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص534.

[6]– البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص61 – ص62.

[7]– بسدات نصر الدين: المرجع السابق، ص226.

[8]– ابن الأحمر إسماعيل: بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور للطباعة والوراقة، د.ط، الرباط، 1392هـ/ 1972م، ص08.

[9]– ابن الصغير المالكي: المصدر السابق، ص54.

[10]– المقديسي شمس الدين محمد: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مكتبة مدبولي، ط3، القاهرة، 1411هـ/1991م، ص218.

القوم "كسوق هوارة" و"سوق كتامة" و"سوق مغراوة"[1]، ونجد في عبارة ابن الصغير "مسجد القرويين ورحبتهم"[2] و تدل كلمة الرحبة على السوق وأهله من القرويين ونفس الشيء بالنسبة للجماعات الأخرى "كالكوفيين" و"البصريين"، كما قد تنسب الأسواق إلى الجماعة الدينية حيث ظهرت أسواق تحمل إسم "سوق المسلمين"، أو "سوق اليهود"[3]، كما تسمى بإسم القرية أو المدينة التي تحتضنها مثل: سوق قرب تلمسان وهو موضع يسمى "قرية الجمعة"[4]، أو "سوق فاس" أو "سوق مراكش"[5]، وسميت الأسواق الأسبوعية بإسم اليوم الذي انعقدت فيه مثل "سوق الأحد"[6] الذي كان في الطريق بين بجاية والقلعة، أو "سوق الخميس"[7] في مدينة قبرة، كما اشتهرت السوق بإسم نوع السلع "كسوق الكتب"[8] بقرطبة، أو "سوق الصوف"[9] ببجاية، أو "سوق العطارين"[10] بإشبيلية.

لقد قمنا سابقا- في الفصل الأول- بدراسة الأسواق حسب نوعها بشكل عام، لكن فيمايلي سنحاول التخصص أكثر بدراستنا لتنظيم الأسواق من حيث مواقع الأسواق بتحديد أماكن الأسواق وتوضيح التنظيم الوظيفي بها، إضافة إلى التحدث عن النشاط الحرفي الممارس بالأسواق.

إن المعلومات التاريخية في تنظيم الأسواق الأسبوعية وأسواق المحلات العسكرية ضئيلة إن لم تكن معدومة، لكن الموحدين الذين كانوا شديدي العناية بتوفير الأقوات للجيوش، و ضبط أسعارها سواء في ذلك سير الجيش وأيام المعارك، ربما سعوا إلى تنظيم أسواق المحلات العسكرية لكن المصادر لا تسعف في معرفة شيء عن ذلك، أما الأسواق الدائمة بالمدن فلا يختلف تنظيمها عن تنظيم أسواق المدن الإسلامية عامة، من اختصاص كل جانب من السوق بنوع معين من السلع[11]، حيث ينتمي السوق بإعتباره مساحة حضرية وعمومية إلى المجال الاقتصادي من خلال وجود عدة أنشطة حرفية، وتميكلت إلى وحدة جغرافية تتوزع فيها عدة وظائف (تجارة، صناعة)، ونتيجة

[1]- بلهواري فاطمة: الأسواق نظامها وضوابطها، المرجع السابق، ص111.
[2]- ابن الصغير المالكي: المصدر السابق، ص31- ص32.
[3]- بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها وضوابطها، المرجع السابق، ص111، بسدات نصر الدين: المرجع السابق، ص226.
[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص71.
[5]- رافع رضا: المرجع السابق، ص100.
[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص262.
[7]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص149.
[8]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص299.
[9]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص70.
[10]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص298.
[11]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص293.

لنمطية التصميم التي لا تتوافق مع الغرض المنتظر منه، والأضرار الملحقة بالجو العام للفضاء، وبفقدان الوظيفة البيئية وجب الكف عن تدهور الحال في السوق من خلال السلطة والخطاب الفقهي، الذي طال حكمه مختلف الجوانب العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، وذلك من أجل احتضان الأضرار كمية وكيفية والحفاظ على السلامة في السوق[1] .

لقد تحكم في هذا التوزيع اعتبارات فقهية تنطلق من مبدأي دفع الضرر والإباحة المرتبطة بالضرورة وأخرى عامة، تهم توطين بعض الحرف كالحرف النبيلة، وأمكنة وجود الماء بالنسبة للحرف التي تحتاجه، والإستقرار قرب الأبواب رفقا بحال البدوي، والظاهر أن بعض المرافق الناعمة والضرورية كالفران والحمام كانت مثبتة في جميع الأحياء، وهذا يعني أن الفقهاء كانوا يواجهون معادلة صعبة تهم التوفيق بين القاعدتين الفقهيتين المذكورتين، غير أن أحكامهم وفتاواهم بينت بأن الهاجس الاجتماعي والمصلحة العامة كانا يحضيان بأولوية لديهم[2]، وهذا يؤكد توجه الفتاوى عموما نحو قرارات المنع والردع للضرر، وهو ما يعكسه احتجاج أهل المنازل المجاورة لدور الدباغة، على مالكيها ومطالبتهم الإبتعاد عن منازلهم[3].

تحولت الأسواق إلى أكبر فضاء للإستثمار والإنتاج، حيث تعرضت إلى هيكلة تنظيمية على مستوى الأمكنة وتهيئة أرضية وجغرافية، بحكم موقعها من المؤسسات السياسية (القصر)، والدينية (المسجد)، وتم تصنيفها وفق معايير تعتمد في الأساس على نوعية السلع المعروضة للبيع أو الحرف التي تزاول بها، فقد كان لكل سوق من الأسواق تضم عدة متاجر في سلعة واحدة[4]، بذلك ظهرت في أسواق الغرب الإسلامي الموحدي ظاهرة التخصص أي أن تتجمع كل طائفة من التجار في سوق خاص بها تنسب إليها[5]، وهو ما يسمى أيضا بنظام الطوائف أو التنظيم الحرفي[6]، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: **"إذا زخر بحر العمران وطلبت فيه الكمالات كان من جملتها التأنق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى وأمثال ذلك... وإذا**

---

[1]- بودالية التواتية: البيئة في بلاد الأندلس عصر الخلافة وملوك الطوائف (أطروحة الدكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م، ص158.

[2]- بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور المغربي بين التنظير والواقع التاريخي، مجلة العصور، ع6-7،جوان- ديسمبر2005م/ ذوالقعدة 1426هـ، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم ، جامعة وهران ، الجزائر، ص224.

[3]- بوتشيش إبراهيم القادري: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1426هـ/2006م، ص127- ص128.

[4]- بودالية تواتية: المرجع السابق، ص158، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص112.

[5]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص176.

[6]- بن كردرة زهية: أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر- دراسة تحليلية- (رسالة ماجيستر (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، قسم الآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1420-1421هـ/1999- 2000م، ص46.

استبحر العمران إلى أن يوجد فيها كثير من الكمالات والتأنق فيها... تكون فائدتها من أعظم فوائد الأعمال لما يدعوا إليه الترف في المدينة مثل الدهان والصفار والحمامي والطباخ والشماع"[1].

وعملا بالمبدأ الإسلامي "لاضرر ولا ضرار"[2]، وتطبيقا للنظام البيئي في معالجة الأضرار وجب إبعاد بعض الحرف والصناعات عن الوحدات السكنية، والحرص على جمع الحرف المتشابهة في موضع معين[3]، حيث تجدها ذات تنظيم تدريجي وذلك حسب نوع ودرجة الضرر الذي يوجد فيها، فكانت الحرف التي لا تحتوي على أي ضرر، تمارس بالقرب من الجامع على نسبة اتصالها به وظيفيا، كان هناك سوق الشماعين لوجوب الإضاءة بالشموع في المساجد في الصلاة الليلية، وسوق العطارين والطبيبين (باعة البخور) لوجوب التعطر والتبخر بالجوامع، وسوق القباقبية[4] لوجوب الوضوء، وهناك سوق الكتبيين المجاورة للجامع، حيث كان باعة الورق والكتب وبه يجلس الموثقون للقيام بأعمالهم في كتابة العقود وتحريرها، ولسد احتياج المساجد والمدارس، ثم تتعاقب الأسواق طبقة طبقة إلى نهاية سور المدينة الداخلي من الحرف القليلة الضرر فأكثر ضررا وصولا إلى الحرف بالغة الضرر، وعادة ما تكون بعيدة عن المناطق السكنية خارج المدينة، والتي لا يصلح أن تقام داخل المدينة لما لبعضها من رائحة كريهة أو أدخنة، أو أخطار حريق أو أصوات دوي مزعجة كانت تقام عند أسوار المدينة، ومن هذه الأسواق (الأسواق الصناعية) سوق الدباغين، وسوق الصباغين، والسراجين، والحدادين، والنجارين، والقصايين[5]، وسوق البهائم[6]، و منه ما خصص لنوع واحد من الحيوانات مثال ذلك وجد في مدينة القيروان سوق الدجاج وسوق الجمال[7]، ولعل أرباض المدينة وهي أسواق ريفية اختصت كل تجارة بسوق، معناه سوق العسل، سوق السمن، سوق التين، سوق الغنم، سوق البقر، وهذا يجسد مبدأ الإختصاص[8].

---

[1]- ابن خلدون عبد الرحمان: المقدمة، تح: شحادة خليل، زكار سهيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، بيروت،1421هـ/2001م، ص502- ص503.

[2]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص141.

[3]- بودالية تواتية: المرجع السابق، ص158.

[4]- القباقب التي ينتعلها الأعيان عندما تكون الأزقة موحلة، تصنع هذه القباقب عادة من خشب التوت الأسود أو الأبيض، وقد تصنع من خشب الجوز والليمون والعناب، والقباقب المصنوعة من هذين النوعين الآخرين من الخشب أكثر جمالا وأناقة، ولكن التي تصنع من التوت تدوم مدة أطول. ينظر: علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص62.

[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص68، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص62- ص63، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص339، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص175، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص369.

[6]- المجدوبي عبد العزيز: المرجع السابق، ص88.

[7]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص178.

[8]- بن كردة زهية: المرجع السابق،ص62.

كما تجلى نظام التخصص بالأسواق في تنظيم حوانيت الصناع والتجار على أساس التخصص الحرفي لكل منهم[1]، وفي وجود قيساريات مخصصة في بيع الأثواب وغيرها من السلع، هناك قيسارية خاصة بالمنسوجات الحريرية أو الكتانية والقطنية، وإزاءها وجدت قيسارية الذهب، و ثمة قيساريات لبيع الصوف والعطور وأنواع التوابل، وأخرى لبيع الفواكه والخضروات، ووجدت رحبات خاصة بالحبوب وخصصت جهة لبيع الجواري والعبيد[2]، كما ساد نظام التخصص الفنادق حيث تم اتخاذ فنادق لكل سلعة يتعامل فيها المختصون بها مثل فندق الزيت و فندق السكر[3]. ولقد كان أصحاب الصناعات اليدوية منضمين إلى مجموعات حرفية ولكل مجموعة سوقها وأمينها، ولم يرفع الإنتاج في أي مكان فوق مستوى المرحلة العائلية أو الحرفية[4]، مثلا كان القصابون يقدمون أحيانا أحد الأشخاص للإشراف على ذبح مايباع في سوقهم نظير أجر معين يدفعه له بائع اللحم في السوق، كان توزيع الأسواق يتم بشكل منظم غير أن أسواق المدن بها كانت أكثر تنظيما من أسواق البوادي والأرياف[5].

تعددت الشهادات التاريخية الدالة على تخصص الأسواق من ذلك روى لنا ابن أبي زرع الحريق الذي شب في مدينة فاس عام 646هـ، وكانت أولى المرافق التي تضررت منه هي الأسواق إذ "**احترقت سوق السقاطين والعمادين والسبطريين والصباغيين والصوابنيين**"[6]، وفي الكثير من الأحيان نصادف في نصوص تاريخية تتحدث عن مدن الغرب الإسلامي عبارات دالة على التنظيم في أسواقها، من ذلك ما جاء عن مدينة شلب "**في ذاتها حسنة الهيئة بديعة المباني مرتبة الأسواق**"[7]، ومدينة طلبيرة على بلد "**به أسواق جميلة الترتيب وديار حسنة**

[1]- هدية محمود: المرجع السابق، ص176.

[2]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول التراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص100.

[3]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص294.

[4]- برنشفيك روبار: المرجع السابق، ص459.

[5]- بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن 6هـ الى 9هـ/12- 15م من خلال كتاب (المعيار) للونشريسي، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1430-1431هـ/ 2009-2010م، ص229.

[6]- ابن أبي زرع علي الفاسي: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور، دط، الرباط، 1392هـ/1972م، ص73.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص543، الحميري: الروض المعطار...، المرجع السابق، ص 342.

التركيب"[1]، كما شهدت قرطبة "**فسحة أسواق ونظافة مجال"**[2]، وشهدت إشبيلية "**ترتيب الأسواق وأهل الصنائع"**[3].

كان لهذا التصنيف الحرفي فوائد جمة تعود بالنفع على الحرفيين والصناع والتجار لوجود علاقة ترابط بين البائع من جهة والمشتري من جهة أخرى، وينشأ جو من المنافسة في السوق[4]، يوافق تضادهم وينفق صناعتهم وهذا ما يؤكده الإدريسي بعبارته عندما تحدث عن جزائر بني مزغنة "**صناعتها نافقة"**[5]، أي أن تخصص طائفة مختلفة عن الأخرى في حرفة ما أو في تجارة ما يُظْهِرُ المنافسة ويُحَمِسْ في إتقان العمل، لأن الصناعة النافقة توحي بوجود المنافسة التي يخلفها تجدد الصناعات والحرف وتنوعها وتعدد الطوائف، والتي تعود على السلطة بالرزق الكثير بمعنى ثراء الخزينة[6]، كما توضح صرامة تلك التنظيمات ازدهار وقوة اقتصاد الدولة الموحدية ومدى تحكمها في شؤونها الاقتصادية، حيث كانت الأسواق متخصصة في المدن خاصة[7]، ومن جانب آخر يساهم هذا التنظيم على تسهيل مهمة المتسوق لقضاء حوائجه[8]، يقول الشيزري: "**ويجعل– المحتسب– لأهل كل صنعة منهم سوقا يختص بهم، وتعرف صناعتهم فيه، فإن ذلك لقاصدهم أرفق ولصنائعهم أنفق"**[9]، كما أيده ابن بسام بقوله: "**ويجعل لكل صنعة سوقا يختص بهم تعرف به صناعتهم"**[10]، لقد كان لنظام التخصص في الأسواق تأثير على النسيج العمراني حيث سميت دروب وحومات وأرباض وأبواب المدن بنوع الحرفة النشطة به، مثل: حومة الرقاقين قرب باب إشبيلية، حومة النجارين، ودروب الدباغين بقرب جامع العبدس بإشبيلية، ومن الأرباض الريحاني

---

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص551.

[2]– ابن حوقل: المصدر السابق، ص107.

[3]– المراكشي ابن العذارى: البيان المغرب في الأندلس والمغرب– قسم الموحدين– تح: الكتاني محمد إبراهيم وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1406هـ/1985م، ص344.

[4]– بديرة عادل: بادية المغرب الأوسط (دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على السلوك والذهنيات) من القرن 4هـ الى 7هـ /10–13م (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في تاريخ وسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف– مسيلة– الجزائر، 1438-1439هـ/2017- 2018م، ص77.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص258.

[6]– بن كرده زهية: المرجع السابق، ص92- ص66.

[7]– سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص86، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص273.

[8]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص112.

[9]– الشيزري عبد الرحمان بن نصر: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ط، القاهرة، 1365هـ/1946م، ص11.

[10]– ابن بسام شمس الدين محمد: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: السامرائي حسام الدين، مطبعة المعارف، د.ط، بغداد، 1388هـ/1968م، ص17.

والرقاقين بقرطبة، والفخارين بإشبيلية[1]، ولقد ظل حي بالأندلس ولفترة قريبة يحمل إسم السقاطين (Zacatin)، وبغرناطة شارع يعرف بشارع الصبغ[2]، وعرف أحد أبواب قرطبة بباب العطارين، وأحد أبواب إشبيلية إسم باب الفحم، لوجود سوق الفحم قرب هذا الباب خارج أسوار المدينة[3]، وباب الزيت يقع بين باب الكحل وباب القطائع لمدينة إشبيلية[4]، وكان بغرناطة شارع الخبز وباب الفحم وحي الفخارين[5].

لقد كان لهذا التصنيف أهمية اقتصادية من حيث التوزيع الحضاري في تحديد المناطق الإستثمارية من خلال تخصيص أراضي مناسبة لكل نشاط حرفي أو تجاري، وقد اتضح هذا الوعي الناضج كي يستطيع كل فرد أن يؤدي دوره بشكل فعال بين البائع والمشتري، والوقوف في وجه الصناعات الملوثة للمحيط، ومنع الأضرار بأنواعها وهذا الأسلوب مهد لنشوء وعي وثقافة بيئية مرتبطة بالمقاصد الشرعية[6]، ومن أسماء الأسواق يمكن معرفة السلع التجارية التي كانت متداولة فيها[7]، وساعد على ترابط أهل تلك الحرفة أو المهنة وسهل على رواد الأسواق عملية شراء ما يحتاجون ويساعدهم على انتقاء الأجود والأرخص من البضائع[8].

أدى نظام التخصص إلى تعدد مواقع الأسواق بالغرب الإسلامي الموحدي، وكان في نَصْبِهَا ما يوفر سهولة التموين ويحترم متطلبات حفظ الصحة[9]، يقول ابن خلدون: **"التاجر البصير بالتجارة لا ينقل من السلع إلا ما تعم الحاجة إليه من الغني والفقير والسلطان والسوقة إذ في ذلك نفاق سلعته"**[10]، والسوق إذا بعدت إفتقدت البضائع جملة، وإذا قرب واتصلت كان سببا في جلب الحضارة والصنائع وتمكنها[11]، ذلك أن العامل الجغرافي المتمثل في القرب والبعد عن المدينة ساهم في نشاط الحركة التجارية وتفادي تعطيل نقل السلع وتلفها، كما

[1]- بودالية التواتية: المرجع السابق، ص159.

[2]- هدية محمود: اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مؤسسة هنداوي سي آي سي، د.ط، المملكة المتحدة، 1439هـ/2017م، ص176.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص298، ص301.

[4]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية..، المرجع السابق، ص126- ص127.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص302.

[6]- بودالية التواتية: المرجع السابق، ص163.

[7]- قرقوتي حنان: المرجع السابق، ص89.

[8]- هدية محمود: المرجع السابق، ص174.

[9]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص174.

[10]- ابن خلدون عبد الرحمان: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص497.

[11]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص88.

أشارت كتب الحسبة إلى ضرورة مراعاة اختيار المساحة والموقع المناسبين للأسواق[1]، والشيزري يؤكد على: **"أن تكون الأسواق في الإرتفاع والإتساع على ما وضعته الرّوم قديما، ويكون من جانبي السّوق إفريزان يمشي عليهما الناس في زمن الشتاء إذا لم يكن السوق مبلطا"**[2]، كما تقام الأسواق تبعا للنظام المعماري بالمدينة من جهة أخرى[3]، بذلك اختلف موقعها من مدينة إلى أخرى ومن قرية إلى أخرى، فهي تارة في الوسط[4] بمحاذاة المسجد الجامع وهي عادة المدن الإسلامية[5] حيث يتوسط الجامع الأسواق[6]، وهذه النتيجة التي وصل إليها جل الباحثين بالنظر إلى أي مدينة إسلامية وفي صورتها التخطيطية من ذلك الباحث عبد العزيز لعرج الذي وضحها في مقاله العمران الإسلامي وعمارته السكنية: قيم دينية ودلالات اجتماعية قال: **"ويحيط بالجامع في وسط المدينة الأسواق الكبرى للتجارة وتبادل السلع والمنافع بين الناس الغرباء منهم وأهل المدينة، وتعج الأسواق حول الجامع بالحركة والنشاط"**[7].

إذن للأسواق في المدينة الإسلامية ارتباط بنيوي وعملي بالمسجد الجامع فقد كان المسجد الجامع يبنى في مكان مناسب في النقطة المركزية والمحورية للمدينة، والسوق كمركز لمعيشة الناس والنشاطات الحرفية والمهنية تقام عادة في جوار المسجد الجامع[8]، الذي يعتبر القلب النابض للحياة الإقتصادية في المدينة الإسلامية[9]، وغالبا ما تجتمع الدكاكين والحوانيت في شارع رئيسي يجمع حرفا متعددة أو متكاملة[10]، ويمكن أن يكون في شارع من الشوارع الثانوية تنفتح فيه الحوانيت على الجانبين وقد انفرد كل اختصاص بسوق معين[11]، ومن الأسواق ما يكون ملاصقا

---

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص87.

[2]- الشيزري: المصدر السابق، ص11.

[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص178.

[4]- بن النعمان إسماعيل: مدينة دلس (تدلس) – دراسة تاريخية وأثرية خلال العهد الإسلامي، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط– تيزي وزو– الجزائر، 1432هـ/2011م، ص97.

[5]- يعتبر بناء المدينة المنورة أول مدينة إسلامية قدوة لجميع مؤسسي المدن الإسلامية الأخرى عندما قام الرسول صل الله عليه وسلم بإقامة المسجد وبيت له، وإقامة سوق فيها بذلك العناصر المهمة في بنية المدينة الإسلامية مشرقا ومغربا هي: المسجد، والسوق، ومقر الحكومة، والوحدات السكنية. ينظر: مؤنس عوض محمد: في رحاب الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، دار العالم العربي، ط1، القاهرة، 1432هـ/2011م، ص355، مجموعة مؤلفين: البازار...، المرجع السابق، ص22.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص87.

[7]- لعرج عبد العزيز: العمران الإسلامي وعمارته السكنية: قيم دينية ودلالات تاريخية، حولية المؤرخ، ع3- 4، 2005م، يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر ، ص22.

[8]- مجموعة مؤلفين: البازار...، المرجع السابق، ص22.

[9]- عبد الفتاح عاشور سعيد وآخرون: تاريخ الحضارة الإسلامية العربية، دار المعرفة الجامعية، د.ط، القاهرة، 1426هـ/2006م، ص355.

[10]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص112.

[11]- رافع رضا: المرجع السابق، ص100.

لأبواب المدينة مثل باب سوق وهران[1]، و قد تقام في أحد أطراف المدينة أو خارج أسوارها في ضواحي المدن بالأرباض والقرى وعلى الطرق الرئيسية برية وساحلية الرابطة بين الأقاليم الكبرى وبين المدن[2].

ويتميز هذا الموقع خارج أسوار المدينة ببعض الخصائص من ذلك أن هذه الأسواق تقام في الطبيعة بإعداد مكان للتبادل التجاري[3]، وأغلب الأحيان قد تجد بها خياما تقي الناس والبضائع[4]، حيث يتخذ التاجر مكانا له في هذه السوق من الصباح إلى المساء، جاء عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال: "**الأسواق على سنة المساجد، من سبق إلى مقعد فهو له حتى يقوم منه إلى بيته، ويفرغ من بيعه**"[5]، كما أكد علي ابن أبي طالب (رضي الله عنه) ذلك بقوله: "**سوق المسلمين كمصلى للمسلمين من سبق إلى شيء فهو له حتى يدعه يومه**"[6]، كما تميزت هذه الأسواق بتوفر الماء والذي يكون قريبا من الموقع أو يجلب إليه بطرق مختلفة، كأن تنشأ فيه عين تعتمد على المنبع المائي بإعتبار الماء ضروري للإنسان والحيوان، ولبعض الحرف والصنائع التي تحتاج مياه وفيرة أو أنها تنتج مياه تصريف كثيرة فيضطر صاحبها إلى إقامة ورشته وعرض مبيعاته خارج المدينة بالقرب من ضفاف الأنهار[7]، مثل سوق مدينة هاز على نهر شتوي، مع وجود سويقة بمدينة هوزة، وسوق كرام قرب مليانة على فحص نهر شلف، والسوق الأسبوعي لغزة، وسوق يوسف، يقع قرب وادي شال وهي قرية في سند جبل تخترقه مياه عذبة، وتقع مدينة سوق إبراهيم على نهر شلف، وكان سوق وجدة يقع على ضفة النهر قرب البساتين[8]، كما يفضل إقامة الأسواق في المنطقة التي تتواجد بها الأشجار لتظليل الباعة والمشترين وحمايتهم من حرارة الشمس، خاصة أثناء فصل الصيف وكذا لربط الحيوانات إليها سواء منها التي تعرض للبيع أو التي تستخدم لنقل أصحابها وبضائعهم، كسوق دلس في وسط المدينة الذي خصصت له مساحة مظلة بأشجار التين[9].

---

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص88.

[2]- بن النعمان إسماعيل: مدينة دلس، المرجع السابق، ص97، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص534، بديرة عادل: المرجع السابق، ص77، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص73.

[3]- قد نجد لكل قبيلة أو مجموعة من القبائل متاجورة سوق محلية. ينظر: بديرة عادل: المرجع السابق، ص77.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص61، بديرة عادل: المرجع نفسه، ص77.

[5]- الطبري محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مج4، ط2، مصر، 1390هـ/1970م، ص45-ص46.

[6]- نايل الضمور حاتم: الأسواق في بلاد الشام في صدر الإسلام، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج3، ع1، 2009م، ص15- ص16.

[7]- بن النعمان إسماعيل: مدينة دلس، المرجع السابق، ص97،بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص73- ص87، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص74- ص75.

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص73، ص87.

[9]- بن النعمان إسماعيل: المرجع السابق، ص97- ص98.

إلى جانب عنصر التنظيم على مستوى الأمكنة التي قسم إليها حسب نوعية البضائع المعروضة للبيع، عرفت أسواق الغرب الإسلامي الموحدي تنظيم خاص بالوقت الذي كان يتراوح بين اليوم والأسبوع والموسم[1]، ويبدأ العمل في الأسواق منذ أن تفتح أبوابها بعد طلوع الشمس ويمتد لساعات متأخرة من النهار[2]، حيث كانت كل طائفة من التجار تقييم في قسم من أقسام هذه الأسواق، ويمكثون إلى ما بعد الظهر ولا يعودون إلى المنازل إلا مساءً[3] إذ يتم إخلاء الأسواق ليلا[4]، حيث كانت مداخل الأسواق تغلق كل ليلة[5] مع إقامة الحراسة عليها[6]، ورغم أن مواقيت نشاط الأسواق كانت في النّهار إلا أن هناك بعض الإشارات إلى وجود أسواق مفتوحة خلال الليل[7] ومن ذلك أسواق بلاد العناب، ذكر المدجّن: "**على بابها سوق بالأطعمة، لا ينقطع منه الليل والنهار جميع أنواع الحبوب**"[8]، وعن أهل تونس يقول: "**وأهلها أقوام قَنُوعُوا الأنفس، لايبيع أحدهم ولا تفتح حوانيتهم وقيسرياتهم إلا بعد العصر عشية النهار**"[9]، وكان عادة أهل السوس لا يغيبون سوق الغزل حتى صلاتي الظهر والعصر[10]، تنشط الأسواق الدائمة على طيلة أسابيع السنة بإستثناء الأسابيع التي تتخللها الأعياد خاصة عيد الفطر والأضحى حيث يظل السوق أثناءها عاطلا عن النشاط لمدة أسبوع إلى أسبوعين[11]، مثال ذلك يعطل السوق في منطقة زواوة مدة خمسة عشر يوما (أسبوعين) بعد عيدي الفطر والأضحى، ويتعطل سوق دلس لمدة أسبوعين بسبب مناسبة عيدي الفطر والأضحى[12]، وبعض الأسواق كانت تعطل عادة يوم الجمعة، وأخرى تعطل أيام

[1]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص100.

[2]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص181- ص182.

[3]- قرقوتي حنان: المرجع السابق، ص88.

[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص89.

[5]- رافع رضا: المرجع السابق، ص101.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص89.

[7]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص114.

[8]- المدجن الحاج عبد الله من الصباح الأندلسي: أنساب الأخيار (رحلة حجازية)، تح: جمعة شيخة، المجلة الدراسات أندلسية، عدد خاص45- 46، محرم1433هـ /ديسمبر2011م، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، د.ط، تونس، 1434هـ/2012م، ص67.

[9]- المدجن: المصدر نفسه، ص65.

[10]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص88.

[11]- بن نعمان إسماعيل: مدينة دلس، المرجع السابق، ص99، محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص181- ص182.

[12]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص88.

معلومة من الأسبوع[1]، ويتكاثف أو يتقلص النشاط في الأسواق تبعا لفصول السنة، بحيث يكون مكثفا في فصول الربيع والصيف والخريف ومتذبذبا في فصل الشتاء بسبب قسوة الطبيعة وقلة الإنتاج[2].

على العموم كانت أكثر الأسواق ازدهارا هي الأسواق القريبة من المسجد الجامع، حيث يكثر الناس وتكثر حركة البيع والشراء[3]، وبالتالي تكون علاقة تأثير وتأثر إذ ينتقل المركز التجاري للمدينة مع انتقال المسجد الجامع، مثلما حدث لأسواق مراكش حيث انتقل المسجد الجامع من وسط المدينة (مسجد ابن يوسف) إلى غربها (مسجد كتيبة) إلى جنوبها (مسجد قصبة المنصور)، ليرجع من جديد إلى وسط المدينة حول مسجد ابن يوسف، وكلما انتقل الرواج من جوار مسجد إلى مسجد آخر أصاب المركز التجاري الأول كساد كبير في حين المركز الجديد ازدهر بالرواج الاقتصادي[4]، وفي فاس يظهر هذا الارتباط بين المسجد والأسواق التجارية حتى في أبواب المساجد التي سميت بأسماء هذه المناطق الاقتصادية النشيطة، فمسجد القرويين له أبواب تحمل أسماء لها دلالات تجارية مثل: باب الكتبيين نسبة لسوق الكتبيين الذي كان ملاصقا بها، وباب الشماعين نسبة لسوق الشماعين، وكذلك سوق العطارين، وسوق القباقبية[5]، وبجانبه كثير من المكتبات وفي غربيه دكاكين الأحذية، وفي شرقيه سوق النحاسين، وفي مقابل الباب الرئيسي للجامع من ناحية سوق الغرب سوق الفاكهة، ويليه سوق الشماعين المذكور سابقا، فسوق الزهور فسوق الألبان وإلى الشمال سوق الشراطين الذين يبيعون الحبال الغليظة والرفيعة، فسوق السلع الجلدية والأحزمة واللجم، فسوق الفخار، وسوق المحافظ والحقائب المصنوعة من الجلد الفاخر، ويليه سوق الأمناء أو النقباء والمحتسب وأعوانه، ومحلات الخضر والفواكه، والأسماك واللحوم المطبوخة والمشوية والفطائر[6]، وفي مدينة رباط الفتح موقع سوق الغزل قرب المسجد المعروف بمسجد السوق[7]، كما أن سوق العطارين العظيم وسماط العدول كانا متصلان ببعضهما البعض ويقعان بحومة الجامع الأعظم، أما السوق الكبير يقع وسط المدينة قريبا من الجامع، وفي مدينة تونس نظمت الأسواق حول الجامع الكبير والذي يفتح أبوابه على الأسواق المحيطة به كل

[1]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب والأندلس، مؤسسة الإنتشار العربي، ط1، بيروت، 1424هـ/2004م، ص225.

[2]- بن النعمان إسماعيل: مدينة دلس، المرجع السابق، ص99.

[3]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص62.

[4]- المجدوبي عبد العزيز: المرجع السابق، ص87- ص88، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص73.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص62- ص63، بلبشير عمر: المرجع السابق، ص229، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص339، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص112.

[6]- قرقوتي حنان: المرجع السابق، ص89- ص90.

[7]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص76.

حسب اتصاله وظيفيا بالجامع[1]، خاصة سوق القشاشين[2]، وتنصب أسواق قابس بصفة تفاضلية بمختلف أنواعها بالقرب من المسجد الجامع، حيث تصطف الأسواق المغلقة في صفوف متتابعة لتكون حارات ضيقة متصلة ببعضها البعض، حيث تعرض مختلف السلع والمنتجات وذلك في الأحياء القريبة من المسجد الجامع [3]، كل صف مخصص لسلعة ما أو صناعة ما، واشتهرت قابس بسوق الجبة التونسية وقطع الثياب المطرزة، والبطاطين، والملاءات المطرزة، وأغطية الفراش، ومختلف أنواع العطور، وما يلزم الأفراح من حناء وشموع والثياب الذهبية والفضية[4] ، أما مدينة صفاقس فإن أسواقها قد شيدت حول الجامع، بينما نجد الدور والمنازل قد أبعدت عن الأسواق، وأحاطت بها من كل الجهات تقريبا وكل من هذه الأسواق قد اختصت بنوع خاص من النشاط الاقتصادي سواء كان تجاريا أو حرفيا، كانت معامل النسيج الحرفية قد احتلت أعلى نسبة عن باقي الأسواق، كما كان يعقد سوق الجمعة بوسط مدينة صفاقس حول الجامع، و سوق الكامور يجاور الجامع الكبير بالمدينة من الجهة الشمالية، وهو يمتد من الشرق إلى الغرب وصولا إلى سوق الخضر[5].

كما احتلت الأسواق المسجد الجامع في مدينة غرناطة حيث كانت الحوانيت تحف به[6]، وتماشيا مع رفع الضرر وحرصا على نظافة فضاء السوق وتوسيع الأسواق حين تضيق بالمهن لأن أغلبها يقع بالقرب من المسجد، وفي هذا تم تغيير رسم الحوانيت وصرف موضعها ومحو أثرها لأنها انتشرت في رحاب جامع إشبيلية إلى درجة التضييق على المصلين يوم الجمعة ولجئوا إلى الصلاة في الشوارع البعيدة عن الجامع[7]، لذلك سعت السلطة الموحدية إلى توسيع الجامع وإعادة بناء الأسواق المجاورة له، روى لنا ابن صاحب الصلاة ذلك: **"أمر أمير المؤمنين أبو يوسف بتوسعة رحاب الجامع حيث يصلي الناس إن احتاجوا إلى ذلك، فهدمت الديار والحوانيت والفنادق المضيقة عليه من السوقة المعروفة عند الناس بسويقة المسمار قديما، وابتدأ الهدم فيها يوم السبت السابع من ربيع الأول عام اثنين وتسعين وخمس مائة، وأمر بتقدير قيم الدور المهدوية والرباع التي للناس فيها...واتصل الهدم حتى إلى الروضات المتصلة بمسجد اليتيم، فابتنيت الأسواق والحوانيت في المواضع المذكورة بأوثق البنيان وأحسن نوع في ذلك الشان عجيبة غريبة في الزمان، وجعل لها أربعة أبواب كبار تحوطها من جوانبها الأربع**

[1]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص178.
[2]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص69.
[3]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص22، الخزاعي كريم عاتي: المرجع نفسه، ص71.
[4]- حسين دحروج إلهام: المرجع نفسه، ص141.
[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص69- ص70.
[6]- العمري: المصدر السابق، ج4، ص230.
[7]- بودالية تواتية: المرجع السابق، ص161.

أكبرها الباب القبلي والجوفي تقابلان باب الجامع الجوفي منه، فلما كملت هذه الأسواق بحوانيتها بالبناء نقلت إليها سوق العطارين وسوق التجار من البزازين، وسوق المركطيين، والخياطين، وتزاحم الناس باعتباطهم في المزايدة في كرائها"[1]، كما وجد سوق صغير لبيع القرمز بالقرب من المسجد الجامع لإشبيلية[2]، وفي عهد الخليفة أبي يوسف يعقوب (580هـ/1184م-595هـ/1199م) استقر أصحاب المهن والتجار في الأسواق الجديدة المبنية بجوار المسجد الجامع لإشبيلية[3]، وتحيط بالأسواق بعض المرافق المتعلقة به كالفنادق، والمخازن، ومحلات الوكلاء، والسماسرة، وبالقرب منها توجد اسطبلات تحتوي وسائل نقل البضائع والمسافرين[4] وعلى هذا كانت الأسواق بمحاذاة المسجد الجامع بمدن الغرب الإسلامي.

إضافة إلى أسواق مركز المدينة انتشرت الأسواق داخل المدينة عبر شوارعها ودروبها، حيث خُصص في مراكش لكل سلعة مكان معين من السوق مثل سوق الدخان، وسوق الصابون، وسوق الصفر، وسوق المغازل[5] وهذا الأخير يعتبر من أنشط أسواقها[6]، كما كانت لمراكش قيسارية كبيرة في عهد الخليفة الموحدي أبي يوسف يعقوب المنصور (580-595هـ /1184-1199م)، تحوي شتى منتجات الأسواق مجتمعة معا، وهي سوق الأشياء الواردة من الخارج عالية القيمة وكذلك منتجات الصناعات المحلية[7]، أما الأسواق الحرفية لمدينة مراكش هي صلة الوصل بين الأحياء الشعبية في المدينة، حيث تتجمع دكاكين الحرفيين في ترتيب منسق منسجم، وتتكون هذه الأسواق من محورين في طريقين متعامدين يلتقيان حول مسجد أبي يوسف وباب الخميس شمالا وباب السمارين جنوبا، وينتهي الترتيب الذي يحصل قرب مسجد أبي يوسف بالمهن النظيفة ثم المهن القليلة التلوث فالأكثر تلوثا، ففي أقصى الشمال حدادون وخشابون وفي أقصى الجنوب المهن الكماوية أو النارية وأقصى الشرق دباغون وفخارون[8]، هذا هو الشكل التنظيمي تقريبا لأسواق مدينة مراكش.

---

[1]- بن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص396.

[2]- هدية محمود: المرجع السابق، ص176.

[3]- هدية محمود: المرجع نفسه، ص174.

[4]- غريبي بغداد: العلاقات التجارية للدولة الموحدية (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الاسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران -1- أحمد بن بلة، الجزائر، 1435-1436هـ/2014- 2015م، ص69- ص70.

[5]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي ...، المرجع السابق، ص100.

[6]- هدية محمود: المرجع السابق، ص175.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص71- ص72.

[8]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص27.

كما كانت مدينة فاس تضم داخل أحيائها عددا من الأسواق التي تختص كل منها بنوع معين من السلع، ومن الأسواق التي كانت لها شهرة سوق الحائكين والكتان وثياب الحرير وسوق القطن البالي والمفصل الجديد وتطريز الحرير[1] (سوق الحرارين)، وسوق المركطين في بيع الثياب المستعملة وسوق الهبط لبيع الثياب المستخدمة وأيضا سوق الورقة الذي خصص لتهيئة ورق التوت لصناعة الحرير، وسوق التيالين وسوق مخصص لصناعة الغرابيل وسوق خيوط الكتان[2]، كما وجد سوق الإبرة والمخيطة والمقص[3]، وسوق الأقمشة الذي تخصص في بيع الأقمشة الصوفية الغليظة والقطنية[4]، وسوق العطارين وسوق تباع فيه المعاجين والأحقاق والمراهم وسوق الخرازين وأهل الريحة والشرابل[5]، وسوق الأحذية وسوق الفواكه وسوق الأزهار، وسوق الأواني الخزفية وسوق السروج ولجام الخيل والأحزمة، وسوق الدخان تباع فيه الأطعمة الجاهزة وسوق الخضر وسوق الأسماك[6]، ووزعت على أحياء فاس حوانيت الجزارين وكانت أغلب دكاكين الدقيق متفرقة في أسواق الأحياء بالقرب منهم باعة الحبوب[7]، وكثيرا ما يشترك النساجون والإسكافيون في مكان واحد لأن ليس لصناعتهم ضجيج، وغالبا ما تقع دكاكين البقالة في المراكز السكانية لبيع الخبز والبضائع الصغيرة التي يجدها المرء بسهولة[8]، وكان بها سوق للنجارين ومن يصنع النواعير، وأيضا سوق السلاح والمحاريث وسوق الحدادين، كما كان يقام في مدينة فاس سوق للعبيد السود[9]، ويوجد في مدينة فاس قيساريتين كبيرتين أحدهما تقع بعدوة القرويين والثانية بعدوة الأندلس، تضم كل واحدة خمسة عشر سوقا منها سوق الدخان وسوق الخرازين وتربيعة الغزازين[10]...، كما أن أغلب الأسواق التجارية الكبيرة لمدينة فاس شهدت نظام التخصص وتمركزت وسط المدينة، حيث تتفرق الأسواق الحرفية داخل المدينة[11]، والشهادة التاريخية لابن أبي زرع حول الحريق الذي شهدته مدينة فاس سنة 646هـ، يقول: "**احترقت سوق السقاطين والعمادين والسبطريين والصباغين والصوابنيين**"[12]، توضح لنا نظام التخصص

---

[1]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص224.

[2]- هدية محمود: المرجع السابق، ص175.

[3]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص224.

[4]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص343.

[5]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص224.

[6]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص343.

[7]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص238، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص67- ص69.

[8]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص74.

[9]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص225.

[10]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص225، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص344- ص345.

[11]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص74.

[12]- ابن أبي زرع: الذخيرة السنية...، المصدر السابق، ص73.

في أسواقها، من هنا اكتسبت مدينة فاس شهرتها لكثرة أسواقها وتنوع بضائعها ووفود التجار من كل بقاع الأرض إليها لعرض سلعهم.

ولقد وصفت أسواق مدينة بجاية بأن "**أسواقها كذلك جميلة منسقة أحسن تنسيق**"[1]، والحال نفسه في مدينة قسنطينة "**أسواق المدينة عديدة حسنة التنسيق بحيث أن جميع الحرف فيها مفصول بعضها عن بعض**"[2]، من أهم أسواقها سوق الصوف والحبوب التي تركزت داخل مدينة قسنطينة حيث كانت مستودعا للقمح الذي كان يخزن في الدهاليز، وتباع فيها التمور، والعبيد المجلوبين من الجنوب وغير ذلك من البضائع المتنوعة محلية أو مستوردة[3].

أما أسواق مدينة تونس يشقهما طريقان رئيسيان متقاطعان يتجه أحدهما طولا والآخر عرضا، وعلى هذه الطرق تقع أغلب الأسواق التجارية والحرفية، حيث كان هناك طريق يصعد من باب حيث السور الخارجي ويشق المدينة طولا مارا على السوق الطويلة في مركز المدينة، ثم سوق النحاس إلى أن يبلغ القصبة آخر البلد، والطريق الآخر القاطع عرضا يبدأ من باب الجزيرة سالكا سوق الصباغين إلى أن ينتهي عند باب السويقة حيث يلتقي بسور البلد القديم[4]، من أسواقها سوق العطارين ثم سوق الفاكهة، ثم سوق الكبابجية ثم سوق القماش[5]، وكثرت بها أسواق النسيج ومن بينها سوق الغزل الذي تتردد عليه النساء بصورة كبيرة على عكس الرجال، بالإضافة لسوق الجبة الذي اشتهر ببيع جبب الصوف، وسوق القشاشين الشهير ببيع الشياب[6] وغيرها من أنوع الأسواق التي تعددت بتعدد السلع، يتضح لنا أن أسواق تونس في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، كانت تقع على الطرق العامة في المدينة، وأسواق مدينة صفاقس كأسواق مدينة تونس حيث تتكون من دكاكين مصطفة متلاصقة ومتقابلة، واختص كل منها بنوع من الصناعة أو التجارة، وكانت أسواق هذه المدينة تشبه الشجرة التامة الأغصان والفروع، وتفرعها حسب المصالح المتبادلة بين أصحاب السوق ومالهم من علائق تجارية أو صناعية، واصل هذه الشجرة سوق الصباغين الذي هو أول سوق يواجه الداخل من باب الجبلي القديم، وكذلك سوق الجمعة فسوق الكامور حول الجامع (المذكوران سابقا) ثم سوق الخضر، ويتكون من صفين متقابلين من الدكاكين

[1]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص50.
[2]- الوزان: المصدر نفسه: ج2، ص56.
[3]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص180.
[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص69.
[5]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص179.
[6]- هدية محمود: المرجع السابق، ص175.

تفصل بينهما جادة ضيقة ويمتد سوق الرهادنة (الربع) في صفاقس من الشمال إلى الجنوب، ويرتبط بين سوق الصباغين وسوق الكامور ويقطعه عرضا سوق العطارين من الوسط، ويتكون من سوقين هما سوق الحناطين وسوق الربع الضيق ويتكون سوق الربع من دكاكين متلاصقة ومتقابلة يربط بينه وبين سوق البغاجين، أما سوق الفاكهة بصفاقس فموقعه بين سوق ربع الضيق والجزء الشمالي من السوق الصباغين، ويمتد سوق الزراعة غربا ويتصل بسوق الكامور ثم ينعطف شمالا باتجاه سوق الصباغين، كما كان لمدينة قابس سوقان قديمان كلاهما عبارة عن ساحة كبيرة تحيط بها من الجهات الأربعة للدكاكين وفي الساحة الوسطى ينصب التجار بضائعهم في أكداس على الأرض، وتقسم السوقان أيام الأسبوع فيجتمع الناس في كل منهما ثلاثة أيام ويوم الجمعة عطلة لكلا السوقين، والحركة التجارية بهما عظيمة جدا لكثرة الواردين عليها، واشتهرت قابس بسوق الحريرين الواقع بين المدينة والبحر[1]، ويعتبر سوق الغزل بسوسة من أشهر أسواق الغزل بالغرب الإسلامي ويشتد التعامل التجاري به بين صلاتي الظهر والعصر، وسوق الخياطين بها معروف وعامر ومزدحم[2]، كما عرفت بالعمائم السوسية وبإتقانها لصناعة الكتان[3].

شهدت المدن الأندلسية هي الأخرى نظام التخصص بأسواقها، واحتل كل نوع من الحرف والصناعات سوق بإسمه كسوق العطارين والوراقين والحدادين وسوق الزجاجين...[4]، حيث وجد بقرطبة سوق الكتابين وسوق البز وسوق الخيط وسوق الحصارين، بالإضافة لشارع الخياطين وسوق باعة الحصر بطليطلة، وحتى السقاطين وهم بائعوا الثياب المستعملة وسوق السقاطين يعرف أيضا بإسم المرقطال، واشتهرت مالقة بسوق الغزل[5]، وكان بإشبيلية عدة أسواق وسويقات منها سوق العطارين، وسوق البزازين، وسوق المرابطين، و سوق الخياطين، ولقد اشتهرت بعض الأسواق وتميزت مثل سوق العطارين بقرطبة ولورقة، وسوق الكتب يقال له الكتبية أو الوراقة في قرطبة، وسوق الآلات الموسيقية بإشبيلية، حيث كان إذا مات عالم بإشبيلية وأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها وإذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع تركته حملت إلى إشبيلية[6].

[1]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص69- ص70، ص72، ص71.
[2]- هدية محمود: المرجع السابق، ص175.
[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص 176.
[4]- بودالية تواتية: المرجع السابق، ص159.
[5]- هدية محمود: المرجع السابق، ص176.
[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الاندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص297- ص299.

إضافة إلى أسواق سالفة الذكر كانت تقام في معظم المدن الأندلسية في القرن السادس الهجري الثاني عشر ميلادي أسواق النخاسة أو الرقيق، وكان التعامل فيها يتم عن طريق السماسرة والنخاسين الذين يجلبون الرقيق من أوروبا المسيحية أو بلاد السودان، تعتبر قرطبة والثغر الأعلى (سرقسطة) من أهم مراكز تجارة الرقيق في الأندلس وحتى في مالقة نشط هذا النوع من الأسواق[1].

والمميز في سوق الصاغة بالغرب الإسلامي الموحدي أنها ترتكز قرب دار السكة، ذلك أن الذهب والفضة تحتاج عمل يدوي وفن السك والختم[2]، والملاحظ أن تجارها أغلبهم من اليهود مثل سوق الصاغة الذي يقع قرب دار السكة في مدينة فاس[3].

أما بالنسبة للأسواق التي كانت تقع عند أبواب المدن نجد الأسواق الصناعية التي وقعت بالقرب من أبواب مدينة مراكش، لكونها تحتاج إلى مكان واسع لما ينتج عنها من ضوضاء أو روائح كريهة تؤذي أهل المدينة، كسوق الدباغين المخصص لتجارة ودباغة الجلود وتصنيعها، وترتكز أغلب أسواق تجار الحبوب للجملة بجوار أبواب مدينة فاس باب الفتوح والباب المحروق، وذلك لتجنب نقلها عبر شوارع المدينة الضيقة إضافة لسوق الدباغين، كما وجد عند باب الجيسة عدة أسواق[4]، أما مدينة رباط الفتح فإن أسواقها تقع داخل الأسوار الخارجية للمدينة وينفذ إليها عددا من الأبواب وخاصة سوق الفاكهة والخضر، أما سوق الأسماك فكان يقع داخل السور المعروف بباب الحلاج الجديد، وكان السوق الكبير في الدار البيضاء يمتد وسطها من باب القنطرة (الذي يقال له الآن باب الوادي) المقابل لباب السبع إلى باب العيون صنهاجة والحمام الكبير داخل سور المدينة، وقد بني هذا السوق الكبير الخليفة الموحدي المنصور وكان يعرف بالسماط الكبير لكبر حجمه و طول مساحته[5]، ووجد عند باب المنارة لمدينة تونس سوق الحدادين[6]، كما اتسمت أبواب بعض المدن باسم السوق الذي ينشط بجواره كما هو الحال في باب العطارين بقرطبة، وباب الفحم بغرناطة ومن أبواب إشبيلية أيضا باب الفحم يقع بالقرب منه موضع يباع فيه الفحم النباتي خارج السور[7].

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص300- ص301.

[2]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص75.

[3]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص 344.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 64، ص69- ص70.

[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص76.

[6]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص179.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص298- ص302.

أما بالنسبة للأسواق التي كانت تنشط خارج المدينة أو على أطرافها أو أرباضها والقرى المحيطة بها، لما تقتضيه طبيعة بعض الحرف أن تكون أماكن وجودها خارج المدينة، أو على أطرافها مخصصة للبضائع الواردة عليها من الأرياف ومن داخل البلاد[1]، كما جمعت المواد ذات الروائح الكريهة حتى تكون بعيدة عن المنازل[2]، ففي مدينة مراكش يقع سوق البهائم خارج المدينة في الجنوب الغربي منها[3]، وكان السوق الأسبوعي ليوم الخميس يقام خارج الأسوار الشمالية الشرقية لمدينة فاس وعلى امتداد الطريق إلى الباب المحروق، وسوق الجمعة وهو سوق لطيور الزينة كان يقام بعد انتهاء ساعات العمل كل يوم جمعة خارج باب عجيسة[4]، كما كان يقام خارج مدينة فاس سوق الماشية من أبقار وأغنام وماعز ودواب وخيل، كما تباع فيه بعض المنتجات المترلية مثل أواني الفخار وأنواع من الأقمشة المنسوجة والبيض وبعض الطيور المترلية[5]، وكان بضفتي الواد الكبير حيث بداية الدخول للمدينة إلى أخرها بالجانبين منه دار الصباغين وحوانيتهم، ودار الدباغين، ودار الصبانين، وحوانيت الخياطين، والقصابين، والسفاجين وغيرهم مما يحتاج إلى الماء وفي أعلى ذلك كله أطرزة الحياكة[6]، وفي مدينة مكناس سوق ينعقد خارج المدينة بالقرب من أسوارها يوم الإثنين[7]، كما وجد خارجها أيضا سوق الملاح، وأسواق النجارين، والحدادين، والسقالين، والسّمارين[8]، وأقيم خارج وجدة سوق الحمير[9].

وكان على الطريق المحيط بسور مدينة تونس من جهة البحر سوق الدباغين، وكان بربض ابن سعدون بمدينة تونس سوق التبن والحلفاء، ورحبة الغنم على شكل سويقة تباع فيها الخيل، والبغال، والحمير[10]، وكان جل أسواق قابس في أرباضها خارج المدينة تكون الصناعات وأسواق المنتجات التي يخشى من وجودها في المدينة، مثل الحرير وما يحتاجه من مكان وأدوات ومصانع، ولقد كان بقصر سجة حريريين كثيرين، كذلك مصانع الدباغة حيث يؤتى بجلود الحيوانات المذبوحة، وتأخذ عدة مراحل في مكان أو مصنع خاص بها إلى أن تصل إلى المرحلة النهائية وهي جلود مدبوغة ذات رائحة عطرة تميزت بها قابس وتفوق جودتها عن أي جلود أخرى، ويستعمل فيها

---

[1]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص73.

[2]- محمد عبد الله جيوده مريم: المرجع السابق، ص179، بودالية تواتية: المرجع السابق، ص162.

[3]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص73.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص74، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص345.

[5]- مسعد محمد عبد الله: المرجع نفسه، ص345.

[6]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص225.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص78.

[8]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص100.

[9]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص75.

[10]- محمد عبد الله جيوده مريم: المرجع السابق، ص179.

شجر التاكوت القداسي، بالإضافة إلى صناعة الرمد أو الرقوق التي تستهلك جلودا كثيرة من الماعز، وانتشرت صناعتها عندما كان الحصول على البردي صعبا، كما برعوا في صقل الرق وتحضيره[1]، وينصب سوق الحيوان بقابس في ساحة كبرى يجتمع فيها بائعوا الإبل والأغنام وذات الحوافر[2]، ووجدت أسواق لبيع الماشية بواضحي تلمسان، وفي تدلس تباع المواشي بالجملة، وسوق الإبل بتكيورارين بأقصى جنوب المغرب الأوسط وسوق الربض في بلزمة قسنطينة[3].

وتشير المصادر إلى وجود سوق للدواب في كثير من المدن الأندلسية خارج الأسوار من بينهما سوق بمرسية، وسوق أخرى في طليطلة مازل إسمه معروفا حتى الآن بإسم (Zoco Dover) أي سوق الدواب، كما كان بإشبيلية، ومالقة، وشاطبة، وأسواق الدواب الشهيرة بقرطبة، تقام خارج الأسوار[4]، والقصد من هذا هو الحرص على نظافة المدينة والتخلص من الروائح الكريهة الصادرة عن الماشية، وهو الحال نفسه لسوق الدباغين لأن عملهم في منتجات كريهة الرائحة تؤذي الناس[5]، كما كان بقرطبة ربض الطرازين، وخارج مدينة لبلة سوق الصباغين[6]، وارتبط وجود القصابين بأطراف المدينة لأن هؤلاء لابد لهم من المذبح الذي يوجد في الغالب خارج المدينة، فاستدعى ذلك وجود حوانيت القصابين على أطرف المدينة، كما ظلت مصانع الأفران التي تصنع القراميد والآجر خارج أبواب المدينة، وكان سوق البقر خارج باب مدينة قرمونة[7].

شهدت أسواق المرافئ هي الأخرى نظام التخصص مثل أسواق المرجان بمناء سبتة الذي اشتهر بها، وأسواق لصناعة النحاس (الشمعدانات والصحاف والمحابر وأشياء أخرى)، وكان لسلا أسواق لأنواع السلع من اللحوم، والفاكهة والخضر، والأسماك تقصدها المراكب للتحصيل منها، وكان في مرسى فضالة على المحيط أسواق للطعام والحبوب والمواشي، حيث ترده المراكب من بلاد الأندلس[8]، وكان لقابس أسواق للأسماك المشهورة بها خليجها[9] ووجد في مدينة بجاية عدة أسواق ارتبطت بالميناء الذي شكل حركة تجارية نشطة منها سوق القيسارية، الذي

[1]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص141- ص142.
[2]- حسين دحروج إلهام: المرجع نفسه، ص23.
[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص75- ص73.
[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي ...، المرجع السابق، ص299.
[5]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص242.
[6]- هدية محمود: المرجع السابق، ص175- ص176.
[7]- بودالية تواتية: المرجع السابق، ص162.
[8]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص76- ص77، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص346- ص347.
[9]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص22.

احتوى تجارة القماش والبضائع الثمينة مثل الحرير، وسوق الصوافين، وسوق الأسرى بحومة المذبح وخاصة أسرى القرصنة[1].

كما نظمت أسواق الطرق التجارية حسب التخصص من ذلك أسواق مدينة سجلماسة بموقعها في بداية طرق القوافل القادمة من بلاد المغرب قاصدة بلاد السودان والقادمة منها، يوجد بها أسواق الخضر والفواكه والتمور وسوق القطن، وسوق الكمون والكرويا والحناء... يتجهز بها الى سائر بلاد المغرب[2]، وأسواق مدينة أغمات يوم الأحد الذي تمر به طرق القوافل التجارية إلى بلاد السودان، وتمر عليها قوافل التجارة القادمة من ساحل رباط قوز عرفت سوق النحاس، وسوق الثياب، وسوق أواني الزجاج، وسوق العطور...[3]، وفي مدينة نول لمطة على طريق القوافل سوق لصنع الدرقة اللمطية الشهيرة، وسوق لصناعة السروج واللجم والأقتاب المعدة لخدمة الإبل، وسوق الأكسية المسماة بالسفسارية والبرانس، وسوق الماشية ومنتجات الألبان، وبها سوق الرقيق وهم أهم أسواقها، وأيضا أسواق درعة التي كانت تقوم يوم الجمعة، ولها أسواق لبيع الغلات من الحناء والكمون والكرويا والنيلج[4]، وشهدت قابس سوق للجمال في جنوبها عند مراكز القوافل حيث تباع وتشترى أجود أنواع الجمال التي تشتهر بها قابس وما حولها بتهجينها وبيعها، وهي سوق رائجة لأن قابس مركز قوافل الصحراء[5].

يبدو أن هذا التوزيع الميداني للحرف ليس مطلقا لأننا نجد أحيانا وخصوصا في المدن الكبيرة نفس الحرفة موزعة على أكثر من موقع داخل المدينة، وهذا يرجع إلى كثرة المنتمين إلى نفس الحرفة أو إلى ضوابط بيئية، وبالتالي يمكن القول أن الدراسة الطبوغرافية لهذه الأسواق تعكس توزيعها منطقيا تجد ملامحه الكبرى تتكرر في كل الغرب الإسلامي الموحدي والمدن الإسلامية عامة[6].

[1]- محمد عبد الله جبودة مريم: المرجع السابق، ص180.

[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص80، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص348.

[3]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص79، مسعد محمد عبد الله: المرجع نفسه، ص347– ص348.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص81، مسعد محمد عبد الله: المرجع نفسه، ص348– ص349.

[5]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص23.

[6]- بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور الغربي...، المرجع السابق، ص224.

جدول إحصائي لبعض الأسواق المتخصصة في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي:

نوع التخصص	الموقع	المدينة	الدلالة التاريخية	المصدر/المرجع
سوق السقاطين سوق العمادين سوق البسطريين سوق الصباغين سوق الصوابنيين	أطراف المدينة	فاس	"احترقت سوق السقاطين والعمادين والسبطريين والصباغين والصوابنيين"	ابن أبي زرع: الذخيرة السنية..، المصدر السابق، ص73
سوق الكتبيين سوق الشماعين سوق العطارين سوق القباقبية سوق الأحذية سوق النحاسين سوق الفاكهة سوق الزهور سوق الشراطين سوق السلع الجلدية سوق الفخار سوق المحافظ	وسط المدينة ومنتشرة عبر شوارعها	فاس	لمسجد القرويين أبواب تحمل أسماء لها دلالات تجارية مثل باب الكتبيين نسبة لسوق الكتبيين الذي كان ملاصقا بها وباب الشماعين نسبة لسوق الشماعين وكذلك سوق العطارين، سوق القباقبية وبجانبه كثير من المكتبات وفي غربيه دكاين الأحذية، وفي شرقيه سوق النحاسين وفي مقابل الباب الرئيسي للجامع من ناحية سوق الغرب سوق الفاكهة ويليه سوق الشماعين المذكور سابقا، فسوق الزهور فسوق الألبان وإلى الشمال سوق الشراطين الذين يبيعون الحبال الغليظة والرفيعة فسوق السلع الجلدية والأحزمة واللجم، فسوق الفخار وسوق المحافظ والحقائب.	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص62– ص63، بلبشير عمر: المرجع السابق، ص229، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص339، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص112، قرقوتي حنان: المرجع السابق، ص89– ص90
سوق الغزل سوق العطارين العظيم	بالقرب من المسجد الجامع وسط المدينة	رباط الفتح	وفي مدينة رباط الفتح موقع سوق الغزل قرب المسجد المعروف بمسجد السوق، كما أن سوق العطارين العظيم وسماط العدول كانا متصلان ببعضهما البعض ويقعان بحومة الجامع الأعظم أما السوق الكبير يقع وسط المدينة قريبا من الجامع.	الخزاعي كريم عالي: المرجع السابق، ص76، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص178
سوق القشاشين	بالقرب من الجامع وسط المدينة	تونس	نظمت الأسواق بتونس حول الجامع الكبير الذي يفتح أبوابه على الأسواق المحيطة به كل حسب اتصاله وظيفيا بالجامع خاصة سوق القشاشين.	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع نفسه، ص178، الخزاعي كريم عالي: المرجع نفسه، ص69
سوق الجبة التونسية والثياب المطرزة وأغطية الفراش سوق العطور سوق لوازم الأفراح	بالقرب من المسجد الجامع	قابس	تنصب أسواق قابس بصفة تفاضلية بمختلف أنواعها بالقرب من المسجد الجامع حيث تصطف الأسواق المغلقة في صفوف متتابعة لتكون حارات ضيقة متصلة ببعضها البعض، حيث تعرض مختلف السلع والمنتجات وذلك في الأحياء القريبة من المسجد الجامع كل صف مخصص لسلعة ما أو صناعة ما، واشتهرت قابس بسوق الجبة التونسية، وقطع الثياب المطرزة والبطاطين	حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص22، ص141، الخزاعي كريم عالي: المرجع نفسه، ص71

			والملاءات وأغطية الفراش ومختلف أنواع العطور، وما يلزم الأفراح من حناء،شموع والثياب الذهبية والفضية	
معامل النسيج سوق الجمعة سوق الكامور سوق الخضر	حول الجامع وسط المدينة	صفاقس	أما مدينة صفاقس فإن أسواقها قد شيدت حول الجامع...اختصت بنوع خاص من النشاط الاقتصادي سواء كان تجاريا أو حرفيا، وكانت معامل النسيج الحرفية قد احتلت أعلى نسبة، كما كان يعقد بواسطة مدينة صفاقس سوق الجمعة حول الجامع، كما يوجد سوق الكامور وهو يجاور الجامع الكبير بالمدينة من الجهة الشمالية ويمتد من الشرق إلى الغرب إلى سوق الخضر	الخزاعي كريم عالي: المرجع نفسه، ص69 – ص 70
سوق العطارين	حول الجامع وسط المدينة	غرناطة	"وجامع غرناطة...لا يلاصقه بناء، تحف به دكاكين للشهود والعطارين"	العمري: المصدر السابق، ج4، ص230
سوق العطارين سوق البزازين سوق المركطيين سوق الخياطين	بجوار الجامع وسط المدينة	إشبيلية	"فابتنيت الأسواق والحوانيت... نقلت إليها سوق العطارين وسوق التجار من البزازين ، وسوق المراكطيين والخياطين"	بن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص396
سوق الدخان سوق الصابون سوق الصفر سوق المغازل	داخلها وخارجها	مراكش	"أسواقها مختلفة وسلعها نافقة... مثل سوق الدخان والصابون والصفر والمغازل "	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص234– ص235
سوق الحائكين والكتان سوق القطن البالي والجديد سوق المركطيين سوق الهبط للثياب المستخدمة سوق الورقة سوق التيالين سوق لصناعة الغرابيل وخيوط الكتان سوق أدوات الخياطة	وسط المدينة وموزعة عبر أحيائها	فاس	كانت مدينة فاس تضم داخل أحيائها عددا من الأسواق التي اختص كل واحد منها بنوع معين من السلع، ومن الأسواق التي كانت لها شهرة سوق الحائكين، والكتان، وثياب الحرير، وسوق القطن البالي والمفصل الجديد، وتطريز الحرير، وسوق المركطيين في بيع الثياب المستعملة، وسوق الهبط لبيع الثياب المستخدمة، وأيضا سوق الورقة الذي خصص لتهيئة ورق التوت لصناعة الحرير، وسوق التيالين، وسوق مخصص لصناعة الغرابيل، وسوق خيوط الكتان، كما وجد سوق الإبرة، والمخيطة والمقص، وسوق الأقمشة الذي تخصص في بيع الأقمشة الصوفية الغليظة والقطنية وسوق العطارين، وسوق تباع فيه المعاجين، والأحقاق، والمراهم، وسوق الخرازين، وأهل الريحة، والشرابل، وسوق الأحذية، وسوق الفواكه، وسوق الأزهار، وسوق الأواني الخزفية، وسوق السروج ولجام الخيل والأحزمة، وسوق الدخان	طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص224، هدية محمود: المرجع السابق، ص175، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص343، الوزان: المصدر السابق،ج1، ص238، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص67–ص69، الخزاعي كريم عالي: المرجع السابق، ص74، بن مليح عبد الإله: المرجع السابق، ص225، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص225، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص344– ص343

سوق الأقمشة سوق العطارين سوق الخرازين سوق الأحذية سوق الفواكه سوق الأواني سوق السروج سوق الدخان سوق الأسماك سوق الجزارين دكاكين الدقيق باعة الحبوب سوق النساجين والإسكافيين دكاكين البقالة سوق النجارين سوق السلاح سوق الحداد سوق العبيد السود سوق الدخان سوق الخرازين تربيعة الغزازين			تباع فيه الأطعمة الجاهزة، وسوق الخضر وسوق الأسماك، ووزعت في أحياء فاس حوانيت للجزارين وكانت أغلب دكاكين الدقيق متفرقة في أسواق الأحياء بالقرب منهم باعة الحبوب، وكثيرا ما يشترك النساجيون والإسكافيون في مكان واحد لأن ليس لصناعتهم ضجيج وغالبا ما تقع دكاكين البقالة في المراكز السكانية لبيع الخبز والبضائع الصغيرة التي يجدها المرء بسهولة، وكان بها سوق النجارين ومن يضع النواعير وأيضا سوق السلاح والمحاريث وسوق الحدادين كما كان يقام في مدينة فاس سوق للعبيد السود ويوجد فيها قيساريتين كبيرتين أحدهما تقع بعدوة القرويين والثانية بعدوة الأندلس تضم كل واحدة خمسة عشر سوقا منها سوق الدخان وسوق الخرازين وتربيعة الغزازين.	
سوق الصوف والحبوب	داخل المدينة	قسنطينة	من أسواق مدينة قسنطينة سوق الصوف والحبوب	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص180
سوق النحاس سوق الصباغين سوق العطارين سوق الفاكهة سوق الكبابجية سوق القماش أسواق النسيج سوق الغزل سوق القشاشين	موزعة على أحياء المدينة	تونس	يمتد سوق النحاس إلى أن يبلغ القصبة آخر البلد، والطريق الأخر القاطع عرضا يبدأ من باب الجزيرة سالكا سوق الصباغين إلى أن ينتهي عند باب السويقة حيث يلتقي بسور البلد القديم، من أسواقها سوق العطارين ثم سوق الفاكهة ثم سوق الكبابجية ثم سوق القماش، وكثرت بها أسواق النسيج ومن بينها سوق الغزل الذي تتردد عليه النساء ...سوق القشاشين الشهير ببيع الثياب	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص69، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع نفسه، ص179، هدية محمود: المرجع السابق، ص175
سوق الخضر سوق الرهادنة سوق البغاجين سوق الصباغين	وسط المدينة	صفاقس	بها سوق يواجه الباب الجيلي القديم وسوق الجمعة فسوق الكامور حول الجامع، ثم سوق الخضر وسوق الرهادنة في صفاقس يمتد من الشمال إلى الجنوب وسوق البغاجين وسوق الصباغين سوق الحناطين وسوق	الخزاعي كريم عاتي : المرجع نفسه، ص69– ص70

سوق الحناطين سوق العطارين			العطارين	
سوق الحريرين	بين المدينة والبحر	قابس	اشتهرت قابس بسوق الحريرين الواقع بين المدينة والبحر	الخزاعي كريم عاتي : المرجع السابق، ص72
سوق الغزل سوق الخياطين	وسط المدينة	سوسة	يعتبر سوق الغزل بسوسة من أشهر أسواق الغزل بالغرب الإسلامي وسوق الخياطين بها معروف وعامر ومزدحم.	هدية محمود: المرجع السابق، ص175
سوق الكتابين سوق البز سوق الخيط سوق الحصارين سوق الخياطين	وسط المدينة	قرطبة	وجد بقرطبة سوق الكتابين وسوق البز وسوق الخيط وسوق الحصارين بالإضافة لشارع الخياطين	نفسه، ص176
سوق الحصر سوق السقاطين	وسط المدينة	طليطلة	سوق باعة الحصر بطليطلة وحي السقاطين وهم بائعو الثياب المستعملة وسوق السقاطين	نفسه، ص176
سوق الغزل	وسط المدينة	مالقة	اشتهرت مالقة بسوق الغزل	نفسه، ص176
سوق العطارين سوق البزازين سوق المرابطين سوق الخياطين	وسط المدينة	إشبيلية	كان بإشبيلية عدة أسواق وسويقات منها سوق العطارين وسوق البزازين وسوق المرابطين وسوق الخياطين	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي ...، المرجع السابق، ص297
سوق الكتب	وسط المدينة	قرطبة ولورقة	...سوق الكتب يقال له الكتيبة أو الوراقة في قرطبة	نفسه، ص298– ص299
سوق الآلات الموسيقية	وسط المدينة	إشبيلية	اشتهرت إشبيلية بسوق الآلات الموسيقية	نفسه، ص298– ص299
سوق الرقيق	وسط المدينة	قرطبة سرقسطة مالقة	تعتبر قرطبة والثغر الأعلى (سرقسطة) من أهم مراكز تجارة الرقيق في الأندلس حتى في مالقة نشط هذا النوع من الأسواق	نفسه، ص300– ص301
سوق الصاغة	دار السكة	فاس	يقع سوق الصاغة قرب دار السكة في فاس وأغلب تجاره يهود	مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص344
سوق الدباغين	أبواب المدينة	مراكش	من الأسواق الصناعية التي تركزت عند أبواب المدينة سوق الدباغين المخصص لتجارة و دباغة الجلود	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص64
سوق الحبوب سوق الدباغين	أبواب المدينة	فاس	تركزت أغلب أسواق تجار الحبوب للجملة بجوار أبواب مدينة فاس باب الفتوح والباب المحروق وسوق الدباغين	نفسه، ص69–ص70
سوق الفاكهة والخضر سوق الأسماك السوق الكبير	داخل أسوار الخارجية للمدينة وبالقرب	رباط الفتح	مدينة رباط الفتح تقع أسواقها داخل الأسوار الخارجية للمدينة وينفذ إليها عدد من الأبواب وخاصة سوق الفاكهة و الخضر، أما سوق الأسماك فكان يقع داخل السور المعروف بباب الحلاج الجديد وكان السوق الكبير في الدار البيضاء يمتد وسطها من باب القنطرة إلى	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص179

	من أبوابها وفي وسطها		باب العيون	
سوق الحدادين	باب المنارة	تونس	وجد عند باب المنارة لمدينة تونس سوق الحدادين	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص179
سوق العطارين سوق الفحم	أبواب المدن	قرطبة غرناطة إشبيلية	تسمت أبواب بعض المدن بإسم السوق الذي ينشط بجواره كما هو الحال في باب العطارين بقرطبة وباب الفحم بغرناطة وإشبيلية	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص298– ص302
سوق البهائم	خارج المدينة	مراكش	في مدينة مراكش يقع سوق البهائم خارج المدينة في الجنوب الغربي منها	الخزاعي كريم عالي: المرجع السابق، ص73
سوق الطيور	خارج باب عجيسة	فاس	سوق طيور الزينة كان يقام بعد انتهاء ساعات العمل كل يوم جمعة خارج باب عجيسة	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص74
سوق البهائم	خارج المدينة	فاس	كان يقام خارج مدينة فاس سوق الماشية من أبقار وأغنام وماعز ودواب وخيل كما تباع فيه بعض المنتجات المنزلية مثل أواني الفخار وأنواع من الأقمشة المنسوجة والبيض وبعض الطيور المنزلية	مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص 345
دار الصباغين دار الصبانيين سوق الخياطين سوق القصابين سوق السفاجين أطرزة الحياكة	على ضفتي النهر	فاس	كان بضفتي الواد الكبير حيث بداية الدخول للمدينة إلى أخرها بالجانبين منه دار الصباغين وحوانيتهم ودار الدباغين ودار الصبانين وحوانيت الخياطين والقصابين والسفاجين وغيرها مما يحتاج إلى الماء وفي أعلى ذلك كله أطرزة الحياكة	طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص225
سوق النجارين سوق الحدادين سوق السقالين سوق السمارين	خارج أسوار المدينة	مكناس	وجد في مدينة مكناس سوق الملاح وأسواق النجارين والحدادين والسقالين والسمارين	بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي..، المرجع السابق، ص100
سوق الحمير	خارج المدينة	وجدة	أقيم خارج وجدة سوق الحمير	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص75
سوق الدباغين سوق التبانين والحلفاء رحبة البهائم	على الطريق المحيط	تونس	كان على الطريق المحيط بسور مدينة تونس من جهة البحر سوق الدباغين، وكان بريض ابن سعدون بمدينة تونس سوق التبانين والحلفاء والجنارة ورحبة الغنم على شكل سويقة فيها الخيل والبغال والحمير	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص179
سوق البهائم	خارج المدينة	قابس	ينصب سوق الحيوان بقابس في ساحة كبرى يجتمع فيها بائعوا الإبل و الأغنام وذات الحوافر	حسين دحروج الهام: المرجع السابق، ص23
سوق الماشية	خارج المدينة وفي أرباضها	تلمسان تدلس تكيورارين	وجدت أسواق لبيع الماشية بضواحي تلمسان، وفي تدلس تباع المواشي بالجملة، وسوق الإبل بتكورارين بأقصى جنوب المغرب الأوسط، وسوق الربض في بلزمة	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص75،ص 73

		قسنطنة	قسنطينة	
سوق الدواب	خارج المدينة	مرسية طليطلة إشبيلية مالقة شاطبة قرطبة	يقع سوق الدواب في كثير من المدن الأندلسية خارج الأسوار من بينها سوق الدواب بمرسية وسوق آخر بالطليطلة وبإشبيلية وسوق الدواب بمالقة وشاطبة وقرطبة	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص299
سوق البقر	خارج المدينة	قرمونة	أقيم سوق البقر خارج باب مدينة قرمونة	بودالية تواتية: المرجع السابق، ص162
سوق المرجان سوق النحاس	على المرافئ	سبتة	شهدت سبتة أسواق للمرجان وأخرى لصناعة النحاس (من الشمعدانات والصحاف والمحابر...)	علي أحمد قويدر: المرجع السابق، ص76- ص77
سوق اللحوم سوق الفواكه والخضر سوق الأسماك	على المرافئ	سلا	كان لمدينة سلا أنواع من اللحوم والفواكه والخضر والأسماك	نفسه: ص76- ص77
سوق الطعام سوق الحبوب سوق المواشي	على المرسى	فضالة	كان في مرسى فضالة على المحيط أسواق الطعام والحبوب والمواشي حيث ترده المراكب من بلاد الأندلس	علي أحمد قويدر: المرجع السابق، ص76- ص77
سوق الأسماك	على المرسى	قابس	كان لقابس أسواق للأسماك المشهورة بها في خليجها	حسين دحروج الهام: المرجع السابق، ص22
قيسارية القماش سوق الصوافين سوق الأسرى	داخل المدينة وعلى مرافئها	بجاية	في مدينة بجاية عدة أسواق ارتبطت بالمناء الذي شكل حركة تجارية نشطة منها سوق قيسارية الذي احتوى تجارة القماش والبضائع الثمينة مثل الحرير وسوق الصوافين وسوق الأسرى بحومة المذبح	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق ، ص180
سوق الخضر والفواكه سوق العطارين	على الطرق التجارية	سجلماسة	نظمت الأسواق بمدينة سجلماسة من أسواق الخضر والفواكه والتمور وسوق القطن، سوق الكمون والكرويا والحناء	علي أحمد قويدرمحمد: المرجع السابق، ص80
سوق النحاس سوق الثياب سوق أواني الزجاج سوق العطور	على الطريق التجاري بين أغمات وساحل رباط القوز	أغمات	عرفت مدينة أغمات على طريق التجاري لها إلى ساحل رباط القوز منفذها البحري سوق النحاس وسوق الثياب، وسوق الأواني الزجاجية وسوق العطر	نفسه، ص79
سوق الدرق اللمطية سوق معدات الخيل	على الطريق التجاري جنوب الغربي	نول لمطة	وفي مدينة نول لمطه على طريق القوافل سوق لصنع الدرقة اللمطية الشهيرة وسوق لصناعة السروج واللجم والأقتاب المعدة لخدمة الإبل وسوق الأكسية المسماة بالسفسارية والبرانس وسوق الماشية ومنتجات الألبان	نفسه، ص81

سوق السفسارية للأكسية سوق الماشية ومنتجات الألبان سوق الرقيق			وبها سوق الرقيق	
سوق العطارين	على الطريق التجاري	درعة	تقوم سوق يوم الجمعة بدرعة لبيع الغلات من الحناء والكمون والكراويا والنيلج	نفسه، ص81
سوق الجمال	على الطريق التجاري	قابس	شهدت سوق الجمال في جنوبها عند مراكز القوافل حيث تباع وتشترى أجود الجمال التي تشتهر بها قابس	حسين دحروج الهام: المرجع السابق، ص23
سوق النسيج وأدوات الخياطة	وسط المدينة	تفزة	سوق مدينة تفزة كان يعرض منتجات خاصة المنسوجات والأقمشة الكتانية والإبر وغيرها من أدوات الخياطة	هدية محمود: المرجع السابق، ص173
سوق النسيج	وسط المدينة	نكور	اشتهرت بعض الأسواق بمنسوجاتها كسوق نكور التي يعمل بها برانس لاينفذ منها الماء	نفسه، ص 174
سوق الماشية سوق الصوف	خارج المدينة	جربة	وسوق جربة يقصده الأعراب والتجار الوافدين سائقين شياههم وحاملين معهم كمية وافرة من الصوف	نفسه، ص174
سوق الفاكهة والخضر سوق الحبوب سوق الأسماك سوق الملابس	وسط المدينة	طنجة	تعددت أسواق مدينة طنجة وضمت الفاكهة والحبوب والخضر والأسماك والملابس	مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص346
سوق القطن سوق الخضر والفواكه سوق الماشية	وسط المدينة	تادلة	أما مدينة تادلة فيعقد سوقها يوم الأحد لبيع القطن وفي شمالها سوق قلعة مهدي الذي تخصص في بيع الخضر والفواكه كما كان بها أسواق الماشية من البقر والغنم	نفسه، ص347
سوق الفواكه سوق اللحوم سوق السكر سوق الأكسية سوق الثياب سوق الحبوب	وسط المدينة وعلى الطريق التجاري	تارودانت	اشتهرت تارودانت بأسواقها حيث يباع فيها الفاكهة واللحوم والسكر والأكسية الرقاق والثياب الرفيعة والحبوب بأيسر قيمة وأسعارها رخيصة	نفسه، ص 349
سوق الزبيب	وسط المدينة على الطريق التجاري	نفيس	ومدينة نفيس بها سوق نافقة بأنواع عجيبة من الزبيب المتناهي طيبا وكثيرة	البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص373

التعليق:

نستنتج مما تقدم أن نظام التخصص هو سمة من سمات أسواق الغرب الإسلامي الموحدي، وهذه السمة ساعدت على تنظيم النشاط التجاري والاقتصادي بشكل عام، واتضح لنا أن هناك اعتبارات أساسية تحكمت في هذا التنظيم، أولها اعتبار التشابه الذي طبق في ترتيب السوق، وثانيا علاقة حاجة السكان المتكررة والضرورية للحياة التي تتطلب وجود أسواق معينة في كل المناطق، وكان لهذا تأثير في توزيعها على جميع أنحاء المدينة، والإعتبار الثالث تجنب الضرر وكان لذلك أثره القوي في وضع الأسواق التي تحدث الدخان والروائح الكريهة في الأطراف، وتوافق ذلك مع ما يخلص إليه الإعتبار الأول الخاص بالتصنيف، وقد انعكس ذلك على تنظيم وتتابع الحرف المختلفة داخل السوق وسهل مهمة المشتري عند قضاء حاجاته من مكان واحد، كما وضح هذا التنظيم الحرفي مدى الإهتمام بالمرافق العامة وبالمجال الحضاري للمدينة من طرف السلطة الحاكمة، وساعد الباحث في إستنتاج أنواع السلع السائدة والمعروضة في الأسواق وأنواع الحرف النشطة في العصر الوسيط، إضافة إلى ذلك جعل نظام التخصص هذه الأسواق في غاية الحسن والتنظيم والنظافة، بحيث كان أصحاب المهن والحرف المتشابهة في مكان واحد، فمن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار فمن المستحب أن يبعد حانوته عن العطارين والبزازين لعدم المجانسة بينهم وحصول الأضرار، لذلك وجد الحدادون والنحاسون والصائغون في صف واحد، بينما وجد الصيادلة والعطارين والبزازين وأصحاب الجواهر في مكان آخر متجمعين، كذلك الهراسين والشوائين وجدو في حيز خاص بهم، وهكذا كانت هذه الأسواق في غاية التنسيق والدقة دون خلط بين هذه المهن، وفي حدود هذه الإعتبارات جرى تصنيف وتوزيع الأسواق على مخطط المدينة وفي امتداداتها العمرانية ولايمكن أن نتصور ترتيبا ثابتا لهذه الأسواق، والمقبول أن تتقارب صور الترتيب انطلاقا من هذه الإعتبارات، ولا سيما أن اختلاف طبيعة النشاطات التجارية بين المدن المختلفة أمر واقع، بالإضافة إلى احتمالات تغيير النشاطات التجارية، وإنشاء أسواق جديدة، كما أنه غالبا ما فرضت الأنشطة الاقتصادية نظام توزيعها داخل المدينة، وذلك حسب أهميتها في مركز المدينة وبجوار المسجد الجامع نجد التجارات الرفيعة التي توظف أموالا مهمة، بينما كانت الحرف الموجهة لأهل البادية عند مداخل المدينة، وقرب أبوابها ووجد مجال انتشرت فيه أنشطة متواضعة ضرورية لحياة السكان، وعلى العموم كانت أكثر الأسواق ازدهارا هي الأسواق القريبة من المسجد الجامع حيث يكثر الناس، وتكثر حركة البيع والشراء.

مثلت الحرف أو الصنائع[1] القاعدة الإنتاجية للأسواق إذ كان الحرفيون يقومون بدور بارز في تنشيط الحياة الإقتصادية، وذلك بتحويل المواد الخام إلى بضائع استهلاكية قابلة للتسويق[2]، ولقد كان للتعاليم الإسلامية أبلغ الأثر في نفوس المسلمين فأقبلوا على أنواع الصناعات ليتقنوها ويحاولوا التفوق فيها على غيرهم، فكان الإنتاج ذا جودة[3] كبيرة، حتى شهدت بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي قفزة صناعية نوعية[4]، إذا تتبعنا المصادر التاريخية للفترة الموحدية نجدها شحيحة على أن تعطينا صورة متكاملة عن النشاط الحرفي في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي، عدا ما يوجد من إشارات متناثرة في ثنايا المصادر المتعلقة بالتاريخ السياسي، أوالمصادر الأخرى المتمثلة في كتب الجغرافيا والرحلات أو كتب النوازل، والتي تعتبر في مثل هذه المواضيع الحضارية مصادر أساسية في البحث. هذه الإشارات يمكن أن يكون بها الباحث صورة إجمالية عن أصناف الأنشطة الحرفية في أسواق الغرب الإسلامي الموحدي، والتي يمكن تصنيفها إلى مايلي:

---

[1]- عرف ابن منظور **الحرفة** بقوله: "الصناعة وجِهَةُ الكَسْبِ وحريف الرّجل: مُعَامِلُهُ في حِرْفَتِهِ"، أما الصناعة فعرفها بقوله هي من فعل صنع يصنع صنعا فهو مصنوع والصنع هو الإتقان، لقوله تعالى: " صُنْعَ اللهِ الّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ "، والصناعة حرفة الصانع وعمله، أما اصطلاحا هي كل نشاط للإنسان يتفاعل فيه مع البيئة المحيطة ليطوعها لإحتياجاته ويصنع منها عالم أشيائه، اعتبرها ابن خلدون وجها من وجوه المعاش حيث قال: "المعاش إمارة و تجارة وفلاحة وصناعة"، وبذلك أوجد مكانا للصناعة بين تلك الأصناف التي تدخل فيما عرف حديثا بالإنتاج، وفي موضع آخر وضعها في الترتيب مباشرة بعد الفلاحة وسبب ذلك كونها مركبة وحصيلة علم ونظر، وبديهي أن يتأخر المركب عن البسيط والعلمي عن الفطري، والصناعة في حد ذاتها فيها البسيط وفيها المركب، يقول ابن خلدون "إن الصنائع منها البسيط ومنها المركب، والبسيط هو الذي يختص بالضروريات والمركب هو الذي يكون للكماليات المتقدم منها في التعليم هو البَسِيطُ لبساطته أولا ولأنَّه مختصّ بالضّروريّ ي الّذي تتوفر الدّواعي على نقله"، والصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري، والملكة صفة راسخة تحصل من استعمال ذلك الفعل وتكراره مرة بعد أخرى حتى ترسخ صورته، كما توصل ابن خلدون إلى أن الصناعة ميزة تتميز بها مجتمعات دون الأخرى، في قوله: "أن الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته "وبالتالي ربط هذا المفكر بينها وبين تقدم العمران والعلوم إذ تنشأ بنشأتهما وتزدهر بإزدهارهما، لأن العمران كلما تقدم زادت مطالب الناس وبالتالي تزداد حاجتهم إلى الحرف وصناعات جديدة لكي تسد حاجياتهم الأساسية والكمالية، وعلى مقدار العمران يكون التفنن في الصنائع فالعمران اليدوي لا يحتاج إلى الصنائع بينما المدن تحتاج إليها، والصنائع تولد صنائع أخرى وزيادة العمران تخلق صنائع تصبح مصدر رزق لأصحابها، قال ابن خلدون: "على مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع" بينما الفلاحة أو الزراعة في نظره من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو. ينظر ابن منظور: المصدر السابق ، مج2، ج10، ص839 ، مج4، ج28 ، ص2508، سورة النمل : الآية 88، بلبشير عمر: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي والحرفي في المغرب الإسلامي من خلال النصوص النوازلية والجغرافية، مجلة الناصرية ، مج4 ،ع1 ،جوان 2013م، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، معسكر، ص286- ص287، ابن خلدون: المقدمة، المصدر السابق، ص480، ص501- ص502 ،بلهوا ري فاطمة :الصناعة في المنظور المغربي..،المرجع السابق، ص221-ص222، حسين حمد الحبارنة نجاح: ملامح العمران البشري عند ابن خلدون "دراسة مقارنة"، حوليات آداب عين شمس، مج45، أفريل- جوان 2017م، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص268- ص270، التيلسي بشير رمضان، الذويب جمال هشام: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، المدار الإسلامي، ط2، ليبيا، 1424هـ/2005م، ص230.

[2]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص207.

[3]- سلامة إبراهيم عبد المنعم أبو العلا: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، دط، الإسكندرية، 1437هـ/2015م، ص276.

[4]- عابد يوسف: الموحدون في بلاد المغرب 515- 595 هـ/ 1120-1190م، دراسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الاسلامي) ، قسم التاريخ، كلية العلوم والآداب الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة- الجزائر، 1427-1428هـ/2006-2007م، ص431.

1- الحرف القائمة على الإنتاج الزراعي والخشبي والحيواني.

2- الحرف القائمة على المعادن.

3- حرف مهنية أخرى.

ثانيا- الحرف القائمة على الإنتاج الزراعي والخشبي والحيواني بالأسواق:

1 ــ الحرف الزراعية:

أ- الحرف الغذائية:

أ-1- طهي الأطعمة في الأسواق:

انتشرت في أسواق الغرب الإسلامي الموحدي حركة البائعين للأطعمة، وكانت هذه الصناعات تتم تحت إشراف المحتسب[1]، مثلا السقطي المحتسب شدد على نظافة الأماكن التي يحضر فيها الطعام ليباع بعدها، فيقول: **"وأمّا الطبّاخون فلا يتركون يطبخون بالليل ولا في السحر ولا في الديار الخالية والمواضع الغابية، وليطبخوا في حوانيت مجصصة مسطحة يتمكن من غسلها في كل الأوقات، ويتناولون أشغالهم بضوء المصباح، بحيث لا يخفى شيء من أمورهم حتى يتشاهد الثقة"**[2]، لقد برع السكان في امتهان العديد من الحرف في المجال الغذائي والإستهلاكي[3]، حتى وصف أحد كتاب الرسائل في القرن السادس الهجري سوق الطعام أصبحت في هذا العصر بهية المنظر متنوعة المأكل[4]، وكان من الطبيعي أن تبرز المرأة في هذا المجال مثل الحلويات التي تعدها فتيات المنزل وحدهن ويصنعن العجينة من أرق أنواع الدقيق وأنظفها، وبعد أن تنضج تقطع وتقدم، منها ما يقطع بالأيدي بدون سكين لطراوته ونعومته[5]، فانتشر باعة الحلوى والخبز[6]، ونشط أسواق الدخانيون على مستوى المدن بأنواع

---

[1]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: النشاط الاقتصادي في مدينه تطيلة، مجلة الآداب، ملحق ع122، 1438هـ/ سسبتمبر 2017م، ص279.

[2]- السقطي محمد أبي عبد الله: في آدب الحسبة، تح: ج. س. كولين، إليفي بروفنسال، مكتبة أرنست ليرو، دط، باريس، دت، ص35.

[3]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية في المغرب الأوسط، مجلة الناصرية، مج4، ع1، جوان 2013م، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، ص363.

[4]- البلوي محمد بن أحمد: العطاء الجزيل في كشف الغذاء الترسيل، مخطوط بالخزانة الملكية، الرباط، تحت رقم: 7148، عن عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص243.

[5]- عبد الحميد شافع راوية: المرأة في المجتمع الأندلسي من الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوط قرطبة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، القاهرة، 1426 هـ/2006م، ص172.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الإقتصادي...، المرجع السابق، ص298.

الأطعمة من ذلك الإسفنج الذي كان يقلى بزيت ثمرة الأرقان[1]، يقول الإدريسي: "**وهذا الزيت كثير جدا معروف ببلاد الغرب الأقصى ولكثرته يسرجون به قناديلهم، ويقلي به الدخانيون الإسفنج في الأسواق**"[2]، ولقد وصف لنا حسن الوزان سوق الدخان بفاس حيث يباع الإسفنج يقول: "**الفطائر المقلية في الزيت التي تشبه ذلك الخبز المعسول المصنوع في روما، ولبائعي الفطائر في دكاكينهم عدة آلات وغلمان، لأنهم يصنعونها بعناية فائقة ويبيعون منها يوميا كميات كبيرة**"[3].

وكان أهل الأندلس ولوعين بأكل اللقيمات المجهزة عند القلائين وهي عبارة عن لقيمات مقلوة بالزيت ومدهونة بالزبد والعسل[4]، كما تفوقت شريش في صناعة المجبنات لطيب جبنها، وهي نوع من القطايف يضاف إليه الجبن في عجنها وتقلى بالزيت الطيب، ويقول أهل الأندلس: من دخل شريش ولم يأكل بها المجبنات فهو محروم[5] وتؤكل ساخنة[6]، وقد انتقلت المجبنات مع الأندلسيين إلى المغرب[7]، كما صنعت القطائف من السميد الغليظ والعسل[8]، وهريسة القمح من أطيب أنواع الهرائس خاصة في حال قدح القمح، يَنْظُرُ صاحب السوق في هذا النوع وأمر الهرائسيين بأن يدرسوا القمح ويقشروه ويغسلوه وكذلك غسل القدور التي تصنع بها الهرائس وكانت له طريقة في الكشف عن الجيدة والرديئة وذلك بوضع صنجة ثقيلة على وجه القدر فإن ثبتت مكانها فإنها جيدة، وإذا تدلت فهي رديئة ويأمر صاحبها بأن يتصدق بها أو لا يبيعها لأن ذلك غش[9].

---

[1]- الإدريسي: نزهه المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص230- ص231، الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص65.

[2]- الإدريسي: نزهه المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص231.

[3]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص236، شريد حورية: المرجع السابق، ص188.

[4]- دندش عصمت عبد اللطيف: الأندلس في نهاية المرابطين..، المرجع السابق، ص180.

[5]- المقري التلمساني أحمد بن محمد: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، إحسان عباس، دار صادر، ج1، د.ط، بيروت، 1408هـ/1988م، ص184.

[6]- قروعي خديجة: ظواهر اجتماعية مسيحية وإسلامية في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية عصر الإمارة (92هـ/711م-316هـ/929م)، دار النايا، دار محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 1433هـ/2012م، ص368، للمزيد من المعلومات عن المجبنات وكيفية عملها وأنواعها مفصلة عند مؤلف مجهول: الطبيخ في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، أمبروزيو أويثي ميراندا، ب. م. ن، د.ط، ب. م. ن، ص89.

[7]- الزجلي القرطبي عبيد الله: أمثال العوام في الأندلس، تح: محمد بن شريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، ق2، د.ط، ب. م. ن، د.ت، ص31، الإحالة، رقم: 116.

[8]- مؤلف مجهول: الطبيخ في المغرب..، المصدر السابق، ص91.

[9]- علي محمد بان: أنواع الأطعمة والأشربة في بلاد المغرب العربي عصري المرابطين والموحدين، مجلة كلية التربية للبنات، مج18، ع1، جوان2007م، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ص3- ص4.

تعددت ألوان الطعام ذات المصدر النباتي عكست إهتمام الموحدين سكانا وسلطة بصناعة الطعام[1]، إضافة إلى ذلك وجد نوع الصناعات الغذائية تقوم على تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى مواد أكثر ثباتا، فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع وحتى لبضعة شهور أو سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، ويمكن بهذه الطريقة توفير الغذاء طول السنة والإستفادة من المحفوظ بالتجفيف أو غيره في مواسم رداءة الإنتاج بسبب الجفاف وغير ذلك[2]، نظرا لأهمية الأمن الغذائي في حياة البشرية وجب على السكان ابتكار أساليب تساهم في استغلال الإنتاج الفلاحي، وساعدت بذلك عملية تنويع وتوسيع دائرة الإنتاج الغذائي على الاهتمام بالمحاصيل التسويقية والمزروعات الصناعية، بذلك برع السكان في العديد من الحرف في المجال الغذائي والاستهلاكي[3].

أ-2- صنع الزيوت:

تعد صناعة الزيت من الصناعات الهامة التي وجدت بالغرب الإسلامي الموحدي، وتشير المصادر في هذه الفترة إلى شهرة نوعين من الزيت: زيت الأرجان[4](الأرقان ، الهرجان أوالأركان) وزيت الزيتون.

وبالنسبة لزيت الأرجان تحدث عنه الإدريسي بقوله: **"وبهذا الجبل- جبل درن- شجر كبير يسمى بالبربرية أرقان وهي تشبه شجر الإجاص أغصانا وفروعا وأوراقا، ولها ثمر شبيه بثمر العيون في أول نباته قشرته العليا رقيقة خضراء فإذا تناهت اصفرت لكنها في نهاية العفوصة والحموضة وداخله نوى شبيه بالزيتونة المحددة الرأس، صلب ولا يطيب طعم هذا الثمر البته فإذا كان في أخر شهر شنتمبر جمع ووضع بين يدي المعز فتبتلعه، بعد أن تأكل قشرته العليا ثم لقيه بعد ذلك، فيجمع ويغسل ويكسر ويدق لبه ويعصر فيخرج منه دهن كثير صافي اللون عجيب المنظر، إلا أنه ليس بعذب الطعم فيه أدنى حرافة، وهذا الزيت كثير جدا معروف ببلاد الغرب الأقصى ولكثرته يسرجون به قناديلهم ويقلي به الدخانيون الإسفنج في الأسواق وله إذا مسته النار رائحة كريهة حريفة ولكنه يعذب طعمه في الإسفنج، ونساء المصامدة يدهن رؤوسهن به على المشط فتحسن شعورهن بذلك وتطول وتتكسر ويمسك الشعر على لونه من السواد"**[5].

وذكر لنا الحميري طريقة أخرى لاستخراج زيت الأرقان الذي يتم على مراحل بعد أن يجمع يترك حتى يذبل ثم يوضع في مقلاة فخار على النار مستخرج دهنه، وهو بعد هذا يشبه طعم القمح المقلي ويفيد في تسخين

---

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص243.

[2]- بديرة عادل: المرجع السابق، ص74.

[3]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية في المغرب..، المرجع السابق، ص363.

[4]- بو لقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص81، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص238.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص230- ص231.

الكلى[1]، يبدو أن عملية استخراج الزيت من ثمرة الأرقان صعبة[2]، ولقد انتشرت أشجار الهلجان في المغرب الأقصى بجبل درن بأرض أغمات ووادي السوس، وهو زيت طيب كثير النفع يكادون يستغنون به عن جميع الزيوت لكثرته[3]، ظهرت منافعه في الإضاءة[4] كطاقة لإشعال القناديل، ومادة حيوية لصناع الإسفنج في الأسواق، كما تدهن به النساء المصموديات شعورهن[5]، ويفيد في تسخين الكلى[6].

أما النوع الثاني من الزيوت هو زيت الزيتون[7] الذي تحول سكان الغرب الإسلامي إلى استعماله لصعوبة استخلاص الزيت من الأرقان[8]، ولإهتمام الموحدين بزراعة أشجار الزيتون[9]، بإعتبار الزيتون الزراعة المميزة لمناخ حوض البحر الأبيض المتوسط[10]، وكثرت بساتين الزيتون في جل الأرياف المغربية الأندلسية في الفترة الموحدية غير أن الجهة الشرقية هي التي أعطت سمعة واسعة لزيوت بلاد المغرب، فمدينة لبدة الحدودية شرق طرابلس الغرب كانت بها بساتين الزيتون التي تنتج زيتا مطلوبا، ويتجهز به من سوقها إلى عدة مدن داخلية[11]، وكانت صفاقس قبل القرن السادس الهجري وخلاله مركز معاصر الزيتون في البلاد الشرقية، ومنها يحمل الزيت إلى بلاد الروم وصقلية وايطاليا وسواحل أوروبا، كما كانت أسواق قابس مركزا للزيت[12] لكثرة الزيتون الذي يكفي حاجات سكانها وما جاورهم، وانتشرت أشجار الزيتون في غابات قفصة وقصورها إلى جانب أشجار النخيل، وإضافة إلى ذلك انتشرت أشجار الزيتون في كل من مدينة تِيمْليمَن ونيقوس من بلاد الجريد ومنطقة زويلة الواقعة في الجنوب الشرقي لإفريقية، وكان يتجهز من أسواقها به إلى المشرق الإسلامي[13].

[1]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص71، مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص212.
[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص44.
[3]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص212.
[4]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص81، الإحالة، رقم: 03.
[5]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص80- ص81.
[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص501.
[7]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص81.
[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239.
[9]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص214.
[10]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص80.
[11]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص499.
[12]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239.
[13]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص499.

ولقد تم التحول الأكبر في صناعة الزيت في البلاد الغربية بعد أن أدخل الموحدون زراعة الزيتون[1]، وكثرت في مكناسة بساتين الزيتون بنسبة كبيرة[2]، وبرزت إلى درجة أن شهرة زيت مكناس طبقت كل الأفاق[3]، وانتشرت أشجار الزيتون أيضا في مدينة تينملل، واهتم الموحدون بغراسة أشجار الزيتون بشكل واسع في مدينة مراكش[4]، كما انتشرت الكثير من معاصر الزيتون في مدينة فاس[5]، نظرا لموقعها القريب من الأراضي المزروعة بالزيتون، فإن أحمال الزيتون كانت تتجه إليها يوميا، وذلك حتى يقوم الصناع باستخراج زيت الزيتون منه[6]، وشهدت مدينة رباط الفتح عصر الزيوت من الزيتون[7].

أما على مستوى المغرب الأوسط انتشرت أشجار الزيتون في منطقة سطيف، طبنة، والمسيلة، وجبال بجاية، ومنطقة كتامة وفرت أسواقها كميات كبيرة من الزيت لسد حاجيات سكان تلك المناطق، وشهدت مدينة تاهرت ومايجاورها من المدن والأرياف نشاطا واسعا في ميدان عصر الزيتون وغيره من الغلات[8].

عرفت المدن الأندلسية انتشار أشجار الزيتون، واشتهرت الكثير من المناطق في استخراج الزيوت، خاصة إشبيلية التي ظلت مصدرا رئيسيا للزيت في البلاد الأندلسية وقامت بتصديره إلى بقية بلاد المغرب والمشرق[9]، وذلك أن زيتون شرق إشبيلية يمتاز بغزارة إنتاجه من الزيت عند اعتصاره[10]، وبألمرية عرف أحد أبوابها للسور الجنوبي بباب الزياتين، واشتهر وادي بجانة بزيته، وكانت مدينة طبرنش من شرقيها مشهورة بمعاصر الزيت[11]،

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص239، عابد يوسف: المرجع السابق، ص500.

[3]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص188، بوتشيش إبراهيم القادري: إسهامات في التاريخ الاقتصادي– الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، منشورات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، د.ط، مكناس (المغرب)، 1417هـ/1997م، ص56.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239.

[5]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص187- ص188.

[6]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص214.

[7]- السيد عبد العزيز سالم سحر: مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي (منذ انشائها حتى نهاية عصر بني مرين)، شباب الجامعة، دط، الإسكندرية، 1416هـ/1996م، ص107.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص500.

[9]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص59.

[10]- العذري: المصدر السابق، ص95، الزهري: المصدر السابق، ص89.

[11]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص126- ص127.

كما عرفت شوذر من قرى جيان ولقنت من عمل مرسية بغدير الزيت لكثرة زيوتها[1]، واشتهرت الكثير من المناطق باستخراج الزيوت خاصة غرناطة، وبلنسية، وشريش، وقرمونة، وميورقة، ودانية، و قبره[2].

في شهر سبتمبر يجمع الزيتون ويستخرج الزيت الجديد[3]، وبرع الأهالي في عملية عصره من أجل استخراج الزيت، وعرفت الأماكن والبنايات التي كانت تقام بها هذه الصناعة[4] باسم معاصر الزيتون عند أهل المغرب[5]، جاء في نصوص كتب النوازل عملية إكتراء وبيع معاصر الزيتون في معظم بلدان المغرب، هناك إشارة إلى رجل باع معصرة زيتون، واشترط في العقد أن يعصر فيها زيتونه سنوات معينة[6]، وعرفت بإسم المكاسب عند أهل الأندلس[7]، ولقد كانت أغلب معاصر الزيتون تدور بالماء والدواب[8]، وتكون قريبة من الميناء حتى يسهل نقل الزيت بسهولة إلى الميناء لتصديره[9]، أما عن أنواع الزيت يتضح من كتب الحسبة والفقه ثلاث أنواع متمايزة من زيت الزيتون تبعا لطرق استخلاصها عن طريق العصر أو الطحن أو الغلي[10]، وهي زيت الماء وهو أفضل الأنواع ثم زيت المعصرة ويليه الزيت المطبوخ[11]، ويتم استخراج الزيت من الزيتون غير كامل النضج ويسلق بإضافة ما إليه وذلك للحصول على الزيت المعروف بزيت الماء، وأحيانا يطحن الزيتون في طاحونة الزيت ثم يأخذ المعجون الصافي في قفف من الحلفاء مثقوبة من الوسط وهذه القفف توضع في المعصرة، ثم تعصر فينسكب الزيت بغزارة، ويقع في قناة (مجرى) معدة لذلك، ثم يوضع بعد ذلك في جرات، ويسمى هذا النوع بزيت المعصرة ، وقد يضاف إليه الماء ثم تمرر فضلات هذا الزيت البكر في المعصرة مرة ثانية ليحصل على الزيت المعروف بالمطبوخ[12] جاء عند

---

[1]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص117.

[2]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239 – ص240.

[3]- عريب بن سعيد أبي الحسن: تقويم قرطبة ، ن: ر.دوزي، ليدن، الطبعة الجديدة، بريل1380هـ/1961م، ص91.

[4]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص280.

[5]- بلبشير عمر: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي...، المرجع السابق، ص296.

[6]- الونشريسي أحمد بن يحي: المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تح: محمد حجي وآخرون، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للملكة المغربية،ج5، د.ط، الرباط،1401هـ/1981م، ص256.

[7]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص280، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص265.

[8]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص81.

[9]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص126.

[10]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص214.

[11]- ابن العطار محمد بن أحمد الأموي: كتاب الوثائق والسجلات، تح: ب.شالميتا، ف. كورينطي، مجمع الموثقين المجريطي، العهد الإسباني العربي للثقافة، د.ط، مدريد، 1403هـ/1983م، ص48، عدالة مليكة: الصناعة الغذائية..، المرجع السابق، ص364، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص241.

[12]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص241، الإحالة، رقم: 03.

ابن عبد الرؤوف كما أنه لا يوجد تفاضل بين زيت الماء وزيت المعصرة لأنهما من صنف واحد، أي من الزيتون غير أنهما يختلفان عن أصناف أخرى من زيت الزيتون المخلوط بزيت الكتان أو السمسم (الجلجلان)، أو الجوزاء سواء في النوع أو الإستخدام[1].

يشرف المحتسب على صناعة الزيتون فيمنع فيها الغش والتدليس، يقول السقطي: "**ويمنع معاصر الزيتون أن يعصر فيها زريعة الكتان لئلا تعلق رائحته بالزيت**"[2]، كما حذر ابن عبد الرؤوف من خلطه بالماء أو خلط الزيت الرديء بالطيب[3]، لذلك أتقن أهالي الغرب الإسلامي الموحدي صنع الزيت واشتهر سكان الأندلس خاصة بصناعة الأنواع الجيدة من الزيوت[4]، وتمكنوا من تطوير الأسلوب الفني الخاص باستخلاص الزيت من الزيتون الأندلسي الذي امتاز بجودته، وكان من السلع الأندلسية الهامة التي يكثر عليها الطلب في بلاد المشرق والمغرب[5].

ونظرا لزيادة إنتاج زيت الزيتون وجودته تم تصدير الفائض منه، حيث احتفظ سكان بلاد الغرب الإسلامي بالنصيب الموجه للاستهلاك المحلي، ولقد ذكر ابن العوام طرق اختزان الزيت وذلك باختزانه في أواني نظيفة، توضع في مواضع ذات برودة ويبوسة ويجعل معه قليل من الملح، أو ورق زيتون غصن مدقوق وورق أنرج ورند ويحرك حتى يختلط ذلك به ويوضع في الظل، فهذا يحفظه من التغيير ويطيب رائحته[6]، وزيت الزيتون كان ولايزال يستعمل كثيرا في تحضير الطعام أو يؤكل بالخبز، كما يستعمل أيضا كدواء لعلاج بعض الأمراض[7].

بالنسبة لحبوب السمسم (الجلجلان) لقلتها لم تعتصر، و لم ترد أي إشارة إلى أن المغاربة قد استخرجوا الزيت من بذر القطن رغم كثرة إنتاجها له في البلاد الغربية في القرن السادس الهجري[8]، لكن سكان الأندلس برعوا في استخراج زيت الكتان والغالب أن كورة غرناطة وبلنسية وميورقة كانت من أهم مناطق إنتاجه في الأندلس

---

[1]- بن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله: في آداب الحسبة والمحتسب، ضمن كتاب: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تح: إ. ليفي. بروفسنال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، مج2 ،د.ط، القاهرة، 1374هـ/1955م، ص105، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص241.

[2]- السقطي: المصدر السابق، ص68.

[3]- بن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص105.

[4]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص280.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239 – ص240.

[6]- ابن العوام الإشبيلي يحي بن أحمد: كتاب الفلاحة، ن: بانكوري، ب. م. ن، ج1، د.ط، مدريد، 1217هـ/1802م، ص678.

[7]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية..، المرجع السابق، ص364

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239.

خاصة وأنه كان يزرع هناك بكثرة[1]، كما وجدت في بعض المدن الأندلسية معاصر زيت السمسم (الجلجلان) والخس والكتان واللوز والقرطم[2].

أ-3- طحن الدقيق وتحضير الخبز:

تعد حرفة طحن الدقيق وصناعة الخبز من الصناعات الغذائية الأساسية لأنها تحول المادة الأولية إلى مادة جاهزة للإستعمال باستخراج الدقيق من القمح، لصناعة المعجنات من أصناف الخبز والحلويات[3]، حيث كان لوفرة الإنتاج من القمح والشعير ووفرة المياه بمدن الغرب الإسلامي أثره في إنشاء الأرحاء بأعداد كثيرة وبلغت هذه الصناعة ذروتها في العصر الموحدي[4]، تدار الأرحاء إما بقوة تيار الماء أو بالحيوانات أو بالرياح[5]، بالنسبة للطواحين الهوائية من المحتمل أن هذه الطواحين كانت تقوم في السهول المرتفعة[6]، ولقد حاول الموحدون إدخال الطواحين الهوائية في المغرب، وتمكن المهندس الحاج يعيش المالقي من إقامة طاحونة تطحن الأقوات بالريح في جبل الفتح (طارق) لما أنشأ عبد المؤمن مدينته الحديثة ولكن سريعا ما تعطلت عن العمل لعدم الإهتمام بها[7]، كما عمد السكان إلى بناء الأرحاء تديرها دواب الحمل[8] من الحمير والبغال والثيران، ويقام هذا النوع من الأرحاء في المدن والقرى التي يقل فيها جريان المياه[9]، ومع ذلك فإن بعض الأشخاص اعتمد على الأرحاء اليدوية التقليدية التي كانت الوسيلة الوحيدة للطحن قبل ظهور وانتشار الأرحاء المائية بل إن مناطق بأكملها لم تعرف هذا النوع[10]، فسكان ماسة لم ينشؤوا مثل هذه الأرحاء[11] رغم كثرة المياه ووفرتها بالمنطقة لأنه كان لكل بيت أدواته الخاصة

---

[1]- ابن غالب: المصدر السابق، ص285، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص240- ص241، عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص280.

[2]- دندش عصمت عبد اللطيف: الأندلس في نهاية المرابطين..، المرجع السابق، ص178.

[3]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية..، المرجع السابق، ص364، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص264.

[4]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص214.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص248.

[6]- أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص264.

[7]- عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: دور عبد المؤمن بن علي الكومي بنشر دعوة ابن تومرت وإقامة دولة الموحدين في المغرب الإسلامي510-558هـ (أطروحة الدكتوراه (مخطوطة) في التاريخ)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 1412-1413هـ/1992-1993م، ص217، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المصدر السابق، ص238، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص248.

[8]- أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص262.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص498

[10]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص80.

[11]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص211.

لطحن الحبوب وكان النساء يعملن بأيديهن[1]، ومن ناحية أخرى وجدت أرحاء متنقلة على مراكب[2]، يقول الحميري أن مرسية: **"لها أرحاء طاحنة في مراكب لكي تنتقل من موضع إلى موضع"**[3]، وهذا النوع من الأرحاء كان يوجد أيضا في طرطوشة[4]، وسرقسطة[5]، وذلك لإراحة العملاء[6].

إلا أن أكثر الطواحين شيوعا ببلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي هي الأرحية المائية (الطواحين المائية أو النواعير)، وكانت تنصب على حافة مجاري المياه سواء على ضفة نهر أو قناة، وبفعل ضغط الماء وقوة مسيله تتحرك عجلة أو اثنتان من عجلات الرحى أو سوانيه فتدور الرحى بالقوة الناتجة عن دورانها ويتم طحن القمح[7]، ويعود هذا الإقبال على هذا النوع من الطواحين حتى أنها تعددت في المدينة الواحدة لاعتمادها على الطاقة المائية في تحريك دواليبها[8]، ونتيجة للتطور العمراني والازدهار الفلاحي وانتشار الصناعات المختلفة في مدن المغرب[9]، وازدياد عدد سكانه، ونتيجة للمشاريع المائية التي حرص عليها الموحدون دفعت أهل الغرب الإسلامي إلى إدخال الأرحاء المائية بأعداد كبيرة[10]، مثلا أقام الخليفة عبد المؤمن طواحين تدار بالماء على الأنهار لطحن الحبوب بمدينة مراكش[11]. كانت الأرحاء مبنية بالحجارة أما سقوفها تكون من خشب البلوط المدعم بالحديد والمغطى بالقرميد ويشكون الحيطان بالجص[12]، ووصفت بأن أحجارها كانت طاحنة حيث كانت تعمل جميع هذه الأرحاء التي تبلغ الواحدة منها أربع وخمس عجلات وأحيانا ست عن طريق المياه التي وفرها النهر[13]، وزيادة على المطاحن

---

[1]- بولقطيب الحسين : الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص80.

[2]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص248.

[3]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص 82.

[4]- القزويني: المصدر السابق، ص545

[5]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص194.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص248.

[7]- Lévi-provençal, Espana Musulman, en Historia de Espana, dirigida por Ramon Menendez Pidal, Tercera edicition ,Espasa jalpe , 1973,pp163-164 ,

نقلا عن: أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص264، عابد يوسف: المرجع السابق، ص497.

[8]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص80.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص498.

[10]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص237.

[11]- عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص217.

[12]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص238.

[13]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص214.

المائية العامة عمدت الأسر الغنية إلى تركيب مطاحن مائية بالقرب من مساكنها[1]، ذكر الإدريسي أرحاء طاحنة على أبواب المنازل بجيان[2] وغرناطة[3].

وانتشرت الأرحاء المائية بنسبة كبيرة وخاصة في المدن التي تمر بها الأودية والأنهار بلغ عددها داخل سور مدينة فاس أربعمائة واثنان وسبعون رحى وذلك سوى ما كان بخارج الأسوار[4]، وأدخل عبد المؤمن بن علي المياه إلى مراكش وأقام عليها عدة طواحين مائية[5]، وكان **"بتاورا أراحي كثيرة كان أكثرها يحتوي على أربعة أحجار وكان من جملتها بيت واحد للزغابشة يحتوي على خمسة أحجار"**[6]، ولقد سجلت المصادر الجغرافية كثرة أرحاء الحبوب المقامة على نهر شلف، وأقيمت حول تلمسان أرحاء كثيرة تعكس غنى المنطقة[7]، وأكثرها على نهر سطفسيف[8]، وتعددت سواقي المياه في مستغانم التي كان يخترقها جدول ماء يحرك الطاحونات، وكان بمتيجة طواحين ماء[9]، أقيم على نهر سبو حوالي ثلاثة ألاف رحى[10]، أما في الجهة الشرقية نصبت عدة أرحاء على طول وادي ملاق بمدينة تبسة[11]، وبونة، القالة، وطبرقة، كما نصبت أرحاء على طول الوادي الذي يشق مدينة قسنطينة وشهدت أيضا مدن المغرب الأدنى مثل: تونس، وتاجرا، وجلولا، والمهدية، وزويلة إقامة عشرات المطاحن المائية[12].

كما اتخذ الأندلسيون الأرحاء المائية لكثرة مياه الأندلس وحسن تقسيمها وتفريعها إلى جداول[13]، خاصة على نهر قرطبة، حيث وجد ثلاث بيوت أرحاء في كل بيت منها أربعة مطاحن[14]، وجدت أرحاء كثيرة على نهر

---

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص497.

[2]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص202، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص70.

[3]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص215.

[4]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، ص48.

[5]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص497، عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص217.

[6]- ابن غازي: المصدر السابق، ص05.

[7]- بلبشير عمر: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي...، المرجع السابق، ص296، عابد يوسف: المرجع السابق، ص497.

[8]- الوزان: المصدر السابق، ص20.

[9]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص69، عدالة مليكة: الصناعة الغذائية..، المرجع السابق، ص364

[10]- بلبشير عمر: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي...، المرجع السابق، ص296.

[11]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص130، عابد يوسف: المرجع السابق، ص497.

[12]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص497.

[13]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص237.

[14]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص212.

تاجة في طلبيرة بلغت عشرون رحى[1]، وعلى نهر مربلة في بيانة[2]، وعلى وادي بجانة[3]، ووادي أش[4]، غرناطة[5]، قلمرية[6]، باغة[7]، شلب[8]، وقيرة[9]، واشتهرت مجانة في صنع المطاحن[10] ووجد في قونكة حفير أدراج قد حفرت تحت الأرض ينزل فيها إلى الوادي لشرب الماء ولطحين القوت في الأرحية التي على الوادي[11].

خصصت بعض هذه الطواحين لطحن قمح المنزل، والبعض الآخر يملكه طحانون أو خبازون يبيعون الدقيق بالتقسيط إلى الصناع وغيرهم من الذين ليست لديهم وسيلة لشراء القمح، وتخصص البعض الأخر في طحن القمح للسكان في مقابل مال أو دقيق[12]، وتشير النصوص النوازلية إلى وجود شركات لإقامة أرحاء لطحن الحبوب من ذاك "**شريكين في الرحى يتقاسمان فائدتها بأن يجلس أحدهما يوما ويأخذ لنفسه فائدة، ولمن شركه في نصف الرحى ويتركها يوما لصاحبه النصف الآخر**"[13]، وبهذا يتم اقتسام الريع مناصفة بين الشريكين[14]، وفي حالة قيام شخص بإنشاء طاحونة في الأرض مملوكة للغير وفق عقد بينهما فإنه يصبح لكل منهما الحق في استخدام الطاحونة ويضيف بأنه إذا سمح بإقامة طاحونة على أرض شخص آخر فقد يشترط في العقد أنه بعد استخدام الطاحونة لسنوات معينة تؤول ملكيتها بعد ذلك لمالك الأرض، وبعض الأرحاء كانت تؤجر لمدة معينة نظير مبلغ يحدد في العقد[15]، إلى جانب الأرحاء الخاصة وجدت أرحاء عامة يمتلكها طحانون محترفون يطحنون الغلال للناس نظير أجر معين، وكان يوجد صبيان لدى الطحانين يساعدونهم في العمل نظير أجر، كما وجد مايسمى بالمياز وهو

[1]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص395.
[2]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس...، المصدر السابق، ص59.
[3]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص197.
[4]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص192.
[5]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص215.
[6]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص183، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص164.
[7]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص204.
[8]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص180، الحميري: صفة جزيرة الأندلس...، المصدر السابق، ص106.
[9]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس...، المصدر نفسه، ص149.
[10]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص498.
[11]- بن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص415
[12]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص214، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص249.
[13]- الونشريسي: المصدر السابق، ج5، ص236.
[14]- السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية، 1417هـ/1996م، ص69.
[15]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص248.

الشخص الذي يشتري القمح ثم يقوم بطحنه لدى الطحانين ويبيعه بعد ذلك دقيقا في أماكن مخصصة لذلك[1]، ويوجد العديد من أنواع الدقيق أهمها دقيق القمح والشعير والذرة علاوة على دقيق الأرز والعدس والحمص والجلبان وكذلك الفول الذي كان يستخدم في تحمير وجه الخبز أما دقيق الحمص والأرز فهما يثقلانه وينفخانه[2].

ولقد قامت على صناعة طحن الغلال صناعة الخبز كونه الغذاء الأساسي للسكان، إذ تقتصر صناعته على عجنه ثم إنضاجه في المنزل أو في الفرن أين انتشرت الأفران في سائر المدن الأندلسية وذلك لسد حاجيات السوق من الخبز، وكان الحصول على هذه المادة إما في المنزل أين كانت المرأة هي التي تتولى مهمة عجن وتحضير الخبز وطهيه في الطاجين فوق النار أو في الأفران، والتي كانت منتشرة في العديد من المدن ولقيت إقبالا للزبائن لإنضاج خبزهم وتوجيهه بعد ذلك إلى السوق لبيعه تكسبا للرزق[3]، وصف لنا ابن عبد الملك المراكشي أحد الفقراء الذي كان يأخذ خبزه إلى الفرن لإنضاجه ثم يحمله إلى السوق لبيعه كسبا للعيش في مظهر من الضعف عندما قال: **"وحمل خبزه إلى الفرن منه تحاملا وقهر نفس"**[4].

وانتشرت الأفران بانتشار الأرحية وخصص لأصحاب هذه الحرفة مكان لهم لصناعة الخبز، لقد أشارت كتب الحسبة بضرورة إبعاد الأفران عن أهل الحرف القذرة كبياع الحوت والبياطرة والحجامين...، وكانوا يؤمرون بتنظيف ساحتهم والبعد عن المواضيع الوسخة القذرة، كما منع الفرانون من حرق ما يحتطب من الأزقة والمواضع القذرة التي لا تؤمن من النجاسة وأضرارها بالمطبوخ، وأمروا بتنظيف الأفران من الرماد والتراب[5]، كما وجب على الخبازين بغسل قصارى العجين كل يوم، وجرد الألواح ومسحها فإن الحشرات تدب عليها يجب أن لا يعمل من عجين البيات خبز كبير، لكن فردي ويباع في الميزان[6].

يبدو أن الشروط الصحية ضبطتها الحسبة ابتداء من طريقة الطحن والعجن والخبز والطبخ ليوزع على الحوانيت[7]، جاء في إحصائيات الأفران في مدينه فاس خلال العصر الموحدي ألف ومائة وسبعون فرنا متفرقة في

---

[1]- السقطي: المصدر السابق ، ص16- ص25، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص248- ص249.

[2]- السقطي: المصدر نفسه، ص29.

[3]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي، (أطروحة الدكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة، الجزائر، 1438-1439هـ/ 2017-2018م، ص141.

[4]- ابن عبد الملك المراكشي محمد: الذيل والتكملة (لكتابي المَوصُول والصلة)، تح: إحسان عباس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، س5، ق1، د.ط، بيروت، 1384هـ/1965م، ص170.

[5]- بن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص91.

[6]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية...، المرجع السابق، ص365.

[7]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص79.

جهات المدينة وأزقتها[1]، وقد غلبت صناعة خبز الشعير على باقي الأنواع، ومن صناعات أخرى تعتمد على الطحين وانتشرت في المدن هي صناعة الكعك[2].

أ-4- صنع السكر:

بلغت صناعة السكر أوجها في عهد الموحدين الذين شجعوا زراعة قصب السكر وتصنيعه وأقاموا مشاريع للري ووحدات لصناعته، التي تعددت مراكزها وانتشرت بصفة خاصة بالمغرب الأقصى حيث كثر عدد معاصرها[3]، واشتهرت بلاد السوس بإنتاج السكر الجيد في قاعدته إيجلي وتارودانت[4] وجبال درن، وجبال موسى[5]، وبلغت معاصره في مراكش أربعين معصرة[6]، وإذا ما تم المقارنة بين سكر مراكش وسكر بلاد السوس كان إنتاج مراكش أكبر من إنتاج السوس من حيث الكم وأقل مستوى من حيث النوعية، وُصِفَ سكر مراكش أنه في نهاية البياض إذا كان مكررا وصلب ولطيف المذاق ويقارب سكر مصر[7]، أما الإدريسي فقد أكد على "**أن السكر السوسي يساوي السليماني ويشف على جميع أنواع السكر في الطيب والصفاء**"[8]، ويشترك صاحب الإستبصار معه في التأكيد على جودة سكر بلاد السوس بقوله: "**تارودانت أكثر بلاد الله قصب سكر وأخصب بلاد المغرب وأكثرها فواكه وخيرات ومنها يجلب السكر إلى جميع بلاد المغرب**"[9]. وطبقت شهرة بلاد السوس الأفاق مما جعل التجار يقبلون عليه[10] من "**جميع بلاد المغرب والأندلس وإفريقية**"[11]، وإلى أقاصي منطقة خرسان ببلاد المشرق الإسلامي[12] رغم قلة إنتاجه مقارنة مع السكر المراكشي[13].

---

[1]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص214.

[2]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص97.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص502، غربي بغداد: المرجع السابق، ص45.

[4]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص212.

[5]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص502.

[6]- القلقشندي: المصدر السابق،ج5، ص176.

[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص240.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص227.

[9]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص211- ص212.

[10]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص79.

[11]- مؤلف مجهول: الإستبصار ...، المصدر السابق، ص212.

[12]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص329- ص330.

[13]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص240.

كما أنشئت معاصر السكر في مدينة سلا[1]، كما اشتهرت بإنتاجه سبتة حيث كان يوجه إنتاجها إلى التسويق الداخلي مع بلدان المغرب المجاورة لها[2]، وشهدت مدينة الجزائر بني مزغنة نشاط معاصر السكر لانتشار مزارع قصب السكر فيها[3].

يبدو أن إنتاج السكر ارتفع وكثر عدد معاصره التي توزعت على عدة مدن في الجهة الغربية وتوقف إنتاج السكر في البلاد الشرقية مع صنهاجة الشرق، بفعل التأثيرات السياسية التي كانت ملازمة للثورات الداخلية والنزاعات المتواصلة، خاصة في الجهة الشرقية لبلاد المغرب الأمر الذي أثر سلبا على إنتاجه، كما قل إنتاجه في سواحل البلاد الأندلسية ومن بين مراكزه فيها المنكب[4] غرناطة، ألمرية، إشبيلية، ومالقة[5]، أما فيما يتعلق بمصانع السكر من حيث شكل البناء ونوع مادة البناء والسقافين ونمط التجهيزات فإن المصادر التاريخية وكتب الرحلات تحجم عن ذكرها[6]، عدا ما كتبه (BERTIER, paul) عندما قال: "**مصانع السكر هي عبارة عن منشآت ضخمة ذات تصاميم محكمة وبنايات، نالت إعجاب الذين زاروها وعاينوها في إجلي وتارودانت** "[7].

تبرز أهمية السكر كصناعة استهلاكية باستعماله في صناعة الحلويات والمعجنات وغيرها، وكذا في الإحتفالات مثل الزواج والختان أو المناسبات والأعياد الدينية فتصنع الحلويات والكعك[8]، ولعل مازاد في أهميته توفره على بعض المميزات الطبية والعلاجية تحدثت عنها كتب الطب إبان تلك الفترة[9].

أ-5- تجفيف الفواكه وصنع المشروبات:

عمد سكان الغرب الإسلامي على استغلال منتجات زراعية في أغراض صناعية منها حرفة تجفيف الفواكه، وذلك لما اشتهرت به من كثرة غلاتها وتنوع فواكهها خاصة تجفيف فواكه التين والعنب[10]، حيث عمل الحرفيون

---

[1]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص176.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص528.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص502، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص240.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص240، عابد يوسف: المرجع السابق، ص502.

[5]- أحمد الشمسي ندا: التأثير الحضاري المتبادل بين مسلمي الأندلس والنصارى الإسبان في العصر الإسلامي 92-897هـ/711- 1429م، مؤسسة الشباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1437هـ/2014م، ص159.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص502.

[7]- BERTIER(PAUL): les anciennes sucrerier du maroc et leur réseaux hydraufique 2 Tomes ; RABAT, Ministère de l'education National, 1966,p120-p130 , نقلا عن عابد يوسف: المرجع نفسه، ص502-ص503

[8]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية...، المرجع السابق، ص365.

[9]- بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي..، المرجع السابق، ص79.

[10]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية...، المرجع السابق، ص367.

على تجفيف التين ثم الاحتفاظ به وبتجفيف العنب لصناعة الزبيب عن طريق عرضها لأشعة الشمس عدة أيام ثم تخزينها، لتعرض في الأسواق فصل الشتاء ولجودته وحسنه وحلاوته صدرت إلى كل الأقطار[1]، وصف الوزان أن تين تلمسان **"شديد الحلاوة وهو أسود غليظ طويل جدا يجفف ليؤكل في الشتاء"**[2]، وبمرسى الدجاج بها التين العظيم الجسيم[3]، وازداد إنتاج العنب الذي كان يحول إلى زبيب الذي ويحمل من بجاية وبونة[4] وعنابة مشهورة عند الكثير من الناس بإسم بلد العناب لكثرته به يجفف ويؤكل في فصل الشتاء[5]، وتنتج تلمسان أعنابا من كل لون طيبة المذاق جدا[6]، وفي الأندلس اشتهرت مدن بتجفيف العنب وعمل الزبيب من إشبيلية والمنكب وقرية شاط (قرب منكب) ويابسة، وبرع أهل مالقة، شلب في تجفيف التين[7] والزبيب[8]، واختصت سرقسطة بتجفيف التين والإجاص والخوخ والعنب وحب الملوك[9].

كما تم استخلاص المعاجن والمعاصر كمعجون السفرجل[10]، وعرف أهل الأندلس صناعة خل الطبيخ وغيره من أمور الصيدلة، وكان الخل الأبيض يصنع من العنب الأبيض المتناهي في الحلاوة الخالص الذي لم يدخله ماء مما يساعد على إكساب الأطعمة مذاقا طيبا يستلذ به[11]، إضافة إلى ذلك عرف المصامدة عدة أنواع من المشروبات اختلفت حسب نوع الفاكهة المعتصرة منها، وعموما فإن أغلب الفواكه بإمكانها أن تعطي مشروبا معينا[12]، وقام الفلاحون بتصنيع العصائر والخمور من مختلف الفواكه خاصة العنب[13]، ورغم أن الموحدين وتشدد زعيمهم ابن تومرت الذي حاول استئصالها والضرب بشدة على أيدي باعتها وشاربيها معا، فإن الخمر مع ذلك

---

[1]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية...، المرجع السابق، ص367، الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص259، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص257.

[2]- عدالة مليكة : الصناعة الغذائية...، المرجع نفسه، ص367، الوزان: المصدر السابق، ج2، ص20.

[3]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية...، المرجع نفسه، ص367.

[4]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص80.

[5]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص61.

[6]- الوزان: المصدر نفسه، ج2، ص20.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص257- ص258.

[8]- برنهارد والن ويشو: إسبانيا العربية (الأندلس إضاءات على تاريخها وفنونها، ت: صفاء كنج، مراجعة وتحرير: أحمد إبيش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، ط1، أبو ظبي، 1425هـ/2004م، ص413.

[9]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص257- ص258.

[10]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص81.

[11]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص258، مؤلف مجهول: الطبيخ في المغرب...، المصدر السابق، ص82.

[12]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص83.

[13]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص81.

ظل يصنع ويشرب في الخفاء حتى أن أبناء عبد المؤمن اقتموا بشربه[1]، والكثير من الناس يصنع خمره في منزله[2]. بذلك حرمت صناعة الخمور على المسلمين واحتكرها أهل الذمة وخاصة اليهود في بلاد المغرب بالمدن الكبرى عواصم الأقاليم وخاصة المغرب الأقصى التي يوجد بها العنب الأبيض والأحمر والأسود، جلبت صناعة الخمور على اليهود بعض المضايقات من القضاة والمحتسبين من تكسير قدورهم[3]، ورغم ذلك شهدت بلاد الغرب الإسلامي خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين بيع الخمور في الأسواق[4].

ومن أهم مراكز صناعة الخمور بلاد السوس، اشتهر بصنع نبيذ مستخلص من العسل[5]، ولقد تحدث الإدريسي عن مشروب آخر كان مفضلا عند سكان السوس عرف في لغتهم بإسم "أنريز" ، ويمتاز هذا المشروب عن نبيذ العسل بتأثيره المسكر حتى أنه **"يفعل بشاربه مالا تفعله الخمر لمتانته وغلظ مزاجه"**[6]، وهو يستخلص من العنب الحلو ويغلى ليصبح جاهزا[7]، وصنع في مراكش، وفاس، ودرن، وجيجل، ومرسية، ولورقة، ومالقة، وبلنسية، واشبيلية[8]، وباغة، ولقنت، وميورقة، ومالقة[9] التي ذكر الشقندي أنها خصت بطيب الشراب الحلال والحرام[10].

يمكن القول أن الصناعة الغذائية في الغرب الإسلامي الموحدي ذات المصدر الزراعي عرفت تنوعا كبيرا، وذلك راجع إلى وفرة المواد الأولية الزراعية وتحويلها إلى مواد استهلاكية، والتي تميزت بالتنوع والجودة فقد دعت الحاجة بالحرف إلى الإبتكار من أجل الحفاظ على الديمومة الغذائية في كل زمان ومكان، وهذا ما أدى إلى تنمية النشاط الصناعي.

---

[1]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص84- ص85.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص242.

[3]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب الإسلامي وإسبانيا المسيحية (22-462هـ/642-1070م) عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، ب. م. ن، 1335هـ/2014م، ص98، ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص95.

[4]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص281.

[5]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص212، مؤلف مجهول: الطبيخ في المغرب...، المصدر السابق، ص238، بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص84.

[6]- الادريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص228.

[7]- بولقطيب الحسين: الحياة الإقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص84.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص242.

[9]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص244.

[10]- ابن حزم علي أبي محمد، ابن سعيد علي أبي الحسين، الشقندي إسماعيل بن محمد: فضائل الأندلس وأهلها، تح: المنجد صلاح الدين، دار الكتاب الجديد، ط1، ب. م. ن، 1388هـ/1968م، ص57.

ب- الحرف النباتية:

ب-1- تحضير العقاقير والعطور:

وضع الموحدون المادة الأولية بين أيدي علماء الكيمياء عندما اهتموا بغراسة البساتين والبحائر مثل التي أنشأها أبو أيوب يوسف، وما أحدثه المنصور بمراكش الجديدة، إضافة إلى البساتين التي غرسها الموحدون في مكناس، والمقرمدة، وتازا...، كما أنشأ المنصور الموحدي مستشفيات للمرضى والمجانين في كل المغرب[1]، وألحق بكل مستشفى بيتا لصنع الأشربة والأدهان والأكحال، إضافة إلى تقدم الكيمياء وازدهار الدراسات الطبية، حيث استفادوا من تجارب غيرهم من المرابطين في هذه الصنعة وأضافوا الجديد[2].

ومن العلماء الذين برعوا في هذه الفترة في إدراك خصائص الأعشاب: أبو جعفر أحمد بن محمد الغافقي القرطبي (ت561هـ/1166م) وكذلك أبو العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي المعروف بابن الرومية[3]، كما امتهن اليهود صناعة الدواء في بلاد المغرب حيث نبغوا في الطب واختصوا به حتى كاد أن يكون وقفا عليهم، ومن ثم قاموا بتحضير العقاقير والأعشاب الطبية وابتكارها[4].

توفرت الظروف لتطور صناعة الأدوية والعقاقير المستخرجة من النباتات المختلفة مفردة كانت أو مركبة[5]، يقول السقطي عن العقاقير أنها قد بلغت "**ثلاثة ألف في العدد والإختراعات لاتنقطع**"[6]، بذلك ظهر طبقة من الناس حملوا إسم العطارين لأنهم اختصوا ببيع الأعشاب أو النباتات، ولقد انتظموا في محلات على جانبي الطرق في الأسواق بعيدا عن محلات الحرفيين وتجار المعادن، وبالقرب من محلات الشماعين وأصبح العطارين يتلقون الوصفة الطبية من الطبيب المعالج ويحضّرون الدواء للمريض مع تباين طريقة الإستعمال، ولقد أوردت المصنفات العشبية الموحدية بجداول تحمل أسماء العقاقير والعطور، وهذه الأخيرة انتشرت بصفة كبيرة لوجود العنبر الذي يعد المادة الرئيسية لصنع العطور فضلا عن دخوله في مختلف الصناعات الدوائية، والعنبر يصطاد نباته من البحر[7].

---

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص503، المنوني محمد: العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ط2، الرباط، 1397هـ/1977م، ص121- ص124.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص244، المنوني محمد: العلوم والآداب..، المرجع السابق، ص121.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص503.

[4]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب...، المرجع السابق، ص98.

[5]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص503- ص504.

[6]- السقطي: المصدر السابق، ص43.

[7]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص404- ص505، عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص281.

ب-2- صنع ماء الورد:

شهدت بلاد الغرب الإسلامي الموحدي أنواع من الأزهار لاتوجد في غيرها من البلاد منها الرند، والياسمين، والأزهار العطرة، والرياحين، وأنواع من الورود الكثيرة مما شجع على ازدهار صناعة ماء الورد[1]، بذلك اشتهرت مناطق بصناعة ماء الورد مثل قفصة التي كثرت كمية التقطير فيها وبرع أهلها في إنتاجه، حتى أن ما يصنع كان يشبه الجوري ويصدر إلى مصر[2]، وكانت مراكش تنتج منه كميات كبيرة تصدر إلى جميع البلاد الغربية[3]، واشتهرت فاس[4]، وإشبيلية[5] بصناعته وتطييبه بالمسك أو الشب أو الكافور ولجأ أهل فاس إلى جلب أنواع من العطور الهندية[6].

ب-3- حرفة الوراقة[7]:

عرف سكان الدولة الموحدية صناعة الورق[8] التي تعتبر من أهم الصناعات التي أولها الحكام عناية[9]، وهي تتصل بالمنسوجات لأن الورق قد كان يصنع في المغرب من القطن والكتان[10] كنباتات صالحة لصناعته[11]. والمتتبع لخارطة مراكز تصنيع الورق في الغرب الإسلامي الموحدي يلاحظ تراجع إنتاجها في الجهة الشرقية، ويعزوا ذلك إلى غزو الهلالين وبسبب التوترات السياسية التي صنعتها عدة أطراف، الأمر الذي انعكس على هجرة الصناع

---

[1]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص215.

[2]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص154.

[3]- الزهري: المصدر السابق، ص116.

[4]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص215.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص242.

[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص242، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص215.

[7]- تعتبر حرفة الوراقة حرفة لها أصولها في الحضارة الإسلامية كانت لها شوارع وأزقة تسمت بإسمها زقاق الوراقين، وتتضمن الوراقة جملة من الأقسام والفروع المرتبطة بها ارتباطا مباشرا كما يأتي: 1/ النسخ ويشمل التزويق والتصوير والتذهيب والتخطيط، 2/ بيع الورق وسائر أدوات الكتابة كالأقلام والأحبار وغير ذلك، 3/ تجليد الكتب 4/ بيع الكتب، ينظر: بعلي زوبير: صناعة المخطوط في بلاد الغرب الإسلامي بين الوراقة والتحقيق، مدارات تاريخية، مج1، ع2، جوان 2019م، ص191، بن عيسى مبروك: حركة الوراقة في العالم الإسلامي وأثرها في نشر التراث العلمي قبل ظهور المطابع الحديثة، مجلة متون، مج12، ع2، أوت 2020م، ص190.

[8]- سيدي موسى محمد الشريف: بعض الجوانب الاقتصادية في الدولة الموحدية، الملتقى الوطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، من 13 إلى16 رجب 1410هـ الموافق لـ: 03 إلى 06 نوفمبر 1998م، جمع وإعداد: ميدون عز الدين، دار السبل، د.ط، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص115.

[9]- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1423هـ/2002م، ص76.

[10]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص224.

[11]- علام عبد الله علي: الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، سحب الطباعة الشعبية للجيش، د.ط، الجزائر، 1428هـ/2007م، ص255.

الحرفيين من المنطقة، ترتب على ذلك تجميد زراعة القطن والكتان وإن وجد إنتاجها في تونس وبجاية فإنها لاتلبي حاجات الناس في المراسلات أو التأليف. بينما الجهة الغربية من البلاد عرفت ازدهار صناعة الورق لوفرت المواد الأولية الخام المتمثلة في القطن والكتان لإتساع زراعتها، كما أصبحت البلاد الغربية مركز القيادة الأساسية والإدارية، كما أن الدولة تحتاج إلى ورق لتقييد شؤون الإدارة خاصة المالية منها[1]، وتوفير دواوين للنساخة دفع البلاط الموحدي الإهتمام بهذا المجال[2]، إضافة إلى انتشار مكاتب العدول-التوثيق- التي كانت تحرر فيها جميع أنواع العقود والشروط سواء ما تعلق منها بالمدينة أو البادية[3]، كما أن الدعوة الموحدية قامت على رسالة دينية فكثيرا ما استخدمت الرسائل للدعاية السياسية وعظم الإهتمام بالكتب وأصبحت البلاد الغربية سوقا جديدة[4]، كما أن انتشار الأمن وضبط الاستقرار السياسي ودار الخلافة الموحدية بمراكش أي بالجهة الغربية من البلاد[5]، إضافة إلى وفرة اليد العاملة في هذا المجال كون الوراقين جمهرة كبيرة اتخذت الوراقة حرفة وهم من مختلف المكونات الاجتماعية فيهم العلماء والمتصوفة والنحات واللغويين والقضاة والكتابيون وفيهم الأعراب ودلالوا الكتب[6]، كما اعتمد الموحدون على العلماء الأندلسيين والخبراء في صناعة الورق[7]، كما أن الطلب على الورق قد ازداد ومن ثم كثر الإنتاج[8]، حتى برزت مراكز هامة بصناعة الورق.

في عهد المنصور أسست مصانع الورق في سبتة[9] التي اشتهرت "بالورق السبتي" تميزا له عن غيره[10]، واشتهرت فاس بصناعة الورق المغربي الذي كان يتميز بالجودة والبياض الناصع[11]، جاء في ترجمة ذكرها ابن القاضي لشخصية أبي زيد عبد الرحمان بن محمد المعروف بابن الصقر الأنصاري البلنسي المولود (523هـ/1128م) قال: **"سكن فاس ووعظ بها الناس والتزم الوراقة في حانوت بغربي جامعها متقللا من**

---

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص506، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص223- ص224.

[2]- الصديقي أحمد: صناع الكتب في بلاد الغرب الإسلامي في العصر الوسيط مساهمة في دراسة أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، دورية كان التاريخية، ع22، ديسمبر 2013م، ص170.

[3]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص213.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 225، عابد يوسف: المرجع السابق، ص506.

[5]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص506.

[6]- الصديقي أحمد: المرجع السابق، ص170.

[7]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص506.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص225.

[9]- حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص338.

[10]- الصديقي أحمد: المرجع السابق، ص170.

[11]- السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص69، الونشريسي: المصدر السابق، ج1، ص75- ص80.

الدنيا زاهدا فيها"[1]، ولقد احتضنت هذه المدينة أيام المنصور والناصر حوالي أربعمائة بيت اتخذت لصناعة الورق[2]، وعرفت مراكش مثل هذا العدد من الدور التي تصنع الورق[3]، كما ازدهرت صناعة الورق بمدينة رباط الفتح وذلك أيام الخليفة الموحدي أبي حفص عمر المرتضى بن السيد أبي إبراهيم بن يوسف بن عبد المؤمن سنة (665هـ/1267م) الذي كان واليا على سلا ورباط الفتح وكان الخليفة خطاطا بارعا في كتابة الصحيفة وغيرها بأنواع الخطوط[4]، بالإضافة إلى مركز قسنطينة أسس بها مصنع للورق زمن المنصور[5].

ازدهرت صناعة الورق في الأندلس خاصة في شاطبة التي كان يصنع بها أجود أنواع الورق بما لا يوجد له نظير بمعمور الأرض مع بداية القرن السادس الهجري الثاني عشر ميلادي[6]، على حد قول الإدريسي: **"يعمل بها الكاغد مالا يوجد له نظير بمعمور الأرض ويعم المشارق والمغارب"**[7]، حيث كانت تصدر ورقها حتى إلى بلدان الغرب الأوربي مما أدى إلى انتقال صناعة الورق إلى ممالك إسبانيا المسيحية[8]، وشهد لورق شاطبة بالجودة، الأبيض والملون، والحريري الوردي الناعم الذي لاتزال نماذج منه محفوظة في خزائن المخطوطات[9]، كما أصبحت بلنسية الموحدية المركز الرئيسي في البلاد الأندلسية للورق لوفرة الكتان وجودته وكثرة عدد الوراقين والنساخين في بلنسية وقلته في شاطبة[10]، وانتقلت صناعة الورق إلى غرناطة[11] وغيرها من المدن الأندلسية كإشبيلية، مرسية، مالقة، دانية، قرطبة، ألمرية[12].

---

[1]- ابن القاضي مكناسي: المصدر السابق، ص408- ص409.

[2]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص49.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص506.

[4]- السيد عبد العزيز سالم سحر: المرجع السابق، ص107.

[5]- حركات ابراهيم: المرجع السابق، ج1، ص338.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، االمرجع السابق، ص145، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص223.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص556.

[8]- أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص152.

[9]- بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص224، وبالنسبة للمصحف الموحدي البديع محفوظ بخزانة جامع بن يوسف بمراكش تحت رقم: 431/ 1إلى7، وهو مكتوب على الورق الشاطبي الوردي الناعم بخط مغربي مجوهر في غاية الحسن والإبداع فواصله كبيرة مزخرفة بالذهب، وكذلك فواتح السور والأحزاب والأنصاف والأرباع، ينظر: بلبشير عمر: المرجع السابق، ص224.

[10]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص224.

[11]- أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص151.

[12]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص225.

كان الحرفيون الأندلسيون يحصلون على الورق من معجون الكتان والقنب الذي ينقع في ماء الجير (الكلس) ثم يمرر في طاحونة (رحى) مع استخدام الغراء والنشا ومزجها مع المعجون، ويسوي بعد ذلك ويلمس بإستخدام القالب (القرميد) حتى يصل إلى لوح الورق المناسب، وأخيرا تجرى عملية التجفيف[1]، زاد الطلب على الورق داخل الغرب الإسلامي الموحدي وخارجه ومن ثم كثر الإنتاج[2]، وبرز الكثير من الوراقين الذين اتخذوا من هذه الحرفة وسيلة لكسبهم ومعيشتهم[3]، مثل: أبو الربيع سليمان بن عبد الرحمان بن المعز الصنهاجي المعروف بالتلمساني (ت579هـ/1183م) وكان وثاقا بمدينة سلا، أبو عبد الله محمد بن عبد الحق اليعمري التلمساني ندرومي الأصل (ت625هـ/1227م)[4]، يبدو أن منتحلي فن الوراقة يشتكون منها لأنها متعبة قليلة الأجرة، وقد قال أبو محمد البكري الشنتريني الذي نسخ كثيرا بالأجرة:

أَمَا الوِرَاقَةُ فَهِي أَنْكَدُ حِرْفَــةٍ ******** وَأَرْقَاهَا وَثِّمَارُهَا الحِرْمَـــــانُ**

شَبَّهَتّ صَّاحِبَهَا بِصَاحِبِ إِبْرَةٍ ******** تَكْسُّوا العُرَّاةَ وَجِسّمُهَا عَرْيَانُ [5]**

إحصائيات للوراقين في بعض مدن بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري [6]:

البلد	بلنسية	إشبيلية	دانية	غرناطة	قرطبة	مرسية	ألمرية	مالقة	مراكش	فاس	سبتة	بجاية	تونس
العدد	15	5	3	3	2	4	1	3	6	3	1	2	2
النسبة المؤوية	%30	%10	%6	%6	%4	%8	%2	%6	%12	%6	%2	%4	%4

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص246، الجرسيفي عمر بن عثمان: رسالة في الحسبة، ضمن كتاب: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تح: إليفي. بروفنسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، مج2، دط، القاهرة، 1374هـ/1955م، ص124.

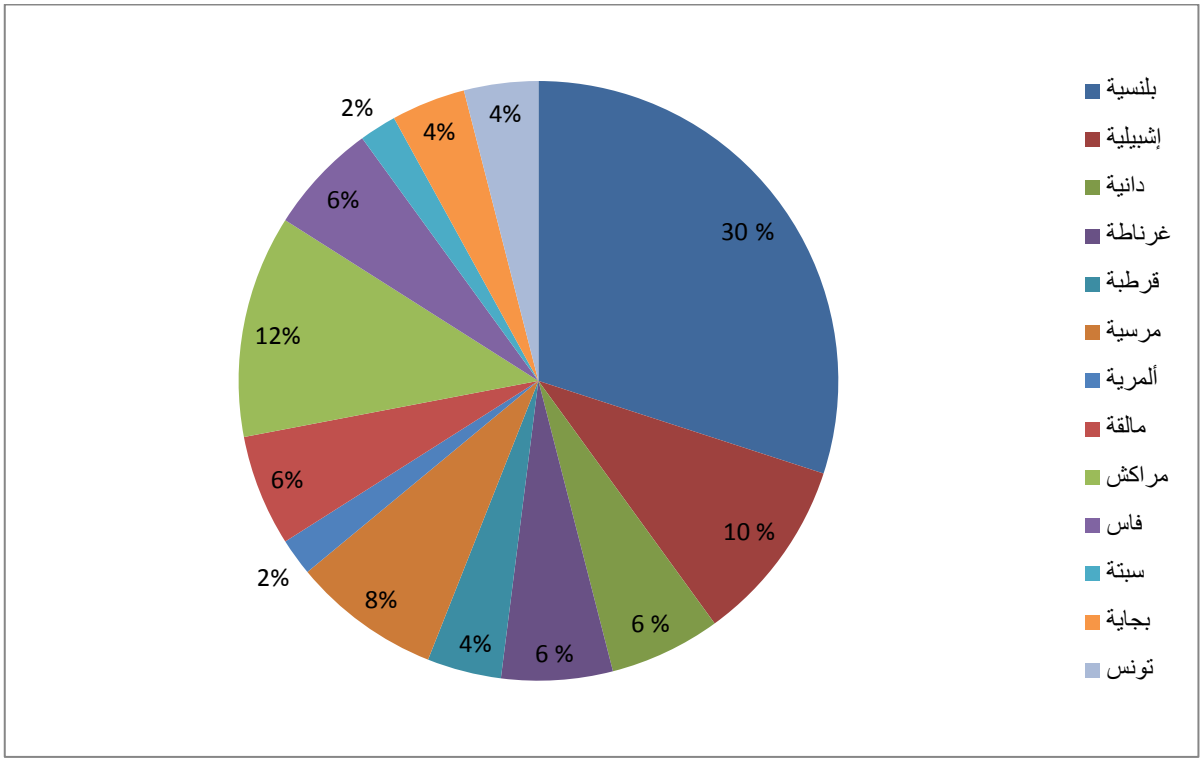
[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص225.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص246.

[4]- ساحلي آسيا: فئة الوراقين في المغرب الأوسط، مجلة الناصرية، مج4 ،ع1، جوان2014م، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، الجزائر، ص437.

[5]- بعلي زبير: المرجع السابق، ص191- ص192.

[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص225.



دائرة نسبية لإحصائيات الوراقين لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي

التعليق :

من هذه الإحصائيات يتضح لنا أن شرق الأندلس احتل الصدارة في الوراقة، وكانت بلنسية رائدة مدنه، وهذا يؤكد تحول إنتاج الورق من شاطبة إليها، كما أن قرطبة لم تعد مركز الوراقة كما كانت عليه قبل القرن السادس الهجري، وتفوقت عليها إشبيلية في هذا المجال، إضافة إلى ذلك كانت الوراقة أكثر انتشارا في البلاد الغربية منها في البلاد الشرقية، ذلك أن أغلب الصناع جاؤوا بهم من الأندلس واستقر معظمهم في مراكش، ونتيجة لتمركز السكان بالجهة الغربية ازدهرت على حساب الجهة الشرقية، وازدهر شرق الأندلس وجنوبها على حساب وسطها وغربها، ويجب التنويه أن هذا التطور في الفترة الموحدية كانت بدايته في العصر المرابطي وتأكد بروزه فيما بعد[1]، ولعل السبب الذي أدى إلى تدهور صناعة الورق في المناطق الشرقية من الغرب الإسلامي، خاصة بعد الهجرة الهلالية، وقلة إنتاج القطن والكتان، وعدم توفر الخبرة الفنية، إضافة إلى تفضيل سكان هذه المناطق إلى استخدام الرق[2].

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص227- ص228

[2]- ساحلي آسيا: المرجع السابق، ص423.

يتصل بصناعة الورق فن الوراقة ويقصد به ما تتجلى به المصاحف والكتب من فنون تتعلق بأسلوب الخط الذي كتب به، وبالزخارف التي تزين صفحاتها وما يتعلق بذلك من طرق التجليد أو التسفير كما كان يسمى في المغرب والأندلس[1]، لقد اهتم الموحدون بالكتاب شكلا ومضمونا وهو ما انعكس بشكل ايجابي على عمليات النسخ والتجليد[2]، حيث برز وراقون امتازوا بحسن الخط والبراعة في التذهيب والوراقة بصفة عامة[3]، فتفننوا وأتقنوا الرسم بأكثر من خط[4]، وارتبط عيش باقي الوراقين الذين اهتموا بالكتاب إما بالمتاجرة، أو العمل بالنسخ، أو التسفير، أو الجمع بين جل مراحل إنتاجه، وهناك عامل آخر زاد من إنتاج الكتاب لايقل أهمية وهو ازدياد الطلب على القراءة دفع الوراقين إلى البحث عن الأفضل من حيث جودة النسخ والتنميق والتجليد وغيره زاد من جاذبية الكتاب من جهة ومن جهة ثانية توفير الكتب ذات المواضيع المقبولة والمطلوبة استجابة لحاجيات السوق[5].

مرت عملية إنتاج الكتب بمراحل أولها "النسخ" فما إن ظهر كتاب جديد حتى تتلقفه الأيدي بالنسخ لتنشره وتوزعه عن طريق بعض العلماء، أو تعيين نساخا خاصين برواتب معلومة مع مراعاة الدقة والتأني ولكل مجموعة رئيس يشرف عليهم[6]، واستعمل النساخون بالغرب الإسلامي الموحدي المداد الأسود والأحمر والأبيض واشتهرت بلنسية الكتابة بالذهب والراجح أنهم استعملوا مدادا لا تؤثر فيه الحرارة لأنه يركب من الصمغ العربي والعفص والزاج[7]، وبعد الانتهاء من النسخ تبدأ مرحلة "المراجعة والمقابلة" للإطمئنان على صحة ودقة النسخ ولضمان إنتاج كتب صحيحة مما يدعونا إلى الثقة الكبيرة في تراثنا[8]، فكانوا يقابلون كتبهم بالأصول خاصة لما كثرت عملية النسخ لمعرفة النقص أو الخطأ حتى وإن كان في السفر لا يشغلهم عن ذلك شاغل وهذا قمة التثبت والأمانة العلمية[9]، وبعد الإنتهاء من مرحلة المراجعة والمقابلة تأتي المرحلة الأخيرة وهي "التجليد"– التسفير–

---

[1]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص246.

[2]– الصديقي أحمد: المرجع السابق، ص170.

[3]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص246.

[4]– تم استدعاء خطاطين من قبل بعض الخلفاء الموحدين لتعليم أبنائهم اتقان الخط، فنبغ ابناء عبد المؤمن كلهم خطاطون ونجهر ذلك جليا فيما ذاع من احتضان قصور الموحدين لثلة من الوراقين، لمباشرة عمليات النسخ والتصحيح والمقابلة، ولقد بلغ اهتمام الموحدين بالكتب أن أنشأ يوسف خزانة علمية، واهتم بجمع الكتب إليها من جميع المغرب، واستمرت هذه الخزانة طوال العصر الموحدي ومتولي خطتها يعتبر من ذوي النفوذ في البلاط الموحدي. ينظر: الصديقي أحمد: المرجع السابق، ص170، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص228.

[5]– الصديقي أحمد: المرجع نفسه، ص170– ص171.

[6]– علي سليمان محمد: الكتب تجارتها وآثارها في الأندلس حتى القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع85، جمادى الأولى 1435هـ الموافق لـ مارس2014م، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ص78.

[7]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...،المرجع السابق، ص228.

[8]– علي سليمان محمد: المرجع السابق، ص78.

[9]– بعلي زوبير: المرجع السابق، ص194– ص195.

لتخرج في شكلها النهائي[1]، وكان لمستوى تجليد الكتاب دور كبير في ارتفاع سعره وأطلق على هذه العملية إسم "تسفير الكتب"[2]، ولقد تفرد القرن السادس الهجري بإستعمال السكين في التسوية ومحاولة القضاء على أرضة الكتب بطبخ نشا الأغرية في أصول العلقم أو تبخير الكتب بأعضاء الهدهد وريشه[3]، وأعظم أثريين في فن التجليد الموحدي هما: مصحف ابن تومرت ومصحف الخليفة عثمان بن عفان[4] اللذان كانا يحملان في مقدمة الركب الموحدي بين يدي الخليفة[5] حيث تم استدعاء كل من وصف بالبراعة للعمل فيه[6].

ومن الشخصيات التي احترفت الوراقة: عمر بن مرجى الإشبيلي، أحد النظاميين للجواهر في المصحف العثماني[7]، وأبو عمر بكر بن إبراهيم بن مجاهد اللخمي الإشبيلي[8]، عبد الله بن محمد بن عيسى التادلي الفاسي (ت597هـ/1202)[9]، عقيل بن عطية القضاعي المراكشي (ت605هـ/1210م)[10]، محمد بن جرير المعروف بابن تاخمست الفاسي (ت608هـ/1213م)[11]، تميزوا بالمهارة وكتب محمد بن إبراهيم بن على المعروف بالجياني (ت648هـ/1250)[12] بخطه كثيرا جدا وكان حسن الهيئة والملبس، واشتهر أبو حفص عمر بن عبد الله السلمي الأغماتي نزيل فاس (ت603هـ/1206م) بجودة الخط وبراعة الأدوات، وكان ابن علي بن العابد

---

[1]- علي سليمان محمد: المرجع السابق، ص78.

[2]- للمزيد من المعلومات عن مراحل صناعة الكتب مع مجموعة مصطلحات الواردة في الفترة الموحدية والعصر الوسيط بصفة عامة، ينظر: الإشبيلي بكرين إبراهيم: كتاب التسير في صناعة التّسفير، تح: عبد الله كنون، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مج7- 8، سنتي 1959م و1960م، مدريد، نايم فيصل: مصطلحات صناعة المخطوط من خلال كتاب "صناعة تسفير الكتب وحل الذهب" للسيفاني، مجلة عصور، ع 32- 33، جانفي- مارس2017م، ص453- ص479.

[3]- الإشبيلي بكر بن إبراهيم: المصدر السابق، ص11.

[4]- المصحف العثماني كان بجامع قرطبة الأعظم منذ أيام خلفاء بني أمية بالأندلس ونقله عبد المؤمن بن علي إلى مراكش في 11شوال 552هـ، وقيل أن هذا المصحف هو أحد المصاحف الأربعة التي أرسلها الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه إلى مكة والبصرة ودمشق، وشرع عبد المؤمن في اختيار حيلته فاجتمع له من المهندسين والصباغين والنقاشين والمرصعين والنجارين والزواقين والمجلدين، ينظر: الناصري أحمد بن خالد: الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، ج2، دط، الدار البيضاء، 1373هـ/1954م، ص112- ص116.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص229، ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص350.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص507.

[7]- ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص501.

[8]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص78.

[9]- ابن القاضي المكناسي: المصدر السابق، ج2، ص421.

[10]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص508.

[11]- ابن القاضي المكناسي: المصدر السابق، ج1، ص220.

[12]- ابن عبد المالك المراكشي محمد: الذيل والتكملة (لكتابي الموصول والصلة)، تح: محمد بن شريفه، المطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، س8، ق1، دط، المملكة الغربية، 1404هـ/1984م، ص511.

الأنصاري الفاسي (ت662هـ/1263م) نساخا بارعا مواظبا نسخ بيده كبار الدواوين[1]، كما هو الشأن بالنسبة لأبي عبد الله بن الطراوة المراكشي (ت659هـ/1260م) الذي كان بارعا لخط رائق الطريقة أنيق الوراقة[2]، كما برع أحمد بن عباس بن أبي زكرياء في نسخ الكتب ذا خط بديع يجمع نفائس الكتب فكان له ما لم يكن عند ملك[3]، غير أن ما ينسخه ابن عابد البلنسي يغالي الناس في ثمنه ويتنافسون عليه[4]، كما شاركت المرأة في العمل الوراقي مشاركة فعالة إذ ظهرت فئة من النساء اللاتي شاركن بقوة في هذه المهنة وأغلبهن بنات البيوتات الحاكمة وبنات البيونات العلمية، كانت سعيدة بنت محمد بن فيرة الأموي التطيلي[5] تنسخ الكتب نافذة فيما تكتبه مع أختها في مدينة مراكش خلال عصر الموحدين[6].

إحصائيات للنساخين لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري[7]:

البلد	بلنسية	إشبيلية	دانية	غرناطة	قرطبة	مرسية	ألمرية	مالقة	مراكش	فاس	سبتة	بجاية
العدد	28	13	2	5	4	4	1	3	9	6	3	4
النسبة المؤوية	34.14 %	15.85 %	2.43 %	6.09 %	4.87 %	4.87 %	1.21 %	3.65 %	10.97 %	7.31 %	3.65 %	4.87 %

[1]- الصديقي أحمد: المرجع السابق، ص171.

[2]- ابن عبد المالك المراكشي: المصدر السابق، س8، ق1، ص264- ص265.

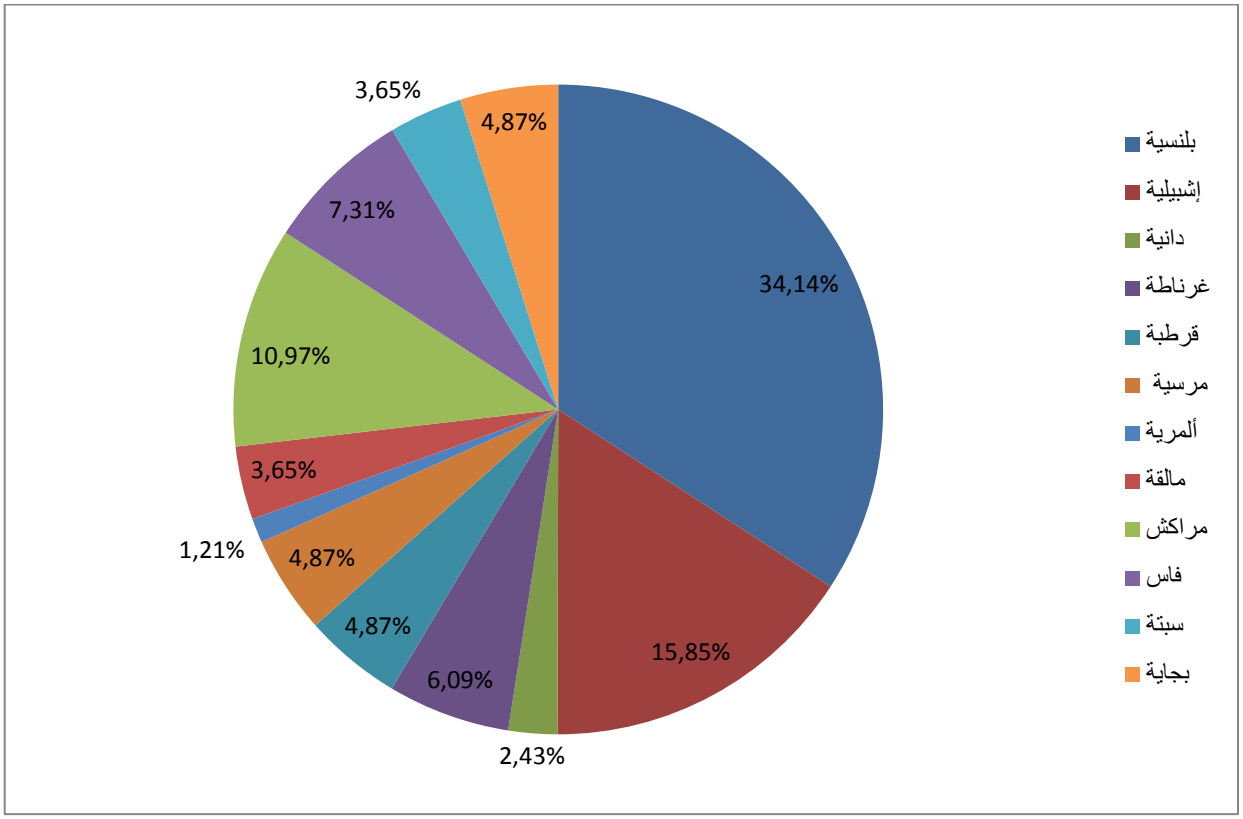
[3]- ابن الخطيب لسان الدين: الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، مج1، ط2، القاهرة، 1393هـ/1973م ، ص259- ص260.

[4]- ابن عبد المالك المراكشي محمد: الذيل والتكملة (لكتابي الموصول والصّلة)، تح: إحسان عباس ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، س5، ق1، بيروت، 1384هـ/1965م، ص98.

[5]- ابن عبد المالك المراكشي محمد: المصدر نفسه، س5، ق1، ص487.

[6]- الصديقي أحمد: المرجع السابق، ص173.

[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص226.



دائرة نسبية لإحصائيات النساخين لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي

– التعليق:

يبدو أن مدينة بلنسية احتلت المرتبة الأولى في النسخ والوراقة وهذا يؤكد ماذكرناه سابقا من تحول مركز إنتاج الورق من مدينة شاطبة إلى مدينة بلنسية وتليها إشبيلية ثم مراكش من حيث النساخين، وللإشارة كانت المصاحف أكثر ما ينسخ، هذه النسب تجعلنا نستنتج أن هذه المدن الثلاث تعتبر أهم أسواق الكتب، كما نلاحظ تراجع دور قرطبة كسوق هام للكتب سابقا لأن أهلها كانوا أشد أهل الأندلس اعتناءً بخزائن الكتب، ولعل سبب هذا التراجع يرجع إلى الظروف السياسية للبلد ماجعل مراكش عاصمة الدولة الموحدية تحتل الصدارة في إنشاء المكتبات الخاصة من طرف الخلفاء الموحدين مثل الخزانة العلمية التي أنشأها يوسف الذي اهتم بجمع الكتب واستمرت هذه الخزانة طيلة الفترة الموحدية، وأنشأت المكتبات الخاصة أيضا من طرف العلماء وطلاب العلم، ووجدت بعض الإهتمام الرمزي للكتب لاستعمالها في الزينة والمباهاة من طرف العامة، الأمر الذي دفع الخطاطين للمواظبة على النسخ والإقبال على تجارة الكتب لتوفر مجموعة من الشروط، أهمها قدرة الوراق التاجر على اختيار نفائس الكتب التي تشغل بال القارئ وهو أشد ارتباطا بمسألتي العرض والطلب، مع الإهتمام الكبير بتحسين

مستوى النسخ بأحسن خط والتجليد وما إلى ذلك من ضروريات إتقان الصنعة، جعل أسواق الكتب نافقة بمختلف الأصناف[1].

نستنتج أن صناعة الورق والوراقة ساهمت في ازدهار أسواق الكتب على مستوى مدن الغرب الإسلامي الموحدي، ولها دور في تسير وسائل التأليف في مختلف العلوم، وانتشار المؤلفات بين الأوساط العلمية، الأمر الذي كان له أثر إيجابي في حفظ التراث العلمي المحلي من الضياع الذي وصلنا اليوم مُحَلَي بخطوطهم المتباينة.

ب-4- صنع السلال:

صناعة السلال عبارة عن تضفير الألياف النباتية ونسجها معا في أشكال مختلفة دون استخدام الآلات، ويتم استخدام النسج النباتية المختلفة قشا كانت أم قصبا أو قشور خيزران أو غيرها[2]، إن قطف وتحضير السيقان المخصصة لحرفة السلال يجب أن يتبع مراحل لضمان ليونة المادة الأولية، كالقصب مثلا يكون صلبا عندما يحتفظ به مع قفله إذ يكتسب صلابته فقط عند التجفيف، وقد جرت العادة أن تجمع السيقان من نهاية فصل الشتاء إلى نهاية فصل الربيع، ويحتفظ بها في الظل ويقوم الحرفي بإخضاع السيقان لعمليات تحضير مختلفة وفقا لدرجة الليونة واللون المرغوبين[3]، ليتم نسجها إلى سلال مختلفة الأشكال والألوان وعادة ماتكون بأشكالها مستديرة وعميقة بعض الشيء، وهي ذات أحجام ومساحات مختلفة، وتستخدم في عدة أغراض منها حفظ متاع الإنسان، وحماية حاجياته، فضلا على مساعدته في أداء عمله في مهن أخرى من صيد الأسماك[4]، والنقل البحري، حيث يعبأ فيها النحاس أو الزجاج أو الملح..، وكذلك الكتب التي صنعت لها خصيصا سلال مجدولة[5]، كما ساعدت في نقل التراب والحجارة وبناء البيوت وتسقيفها بسعفة[6]، ومن المنطقي أن تنمو هذه الصناعات في المدن ذات الموانئ البحرية التي تخدم التجارات الواردة والصادرة من وإلى بلاد المغرب وكذلك تجارة العبور[7].

---

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص227- ص228، الصديقي أحمد: المرجع السابق، ص171- ص172، علي سليمان محمد: المرجع السابق، ص78.

[2]- بن حمودة محبوب: صناعة السلال، حرفة وصناعة تقليدية تقاوم من أجل البقاء، مجلة درسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مج7، ع1، سنة 2018م، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر- 3- ص15.

[3]- أكلي نورية: حرفة السلالة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، ع1، جانفي 2013م، ص253.

[4]- بن حمودة محبوب: المرجع السابق، ص15.

[5]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص97.

[6]- بن حمودة محبوب: المرجع السابق، ص15.

[7]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص97.

ب-5- حرفة النسيج:

تعد صناعة النسيج من أهم الصناعات التي اعتنى بها الموحدون[1] لحاجة الناس إليها على اختلاف طبقتهم وفئاتهم، وازدهرت بسبب وفرة مواد الخام وخاصة الصوف[2] والقطن والكتان[3]، ووفرت اليد العاملة فسكان مدينة وهران مثلا من الصناع والحاكة، أما مدينة مستغانم بها صناع كثيرون ينسجون الأقمصة، وأغلب سكان مازونة نساجون، أما مدينة سلا معظم سكانها حائكون[4]، وكان جل أهل ألمرية صناع نسيج وحياكة بلغ عدد الطرازين فيها ثمانمائة طراز[5]، واهتمام الموحدون بالتوسع في زراعة القطن والكتان الذي أثر بشكل إيجابي في تقدم هذه الصناعة التي بلغت أوج ازدهارها[6]، ولقد شجع كثرة الإنتاج من المنسوجات وجودته أيضا عادة اللباس المغربية وإقبال دول القرن السادس على شراء المنسوجات، فكانت عادة المغاربة اتخاذ ثياب الصوف في الشتاء وثياب القطن والكتان في الصيف[7]، ومن الحرف النسيجية ذات المصدر النباتي صنع الحرير والقطن والكتان.

- **نسج الحرير:**

خلال العهد الموحدي كان إنتاج صناعة الحرير محددا على مستوى بلاد المغرب الإسلامي لنهي الشرع[8] عن لبس الحرير[9]، ومن جهة أخرى لم تكن عوائد الترف قد استحكمت في الفئة العريضة من المجتمع الغربي الأمر الذي عاد بانحصار صناعة الحرير في مركزين على مستوى الجهة الغربية هما مدينتي فاس التي كان بها عدد من دور

---

[1]- عمورة عمار: المرجع السابق، ص76.

[2]- صناعة النسيج التي تقوم على مادة الصوف وهو مصدر حيواني أجلناها مع عنصر الصناعة الحيوانية.

[3] - بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في حوض البحر الأبيض المتوسط من القرن السادس إلى التاسع الهجري/12-15م (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الأثار، كلية العلوم الإنسانية والعوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة -1- وهران، الجزائر، 1438-1439هـ/2017-2018م ، ص73.

[4]- بلبشير عمر: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي...، المرجع السابق، ص295.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص218- ص219، الزهري: المصدر السابق، ص102.

[6]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص211.

[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص222.

[8]- لأن لبس الحرير في الإسلام حلال على الإناث فقط، لما جاء في الحديث النبوي: عن علي بن أبي طلب قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم حريرا بشماله وذهبا بيمينه ثم رفع بهما يديه وقال: { هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي وَحِلٌ لِإِنَاثِهِمْ }، وجاء عن أنس بن مالك، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ }. ينظر: ابن ماجة محمد أبو عبد الله: صحيح سنن ابن ماجة، تح: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، مج4، ط1، بيروت، 1416هـ/1996م، رقم: 3595، ورقم: 3588 ، ص158، ص155.

[9]- عندما دخل الزعيم الروحي للموحدين ابن تومرت وجد سكان بجاية في زيارته إليها يلبسون ألبسة مغال فيها فقد نهى الناس عن الأقراق الزّرارية ولباس الفتوحيات المرجال، ينظر: بوتشيش أمينة: بجاية دراسة تاريخية وحضارية بين القرنين السادس والسابع هجريين (رسالة ماجيستر (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان- الجزائر، 1428-1429هـ/2007-2008م، ص46.

صناعة الحرير، والمدينة الثانية مدينة سبتة الساحلية بوابة الدخول إلى الأندلس، أما الجهة الشرقية تصدرت مدينة قابس وسبخة في تربية وصناعة الحرير[1]، لكن الباحث عز الدين عمر موسى أكد بقوله: **"توقف إنتاج الحرير في البلاد الشرقية، وأخفق الموحدون في إحياء طرز الحرير في قابس على الرغم من نجاحهم في إنعاش إنتاج الحرير فيها"**[2]، بذلك انفردت الأندلس بصناعة المنسوجات الحريرية، حيث ظلت مزدهرة رغم تورع الموحدين عن ارتداء الحرير والثياب المذهبة[3]، وكانت مراكزها في القرن السادس الهجري هي مالقة، جيان، وغرناطة، وألمرية ومرسية[4]، ويرجع ازدهار صناعة المنسوجات الحريرية في الأندلس لكثرة أشجار واعتناء الأندلسين بتربية دودة القز، في شهر فبراير تبدأ نساء الأندلس بتحضين بيض دود الحرير حتى يفقس في شهر مارس من كل سنة، وكانت المرأة الأندلسية تقوم بدور كبير[5] في تخصيب بيض دود الحرير[6]، واستخراج أرقى أنواع الحرير[7] نظرا لبراعة المرأة الريفية[8] في تربية دودة الحرير فقد اختصت المرأة في ممارسة هذه الحرفة أكثر من الرجل[9]، ولقد تميز هذا الحرير بالقوة والخفة والجمال والرونق واللمعان[10]، إذ وجد بحصن شنش على مرحلة من ألمرية شجر التوت كثير بسبب الحرير ولهم فيه غلل عظيمة[11].

من أهم أنواع المنسوجات الحريرية الحلل الموشية وهي نسيج حريري يحلى بخيوط ذهبية[12]، اختصت به ألمرية ومالقة ومرسية يتعجب من حسنه أهل المشرق[13]، بلغت صناعة الديباج والحلل الموشية مكانة رفيعة، إذ قال

---

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص482- ص483.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص217- ص218.

[3]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص159، أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص148.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص218.

[5]- أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص146.

[6]- حمدي مليكة: الإسهامات الحضارية للمرأة الأندلسية من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة 92-897هـ/711-1492م (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة الجزائر-2- الجزائر، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص366.

[7]- عبد الحميد شافعي راوية: المرأة في المجتمع الأندلسي من الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوط قرطبة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، القاهرة، 1426هـ/ 2006م، ص175.

[8]- ضمت جيان لوحدها أكثر من ثلاث آلاف قرية يربى بها دود القز، منها: بسطة، وادي أش، وجبل شلير، وقرية ألمرية. ينظر: حميدي مليكة: المرجع السابق، ص366.

[9]- حميدي مليكة: المرجع نفسه، ص366- ص367.

[10]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب..، المرجع السابق، ص74.

[11]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي...، المرجع الاسابق، ص42.

[12]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص233- ص234.

[13]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص197، الحموي: معجم البلدان...، المرجع السابق، ص119.

ابن سعيد: "**حدث فيها من صنعة الوشي والديباج على اختلاف أنواعه ومن صنعة الخز وجميع ما يعمل من الحرير مالم يبصر مثله لا في المشرق ولا في بلاد النصارى**"[1]، أي بلاد أوربا المسيحية[2]، كما كان ينسج بقرطبة[3]، ويذكر الشقندي عن جيان لها "**الحرير لكثرة اغتناء باديتها وحاضرتها بدود الحرير**"[4]، وتميزت الأندلس بصناعة الديباج وهو من المنسوجات الحريرية السميكة التي تزدان بالتنميقات الرائعة وتتسم بالمتانة والجودة ولهذا فقد ارتفعت أثمانه في الأندلس[5]، كان ينسج في ألمرية وقرطبة ومرسية[6]، لكن يبدو أن ألمرية تبوأت المركز الرئيسي لصناعة الحرير ولقد أشار ياقوت الحموي إلى ذلك بقوله: "**يعمل بها الموشى والديباج فيجاد عمله وكانت أولا تعمل بقرطبة ثم غلبت عليها ألمرية فلم يُثْقَفْ في الأندلس من يجيد عمل الديباج إجادة أهل ألمرية**"[7].

أما العتابي هو تقليد للنسيج الحريري الذي كان يصنع في حي العتابية ببغداد، ومن المنسوجات الحريرية المعاجر الشفافة تستخدمها النساء لتغطية الوجوه، ويستعملها الرجال كعمامة لتغطية الرؤوس، وينسج السقلاطون من الحرير مطرزا بالذهب وصنعوا الستور المكللة وهي أقمشة من الحرير خفيفة رقيقة تزدان بزخارف نباتية وأزهار تشبه الأكاليل والجرجاني والأصبهاني[8]، كانت هذه الأنواع من المنسوجات مراكز إنتاجه في ألمرية[9]، يقول ابن غالب الأندلسي: "**كان فيها من الوشي والسقلاطوني والبغدادي وسائر أجناس الديباج، وجميع ما يعمل من الحرير ما لم يعمل مثله بصنعاء وعدن، ومنها كان يسفن إلى جميع الآفاق وكان من يعمل فيها الحلل الرفيعة القدر الكثيرة الأثمان**"[10]، ذكر الإدريسي أن ألمرية احتوت على أنواع الصناعات منها ثمانمائة طرز للحرير، ولجودة حريرها كانت مقصد الفتيات لتجهيز أنفسهن قبل الزواج[11]، والثياب للرجال والنساء للأيام العادية

[1]- ابن السعيد المغربي: المغرب في حلى المغرب، ج2، المصدر السابق، ص193- ص194.

[2]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية..، المرجع السابق، ص160.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص234.

[4]- الشقندي: فضائل الأندلس..، المصدر السابق، ص55.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص219، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص234.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص234.

[7]- الحموي: معجم البلدان، ج5، المصدر السابق، ص119، ابن غالب: المصدر السابق، ص283- ص284.

[8]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص234- ص235، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص219، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص173- ص176.

[9]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص234.

[10]- ابن غالب: المصدر السابق، ص283- ص284.

[11]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص197.

والمواسم والأعياد، كما تفردت مالقة بصناعة القلشاني وغرناطة وبسطة بالملبد المختم ذي الألوان[1]، وصنعت أيضا الخمر وهي أقمشة حريرية كانت النساء يغطين رؤوسهن وتنسدل على الوجه فتغطيه[2]، وبالنسبة للمعاطف الشتوية المانعة لنفوذ الماء يضاف إلى مادة الحرير مادة الصمغ التي يستوردها الصناع الأندلسيون من مدينة أودغست بصحراء السودان والذي يعد مادة ضرورية لتلميع الأقمشة الحريرية[3]، ومن خصائص المنسوجات الحريرية في الأندلس في عصر الموحدين أنها تحولت من صناعة المنسوجات ذات الصور الحيوانية[4] إلى المنسوجات ذات الزخارف الهندسية من تشابكات ومربعات ووريدات وحواش مكتوبة بخط النسخ[5].

- **نسج القطن والكتان:**

إذا كانت صناعة الحرير قد عرفت مضايقة واحتشاما بسبب موقف العلماء من لبسه فإن حضور المنسوجات القطنية والكتانية تكشف مدى التطور الذي شهده القطاع، فقد اتجهت مصانع النسيج إلى مزج الحرير بمنسوجات أخرى من الكتان والقطن والصوف مثل: القماش السفساري الذي يصنع من الحرير والقطن أو الحرير والصوف، ولباس أبرسيم وهو قماش مصنوع من القطن والكتان ثم يخلط بخطوط الحرير، وبالجهة الشرقية لقيت زراعة القطن والكتان اهتماما كبيرا وحققت ازدهارا ملحوظا، لدرجة أن الخلفاء الموحدين حينما يتعلق الأمر بتجهيز للحملة العسكرية ينظرون[6] استجلاب الملابس من إفريقية[7] خصوصا في تونس حيث كانت ثياب الكتان تضاهي ثياب الحرير[8]، وازدهرت صناعة القطن والكتان أيضا في مدينة المهدية[9] التي يعسر الإتيان بأجمل ما

---

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص219.

[2]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص235.

[3]- حميدي مليكة: المرجع السابق، ص367- ص368.

[4]- قبل القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي كان الصناع الأندلسيون يقومون بتزيين إنتاجهم بالرسوم والصور الحيوانية بأزواج الطاووس والحيوانات المتقابلة وتفصلهما شجرة. ينظر: أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص147.

[5]- السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام (تكامل البناء الحضاري)، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية،1437هـ/2016م، ص224، ومن أروع أمثلة المنسوجات الموحدية الأعلام الإسلامية التي غنمها المسيحيون في واقعة العقاب سنة 1212م التي انهزم فيها الخليفة محمد الناصر، وأهم هذه الأعلام واحد محفوظ في دير لاس أويلجاس بمدينة برغش، ويغلب الظن أنه صنع بالمغرب وهذا العلم منسوج من الديباج المحلى بخيوط الذهب وألوانه الحمراء وزرقاء وبيضاء وخضراء وصفراء، وتتألق زخارفه جامة مركزية بداخلها زخرفة هندسية من تشابكات تحيط بها طرز مربعة ويحيط بالعلم شريطان من الكتابة النسخية، وفي أدنى العلم شريط من دوائر متصلة وقد قيل أن هذا العلم سجادة خيمة الناصر وهي تشبة الأعلام الإسلامية المعروفة. ينظر: السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام، المرجع نفسه، ص224- ص225.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص484- ص485.

[7]- ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص148.

[8]- الزهري: المصدر السابق، ص109.

[9]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص220.

تصنعه من الألبسة القطنية والكتانية، بينما تتصدر مدينة السوسة المرتبة الأولى على مستوى الجهة الشرقية للدولة الموحدية التي تنسب إليها الثياب الرفيعة والمعروفة بالثياب البيضاء[1].

أما مراكز صناعة نسيج القطن والكتان على مستوى المغرب الأوسط، راجت في مدينة بجاية الصناعة القطنية كصناعة البرانس والعمائم والثياب للرجال والنساء للأيام العادية والمواسم والأعياد[2]، وتظهر جودة نسيج القطن والكتان ببجاية في غلاء أسعارها، حيث كانوا يغلون في أثمان العمائم المذهبة فوصل ثمن العمامة إلى خمسمائة دينار[3]، وكانت متيجة من أهم مراكز إنتاج الكتان[4]، وكانت هنين مركز لإنتاج القطن، ذكر حسن الوزان: **"وكان سكان هنين في القديم نبلاء شرفاء يعملون كلهم تقريبا في القطن والمنسوجات"**[5]، واشتهرت ندرومة بالمنسوجات القطنية قال عنها الوزان: **"وندرومة اليوم مزدهرة لكثرة الصناع فيها وينتجون على الخصوص أقمشة القطن لأنه ينبت بكثرة في الناحية"**[6]، كما يزرع القطن في تنس القريبة من وهران وهذا يعبر عن ممارسة صناعة نسيج القطن فيهما[7]، وازدهرت في طبنة[8] وبونة[9]، وامتازت صنعة تلمسان وقلعة هوارة بالقرب من تاهرت بالجودة والإتقان فعرف كساء تلمسان بخصوصية الدقة والرقة والختم[10]، يبدوا أن هناك من تخصصوا في الصناعة القطنية حتى غلبت نسبتهم إلى مهنتهم هذه على انتمائهم إلى القبائل أو مدنهم في مدينة مسيلة، عرفت حمل لقب القطان المرجح لشهرتها بزراعة القطن[11].

ومن أهم مراكز الجهة الغربية التي اشتهرت بصناعة النسيج مدينة فاس التي شيدت بها أسواق القطن والكتان وزقاق خاصا بمحلات الحياكة منذ بنائها[12]، حتى وصفها ابن سعيد بقوله: **"وهي من خواص المغرب**

---

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص486.

[2]- سيدي موسى محمد الشريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الاحتلال الإسباني 6-10هـ/12-16م (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1430-1431هـ/ 2009-2010م ، ص227.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص486.

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص37.

[5]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص15.

[6]- الوزان: المصدر نفسه، ج2، ص14.

[7]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص77.

[8]- هدية محمود: الرجع السابق، ص35.

[9]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص220.

[10]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص486.

[11]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص114.

[12]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص210.

الملء بالخيرات والصنائع الغريبة"[1]، لذلك وفرة أنواع مختلفة من الملابس والأثواب لسد حاجات ومتطلبات السكان والمبادلات التجارية، وبلغت زراعة القطن والكتان أوج ازدهارها في عهد الموحدين، وخاصة أيام الخليفة الناصر الموحدي عام 585هـ/1198م[2] تعدادا بلغ ثلاثة آلاف وأربعة وستون موضعا من الأطرزة المعدة للحياكة[3]، ومن أهم منتجاتها الكتانية صناعة الشرائط الغليظة والقلاع من شقق الكتان التي كان يتم تبطينها والتي كانت تستخدم في تغطية الشوارع، وصحون المساجد من الشمس مثل ما استخدم في تغطية صحن جامع القرويين، كما ازدهرت صناعة النسيج من القطن مثل الأشرطة والشربات التي تعلق بالركابات على صدور الخيل مع السروج، كما انتشرت حرفة الخياطة وتبيض الخيط في درب القطان وسوق القطانيين الذين كانت طرازات الحراريين بفاس كثيرة[4].

واشتهرت العاصمة مراكش بصناعة نسيج القطن والكتان حيث كثر إنتاج القطن[5]، وكان في مدينة وجدة على حد قول الروض المعطار: **"يصنعون أكسية ليس لها نظير"**[6]، كما انتشرت صناعة نسيج القطن في السهول الغربية من أم الربيع ومدينة داي وتادلة وذلك لإنتشار زراعة القطن[7]، يقول الإدريسي: **"ومدينة داي... يزرع بها وبأرضها كثير القطن ولكنه بمدينة تادلة يزرع أكثر مما يزرع بمدينة داي، ومن مدينة تادلة يخرج القطن الكثير ويسافر به إلى كل الجهات، ومنه كل ما يعمل من الثياب القطنية ببلاد المغرب الأقصى، ولا يحتجون مع قطنها إلى غيره من أنواع القطن"**[8]، وقد اشتهرت سوسة بصناعة الثياب ذات الجودة الكبيرة حتى عرفت بالثياب السوسية الرقيقة، كما عرفت مدينة بصرة بالمغرب الأقصى باسم بصرة الأقطان[9].

أما بالنسبة للأندلس لاتقل صناعة نسيج القطن والكتان عن صنعة الحرير حيث اختصت بعض المناطق بزراعة الكتان والقطن، خاصة في إشبيلية، وغرناطة، وبلنسية، وواد آش التي ذاعت شهرتها بصناعة الأقمشة

---

[1]- ابن سعيد المغربي علي: بسط الأرض في الطول والعرض، تح: خوان قرنيط خينيس، معهد مولاي حسن، د.ط، تطوان (المغرب)، 1377هـ/ 1958م، ص74.

[2]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص210- ص211.

[3]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعت دار المنصور)، ص48.

[4]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص210- ص211.

[5]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص263، عابد يوسف: المرجع السابق، ص485، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص220.

[6]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص607.

[7]- هدية محمود: المرجع السابق، ص35- ص36، عابد يوسف: المرجع السابق، ص485- ص486.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، الصدر السابق، ص241.

[9]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص75- ص76.

القطنية والكتانية[1]، ذكر الزهري أن مدينة بلنسية "**فيها تقصر الثياب الغالية من الكتان وتنسج**"[2]، كما اختصت شاطبة بصناعة نسيج الكتان الأرجواني[3]، وتميز إنتاج مدينة كيران ببياضه لدرجة يصعب على المرء أن يفرق بينه وبين الكاغط وكان يباع بالأثمان الغالية[4].

واشتهرت قرطبة وكورة إلبيرة بزراعة الكتان[5] ذكر ابن غالب: "**ومن محاسن كورة إلبيرة أنها لاتعدم زريعة بعد زريعة ورفعا بعد رفع طول العام، ولها الكتان الرفيع الذي له الفضل البائن**"[6]، وكانت مشاركة المرأة في صناعتها معتبرة خاصة في المرحلة الأولى من غزل خيوط الكتان[7]، وشهدت ألمرية الثياب المعدنية وهي نسيج من القطن أو الكتان يزدادان بترابيع صغيرة على شكل معينات، كما كان يصنع من القطن أقمصة تعرف بالدراريع ينتشر لباسها من المناطق الريفية[8]، كما انتشرت زراعة القطن والكتان في مناطق أخرى من الأندلس مثل مدينة رندة، ووادي آش، وفي جبل شلير، ومدينة أندرش، وبرجة، ولاردة[9]....، كما قامت صناعة البِسْطْ في تنتالة التي تنسب إليها[10] "**تعمل البسط التي يغالي في ثمنها بالمشرق**"[11]، تستخدم في فرش أرضيات المساجد والدور خاصة عند الأثرياء و تزين الجدران[12]، وكانت تصنع في مرسية البسط الرفيعة الشريفة، ولأهل مرسية حذق بصنعتها وتجويدها لا يبلغ غيرهم[13]، وينسب لمدينة بسطة المصليات البسيطة[14]، كما انتشرت صناعة الوطاء بمرسية[15] وفي ذلك يقول العذري :"**وفي عمل تدمير الطراز العجيبة والصناعة الغريبة للوطاء والبسط**"[16].

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص236.

[2]- الزهري: المصدر السابق، ص102.

[3]- برنهارد وإلن ويشو: المرجع السابق، ص413، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص273.

[4]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص192.

[5]- حميدي مليكة: المرجع السابق، ص368.

[6]- ابن غالب: المصدر السابق، ص284.

[7]- حميدي مليكة: المرجع السابق، ص368.

[8]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص236.

[9]- هدية محمود: المرجع السابق، ص35- ص36.

[10]- أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص273.

[11]- المقري: نفح الطيب..، المصدر السابق، ج1، ص201.

[12]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص237.

[13]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص182.

[14]- الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص422

[15]- أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص273.

[16]- العذري: المصدر السابق، ص09.

نستنتج ازدهار صناعة القطن والكتان في الدولة الموحدية وتميز مع كثرة الكمية بجودة الصنعة، فالتونسي المعروف بالإفريقي قد يكون رقاعا من القطن والكتان أو الكتان وحده وهو أمتع من النصافي ويضاهى الكتاني منه ثياب الحرير، ويباع البلنسي والكيراني بالأثمان الغالية ويتميز الكيراني ببياضه[1]، وكان الإقبال على منسوجات الكتان صيفا وشتاءا ولأثياب الكتان تحافظ على اعتدال الحرارة والبرودة والرطوبة والجفاف وهي ذات نوعية متفاوتة الجودة[2]، ولعل خير ما يصور شغف أهل القرن السادس الهجري بجيد المنسوج وغريبه أن أهل صفاقس كانوا يستخرجون من البحر ما يشبه البصل[3]، وهو نوع من نباتات البحر استعمل في النسيج[4]، بعد تهيئته فينشرونه في الشمس فتتفتح كمائمه عن وبر فيغزل ثم ينسج ثيابا مختمة وغير مختمة يباع الواحد منها بمائتي دينار[5].

2 – الحرف الخشبية:

شهد القرن السادس الهجري انتشارا واسعا في الحرف الخشبية، وتعددت مناطق إنتاجها وتميزت بالجودة والتنوع[6]، وساعد على ازدهارها توفر بلاد المغرب والأندلس على مساحات هائلة من الغابات المختلفة الأشجار[7]، وذات الجودة العالية مثل غابة الأرز في جبال كتامة، وبني راشد، وبني يازغة، وغمارة، وغابات الصنوبر الأكثر انتشارا في أقطار المغرب كله واستعمل السكان خشب البقس والبلوط[8]، ومع اعتناء الخلفاء بتصنيع الخشب والاستفادة منه[9]، وهو ما تطلبته سياسة الدولة الموحدية التوسعية خلال القرن السادس الهجري الثاني عشر ميلادي، والضروريات العسكرية للموحدين كإقامة الجسور وبناء السفن...، والنهضة المعمارية في هذا العصر كعمارة المساجد وبناء القصور والمباني تحتاج إلى سقوف وشبابيك وأبواب ومنابر ومقصورات وأثاث[10]. وصناعة المحاريث وعجلات العربات وعجلات أخرى تستعمل للطواحين أو لرفع الماء، وصناعة المكاييل الخشبية

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي....، المرجع السابق، ص220.

[2]– حميدي مليكة: المرجع السابق، ص369.

[3]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص221، القلقشندي: المصدر السابق، ج5 ، ص104.

[4]– عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق ، ص214.

[5]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص221.

[6]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص232.

[7]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص50.

[8]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص460– ص461، الجزنائي: المصدر السابق، ص35.

[9]– عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص215، سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص80.

[10]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص232– ص233، سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع نفسه، ص80، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص215، عابد يوسف: المرجع السابق، ص462– ص469.

لكيل القمح والغلات[1]، كما ساهم ذلك التنافس الذي ظهر في أوساط الأسر الغنية على تزيين القصور بالأفرشة والأثاث الخشبي زاد من نشاط هذه الصناعة وتسويقها[2]، وسيقتصر حديثنا عن أنواع الصناعة الخشبية على نوعين هما: صنعة الأدوات المترلية وصنعة الآلات الموسيقية الأكثر إقبالا من طرف الرعية في الأسواق.

أ- صنع الأدوات المترلية:

تقدم المصادر التاريخية الخاصة بفترة الدراسة أن الموحدين استمروا في استعمال الأدوات الخشبية المترلية التي كانت قبل عهدهم من الموائد والأسِرة والكراسي والقباقيب ومعالق ومسطحات خشبية تضع عليها الحلوى والصحون[3] والمهراس، يصنع من عود يكون من الخشب الصلب مثل خشب البلوط والبظم والزيتونة أو الدردار أو البقس أو العناب... ويستخدم المهراس في دق أشياء لاينبغي دقها في النحاس مثل الملح، الثوم، والكزبرة... وتصنع الملاعق والعود الذي يقطع عليه اللحم وتصنع القصاع التي يوضع فيها الطعام والأطباق والموائد الخشبية والكراسي[4].

انتشرت هذه الصنعة على مستوى مساحة الدولة الموحدية ولعل أبرز مراكز صناعة الخشب على مستوى الغرب الإسلامي الموحدي مدينة فاس إذ كان يدخلها من خشب الأرز ملا يحصى، واشتهرت بالمخروطات الخشبية[5]، وشهدت بجاية تعدد في صناعة الأثاث المترلي[6]، وكانت تصنع في مليانة الأواني الخشبية التي أبدع فيها الحرفيون بالمغرب الأوسط، وهي غاية الحسن خاصة الأوعية الخاصة بالشرب إضافة إلى أساقف ونوافذ وأبواب[7]، واشتهرت تونس بالأقلام من قصب طبرقة وخشبها[8]، أما ببلاد الأندلس ازدهرت الصناعة الخشبية تبعا لتوفر الغطاء الطبيعي، حيث تميزت مدينة تطيلة بوجود المرتفعات الجبلية التي كان يكثر فيها زراعة أشجار الصنوبر

[1]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص210، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص216.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص52.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص470.

[4]- خليل خلف حسين: صناعة الأخشاب في الأندلس، Journal of-frahedis، مج 10، ع40، سنة 2020م، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، ص83- ص84، ص88.

[5]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص187، عابد يوسف: المرجع السابق، ص210، محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص210، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص234.

[6]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص116، بوتشيش أمينة: المرجع السابق، ص48.

[7]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص35، كربخال مارمول: المرجع السابق، ج2، ص360.

[8]- ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص143.

والبلوط[1]، ذكر ابن غالب: **"بياسة هي مدينة عظيمة طيبة الأرض كثيرة الزرع والأشجار، وهي التي ينقل منها الخشب فيعم الأندلس"**[2]، وبالنسبة للأثاث تميز بالإتقان والزخرفة مثل الأسرة والصناديق والأرائك وغير ذلك، من الأثاث الخشبي الذي كان يطعم أحيانا بالعاج أو يرصع بالذهب والأحجار الكريمة خاصة لدى الطبقات المترفة[3]، وتميزت بطليوس بالمشغولات الخشبية والخزفية الرائعة[4]، واشتهرت مرسية بصناعة الأسرة المرصعة وآلات العروس[5]، واختصت ألمرية بصناعة الأثاث[6]، واشتهرت شريش بغرابيلها[7]، وحصن قيشاطة بالأطباق والقصاع الخشبية، وينتج منها ما يعم المغرب كله[8]، ومالقة بأطباق الخوص[9]، كما استخدم الخشب المجلوب من حصن قلصة قرب قونكة في صناعة أسقف المنازل ببلنسية، وصنعوا القسى من خشب الطخش المتوفر بجبل شقورة بكورة جيان[10] وانتشر بمدينة تطيلة صناعة الأبواب والنوافذ من شبابيك الأبنية[11]، كما صنع النجارون بالأندلس الخزائن والصناديق والأقفال والمفاتيح والسلالم والكراسي والطاولات والمشاجب التي تعلق عليها الثياب والأسرة[12]...

لم تقتصر الصناعة الخشبية على الضروريات بل تعدى ذلك إلى الكماليات من صنع للتحف التي كانت موجهة لمتعة الأطفال باللعب بها ويرتفع إنتاجها خاصة في الأعياد، أو لغرض تجميل جدران القصور وتطعم حشوات الأثاث كالأرائك والمنابر والمقصورات بالعاج وخشب الصندل، مثل الذي صنع في منبر يوسف بن عبد المؤمن في إشبيلية، كما قام يوسف بن عبد المؤمن في منبر جامع مراكش[13].

---

[1]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص280.

[2]- ابن غالب: المصدر السابق، ص284.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص255.

[4]- برنهارد وإلن ويشو: المرجع السابق، ص411.

[5]- المقري: نفح الطيب..، المصدر السابق، ج1، ص201.

[6]- الزهري: المصدر السابق، ص102.

[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص234.

[8]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المرجع السابق، ص203.

[9]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص234.

[10]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص255.

[11]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص280.

[12]- غالب مصطفي الزغول جهاد: الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 1413-1414هـ/1993-1994م، ص102-ص103، ابن عبدون محمد بن أحمد التيجيبي: رسالة في القضاء والحسبة، منشور ضمن كتاب: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تح، إ. ليفي. بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، مج2، د.ط، القاهرة، 1374هـ/1955م، ص35-ص36، ص59.

[13]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص235، ص234، عابد يوسف: المرجع السابق، ص470.

وأعظم انجاز في الصناعة الخشبية فترة الدولة الموحدية هو وضع مصحف عثمان في تابوت له باب بدفتين يفتحان ومتى ما فتح خرج كرسي وتركب المصحف عليه تلقائيا، ويظل الكرسي بما حمل يتحرك ذهابا وإيابا وإعادته إلى موضعه ينغلق الباب تلقائيا[1]، وكان باب منبر جامع عبد المؤمن في مراكش يفتح من تلقائه متى يصعد إليه الخطيب[2].

ب- صنع الآلات الموسيقية:

رغم محاولة الفقهاء خلال العهد الموحدي من منع انتشار الغناء بين الناس ظل الإقبال عليه والسادة والعامة في أفراحهم ومواسم حصادهم وأعيادهم[3]، وقد ألف يحي بن إبراهيم الخذوج الأصبحي كتاب الأغاني الأندلسية على نسق كتاب أبي الفرج[4]، وتعددت الآلات الموسيقية وكثر الإنتاج وأكثر المدن اهتماما بصنعها مدينة إشبيلية ومنها تصدر إلى سائر بلاد الغرب الإسلامي، ولقد كانت أكبر سوق للآلات الموسيقية[5]، يؤيد ذلك المناظرة التي جرت بين ابن رشد وابن زهر في مجلس الخليفة الموحدي أبي يعقوب المنصور، قال ابن رشد لابن زهر: "**إذا مات عالم بإشبيلية فأريد بيع كتبه حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها، وإذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع تركته حملت إلى إشبيلية**"[6] حتى تباع فيها.تعددت آلات الموسيقى وتنوعت منها الخيال، والكريج، والعود، والروطة، والرباب، والقانون، والمؤنس، والكثيرة، والفنار، والزلامي، والشقرة، والنورة، وهما مزماران أحدهما غليظ الصوت والأخر رقيق والبوق، والدف، وأقوال، واليرا، وأبو قرون، ودبدبة السودان، وحماقي البرابر[7]، والغربال، والمصافق، والغرف، والكوس، والشاهين، والسفاقين، والشيذان، والقرطبة وكلها مما يستعمل في عصره، وبعض هذه الآلات محلية بصنعها انفرد المغرب[8]، والمزامير، والعيدان[9]، والروطة، والأربية[10]. ولقد اشتهر الموحدون في عهد الخليفة

---

[1]- المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص613- ص614.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص235.

[3]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار منصور)، ص173-ص174.

[4]- المقري: نفح الطيب..، ج3، المصدر السابق، ص185.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص236.

[6]- المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص463.

[7]- المقري: نفح الطيب..، ج3، المصدر نفسه، ص213.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص236، عابد يوسف: المرجع السابق، ص471.

[9]- البيدق الصنهاجي أبي بكر بن علي : أخبار المهدي إبن تومرت وبداية دولة الموحدين، تح: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، د.ط، الرباط ، 1391هـ/ 1971م، ص24.

[10]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص216.

عبد المؤمن بصناعة الطبول البشرى أو لتسيير الجيش حتى بلغت سبعون طبلا[1] أو مائة طبل، وتميزت مع الكثرة بالفخامة[2]، مما دفع صاحب الحلل الموشية إلى وصف طبل الحرب المعروف بطبل الرحيل قائلا "**طبل كبير مستدير الشكل دوره خمسة عشر ذرعا منشأ من الخشب أخضر اللون مذهب فإذا ضرب فيه ثلاث ضربات علم أنه طبل الرحيل فيرحل الناس وكان يسمع على مسيرة نصف يوم من مكان مرتفع في يوم لاريح فيه**"[3]، ولقد وصف المراكشي طبول الموحدين فقال أنها "**في نهاية الكبر وغاية الضخامة يخيل لسامعها إذا ضربت أن الأرض من تحته تهتز ويحسّ قلبه يكاد يتصدع من شدة دويها**"[4].

3 – الحرف الحيوانية:

أ– الحرف الغذائية:

شهدت أسواق الغرب الإسلامي الموحدي بيع الأطعمة والأشربة التي نتجت عن مصدر حيواني زيادة على ما ذكرنا سابقا من أنواع الطعام الذي يعتمد على المصدر النباتي، والجدير بالذكر أن المشرفين على المطابخ وإعداد الأطعمة والأشربة آنذاك، كانوا في أغلبهم على دارية واسعة بالأمور التي تتعلق بصحة الجسم وما يفيده من أغذية وأشربة، كما كان أهل العدوتين خلال الفترة الموحدية يحرصون على نوعية الطعام ومدى ملائمته للجسم وأثره على الصحة[5]، كما شدد المحتسبون على نظافة الأماكن التي يحضر فيها الأكل ليباع بعدها، يقول السقطي: "**وأما الطباخون فلا يتركون يطبخون بالليل ولا في السحر ولا في الديار الخالية والمواضع الغابية، وليطبخوا في حوانيت مجصصة مسطحة يتمكن من غسلها في كل الأوقات ويتناولون أشغالهم بضوء المصباح**"[6].

من بين الأطعمة والأشربة ذات المصدر الحيواني والتي تباع في أسواق الغرب الإسلامي الموحدي مطهية الأسماك المشوية أو المقلية خاصة في المدن الساحلية، أو التي تمر عليها الأنهار مع اهتمام الأهالي بالصيد كحرفة

---

[1]– عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص216.

[2]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص236.

[3]– السلماني محمد بن عبد الله بن الخطيب: الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: سهيل زكار، عبد القادر زمامة، نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار البيضاء، 1399هـ/ 1979م، ص152.

[4]– المراكشي عبد الواحد: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مطبعة بريل، د.ط، ليدن، 1298هـ/1881م، ص165.

[5]– ملياني زينب: الأطعمة والأشربة بالمغرب والأندلس في العصر الإسلامي (عصر المرابطين والموحدين)، مجلة أنسة للبحوث والدرسات، ع7، جوان 2013، ص95.

[6]– السقطي: المصدر السابق، ص35.

تشكل مصدر رزق لبعض السكان، وكان صيادو السمك يستعملون شباك الحرير والصنانير الحادة في عملية الصيد[1]، وتنوعت الأسماك من الحوت اللبيس، البوري، السيناخ، اليوقة...

ووصفت هذه الأنواع بأنها لذيذة الطعم كثيرة المنفعة التي انتشر وجودها في النهر الذي يمر بمدينة فاس، أما نهر سبو فتميز بأسماكه ذات الأوزان الكبيرة حتى أن بعضها كان يزن قنطارا أو أزيد من سمك الشابل الكبير، والحوت والبوري الكبير بيع واحد منها ثلاثة عشر درهما و الرطل الكبير بدرهم ونصف، كما شهدت أسواق فاس الحوت الكبير وأنواع اللبس والشولى[2] وانتشرت مصايد الأسماك في سبتة[3].

وفي سواحل الأندلس كان السمك والحوت أكثر ما يصاد خاصة في مناطق المنكب[4] وبزليانة يصطاد بها الحوت الكثير ويحمل منها إلى المناطق المجاورة[5]، ويوجد في ساحل شذونة حوت التن الذي يتميز به عن غيرها[6]، ومربلة[7]، وجزيرة شلطيش[8]، وفي الأنهار مثل نهر الإبره يوجد فيه سمك يقال له الترحته وهو سمك أبيض ليس له إلا شوكة واحدة، وكان في الوادي الكبير السمك والحيتان الغليظة كالبوريات والشوبلات[9]، وفي وادي طرطوشة الحوت الطيب من البوري والشوري[10]، أما وادي يانة كان فيه حيتان كثيرة صفر الألوان[11]، وكان السمك يحمل من السواحل إلى المناطق الداخلية حيث كان يباع في أسواق قرطبة[12]، إشبيلية[13] ، ومندوجر[14] غيرها ولقد بيعت الأسماك المصنوعة على ثلاثة أشكال مملحة أو مشوية أو مقلية مثل مدينة رباط الفتح[15]، شهدت تمليح الأسماك

---

[1]- غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص30.

[2]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص209.

[3]- أحمد نجار ليلى: المغرب والأندلس في عهد منصور الموحدي دراسة تاريخية وحضارية 580-595هـ/1184-1198م (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، القسم الأول، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مملكة السعودية، 1408-1409هـ/1988-1989م، ص69

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج2، المصدر السابق، ص564.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج2، المصدر نفسه، ص565، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص44.

[6]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص101.

[7]- غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص51-ص52.

[8]- المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص167- ص168.

[9]- الزهري: المصدر السابق، ص82، ص88، القزويني: المصدر السابق، ص505.

[10]- القزويني: المصدر السابق، ص545.

[11]- ابن غالب: المصدر السابق، ص308، الزهري: المصدر السابق، ص97، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص51- ص52.

[12]- ابن غالب: المصدر السابق، ص296.

[13]- المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص168.

[14]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص185.

[15]- السيد عبد العزيز سالم سحر: المرجع السابق، ص107.

وبيعت بأسواقها وحملت من جزيرة شلطيش السمك مملحا إلى إشبيلية[1]، واشتهرت مدينة تطيلة بصنعة قلائين السمك، حيث امتهن أبناء المدينة حرفة صيد السمك لوجود الأنهار الوفيرة لذا عمدوا لصيد وانتقاء النوع الجيد منها، حيث يقومون بعد صيده بتنظيفه وغسله جيدا ومن ثم قليه بزيت مع إضافة كمية كبيرة من الدقيق، وبعد الإنتهاء من عملية القلي يضعونه في إناء مخصص للعرض ولكي يجلب منظر الشراة[2]، وبالنسبة للأسماك المشوية تغطى بأغطية ذات ثقوب دقيقة[3]، ولقد ذكر السقطي أن الكثير من المدن الأندلسية، شهدت انتشار باعة السمك والطباخين الذين كانت لهم حوانيت لبيع الوجبات الغذائية للصناع والتجار مثل سوق الهرائسيين أو باعة الهريسة وهي تصنع من دقيق ولحم ودهنوتوابل[4]، كانت طعاما مستطيبا ويصنع أيضا السجق (المرقاس) وهو المصران المحشو والمجهز بالتوابل كما يمكنه أن يشتري المجبنات[5]، ولقد ذكر الوزان بيع اللحم المشوي بفاس في فرن الليل كله على نار معتدلة، ويشرع في الصباح بيع هذا اللحم المشوي مكتسبا لونا جميلا وطعما لذيذا[6].

وتعتبر صناعة العسل من الصناعات المتقدمة والمزدهرة على مستوى مدن المغرب الإسلامي الموحدي عامة والأندلس خاصة كونه يستخدم في الأطعمة[7] وبكثرة، وهو ما يميز الطبخ المغربي الأندلسي عنه في المشرق هذا فضلا عن استخدامه لتحلية الأشربة وفي صنع الحلوى، إذ كان أهل المغرب الأقصى يستعملونه مع الزيت بكثرة وفي صنع مختلف الأطعمة والحلوى[8]، لما له من قيمة غذائية فقد اتخذه الأفراد غذاءً لهم كسكان ندرومة الذين كانوا يتغذون بالعسل الموجود بها بوفرة[9]، كما كان يدخل أيضا في صناعة كل المعجونات والأنبجات وصناعة الخل[10] وصناعة النبيذ التي اشتهرت بها مدينة مرسى الخرز، حيث كان العاملون بها في صيد المرجان ينتبذون نبيذ العسل فيشربونه من يومه ويسكرهم ويعمل من الصداع ملا يعمله النبيذ الذرة وغيره من الأشربة، وفي منطقة

---

[1]- المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص167- ص168.

[2]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص279- ص280.

[3]- ملياني زينب: المرجع السابق، ص94.

[4]- السقطي: المصدر السابق، ص36- ص38، مؤلف مجهول: الطبيخ في المغرب والأندلس...، المصدر السابق، ص190- ص192.

[5]- السقطي: المصدر نفسه،ص31-ص36.

[6]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص236.

[7]- ماهر صبري كاظم: الحياة الإقتصادية في الأندلس (بحث مستل)، قسم التاريخ ، كلية الآدب ، جامعة المستنصرية ، دط، ب. م. ن، د.ت، ص16

[8]- ملياني زنب: المرجع السابق، ص98.

[9]- بلمداني نوال: النحل وإنتاج العسل ببلاد المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، مجلة عصور جديدة ، ع14-15، أكتوبر 2014م، ص194.

[10]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، مصر 1418هـ/1998م، ص291.

السوس بالمغرب الأقصى يلقون على الكيل الواحد من العسل خمسة عشر كيلا من الماء فحينئذ يأتي شرابا، وإن كان أقل من ذلك بقي حلوا ولا يدخل إلا في ماء شديد الحرارة[1] وهذا لجودة عسل السوس.

إضافة إلى ذلك كان يدخل العسل في الصناعات الطبية لشفاء الكثير من الأمراض يقوي الجسم والسمع والبصر ويسلم به الله كثيرا من الداء ولا سيما لدى المسنين[2] من الناس، **قال الله تعالى: {ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِف أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لأَيَّةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}**[3] ، وهذه الخصائص العلاجية تكشفها لنا العديد من المصادر الطبية حيث كان يوصف العسل للكثير من الحالات[4]، ولقد تعددت مناطق إنتاج العسل وتربية النحل مثل وهران "**العسل بها موجود**"[5]، وبالمرسى الكبير "**بساتين وجنات وبها فواكه ممكنة والعسل بها موجود**"[6]، وكان أهل تبحريت "**ينتجون العسل بكثرة**"[7]، وكان بمدينة بونة من "**العسل والخير والمير ما يزيد على مادااها من البلاد المجاورة لها**"[8]، ذكر الإدريسي أن "**بها من أنواع الفواكه ما يعم أهلها وأكثر فواكهها باديتها... والعسل بها موجود ممكن**"[9] وتاهرت ارتفع إنتاج العسل بها[10]، وكان أهل الجزائر بني مزغنة "**يتخذون النحل كثيرا لذلك العسل...كثير في بلدهم وربما تجهز به إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم**"[11]، أما شرشال "**النحل عندهم كثير والعسل بها ممكن**"[12]، وقسنطينة "**العسل بها كثير وكذلك السمن يتجهز به منها إلى سائر البلاد**"[13]، أما مازونة "**العسل كثير بها**"[14]، وكان بالمرسى الكبير "**بساتين وجنات بها فواكه ممكنة.، والعسل بها موجود**"[15]، ووهران "**العسل**

---

[1]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص175- ص176.

[2]- بلمدني نوال: النحل وإنتاج العسل..، المرجع السابق، ص193.

[3]- سورة النحل: الآية 69.

[4]- بلمدني نوال: النحل وإنتاج العسل..، المرجع السابق، ص194.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص252.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص252.

[7]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص15.

[8]- إبن حوقل: المصدر السابق، ص77.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص291.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص256.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص258.

[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص258.

[13]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص265.

[14]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص272.

[15]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص252.

بها موجود"[1]، أما أهم مناطق إنتاج العسل وتربية النحل بالأندلس جيان وباجة وبرشلونة[2]. يبدو أن العسل كان موجود بكثرة[3] بأسواق الغرب الإسلامي الموحدي، لتعدد استعمالاته الغذائية والطبية فزاد الطلب وكثر العرض لدرجة تصدير الفائض نحو المشرق الإسلامي. وتعتبر صناعة الألبان ومشتقاتها من أهم الصناعات الغذائية التي انتشرت في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي، ولقد تحدثت المصادر عن وفرة الألبان والسمن بإعتبارها من الصناعات الغذائية الرئيسية لسكانه ولوفرة الثروة الحيوانية، ذكر الإدريسي أن مدينة تاهرت **"البقر والغنم بها كثير جدا...، والسمن وسائر غلاتها كثيرة مباركة"**[4]، أما جزائر بني مزغنة فقال عنها: **"وأكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم"**[5]، ولقد استخرجوا من تلك الثروة اللبن والسمن والجبن[6]، وكان أهل بونة **"أكثر شوائهم البقر"**[7]، وقال الحميري عنها: **"وهي من أنزه البلاد أكثرها لبنا ولحما وعسلا وحوتا"**[8]، ولكثر السمن في جزائر بني مزغنة، وقسنطينة ربما تجهز به إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم[9]، وكان بجيجل**"الألبان والسمن"**[10]، الكثير وأفاد الإدريسي أن مدينة وهران **"السّمن والزبد والبقر والغنم بها رخيصة بالثمن اليسير"**[11]، واتفق الإدريسي والحميري في شهادتهما على وفرة الألبان والسمن بمازونة الواقعة قرب مستغانم[12] وبقرية أم الربيع الواقعة على نهر أم الربيع[13]، وذكر الوزان أن عنابة **"تملك عددا كبيرا من البقر والثيران والغنم، وتعطي هذه الماشية الزبد بكثرة"**[14]، ولأهل شرشال **"مواش وأغنام كثيرة"**[15]، وكان بمدينة تدلس **"الغنم والبقر**

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص252.

[2]- ماهر صبري كاظم: المرجع السابق، ص16.

[3]- يتم قطف العسل في يوم مشمس وفي العادة يقطف ثلاث مرات في العام يونيو ثم أكتوبر أو سبتمبر والثالث في فبراير هذه الوفرة ترجع لملائمة الظروف المناخية ووفرة المياه، وتشير النصوص الى وجود نوعين من النحل نم خلال الإشارة إلى نحل الجبل و نحل الأجياح والتي ينبغي أن تستقبل مشرق القبلة، ينظر: بلمدني نوال: النحل وإنتاج العسل..، المرجع السابق، ص 193، ص188، ص182، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص218، عابد يوسف: المرجع السابق، ص515.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص256.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص258.

[6]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية...، المرجع السابق، ص366.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص291.

[8]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص115.

[9]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص163- ص480، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص258، ص265.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص268.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص252.

[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر نفسه، ص272، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص521- ص522.

[13]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص605.

[14]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص62.

[15]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص258.

موجودة كثيرا"[1]، كما كانت بمدينة القصر الأندلسية "**كثرة الألبان والسمن**"[2] وكانت لبلة كثيرة وإشبيلية بلد زرع وضرّع[3]، ذكر إبن غالب أن إشبيلية "**مرجها لا ينهشم صيفا ولا ينحطم، ويتمادى كلؤه رطبا وبذلك يصلح نتاجها وتدوم ألبان ماشيتها**"[4]، وكانت الجزيرة الخضراء "**أرض زرع وضرع ونتاج**"[5]، ويطيب مرعى مدينة قلعة رَبَاح وتحسن الماشية في مسارحها لألبانها فضل بائن على غيرها[6]، وكانت طرطوشة من الأماكن التي تواجدت بها الأغنام كذلك عرفت كل من لورقة وبطليوس ومدينة البحيرة ومدينة باجة وسرقسطة ولاردة...[7]، وللبن (الحليب) منتجات تصنع منه هي: "العقيد" ومنه يضع "الشيراز" و"الخلاط" و"الرائب" (أو الرايب) و"الجبن: و"الزبد" و"السمن" وهو الزبد إذا غلي فيه الملح وشيء من مرّ[8]، وبالنسبة لتقنيات صناعة منتجات الألبان تعددت واختلفت[9]، ولقد كان التجار بفاس يشترون اللبن الذي يتبقى في دكاكين اللبانين ليصنعوا منه الزبد، ولقد كان لبن الضأن أطيب وأخثر وأدسم وزبده أكثر[10]، ولقد تشدد المحتسبون مع باعة اللبن ومنع عنه مزج الماء باللبن لأنه غش، وأن يفرق البياعون بين أصناف الجبن عند البيع بين الجبن البقري والجبن الغنمي والجبن العنزي[11].

ب- حرفة النسيج:

- **نسج الصوف:**

تعتبر صناعة نسيج الصوف من أهم الصناعات ببلاد الغرب الإسلامي لأنه يغلب عليه نمط الإنتاج الرعوي ولكثرة الماشية مما يؤدي إلى وجود مادة الصوف، ولقد ساهمت المرأة بشكل فعال في ازدهارها حتى أن بعضهنَّ

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص259.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص544.

[3]- ابن غالب: المصدر السابق، ص292- ص293.

[4]- ابن غالب: المصدر نفسه، ص293.

[5]- ابن غالب: المصدر نفسه، ص294.

[6]- ابن غالب: المصدر نفسه، ص289.

[7]- النبراوي نجلاء سامي: صناعة الألبان ومنتجاتها في الأندلس ق3-9هـ/9-15م – دراسة حضارية في ثقافة الغذاء، مجلة كلية الآداب، ج1، ع53، أكتوبر 2019م، كلية الآداب، جامعة سوهاج على الرابط التالي : https://search.mandumah.com/Record/1035425 ، ص477- ص479.

[8]- النبراوي نجلاء سامي: المرجع نفسه، ص481.

[9]- النبراوي نجلاء سامي: المرجع نفسه، ص488، عدالة مليكة: الصناعة الغذائية...، المرجع السابق، ص366- ص367.

[10]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص175.

[11]- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص92، ص101.

كانت تشترط في عقد نكاحهن ألا تُمنع من ممارسة حرفتها الصناعية[1]، ومن أشهر النساء اللواتي مارسن غزل الصوف أخت المهدي إبن تومرت التي كان قوتها من غزلها[2]، كما أتقن نساء السوس الأقصى صناعة النسيج[3]، إضافة إلى عمل النساجين الذين كانوا يمارسون العمل في الأحياء السكنية، ويبدوا أن المناسج قد تم توارثها من جيل إلى أخر داخل الأسرة الواحدة استفادت منها في النسج أو الكراء[4]، وكانت العمليات الأولية السابقة للغزل أو النسيج تكون بإحضار المادة الأولية المتمثلة في الصوف وتهيئتها وتحويلها إلى مادة قابلة للاستعمال، بغسله ومشطه وغزله ثم نسجه إما في المنازل أو في المحلات داخل الأسواق[5]، كان يصنع منه عدة منتجات صوفية مثل البرنوس والجلابة والحايك وسراويل الصوف والحنابل والزرابي[6] (البسط/السجاد/الطنافس)[7]، ذكر إبن خلدون أن البربر يتخذون "**لباسهم وأكثر أثاثهم من الصُّوف**"[8]، وما لبس الخليفة عبد المؤمن بن علي إلا ثياب الصوف، ولقد إقتصر على قميص وسروال وجبة[9]، ولقد عرفت صناعة النسيج في المغرب بعض المشاكل خاصة ما يتعلق بنقص بعض أنواع من الأصباغ كالزعفران[10].

ومن المنسوجات الصوفية الثمينة صوف البحر الذي يحصل عليه من دابة بحرية تسمى"أباقلمون"، ومن عجائب مدينة شنترين ما ذكر أن دابة تخرج من البحر هناك وتحتك بحجارة على ساحل البحر فيسقط منها وبرة على لون الذهب ولين الخز وهي قليلة غزيرة جدا، فيجمعها الناس وينسج منها ثياب فيحجر عليها ملوكهم ولا تنتقل إلا بالخفية وتزيد قيمة الثوب منها على ألف دينار لحسنه وعزته[11].

---

[1]- بديرة عادل: المرجع السابق، ص75، عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص208، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص211، علام عبد الله علي: الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، سحب الطباعة الشعبية للجيش، د.ط، الجزائر،1427هـ/2007م، ص255.

[2]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص169.

[3]- أسكان الحسين: الدولة والمجتمع في العصر الموحدي 518-668هـ/ 1125-1270م، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، د.ط، الرباط، 1429هـ/ 2009م، ص21.

[4]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص76.

[5]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص211، عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي...، المرجع السابق، ص143- ص144، بديرة عادل: المرجع السابق، ص75.

[6]- بديرة عادل: المرجع نفسه، ص75.

[7]- أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص149.

[8]- ابن خلدون: ديوان المبتدأ...، ج6، المصدر السابق، ص116.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص488.

[10]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص77.

[11]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص235.

ازدهرت صناعة نسيج الصوف خاصة في العصر الموحدي حيث بالبلاد الشرقية عرفت قفصة بأوديتها وطيالسها وعمائمها الصوفية، وكانت أكسية قفصة تضاهي ثياب الشرب[1]، ونسج أهل صفاقس البسط من الصوف[2]، واشتهرت بها مدينة سوسة إذ كان سوق الغزل بها من الأسواق النشطة الرائجة بالمدينة، وكانت الثياب السوسية تمتاز بالجودة والإتقان في بلاد المغرب[3]، كما كانت نفزاوة تنتج التفاصيل الصوفية واختص أهل جزيرة جربة بنسجه وعمله، حيث كانوا يتخذون منه الأكسية المعلمة للاشتمال وغير المعلمة للباس ويجلب منها إلى الأقطار فتنتقيه الناس للباسهم[4].

ومن أهم مراكز نسيج الصوف على مستوى بلاد المغرب الأوسط قلعة بني حماد التي نالت الشهرة الواسعة في مجال صناعة الأكسية، ليس لها مثيل في الجودة والرقة إلا الوجدية التي تصنع بوجدة يساوي من عمل القلعة ثلاثين دينارا[5]، وبجاية كانت بها دور لصناعة النسيج الصوفي، وقد اشتهرت عمائمها المذهبة التي تلقى رواجا بسوق الصوافين ومآزر الصوف والزرابي[6]، وعرفت تاهرت بكثرة المزارع والضياع وكثر بها البقر والغنم لذلك شهدت ازدهارا في صناعة النسيج الصوفية[7]، ونالت صناعة أثواب تلمسان الصوفية شهرة تجاوزت حدود المدن الداخلية لبلاد المغرب الذين يتخذون أثواب الصوف في فصل الشتاء[8]، ويعمل فيها من الصوف كل شيء بديع من المحررات والأبدان وأحاريم الصوف والسفالير والحنابل المكلكلة وغير ذلك، ويوفيها كساء كامل وزنه تسع أواق ونحوها، وهذا من بديع ما خص به أهلها من جميل صنعهم[9]، يقول مارمول كربخال: "**يعملون أقمصة وزرابي فاخرة ومعاطف صغيرة وكبيرة رفيعة**"[10]، وصنع سكان جبل الونشريس عند بني توجين البسط[11]، وكان

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص220- ص221.

[2]- عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص214.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص67- ص68.

[4]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص170، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص220.

[5]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص470، حساني مختار: تاريخ الجزائر الوسيط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ج5، د.ط، الجزائر، 1435هـ/2013م ، ص57.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص488، سيدي موسى محمد الشريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص227.

[7]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص126.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص489.

[9]- الزهري: المصدر السابق، ص113- ص114.

[10]- كربخال مارمول: المرجع السابق، ج2، ص300.

[11]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص489.

حض مدينة وهران وافر من مادة الصوف لدرجة تصديرها خام[1] ، وذكر البرنوس ضمن منتوجات المدينة التي تبادلتها تجاريا مع الأندلسين والإيطاليين خصوصا[2].

أما بالنسبة للمغرب الأقصى انتشرت صناعة النسيج من الصوف حيث اشتهرت العاصمة مراكش بالمنسوجات وخاصة الزرابي، ومدينة داي وبلاد ركراكة (رجراجة) بصناعة المنسوجات القطنية والصوفية[3]، حيث كانت أكسية رجراجة يلتحف بها نساء الحضرة المراكشية[4]، واشتهرت منطقة سوق فنكور بمنطقة أغمات بصناعة البرنس حيث **"يعمل بها برانس سودٌ حصينة لا ينفذها الماء"**[5]، وملابس أخرى صوفية صدرها أهلها إلى بلاد السودان[6]، وكان بجبل مديونة الواقع في شرقي فاس تصنع به البرانس المديونية التي لاينفذ منها المطر[7]، وأكسية بلاد السوس رقيقة والثياب الرفيعة يفضلها بربر مكناسة على غيرها[8]، وكان بفاس مائة وواحد وأربعون دار خاصة بالغزل وتنوع الإنتاج[9]، وقامت صناعة العمائم الصوفية الجيدة في وجدة حيث أن أكسيتها الصوفية ليس لها نظير في الجودة، يساوي الكساء منها 50دينار[10]، وازدهرت هذه الحرفة بمناطق جبل درن لتوفر الصوف بحكم ممارسة طائفة من المصامدة لنشاط تربية المواشي استطاعت تلبية حاجيات المصامدة وتحقيق الإكتفاء الذاتي، فلبسهم وأكثر أثاثهم إنما كان من الصوف ولا غرابة أن يعتمد المصامدة على اللباس الصوفي فجبالهم تميزت بالبرود الشديدة، وكان إنتاج تارودنت لا يقدر أحد على عمله بغيرها من البلاد، واشتهر أهل هكسورة بإنتاج الثياب الصوفية الرفعية واهتم أهل درعة بالحياكة، وذلك لكثرة الأغنام[11] كما ازدهرت صناعة نسيج الصوف في مدينة سلا وسجلماسة ولمطة[12]، وتجنبا لشدة البرد عرف السكان حاحة بصناعة ثياب صوفية لا تقل خشونة عن

---

[1]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص77- ص78.

[2]- Eugéne cruck; ORAN Et les Temoins de son passé, recits historiques et anecdotiques avec un plan de la ville, 1956, p28, نقلا عن : شرقي وردة : المرجع نفسه ،ص77

[3]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص263- ص264.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص221، بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص83.

[5]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص155.

[6]- بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص83.

[7]- ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا...، المصدر السابق، ص141.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص228، هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص170.

[9]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص211.

[10]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص75.

[11]- بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص82- ص83.

[12]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص221.

غطاء الفراش، ويضعون على جلدهم إزارًا من الثوب نفسه يسترهم من الحزام إلى نصف الساق ويغطون رؤوسهم بعمامات من الصوف عرضها زهاء نصف قدم يلفونها خمسة أو ست مرات[1].

أما بالنسبة لبلاد الأندلس ساعدت وفرة الصوف وشدة البرودة في فصل الشتاء على إقبال الأغنياء والفقراء على الأقمشة الصوفية التي راجت صناعتها لاسيما في غرناطة وبسطة، كان يصنع بهما ثياب اللباس المحررة الصنف، الذي يعرف بالمختم ذو الألوان العجيبة والملبد ثياب مبطنة تشيع الدفء، وفي نفس الوقت تتميز بألوانها البديعة[2]، ويصنع من الصوف الأوطية خاصة في جنجالة مالا يمكن صنعه في غيرها ونسب إليها الوطاء الجنجالي[3]، وضع في مدينة قونكة من الأوطية الصوفية كل غريبة[4] والغفائر الصوفية وهي قلانس كان يلبسها الجند تحت الخوذة[5]، وكانت البسط تصنع في تنتالة وقونكة وجنجالة ومالقة ومرسية[6]، تذكر لنا الرويات أن المنصور طلب بنسج كسا وفرش جامع القيروان لما أراد تعميره، وصنعت الطنافس المغربية بطولها ولونها الأحمر وزخرفة متنها وحاشيتها بأشكال هندسية مختلفة[7]، أما الحيطان زينت بحصر مرسية نظرا لجودة صنعتها وجمال منظرها وتناسق ألوانها[8]، وظهرت جودة البسط الأندلسي عندما فرش الموحدون جسر وادي أم الربيع بفرش لا يؤثر فيها الحافر[9].

ت – الحرف الجلدية:

من الطبيعي أن تزدهر الصناعات الجلدية ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي وذلك لوفرة المادة الأولية لكثرة الثروة الحيوانية التي كانت تزخر بها البلاد[10] من الضأن، والبقر، والماعز[11]، والإبل[12]، والفنك الذي كان يصطاد في المنطقة الواقعة بين إفريقية وبلاد السودان والجلد الغدامسي الواسع الشهرة المنسوب إليها، وحيوان اللمط الذي

---

[1]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص487.

[2]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص235.

[3]– الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص195.

[4]– الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص195.

[5]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص236.

[6]– المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص201.

[7]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص222.

[8]– المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص221.

[9]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص222.

[10]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص491.

[11]– محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص210.

[12]– بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص97.

كانت تصنع من جلوده الدرق اللمطية عرفت بالخفة واللينة لا ينفذ فيها النشاب ولا يؤثر فيها السيف[1]، وفي مدينة تطيلة كثرت السمور إذ كانوا يصيدونها لأخذ الفراء الثمين منها، فعرف المشتغلين بها الفرائيين وصنعوا الثياب التي إختصوا وتميزوا بها عن سائر أهالي البلاد كلها[2]. واستعمل أهل الأندلس جلود الغزلان، والأيل، وحمار الوحش في صنع الكثير من النعال والأقراق[3]، إضافة إلى عامل التطور الحضاري لسكان بلاد الغرب الإسلامي خاصة سكان الحواضر[4]، تضم الصناعات الجلدية الدباغين والبلاغجية والقراقون والسراجون والغرابلة والحقائب وغيرها، وتعد هذه المهنة من المهن المهمة والضرورية لارتباطها بالمدينة التي لها صلة بحاجيات الريفيين وسكان الحضر على السواء[5].

تمر عملية دباغة الجلود بعدة مراحل حيث تتطلب هذه الصناعة تنظيف الجلود وتلينها قبل استغلالها، وتكون بنقع الجلد في حوض ماء أو نهر مدة معلومة تتزايد بقدم عهد الجلد ويتكرر النقع والتنظيف عدة مرات[6]، ثم تخضع لعملية نزع الصوف أو الوبر وعرف القائمون على هذا الأمر باسم الشعارين والصوافين، وتتم هذه العملية في أماكن خصصت لها أقيمت خارج المدينة[7] بالأنهار الجارية[8]، وذلك لما تخلفه هذه الصناعة من أوساخ وأزبال وشعر، الأمر الذي يؤذي السكان ويثير سخطهم[9].

وللإشارة وجدت اختصاصات لدور الدباغة حيث أن بعضها إختص بدباغة جلود الضأن، والماعز وأخرى مخصصة لجلود البقر[10]، وتتم عملية الدبغ باستعمال مواد بسيطة بتغلية قشور الشجر، التي تكون في الغالب من شجر الصنوبر أو الرمان أو ثمر شجر أو البلوط أو قشور جذور السماغ[11]، ولقد كانت جلود قابس تدبغ بالقراض وهو شجر عظام لها سوق غلاظ أمثال شجر الجوز وورقة أصغر من ورق التفاح وهو ينبت في القيعان تدبغ الجلود بورقه وثمره وهو أجود ما يدبغ به فتأتي من طيب الرائحة ونعمة الملمس بمثل حال الآديم الجرشي وهي

[1]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص79.
[2]- عدنا حميد وفاء، عبد الحسين غبيد سرى: المرجع السابق، ص280.
[3]- السيد مصطفى أبو كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص250.
[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص491.
[5]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص491، علام عبد الله علي: المرجع السابق، ص255.
[6]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص159- ص160.
[7]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص216.
[8]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص49.
[9]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص160.
[10]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص216.
[11]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص491.

تعم أكثر المغرب[1]، ويبدو أن سكان وهران إستخدموا القرمز في الدباغة[2] كما استخدمه الدباغون في فاس[3]، وفي بجاية استعمل شجر التاكوت في دباغة الجلود[4]، كما كان يجلب شجر التاكوت من بلاد درعة لعملية الدباغة، وكان الجلد الغدامسي يدبغ بشجر التاكوت[5] وعند نهاية عملية الدباغة تعرض الجلود للبيع فتأتي حرف أخرى، ومحترفون آخرون لشراء هذه الجلود[6]. انتشرت الدباغة في جميع المدن وحظيت بشهرة واسعة حيث اختصت مدينة برقة بدباغة الجلود البقرية[7]، وصدرت مدينة وهران جلود الثور المدبوغة[8]، وعظمة صناعة الدباغة بفاس وبلغت أوجها في العصر الموحدي حيث كان في أيام المنصور الموحدي ستة وثمانون دارا للدباغة[9]، يقول إبن أبي زرع **"كان بضفتي الوادي الكبير ...دار الصباغين وحوانيتهم ودار الدباغين"**[10].

واستمرت الدباغة في درعة وسجلماسة وأغمات[11]، التي احتفظت بهذه الصناعة على الرغم من أن مراكش كعاصمة للدولة جذبت الصناعات والمراكز الجديدة مراكش وسلا وفاس[12]، وانتشرت الدباغة بمحاذات مخرج واد الرحى من مدينة وهران في الجهة الشمالية الشرقية[13]، كما اشتهرت تلمسان بالجلود المدبوغة[14] وعرفت مدينة باجة بدباغة الجلود[15] التي كان لمائها خاصية في دباغ الأدم لا يبلغه دباغ، واختصت مدينة لبلة بالأديم الأحمر الفاضل البديع[16]، وكانت غرناطة المركز الأساسي للدباغ في الأندلس طيلة القرن السادس الهجري[17]، وكانت

---

[1]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص160.

[2]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص80.

[3]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع لسابق، ص79.

[4]- سيدي موسى محمد شريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص228.

[5]- مؤلف مجهول: لإستبصار ..، المرجع السابق، ص207.

[6]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص216.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص311.

[8]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص80.

[9]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48، الجزنائي: المصدر السابق، ص44.

[10]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر نفسه، ص48- ص59.

[11]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص230، بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص85.

[12]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص230.

[13]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص80.

[14]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع لسابق، ص79، بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص97.

[15]- برنهاردو إلن ويشو: المرجع السابق، ص411.

[16]- ابن غالب: المصدر السابق، ص290- ص292.

[17]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص229.

مدينة تونس أكثر المدن الشرقية شهرة بهذه الصناعة[1]، وتحولت قابس من مركز نسيج إلى مركز دباغة[2]، ونتيجة إلى انتشار حرفة الدباغة بالقرب من الكثير من أبواب المدن سميت تلك الأبواب نسبة لها، وكان أحد أبواب مراكش يحمل إسم باب الدباغين[3]، واشتهرت بجاية بمنطقة تسمت بباب الدباغين[4]، وعرف أحد أبواب مدينة طليطلة بباب الدباغين نسبة لباب حي الدباغين وهم المختصون في دباغة الجلود[5].

ومن الصناعات التي استخدمت فيها الجلود صناعة السروج التي تسابق فيها صناعة السروج الجلدية لإخراجها على أحسن شكل بتزينها بالذهب والجواهر وغيرها، وخصصت لهم حوانيت في سوق المدن بلغ عدد حوانيت السراجين في مدينة فاس نحو مائة دكان[6]، وتتفق الكتب الجغرافية أن مدينة نول لمطة بها حرفيون يصنعون السروج واللّجم والأقتاب المعدة لخدمة الإبل[7]، وتميزوا بصناعة الدرق اللمطية التي قال عنها الإدريسي أنه بمدينة نول لمطة كانت تصنع الدرق التي لا شيء أبدع ولا أصلب منها ظهر أولا أحسن منها صنعا وبها اشتهرت أهل المغرب لحصانتها وخفة محملها وهي تصنع من جلد حيوان اللمطي المتوفر في بلاد لمطة[8]، ونظرا لجودتها كانت تصدر إلى بلاد الأندلس والمشرق الإسلامي[9]، وكانت تلمسان مركز المصنوعات الجلدية التي يتجهز بها الفارس من ألجمة الخيول وسروجها[10] وقد كان الحرفيون التلمسانيون ينقشونها ويزينونها[11]، ولقد أعطى أهل الذمة وخاصة اليهود اهتماما كبيرا لهذه الحرفة لما تذره من أرباح[12]، وتشير الكتابات التاريخية إلى أن الأندلسيين هيمنوا على صناعة السروج خاصة في بعض المدن الكبرى فاس وتلمسان وتونس[13] ومراكش برزت فيها صناعة بعض

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص491.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص229.

[3]- بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص58.

[4]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص79.

[5]- بن عطية الله بن هلال السلمي: المرجع السابق، ص151.

[6]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع نفسه، ص161. عابد يوسف: المرجع السابق، ص493.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص224- ص225.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص224- ص225.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص494.

[10]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص230، الهدوى حامدي: المرجع السابق، ص116.

[11]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص493.

[12]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص97، عابد يوسف: المرجع السابق، ص493.

- Ben Achor (Med elaziz) catigories de la société tunisienne, paris, 1938, p139, 439 نقلا عن عابد يوسف : المرجع نفسه، ص

[13]- Goitein (sp) : « Artisans en Méditerraneés oriental au haut Moyen age » E.S.C.N ° 41986 , p447

نقلا عن عابد يوسف: المرجع نفسه، ص493.

الفرش الزاهية الألوان، وتعدى ذلك إلى اختصاص سوق بكاملها بمستلزمات تجهيز الخيل من سروج وأحزمة جلدية وقرب وأحذية...[1]، وكان معظم سكان مليانة من صناع السروج على طريقة المغاربة[2]،

كما يدخل الجلد في صناعة البلغة وهي حذاء خفيف من الجلد الأصفر خاص بالرجال وهي تتألف من الفرش والرقعة والتبطين، وتفنن الخرازون في صنعها وزاد البلغاجيون صناعة لنعال وهي عبارة عن فراش من الجلد أو نحوه يوضع عليها شريطين من الجلد يمر أحدهما وسط الرِجْل والآخريين الإصبع الأكبر والثاني الذي يليه، وقد انتعلها الحكام الموحدون، ويذكر أن إبن تومرت كان يضرب بها الناس على الخمر متشبها في ذلك بالصحابة[3]، تعتمد هذه الصناعة في الغالب على جلود الماعز والبقر ببلاد المغرب[4].

أما ببلاد الأندلس كانت تصنع من جلود الحيوانات المتوفرة بالأندلس مثل الغزلان والأيل وحمار الوحش الكثير من النعال والأقراق هي خفاف تصنع من الجلد والفلين وتلبس صيفا[5]، و لم تكن النعال المصنوعة من الجلد متيسرة لجميع سكان البلاد، والتي تطلبت يدا عاملة متخصصة ولا يتوفر ذلك إلا بالحواضر الكبرى[6] حيث كانت نعال الفلاحين وعامة الناس نعالا خشنة[7]، أما بالنسبة للقراقين فهم حرفيون يصنعون القرق وهو نوع من النعال[8]، عرف لدى سكان بجاية باسم الزّرارية والتي نهى إبن تومرت الرجل عن لبسها[9] ،كما كان يصنع للنساء نوع من الخفاف التي يسمع صريرها فتلفت انتباه الرّجال وتعرف بالصّرارة وقد نهى الفقهاء الخرازون عن عمل مثل هذه الخفاف ومنعت النساء عن لبسها[10]، ولقد تطلبت صناعة الأحذية بصفة عامة يدا عاملة متخصصة ولا يتوفر ذلك إلا بالحواضر الكبرى[11] كفاس التي كان بها خمسين دكانا لصناعة الأحذية للأطفال، ونحو مائة وخمسون دكانا

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص493، بديرة عادل: المرجع السابق، ص76.
[2]- كربخال مارمول: المرجع السابق، ص360.
[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص492.
[4]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص162.
[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص250.
[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص492.
[7]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص163.
[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص492.
[9]- البيدق الصنهاجي: المصدر السابق، ص13.
[10]- الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص420.
[11]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص492.

للخرازين الذين يصنعون نعالا خشنة للفلاحين وعامة الناس[1]،كما برع أهل بجاية وإشبيلية وغرناطة في صناعة الأحذية[2].

كما كان للجلد المدبوغ أهمية خاصة في صنعة تجليد الكتب أو صناعة التسفير[3] حيث شهدت هذه الصنعة تطورا كبيرا خاصة الفترة الموحدية[4] نظرا للإهتمام الكبير والعناية التامة، بلغت غاية من الكمال وأصبحت ذات طابع خاص يميزها حتى عن شقيقتها في المشرق[5]، وأكثر ما اهتم به الموحدون هو طريقة تفسير المصاحف الشريفة ومنها المصاحف السفرية وهي التي تجلد دون إستعمال اللوح ثم مصاحف الملوحة، وكانت هذه الصناعة تستخدم في تحضير أوعية جلدية لبعض أدوات الكتابة المحبرة والسكين والأقلام[6]، ويعود أعظم أثريين في فن التجليد ببلاد الغرب الإسلامي زمن الموحدين هما: مصحف الخليفة عثمان بن عفان ومصحف إبن تومرت اللّذان كانا يحملان في مقدمة الركب بين يدي الخليفة[7]، ولعل أبلغ ما يصور الرقي الذي وصلت إليه هذه الصناعة في المغرب هو عمل الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي (524-558هـ) خاصة في تحلية المصحف العثماني، وكان قد وصله هدية من أهل قرطبة فاحتفل لقبوله بمراكش احتفالا عظيما وصنع له خزانة وأغشية محلاة بالذهب والفضة ومرصعة بأنواع الياقوت والحجارة الكريمة مما لا كفاءة له في الحسن والقيمة، وحشر له الصناع من كان بحضرتهم وسائر بلادهم القريبة والقصبة فاجتمع لذلك حذاق كل صناعة ومهرة كل طائفة من المهندسين والصواغيين والنظامين والنقاشين والرسامين والمجلدين[8].

وتتطلب حرفة االطحن والدباغة صناعة الغرابيل التي انتشرت في جل المدن لحاجة سكان المدن والأرياف إليها وهي صناعة تكاملية بين النجار والغربالي، حيث يقوم النجار بصناعة الإطار الخشبي للغربال ثم يكمل الغربالي بالسيّور الجلدية المتقاطعة للمساحة الدائرية الداخلية للإطار الخشبي، ومن المراكز الهامة في صناعة الغربال: مراكش وتلمسان وتاهرت والقيروان وتونس، وهذه الأخيرة بالغربال المصنوع من سيور الجلد الذي يحضر بالتمليح لمدة

[1]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص234، ص239.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص230، عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص215.

[3]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص116.

[4]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص78.

[5]- الإشبيلي بكر بن إبراهيم: التسيير في صناعة التسفير، تح: عبد الله كنون، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مج7-8، مدريد، 1379هـ/1959م، ص02.

[6]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص78.

[7]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص163، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص229.

[8]- الإشبيلي بكر بن إبراهيم: المصدر السابق، ص02.

ستة أشهر والتشييح ثم التغطيس في الماء إعادة التشييح مرة أخرى قبل مرحلة التقطيع، بالطريقة التي تسمح بالحصول على سيور طويلة ورفيعة وبعدها تكون مرحلة التطليع وهي آخر مرحلة يحصل فيها المربعات المتساوية داخل الشبكة[1].

ومن الصناعات الأخرى التي يستخدم فيها الجلد صناعة الطبول كنوع من الآلات الموسيقية التي كان العوام يضربونها في الأعراس ومختلف المناسبات مثل توديع الحجاج أو استقبالهم، وكانت تستخدم لأغراض عسكرية تنظيما لسير الجيش وإرهابا للعدو قبل بدأ المعركة أو إعلانا عن بشرى تزف، أما الموحدون فقد قصروا الطبول والبنود على السلطان وجعلوا لها موكبا خاصا يتبع أثرا للسّلطان في مسيره يسمى السّاقة، أما أيام الاحتفالات فتضرب للطبول من ضحوة النهار إلى آذان الظهر- سبق وتحدثنا عن الطبول عندما تطرقنا إلى الآلات الموسيقية- إضافة إلى صناعة القرب والمزاود ولا تكون هذه إلا من جلود الماعز، وصناعة الظّروف التي يخزن فيها الدقيق والقمح[2]، حيث كان لها بأسواق فاس نحو ثلاثين دكانا[3] وصنعت الدلاء التي تستعمل في الآبار المترلية تصنع من الجلد وفي آبار الطرق التجارية دلاء مكسورة في داخلها جلد الإبل خاصة في الصحراء[4]، ولقد ظهرت مالقة خاصة في العصر الموحدي مركزا أساسيا لصناعة الأغشية والحزم والمدورات الجلدية[5]، وازدهرت بترت بصناعة الفراء[6].

ث- حرفة الصباغة:

ازدهرت حرفة الصباغة لارتباطها المباشر بحرفتي النسيجية والجلدية[7]، وعادة ما تكون دور الصباغة على الأنهار[8] لحاجتها للماء من جهة، وإلى إبعاد آثارها السلبية على الناس من جهة ثانية، وتتم الصباغة عبر التغطيس في حوض من الماء ومواد الصباغة، ثم تنتقل القطع المصبوغة إلى أحواض أخرى لامتصاص الصباغة الزائدة، وتعاد عملية الصباغة عدة مرات، ويكون الماء بارد بالنسبة لصبغ الحرير الذي يغسل بالصابون قبل أن يصبغ والأمر نفسه

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص494- ص495.

[2]- هوري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص165.

[3]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص239- ص240.

[4]- الوزان: ج1، المصدر نفسه، ص239، هوري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص167.

[5]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص219.

[6]- عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص215.

[7]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص495.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص231، طه جمال أحمد: المصدر السابق، ص216، سكاكو حورية: المرجع السابق، ص79

بالنسبة لصنع الأقمشة القطنية والكتانية، وعادة مايصبغ الحرير في موضع إنتاجه وباقي المصنوعات ومواضع صناعتها[1].

شهدت حرفة الصباغة تطورا ملحوظا خلال عهد الموحدين حيث تفنن حرفيوهم وعرفوا الألوان الأولية والمركبة من لون أحمر وأسود وأبيض وأخضر وأصفر وجوزي– وهو مركب الأخضر والأسود– ومن مواد الصباغ النيلة، والقرمز، والزعفران ولكن قلة إنتاج الزعفران في البلاد الشرقية ألجأت أهلها إلى استحداث بديل له هو الطرطار الذي ينبت في الخمر ويصبغ به الصوف أحمر[2]، ولقد اختلف الفقهاء حول بيعه والتجارة فيه لأنه صنع من محرم وانقسموا إلى رأيين: الأول قال أنها كره و الثاني أجازها[3]، واستعمل بعضهم الكبريت ليرد أكسية الصوف بيضاء[4]، والبعض الآخر استعمل الرماد لتبيض الغزل، وهناك من صبغ بلحاء جذور شجرة الجوز أهل الجبال في المغرب الأقصى[5]، واستخدام أهل تطيلة الصباغون الزعفران والحناء والفوه كمادة خام في صباغة الأنسجة[6]، وكذلك طليطلة وبلنسية وأبّده وبيّاسة وباغة[7]، ويظهر إتقان الموحدين حرفة الصباغة في مزج الألوان[8]، حيث كانوا يحضرون مادة القرمز ويخلطونه بالنيلة مع كمية من الحمض ثم يضاف إلى المركب السائل مستخرج من التمر، وتغطس القطع في هذا المحلول لمدة تتراوح بين عشرة وعشرون يوما وفي الأخير يحصل على اللون الأخضر[9]، وما يدل على حذق الصناع لفن الصباغة أن الخياطين كانوا يأخذون الملاحف البالية فيصبغونها ويكمدونها فتظهر كالجديدة[10]، ولقد بلغت فاس شأوًا بعيدا في فن الصباغة في العصر الموحدي ويبدوا أن القائمين على هذه الحرفة كانت أعدادهم كبيرة وبلغت دور الصباغة بفاس مائة وستة عشر دارا[11].

[1]– عابد يوسف : المرجع السابق، ص496 ، عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص231

[2]– عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص231.

[3]– الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص314.

[4]– عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص231.

[5]– الونشريسي: المصدر السابق ،ج6 ، ص427

[6]– عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص280

[7]– غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص30

[8]– عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص215.

[9]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص496.

[10]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص231.

[11]– ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48.

وتتفاوت أسعار الصباغ بتفاوت ألوانها إما لصعوبة تركيبها أو لعدم وجود مادتها وإستردادها[1]، ومن المنتوجات التي صبغت الصوف المغزول وأحيانا المنسوج مثل البرنوس والجبة والعمامة...، أما المنتجات الجلدية كالسروج والنعال والبلغات والتي كانت باللون الأصفر خلال العهد الموحدي[2]، واختص الخلفاء الموحدون بالغفائر باللون العسلي والبرانس وباللون المسكي واحتفظت العمامة بمكانتها ولونها[3].

ج – صنع علب العاج:

يمثل روعة الفن الإسلامي في الأندلس والراجح أن هذه الصناعة نشطت في الأندلس بحيث لم نصادف في طريق بحثنا عن أي معلومة تثبت ممارستها في المغرب، مما جعلنا نستنتج أن الأندلس انفردت بها، ويتمثل فن صناعة علب العاج في العلب المصنوعة من العاج وتتخذ هذه العلب العاجية شكلين مختلفين: علب أسطوانية ذات غطاء مقبب، وصناديق مستطيلة ذات أغطية على شكل هرم ناقص أو مسطحة، وهناك من قسمها على أساس الزخرفة إلى ثلاثة أنواع: الأول هو النوع الذي يشمل على زخرفة من التوريقات التي تختلط أحيانا برسوم الحيوانات، والثاني هو النوع الذي تنحصر زخارفه في جمات مستديرة أو مفصصة تمثل رسوما آدمية أو حيوانية وأحيانا تصور مناظر للصيد أو الطرب، والثالث هو النوع الذي يمثله زخارف دقيقة لأشخاص أو حيوانات بين توريقات[4].

كانت تستخدم لحفظ الطيب والحلي[5] لنساء الطبقة الخاصة في مجتمع الأندلس، أمثال أمهات أولاد الخلفاء والأمراء وجواريهم ونساء الوزراء والقادة وكبار رجال الدولة، والملاحظ أن معظم هذه التحف العاجية تحمل نصوصا تاريخية تتضمن إسم من صنعت له التحفة وتاريخ صنعها وإسم الصانع وأحيانا المكان الذي صنعت فيه[6]، وضعت علب وصناديق شعبية وهذه التحف يغلب عليها استخدام الخشب المغطى بصفيحة رقيقة من العاج أو المرصع بقطع منه، ولا نقرأ في هذه التحف أسماء الخلفاء أو الصناع وإنما نلاحظ أن صنعتها كانت تجارية بحتة[7]، ومن آثار هذا الفن والتي ترجع للعصر الموحدي احتفظ بها متحف آثار الأهلي بمدريد صندوق من الخشب مغطى

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص231.

[2]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص495.

[3]– المراكشي إبن عذارى: المصدر السابق (قسم الموحدين)، ص187، عابد يوسف: المرجع السابق، ص495.

[4]– السيد محمود: الرجع السابق، ص209، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الآندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص256، أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص157.

[5]– أحمد الشمسي ندا: المرجع نفسه، ص157، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الآندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص256.

[6]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الآندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص256.

[7]– بن عطية الله بن إبراهيم: المرجع السابق، ص165.

بصفيحة رقيقة من العاج عليه نقش نسخي يتضمن إسم الصانع وهو محمد بن السراج وإسم الشخص الذي صنع له وهو أبو الحسن[1].

ثالثا– الحرف القائمة على المعادن بالأسواق:

شهد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي عدة صنعات معدنية ووفرت ما تحتاجه الحياة بالمدينة ومن بينها:

1– صنع الأدوات المترلية:

كانت المدن الكبرى تضم عدة دور لصِنعة النحاس والحديد وتطورت خاصة في العهد الموحدي، مثل مراكش التي كانت حاضرة بلاد المغرب وأعظم مدن الدنيا بهجة وجمالا وعَمَايُرُهَا جليلة ومصانعها عظيمة[2]، واشتهرت فاس بنحاسها الأصفر وتقدمت في الصناعات الحديدية والنحاسية حتى أصبحت مركزا للصناعات المعدنية في المغرب الأقصى[3]، وكان بها إثنا عشر دارا لصناعة النحاس[4] والحديد، وتعددت المنتجات لتلبية حاجة المجتمع من سكاكين وأدوات الخياطة[5]، والأباريق والصواني والطسوت[6]، المهاريس[7] وغيرها من الأدوات المترلية.

كما كان لأهلها اليد الطولى في صناعة المخروطات النحاسية، وصنعت بها الأنابيب والخصة التي صنعت من نحاس أحمر مموه بالذهب تفنن صناع فاس فيها قامت على ساق من نحاس منقوش يبلغ طوله خمسة أشبار من الأرض وقسموا الساق إلى نصفين يصعد الماء من نصف منها فيفور في وسط الخصة من تفاحة فيها عشرة أنابيب، كما صنعت أكواب مموهة بالذهب بسلاسل من نحاس دائرة بها، يشرب الناس منها كما استخدموا الحديد والنحاس في صناعة الأنابيب لسحب المياه إلى المدن أو توزيعها فيها[8]، وصنع حرفيو السوس أغلب الأواني التي استخدمها سكان بلاد السوس الأقصى في حياتهم اليومية من معدن النحاس الأحمر[9]، وفي مدينة تادلا إستخدموا

---

[1]– السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام..، المرجع السابق، ص212.

[2]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص446.

[3]– طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217.

[4]– ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48، عيساني حسين: دور الأوقاف الإسلامية وأثرها الإقتصادي والإجتماعي في الحضارة الإسلامية عهد المرابطين والموحدين 448-668هـ/1056-1269م (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في حضارة إسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1-، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217.

[5]– محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص211.

[6]– حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص262.

[7]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص115.

[8]– طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217– ص218.

[9]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص447.

النحاس الأصفر في صناعة الصواني المستديرة والنحاس الأحمر في صناعة القدور والطاسات والمراجل[1]، وعرفت مدينة أغمات بصناعة النحاس الملون التي كانت تجهز منها الجمال الحاملة لقناطير الأموال من النحاس الأحمر والملون، إذ كان تجار هذه المدينة يتوجهون به إلى أسواق السودان[2]، ومن المدن الأخرى التي يصنع فيها النحاس إيكلي[3] وسلجماسة وتاقرسيت وتارودانت[4]، ومنطقة جزولة وتامدولت[5].

كما عرفت بجاية صناعة أدوات النحاس الموجهة للأصحاب الجاه والسلطان والأثرياء، لإستعمالها في تجميل الموائد والجدران وأواني الشراب، وأيضا في مدينتي تاهرت وتلمسان[6] واختصت مدينة قفصة في العصر الموحدي بصناعة الأواني الذهبية[7]، أما مدينة تونس ظهرت فيها صناعة النحاس مبكرا وراجت لدرجة أنه خصص له سوق خاصة عرفت بسوق الصّفارين (النحاسين)[8]، حيث كانت مصانع النحاس تنتج الأواني والأدوات النحاسية بمختلف أنواعها[9].

أما في الأندلس اختصت مالقة ومرسية في صناعة آلات الصفر والنحاس والحديد من سكاكين ومقصات مذهبة وجميع ما يحتاجه المترل من أواني وخاصة إستعدادات العرس، ويبدو أن مرسية كانت أكثر إنتاجا ومنها تصدر هذه الصناعات إلى البلاد الشرقية والغربية[10]، ونجد المقالي التي يستخدمها القلاؤون وبائعوا الحلوى، كما صنعت القدور والأكيال وصنوج الموازين[11].

ومن ناحية أخرى عثر على تحف نحاسية وبرنزية في المدن الأندلسية مثال ذلك ثلاثة أسطال من النحاس لها مقابض أكبر محفوظ في كاتدرائية طليطلة، وعثر بقرطبة على آنية من النحاس صغيرة الحجم لا تزال تحتفظ برقتها وزخرفتها من غزلان وأزهار وكلمة "بركة" وهي محفوظة في متحف قرطبة الأثري، أما التحف التي صنعت من

---

[1]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص94- ص95.

[2]- الادريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص232، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص46.

[3]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص212.

[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص447.

[5]- بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص81- ص82.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص446.

[7]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص154.

[8]- الزركشي محمد بن إبراهيم: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضود، المكتبة العتيقة، ط2، تونس، 1386هـ/1966، ص117.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص446.

[10]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص219، عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص250، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الآندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص268.

[11]- السقطي: المصدر السابق، ص12- ص15، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الآندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص269.

البرونز عثر في غرناطة على مبخرة أسطوانية الشكل تقوم على ثلاثة أرجل وغطاؤها يكاد يكون مخروطي الشكل ويعلو المبخرة طائر منقاره معقوف كما عثر في ميورقة على حامل برونزي مزود بثلاث قوائم، وقناديل وجرة مستديرة الشكل ومهراس صغير أسطواني الشكل غير كامل ومزود بأربعة مقابض، وعثر في إلبيرة عدة مصابيح[1] برنزية، وعدد من المباخر والقناديل والأوعية والأسطال البرنزية التي تحتفظ بها متاحف إسبانيا، كما صنع من النحاس والبرونز مطارق للأبواب من النحاس المخروم بالنقوش النباتية، مع صفائح برونزية تكسو الأبواب خاصة أبواب الجوامع كانت مزينة بخطوط متقاطعة تؤلف أشكالا سداسية، كذلك تعتبر ضبتا الباب من أروع التحف البرونزية في العصر الموحدي، إذ تتخذ كل منها شكل ورقة نباتية أطرافها على شكل حنيات متصلة وبداخلها أوراق صغيرة مخرمة مزودة بأطراف مدينة وأخرى ملتفة ويحط بالضبتين كتابة نسخية[2]، وقد اشتهرت كل من ألمرية ووشقة بصناعة الآلات النحاسية[3] وغيرها من الأدوات.

2- صنع الأدوات الفلاحية:

احتاج الفلاحون إلى أدوات فلاحية تساعدهم على تسهيل نشاطهم فوفر لهم حرفيو الحدادة الذين كانوا يطوفون في مختلف الجهات لعرض خدماتهم ومصنوعاتهم من أدوات: كالفؤوس والمحاريث والشبابيك، والسكة التي انتشر استعمالها في المحارث الخشبية، وصنع المعول والقادوم، ولجني المحصول صنع المنجل والمقص أو المزبرة وتعرف أيضا بإسم الحديدة لقطف بعض الفواكه وتقليم الأشجار أو قطع القضبان وتهيئتها للغرس[4]، ومن المصنوعات الحديدية أيضا المسامير والسروج واللجامات[5]، برزت بعض المدن في هذا المجال كمدينة سلا التي ازدهرت بصناعة الحديد[6]، واشتهرت بها منطقة تفسرة، وتقدمت مدينة فاس في الصناعة الحديدية[7]، واختصت نول لمطة في صناعة عدة الإبل[8]، وشهدت أغمات وبلاد جزولة صناعة الحديد[9]. ويعتبر اليهود أكثر سكان المغرب

[1]- صنعت ثرية جامع القرويين في فاس من النحاس مؤلفة من 509 قنديل تزن 17.5 قنطار و13 رطلا من النحاس. ينظر :طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص218، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص252.

[2]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص269.

[3]- الادريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص197.

[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص444- ص445، بديرة عادل: المرجع السابق، ص76.

[5]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص211.

[6]- حمد عبد المنعم: المغرب والأندلس، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الإسكندرية، د.ت، ص534

[7]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217، الهدون حامدي: المرجع السابق، ص115.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص250.

[9]- بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص82.

الأقصى خاصة في جنوبه من زاولوا حرفة الحدادة[1]، ولقد كان لمدن المغرب الأوسط نصيب من هذه الصناعات اليدوية حيث اشتهرت وهران وعنابة وتلمسان بصناعة الحديد[2]، ولقد اختصت هذه الأخيرة في إنتاج عدة الخيل[3]، وكانت ألمرية، وبسطة[4]، ووشقة، وإشبيلية، وقرطبة، وطليطلة[5] مراكز لصناعة الحديد.

3 – صنع الحلي:

ارتبطت صناعة الحلي بالذهب والفضة والمرجان التي شهدتها الحواضر الكبرى لبلاد الغرب الإسلامي الموحدي، ولقد احتكرت الأقلية اليهودية المستوطنة في البلاد لهذا القطاع خاصة صناعة الذهب وذلك للإهتمام الكبير الذي يولونه للأنشطة المالية (قرض– صرف) التي التصقت بالذهب باعتباره شكلا من أشكال العملة ووسيلة للإدخار والضمان مع سيطرتهم على مسالك توزيع الذهب، وحرفة المصوغ شاقة ودقيقة وتتطلب حسًا فنيًا واتقانا وتحتاج إلى الصبر على مشقة الإنتاج[6]. رغم قلة الذهب المستخرج من وادي حيدرو في وسط غرناطة في العصر الموحدي، استطاعت الدولة تغطية هذا النقص بجلبه من بلاد السودان خاصة من الجهة الغربية لبلاد المغرب الإسلامي، فبرزت أسواق للمصنوعات الذهبية ذات أهمية اقتصادية مثل سلجماسة ودرعة ولمطة لأنها منطقة عبور للقوافل التجارية العابرة للصحراء، كما تجول الصياغ بين البلاد[7].

احترف اليهود كذلك في صياغة الفضة في البلاد إذ كانت درعه غنية به، ونسب إلى مدينة سبتة صائغي فضة من اليهود، حيث كانوا يترحون منها إلى أوروبا وسيلان، ويبدوا أن هناك علاقة مابين هذه الصناعة وقرب مدينة سبتة من أوروبا، أقبل سكان القرى من البربر لشراء المصنوعات الفضية من الصناع اليهود لرخص أسعارها عن الذهب، كما أن مشغولاتها تؤدي نفس الدور في الزينة والتحلي لنسائهم لذا كان تصميم هذه المشغولات يتم وفقا للتقاليد البربرية[8]، ومن أنواع الحلي التي برع فيها الحرفيون اليهود نجد الأقراط والخواتم والأساور والخلاخيل

---

[1]– بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص95.

[2]– السيد محمود: المغرب الإسلامي في ظل دولتي المرابطين والموحدين، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1437هـ/2016م، ص132.

[3]– ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص140، ابن سعيد المغربي: المغرب في حلى المغرب، ج2، المصدر السابق، ص246.

[4]– عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص218.

[5]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي ...، المرجع السابق، ص268، بن عطية الله إبراهيم: المرجع السابق، ص151.

[6]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص457، بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص93.

[7]– بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص77، حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص337، عابد يوسف: المرجع السابق، ص439، بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص94

[8]– بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع نفسه، ص94.

وغيرها من أدوات الزينة التي اشتهر بها العصر الموحدي[1]. وصنعت الحلي من المرجان واللؤلؤ حيث تشير المصادر إلى صيد المرجان بمدينة سبتة التي لا يعد لها صنف من صنوف المرجان المستخرج بجميع أقطار البحار، وبها سوق لتفصيله وحكه وصنعه خرزا وثقبه وتنظيفه حتى تفننوا في صنعه، ومنها يتجهز به إلى سائر البلاد وأكثر ما يحمل إلى غانة وجميع بلاد السودان لأنه يستعمل بها كثيرا[2] ، كما كان يستخرج من سواحل الأندلس الجنوبية، وخاصة من ساحل بليش وجزيرة خضراء، وساحل بحر إلبيرة الذي يستخرج منه المرجان بكميات كبيرة حتى أنه استخرج منه في أقل من شهر نحو ثمانين قنطارا[3]. ويستخرج اللؤلؤ من نهر الوادي الكبير الذي تميز عن غيره حيث أن شهرته أغنت عن وصفه[4]، كما كان يستخرج بكثرة من ناحية مدينة برشلونة إلا أنه قليل الجودة[5]، وتشتهر الأندلس بطول سواحلها وكثرة أنهارها، لذا فإنها كانت غنية بمنتجاتها وخاصة من المرجان واللؤلؤ، وتظهر قيمة المرجان واللؤلؤ في تصنيعهما قلائد وعقود تستخدم لحلي الزينة[6]. كما صنع من الزجاج حلقات زجاجية أو أجسام متعددة الأشكال والألوان تكون أسطوانية أو كروية أو أحجام مستطيلة، بها خرز وتجمع عدة أشكال لتصنع أساور أو سلسلة توضع في رقبة المرأة[7]، ذكر الحميري عن نساء أودغست أن **"حليهم من نحاس وخرز الزجاج"**[8].

رابعا– حرف مهنية أخرى بالأسواق:

1 – حرفة الخزف والفخار:

كانت لهذه الحرفة مكان خاص بها تصنع فيه الأواني الفخارية والخزفية والآجر والقواديس والآنية والزليج وغيرهما[9]. والمعروف أن التحف الفخارية تتخذ عادة من طينة معينة وتكسي بطبقة زجاجية، والفخار أقدم من

[1]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص458.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529، السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المرجع السابق، ص104، زبير محمد: المرجع السابق، ص377.

[3]– غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص53.

[4]– الزهري: المصدر السابق، ص88.

[5]– المقري: نفح الطيب..، المصدر السابق، ج1، ص142.

[6]– غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص51، ص53.

[7]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص480.

[8]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص64.

[9]– طه جمال أحمد: المصدر السابق، ص220.

الخزف الذي يصنع أيضا من الطين، ولكنه يزجج أي يغطى بطبقة من مادة الزجاج الذائب[1]، جاء في كتاب لسان العرب "**أن الخزف ما عمل من طين وشوي بالنار فصار فخارا**"[2]، إن وجود صناعة الفخار لم يكن من العدم بل إن إنتاج هذه الحرفة يتوقف على المناطق التي يوجد بها الصلصال[3]، وبلاد الغرب الإسلامي الموحدي عرف هذه المادة بنسبة كبيرة والخزف الطيني هو الشائع لكثرة استعماله، وانتشار الطين الصالحة لصناعته في معظم جهات بلاد الغرب الإسلامي، ويفضله الناس لسهولة طلائه بالسائل الزجاجي الذهبي، والنوع الثاني الخزف الحجري الذي يمتاز بالصلابة والثقل ويصنع غالبا من الطين الحجري وتتطلب عملية إحراقه درجة عالية من الحرارة[4].

أما عن تقنيات الصناعة فتكون بجلب التربة الطينية على سلال ونقلها على ظهر البهائم إلى المكان الذي يشغل فيه الفخار[5]، وكانت هذه المعامل جميعها تقع خارج أسوار المدينة بعيدا عن التجمعات السكنية بسبب إحداثها ضررا لما يصدر عنها من دخان أو رائحة كريهة لمنع وصول الضرر بفعلها[6]، تحت الهواء قريبة من الماء[7]، يتم تحضير التربة الطينية وحتى يحصل عليها رطبة كان الحرفي يضعها فوق الأرض قرب ورشته حتى يدوسها الراجلون بأقدامهم وحوافر البهائم، ثم تدق قطع الترابية بعصا غليظة حتى تصبح مسحوقا، وتليها عملية الغربلة، ثم ينقع الطين في الماء، ثم تأتي عملية التصفية فيحصل على عجينة صالحة للإستعمال، ثم تحفظ في مكان رطب لتحتفظ بمرونتها وتجانسها لتأتي بعدها مرحلة تشكيل الأواني[8]، إما بصفائح أو قوالب خاصة حتى يتشكل الماعون المطلوب[9]، أو على دولاب عادي المحرك بالأرجل وذلك بالإعتماد على وجود قرص سفلي مثبت في القائم، أو يكون له دواسة وذراع تدوير يثبت دولابه في حفرة ذات عمق متر ونصف على أرضية الورشة، وللإنطلاق في العمل توضع العجينة المرنة في مركز القالب، حيث يقوم بِدَلْكِ العجينة بيده لزيادة ليونتها ثم يباشر في تحريك الدولاب بدفع قدمه اليمنى للقرص السفلي، وبالتالي يستطيع الضغط على العجينة من الأسفل إلى الأعلى عن طريق

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الإقتصادي...، المرجع السابق، ص259.

[2]- ابن منظور: المصدر السابق، ج13، ص1151.

[3]- فاطمي عائشة: الحرف التقليدية بمنطقة ندرومة الفخار كنموذج، ضمن الملتقى الدولي السادس حول: ندرومة مدينة عبد المؤمن (مجتمع – أنتروبولوجيا وذاكرة) بالتنسيق مع وزارة الثقافة ومشاركة المركز الوطني للبحوث في عصور ماقبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، وفي اطار تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011م، ندرومة، أيام 24-25-26 مارس 2011 م، دار السيل، ج1، ط1، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص409.

[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص472.

[5]- فاطمي عائشة: المرجع السابق، ص409، ص408.

[6]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص220.

[7]- مجدوبي عبد العزيز: المرجع السابق، ص87.

[8]- فاطمي عائشة: المرجع السابق، ص409- ص413.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص473، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص220.

اليدين وبهما يغير شكل الفوهة بالضغط، وقد يستعمل الفخاري أداة بسيطة لصقل بدن الإناء وهي قطعة من الجلد حتى تكون العجينة ملساء، ثم يستعين بقطعة قماش مبللة لتنعيم سطح الأواني بذلك تأخذ الآنية شكلها المطلوب لتترع من القالب، ثم تجفف مدة معينة خلالها يلاحظ الفخاري إن كانت بها نقائص أو عيوب ظاهرة على الآنية، فيستعمل أداة كاشطة تتمثل في قطعة صلبة للتخلص من الشوائب، وقد يدعك الآنية من الداخل والخارج بواسطة حجارة لترطيبها وإعطائها صورة فنية، ثم تخضع لمرحلة التجفيف مرة ثانية في مكان به ظل لمدة زمنية معينة، حسب نوع الأواني الفخارية وحسب الفصل والمناخ لتفادي أقصى حد من الشقوق، لتليها مرحلة حرق الأواني وتتمثل في إدخال القطع الفخارية المنجزة في الفرن لمدة يوم كامل، لكن مدة الحرق تستغرق ساعتين، أما الزخرفة فكانت إما باستعمال مشط أو بضغط قصبة على العجينة الطرية لتشكيل خطوط مستوية[1]، وتشكيل الرسم المراد إبرازه على وجه الإناء ويتم تلوينها بإستعمال مواد لا تتلفها الحرارة أثناء عملية الحرق، ومن بينها الميناء والطلاء الزجاجي ليتميز هذا النوع من الخزف بالبريق المعدني[2] والذي تميز به العصر الموحدي.

تنتج هذه الصناعة عدة أواني فخارية وخزفية مثل: آنية لطهي الخبز وتسمى بلغة أهالي المنطقة (مقلة)، إناء يوضع فيه الحليب (قدة– حلاب)، طبق لطهي جميع المأكولات (طاجين)، قدر ذي مقبضين (قدرة باليدين)، موقد للطبخ (مجمر– كانون)، إناء لوضع الأزهار (محبقة)، طبق لعجن الخبز (قصعة)[3]، وصنعوا الجرة، والزير، والأباريق، والكؤوس، والأقداح، أو الأطباق[4] وقصاع ومزهريات[5].

من أهم مراكز صناعة الفخار والخزف خارج العاصمة مراكش بالناحية الشرقية أين يوجد الماء والهواء[6]، واشتهرت فاس بالصناعات الفخارية لقربها من أمكنة معروفة بطينها الجيد الذي تصنع منه حتى أصبحت فاس في العصر الموحدي منطقة كبرى لإنتاج الفخار، وصل عدد معمل صناعة الفخار بها مائة وثمنية عشر معملا أيام المنصور الموحدي الواقعة كلها خارج أسوار المدينة[7]، وبالمغرب الأوسط اشتهرت القلعة وبجاية وتلمسان بصناعة

[1]– فاطمي عائشة: المرجع السابق، ص409– ص413.

[2]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص473.

[3]– فاطمي عائشة: المرجع السابق، ص412 – ص413، عابد يوسف: المرجع السابق، ص475.

[4]– بديرة عادل: المرجع السابق، ص76.

[5]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص117.

[6]– مجدوبي عبد العزيز: المرجع السابق، ص87.

[7]– طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص220، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص262، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص253– ص254، ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة المنصور)، ص48.

الأواني الفخارية[1]، امتزج فيها الفن المشرقي والأندلسي فتنوع إنتاج من مزهريات والأواني المترلية[2]، واشتهرت ندرومة بهذه الصناعة[3]، بينما في شرق البلاد انتشرت بعض هذه الصناعات في تونس وقفصة التي تميزت بخزفها الأبيض المعروف بالريحية[4]، ولقد اشتهرت الأندلس بهذه الصناعة وتقدمت تقدما تشهد به جودة إنتاج التحف الفخارية والخزفية وكثرته وتوافرها في شتى أنحاء البلاد[5]، ويمكن تصنيف الخزف الذي صنع في الأندلس إلى عدة مجموعات:

- المجموعة الأولى: الفخار المحروق مع زخرفة محزوزة أو بارزة.
- المجموعة الثانية: الخزف المزين بأكسيد المنجنيز.
- المجموعة الثالثة: الخزف المزين بمادة الأنجوبي.
- المجموعة الرابعة: الخزف المكشوط
- المجموعة الخامسة: الخزف ذو الفواصل الجافة.
- المجموعة السادسة: الخزف المنقوش بمادة الأنجوبي ويزدان بزخارف خضراء وبنفسجية.
- المجموعة السابعة: الخزف المطلي بطلاء من القصدير.
- المجموعة الثامنة : الخزف المحصب[6].

ومن المراكز التي برزت في الأندلس أندراش من كورة غرناطة التي ليس في الدنيا مثل فخارها للطبخ، وفي مجريط يصنع البرام (قدور للطبخ)، وتستعمل على النار عشرين سنة لاتنكسر، كما كان يصنع بها أنابيب المياه الفخارية[7]، وتميزت مالقة بزينتها التي ساعدت على صنع أجود الفخار المذهب الذي استخدمه الأغنياء في مطابخهم، كما امتازت الصناعات الفخارية في مالقة بزخرفتها ورسوماتها المتنوعة، واشتهرت مدينة برجة بصناعة الفخار المستخدم في الطبخ، أما مرسية بصناعة الخزف المذهب[8]، وقلعة أيوب كان يصنع بها الغضار المذهب ويتم

[1]- حساني مختار: المرجع السابق، ص57، عابد يوسف: المرجع السابق، ص474.
[2]- بوتشيش أمينة: المرجع السابق، ص47.
[3]- فاطمي عائشة: المرجع السابق، ص408.
[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص253، غربي بغداد: المرجع السابق، ص 56.
[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص259.
[6]- أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص266- ص270.
[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص259.
[8]- ماهر صبري كاظم: المرجع السابق، ص16، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص253.

تصديره إلى جميع الأنحاء[1]، ازدهرت هذه الصناعة وانتشرت في عدة مواطن بالأندلس خلال العصر الموحدي كقرطبة، وإشبيلية، وطلبيرة، وبطرنة، وبلنسية وهذه الأخيرة كان خزفها ذا شهرة كبيرة وذلك للإقبال في إقتناءه، ويؤكد هذا ما عثر عليه من أمثلة عديدة منه في مواضع مختلفة من أوروبا والشرق وصلت إليها طريق التجارة أو الإهداء[2].

إلى جانب الأواني الفخارية المذهبة أو المزججة كان الصناع ينتخبون نوعا من المفصص (الفسيفساء) ونوعا من الزليج المدهون بالألوان المختلفة ويفرشون به البيوت ويقيمونه مقام الرخام الذي كانوا يزينون به منازلهم ويستعملونه في برك المياه ويزخرفون به القبور[3]، برعت قسطيلية (من أعمال غرناطة) في صناعة الأقداح والأكواب، والأسطال، والحقاق من الرخام[4]، كما استخدموا القرميد في عمل السقوف[5].

2 – حرفة الزجاج:

توفرت أسواق الحواضر بالغرب الإسلامي الموحدي على مختلف أنواع الزجاج وأدواته المترلية، وذلك لتطور صناعة الزجاج ولقد انحصر وجود المصانع في المدن القريبة من مصدر المادة الأولية المتمثلة[6] في رمال السيلكا الذي انتشر بصفة كبيرة بمدينة طرطوشة[7]، وبعض الأملاح[8]، ولقد برع فيها الأندلسيون حيث تمكنوا من صناعته أيضا من الحجارة والبلور الصخري[9]، وكان الحرفيون يجمعون المواد اللازمة ويخلطوها مع جفنات من الخزف ثم يسخن المخلوط تسخينا شديدا في فرن خاص إلى أن ينصهر الخليط بصفة تامة، وتصير كتلة الزجاج الناتجة صافية ومتجانسة، وإن أراد الفران زخرفة الإناء فإن ذلك يتطلب القيام بالعملية والزجاج لين، وقد اشتهرت الأواني الزجاجية المغربية بالزخرفة ذات اللون الأخضر والأزرق العسلي[10].

---

[1]– الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص189.

[2]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص260– ص263، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص270– ص271.

[3]– عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص254.

[4]– ابن غالب: المصدر السابق، ص283.

[5]– عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص254.

[6]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص478.

[7]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص270.

[8]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص478.

[9]– أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص154– ص155.

[10]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص478.

انتشرت المراكز الكبرى لصناعة الزجاج في الأندلس خاصة مرسية، مالقة، ألمرية، قرطبة، طرطوشة خلال القرن السادس الهجري، كما انتقلت الصناعة الزجاجية إلى بلاد المغرب من المشرق الإسلامي والأندلس[1]، وأولى المراكز في صناعة الزجاج كانت قفصة التي صنع بها زجاج حسن وأواني[2]، وقد كان لزجاج نفزاوة أثر في تطور صناعة قفصة في الجهة الشرقية[3]، أما الجهة الغربية اشتهرت مدينة فاس بالصناعات الزجاجية حيث كان بها إحدى عشر مصنعا لعمل الزجاج[4].

وكان العمل يجري بهذه المعامل تحت الأرض حتى لا تتأثر هذه الصناعة بريح الغبار وكانت تقع خارج أسوار المدينة، وتفنن الفاسيون في صنع أشكال متقنة من أنواع الزجاج بألوان مختلفة مثال ذلك الشمسيات التي بجوانب القبلة بمسجد القرويين، كما صنعت قوارير الزجاج التي كانت تسرج في أول الليل[5] وآخره. وكدليل على تطور صناعة الزجاج تلك الثريا التي صنعت للخليفة أبي يعقوب يوسف من مادة النحاس، يصل وزنها إلى إثنين وثلاثون قنطار من النحاس بها خمسمائة وإثنا عشر مصباحا زجاجيا[6]، وذكر الإدريسي أن تجار أغمات كانوا يدخلون بلاد السودان بأصناف عديدة من النظم الزجاجية والأصداف والأحجار[7]، وفي بجاية تنوعت الأدوات الزجاجية التي استعملها البجائيون في حياتهم اليومية كالمزهريات لحفظ الأزهار النباتية أو الأعشاب الطبية، كما صنعوا الأواني المترلية[8]، والفوانيس، والمرايا، والزجاج لتزين البيوت والمساجد والجوامع والقصور المتعددة الألوان والأشكال[9]. برع الزجاجون في الغرب الإسلامي الموحدي عامة والأندلسيين خاصة في صناعة الأواني والتحف الزجاجية والأباريق والقناني وأحجار الشطرنج[10]، والقارورات والأباريق البلارية التي كانت تطعم بالذهب وتزين بالخط العربي الجميل على اختلاف أنواعه وأشكاله[11]، وأكواب الشراب المسطحات

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص270، عابد يوسف: المرجع السابق، ص478- ص479، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص254، ماهر صبري كاظم: المرجع السابق، ص16.

[2]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص154.

[3]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص254.

[4]- ابن ابي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور) ص48، الجزنائي: المصدر السابق، ص44.

[5]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص220.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص479.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص232.

[8]- بوتشيش أمينة: المرجع السابق، ص47.

[9]- سيدي موسى محمد الشريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص229.

[10]- أحمد شمسي ندا: المرجع السابق، ص155.

[11]- الهدون أحمد: المرجع السابق، ص117.

الزجاجية[1] وغيرها، كانت هذه المواد المصنعة قد لعبت دورا في مجال التبادل التجاري بين أقطار الغرب الإسلامي[2].

3- صنع الملح:

استغل الموحدون بعض المواد غير المعدنية لتلبية حاجات السكان إليها ولتوسيع وتنويع مصادر الدخل فاستخرجوا الملح من ملاحة قريبة من مدينة فاس طولها 18ميلا وفيها من أنواع مالا يشبه بعضه بعضا، ونظرا لكثرة الإستخراج عرفت ملاحة نقصا وعجزا في تلبية حاجات السوق، فبعد أن كان الحمل منه يباع في فاس بدرهم أصبح يباع كل عشرة أصوع بدرهم، الأمر الذي دفع الموحدين إلى البحث عن ملاحات جديدة في مناطق عديدة، فبرزت ملاحة بلاد حاحة وملاحة جبل تاجموت قرب مراكش[3]،

واستخرج الملح من صحراء المغرب الأقصى حيث كان أهلها يستخرجونه من باطن الأرض، ويقطعونها ألواحا كألواح الرخام كان معظم تجارها يحملونها من بلد إلى أخر ولا غنى لجميع بلاد الغرب عنها[4]، ويعتبر أهم مادة يصدرها الغرب إلى بلاد السودان كانت القوافل عابرة للصحراء ناقلة للملح إليه جالبة للذهب منه[5]، كان الملح بمثابة النقود لأنه السلعة الوحيدة التي تقايض ثمن الذهب المجلوب من بلاد السودان[6]، ذكر بوقيل (boville) أن "**التجار يبادلون الملح بوزن أو وزنين من الذهب أو أكثر حسب عدد التجار**"[7]، وبالتالي كان الملح يشكل أساس ثروة الملك[8]، استخرج أيضا من بلاد السوس[9]، ومن جبال الأوراس، ومن ملاحة بن ورد، وملاحة تبسة[10]، و شهدت مدينة يابسة صناعة الملح[11].

---

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص478.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص56.

[3]- عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص249، عابد يوسف: المرجع السابق، ص458، ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص35.

[4]- السيد مصطفة أبو كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص66، الونشريسي: المصدر السابق، ج5، ص136-ص137، البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص171.

[5]- بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص222.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص459.

[7] - Boville : Gervans of the old sahra, london , 1935, p46. نقلا عن عابد يوسف: المرجع السابق، ص459.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص459.

[9]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص171، غربي بغداد: المرجع السابق، ص55.

[10]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص459.

[11]- برنهارد وإلن ويشو: المرجع السابق، ص413.

4- صنع الصابون:

أدت كمية الإنتاج الوفيرة من الزيت خلال العصر الموحدي إلى ازدهار صنع الصابون في الحواضر الكبرى للبلاد في مراكش العاصمة التي توفرت على منشآت لصنع الصابون[1]، وفي فاس التي كان فيها في عهد المنصور الموحدي سبعة وأربعون دارا لصنع الصابون[2]، وكثر إنتاجه لدرجة أنه يباع في عدة حوانيت ولونه كان أسود[3]، واشتهرت بجاية أيضا بصنع الصابون[4].

5 – صنع الشمع:

تصدرت مدينة بجاية الدرجة الأولى في صنع الشمع الذي كثيرا ما لجأ إليه الأوروبيون وأمم أخرى حتى عرفت المدينة بإسم الشمعة[5]، وأقيم في مدينة فاس سوق عرف بسوق الشماعين تخصص في بيع الشموع الغليظة والرفيعة التي أقبل على شرائها أهل الريف والقبائل المقيمة على أطراف المدينة[6].

لم يتوقف الأمر على ما ذكر من الحرف لأنها تعددت، والحقيقة الهامة أن الفنون الحرفية تقدمت وتطورت خاصة بالأندلس، ساعد على ذلك توفر المواد الخام سواء الزراعية أو الحيوانية أو المعدنية، مع وجود الأيدي العاملة المؤهلة، كما أن كثرة الأسواق بالغرب الإسلامي ونشاط التبادل التجاري بين موانئ المغرب والأندلس خلال العصر الموحدي، ساعد بدوره على رواج الصناعة وبالتالي سهل تسويقها إلى أسواق الإستهلاك في الخارج، فأقبل الصناع على مضاعفة الإنتاج بورشاتهم المنتشرة في الأسواق والتفنن في صنائعهم وتجويدها، ويعتبر الأمن والنظام أهم عامل في ازدهار الصنعة أو الحرفة مع قلة الضرائب.

---

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239- ص240، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص214، عابد يوسف: المرجع السابق، ص501، حسن علي حسن: المغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص81.

[2]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48، الجزنائي: المصدر السابق، ص44.

[3]- طه جمال أحمد: المصدر السابق، ص215.

[4]- بوتشيش أمينة: المرجع السابق، ص48، عابد يوسف: المرجع السابق، ص501.

[5]- سيدي موسى محمد الشريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص226، بوتشيش أمينة: المصدر نفسه، ص47، سيدي موسى محمد الشريف: بعض الجوانب الاقتصادية في الدولة الموحدية..، المرجع السابق، ص115.

[6]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص344، الوزان: المصدر السابق، ج1، ص234.

الفصل الثالث

إن الأسواق تحتاج إلى مرافق لتنشيط حركة البيع والشراء والمتمثلة في حوانيت التجار، والقيصريات والسويقات، والرحبات، والفنادق، والمخازن، والتربيعات، وتعتبر المدينة المجال الحيوي والأمثل لإنشائها فيها ونشاطها، كما ساعد توفر المسالك التجارية الرابطة بين أسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي على ازدهارها، سواء كانت برية أو نهرية أو بحرية مع تباين وسائل النقل بين القوافل التجارية والسفن البحرية.

أولا ــ الوصف المعماري للأسواق:

تشابهت أسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي في مظهرها العام تقريبا مع أسواق العالم الإسلامي[1]، بعضها مكشوف[2] وخاصة تلك التي تقام خارج أسوار المدينة من: الأسواق الأسبوعية والموسمية والمرافقة لقوافل الحج وللجيوش العسكرية، تنصب في الهواء الطلق فالقائمون عليها كانوا يتخيرون لها أماكن مناسبة لتكون قريبة من الجميع وبعيدة عن أي مسكن قار[3]، حيث يضع التجار بضائعهم على الأرض لتتم عملية البيع والشراء[4]، في فضاء لا بناء فيه ولا سقوف سوى ظلال يواري من الحصير، كان يضعها الباعة لتظلهم في الأماكن التي يختاروها للبيع والشراء، من سبق إلى مقعده هو له حتى يقوم إلى بيته أو يفرغ من بيعه[5]، مثلا جل أسواق قابس في أرباضها وكلمة جل تدل على السعة والمساحة العظيمة، وهذا يعطينا فكرة أن هذه الأرباض كانت شاسعة وبها أسواق

[1]– نشأة الأسواق في المدن العربية منذ عهد الرسول صلّ الله عليه وسلم، فهو أول من حدد واختار مكانا معينا للسوق في المدينة المنورة بالقرب من الجامع ومن المساكن، وسمح للناس بالانتفاع منها دون دفع الأجر، فلا يجوز للأفراد امتلاك جزء منها كفراغ المسجد، قال الخليفة عمر رضي الله عنه: "الأسواق على سنة المساجد من سبق إلى مقعده فهو له حتى يقوم إلى بيته أو يفرغ من بيعه"، وكانت الهيئة العمرانية للسوق عبارة عن ساحة من الأرض خالية من البناء، لا يوجد فيها سوى ظلال من الحصير، فلم تنحصر ضمن هيئة فراغية محددة، حتى عهد معاوية بن أبي سفيان، حيث ظهرت في المدينة المنورة على هيئة مبنيين منفصلين داخل حدود السوق "دار القطران" و"دار النقصان"، وكان أول بناء للأسواق خارج المدينة في عهد الملك بن مروان ببناء قيصرية العسل، وقيصرية الجبال، وقيصرية الكباش، وقيصرية البز، وفي عهد هشام بن عبد الملك أخذ الاهتمام بعمارة الأسواق المسقوفة يزدهر حيث صحح عددا كبيرا منها كسوق القيروان، ويبدو أن الأسواق في مرحلتها المبكرة ببلاد الغرب الإسلامي لم تكن تعرف مظهرا عمرانيا محددا، ولا وجود لاستقرار ثابت لمواضع إقامتها، حيث لم تشر هذه المصادر لشكلها العمراني، ولعل بداية تنظيم الأسواق حسب ما ذكر الرقيق القيرواني أن يزيد بن حاتم لما قدم إفريقية "رتب القيروان في أسواقها وأقام كل صناعة في مكانها "، وهذا يعني أن البلاد لم تكن تعرف تنظيم الأسواق حتى ذلك الوقت –أشرنا إلى مراحل تطور السوق في الغرب الإسلامي قبل القرن 6هـ في مدخل هذه الدراسة– ينظر: بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص99، الطبري: المصدر السابق، ص45– ص46، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص534– ص535.

[2]– عبد الفتاح عاشور سعيد وآخرون: المرجع السابق ، ص353، سعيدي العربي: تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني من القرن 13م إلى القرن 16م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع3، جوان2011م، منشورات مخبر الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث المعاصر، سيدي بلعباس، ص226، هدية محمود: المرجع السابق، ص174.

[3]– برنشفيك روبار: المرجع السابق، ج2، ص245.

[4]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص58.

[5]– عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص228، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق ، ص73.

واسعة في الطبيعة[1]، وفيما يخص الأسواق الحرفية والمهنية الواقعة على الأرصفة أو الساحات العامة[2] أوفي ميدان (الرحبة) التي بجوار المسجد الجامع[3]، يبدو أنهم لا يمتلكون دكاكين بل يفترشون الأرض لبضائعهم وسلعهم، فهل هذه الساحات والأرصفة تقع ضمن الأسواق أو خارجة عنها؟[4]، على العموم هذه الأسواق ليس لنا ما نصفه عنها لأنها لم تعتمد على البناء المعماري بسبب عامل الزمن، حيث كانت تقام لفترة زمنية محددة وهذا بالنسبة للأسواق الأسبوعية والموسمية، أو لطبيعة تنقلها وعدم استقرارها وهذا بالنسبة للأسواق المتنقلة المرافقة للجيوش العسكرية ولقوافل الحج، لذلك سيكون حديثنا في الوصف المعماري للأسواق عن الأسواق الدائمة التي كانت داخل المدن، مع اختلاف خصائص الأسواق وبنائها تبعا لمواقعها وتنظيماتها داخل كل مدينة من مدن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي[5]، والتي كان معظمها مبلطا أو مسقوفا كي لا تتعرض لعوامل الطبيعة من أمطار ورياح وأشعة الشمس حماية للبائعين والمشترين وحفاظا على البضائع وحتى تسهل عملية نقل البضائع فيها[6]، وكان لأهل الصنائع والحرف محلات فيها ولكل صنعة أو سلعة أو تجارة سوق مفردة خاصة بها[7]، ومن الإشارات التاريخية الدالة على البناء المعماري للأسواق بمدن الغرب الإسلامي الموحدي راوية ابن عذارى عن حريق قيسارية مراكش سنة 607هـ/ 1210م قال: "**وأسرعت النيران كالشهاب في سقوف الأسواق**"[8]، لقد كانت أسواق مدينة مراكش في العصر الموحدي تتجمع في ترتيب منسق ومنسجم التعاضيدات، وكان بناؤها من الأجر الفخاري الجيد، وغالبا ما تكون أحياء الصناع والمتاجر في السوق كشبه قرى مغطاة بالقصب ومسقفة بالأخشاب والعيدان[9]، وعُرفت قيسارية مراكش على عهد الموحدين بأنها أعظم قيسارية في تاريخ الغرب الوسيط[10]، حيث

[1]– حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص39.

[2]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص42، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص90.

[3]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص103.

[4]– الخزاعي كريم عاتي:المرجع السابق، ص42، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص90، مجموعة مؤلفين: البازار...، المرجع السابق، ص151.

[5]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع نفسه، ص77.

[6]– مؤنس عوض محمد: المرجع السابق، ص369، هدية محمود: المرجع السابق، ص17، عبد الفتاح عاشور سعيد وآخرون: المرجع السابق، ص353، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...،المرجع السابق، ص296.

[7]– عبد الفتاح عاشور سعيد وآخرون: المرجع السابق، ص353، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...،المرجع السابق، ص296.

[8]– المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب...، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص257– ص258.

[9]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص77.

[10]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص538.

وصفها صاحب الإستبصار بأنها "**قيسارية عظيمة لم يبق في مدن الأرض أعظم منها** "[1]، وكانت أسواق مدينة تونس مبنية بالأجر ومسقفة بالأخشاب[2].

لقد اعتنى الموحدون بتشييد هذه الأسواق اعتناء فائقا، بل كانت تعبر عن نمط العمارة الراقية في العهد الموحدي[3]، ليبلغ دور الدولة مداه في بناء الأسواق ورعايتها، حيث تدخلت الدولة في بناء حوانيت والدكاكين وكرائها للتجار، وكان عمال الدولة يتكفلون بالإشراف على الكراء[4]، وكانت هذه الخطوات الأولية التي اتخذتها السلطة الموحدية ببلاد المغرب اتجاه الأسواق كأهم مراكز تجارية، يمكن اعتبارها بداية لسيطرتها عليها وجعلها هدفا رئيسيا ضمن سياستها المالية المعتمدة[5].

وبعد انضواء الأندلس تحت حكم الموحدين أعادوا للتجارة سابق انتعاشها ونشاطها، بالإنجازات العظمى التي حققها خلفاؤهم الثلاثة الأوائل من بناء الأسواق والجسور على الأنهار لتسهيل سبل الإنتقال[6] بين الأسواق التجارية، ففي عهد الخليفة الموحدي أبي يوسف يعقوب المنصور (580ـــ595هـــ/ 1184ـــ1199م) أمر في سنة 592هـــ/1195م ببناء الأسواق والحوانيت وإعادة ترتيبها وتنظيمها وجعل لها أبواب كبار تحيط بجوانبها[7]، وذكر ابن صاحب الصلاة في وصفه للأسواق التي بناها يعقوب المنصور الموحدي في إشبيلية بعد توسعته لجامع ابن عدبس: "**ابتنيت الأسواق والحوانيت... بأوثق بنيان، وأحسن نوع في ذلك الشان، عجيبة غريبة في الزمان**"[8].

على العموم تتشكل هيكلة السوق من مجموعة من المنشآت التجارية بصور متعددة، تتشابه في الوظيفة وتختلف في الموقع والحجم، أصبحت بعد تطور الحركة التجارية والتخصص الحرفي والمهني منشآت تجارية لها

[1]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص210.

[2]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص77.

[3]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص70.

[4]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص175، بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص101- ص102.

[5]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص536.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص291- ص292.

[7]- بن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص396.

[8]- بن صاحب الصلاة: المصدر نفسه، ص396.

مسميات للدلالة عليها[1] ذات طابع اقتصادي[2]، تضم الحوانيت والمصانع التي تتركز بها الحياة الصناعية والتجارية، والمخازن المخصصة لحفظ أنواع البضائع بها، وحظائر لإيواء الدواب وفنادق لإقامة الغرباء[3].

تنوعت الهيئة العمرانية للأسواق التجارية فقد تتشكل كفراغ مغلق الأركان بحوائط غالبا، اتخذ شكل الإحتواء هيئة منتظمة كالمستطيل والمربع، وأحيانا يتشكل كفراغ مفتوح ليس له حدود كجزء من الفراغ العام في الساحات[4]، ولعل عامل الحماية هو الآخر ساهم بدوره في ظهور تصاميم معمارية جديدة للأسواق جعلها تشهد بناءا للأسوار وتشييد للأبواب[5]، كانت أسواق جبل فازار مبنية من الحجر داخل حصون خوفا من الخطر الذي قد يداهمها [6].

كما كانت الأسواق تتخذ شكل الدكاكين متلاصقة صفا متصلا يقابله صف مماثل يفصل بينهما ممر معقود سقفه بالآجر أو الحجارة، وأمام صف الدكاكين توجد مسطبة قصيرة تمتد على كل من ناحيتي السوق يجلس عليها المشترون[7] أو التاجر، ليعرض معروضاته وقد يمتد العرض إلى فناء الحانوت الذي هو جزء من الطريق ومن ثم تبدو الطرقات مزدحمة لامتداد العرض إلى أفنية الحوانيت على الجانبين[8]، وهذا يمكن أن يسمى الشارع التجاري وهو طابع عام تتميز به أغلب مدن الغرب الإسلامي الموحدي، بحيث تتكون من وحدات عمرانية من الحوانيت المتقابلة في تنظيم خطي متوازية ومتعامدة على طول المسار، تميزت بالترتيب الفراغي حسب أنواع التجارة والسلع المباعة المقسمة لمجموعات نوعية متخصصة[9]، كأسواق قابس تصطف مغلقة في صفوف متتابعة لتكون حارات ضيقة متصلة ببعضها البعض، حيث تعرض مختلف السلع والمنتجات وذلك في الأحياء القريبة من المسجد الجامع، أما الساحات تفسيحية مكونة من باكيات مسقوفة كل جزء منها لسلعة ما، إما أسواق مغلقة بها مصانع –كما

[1]– بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص149.

[2]– أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص335.

[3]– السبتي عبد الآحد، فرحات حليمة: المرجع السابق، ص109– ص111، غربي بغداد: المرجع السابق، ص70، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص112.

[4]– بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص91.

[5]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص536.

[6]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص78.

[7]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص536، حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص 23، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص174.

[8]– عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص238.

[9]– بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص147.

سبق الذكر-، وإما صفوف طويلة كل صف مخصص لسلعة ما أو صناعة ما، أو تكون عن الصانع فيعرضها في حوش بجوار مكان الصناعة[1].

ومن العناصر العمرانية الأساسية في أسواق الغرب الإسلامي عامة الرزداق وهو المعبر الأصلي والفرعي للسوق على جانبيه دكاكين ومتاجر متلاصقة، يكون طول الرزداق على الأكثر فرسخين يتصل بالمعابر وهي نقطة اتصال محورية بين المدينة وضواحيها والجادات خارجها، يوجد الجزء المسقوف كثير الازدحام يتراوح طوله من 200م إلى 500م في معظم مدن إفريقيا الشمالية، الجزء من الرزداق المركزي مسقوف عكس المدن الساحلية التي لا يكون فيها للرزداق سقف ثابت[2]، كما أن المطلون على الطرقات والدروب من التجار يمنعون من إخراج جدران دكاكينهم عن الحدود المسموح بها، وفيما يخص المقاييس والقواعد التي كانت تتبع في مجال تهيئة الأسواق وتنظيمها والتي كانت تقتضي تسهيل حركة المرور وتأمينها في الأسواق، ولاسيما أنها مناطق ازدحام دائمة، وتبع ذلك الاهتمام بتبليط أرضية شوارع الأسواق كما كان الحال في فاس التي فرشت أرضية شوارع الأسوق فيها بالقراميد، وحرصا على سلامة العامة في شوارع الأسواق التي لم تبلط اشترط أن يكون في جانب السوق إفريزان يمشي عليهما الناس في الشتاء، وحرصا على تأمين المارة وحماية السلع من تأثير العوامل المناخية دعت سلطات المدنية إلى مد السقائف أمام الحوانيت[3]، كما ينبغي لأصحاب الدكاكين والحوانيت أن يلتزموا بالمساحات المسموحة قانونا لهم لعرض سلعهم، فلا يجوز لهم إخراج مصاطبهم عن سمت أركان السقائف إلى الممر الأصلي لأنه يعتبر تعدي على المارة [4].

كان سوق الربع بمدينة صفاقس مسقف على شكل أقواس ضيقة، ولكنها بالحجارة والجير وليس بالأخشاب وذلك لضيق الدروب، ويمتاز سوق الكامور بصفاقس بأنه عاليا عن الأرض بنحو ثلاثين سنتمترا تقريبا ويظلله سقف مقام على شكل أقواس مبنية من الخشب، أما أسواق مدينة فاس فتختلف في بنائها مثلا سوق العطارين كان مغلق من طرفيه ببابين جميلين لا تقل متانتهما عن فخامتهما، ودكاكين هذا السوق كثيرة الزخرفة،

[1]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص141.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص90، مجموعة مؤلفين: البازار...، المرجع السابق، ص34.

[3]- الشيزري: المصدر السابق، ص11، عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص238.

[4]- الشيزري: المصدر نفسه، ص11.

ذات صقوف جميلة، وهو في زقاق ضيق، ولكنه ملائم في ضيائه، وأسواق الجانب الشرقي من فاس كانت أغلبها منظمة ومبلطة بالأجر والحجر[1].

يبدو أن مفهوم الطريق أو الشوارع التجارية في البيئة الحضرية والأسواق المنظمة على جانبيه كان معروفا ومنتشرا في مدن الغرب الإسلامي بصفة عامة، إذ يمتد الشارع التجاري خطيا من نقطة إشعاع في مركز المدينة (الجامع) حتى بوابات المدينة، وفي هذا التكوين العمراني تتفرع مسارات تجارية داخل النسيج على هيئة خطوط ثانوية من خلال تحويل شوارع الأحياء الداخلية من مسارات حركية إلى مسارات تجارية، تتفاعل مع المحيط العمراني، وتصل السوق الرئيسية بسويقة الحي لاستيفاء احتياجات الامتداد السكني الشريطي الواقع على طول محور المسار، وقد اعتمد في عملية تحويل المسار على قاعدة لاضرر ولاضرار، ومن الناحية العمرانية يتميز الشارع التجاري بكونه مسار خطي متعرج بامتداد طولي، وهي سمة تصميمية في تخطيط المدينة التقليدية حيث توفر أماكن مظللة تمنع الرياح من إثارة الأتربة كما أنها توفر الأمن[2].

وبالنسبة للحوانيت كانت بعضها تعلو الأرض بما يقارب المتر حتى يكون البائع أو الصانع جالسا في مستوى الزبائن، إلا أن حوانيت الصناع كالحدادين والصباغين والنجارين كانت دائما موازية ومتساوية مع قارعة الطريق، وهذا الطابع والتصميم الخاص تميزت به حوانيت أسواق مدينة فاس[3]، أما حوانيت تجار النسيج بنيت داخل الأسواق وحول المساجد وتكونت من طابق أرضي، وتتم عملية البيع خارج الحوانيت ولا يدخلها المشتري إلا في أضيق الحدود، والحانوت من الداخل عبارة عن حجرة تنظم وتصنف فيها السلع في صفوف داخل رفوف متراصة بعضها فوق بعض، أو داخل تجويفات تحيطها العقود المتجاوزة، ويواجه الحانوت حاجز خشبي لبيع السلع عليه[4]، واختلفت مساحات الحوانيت أيضا في هذه الأسواق فمنها ما كبرت مساحته ومنها ما صغرت، وارتبط ذلك بظروف إنشاء هذه الحوانيت وأغراض التجارة فيها، لكن ما يجب الإشارة إليه أن بعض الحوانيت اشترط فيه أن يكون بمواصفات بنائية معينة كحانوت القصاب الذي يذبح في حانوته، حيث يشترط في حانوته أن يتسع لوجود مذبح حتى لايضر بالطريق والعامة، وحانوت الخباز الذي يشترط فيه ارتفاع السقف والتهوية اللازمة لإخراج الدخان[5]، لقد كانت أسواق صفاقس تتكون من غرف مختلفة الألوان ومتقنة التصميم، كما نجد أسواق

[1]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص77- ص78، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص537.

[2]- بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص146- ص148.

[3]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص65، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص341.

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص176.

[5]- عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص238.

مدينة سلا مبنية من الفسيفساء وأعمدة الرخام عندما يمر المرء أمام أعمدة الدكاكين يجد قوسا مبنيا على ما يقال ليفصل بين سوق وأخرى أو حرفة وأخرى[1].

كما تنقسم تلك الأسواق إلى قسمين: أحدهما للصناعات اليدوية حيث يشتغل فيها أربابها بتحويل المواد الأولية إلى مصنوعات، مثل حوانيت الحياكة هي حوانيت أو دكاكين مخصصة للصناعة والبيع في آن واحد، والنوع الثاني للأسواق المعدة لعرض وبيع تلك المصنوعات المحلية أو المجلوبة من الخارج، ومن الملاحظ أن الدكاكين المخصصة للتصنيع كانت أكثر اتساعا من دكاكين البيع، لأن العمل في التصنيع يتطلب مكانا فسيحا لوضع الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وكذلك لاستيعاب العاملين والذين هم غالبا أكثر عددا في دكاكين الصناعة عنهم من دكاكين التجارة[2]، وفي سقف الدكان حبل مثبت يتسلق به التاجر إلى السقف، أما الأقفال بمصرعين خشبيين مثبتين بقضيب حديدي يغلق بقفل، وأرضية الدكان مغطاة بحصير[3]، كما خضعت حوانيت الأسواق الأندلسية إلى تصميم عمراني واحد، إذ تميزت جلها بالضيق والقصر، ولغالبيتها باب واحد يفتح على الزقاق، وتحتمي الحوانيت بمظلة مائلة من الخشب أو الحصير تقي البائع وعملائه من حرارة الشمس والمطر[4]، يبدو أن الدكاكين تميزت بالبناء المتقن[5].

لم يتوقف الأمر على عهد الموحدين عند ذلك، فقد أشارت المصادر التاريخية إلى تحول الأسواق إلى إنجازات معمارية تهدف إلى التأميم لوحدة تجارية ضخمة عرفت باسم "قيصارية" كجزء من التطور المعماري الاقتصادي، الذي يدخل في نطاق سياسة الموحدين اتجاه المنشآت المالية، وبالرغم من وجود القيصاريات في بلاد المغرب كنمط عمراني جديد لا يختلف مهامه عن الأسواق المختلفة لاعتبارها في أغلب المواضع جزءا مكملا للأسواق، علما أن التنظيم العام للقيصاريات يختلف كليا عن تنظيم وتخطيط الأسواق[6]، يمكن تصور هيئتها على شكل مبنى مغطى مربع أو مستطيل الشكل، ينتظم حول صحن مكشوف في الغالب كمصدر رئيسي في إضاءة وتهوية الحوانيت والبيوت الموجودة بها[7]، بينما احتوى بعضها الآخر على معاملاً للصناعة منها صناعة النسيج، وغالبا ما كان من

[1]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص77- ص78، عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص238.

[2]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص174، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص78.

[3]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص123.

[4]- بودالية تواتية: المرجع السابق، ص159.

[5]- بوتشيش إبراهيم القادري: حلقات مفقودة..، المرجع السابق، ص147.

[6]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص538.

[7]- بن كردرة زهية: المرجع السابق، ص156.

الأسواق مبنيا ومسورا ومغطى ما عدا رحابه التي كانت مكشوفة الغطاء، وشمل هذا النوع من المنشآت التجارية التخزين والتسويق[1].

كانت قيصاريات الشوارع التي انتشرت في مدن بلاد الأندلس وبلاد المغرب الإسلامي شكلا آخر من أشكال المنشآت التجارية، عبارة عن حوانيت على جانبي شبكة من الطرقات الضيقة المتصلة المسقوفة الزنقات، ولقد كان بناء هذه السقائف يتم وفق تصريح رسمي من السلطة، مع اختلاف أساليب تغطية الشوارع التجارية باختلاف المناخ ومواد البناء المتوفرة، وجدت هيئة أقبية من الآجر، وبمعرشات العنب والخشب في مدن الأندلس[2]، وكان لسوق خيوط الكتان بفاس بناء كبير محاط بأربعة أروقة كبيرة، خصص رواق منها لباعة الأقمشة الكتانية ومن يُزَيِنُونَ الخيوط، كما خصص رواقان آخران للنساء اللائي يبعن الخيوط، وزرعت بساحة السوق أشجار التوت لنشر الظل[3].

كما ورد أنه كانت لأسواق فاس أبواب خاصة مثل باب سوق الأحد الذي يقع في غرب المدينة، كما حوت قيصارية فاس على اثني عشرة بابا، وفي مداخل تلك الأبواب سلاسل غليظة من الحديد تستعمل كحواجز لمنع دخول المرء إليها راكبا، وبذلك لا تتمكن الخيول والحيوانات من الدخول إليها، أي أنها لم تكن تستخدم إلا لعبور المشاة وذلك لتسهيل حركة المرور وتأمينها داخل الأسواق، لاسيما وأنها مناطق ازدحام دائم، وكانت هذه الطرقات تضيق تدريجيا كلما اقتربت من وسط المدينة، ولا تصب في ميادين مفتوحة بل تستمر عبر أزقة السوق المتعرجة، حيث يمارس أصحاب الحرف اليدوية حرفهم ويبيع التجار بضائعهم، وكانت مداخل تلك الأسواق تغلق كل ليلة، فضلا عن إقامة الحراسة عليها، وبذلك يبدو أن تلك الأبواب وجدت لغرض المحافظة على ما في الأسواق من سلع قد تكون ذات قيمة كبيرة[4]، ومما ذكره عنها الوزان: "هذا السوق شبه مدينة صغيرة مسورة بجدران ينفتح اثنا عشر بابا... ينقسم هذا السوق إلى خمسة عشر حيا"[5]، وذكر ابن أبي زرع وجود قيصاريتين أحدهما بعدوة القرويين والثانية بعدوة الأندلس[6]، إضافة إلى قيصاريات أخرى وزعت على مدن المغرب الإسلامي.

---

[1]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص538.

[2]- عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص236.

[3]- هدية محمود: المرجع السابق، ص175.

[4]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226، عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص238.

[5]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص240.

[6]- ابن أبي الزرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعت دار المنصور)، ص43، ص48- ص49، ص70.

كما شهدت المدن الأندلسية في العصر الموحدي توسعا عمرانيا لم تشهده من قبل لكثرة ما أقيم فيها من منشآت اقتصادية، نتيجة لازدهار الحياة الاقتصادية وارتفاع عدد السكان، من ذلك القيصارية[1] ومن أهمها قيصارية إشبيلية التي أمر الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور الموحدي في 572هـ/1176م ببنائها حول المسجد الجامع، ونقل إليها سوق الخياطين وسوق البزازين فكان لها أربعة أبواب ضخمة تحيطها وسقفت تلك القيصارية بألواح الخشب المزخرفة[2].

سعت السلطة إلى تهيئة الأسواق بالمياه لأن الباعة والتجار يحتاجون إليها في السوق، نظرا لما تتطلبه حرفهم وما تفرزه تجارتهم أو حتى الحاجة إلى المياه الشروب، فكان لزاما على السلطة إقامة سقايات فمدت عهد الناصر الموحدي تم تمرير قواديس المياه على سماط القيصارية وسوق الخرازين وسوق الفرانين المعدة بالحانوت[3]، وتوجد بأشير عينان تزود الأسواق بالمياه[4]، وعين أبي السباع مجلوبة تحت الأرض من جبل بني باروت يشق منها سوق ساقية فإذا قل الماء في الصيف أجريت يوم السبت والأحد من الجمعة لا غير[5]، وكذلك كان الاهتمام بإضاءة الحوانيت وخصوصا في الشوارع الضيقة[6]، لا شك أن الباعة استعملوا القناديل والفوانيس لتوظيف الأضواء في الأسواق، وشوارع تضاء فيها القناديل دائما لأن الضوء لا يصل إلى أرضها ويسير فيها الناس[7].

على العموم وصفت الكثير من أسواق مدن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي بإتقان البناء، حيث أشار الإدريسي إلى أن أسواق طنجة حسنة[8]، وذكر الوزان أن أسواق بجاية "**جميلة منسقة أحسن تنسيق**"[9]، وتجانست مرافقها من "**حمامات وفنادق مارستانات وكلها صروح مشيدة حسنة البناء**"[10]، وكانت أسواق مدينة وجدة[11]

[1]– أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص335.
[2]– هدية محمود: المرجع السابق، ص179.
[3]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص89.
[4]– مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص170.
[5]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص89.
[6]– عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص238.
[7]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص89.
[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.
[9]– الوزان: المصدر السابق، ج2، ص50.
[10]– الوزان: المصدر نفسه، ج2، ص50.
[11]– الوزان: المصدر نفسه، ج2، ص13.

وأسواق مدينة هنين متقنة البناء[1]، وأسواق مدينة الجزائر منسقة[2]، وكذلك أسواق مدينة قسنطينة"**حسنة التنسيق**"[3].

نستنتج مما تقدم ذكره من وصف معماري لبعض أسواق مدن الغرب الإسلامي الموحدي انسجام بين المنشآت الاقتصادية والمالية للسوق من حيث نوعية البناء والنمط المعماري، إذ عادة ما يتكون السوق من أجزاء وفروع متداخلة ومتلاصقة، من حارات ومعابر رئيسية وفرعية للبيع المفرق والحرف، وخانات لتجار الجملة، ومجمعات مسقوفة (قيسارية) في الإتجار بالبضائع الثمينة، كما تعتبر الدهاليز والقاعات المسقوفة جزءا من السوق[4]، وبالتالي يمكن القول أن هذه الوحدات التجارية المعمارية المستحدثة تعتبر بداية لتوجه السلطة الموحدية ببلاد الغرب الإسلامي لأشكال وتصاميم معمارية جديدة، كأداة متقدمة في هياكل النشاط التجاري داخل المدينة، نشأت في إطار جغرافي عرف تراكما للمحفزات الاقتصادية والمالية التي دفعت إلى إلزامية إشراف السلطة على هذه المؤسسات بهدف السيطرة على مداخيلها[5]، وبالتالي يتضح لنا أن تطور الأسواق في مدن الغرب الإسلامي الموحدي كان على يد الدولة سواء كان بإنشاء كلي للأسواق كما حدث، لكن لم يمنع من أن يشارك الأفراد في إنشاء الأسواق، وارتبط ذلك ارتباطا واضحا بتطور العمران في المدينة والعوامل السياسية والاقتصادية المختلفة التي تؤثر في ذلك[6].

ثانيا– مرافق الأسواق:

1– الدكاكين والحوانيت:

تعتبر الدكاكين والحوانيت أهم المؤسسات التجارية التي تتداول فيها الأموال والعروض بين التجار والوسطاء والعامة[7]، وهي عبارة عن فراغ مغلق محدد الحجم بمحددات فراغية حوائط وأرضية وأسقف يتخذ من المربع والمستطيل شكلا فراغيا، نسبة عرضه لطوله متر ونصف وارتفاعه يتراوح بين خمسة وستة أقدام، وعرضه

[1]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص78.
[2]– الوزان: المصدر السابق، ج2، ص37.
[3]– الوزان: المصدر نفسه، ج2، ص56.
[4]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص89.
[5]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص539.
[6]– عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص230.
[7]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص107.

تقريبا أربعة أقدام، يرتفع عن مستوى الأرض بمقدار قدمين إلى ثلاثة أقدام[1]، حيث يكون التاجر المتربع في دكانه بنفس علو المارة تقريبا، وهو ما يسهل المحادثات ويتفادى الإزعاج الناتج عن ظل المارة، غير أن دكاكين الصناع تكون على مستوى الأرض لأنهم يخرجون كثيرا من دكاكينهم وينجزون بعض الأعمال في الزقاق، وفي سقف الدكان حبل مثبت يتسلق به التاجر إلى السقف، أما الإقفال فيتم بمصراعين خشبيين مثبتين بقضيب حديدي يغلق بقفل، وأرضية الدكان مغطاة بحصير[2]، ولها مصطبة تمتد نحو الشارع وأبوابها عبارة عن ستارتين أو ثلاث ستائر مصنوعة من ألواح الخشب تنطوي، تستخدم العليا شمسية والدنيا تستخدم منصة أو قاعدة لعرض البضائع[3]، وبعض الحوانيت الأخرى تغلق بألواح متحركة تربطها مزاليج محكمة، وكان يعلوها ظلة مائلة من الخشب أو الحصيرة تقي البائع من حرارة الشمس، وما تزال شوارع ودروب قابس تزخر بمثل هذه الحوانيت مثلها مثل القيروان وتونس[4]، قد تكون الحوانيت تحت بناية أو مستندة إلى جدران منازل، وليس لها نوافذ، تحيط بزقاق واسع أو تستند إلى دكان آخر يطل على شارع موازي، وكلها مفتوحة على الشارع العمومي[5].

كانت الدكاكين المخصصة للتصنيع أكثر اتساعا من دكاكين البيع، لأن العمل في التصنيع يتطلب مكانا فسيحا لوضع الآلات والمواد الأولية اللازمة للصناعة، وكذلك لاستيعاب العاملين والذين هم غالبا أكثر عددا في دكاكين الصناعة عنهم في دكاكين للتجارة[6]، على سبيل المثال بنيت حوانيت تجار النسيج داخل الأسواق وحول المساجد، وتكونت من طابق أرضي تتم عملية البيع خارج الحوانيت ولا يدخلها المشتري إلا في أضيق الحدود، والحانوت من الداخل عبارة عن حجرة تنظم وتصنف فيها السلع في صفوف داخل رفوف متراصة بعضها فوق بعض، أو داخل تجويفات تحيطها العقود المتجاوزة، ويواجه الحانوت حاجز خشبي لبيع السلع عليه[7]، ويختلف تزيين الدكاكين والمتاجر بالكتابات الجميلة والخطوط، سجادات جميلة، سيوف مرصعة، مصابيح زينة وتزين القماش يزيد من رونق الحوانيت ويجلب إليها الزبائن والمشترين، نجد هذا التقليد كان متبعا بكثرة في سوق القماش وفي سوق "حومة السوق" بتونس[8].

---

[1]- بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص145.

[2]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص123.

[3]- بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص145.

[4]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص25.

[5]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص123.

[6]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص176.

[7]- هدية محمود: المرجع السابق، ص176.

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص108، مجموعة مؤلفين: البازار...، المرجع السابق، ص40.

وربما تحكمت الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في المسائل العمرانية في بناء الحانوت أو الدكان، فكان فتح الحانوت لا يكون إلا بموافقة الجيران في الأفنية أو الأزقة، والعمل على تفادي أبواب الجيران وعدم اتخاذ الحانوت مكان للجلوس في سائر الغرب الإسلامي، كما اتخذ المحتسب موقفا عن بناء الدكاكين أو الحوانيت حيث بناء الدكاكين بين أيدي الحوانيت في بعض الأسواق يضر بالمارين ويضيق عليهم عند الاصطدام الأحمال وكثرة الناس فأفتى بهدمها، إذا أضر بالمارة كما نوه إلى منع القاعدة للبيع بالفناء والطريق، فلابد من دكان يمتاره لئلا يضيق على المارة وأصحاب الأحمال وينافس أهل الحوانيت في أرزاقهم[1]، ويتضح من إحدى النوازل أن أهل سوق البز كانوا ينتصبون في حوانيت بيع للناس، غير أن الدلالين كانوا يسببون لهم أضرارا جساما لأن المشتري كان يقوم بتقليب السلعة في حوانيتهم قاصدا الاشتراء ويرى السلعة في المناداة أقل ثمنا من التي في الحوانيت فيترك الشراء منهم ويميل إلى سلعة المناداة لدى الدلالين، وينتج عن ذلك عدم تسويق سلعهم إلا في آخر النهار ليشتري بثمنها سلعا غيرها، ويزود أهل بيته بما يلزمهم من أطعمة وأقوات ويضيف الونشريسي أن معظم تجار البز في أسواق المغرب كانوا يقفون مكتوفي الأيدي أمام هؤلاء الدلالين اتقاء فحشهم وشرهم[2].

لقد تدخلت الدولة الموحدية في بناء الحوانيت والدكاكين وكرائها للتجار، وكان عمال الدولة يتكفلون بالإشراف على الكراء ويثبتون المبلغ في عقود خاصة يحتفظون بنسخ منها[3]، وترتبط قيمة الحانوت وقربه من مكان اكتظاظ الناس وتوافدهم عليه أثره في العملية التجارية، وفي قيمة الحانوت وازدياد سعره خاصة القريب من المساجد ومداخل المدن[4]، بعض الحوانيت ورحاب البيع كانت تابعة للأوقاف يستعملها التجار عن طريق الاكتراء[5]، وفي بعض الحالات يتم كراؤها من قبل التجار الأجانب وتشير وثيقة مؤرخة 21 أكتوبر 1225م إلى توصل الجنوي بريتو (grazole pabcea) بـــ 4.5 ليرات مستخلصة من دكاكين كان يملكها في بجاية، كما ساهم كراء الجنويين للمنازل والدكاكين في الأرباح التي حصلوا عليها ببيع أو كراء تلك المرافق حتى أن الملاكين نصبوا وسطاء لاستخلاص قيمة البيع والكراء، والظاهر أن التجار الغرباء تمتعوا بحرية التملك للحوانيت والدكاكين، وهذا يعني أن الحصول على الدكاكين كان عن طريق الشراء أيضا، كما يمكن أن يكون بانتقال

[1]- الونشريسي: المصدر السابق، ج8، ص453- ص454، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص107، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص123

[2]- الونشريسي: المصدر نفسه، ج5 ، ص197.

[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص175.

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص177.

[5]- بطيب هوارية : المرجع السابق ، ص28

الملكية عن طريق التركة[1]، كما وجدت إلى جانب هذه الحوانيت دكاكين أخرى ملك للخواص يتصرفون فيها بالبيع والكراء، وكان بعض الناس يعمدون إلى فتح حوانيت بأجزاء من منازلهم وهو ما يؤدي إلى الإضرار بجيرانهم[2].

نظمت حوانيت الصناع والتجار على أساس التخصص الحرفي لكل منهم فقد "**رتبت كل صناعة منها على حسب ما يشكل لها**"[3]، حيث تختص كل مجموعة من الحوانيت بنوع من مبيع السلع، أو نوع من منجزات الورشات والحرف، فكان على المحتسب الفصل بينهم وأن يجعل لأهل كل صنعة منهم سوقا يختص بهم وتعرض صناعتهم فيه فإنّ ذلك لقصادهم أرفق ولصنائعهم أنفق، ومن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار كالخباز والطباخ والحداد، فالمحتسب أكد أن يبعدوا حوانيتهم عن العطارين والبزازين لعدم المجانسة بينهم، وحصول الأضرار[4]، تبعا لذلك وجدت دكاكين الصاغة، دكاكين بائعي الصابون، وحوانيت بائعي الأكل الجاهز من الإسفنج وحوت مقلي ولحم مشوي وطبيخ، ودكاكين الإسكافيين، ودكاكين بائعي اللبن ودكاكين البقالة وغيرها وغالبا ما كان اجتماع الدكاكين والحوانيت في شارع رئيسي يجمع حرفا متعددة أو متكاملة أو موحدة يجعل من هذا الشارع سوقا يسمى بنوع النشاط المزاول فيه[5]. كان يتم إغلاق الحانوت وقت الصلاة بالشبكة وغلق دكاكين البزازين والصرافين بالستائر دون غلق الأبواب كما تم إغلاق الدكاكين والحوانيت خلال الجنائز[6].

أما عدد الحوانيت في مدن الغرب الإسلامي الموحدي خلال فترة الدراسة فإنه يختلف من مدينة لأخرى بحسب الكثافة السكانية وموقع المدينة وقربها من القرى[7]، فقد كان عدد حوانيت فاس للأحذية والخفاف والنعال مائة وخمسون حانوتا، أما دكاكين أحذية الأطفال بلغ عددهم خمسين دكانا، ودكاكين الفواكه بلغ عددها خمسين دكانا، وعشرون دكانا لبيع الأزهار وأنواع الورود، أما دكاكين بيع القطن بلغ عددها ثلاثون الدكانا[8]،

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص109.

[2]- الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص243، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص124.

[3]- العذري: المصدر السابق، ص86.

[4]- الشيزري: المصدر السابق، ص11- ص12.

[5]- بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية ...، المرجع السابق، ص231، طيب هوارية: المرجع السابق، ص26.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص108.

[7]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص124.

[8]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص233- ص234، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص342، كربخال مارمول: المرجع السابق، ج2، ص151

وبلغ عدد دكاكين الأواني الزخرفية ذات الألوان الزاهية مائة دكان[1]، أما دكاكين بيع السروج المطرزة ولجام الخيل والأحزمة والركابات يصل عددهم إلى ثمانين دكانا[2]، وقدرت دكاكين بيع الأطعمة الجاهزة من فطائر مقلية في الزيت واللحم والسمك المقلي والخبز الخفيف... حوالي خمسة عشرة دكانا[3]، وبلغ عدد دكاكين الجزارين أربعون دكانا، أما دكاكين الأقمشة الصوفية الغليظة والقطنية تتكون من مائة دكانا[4]، وكان في سوق الخضر أربعين دكانا لبيع أنواع الخضر، كما وجدت دكاكين لبيع الصابون وأخرى لبيع السمك بأنواعه وأخرى تخصصت لبيع الدقيق وكان في رحبة التبن عشر دكاكين[5]، كما أقيم في مدينة فاس دكاكين لبيع الشموع الغليظة والرفيعة التي أقبل أهل الريف على شرائها من سوق الشماعين[6]، وأخرى لبيع منتجات العطارة والتوابل والأعشاب الطبية بسوق العطارين بلغ عددها مائة وخمسين دكانا[7]، أما دكاكين الأسلحة بلغ عددها اثنا عشر دكانا[8]، على العموم جاء عند ابن أبي زرع أن عدد الحوانيت في مدينة فاس بلغ عددها تسعة آلاف واثنان وثمانين حانوتا في العهد الموحدي[9].

أما مدينة سبتة كان بها حوالي أربعة وعشرون ألف حانوت[10]، وذكر الوزان أن قلعة هوارة اشتملت على أربعين محلا للصناع والتجار[11]، وفي بني واريفن لمطغرة على وادي شلف بها حوانيت[12]، وكان بقرطبة من الحوانيت ثمانون ألف حانوت وأربعمائة واثنان وخمسون حانوتا[13]، وانتشرت الحوانيت في مدينة شلف حتى

---

[1]– مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص342.

[2]– الوزان: المصدر السابق، ج1، ص239– ص240، كربخال مرمول: المرجع السابق، ج2، ص153، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص342.

[3]– الوزان: المصدر نفسه، ج1، ص236.

[4]– مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص343.

[5]– الوزان: المصدر السابق، ج1، ص238، كربخال مارمول: المرجع السابق، ج2، ص 152، مسعد محمد عبد الله: المرجع نفسه، ص344.

[6]– الوزان: المصدر نفسه، ج1، ص234.

[7]– مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص344.

[8]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص70.

[9]– ابن أبي الزرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48.

[10]– الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص36.

[11]– الوزان: المصدر السابق، ج2، ص26.

[12]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص108.

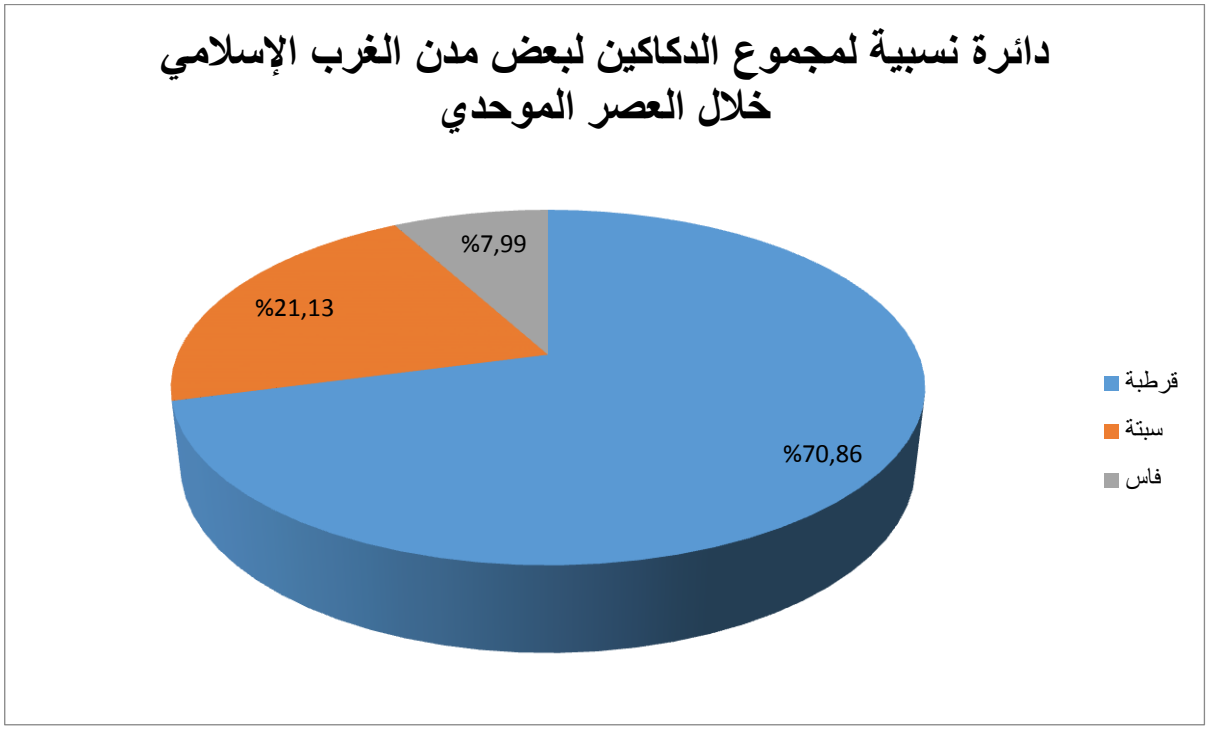
[13]– مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص33، فكري أحمد: قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1403هـ/1983م، ص185.

أصبحت ميزتها الأساسية[1]، كما بنيت الحوانيت والرباع بمدينة باجة[2]، وبنيت الحوانيت في العهد الموحدي على الأنهار وعلى الطرق والمسالك التجارية[3].

إحصائيات لمجموع الدكاكين لبعض مدن الغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي:

المدينة	الإحصاء	النسبة المؤوية	المصدر
قرطبة	80452 حانوتا	% 70.86	مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس: المصدر السابق، ص33
سبتة	24000 حانوتا	% 21.13	الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص36
فاس	9082 حانوتا	% 7.99	ابن أبي زرع: الأنيس المطرب..، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48

ـــ تحويل الاحصائيات الى دائرة نسبية:



التعليق:

نلاحظ من خلال الإحصائيات المعروضة أمامنا ارتفاع عدد الدكاكين بمدن الغرب الإسلامي الموحدي وخاصة المدن الكبيرة، أكثر من ثمانون ألف حانوت بمدينة قرطبة وأربعة عشرون ألف بمدينة سبتة، هذا العدد

[1]- بطيب هوارية: المرجع السابق، ص26- ص28.

[2]- المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب...، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص134.

[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص108.

يستوقفنا ويدعونا لتساؤل فيه والراجح أن السبب وراء هذا الارتفاع في عدد الحوانيت في المدينة الواحدة يرتبط بالكثافة السكانية للمدينة، حيث كلما ارتفع عدد السكان زاد الطلب في السوق وبالتالي ارتفاع عدد الحوانيت والعكس صحيح، كما أن اتساع المدينة تطلب وجود عدة دكاكين موزعة عبر أحيائها، إضافة إلى موقع المدينة في قربها من القرى أو على الطرق التجارية جعلها مركز استقطاب للتجار محلين وأجانب، كونها مدن تجارية ونشاط التجارة بها أدى إلى إنشاء عدة حوانيت، كما أن ارتفاع الإنتاج الزراعي وتنوعه مع بروز يد عاملة في مجال الحرف على أنواعها، وتنوع المنتجات الصناعية أدى إلى ارتفاع عدد الدكاكين خاصة بمدن الغرب الإسلامي الموحدي مقارنة بالقرى كمدينة فاس وقرطبة وسبتة ومراكش.....

إحصاء لأصناف الدكاكين بمدينة فاس:

التخصص	الإحصاء
العدول	80 دكانا
الكتابيين	30 دكانا
الأحذية والخفاف	150 دكانا
أحذية الأطفال	50 دكانا
الفواكه	50 دكانا
الأزهار	20 دكانا
القطن	30 دكانا
الأواني الخزفية	100 دكان

التخصص	الإحصاء
الشكم واللجم والأحزمة والسروج والركابات	80 دكانا
الخضر	40 دكانا
أفران شواء اللحم	15 دكانا
الأقمشة الصوفية والقطنية	100 دكان
أقفاص الدجاج	40 دكانا
التبن	10 دكاكين
الدلاء الجلدية	14 دكانا
ظروف الدقيق والقمح	30 دكانا

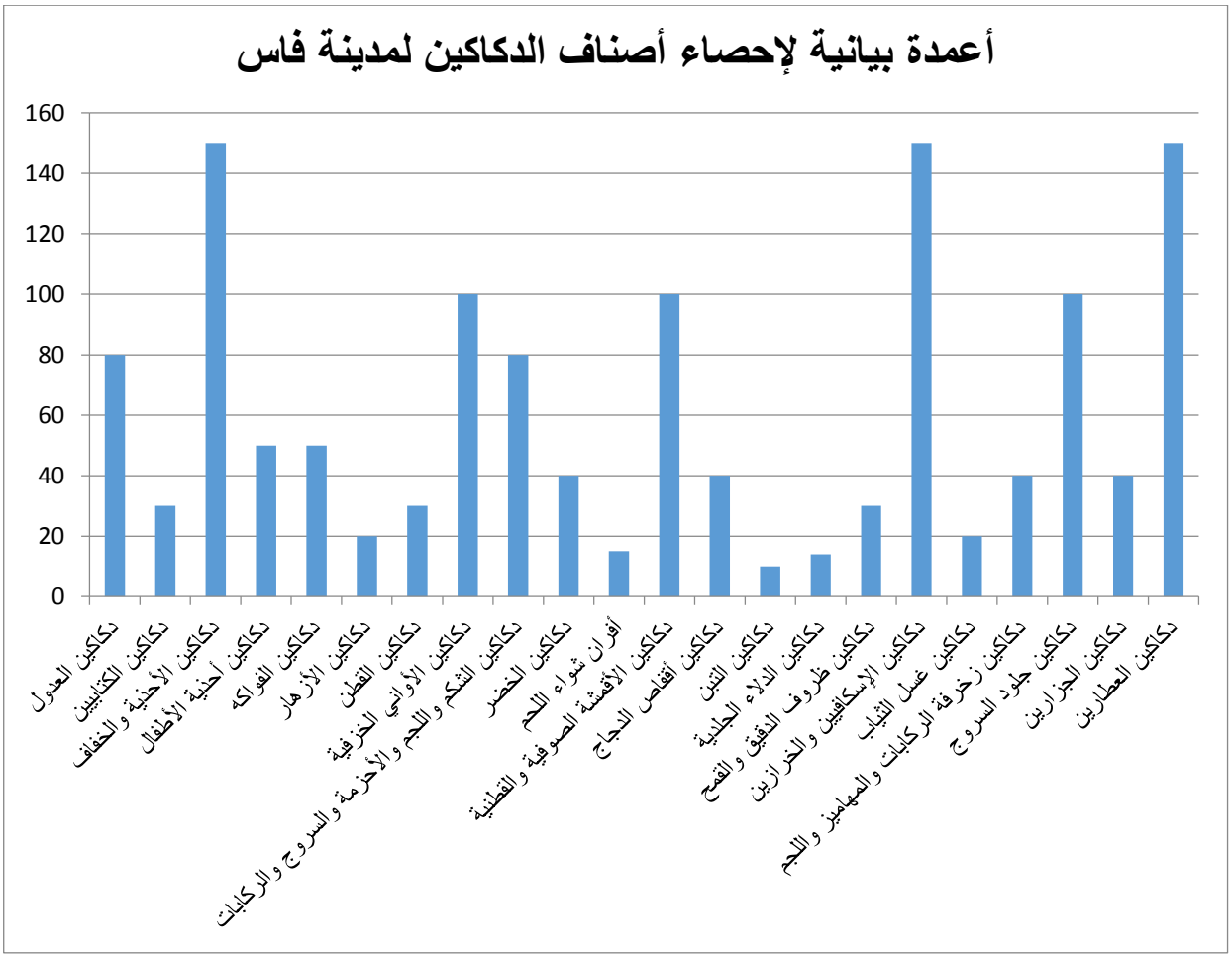
التخصص	الإحصاء
الإسكافيين والخرازين	150 دكانا
غسل الثياب	20 دكانا
زخرفة الركابات والمهاميز واللجم	40 دكانا
جلود السروج	100 دكان [1]
الأطرزة	3064 دكان
أفران الخبز	1170 دكان [2]
الجزارين	40 دكانا
العطارين	150 دكانا [3]

[1]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص233- ص240.

[2]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب..، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48، الجزنائي: المصدر السابق، ص44.

[3]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص343 - ص344.

- تحويل الإحصائيات إلى أعمدة بيانية:



التعليق :

يبدو من خلال إحصائيات لأصناف الدكاكين بمدينة فاس تنوعها، ولكل نوع تعداد كبير للحوانيت، والملاحظ أن أكبر عدد من الحوانيت كان للأطرزة تعدت ثلاثة آلاف وأفران الخبز التي تعدت ألف ومائة دكانا، ودكاكين الإسكافيين والخرازين تعدى مائة وخمسون دكانا..، ذلك يرجع إلى التفوق الاقتصادي لمدينة فاس حتى على مدينة مراكش التي كانت في المركز الثاني رغم أنها العاصمة علا السبب يرجع إلى أنها كانت حديثة البناء بنيت سنة 479هـ/1086م، لم يكن لها قدم مدينة فاس التي بنيت منذ سنة 193هـ/807م. في عهد إدريس بن إدريس والتي اكتسبت مكانة دينية وثقافية وتجارية عبر السنين[1]، إضافة إلى تطور صناعة فاس جعلها تحتل مركز الصدارة بين أنشطة المدينة الاقتصادية، وكانت فاس ذات أهمية إدارية وسياسية بارزة، كما كانت دائما تمثل تجمع حضريا ضخما يضم أعداد هائلة من السكان زادت مطالبهم بالسوق الأمر الذي تطلب تعدد

[1]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص263.

الحوانيت في نفس التخصص، مع كل ما تقدم تعتبر فاس مدينة تجارية ذات إشعاع إقليمي استقطبت التجار من مختلف الأقطاب.

2- السّويقة :

إلى جانب الأسواق وجدت بالمدن بعض الأماكن التي تحمل اسم السويقة[1]، وهي تصغير لكلمة سوق عبارة عن مراكز تجارية صغيرة تختص بإعادة توزيع السلع[2]، ويجتمع فيها صغار التجار[3]، للتبادل التجاري بمختلف السلع عبر الأحياء السكنية[4]، والراجح أن لكل حي سكني سويقة تغني السكان عن السوق العام، وقد تقع السويقة غالبا خارج أسوار المدن[5]، كما قد تقام في وسط الأحياء في مراكز تقاطع الشوارع يشتري منها سكان الحي ما يحتاجونه من مواد، وقد تختص في بيع منتج واحد مثل السويقة التي كانت في مدينة دلس في البساتين مخصصة لبيع اللحم فقط[6].

من بين السويقات التي ورد ذكرها في النصوص التاريخية سويقة ابن مثكود بين قصر سامية وطرق قانان الذي يبعد عن أطرابلس مائتا ميلا[7]، وسويقة المسمار بإشبيلية[8]، وسويقة ابن نصير وابن أبي سفيان في قرطبة، وسويقات بلنسية، وميورقة، وقونكة، وبطليوس، وطليطلة[9]، وتعدد السويقات في بجاية مثل السويقة الواقعة قبالة إحدى أبواب بجاية باب تاطنت، وسوق باب البحر، وسوق الصوافين، وسوق البزازين، وسوق حومة باب المدبح ببجاية كما وجدت سويقة بمدينة هوزة[10]، وكان بربض ابن سعدون بتونس سويقة تباع فيها الخيل والبغال والحمير[11].

---

[1]- السيد أبو مصطفي كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص302.

[2]- رافع رضا: المرجع السابق، ص102.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص302.

[4]- رافع رضا: المرجع السابق، ص102.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال : تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص302.

[6]- بن نعمان إسماعيل: مدينة دلس...، المرجع السابق، ص101- ص102.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص308.

[8]- ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص396.

[9]- السيد أبو مصطفى كمال : تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص302.

[10]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 72- ص73.

[11]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص179، لا يزال مصطلح السويقة يستخدم في الوقت الحالي في الجزائر ويقصد به انعقاد بعض الأسواق المصغرة في الأوقات الاستثنائية كأوقات الأعياد خاصة عيد الأضحى المبارك ليقضى الناس حاجاتهم قبل حلول العيد أو أنها تقام في بعض الأماكن التي تقام فيها الأسواق.

3 ــ الرحبة:

الرحبة هي أسواق ضيقة ومغلقة تختص بنوع معين من السلع مثل رحبة الحبوب، رحبة ثيران الحرث، رحبة الخرفان، رحبة الماعز، رحبة البغال، رحبة القماش، رحبة أطباق الخشب، رحبة الصناعة الفخارية، تقع في الأزقة والحومات وملتقى الشوارع، كما تقع بالقرب ووسط الأحياء المجاورة للمسجد داخل المدن[1]، أو بالقرب من أبواب المدن، هذه الأخيرة كانت تعج بالوافدين إليها من القرى البعيدة وهم محملون بسلعهم ومنتجاتهم الحيوانية والنباتية أو بعض صناعتهم التقليدية، فيبيعون أو يقايضون ما يجلبونه معهم بسلعة أهل المدينة، وكان التجار يحرصون على الشراء منهم ولقائهم من على أبواب المدن لبيعهم بأرخص الأثمان أو مقايضتهم بما هو زهيد، وهم يترددون على تلك الأسواق في الغالب يوميا[2]، وفي الصحراء كانت الرحبة مكان لتجهيز القوافل التجارية المستعدة للرحيل ومحطة نزولها عند مجيئها[3].

من بين رحاب الغرب الإسلامي الموحدي رحبة الزبيب في فاس[4]، وكان سوق دلس مقسما وظيفيا إلى عدة أقسام، حيث كان لكل سلعة رحبتها الخاصة فهناك رحبة اللحم، ورحبة الحبوب، ورحبة الزيت... ولا يجوز للتجار والحرفيين أن يعرضوا سلعهم في غير رحبتهم[5]، وكان بقسنطينة رحبة الصوف[6]، ووجدت رحبات خاصة بالحبوب يطلق عليها سوق البر[7]، ورحبة الزرع بمدينة تلمسان[8]، ورحبة التبن في فاس[9].

---

[1]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص72– ص73، الإحالة رقم: 08.

[2]– بطيب هوارية: المرجع السابق، ص22.

[3]– ثياقة الصديق، فاتحي عبد النبي: النمط المعماري للمدينة الصحراوية ووظائف الاجتماعية– قراءة أنتروبومجالية لقصور توات قصر تمنطيط بأدرار– نموذجا، ضمن ملتقى الدولي حول: تحولات المدينة الصحراوية – تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسة الحضرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص، ص116.

[4]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 72، الإحالة رقم: 09.

[5]– بن نعمان إسماعيل: مدينة دلس...، المرجع السابق، ص98.

[6]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص73.

[7]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص180.

[8]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص86.

[9]– مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص343، الوزان: المصدر السابق، ج1، ص238.

4 – القيصاريات[1]:

من مظاهر تنظيم الأسواق وجود القيصرية[2]، وهي المؤسسة التجارية التي تدل على ازدهار الحركة التجارية ونشاطها، وهي عبارة عن بناء كبير[3]، على هيئة فراغ مغلق مجمع حول صحن (فناء سماوي) في تشكيل مربع أو مستطيل من دورين غرف المبيت للتجار ملحق بها مرحاض في الدور الثاني، وتنظيم الحوانيت حول الفناء[4] على ضفتين[5]، يتم إنزال البضائع فيه ويتوسطه مسجد صغير لتمكين التجار من الصلاة، وفيه حواصل (المخازن) في جوانب هذا الفناء لتخزين البضائع المختلفة[6]، من طرف تجار الجملة قبل بيعها إلى تجار التجزئة[7]، يتكون كل منها من غرفة مستطيلة يغطيها قبو نصف أسطواني، وقد تكون هذه الحواصل من طابق واحد أو طابقين، وغالبا ما كانت أبوابها ذات مصرع خشبي واحد تعلوه نافذة صغيرة لإضاءة الحاصل وتهويته عند غلق الباب، كذلك كان كل حانوت من حوانيت القيصرية الخاص بعرض البضائع وبيعها عبارة عن غرفة مستطيلة تفتح على الشارع الذي يسلكه الناس[8]، وهي في حجم مدينة صغيرة يوجد حولها سور يضم أبواب، وعلى الأبواب حواجز (سلاسل) لمنع دخول المارة وهم ركوب، وكذلك منع كل أنواع الدواب[9]، ويدخل إليها من باب واحد[10]، وجرت العادة أن يغلق الباب ليلا، وتلك الأبواب تفتح في ساعات الحركة التجارية وتحرس عن طريق مراقبين

---

[1]– **القيصرية:** (القيصارية/ القيسارية) مأخوذة من اللفظة اللاتينية كايسارتا السوق الملكية، أو أن أصلها قيصرية نسبة إلى القيصر الروم، ومعناها السوق الإمبراطوري ذلك أن الروم عندما حكموا منطقة الشمالية من المغرب خصصوا لكبار تجارتهم أماكن منعزلة عن باقي المتاجر، بحيث يمكن استخلاص الضرائب ويتقاضونها في عين المكان، كما أن دفاع التجار عن أموالهم في حالة الخطر اضطرهم إلى الدفاع عن المنطقة التجارية التي هم بها فيحمون بذلك أموال الدولة أيضا، وكانت في كل مدينة وذلك بأمر أحد القياصر ثم جاء اسم قيصرية وحُرِفَ إلى القيصرية بإضافة أداة التعريف العربية ثم انتقلت إلى العمارة الإسلامية. ينظر: عشي علي: التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات 2-10 هـ/8-16م، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في علوم في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة باتنة -1 ، 1436-1437هـ/2015-2016م، ص535، كربخال مارمول: المرجع السابق، ج2، ص150، على أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص71، الإحالة رقم: 02.

[2]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص125.

[3]– البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص246.

[4]– بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص149، حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص24.

[5]– السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام...، المرجع السابق، ص165.

[6]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص125.

[7]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص71.

[8]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص125.

[9]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص71.

[10]– عشي علي: المرجع السابق، ص535، بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص149.

مخصصين لهذا الأمر[1]، هذه المؤسسة تتواجد في وسط المدينة[2]، تمتد حول ساحة المساجد الجامع[3]، يتراوح عدد الحوانيت داخل القيصارية الواحدة مابين (30- 40) حانوتا يشمل كل منها على مصطبة ومقعد[4]، وجدت قيصاريات متخصصة في بيع الأثواب وغيرها من السلع فهناك قيصارية خاصة بالمنسوجات الحريرية أو الكتانية والقطنية وإزاءها وجدت قيصارية الذهب وثمت قيصاريات لبيع الصوف، والعطور وأنواع التوابل، وأخرى لبيع الفواكه والخضروات، والطيور، والمجبنات وغيرها، كما وجدت رحبات خاصة بالحبوب، وأخرى خاصة لبيع الدواب والماشية، بالإضافة إلى جهة معينة خصصت لبيع الجواري والعبيد[5]، على العموم هي سوق للأشياء الواردة من الخارج عالية القيمة[6]، وكذلك أجود المنتجات المحلية، وكانت التجارة الفردية عن طريق البيع والشراء بين الأفراد أو جماعية عن طريق المزادات[7]، وكانت القيصاريات مقصد للتجار من الطبقة الأولى[8] من مختلف الأنحاء الأجانب منهم وأبناء البلد[9].

كانت الدولة تقوم ببنائها على نفقتها، إذ أنه لا يرخص لغير الحاكم إقامة مثل هذه المنشآت[10]، تكون خاضعة لإدارتها وتحصيل مداخيلها وهي بذلك تحول رئيسي في السياسة المالية للدولة اتجاه الأسواق المنتشرة في أقاليمها بهدف السيطرة على مداخيلها، وتحقيق مكاسب مادية[11]، بكرائها للتجار وأرباب الصنائع حسب الاتفاق المبرم مع السلطة الحاكمة في كل شهر أو سنة[12]، بتعيين عمال تحت سلطة الدولة للإشراف عليها وتحصيل مبالغ

[1]- هدية محمود: المرجع السابق، ص178، بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص149، مؤنس عوض محمد: المرجع السابق، ص369، بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور المغربي...،المرجع السابق، ص227.

[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص71.

[3]- السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام...، المرجع السابق، ص165، سالم عبد العزيز: تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1423هـ/2002م، ص218.

[4]- بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص149.

[5]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص100، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص125، بطيب هوارية: المرجع السابق، ص19- ص20، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص230.

[6]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص71، السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام...، المرجع السابق، ص165، سالم عبد العزيز: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس...، المرجع السابق، ص218.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص71، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص280.

[8]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص71.

[9]- بطيب هوارية: المرجع السابق، ص19، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص280.

[10]- بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور المغربي...، المرجع السابق، ص227.

[11]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص536.

[12]- بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور المغربي...، المرجع السابق، ص227، عشي علي: المرجع السابق، ص535.

الكراء، وتوثيق ذلك في عقود خاصة يحتفظون بنسخ منها[1]، كما كان هذا الترتيب لمراقبة أصحاب الحرف مباشرة تحت رعاية أمناء مشرفين على سير الأعمال ومنع تسرب الغش في الصنعة[2].

احتفظت لنا المصادر بإسم أحد أمناء القياصر وهو أمين قيصارية مالقة محمد بن أبي بكر بن ولاد الأنصاري الذي وصف بالأمانة في حفظ الودائع لدرجة أنه كان مقصودا من طرف الناس من كل مكان[3]، لقد وفر هذا الإجراء موردا جبائيا مضمونا للدولة الموحدية[4]، مع السعي لتوفير الحماية اللازمة لهذه المؤسسة التجارية، هذه الحماية ساهمت بدورها في تنشيط الحركة التجارية بأسواق الدولة الموحدية[5]. كان يجمع في هذا النوع من البناء كل ما يلزم التجار من وسائل العمل: كالسمسار والموثق والحمال والدلال وما يسهل النشاط التجاري[6].

أما عن الفرق بين القيصارية والسوق العادي يكمن في أن القيصارية محكمة التنظيم[7] تختلف كليا عن تنظيم وتخطيط الأسواق[8]، حيث تشمل أروقة[9] مسقوفة تعلو دكاكينها بوائك عادة تكون مختصة بنوع واحد من البضائع خالية من المساكن[10] عكس الأسواق التي تقع ضمن مساكن أهل المدينة لكن مهام القيصارية لا تختلف عن مهام السوق[11].

وإذا قارنا القيصرية بالفندق وجدناهما يتفقان في تخزين البضائع وإيواء التجار، وأنهما وجدا في المدن وكان كل منهما متكون من طبقة واحدة أو طبقتين[12] أي أنهما اتفقا في البنية المعمارية، أما الاختلاف فيمكن حصره في أن القيصارية أصبحت من الأسواق التجارية والصناعية، حيث احتوت أروقتها أسواق حرفية ومعامل معدة للصناعة وخاصة صناعة النسيج فضلا عن التخزين[13]، بينما الفندق اقتصر على التجارة والتخزين، كما كان مقر

---

[1]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص536.

[2]– بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور المغربي...، المرجع السابق، ص227.

[3]– أبي عبد الله بن عسكر، أبي بكر بن خميس: أعلام مالقة، تح: عبد الله المرابط الترغي، دار الآمان، ط1، الرباط، 1420هـ/ 1999م، ص157.

[4]– بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور المغربي...، المرجع السابق، ص227.

[5]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص536.

[6]– عشي علي: المرجع السابق، ص535.

[7]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص125.

[8]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص538.

[9]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص125.

[10]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص84، بلعربي خالد: الأسواق في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص33.

[11]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص538.

[12]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص368.

[13]– الخزاعي كريم عاتي : المرجع السابق، ص66.

لإقامة التجار، كان أيضا لإيواء دوابهم وأنه كان في المدن أو على طرق القوافل التجارية أو حتى على أطراف المدينة على خلاف القيصارية التي وجدت في المدن[1]، بجوار المسجد الجامع[2]، بذلك ساهمت في تعمير الجامع في الصلوات[3].

ومن القيصاريات التي اشتهرت بها مدن الغرب الإسلامي خلال العهد الموحدي قيصارية مراكش التي بنيت سنة 580هـ/1184م تاريخ الشروع في بناء مدينة الصالحة (مراكش) والمعروفة أيضا بإسم المدينة المخزنية، وكان المنصور الموحدي أمر عمارة القيصارية سنة 585هـ/1189م تاريخ انتهاء الأشغال بها[4]، حيث وصفها الجغرافيون أنها أعظم قيسارية لم يبن في مدن الأرض أعظم منها[5]، وأكد ابن عذارى على عنصر التكامل والجمال العمراني بقوله: **"كانت– القيصارية– كالمرآة في وجه القصر تضيء به من أكتافه وكالورد العذب والمادة لتأتي مؤنه وجميع لباناته"**[6]، ومن بين ظروف تأسيسها تلك الحوافز الاقتصادية التي تبدو كعناصر بارزة وراء تأسيس هذه المنشآت، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ الذي عرفته ديمغرافية المدينة خلال هذه الفترة من شأنه أن يدفع إلى تزايد الحاجيات ومتطلبات الإستهلاك، كما أن المجال الواسع الذي امتد إليه نفوذ الموحدين من شأنه أن يفتح فرصا جديدة للتبادل مع العاصمة، الأمر الذي استجوب توسع أسواق المدينة وإنشاء المؤسسات التجارية لمسايرة المتطلبات الاستهلاكية للسكان من جهة، وإحتواء مبادلات الخريطة التجارية الواسعة من جهة أخرى، جعل مراكش تعرف رواجا تجاريا كثيفا، وزادت المخازن إثر ذلك وفورا، ونمت الأرزاق وعمرت الأسواق بالبيع والتجارة الرابحة ودرت على الناس الخيرات دروارا... وكثر المال في الأيدي[7]، أما ابن عذارى قال **"صارت – مراكش – أوسع البلاد معاشا وأكثرها خلقا وأربحها تجارة"**[8]، وتقع القيصارية في شمال شرق المدينة المخزنية – صالحة– عند ملتقى هذه الأخيرة بالمدينة المرابطية من باب الصالحية، ولقد كان اختيار هذا الموقع لعدة اعتبارات

---

[1]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص368– ص369.

[2]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص84.

[3]– سالم عبد العزيز: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس...، المرجع السابق، ص218، السيد محمود: الأندلس في الإسلام...، المرجع السابق، ص166.

[4]– هدية محمود: المرجع السابق، ص178، رابطة الدين محمد: قيسارية مراكش الموحدية، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، يومي: 15–17 رجب 1409هـ/21–23 فبراير1989م، الدار البيضاء، المغرب، 1992م، ص10، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص68– ص69.

[5]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص210، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص66.

[6]– المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب...،قسم الموحدين، المصدر السابق، ص258.

[7]– رابطة الدين محمد: المرجع السابق، ص10– ص12.

[8]– المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب...، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص153.

منها القرب من وجود منفدين خارجيين لتسهيل التبادل مع خارج المدينة وهما باب الصالحة شرقا، وباب الشريعة غربا، مع أهمية توفير إمكانيات الأمنية المعمارية والبشرية، إضافة لموقع الوسط بين ثلاث تجمعات بشرية هامة بالمدينة هي: الصالحة، والمدينة الموحدية بالجنوب الغربي ثم المدينة المرابطية خاصة الوسط والشرق منها الأمر الذي وفر الطاقة للعمل والاستهلاك، على أساس أن يكون المشروع الموحدي ذا امتياز أمام المرابطين رغبة في أن يصبح بديلا عنها، وكانت قيصارية مراكش تضم خمسة عشر سوقا أو أكثر وخضعت لإشراف مجموعة من أمناء الأسواق حسب الاختصاص وكان البيع يتم بالمزايدة بواسطة الدلال مع توثيق عمليات البيع والشراء[1].

ورغم الحريق المهول الذي أصابها سنة 607هـ الذي أتى على سلع التجار القاطنين والواردين وخلف خسائر كبيرة في رؤوس أموالهم[2]، تحدث عنه ابن عذارى بقوله أن "**الضرر الجاري بقيصارية مراكش... فتمكنت النار بيابس العيدان وشفوف الثياب... وذهب في هذه الكائنة للتجار... من الأموال الجسيمة ملا يحصى... وافتقر فيها أمة من ذوي اليسار وأصبحوا يتكففون الناس حيارى على الأقطار**"[3]، ثم أعاد الناصر الموحدي بناء القيصارية رغم ما أصابها من جراء هذا الحريق الذي قضى على معظمها وأغلب تجارتها[4]، ومن غير المستبعد أنها استرجعت نشاطها بعد ذلك، وهو ما جعلها نقطة مستهدفة سنة 664هـ من طرف هسكورة[5]، ذكر ابن عذارى أنهم "**دخلوا القيصارية ونهبوها... واستولوا على جميع ما كان فيها من الأمتعة والأسباب وأشعلوا النار فيها وحرقوها**"[6]، لتكون نهاية هذا الإنجاز التجاري الهام بمراكش الموحدية[7].

ومن أشهر قيصاريات الغرب الإسلامي في العهد الموحدي ماكان بفاس قيصاريتان[8]، أحدهما بعدوة القرويين والأخرى بعدوة الأندلس على وادي مصمودة[9]، تضم كل واحدة خمسة عشر سوقا[10]، عبارة عن مدينة

[1]- رابطة الدين محمد: المرجع السابق، ص09- ص10، ص13، ص17.

[2]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص108.

[3]- المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب...، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص 257- ص258.

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص178.

[5]- رابطة الدين محمد: المرجع السابق، ص18.

[6]- المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب...، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص439.

[7]- رابطة الدين محمد: المرجع السابق، ص18.

[8]- الجزنائي: المصدر السابق، ص44.

[9]- هدية محمود: المرجع السابق، ص178.

[10]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص345.

صغيرة تحيط بها أسوار تحتوي على اثني عشر بابا يعترض مدخل كل باب سلسلة كي لا تتمكن الخيول والحيوانات من الدخول إليها تضم خمسة عشر حيا أو سوقا[1].

إحصائيات أسواق قيصارية مدينة فاس في العصر الموحدي

نوع السوق	عدد الأحياء	السلع	النص الإحصائي	المصدر
سوق الخرازين	حيان	أحذية للأعيان	"اثنان مخصصان للخرازين الذين يصنعون أحذية للأعيان لا يمكن للصناع ولا للجنون ولا لرجال الحاشية أن ينتعلوا مثلها وفي هذا المستوى من جمال الصنعة"	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص240
سوق الأقمشة الحريرية	حيان	الأقمشة الحريرية	" وهناك حيان آخران مخصصان لتجار الأقمشة الحريرية ويبيع بعضهم الجدائل والطرز الخاصة بطقوم الخيل وغيرها من أنواع الزينة ويشغلون نحو خمسين دكانا بينما الآخرون الحرير الملون لتطريز القمصان والوسائد...، ولهم نفس الدكاكين بالتقريب"	نفسه، ج1، ص240
سوق الأقمشة الصوفية	حيان	الأقمشة الصوفية الأقمشة الحريرية قلنسوات حرير خام الفرش الوسائد الصيفية البسط الجلدية	"يأتي بعد ذلك حيان آخران يشغلهما تجار الأقمشة الصوفية أي المستوردة من أوروبا وكلهم أندلسيون، وتباع هنا أيضا أقمشة حريرية وقلنسوات وحرير خام ويوجد بعيدا من هنا صانعوا الفرش والوسائد الصيفية وبعض البسط الجلدية الصغيرة"	نفسه، ج1، ص241
سوق الخياطين	ثلاثة أحياء	أنواع الثياب	"وبعد ذلك يحتل الخياطون ثلاثة أحياء"	نفسه، ج1، ص241
سوق الحواشي	حي	حواشي الثياب المضفرة	"بعدها حي خاص بالعمال الذين يكفون بضفائر حواشي الثياب التي تتخذ منها عمائم الرؤوس"	نفسه، ج1، ص241
تجار الكتان	حيان	كتان وقمصان الأقمشة النسائية	"ثم حيان لتجار الكتان وتجار القمصان والأقمشة النسائية وهؤلاء أغنى تجار فاس لأن مبيعاتهم وأرباحهم تفوق ما يحققه غيرهم من التجار مجتمعين"	نفسه، ج1، ص241
سوق زينة البرانس	حي	بلوطات (حريرية) وغيرها	"وفي حي آخر تصنع جميع ما تزين به البرانس من بلوطات (حريرية) وغيرها"	نفسه، ج1، ص241
سوق الملابس المستعملة (سوق	حي	الثياب المستعملة	"ثم في حي آخر تباع ملابس من القماش الأوروبي وينادى عليها الدلالون عادة كل مساء وأقصد هنا أهل الملابس المستعملة التي يأتي بها أهل المدينة ليبيعوها عندما تصبح بالية	نفسه، ج1، ص241

[1]– طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص225، الوزان: المصدر السابق، ج1، ص240.

المركطين أو المركطال)[1]			أو لأي سبب أخر"	
سوق القمصان القديمة	حي	القمصان الكتان القديمة والأغطية والفوط...	"هناك حي أخر يعاد فيه بيع القمصان القديمة المصنوعة من الكتان والأغطية والفوط الخ وبالقرب من هذا المكان بعض الدكاكين الصغيرة يباع فيها بالمزاد الزرابي وأغطية الفرش"	نفسه، ج1، ص241

التعليق:

الظاهرة أن قيصارية فاس شهدت كثرة الأسواق وتعددها إضافة إلى وجود مكتب محصلي الضرائب، لأن أغلب الأقمشة التي تباع يتم بيعها عن طريق المزاد العلني فيحملها الباعة إلى مستخدمي الضريبة لختمها، ووصل عدد دكاكين الدلالين نحو ستين دكانا كما يمكن اعتبار قيصارية فاس نموذجا لباقي قيصارية مدن الدولة الموحدية في المغرب الإسلامي والأندلس من حيث تنوع أسواقها ونظامها، يجتمع بها التجار المتميزون بقدر من الأهمية إلى جانب بضائعهم.

وكان بمدينة سبتة قيسارية... موقعها خلف المسجد الجامع الأعظم، إضافة لقيصارية آسفي التي ذخرت بالعديد من التجارات[2]، وكان في مدينة سلا **"قيصارية عظيمة"**[3]، وشهدت مدينة بجاية قيصارية عظيمة[4]، كان لها شهرة في الغرب الإسلامي[5]، إضافة لقيصارية سوسة التي اشتهرت بإعداد الكتان المنسوج وبيعه[6].

وكانت أغلب القيصاريات الأندلسية تتألف من شبكة من الطرقات الضيقة المسقوفة أو من ممرات تدور حول بهو فسيح تتفتح عليها الحوانيت، ومن أهم قيصاريات الأندلس قيصارية إشبيلية التي كانت قائمة حتى عهد الخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور سنة 592هـ/1195م[7] الذي أمر **"بتوسعة رحاب الجامع (بن عدبس)... فهدمت الديار والحوانيت والفنادق المضيقة عليه"**[8]، ثم أمر ببناء قيصارية[9] **"عجيبة غريبة في الزمان، وجعل لها أربعة أبواب كبار تحوطها من جوانبها الأربعة أكبرها الباب القبلي والجوفي تقابلان باب الجامع الجوفي منه،**

[1]– ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص396، الإحالة، رقم: 04.

[2]– هدية محمود: المرجع السابق، ص178.

[3]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص141.

[4]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص66.

[5]– هدية محمود: المرجع السابق، ص178.

[6]– هدية محمود: المرجع نفسه، ص178، بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور المغربي...، المرجع السابق، ص227.

[7]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص305.

[8]– ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص396.

[9]– سالم عبد العزيز: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس...، المرجع السابق، ص218، السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام...، المرجع السابق، ص166.

فلما كملت هذه الأسواق بحوانيتها بالبناء نقلت إليها سوق العطارين، وسوق التجار من البزازين، وسوق المركطين والخياطين، وتزاحم الناس باعتباطهم في المزايدة في كرائها، ونما الخراج في ذلك نمو غالبا... وعمر الجامع بالصلوات الخمس فيه لزاما"[1]، ولقد كانت أسقف قيصارية إشبيلية[2] من ألواح الخشب المنقوشة بالزخارف النباتية، والتوريقات كما كان الحال في قيصارية مراكش[3].

وكانت لمدينة مالقة قيصارية تشبه الأسواق الشرقية تتكون من مجموعة من الحوانيت والعديد من الممرات يمكن الدخول إليها عن طريق بوابة معقدة بعقد[4]، وكان لبلنسية باب يعرف بباب القيصارية ينفتح على السور الغربي يؤدي إلى دانية وشاطبة والجزيرة[5]، نسبة للقيصارية التي كانت تضم أسوقا منها سوق الثياب، وسوق الخياطين، والصباغين، والسقاطين، وسوق الصاغة[6].

إضافة إلى قيصارية ألمرية كانت تقع في الجانب الغربي من المدينة[7]، وكان يؤمها التجار ويأمنون فيها على أموالهم على نحو ما كان قائما في كبريات مدن الأندلس كإشبيلية وغرناطة[8]، وصفها العذري بقوله **"فقد رتبت كل صناعة فيها حسب ما يشكل لها"**[9]، وكانت قرطبة تحفظ حتى وقت قريب بميدان مستطيل الشكل يعرف بالقيصارية تقع إلى الجنوب الشرقي من المسجد الجامع، اكتملت بها محاسن سوق قرطبة[10]، وكان في غرناطة

---

[1]– ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص396– ص397.

[2]– مازلت اشبيلية تحتفظ إلى اليوم بشارع يعرف "بشارع القيسارية" يقع بجوار كنيسة سان سلفادور، نسبة إلى السوق الذي كان يحيط بجامع ابن عدبس وكانت هذه القيسارية تضم سوق الثياب وسوق الخياطين، والصباغين والسقاطين وسوق العطارين...وغيرها ينظر: السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص305، سالم عبد العزيز: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس...، المرجع السابق، ص218، السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام...، المرجع السابق، ص165– ص166.

[3]– سالم عبد العزيز: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس...، المرجع نفسه، ص218، السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام...، المرجع نفسه، ص166.

[4]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص305.

[5]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص304، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص340.

[6]– أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع نفسه، ص280.

[7]– العذري: المصدر السابق، ص86.

[8]– أبو الفضل محمد أحمد: تاريخ مدينة ألمرية الأندلسية...، المرجع السابق، ص180.

[9]– العذري: المصدر السابق، ص86.

[10]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص306، سالم عبد العزيز: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس...، المرجع السابق، ص219، السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام...، المرجع السابق، ص166، هدية محمود: المرجع السابق، ص179.

قيصارية بها حوانيت مصطفة تباع فيها مصنوعات قيمة ومنتجات ثمينة[1]، إضافة إلى قيصاريات أخرى كقيصاريات بليش، وميورقة كان لها قيصاريتان إحداهما خاصة بالعطارين[2].

إحصاء لقيصاريات بعض مدن بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي

المدينة	الدلالة التاريخية	المصدر
مراكش	"وجلب التجار إلي قيصارية عظيمة لم يبق في مدن الأرض أعظم منها وأمر بعمارتها – الخليفة أبو يوسف – أول سنة 585هـ/1198م"	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص210
	"كانت –قيسارية– كالمرآة في وجه القصر تضيء به من أكتافه وكالورد العذب والمادة لتأتي مؤنه وجميع لباناته"	المراكشي ابن عذارى: البيان المغرب...، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص258
فاس	كان بها " قيساريتان اثنتان ،واحدة في كل عدوة منها"	الجزنائي: المصدر السابق، ص44
	أحصيت "قيساريتان أحدهما بعدوة القرويين والثانية بعدوة الأندلس على وادي مصمودة"	ابن أبي الزرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق (طبعة دار منصور)، ص48
	"هذا السوق شبه مدينة صغيرة مسورة بجدران ينفتح فيها إثنا عشر بابا، يعترض مدخل كل باب منها سلسلة تمنع الخيل وسائر الدواب من الدخول إليه، وينقسم هذا السوق إلى خمسة عشر حيا...، تسمى كل هذه الأزقة قيصاريات"	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص240–ص242
سبتة	"كان بمدينة سبتة قيسارية موقعها خلف المسجد الجامع الأعظم"	هدية محمود: المرجع السابق، ص178
	"والقيسارية خلف ذلك (أي الجامع الأعظم)"	الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص36
آسفي	"قيسارية ذخرت بالعديد من التجارات"	هدية محمود: المرجع السابق، ص178
سلا	كان في مدينة سلا "قيصارية عظيمة"	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص141
بجاية	"كان في مدينة بجاية قيسارية عظيمة كان لها شهرة"	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص66
سوسة	"اشتهرت قيسارية سوسة بإعداد الكتان المنسوج وبيعة"	هدية محمود: المرجع السابق، ص178
إشبيلية	أمر يعقوب المنصور سنة 592هـ/1195م بناء قيسارية "عجيبة غريبة في الزمان، وجعل لها أربعة أبواب كبار تحوطها من جوانبها الأربعة أكبرها الباب القبلي والجوفي تقابلان باب الجامع الجوفي منه فلما كملت هذه الأسواق بحوانيتها بالبناء نقلت إليها سوق العطارين وسوق التجار من البزازين وسوق المركطيين والخياطين وتراحم الناس باعتباطهم في المزايدة كرائها ونما الخراج في ذلك نمو عاليا...وعمر الجامع بالصلوات الخمس فيه لزاما"	ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص396–ص397
مالقة	"قيسارية مالقة تشبه الأسواق الشرقية تتكون من مجموعة من الحوانيت والعديد من الممرات يمكن الدخول إليها عن طريق بوابة معقدة بعقد"	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص305
بلنسية	لها "باب يعرف بباب القيسارية... نسبة للقيسارية التي كانت تضم أسواقا منها سوق الثياب وسوق الخياطين والصباغين والسقاطين وسوق الصاغة"	أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس...، المرجع السابق، ص340، ص280

[1]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص306.

[2]– هدية محمود: المرجع السابق، ص180.

ألمرية	"ودار صناعتها القديمة... قسمت على قسمين فالقسم الواحد فيه المراكب الحربية... والقسم الثاني فيه القيسارية قد رتب كل صناعة منها حسب ما يشكل لها، قد أمن فيها التجار بأموالهم وقصد إليها الناس من أقطارهم"	العذري: المصدر السابق، ص86
قرطبة	"كانت قرطبة تحتفظ حتى وقت قريب بميدان مستطيل الشكل يعرف بالقيسارية ... اكتملت بها محاسن سوق قرطبة"	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي ...،المرجع السابق، ص306
غرناطة	" قيسارية بها حوانيت مصطفة تباع فيها المصنوعات القيمة والمنتجات الثمينة"	نفسه، ص306
بليش	كان بها قيساريات	نفسه، ص306
ميورقة	"كان لها قيصاريتان إحداهما خاصة بالعطارين	هدية محمود: المرجع السابق، ص180

التعليق:

يبدو من خلال الإحصائيات التي أوردها الجغرافيون والمؤخرون عن قيصاريات الدولة الموحدية، والتي كانت من الإنجازات المعمارية المتميزة، اهتم الموحدون بإقامتها كتأميم لوحدة تجارية ضخمة كجزء معماري اقتصادي للمدينة الموحدية بوسطها، ساعدت على رواج تجاري كبير، ووفرت متطلبات المدينة، إضافة إلى ذلك يتمركز بها التجار المتميزون حيث ساهمت في تكوين تراكم للثروة والأموال لديهم جعلتهم أوفر أهل الحضرة مالا، ومن جهة أخرى دعمت المجال الضريبي لخزينة الدولة، كما تعتبر مخزن للسلع ساعدت على توفير متطلبات المدينة، فوجود القيصاريات كمرفق تجاري كإثبات على التقدم الإقتصادي للدولة الموحدية.

5- الفنادق[1] ودورها التجاري:

تعتبر الفنادق أحد أهم المنشآت التجارية الملحقة بالأسواق[2]، متعددة الصلاحيات تضم بداخلها عدة هياكل معمارية، حيث كان الفندق يتكون من بهو مستطيل أو مربع، تدور به ممرات تطل على هذا البهو وتتوزع غرف الفندق خلف تلك الممرات، وكان الطابق الأرضي في الغالب مخصص للمخازن والإسطبلات، أما الطابق العلو فيه غرف لمبيت التجار، ويوجد في بعضها غرف الاستحمام، وفي العادة يخلو الفندق من أي منفذ لتجنب السرقات،

[1]- **الفندق:** جاء عند ابن منظور أن كلمة فندق فارسية وبلغة أهل الشام تعني الخان الذي ينزل به الناس مما تكون في الطرق والمدائن، وهي كلمة أصلها يوناني (Pando Keion) أو (Fandaque) مركبة من لفظين: (fon) وتعني كل، و(daque) وتعني قبل، أي استوعب كل شيء، دخل هذا المصطلح إلى اللغة العربية وصار متداولا في أنحاء العالم الإسلامي في مشرقه بمصطلح خان وفي غربه بمصطلح فندق، (اشتهر استعمالها عند أهل المغرب والأندلس)، ويشترك الفندق والخان والوكالة وكرافان سراي والمنامات في التكوين والوظيفة والمعنى تجمع بين صفة البيع والتخزين والإقامة. ينظر: ابن منظور: المصدر السابق، مج5، ج39، ص3473، عشي علي: المرجع السابق، ص539، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص98، كربوع مسعود، المرجع السابق، ص526، حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص43، غربي بغداد: المرجع السابق، ص129، عيساني حسين: دور الآفاق الإسلامية وآثرها الاقتصادي والاجتماعي في الحضارة الإسلامية عهد المرابطين والموحدين 448-668هـ/1056-1269م، (رسالة ماجيستر (مخطوطة) في حضارة إسلامية)، قسم اللغة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة، الجزائر، 1432-1433هـ/2011-2012م، ص117، بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص150

[2]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص59.

وكانت غرف الفندقي (صاحب الفندق) تقع في الأعلى ومزودة بنافذة تطل على الباب الرئيسي ليتمكن من أن يشاهد الداخل والخارج[1]، وتعتبر مكاتب الإدارة المسيرة لشؤون الفندق كمراقبة أوضاعه ومحلاته ومراقبة السلع والبضائع، وبخاصة الكيل والميزان بالإضافة إلى مراجعة الحسابات وتسجيلها، وكذا منع ممارسة الأعمال المخلة بالأخلاق والقائمة على مصالح الجالية من التجار وغيرهم[2]، كما تضم الفنادق حوانيت[3] لبيع السلع والمواد التجارية المختلفة[4]، إضافة إلى مختلف المرافق الضرورية للحياة اليومية من فرن، وخمارة، وكنيسة، ومكاتب قنصلية للجاليات غير الإسلامية، ومقبرة، وموثق لتحرير عقودهم التجارية[5]، كما استفادوا من الخدمات الصحية مثل الطبيب (cherardo de longis) الذي كان مقيما في فندق بجاية ستة 652هـ/1252م[6]، كما تتوفر على سجن، ومقر للقاضي، كان لهذه الفنادق أبوب رئيسية تحرسها شرطة تراقب الداخلين والخارجين منها[7]، تميزت هذه الأبواب بكبر حجمها مما يسمح للحيوانات المحملة بالبضائع المرور بها[8]،ولم تختلف الفنادق الأندلسية عن الفنادق المغربية في الفترة الموحدية في كل المرافق تميزت إضافة إلى ما تقدم ذكره بنافورة ماء للسقاية وسط البهو[9]. ونتيجة لما تتوفر عليه الفنادق من مرافق ضرورية للحياة اليومية جعلت المؤرخ الفرنسي لويس دوماس لاتري (La de Mas Latrie) وهو من مؤرخي العلاقات التجارية بين المسلمين والمسيحين في تاريخ بلاد المغرب الوسيط يَعتَبِرُ الفندق في هذه الفترة مركبا يشبه المدينة لما يحتويه من مرافق تكاد تكون متكاملة[10]، ويضيف الباحث عشي

[1]– الجبوري خليل خلف: معالم من الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس "فنادق أنموذجا"، دورية كان التاريخية، ع18، ديسمبر2012م، ص58، غربي بغداد: المرجع السابق، ص129.

[2]– غربي بغداد: المرجع نفسه، ص130، عشي علي: المرجع السابق، ص539.

[3]– بسدات نصر الدين: المرجع السابق، ص227، غربي بغداد: المرجع نفسه، ص129.

[4]– حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص403.

[5]– الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص58، عشي علي: المرجع السابق، ص542، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص126، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص99، زنبير محمد: المرجع السابق، ص372.

[6]– عشي علي: المرجع السابق، ص543.

[7]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص99.

[8]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص59.

[9]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص130– ص131.

[10]- De Mas latrie, Les Relations Des chrétiens Avec Les Arabes De l'Afrique septentrionale au Moyen Age, Paris, 1866, p : 89 نقلا عن: غربي بغداد: المرجع نفسه، ص130

على: "**يجب أن لا يفهم من هذا الوصف أن الفندق بمفهومه الحالي بل يشير إلى حي كبير أو مدينة صغيرة تقع بجوار المدينة المغربية أي في ربضها**"[1]، وقد تكون على شكل أحياء وسط المدينة أو خارجها[2].

تنقسم ملكية الفنادق بصفة عامة إلى ملكية تابعة للدولة وملكية تابعة للأفراد، حيث تقع نفقات البناء والإصلاح التي تتطلبها الفنادق على عاتق الدولة[3] في الكثير من الأحيان، حيث كانت السلطة الموحدية تتحكم في أماكن إقامة الفنادق، وتحديد المناطق المخولة بالعمل التجاري خاصة مع التجار الأجانب، وذلك وفق اتفاقيات السلم والتجارة التي كانت تعقدها مع الدول الأوروبية المختلفة[4]، حيث ساهمت الاتفاقيات والمعاهدات التجارية المبرمة بين الممالك المسيحية التجارية وبلاد الغرب الإسلامي إلى تنظيم حياة جاليتها المسيحية ببلاد الغرب الإسلامي، من خلال إشرافها المباشر على بناء وتسيير الفنادق المسيحية بالمنطقة[5]، وهذا ما نلمسه في المعاهدة التي كانت بين الخليفة المنصور مع حكومة بيشة في أوائل شهر رمضان سنة 582 هـ مدتها خمس وعشرون سنة، والتي تضمنت تحديد المراكز التجارية التي يقتصر التعامل معها في الساحل المغربي ألا وهي: سبتة، وهران، بجاية، تونس، ومدينة ألمرية من بلاد الأندلس ، وكذلك من الشروط اللازمة[6]. وأحيانا يتحمل نفقات إنشاء الفندق أهل الحي الذي يوجد به الفندق، ثم يؤجرونه للتجار الأجانب ويذهب إيراده إلى بيت المال بواسطة موظف مختص[7]، وفي بعض الأحيان ولعدم وجود فنادق في بلدة ما يقوم البعض بتحويل بيوتهم في الأزقة إلى فنادق للسكن، ما أدى إلى ظهور البيوتات الفندقية، وهذا يدل على أن الحاجة إلى وجود الفنادق كانت ملحة أنذاك بسبب كثرة الوافدين من التجار وغيرهم[8]، جاء في مسألة في كتاب المعيار ثلاثة جيران بنى اثنان منهما داريهما فندقين للمسافرين حيث، "... **بنى أحدهم في داره فندقا عظيما، وبنى الثاني فندقا أقل من هذا الأول، وليس بين أبواب الفنادق والدار الثالثة إلا نحو ثلاثة أذرع، وليس في البلد فنادق غير هذه**"[9]، وفي مدينة وهران عادت

---

[1]- معتمدا على ما استنتجه من حديث ابن عذارى في سياق حديثه عن تجار جنوة سنة 636هـ/1238م "وذلك أنهم لما وصلوا إلى سبتة في مراكبهم برسم محاولات تجارتهم، فاجتمع منهم في ديوانها وربضها عدد كبير"، البيان المغرب..، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص350، عشي علي: المرجع السابق، ص542.

[2]- عشي علي: المرجع نفسه، ص542، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص233.

[3]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص126.

[4]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص131.

[5]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص531.

[6]- رسائل موحدية- مجموعة جديدة- تح: أحمد عزاوي، مطبعة النجاح الجديدة، ج1، ط1، الدار البيضاء، 1416هـ/1995م، ص174-ص175، غربي بغداد : المرجع السابق، ص131.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص121.

[8]- الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص59.

[9]- الونشريسي: المصدر السابق، ج9، ص41.

ملكية بعض الفنادق للأفراد من المجتمع الوهراني، خاصة أن بعض الدور استغلت لإيواء تجار البدويين، وتم تخصيص بعض البيوت لتخزين السلع الثقيلة مثل القمح والذي كثيرا ما كان يوجه للتصدير، فالمدن ولطابعها التجاري أكيد أنها استقبلت تجار الريف مع منتوجاتهم الفلاحية[1]. كما ساهم التجار الأجانب في إنشاء الفنادق من ذلك ما ذكره زنبير محمد: **"تنازل أهل سبتة المعروفين بتدينهم وحرصهم على التزام قوانين الشريعة للتجار الأوربيين عن قطعة مهمة من أرض سبتة، لإقامة مخازنهم وحتى لإيوائهم ومباشرة أعمالهم ومن جملة البناءات المهمة... الفنادق"**[2]، ولقد كان للتجار الأوروبيين عدة فنادق ولكل جالية فندقها الخاص بها حسب ما نصت عليه المعاهدات، مثلما حصل مع البيزيون الذين لهم ضمانات لحماية ممتلكاتهم وأشخاصهم سنة 1157م وأسسوا فندقا خاص بهم في إفريقية[3]، وجاء في معاهدة تجارية برقم 793 إقامة فندقا خاصا بالتجار الإيطاليون في قابس ولا يشاركهم فيه أحد من النصارى[4]، وبناءا على المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت بين الدول الأوروبية على اختلافها والدولة الموحدية مثل المعاهدة التي سمحت للبيزيين بإقامة فنادق ومرافقها في كل مدن إفريقية وبجاية إلى سنة 628هـ/ 1230م[5]، وجددت هذه المعاهدة سنة 631هـ/1234م بناء فندق دائم للبيزيين بمدينة بجاية، كذلك الجنويين منذ معاهدة 633هـ/1236م[6]، بذلك يمكن اعتبار المعاهدات والاتفاقيات التجارية المبرمة بين الممالك المسيحية والدولة الموحدية سببا في دخول النمط العمراني للفنادق ببلاد الغرب الإسلامي، والتي عرفت انتشارا للتصاميم المعمارية الفندقية الأوروبية في أهم المدن والمراسي ببلاد الغرب الإسلامي منذ القرن السادس الهجري[7]. حتى التجار المسلمين في بلاد الغرب الإسلامي ساهموا في بناء الفنادق، حيث سجلت كتب التاريخ إشارة لبناء فندق من قبل تاجر من وهران في مدينة سبتة يسمى بفندق الوهراني[8]، وصفه الأنصاري بأنه فندق بديع جمع **"صنائع الجص والنجارة"**[9].

---

[1]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص165.

[2]- زنبير محمد: المرجع السابق، ص372.

[3]- حركات ابراهيم: المرجع السابق، ج1، ص339.

[4]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص43.

[5]- عميروش نعيمة: الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، ضمن ملتقى دولي بعنوان: الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 07- 08 ديسمبر2009، ص480.

[6]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية ...، المرجع السابق، ص86.

[7]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص531.

[8]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية- دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي (عصر الموحدين والمرينيين) منشورات جمعية تطاون- أسمير، ط2، الرباط، 1427هـ/2006م، ص60.

[9]- الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص39.

الظاهر تنوع ملكية الفنادق بين الخواص والسلطة الحاكمة[1]، فقد ملكت بعض الأسر الفنادق كعائلة بني فدةّ التي كانت تمتلك فندقا بمدينة فاس[2]، وقد يشترك اثنان في امتلاك فندق واحد[3]، غير أنه من المستبعد امتلاك الخواص للفنادق التي تأوي الأجانب من التجار المسيحيين التي كانت في غالبيتها للدولة، فيرجح أن الخواص كانوا يحوزون ملكية بعض الفنادق المخصصة للتجار المحليين والغرباء من المسلمين فقط[4].

ارتبط بناء الفنادق ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي بالحركة التجارية النشطة بالبلاد من وإلى موانئ بلاد المغرب الإسلامي والأندلس، وكثر عدد التجار[5]، في كثير من الأحيان يقوم البدو بتسويق سلعهم من منتجات القرية ويترلون بفنادق الحاضرة، لبيعها هناك بسعر أعلى وفي وقت وجيز حتى يتمكنوا من العودة سريعا إلى قراهم[6]، إضافة إلى التجار الأجانب الواردين إليها أدت إلى ظهور الحاجة لأماكن يأوي إليها التجار والوافدين من عمال وغيرهم للمبيت سواء للراحة أو لقضاء الليل[7]، لذلك تعددت الفنادق التجارية ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي بحكم تعدد الأسواق التي عرفتها مراكزها الاقتصادية، وما كان في هذه الأسواق من مؤسسات تجارية يزدحم فيها تجار البلد والتجار المنتقلون، حيث اشتهرت أسواق سوسة بأسعارها المعتدلة، وأيضا أسواق أودغست وتجارتها المزدهرة إذ يجتمع فيها خلق عظيم فلا يكاد يسمع فيها المرء صاحبه لكثرة اللغط والغوغاء، وسوق أغمات وريكة يؤمها التجار من كافة أنحاء البلاد، وينصبون خيامهم، ويعرضون فيها بضائعهم إلى أن أنشئت بالتدرج أبنية خاصة تتجمع فيها مؤسسات تجارية هامة[8].

وكانت مدينة سبتة محطة كبرى للتجارة والتصدير والاستيراد فكانت مستودعا لعدد من المواد التي ينتجها المغرب أو يجتلبها من الخارج، وهذا ما يفسر لنا الأرقام الكبيرة التي بلغتها فنادقها[9]، وتميزت مدينة فاس بازدهار أسواقها ونشاط التجارة وكثرة عدد التجار الأجانب الوافدين إلى المدينة، فارتفع عدد الفنادق إلى 467 فندقا[10]،

---

[1]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص127.

[2]- ابن الأحمر: المصدر السابق، ص08.

[3]- المازري محمد أبو عبد الله: فتاوى المازري، تح: الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، د.ط، تونس، 1415هـ/1994م، ص267.

[4]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص127.

[5]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص403- ص404.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص72.

[7]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص403- ص404 ، هدية محمود: المرجع السابق، ص180، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص119، الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص57.

[8]- مرعى خلف الله ابتسام: العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي 524-936هـ/ 1130-1529م، دار المعارف، د.ط، القاهرة، 1405هـ/1985م ، ص300.

[9]- زنبير محمد: المرجع السابق، ص377- ص378.

[10]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48.

وكان في مدينة سلا "**حمامات وفنادق وديار كثيرة مياه مطردة وسقايات ومنافع أعدت لورود المحلات عليها**"[1].

ولقد أدى بعد المسافة بين المدن واتساع دولة الموحدين من برقة شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا[2]، ومن جبال الشارات في الأندلس[3] والبحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء الإفريقية جنوبا إلى انتشار الفنادق[4]، كما أن قدوم التجار من مختلف البلاد وبقاءهم لفترات طويلة استدعى وجود عدد من الفنادق في مختلف مدن الغرب الإسلامي[5]، لا سيما إذا ما علمنا أن الظروف الجوية في بعض الأوقات تلزم التاجر البقاء في أحد الموانئ أو المدن لمدة تزيد عن الشهرين أو أكثر لاسيما في فصل الشتاء، إذ تقل حركة النقل بسبب الظروف الجوية من أمطار ورياح، كما أن التجار وحال وصولهم إلى الموانئ كانوا يحتاجون وبشدة إلى خدمة الفنادق لإنزال بضائعهم فيها، لغرض احتساب ما عليها من ضرائب من قبل موظف الميناء التابع للمحتسب[6]، فيسهل تقدير المكوس المقررة عليها[7] أولا، ولتأمينها من السرقة أو الظروف الجوية ثانيا، ولضمان تجنب التجار الوافدين الوقوع بأيدي المحتالين ثالثا، هذا الأمر يحتم عليه الاستقرار وكانت الفنادق هي من توفر الاستقرار له، كما أن التجار خاصة تجار الجملة لم يكن بوسع زبائنهم المحتملين أن يعقدوا صفقات البيع والشراء معهم إلا في الفنادق[8].

ولقد اهتمت المعاهدات المبرمة بين الدول الأوروبية (الجمهوريات الايطالية مثل: جنوة والبندقية وبيزة وغيرها) على توفير الفنادق مع المرافق الضرورية[9]، وكان الهدف الأساسي منه هو توفير مقرات للإقامة لائقة وفي بعض الأحيان دائمة، لكل تجار الدول الصديقة التي أبرمت معها معاهدات للتبادل التجاري والتمثيل القنصلي، ومن ثم وجود الفنادق كان دليلا على تواصل العلاقات ودوامها[10]، يروي لنا المراكشي عبد الواحد "**وقد عثر البارون ماس لا ترى في غرفة التجارة في مرسيليا على وثيقة مؤرخة في سنة 1236م، تثبت أنه كان يوجد**

---

[1]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص141.

[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 119- ص120.

[3]- طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري بين الأندلس وبلاد المغرب على عهدي المرابطين والموحدين (ق5-7هـ/ 11-13م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 1438-1439هـ/ 2016-2017م، ص04.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص119- ص120.

[5]- علي محمد البياتي بان: المرجع السابق، ص102.

[6]- الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص57.

[7]- مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص299.

[8]- الجبوري خليل خلف: المرجع السابق ، ص57- ص58.

[9]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص100.

[10]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص372.

في سبتة في ذلك العام فندق مرسيلي، وتبين كذلك أن العلاقات التجارية كانت نشيطة بين موانئ المغرب كل من بيشة وجنوة والبندقية ومرسيليا، وأثبتت كذلك أن وفود تجار الإفرنج كانت كثيرة في تونس يشترون ويبيعون مختلف السلع، وكان البيشيون (أهل بيزا) أنشط تجار الإفرنج عملا مع المغاربة، يرجع فندقهم في تونس إلى سنة 1157م، وأنشأ فندق الفرنج في المهدية وآخر في تونس"[1]، إن ازدهار التجارة الخارجية ساعد على ازدياد عدد التجار الأجانب الأمر الذي ألزم ازدياد عدد الفنادق، ولعل الإحصائيات أكبر دليل على ارتفاع عددها.

كما نستطيع استنتاج عامل أخر هام إضافة إلى اهتمام حكام الدولة الموحدية بالأسواق، عرفت سياستهم العمرانية اتجاه الفنادق اهتماما متزايدا لارتباطها المباشر بمختلف التطورات المالية للدولة من معاملات ونشاطات تجارية، ليساهموا بذلك في تفعيل نفقاتهم اتجاهها والعمل على تجديدها كعامل من العوامل المساعدة على ازدهار التجارة وتنشيطها، فهي مكان تجمع التجار وأصحاب الأموال، وهذا دليل على بعد نظر الحكام اتجاه مؤسسة الفندق كمعلمة حضارية يجب تطويرها في إطار سياستهم الهادفة إلى تفعيل وتنشيط مختلف أوجه التعامل التجاري على المستويين الداخلي والخارجي[2]. ومن القرائن الدالة على اهتمام الحكام بإنشاء الفنادق في أنحاء متفرقة من بلاد الغرب الإسلامي، عندما أنشأ الخليفة يوسف بن عبد المؤمن الكثير من الفنادق بمدينة رباط الفتح[3]، كما أمر المنصور الموحدي بإنشاء العديد من الفنادق في مراكش[4]، والتي قصدها التجار من مختلف الأقطار، وفي عهد الناصر بلغ عدد فنادق مدينة فاس أربعمائة وسبع وستون فندقا[5]، أما في الأندلس وجدت أيضا الكثير من الفنادق فقد كان بمدينة ألمرية وحدها ما يقرب من تسع مائة وسبعين فندقا في الفترة الموحدية[6]، يستوقفنا ارتفاع عدد الفنادق ويدفعنا إلى الاستفسار عن العوامل التي أدت إلى كثرة الفنادق ولعل ذلك راجع لأهمية المدينتين، مراكش كعاصمة للدولة وكمركزين تجاريين وحضاريين في الدولة الموحدية استقطبت التجار من مختلف الأقطار ما دفع إلى إنشاء عدة فنادق على مستوى عدة مراكز تجارية. أما بالنسبة للمواقع التي تركزت بها الفنادق على مستوى مساحة بلاد الغرب الإسلامي شغلت مكانة مهمة في العمران الاقتصادي، واتخذت نصيبها من هيكل المدينة العام، حيث وجدت داخل المدينة بمركزها في الوسط التجاري (الأسواق)، وعلى مستوى الأحياء التجارية وحول

---

[1]- المراكشي عبد الواحد : وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص229- ص230.

[2]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص527.

[3]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص404.

[4]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص210.

[5]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48.

[6]- شرقي نوارة: الحياة الاجتماعية في الغرب الإسلامي في عهد الموحدين 524-667هـ/1126-1268م، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ الإسلامي الوسيط) ، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1428-1429هـ/2007-2008م، ص241.

المسجد الجامع[1]، مثلا معظم فاس تقع بجوار جامع القرويين حيث تجارة الأغنياء[2]، وبجوار حمامات[3] المدن[4]، كما وجدت عند أبواب المدن لتلقي القادمين إليها وما معهم[5]، أو بالقرب من دار الإشراف على عمالة الديوان[6]،حيث عمل القائمون على الأسواق على تجميع بعض السلع الثقيلة التي تتميز بكبر الحجم، والتي يؤثر نقلها داخل المدينة في حركة المرور في شوارعها على تمركز الفنادق في الأطراف وفي المناطق القريبة من أبواب المدينة، فلم تكن جميع البضائع ترسل إلى السوق المركزية مباشرة بل كانت تخزن في الفنادق[7]، ونظرا للارتباط القوي للفنادق بالنشاط التجاري كانت قريبة من الموانئ[8]، لتسيير نزول التجار القادمين من وراء البحار[9]، حيث كان التجار النصارى يفضلون الإقامة قرب البحر[10]، وقد بلغت من الكثرة في الموانئ التجارية حدا لا يمكن أن نتصوره[11]، مثلا كان

[1]– بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص150، هدية محمود: المرجع السابق، ص180، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص126، عميروش نعيمة: المرجع السابق، ص478.

[2]– طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226

[3]– أكد ابن عبدون في إنشاء الفنادق أن لا تقابل حمام النساء، والحمام في معناه الاصطلاحي كما جاء عند حسين دحروج إلهام عبارة عن مبنى مربع يشيد من الأحجار الصلبة وله باب يقفز إلى داخله، غالبا ما تستخرج المياه من بئر قريب من الحمام أو من عين جارية، به ثلاثة غرف (المشلح، الحجرة الباردة، الحجرة الساخنة)، يحتوي على أحواض ومغطس وأنابيب لإيصال الماء، ومستوقد وقدور نحاسية كبيرة لتسخينه، ولقد وضحت الباحثة بودالية تواتية أن الحمامات كمنشآت عامة كانت تخضع لقواعد عامة: أهمها خلو الحمام من النوافذ والفتحات، ومن حيث التخطيط شيدت بنظام يضمن للمستحم عدم تعرضه للإيذاء بالانتقال السريع من البرد إلى الحر والعكس، وحفاظا على الخصوصية الاجتماعية وجدت حمامات خاصة بالرجال وأخرى للنساء، وقد يستخدمها الجنسان في أوقات مختلفة كالرجال صباحا والنساء بعد الظهر، وتضيف الباحثة بورملة خديجة أن الجالية المسيحية تستخدمه مرة في الأسبوع حسب الاتفاقيات إذا لم يتوفر الفندق على حمام، ويصادف الباحث في الكثير من الأحيان في الكتب الجغرافية والتاريخية أن ذكر الفنادق ارتبط بذكر الحمامات أو العكس كونها من المرافق التي يحتاجها المسافر، وهذا يدفعنا إلى التخيل أن الحمامات كانت تبنى بجوار الفنادق ولقد أحصى لنا ابن غالب عدد الحمامات بقرطبة قال: "بقرطبة عدة حمامات مبرزة للناس سبعمائة حمام ونيف وهذا كله عند انتهاء كمالها"، ووردت في دراسة بودالية تواتية تسمية لأربعة حمامات بشاطبة هي: حمام السوق، حمام المدينة، حمام حي بريريس، حمام الحي الإسلامي، وببسطة حمام اليهود الشبيه للحمام الصغير بغرناطة، ومن حمامات اشبيلية حمام الرقاقين، وحمام الشطارة، وحمام موسى، ويضيف أحمد أبو الفضل محمد ذكر حمام جزيرة شقر، وحمام شاطبة، وحمام ميورقة، كما ذكر عبد العزيز سالم حمامات بلنسية وطليطلة وغرناطة وبلنسية... ينظر: ابن عبدون: المصدر السابق، ص49، حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص26، بودالية تواتية: المرجع السابق، ص190– ص192، بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الاوسط..، المرجع السابق، ص84، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص345– ص347، ابن غالب: المصدر السابق، ص296، فكري أحمد: المرجع السابق، ص185، سالم عبد العزيز: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس...، المرجع السابق، ص214– ص215.

[4]– هدية محمود: المرجع السابق، ص180.

[5]– بن سعيد بن علي الشهري على: المرجع السابق، ص150، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص308.

[6]– عميروش نعيمة: المرجع السابق، ص478.

[7]– طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226.

[8]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص101.

[9]– أبو فضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص281.

[10]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية ..، المرجع السابق، ص83.

[11]– أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص281.

على مقربة من مرفأ قابس توجد فنادق التجار الإيطاليين خاصة (البيشائيين أو البيازنة)[1]، وغالبا ما تقع الفنادق خارج المدينة في نواحيها بالقرب من أسوار المدينة في أرباضها[2]، كان المسيحيون يفضلون غالبا أطراف المدينة بعيدا عن المدن الآهلة بالسكان العرب إلى درجة إقامة حي بأكمله كان يطلق عليه حي التجار، في مدينة تونس مثلا يقع مجمع الفنادق بها خارج أسوار المدينة على بعد نصف ميل من باب البحر[3]، وأقيمت فنادق قابس بأرباضها وتجمعت فيما يشبه مدينة صغيرة مغلقة للتجار الغرباء عن المدينة[4]، وتوزع بعض الفنادق كمحطات للقوافل التجارية[5]، على حدود الطريق وتستعمل كمراكز للمبادلات التجارية، ومن هذه الفنادق توزع بعض المواد الخام أو السلع الأساسية على أسواق المدينة المتعددة[6].

للفندق مواعيد مضبوطة فيغلق عند المغيب[7]، من الخارج بأمر من السلطات أو المحتسب وهو ما يفرق بينهما وبين المنازل الخاصة التي تقفل من الداخل، و لم يكن إغلاق الفنادق من الخارج لتوفير الأمن لساكنيها فقط، ولكن أيضا لضمان بقائهم في الداخل طول الليل[8].

أما ثمن كراء الفنادق يختلف من مكان لآخر ومن فترة زمنية لأخرى حسب الظروف السياسية وحتى الطبيعية، إضافة إلى تحكم الاتفاقيات المسبقة بين الدول في ثمن الكراء[9]، جاء في الروايات التاريخية أنه في زمن الشيخ أبي زكرياء يحي بن علي الزواوي (ت610هـ/ 1213م) حدثت مجاعة ببجاية فقام هذا الشيخ باكتراء فندقا كبيرا من عامله بمبلغ قدر بثلاثمائة دينار وأوى فيه الفقراء[10]، يبدوا أن المشرفين كانوا يستغلون فترات الشدة كالمجاعة في رفع ثمن الكراء[11]، حيث يتأثر الحضور الفندقي بالجوائح والعوامل السياسية والاقتصادية سلبا وإيجابا[12]، بذلك كانت الفنادق من أكثر التجهيزات والمشاريع المربحة وأكثرها جذبا للاستثمار، سواء كان من

---

[1]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص43.

[2]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص126، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية...، المرجع السابق، ص232، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص527.

[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص233-ص236.

[4]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص43، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع نفسه، ص236.

[5]- بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص150.

[6]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226.

[7]- قرقوتي حنان: المرجع السابق، ص89، بورمة خديجة: التجارة الخارجية ..، المرجع السابق، ص84.

[8]- الهدون الحامدي: المرجع السابق، ص374-ص375.

[9]- عشي علي: الرجع السابق، ص545، الهدون حامدي، المرجع السابق، ص374.

[10]- ابن الزيات: المصدر السابق، ص428- ص429.

[11]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص374.

[12]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص106.

جهة الدولة أو من جهة الخواص، فالأرباح التي كانت تدرها أجور الخدمات والضرائب الديوانية ومغارم الكراء يمكن أن تدخل في خزينة المدينة[1].

أما بالنسبة للعاملين في الفندق يتولى أعماله مجموعة من الموظفين الذين يسهرون على توفير أسباب الراحة لمرتاديه تسهيلا منهم للمبادلات التجارية داخله، حيث كان الموظف المسؤول عنها يسمى الفندقي أو صاحب الفندق، وهو المسؤول والحارس للفندق والتجار وسلعهم في الفندق الخاص بالتزلاء المحليين أو الغرباء المسلمين، كان صاحب السوق أي المحتسب هو الذي يقوم بالإشراف عليه لمحاربة كل أنواع الغش، أما الفندق الخاص بالمسيحيين يتولى تسييره القنصل الذي يمثل دولته والذي يسهر على مصالح أفراد الجالية التابعة لبلده، وبعض المترجمين للتعامل مع التجار الأجانب وسماسرة لتسهيل العمليات التجارية، وأمناء لتسعير البضائع والتأكد من سلامتها من الغش، وشهود العدول لتحرير عقود البيع والشراء والحمالين والمكلفين بالحسابات[2]....

لم تكن الفنادق مجرد نزل يقطن به التجار وإنما تحول إلى سوق صاخب يختلط فيه التجار المقيمون بالقادمين مع سلعهم وبضائعهم كما كانت تتم داخل الفندق صفقات تجارية[3]، حيث يتم فيها التبادل التجاري بالجملة لا بالتجزئة بين مختلف التجار الوافدين، وكانت هذه الفنادق تستعمل كمراكز للبيع بالمزاد العلني على فترات دورية بواسطة[4] مناد ينادي على البضائع[5]، ولقد تعرض الباحث بصديق عبد الكريم في دراسته عن البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وأثرها على المجتمع إلى البيع بالمزاد العلني وقال أن المصطلح ذكر **"في الحوليات الجنوية –الحلقة– الذي تم تداوله على حلقة المزاد العلني بالجمركة والفنادق المغربية سنة 1236م تحت إشراف دلال، وحضور مفتشين وشهود، حيث يبدأ المزاد بعرض السماسرة والدلالين لأسعار مبدئية للتوصل إلى تسقيف في أسعار البضاعة، كما وجد المترجمون في بيع الحلقة وقد حددت تراتبية المترجمين حسب نوعية العقود التجارية خاصة تلك المتعلقة بمعاهدات السلم والتجارة"**[6]، وذكر عز الدين عمر موسى: **"أن ازدياد التجار الأجانب في التجارة المغربية استدعى ترغيبهم بالامتيازات، فسمح لهم بإنشاء الفنادق والحمامات، غير أنه اشترط عليهم البيع والشراء في الحلقة بإشراف ديوان المشرف"**[7]، يبدو أن البيع بالمزاد العلني أو ما يسمى

[1]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص374.

[2]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص120– ص121، عشي علي: المرجع السابق، ص544، الهدون حامدي: المرجع السابق، ص374– ص375، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص59.

[3]– هدية محمود: المرجع السابق، ص180، عميروش نعيمة: المرجع السابق، ص487.

[4]– رافع رضا: المرجع السابق، ص100.

[5]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص59، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226.

[6]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص106.

[7]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص294.

بالحلقة تنشط بالفنادق الخاصة بالجالية الأجنبية المسيحية بالأخص ليكون التعامل التجاري معهم بطريقة علنية، ومن هذه الفنادق كانت توزع بعض المواد الخام أو السلع الأساسية على أسواق المدينة المتعددة[1].

يبدو أن الفنادق بالغرب الإسلامي الموحدي كان لها حض من التنظيم فظهر التخصص في الفنادق[2]، وعادة ما تكون تسمية الفنادق خاضعة لهذا التخصص حيث في بعض الأحيان كان يطلق على الفندق اسم السلعة التي تخزن وتباع فيه[3] كالحبوب والكتان والخضروات والقراميد والتين[4] والبيض[5] وغير ذلك مثل: فندق الصوف المغزول، وفندق القمح، وفندق الفحم، وفندق الخضرة، وفندق الملح[6]...، كان بمدينة سلا فندق الزيت، وبمراكش فندق السكر[7]، و بتونس فندق الرماد الذي خصص لتبيض الغزل[8]، كما ارتبطت أسماء الفندق بمختلف الحرف والصناعات مثل: البزازين والنساجين والنحاسين والعطارين وغيرهم[9] كفندق صباغي الحرير بغرناطة[10]، وفندق الخرازين ببجاية الذي أشار إليه ابن الزيات عند حديثه عن الشيخ الفقيه أبو العباس الخراز (ت 600هـ/ 1203م الذي لجأ إليه واحترف صنعة الخرازة وكان يعتزل الناس في غرفة له هناك ويعمل فيها[11]، وعادة ما تكون تسمية الفنادق مشتقة من أسماء الجالية والأفراد[12] الذين يترلون به أو باسم المدينة المنتمين إليها[13]، كفندق الجنوية (الجالية الجنوية) وفندق الشامية (الجالية الشامية)[14]، حيث كان لكل جنسية فندق خاص بها لا يشركها فيها أحد[15]، هكذا أقام التجار المسيحيون في المغرب في فنادق خاصة بهم، وذلك بغرض إتمام أعمالهم التجارية[16]،

---

[1]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226.

[2]- الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص58.

[3]- حسن على حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص404.

[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص308.

[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص98.

[6]- الزركشي: المصدر السابق، ص116- ص117، غربي بغداد: المرجع السابق، ص131، الهدون حامدي: المرجع السابق، ص372.

[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص294، بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الاسلامي...، المرجع السابق، ص100 ، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص404.

[8]- هدية محمود: المرجع السابق، ص180، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص128.

[9]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص371- ص372.

[10]- هدية محمود: المرجع السابق، ص180.

[11]- ابن الزيات: المصدر السابق، ص378.

[12]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص98.

[13]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص120، بلعربي خالد: الأسواق في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص33، عشي علي: المرجع السابق، ص543.

[14]- هدية محمود: المرجع السابق ، ص180، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص308

[15]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق ، ص233، على أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص120

[16]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية ..، المرجع السابق، ص85.

مثل فندق الجنويين، ودار البنادقة، وفندق المرسيلين بوهران[1]، كما كانت هذه الأخيرة مهبط التجار القطلونيين[2]، ويشير الوزان إلى فندقين لتجار جنوة والبندقية في تلمسان في قوله: "**وفيها فنادق على النمط الإفريقي، منها اثنان لمقام تجار جنوة والبندقية**"[3]، كما خصص للميورقيين فندق في مدينة بونة، وكان للتجار الجنويين فندق آخر في جيجل[4].

وحتى التزلاء المسلمين خصصت لهم فنادق خاصة بالقرويين مثلا القادمين بسلعهم لمقايضتها بمواد أخرى[5]، وأحيانا تتسمى الفنادق بأسماء أصحابها كفندق زائدة بغرناطة[6]، ومنها أطلق أسماء لتمييزها، مثل ما كان في مراكش كفندق الأرنجة قرب مسجد أبي يوسف وفندق المقبل[7]، أو تكون أسماء الفنادق مشتقة من الأحياء والرحاب والأبواب المتركزة بمقرها[8]، مثل فندق ابن حيون وهو فندق شهير بفاس ملاصق لدرب ابن حيون من حومة بوطويل بعدوة القرويين[9].

تشير المصادر على اختلافها إلى كثرة الفنادق في حواضر الغرب الإسلامي، حيث كثرة الفنادق في المدن المهمة في إقليم المغرب الأقصى باعتباره مركزا مهما لنظام الحكم في فترة هذه الدراسة، ومن الطبيعي أن يستقطب أنظار التجار من الآفاق، فلا بد إذن من وجود فنادق لإيوائهم مع بضائعهم[10]، قُدر عددها في مدينة فاس وحدها في العصر الموحدي أربعمائة وسبعة وستين فندقا بجوار جامع القرويين حيث التجار الأغنياء[11]، وخصصت لكل فندق بضاعة معينة، حيث كان تجار فاس الكبار يخزنون تجارتهم التي يستوردونها من الخارج في هذه الفنادق قبل بيعها إلى التجار الصغار[12].

---

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص98.

[2]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص30.

[3]- الوزان: المصدر نفسه، ج2، ص20.

[4]- De Mas Latri: Traités de paix et commerce et documents divers concernant les relations des chrétiens acec les Arabes de l Afrique septentrionale au moyen age, paris, 1866 -1875, p97, p176, p92

نقلا عن عشي علي: المرجع السابق، ص542- ص543.

[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص99

[6]- السيد أبو مصطفى كمال : تاريخ الأندلس الاقتصادي ...، المرجع السابق، ص308، السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام..، المرجع السابق، ص163، هدية محمود: المرجع السابق، ص180

[7]- الخزاعي كريم عاتي : المرجع السابق، ص61، سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص87

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص99.

[9]- الجزنائي: المصدر السابق، ص 114.

[10]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص61.

[11]- ابن أبي الزرع: الأنيس المطرب...، المصدرالسابق، (طبعة دار المنصور)، ص48، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226.

[12]- الخزاعي كريم عاتي : المرجع السابق، ص61.

كذلك تأسست عدة فنادق بمدينة مراكش، وذلك حين أمر الخليفة المنصور الموحدي بإنشاء العديد من الفنادق والأسواق والتي قصدها التجار من كل ناحية[1]، ولقد تميزت فنادق مراكش على أنها ذات الشكل الإفريقي، وهذه إشارة تدل على تشابه مورفولوجية هذه البناءات من جهة وتأثر الطابع العمراني لها بالموقع الجغرافي للمدينة من جهة ثانية، ففنادق المدن الداخلية على حال مراكش وغيرها لم تكن لها نفس المواصفات العمرانية لتلك الفنادق التي شيدت على المدن الساحلية، والتي كان أمر تسييرها ورعاية الأمن بها من اختصاص القنصل المعين من طرف السلطات الأوروبية[2]، على العموم تميزت مراكش بفنادق ضخمة منها فندق الأرنجة قرب مسجد أبي يوسف، وفندق السكر قرب باب نفيس، وفندق المقبل الذي نزل به أبو العباس السبتي (ت610هـ/ 1213م)[3].

كما شهدت مدينة سبتة تشييد جملة من الفنادق[4]، منها ما يرجع للفترة المرابطية مثل فندق غانم يشتمل على ثلاث طبقات وثمانين بيتا[5]، خصصت سبعة فنادق بها للأجانب[6]، ذكر المراكشي عبد الواحد أن "**وثيقة مؤرخة في سنة 1236م تثبت أنه كان يوجد في سبتة في ذلك العام فندق مرسيلي**"[7]، وأعظم فنادق سبتة الفندق الكبير المعد لاختزان الزرع[8].

وكان بمدينة سلا فندق الزيت[9]، أما مدينة الرباط الفتح أنشأ يوسف بن عبد المؤمن الكثير من الفنادق بها[10]، أما مدينة قصر صنهاجة والتي تعرف بقصر عبد الكريم شهدت هي الأخرى ازدهارا في الحركة التجارية،

---

[1]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص258 – ص259، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص403- ص404، مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص210.

[2]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص528.

[3]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص61، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص404، السّملالي العباس بن إبراهيم: الإسلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، تح: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، ج1، ط2، الرباط، 1413هـ/ 1993م، ص239.

[4]- أحصى المؤرخ السبتي (ت825هـ/1441م) في فترة متأخرة عن فترة الموحدين أن عدد الفنادق بمدينة سبتة بلغ ثلثمائة وستين فندقا، لابد أن معظمها يرجع للفترة الموحدية نظرا لأهمية التجارية لمدينة سبتة. ينظر: الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص38- ص39.

[5]- الأنصاري السبتي: المصدر نفسه، ص39.

[6]- زنبير محمد: المرجع السابق، ص372.

[7]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين..، المصدر السابق، ص229.

[8]- الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص38.

[9]- ابن الزيات: المصدر السابق، ص205، حمدي عبد المنعم: مدينة سلا في العصر الإسلامي دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1414هـ/1993م، ص71، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص404، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص62.

[10]- عيساني حسين: المرجع السابق، ص117.

وأنشأ بها فندقان وقصدها التجار[1]، يقول صاحب الاستبصار: **"وأحدث الأمر العالي في موضعه– أي في مدينة قصر صنهاجة– في هذه المدة فندقين عجيبين وتمدن هذا الموضع وشرف وقصده التجار واستوطنوه"**[2].

أما بالنسبة للمغرب الأوسط انتشرت به هو الآخر عدة فنادق بحواضره الكبرى مثل: بجاية التي أشار إليها الوزان يقول: **"بالإضافة إلى زوايا المتصوفة وحمامات وفنادق ومارستانات"**[3]، وعن حصن بكر قال الإدريسي عنه **"وبه المترل"**[4] ، وقال عن قرية تاورت جنوب بجاية **"وبها المترل"**[5]، وكان حصن بشر أعمال بسكرة **"حصن جليل ومعقل جميل وله عمارات"**[6]، وكان بتلمسان فنادق على النمط الإفريقي منها اثنان لمقام تجار جنوة والبندقية[7].

وفي المغرب الأدنى انتشرت الفنادق خاصة في المدن التي برزت تجاريا مثل مدينة قابس التي كثرت بها الفنادق، وذلك لأنها كانت مركزا تجاريا للمبادلات التجارية من ناحية البحر والصحراء وعلى طريق رئيسي يؤدي لغيرها من المدن الساحلية والصحراوية[8].

وكانت هناك مجموعة من الفنادق في قابس[9]، تقع الفنادق بصفة عامة خارج قابس وتتجمع فيما يشبه مدينة صغيرة مغلقة أو مكان خاص بالتجار الغرباء عن المدينة، وعلى مقربة من مرفأ قابس توجد فنادق للتجار الإيطاليين خاصة (البيشائيين أو البيازنة)[10]، كما انتشرت في مدينة تونس فنادق وملاجئ خاصة بالبنادقة والجنويين والقتالونيين[11]، أما زويلة ذكر الإدريسي أن بها: **"فنادق كثيرة وحمامات جمة"**[12]، كما نجد انتشار

[1]– حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص404، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص259.

[2]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص189.

[3]– الوزان: المصدر السابق، ج2، ص50.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص262.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ج1، ص262.

[6]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه،ج1، ص270.

[7]– الوزان: المصدر السابق، ج2، ص20.

[8]– حسن دحروج إلهام: المرجع السابق، ص43.

[9]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص450، الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق، ص289.

[10]– حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص43.

[11]– الوزان : المصدر السابق، ج2، ص74.

[12]– الإدريسي: نزهة المشتاق..،ج1، المصدر السابق، ص283.

الفنادق بكثرة في كل من المهدية التي أذن المنصور الموحدي التجار البيزانيين بفتح فندق خاص بهم فيها[1]، وكان الإفرنج والبنادقة والجنويين والقتالونيين فنادق وملاجئ في تونس[2]، كما انتشرت الفنادق بمدينة صفاقس[3].

للفندق بالأندلس مكانة هامة في العمران الاقتصادي لذلك كثرت الفنادق في المدن الأندلسية[4]، منها مالقة وجدت بها العديد من الفنادق التي احتوت التجار وبضائعهم داخل الميناء[5]، وكانت قرية بزليانة من أعمال مالقة **"كالمدينة في مستو من الأرض وأرضها رمل وبها حمام وفنادق"**[6]، وكان بألمرية ما يقرب تسعمائة وسبعون فندقا، أحصاها الإدريسي: **"عدد فنادقها التي أخذها عد الديوان في التعتيب ألف إلا ثلاثين فندقا"**[7]، هذا العدد الهائل من الفنادق يدل على أن المدينة كانت مفعمة بالنشاط التجاري، وبسبب كثرة المراكب التجارية الوافدة إليها[8]، كما كان هناك فنادق بقرية عذرة من أعمال ألمرية[9]، أشار إليها الإدريسي بقوله: **"قرية عذرة على البحر (بالأندلس) قرية صغيرة لا سور لها وبها الحمام والفندق وبها بشر كثير"**[10]، وتعد مدينة قرطبة من المدن الأندلسية التي انتشرت فيها الفنادق[11]، أحصاها صاحب كتاب بلاد الأندلس بقوله: **"كان بمدينة قرطبة من الفنادق والخانات ألف وستمائة فندق لسكن التجار والمسافرين والعزاب والغرباء وغيرهم"**[12]، وقال الإدريسي: **"هي في ذاتها مدن خمسة يتلو بعضها بعضا... وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق والفنادق"**[13]، وكان في ميناء طريف العديد من الفنادق[14]، وفي طليطلة وجدت الفنادق وسط المدينة وبلغ عددها حوالي ستمائة

---

[1]- De Mas latrie : les relationS , p22 , نقلا عن غربي بغداد: المرجع السابق، ص131.

[2]– المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص229، الوزان: المصدر السابق، ج2، ص74، بسدات نصر الدين: المرجع السابق، ص228.

[3]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص366.

[4]– سالم عبد العزيز: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس..، المرجع السابق، ص216، السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام..، المرجع السابق، ص164.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق، ص570.

[6]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر نفسه، ج2، ص565.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر نفسه، ج2، ص564.

[8]– الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص59.

[9]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي ...، المرجع السابق، ص308.

[10]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص564.

[11]– المزوري هلزعنتروبي: الحركة العمرانية في قرطبة وضواحيها خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر ميلادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1433هـ/2012م، ص197 – ص198.

[12]– مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس..، المصدر السابق، ص33.

[13]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص575.

[14]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص392.

فندق كانت مخصصة لخزن الأقمشة والحرير والبضائع[1]، ولكثرة الوافدين على ميناء الجزيرة الخضراء وكثرة تجاراتها فقد كان فيها العديد من الفنادق[2]، وأقيمت الفنادق بمدينة بلنسية[3]، كما كان هناك فنادق كثيرة أخرى حصن قيشاطة[4]، وماردة، وشقر[5]، وطلبيرة ، ومدينة سالم[6]....

إحصاء الفنادق لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي:

المدينة	اسم الفندق /التخصص	الدلالة التاريخية	المصدر
تونس	فندق الخضراة فندق الملح فندق البياض	"ومجبي فندق الخضراة وقدره ثلاثة آلاف دينار ذهبا...ومجبي فندق الملح قدره ألف دينار ذهبا ونصف الألف ومجبي فندق البياض وقدره ألف دينار ذهبا"	الزركشي: المصدر السابق، ص116
	فندق البيشيين	"وكان البيشيون أنشط تجار الإفرنج عملا مع المغاربة، فإن فندقهم في تونس يرجع إلى سنة 1157م"	المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين..، المصدر السابق، ص230
	فندق الجنويين فندق البنادقة فندق القطلونيين	"امتد ربض آخر خارج باب البحر– لمدينة تونس– ...، يترل به التجار الأجانب أمثال الجنويين والبنادقة والقطلونيين ولهم فيه فنادق وملاجئ خاصة"	الوزان: المصدر السابق، ج2، ص74
	فندق الرماد	كان بتونس " فندق الرماد الذي خصص لتبيض الغزل "	هدية محمود: المرجع السابق، ص180
قابس	/	"ذات حصن حصين وأرباض وفنادق وجامع وحمامات"	الحموي: معجم البلدان، ج4، المصدر السابق ، ص289
	فندق الإيطاليين	جاء في معاهدة تجارية رقم 793 إقامة فندقا خاصا للتجار الإيطاليين في قابس ولايشاركم فيه أحد من النصارى	حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص43
صفاقس	/	"بها حمامات وفنادق"	الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص366
المهدية	فندق الفرنج	"أنشأ فندق الفرنج في المهدية"	المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص229 – ص230
	فندق البيزانيين	أذن المنصور الموحدي للتجار البيزانين بفتح فندق خاص بهم بمدينة المهدية"	De Mas latrie : les Relation , p22 نقلا عن غربي بغداد: المرجع السابق، ص131

[1]– هدية محمود: المرجع السابق، ص181.

[2]– الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص59.

[3]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص308.

[4]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص488.

[5]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي، المرجع السابق، ص308.

[6]– العابد وردة: المرجع السابق، ص26.

زويلة	/	" فنادق كثيرة وحمامات جمة"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص283
بجاية	فندق البيزنيين فندق الجنويين	سمحت المعاهدة بين الموحدين والبيزنيين بإقامة فنادق ومرافقها في كل مدن إفريقية وبجاية إلى سنة 628هـ/1230م، وجددت هذه المعاهدة سنة 631هـ/1234م بناء فندق دائم للبيزيين بمدينة بجاية وكذلك الجنويين منذ معاهدة 633هـ/1236م	عميروش نعيمة: المرجع السابق، ص480، بورملة خديجة: المرجع السابق، ص86
	/	جاء في رواية ابن الزيات " حدثني أبو علي عمر بن يحي الزناتي عن مخبر أخبره قال: كنا ببجاية فأصابتنا مجاعة من شديدة فمر أبو زكرياء إلى العامل فاكترى منه فندقا كبيرا بنحو ثلاثمائة دينار.... فلما اجتمع المساكين بالفندق اشترى لهم اللباس ما يدفع عنهم البرد... وما يقوم بهم في الطعام"	ابن الزيات: المصدر السابق، ص428– ص429
	فندق الخرازين	فندق الخرازين ببجاية أشار إليه ابن الزيات عند حديثه عن الشيخ الفقيه أبو العباس الخراز (ت600هـ/1203م) "أخبرني مخبر أن رجلا وصل من بجاية أخبره عن وفاة أبي العباس أنه نزل في فندق يخرز فيه ويعتزل الناس في بيت يعمل فيه"	نفسه، ص378
وهران	فندق الجنويين فندق المرسيليين دار البنادقة	فندق الجنويين ودار البنادقة وفندق المرسيلين بوهران	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص98
	فندق القاطلونيين فندق الجنويين دار الجنويين	"كانت وهران مهبط التجار القطلونيين والجنويين وما زالت بها الآن دار تسمى دار الجنويين لأنهم كانوا يقيمون بها"	الوزان: المصدر السابق، ج2، ص30
تلمسان	فندق الجنويين فندق البندقيين	"وفيها فنادق على النمط الإفريقي، منها اثنان لمقام تجار جنوة والبندقية"	نفسه، ج2، ص20
بونة	فندق الميورقين	خصص للميورقيين فندق في مدينة بونة، للجنويين فندق آخر في جيجل	De Mas Latrei: Traités de parix ,p97,p176,p92 نقلا عن عشي علي: المرجع السابق، ص542– ص543
جيجل	فندق الجنويين		
قصر صنهاجة	/	"وأحدث الأمر العالي في موضعه – أي في مدينة قصر صنهاجة– في هذه المدة فندقين عجيبين وتمدن هذا الموضع وشرف وقصده التجار واستوطنو	مؤلف مجهول: الاستبصار المصدر السابق، ص189
قرية تاورت	/	"وبها المنزل "	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص262
سبتة	فندق الأوربيين	"تنازل أهل سبتة... للتجار الأوروبيين عن قطعة مهمة من أرض سبتة لإقامة مخازنهم وحتى لإيوائهم ومباشرة أعمالهم ومن جملة البناءات المهمة... الفنادق"	زنبير محمد: المرجع السابق، ص372

	الفندق الكبير فندق غانم فندق الوهراني	"أعظمها بناء وأوسعها ساحة الفندق الكبير المعد لاختزان الزرع... ويليه في الكبر من الفنادق المعدة لسكنى الناس من التجار وغيرهم الفندق المعروف بفندق غانم يشتمل على ثلاث طبقات وثمانين بيتا وتسع مصريات وهو قديم البناء أظنه من بناء المرابطين... وأبدعها صنعة فندق الوهراني جمع هذا الفندق صنائع الحصى والنجارة..."	الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص**38**– ص**39**
	فندق مرسيلي	" وقد عثر البارون ماس لا ترى في غرفة التجارة في مرسيليا على وثيقة مؤرخة في سنة **1236**م تثبت أنه كان يوجد في سبتة في ذالك العام فندق مرسيلي"	المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص**229**– ص**230**
فاس	فندق بني فذة	"بيت بني فذة...بيت قديم بفاس...لهم بفاس ...فندق"	ابن الأحمر : المصدر السابق، ص**08**
	فندق ابن حيون	"فندق ابن حيون فندق شهير بفاس ملاصق لدرب ابن حيون من حومة بوطويل بعدوة القرويين"	الجزنائي: المصدر السابق، ص**114**
مراكش	/	"فبناها – الخليفة أبو يوسف– قصورا وجامعا وأسواقا وفنادق"	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص**210**
	فندق السكر	كان بمراكش فندق السكر قرب باب النفيس	عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص**294**
	فندق الأرنجة فندق المقبل	شهدت مراكش نشاط فندق الأرنجة قرب مسجد أبي يوسف وفندق المقبل	الخزاعي كريم عايتي: المرجع السابق، ص**61**
	فندق المقبل	"ابتدأ أمره– أبو العباس السبتي (ت**610**هـ/**1213**م)– يسكن بالفندق الذي بأجدير المعروف بفندق مقبل"	السّملالي: المصدر السابق، ج**1**، ص**239**
رباط الفتح	/	أنشأ الخليفة يوسف بن عبد المؤمن الكثير من الفنادق بمدينة رباط الفتح	حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص**404**
سلا	/	كان في مدينة سلا " حمامات وفنادق ...أعدت لورود المحلات عليها"	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص**141**
	/	"أبو موسى الدكالي من كبار الأولياء كان سكناه فندق الزيت بمدينة سلا"	ابن الزيات: المصدر السابق، ص**205**
غرناطة	فندق صباغي الحرير فندق زائدة	فندق صباغي الحرير وفندق زائدة بغرناطة	هدية محمود: المرجع السابق، ص**180**
مالقة	/	"ومدينة مالقة... لها... ربضان لا أسوارهما وبهما فنادق وحمامات"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج**2**، المصدر السابق، ص**570**
بزليانة	/	"كالمدينة في مستو من الأرض وأرضها رمل، وبها الحمام والفنادق"	نفسه،ج**2**، ص**565**
قرية عذرة	/	"قرية عذرة على البحر (بالأندلس) قرية صغيرة لا سور لها وبها الحمام والفندق وبها بشر كثير"	نفسه،ج**2**، ص**564**
ألمرية	/	" عدد فنادق التي أخذها عد الديوان في التعتيب ألف إلا ثلاثين فندقا"	نفسه، ج**2**، ص**564**
قرطبة	/	" كان بمدينة قرطبة من الفنادق والخانات ألف وستمائة فندق لسكن التجار والمسافرين والعزاب والغرباء وغيرهم"	مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق،ص**33**

	/	"هي في ذاتها مدن خمسة يتلو بعضها بعض... وفي كل مدينة ما يكفيها من الأسواق و الفنادق"	الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج2، المصدر السابق، ص575
	/	أتى إلى قرطبة– أبو عامر أحمد بن سادة الوزراء–... أنزل عياله في أحد الفنادق"	ابن دحية: المطرب من أشعار أهل المغرب، ص158
طليطلة	/	وجد وسط مدينة طليطلة ستمائة فندقا كانت مخصصة لخزن الأقمشة والحرير والبضائع	هدية محمود: المرجع السابق، ص181
الجزيرة الخضراء	/	لكثرة الوافدين على ميناء الجزيرة الخضراء وكثرة تجاراتها فقد كان فيها العديد من الفنادق	الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص59
قيشاطة	/	"حصن بالأندلس كالمدينة...وفي قيشاطة أسواق وربض عامر وفنادق"	الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص488
استجه	/	"كانت استجه واسعة الأرباض ذات أسواق عامرة وفنادق جمة"	الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص15
بلنسية ماردة شقر طلبيرة مدينة سالم	/	أقيمت الفنادق بمدينة بلنسية وماردة وشقر وطلبيرة ومدينة سالم	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص308، العابد وردة: المرجع السابق، ص26
طريف	/	"مدينة صغيرة.... بها أسواق وفنادق وحمامات"	الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق،ص392

التعليق:

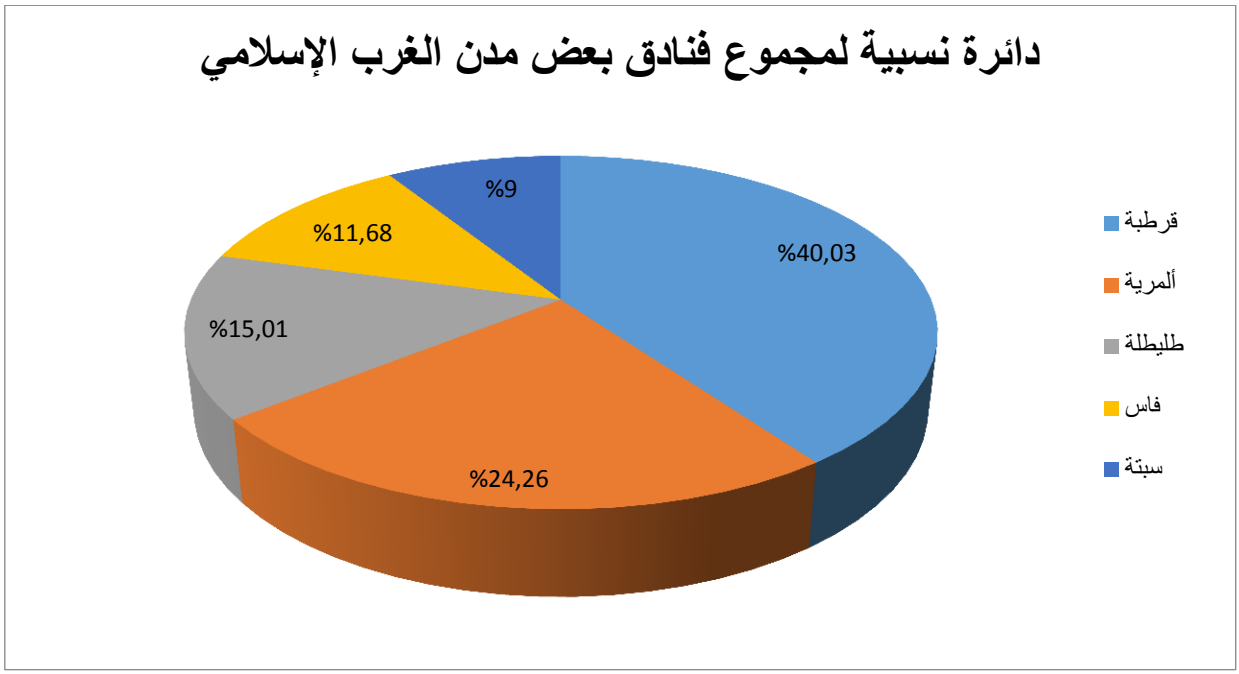
تثبت الإحصائيات على انتشار الفنادق وبصفة كبيرة ببلاد الغرب الإسلامي، حيث أدى ازدهار النشاط التجاري لأسواق الغرب الإسلامي في عهد الموحدين، وكثرة عدد التجار الأجانب الواردين على تلك البلاد إلى بناء عدد من الفنادق داخل الأسواق التجارية، وكانت تلك الأعداد الكبيرة من الفنادق تدل وبشكل واضح على اهتمام الدولة الموحدية بضرورة وجود الفنادق، إذ تعتبر مؤسسة ذات أهمية اقتصادية كبيرة نظرا لما يحتويه من نشاط تجاري ومبادلات للسلع، ومورد للعائدات المالية الناتجة عن عملية كراء المحلات، بذلك كانت الفنادق من أكثر التجهيزات والمشاريع المربحة وأكثرها جذبا للاستثمار، سواء كان من جهة الدولة أو من جهة الخواص، فالأرباح التي كانت تدرها أجور الخدمات والضرائب الديوانية ومغارم الكراء يمكن أن تدخل في خزينة الدولة، كما يمكن للسلطة مراقبة حركة التجارة والبضائع، إضافة إلى أهميته السياسية باعتباره مقرا للقنصل الممثل الرسمي للدولة أو للمدينة والتي ربطتها معها علاقات تجارية مستمرة، لذلك اهتمت الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين الطرفين بهذه المؤسسة وبالمرافق الضرورية بها، لتنظيم حياة الجالية المسيحية بالدولة الموحدية من خلال الإشراف المباشر على بناء وتسيير الفنادق المسيحية بالمنطقة، ما أدى إلى انتشار التصميم المعماري للفندق الأوروبي في أهم

المدن الساحلية ببلاد الغرب الإسلامي منذ القرن السادس الهجري، بينما في المدن الداخلية انتشر بناء التصميم المعماري للفندق الإفريقي و لم يختلف عن الفنادق التي عرفتها بلاد المشرق الإسلامي، ويمكن القول أيضا أن المدن الساحلية المغربية الواقعة على البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي كان لابد أن تحتوي على فنادق كثيرة وكبيرة للتجار الأجانب القاصدين إليها، وحينما نتأمل هذه الإحصائيات نستنتج ازدهار التجارة الخارجية للدولة الموحدية شمالا مع الممالك المسيحية و جنوبا مع بلاد السودان وشرقا مع المشرق الإسلامي.

إحصائيات لمجموع فنادق بعض مدن بلاد الغرب الإسلامي:

المدينة	الإحصاء	النسبة المئوية	المصدر
قرطبة	1600 فندقا	% 40.03	مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص33.
ألمرية	970 فندقا	% 24.26	الإدريسي: نزهة المشتق...، ج2، المصدر السابق، ص564.
طليطلة	600 فندقا	%15.01	هدية محمود: المرجع السابق، ص181.
فاس	467 فندقا	% 11.68	ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48.
سبتة	360 فندقا	% 09	الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص38.

تحويل الإحصائيات إلى دائرة نسبية:



التعليق:

حينما نقارن هذه الأرقام لإحصاء الفنادق على مستوى بعض مدن الدولة الموحدية نصل إلى نتيجة مفادها أن المدن الأندلسية كان لها حض أوفر بارتفاع نسبة الفنادق بها، وذلك بعد تحقيق السلم وتوفير جميع الشروط ليعرف اقتصاد البلاد اتزانا قويا ثابتا، وما بلغته من مستوى حضاري جعل الكثير منها تكون غاية سعى التجار للوصول إليها والمتاجرة بها، واحتلت قرطبة المرتبة الأولى بتحقيق أعلى نسبة من وجود الفنادق بها، التي قال عنها

عبد الواحد المراكشي: **"كانت قرطبة حاضرة الأندلس"**[1]، أما مدينة طليطلة تحدث عنها الإدريسي بقوله: **"هي مدينة عظيمة القطر كثيرة البشر... وقليلا ما رؤي مثلها اتقانا وشماخة بنيان وهي عالية الذرى حسنة البقعة زاهية الرقعة"**[2]، وبالنسبة لمدينة ألمرية ذكر الحميري أنها: **"كانت تقصدها مراكب التجار من الإسكندرية والشام"**[3]، هذه الأهمية الحضارية والتجارية جعلت هذه المدن يرتفع بها عدد الفنادق لاستقبال التجار وتوفير سبل الراحة لهم وحفظ سلعهم.

أما بالنسبة لبلاد المغرب الإسلامي الظاهر أن مدينة فاس كانت أوفر حض عن غيرها في بناء الفنادق، رغم أنها ليست العاصمة السياسية للدولة الموحدية، ولكنها تعتبر أحد المراكز الاقتصادية الرئيسية باعتبار أن مدينة فاس مرت بفترات نمو عمراني وديمغرافي من مرحلة تأسيسها وصولا إلى فترة الدولة الموحدية، والدليل على ذلك الشهادات التاريخية المعاصرة لها يقول عبد الواحد المراكشي عنها: **"ومدينة فاس هذه هي حاضرة المغرب في وقتنا هذا... هي اليوم على غاية الحضارة... ومَازِلْتُ أسمع المشايخ يدعونها بغداد المغرب وبحق ما قالوا ذلك، فإنه ليس بالمغرب شيء من أنواع الظرف واللباقة في كل معنى إلا وهو منسوب إليها وموجود فيها ومأخوذ منها، لا يدفع هذا القول أحد من أهل المغرب، ولم يتخذ لمتونة والمصامدة مدينة مراكش وطنا ولا يجعلوها دار مملكة لأنها خير من مدينة فاس في شيء من الأشياء، ولكن لقرب مراكش من جبال المصامدة وصحراء لمتونة، فلهذا السبب كانت مراكش كرسي المملكة وإلا فمدينة فاس أحق بذلك منها وما أظن في الدنيا كمدينة فاس أكثر مرافق وأوسع معايش وأخصب جهات... لا تحتاج إلى مدينة في شيء مما تدعوه إليه الضرورة، بل هي توسع البلاد مرافق وتملؤها خيرا"**[4].

ونستنتج أيضا أن النشاط الاقتصادي لم يكن موجها للاستهلاك المحلي لسكان فاس فقط بل إن جزءا كبيرا منه كان مخصصا للتصدير، وكثرة الفنادق دليل على أن المدينة كانت تستقبل باستمرار قوافل التجار الذين يأتون سواء من النواحي القريبة أو البعيدة أو من خارج الدولة، يقول الإدريسي: **"وعليها تشد الركائب وإليها تقصد القوافل ويجلب إلى حضرتها كل غريبة من الثياب والبضائع والأمتعة الحسنة، وأهلها مياسير ولها من كل شيء حسن أكبر نصيب وأوفر حظ"**[5]، وذكر البكري قبله: **"وكلتا العدوتين جليلة الخطر عظيمة القدر"**[6]، أما

[1]- المراكشي عبد الواحد: المعجب....، (نشر دار الفرجاني) ، المصدر السابق، ص289.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص551.

[3]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص538.

[4]- المراكشي عبد الواحد: المعجب...، (نشر دار الفرجاني)، المصدر السابق، ص289- ص290.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...,ج2، المصدر السابق، ص246

[6]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص116

بالنسبة لصاحب الاستبصار قال:"**قاعدة بلاد المغرب مدينة فاس... هي أعظم مدينة من مصر إلى آخر بلاد المغرب... ومدينة فاس اليوم في نهاية العمارة والصلاح**"[1]، إذن احتلت مدينة فاس مكانة تجارية هامة جعلها قبلة للتجار من مختلف الأقطار وهي الضرورة التي أدت إلى تعدد الفنادق بها بالنمطين الأوروبي والإفريقي .

وحتى مدينة سبتة بها تعداد كبير من الفنادق حوالي ثلاثمائة وستون فندقا، ارتبط ذلك بتوفرها على المرافق الاقتصادية الهامة وللأهمية التجارية للمدينة ولموقعها كأول ميناء بحري مغربي في العصر الوسيط، وبالتالي ساهمت بدور كبير في النشاط البحري حيث كانت محطة كبرى للتجارة والتصدير والاستيراد، جعلها قبلة للتجار ما استلزم إنشاء الفنادق بمرافقها المختلفة.

6- المخازن :

تعددت المرافق التجارية التي أنشأت من طرف الدولة الموحدية والتي احتاجها التجار سواء المحليين أو الغرباء، والتي ساهمت بدورها في تنشيط الحركة التجارية بأسواق الغرب الإسلامي الموحدي، ما تعلق بالتبادل التجاري الداخلي أو الخارجي على حد سواء ويعتبر المخزن من أهم هذه المنشآت التجارية.

تقوم المخازن عادة على جنب القيساريات حيث كان تجار الجملة يخزنون بضائعهم قبل بيعها إلى تجار التجزئة[2]، كما تحيط المخازن حول الرحبة[3]، وتتوزع المخازن أيضا وراء الممرات التي تحيط بالصحن المستطيل أو مربع الشكل الذي يتوسط الفنادق[4] في الطابق الأرضي لها[5]، كما وجدت مخازن بالموانئ [6].

جهزت لحفظ السلع المراد بيعها بالجملة[7]، حيث كان التجار الأجانب حال وصولهم إلى مدينة من مدن الغرب الإسلامي الموحدي يضعون البضائع بمخازن الفنادق لا ترسل إلى السوق المركزية مباشرة[8]، ولاحتساب ما عليها من ضرائب من قبل موظف الميناء التابع للمحتسب لتسهيل تقدير المكوس المقرر عليها[9]، أولا ولتأمينها من

[1]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص180

[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص71.

[3]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص25.

[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص307.

[5]- الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص58.

[6]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص57.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص307.

[8]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص226.

[9]- مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص299.

السرقة أو الظروف الجوية ثانيا، ولتجنب التجار الوافدين الوقوع بأيدي المحتالين ثالثا[1]، هذا الأمر حتم على التجار تنزيل بضائعهم في مخازن الفنادق. كان للتجار الأوروبيين حظ في بناء المخازن والفنادق لإقامتهم، مثال ذلك تنازل أهل سبتة عن قطعة أرض لتجار أوروبيين لإقامة مخازنهم وحتى لإيوائهم[2].

ومثلما كانت ملكية الفنادق ترجع للأفراد مع استغلال بعض الدور لإيواء التجار البدويين تم تخصيص بعض البيوت لتخزين السلع الثقيلة مثل الحبوب، وبالتالي تؤدي دور المخازن[3] وهي البيوت تتخذ لحفظ القمح والشعير وسائر الحبوب أو بضائع أخرى تبنى من طابقين أو أكثر، فيوضع الحب في الطوابق العلوية منها وتسمى عادة بالمخازن أو الأهراء[4]، ذكرها الوزان بقوله، **"كان هريان مبنيان كذلك بسقف مقوس في كل هري طبقة علوية يوضع العلف في الطبقة الأرضية، ويخزن في إحدى الطبقتين العلويتين الشعير للخيل، ويخزن القمح في الأخرى، وتسع كل من الطبقتين أكثر من ثلاثين ألف كيل من الحبوب وقد أعدت طاقات من سقف هاتين البنايتين يرقى إليها بواسطة مدرج من الحجر تصعد فيه الدواب محملة إلى هذا السطح حيث يكال الحب ثم يصب من هذه الطاقات، وإذا أريد إخراج الحب اكتفى بفتح الثقب الموجودة في أسفل الهري، وهكذا يمكن أخذ الحب من هذين الهريين ووضعه فيهما دون عناء"**[5]، يفهم من نص الوزان أن التخزين فيها عكس التخزين في المطامير[6] بتعريض الحبوب المخزنة للتهوية باستمرار، ذكر ابن العوام أن الأهراء لها نوافذ **"من جهة المشرق، ومن جهة المغرب، وعن يمين القبلة، لتمر فيها الرياح من هذه النواحي فتذهب ما في الطعام من الآفات ولا يكون لها من جهة الجنوب منفس لشدة ريح الجنوب"**[7]، ومن فوائد هذه النوافذ والفتحات أنها تسمح بدخول القطط وخروجها لمطاردة الجرذان وتطين جدرانها الداخلية بطين يخلط ببعض المواد مثل حبات الشعير أو الكبريت أو الرّماد، ويشترط في بنائها أن يكون موقعها بعيدا عن الأفران والمطابخ ومرابط الدّواب حتى لا يتأذى الحب بحرارتها، ومن أشهر هذه المخازن الهريان اللذان اتخذهما الخليفة المنصور الموحدي قرب أحد قصوره بمراكش

---

[1]- الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص57- ص58.

[2]- زنبير محمد: المرجع السابق، ص372.

[3]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص165.

[4]- هواري موسى: تخزين الحبوب ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج4، ع8، 10 سبتمبر2016، ص128.

[5]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص133.

[6]- **المطامير**: حفرة تحت الأرض هي لإخفاء شيء من الطعام أو الأقوات ينظر: وانس صلاح الدين: تنظيم العقار في الأندلس خلال عهد الموحدين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران-01- أحمد بن بلة، وهران، 1436-1437هـ/2015-2016م، ص174.

[7]- بن العوام الإشبيلي يحي بن محمد: الفلاحة الأندلسية، تح: أنور أبو سويلم، سمير الدروبي، علي أرشيد محاسنه، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ج3، د.ط، الأردن، 1433هـ/2012م، ص517.

ليخزن فيهما أقوات الحاشية والجند والشعير الذي يعلفه لخيله[1]، كما وصف لنا الأنصاري السبتي الفندق الكبير المعد لاختزان الزرع في مدينة سبتة قال: "**يحتوي على اثنين وخمسين مخزنا ما بين هري وبيت، تسع تلك المخازن من قفزان الزرع الآلاف العديدة التي لا تبلغ الحصر، ومن ضخامته أن له بابين: باب إلى صحنه والآخر إلى الشوارع المحملة الدائرة بالطبقة الثانية لكون الأرض مرتفعة من تلك الجهة تدخل على البابين الجمال بأحمالها مع الارتفاع والاتساع الكبير، فإذا أبصر الرائي ما يدخل منها على الباب الأعلا ودورانها في تلك الشوارع بأقتابها وغرائر الزرع المحملة عليها هاله ذلك وتعجب منه**"[2]، وما يذكر عن المخازن أن أبوابها كانت تفتح لإطعام الفقراء بلا ثمن والأقوياء بثمن[3]، بذلك نستنتج أن المخازن أدت دور ايجابي في تنظيم الحركة التجارية وحفظ البضائع وتأمينها عند الحاجة اليها.

7- التربيعات:

يوجد نمط آخر من المؤسسات التجارية مشابهة للقيسارية يعرف بالتربيعات أو الرباع[4]، وهذا النموذج تكرر في المدن الإسلامية، ووصل التأثير إلى مدن الغرب الإسلامي الموحدي[5] ، وهي عبارة عن سوق مربع الشكل أو مستدير أو على خط واحد[6]، حيث يتخذ تكوين هذه المربعات أو التربيعات هيئة كتلة معمارية تضم مجموعة من الحوانيت ظهورها إلى الداخل وتطل جميعها على الشوارع التي تحيط بها من الجوانب الأربعة مقابلة أيضا صفوفا من الحوانيت على الجوانب الأخرى لهذه الشوارع[7]، وقد تكون عبارة عن مبنى من عدة أدوار تخصص أصلا للصناع وأصحاب الحرف، وكان الدور الأرضي يحتوي على الورش أو المحلات أو المرافق والخدمات اللازمة والطابقان العلويان يحتويان على مجموعات مستقلة عن بعضها، مكونة كل مجموعة من غرفة إلى اثنتين ودورة مياه ومكان للطعام أو للفسح وتشبه الوكالات[8] إلى حد كبير، ويؤدي إليها عادة ممر متصل في أحدها بسلم وآخر يؤدي إلى الشارع، وفي أغلب الأحيان كان يحيط بهذا المبنى كله سور متين بفصله عما حوله[9]، تختلف التربيعات في المساحة حسب موقعها فمنها ما وجد بها مسجد، نظرا لكبر مساحتها خصصت تلك الحوانيت الموجودة

---

[1]- هواري موسى: تخزين الحبوب..، المرجع السابق، ص128- ص129.

[2]- الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص38- ص39

[3]- عمر موسى عز الدين: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم زنظمهم، دار الغرب الإسلامي، دط، بيروت، 1410هـ/1990م، ص293

[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص86

[5]- عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص236

[6]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص46، هدية محمود : المرجع السابق، ص181، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص86

[7]- عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص236

[8]- **الوكالة:** هي مكان التقاء التجار ومركز تجاري وفندق تكون على سور المدينة أو الخان فيكون خارج المدينة والوكالة للإقامة الطويلة. ينظر حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص24، الجبوري خليل خلف: المرجع السابق، ص58.

[9]- حسين دحروج إلهام: المصدر السابق، ص25.

بالتربيعات لبيع بعض السلع وبخاصة المنسوجات[1]، ذكر الباحث الخزاعي أن التربيعات **"ليست كأطرزة الصناعة ولا كأسواق التجارة"**[2]، كان الحرفيون يقيمون فيه وقد لا يرجعون إلى منازلهم إلا في الليل، وكان للمرأة دور كبير في دور الصناعة أو الربع[3]، ولا يستبعد أن يتم تأجير المحلات التجارية من الخواص وأصحاب العمارات والمنازل والأوقاف والعمال والولادة[4].

كان بفاس أيام الموحدين ثلاثة آلاف وأربعة وتسعون من الترابيع منها تربيعة خاصة بأمور النسيج[5]، وتربيعة الغزازين[6]، وتربيعة العطارين[7]، وتربيعة القراقين[8] وغيرها، وجد بمدينة سبتة تربيعات للقزازين والجزارين **"إحدى وثلاثون تربيعة مفترقات بالممرات والأسواق خلال الأطرزة من أول المدينة إلى آخرها، أعظمها التربيعة التي بأسفل زقاق خطاب سامية في الهواء كأنها معقل أو قلعة على ثلاث طبقات وفي صحنها مسجد"**[9]، كما وجد بمراكش العديد من التربيعات[10]. جرت العادة في مدينة تلمسان أن يملكها التجار الحرفيون موزعة على أحيائها ودروبها والأسواق العامة للمدينة مثل: سوق الخياطين والنساجين والعشابين والعطارين والصاغة وسوق الخضر والفواكه ورحبة الزرع[11]، وتربيعة الصوف بدرب شاكر في تلمسان خصص أغلب هذا الدرب للعاملين بالصوف وحياكته[12]، وكانت مدينة قابس تزخر بمثل هذه التربيعات ومثلها تونس وغيرها من مدن الغرب الإسلامي الموحدي[13].

نستنتج مما تقدم أن المرافق التجارية للأسواق ساهمت بدور كبير في تنشيط الأسواق ورواج التجارة، بذلك كانت ضمن المهام الأساسية للسلطة السياسية للدولة الموحدية من بناء وتنظيم ومراقبة، تحصيل المال عن طريق الأكرية والضرائب الديوانية وحسب الإحصائيات السابقة تعدد فتح الحوانيت وتنوعت القيساريات، وانتشرت

---

[1]- هدية محمود: المرجع السابق، ص181.

[2]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص46- ص47.

[3]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص25.

[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص86.

[5]- هدية محمود: المرجع السابق، ص181، زنبير محمد: المرجع السابق، ص374.

[6]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص225، الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص37.

[7]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص36.

[8]- الجزنائي: المصدر السابق، ص109- ص116.

[9]- الأنصاري السبتي: المصدر السابق، ص37

[10]- هدية محمود: المرجع السابق، ص181

[11]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص86.

[12]- هدية محمود: المرجع السابق، ص181.

[13]- حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص25.

السويقات والرحبات بأسواق مدن الغرب الإسلامي الموحدي، كما زودت الفنادق بمختلف المرافق الضرورية لراحة التجار، وحتى التربيعات ساهمت بدورها في النشاط التجاري إضافة إلى وفرت المخازن الضرورية لحفظ السلع.

ثالثا: الطرق التجارية الرابطة بين الأسواق:

كان من الطبيعي لتصريف المنتجات التجارية سواء كانت محاصيل زراعية، أو إنتاجا صناعيا، وكذلك المواد المعدنية الخام، أن تنقل من موضع إلى آخر بهدف تسويقها داخليا أو تصديرها إلى الخارج عبر شبكة من الطرق التجارية، التي تعددت وتنوعت بين طرق برية ونهرية وبحرية موزعة على مستوى بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي. لقد كان لاستقرار الأحوال السياسية والاقتصادية عاملا مشجعا للتجارة ولتنقل التجار[1]، حيث تأثرت الطرق التجارية خلال القرن السادس الهجري تأثيرا كبيرا من الجانب الاقتصادي، نجد أغلب المسالك التجارية تمر على أسواق المدن البارزة والتي كانت كثيرة الصادر والوارد،كما جاء في المصادر الجغرافية كأسواق فاس ومراكش وتبسة وتلمسان ومالقة وقرطبة... إضافة إلى التغيرات التي طرأت على مراكز الإنتاج الزراعي والصناعي التي تحولت إلى الناحية الغربية في كل من فاس، مراكش، سلا...، ما أدى إلى تحول الطرق من الناحية الشرقية إلى الناحية الغربية، وهذا نتيجة للاضطرابات السياسية التي كانت تشهدها منطقة شرق المغرب بسبب الهجمات الهلالية وثورة بني غانية، إضافة إلى نشاط عصابات اللصوص وقطاع الطرق، كل ذلك كان له تأثير في تحول الطرق الشرقية إلى الطريق الساحلي، وتنشيط الطريق البري الرابط بين مدن المغربين الأوسط والأقصى، أمام تعطل الطريق الداخلي بين المغرب الأدنى والمغرب الأوسط، إضافة إلى ما سبق تخضع الطرق والمسالك التجارية لعامل الطبيعي بصورة كبيرة، من توفر للمراعي كممون رئيسي لوسائل النقل التقليدية من الخيل والإبل، والسلاسل الجبلية التلية والصحراوية، دون امتداد المناطق السهلية، كما شهدت الصحراء ارتفاع درجة الحرارة وندرة الماء ما ألزم توفر الآبار المصدر الرئيسي لمياه القوافل التجارية[2]، إضافة إلى خطر الرياح والعواصف وخطر الضياع[3]، وحتى

[1]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص48.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص93.

[3]- عيوني محمد: دور الرقيق في الحياة السياسية والثقافية ببلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 4 و5 الهجريين، (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في حضارة إسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر1، الجزائر، 1433-1434هـ/ 2012-2013م، ص65- ص67.

الطرق البحرية خضعت لتأثير الطبيعة بسبب أهوال البحر حيث تتم المبادلات في فصل استقرار البحر(فصل الصيف)[1].

على العموم ارتبطت أسواق الغرب الإسلامي الموحدي بعدة طرق تجارية سواء كانت هذه الطرق برية أم بحرية، ساحلية أم داخلية، أثرت بطبيعتها على حركة وصول البضائع والسلع بين أماكن الإنتاج الزراعي والصناعي والتسويق والأماكن ذات الكثافة السكانية والموانئ، ما أوجب امتلاكها لشبكة طرق بنوعيها رئيسية وفرعية من الصعب جدا تحديدها كلها.

1- الطرق البرية:

تراجع نشاط الطرق الداخلية للبلاد الشرقية في النصف الأول من القرن السادس الهجري، لما أحدثه الغزو الهلالي إذ تخرب عمران المناطق الداخلية واضمحلت أسواقها، وسيطر العرب الهلالية على طرقها واختفت قلعة حماد كمركز تجاري، وأصبحت القيروان ممرا عابرا،كما أن النورمان قضوا على أسواقه باحتلالهم لمدنه، و لم يفلح الموحدون في النصف الثاني من القرن السادس الهجري في إحياء المناطق الداخلية من البلاد الشرقية، لكنهم نجحوا في ضبط الساحل وإنعاشه اقتصاديا على مستوى المغربيين الأدنى والأوسط وخاصة الطريق الذي يربط بين تنس في المغرب الأوسط وطرابلس في المغرب الأدنى، وازدهرت المدن الساحلية خاصة بجاية وتونس وطرابلس[2] وبقية المدن الساحلية حتى تصلها بالإسكندرية وهذه الطريق وصفت بالطريق "الجادة" أي السريعة[3].

جدول إحصائي لتقدير المسافات بين الأسواق على الطريق الساحلي للبلاد الشرقية في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي

محطة الانطلاق	محطة الوصول	المسافة المقدرة	الدلالة التاريخية	المصدر/ المرجع
قابس	صفاقس	4 مراحل	يستمر الطريق الساحلي نحو مدينة صفاقس وبين قابس	المراكشي عبد الواحد: المعجب...،
صفاقس	المهدية	3 مراحل	وصفاقس أربع مراحل ومنها إلى المهدية ثلاث مراحل ومن	المصدر السابق (طبعة دار الفرجاني)،

[1]- الغديقي محفوظ: التجارة البحرية بين المغرب العربي المتوسطي من خلال كتب النوازل، مجلة قضايا تاريخية، ع1، 1437هـ/2016م، ص30.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص308- ص311، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص92، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص94، عابد يوسف: المرجع السابق، ص565.

[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع نفسه، ص93- ص94.

المهدية	سوسة	مرحلتين	المهدية إلى سوسة مرحلتان و من سوسة إلى مدينة تونس ثلاث مراحل[1]	ص 283– ص284
سوسة	تونس	3 مراحل		
قابس	صفاقس	70 ميلا[2]	"و من مدينة قابس الى مدينة صفاقس نازلا مع الجون سبعون ميلا"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص280
تونس	الحمامات	مرحلة كبيرة	"وبين تونس والحمامات مرحلة كبيرة وهذه المرحلة هي عرض الجزيرة المسماة بجزيرة باشو"	نفسه، ج1، ص293.
تونس	بونة	6 مراحل	من مدينة تونس بونة ست مراحل وفيما بين تونس وبونة بليدة صغيرة تسمى بن زرت بينها وبين تونس يوم تام في البر للمجد، أي حوالي 17 ميلا برا	المراكشي عبد الواحد: المعجب...، (طبعة دار الفرجاني)، ص285، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص171
تونس	بني زرت	يوم تام (17 ميلا)		
بنزرت	طبرقة	70 ميلا	من بنزرت إلى طبرقة 70 ميلا وبين القالة وبونة 24 ميلا بحرا بمحاذاة الساحل	محمد عبد الله جبوده مريم :المرجع نفسة، ص 171
القالة	بونة	27 ميلا		
بونة	قسنطينة	5 مراحل	"ومن مدينة بونة إلى مدينة قسنطينة التي مي أحد حدى إفريقية خمس مراحل وقسنطينة بينها وبين البحر مرحلتان أو أكثر من ذلك قليلا".	المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، (طبعة دار الفرجاني)، ص285
القل	جيجل	70 ميلا	ومن القل إلى جيجل 70 ميلا ومن جيجل إلى بجاية 50 ميلا ومن بونة الى بجاية 200 ميلا بحرا على الساحل	الادريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص268–ص269، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص171
جيجل	بجاية	50 ميلا		
بونة	بجاية	200 ميلا		

أما عن الطرق البرية الغربية التي تصل بلاد إفريقية وطرابلس الغرب مع بقية بلاد المغربيين الأوسط والأقصى وبلاد الأندلس عبر طريقين: الأول هو الطريق الغربية الساحلية التي تمتد في أغلبها محاذية لساحل البحر المتوسط وهي امتداد للطريق الساحلية الشرقية، والثاني هو الطريق الغربية الداخلية التي تمر عبر الهضاب الوسطى من بلاد

[1]– المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، (طبعة دار فرجاني)، ص283– ص284، الجدير بالذكر أن **تحديد مسافة المرحلة** أو مسيرة اليوم قد اختلفت في المصادر، فبينما يقدرها المراكشي بالنسبة للمسافر المجد بنحو أربعون ميلا، نجد الإدريسي يقدرها بحوالي واحد وعشرون ميلا، وقيل أربعة وعشرون ميلا هاشميا (43352مترا)، وعلى كل فإن المسألة لا تخضع لقانون ثابت بل تتوقف على عدة معطيات أهمها: الطبيعة الجغرافية للأرض سهلة أم وعرة، ومدى وفرة المياه، ومدى سرعة تحمل وسائل النقل المتاحة وغيرها من العوامل، ينظر: المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر نفسه، ص289، الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، نقلا عن محمد عبد الله جبودة مريم: المرجع نفسه، ص170، الإحالة رقم: 01، موقع وايب:https://www.alaany.com/ar/dict/ar-ar ، بتاريخ: 2022/06/27م، على الساعة: 23:48.

[2]– **مقدار الميل** عند الحنفية 4000ذراع (1855متر)، وعند المالكية 3500ذراع (1855متر)، وعند الحنابلة والشافعية 6000ذراع (3710متر). ينظر: موقع وايب: https://ar.wikipedia.org/wiki ، بتاريخ 2022/06/27م، على الساعة 23:15. أما **الفرسخ مقداره** إثنا عشر ألف ذراع (5544متر) ينظر: موقع وايب:https://www.alaany.com/ar/dict/ar-ar ، بتاريخ: 2022/06/27م، على الساعة: 23:48.

المغرب ثم أخذت منه الطرق الرئيسية تستدير لتتخذ اتجاها معاكسا نحو الأسواق المختلفة والموزعة عبر بلاد المغرب الأوسط وحتى الأقصى[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مدن الجهة الغربية والشرقية لبلاد المغرب الأوسط قد تأثرت كثيرا بما يجري بالقرب منها سلبا وإيجابا، فقد وقفت مدينة تلمسان صامدة أمام هذه التغيرات حيث حافظت على صلتها التجارية القوية مع مدينة فاس وظلت تزود المنطقة بمنتوجاتها الفلاحية،كما استفادت تلمسان بموقعها الجغرافي الذي أهلها لتكون منفذا لتجارة البلاد الغربية وربطها مع البلاد الشرقية، وتندمج في هذا المحور الشمالي من الشرق إلى الغرب أجزاء عن الطريق الساحلي والطريق الداخلية لأنه يرتكز على محطتين متميزتين هما قسنطينة وميلة[2].

أما بالنسبة إلى إقليم المغرب الأقصى لم تتأثر طرقه التجارية بالهجرة الهلالية حيث لم يصل الأعراب إلى تلك المناطق، كما أن كثرة الإنتاج الزراعي والصناعي في سهوله جعلت الطرق السهلية متجهة نحو الساحل[3]، متخذة أربعة مسارات حول مراكش وفاس، وعبر سهول الأطلس، وباتجاه مضيق جبل طارق، ويمتد عبر السهول المنبسطة عند أقدام جبال الأطلس منطلقا من مراكش ويخترق تادلا متوجها نحو مكناس وفاس حتى يصل إلى الموانئ سبتة والقصر الصغير وطنجة، يبدو أن هذا الطريق شهد حركة للقوافل التجارية التي كانت تربط إفريقيا جنوبي الصحراء بساحل البحر الأبيض المتوسط عبر طريق سجلماسة، التي كانت رأس الجسر لتجارة اعتمدت على الذهب الإفريقي[4].

كما ظهر طريق ساحلي يربط نول لمطة وتنس مع ظهور مدينة سلا كملتقى للطرق السهلية والجبلية والساحلية، فأصبحت أهم مركز تجاري في هذا الإقليم، وزادت أهمية هذا الطريق في العصر الموحدي مع بروز مدن منها آزمور وآسفى وقصر عبد الكريم وسبتة، بذلك أصبح طريق الساحل الموحدي يمتد من نول لمطة عبر سبتة وباديس ووهران وتنس إلى مدينة طرابلس، وبالتالي أصبحت الطرق الساحلية بين المدن وأقاليم المغرب سالكة على عهد الموحدين للقوافل التجارية، وفي نفس الوقت برزت مدينة مراكش ومكناسة وأصبحتا مركزا للطرق التجارية الداخلية في إقليم المغرب الأقصى بعد إخفاء دور أغمات التجاري، هذا التحول التجاري إلى السهول الغربية في القرن السادس لم يؤثر على وضع تلمسان وفاس التجاري، في الوقت الذي أثر ذلك التحول

[1]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص96.

[2]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص567.

[3]- الخزاعي كريم عاتي : المرجع السابق، ص92- ص93.

[4]- طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري..، المرجع السابق، ص332.

تأثيرا كبيرا على مراكز الدخول إلى السودان، حيث ظلت فاس وتلمسان منفذا تجاريا للمواد والسلع الواردة والصادرة بين المغربين الأقصى والأوسط، وظل الطريق الذي يربط بين هاتين المدينتين عبر تازا طريقا تجاريا طوال القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي[1]، وفي مقابل ذلك تضرر محور فاس سبتة[2]. ورغم صعوبة التضاريس تخللت السلاسل الجبلية المتجهة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي منخفضات وفتحات تسلك من الشمال إلى الجنوب، لتربط بين المدن الشمالية والمناطق الصحراوية من ذلك الطريق الجبلي الذي يربط بين مكناس وفاس وتلمسان[3]، لكن تقلصت الطرق الجبلية التي كانت تربط سجلماسة وتلمسان[4].

جدول إحصائي لتقدير المسافات بين الأسواق على شبكة الطرق التجارية للبلاد الغربية في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي:

محطة الانطلاق	محطة الوصول	المسافة	الدلالة التاريخية	المصدر/ المرجع
مراكش	فاس	10 أيام	يمتد الطريق الرئيسي من مدينة مراكش إلى مدينة فاس يقدر بمسيرة عشرة أيام	أبو الفداء: المصدر السابق، ص123
سلا	مراكش	10 أيام	من مسافات المغرب الأقصى بين سلا وبين مراكش عشرة أيام وبين مراكش وأغمات ثلاثة فراسخ ومن مكناس إلى أغمات أربع عشرة مرحلة ومن فاس إلى سبتة عشرة أيام ومن سبتة إلى سجلماسة على جبل درن عشرة أيام ومن سجلماسة إلى درعة أربعة أيام ومن فاس إلى تلمسان عشرة أيامومن تلمسان على وهران إلى البحر مرحلة وهي آخر المغرب الأقصى من جهة المغرب الأوسط	نفسة، ص129
مراكش	أغمات	3 فراسخ		
مكناس	أغمات	14 مرحلة		
فاس	سبتة	10 أيام		
سبتة	سجلماسة	10 أيام		
سجلماسة	درعة	4 أيام		
فاس	تلمسان	10 أيام		
تلمسان	وهران	مرحلة		
سلا	فاس	4 مراحل	"ومن مدينة سلا إلى مدينة فاس أربع مراحل"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص242
سلا	مرسى فضالة	12 ميلا	"ومنها في جهة الجنوب إلى مرسى فضالة اثنا عشر ميلا"	نفسه، ج1، ص239
مرسى فضالة	مرسى آنفا	40 ميلا	"ومن فضالة إلى مرسى آنفا أربعون ميلا"	نفسه، ج1، ص240
مرسى آنفا	مرسى مازيغن	65 ميلا	"ومن آنفا إلى مرسى مازيغن خمسة وستون ميلا"	نفسه، ج1، ص240

[1]- الخزاعي كريم عاتي : المرجع السابق، ص93، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص312- ص313.

[2]- الشريف محمد: المرجع السابق، ص108.

[3]- عبد الرحيم سليمان مصطفى حسن: المرجع السابق، ص222، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص96.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص314.

مرسى مازيغن	مرسى آسفي	85 ميلا	"من طرف مازيغن إلى آسفي روسية خمسة وثمانون ميلا"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص240
مرسى آسفي	مرسى ماست	150 ميلا	"ومن مرسى آسفي إلى مرسى ماست في طرف الجون مائة وخمسون ميلا"	نفسه، ج1، ص240
فاس	سجلماسة	13 مرحلة	"ومنها إلى سجلماسة ثلاث عشرة مرحلة"	نفسه، ج1، ص243
صفراوي	فاس	مرحلة	"مدينة صفراوي منها إلى فاس مرحلة وكذلك منها إلى قلعة مهدي مرحلتان"	نفسه، ج1، ص243
صفراوي	قلعة مهدي	مرحلتان		
فاس	مكناسة	40 ميلا	"بين مدينة فاس ومكناسة أربعون ميلا	نفسه، ج1، ص243– ص244
مكناسة	قصر عبد الكريم	3 مراحل	"ومن بلاد مكناسة في جهة الغرب إلى قصر عبد الكريم ثلاث مراحل"	نفسه،ج1، ص246
فاس	تلمسان	9 مراحل	"ومن فاس الى تلمسان تسع مراحل"	نفسه،ج1، ص246
برقانة	تلمسان	مرحلة	"ومنها الى تلمسان مرحلة لطيفة"	نفسه،ج1، ص 248
فاس	تاودا	مرحلتان	"والطريق من مدينة فاس إلى بني تاودا مرحلتان"	نفسه،ج1،ص248
مراكش	مرسى فضالة	3 مراحل	طريق من مدينة مراكش إلى مرسى فضالة على ساحل المحيط الأطلس شمال غرب مدينة مراكش تقدر مسافته بثلاث مراحل تقدر 133.56 كلم يمر على قرية أم الربيع	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص50، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص237
مراكش	آسفى	4 مراحل	"بين آسفى وبين مراكش أربعة أيام"	أبو الفداء: المصدر السابق، ص131
سبتة	فاس	6 أيام	"من مدينة سبتة إلى فاس ستة أيام"	البكري: المصدر السابق، ص115
سبتة	طنجة	مرحلتين	"ومن سبتة إلى هذا القصر (لبني طريف) مرحلة ومن القصر إلى طنجة مرحلة" أي أن المسافة بين سبتة وطنجة مرحلتين	نفسه، ص105
مكناس	سلا	4 مراحل	طريق من مكناس إلى مدينة سلا على المحيط الأطلسي يقدر بأربعة مراحل	على أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 51
مدينة غزة	مدينة سوق إبراهيم	مرحلة	"ومنها– مدينة غزة– إلى مدينة سوق إبراهيم مرحلة"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص251
سوق إبراهيم	باجة	مرحلة	"ومن سوق إبراهيم إلى باجة مرحلة"	نفسه، ج1، ص251
باجة	تنس	مرحلة	"ومنها – باجة– إلى مدينة تنس مرحلة"	نفسه، ج1، ص251
تلمسان	وهران	مرحلتان	"والطريق من تلمسان إلى مدينة وهران الساحلية وهو مرحلتان كبيرتان وقيل بل هي ثلاث مراحل"	نفسه، ج1، ص252
تنس	شلف	مرحلتان	"ومن تنس الى شلف مرحلتان"	نفسه، ج1، ص253
بني وازلفن	الخضراء	مرحلة	"ومن بني وازلفن إلى الخضراء مرحلة"	نفسه، ج1، ص253
الخضراء	مليانة	مرحلة	"ومن الخضراء إلى مدينة مليانة مرحلة"	نفسه، ج1، ص253

مليانة	كزناية	مرحلة	"ومن مدينة ميلة إلى كزناية مرحلة "	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص253
كزناية	ريغة	مرحلة	"ومن سوق كزناية الى قرية ريغة مرحلة...لها سوق"	نفسه، ج1، ص254
قرية ماروغة	أشير زيري	مرحلتان	"ومنها– قرية ماروغة– إلى أشير زيري مرحلتان"	نفسه، ج1، ص254
تامزكيدة	المسيلة	مرحلتان	"من تامزكيدة إلى مسيلة مرحلتان"	نفسه، ج1، ص254
تلمسان	تاهرت	4 مراحل	والطريق "من تلمسان إلى مدينة تاهرت أربعة مراحل"	نفسه، ج1، ص258
مدينة برشك	شرشال	20 ميلا	و"منها– مدينة برشك– عشروم ميلا"	نفسه ج1، ص258
شرشال	جزائر بني مزغنة	70 ميلا	"ومن شرشال إلى الجزائر لبني مزغنا سبعون ميلا"	نفسه، ج1، ص258
مرسى الدجاج	تدلس	24 ميلا	ومن مدينة مرسى الدجاج إلى مدينة تدلس أربعة وعشرون ميلا"	نفسه، ج1، ص259
تدلس	بجاية	70 ميلا برا 90 ميلا بحرا	"ومن تدلس إلى مدينة بجاية في البر سبعون ميلا وفي البحر تسعون ميلا"	نفسه، ج1، ص259
بجاية	اتكجان	يوم وبعض يوم	" ومدينة بجاية قطب لكثير من البلاد وذلك أن من بجاية إلى اتكجان يوم وبعض يوم ومن بجاية إلى بلزمة مرحلتان وبعض ومن بجاية إلى سطيف يومان وبين بجاية وباغاية ثمانية أيام وبين بجاية وقلعة بشر خمسة أيام وهي من عمالة بسكرة وبين بجاية وتيفاش ست مراحل وبين بجاية وقالمة ثماني مراحل وبين بجاية وتبسة ستة أيام وبين دور مدين عشرة مراحل وبين بجاية والقصرين ستة أيام وبين بجاية وطبنة سبع مراحل"	نفسه،ج1، ص260
بجاية	بلزمة	مرحلتان وبعض		
بجاية	سطيف	يومان		
بجاية	باغاية	8 أيام		
بجاية	قلعة بشر	5 أيام		
بجاية	تيفاش	6 مراحل		
بجاية	قالمة	8 مراحل		
بجاية	تبسة	6 أيام		
بجاية	القصرين	6 أيام		
بجاية	طبنة	7 مراحل		
القلعة	المسيلة	12 ميلا	"وعلى اثني عشر ميلا منها مسيلة"	نفسه،ج1، ص261
المسيلة	طبنة	مرحلتان	"ومن المسيلة إلى طبنة مرحلتان... وتخرج من المسيلة إلى مقرة مرحلة... ومن مقرة إلى طبنة مرحلة وبين طبنة وبجاية ست مراحل وكذلك من طبنة إلى باغاي أربع مراحل ومن طبنة إلى دار ملول مرحلة كبيرة"	نفسه،ج1، ص263
المسيلة	مقرة	مرحلة		
مقرة	طبنة	مرحلة		
طبنة	بجاية	6 مراحل		
طبنة	باغاي	4 مراحل		
طبنة	دارملول	مرحلة كبيرة		
دار ملوم	نقاوس	3 مراحل	"بين دار ملول ونقاوس ثلاث مراحل... ومن دار ملول القلعة ثلاث مراحل... ومن مدينة طبنة إلى مدينة نقاوس مرحلتان... ومن نقاوس إلى المسيلة	نفسه،ج1، ص264
دار ملوم	القلعة	3 مراحل		
طبنة	نقاوس	مرحلتان		

نقاوس	المسيلة	4 مراحل وقيل 3 مراحل	أربع مراحل وقيل ثلاث ومن مدينة نقاوس أيضا إلى حصن بسكرة مرحلتان... ومنه إلى حصن بادس وهو في أسفل طرف جبل أوراس ثلاث مراحل... ومنه إلى المسيلة أربعة أميال"	
نقاوس	حصن بسكرة	مرحلتان		
حصن بسكرة	حصن بادس	3 مراحل		
ميلة	قسنطينة	18 ميلا	"ومنها في الشرق إلى مدينة قسنطينة الهواء ثمانية عشر ميلا"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص265
قسنطينة	باغلي	3 مرحل	"وبين قسنطينة وباغاي ثلاث مراحل وكذلك من قسنطينة إلى مدينة بجاية ستة أيام أربعة منها إلى جيجل ومن جيجل إلى بجاية خمسون ميلا وكذلك ومن قسنطينة إلى أريس خمس مراحل ومنها إلى بجاية أربع مراحل ومنها إلى قلعة بشر يومان ومنها إلى تيفاش يومان ومنها إلى قالمة يومان كبيران ومنها إلى القصرين ثلاثة أيام ومنها إلى دور مدين"	نفسه ، ج1، ص266– ص267
قسنطينة	بجاية	6 أيام		
قسنطينة	جيجل	4 أيام		
جيجل	بجاية	50 ميلا		
قسنطينة	أريس	5 مراحل		
أريس	بجاية	4 مراحل		
بجاية	قلعة بشر	يومان		
قلعة بشر	تيفاش	يومان كبير		
تيفاش	قالمة	يومان كبيران		
قالمة	القصرين	3 أيام		
القصرين	دور مدين	6 أيام	من القصرين إلى دور مدين "ستة أيام ومنها إلى مرسى القل يومان"	نفسه، ج1، ص267
دور مدين	مرسى القل	يومان		
جيجل	القل	70 ميلا	"ومن جيجل إلى مدينة القل سبعون ميلا...، ومن القل إلى مدينة قسنطينة مرحلتان... وبين سطيف وقسنطينة أربع مراحل"	نفسه، ج1، ص269
القل	قسنطينة	مرحلتان		
سطيف	قسنطينة	4 مراحل		
قسنطينة	حصن بلزمة	يومان	"وبمقربة من قسنطينة حصن يسمى بلزمة وبينهما يومان"	نفسه، ج1، ص270

يبدو أن تحول التجارة في القرن السادس الهجري إلى السهول الغربية خاصة الجزء الساحلي منها أثر تأثيرا كبيرا على أوضاع مراكز الدخول إلى السودان، فتقلصت الطرق الجبلية التي كانت تربط سلجماسة وتلمسان، ولم تعد درعة مدينة بل أصبحت قرى متصلة وعامرة كما ربط الملثمون سجلماسة بطريق آخر صحراوي نحو الشرق[1]، ما جعل الكثير من التجار يتوجهون بسلعهم نحو موانئ المحيط الأطلسي لبيعها للتجار الأوروبيين

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص314.

مباشرة[1]، وبالتالي لم تظهر أهمية سجلماسة في القرن السادس الهجري إلا أثناء معارك الثورة الموحدية التي احتلت جبل درن وفصلت مراكز الدخول السودان على السهول الغربية[2].

رغم ذلك أجمعت أغلب الدراسات الحديثة على أن الطرق التجارية الصحراوية التي ربطت بين بلاد المغرب الأقصى والسودان الغربي اتخذت ثلاث طرق هي: طريق سجلماسة- غانة عبر أودغست، طريق سجلماسة- تمبكتو عبر ممالح تغازي، والطريق الساحلي الذي كان يمر بنول لمطة وممالح أوليل وهو الطريق الذي كانت له أهميته كبيرة في العهود القديمة والفترة المبكرة من التاريخ الوسيط، ثم تقلص دورها في عملية التبادل التجاري بعد مضي فترة غير قصيرة من القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي. يمكن اعتبار سجلماسة بوابة المسلك الغربي نحو الجنوب ويعود ذلك للطرق التي ربطتها بمختلف المدن المغربية شمالا والسودان الغربي جنوبا، وأهم مدينة اتصلت بها سجلماسة هي تلمسان في الشمال[3]، يقول الإدريسي: **"أما من أراد الطريق إلى تلمسان من سجلماسة فالقوافل تسير من تلمسان إلى فاس ومن فاس إلى صفروي إلى تادلة إلى أغمات إلى بني درعة إلى سجلماسة"**[4].

ولعل أهم مسلك تجاري هو الطريق الساحلي المحايد للبحر المحيط الذي يتخذ من نول لمطة نقطة انطلاقة ثم يستمر محايدا للساحل إلى أن يصل إلى ملاحة أوليل، وقد نشط هذا المحور بفضل الإقبال الكبير الذي كان لمادة الملح والتي كانت مادة نافقة في بلاد السودان، وتتم مقايضتها بالمنتجات السودانية خاصة التبر والعبيد[5]، ولقد أشار الإدريسي إلى الدور الذي استمرت ملاحة أوليل تلعبه في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، قال: **"فأما جزيرة أوليل فهي في البحر وعلى مقربة من الساحل وبها الملاحة المشهورة، ولا يعلم في بلاد السودان ملاحة غيرها ومنها يحمل الملح إلى جميع بلاد السودان"**[6]، قام الباحث (R.Manuy) بتقدير المسافة بين أوليل

[1]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص88.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي....، المرجع السابق، ص314.

[3]- حافظي علوي حسن: التبادل التجاري بين المغرب الأقصى والسودان الغربي في العصر الوسيط، مجلة المناهل، ع 39، السنة السادسة عشر، جمادى الأولى 1411هـ/ديسمبر1990م، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية، الرباط- المغرب- ص243- ص244، بن موسى جميلة: تجارة الذهب بين المغرب الإسلامي والسودان الغربي من القرن الثالث إلى الخامس الهجري (9م-11م) (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1420-1421هـ/1999-2000م ، ص184.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص249.

[5]- طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري..، المرجع السابق، ص333.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص17.

ونول لمطة بحوالي 1600كلم[1]، وكان هذا المسلك يعبر السهول الأطلسية وينحرف اتجاه الموانئ مثل سلا ويتابع مساره بعد ذلك نحو القصر الكبير النقطة التي تربط طنجة وموانئ المتوسط مع شبكة مسالك فاس، ومعنى ذلك أن هذا الطريق ذا أهمية تجارية واقتصادية هامة لأنه ربط المغرب الأقصى بطرق تجارية مهمة لا تقل أهمية عن الطريق المؤدي إلى الصحراء[2].

جدول إحصائي لتقدير المسافات بين الأسواق على شبكة الطرق الجنوبية لبلاد الغرب الإسلامي الموحدي

محطة الانطلاق	محطة الوصول	المسافة	الدلالة التاريخية	المصدر/المرجع
مراكش	أغمات	12 ميلا	طريق يمتد من مدينة مراكش إلى مدينة أغمات يقدر باثني عشر ميلا	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص233
سلجماسة	أغمات وريكة	8 مراحل	"ومن مدينة سجلماسة إلى مدينة أغمات وريكة نحو من ثماني مراحل ومن مدينة سجلماسة إلى مدينة درعة ثلاث مراحل كبار"	نفسه، ج1، ص226
سجلماسة	درعة	3 مراحل كبار		
السوس	أغمات	6 مراحل	"من بلاد السوس إلى مدينة أغمات ست مراحل"	نفسه، ج1، ص229
نول لمطة	سجلماسة	13 مرحلة	"ومنها...نول لمطة– إلى سجلماسة ثلاث عشرة مرحلة"	نفسه، ج1، ص224
درعة	السوس الأقصى	4 أيام	"ومن أرض درعة إلى بلاد السوس الأقصى أربعة أيام"	نفسه، ج1، ص227
تارودنت	تويوين	يوم واحد	"وبين مدنتي السوس أعني تارودنت وتويوين يوم"	نفسه، ج1، ص228
مراكش	سلا	9 مراحل	"ومن مدينة مراكش إلى مدينة سلا على الساحل البحر تسع مراحل"	نفسه،ج1، ص236
أغمات	داي وتادلة	4 أيام	"ومن مدينة أغمات مع الشرق والشمال إلى مدينتي داي وتادلة أربعة أيام وبين داي وتادلة مرحلة"	نفسه،ج1، ص241
داي	تادلة	مرحلة		
تادلة	تطن	4 مراحل	"ومن مدينة تادلة إلى مدينة تطن وقرى أربع مراحل"	نفسه، ج1،ص242
مراكش	نفيس	مرحلة	طريق من مدينة مراكش إلى مدينة نفيس في اتجاه الغرب يبدأ من مدينة مراكش إلى مدينة أغمات ثم إلى مدينة نفيس ومسافة هذا الطريق تقدر بنحو مرحلة	على أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص52
نفيس	السوس الأقصى	5 مراحل	طريق من مدينة نفيس يتجه للجنوب إلى منطقة بلاد السوس الأقصى بمسافة تقدر بخمسة مراحل	نفسه، ص52

[1]- R- Manuy: Tableau géographique de l'ouest Africainau Moyen age d' apréles sourses écrites, la tradictionet l'archéologie, Amsterdam, 1967 – p426, نقلا عن طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري..، المرجع السابق، ص333

[2]– طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري..، المرجع نفسه، ص333– ص334.

فاس	سجلماسة	13 مرحلة	"ومنها– فاس– إلى سجلماسة ثلاث عشرة مرحلة"	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص243
سجلماسة	أزكي	13 مرحلة	طريق من مدينة سجلماسة إلى مدينة أزكي بمسافة تقدر بثلاثة عشر مرحلة	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص53
فاس	صفروي	مرحلة	ومن مدينة فاس إلى مدينة صفراوي مرحلة..ومنها إلى الأصنام مرحلة ومنها إلى موضع يقال له المزي مرحلة	علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص35
صفراوي	الأصنام	مرحلة		
الأصنام	المزي	مرحلة		
درعة	سجلماسة	3 مراحل	"وبين درعة وسجلماسة ثلاث مراحل"	الحميري: الروض المعطار ...، المصدر السابق، ص236
مراكش	نول لمطة	16 يوما	"ومن مدينة نول إلى مراكش ستة عشر يوما وهي مائة وستون فرسخا"	الزهري: المصدر السابق، ص137
سجلماسة	بلاد السودان	4 مرحلة	طريق من مدينة سجلماسة إلى بلاد السودان مباشرة حيث من سجلماسة إلى مدينة أودغست من برار السودان بمسافة تقدر بأربعين مرحلة	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص53
مراكش	نهاية المغرب الأقصى	11 مرحلة و4 أيام	طريق بمنطقة السوس الأقصى في الجنوب الغربي للمغرب الأقصى على الساحل المحيط الأطلسي بمسافة تقدر بأربعة أيام ويعتبر هذا الطريق من الطرق الهامة في المدن المغرب الأقصى الجنوبية ويقدر طول هذا الطريق من مدينة مراكش إلى نهايته في المغرب الأقصى بإحدى عشر مرحلة وأربعة أيام	نفسه، ص52

نلاحظ أن شبكة الطرقات داخل بلاد المغرب تؤمن اتصال مناطقه ببعضها البعض وتربطها بالطرقات الصحراوية، وهي ذات فروع متعددة تضع أمام المسافر إمكانات واختيارات مختلفة.

أما بالنسبة لخريطة الطرق التجارية البرية في الأندلس يجد الباحث شبكة واسعة من الطرق البرية في طول البلاد وعرضها، أُنشأ معظمها في العصر الروماني وبعضها أقامه المسلمون[1]، والناظر في الطرق البرية في البلاد الأندلسية خلال العصر الموحدي لا يلمح تغيير في أوضاع الطرق ذلك لأن مدنها متقاربة وطرقها ممهدة، لا يحتاج المسافر بها إلى ماء وزاد نظرا لتوفره في جميع المنازل على الطريق[2]، ولكثرة أنهارها وعيونها وأبارها، وربما لقي المسافر فيها في اليوم الواحد أربعة مداين ومن المعاقل والقرى ما لا يحصى[3]، والراجح أن أي تغيير في شبكة

[1]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي ..، المرجع السابق، ص281.

[2]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص312– ص315، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص67، الزهري: المصدر السابق، ص80.

[3]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص281.

الطرق الأندلسية في هذه الفترة راجع لتباين نسبة استخدام طريق دون آخر، ويعود ذلك لأسباب أمنية من ناحية وإلى تباين درجة الإنتاج والازدهار الاقتصادي الذي يحدد المراكز التجارية وشهرتها وكثرة ورودها والمرور بها[1].

ومن الطرق المستخدمة في الحركة التجارية الداخلية في إقليم الأندلس تلك الطرق تنطلق من قرطبة نحو مجموعة من المدن، منها طريق يخرج من قرطبة إلى مرسية مارا ببعض المدن أهمها جيان، وادي آش، لورقة[2]، وطريق آخر من قرطبة إلى إشبيلية مارا بقرمونة[3]، وطريق يتجه من قرطبة إلى وادي آش ومنها إلى بجانة ثم إلى ألمرية[4]، كما وجد طريق آخر يربط بين قرطبة وسرقطة ويمر بقلعة رياح وأقليش وشنت برية وقونكة ودروقة، إضافة إلى طريق أخر يربط بين قرطبة وبلنسية ومنها إلى طرطوشة ثم سرقسطة، كما وجد طريق ربط بين قرطبة وطليطلة فسرقسطة فلاردة وطريق ربط قرطبة ومكناسة وآخر من قرطبة إلى قورية وطريق آخر من قرطبة إلى لبلة، وكذلك طريق يربط قرطبة بقرمونة وآخر يربطها ببجانة وآخر بمرسية[5].

كما نشط طريق ينطلق من قرطبة إلى إشبيلية فقادس فالجزيرة الخضراء، وعند إشبيلية يتفرع طريق آخر ويذهب إلى شلب، وطريق يمتد من قرطبة إلى مالقة مرورا باستجه ثم إلى مرسية وآخر من قرطبة إلى المعدن إلى قورية فسلمنقة فسموره، ومن قرطبة إلى جزيرة الخضراء مرورا باستجه إلى شذونة[6]، ولقد امتد طريق آخر من قرطبة إلى غرناطة إلى مرسية فبلنسية فطرطوشة فلاردة وهناك طريق آخر يربط قرطبة بألمرية وهذا الطريق يسلكه المسافر في سبعة أيام[7]، يبدو أن قرطبة قد شكلت ملتقى شبكة مواصلات متشابكة لما لها من أهمية تجارية فكانت قبلة للتجار، كما وجد طريق يشرع من قرطاجنة إلى مرسية ثم إلى طليطلة[8]، ونشط طريق ساحلي يربط بين

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص315، غربي بغداد: المرجع السابق، ص98، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص68 ، عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص222.

[2]– العذري: المصدر السابق، ص03.

[3]– العذري: المصدر نفسه، ص108– ص109.

[4]– العذري: المصدر نفسه، ص98.

[5]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص282– ص284، العذري: المصدر نفسه، ص21.

[6]– أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص274، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص68.

[7]– وانس صلاح الدين: المرجع نفسه، ص69.

[8]– العذري: المصدر السابق، ص03.

مرسية وبلنسية مارا بأوريولة وقرية عصف وشاطبة وشقر[1] وتقدر مسافة الطريق بين مرسية وغرناطة سبع مراحل[2].

ربطت شبكة الطرق التجارية الداخلية بين مدن إقليم غرناطة حيث ارتبطت هذه الأخيرة بمدينة وادي آش وكذلك بسطة، كما ارتبطت غرناطة بمدينة لوشة، وحتى المدن الساحلية لإقليم غرناطة اتصلت فيما بينها بعدة طرق بين المنكب وسلوبانية وبين برشانة وألمرية، وكذلك دلاية بمدينة برجة وانتقيرة بمالقة[3]، وهناك طريق رابط بين غرناطة ولوشة مسافته قدرت بخمس وعشرين ميلا[4]، وطريق بين غرناطة وجيان[5] وهناك طريق رابط بين ألمرية ومالقة[6]، وآخر يخرج من ألمرية إلى غرناطة[7]، كما وجد طريق بين سرقسطة وطرطوشة ثم إلى بريانة فمربيطر ومنها إلى بلنسية، وطريق آخر ربط سرقسطة وقلعة أيوب وآخر يربط بين سرقسطة ومدينة وشقة وآخر بين سرقسطة وتطيلة[8]، كما يذكر أن طريقا كان يربط مالقة بالجزيرة الخضراء مرورا بمربلة[9].

وهناك طريق رابط بين كل من جيان وبياسة وآخر بين جيان وقرطبة[10]، كما وجد طريق ربط بين إشبيلية وقرطبة[11]، وطريق يصل بين إشبيلية ومدينة لبلة ويمر بطلياطة[12]، وارتبطت قلعة أيوب بطريق مع قلعة دروقة[13]، وطريق آخر مع مدينة سالم، وكان هناك طريق ربط دروقة بسرقسطة[14]. وارتبطت شاطبة بمرسية بطريق يقطع في ثلاثة أيام[15]، وآخر يصل بين قلسانة والجزيرة الخضراء مارًا ببيلش[16]، وطريق من بلنسية إلى دانية ثم مرسية[17]،

---

[1]- العذري: المصدر السابق، ص17.

[2]- المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، (طبعة دار الفرجاني)، ص298.

[3]- وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص67- ص68.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص580.

[5]- المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، (طبيعة دار الفرجاني)، ص299.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص563.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص283.

[8]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص190- ص191.

[9]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص204.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص568- ص569.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص573.

[12]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص282.

[13]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص554.

[14]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص553- ص554.

[15]- المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، (طبعة دار الفرجاني)، ص298.

[16]- العذري: المصدر السابق، ص117.

[17]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص192.

وآخر يتجه من قرطاجنة الحلفاء إلى مرسية[1]، وطريق يتجه من إشبيلية إلى قرمونة[2]، ووجد طريق من جزيرة طريف إلى الجزيرة الخضراء[3]، وآخر من شنتمرية الغرب إلى شلب[4]، ويمتد إلى القصر (قصر أبي دانس) ومنه إلى يبورة (يابرة)[5]، ومن أشبونة إلى شنترين بالطريق البري[6] ومن شنترين إلى بطليوس[7] ومن طليطلة إلى وادي الحجارة[8] ومن مدينة شلب إلى بطليوس[9].

تجدر الإشارة أن كل هذه الطرق كان لها فروع عديدة ثانوية ربطت أسواق بلاد الأندلس مع بعضها البعض وجدت قبل العهد الموحدي واستمر نشاطها في القرن السادس الهجري[10]، أما الطرق التجارية مع أوروبا برا لا تزدهر إلا في سنوات الهدنة التي كثيرا ما كانت تنقض[11]، وجدت تلك العلاقة التجارية بين الشمال والجنوب بشكل من أشكال وبطريقة سرية، ولقد اختلفت العلاقات بين الأندلس وجيرانه المسيحيين الشماليين عن تلك التي كانت مع الدول الأوروبية الأخرى بسبب حدودهما المشتركة، وعلى أية حال فقد كان التبادل في داخل شبه الجزيرة أقل منهجية وشكلية من التجارة عن باقي المجالات، ذلك لأنه لم يكن يستلزم حمولات كبيرة أو بضائع مرتفعة الثمن حتى في زمن الصراع، وعندما كان المرور عبر حدود المناطق مخاطرة فقد استمر النقل التجاري[12]. ونخرج من كل هذا بأن وجود شبكة الطرق البرية قد سهل انتقال وتداول السلع بين أسواق الأندلس.

جدول إحصائي للمسافة بين أسواق بلاد الأندلس في العهد الموحدي

محطة الانطلاق	محطة الوصول	المسافة	الدلالة التاريخية	المصدر/ المرجع
قرطاجنة	مرسية	**30 ميلا**	"من قرطاجنة إلى مرسية ثلاثون ميلا"	العذري: المصدر السابق، ص**03**
بلنسية	جزيرة شقر	**25 ميلا**	"ومن بلنسية إلى جزيرة شقر خمسة وعشرون ميلا...	نفسه، ص**19**

[1]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص194.
[2]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص206.
[3]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص176.
[4]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص179.
[5]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص181.
[6]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص185.
[7]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص186.
[8]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر نفسه، ص188- ص189.
[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص543.
[10]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص284- ص285.
[11]- وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص71.
[12]- كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص91.

جزيرة شقر	حصن شاطبة	12ميلا	ومن جزيرة شقر إلى حصن شاطبة اثنا عشر ميلا"	
شاطبة	حصن قلبيرة	25 ميلا	"ومن شاطبة إلى حصن قلبيرة...خمسة وعشرون ميلا	العذري: المصدر السابق، ص20
حصن قلبيرة	دانية	40 ميلا	ومن حصن قلبيرة إلى مدينة دانية أربعون ميلا"	
سرقسطة	لاردة	120 ميلا	"ومن مدينة سرقسطة توسطت مدن الثغر وهي باب من	نفسه، ص24– ص25
سرقسطة	برج الرومي	35 ميلا	الجهات كلها، فمن مدينة سرقسطة إلى مدينة لاردة وهي	
برج الرومي	وشقة	15 ميلا	شرق منها مائة وعشرون ميلا ومن مدينة سرقسطة إلى	
وشقة	طلونية	35 ميلا	البرج الرومي خمسة وثلاثون ميلا، ومن برج الرومي إلى	
طلونية	لاردة	35 ميلا	مدينة وشقة خمسة عشر ميلا، ومن وشقة إلى طلونية	
سرقسطة	طرطوشة	120 ميلا	خمسة وثلاثون ميلا ومن طلونية إلى مدينة لاردة خمسة وثلاثون ميلا ومن مدينة سرقسطة إلى مدينة طرطوشة وهم بين شرق وقبلة سرقسطة مائة وعشرون ميلا"	
إشبيلية	طلياطة	20 ميلا	"ومن إشبيلية إلى طلياطة محلة من عشرين ميلا ومن	نفسه، ص110
طلياطة	لبلة	20 ميلا	طلياطة إلى مدينة لبلة محلة من عشرين ميلا"	
إشبيلية	قرطبة	90 ميلا	" والمسافة ما بين مدينة إشبيلية وقرطبة تسعون ميلا"	نفسه، ص109
طلياطة	لبلة	20 ميلا	"ومن طلياطة إلى مدينة لبلة محلة من عشرين ميلا"	نفسه، ص 110
طليطلة	قرطبة	9 مراحل	"ومدينة طليطلة مركز لجميع بلاد الأندلس وذلك أن	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج2، المصدر السابق، ص536
طليطلة	لشبونة	9 مراحل	منها إلى مدينة قرطبة بين غرب وجنوب تسع مراحل ومنها إلى لشبونة تسع مراحل... ومنها إلى مدينة بلنسية بين شرق وجنوب تسع مراحل ومنها أيضا إلى مدينة ألمرية على البحر الشامي تسع مراحل"	
الجزيرة الخضراء	إشبيلية	5 أيام	"ومن الجزيرة الخضراء إلى مدينة إشبيلية خمسة أيام وكذلك من الجزيرة الخضراء إلى مدينة مالقة خمس	نفسهّ،ج2، ص540
الجزيرة الخضراء	مالقة	5 مراحل	مراحل خفاف وهي مائة ميلا وكذلك من الجزيرة الخضراء إلى مدينة إشبيلية طريقان طريق في الماء وطريق في البر"	
شلطيش	جزيرة قادس	100 ميلا	"ومن مدينة شلطيش إلى جزيرة قادس مائة ميل ومن	نفسهّ،ج2، ص542
جزيرة قادس	جزيرة طريف	63 ميلا	جزيرة قادس المتقدمة ذكرها إلى جزيرة طريف ثلاثة وستون ميلا"	
قرية طبيرة	شنت مارية	12 ميلا	"ومن قرية طبيرة إلى مدينة شنت مارية الغرب اثنا عشر ميلا"	نفسهّ،ج2، ص542– ص543
شنت مارية	شلب	28 ميلا	"ومن مدينة شنت مارية إلى مدينة شلب ثمانية وعشرون ميلا"	نفسه، ج2، ص543
شلب	بطليوس	3 مراحل	"ومن مدينة شلب الى بطليوس ثلاث مراحل ومن شلب	نفسه،ج2، ص543
شلب	حصن مارتلة	4 أيام	إلى حصن مارتلة أربعة أيام ومن مارتلة إلى حصن ولبة	
حصن مارتلة	حصن ولبة	مرحلتان	مرحلتان خفيفتان"	
يبورة	بطليوس	مرحلتان	"ومن مدينة يبورة إلى مدينة بطليوس مرحلتان من شرق"	نفسه،ج2، ص545
بطليوس	إشبيلية	6 أيام	"ومن مدينة بطليوس إلى مدينة اشبيلية ستة أيام... ومن	نفسه، ج2، ص545

			مدينة بطليوس إلى مدينة قرطبة على الجادة ستة مراحل"	
ماردة	قنطرة السيف	يومان	"ومن مدينة ماردة إلى قنطرة السيف يومان... ومنها إلى مدينة قورية مرحلتان خفيفتان"	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج2، المصدر السابق، ص547
قنطرة السيف	قورية	مرحلتان		
قورية	قلمرية	4 أيام	"ومن مدينة قروية إلى قلمرية أربعة أيام "	نفسه، ج2، ص547
شترين	بطليوس	4 مراحل	"ومن مدينة شنترين إلى مدينة بطليوس أربع مراحل وعلى يمن طريقها مدينة يلبش وهي في سفح جيل... بها عمارة وأسواق... ومنها إلى بطليوس اثنا عشر ميلا ومن ماردة إلى حصن كركوى ثلاث مراحل"	نفسه، ج2، ص550
يلبش	بطليوس	12 ميلا		
ماردة	حصن كركوى	3 مراحل		
طليطلة	وادي الحجارة	50 ميلا	"وفي الشرق من مدينة طليطلة إلى مدينة وادي الحجارة خمسون ميلا وهي مرحلتان"	نفسه، ج2، ص553
وادي الحجارة	مدينة سالم	50 ميلا	"ومن مدينة وادي الحجارة إلى مدينة سالم شرقا خمسون ميلا... ومنها إلى مدينة شنت مارية ابن رزين ثلاث مراحل خفاف ومنها إلى القنت أربع مراحل و بين شنت مارية والقنت مرحلتان ...ومن مدينة سالم إلى مدينة قلعة أيوب خمسون ميلا شرقا"	نفسه، ج2، ص553
وادي الحجارة	شنت مارية	3 مراحل		
وادي الحجارة	القنت	4 مراحل		
شنت مارية	القنت	مرحلتان		
مدينة سالم	قلعة أيوب	50 ميلا		
قلعة أيوب	دروقة	18 ميلا	"ومن مدينة قلعة أيوب في جهة الجنوب إلى قلعة دروقة ثمانية عشر ميلا ومن دروقة إلى سرقسطة خمسون ميلا وكذلك أيضا من مدينة قلعة أيوب إلى مدينة سرقسطة خمسون ميلا... ومن مدينة سرقسطة إلى وشقة أربعون ميلا ومن وشقة إلى لاردة سبعون ميلا ومن سرقسطة إلى تطيلة خمسون ميلا"	نفسه، ج2، ص554
دروقة	سرقسطة	50 ميلا		
قلعة أيوب	سرقسطة	50 ميلا		
سرقسطة	وشقة	40 ميلا		
وشقة	لاردة	70 ميلا		
سرقسطة	تليطة	50 ميلا		
مكناسة	طرطوشة	50 ميلا	" ومن مكناسة إلى طرطوشة مرحلتان وهما خمسون ميلا... ومن مدينة طرطوشة إلى طركونة خمسون ميلا"	نفسه، ج2، ص555
طرطوشة	طركونة	50 ميلا		
بريانة	مرباطر	20 ميلا	" ومن بريانة إلى مرباطر عشرون ميلا... ومنها إلى بلنسية اثنا عشر ميلا غربا... ومن مدينة بلنسية إلى سرقسطة تسع مراحل على كتندة وبين بلنسية وكتندة ثلاثة أيام ومن كتندة إلى حصن الرياحين مرحلتان... ومن حصن الرياحين إلى القنت يومان ومن مدينة بلنسية إلى جزيرة شقر ثمانية عشر ميلا... ومن جزيرة شقر إلى مدينة شاطبة اثنا عشر ميلا... ومن شاطبة إلى دانية خمسة وعشرون ميلا وكذلك من شاطبة إلى بلنسية اثنان وثلاثون ميلا"	نفسه، ج2، ص556
بريانة	بلنسية	12 ميلا		
بلنسية	سرقسطة	9 مراحل		
بلنسية	كتندة	3 أيام		
كتندة	حصن الرياحين	مرحلتان		
حصن الرياحين	القنت	يومان		
بلنسية	جزيرة شقر	18 ميلا		
جزيرة شقر	شاطبة	12 ميلا		
شاطبة	دانية	25 ميلا		
شاطبة	بلنسية	32 ميلا		
شاطبة	بكيران	40 ميلا	"ومن مدينة شاطبة إلى بكيران غربا أربعون ميلا"	نفسه، ج2، ص557
حصن بكيران	دانية	40 ميلا	"ومن بكيران إلى دانية أربعون ميلا ومن حصن بيكران	نفسه، ج2، ص557

حصن بيكران	الش	40 ميلا	إلى مدينة الش أربعون ميلا"	
مدينة الش	أوريولة	28 ميلا	"ومن مدينة الش إلى أوريلة ثمانية وعشرون ميلا"	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج2، المصدر السابق، ص557
أريولة	مرسية	12 ميلا	"وبين أريولة و مدينة مرسية اثنا عشر ميلا ومن مدينة أوريولة إلى قرطاجنة خمسة وأربعون ميلا ومن مدينة دانية... على الساحل إلى مدينة لقنت غربا على البحر سبعون ميلا"	نفسه، ج2، ص558
أريولة	قرطاجنة	45 ميلا		
لقنت	مدينة الش	مرحلة	"ومن مدينة القنت في البر الى مدينة الش مرحلة خفيفة"	نفسه، ج2، ص558
قرطاجنة	شجانة	24 ميلا	"ومن مدينة قرطاجنة مع الساحل إلى شجانة أربعة وعشرون ميلا"	نفسه، ج2، ص559
مرسية	بلنسية	5 مراحل	"ومن مرسية إلى مدينة بلنسية خمس مراحل ومن مرسية إلى ألمرية على الساحل خمس مراحل ومن مرسية إلى قرطبة عشر مراحل ومن مرسية إلى حصن شقورة أربع مراحل ومن مرسية إلى جنجالة خمسون ميلا... ومن جنجالة إلى قونكة يومان... ومن قونكة إلى قلصة ثلاث مراحل شرقا ومن قلصة إلى شنت مارية ثلاث مراحل وكذالك من قلصة إلى القنت أيضا مثل ذلك	نفسه، ج2، ص559–ص560
مرسية	ألمرية	5 مراحل		
مرسية	قرطبة	10 مراحل		
مرسية	حصن شقورة	4 مراحل		
مرسية	جنجالة	50 ميلا		
جنجالة	قونكة	يومان		
قونكة	قلصة	3 مراحل		
قلصة	شنت مارية	3 مراحل		
قلصة	القنت	3 مراحل		
ألمرية	برجة	مرحلةكبيرة	"وبين المرية و برجة مرحلة كبيرة وبين برجة ودلاية نحو من ثمانية أميال... ومن ألمرية لمن أراد مالقة طريقان طريق في البر وهو تحليق وهو سبعة أيام والطريق الآخر في البحر وهو مائة وثمانون ميلا"	نفسه، ج2، ص563
برجة	دلاية	8 أميال		
ألمرية	مالقة	7 أيام برا 180 ميلا بحرا		
المنكب	غرناطة	40 ميلا	"ومن مدينة المنكب في البر إلى غرناطة أربعون ميلا"	نفسه، ج2، ص564
بزليانة	مالقة	8 أميال	"ومن مدينة بزليانة إلى مدينة مالقة ثمانية أميال"	نفسه، ج2، ص565
ألمرية	بجانة	6 أميال	"من ألمرية إلى مدينة بجانة ستة أميال"	نفسه، ج2، ص566
وادي آش	بسطة	30 ميلا	"من مدينة وادي آش إلى مدينة بسطة ثلاثون ميلا"	نفسه، ج2، ص568
وادي اش	جيان	مرحلتان كبيرتان	"من وادي آش إلى مدينة جيان مرحلتان كبيرتان ومن مدينة بسطة إلى جيان ثلاث مراحل... ومن مدينة جيان إلى مدينة بياسة عشرون ميلا"	نفسه، ج2، ص568
بسطة	جيان	3 مراحل		
جيان	بياسة	20 ميلا		
وادي آش	غرناطة	40 ميلا	"ومن وادي آش إلى غرناطة أربعون ميلا"	نفسه، ج2، ص569
المنكب	مالقة	80 ميلا	" ومن المنكب إلى مدينة مالقة ثمانون ميلا "	نفسه، ج2، ص570
مالقة	قرطبة	4 أيام	"ومن مالقة إلى قرطبة في جهة الشمال أربعة أيام ومن مالقة أيضا إلى غرناطة ثمانون ميلا ومن مالقة إلى الجزيرة	نفسه، ج2، ص570
مالقة	غرناطة	80 ميلا		

مالقة	الجزيرة الخضراء	100 ميل	الخضراء مائة ميل ومن مالقة إلى إشبيلية خمس مراحل ومن مالقة إلى مربلة في طريق الجزيرة أربعون ميلا"	
مالقة	إشبيلية	5 مراحل		
مالقة	مربلة	40 ميلا		
أرشذونة	حصن اشر	20 ميلا	"من أرشذونة إلى حصن اشر عشرون ميلا... ومنه إلى مدينة باغة ثمانية عشر ميلا... ويليها في جهة المشرق الحصن المسمى بالقبذاق وبينهما مرحلة خفيفة ومن القبذاق إلى جيان مرحلة خفيفة ... ومنه إلى حصن بيانة مرحلة صغيرة... ومن حصن بيانة إلى قبرة مرحلة خفيفة... ومنه إلى مدينة قرطبة أربعون ميلا"	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج2، المصدر السابق، ص571
حصن اش	باغة	18 ميلا		
باغة	حصن القبذاق	مرحلة		
حصن القبذاق	جيان	مرحلة		
جيان	حصن بيانة	مرحلة		
حصن بيانة	قبرة	مرحلة		
قبرة	قرطبة	40 ميلا		
استجه	قرنطة	35 ميلا	"ومن استجه إلى قرطبة خمسة و ثلاثون ميلا... ومن استجه إلى مدينة قرمونة خمسة وأربعون ميلا... ومن مدينة قرمونة إلى شريش من كورة شذونة ثلاث مراحل وكذالك من مدينة إشبيلية إلى شريش مرحلتان كبيرتان"	نفسه، ج2، ص572
استجه	قرمونة	45 ميلا		
قرمونة	شريش	3 مراحل		
اشبيلية	شريش	مرحلتان		
إشبيلية	قرطبة	3 مراحل	"ومن إشبيلية... إلى قرطبة ثلاث مراحل ولها ثلاث طرق... من إشبيلية إلى مدينة قرمونة مرحلة ومن قرمونة إلى استجه مرحلة ومن استجه الى قرطبة مرحلة"	نفسه، ج2، ص573
إشبيلية	قرمونة	مرحلة		
قرمونة	استجه	مرحلة		
استجه	قرطبة	مرحلة		
قرطبة	الزهراء	5 أميال	"ومن مدينة قرطبة إلى مدينة الزهراء خمسة أميال"	نفسه، ج2، ص579
قرطبة	ألمرية	8 أيام	"ومن مدينة قرطبة إلى ألمرية ثمانية أيام ومن قرطبة إلى إشبيلية ثمانون ميلا ومن قرطبة إلى مالقة مائة ميل ومن قرطبة إلى طليطلة تسع مراحل"	نفسه، ج2، ص580
قرطبة	اشبيلية	30 ميلا		
قرطبة	مالقة	100 ميل		
قرطبة	طليطلة	9 مراحل		
قرطبة	حصن ابال	مرحلة	"وبشمال مدينة قرطبة إلى حصن أبال مرحلة"	نفسه، ج2، ص581

2- الطرق النهرية:

احتاج التجار إلى ملاحة داخلية باستعمال الأنهار لنقل السلع بين الأسواق، ولكن ليس كل الأنهار صالحة للملاحة، حيث يغلب على طبيعة بعض أنهار المغرب الإسلامي عدم الصلاح للملاحة بسبب عدم انتظام جريانها وقلت منسوبها، جعل معظم الباحثين يصرحون بأنه لا تجد نهرا واحدا في البلاد الشرقية يستخدم في النقل[1]، وردت إشارة عند الإدريسي لنهر محفور متصل ببحيرة تم حفرها بمدينة تونس عندما قال "**ومدينة تونس في وسط**

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص316، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص95، عابد يوسف: المرجع السابق، ص598.

جون خارج عن البحر وهي على بحيرة محتفرة، وعرضها أكثر من طولها وذلك أن طولها ستة أميال وعرضها ثمانية أميال، ولها فم يتصل بالبحر وهو المسمى فم الوادي، وذلك أن هذه البحيرة لم تكن قبل وإنما حفر في البر حفر انتهى به إلى مدينة تونس، لأن بين تونس والبحر ستة أميال وسعة هذا النهر المحفور نحو من أربعين ذرعا وعمقه من أربع قيم إلى ثلاث وقعره طين، طول هذا الحفر المسمى نهرا أربعة أميال ثم أجروا ماء البحر في ذلك النهر المحفور فعلا على الحفر حتى جاوز أعلاه بربع قامة وأقل وأكثر إلى أن بلغ الماء خده فوقف، وعند آخر هذا الحفر يتسع فيه الماء ويعمق واسمه وقور، وإليه تصل المراكب الحمالة والنواشي والحرابي وترسى هناك، واتصل فيض الماء الطافي في هذا النهر المحفور إلى مدينة تونس، فهي على نحو البحيرة وأوساق المراكب تفرغ بوقور في زوارق صغار تعوم في أقاصير المياه إلى مدينة تونس، ودخول المراكب من البحر إلى النهر حتى تصل إلى وقور واحد بعد واحد لأن سعة النهر لا يحتمل أكثر من ذلك"[1]، كما ذكر الحميري أن مدينة قابس **"مرساها لا يستر من ريح، إنما ترسى القوارب بواديها وهو نهر صغير يدخله المد والجزر"**[2]، ترسى به المراكب الصغار وهو ليس بكثير السعة[3].

أما بالنسبة للبلاد الغربية استخدمت بعض الأنهار للنقل التجاري، وفي المغرب الأوسط برز نهر تافنا الذي أشار إليه الحميري عندما قال: **"ومدينة أرشقول على نهر تافنا يقبل من قبليها ويسير بشرقيها تدخل فيه السفن اللطاف من البحر إلى المدينة وبينهما ميلان"**[4]، وذكر البكري أن **"مدينة شلف على نهرها"**[5]، عرف بنهر شلف[6]، ومن أهم أنهار المغرب الأقصى الشمالية نهر الخليج شرقي طنجة وموقعه البحر[7]، ذكر الجغرافيون أن لطنجة **"نهر كبير تدخله السفن يصب في البحر"**[8]. وفي شرق مدينة سبتة عند مدينة تطوان وادي محكسة يصب في البحر المتوسط تدخله المراكب اللطاف[9]، وفي جنوب مدينة قصر عبد الكريم نهر لُكْسْ تدخله المراكب يستخدم

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص286.

[2]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص451.

[3]- بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص87.

[4]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص26- ص27.

[5]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص69.

[6]- البكري: المغرب..، المصدر نفسه، ص69.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص54.

[8]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص396، مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص139.

[9]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص107.

في نقل البضائع ويصب في البحر[1]، كما كان في شمال غرب مدينة البصرة "**نهر سفدد وهو نهر كبير عذب تدخله المراكب ومنه يشرب أهل تشمس**[2] **...، وهذا الوادي أصله من مائين يخرج أحدهما من بلد صنهاجة من جبلي البصرة، والماء الثاني من بلد كتامة ثم يلتقيان فيكون منهما نهر كبير، وفي هذا النهر يركب أهل البصرة في مراكبهم بأمتعتهم حتى يصلوا البحر فيسيروا فيه حيث شاؤوا**"[3]، وتدخله المراكب الأندلسية التي تحمل الغلات إلى الأندلس، وهذا النهر يصب في المحيط الأطلسي[4]، وفي مدينة فاس نهر سبو نهر كبير يحاذي المدينة من شرقيها ويصب في المحيط استفاد منه الموحدون في النقل التجاري حيث أنشؤوا دار لصناعة مراكب مختلفة الأحجام[5]، وعلى هذا النهر عدة قرى وعمارات[6]، ومن مدينة أصلية يخرج نهر كبير يصب في المحيط الأطلسي تدخله المراكب من المحيط إلى المدينة بالرياح الغربية وتخرج من المدينة للمحيط بالرياح الشرقية[7]، ويفصل نهر أبي رقراق بين مدينتي سلا والرباط[8] ويصب في المحيط الأطلسي[9]، ويمثل وادي ملوية الحد الشرقي للمغرب الأقصى[10]، ويصب في وادي صاع فيجتمعان معا ويصبان في البحر إضافة إلى نهر ايناون ووادي مسون[11]، كما وجد نهر **لاو** وهو نهر كبير تجري فيه السفن بأرض بني حميد من غمارة بالقرب من مدينة سبتة[12]، و"**نهر لو النازل منه عشرة أميال وهو كبير تدخله المراكب وتسير فيه إلى مدينة باديس**"[13].

---

[1]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص189، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص54، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص530، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص476.

[2]- **تشمس**: مدينة كبيرة ذات سور من الحجارة تشرف على نهر سفدد، وبينها وبين البحر نحو ميل لها قرى عامرة بأصناف من البربر. ينظر: الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص530.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص530.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص54.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص247، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص55، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص316، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص95.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص247.

[7]- البكري : المغرب..، المصدر السابق، ص113، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص55.

[8]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص207.

[9]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص55.

[10]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص54.

[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص247.

[12]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص108.

[13]- ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص139.

أما بالنسبة للأندلس عرفت بكثرة أنهارها والغالب على أنهار شرق الأندلس عدم صلاحها للملاحة، لكن البعض منها كان يشتغل في نقل أخشاب الصنوبر من قونكة إلى ساحل البحر المتوسط[1]، كان يقطع من الجبال المحيطة بحصن قلصة ويلقي في النهر إلى جزيرة شقر ومنها إلى حصن قلييرة، وتفرغ هناك على البحر فيحمل في المراكب إلى دانية وبلنسية[2]، أما ما كان يقطع من جبال طرطوشة من خشب الصنوبر يحمل في المراكب إلى موقع النهر في البحر اثنا عشر ميلا إلى سواحل بلنسية[3]، أما أنهار غرب الأندلس كانت أصلح للملاحة وأهمها الوادي الكبير الذي ربط إشبيلية بالساحل وقرطبة تصعد فيه السفن كثيرا[4]، يقول الحموي: "**وهي– إشبيلية– على شاطئ نهر عظيم قريب في العظم من دجلة والنيل، تسير فيه المراكب المثقلة يقال له الوادي الكبير**"[5]، أشار إليه العذري في قوله: "**وهي– إشبيلية– على النهر الأعظم، نهر قرطبة**"[6]، كما أن وادي يانة كان يصلح للملاحة النهرية في معظم أجزائه[7]، "**وهو نهر كبير يسمى النهر الغؤور لأنه يكون في موضع يحمل السفن ثم يغور تحت الأرض حتى لا يوجد منه قطرة تسمى الغؤور لذلك، وينتهي جريه إلى حصن مارتلة ويصب في قريب من جزيرة شلطيش**"[8]، وهو يربط قرية يانة بقلعة رباح ثم يصير منها إلى حصن أرندة ومنه إلى ماردة ثم يمر ببطليوس فيصير منها إلى مقربة من شريشة ثم يصير إلى حصن مارتلة فيصب في بحر المظلم[9]، بين جزيرة شلطيش وحصن قسطلة[10]، وكان نهر بلنسية المعروف بإسم نهر طورية ونهر مرسية المعروف بنهر شقورة[11]، ويصب هذا النهر في البحر الرومي منبعه من جبل شقورة وهو قسيم نهر إشبيلية منبعهما واحد ثم يفترقان فينصب هذا إلى إشبيلية وهذا إلى مرسية[12]. ونهر ابره "**نهر كبير يأتي بعضه من بلاد الروم وبعضه من جهة جبال قلعة أيوب وبعضه من نواحي قلهرة فتجتمع مواد هذه الأنهار كلها فوق مدينة تطيلة ثم تنصب إلى سرقسطة إلى أن تنتهي**

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص316.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص560.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص555، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص275، المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، (طبعة دار الفرجاني)، ص303.

[4]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص285.

[5]– الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص195.

[6]– العذري: المصدر السابق، ص95، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص541.

[7]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص317.

[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص545، الزهري: المصدر السابق، ص97.

[9]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص550، مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص11.

[10]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص542.

[11]– ابن غالب: المصدر السابق، ص308.

[12]– المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، ص303.

إلى حصن جبرة إلى موقع نهر الزيتون ثم إلى طرطوشة فيجتاز بغرسها إلى البحر"[1]، كما اشتهر نهر شطوبر وهو **"نهر كبير تصعد فيه السفن والمراكب السفرية كثيرا"**[2]، تقع عليه مدينة قصر أبي دانس وفيها استدار بها من الأرض كلها أشجار الصنوبر وبها الإنشاء الكثير[3]، ولقد كانت قورية على **"نهر منديق وجريه بغربيها ويتصل جري هذا النهر إلى البحر وعلى مصبه هناك حصن منت ميور ولها على النهر أرحاء"**[4].

وكانت طلبيرة وطليطلة على **"ضفة النهر الكبير المسمى تاجه ولها قنطرة من عجيب البنيان وهي قوس واحد والنهر يدخل تحت تلك القوس كله بعنف وشدة جري، ومع آخر القنطرة ناعورة ارتفاعها في الجو تسعون ذرعا وهي تصعد الماء إلى أعلى القنطرة والماء يجري على ظهرها فيدخل المدينة"**[5]، ويجري في غرب مدينة وادي الحجارة **"نهر صغير لها عليه بساتين وجنات كروم وزراعات وبها من غلات الزعفران الشيء الكثير يتجهز به منها ويحمل إلى سائر العمالات والجهات، وهذا النهر يجري إلى جهة الجنوب فيقع في نهر تاجة الأكبر فيمده، ونهر تاجة المذكور يخرج من ناحية الجبال المتصلة بالقلعة والقنت فيزل مارا مع المغرب إلى مدينة طليطلة ثم إلى طلبيرة ثم إلى المخاضة ثم إلى القنطرة ثم إلى قنيطرة محمود إلى مدينة شنترين ثم إلى لشبونة فيصب هناك في البحر"**[6]، **"وبياسة على كدية تراب مطلة على النهر الكبير المنحدر إلى قرطبة"**[7].

وكانت مدينة لاردة **"على نهر كبير"**[8]، وكان **"حصن قلييرة قد أحدق البحر به وهو حصن منيع على موقع نهر شقر"**[9] كما تطل على هذا النهر جزيرة شقر[10]، وكان لمدينة وادي آش نهر صغير دائم الجري[11]، وعلى ميل من مدينة جيان **"نهر بلون وهو نهر كبير وعليه أرحاء كثيرة جدا"**[12]، وكانت **"مدينة استجه على نهر**

---

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص554، ابن غالب: المصدر السابق، ص308، مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص11.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص544، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص286.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص544.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص547.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص551، مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص11.

[6]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص 553.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص568– ص569.

[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص554.

[9]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص556.

[10]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص556.

[11]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص567.

[12]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص568.

غرناطة المسمى شنيل"[1]، ولقد ذكر لنا ابن غالب مجموعة من الأنهار قال: **"وبالأندلس من الأنهار العظيمة المنصبة في البحر: نهر قرطبة وهو معروف بنهر بيطي وموقعه في البحر المحيط... يدخله أنهار تقع فيه... ونهر آنة... مخرجه بشرقي الأندلس ومنصبه في البحر المحيط... ونهر تاجه– ذكر سابقا–... مخرجه جبال شرقي الأندلس... ومصبه في البحر المحيط الغربي... ونهر دويره... مخرجه من جبل فوق تاجرة ومصبه في البحر المحيط.... نهر ابره– ذكر سابقا– ....ونهر بمبلونة ... مخرجه من جبال ألبة ومصبه في البحر"**[2]، ويشق الجزيرة الخضراء نهر العسل وهو حلو عذب ومنه شرب أهل المدينة[3].

كان لهذه الأنهار مراسي تسهل الاتصال والتبادل التجاري بين مدن الأندلس أهمها في مرسية التي كان بها مرسى نهري قرب ساحل البحر المتوسط، وفي إشبيلية مرسى يزخر بالنشاط والحركة التجارية، كما كان لطرطوشة مرسى على نهر إبره، وكانت بلنسية على نهر جار ينتفع به والمراكب تدخل نهرها، إضافة إلى مراسي نهرية أخرى في شلب وطلياطة[4]، ومرسى الشجرة بالجزيرة الخضراء ومرسى طبرشانة...مرسى حلق الزاوية[5].

ومن العوامل التي جعلت شبكة الطرق النهرية بالأندلس تساهم بدور كبير في النقل التجاري وفي الربط بين التجمعات العمرانية أين تتمركز الأسواق، من ذلك نشاط دُورُ الصناعة الأندلسية في بناء السفن دور كبير في ازدياد نشاط حركة الملاحة النهرية[6] بالأندلس، كما أن اعتراض الجبال المرتفعة بين شرق الأندلس وبين جنوبه أو وسطه كان له أعظم الأثر في فعالية الاتصال بين مراسي الأنهار وما يجاورها من مناطق عن طريق الملاحة النهرية، إضافة إلى ذلك معظم المدن الأندلسية الهامة تقع على الأنهار كإشبيلية، قرطبة، ماردة، جيان، استجه، بطليوس، غرناطة، سرقسطة، شقر[7]...، كما اهتم الأندلسيون أيضا بالملاحة النهرية لكثرة أنهار الأندلس وتشعبها داخل البلاد وسهولة نقل السلع التجارية عبرها[8]...، كما استخدمت بعض الأنهار للنقل التجاري بين المدن وبعضها البعض أو بين مدن البحر المتوسط والمحيط الأطلسي بنقل السلع حتى للمدن الداخلية لبلاد الغرب الإسلامي الموحدي.

---

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص572، الزهري: المصدر السابق، ص95.

[2]– ابن غالب: المصدر السابق، ص307– ص308.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص539.

[4]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص286.

[5]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص100.

[6]– أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص276.

[7]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص99، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص285.

[8]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص285.

لم يكن النقل التجاري النهري يقتصر الأخشاب فحسب وإنما تجاوز ذلك إلى السلع التي اختصت بها بعض مدن الداخل والجنوب كزيت الزيتون والعضار الأندلسي[1]، ولضمان استمرار الطرق البرية التي كانت تتقاطع مع هذه الأنهار[2]، ولتسهيل انتقال الناس كانت تقام على هذه الأنهار القناطر والجسور لربط ضفتي النهر[3]، منها ما وجد قبل القرن السادس الهجري ومنها ما أمر الموحدون بتشييدها[4]، من ذلك عندما أمر الخليفة الموحدي يوسف بن عبد المؤمن سنة 567هـ/1171م بإقامة جسر على وادي إشبيلية بالقوارب[5]، وهذا الجسر كان يصل بين إشبيلية وطريانة الواقعة على الضفة الأخرى من النهر، وكان لمدينة أوريولة قنطرة على قوارب، كما أن جزيرة شقر كان يحيط بها الوادي ويدخل إليها في الشتاء على المراكب، وتكرر إنشاء القناطر والجسور على مختلف أنهار الأندلس خاصة[6]. يبدو أن الطرق النهرية كانت ذات أهمية في ترويج السلع والتبادل التجاري بين الأسواق خاصة بالأندلس التي ذكر عنها الزهري بقوله: **"يشقها أربعون ميلا لا يوجد هذا في معمور الأرض إلا فيها"**[7].

جدول إحصائي للمسافات بين الأسواق على مستوى بعض الطرق النهرية بالدولة الموحدية:

محطة الانطلاق	محطة الوصول	المسافة المقدرة	الدلالة التاريخية	المصدر
لشبونة	شنترين	80 ميلا	"ومن مدينة لشبونة مع النهر إلى مدينة شنترين شرقا ثمانون ميلا والطريق بينهما لمن شاء في النهر أو في البر وبينهما فحص بلاطة"	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص549
بطليوس	ماردة	30 ميلا	"ومن بطليوس إلى مدينة ماردة على نهر يانة شرقا ثلاثون ميلا"	نفسه، ج2، ص545
جزيرة طريف	الجزيرة الخضراء	18 ميلا	"من جزيرة طريف إلى الجزيرة الخضراء ثمانية عشر ميلا تخرج من الجزيرة إلى وادي النساء وهو نهر جار ومنه إلى الجزيرة الخضرء"	نفسه، ج2، ص539
الجزيرة الخضراء	إشبيلية	5 أيام	في أسفل جبل طارق "كهوف وفيها مياه قاطرة جارية وبمقربة منه مرسى يعرف بمرسى الشجرة ومن الجزيرة الخضراء إلى مدينة إشبيلية خمسة أيام وكذلك من الجزيرة الخضراء إلى مدينة مالقة خمس مراحل خفاف وهي مائة ميل"	نفسه،ج2، ص540
الجزيرة الخضراء	مالقة	5 مراحل (100ميل)		
مكناسة	طرطوشة	10 فراسخ	" مع نهر أبره من مكناسة إلى مدينة طرطوشة حتى يندفع في البحر	الزهري: المصدر السابق، ص83

[1]- أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص276.

[2]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص599.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص287.

[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص599.

[5]- الناصري أحمد بن خالد: المصدر السابق، ص135.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص287.

[7]- الزهري: المصدر السابق، ص80.

جبل أبره	البحر المتوسط	15 يوما	على عشرة فراسخ وطول هذا النهر من جبل أبره إلى أن يقع في البحر خمسة عشر يوما"	
حصن قيطانة	حصن قورة	8 فراسخ	"تمشي في القوارب فيه تحت ظلال الثمار ثمانية فراسخ... من الضفتين من حصن قيطانة إلى حصن قورة"	الزهري: المصدر السابق، ص88
قرية آنة من قرى قلعة رباح	مرتلة	320 ميلا	نهر آنة وهي قرية من قرى قلعة رباح فيمر على قلعة رباح إلى مدلين إلى بطليوس فيصب في البحر عند مدينة مرتلة وعدد أمياله ثلاثمائة ميل وعشرون ميلا"	مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص11
حصن ولمة	أشبونة	620 ميل	نهر تاجة ينبعث من عين عظيمة بإزاء حصن ولمة بجبل الفريرة من شرق الأندلس من عمل مدينة تطيلة ويمر ببعض عمل سرقسطة حتى ينتهي إلى طليطلة فيمر عليها إلى طبيرة ثم إلى اينيشة ثم إلى مخاضة البلاط ثم إلى شنترين ومصبه في البحر الغربي المحيط عند مدينة الأشبونة وعدد أمياله ستمائة ميل وعشرون ميلا"	نفسه، ص11
بلاد جليقة	البحر	204 ميل	"نهر ابراه ينبعث من بلاد جليقية فيمر على سرقسطة ثم إلى طرطوشة ثم يسير عنها نحو ثمانية عشر ميلا ويصب في البحر وعدد أمياله مائتا ميل وأربعة أميال"	نفسه، ص11
جبال الفريرة	البحر الغربي للمحيط	580 ميلا	"نهر دويره فيخرج من جبال الفريرة من جليقة فيمر على شنت برية وجزيرة شقر ومصبه في البحر الغربي المحيط فيما بين قلميرة وبرتقال وعدد أمياله خمسمائة ميل وثمانون ميلا"	نفسه، ص12
قرطبة	البحر المحيط	310 ميلا	"نهر قرطبة وهو نهر معروف بنهر بيطي وموقعه في البحر المحيط وعدة أمياله ثلاثمائة ميل وعشرة أميال ويدخله أنهار تقع فيه منها نهر بلون ونهر أطرية الجوفي"	ابن غالب: المصدر السابق، ص307
جبل فوق ناجرة	البحر المحيط بجليقية	530 ميل	"نهر دويره مخرجه من جبال فوق ناجرة ومصبه في البحر المحيط بجليقية وعدة أمياله خمسمائة ميل وثمانون ميلا"	نفسه، ص308
جبال ألبة	البحر المحيط بجليقية	300 ميل	"نهر بمبلونة مخرجه من جبال ألبة ومصبه في البحر المحيط بجليقية وعدة أمياله ثلاثمائة ميل"	نفسه، ص308

3- الطرق البحرية:

نشطت المسالك البحرية بالموازاة مع الطرق البرية الرابطة بين أسواق الغرب الإسلامي الموحدي ، ولكن يصعب تحديد طرق بعينها إذا استثنينا تلك المسالك التي كانت تحاذي البر في إطار الإبحار الملازم للساحل، أما الاتجاهات البحرية الأخرى فإنها كانت تربط بين مينائين متقابلين أو تربط بين مينائين أو أكثر بين ضفتي المتوسط (المغربي الإسلامي والأندلس) كما أنها قد تكون رابطة بين أسواق الدولة الموحدية ، وأسواق الدول المجاورة من بلاد المشرق الإسلامي وأوروبا خاصة المدن الإيطالية وجنوب فرنسا وصقلية.

تعددت العوامل التي أدت إلى بروز طرق بحرية في فترة الدولة الموحدية منها طبيعة الغرب الإسلامي الجغرافية جعلت من الطرق البحرية إحدى الروابط التجارية بين مختلف مناطقه[1]، ومن ذلك طبيعة التضاريس الصعبة مثل سلاسل الجبال التلية والصحراوية التي مثلت عائقا طبيعيا أمام الطرق البرية، إضافة إلى مجموعة المسطحات المائية التي تحيط بيابسة المغرب والأندلس والمتماثلة في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، عوامل طبيعية فرضت التوجه إلى الطرق البحرية لربط الأسواق ببعضها البعض[2]، وهذه الخاصية تميزت بها المنطقة جعلها تطل على ساحلين ساحل المتوسط وساحل المحيط الأطلسي، هذا ما أدى إلى نشأة عدة موانئ سهلت عملية الاتصال الخارجي، وفي ازدهار التجارة عن طريق التصدير والاستيراد[3]، وظلت هذه المدن مراكز للطرق التجارية البرية والمسالك البحرية في نفس الوقت[4]، كما أن اتساع الرقعة الجغرافية للدولة الموحدية ساعدت على تنشيط الحركة التجارية على مستوى أسواقها، وتنوع سلعها بين المحلية والمستوردة من وراء البحر، كما أن استخدام الشواطئ المتوسطية للبلاد الشرقية والغربية والشواطئ الأندلسية بشكل مستمر قبل القرن السادس الهجري ساعد على تطوير موانئ تلك السواحل باتخاذ الخلجان والجبال والجزر وأودية الأنهار ستارا من الرياح أو اتخاذ مرسيين: واحد للسفن الكبار وآخر للسفن الصغار، أو حفر الموانئ، كما أن الملاحة في البحر المتوسط كانت أيسر أمرا من المحيط الأطلسي لأن حركة الرياح الشرقية والغربية تساعد السفن في التحرك، ولا تتحرك السفن في المحيط إلا مع الرياح الغربية في موسم العواصف والأمطار فلا تبتعد السفن عن مرأى العين في السواحل[5]، والراجح أن العامل الأساسي يكمن في ضبط الدولة الموحدية للأمور السياسية والعكسرية، بما في ذلك استتباب الأمن داخلها[6]، كما اهتم الموحدون بالأسطول البحري من الوهلة الأولى، حيث كان هدفه الجهاد العسكري في البداية وعندما عم الاستقرار استخدم هذا الأسطول لأغراض تجارية ساعد على ازدهار التجارة البحرية[7]، بتأمين الموانئ وحماية

[1]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص99.

[2]– غربي بغداد، المرجع السابق، ص113.

[3]– بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص79، ص78، سدي عبد القادر: المرجع السابق، ص38، ذنون طه عبد الواحد: التبادل التجاري بين الموانئ الجزائرية والأندلس في القرنين الخامس والسادس للهجرة، ضمن أعمال ملتقى الدولي حول: الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، تنظم مخبر البناء الحضري للمغرب الأوسط (الجزائر)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر –2 ، المنعقد يومي 07-02 ديسمبر 2009م، الجزائر، ص411.

[4]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص114.

[5]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص317– ص318، ذنون طه عبد الواحد: المرجع السابق، ص411.

[6]– لمراني علوي محمد: الإطار العام للعلاقات المغربية مع جمهوريات المدن الإيطالية، ضمن أعمال ندوة حول: البحر في تاريخ المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، أيام 24– 25– 26 أكتوبر1996م، ص211.

[7]– سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص38.

الطرق البحرية في البحر المتوسط، مما سهل عملية التنقل بين بلاد المغرب الإسلامي والأندلس خاصة[1]، ولقد تكرر الحديث عن الأسطول المغربي خلال عهد الموحدين وإظهاره بالعظمة والتفوق على غيره من أساطيل البحر المتوسط[2]، حيث أكد ابن خلدون على ذلك بقوله "**ولما استفحلت دولة الموحدين في المائة السادسة وملكوا العدوتين أقاموا خطة هذا الأسطول على أتم ما عرف وأعظم ما عهد... وانتهت أساطيل المسلمين... في الكثرة والاستجادة إلى مالم تبلغه من قبل ولا بعد فيما عهدناه**"[3] وقوة البحرية الموحدية مردها بالأساس إلى قدرات الإنسان المغربي، والذي لعب فيه العنصر المصمودي دور القيادة في هذه الفترة[4]، كما يرجع التفوق الموحدي البحري إلى تراكم معرفي وعلمي وتقني في الميدان الملاحي، وناتج بالأساس عن سياسة مبرمجة وتخطيط محكم، فأول خليفة موحدي نجده بعد استتباب الأمن ورسوخ دعائم الدولة يعمل على تكوين عدد من الأطر الإدارية والعسكرية ومن بينها الأطر البحرية[5]، ويضاف إلى ذلك المجهود قيام الموحدين بإنشاء دُور لصناعة السفن في مناطق ساحلية مختلفة على الشريط الساحلي المغربي والأندلسي وتحديد المراسي القديمة[6]، مع وفرة الأخشاب وتنوعها، ووفرة الموانئ الأخرى الداخلة في بناء المراكب وصيانتها[7]، ولعل من أبرز مظاهر القوة البحرية الموحدية نقل أعداد هائلة من الجنود والدواب والعتاد والأمتعة من المغرب إلى الأندلس، وركوب البحر في مختلف الظروف كان دلالة واضحة على مدى سيطرة الموحدين على الميدان الملاحي وتسخير البحر لخدمة الأهداف السياسية والعسكرية والإدارية إلى جانب الأهداف الاقتصادية[8]، ولقد تميز العهد الموحدي بركوب المغاربة للبحر والاستفادة منه على نطاق واسع، كما ظهرت مراسي وموانئ متخصصة بمعنى أن بعض المراسي غلب عليها نشاط معين طيلة العهد الموحدي مثلا: قصر المجاز كان متخصصا في إعداد الجواز إلى الأندلس، ومرسى سلا كان للتنقل الرسمي السريع مابين المغرب والأندلس، ومراسي أخرى لتصدير مواد معينة واستيراد أخرى، ومراس خاصة

---

[1]- بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص78.

[2]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص 600.

[3]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص316.

[4]- حجاج الطويل محمد: النقل والتنقل في المغرب خلال العصر الوسيط، مجلة كنانيش 3، 2001م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، ص176.

[5]- حجاج طويل محمد: البحرية المغربية في عهد الدولة الموحدية– جذور القوة وأسباب الضعف– ضمن أعمال ندوة حول: البحر في تاريخ المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحدية، جامعة الحسن الثاني، أيام 24- 25- 26 أكتوبر1996م، ص65.

[6]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص117، حجاج طويل محمد: البحرية المغربية..، المرجع السابق، ص67.

[7]- حجاج طويل محمد: البحرية المغربية..، المرجع نفسه، ص69.

[8]- حجاج طويل محمد: البحرية المغربية..، المرجع نفسه، ص65.

للأجانب وللتجارة الخارجية[1]، هذا إضافة إلى عامل إلغاء كل الحواجز التي تعرقل المبادلات التجارية كالقبلات التي منعها الموحدون[2]، كما يرجع نشاط الطرق البحرية التجارية إلى أن الطريق البري كان محفوفا بالمخاطر نتيجة الغزو الهلالي، والاحتلال النورماني لبعض السواحل من شمال إفريقيا، لذلك طرأ تغيير كبير جعل النقل البحري أيسر أمرا[3].

على طول هذه الطرق البحرية كانت تنظم الرحلات التجارية بنوعيها الرحلة الساحلية والرحلة في عرض البحر فالرحلة الساحلية هي التي تسير على طول الساحل للوقوف بمختلف الموانئ[4]، ولقد كان البحارة يفضلون أن تبقى مراكبهم ملازمة للشاطئ لأنها الأسلم والأنسب من طرق الشمال والجنوب بين شمال إيطاليا وجنوب فرنسا بين شمال إفريقيا الذي يقع على طول الشواطئ الإيبيرية الأندلسية[5].

أحيانا كان التجار يسيرون في طريق بحري أطول ولكنه أكثر أمنا، فتخرج السفن من المغرب الأقصى على ساحل المحيط الأطلسي ويمتد من نول لمطة وماسة ليصل إلى ميناء سبتة مرورا بمحاذاة الساحل، تفاديا للمخاطر الناجمة عن التوغل في أعماق المحيط، وليتم الربط بين أهم المحطات والموانئ التجارية الواقعة على الساحل، والتي كانت تشهد فيما بينها حركة تجارية دؤوبة[6]، ثم يمتد هذا الطريق الساحلي على الواجهة المتوسطية حيث يربط المدن الرئيسية على الساحل الإفريقي من خلال موانئها[7]: موانئ المغرب الأقصى سبتة- طنجة... مارا على سواحل المغرب الأوسط وهران، بجاية، جزائر بني مزغنة...، ثم ساحل المغرب الأدنى سوسة، تونس، المهدية، صفاقس، قابس، وتسير بحذاء الساحل الإفريقي عن أجدابية ثم إلى الإسكندرية[8]، ثم ما وراءها من بلاد المشرق الإسلامي[9].

[1]- حجاج طويل محمد: البحرية المغربية..، المرجع السابق، ص64.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص117.

[3]- ذنون طه عبد الواحد: المرجع السابق، ص67، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص318.

[4]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص99.

[5]- كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص54.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص239- ص241، غربي بغداد: المرجع السابق، ص115- ص116.

[7]- غربي بغداد: المرجع نفسه، ص115- ص116، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص319.

[8]- وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص77- ص78، الشريف محمد: المرجع السابق، ص110.

[9]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص116.

يبدو أن الطريق الساحلي سلكته السفن التجارية المنطلقة من موانئ المغرب الأوسط والمغرب الأدنى، مثلا إذا انطلقت من وهران مرورا إلى الجزائر بني مزغنة إلى بجاية إلى تونس ثم طرابلس نحو المشرق[1]، وهو نفسه الاتجاه الذي انتهجته السفن التجارية المتجهة من تنس إلى طرابلس[2]، كما أن الخط البحري الرابط بين بجاية والإسكندرية مرورا بمراسي المغرب الأوسط وتونس والمهدية كان موصولا بالطريق الرئيسي ألمرية- الإسكندرية والذي كانت السفن تقطعه في ظرف خمسة وستين يوما[3]، الحال نفسه للسفن التجارية إذا انطلقت من موانئ المغرب الأدنى مثلا الطريق الرابط بين تونس وطرابلس ومنها إلى الإسكندرية[4].

يمكن القول أن الطريق الساحلي قد ربط بين عدة موانئ للدولة الموحدية بين أقطارها الثلاث المغرب الأقصى والمغرب الأوسط والمغرب الأدنى، وحتى بين موانئ القطر الواحد كموانئ المغرب الأقصى فيما بينها سمح للسفن التجارية التي رست بها إحداث تبادل تجاري بأسواقها، هكذا تعددت المراسي التي امتازت بكثرتها وقرب المسافة بينها وأغلبها ملائمة لرسو السفن، وأصبح طريق البحر بمحاذاة الشريط الساحلي لبلاد المغرب الإسلامي هو الطريق الأساسي لحمل تجاره وبضائعهم.

أما الرحلة في عرض البحر فإنها لا تلزم بالسّير بمقربة من الساحل[5]، حيث كانت موانئ البلاد الغربية خلال القرن السادس الهجري تتصل بموانئ البلاد الأندلسية بمتابعة السفن رأسا من مرسى مغربي إلى ما يقابله من المراسي الأندلسية[6]، لقد ارتبطت بلاد المغرب ببلاد الأندلس عبر مسلك تجاري يمر عبر مضيق الزقاق، انطلاقا من مينائين أساسيين في المنطقة وهما ميناء طنجة وسبتة الذين اعتبرا محطتا حط وإقلاع في المنطقة، يقابلهما في العدوة الأندلسية مرسى جزيرة طريف وميناء الجزيرة الخضراء[7]، يقول الحميري عن طنجة **"مدينة بالمغرب قديمة على ساحل البحر... ومنها كانت القنطرة على بحر الزقاق إلى ساحل الأندلس...، تمر عليها القوافل والعساكر من**

---

[1]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص85، الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص267- ص269، المراكشي عبد الواحد: المعجب..، المصدر السابق، (طبعة دار الفرجاني)، ص283، ص285- ص286.

[2]- بن نعمان اسماعيل: جوانب من الحياة الاقتصادية لمدينة تنس...، المرجع السابق، ص175.

[3]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية ...، المرجع السابق، ص126.

[4]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص84.

[5]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص99.

[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص319- ص320.

[7]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص116، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، ص527، ص529، ص539، البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص105.

ساحل طنجة إلى ساحل الأندلس، فلما كان قبل الفتح الإسلامي طغى ماء البحر وزاد وخرج من البحر المحيط إلى بحر الزقاق، وأغرق هذه القنطرة وكان طولها اثنا عشر ميلا"[1].

كما كان لميناء سبتة دور مضاعف في كونها منفذ رئيسي على الواجهة المتوسطية لتسويق الإنتاج المغربي، وكنقطة نهاية وبداية طريق تجارية ملاحية متوسطية، يفسر أهمية العلاقات التجارية للمدينة مع العالم المتوسطي، كما أنها أصبحت نقطة ركوب البحر بالنسبة للحجاج المغاربة والأندلسيين على حد سواء[2]، كما ساهمت مراسي فضالة وآنفا إسهاما كبيرا في تصدير منتجات المغرب الأقصى إلى الأندلس[3]، وكان ميناء سلا يستقبل السفن من الأندلس يقول الإدريسي "**ومراكب أهل إشبيلية وسائر المدن الساحلية من الأندلس، يقلعون عنها ويحطمون بها بضروب من البضائع**"[4].

عموما تعددت موانئ المغرب الأقصى التي ارتبطت بالأندلس بطرق بحرية خاصة، كونها الأقرب من الأندلس عن باقي أقطار المغرب الإسلامي فكان يستقبل السفن الأندلسية والعكس صحيح.

كان لموانئ المغرب الأوسط حض من بضائع الأندلس لتعددها، ومرجع ذلك إلى طول الشريط الساحلي لبلاد المغرب الأوسط، ولكنها من حيث الأهمية أقل مقارنة بالمسالك الرئيسية للمغرب الأقصى مع الأندلس[5]، على العموم من بين الاتجاهات البحرية التي ربطت موانئ المغرب الأوسط بالأندلس مرسى هنين كان في شمال مدينة تلمسان من أهم المرافئ، مقصود بالتجارة خاصة السفن القادمة من ألمرية، كما برز المرسى الكبير لمدينة وهران ترسو به المراكب الكبار والسفن السفرية ومراكب أهل الأندلس تختلف إليه خاصة مع ميناء ألمرية وساحل بر الأندلس[6]، ويعتبر مرسى تنس من أهم الموانئ التي يتعدى إليها الأندلسيون بمراكبهم ويقصدونها بمتاجرهم وينهضون منها إلى ما سواها[7]، ارتبطت بواسطة خط بحري مع مالقة وألمرية[8] ومرسى شنت بول[9] وغيرها من

---

[1]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص395– ص396.

[2]– الشريف محمد: المرجع السابق، ص110.

[3]– بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص81، رافع رضا: المرجع السابق، ص111.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص239.

[5]– طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري..، المرجع السابق، ص336، ذنون طه عبد الواحد: المرجع السابق، ص411.

[6]– ذنون طه عبد الواحد: المرجع السابق، ص412، بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص82، بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص129.

[7]– بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص83.

[8]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص129.

[9]– ذنون طه عبد الواحد: المرجع السابق، ص415.

سواحل الأندلس[1]، يبدو أن ارتباط تنس بالأندلس يرجع لعصور سابقة منذ أنشأها البحريون الأندلسيون لتصبح عدوة إلى الأندلس حتى العصر الموحدي، كما ارتبطت الأندلس ببونة التي يعتبر ميناؤها من الموانئ الهامة التي يصلها تجار الأندلس حاملين منتجاتهم إلى تلك المناطق[2]، إضافة إلى ما سبق نشط خط بجاية ميورقة بفعل العلاقات التي كانت تربط المدينتين، وقد ساعد تقابل المدينتين على تحديد الرحلات البحرية بينهما، والتي ستتضاعف بفعل استقرار بني غانية في جزر البليار، والذين سعوا إلى توطيد علاقتهم بتجار المدينة، فكان الميورقيون يصرفون في بجاية بضائعهم ويتزودون بمنتجات المدينة[3]، ولقد ارتبطت ميروقة أيضا بجزائر بني مزغنة وهذا الخط استعمله الناصر الموحدي إبان تحرك أساطيله في اتجاه الجزائر الشرقية في إطار صراعه مع بني غانية[4]. وجدت خطوط بحرية بين بلاد افريقية والأندلس فكانت السفن تقلع من موانئ تونس[5] وطبرقة هذه الأخيرة هي قرية صغيرة تمثل عدوة الأندلسيين إليها ينتهون ومنها إلى الأندلس يركبون، اشتهرت بكثرة ورود المراكب بالأندلسيين والتجار ونزولهم فيها[6].

يبدو أن الموانئ الأندلسية ارتبطت بعدة خطوط بحرية وصلتها مع مختلف الموانئ المغرب الإسلامي بأقطاره الثلاث (الأقصى، الأوسط، الأدنى)، حيث شكلت وهيئت مراسي الأندلس الأرضية المناسبة جدا وكأنها قناة ملاحية، كما أن الأندلس كان يمتلك عددا من الموانئ البحرية العظيمة على ساحله الأطلسي والمتوسطي، ترك للتجار فرصة للتجارة على طول ساحل شرق وجنوب الأندلس حرية اختيار واسع بين المرافئ التي يتوقفون فيها للتجارة والتَمَوُنْ والإصلاحات أو المبيت[7]. كما نشطت الرحلة التجارية البحرية بين موانئ الأندلس نفسها واتخذت عدة اتجاهات من ذلك ما ذكره الإدريسي **"من بلنسية إلى مدينة دانية على البحر مع الجون خمسة**

[1]– بن نعمان إسماعيل: جوانب من الحياة الاقتصادية لمدينة تنس...، المرجع السابق، ص173.

[2]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص129، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص79.

[3]– طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري..، المرجع السابق، ص336، الغبريني: المصدر السابق، ص46.

[4]– طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري..، المرجع نفسه، ص336.

[5] – محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص86.

[6]– ذنون طه عبد الواحد: المرجع السابق، ص412، بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص82.

[7]– كونستبل أوليفيا ربمي: المرجع السابق، ص54– ص55.

وستون ميلا"[1] ، **"ومن المنكب على البحر إلى قرية شاط اثنا عشر ميلا"**[2]، **"ومن غرناطة إلى مدينة المنكب على البحر أربعون ميلا"**[3].

كان لازدهار الملاحة البحرية التجارية على مستوى البحر المتوسط والأطلسي بين موانئ المغرب الإسلامي على جهة وبين موانئ الأندلس من جهة أخرى، أو بين موانئ الضفتين المغربية الأندلسية في إطار حدود الدولة الموحدية انعكس إيجابا على أسواقها التي تنوعت بضائعها، فلم يجد سكان المغرب صعوبة في اقتناء سلع الأندلس والعكس صحيح لسكان الأندلس التي توفرت سلع المغرب بأسواقها.

وفي إطار الرحلة البحرية في عرضه نشط طريق بحري آخر ربط المغرب الأقصى بالمشرق عبر طريق بحري، المغرب الأقصى- صقلية: مارا بسبتة وميروقة وسردانية إلى صقلية ثم إلى الإسكندرية ومنها تتفرع عدة طرق[4].

أما البلاد الأندلسية فقد اقتضت صعوبة الاتصال بين مدن الساحل برا أن يكون طريق البحر أهم وسيلة في تجارتها، كما أن مراسيها كانت تتصل بما يقابلها من مراسي البلاد الشرقية والغربية معاكسة لما ذكرنا سابقا من طرق ربطت موانئ الأندلس بموانئ المغرب الأقصى والأوسط والأدنى حسب ما سبق ذكره، غير أن التغيير الكبير الذي حدث في الطرق البحرية هو انتقال مراكز الثقل من دانية وألمرية في العصر المرابطي أصبحت تقوم به سبتة[5]، أما عن ارتباط الأندلس بالمشرق الإسلامي كان عبر المضيق من جزيرة طريف إلى قصر مصمودة ومنه إلى سبتة ثم التوجه بمحاذاة الساحل الشرقي للأندلس حتى دانية ثم إلى جزيرة يابسة ثم إلى ميورقة ثم منورقة فسردانية فصقلية فاقريطش ومنها للإسكندرية[6]، كما يوجد خط ملاحي منتظم يصل ألمرية والإسكندرية[7]، يقول الإدريسي: **"وكانت ألمرية إليها تقصد مراكب الطريق من الإسكندرية والشام كله"**[8].

الملاحظ أن معظم المسالك التجارية من وإلى الموانئ الأندلسية تعتمد على الطرق البحرية.

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص556.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص564.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص570.

[4]- وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص78- ص79.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص320- ص321.

[6]- ابن الجبير: المصدر السابق، ص07- ص08، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص350، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص77.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص350- ص351.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص562.

ومن بين المسالك البحرية الأخرى التي ربطت موانئ المغرب الإسلامي الموحدي بجزر البحر المتوسط يمكن أن نطلق عليها الطرق الجزرية، تدخل في إطار الرحلة داخل البحر بعيدة عن الساحل، حيث تم الاتصال بين تونس وسوسة والمهدية وما يقابلها من أرض جزيرة صقلية، كما تواصلت كل من بونة وجيجل مع سردانية وكرسيكا، وتم الاتصال مع جزيرة ميورقة عبر مرسى الدجاج، كما كان يتم التواصل بين جزائر بني مزغنة ومرسى بنشكلة على مسافة بينهما تقدر بستة مجار، كان هذا الطريق مفضلا لدى السفن التجارية والتي وجهتها الساحل المغربي أو الأندلسي اتخذت من مجموع الجزر الواقعة في طريقها محطات للإستراحة والتزود بالمواد الضرورية في السفر[1].

ظهرت في القرن السادس الهجري خطوط بحرية ربطت موانئ أوروبا وخصوصا المدن الإيطالية بموانئ المغرب الإسلامي الموحدي خط جنوة– بلاد المغرب وكان لها خطان بحريان في المتوسط واحد شرقي والآخر غربي، وما يهمنا في هذه الدراسة هو الفرع الغربي الذي يمر بساحل فرنسا الجنوبي على البحر المتوسط عند مرسيليا ثم إلى برشلونة وبلنسية بقطلونيا، ومن هناك يتجه إما شرقا إلى جزيرة ميروقة ومنها إلى موانئ بلاد المغرب، وإما جنوبا عن طريق مضيق جبل طارق ثم يحاذى سواحل بلاد المغرب الإسلامي حيث كانت السفن تتوقف بغرض التبادل التجاري، ويبدو أن هذا الطريق يواصل سيره إلى الإسكندرية بعد التوقف بالمدن المينائية الهامة للمغرب الأوسط مثل وهران وبجاية[2]، ولقد كان لجنوة أيضا فرع آخر من هذا الطريق يخرج من مينائها ويذهب مباشرة إلى تونس فيحاذي سواحلها الشرقية ويمر بالإسكندرية[3]، كما ارتبطت جنوة بخط مع مدينة ألمرية الأندلسية حيث وضعت المراكب الشراعية لجنوة العائدة إلى موطنها من ألمرية خارطة مسلك يعبر بين برشلونة وجزر باليريك[4]، وكانت سبتة تلعب دور نقطة نهاية أو بداية خط ملاحي وتجاري هام على خارطة المبادلات المتوسطية، فالمدينة كانت نهاية خط ملاحي وتجاري مثلث يربط بين جنوة وفرنسا وإسبانيا[5].

[1]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص104، البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص82– ص84، ابن جبير: المصدر السابق، ص07– ص08، ص319، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص321– ص322.

[2]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص130، الهدون حامدي: المرجع السابق، ص89.

[3]– الهدون حامدي: المرجع نفسه، ص89.

[4]– كونستبل أولفيا ريمي: المرجع السابق، ص54.

[5]– الشريف محمد: المرجع السابق، ص110.

أما خط البندقية- بلاد المغرب ينطلق من البندقية فيتوجه إلى الإسكندرية ثم يمر بالموانئ المغربية ويصل إلى ألمرية بالأندلس، وكانت السفن أثناء رحلتها الطويلة تتوقف في موانئ طرابلس وتونس وبجاية ووهران وتقوم بعملية التبادل التجاري فيها ذلك لأن هذا الطريق لم يكن مباشرا [1].

كان لجنوب إيطاليا مسلك بحري مباشر نحو المغرب الأوسط حيث كانت السفن الإيطالية تتوجه في بعض الأحيان مباشرة إلى موانئ المغرب الأوسط فتقطع المسافة بين سردانية وتنس في مدة عشرة أيام تقريبا، ثم تقصد مستغانم ومنها ينتقل التجار بسلعهم إلى مدينة تلمسان[2]، كما ارتبطت جنوة بمدينة بجاية تجاريا[3].

مهما يكن فجمهوريات المدن الإيطالية بيزا (Pise)، فلورانسا (Florence) البندقية (Venise) ، جنوة (Génes) عملت على تكثيف تواجدها التجاري والسياسي ببلاد المغرب خاصة في مدن سبتة، بجاية، تونس، طرابلس، وكان لجمهورية بيزا قصب السبق في هذا المجال، ويتجلى ذلك في مراسلة 19مايو1181م التي بعثت بها هذه الجمهورية إلى الخليفة الموحدي أبي يعقوب يوسف (558-580هـ/1163-1184م)، حيث تطلب منه وبإلحاح كبير ضرورة الحفاظ على وجودها التجاري بمدينة بجاية وتسهيل تنقل تجارها بهذا الميناء الموحدي، وهذه المراسلة تعطينا انطباعا بتواجد فعلي لتجار جمهورية بيزا الإيطالية قبل هذا التاريخ، وتواصل بعده فالمعاهدة الجنوية الموحدية تعتبر من أهم معاهدات التجارة والملاحة بين بلاد المغرب وجمهوريات المدن الإيطالية [4].

يمكن القول أن الرحلات التجارية عبر البحر كان لها فرصة الاختيار بين عدد من الطرق، سواء كان بين أقاليم المغرب الإسلامي الثلاث، أو بين أحدها وبين الأندلس ربطت بين أسواق الدولة الموحدية، كما ربطتها مع موانئ بلاد المشرق الإسلامي وموانئ أوروبية، أيضا جعلت أسواقها تشهد ازدهارا كبيرا لبضائعها المحلية والأجنبية، هذه هي أهم خطوط الملاحة البحرية التي نشطت ضمن شبكة معقدة من المسالك البحرية، ولعل أهمها الطريق البحري المحاذي لسواحل بلاد المغرب والذي تضاعفت أهميته في العصر الموحدي، يدل على ذلك بروز عدة موانئ للمغرب الأقصى، حيث **"ظهر مرسى آسفي بدلا من رباط قوز وتطورها إلى ميناء كبير لمدينة مراكش، وتحول سبتة من مدينة مجاز إلى الأندلس في العصر المرابطي إلى أكبر ميناء تجاري في العصر الموحدي بعد أن أصبحت قاعدة للأسطول الموحدي، وأضحى من يريد المشرق من الأندلس لابد التوجه إلى سبتة**

[1]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص89، بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص132.

[2]- الهدون حامدي : المرجع نفسه، ص90.

[3]- لمراني علوي محمد: المرجع السابق، ص210.

[4]- لمراني علوي محمد: المرجع نفسه، ص210- ص212.

لركوب السفن منها"[1]، كما تظهر أهمية الطرق البحرية في جعل التجارة الموحدية تدخل التجارة المتوسطة، **"كان الإيطاليون وسطاءها بحرا"**[2]، كما ساهمت تلك الجزر مثل كورسيكا، سردينيا، صقلية في نشاط هذه الطرق كمحطات أساسية في المسلك التجاري البحري الرابط بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

كما أنه ليس من المسلم دائما أن يقع الاختيار على النقل البحري بحجة اضطراب الأمن على الطرق البرية، فالرحلة البحرية كانت هي أيضا معرضة للقرصنة واللصوص والمخاطر الطبيعية مثل العواصف وهيجان البحر.

إضافة إلى ما تقدم نستنتج أن للرحلة البرية بعض الخصائص التي تفتقدها الرحلة البحرية، منها المرور بمحطات قد لا تتوقف فيها السفينة أو محطات بعيدة عن ساحل البحر، ومنها التحكم في أوقات انطلاق القافلة بالنسبة للتجار الذين لهم مصلحة ما في التوقف، لأن السفن كانت معظمها أوروبية وخاصة إيطالية فأصحابها يقررون زمن ومدة التوقف.

وفي المجال الصحراوي نجد صعوبة العيش بالصحراء لما يمكن أن يتعرض له الإنسان من أخطار، فإن التعاون بين سكانها يصبح ضرورة ملحة، وعلى هذا الأساس اكتسبت التكتلات القبلية حيويتها وقوتها من العصبية، وكانت القبائل الرحل تعتبر نفسها سيدة على الصحراء وتحرص على الدفاع عن حقها بالقوة، وخاصة بعد أن أصبح بيدها مصير الطرق المهمة الرابطة بين المغرب والصحراء، وهذه القبائل تستفيد من ذلك النشاط إذ تؤجر جمالها للتجار، كما كانت تقوم بخفر القافلة ويتكلف أفراد منها بالسهر على القافلة وتغذية الجمال وتعبئتها وإزالة الأحمال عن ظهورها .

كما يجب الإشارة إلى أن سهولة تنقل التجار بين المدن والقرى على مستوى الطرق الفرعية، جعل هذه الأخيرة من الروافد الأساسية للطرق الرئيسية ترتادها التجارة الدولية.

وفي الأخير لاحظنا أن الطرق التجارية البرية والنهرية والبحرية الرابطة بين أسواق الدولة الموحدية فيما بينها، أو تلك الرابطة بين أسواق الدولة الموحدية وما جاورها، سواء كانت طرقا رئيسية أو فرعية شهدت نشاطا كبيرا انعكس على حركة السلع وتنوعها في أسواق الغرب الإسلامي الموحدي.

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص320.

[2]- عزاوي أحمد: الأسطول، التجارة، القرصنة فيما بين القرنين 6 و8هـ/ 12- 14م، ضمن أعمال ندوة حول: البحر في تاريخ المغرب، كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، أيام 24- 25- 26 أكتوبر1996م، ص80.

رابعا – وسائل النقل التجاري:

تطلب النشاط التجاري في أسواق الغرب الإسلامي الموحدي نقل البضائع من مكان لآخر، قد يكون من مركز الإنتاج إلى السوق أو من سوق إلى سوق آخر أو داخل السوق الواحد، بذلك تنوعت وسائل النقل التجاري في هذه الفترة ونظرا لتنوع المجالات الجغرافية والأقاليم المناخية في أقطاره كان النقل صعبا ومكلفا، كما تنوع بتنوع الطرق التجارية إلى وسائل النقل البري ووسائل للنقل النهري والبحري.

1- وسائل النقل البري:

ارتبط النقل الداخلي للأسواق بتخطيط شوارع المدن التي تعد شرايين الاتصال والحركة للمدينة، فاتسمت بأنها متسعة عند المسجد الجامع والقيصارية، ثم تضيق وتكون ملتوية ومعقدة وتتفرع منها دروب كثيرة ليس لها مخارج، وهو ما جعلها ضيقة فلا تتسع إلا لمرور دابتين فقط في الشارع الواحد[1]، لذلك لجأ التجار إلى نقل السلع على ظهور وأكتاف البشر باستعمال العبيد أو استئجار الحمال وهو من فئة العاملين في الوظائف الخدماتية التجارية بالأسواق[2]، وهو الشخص الذي يحمل السلع بدلا من الناس ويوصلها للمكان الذي يرغبون في الذهاب إليه نظير مبلغ من المال، يجتمع الحمالون في أماكن داخل الأسواق حتى يستطيع الناس الراغبون في استئجارهم الوصول إليهم بسهولة، وكان للحمالين أدوات يستخدمونها في نقل البضائع مثل الأكياس والحبال وهكذا تبقى ملابسهم نظيفة[3].

كما تم استخدام العربات التي تجرها الثيران أو الأبقار[4]، والتي اصطلح بتسميتها "**عجل الخشب**"[5]، ولتسيير نقل البضائع للمسافات الطويلة ولثقل وحجم البضائع بين القرى والمدن استعملت بعض الحيوانات التي تتحمل الأثقال مثل: البغال والحمير والجمال والخيول والثيران[6]، والتي تتمتع بالبنية القوية والتي تقوى على تحمل مشاق

[1]- عبد الحليم عبد المعز سمر: تجارة الدولة المرينية (668-876هـ/ 1269-1472م)، ب. م. ن، د.ط، الإسكندرية، 1440هـ/2009م، ص40.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص117.

[3]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص40.

[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص288.

[5]- الجزنائي: المصدر السابق، ص37.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص288.

السفر كالحمولة الثقيلة والظروف الطبيعية القاسية[1]، ولقد أشار إليها الرحالة والجغرافيين من خلال أقوالهم "**الدواب وسائر الكراع**"[2]، "**أكثر سوائمهم**"[3]، وهذا يؤكد تواجدها بأعداد وافرة ببلاد المغرب[4]،

تذكر الكتابات التاريخية أن الموحدين أخذوا من أحد حصون المرابطين خمسمائة حمار[5]، كما غنم الموحدون من نصارى الأندلس في معركة الأرك سنة 591هـ/1195م ثمانين ألف خيل، ومائة ألف بغل وأربعمائة ألف حمار جاء بها الكفار لحمل أثقالهم لأنهم لا إبل لهم[6]، وامتلك المهدي بن تومرت في بداية دعوته حمارا فارهًا، أهدي إليه في الطريق عودته من المشرق وكان يؤثر به عبد المؤمن بن علي، ويقول لأصحابه "**أركبوه يركبكم الخيول المسومة**"[7].

لقد استخدمت الحمير في نقل الأحمال العادية من البضائع، وكانت أكثر شيوعا من الخيل في نقل السلع والمتاع لجلدها وقوة تحملها وقدرتها على السير في الطرق الجبلية المتعرجة[8]، لذلك استخدمت كوسيلة للنقل التجاري[9]، كما انتشر استخدام البغال أيضا في النقل التجاري البري لانتشار تربيتها ببلاد المغرب والأندلس لدرجة تصديرها إلى المشرق الإسلامي[10] وهي "**البغال الفره**"[11]، وصفت تاهرت بأنها "**إحدى معادن الدواب... والبغال والبرادين الفراهية**"[12]. كما كان بربر السوس وأغمات وفاس أصحاب خيل وبغال ونتاج[13]، وكان لبربر جبل واسلات "**بغال ورماك**"[14]، ذكر الوزان أن سكان وجدة ينتجون بغالا جميلة غالية[15]، انتشر استعماله

---

[1]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص121.

[2]– ابن حوقل: المصدر السابق، ص77.

[3]– ابن حوقل: المصدر نفسه، ص77، الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص117.

[4]– عميور سكينة: ريف المغرب الأوسط في القرنين 5-6هـ/11-12م – دراسة اقتصادية واجتماعية، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ الريف والبادية)، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة-2، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص159.

[5]– هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص87.

[6]– المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص443.

[7]– ابن خلدون: ديوان المبتدأ..، ج6، المصدر السابق، ص167.

[8]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص288- ص289.

[9]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص124.

[10]– هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص82، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص288.

[11]– ابن حوقل: المصدر السابق، ص95.

[12]– ابن حوقل: المصدر نفسه، ص86.

[13]– ابن حوقل: المصدر نفسه، ص100.

[14]– الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص294.

[15]– الوزان: المصدر السابق، ج2، ص13.

في الساحل وفي شمال الصحراء كمنطقة غدامس التي كان يستخدمونها لنقل التمور[1]، ولقد اختصت الأندلس بالبغال الفره حيث أنهم كانوا يعتمدون عليها في تنقلاتهم وحمل البضائع[2]، وصف ابن العوام أجودها بقوله **"وأجلد البغال التي تصلح للأشغال والأحمال الثقال: ما اشتدت قَوَائِمه وعَظُمَت قَصْرَتُه وعُنُقُه وهَامَتُه وصَفَتْ عَيْنَاه واحمرَّ جَفْنُه ورحب جَفْنُه واشتد نَفَسُه ونُقِّي من جميع العلل والعيوب"**[3].

أما الخيل كان قليل الاستعمال في المجالات التي تستخدم فيها الوسائل سالفة الذكر، إلا أنه يبقى من الوسائل المستخدمة لتنقل التجار في السفر أما حمل البضائع فكان بنسبة قليلة ولبعض الأحيان[4]، ولعل سبب قلة استخدام الخيول في نقل البضائع يرجع إلى استخدامها في الحروب بحيث لا يمكن الاستغناء عنها، كما كانت رمزا للهدايا والأعطيات والفروسية والفخر والاعتزاز[5]، وينتشر استخدامه في بلاد المغرب والعدوة، ويقل استخدامه في المناطق الجنوبية حيث ينتشر استخدام الجمال[6]، بذلك كان استعمال الفرس محصورا حيث أن هذا الحيوان يحتاج إلى الماء في أوقات منتظمة كما يحتاج إلى التبن والشعير للعلف وهي أمور ليست متوفرة دائما في الصحراء [7]. على العموم كان الناس يستعملون الدواب للتنقل ونقل البضائع ولقد تركز استخدام الحمير والبغال وفي بعض الأحيان الخيول بالإقليم الشمالي لبلاد المغرب الإسلامي والأندلس، والملاحظ أن الجمال قل استعمالها بهذا الإقليم ولكنها من أبرز وسائل نقل البضائع التجارية في الإقليم الصحراوي.

إن إمكانيات الجمل مذهلة يسير بانتظام في قوافل[8] محملة ببضائع شتى مخترقا بها الصحراء مشكلا بذلك وسيلة نقل فعالة، أبسط ما قيل عنها أنها سفينة الصحراء قل من عرف سرّها وحل لغزها الذي يكمن في قدرة

---

[1]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص124.

[2]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص288.

[3]– ابن العوام: المصدر السابق، ص38.

[4]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص124.

[5]– عميور سكينة: المرجع السابق، ص157.

[6]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص124.

[7]– العربي إسماعيل: الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر، 1402هـ/1982م، ص44

[8]– **القافلة:** أصلها القفول أي العودة أو الرجوع من السفر ولا يقال للذاهبين قافلة حتى يرجعوا، وسميت القافلة تفاؤلا بقفولها عن سفرها الذي ابتدأته، والقافلة التجارية هي جمع كبير من التجار تلتزم بمواعيد معينة سبق الاتفاق عليها بينهم، وهناك القوافل الكبيرة وأخرى صغيرة التي تضم أعدادا صغيرة من التجار، ليس لها مواعيد ثابتة وإنما تبدأ في الرحيل عندما يكون عدد المسافرين مناسبا كمجموعة، ولقد كانت القافلة كالمدينة المتحركة تحمل كل ما تحتاجه خلال سفرها الذي يمتد لأشهر، ويسهر ركبانها كل حسب وظيفته على إنجاح مهمتها والعودة بما قل حمله وغلا ثمنه. ينظر: بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص49، بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص108، بلاغ عبد الرحمان: الحرف والمهن المرافقة لمسالك القوافل في المغرب الأوسط ومراكز المسالك الصحراوية أنموذجا، مجلة الناصرية، مج4، ع1، جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، ص515.

وحكمة الله التي وضعها في هذا المخلوق العجيب[1]، **قال الله تعالى: {أَفَلاَ يَنْظُرونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ }**[2]، إن الجمل الذي يعيش في الصحراء الكبرى ذو سّنام واحد، ومجالات هذا النوع من الجمال تمتد من الصحراء الغربية على شواطئ المحيط الأطلسي حتى حدود العراق وإيران، حيث تبدأ مجالات الجمل ذي السنامين[3]، إن قدرة الإبل على التأقلم والمعيشة في المناطق الحارة الجافة مقارنة بالحيوانات الأخرى يرجع إلى الوظائف المميزة لأعضائها المختلفة، فقدرتها على تحمل الحرارة العالية والجفاف الشديد تعتبر أحد العوامل المحددة لانتشارها في الإقليم الصحراوي، لأن فيزيولوجية الجمل مكنتة من التأقلم ولكبر حجمه وقامته الطويلة (وزنه بين450 و600كلغ وطوله حوالي 220سم عند الكتف) ساعده على التصدي لقوة الرياح الصحراوية المصحوبة بالرمال والزوابع الرملية، التي غالبا ما تهب قريبة من سطح الأرض لذا يرفع رأسه عاليا ليتنفس هواء خاليا من الرمال، كما أنها تمكنه من تناول الأوراق من على أفرع الأشجار الطويلة، كما ساعد على اكتساب الحرارة ببطء عند تعرضه لأشعة الشمس، ويستطيع الجمل مقاومة العطش لفترة زمنية طويلة مع حمله للثقل لمسافة طويلة، وهذه الخاصية هي سر نجاح القوافل في مهامها وازدهار التجارة عبر الصحراء[4]، حيث تعود كيانه على المناخ الجاف والاكتفاء بالماء القليل يشربه متى أتيح له ويصبر متى عدم أيام بل وأسابيع متوالية[5]، وذلك لأن الإبل تكتفي في الصيف بالشرب مرة كل أسبوع وأطول من ذلك في الشتاء، ولها القدرة على تخزين الماء مدة ثلاثين يوما أو أكثر[6]، يعوض ما يفقده من الماء مما هو مخزن في سنامه وذلك عن طريق أكسدة الشحم فيه، هذه الصفة الكبرى التي تربط بين مقاومة الحرارة والتصدي لها وعدم تضييع الماء من جسمه، ميزته فعلا عن بقية الحيوانات جعلته قادر على قطع الصحراء من جهة والحفاظ على حياة راكبه من جهة أخرى[7]، والجمل من أكثر الحيوانات مقدرة على المشي مسافات طويلة دون أن يناله تعب أو يحس بالعياء[8]، والجمل الذي يتراوح وزنه بين 400 و600كلغ بإمكانه أن يحمل 150 إلى 200كلغ وعلى مسيرة 30كلم معدل يومي، وبذلك فهو قادر على نقل هذه الحمولة ولمسافة طويلة دون تعب، كما أنه بإمكانه قطع مسافة 150كلم في مدة تتراوح ما بين 15 الى20 ساعة يوميا وبسرعة

---

[1]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص33.

[2]- سورة الغاشية، الآية: 17.

[3]- العربي إسماعيل: الصحراء الكبرى...، المرجع السابق، ص42.

[4]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص35- ص36.

[5]- العربي إسماعيل: الصحراء الكبرى...، المرجع السابق، ص42، ص41.

[6]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص181.

[7]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص37.

[8]- العربي إسماعيل: الصحراء الكبرى...، المرجع السابق، ص43.

تتراوح ما بين 8 إلى 20 كلم/سا[1]، إلا أن الأمر المحير في هذا الحيوان هو قدرته على السير في تلك الكثبان الرملية الدقيقة دون أن تغوص قدماه فيها، وذلك راجع إلى شكل قدمه التي تتلاءم بدرجة كبيرة مع السير في الرمال والتي تشبه طَبَقًا كبيرا مما يجعل الجمل قادرا في الحفاظ على توازنه على الرمال، إضافة إلى أن قدميه الأماميتين تغطيان مساحة قدرها 300سم^2 وهي مستقيمة بينما القدم الخلفية 200سم^2[2]، فاتساع المناسب في أرجلها يسّر السير في التربة الرملية دون الغوص فيها[3]، ومتى كان في طريق السفر لا يحتاج إلى رعي وإنما يخطف الأعشاب الخفيفة هنا وهناك ليتلذذ باجترارها عندما يحط أثقاله في وقت الراحة[4].

اهتمت بعض القبائل بتربية وتسمين الجمال ثلاثة أشهر قبل انطلاق القافلة لكي تكون في كامل قواها الجسمانية قبل السفر[5]، يمكن اعتبار عملية تسمين الجمال التي تشرف عليها بعض القبائل التي تهتم بتنظيم القوافل التجارية العابرة للصحراء باتجاه السودان من أهم التفاصيل المتعلقة بالرحلة، وهذا دليل على أن حجم الجمل وضخامته يلعبان دورا كبيرا في مقاومة قسوة الطبيعة، كما أن هذه القبائل هي التي تهتم بتنظيم القوافل التجارية العابرة للصحراء باتجاه السودان وهي من أهم التفاصيل المتعلقة بالرحلة[6]، قال رسول الله صلَّ الله عليه وسلم: {الإِبِلُ عِزٌ لأهلِهَا}[7]، ولقد كانت القبائل الرحل الظاعنة في الصحاري تستفيد هي الأخرى من ذلك النشاط التجاري إذ تؤجر جمالها للتجار أو تبيعهم إياها[8]، وتختلف أثمانها بناءا على جملة من المقاييس من أهمها اللياقة البدنية[9]، كما كانت تقوم بخفر القافلة ويتكلف أفراد منها بالسهر على صحة الجمال وتغذيتها وتعبئتها وإزالة الأحمال عن ظهورها[10]، ويختلف عدد الجمال التي كانت تتألف منها القوافل هناك من القوافل ما وصل عدد

---

[1]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص37.

[2]– بن موسى جميلة: المرجع نفسه، ص36.

[3]– هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص182، بن موسى جميلة: المرجع نفسه، ص36.

[4]– العربي إسماعيل: الصحراء الكبرى...، المرجع السابق، ص43.

[5]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص53.

[6]– بن موسى جميلة: المرجع نفسه، ص36– ص39، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص83.

[7]– ابن ماجة: المصدر السابق، مج3، الحديث رقم: 212305، ص87.

[8]– زنبير محمد: تجارة القوافل في المغرب، مجلة المناهل، ع 38، السنة الخامسة عشر، جمادى الأولى1410هـ/ديسمبر1989م ، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية الرباط، المغرب، ص128، زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط...، المرجع السابق، ص414.

[9]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص83.

[10]– زنبير محمد: تجارة القوافل...، المرجع السابق، ص128، زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط...، المرجع السابق، ص414، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص83.

جمالها اثنا عشر ألف جمل[1]، وأخرى وصل عدد جمالها عشرة آلاف[2]، وقد يصل عدد الجمال المشاركة في القافلة إلى ثلاثة آلاف جمل وعادة ما يقدر متوسط عدد القافلة الواحدة بألف جمل[3]، ويمكنها أن تقتصر على بضع مئات[4]، فبعض القوافل كان تجارها يسوقون في تجارتهم ما بين سبعين إلى مائة جمل[5]، وتجمع هذا العدد الهائل من الجمال في القافلة الواحدة لدواعي أمنية حيث أنها كانت تخشى نهب قبائل الطوارق[6]، ذكر الإدريسي عن قافلة تجارية تعود لأهل أغمات وهم **"تجار مياسير يدخلون إلى بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال... وما منهم رجل يسفر عبيده ورجاله إلا وله في قوافلهم مائة جمل والسبعون والثمانون جملا كلها موقرة"**[7]، أما القوافل التي تسير في الطرق الفرعية فقد يصل عدد الجمال فيها أحيانا إلى العشرين أو الثلاثين جملا[8]، وتنوعت جمال القافلة الواحدة من جمال مخصصة لحمل البضائع وأخرى للمؤونة والماء والباقية للركوب[9]، لقد اعتبر التجار المغاربة الإبل وسيلة أساسية لتوصيل السلع الثقيلة إلى الأسواق نظرا لضخامة هذا العدد من الجمال والتجار المكون للقافلة، كانت إجراءات الترتيب لانطلاق القافلة تتطلب وقتا طويلا يصل أحيانا إلى أربعة أشهر[10]، فتجتمع هذه القوافل في أماكن محددة للعبور بشكل جماعي وتقع هذه الأماكن على أطراف المراكز التجارية، مما يتيح فرصة التجهيز بعيدا عن الازدحام، يأتي التجار من مختلف مدن الشمال: فاس، مراكش، تلمسان، تونس، طرابلس،... نحو مدن الجنوب: سجلماسة، وارجلان، زويلة... البعض منهم يبيع سلعهم لتجار القوافل[11]، والبعض الآخر من التجار يشاركون بأنفسهم في السفر أو تعيين وكلاء لهم لنقل البضاعة إلى السودان[12]، لانتقاء السلع نقل التجار المغاربة عبر القوافل التجارية بين أسواق جنوب الغرب الإسلامي الموحدي

---

[1]– زنبير محمد: تجارة القوافل...، المرجع السابق، ص129– ص130، زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط...المرجع السابق، ص414، بن عميرة محمد: الموارد المالية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1425–1426هـ/2004–2005م، ص458.

[2]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص54.

[3]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص249، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص83.

[4]– زنبير محمد: تجارة القوافل...، المرجع السابق، ص129، زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط...، المرجع السابق، ص414.

[5]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص54، غربي بغداد: المرجع السابق، ص123.

[6]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص459.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص232.

[8]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص249، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص83.

[9]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص54.

[10]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص123.

[11]– بن ساعو محمد : المرجع السابق، ص83، زنبير محمد : المغرب في العصر الوسيط...، المرجع السابق، ص414.

[12]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص83، بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص83، زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط...، المرجع نفسه، ص414، زنبير محمد: تجارة القوافل ...، المرجع السابق، ص128.

أو إلى الأسواق السودانية عدد من المواد الفلاحية والمواد المصنعة[1]، الحنطة والفواكه والملح والزبيب وأدوات النحاس والحديد والعطور والسلاح وأدوات الترف والأنسجة النفسية والزرابي والودع والثياب الفاخرة[2]، لكن كان الملح أهم سلعة في المبادلات التجارية مع السودانيين اعتمد فيها التجار على الأندراني المستخرج من مملحتي أوليل الواقعة في مجالات الترارزة وتاتنتال، وكان الملح يحمل على شكل ألواح عرفت في نوازل البلاد الصحراوية بإسم العديلة تمييزا لها عن أمرسال وهو الملح الدقيق، واختلفت أسعارها ببلاد السودان بحسب قرب نقطة بيعها من مدن الحافة الجنوبية للصحراء وبحسب بعدها عنها، وكلما توغلت حمولتها داخل بلاد السودان ازداد ثمنها ارتفاعا[3]، أما السلع القادمة من السودان الغربي لها الدور الكبير في تنشيط الحركة التجارية بين السودان الغربي والحواضر الشمالية أهمها الذهب، العبيد، العاج، ريش النعام..[4]، يتضح مما تقدم أن معادلة "ملح – ذهب" هي الغالبة على هذا التعامل التجاري إضافة إلى مواد مصنعة ومنتوجات فلاحية عرفت روجا وطلبا كبيرين في السوق السودانية جعل تلك المعادلة نسبية نوعا ما[5].

بعد تجميع القوافل وانتقاء البضائع المطلوبة في السودان يبدأ التجار في الاهتمام بلوازم السفر كشراء الجمال والمؤن والقرب لنقل الماء التي كانت من أهم العناصر التي ميزت هذا السفر[6]، وبإجماع هؤلاء التجار يتم اتخاذ قائد للقافلة يمثل القافلة وينطق باسمها ويحرص على فرض النظام بها[7]، يشرف على طاقم من المساعدين، من مهامه أيضا اختيار الوقت المناسب للسفر والمسير والراحة لضمان الوصول بسلام إلى بلاد السودان[8]، بالاستهداء بدليل يكون عالما بالطرق واتجاهاتها ومخاطرها وذو خبرة واسعة بهذا الشأن، مكتسبة من كثرة تردده على هذه الطرق[9] مطلعا على كل تفاصيل المسالك وبشكل دقيق، سواء المتعلقة بالمحطات أو الآبار أو مناطق الرعي التي تحتوي على نباتات أقل جفافا أي التي تحتوي على كمية معتبرة من الماء[10]، متقنًا لأسرار النجوم والفلك حتى يهتدوا بها إذا ما ضل

[1]– القبلي محمد: تاريخ المغرب– تحيين وتركيب– منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، د.ط، الرباط، 1432هـ/2011م، ص240.

[2]– القبلي محمد: المرجع نفسه، ص240، زنبير محمد: تجارة القوافل...، المرجع السابق، ص125، بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص460.

[3]– القبلي محمد: المرجع نفسه، ص240.

[4]– عطية عبد الكامل: الروابط التجارية بين شمال وجنوب الصحراء الكبرى من خلال المصادر العربية والرحالة الأوروبيين بين القرنين (15م–19م) دورية كان التاريخية، ع23، مارس 2014، ص55.

[5]– حافظي علوي حسن: التبادل التجاري...، المرجع السابق ، ص256.

[6]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص53.

[7]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص123، حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها...، المرجع السابق، ص376، حافظي علوي حسن: التبادل التجاري...، المرجع السابق، ص255.

[8]– القبلي محمد: المرجع السابق، ص239.

[9]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص123.

[10]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص38.

بهم الطريق، كما يجب أن يجيد اللغة العربية وبعض اللغات الإفريقية بطبيعة الحال[1]، يؤدي هذا الدليل دور المرشد الذي تهتدي به القافلة المتجهة نحو السودان، ويكون من عناصر تلك القبائل التي مارست الدلالة وهم من أهل البدو، ولهم من الجرأة والقوة والمعرفة بأحوال الصحراء ما لم يتوفر لغيرهم، ومنها قبائل مسوفة والتي كان لها الاحتكار الشبه الكلي للطرق المتجهة من سجلماسة جنوبا[2]، من أوصاف هذه القبائل ما ذكره عنهم ابن حوقل في قوله: "**المعرفة بأوضاع البر وأشكاله والهداية فيه والدلالة على مياهه**"[3]، وفي سياق الحديث عن الدليل ذكر ابن خلدون أن بين بلاد المغرب وبلاد السودان "**المفازة المجهلة لا يهتدي فيها للسبل ولا يمر الوارد إلا بالدليل الخبير من الممثلين الظواعن بذلك القفز يستأجره التجار على الدربة بهم فيها بأوفر الشروط**"[4]، كما يتم كراء الكشاف بمائة مثقال من الذهب ، يمكن إرجاع ارتفاع ثمن كراء الكشاف إلى أهمية المهام الملقاة على عاتقه في الأخذ بيد القافلة إلى غاية وصولها للمكان المقصود، لا يرافق القافلة بل يسبقها للبلد المقصود[5]، ويعمل على الإخبار بوقت وصولها من أجل تهيأت المحطات التجارية باستقبالها[6]، ويقوم باكتراء الديار لإقامة تجار القافلة وينبه سكان البلد للخروج بالماء واستقبال القافلة لمسافة أربعة أيام في الصحراء، وفي حالة هلاك الكشاف فان القافلة بأكملها تكون مهددة بالهلاك[7]، يختار هذا الكشاف من نفس القبائل التي تمتاز بالقوة والمعرفة لطرق الصحراء ومجاباتها[8]، يتميز بنفس المعايير الخاصة بالدليل.

ونظرا لأن الطريق يعج بالمخاطر فقد كان من الضروري على القوافل اصطحاب الخفارة (خفر القافلة) حراس مسلحون ينتدبون للحراسة والدفاع عن القافلة[9]، وهم أفراد من قبائل البدو والرحل أسياد الصحراء، كان كبار التجار يقومون بعقد معاهدات معها[10] تحمي القافلة من الاعتداءات ونقص الماء، وكانت هذه القوافل تقوم

---

[1]– خالدي عبد الرزاق: دور الطرق التجارية في إنشاء المدن بالمغرب الأوسط في العهد الوسيط – مدينة وارجلان نموذجا، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1429-1430هـ/2008-2009م ،ص36، بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، ص117.

[2]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص53.

[3]– ابن حوقل: المصدر السابق، ص98.

[4]– ابن خلدون: ديوان المبتدأ...، ج7، المصدر السابق، ص77.

[5]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص84، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص118.

[6]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص123.

[7]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص84، بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص54، و لم يكن الكشاف شخصا واحدا، بل كانت هذه الكلمة تطلق على مجموعة من الأشخاص اختصوا في القيام بالمهمة المنوطة لهم من قبل أفراد القافلة. ينظر: حافظي علوي حسن: التبادل التجاري...، المرجع السابق، ص253.

[8]– بن موسى جميلة: المرجع نفسه، ص53، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص251.

[9]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص84.

[10]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص53.

بدفع حقوقهم، وفي الغالب تدفع على شكل سلع بالنسبة لسكان تلك المناطق[1]، وهذه القبائل على غرار مسوفة نجد: لمتة ، لمتونة، جزولة[2].

ويرافق القافلة بعض العلماء والفقهاء وكذلك الخدم حمالون ومترجمون[3]، ووسطاء (وكلاء) يتعهدون السلع من أصحابها لبيعيها لهم في الأسواق التي تتوقف فيها القافلة[4]، وإضافة إلى ما تقدمه في مرحلة تحضير القافلة يقوم رجال خبراء بتهيئة القوافل وإعداد المسافرين نفسيا نظرا لقساوة الطريق وبعد المسافة، حيث تصل مدة السفر في بعض الرحلات الصحراوية إلى ثلاثة أشهر[5]، أما مكان الانطلاق فهو المحطات الصحراوية الكبرى، وهي مدن تستقبل البضائع والقوافل معا في اتجاه الشمال والجنوب لتصبح بذلك أهم المحطات التي تلتقي فيها القوافل الشمال بمختلف أصناف التجار المغاربة قبل بداية الرحلة باتجاه أرض السودان، من هذه المحطات التي برزت في تاريخ القوافل التجارية الصحراوية سجلماسة، ورقلة، غدامس...[6]، قد يلتحق التجار اليهود بالقوافل التجارية التي تنقل التجارات بين بلاد السودان ومدن الشمال الإفريقي وبين المغرب وبلاد المشرق[7].

بعد تمام تحضير كل الضروريات يبدأ الانطلاق في السفر وتجمع الكتابات أن الموسم المناسب للقوافل التجارية التي تقطع الصحراء من بلاد المغرب الإسلامي إلى بلاد السودان هو بداية الخريف أو بداية الربيع، عندما تكون العوامل الجوية مناسبة لسير القوافل باعتدال المناخ ولتفادي الزوابع الرملية والحرارة الشديدة[8]، وهذا يجعلنا نستنتج أن هناك قافلتان تسافر مرتين في السنة نحو السودان، وفي هذا يقول الإدريسي: "**وهذه الصحراء يسلكها المسافرون في زمان الخريف**"[9]، يضع رجال القافلة الأحمال على الجمال في الصباح الباكر ويغدون في سيرهم حتى ارتفاع درجة الحرارة حينذاك تتوقف القافلة من الأجل الاستراحة فتنصب الخيام إلى أن تمر ساعة الزوال،

---

[1]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص123- ص124.

[2]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص53.

[3]- خالدي عبد الرزاق: المرجع السابق، ص36، بلاغ عبد الرحمان: المرجع السابق، ص514.

[4]- بلاغ عبد الرحمان: المرجع نفسه، ص512، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص116.

[5]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص250، للمزيد من المعلومات عن مرحلة تحضير وتنظيم القافلة. ينظر: حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها...، المرجع السابق، ص374- ص379، حافظي علوي حسن: التبادل التجاري...، المرجع السابق، ص250- ص255.

[6]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص52.

[7]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص108.

[8]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص54، ص52، ص55- ص56، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص250، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص83- ص84، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص117، زنبير محمد: تجارة القوافل...، الرجع السابق، ص127، زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط...، المرجع السابق، ص413- ص414.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص107.

وتنخفض الحرارة فتعبأ الجمال من جديد وتستأنف القافلة سيرها إلى أن يغشيها ظلام الليل، فتحط رحالها من جديد إلى الفجر حيث يقع استئناف السير[1]، ذكر الإدريسي هذه العملية بشكل واضح مشيرا إلى أن هذه الطريقة هي نمط "**سفر التجار الداخلين إلى بلاد السودان على هذا الترتيب لا يفارقونه لأن الشمس تقتل بحرها من تعرض للمشي في القائلة عند شدة القيظ وحرارة الأرض**"[2]، وخلال توقف القافلة عن السير يختار القائمون عليها مكانا يتوفر فيه العشب لترعى فيه الإبل، علما أن وجود الكلاء في طريق القافلة يسبب بطء في سير المركب لانشغال الإبل بالارتزاق[3]، أما المدة الزمنية التي تقضيها القافلة في رحلتها هي شهرين كاملين، تكون فيها سرعة الجمل من 3 إلى 3.5 كلم/سا لتقطع بذلك 35كلم يوميا، أما الكشاف يقطع مسافة 120كلم يوميا هذا ما يجعله يسبق القافلة إلى أرض السودان[4]، لتهيئة ظروف الاستقبال.

كانت القافلة التجارية في تحديد اتجاه مسارها تهتدي بالنجوم ليلا أي الكواكب الثابتة فكانوا يتأملون النجوم في السماء الصافية بالصحراء للاهتداء بها[5]، **قال الله تعالى {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ البَرِّ وَالبَحْرِ وَقَدْ فَصَلْنَا الأَيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ}**[6]، أما نهارا كانت تهتدي بنجم آخر وهو الشمس والذي ارتبط ضوءه بتحديد مواقيت الصلاة[7].

تواجه القوافل التجارية عبر المسالك الصحراوية المتجهة إلى بلاد السودان عدة أخطار وصعوبات أبرزها المخاطر الطبيعية، وأهمها مشكل المياه ذلك أن الصحراء المغربية لا أنهار فيها وآبارها قليلة ومتباعدة وأغلبها ترتفع فيها نسبة الملوحة، مما دفع بالتجار إلى تخصيص عدد من جمال القافلة لنقل قِرب الماء[8]، حيث أن القافلة تسير في "**هذه الصحاري فيها مجابات مياه وذلك أن الماء لا يوجد فيها إلا بعد يومين و أربعة وخمسة وستة واثني عشر يوما مثل مجابة تيسر التي في الطريق سجلماسة إلى غانة وهي أربعة عشر يوما لا يوجد فيها ماء، وأن القوافل تتزود بالماء لسلوك هذه المجابات في الأوعية على ظهور الجمال، ومثل هذه المجابة كثير في بلاد السودان، وأكثر أرضها أيضا رمال تنسقها الرياح وتنقلها من مكان إلى مكان، فلا يوجد بها شيء من الماء وهذه البلاد**

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص107

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص107.

[3]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص84.

[4]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص54، ص60.

[5]- بن موسى جميلة: المرجع نفسه، ص55، ص56.

[6]- سورة الأنعام ، الآية: 97.

[7]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص56.

[8]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص75.

كثيرة الحر حامية جدا"[1]، ويقول ابن سعيد المغربي أن المسافرين في الصحراء التي بين سجلماسة وغانا **"هي طويلة عريضة يكابدون فيها شدة العطش ووهج الحر، وربما هبت ريح جنوبية ونشفت المياه التي في القرب فهم يعيدون إليها المياه التي في بطون الإبل، ويجعلون على أفواهها الكمائم لئلا تأكل شيئا فإذا نشفت الريح مياههم نحروها جملا جملا وشربوا ما في بطنها"**[2]، كما أن بعض الآبار احتفظت بكل أسرارها ولا يعرف موقعها سوى عدد صغير من الناس ويحرصون على كتمانها في أنانية، ولكن البعض الآخر ذو شهرة واسعة يأتيها الناس في صخب وجبلة وكأنها سوق عامرة[3]، وفي المقابل يعمد سكان مسوفة إلى بيع الماء للقوافل[4].

تعتبر طبيعة الصحراء أكبر معيق فالمناخ الصحراوي يتميز بارتفاع درجة الحرارة صيفا وقلة التساقط وانتشار ظاهرة الجفاف أما شتاءا باردا[5]، إضافة إلى هبوب الرياح والعواصف حيث كانت تشكل الرياح أضرار للقافلة لأنها تحمل ذرات الرمل الدقيقة وتدفع بها إلى كل أجزاء جسم المسافر، فتكون كالسكاكين الحادة وإذا تراكمت ذرات الرمال حول الواقف قبرته في عدة دقائق لذلك ينصح بسرعة الحركة أثناء هبوبها[6]، ومن الظواهر الطبيعية التي كانت القافلة تتجنبها أثناء اجتيازها لمفاوز الرمال المتحركة لا يستغرب أمرا كهذا في الصحراء الكبرى يعرفها البدو والرحل وتجار القوافل، لذلك كانت القوافل تنحرف عن طريق الرمال الواسعة ولجوئها إلى الممرات الضيقة وصعبة المسلك[7]، ومن المخاطر الأخرى التي تتعرض لها القوافل ظلال الطريق[8]خاصة في المعابر التي لا أثر لمعالم الطريق بها[9]، والهلاك مصير كل من تخلف عن القافلة[10]، كما أن هبوب الرياح يشكل في الصحراء حالة ضبابية تحجب وتصعب من درجة الرؤية وتضر بعين الناضر حتى لا يكاد يستطيع فتح عينه، مما يصعب عليه تفضي الآثار وتتبع الطريق مما ينتج عنه ضياع حتمي للمسافر، خاصة إذا كان وحيدا فكان التجار يحافظون على وحدة القافلة

---

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص18.

[2]– ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص113.

[3]– خالدي عبد الرزاق: المرجع السابق، ص18.

[4]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص85، حافظي علوي حسن: التبادل التجاري..، المرجع السابق، ص253.

[5]– خالدي عبد الرزاق: المرجع السابق، ص14– ص15، المدى الحراري اليومي والفصلي الكبير فقد ترتع الحرارة إلى 50° في النهار وتنخفض لـ 20° تحت 0° ليلا مما جعل التجار يختارون الوقت المناسب لرحلتهم. ينظر: عيوني محمد: المرجع السابق، ص66.

[6]– بلعربي خالد: تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى في العصر الوسيط، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع15، سنة15،2011م، ص39، عيوني محمد: المرجع السابق، ص67، زنبير محمد: تجارة القوافل في المغرب...، المرجع السابق، ص129.

[7]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص59.

[8]– خالدي عبد الرزاق: المرجع السابق، ص36.

[9]– القبلي محمد: المرجع السابق، ص239.

[10]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص123.

لتفادي هذا الخطر بوصل ذيل الجمل الأول برأس الجمل الثاني بواسطة حبل[1]، كما أن أهل القافلة معرضين للإصابة بمرض الصفرة نتيجة للحر الشديد وقلة النبات[2]، إلى جانب ذلك ما يميز هذه الطرق من انتشار الحيوانات المتوحشة والبرية التي يكون لها بالغ الخطر على سلامة القوافل، لا سيما الأحواض والبرك المائية التي كانت هذه الحيوانات تتمركز بجانبها وفي حدودها[3].

لم تتوقف مخاطر الرحلات عبر الصحراء على ما ذكر سابقا، بل تعداه إلى غارات القبائل الصحراوية التي تكون سببا في تعطيل القوافل، وبما أن معظم هذه المسافة عبارة عن مفاوز قليلة المياه والمراعي أي عبارة عن كثبان رملية واسعة غالبا ما تشكل مأوى للمعتدين الذين ينظمون غارات مفاجئة على القوافل التجارية، وغالبا ما يحدث هذا أثناء العودة أي عندما تعود القافلة وهي محملة بالتبر، من تلك الغارات التي تتم باختفاء المغيرين داخل البئر وقطع حبل الدلو ليحرموا القافلة من التزود بالماء وبالتالي هلاكها بالعطش ثم يتم السطو على ممتلكاتها[4]، كان القبائل الرحل يحصلون على دخل إضافي مهم من الغارات على القوافل ومن الغزوات التي يشنوها على جيرانهم من القبائل الضعيفة[5]، ونظرا لما كانت تتعرض له القافلة من مضايقات لقطاع الطرق الذين كانوا ينشطون بكثرة على مستوى المسالك الصحراوية التجارية[6]، كان التجار مضطرين إلى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم وكانوا يستعينون أحيانا بحراس مسلحين من بعض القبائل الخبيرة بشؤون الطرق والصحاري والفيافي والقفار[7].

كما يظهر أن الضرائب المفروضة على القوافل التجارية أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على التجار خاصة إذا تعددت الجهات التي تفرض هذه الغرامات، كتلك الضرائب اللازمة التي يدفعها التجار في المراكز التجارية التي يمرون بها أو يبيعون فيها بضائعهم، وعادة تدفع هذه الضرائب كسلع عينية من قمح وأقمشة وغيرها[8]، وتدفع أيضا لتلك القبائل التي اهتمت بأمن الطرق التجارية وتنظيمها فاختصت بخفارة القوافل التجارية[9]، يقول الباحث

---

[1]- عيوني محمد: المرجع السابق، ص67.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص117.

[3]- عيوني محمد: المرجع السابق، ص68.

[4]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص58.

[5]- العربي إسماعيل: الصحراء الكبرى...، المرجع السابق، ص36.

[6]- بلعربي خالد: تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى...، المرجع السابق، ص39.

[7]- عيوني محمد: المرجع السابق، ص67.

[8]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص85.

[9]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص252، غربي بغداد: المرجع السابق، ص123- ص124، زنبير محمد: تجارة القوافل في المغرب، المرجع السابق، ص127، زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط...، المرجع السابق، ص414.

زنبير محمد كانت قبيلة مسوفة "**تستغل بعض الطرق النازلة من سجلماسة وتتقاضى عنها حقوقا**"[1]، وكذلك قبيلة جدالة ولمتونة[2]، إن الأسباب التي دفعت التجار إلى اجتياز هذه المخاطر والمغامرة هو هدف الحصول على الذهب[3]، تذكر الكتب التاريخية أن الفترة الموحدية سُّك أكبر دينار في تاريخ المغرب بأمر من يعقوب المنصور في أواخر القرن السادس الهجري إذ كان يزن حوالي 72غ وهو الذي حمل بعد ذلك اسم الضبلون أي المضعف، فهل كان يُقْدِمُ الخليفة الموحدي على مثل هاته المبادرة لو لم يكن مورد الذهب مضمونا، ولو لم تكن الطرق نحو معادنه في السودان مفتوحة ومؤمنة[4].

أما آخر مرحلة تكون بدخول القافلة أرض السودان وتكون القافلة قد اجتازت كل المخاطر وتكون القبائل السودانية تنتظرها بشغف وسرور لما تحمله هذه القافلة من بضائع تبهر الناظر الذي انتظرها سنة كاملة[5]، عندما تشرف القافلة على الوصول إلى مقصدها يتقدم كشافون أو بعض مرافقيها لتهيئة السكن لأصحاب القافلة[6]، ولا يتركون هذا الحدث دون الاحتفال به باستخدام الطبل هذه الوسيلة التي أصبحت تميز تجارة الذهب داخل إفريقية وعلى مشارف الصحراء، هذا الاستقبال يتم على مسافة أربعة أيام على المدن الساحلية ويتم من أجل استقبال القافلة بالماء، وما هؤلاء المشكلين لموكب الاستقبال والمنظمين للاحتفال إلا أصحاب تجار الشمال الذين يكون الكشاف الذي سبق القافلة بداية الرحلة قد أخبرهم سابقا، وبعد دخول أرض السودان وبعد مرحلة دامت شهرين تنقسم القافلة إلى قسمين وهناك من يواصل الرحلة جنوبا إلى غاية مستودعات الذهب، وهناك من يواصل الرحلة من التجار ووكلائهم إلى الجنوب في مسيرة تستغرق 20يوما، أي إلى غاية السينغال مثلا للمقايضة مع السكان المحليين وهناك من يبقى ينتظر في تلك المراكز التجارية (أودغست، كومبي صالح، جاو) إلى غاية عودة الوكلاء، لتعود القافلة فيما بعد أي بعد إتمام كل الصفقات التجارية إلى مدن المغرب محملة بالتبر والبضائع الأخرى، لكن هذه المرة في مدة زمنية أقل قد تكون شهرا ونصف، كما يتقلص عدد جمال هذه القافلة مقارنة بعددها ذهابا، لأن

[1]- زنبير محمد: تجارة القوافل في المغرب..، المرجع السابق، ص128.

[2]- خالدي عبد الرزاق: المرجع السابق، ص39.

[3]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص60.

[4]- زنبير محمد: تجارة القوافل في المغرب..، المرجع السابق، ص131- ص132.

[5]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص61.

[6]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص86.

التجار كانوا يبيعونها تفاديا لتكاليف رعايتها[1]، هكذا ساهمت القوافل التجارية في نشاط الحركة التجارية داخليا وخارجيا بمختلف البضائع الواردة والصادرة.

يعتبر الإبل وسيلة أساسية لنقل السلع الثقيلة بين أسواق صحراء الغرب الإسلامي الموحدي ونحو السودان، حيث أحدث دخول الجمل إلى الصحراء ثورة في مجال المواصلات التجارية وأدخل تحولا كبيرا عليها، لم يكن من الممكن تنظيم تلك القوافل التجارية العظيمة إلى بلاد السودان عبر تلك المسالك الصحراوية الشاقة والجافة، لولا وجود الإبل التي لم تستطع تعويضها في تلك الفترة وسيلة أخرى، وبالتالي تعتبر القوافل التجارية المبنية على الإبل أداة نقل أساسية في المبادلات التجارية، وتنشيط مجال ونوعية التبادل من خلال الإقبال على السلع الصحراوية وتصدير واسع في مقابل تلك السلع المتوفرة في الشمال سواء المنتج منها محليا أو المستوردة من المدن والممالك أوروبية، كما يكمن سر نجاح القوافل في مهامها وازدهار التجارة عبر الصحراء رغم صعوبة المسلك باتجاه بلاد السودان للدور الكبير الذي قامت به قبائل البدو والرحل في مساعدة التجار المغاربة الذين كانوا يعتمدون عليهم أثناء اجتيازهم الصحراء، كتأجير جمالها أو بيعها ومرافقة القافلة والسهر على تغذية الجمال بالبحث عن المراعي ذات الأعشاب الخضراء وتعبئتها وإزالة الأحمال عن ظهورها إضافة إلى تزويدها بالماء، دون أن أنسى العمل الذي يقوم به الدليل والكاشف الذي يسبق القافلة إلى أرض السودان، لتلعب بذلك هذه القبائل دورا فعالا في إتمام مراحل التنظيم الذي تباشر فيه القافلة سواء في المحطات التجارية الكبرى أو أثناء اجتياز لمفاوز الصحراء، ولعل المسؤولية الأكبر كانت على عاتق الدليل وهي صعبة ومهمة في آن واحد أي أن ينجح في اختيار المسلك الصحيح وفي اجتياز الصحراء دون تسجيل حوادث تعود بالخسارة على القافلة، وأن يحط الرحال في المناطق ذات المراعي الكثيفة وأن ينتقل بين المناطق التي تحتوي على الماء دون تعريض القافلة لأي عملية تثقل من تكاليف السفر، كذبح الجمال أو سرقة الثروات أو ضياع جزء من القافلة بسبب التيه في الصحراء، كما أن اختيار فترة الرحيل أيضا من أهم الأمور التي كان التجار يولونها اهتماما كبيرا من أجل تفادي المخاطر واجتياز الصحراء بأمان، وحتى تلك الفترات الزمنية التي كانت القافلة تحددها لبداية السفر أو توقفه، كما يعتبر علم الفلك (الاهتداء بالنجوم) ذا أهمية معتبرة في المعارف التي كان يتزود بها التجار أو دليل أو رجل البادية في تحديد الاتجاهات ومسار الطريق أمام انعدام معالم الطريق بها.

[1]- بن موسى جميلة: المرجع السابق،ص61- ص62، هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص183، غربي بغداد: المرجع السابق، ص121- ص122.

إن ضخامة القافلة التجارية وكثرة عدد تجارها وما يترتب عن التنقل في الصحراء من صعوبات، هو الذي فرض خضوع القافلة إلى تنظيم محكم لضمان سلامة الرحلة من بلاد المغرب إلى بلاد السودان، مما أدى إلى ازدهار تجارة القوافل عبر الطرق الصحراوية في عهد دولة الموحدين "**خاصة في عهد الخلفاء الأقوياء منذ عبد المؤمن بن علي حتى أواخر عهد المنصور وهي فترة دامت زهاء نصف قرن**"[1].

على العموم لعبت الحيوانات دورا مهما في نقل السلع داخل بلاد الغرب الإسلامي الموحدي بين أسواقه حيث كانت الوسيلة البرية الوحيدة استعملت في ذلك الحمير والبغال والخيول، ولكن الإبل كانت الأكثر استعمالا في نقل السلع، وفيما يخص عملية اكتراء الدواب استخدمت كتب العقود، كان يوضح في العقد اسم المؤجر والمستأجر والثمن وينص عادة على خلوها من العيوب وميعاد سفره بها والوزن الذي تحمله وصنفه والجهة المقصودة والطريق المستخدم[2]، لقد كانت عقود استئجار حيوانات النقل موضع رقابة قانونية، وقد سلكت معظم التجارة البرية بين المدن الساحلية والمدن الداخلية وبين المدن الداخلية نفسها[3]، ونظرا لأن الدواب كانت وسيلة النقل البري فقد صدرت أحكام وتنظيمات لحمل البضائع والأثقال ولحماية الدواب، فلم يكن يسمح بالأحمال الثقيلة بأي حال وكان كل من يخالف ذلك يتعرض لعقاب المحتسب[4].

2- وسائل النقل النهري والبحري:

تتمثل وسائل النقل النهري في القوارب والفُلك التي كانت تسير في الأنهار لنقل السلع عبرها[5]، خاصة في الأندلس التي كثرة أنهارها[6]، والراجح أن هذه القوارب كانت بحجم صغير حتى يتسنى لها التحرك بسهولة في النهر، ولقد اهتم ولاة الحسبة بالنقل النهري وأمروا التجار أن يخففوا الأشحان، فإن ذلك موضع غرر وهلاك لاسيما في يوم عاصف من الريح[7]، وتجدر الإشارة أن التجار كانوا يكترون القوارب سواء في المغرب أو الأندلس

---

[1]- بلعربي خالد: تجارة القوافل...، المرجع السابق، ص37.

[2]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، 288- ص289 بن مرزوق بن بريكي السلمي فايز: المقصد المحمود في تلخيص العقود لأبي القاسم علي بن يحي الجزيري (ت585هـ)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الفقه)، مج1، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421- 1422هـ/ 2000- 2001م، ص303- ص304.

[3]- كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص197- ص198.

[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص288- ص289.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص289.

[6]- غالب مصطفى الزغلول جهاد: المرجع السابق، ص51.

[7]- ابن عبدون: المصدر السابق، ص29.

عن طريق عقود لتنظيم ذلك[1]، حيث كان صاحب القارب يطلب مقدما جزءا من أجرة النقل من التاجر الذي ينقل بضائعه من مدينة لأخرى، ويضيف أنه إذا تحطم المركب أو القارب فعلى التاجر أن يدفع لصحابه ثمن الكراء بحسب ما انتفعوا به[2].

أما على مستوى الطرق البحرية تعد السفن التجارية دعامة أساسية من دعائم التجارة باعتبارها وسيلة رئيسية لنقل البضائع التجارية[3]، خاصة داخل الدولة الموحدية بين المغرب الإسلامي والأندلس أو بين الغرب الإسلامي الموحدي والمشرق الإسلامي ودول أوروبا[4]، لذلك اهتم الخلفاء الموحدون ابتداءا من عبد المؤمن بن علي الذي وجه عنايته نحو إنشاء وتعمير المراسي المغربية وحتى الأندلسية خاصة بتوفر مادة الخشب[5]، ما أدى إلى كثرة الإنتاج ونوعيته الجيدة في عهده قد أنشأ في المراسي العدوية وحدها سنة 557هـ/1162م مائتي قطعة[6].

وبلغ الاهتمام بصناعة السفن أقصاه في عهد الخليفة الموحدي أبا يعقوب يوسف وعهد الناصر الموحدي[7]، نتج عن هذا الاهتمام إنشاء الكثير من دور الصناعة لبناء الأسطول البحري العسكري والأسطول البحري التجاري[8]، يقول ابن خلدون: **"لما استفحلت دولة الموحدين في المائة السادسة وملكوا العدوتين أقاموا خطة هذا الأسطول على أتم ما عرف... وانتهت أساطيل المسلمين في الكثرة والاستجادة إلى ما لم تبلغه من قبل ولا بعد فيما عهدناه"**[9]. من أهم دور صناعة[10] السفن على المستوى الساحل الموحدي المغربي الأندلسي: إشبيلية، دانية، لقنت، ألمرية، شلب، طرطوشة، قصر أبي دانس، مالقة، بلنسية، جزيرة يابسة[11]، سبتة، طنجة، آنفا، سلا،

---

[1]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص289.

[2]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص289، الإحالة رقم: 05.

[3]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص241.

[4]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص124.

[5]– رافع رضا: المرجع السابق، ص92، عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، ط1، بيروت، 1403هـ/1983م، ص53.

[6]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص233.

[7]– السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام، المرجع السابق، ص168.

[8]– حمد عبد المنعم: المغرب والأندلس، المرجع السابق، ص548.

[9]– ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص316.

[10]– **دار الصناعة**: بناء تصنع فيه السفن والآلات وكانت تسمى أيضا بدار صناعة القطائع، أو دار صناعة الأسطول، أو دار السفينة، أو دار الإنشاء. ينظر: السيد محمود: الأندلس في الإسلام ، المرجع السابق، ص167.

[11]– أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص263– ص264، أبو الفضل محمد أحمد: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص176، السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام، المرجع نفسه، ص168– ص169، غربي بغداد: المرجع السابق، ص125.

مصمودة، الحبلات قرب فاس[1]، كما برزت وهران، بجاية، بونة، مرسى الخرز، بادس، هنين[2]، كما وسعت دور الإنشاء المهدية، وتونس، وطرابلس[3]... وغيرها من القواعد الرئيسية لصناعة السفن في عصر الموحدين، تحدث الإدريسي عن دار صناعة الأساطيل ببجاية وغنى أقاليمها بالأخشاب يقول: "**وبها دار صناعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن والحرابي**"[4]، وكان بمدينة طرطوشة "**صناع وفعلة وإنشاء المراكب الكبار**"[5]، ومدينة دانية "**تسافر إليها السفن وبها ينشأ أكثرها لأنها دار إنشاء السفن...، ومنها تخرج السفن إلى أقصى المشرق**"[6]، أما مدينة لقنت رغم "**صغرها تنشأ بها المراكب السفرية الحراريق**"[7].

أما المواد الخام اللازمة لقيام صناعة السفن كانت متوفرة ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي من خشب الصنوبر الذي تصنع منه ألواح السفن والصواري والمجاديف، وخشب الطخش لصناعة القسي والسلاليم والرماح والتروس وعدة المراكب[8]، من ذلك أخشاب جبال طرطوشة مشهورة بجودتها وعدم تعرضها للتلف الناشئ والتسوس وهو نوع من الأخشاب لا نظير له في الطول و الغلظ[9]، دعمت بها دار الصناعة بألمرية[10]، وتتصل بحصن قلصة جبال كثيرة لأشجار الصنوبر "**يقطع بها الخشب ويلقى في الماء ويحمل إلى دانية وإلى بلنسية في البحر، وذلك أنها تسير في النهر من قلصة إلى جزيرة شقر ومنها إلى حصن قليرة وتفرغ هناك على البحر فتملأ منها المراكب وتحمل إلى دانية فتنشأ منها السفن الكبار والمراكب الصغار ويحمل إلى بلنسية**"[11]، كذلك

---

[1]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص101، حمد عبد المنعم: المغرب والأندلس، المرجع السابق، ص548، حجاج الطويل محمد: البحرية المغربية في عهد الدولة الموحدية ...، المرجع السابق، ص64، رافع رضا: المرجع السابق، ص92– ص93، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص233، غربي بغداد: المرجع السابق، ص125، الأنصاري السبتي: الصدر السابق، ص50– ص51، عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب...، المرجع السابق، ص53.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص260، شرقي وردة: المرجع السابق، ص78، حساني مختار: المرجع السابق، ص56، غربي بغدادي: المرجع السابق، ص125، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص233.

[3]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...المرجع السابق، ص233، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص241، غربي بغداد: المرجع السابق،ص12، عمر موسى عز الدين، الموحدون في الغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص266.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص260.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص555.

[6]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص557.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص558.

[8]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص53، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص198.

[9]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص555، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر نفسه، ص124.

[10]– أبو الفضل محمد أحمد: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص176.

[11]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص560.

كان الصنوبر جيد للإنشاء وعدة المراكب يتكاثف بجزيرة يابسة[1]، كما توفرت الأخشاب في قصر أبي دانس، شلطيش، قادس، شلب وغيرها من المدن الأندلسية[2]، كما تعددت مراكز تواجده بكثافة حتى بالمغرب الإسلامي في الفترة الموحدية كمدينة سلا[3]، وفي مدينة بجاية "**الخشب في جبالها وأوديتها كثير موجود**"[4]، كما اشتهرت بونة بكثرة الخشب الموجود بها وبنوعيته الجيدة، وغابات جبال الرحمان قرب مدينة القل فيها أشجار خشبها قابل للخرط ومنه يحمل إلى إفريقية وما ولاها، لم تقتصر صناعة السفن على الخشب كمادة أساسية وإنما المعادن منها الحديد اللازم لعمل المسامير والروابط والخطاطيف والفؤوس والدبابيس، والنحاس لصنع السلاسل، والألياف لعمل حبال المراسي، لذلك تعددت المناجم التي تستخرج منها مختلف المعادن[5]، ذكر القزويني بمدينة مجانة: "**معادن الفضة والحديد والمرتك والرصاص**"[6]، وفي أعمال ألمرية بموضع يعرف بدلاية فيه معادن الرصاص، وفي "**أعمال ألمرية أيضا... موضع يسمى بكارش فيه معدن الحديد...، وما بين دانية وشاطبة موضع يسمى أوربة– موضع... فيه معدن حديد**"[7]، كما توفر الحديد والنحاس بطليطلة وغرناطة[8]...، "**وفيها بين سبتة ووهران موضع قريب من ساحل البحر يسمى تمسامان، فيه معدن حديد وفيما بين سلا ومراكش قريبا على ساحل البحر الأعظم... موضع يدعى إبسنتار فيه معدن حديد أيضا، وبالقرب من مكناسة الزيتون على ثلاث مراحل منها حصن يدعى وركناس... وبسوس أيضا معدنان للنحاس**"[9]، وبجنب مدينة بونة جبل يدوغ وهو عالي الذروة سامي القمة وبه معادن الحديد[10]، وعن بجاية يقول الإدريسي: "**بها معادن الحديد الطيب موجودة**"[11]، ولقد احتاجت صناعة السفن للقطران والزفت لقلفطة السفن حتى لا تؤثر المياه في ألواحها المغمورة

[1]– الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص198.

[2]– أبو الفضل محمد أحمد: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص176.

[3]– حمد عبد المنعم: المغرب والأندلس...، المرجع السابق، ص534.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص260.

[5]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص53– ص54.

[6]– القزويني: المصدر السابق، ص260.

[7]– المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، (طبعة دار الفرجاني) ، ص293.

[8]– أبو الفضل محمد أحمد: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص177، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص552.

[9]– المراكشي عبد الواحد: المعجب...، المصدر السابق، (طبعة دار الفرجاني)، ص292– ص293.

[10]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص 54.

[11]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص260.

في البحر، والقطران والكبريت لا زمان لصناعة النفط البحري[1]، يقول الإدريسي أن بجاية **"يجلب إليها من أقاليمها الزفت البالغ الجودة والقطران"**[2].

يبدو أن وفرة الأشجار والغابات الكثيفة ببلاد المغرب الإسلامي والأندلس ووفرت المعادن والمواد المستخدمة في إنشاء السفن، ساعدت كثيرا في تمويل دور صناعة السفن بما تحتاج إليه من مواد أولية، والتي انتشرت على طول الساحل المغربي وبموانئه الهامة خاصة على العهد الموحدي .

أما بالنسبة لأنواع السفن التجارية ومواصفاتها فإن معظم السفن التجارية المتوسطية مزودة بالأشرعة، وتميل إلى أن تكون مدورة ومزودة بصاريين أو ثلاثة، ونشر فوقها أشرعة مربعة أو مثلثة، ذات مؤخرة ضخمة مرتفعة ومعقوفة، ومجداف توجيه خلفي، وكانت الأشرعة المثلثة مألوفة الاستخدام من قبل العرب والمسيحيين في البحر المتوسط زمن العصور الوسطى، وذلك لأن فائدتها كبيرة كقوة دفع للرياح، ولقد كان في مقدمة السفن الجنوية الكبيرة صار عليه أشرعة، وكان على كل من الصواري الأخرى شراعان وكان يحتفظ في المركب كبير بأربعة أو سبعة أشرعة في أحجام مختلفة لمواجهة الأنواء البحرية، ولاستعمالها كبديل في حالة العطب من الأسفار البعيدة، كما كان يحتفظ بقطع إضافية من أقمشة الأشرعة على سبيل الاحتياط، ولقد كانت الأشرعة مصنوعة من القطن[3]، وقد تصنع من الكتان[4]، وأجودها ما صنع في جنوة ومرسيليا، وكان يحتفظ عادة بشراع متين مصنوع من المشمع لاستعماله عند هبوب الرياح العاصفة، وأفضل الأشرعة هي ذاته الصاريين لها فائدة كبيرة للسفن المتوسطية من حيث السرعة[5].

لم يقتصر نقل السلع على السفن الشراعية بل نشطت سفن أخرى تعمل بالمجاديف، حيث كان العبيد هم من يقومون بعملية التجديف يربطون أحيانا في أماكنهم لمواصلة العملية دون توقف ليل نهار، وتسمى هذه السفن بالقوادس وهي ذات هيكل طويل وضيق مما يجعلها سريعة غير أن عمق جرِّها الضّحل يجعلها غير مرغوبة للنقل والشحن[6]، كما تتميز بقلة الارتفاع صممت لنقل المتاجر الخفيفة من حيث وزنها والثمينة من حيث قيمتها مثل

---

[1]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص53.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص260.

[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص247- ص248، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص102، غربي بغداد: المرجع السابق، ص128.

[4]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص136.

[5]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص247- ص248.

[6]- كونستبل أوليفيا ربمي: المرجع السابق، ص62- ص70، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص102.

التوابل، بينما السفن المستديرة تستخدم لنقل الشحنات الثقيلة، كما أن السفن الصغيرة استعملت في نقل البضائع بين موانئ الدولة الواحدة ومنها الكبيرة التي استعملت لقطع المسافات الطويلة، حيث لم يختلف الموحدون عن غيرهم في هذا المجال[1].

ومن السفن الأكثر استخداما في النقل التجاري بالبحر المتوسط سواء كانت من الصنع الموحدي أو الصنع الأوروبي بين أسواق مدن الدولة الموحدية المغربية والأندلسية، أو بين أسواق الدولة الموحدية والدول الأخرى، والتي كان لها دور في نقل السلع والتبادل التجاري: "البسطة" وهي متعددة السطوح والأشرعة تستعمل لنقل البضائع، استخدمها المغاربة للتنقل بين المدن الساحلية لبلاد المغرب، "الجفنة" مستديرة تشبه القصعة وتنتقل فيها الشاحنات الثقيلة، "الشيطي" وهو عادة ما يتخذ للاستطلاع لأن سرعته كبيرة وهي تطلق على السفن الإسلامية المخصصة لنقل المسافرين استعملها التجار في الفترة الموحدية لنقل السلع والبهائم، "الشلذيات" وهي من كبار المراكب المسطحة وتستخدم في نقل البضائع، كما استخدم المغاربة والأوروبيون "الشونية" أو "الشيني" وهي مستطيلة الشكل تتكون من عدة طوابق كالقلعة، وأصبحت عنصرا أساسيا للأساطيل التجارية بعد "الشلندي" وتحمل عددا قليلا من المسلحين للدفاع عنها في حالة تعرضها لهجمات القراصنة، وكانت تستخدم في غالب الأحيان لنقل بضائع خفيفة الوزن مرتفعة السعر[2]، "الحراريق"[3] استخدمت لنقل السلع بين الإقليمين المغرب والأندلس[4]، هذا إضافة إلى سفن أخرى متعددة الاستخدام مثل "الطريدة" أو "الطرادة" وهي سفينة صغيرة سريعة الحركة خصصت لحمل المقاتلين والذخائر والمؤن، كما استعملت في أيام السلم لخدمة الناس ولنقل الخشب[5]، تذكر الكتابات التاريخية أن والي ميورقة الموحدي محمد بن علي بن موسى استعمل طريدة بحرية لجلب الخشب من يابسة[6]، و"الليني" التي كانت تستعمل بكثرة لأن خصائصها تتماشى مع ظروف الملاحة في البحر المتوسط فهي تستطيع التنقل بالمجاديف في حالة سكون الرياح على عكس الأنواع الأخرى التي تستعمل الأشرعة إلى جانب المجاديف، ويتميز هذا النوع بالسرعة والخفة وهي ليست مخصصة كالأنواع الكبيرة للصفقات والغزو بل هي

[1]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص136.

[2]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع نفسه، ص137، غربي بغداد: المرجع السابق، ص128.

[3]– صنع منها بمدينة لقنت. ينظر: الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص558، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص170.

[4]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص126، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي..، المرجع السابق، ص264.

[5] – بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص137.

[6]– بن عميرة أحمد المخرومي أبو المطرف: تاريخ ميورقة، تح: بن معمر محمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1427هـ/2007م، ص66.

متعددة الاستخدامات حتى لنقل السلع[1]، كما تم استخدام سفن أخرى "غراب" و"شخاتير" و"المسطحات" و"الحراريس" و "زوارق"[2] و "المراكب السفرية"[3] وغيرها. تجدر الإشارة إلى تحكم التجار والملاحة الأوروبيين في الرحلة البحرية، كما استعمل التجار المغاربة للسفر والتجارة سفن الإيطاليين والإسبان، لكن هذا لا يعني اقتصار المغاربة على تأجير هذه السفن بل كان لهم مشاركة فيها[4].

وبالنسبة إلى أرباب السفن وأصحاب السفن امتلك بعض الأفراد المراكب والسفن حيث يشترك مجموعة من الأشخاص في شراء سفينة وفق عقد بينهم، وقد تكون ملكا لشخص واحد[5]، والشائع خلال العصر الوسيط عامة أن يمتلك عدد من الأشخاص سفينة واحدة، ويحق لأي شخص أن يبيع الجزء الذي يمتلكه من السفينة لِيَنْضَمَ المشترى الجديد إلى بقية ملاك السفينة[6]، حتى السفن الأوروبية قد تكون ملكية مشتركة بين مغربي وأوروبي بأن يبتاع التاجر المغربي جزءا منها، ويمكن لأحد الملاك أن يمتلك أسهما أكثر بكثير من غيره من الملاك، وبذلك تختلف نسبة توزيع العائد من إيجار المركب وفقا لحصة كل مشترك، كما أن الملكية المشتركة تؤدي إلى تقليل حجم المسؤولية مما يمكن أن ينجم من مخاطر[7].

ونذكر في هذا الصدد إلى أن السفن كانت تكترى حيث يقام أحد التجار (أو بعضهم) باستئجار سفينة من صاحبها بمبلغ محدد نظير قيامه بتوصيل التاجر وسلعة إلى ميناء معين، ويتم هذا الكراء عن طريق عقد يبرم بينهما يشهد عليه بعض الشهود ويحدد فيه نوع السلع أو البضائع ووزنها أو كيلها واسم صاحب السفينة والمكتري أي المستأجر والطريق البحري الذي تسلكه السفينة[8]، ويدفع مبلغ للمؤجر سواء استأجر بالكامل أو بجزء منه وللمؤجر أن لا يسافر بالضرورة مع الرحلة إذ يمكن أن يؤجر عددا من المراكب في وقت واحد، ولهذا كان كل مركب يسير بأمر القبطان (ربان السفينة)، سواء كان المركب حكوميا أو خاصا فإن صيغة عقد الإيجار إملائية من القانون، كما كان للمستأجر خيار بين عقد مصنف تحت اسم "تعين" (حيث ذكر أنواع الحمولة مقدما) أو

[1]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص137.

[2]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص233، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص264.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج2، المصدر السابق، ص558، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص170.

[4]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص137.

[5]– الغديقي محفوظ: المرجع السابق، ص29، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص102.

[6]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص138.

[7]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص246.

[8]– ابن القاسم الجزيري علي بن يحي: المصدر السابق، ص304– ص305.

بصيغة "مضمون" (أي ضمانة للمستأجر حيث لا تحدد كل مادة منقولة)، وفي حالة غرق المركب في الطريق السفر أو أحرقته عاصفة فإن القضاة جاهزون للحكم وتحديد نتيجة التخاصم[1]، وعادة هذه العقود تكون لفترة سنة لكون المسافات التي تقطعها السفن عادة ما تكون طويلة، أما إذا مضى على العقد سنة و لم تعد السفينة فإن نفقات الربان من المأكل والمشرب تقطع من العائد الكلي الذي يعود على أصحاب السفينة[2].

وقد يظهر ارتباط السلطان بعملية الشحن ونقل السلع عبر السفن بتأجير مركبه إلى أفراد التجار أو لمجموعة منهم، ولقد أوضحت كتب الحسبة أنه كان مألوفا استئجار مركب من السلطان، ومن جهة أخرى يمكن للسلطان أن يتعاقد مع تجار وأصحاب مركب لنقل البضائع لصالح الحكومة، كما كان للسلطان سلطة الحجر على مراكب التجار في المرافئ الأندلس أو منعها من الإبحار، فعقد إيجار المركب يجب أن يصادق من قبل قيادة السلطة، والظاهر أن الموحدون قد راقبوا مراقبة شديدة حركة النقل البحري من خلال موانئهم، وقد سجل كاتب العدل المدعو أملريك (Amalric) في مدينة مرسيليا سنة 1248م أن شحنة البضائع المتجهة إلى مرسيليا قد حجزت في سبتة من قبل الوالي الموحدي بينكالاس (Benclas)- أبو علي بن هلس- وهو رجل مولود في بلنسية أصلا[3].

على الرغم من توفر وسائل النقل البحرية الخاصة بالمسلمين في أغلب الأحيان كان تجار الدولة الموحدية يلجؤون إلى اكتراء السفن الأوروبية، لنقل سلعهم إلى موانئ الدولة الموحدية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، أو الموانئ الأوروبية أو موانئ المشرق الإسلامي، كما أنهم كانوا يستغلون مراكب تجار الإسكندرية في الانتقال عبر مختلف الموانئ تجارا كانوا أو مسافرين أو حجاجا[4].

قد تعود أسباب اكتراء السفن الأوروبية إلى توفر السفن الأوروبية بكثرة في الموانئ المغربية نظرا لحاجتها إلى بعض السلع الرئيسية كالذهب والعبيد، مما دفع بها إلى التحول بنفسها إلى هذه المناطق لتحصيل هذه السلع، مما وفر على التجار المغاربة مئونة التنقل هذه الأقطار لممارسة صفقات تجارية ببيع سلعهم للأوروبيين في موانئ بلاد المغرب ذاتها، ولعامل أمني قاد تجار الغرب الإسلامي الموحدي إلى اكتراء جزء من حمولة السفن الأوروبية حتى يضمنوا عدم اعتداء القراصنة الأوروبيين على بضائعهم لأنها على متن سفن أوروبية، هذا إضافة إلى أن طول الشريط الساحلي لبلاد الغرب الإسلامي الموحدي جعل التجار يعانون وباستمرار من نقص في وسائل النقل

[1]- كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص195- ص196.

[2]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص138.

[3]- كونستبل أوليفيا رريمي: المرجع السابق، ص191، ص196- ص197، ابن عبدون: المصدر السابق، ص31.

[4]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص243، غربي بغداد: المرجع السابق، ص127، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص101.

البحري، ويدفعهم إلى تعويض هذا النقص بتأجير سفن الأوروبيين الذين كانت سفنهم موزعة على عدة موانئ لبلاد الغرب الإسلامي الموحدي[1]، فالسفن الأوروبية التجارية التي كانت ترسوا في موانئ بلاد المغرب تجد الحماية بسبب المعاهدات التي عقدت مع سلطة بلاد المغرب وأعطتهم امتيازات، فيتزودون من الموانئ بالغذاء والماء ومعدات الملاحة ويقيمون أيام قبل مواصلة رحلتهم البحرية إلى المكان المقصودة[2]، ونتيجة لطلبات التجار والحجاج المغاربة المتزايدة على الرحلات البحرية لجؤوا إلى اكتراء السفن من الأوروبيين كالقطلانيين والجنويين أو شرائها منهم[3]، وهناك عامل آخر يتمثل في كون الأسطول التجاري الموحدي تركز نشاطه على الملاحة الساحلية، وأن الاختيار الأفضل بالنسبة للمسافات البعيدة تمثل في استعمال السفن الأوروبية بما في ذلك الرحلات الطويلة بين الأقطار الإسلامية البعيدة في البحر المتوسط كانت تتم بواسطة سفن أوروبية، حيث إن المواصلات بين موانئ المغرب الإسلامي والأندلس والمدن الأوروبية والمشرق الإسلامي تتم على متن سفن أوروبية[4]، والجدير بالذكر أن أسعار كراء السفن في هذه المراكب كانت باهظة ذكر ذلك ابن جبير بقوله: " **أصحاب الزوارق أغلوا على الناس في تخليصهم**"[5] في سنة 1257م استأجر مركب من برشلونة إلى تونس بمبلغ قدره ثلاثمائة دينار[6].

إن مسألة ركوب المسلمين في سفن النصارى أثارت جدلا بين الفقهاء فتباينت المواقف بين فئتين: الأولى اتخذت موقفا متشددا مُنع فيه ركوب هذه المراكب ووصل بهم الأمر إلى إسقاط فريضة الحج، بينما الفئة الثانية كان لها موقف معتدل بالسماح للناس بالسفر في مراكب النصارى، إذ لم يؤدي ذلك إلى سيرورة أحكامهم على المسلمين كالإكراه على السجود لصنم أو إذلال المسلمين[7].

إن عملية تأجير السفن بشكل عام عادة ما تتم بعقود توضح شروط النقل، إلا أن هذا لم يمنع ظهور بعض الخلافات بين التجار وملاك السفن، كتأخر المركب عن الوصول في وقته المحدد، أو تعرض السلع للتلف كلها أو بعضها أثناء النقل بسبب انفلات الماء من أسفل السفينة أو تعرض السفينة لهوج البحر، وتفاديا لغرق السفينة يلجأ ربانها إلى طرح بعض الأمتعة والبضائع حتى لا تتعرض للغرق، أو اعتراض القراصنة للمركب ونهب السلع أو أخذ

[1]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص244 – ص245، غربي بغداد: المرجع السابق، ص127.

[2]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص102.

[3]– بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص101– ص102.

[4]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص247، بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص136.

[5]– ابن جبير: المصدر السابق، ص295.

[6]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص246.

[7]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص102.

المركب بما فيه من السلع، والراجح أن هذه المشاكل إضافة إلى خطر القرصنة ألجأ التجار لمشاركة ربان السفن في أعمالهم التجارية، كما أن تلك الخلافات كانت تعرض على الفقهاء لحلها ولقد تناولتها كتب النوازل[1].

لقد كانت حمولة المراكب تتراوح بين 200- 600 طن[2]، ومن أهم السلع التي كان يتم نقلها وتبادلها بين موانئ الدولة الموحدية نفسها، أو بينها وبين الدول المجاورة لها عبر البحر المتوسط الذهب والعبيد، الصناعات النسيجية والفخارية والزجاجية والجلدية والخشبية والمعدنية، والقمح والورق والبسط والمواد الأولية[3]، ولكن هناك بعض المواد تم منع التبادل التجاري فيها بين التجار المسيحيين والمسلمين، أصدرت الكنيسة قائمة للمواد والسلع الممنوع بيعها للمسلمين كالأسلحة، السفن، الأخشاب وغيرها من المواد بما في ذلك مواد الغذائية في بعض الأحيان، وبالنسبة لفقهاء الإسلام لم يكن التسامح مطلقا فهم بدورهم حرموا تحريما قاطعا بيع الخيول والأسلحة والمواد اللازمة لهذه الصناعة للمسيحيين[4] .

أما عن زمن إبحار الرحلات التجارية ارتبط بالظروف المناخية بذلك كان نظام الرحلات على اتصال كبير بمواسم هبوب الرياح أو بمواعيد الأنواء، وغالبا ما يتفق على تحديد الرحلات في فصول الاعتدال المناخي من شهر مارس إلى نوفمبر، فكانت الرحلات إما سنوية أو نصف سنوية وهذا أدى بمرور الزمن إلى نشوء المواسم التجارية، التي تتوافق مع الفترة المناسبة لتنقل التجار عبر أسواق البحر المتوسط، ولقد كان البحارة بصفة عامة يهتدون في البحر بالنجوم فهم يعرفون مواقعها ويقدرون ارتفاعها وأبعادها النسبية، كما كانوا يتبادلون الإرشادات شفويا[5].

ففي الشتاء كانت الملاحة تتوقف وترفع السفن[6]، حيث في العادة تقلع وتشرع في رحلة العودة في شهر سبتمبر، وقوافل أخرى تبحر في يونيو، وفي حدود آخر مايو تقلع القوافل الصيفية، وكانت تحتاج إلى ثلاثة أشهر تقطع خلالها المسافة بين مصر وتونس مثلا، حيث تتوقف الرحلة في المحطات المتوسطية عبر هذا الطريق التي لابد منها للسفن التجارية، مما كان يؤخر الوصول إلى الوجهة المقصودة، لذا كانت مراكب المسلمين تقطع هذا البحر

[1]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص138.

[2]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع نفسه، ص136.

[3]- عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص223.

[4]- لمراني علوي محمد: المرجع السابق، ص219.

[5]- عريب بن سعيد: المصدر السابق، ص45، ص106، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص351، بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص135، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص247

[6]- عريب بن سعيد: المصدر نفسه، ص106.

عرضا في سنة وثلاثين يوما من مبدئه في الغرب إلى آخره حيث أنطاكية أهم ميناء تجاري في الشام، والملاحظ في مسار السفن في رحلتها غالبا ما تلجأ إلى محاذاة الساحل[1].

اعترض النقل البحري للبضائع والسلع مجموعة من المصاعب هددت التجارة بشكل كبير، أكثرها أهوال البحر من عواصف تغرق السفن فيها بمن فيها[2]، كما أنه لخفة وزنها الذي لا يقاوم الرياح[3] رمتها بناحية غير مقصدها إذ أن البحر كثير التقلب وكثيرا ما يجري في العدول عن الطريق إلى موضع، ويصيب الناس الهول فيخافون الغرق أو يفسد الماء البضاعة في السفينة وهو ما يبطل الكراء[4]، إضافة إلى تعدي القراصنة على السفن والتي كانت من العوائق التي تسبب الكثير من المتاعب لحركة الملاحة التجارية البحرية خاصة بين بلاد المغرب والجمهوريات الإيطالية، لكن معاهدات السلم والتجارة المبرمة بين الأطراف المتعاقدة لها قواسم مشتركة في ما يتعلق بهذه المشكلة، إذ أن بنود هذه الاتفاقيات كانت تنص على زجر مرتكبي هذه الأعمال، واسترجاع ما تم السطو عليه، بعد إنزال العقوبات الممثلة بالسجن والغرامات المالية بالقراصنة، وصرامة هذه البنود كانت تهدف إلى سلامة التجارة، وأيضا القضاء على أحد مصادر التجارة النخاسة[5] هذا من جهة، كما ترجع محدودية القرصنة بين الموحدين والنصارى لهيبة الدولة الموحدية في حوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ولقد كان هذا الوضع في صالح الحركة التجارية البحرية التي كان يمارسها الإيطاليون خاصة[6]، كانت وحدة الغرب الإسلامي تمثل قوة سياسية وعسكرية ساهمت في تقليص عمليات القرصنة لفائدة التجارة البحرية، وكمحور واحد في مواجهة الكيانات السياسية الأوروبية القائمة على أساس التجارة أي استحالة أو صعوبة خضوع الطرف الموحدي لشروطها، بل إن هذه الكيانات كانت أحيانا تقبل شروط الموحدين في عقود اتفاقيات السلم والتجارة مثل: اتفاقية المنصور مع بيزا 582هـ/1186م تم فيها تحديد المراسي التي يمكن لتجارها التردد عليها دون غيرها، ومن بعض الإشارات في المراسلات تحديد قيمة الضرائب على السلع بعبارة "العشر المعتاد"[7]، ورغم ذلك سجلت الكتابات التاريخية بعض من الحوادث من ذلك ما جاء في كتاب رسائل موحدية رسالة أرسلها عبد الرحمان بن أبي الطاهر الناظر بديوان إفريقية على عهد الخليفة المنصور إلى الحكومة بيشة بشأن الاعتداء على سفن المسلمين،

[1]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص135- ص136.

[2]- وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص78.

[3]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص118.

[4]- الغديقي محفوظ: المرجع السابق، ص30.

[5]- لمراني علوي محمد: المرجع السابق، ص209.

[6]- عزاوي أحمد: الأسطول، التجارة ، القرصنة...، المرجع السابق، ص80.

[7]- عزاوي أحمد: الأسطول، التجارة ، القرصنة...، المرجع نفسه، ص78.

والتي جاء فيها: "**فوجد بالمرسى ثلاثة مراكب للمسلمين أحدهما تسير للإقلاع وفيه جميع وسقه وجميع التجار والركاب والمركبان فيهما بعض الوسق، فأخذوا ثلاثة مراكب للمسلمين المذكورة بجميع الوسق وجميع التجار والركاب**"[1]، كما حدث أيضا من طرف سفن بيزانية ضد سفن موحدية في خليج تونس سنة 596هـ في ظل الاتفاق الذي عقده المنصور مع بيزا سنة 582هـ/1186م[2]. ومن الصعوبات الأخرى التي كانت تعترض التجارة البحرية حتى بالنسبة للطرق البحرية والمألوفة في حوض البحر المتوسط لا سيما أن السفن كانت تفرض عليها رسوم باهظة في الموانئ التي ترسوا بها للتزود بالوقود أو لإصلاح أي عطب بالسفينة[3].

على العموم تعتبر السفينة من أهم وسائل نقل البضائع في المجال التجاري، سهلت التواصل بين مختلف موانئ البحر المتوسط سواء كان داخل إقليم الدولة الموحدية أو مع الدول الأخرى، وساعدت على تنوع سلع داخل أسواقها بين الإنتاج المحلي والبضائع الأجنبية.

لاحظنا أيضا نشاط السفن الأوروبية خاصة الإيطالية والتي كان تجارها وسطاء التجارة بحرا جعل التجار الموحدين وسطاءها برا، ذلك أن السفن الإسلامية تسير في خط موازي للساحل، بينما السفن الإيطالية تأخذ مغامرات البحر، كما أنها قامت على أساس التجارة البحرية جعلهم يتفوقون في مجال الملاحة البحرية، كما أن توجههم نحو موانئ الدولة الموحدية أدى إلى بروز مراكز للطرق التجارية البرية والبحرية معا، وإضافة إلى دور السفن في نقل البضائع كان يتم عبر تنقل المسافرين.

[1]- رسائل الموحدية: المصدر السابق، ج1، ص213.

[2]- عزاوي أحمد: الأسطول، التجارة ، القرصنة، المرجع السابق، ص79.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص351، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص77.

الفصل الرابع

يقوم التعامل التجاري بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي على أساس لكل منها دور في نشاط الحركة التجارية، بداية من سلع مع ضبط أسعارها في عملية البيع والشراء، وتوظيف وسائل في هذا التعامل التجاري من نقود ومكايل وموازين ومقاييس لتقدير السلع، مع استعمال وثائق تجارية مختلفة لتوثيق العملية التجارية.

أولا- السلع التجارية المعروضة بالأسواق:

كانت المنتجات المحلية لبلاد الغرب الإسلامي تشكل عصب الحياة في التجارة الداخلية القائمة بأسواقه، وهي تشمل سلع نباتية وحيوانية وأخرى مصنعة، ونظرا لتباين الخصائص الجغرافية بين مختلف مناطق بلاد الغرب الإسلامي، كان تنوع الإنتاج الزراعي والصناعي كبيرا، ونتيجة لذلك ازدهرت حركة التجارة والتبادل التجاري الداخلي لهذه السلع، مما جعل معظم أسواقها في العهد الموحدي تتميز بكثرة ما يعرض فيها من سلع ذات إنتاج محلي، إضافة إلى عرض سلع مستوردة جعلت الأسواق تشهد حركة تجارية كبيرة لتكون قبلة التجار من مختلف الأقطار.

1- السلع المحلية:

تباينت أنواع السلع المحلية المعروضة في أسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي بين سلع زراعية مما جادت به الأرض من: حبوب وفواكه وخضر وأعشاب طبية وعطرية، وسلع حيوانية من فصائل الحيوانات الممتازة نوعا ومنتجاتها المختلفة من: ألبان، ولحوم...، إضافة إلى سلع بحرية تتمثل في أنواع الأسماك والمرجان...، كما عرضت سلع مصنعة متنوعة ومن هنا يمكن إجمال أهم السلع المحلية من خلال الجداول الإحصائية التالية:

لائحة لأهم الحبوب المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي:

أنواع الحبوب	الأسواق / مناطق الإنتاج	المصادر / المرجع
القمح والشعير والبقول	توزر	الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 277
// // //	تونس	نفسه، ج1، ص 284
القمح و الشعير	باجة	نفسه، ج1، ص 290
// //	زويلة	نفسه، ج1، ص 277
الأرز	تونس	نفسه، ج1، ص625
البقول	سبيبة	نفسه، ج1، ص 294
الحنطة والشعير	تامديت	نفسه، ج1، ص 292

الحنطة	تنس	الإدريسي نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 252
البقول	المسيلة	نفسه، ج1، ص 254
الحنطة	برشك	نفسه، ج1، ص 258
الحنطة والشعير	شرشال	نفسه، ج1، ص 258
// //	الجزائر بني مزغنة	نفسه، ج1، ص 258
الحنطة	مرسى الحجاج	نفسه، ج1، ص 259
الحنطة والشعير	بجاية	نفسه، ج1، ص 260
الحنطة	قسنطينة	نفسه، ج1، ص 265، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 480
القمح	تاهرت	الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص 480
الشعير	بادس	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 175
السمسم	شلف	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 91
الدخن[1]	جبل بني راشد	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 624
الحنطة والشعير والذرى	سجلماسة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 226
الحنطة والشعير والأرز	السوس الأقصى	نفسه، ج1، ص 228
الحنطة والبقول	أم ربيع	نفسه، ج1، ص 237
الحنطة والشعير والفول والحمص	مرسى فضالة	نفسه، ج1، ص 240 ، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص 103
الحنطة والشعير	مرسى آنفا	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 240
// //	مرسى الغيط	نفسه، ج1، ص 241
الحنطة	تطن	نفسه، ج1، ص 242
الحنطة والبقول	فاس	نفسه، ج1، ص 242، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 97
القمح وسائر الحبوب	البصرة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص 531
القمح والأرز	السوس الأدنى	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 623، ص 625
الحنطة و الشعير و الفول	مكناس	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 98
القمح	أمزمير	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق ، ص 72
بقول	تقيوس	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 277
الذرة	حاحا	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 625
العدس والسمسم	بلاد المغرب الأقصى	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 77
الدخن	سجلماسة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 624
//	بني زروال	عبد الحميد هلال عبد الحميد : المرجع السابق، ص 76
الحنطة القمح والشعير والباقلاء وسائر الحبوب	يبورة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 544 – ص 545
	جيان	نفسه، ج 2، ص 568

[1]– **الدخن:** نبات عشبي من النجيليات حبه صغير أملس شبيه بحب السمسم، كان يطحن ويصنع منه دقيق ويصنع منه خبز أقل جودة من خبز القمح لذلك يعد أقل انتشارا ويستعمل إذا لم يتوفر القمح والشعير. ينظرا: عبد الحميد هلال عبد الحميد: الزراعة في المغرب الأقصى في عصري الموحدين وبني مرين (524 – 956هـ/ 1130-1549م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الفيوم، د.ت، ص76.

القمح والشعير	أبدة	نفسه، ج 2، ص 569، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص15
الحنطة والشعير	بيانة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 571
الحنطة	شريش	نفسه، ج 2، ص 573
القمح	مرسية	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص119
//	شبرب	ابن غالب: المصدر السابق، ص285
//	طليطلة	نفسه، ص 288
الشعير	الجزيرة الخضراء	نفسه، ص 294
الأرز	اشبيلية، مالقة، بلنسية	رابح رمضان: المرجع السابق، ص 65، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 122
الذرة	غرناطة	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع نفسه، ص122
الحمص و الفول	سرقسطة	نفسه ، ص 123

التعليق :

نلاحظ وفرة الحبوب المختلفة جعلت منها بضائع أساسية في قائمة التبادل التجاري[1]، ويعد القمح والشعير منتوجا موسميا بالغ الأهمية في التسويق[2]، نتيجة لإقبال الناس المتزايد على هذا المحصول لكونه الغذاء الأساسي لهم[3]، فالمكانة الكبيرة التي نالتها الحنطة دفعت ابن عبدون إلى القول:"**وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال، وبها تملك المدائن والرجال وببطلانها تفسد الأحوال، وينحل كل نظام**"[4]، ونظرا لوفرة الإنتاج انتشر بيعها في الكثير من أسواق الغرب الإسلامي، إضافة إلى جودته، فهذا الوزان مدح قمح مدينة أمزمير التي كانت تنتج أجود ما في المغرب الأقصى من قمح، ذكر أنه غليظ لم ير مثله قط، ودقيقه في غاية الجودة[5]، و قد يبقى العام والعامين لا يدخله فساد[6]، حتى أنه يعسر التفرقة أحيانا بين مطمور وآخر[7]. وجاء عن الإدريسي أن أهل قسنطينة يخزنون الحنطة في مطامير تقيم بها مائة سنة ولا تفسد[8]، وفي معرض حديث ابن حوقل عن بادية المغرب الأوسط أن "**القمح بها والشعير في أكثر أوقاتها**"[9]، ففي أرياف بجاية كانت الحنطة مزروعة بكميات كافية لإطعام عدة

[1]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص 63

[2]- الصافي محمد: جوانب من التاريخ الاقتصادي للجنوب المغربي: مدينة نول لمطة نموذجا ، دورية كان التاريخية ، ع 28 يونيو 2015 م، ص20.

[3]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 129.

[4]- ابن عبدون: المصدر السابق، ص 05.

[5]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص 125.

[6]- حساني مختار: المرجع السابق، ص 43.

[7]- حسن محمد: أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن 6 هـ/12م إلى القرن 9 هـ/ 15م، فصل ضمن كتاب: الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، بإشراف: حسن حافظي علوي، منشورات عكاظ، ب. م. ن، 1432هـ/2011م، ص 272.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 265 – ص 266.

[9]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

بلدان[1]، ومما له دلالة على ازدهار زراعة الحبوب أن بعض المناطق كان يزرع فيها المحصول مرتين، من ذلك بريف بادس الذي كان ينتج الشعير مرتين في العام[2]، وفي مدينة مرسى الدجاج وشرشال وهذا يراجع لشاسعة الأراضي الزراعية وخصوبتها[3]. كما اشتهرت بلاد المغرب الأقصى بكثرة إنتاجها من القمح في كل من السهول والجبال ما أدى إلى رخص أسعار القمح، حيث كانت الصفحة الواحدة تباع ما بين ست أو سبعة دراهم، كما كان كل وسق قمح يباع بأربعين درهما من الصغار[4]، ومهما يكن من أمر فإن أسعار القمح كانت أعلى من أسعار الشعير أو الحنطة والسبب في ذلك هو أن الأول أكثر جودة من باقي الحبوب[5]، مما يجعلنا نستنتج أن سعر الشعير يعادل نصف سعر القمح[6]. أما في الأندلس كانت الحبوب تزرع في معظم مناطق الأندلس[7]، حتى وصفت غرناطة بكونها بحرا من بحور الحنطة، وفي طليطلة كان قمحا موصوفا بالجودة[8]، وعرفت تطيلة وباجة وشنترين ببلد الحبوب[9]، وذلك لأن الأرض الأندلسية تمتعت بخصوبتها كما يعد المستوى العالمي من المهارة والتقنية المستخدمة في الزراعة بالأندلس سببا مهما لزيادة النشاط الزراعي وازدهاره فيها[10].

وحتى إن وجدت مناطق من بلاد الغرب الإسلامي قل أو انعدم فيها زرع الحبوب لم تخلوا أسواقها من هذه السلعة مثال ذلك مدينة سبتة فضيق المساحة الزراعية وغياب أي مجال فلاحي بضواحي سبتة لم يسمح بظهور زراعة الحبوب بها، وهناك إجماع لدى المؤرخين العرب[11]، فيما يخص فقر المدينة وناحيتها بخصوص إنتاج الحبوب،

---

[1]- دومنيك فاليرين: بجاية ميناء مغاربي 1067 – 1510م، ت: عمارة علاوة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ج1، دط ، ب. م. ن، د.ت، ص 262.

[2]- عمير رسكينة: المرجع السابق، ص 129.

[3]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع السابق، ص 68 .

[4]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 70 – ص 71.

[5]- عبد العزيز رشيد: الحبوب في أسواق المغرب الأوسط، مجلة عصور جديدة، ع 11-12، 1434- 1435هـ/ 2013-2014م، ص 106.

[6]- حسن محمد: المرجع السابق، ص 273.

[7]- ماهر صبري كاظم: المرجع السابق، ص 08.

[8]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 128.

[9]- عدنان حميد وفاء عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص 276.

[10]- زيارة نادر فرج: الترف في المجتمع الإسلامي الأندلسي (92 هـ/711 م- 668 هـ/1269م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة ، 1430-1431هـ/2009- 2010م، ص58.

[11]- ذكر العمري أن "القمح لا يزكو نباته في أرضها وإنما يجلب إليها جلبا كثيرا" وأكد ذلك القلقشندي بقوله: "والحنطة مجلوبة إليها إذ لا يزكو نباتها فيها"، وذكر الوزان بأن بادية المدينة "هزيلة وعرة، ولهذا السبب كانت المدينة تشكو دائما من قلة الحبوب" ورآها ابن الخطيب "عدية الحرث، فقيرة من الحبوب". ينظر: العمري: المصدر السابق، ج 4، ص 20، القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص158، الوزان: المصدر السابق، ج1، ص317، ابن الخطيب السلماني لسان الدين محمد: معيار الإختيار في ذكر المعاهد والديار، تح: محمد كمال شبانة، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، القاهرة، 1423هـ/2002م، ص146.

ولكن حل هذا المشكل وأصبحت المدينة أكبر مخزن للقمح المغربي حققت به إكتفاء السوق الداخلي، ووجه نصيب منه نحو أسواق البحر الأبيض المتوسط[1].

ومن القرائن الدالة على ارتفاع إنتاج القمح والشعير ببلاد المغرب ما ذكر ابن صاحب الصلاة في كتابه المن بالإمامة أثناء عبور الموحدين إلى الأندلس فيقول: "**وأعد– أي عبد المؤمن– من القمح والشعير للعلوفات والمواساة للعساكر على وادي سبو بالمعمورة المذكورة ما عاينته مكدسا كأمثال الجبال بما لم يتقدم للملك قبله ولا سمعنا به في جيل من الأجيال**"[2]، هذه إشارة على اهتمام الموحدين بالقمح والشعير لسد الحاجيات الغذائية لهم ولدوابهم في الأيام العادية و أيام الحرب[3]، بذلك نستنتج أن القمح والشعير كانتا من السلع المطلوبة في الأسواق لكثرة الطلب عليها من طرف الرعية والسلط.

بالنسبة للحبوب نلاحظ أنه إضافة للقمح والشعير عرضت بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدين البقول المختلفة من عدس وحمص وذرة وأرز...، ولكن أقل كمية من القمح والشعير، من سوق إلى أخر[4]، ذكر الإدريسي أن أسواق تونس تأتي إليها "**أنواع الحبوب ما يكفي أهلها غدقا**"[5]، وعرضت بأسواق بيورة مختلف البقول أشار الإدريسي أن بها "**سائر البقول**"[6]، ونظرا لارتفاع إنتاج بعض أنواعها صنفت ضمن قائمة الصادرات مثل الذرى[7]، هذه البقول انتشرت زراعتها بعدة مناطق مثل: سجلماسة وزغاوة وإقليم حاجا

[1]– الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص31.

[2]– ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص 148.

[3]– غرداين مغنية: نظام الحكم في بلاد المغرب في عهد المرابطين والموحدين– دراسة مقارنة– (ق5-7هـ/ 11-13م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان– الجزائر، 1436-1437هـ/2015-2016م، ص 456.

[4]– عميور سكينة: المرجع السابق، ص132.

[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج 1، المصدر السابق، ص 274 – ص 275.

[6]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج 2، المصدر نفسه، ص 544 – ص 545.

[7]– سيدي موسى محمد الشريف: بعض جوانب اقتصادية في الدولة الموحدية، ضمن الملتقى الوطني الثاني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، الجمعية الموحدية، ندرومة، أيام: من 03 إلى 06 نوفمبر 1998م الموافق لـ: 13 إلى 16 رجب 1419 هـ، جمع و أعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، الجزائر، 2011 م، ص118.

وأغمات وفاس وسرقسطة وغرناطة ومالقة[1]، لقد كانت البقول تمثل قوت الفقراء والبدو والفلاحين، يتضح ذلك أنها تباع بأثمان زهيدة[2]، ما جعل أماكن بيعها بالأسواق تشهد عرضا للحبوب بأنواعها[3].

قائمة لأنواع الخضر والفواكه المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي:

أنواع الخضر والفواكه	الأسواق/مناطق الإنتاج	المصادر / المرجع
التمر، الأترج الكبير وسائر الفواكه	توزر	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 277
الفواكه، التمر، الزيتون، الكروم	قابس– قفصة	نفسه، ج 1، ص 279– ص 280
اللفت	تونس	عابد يوسف: المرجع السابق ، ص 633
الزيتون	زويلة	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1 ، المصدر السابق، ص 283
الجوز	تلمسان	أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 434
التمر	//	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق ، ص 103
الفول	//	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 633
العنب – الزيتون	جبل بني راشد	نفسه، ص 631، ص 636
التوت	شرشال	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 86
السفرجل	تاهرت	أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 434
العنب	الجزائر بني مزغنة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 631
الفواكه التين	مرسى الدجاج	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 259
الخضر	جيجل	نفسه، ج 1، ص 268
العنب	بونة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 630
التوت	القل، مطغرة	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 86
الأترج، السفرجال، العنب، التفاح	القل	أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 433
الكرنب	قسنطينة، بونة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 633
البصل	سعيدة، تغسة، بني يوسف	
الثوم – الباذنجان	سعيدة، متيجة	نفسه، ص 634

[1]– عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص75، عابد يوسف: المرجع السابق، ص387، البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص129، محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص204، فياض أبو دياك صالح محمد: الزراعة في الأندلس وأثرها على التصنيع الزراعي، مجلة المؤرخ العربي، ع 44، السنة السادسة عشرة، 1412هـ/1991م، ص201.

[2]– البكر خالد عبد الكريم: المرجع السابق، ص129.

[3]– الحسيني العوفي سلمي بن سلمان بن مسيفر: الحسبة في الأندلس 92- 897هـ– دارسة تاريخية تحليلية– (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم الدعوة والإحتساب، كلية الدعوة بالمدينة المنورة، جامعة الإمامة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1420-1421هـ/1999- 2000م، ص392.

الفواكه، الجوز، التين، العنب العذاري السفرجل، الرمان الامليسي الأترج الكبير، المشمش، التفاح	السوس الأقصى	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص 227
الفواكه، الكروم (العنب)	تارودنت	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 212
التمر (البلح)	السوس الأقصى	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 83
التوت، الجوز، العناب، الليمون	فاس	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 97
التين، التفاح، البطيخ	فاس	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص82، ص84، ص89
الزيتون، الخضروات	فاس	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص97
الفول، الكرنب	فاس	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 633
الجزر، الخيار، الكرمب، الخس	فاس	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص79، ص80
الخضر و الثمار	مغيلة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص244
الفواكه، التمر	إيجلي	مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص212، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص330
الفواكه ، التمر، الزيتون	درعة	مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر نفسه، ص 207
الفواكه	نفيس	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص223
التين – الخوخ	تكوليت	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص83، ص86
البطيخ	آنفا	نفسه، ص 89
العنب	صفروي	أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص434
البسابس	رجراجة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص634
القرع	زواغة	نفسه، ص 634
الخيار	آنفا	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 80
الزيتون ، الثمرات	إشبيلية	ابن غالب: المصدر السابق، ص292 – ص 293
اللفت، الجزر، الباذنجال، القرع، الخس، البصل، الثوم، الليمون، الكروم، التين، القرنبيط	إشبيلية	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص130– ص133، ص136، ص 138، ص 145، رمضان رابح: المرجع السابق، ص67
الأعناب، التين	شنت مارية	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 543
غلات (خضر)، جنات (فواكه)	شلب	نفسه، ج2، ص 543
الفواكه ، الكووم	قلمرية	نفسه، ج2، ص 547
التفاح، حب الملوك	قلمرية	رمضان رابح: المرجع السابق، ص 76، ص 78
الكروم (العنب)	//	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص136
الفواكه	طليطلة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 552
الغلات (الخضر) الفواكه ، كروم	وادي الحجارة	نفسه، ج2، ص 553
الفواكه	سرقسطة	نفسه، ج2، ص 554، العذري: المصدر السابق، ص 22

الكروم	بريانة	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج2، المصدر السابق، ص 556
التين	مالقة	نفسه، ج2، ص 565
الفواكه ، الكروم	بجانة	نفسه، ج2، ص 566
الكمثري	حصن ذلر	نفسه، ج2، ص 567
الفواكه، الغلات (الخضر)	جيان	نفسه، ج2، ص 568
الزيتون	بيانة	نفسه، ج2، ص 571
الكروم ، الزيتون ، التين	شريش	نفسه، ج2، ص 573
الفواكه ، الزيتون	قرطبة	مؤلف مجهول : ذكر بلاد الأندلس..، المصدر السابق، ص 20
الفواكه ، الكروم	بياسة	ابن غالب: المصدر السابق، ص 284
الفواكه الأعناب ، الزيتون	لبلة	نفسه، ص 292، ص 241
الكروم ، الزيتون ، الرمان	ببشتر	نفسه، ص 295
الفواكه	استجه	الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص 15
الفواكه	بني عبدوس	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 566
غلات (الخضر)	جيان	نفسه،ج2، ص 568

التعليق :

نلاحظ تنوعا في إنتاج الخضر والفواكه من: الجزر، البصل، الخيار، اللفت، الباذنجان، القرع، الخس، الخرشوف، السبانخ، الثوم، الكرنب، القرنبيط، الزيتون، الليمون، البرتقال، التين، العنب، الموز، التمر، التفاح، الخوخ، التوت[1]، هذه التنوع يرجع إلى توفر زراعة الخضر والفواكه في الأرض الخصبة المجاورة الأودية والعيون في شكل مزارع وبساتين وجنان[2]، وفي هذا الإطار تفيدنا أحد الرسائل الموحدية بأنواع منتجات واحة قفصة وهي: **"النخيل والأعناب والزيتون والرمان وفواكه ذات ألوان"**[3]، جعلت أسواق قفصة تشتهر بعرض أجود التمور فيها إفريقية والتفاح المسمى بـــ (ألسدسي) طيب الرائحة والعجيب الذي لا يوجد في البلد مثله، والرمان والموز والليمون والعنب والتين وغيرها[4]، و أثنى الإدريسي على قابس وخيراتها قائلا **"بنواحي قابس جنات ملتفة**

[1]- عباد صالح: مدخل إلى تاريخ جيجل من ما قبل التاريخ إلى 1871م، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1434هـــ/2013م، ص162، عميور سكينة: المرجع السابق، ص133، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص81- ص89، أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص433– ص435، البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 130– ص136 .

[2]- بديرة عادل: المرجع السابق، ص 63.

[3]- رسائل موحدية– مجموعة جديدة – تح: أحمد عزاوي، مطبعة النجاح الجديدة، ج2، ط1، الدار البيضاء، 1422هـــ/1995م، الرسالة رقم: 30، ص239، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص277 – ص 278.

[4]- عباس فضل الحسين: مدينة قفصة في عصر الموحدين (541-668هـــ/1146- 1269م)– دارسة في أحوالها الاقتصادية والسياسية ، مجلة آداب البصرة، ع50، 2009م، ص191- ص192.

وحدائق مصطفة وفواكه عامة رخيصة، وبها من التمر وزرع وضياع ما ليس بغيرها من البلاد وفيها زيتون وزيت وغلات... وبها تجارات وبضاعات"[1].

والملاحظ أيضا أن المغرب الأوسط اشتهرت الكثير من أسواقه بعرض أنواع مختلفة من الخضر والفواكه، كسوق بجاية الذي كان يعرض به سائر الفواكه منها ما يكفي لكثير من البلاد[2]، كما يجتمع إلى السوق الأسبوعي لمازونة أصناف من البربر بضرب من الفواكه[3]، أما مدينة بونة بأسواقها رخص موصوف وفواكه وبساتين قريبة وأكثر فواكهها من باديتها[4]، وعلى واد يجري بشرقي ندرومة بساتين وجنات من الخضر والفواكه[5]، وتنتج مدينة مليانة وأقاليمها وفحوصها جميع الفواكه، و"**بها أحسن ما في بلاد البربر من أشجار الليمون، تنمو بها أيضا أشجار البرتقال التي تعطي ثمارا جيدة تحمل لبيعها في تنس وغيرها من المدن**"[6]، ويصف الوزان تلمسان بقوله: "**وفي المدينة عدة سقايات... حيث الكروم المغروسة الممتازة تنتج أعنابا من كل لون، طيبة المذاق جدا، وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أر لها مثيلا في جهة أخرى، والتين الشديدة الحلاوة... والخوخ والجوز واللوز والبطيخ والخيار وغيرها من الفواكه المختلفة**"[7]، ويصف القلقشندي فواكه المغرب الأوسط بقوله: "**وبها البساتين الكثيرة المونقة والفواكه الحسنة**"[8].

وبالنسبة لأسواق المغرب الأقصى تنوعت أصناف الخضر والفواكه المعروضة بها بحيث ارتفعت كمية إنتاج الزيتون بمدينة مكناسة إلى درجة أنها سميت مكناسة الزيتون وعرض بأسواق فاس والرباط[9]، وغيرها كما عرض الجزر واللفت والخس في أسواق ويباع البصل والثوم في السوق الأسبوعي بالقرب من جبل بني منصور، وشهدت أسواق سجلماسة إنتاجا للتمر بمختلف أنواعه كان بها ستة عشرة صنف من التمر ما بين عجوة ودقل، وفي أسواق تتزيت وجدت أجود ما في إفريقيا كلها من التمر وكذلك أسواق ماسة والسوس الأقصى وأودغست

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص 279– ص 280.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص 260.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص 272.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ص 291.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر نفسه، ص 534.

[6]- بورملة خديجة: مدينة مليانة خلال العصر الوسيط دراسة تاريخية من خلال كتب الجغرافيا والرحلة، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج 8، ع1، جوان 2017 م، ص 233 – ص 234.

[7]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص20.

[8]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص111.

[9]- ابن غازي: المصدر السابق، ص02، ابن القاضى المكناسي: المصدر السابق، ج1، ص 103، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص78، عابد يوسف: المرجع السابق، ص388، غرداين مغنية: المرجع السابق، ص 456.

وفاس... وعرض التفاح الطرابلسي بأسواق مكناس وفاس[1]، وصفت هذه الأخيرة أن بساتينها عامرة وحدائقها ملتفة[2]، ذات جنائن كبرى ورياض[3]، شبهت بكثرتها ببساتين دمشق[4]، و تميزت أسواق سبتة في عرض الفواكه بأنواعها المختلفة الخريفية والصيفية والشتوية وهو منتوج القرى المجاورة لمدينة سبتة مثل قرية بليونش التي برزت ميدنا للزراعة الشجرية بامتياز في القرن السادس الهجري/ 12م، ولوفرة إنتاجها تجهز به إلى ما جاور سبتة من البلاد وحتى إلى المغرب والأندلس[5]، من خلال هذه الإشارة التاريخية نستنتج أن سبتة لم يكن لها نصيب في إنتاج القمح والشعير ورغم ذلك توفر بأسواقها، لطبيعة الأرض غير المناسبة لهذا النوع، ولكن برزت في الزراعة الشجرية بقراها فحققت اكتفاء داخلي في إنتاج الفواكه وتوجيهه إلى المناطق المجاورة من بلاد المغرب والأندلس، كما أن أسواق بلاد السوس شهدت معرضا كبيرا للفواكه الجليلة ذات الأجناس المختلفة والأنواع الكثيرة كالجوز والتين والعنب العذارى والسفرجل والرمان الإمليسي وألاترج كبير المقدار كثير العدة وكذلك المشمش والتفاح المنهد[6]، فالعاصمة مراكش كانت مليئة بالجنات والبساتين في عهد الموحدين فتنوعت بها الفاكهة والثمرات[7]،

وكان أكثر معروضات تارودانت الفواكه المختلفة لكونها أخصب بلاد المغرب[8]، يقول الإدريسي: **"بين مدينتي السوس أعني تارودنت و تويوين يوم في جنات وبساتين وكروم وأشجار وأنواع من الفواكه"**[9]، ولكثرة العرض كانت تباع رخيصة جدا، وكذلك كانت مدينة أيجلي كثيرة البساتين والتمر وجميع الفواكه، ربما بيع حمل التمر بما دون كراء الدابة من الجنان إلى السوق[10]، هذا يجعلنا نستنتج أن إيجلي كانت وسط جنة من الفواكه لدرجة أن التاجر لا يحتاج للدابة في حمل المتنوج من البستان إلى سوق المدينة، كما جمعت أسواق أودغست بين السلع المحلية والأجنبية ومن بين مبيعاتها أنواع من الخضر والفواكه[11]، والصورة ذاتها نرسمها لدرعة التي كانت على

---

[1]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص80 – ص89، أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص433 – ص435، عابد يوسف: المرجع السابق، ص389- ص 390.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 242.

[3]- الزهري: المصدر السابق، ص 114.

[4]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص 205.

[5]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص 32.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص227- ص228، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص329- ص330.

[7]- غرداين مغنية: المرجع السابق، ص 458.

[8]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 212، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 330.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 228.

[10]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 212، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 330.

[11]- العربي إسماعيل: الصحراء الكبرى...، المرجع السابق، ص 116.

نهر سجلماسة "**الجنات الكبيرة فيها جمع الفواكه**"[1]، من تمر وزيتون وكان حول النهر الذي يشق أغمات وريكة بساتين الخضر والفواكه[2]، كما أن موقعها أسفل جبل درن من جهة الشمال جعل أسواقها تستفيد من خيراته، حيث كان "**في كل هذا الجبل كل طريقة من الثمار... والفواكه التين الكثير... والسفرجل والرمان... ما يباع الحمل منه بقيراط واحد وبه من الإجاص والكمثري والمشمش... وشجر الزيتون المشتهي وسائر الفواكه**"[3]، وشهد سوق حصن مغيلة القاط أنواع الثمار ومعظمها التين[4].

أما عن وفرة الإنتاج من خضر وفواكه ببلاد الأندلس لقد امتازت بوفرة أجود أصناف الزيتون لملائمة المناخ والأرض لزراعته، فضلا عن خبرة أهل الأندلس في تهيئة الظروف الجيدة للإكثار من زراعته والاستفادة من ثماره وأوراقه وعروقه وأخشابه[5]، أشار ابن العوام إلى نوعين من الزيتون أحدهما بري أي ينبت بطبعه في الجبال والآخر الأهلي (بستاني) وهو أكثر حبا من الأول وأوفر زيتا[6]، تركزت زراعته في جبل العروس في شمال قرطبة وجبل البرانس، لكن أهم مدينة اختصت بهذا المحصول وبالذات في جبل الشرف الذي وصف بأنه لا تكاد تشمس فيه بقعة لالتفاف زيتونه[7]، يقول ابن غالب: "**جبل الشرف أشرف بقعة وأكرم تربة المغترس بالزيتون الدائم عند اخضراره المبارك عند اعتصاره لا يتغير به حال ولا يعتريه اختلال قد أخذ في الأرض طولا وعرضا فراسخ في فراسخ**"[8]، نستنتج أن أسواق إشبيلية تتفرق على غيرها بوفرة أجود أصناف الزيتون وغزارة إنتاجه[9]، يقول صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس "**يطمر زيتونه – زيتون جبل الشرف – تحت الأرض ثلاثين سنة ثم يعتصر فيخرج منه الزيت أكثر مما يخرج منه طريا**"[10]، لم يقتصر عرض الزيتون بسوق إشبيلية فقط فالجدول الإحصائي يشير إلى عدة أسواق شهدت تبادل تجاري في هذه السلعة، ولإرتفاع إنتاج الزيتون وجودته وجه نحو أسواق

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 227، مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 207.

[2]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر نفسه، ص 207.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 229- ص 231.

[4]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص 147.

[5]- راضي العامري محمد بشير حسن: فصول في إبداعات الطب والصيدلة في الأندلس، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1438 هـ/2014م، ص126- ص 127.

[6]- ابن العوام: المصدر السابق، ج1، ص 61.

[7]- المقري: نفح الطيب...، ج1، المصدر السابق، ص 158.

[8]- ابن غالب: المصدر السابق، ص292 – ص 293.

[9]- حسن راضي العامري محمد بشير: المرجع السابق، ص 131.

[10]- مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس، المصدر السابق، ص 63، الزهري: المصدر السابق، ص 89، حسن راضي العامري محمد بشير: المرجع نفسه، ص131.

المغرب الإسلامي كما كان مطلب تجار المشرق الإسلامي، ازدهرت أسواق بلاد الأندلس بباقي أصناف الخضر مثل الكرنب الذي وجد في الأسواق الأندلسية في موسمين هما الصيفي مغلق الأوراق والشتوي مفرق الأوراق، وتميزت أسواق بلنسية التي اختصت بزراعته يصل وزن الرأس الواحد من الكرنب خمسة عشرة رطلا[1].

كما توفر إنتاج الجزر واللفت في الأسواق الأندلسية فصلي الخريف والشتاء بكمية معتبرة، وكانت غرناطة وإشبيلية وقرطبة تعرف إنتاجه وتسويقه، وكذلك الباذنجان توفر بكميات كبيرة في الأسواق الأندلسية خاصة في فترة الصيف والخريف نوعان منه مدحرج الشكل صغير الحجم رقيق القشر يعرف بالقرطبي، كما توفر الثوم والبصل بأسواق الأندلس في فترتين متقاربتين في أيام الصيف وفصل الخريف في قرطبة، وخاصة إشبيلية اشتهر بإقليم البصل لكثرة إنتاجه[2]، بذلك نلاحظ مما تقدم عرضه أن السوق الأندلسية كانت تعرف فائض في الخضروات خاصة في مواسمها أيام الربيع وأواخر الصيف وبداية فصل الخريف، ما يؤدي إلى كثرة العرض وبالتالي انخفاض الأسعار مقارنة بفصول أخرى إن وجدت.

أما عن الفواكه فكانت بلاد الأندلس جنة فواكه فسوق شنت مرية ولقنت عرفت **"فواكه عامة"**[3]، وأسواق إشبيلية شهدت **"كثرة الثمرات من كل الصفات"**[4]، ومدينة أريولة: **"لها بساتين وجنات ورياضات دانية وبها من الفواكه ما لا تحصيل له"**[5]، عمرت أسواقها، وبيع بأسواق يبورة سائر الفواكه[6]، وذكر ابن غالب بحصن لبلة **"أجناس التمر وكثرة الزيتون والأعناب فاقت بخاصة من فضل الأديم الأحمر الفاضل البديع"**[7]، جعلت سوقه يزدهر بهذا التنوع الإنتاجي، وبسوق مالقة كان يحمل التين المالقى إلى مختلف الأقطار[8]، وذلك لجودته يقول الإدريسي **"استدار بها – أي مالقة– من جميع جهاتها شجر التين المنسوب إلى رية وتينها يحمل إلى بلاد مصر والشام والعراق وربما وصل إلى الهند وهو من أحسن التين طيب وعذوبة"**[9]، يبدو أن التين من

[1]– رابح رمضان: المرجع السابق، ص 63.
[2]– رابح رمضان: المرجع نفسه، ص 67 – ص 68.
[3] الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 553.
[4]– ابن غالب : المصدر السابق، ص 292– ص 293.
[5]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 558.
[6]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص 544 – ص 545.
[7]– ابن غالب: المصدر السابق، ص 292.
[8]– ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص 140.
[9]– الإدريسي: المغرب و ارض السودان..، المصدر السابق، ص 200.

البضائع المطلوبة والمتوفرة بأسواق الأندلس فمن مدينة شلب أيضا يحمل التين "**إلى أقطار الغرب كلها وهو تين طيب علك لذيذ شهي**"[1]، وبيع بسوق حصن زيان ثمار كثيرة لكثرة البساتين المنتشرة على النهر القريب منه[2].

من خلال ذكر بعض المناطق التي توفرت على إنتاج الخضر والفواكه نستنتج أن معظم مدن بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي شهدت ارتفاع في الإنتاج مع تعدد في الأصناف، ما جعل الأسواق تشهد نشاط للحركة التجارية بتنوع معروضاتها وفي الكثير من الأحيان تنخفض أسعارها لوفرة الإنتاج.

جدول إحصائي لأهم المحاصيل الزراعية الصناعية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي:

محاصيل زراعية صناعية	الأسواق / مناطق الإنتاج	المصادر / المرجع
الحرير	قابس	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 279 .
القطن	قفصة	نفسه، ج1، ص 277 – ص 278
القطن – القنب	قرطاجنة	نفسه،ج1، ص 285
الكتان	بونة	نفسه،ج1، ص 291 .
القطن	المسيلة	نفسه، ج1، ص 254، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص558
//	متيجة	الحميري: المصدر نفسه، ص 523
القطن	مستغانم	نفسه، ص 558
القنب	بجاية، عناية، جيجل	هدية محمود: المرجع السابق، ص 39
قصب السكر	السوق الأقصى	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص 227 .
//	أغمات	نفسه، ج1، ص 230
//	سبتة	نفسه، ج1، ص 528
القطن	تادلة	نفسه، ج1، ص 241
//	قرية أم الربيع	نفسه، ج1، ص 237
الكتان	البصرة	مؤلف مجهول: الاستبصار ..، المصدر السابق، ص 189
القطن ، الكتان	فاس	على أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 97
الكتان	رباط الفتح، سلا، جبل مطغرة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 635
الحرير	جبل أزكار، بادية زواغة	نفسه، ص 638
القطن	سلا	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 90
الكتان	البصرة، صفرو، مزدغة، مغيلة، أزجن، تبحريت	نفسه، ص 90– ص 91
قصب السكر	تارودنت – أيجلي	مؤلف مجهول: الاستبصار ..، المصدر السابق، ص 212
//	سبتة	العمري: المصدر السابق، ج4، ص 206
//	سلا	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 84

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق ..، ج2، المصدر السابق، ص 543.

[2]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 135 .

القنب	بلاد السوس، جبل أزكان، صفرو، جبل مزدغة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 636 – ص 637
القنب	مغيلة، فاس، أزاجن، بني بهلول، بازل	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 79
الكتان	شبرب	ابن غالب: المصدر السابق، ص 285
الحرير الطبيعي	جيان	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 568.
القطن	اشبيلية	ابن غالب: المصدر السابق، ص 292– ص 293
//	رندة	ابن سعيد المغربي: المغرب..، ج1، المصدر السابق، ص 329
//	وادي آش	الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص 604
القطن ، الكتان	ميورقة	الزهري: المصدر السابق، ص 229
// //	حصن طلميثة	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص 106
الكتان	باجة	المقري: نفح الطيب ..، ج1، المصدر السابق، ص 159
//	لاردة	الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص 169
//	إلبيرة	ابن غالب: المصدر السابق، ص 284
القطن	جبل الشرف	هدية محمود: المرجع السابق، ص 35
//	غرناطة ، مالقة	فياض أبو دياك عبد الكريم: المرجع السابق، ص 136
الكتان	إشبيلية	نفسه، ص 136
قصب السكر	//	ابن غالب: المصدر السابق، ص292– ص293، العذري: المصدر السابق، ص96
//	إلبيرة	ابن غالب : المصدر نفسه، ص 283
قصب السكر	جبل موسى	الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص 167
// //	شمجلة	الحميري: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص 361
القنب	طليطلة	السيد أبو مصطفى كمال: التاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص127
قصب السكر	غرناطة	نفسه، ص 124، ص 129
القنب	شاطبة – استجه	هدية محمود: المرجع السابق، ص 39

التعليق:

يتضح مما تقدم إحصاؤه توفر المزروعات الصناعية ببلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي والتي استعملت في صناعة بعض البضائع كالكتان[1]، والقطن[2]، و القنب[3]، وقصب السكر[4]...، لينتج عنها منتجات مصنعة مثل الأقمشة والمنسوجات، وهذا راجع لإقبال الفلاحين على زراعة هذا النوع من المحاصيل الزراعية، حيث انتشرت زراعة القطن والكتان بشكل سريع ببلاد الغرب الإسلامي، وازدهر الإنتاج مع تطور الأساليب الفلاحية لزراعته، وزرع القطن في المناطق المنخفضة من بلاد المغرب وكذلك في الأطراف الشمالية للصحراء والسهول الساحلية وأيضا السهول العليا بالمغرب الأقصى، أما الكتان فانتشرت زراعته في المغرب الأدنى وعلى مستوى منطقة الأطلس الأوسط الشمالي وفي المناطق الجنوبية من الأندلس وعلى السواحل الجنوبية للبحر المتوسط للأندلس[5]، وبالنسبة للقطن انتشرت زراعته بالمغرب الأدنى في مدينة قفصة[6]، وفي قرطاجنة التي ذكر الإدريسي أن من "**غلاتها القطن والقنب**"[7]، كما شهدت زراعة الكتان بها أيضا[8]، وتركزت زراعة القطن بشكل كثيف في تونس وانتشر الكتان في قسطيلية بالجنوب وسبيبة وتوزر[9]، أما المراكز التي تركز فيها زراعة القطن والكتان بالمغرب الأوسط بونة يقول الإدريسي: "**ويزرع بأرضها الكتان**"[10]، وفي إطار وصف مدينة طبنة ذكر الحميري أنها مدينة "**حسنة كثيرة المياه والبساتين والزروع والقطن**"[11]، ومدينة المسيلة كانت كثير: القطن[12]، ذكر

---

[1]- **الكتان**: نبات ليفي نسيجي يبلغ طول نبته نحو ذراع، دقيق الأوراق والساق، أزرق الزهر له بذور حمراء اللون، عرف في بعض المناطق عند العرب باسم الزير، يزرع في شهر أكتوبر ويحصد في شهر ماي والأرض الملائمة له هي الأرض الرملية الرطبة الغالب عليها الحرارة مع الملوحة حتى يرق الكتان ويغلظ ساقه ويكثر بذره. ينظر: هدية محمود: المرجع السابق، ص 36.

[2]- **القطن**: نبات من أصل هندي أدخل إلى بلاد الغرب الإسلامي على يد الفاتحين العرب في ق 2 هـ/8م، تنتشر زراعته في التربة الطميية و غزارة المياه ونقله المسلمون إلى الأندلس، ينظر: هدية محمود: المرجع نفسه، ص 33 – ص 34.

[3]- **القنب**: نبات ليفي من فصيلة الكتان، من أصل فارسي عرف باسم البذور الملكية، أدخله الفينيقيون إلى بلاد المغرب، والقنب منه البري والهندي له أوراق تشبه ورق الشجر وسيقانه طويلة وفارغة وبذوره مستديرة، يفضل في زراعته التأخير، يزرع في الأرض النجيبة، خاصة السوداء والرملية الكثيرة السماد في الجو الحار يتخلله الرطوبة، ينظر: هدية محمود: المرجع نفسه، ص 38- ص 39.

[4]- **قصب السكر**: نبات مجهد جدا للتربة يحتاج لتربة خصبة غنية بالعناصر الغذائية العضوية والمعدنية يزرع في فبراير أو مارس ويحصد في نوفمبر أو يناير، و تجود زراعته على ضفاف الأنهار، ينظر: عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 83.

[5]- هدية محمود: المرجع السابق، ص 34، ص 36 – ص 37.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 277- ص 278.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 285.

[8]- هدية محمود: المرجع السابق، ص 37.

[9]- هدية محمود: المرجع نفسه، ص 34- ص35، ص 37 .

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1 ، المصدر السابق، ص 291.

[11]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 387 .

[12]- هدية محمود: المرجع السابق، ص 35.

الحميري أن لأهلها "**مزارع قطن**"[1]، وكانت متيجة من "**أكثر تلك النواحي كتانا ومنها يحمل**"[2]، إلى مختلف الأقطار، كما كان "**يبذر في أرضها– مستغانم– القطن فيجود**"[3]، وكان أهل مقرة يزرعون الكتان وهو عندهم كثير[4]، وزرع بقسنطينة ويكثر الكتان أيضا عند أهل برشك، ويشتغل معظمهم في حياكة الأقمشة التي تحمل إلى الأفاق، وهذا دليل على وفرة هذه المادة الأولية وكثرتها في الريف[5]، ويؤكد الوزان على تواجد القطن بندرومة بقوله: "**وينتجون على الخصوص أقمشة القطن لأنه ينبت بكثرة في الناحية**"[6]، كما انتشرت زراعة القطن في بجاية وهنين وزراعة الكتان بجيجل وبرشك وبجاية وتبحريت[7].

ومن مدن وقرى المغرب الأقصى التي اشتهرت بزراعة القطن: فاس وذلك في مناطق السهول والهضاب غربها، جعلها تتميز بخصوبتها وتوفر مواردها المائية ما شكل حزام حولها من المساحات المزروعة بالقطن، وعرفت مدينة سجلماسة بزراعة القطن على مساحات كبيرة من أراضيها فذاع صيتها بجودة إنتجاها ومن ثم تصديره إلى سائر بلاد المغرب كما حمل القطن من البصرة إلى كثير من البلاد[8]، واشتهرت بالكتان فيقال عنها بصرة الكتان لأن أهلها يتاجرون بالكتان[9]، ووجد في قرية أم الربيع القطن والكتان معا، كما زرع بكميات كبيرة في مناطق المحيطة بمكناسة وسلا[10]، ونظرا لكثرة إنتاج القطن بتادلة حقق اكتفاء السوق الداخلي ونظرا لجودته وجه نصيب معتبر منه نحو التجارة الخارجية يقول الإدريسي: "**ومن مدينة تادلا يخرج القطن الكثير ويسافر به إلى كل الجهات ومنه كل ما يعمل من الثياب القطنية ببلاد المغرب الأقصى ولا يحتاجون مع قطنها إلى غيره من أنواع القطن المجلوب من سائر الأقطار**"[11]، كما يزرع بأراضي مدينة داي الكثير من القطن[12].

---

[1]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 558 .

[2]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص 523.

[3]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص 558.

[4]– الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص 556، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1 ، المصدر السابق، ص 263 .

[5]– عميور سكينة: المرجع السابق، ص 147 .

[6]– الوزان: المصدر السابق، ج2 ، ص 14.

[7]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص107، بديرة عادل: المرجع السابق، ص65، هدية محمود: المرجع السابق، ص35 – ص 37.

[8]– هدية محمود: المرجع السابق، ص 35، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 90.

[9]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص388.

[10]– هدية محمود: المرجع السابق، ص35– ص37، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص90.

[11]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 241.

[12]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 241.

ونظرا لجودة أراضي الأندلس كان محصولها من القطن ذا جودة كبيرة، فهذه إشبيلية **"تنبت أرضها من عجيب قطنها الذي يحسن فيها يزكو بها ويعم أفاق الدنيا منها ويجهز إلى القيروان وغيرها وكل ما استودع في أرضها واغترس في بقعتها نما وزكا في اختباره وفضل فضلا بيّنا على غيره"**[1]، وأكد الحميري ذلك بقوله: **"القطن يجود بأرضها فيعم بلاد الأندلس"**[2]، ويتفق معه الحموي بقوله: **"ومما فاقت به على غيرها من نواحي الأندلس زراعة القطن فإنه يحمل منها إلى جميع بلاد الأندلس والمغرب"**[3].

ولقد تميز قطن الشرق بالكثرة والجودة لطبيعة تربته[4]، هذا يجعلنا نستنتج أن القطن كان متوفرا بسوق إشبيلية ونظرا لارتفاع الإنتاج وجودته وجه الفائض منه إلى التصدير[5]، أما بالنسبة للكتان خصصت إشبيلية له الحقول الشاسعة لزراعته. كما اشهرت أراضي مالقة بزراعة القطن لخصوبة التربة واتباع الأساليب الزراعية المعتمدة على المنهج العلمي وخبرات المزارعين وزرع بغرناطة خاصة الأراضي المحاذية للساحل[6]، كما كان يزرع في رندة[7]، ووادي اش[8]، وميورقة[9].

وتتركز أهم مناطق زراعة الكتان في قرى جبل شلير بغرناطة ويتميز كتان تلك المنطقة بجودته[10]، وكانت مدينة لاردة **"مخصوصة بكثرة الكتان وطيبه ومنها يتجهز بالكتان إلى جميع نواحي الثغر"**[11]، وامتازت إلبيرة والمناطق التي تحيط بها بكثرة الأماكن المزروعة بالكتان[12]، أثنى عليه الحميري بقوله أن كتان إلبيرة **"يربو جيده**

---

[1]- ابن غالب: المصدر السابق، ص 292 – ص 293.

[2]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص 21 .

[3]- الحميري: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص 195، العذري: المصدر السابق، ص 96 .

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص 35.

[5]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 136 .

[6]- فياض أبو دياك صالح محمد: المرجع السابق، ص 201 .

[7]- ابن سعيد المغربي: المغرب في حلي المغرب، ج1، المصدر السابق، ص 329، **رندة (ronde)**: معقل حصين من أعمال تاكرنا، وهي مدينة قديمة على نهر جار، ينظر: الحميري: البلدان، ج1، المصدر السابق، ص 73.

[8]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص 192.

[9]- الزهري: المصدر السابق، ص 129 .

[10]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 126، هدية محمود: المرجع السابق، ص 38.

[11]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 507.

[12]- هدية محمود: المرجع السابق، ص 38.

على كتان النيل"[1]، وتركزت زراعة الكتان في مدينة أندرش وقونجة وقرطبة وشبرب وميورقة وشذونة وألميرية التي وصفت بأنها بلد الكتان[2].

نستنتج أن القطن والكتان كانتا بضاعتان أساسيتان في التبادل التجاري بمختلف أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي. أما بالنسبة لإنتاج القنب وردت إشارات قليلة عن مناطق زراعته من ذلك قرطاجنة أشار الإدريسي إليه بقوله: "**من غلاتها القطن والقنب**"[3]، وفي المغرب الأوسط كانت زراعته ملائمة لزراعة الكتان في كل بجاية، وضواحي عنابة، وبنسبة كبيرة جيجل التي كانت أراضيها صالحة لزراعة القنب الذي كان ينمو بكمية كبيرة[4]، كما زرع نبات القنب في عدة مدن بالمغرب الأقصى مثل: مغيلة، فاس، الجمعة الجديدة، وصفرو، ومزدغة وانرجن وبني بهاول وبني بازل[5].

أما بالنسبة للأندلس وجه القنب في بعض المناطق مثل شاطبة بالقرب من نهر شنيل قرب إستجه الذي استخدم لسقي البساتين وحقول القطن والقنب كمازر في مالقة[6]، نستنتج مما تقدم ذكره أن إنتاج القنب على مستوى بلاد الغرب الإسلامي لبت مطالب أسواقه.

ويعتبر قصب السكر من المحاصيل الزراعية الصناعية يصنع منه السكر[7]، كثرت زراعته بمدن متفرقة من المغرب وكان انتشاره أوسع بمدينة سبتة ولكثرته غطى حاجيات أسواق المدن والقرى المجاورة لها[8]، تحدثت الكتب الجغرافية عن قصب السكر من ذلك صاحب كتاب الاستبصار عن مدينة أيجلي "**وقصب السكر بها كثير وله بها معاصر كثيرة**"[9]، أما مدينة تارودانت وصفت أنها "**أكثر بلاد الله قصب سكر وفيها معاصر السكر كثيرة**"[10]، إذن بلاد السوس من المراكز التي ينتشر فيها زراعة قصب السكر.

---

[1]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص 24.

[2]- هدية محمود: المرجع السابق، ص38، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 126، البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص137.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 285.

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص 39.

[5]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 79.

[6]- هدية محمود: المرجع السابق، ص 39.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 124.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص 387.

[9]- مؤلف مجهول: الاستبصار ...، المصدر السابق، ص 212، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 330.

[10]- مؤلف مجهول: الاستبصار ...، المصدر نفسه ، ص 212، الحميري: الروض المعطار...، المصدر نفسه، ص 330 .

أما بالنسبة للأندلس تركزت زراعته في المناطق الساحلية خاصة في البساتين الواقعة جنوبي إشبيلية[1]، **"التي يحسن فيها نبات قصب السكر"**[2]، وفحص غرناطة[3]، والبيرة[4]، وشلوبانية[5]، وجبل موسى[6]، المنكب[7]، وشمجلة[8]، كما نلاحظ تعدد مناطق إنتاج قصب السكر وارتفاع إنتاجه جعله متوفر بأسواق الغرب الإسلامي في العصر الموحدي، نتج عنه إنتاج السكر بكمية معتبرة لب متطلبات السوق الداخلي والفائض وجه للتجارة الخارجية.

قائمة المكسرات والفواكه الجافة المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي:

أنواع الفواكه الجافة	الأسواق / مناطق الإنتاج	المصادر / المرجع
اللوز	قابس	ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص 140.
الزبيب	//	نفسه ، ص 145
//	طرابلس	
اللوز ، الفستق	قفصة	الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص 478
البلوط	جبل بني راشد	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 636
التين المجفف، الزبيب	تلمسان	الوزان: المصدر السابق، ج2، ص 20
	مرسى الدجاج	عدالة مليكة: الصناعة الغذائية..، المرجع السابق، ص 367
	بجاية ، عنابة	سكاكو حورية: المرجع السابق، ص80، الوزان: المصدر السابق، ج2، ص61
الجوز	تلمسان	مؤلف مجهول: الاستبصار ..، المصدر السابق، ص 176
البلوط	فاس	الجزنائي: المصدر السابق، ص 35
اللوز	//	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص86
الجوز	//	نفسه، ص 85– ص 86
الجوز	جبل بني بوشيب، تانيزا، جبل بني جبير – تكوليت	
اللوز	جبل أديمي ، جبل بني وليد	
//	أوجلة	الخزاعي كريم غانيّ: المرجع السابق، ص 106
البلوط	قرطبة	الإدريسي: المغرب وأرض السودان ..، المصدر السابق، ص 213
اللوز	بشتر	احمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 435

[1]– السيد أبو مصطفى كمال : تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 124.

[2]– العذري : المصدر السابق، ص 96.

[3]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 124.

[4] ابن غالب: المصدر السابق، ص283.

[5]– الحميري: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص 360، تقع **شلوبانية** على ساحل البحر المتوسط وهي أعمال غرناطة، ينظر: الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص111.

[6]– الإدريسي: المغرب و أرض السودان...، المصدر السابق، ص 167.

[7]– القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص 218.

[8]– الحميري: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص 361.

الجوز، البندق	شنت مرية	رمضان رابح: المرجع السابق، ص 79
البلوط، القسطل، الجوز	قرطبة	
الجوز	فريش	ابن غالب: المصدر السابق، ص 290
//	غرناطة، شلب، شنت مرية، طركونة، حصن فريرة	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص143، رمضان رابح: المرجع السابق، ص79
التين المجفف ، الزبيب	بلش	القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص 218
اللوز ، التين المجفف	قرطبة	نفسه، ج5، ص 219
اللوز	إشبيلية، مالقة، قمارش	رمضان رابح: المرجع السابق، ص 79
اللوز ، البندق	قرطبة– قبرة –شنقرة	
الجوز	جبل شلير ،حصن فريرة	الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص 201
اللوز	مالقة ، بلش ، قمارش	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص143– ص144
الفستق	شنت برية	
التين المجفف ، الزبيب	إشبيلية، المنكب، قرية شاط، يابسة، مالقة، سرقسطة	نفسه ، ص 257– ص 258
اللوز ، الجوز	إلبيرة ، فريش	أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص435، ابن غالب: المصدر السابق، ص283

التعليق :

يبدو أن أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي لم تخلوا من المكسرات والفواكه المجففة ذات الإنتاج المحلي، عرفت بالتنوع والجودة على سبيل المثال عرفت قفصة بزراعة الفستق الذي عدّ من أجواد الأنواع في إفريقية، حيث امتاز بكبر ثماره وكثرة إنتاجه إذ أن أشجاره كان إنتاجها مثل عناقيد العنب، بسبب خصوبة التربة ووفرة المياه وعرفت باسم الفستق القفصي وتكثر زراعته في "طراق" الذي يتميز بطيب الرائحة والعطر الزكي، كما شهدت قفصة زراعة اللوز[1]. أما بالنسبة للمغرب الأوسط من بين المناطق التي كان إنتاجها وفيرا مدينة تلمسان أكد على ذلك صاحب الاستبصار بقوله: "**الجوز بها كثير**"[2]، وأيده البكري عند ما ذكر أنها محاطة بأشجار الجوز[3]، وذكر القلقشندي في أن بها "**شجر الجوز على كثرة**"[4].

[1]– عباس فضل الحسين: المرجع السابق، ص 192، أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 433، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص478.

[2]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 176.

[3]– البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص 76.

[4]– القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص150.

كما زرعت أشجار الجوز بكثرة في المغرب الأقصى خاصة في فاس بعدوة القرويين، وجبل بني بوشيب الذي أمد سوق فاس بكمية كبيرة من الجوز، وتانيزا تنتج الكثير من الجوز وجبل بني جبير وتكوليت، أما اللوز زرع في المغرب الأقصى في جبل أديمي وجبل بني وليد الذي أمد سوق فاس بما تحتاجه من اللوز[1].

والملاحظ أن التجارة بالفواكه الجافة بالأسواق الأندلسية كانت بصفة كبيرة، ومن أهما المناطق المنتجة والتي كانت تنقل منها هذه السلع[2]، نجد مدينة شنت مرية التي اشتهرت بشجرة القسطل والجوز وبغراناطة وحصن فريرة وشلب والبرتغال الكثير من أشجار الجوز والذي توفر وبنوعية جيدة في كل من إشبيلية وبلش ومالقة وقمارش[3]، وصفه القلقشندي بحسن المنظر[4]، كما زرع في طركونة[5]، وعرفت ببساتين قرطبة بإنتاج كميات كبيرة منه، فكان بها اللوز الكثير الذي يسوق إلى باقي أسواق مدن الأندلس[6]، كما تواجد اللوز بإلبيرة وانتشر في فريش وزرع اللوز ببشتر[7]، نلاحظ انتشار زراعة الفواكه الجافة والمكسرات على مستوى مدن بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي بنسب متفاوتة، والمميز فيها أن الفلاحين كان لهم طرائق لحفظ الفواكه فتبقي طرية لمدة تزيد على ستة أشهر فتؤكل في غير موسمها[8]، كما أن وفرة إنتاج التين دفعت الحرفين إلى تجفيفه وتوفيره بالأسواق على مستوى السنة والحال ذاته بالنسبة للعنب بتجفيفه لصناعة الزبيب لقيت هذه الحرفة إقبالا واسعا من طرف السكان في كل من تلمسان[9]، مرسى الدجاج[10]، بجاية عنابة[11]، وإشبيلية والمنكب وقرية شاط ويابسة ومالقة وسرقسطة[12]، تميزت هذه السلع بجودة عالية لذلك حظيت بشهرة واسعة داخل الإقليم الموحدي وخارجه فكانت من مطالب التجار الأجانب.

---

[1]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 85- ص 86.

[2]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص 73.

[3]- رابح رمضان: المرجع نفسه، ص 79، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 143.

[4]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص218.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص143.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص143، رابح رمضان: المرجع السابق، ص 79.

[7]- أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 435.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص 192.

[9]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص 20.

[10]- عدالة مليكة: الصناعة الغذائية...، المرجع السابق، ص367.

[11]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص61.

[12]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص257- ص 258.

قائمة لبعض الأعشاب الطبية والعطرية المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي:

أنواع الأعشاب الطبية والعطرية	مناطق الإنتاج والتسويق	المصادر / المرجع
الحناء، الكمون ، الكروياء	قفصة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1 ، المصدر السابق، ص 277– ص278
الكروياء ، العصفر	قرطاجنة	نفسه، ج1، ص 285
الزعفران	مجانة	نفسه، ج1، ص 293
الحناء ، الكمون ، الكروياء	تقيوس	نفسه، ج1، ص 277
الشهدانج، الحناء، الكمون	قرية وازلفن	نفسه، ج1، ص 253
النيلة	فحص الغدير	مؤلف مجهول : الاستبصار...، المصدر السابق، ص 167
الريحان	نول لمطة	نفسه، ص 214، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 584
الحناء، الكمون، الكروياء، النيلج	درعة	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص 227
الحناء، التاكوت للدبغ	//	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 207
النيلة	//	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 99
الكمون	//	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 638
الكمون	أم الربيع	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 237
الأزهار، الرياحين (الياسمين، الورد الدمشقي، الوزال)	فاس	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص 234، ص 248، ابن أبي زرع: الأنيس المطرب... (طبعة دار منصور)، ص43
الكبار، البابونج، الكروياء	//	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 92
الدرمك	رجراجة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 624
أمزكور	إيجلي	نفسه، ص 625
الحناء	تادلا	نفسه، ص 637
الخروب	جبل بنوزناتة، جبل مطغرة	عبد الحميد هلال عبد الحميد : المرجع السابق، ص 89
الأرقان، الشيح، الحناء، الرتم، الزعتر	أغمات، السوس، نفير، مغيلة، السوس الأقصى	نفسه، ص92– 93
النبق	مراكش	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1 ، المصدر السابق، ص 236
الكروياء	وادي مجردة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 638
النبق	زرفة	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص 206
القرمز	بلاد الأندلس	ابن غالب: المصدر السابق، ص 309
العود	دلاية	نفسه، ص 309
القسط الطيب	بلاد الأندلس	
الزعفران	//	
//	بلنسية	العذري: المصدر السابق، ص 17
العصفر	إشبيلية	نفسه، ص 96
القسط الطيب	جبل أنده	ابن غالب: المصدر السابق، ص 309
العصفر	لبلة	العذري: المصدر السابق، ص111، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر

		السابق، ص169
العود	دلاية	ابن غالب: المصدر السابق، ص 309
عود الألنجوج، الحلب، القسط، القرمز	حصن دلاية، أكشوبنة، أندة، شلطيش، قلعة أيوب، إشبيلية، شذونة، لبلة، بلنسية[1]	مؤلف مجهول: تاريخ الأندلس، المصدر السابق، ص 50- ص 51
اسارون، الخزاما، الدردار، السنبل، النرجس	الجزيرة الخضراء، قبرة، بلاد الأندلس[2]	حميد حمزة آمنة : الصيادلة والعشابون في الأندلس، ص 59- ص60، ص 68
النباتات العطرية، الزعفران، الكروياء، الكمون، الكزبرة، النعناع، السمسم [3]	الأندلس	بن خيرة رقية: البيئة النباتية في الأندلس، ص 58
الخروب	ندرومة[4]	مصطفى مروان: دراسة المعالم الأثرية في مدينة ندرومة، المرجع السابق، ص47

التعليق:

كشفت لنا الإحصائيات الخاصة بالأزهار العطرية والطبية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي على توفيرها ضمن البيئة النباتية للبلاد المغربية والأندلسية، لاستعمالاتها المتعددة في المجتمع الأندلسي ولاسيما في الطبيخ كالزعفران[5]، والكمون والكزبرة والكروياء والتي كانت تضاف إلى العديد من الأكلات ناهيك عن استعمالاتها في الصناعة العطرية نظرا لرائحتها الزكية ولحاجتها كذلك في صناعة الأشربة الطبية[6]، حيث امتازت المدن بكثرة الحدائق التي يزرع فيها أزهار الأس والياسمين والنرجس والبنفسج وغيرها[7]، يذكر لنا الإدريسي أن "**تقيوس**[8]... **لها غلات الحناء والكمون والكروياء**"[9].

[1]- مؤلف مجهول: تاريخ الأندلس، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1428هـ/2007م، ص50- ص51.

[2]- حميد حمزة آمنة: الصيدلية والعشابون في الأندلس، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد،1427- 1428هـ/ 2006-2007م، ص59- ص61.

[3]- بن خيرة رقية: البيئة النباتية في الأندلس من خلال كتاب عمدة الطبيب في معرفة النبات لأبي خير الإشبيلي (ق6هـ/ 12م)، مجلة الإنسان والمجال، مج4، ع7، جوان 2018م، ص58.

[4]- مصطفى مروان: دراسة للمعالم الأثرية في مدينة ندرومة، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الثقافة الشعبية)، قسم الثقافة الشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1425- 1426هـ/ 2004- 2005م، ص47.

[5]- الزعفران له وظائف طبية فهو نبات مقوي للقلب والكبد والمعدة. ينظر: القللونسي الأندلسي أبو بكر محمد بن محمد: تحفة الخواص في طرف الخواص (في صنعة الأمدة والإصباغ والأدهان)، تح: حسام أحمد مختار العبادي، مكتبة الإسكندرية، د.ط، الإسكندرية، 1427هـ/2007م، ص75.

[6]- بن خيرة رقية: المرجع السابق، ص 60.

[7]- عباس فضل حسين: المرجع السابق، ص 192.

[8]- **تقيوس**: مدينة حسنة بينها وبين قفصة مرحلة وهي مدينة عامرة كثيرة الخيرات. ينظر: الإدريسي: نزهة المشاق...،ج1، المصدر السابق، ص277.

[9]- الإدريسي: نزهة المشاق..،ج1، المصدر نفسه، ص277.

وبالنسبة للمغرب الأوسط شهدت مناطق اهتماما من طرف السكان بزراعة هذه النباتات مثلا كانت مدينة قفصة تنتج الحناء والكمون والكروياء بكميات معتبرة[1]، وكانت مدينة العباد الواقعة على بعد ميلين شرق مدينة تلمسان تنتج مساحات كبيرة من الزهور التي تستثمر في صناعة العطور فضلا عن تربية النحل الذي يتغذى من رحيقها[2]، كما كان لبني وازلفن سوان يزرعون عليها الحناء[3]، ولقد استعملت النيلة في تحضير الأصبغة يقول صاحب الاستبصار أن سكان فحص الغدير "**عندهم النيلة مشهورة**"[4].

وفي بلاد المغرب الأقصى تعددت مراكز زراعة هذه النباتات، كانت أسواق سبتة تأتيها من قرية بليونش من ريحان وياسمين والنسرين والبهار والسوسان والنوار والقرنفلي والبنفسج والنعنع والترنجان والمرددوش، وزهر النارنج[5]. كما حفلت البساتين الأندلسية بمختلف أنواع الرياحين والنباتات الطبية والعطرية مثل الورد والبنفسج والخيري والسوسن والنرجس والبهار والياسمين والريحان والحبق، القرنفل والآس...، ومن ناحية أخرى كان يزرع بالبساتين وينبت بالجبال أيضا العديد من النباتات الطبية والعطرية مثل الحناء والسونيز والشيح والأنسيون والكراويا والكمون والكزبر وإكليل الجبل وإكليل الملك[6].

تميز الأندلسيون في هذا المجال لاهتمامهم الكبير بالبساتين والرياض والمنتزهات والحدائق، لذلك انتشرت انتشارا كبيرا في مناطق عديدة من بلاد الأندلس خاصة على ضفاف الأنهار، هذا يعتبر قمة التطور في الجانب الزراعي[7]. ويعتبر الزعفران أهم هذه السلع بالأسواق وأهميته التجارية ترجع لأغراضه الطبية والصناعية ولذلك الكثير من الفلاحين ارتزقوا على زراعة الزعفران، لأنه شكل مورد تجاريا مفيدا للعيش ويستجار به إلى البلاد المجاورة في الولايات الإسلامية[8]، و لقد تحدث الجغرافي الأندلسي ابن غالب الغرناطي الأندلسي عن شهرة الأندلس بنوعية الزعفران ذات الجودة العالية والنكهة المميزة والفوائد الطبية وتنتشر زراعة الزعفران في أغلب مدن

[1]- الإدريسي: نزهة المشاق..،ج1، المصدر السابق، ص277– ص278.
[2]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص24، بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص80.
[3]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص148.
[4]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص167.
[5]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص33.
[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 146.
[7]- ماهر صبري كاظم: المرجع السابق، ص11.
[8]- حسن راضى العامري محمد بشير: المرجع السابق، ص 146.

الأندلس منها مدينة بياسة التي يجود فيها الزعفران[1]، وذكر الإدريسي أن "**زراعات ومستغلات الزعفران كثيرة**"[2].

كما عم زعفران طليطلة البلاد وهو المتناهى في الفضل تفوق جودته كل زعفران[3]. وتمتاز مدينة وادي الحجارة في وسط الأندلس بتفوق إنتاجها من الزعفران[4]، وقد أكد ذلك الإدريسي بقوله: "**وبها من غلات الزعفران الشيء الكثير يتجهز به منها ويحمل إلى سائر العمالات والجهات**"[5]، كما اختص أهل بسطة بمعالجة هذا المحصول وإعادة تسويقه نحو باقي المناطق الأندلسية، وكان بها كميات كثيرة مما يسمح لها بتسويق الفائض نحو باقي الأسواق الأندلسية الأخرى[6]، كما يقول القلقشندى: "**ما يكفي أهل الملة الإسلامية بالأندلس على كثيرة ما يستعملونه منه**"[7]، كما أشار العذري إلى توفر الزعفران في كورة بلنسية بقوله: "**وينبت أكثر أرض بلنسية الزعفران ويحسن فيها**"[8].

وزرع الزعفران في مدينة أبدة التي كانت وافرة الإنتاج[9]، كما عرفت الأندلس العصفر كان يستعمل في الصباغة وهو نوعين المشوك وغير المشوك والأخير أكثر جودة من الأول[10]، تكثر زراعته في اشبيلية[11]، و لبلة[12]، بنوعية رفيعة ومن هذه المدن كان يتم تسويقه وتوزيعه إلى باقي أسواق الأندلس سواء عن طريق المزارعين أنفسهم أو عن طريق الوسطاء المتمثلين في التجار[13]، أما القرمز فأكثر ما يكون في إشبيلية ولبلة وشذونة وبلنسية وفحص

---

[1]- ابن غالب: المصدر السابق، ص 284.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص569.

[3]- ابن غالب: المصدر السابق، ص288.

[4]- حسن راضي العامري محمد بشير: المرجع السابق، ص 147.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 553.

[6]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص 82.

[7]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص 221.

[8]- العذري: المصدر السابق، ص 17.

[9]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 137.

[10]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص83، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص128- ص129، البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص137.

[11]- العذري: المصدر السابق، ص 96.

[12]- الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص169، العذري: المصدر السابق، ص111.

[13]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص83، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص128- ص129، البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص137.

إلبيرة[1]، و أهم مناطق زراعة الأزهار والرياحين كانت بلنسية وبرجة وجبل شقوره وجبل شيبة قرب قبرة جبل شلير بغرناطة وجبل العروس بقرطبة[2].

وإضافة إلى ما تقدم تنوعت النباتات الطبية في طرطوشة وجبال قلعة أيوب وفي جبل شلير وانتشر نبات الجنطياتا في لبلة يسوق منها إلى جميع أنحاء الأندلس ويوجد في جبل شقورة الشقاقل[3]، ذكر ابن غالب أن "**بجبل أندة يوجد القسط الطيب المر المذاق**"[4]، والملاحظ في الأندلس أنها تميزت بالنباتات العطرية التي انتشرت على مستوى مساحته مثل: عود النضوج في إقليم البشره هذا العود يفوق في رائحة العود الهندي[5]، كما يوجد في ناحية دلاية العود وهو عود لا يفوقه العود الهندي ذكاء وعطر الرائحة[6]، واشتهرت بأسواق الأندلس البابونج الطليطلي نبات عطري وهو الأقحوان طيب الرائحة تكاثف بطليطلة كما زرع بها نباتات أخرى وهي حبق الراعي وهو عطر الرائحة والشمع والكرويا[7].

من خلال عرض مناطق إنتاج النباتات العطرية والطبية يتضح لنا أن أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي ازدهرت بإنتاج محلي لبى متطلبات السكان، والبعض منها سجلت فائضا بالسوق الداخلي فوجهت نحو التجارة الخارجية، وما يلفت انتباه الباحث أن أهل الأندلس اهتموا بمتابعة النباتات والأعشاب والحشائش الطبية وبكل ما يتعلق بعملية وطرق الزراعة وإصلاح الأرض والسقي والتسميد وكل الآفات الزراعية، وتدبير النبات من بداية زراعته حتى اكتماله ونضوجه، كما صنف الأندلسيون المؤلفات الزراعية ومنهم ابن العوام الإشبيلي، وابن البصال الطليطلي، وابن وحشية، ومؤلفاتهم في علم الفلاحة، وأبو العباس بن الرومية الإشبيلي وكتابه الرحلة النباتية توضح لنا هذه المؤلفات أصناف النباتات وأماكنها وفوائدها الطبية.

[1]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص138.
[2]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص146.
[3]- ماهر صبري كاظم: المرجع السابق، ص 10.
[4]- ابن غالب: المصدر السابق، ص309.
[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص146.
[6]- ابن غالب: المصدر السابق، ص309.
[7]- بن عطية الله إبراهيم: المرجع السابق، ص159.

جدول إحصائي للحيوانات ومنتجاتها المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي:

الحيوانات ومنتجاتها	مناطق الإنتاج والتسويق	المصادر / المرجع
الجلود المدبوغة	قابس	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1 ، المصدر السابق، ص279– ص280
مواش، أغنام ، أبقار	زويلة	نفسه، ج1، ص 283
لحوم البقر و الغنم	//	عابد يوسف، المرجع السابق، ص 629
جلود الفنك	أسواق المغرب الأدنى	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص 99، ص 103
الخيول العربية الأصيلة	//	نفسه، ص 100
الأصواف والماشية	//	نفسه، ص 115
اللبن ، اللحم ، العسل	بونة	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 127
العسل ،المواشي والاغنام	شرشال	الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص340
السوائم و الدواب	بجاية	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 261
الدواجن	//	عميور سكينة: المرجع السابق، ص 162
اللحوم	//	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص 259
العسل، السمن، البقر	بونة	نفسه، ج1، ص 291
الدواجن	//	عميور سكينة: المرجع السابق، ص 162
السمن، الكربة، البقر، الغنم، العسل	وهران	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 252، الحميري: الروض المعطار، المصدر السابق، ص 613
الألبان ، السمن ، العسل	مازونة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 272، الحميري: المصدر نفسه، ص522
طيور (السماني)	مرسى الدجاج	أحمد النجار ليلي : المرجع السابق، ق2، ص 436
سوائم الخيل، الأغنام، الأبقار	المسيلة	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص 254
الخيل	جبال ونشريس	ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص 145
الخيل	جبال الأوارس	الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 77
الجراد	مراكش	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 235
الدواجن	فاس	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص238، عباد يوسف: المرجع السابق، ص406
الإبل ، الماشية	//	على أحمد قويدر محمد: الرجع السابق، ص 100
الماشية: غنم ، ابل ، خيل	تامسنا ، تادلي	رسائل موحدية، ج2، ص 239، الرسالة، رقم 55
اللحوم	قاعو كرناطة	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص 261
شحم الشاة	وجدة	الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 607
اللحوم [1]	تارودنت	بنمير عمر: تارودانت من خلال المصدر الجغرافية في العصر الوسيط، ص128

[1]– بنمير عمر: تارودنت من خلال المصادر الجغرافية في العصر الوسيط، ضمن أعمال ندوة حول: تارودانت حاضرة سوس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المملكة المغربية، أيام 7-8-9 أفريل 1988م، سلسلة الندوات والأيام الدراسية رقم: 02، مطبعة المعارف الجديدة، ط2، الرباط، 1997م، ص 128.

البقر، الغنم، الألبان، السمن	نول لمطة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص224– ص225
المواش	سلا	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 239
الدواجن، البغال	جبال غمارة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص406، القبلي محمد: المرجع السابق، ص233
الغنم ، البقر ، الخيل	جبل فازاز	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 187
الخيول	//	الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 435
الدواجن	جبال المصامدة، تينملل، دكالة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 406
العسل	السوس الأقصى	الزهري: المصدر السابق، ص 118
الجراد	//	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 227– ص 228
الإبل	صحراء المغرب والواحات	ابن حوقل: المصدر السابق، ص 95، القبلي محمد: المرجع السابق، ص234
لحم الدجاج	جبل هنتاتة، جبل سعيدة	عابد يوسف: المرجع السابق، ص 627
الغنم ، الصوف	حصن برارة	البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص 147
الدجاج ، الحمام	بلاد المغرب الأقصى	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 103
الألبان ، الماشية	قلعة رباح	ابن غالب: المصدر السابق، ص 289
البقر ، الغنم	طليطلة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 552
الماشية	شذونة	ابن غالب: المصدر السابق، ص 294
الأغنام	قرطبة	نفسه، ص 296
الخيول ، البغال	ميورقة	الزهري: المصدر السابق، ص 129
العسل ، البقر	باجة	ابن غالب: المصدر السابق، ص 290
اللحوم، العسل	باجة	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج2، المصدر السابق، ص 568
العسل	أشبونة	ابن غالب: المصدر السابق، ص 291
أغنام ، مواشي	قلمرية	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 547
الألبان ، السمن ، العسل	القصر (قصر أبي دانس)	نفسه، ج2، ص 544

التعليق :

يتجلى لنا بوضوح توفر المواشي (الأبقار والأغنام والماعز والإبل) ، والدواب (الخيل والبغال والحمير)[1]، والطيور (الحمام والدجاج والإوز والبط)[2]، والأرانب[3]، والمنتجات الحيوانية (الألبان والأجبان واللحوم والبيض

[1]– عميور سكينة: المرجع السابق، ص 152، بن علي الدمشقي أبي الفضل جعفر: الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها، مطبع المؤيد، د.ط، ب. م. ن، 1318هـ/1900م، ص38.

[2]– السيد أبو مصطفى كمال: التاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص 186، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص59.

[3]– الحسيني العوفي سلمي بن سلمان بن مسيفر: المرجع السابق، ص391.

والصوف والعسل)[1]، وذلك لأن تربية المواشي والحيوانات بصفة عامة ببلاد الغرب الإسلامي كانت تقوم جنبا إلى جنب مع الزراعة، فغالبا ما كان الإنتاج الزراعي مقرونا بالإنتاج الحيواني فالحيوانات شكلت لحومها وألبانها مصدرا غذائيا هاما للسكان، وخاصة الرحل الرعويين منهم مثلت بالنسبة لاقتصاد هذه البلاد مصدرا هاما لتمويل عدة حرف بالمواد الأولية والتجارة سلعا وبضائع في السوق الداخلي أو للتصدير[2].

لقد ساهمت وفرت المراعي وخصبها في ازدياد الثروة الحيوانية حيث تركزت مناطق الرعي (المسارح) قرب مجاري الأنهار والمناطق الخصبة إذ أن الماشية تحتاج إلى المراعي ومواضع الكلاء[3]، فكانت وفيرة في المناطق السهلية والجبلية وقليلة في المناطق الواحية ومنعدمة بالقفر[4]، لكن المناطق الجافة وشبه الجافة يسودها رعي الإبل[5]، بذلك تعتبر الصحراء المغربية منطقة إبل[6]، إضافة إلى وفرت المراعي الواسعة والخصبة، كما ساعد استقرار الدولة الموحدية على ازدهار نشاط الرعي وتنوع الثروة الحيوانية عندما ساد الأمن وعم الرخاء بلاد المغرب، وخاصة في عهد الأمير أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن بن علي (533-580هـ/1138- 1184م) حيث كثرت الأموال في أيامه وتمهدت الطرقات وضبطت الثغور، وصلح أمر الناس بالبادية والحاضرة، فازدهارت تربية الماشية وتضاعفت أعدادها حتى وصلت غنيمة الموحدين في قمعهم للفتنة التي قادها "سبع بن منغفاد" سنة 562هـ/1167م جبال غمارة المتصلة بسبتة اثنا عشر ألف رأس من البقر، وسبعة وعشرون ألف وثلاث مائة من الغنم[7]، كما أن الأمير الموحدي يوسف المنتصر بالله كان "**مولعا بالبقر والخيل، يأتي بالبقر من الأندلس فينتجها في رياضه الكبير من حضرة مراكش**"[8]، دفع حياته نتيجة لاهتمامه بتربية الأبقار[9]، حيث "**ضربته بقرة بقرنها على قلبه فمات من حينه**"[10]، بذلك يعتبر عصر الموحدين أزهى العصور في تبرية الأبقار في بلاد المغرب لأن قبائل المصامدة كانت لهم تقاليد راسخة في هذا المجال[11]، كان لهذا الاهتمام بالمواشي والدواب من طرق

---

[1]- النبراوي نجلاء سلمي: المرجع السابق، ص481- ص491، رابح رمضان: المرجع السابق، ص80، هدية محمود: المرجع السابق، ص 44، بلمداني نوال: المرجع السابق، ص182- ص183، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص 59.

[2]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص70.

[3]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص 150- ص151.

[4]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص 234 .

[5]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص 393.

[6]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص 397.

[7]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص 69- ص 70.

[8]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب..، المصدر السابق، (طبعة دار منصور)، ص 243.

[9]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص 62.

[10]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب..، المصدر السابق، (طبعة دار منصور)، ص 243.

[11]- R.Grana, l'agriculture à travers les âges, paris , 1950,P332. نقل عن : عابد يوسف: المرجع الساق ، ص 398

السلطة انعكاس إيجابي على الرعية فاهتموا بنشاط الرعي[1]، من بين القبائل التي برزت في هذا النشاط قبائل المصامدة، زناتة، مغراوي، بني راشد، بني عبد الواد، بني مرين إضافة للقبائل العربية التي يغلب عليها طابع الترحال وممارسة الرعي[2].

لقد تسبب حلول العرب الهلالين بسهول تامسنا وسهول الغرب في النصف الثاني من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي في توسيع نطاق الترحال من مجالاته الطبيعية بالمناطق الصحراوي وشبه الصحراوية والجبلية إلى السهول الغربية وتراجع النشاط الزراعي بها[3]، ولقد تزامن التأثير الهلالي مع زيادة الطلب على الأصواف والجلود في الأسواق الأوروبية[4]، حيث ارتبطت بلاد المغرب بعدة طرق تجارية بعيدة المدى ولنمو شبكة من المدن والقرى والمداشر ليصل هذا النمو في الاستهلاك إلى أقصى درجاته في العصر الموحدي[5].

كما ساهم توالي القحط والمجاعات في تشجيع وسيادة نمط الترحال وفي تقوية النظام القبلي القائم على التلاحم من أجل فرض الذات وتحقيق المصالح لأن هذا النظام هو المواتي ولو من أوجه مختلفة لحياة المزارعين والرحل على حد سواء[6]. تعددت مناطق تربية المواشي والدواب وغيرها من الحيوانات منها ما كان ببلاد المغرب الأدنى على مستوى جبال زغوان[7]، وبلاد جريد وبلاد الزاب[8]، وزويلة[9]، ذكر الإدريسي أن "**على مقربة من مدينة زويلة قرى كثيرة ومنازل وقصور يسكنها قوم بواد لهم زروع كثيرة ومواش وأغنام وأبقار**"[10]، لدرجة أن الجلود الزويلية اشتهرت في الأفاق[11]، كما كان يجلب إلى أسواق تونس من القرى والبوادي المجاورة لها "**العسل والسمن ما يكفي أهلها غدقا**"[12] ، وكان بأسواق قابس "**مدابغ للجلود يتجهز بها منها**"[13]، هذا دلالة على تربية المواش بها والمناطق المجاورة لها، أما بالنسبة للمغرب الأوسط اشتهرت عدة مناطق بكثرة الماشية والدواب

[1]- بن عطية الله إبراهيم: المرجع السابق، ص161، البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 144.
[2]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع السابق، ص 70.
[3]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص232.
[4]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص152.
[5]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص400.
[6]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص232.
[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص198.
[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص393، ص397.
[9]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص 62.
[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص283.
[11]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص62.
[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص274، ص285.
[13]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص279- ص280.

وسائر الكراع بالمناطق الساحلية مثل: بونة التي تعتبر **"من أنزه البلاد وأكثرها لبنا ولحما وعسلا وحوتا"**[1]، هذا يجعلنا نستنتج أن أسواقها اشتملت على كل أصناف الحيوانات منتجاتها وأكثر سوائم بونة البقر[2]، والجزائر بني مزغنة **"أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم سائمة في الجبال"**[3]، وأكد على ذلك الإدريسي بقوله: **"و أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم ويتخذون النحل كثيرا فلذلك العسل والسمن كثير في بلدهم، وربما يتجهز بهما إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم"**[4]، وأهل شرشال **"أكثر أموالهم الماشية"**[5]، و**"النحل عندهم كثير والعسل بها ممكن"**[6]، وكان لبادية أرشقول **"سعة في الماشية والأموال والسائمة"**[7]، كما راجعت أسواق بجاية بالغنم والصوف والماشية من الدواب وسائر الكراع، ذلك لأن أهل بجاية وباديتها عنيوا بتربية الحيوانات[8]، يقول الإدريسي: **"بلادها وجميع ما ينضاف إليها تصلح فيها السوائم والدواب لأنها بلاد زرع وخصب"**[9]، واهتم أهل جبل بني بوسعيد بتربية النحل والماعز المجاور لمدينة تنس إذ يملك أهله **"كمية وافرة من العسل والشعير والماعز"**[10]، وكان في بوادي مدينة مرسى الدجاج والتي كان بها **"الألبان والمواشي ما يغرق غيرهم ممن جاورهم"**[11]، إضافة إلى وهران[12]، التي يقول الإدريسي عنها **"إن السمن والزبد والبقر والغنم بها رخيصة بالثمن اليسير"**[13]، و**"العسل بها موجود"**[14]، لاهتمام أهلها بتربية النحل، كما تنوعت الثروة الحيوانية بمدينة جيجل[15]، يقول الإدريسي: **"بها الألبان والسمن والعسل والزروع الكثير"**[16]، كما كان بمرسى فروخ

---

[1]- مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص127، البكر أبي عبد الله محمد: المسالك والممالك، تح: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، ج2، ط1، بيروت، 1424هـ/2003م، ص234.

[2]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص 115.

[3]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 258، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 163.

[5]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 78.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 258، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص340.

[7]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص79.

[8]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص154.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص261.

[10]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص45.

[11]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 77.

[12]- ابن حوقل: المصدر نفسه، ص 79.

[13]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 252.

[14]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ج1، ص 252، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 613.

[15]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص 153.

[16]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 268، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص184.

بمازونة "**الألبان والسمن والعسل كثير**"[1]، وفي غيرها من المناطق، أما على مستوى المناطق الداخلية مثل: تلمسان زكى القلقشندي إنتاجها الحيواني بقوله: "**زكية الزرع والضرع**"[2]، وحسب الإدريسي تميزت تلمسان بخيراتها الشاملة ولحومها الشحمية السمينة[3]، وذكر الزهري أنها "**كثيرة الزرع والضرع**"[4]، كما كانت تلمسان المنطقة الأساسية للخيول في البلاد الغربية أولاها الموحدون أهمية كبيرة ولعل هذا يفسر لَمَ آثر عبد المؤمن فتح تلمسان قبل أن يفتح مراكش والسهول الغربية كما يفسر حرص الموحدين عليها على الرغم مما واجههم من صعاب لأن الخيول كانت جزء أساسيا من خراجهما وإسهامهما في حملات الموحدين على الأندلس التي تفتقر إلى الخيول حتى تلمسان قد فرض عليها في سنة 580هـ/1184م سبعمائة فرس معونة للأندلس ومن الناحية التجارية دعمت أسواق إشبيلية وحتى العاصمة مراكش وجعلتها من أهم أسواق الخيل[5]، كما زاد إنتاج العسل والسمن[6]، بمدينة تاهرت أما "**البقر والغنم بها كثيرة جدا**"[7]، وكذلك قسنطينة "**العسل بها كثير وكذلك السمن يتجهز به منها إلى سائر البلاد**"[8]، وكان لأهل جبال ونشريس في "**الخيل نتاج معروف**"[9]، وكذلك جبال الأوراس التي تميزت خيولها بصلابتها وقوتها[10]، أما بالنسبة لجبال البابور وبني راشد شهدت تربية الماعز لأنها أكثر حركة وسرعة من الأغنام فكانت أهم مناطقه هي الغابات[11]، أما مدينة طبنة وضواحيها كانت وافرة الماشية من البقر والغنم وسائر الكراع والنعم[12]، كما كان الحال في تبسة وافرة الماشية كان أهلها زمن الثلج والشتاء يدخلونها في أقباء، يسع القبو الواحد ألفي دابة وأكثر[13]، ومن المناطق التي تخصصت في إنتاج البغال جبال بني راشد وسهول المسيلة وبونة[14]، وتاهرت[15]، وإضافة إلى ما ذكرنا سابقا من مناطق تربية المواشي والدواب نذكر واسلن، حصن تاكلات، القلعة،

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق..،ج1، المصدر السابق، ص 272، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص522.

[2]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص149.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص248.

[4]- الزهري: المصدر السابق، ص 113.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي....، المرجع السابق، ص199- ص200.

[6]- بلمداني نوال: النحل وإنتاج العسل...، المرجع السابق، ص 182.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 256، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص 126.

[8]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص265- ص266.

[9]- ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص145.

[10]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص77.

[11]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص399، ص398.

[12]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص64.

[13]- البكر: المغرب...، المصدر السابق، ص145- ص146، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص130.

[14]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص405.

[15]- بديرة عادل: المرجع السابق، ص70.

قرية دارست، الغدير، مقرة[1]، سهول وادي شلف[2]، برشك...[3]، أما بالنسبة للمغرب الأقصى شهد هو الأخر تعدد مناطق الإنتاج الحيواني كمنطقتي تامسنا وتادلي حيث اهتمت قبائل العرب الرحل بتربية الماشية غنما وإبلا وخيلا[4]، وكثرت تربية الأبقار في شمال بلاد المغرب الأقصى والتي كانت أكثر ملائمة لتربيتها حيث تميزت قلعة كرانطة "**بالزرع والضرع والسائمة الكثير العظيم**"[5]، فكان لأهلها البقر والغنم والإبل[6]، جعلت سوقها يشهد كثرة اللحوم، تصلح فيها السوائم والدواب لأنها بلاد زرع وخصب[7]، و اهتم أهل جبل درن بتربية الماعز[8]، وانتشر الغنم والبقر والخيل في جبل فازاز[9]، وازدهرت تربية الأغنام بمدينة وجدة[10]، "**وصل شحم شاة من شياهها مائتي أوقية لملائمة مراعيها**"[11]، كما ساعدت المراعي الواسعة بمدينة البصرة على كثرة الألبان حتى اشتهرت ببصرة الألبان[12]، كما انتشرت أجود أنواع الأغنام في سجلماسة (حصن برارة) وعرفت بالأغنام البرارية[13]، ترجع في أصولها إلى غنم قيس كان أهل سجلماسة يعتمدون على صوفها لجودتها في صناعة المنسوجات، والكباش الدمانية[14]، التي انتشر وجودها بالمناطق الواحية والصحراوية وخاصة نول لمطة، وهناك الأغنام التي اشتهرت بإنتاج الصوف الذي عرف في كل أطراف العالم بإسم مرينوس (merines) نسبة لقبائل بني مرين[15]، كما اهتم أهالي فاس بتربية الحيوانات من أبقار وأغنام وجمال وبغال[16]، وكان عسل السوس الأقصى يجنيه النحل في نوار شجر الأرجان ذا نوعية جيدة توفر بسوقها كمية معتبرة[17]، وتميزت أغمات وريكة وأحوازها بتربية الحيوانات حتى أن

---

[1]- بديرة عادل: المرجع السابق، ص67- ص70، عميور سكينة: المرجع السابق، ص153.

[2]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص403.

[3]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص65.

[4]- رسائل موحدية، ج2، المصدر السابق، ص 239، الرسالة، رقم: 55.

[5]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص 88.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص398.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 261.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص399.

[9]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص187.

[10]- أحمد النجار ليلى: المرجع السابق، ق2، ص436.

[11]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص607.

[12]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 189، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص108.

[13]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص399.

[14]- أشار إليها صاحب الاستبصار عندما تحدث عن نول لمطة في قوله: "وعندهم الكباش الدمانية و هي على خلقته أيضا إلا أنها أعظم وشعرها كشعر المعز لا صوف عليها وهي أحسن الغنم خلقا وألوانا"ينظر: المصدر السابق، ص 224، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص584.

[15]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص239.

[16]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص206.

[17]- الزهري: المصدر السابق، ص118.

يوم سوقها لقيت إقبالا واسعا من التجارة لدرجة أنه يذبح في ذلك اليوم أكثر من مائة ثور وألف شاه وينفذ فيه جميع ذلك[1]، هذه النسبة الكبيرة دليل على ازدهار تربية الأبقار والأغنام بها، كما أشار الإدريسي إلى وفرة البقر عند أهل لمطة ومنتجات الألبان والسمن يقصد سوقها أهل تلك الجهات لإقتناء ما يحتاجون منها، يقول الإدريسي: "**وعند أهلها البقر والغنم كثيرا جدا والألبان والسمن عندهم موجود وإلى هذه المدينة يلجأ أهل تلك الجهات فيما يعن لهم من مهم حوائجهم وفنون مطالبهم**"[2]، وازدهرت تربية الأغنام كذلك في كل من جبال فازاز وسهول الهبط وأزغار وممر تازا ودكالة وجبال المصامدة وهسكورة وجبال غمارة والسوس الأقصى ودرعة[3]، لقد اشتهر ببلاد الغرب الإسلامي نوعان من الخيول هما: الفصيلة البربرية والفصيلة العربية، وانتشر وجودها بجال غمارة وفازاز بالمغرب الأقصى[4]، هذا الأخير الذي تميزت خيوله أنها من "**أعتق الخيول لصبرها وخدمتها وهي مدورة القدود حسنة الخلق**"[5]، والملاحظ أن عدد الخيول قليل ومرجع ذلك هو استهلاك الخيول بكثرة في الحروب وتزايد الطلب عليها، ولانتشار الرفه وتحسن مستوى المعيشة للسكان حيث كانت الشرائح المنتمية إلى الفئات الخاصة تقتني الخيول الفارهة، فارتفعت أثمانها وأصبح امتلاك الفرس يكسب صاحبه وجاهة ومكانة اجتماعية متميزة كما استعملت في الهدايا السلطانية، ومرد ارتفاع أثمانها بسبب تكاليف تربيتها الباهظة والعناية بها لذلك كانت مركزة في أيدي الذين يتوفرون على إمكانيات مادية وزراعية كبيرة وفي مقدمتهم رجال الجاه من شيوخ الموحدين والسادة أبناء عبد المؤمن بن علي[6]، لقد كان الخليفة المنصور الموحدي (554-595هـ/1160- 1199م) يملك عدد كبيرا من الخيول بني لها ثلاثة إسطبلات يسع كل واحد منها ثلاثمائة فرس، وعين رئيسا لهذه الإسطبلات وأسكنه قصرا بالقرب من قصوره[7]، كما كان الأمير يوسف المنتصر بالله "**مولعا بالبقر والخيل**"[8]، مما يؤكد أنه امتلك الخيول[9]، كما سمح لأبنائهم والولاة والكتاب وغيرهم بإمتلاكها[10]،

---

[1]- البكري: المغرب...، المصدر السابق، ص153.

[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص224- ص226، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص584.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص399.

[4]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص233- ص234، عابد يوسف: المرجع السابق، ص404- ص405، هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص80.

[5]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص435.

[6]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص233 – ص234، عابد يوسف: المرجع السابق، ص404- ص405.

[7]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص132- ص133.

[8]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار منصور)، ص 243.

[9]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص79.

[10]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص404.

لقد تم الترويج للخيول بالأسواق الداخلية لبلاد المغرب الأقصى وكانت مراكش[1]، أهم الأسواق تأتيها الخيول من مختلف الجهات، كما عرفت طريقها نحو الأسواق السودانية والأسواق الأوروبية رغم تشديد الفقهاء على الكراهية في بيعها وبيع الأسلحة، وكل ما يصلح للقتال لغير المسلمين[2]، أما بالنسبة للبغال كانت من السلع المطلوبة بالأسواق لتعدد استعمالاتها في عدة خدمات منها الركوب في المناطق الجبلية والنقل وحتى في الحروب كانت تحظى بعناية كبيرة، لقد تخصصت بعض المناطق في إنتاجها كجبال درن وجبال غمارة[3]، وفيما يخص الحمير شاع استعمال نوعين من الحمير ببلاد المغرب هما: الحمر الأعرابية والحمر المصرية (نسبة للأمصار)[4]، وكان الوزان قد وصف حميرا بأنها جميلة كبيرة القامة كان سكان وجدة يربون عددا منها[5]، كما انتشر وجودها بجبال درن[6]. أما فيما يخص الإبل كان متوفرا هو الأخر كسلع في عملية التبادل التجاري بأسواق الغرب الإسلامي في العصر الموحدي لتوفر تربية هذه الثروة الحيوانية بصحراء المغرب الإسلامي خاصة بالواحات، كان ابن حوقل قد أكد على ذلك بقوله: **"الجمال الكثيرة في براريهم وسكان صحاريهم التي لاتدانيها في الكثرة إبل العرب"**[7]، لقد ارتبطت تربية الجمال بقبائل الرحل التي دأبت على التنقل بالمناطق الواحية والصحراوية[8]، وتظهر كثرة قطعان الإبل في ضيعات الأمراء وشيوخ القبائل وأعيانها، وتختلف أعدادها حسب مجالات القبائل ووفرة مراعيها وحسب التقلبات المناخية، والملاحظ أن القبائل الصنهاجية مثل لمتونة، لمطة، كدالة، مسوفة كانت أكثر تملكا للإبل من سواها، ثم تليها قبائل زناتة خاصة بعدما سيطرت على المناطق الممتدة ما بين سجلماسة ودرعة، وفي إقليم الهقار بجنوب المغرب الأوسط، ثم انتشرت تربية الإبل في كل مكان منذ العصر المرابطي في السهول الداخلية والساحلية[9]، بعد نجاحهم في السيطرة على المغرب عرف الجمل انتشارا واسعا بالمناطق الواقعة شمال درن[10]، حتى أن اختيار مراكش عاصمة للمرابطين كان بسبب بسائطها التي تصلح مرعى لإبلهم[11]، ومما ساعد على انتشار

---

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص200.

[2]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص 234.

[3]- القبلي محمد: المرجع نفسه، ص 233، عابد يوسف: المصدر السابق، ص405، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص200.

[4]- القبلي محمد: المرجع نفسه، ص233، عابد يوسف: نفسه، ص405.

[5]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص13.

[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص200.

[7]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص95.

[8]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص234.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص401- ص402.

[10]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص234.

[11]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص200.

الإبل بصحراء المغرب الأقصى وواحات درعة وسجلماسة وأنكَاد مجيء العرب الهلالين وازدهار قوافل التجارة[1]، فقوة احتمال الجمل على العطش وحمل الأثقال وقطع المسافات الطوال جعل منه أقرب لحياة عامة المناطق الصحراوية، وأهم حيوان في تلك الربوع الشاسعة إلى جانب الأغنام[2]، لقد شكلت قطعان الجمل التي كانت للمرابطين أهم الغنائم أثناء قيام دولة الموحدين ففي إحدى الغزوات غنم الموحدون أزيد من ثمانية آلاف ناقة[3]. على العموم كانت منطقة الإبل على مستوى المغرب الإسلامي في البلاد الشرقية صحراء زناتة وبني مرين وبسائط باغاية في تل أطلس الشرقي لمزاته وضريسة البربريتين، وتكاثرت مناطق الإبل فعمت البلاد الشرقية باستثناء ساحل تل أطلس الشرقي مع الهلاليين[4]، وفي بلاد المغرب الأوسط وركلة، ميزاب، إقليم بني راشد[5]، أما على مستوى البلاد الغربية كانت مناطق الإبل درعة وسجلماسة وصحراء صنهاجة ومراكش[6]. أما بالنسبة لإقليم الأندلس على الرغم من صعوبة الأرض وطبيعتها الجبلية إلا أن المناطق الرعوية فيها قد تعددت واتسمت بالخصب وكان لذلك دور هام في تربية الماشية والدواب وتكاثرها، حيث اشتهرت الكثير من المدن بطيب مراعيها واتساعها وارتفاع إنتاجها الحيواني[7]، ففي قلعة رباح "**يطيب مرعاها ويزكزو طعامها وتحسن في مسارحها ولألبانها فضائل بائن على غيرها**"[8]، ويعتبر حصن لبلة "**أطيب البلدان جامعة لكل وجه من الفوائد محبوة بصنوف الخيرات لم يبعد عنها شيء قد جمعت البر والبحر والزرع والضرع والخيل**"[9]، كان هذا الحصن ينتج الأبقار والخيل وكانت إشبيلية مكانا ملائما لتربية الماشية ذكر ابن غالب "**مرجها لاينهشم صيفا لاينحطم ويمادى كلؤه رطبا، وبذلك يصلح نتاجها وتدوم ألبانها ماشيتها ولو كان يقتصر عليها بالمسارح أهل الأندلس لاتسعت لهم**"[10]، كما ارتفع بها إنتاج البقر يقول ابن غالب "**احتوت– إشبيلية– على الزرع والضرع**"[11] وانتشرت المراعي على بعد من طليطلة "**في الجهة الشمالية بالجبل العظيم المتصل المعروف بالشارات وهو يأخذ من ظهر مدينة سالم إلى أن**

[1]– القبلي محمد: المرجع السابق، ص 234، عابد يوسف: المرجع السابق، ص402.
[2]– بديرة عادل: المرجع السابق، ص71.
[3]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص 402.
[4]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص200.
[5]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص111.
[6]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 200.
[7]– البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص142.
[8]– ابن غالب: المصدر السابق، ص289.
[9]– ابن غالب: المصدر نفسه، ص 292.
[10]– ابن غالب: المصدر نفسه، ص292– ص293.
[11]– ابن غالب: المصدر نفسه، ص292– ص293.

يأتي قرب مدينة قلمرية في آخر المغرب، وفي هذا الجبل من الغنم والبقر الشيء الكثير الذي يتجهز به الجلابون إلى سائر البلاد ولا يوجد شيء من أغنامه وأبقاره مهزولا بل هي في نهاية من السمن ويضرب بها في ذلك المثال في جميع أقطار الأندلس"[1]، ومن هنا فماشية طليطلة من غنم وبقر كانت في غاية السمنة لاتشبهها ماشية من ماشية الأندلس حيث كان المثل يضرب بها ولذلك كان المتاجرين في الماشية يأخذون من ماشية طليطلة لسائر البلاد[2]، أما مدينة شذونة فكانت جامعة لخير البر وبركة البحر ينتجع من كل الأفاق بحلاها ويحمد مراعاها ولذا فإن الماشية تكثير فيها[3]، وشهدت أسواق يبور كثرة اللحوم لوفرة الماشية والأبقار بها لأن **"بها الخصب الكثير الذي لا يوجد بغيرها"**[4]، والحال ذاته بجيان **"كثيرة الخصب رخيصة الأسعار كثيرة اللحوم"**[5]، كما انتشرت المراعي الخصبة في كل من جزيرة قبطل وشلطيش وقرمونة وحصن فطرون وطرطوشة وميورقة التي وصفت بالخصب والنماء والمسارح العريضة كثيرة الخير والبركة والمروج والمياه نتج عن ذلك وفرة الماشية[6]، وكان يدخل قرطبة **"على سائر طرقها أيام اكتمالها من جلائب الغنم في كل يوم أيام درور الجلائب بها ما بين سبعين ألف رأس إلى مائة ألف رأس حاشا البقر"**[7]، هذا يجعلنا نستنتج أن قرى وضواحي قرطبة اختصت بتربية الماشية دون البقر وزاد الإنتاج لدرجة جعلت سوق قرطبة يزدهر برؤوس الماشية والرخيصة في أسعارها، أما الماعز فتوجد بكثرة في جزيرة قادس وتشكل القسم الأكبر من ماشيتها غير أنها كانت قليلة العدد فيما يظهر في باقي أنحاء الأندلس[8]،

ولقد كانت الخيول أيضا تربى في المناطق الرعوية المنتشرة في جهات عديدة من الأندلس، ولكن كانت بنسبة قليلة مقارنة ببلاد المغرب ولأن الخيول كانت جزءا أساسيا في حملات الموحدين على الأندلس دعمت سنة 580هـ/1184م بسبعمائة فرس معونة من خيول تلمسان[9]، ونظرا لوفرة الأندلس على المراعي الخصبة والواسعة من جهة واهتمام الفلاحين من جهة أخرى، برزت مراكز لتربية الخيول منها إشبيلية التي اختصت بتربية

---

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص552.

[2]- بن عطية الله إبراهيم: المرجع السابق، ص 161، العابد وردة: المرجع السابق، ص 25.

[3]- ابن غالب: المصدر السابق، ص 294.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص544- ص545.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص 568.

[6]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص142- ص143، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص199.

[7]- ابن غالب: المصدر السابق، ص296.

[8]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 150.

[9]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص199- ص200.

الخيول الجيدة[1] حتى أصبحت من أهم أسواقها[2]، تخرج منها نحو المدن الأخرى للأندلس واختصت مدينة لبلة[3]، وميورقة[4] بتربية الخيول، كما كانت كورة تدمير في شرق الأندلس مركزا أخر لتربية الخيول بالإضافة إلى ذلك اهتم أهالي ترجالة وحصن مدلين بإنتاج الخيول، ولقد كانت الخيول العربية هي النوع الذي اهتم الأندلسيون بتكاثرها وظل الاعتناء بتربية هذه الخيول مستمرا حتى توافرت وتناتجت في الأندلس[5].

ويظهر أن العرب جلبوا معهم إلى الأندلس أعداد من الإبل فكان الصنف العربي من بين أصناف الثروة الحيوانية بها[6]، أما الإبل الإفريقي ساهم المرابطون بنشره في الأندلس عند استعماله في معركة الزلاقة[7]، ولقد مثلت البغال أهم أنواع الثروة الحيوانية التي تربى في الأندلس، حيث شكلت الوسيلة المثلى لحركة النقل بالنسبة للأندلسيين لهذا اعتنوا بتربيتها وحرصوا على اقتنائها[8]، كان ابن حوقل قد أشار إلى أن الأندلس **"تختص بالبغال الفره وبها يتفاخرون ويتكاثرون"**[9]، كانت تمتاز بحسن السير وسرعة المشي وعظم الخلق واختلاف الألوان الصافية مع الصبر على الكد والعسف ولقد كثرت البغال في قرطبة[10]، كما أن ميورقة كان يجلب منها البغال جيدة النوع[11]، أما الحمير كانت موجودة بالأندلس تم استخدامها في الركوب وأعمال الفلاحة أحسن الأندلسيون في الاهتمام بها[12].

وكان عسل النحل من أهم المنتجات الحيوانية المعروضة بالأسواق والذي كان يستخرج في مناطق عديدة من الأندلس سواء في البساتين أو الحقول أو في الغابات أو الجبال[13]، حيث ساعد الغطاء النباتي الكثيف وجناها الغناء على وفرة إنتاج العسل[14]، مع إتقان الأندلسيين تربية النحل فمن الضرورة أن تكون خلايا النحل متجهة

[1]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص148.
[2]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص200.
[3]- ابن غالب: المصدر السابق، ص292.
[4]- الزهري: المصدر السابق، ص129.
[5]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص148- ص149 .
[6]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع نفسه، ص 149.
[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 200.
[8]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص143.
[9]- ابن حوقل: المصدر السابق، ص109.
[10]- البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص143.
[11]- الزهري: المصدر السابق، ص 129.
[12]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي، المرجع السابق، ص 185.
[13] - السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي، المرجع نفسه، ص188.
[14]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص80

نحو المشرق والقبلة وبالقرب من مواضع الماء والأزهار والرياحين والعشب وتجنب الأماكن الساخبة وأن تكون الخلايا واسعة مصنوعة من خشب الأرز، كما عرف الأندلسيون كيفية علاج النحل من الأمراض وعرفوا طرق الإكثار من إنتاج العسل وطريقة قطف العسل لتجنب لدغات النحل[1]، ووفرة العسل في السوق ترجع لتعدد مناطق إنتاجه ومن أهمها إشبيلية **"يبقي عسلها لا يرمل وبحالته الأولى لا يتبدل"**[2]، يبدو أنه تميز بهذه الصفة بلا منازع لقربها من جبل الشرف كثيف الغطاء النباتي كثير الخير، وكورة باجة **"نوارها يحسن للنحل ويكثر عنه العسل"**[3]، لذلك كان مردود العسل كبيرا فعرفت أسواقها عسلا ذو نوعية رفيعة، أما مدينة أشبونة: **"في جبالها شورة العسل وهو الأبيض الخالص يشبه السكر في المذاق"**[4]، كما كانت جيان كثيرة العسل[5]، والحال ذاته في ماردة، وبطليوس وأورية، وقنتورية، والقصر (قصر أبي دانس) وشلب[6]، وبلش، وأوريولة، و ألمرية، وإلبيرة، والمنكب، وشلوبين وغرناطة، فكان العسل يسوق من هذه المدن إلى باقي الأسواق الأندلسية[7].

والملاحظ من خلال الجدول الإحصائي للحيوانات ومنتجاتها توفر أنواع الدواجن من دجاج وحمام وبط وإوز منتجاتها من لحوم بيضاء وبيض بأسواق الغرب الإسلامي في العصر الموحدي، وذلك راجع لاهتمام السكان بتربيتها لغرض أكلها حيث يعتبر الدجاج من أصناف المواد الغذائية وأحسن ما يهدى للضيوف ويقدم في الوجبات الفاخرة بالبوادي والمدن[8]، فلقد كان عامة مأكل أهل الضواحي من المغرب لحوم الضأن والدجاج[9]، كما استعملت كدواء (مرق الفلوس) لتزلات البرد والزكام[10]، ويوصف للمرضعة قليلة اللبن مع لحم الفراريج الذكور واشترط لمرضعة الصبي اللحم الطري وأطراف الدجاج والطير[11]، كما كان الحمام يستعمل طعاما[12]،

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص188- ص189.

[2]- ابن غالب: المصدر السابق، ص292- ص293.

[3]- ابن غالب: المصدر نفسه، ص290.

[4]- ابن غالب: المصدر نفسه، ص291.

[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص568.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص188، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 203.

[7]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص80.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص406، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص186، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص202.

[9]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص95.

[10]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص406.

[11]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص97.

[12]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص161.

ولقد كان أهل المغرب والأندلس يجدون في العناية بالحمام متعة كبيرة، فيقتنون منه أعداد كثيرة جميلة الشكل مختلفة الألوان[1]، كما كانت لهم تقاليد في تربيته بتدريبه على حمل الرسائل لمسافات بعيدة، كما تم استعمال ريشه في زخرفة الأواني الفخارية حيث يوضع في سائل لزج وملون وتصقل زوائده ثم تبسط وتترك عرضة لأشعة الشمس حتى تجف تماما، فترفع وتستعمل كأشكال للزينة والزخرفة خاصة على جوانب الصحون والكؤوس، أو للاستمتاع بطيران الحمام لذلك كانت تحدد قيمته عندهم بمدة طيرانه فالذي يستمر طيرانه مدة أطول تكون قيمته أكبر[2]، كما كان الفلاحون يستفيدون من روث الدواجن على اختلافها في إصلاح الأرض وزيادة خصوبتها[3]، ونشير إلى أن تربية الداوجن صاحبت حياة الاستقرار ورافقت نشاط الزراعة، حيث ارتبط تكاثرها بازدهار الزراعة ووفرة الحبوب وتراجعها أما الحمام فيعود انتشار تربيته لهجرة الأندلسيين إلى بلاد المغرب[4]، لم تقتصر تربية الطيور على الدجاج والحمام وإنما اهتم الأهالي بتربية البط والإوز[5]، والحجل والطير السماني (السوم) وطائر الكيكل (الخواص) وطائر الباز[6]، كما حاول سكان المغرب تدجين النعام وأكل لحمه وتدجين النعام قد تكون له دلالة خاصة وهي ارتفاع الطلب على ريش النعام وبيضه في الأسواق الخارجية، مما دفع بالبعض إلى القيام بتجربة احتضان بيضه وتدجينه[7]، وكانت تربية الدواجن في الكثير من الأحيان تحقق فائضا يروج في أسواق خاصة به[8]، تعرف بسوق الطيريين أو العصافرية وكانت تباع فيها حية[9]، كانت تربية الدجاج تتم في التجمعات السكانية بالمنازل وبكثرة في بيوت الزراع وللحفاظ على نظافة المنازل كانت تحبس في أقفاص كبيرة تصنع من القصب تشترى من حوانيت بائعي هذه الأقفاص، والتي وصلت إلى أربعون دكانا متخصصا فيها على مستوى سوق فاس لوحدها وهذا دلالة على اهتمام السكان بتربية الدجاج[10]، ولكن اتخاذ الأقفاص للدجاج لم يكن أمرا متبعا من طرف الجميع وهنا يمكن أن يتسبب الدجاج في إتلاف المزارع ووقوع النزاع، ولقد عرفت تربية الدجاج نظام

---

[1]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص98.

[2]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص407، عميور سكينة: المرجع السابق، ص161، هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص98.

[3]- عميور سكينة: المرجع نفسه، ص 161، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص187، عابد يوسف: المرجع نفسه، ص406.

[4]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص405- ص407.

[5]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص407، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص186- ص187.

[6]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص161- ص162.

[7]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص407.

[8]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص406.

[9]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص60.

[10]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص238، هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص95، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص60.

الشراكة كان يأخذ أحدهم بيضا ليحضنه له الآخر بدجاجته وتكون الفراريج بينهما أو كراء تحضن الدجاجة للبيض[1]، أما تربية الحمام فلقد حرص الفلاحون على تجميعه بشكل أكبر على الأبراج وسقوف المنازل والقصور[2]، داخل أقفاص تشبه خزائن العطارين يفتحها أصحابها مرتين في اليوم مرة في الصباح وأخرى في المساء للإستمتاع بطيران الحمام[3]، يجب أن تكون هذه الأقفاص في مواضع باردة وبالقرب من مزرعة وتكون فتحات هذه الأقفاص متجهة نحو الشرق لتدخلها أشعة الشمس النافعة لها، وأن تتميز بالاتساع والنظافة أما الإوز فكانوا يربونه في أماكن يكثر بها الماء والعشب، أما من حيث الغذاء فأغلب الدواجن تتغذي على أنواع الحبوب المختلفة[4]، أما عن الخريطة الجغرافية لتوزيع تربية الدواجن في أنواعها كانت موزعة على مستوى مساحة الغرب الإسلامي وأكثرها تزامن مع نشاط الزراعة مثلا بمرسى الدجاج، بونة، الخضراء[5]، فاس[6]، جبال المصامدة، تينملل، دكالة، جبال غمارة[7]، غرناطة[8]، وحول المدن الكبرى.

أثناء عملية الإحصاء للحيوانات المعروضة كسلع تجارية تباع وتشترى بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي صادفانا إشارة تاريخية على عرض الجراد للبيع في بعض أسواق المغرب الأقصى، فأهل مراكش يأكلون الجراد ويباع منه بها كل يوم الثلاثون حملا فما دونها بقبالة عليه، وكانت أكثر الصنع بمدينة مراكش متقبلة عليها[9]، كما كان أهل بلاد السوس **"يأكلون الجراد أكلا كثيرا مقلوا ومملوحا"**[10].

لائحة لأهم الثروات البحرية المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي:

نوع الثروة البحرية	مناطق الصيد أو التسويق	المصادر / المرجع
إثناء عشر نوعا من السمك: البوري، القاجوج، المحل، الطلنط، الاشبلينيات،	**بتزرت**	**الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص288- ص289، البكري: المغرب...، المصدر السابق، ص58**

[1]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص96.

[2]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص 407.

[3]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص98.

[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص186- ص187.

[5]- عمير سكينة: المرجع السابق، ص 162.

[6]- هواري موسى: تربية الحيوانات..، المرجع السابق، ص95، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص60، محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص206.

[7]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص406.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص202

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص235، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص212.

[10]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر نفسه، ج1، ص227- ص228، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص329- ص330.

الشلبة، القاروض، الاج، الجوجة، القلا، الكحلاء، الطنفلو		
البقوس	تونس	القزويني: المصدر السابق، ص 173– ص 174
الأسماك المملحة	بتروت	مؤلف مجهول: الاستبصار ... ، المصدر السابق، ص 125
العبانق، الأكتوبرىّ، الأشبارش، الملكوس، البقونس	تونس	البكري: المسالك....، ج2، المصدر السابق، ص 216
السمك المملح	//	القزويني: المصدر السابق، ص 173
التن[1]	المنستير	الدباغ: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج3، ص 153
المرجان	طبرقة	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 126
//	الخرز	نفسه، ص126
الحوت الكثير[2]	بونة	بوروبية رشيد: عنابة من الفتح الإسلامي إلى أواخر العهد الموحدي، ص68
سمك الشهبوق وغيرها	نهر المسيلة، نهر شلف	الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص558
الحوت المشوي[3]	سبتة	الغرناطي محمد بن عبد الرحيم: المغرب عن بعض عجائب المغرب، ص63
التن الكبير	//	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص 529
سمك موسى	طنجة، سبتة	البكري: المصدر السابق، ص 106
اللبيس، البوري، السلباح البوقة	فاس	الجزنائي: المصدر السابق، ص 35
الشابل الكبير، البوري الكبير	//	مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص 184– ص185
المرجان	سبتة	الإدريسي: نزهة المشتاق ....، ج2، المصدر السابق، ص 529
الأحجار الكريمة	فاس	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص 252
الشابل	أزمور	بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص 339، ص 323
سمك مملح	درعة	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص 325
أسماك الدنيس، البوري، السنياخ، البوقة، الشابل، القرب، الشولى	مراكش	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 100
السردين[4]	تغسة	قدوري الطاهر: السمك والتغذية في المغرب الوسيط، ص 60
العنبر[5]	طنجة	بلمداني نوال: الثروات البحرية وطرق صيدها بالغرب الإسلامي من خلال الكتابات الوسيطية، ص 91– ص 92

[1]– الدباغ عبد الرحمان محمد أكمله وعلق عليه التنوحي ابن ناجي أبو الفضل: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح: محمد ماضود، المكتبة العتيقة، ج3، د.ط، تونس، 1398هـ/1978م، ص153.

[2]– بورويبة رشيد: عنابة من الفتح الإسلامي إلى أواخر العهد الموحدي، مجلة الأصالة، ع 34–35، السنة الخامسة، جمادى الثانية – رجب 1396هـ / جوان– جويلية 1976م، ص 68.

[3]– الغرناطي محمد بن عبد الرحيم: المغرب عن بعض عجائب المغرب، تح: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، 1460هـ/1999م، ص 63.

[4]– قدوري الطاهر: السمك والتغذية في المغرب الوسيط، دورية كان التاريخية، ع 10، ديسمبر2010م، ص 60.

[5]– بلمداني نوال: الثروات البحرية وطرق صيدها بالغرب الإسلامي من خلال الكتابات الوسيطية، مجلة عصور الجديدة، ع 19–20، 1437هـ/ أكتوبر2015م ، ص 91– ص 92.

الشولى، الشابل، البوري، السردين...	أنهار الأندلس	عريب بن سعيد: المصدر السابق، ص 41، ص 84
السمك الكثير	المنكب	الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج2 ، المصدر السابق، ص 564
السمك، الحيتان الغليظة، البوريات، الشوبلات	نهر إشبيلية	الزهري: المصدر السابق، ص 88، ابن غالب: المصدر السابق، ص292-ص293
فضائل صيد بحرا	إشبيلية	ابن غالب : المصدر نفسه، ص 292- ص 293
البوري، السوري، السمور	طرطوشة	القزويني: المصدر السابق، ص 545
مختلف أصناف الأسماك والسمك المملوح	نهر قرطبة	ابن غالب: المصدر السابق، ص 296
الحوت الطرخة	نهر إبره	قروعى خديجة: المرجع السابق، ص 365
السمك الكثير	جزيرة شلطيش	البكري خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص 157
السمك المملح	قرطبة	ابن غالب: المصدر السابق، ص 296
المرجان	بحر الأندلس	البكري: المسالك ..، ج2، المصدر السابق ، ص385
//	إلبيرة، بليش، برشلونة	بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص 101- ص102
أسماك مطبوخة، مقلية، مشوية	المغرب والأندلس	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص197،
الحوت المجفف	المغرب والأندلس	السقطي: المصدر السابق، ص 35
حوت البوري، حوت الدرنة	باجة	مؤلف مجهول: الإستبصار..، المصدر السابق، ص 126
التن ، العنبر	شذونة	الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق ، ص 101
العنبر	أسواق بلاد الأندلس	ابن غالب: المصدر السابق، ص 309
البوري ، الشورى	طرطوشة	الحميري: صفة جزيرة الأندلس: المصدر السابق، ص124، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص391
اللؤلؤ	برشلونة	حميد حمزة آمنة: المرجع السابق، ص 80- ص 82
المرجان	إلبيرة ، بلنسية	
حوت الشبوط ، النبي، الأليرك، الماروما ، التن	مربلة	
العنبر	شنترة،أكشنوبة	

التعليق:

إن ما نلاحظه على هذا الجدول الإحصائي للثروات البحرية المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي من أسماك بأنواعها المختلفة والعنبر واللؤلؤ والمرجان كانت أكثر الثروات البحرية تواجدا بالمياه الإقليمية للدولة الموحدية بالنظر إلى تكرر ذكرها في الكتابات التاريخية، ويعزى ذلك إلى امتداد السواحل الأندلسية والمغربية على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي إلى جانب كثرة الأنهار الأمر الذي ساعد على توفر

مصايد الأسماك[1]، كما أن حرفة صيد السمك شدت إليها أعداد كبيرة من اليد العاملة النشيطة[2] خاصة سكان السواحل الشمالية والغربية للمغرب والسواحل الجنوبية والشرقية والغربية للأندلس وضفاف الأنهار[3]، جاء عن حصن المحرس على بعد خمسين ميلا من جزيرة جربة أن الكثير من سكان هذه الأخيرة كانوا يعملون في السفن والصيد البحري[4]، وفي وصف لبعض السواحل غير البعيدة عن شرشال ذكروا بها قوم صيادون للحوت[5]، وهذه إشارة تاريخية على ممارسة حرفة الصيد كمهنة، كان هؤلاء الصيادون يتعيشون من وراء تلك الحرفة[6]، اعتبرها ابن خلدون أحد أوجه المعاش عندما ذكر أن المعاش "**عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله...وإما يكون من الحيوان الوحشي بافتراسه وأخذه برميه من البر أو البحر ويسمى اصطيادا**"[7]، ذكر العذري أن أهل إشبيلية "**فضل صيدهم في البر والبحر**"[8]، ولقد كان قسم من الفقراء أو الزهاد من الناس يرون في صيد السمك وسيلة لإدراك عيشة الكفاف والاستغناء عن ذل المسألة[9]، أما الزهاد كانوا يفضلون الأكل مما عملت أيديهم مفضلين السمك لنقاوته من الغصب والغش والحرام[10]، منهم الشيخ أبو زكريا يحي ابن أبي علي المشتهر بالزواوي (ت611هـ/1214م) كان إذا اشتهى "**أكل اللحم يترل إلى البحر فيصيد الأسماك على الأحجار**"[11]، وقسم آخر من الناس انصرف إلى صيد السمك والإتجار به[12]، كما يرجع نشاط صيد الأسماك إلى تراكم خبرة كبيرة عبر السنوات لدى سكان المناطق الساحلية خاصة، حيث تكونت لديهم ثقافة بحرية مهمة أفرزت لديهم تقاليد خاصة انعكست مظاهرها بشكل إيجابي على تقنيات استخراج الثروات البحرية المختلفة، وتطوير تقنيات الصيد[13] فالحنكة والمهارة والدربة كلها صفات نعت بها الصيادون[14]، لقد مدح الإدريسي صيادي مدينة سبتة وتميزهم في

---

[1]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص194.

[2]– بطيب هوارية: المرجع السابق، ص85.

[3]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص194.

[4]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص361.

[5]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص92.

[6]– السيد أبو مصطفى كمال:تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص194.

[7]– ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص479.

[8]– العذري: المصدر السابق، ص96.

[9]– البكري خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص156.

[10]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص96.

[11]– الغبريني: المصدر السابق، ص127.

[12]– البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص155.

[13]– قدوري الطاهر: السمك والتغذية بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مجلة عصور الجديدة، ع10، جويلية 1434هـ/2013م، ص57.

[14]– الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص38.

الصيد قال: "**ولهم في ذلك دربة وحكمة سبقوا فيها جميع الصيادين لذلك**"[1]، وصلت خبرة الصيادين المغاربة والأندلسين أن أصبحوا يدركون أشهر توفر الأسماك فيقبلون على صيد أنواع منها في أشهر معينة لتوفرها فيها[2]، حيث كانت أسماك البحر المتوسط والمحيط الأطلسي تهاجر في أوقات معينة إلى أنهار الأندلس يذكر أنه خلال شهر مارس يخرج حوت الشولى، الشابل من البحر إلى الأنهار[3]، وفي شهر أوت يخرج حوت البورى من البحر إلى الأنهار فيكثر صيده ويكثر السردين[4]، كما اشتهر ساحل شذونة بصيد التن الذي يظهر في أول شهر ماي بخروجه من البحر المحيط ليدخل البحر المتوسط، يتم صيده مدة ظهوره وهي أربعين يوما ليعود على مثل ذلك الوقت من العام الآخر[5]، كما أن توفر مراكب الصيد ساعد على ركوب البحر لمسافات معينة إلا أن هذه المراكب بسيطة انتشرت بكثرة على طول السواحل[6]، و بالتالي الاصطياد لم يكن يتم في عرض البحر بل كان يتم غالبا على الساحل، والجدير بالذكر أنه رغم ذلك أن اصطياد السمك في البلاد الغربية كثر خلال القرن السادس الهجري[7]،

ونظرا لزيادة الطلب على الأسماك بالأسواق زاد نشاط حرفة الصيد ذلك لأن سكان الغرب الإسلامي من سكان السواحل خاصة وبعض المناطق الداخلية كانوا يقبلون على تناول الأسماك بطريقة مختلفة، وإن كان الإقبال متفاوتا بين المناطق الساحلية والمناطق البعيدة عنها نسبيا وقد نلمس الاختلاف ذاته بين المناطق الساحلية نفسها والتي كان لها عادات وتقاليد وثقافة استهلاكية خاصة فيما يتعلق بالثروة السمكية، فإذا كانت بعض مناطق الغرب الإسلامي قد تعاملت مع السمك كغذاء مكمل مثل سبتة وسلا وإشبيلية ومدن ساحلية أخرى، فإن مدنا بحرية أخرى كان تناول السمك فيها غذاء رئيسيا كمدينة تغسة، كان الغذاء الأساسي لساكنتها فقراء وأغنياء ينحصر في خبز الشعير والبصل والسردين[8]، وكان بمدينة قابس الحوت الطري دائم الحضور على مائدة الغذاء حتى إن توفرت اللحوم الأخرى[9]، أما بالنسبة لحرفة صيد المرجان فإن نشاطها مرده أن العاملين في حقله يجنون أرباحا طائلة ما جعل الكثير يمتهنونها، خاصة وأن هذا النوع من السلع لم يقتصر على السوق المحلي وإنما وجه للتجارة

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.

[2]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص95.

[3]– عريب بن سعيد: المرجع السابق، ص41.

[4]– عريب بن سعيد: المرجع نفسه، ص84.

[5]– الحميري: صفة جزيرة الاندلس، المصدر السابق، ص101، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص196

[6]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص371، البكرخالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص155

[7]– عمر موسى عزالدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص203

[8]– قدوري الطاهر: السمك والتغذية في المغرب الوسيط، المرجع السابق، ص60

[9]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص113

الخارجية للتصدير[1]. أما عن تقنيات الصيد البحري فالمعلومات تبقى ناقصة، علّ السبب أنها لم تلفت انتباه جغرافيين العرب إلا بعض الإشارات، لكن بالاعتماد على الدراسات الحديثة المتخصصة تم استعمال آلات بسيطة حالت دون قيام بعمليات صيد واسعة النطاق وأن الإصطياد كان يتم خاصة في زوايا المياه الراكدة والأعماق البسيطة والبحيرات الشاطئية بإستثناء صيد التن كان بالمضربة[2]، والرماح[3] أو النقارة[4]، أما الآلات الرئيسية المستعملة هي خيط ذو سنارة بالقصبة أو بدونها وشبكات[5] بسيطة وقد خصصت مكانة معتبرة لصيد الزروب[6] سواء في الأودية والأنهار والبحيرات الشاطئية أو الخلجان الصغيرة المحمية[7].

اتخذت الأسماك التي راجت بالأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي أشكالا وأسماء كثيرة ومختلفة ذكر الإدريسي أن"**بمدينة سبتة مصايد للحوت ولا يعد لها بلد في إصابة الحوت وجلبه، ويصاد بها من السمك نحو من مائة نوع**"[8]، وكان بالجهة الشرقية لمدينة بتررت بحيرة معروفة بها والمنسوبة إليها، "**من أعاجيب الدنيا وذلك أن بها اثني عشر نوعا من السمك يوجد منها في كل شهر نوع واحد لا يمتزج بغيره من أصناف السمك، فإذا تم الشهر لم يوجد شيء من ذلك النوع في الشهر الآتي ثم يوجد في الشهر الآتي صنف من السمك آخر غير الصنف الأول لا يمتزج بغيره، هكذا لكل شهر نوع من السمك لا يمتزج بسمك غيره إلى كمال السنة هكذا في كل عام، وهذه الإثنا عشر نوعا من الحوت التي ذكرناها هي البوري والقاجوج والمحل والطلنط والإشبيلينيات والشبلة والقاروض واللاج والجوجة والكحلاء والطنفلو والقلا**"[9]، تجمع أغلب

---

[1]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص366

[2]– **المضربة**: عبارة عن قفة على شكل قارورات ذوات أعناق ضيقة أي مجموعة من الشباك الثابتة توجه إليها أسراب التن. ينظر:بن عميرة محمد: المرجع نفسه، ص369_ ص370.

[3]– **الرماح**: خاصة بصيد التن الكبير لها أسنتها أجنحة بارزة تنشب في الحوت ولا تخرج و في أطراف عصيها شرائط القنب الطوال، ينظر:الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529، بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص93، بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص369.

[4]– **النقارة**: تسمية تنطق على أنثى أي نوع من أنواع الأسماك يوثق بها عدد في السنانير والأخياط ثم تلقى في البحر ليجتمع عليها الذكور وعندها يرمي الصيادون عليها صراريح (شباك) و يأخذوا منها كميات كبيرة ثم يعيد الكرة إلى أن يكتفي. ينظر: الزهري: المصدر السابق، ص107_ ص108.

[5]– **الشبكة**: كانت تصنع من حبال رقيقة وقطع من الفلين العائم على وجه البحر وأحجار لإثقال الشبكة وهذه الطريقة تستدعي تكاثف مجهودات جماعة من الصيادين. الشريف محمد: سبتة الإسلامية...، المرجع السابق، ص38.

[6]– **الزروب/الحظائر المزربة**: عبارة عن نطاق من العصي الطويلة يصعب على الأسماك التي تدخلها الخروج منها والمقصود منها حاليا المصيدة، ينظر: بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص361_ ص364.

[7]– بن عميرة محمد: المرجع نفسه، ص367_ ص368، بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص94_ ص95، الشريف محمد: المرجع السابق، ص38

[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529

[9]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص288_ ص289

المصادر العربية أن الأصناف الإثني عشر التي يظهر منها كل صنف في شهر معين ببحيرة بترت لا يختلط بعضها بالبعض الآخر[1]، ويصاد بصفاقس **"من السمك ما يعظم خطره ويكثر قدره"**[2] وأكد صاحب الاستبصار على هذا التنوع في مدينة تونس **"فيها من أجناس الحوت البحري مالا يحصى كثرة"**[3]، ومن الأسماك التي تظهر منها نوع معين في كل شهر ما يسمى البقونس الذي يقال فيه مثلٌ **"لولا البقونس ما تخالف أهل تونس"**[4]، وكثر السمك بقابس وطبرقة[5]، وجزيرة جربة، كما كان يصاد من قصر قبوذية الذي يبعد عن المهدية بخمس وعشرين ميلا كل أنواع السمك النادر، وهو كثير رخيص وفي سطفورة من الحيتان مايزيد عن الكثرة[6].

وبالنسبة للمغرب الأوسط فإن أهم المصايد تتمثل في بونة التي كانت أكثر البلاد حوتا[7]، وتميز حوت جيجل كثير العدد متناهي الطيب والقدر[8]، كما كان في مرسى الخرز من صيود السمك ما لم ير ببلد مثله **"سمنا وربما منع جانبه من أكل ما يصاد بها وسيما وقت الغلات"**[9]، وحوت مدينة تادلس لا يباع ولا يشترى بل كان يعطى لمن يرغب فيه لكثرته كما أن سكانها كلهم صيادون، ومن ميزات مدينة الجزائر بني مزغنة ثروتها السمكية، وكان سكان مدينة بادس يعتمدون في عيشهم على السردين وأسماك أخرى لكثرتها[10]، إضافة إلى وجود الحوت الكثير الرخيص في المياه الجارية على نهر المسيلة، الواد الكبير (وادي الصومام) وكان يظهر بنهر شلف سمك الشهبوق طوله ذراع ولحمه طيب لكنه كثير الشوك يبقى شهرين يكثر صيده فيهما ويرخص ثمنه ثم ينقطع إلى أن يظهر في نفس الوقت من السنة الموالية[11].

---

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص288_ ص289، الزهري: المصدر السابق، ص107، البكري: المغرب...، المصدر السابق، ص58، مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص125.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص280_ ص281

[3]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص121

[4]– القزويني: المصدر السابق، ص173_ ص174

[5]– أحمد نجار ليلى: المرجع السابق، ق2، ص437، قدوري الطاهر: السمك والتغذية في المغرب الوسيط...، المرجع السابق، ص60، قدوري الطاهر: السمك والتغذية في الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص56

[6]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص317.

[7]– بورويبة رشيد: المرجع السابق، ص68.

[8]– الادريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص268، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص184.

[9]– ابن حوقل: المصدر السابق، ص77.

[10]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص327.

[11]– بن عميرة محمد: المرجع نفسه، ص338، ص327، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص558، القزويني: المصدر السابق، ص148، حساني مختار: المرجع السابق، ص58، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص203، عميور سكينة: المرجع السابق، ص163.

أما عن أهم المصايد بالمغرب الأقصى والتي كانت تزود الأسواق بالأسماك على اختلاف أنواعها سبتة التي كان يصطاد بها من السمك نحو من مائة نوع وكان سمك التن الكبير بنسبة كبيرة[1]، كما اشتهر بها "**الحوت المشوي... وهي سمكة طولها أكثر من ذراع وعرضها شبر**"[2]، كان "**الناس يتبركون به ويهدونه إلى المحتشمين**"[3]، وعلى سواحل المحيط الأطلسي توفرت صيود البحر في مدينة قصر عبد الكريم وفي مدينة العرائش[4]، و بالقرب من طنجة موضع يعرف بماء الحياة يوجد فيه "**دون غيره حوت ينسب إلى موسى عرضه مقدار ثلثي شبر وطوله أكثر من شبر لحمه في إحدى جانبيه، والجانب الآخر لا لحم فيه إنما جلدته على الشوك ولحمه طيب نافع**"[5]، أما مدينة فاس فكان للأنهار القريبة منها والتي تمر بالمدينة نهر الجوهر، نهر سبو فضل في وجود أنواع كثيرة من الأسماك يقول ابن أبي زرع أنه "**يخرج منه_ نهر الجوهر_ أنواع الحوت مثل اللبيس والبوري والسلباح والبوقة**"[6]، أما عن أصناف الأسماك التي كانت بنهر سبو ذكر صاحب الاستبصار بقوله "**ويتصيد في هذا الوادي الشابل الكبير...، ويدخل في هذا الوادي الحوت الكثير، ويتصيد في بعض الأحيان... البوري الكبير...، ويصل إلى المدينة الحوت الكبير المسمى عندهم بالقرب (الغرب)**"[7]، ومن الأسماك التي كانت تصطاد أيضا بنهر فاس الشولى الذي كان يوجد أيضا بمكناسة[8]، و"**هو ألذ ما يوجد من أنواع السمك نضع منه الألوان بأصناف البقل فلا تشم له رائحة سمك**"[9]، وقد كانت عملية صيد السمك الشابل تمارس في نهر أم الربيع النابع من جبال الأطلس على حدود تادلة ومنطقة فاس من بداية فصل الأمطار في شهر أكتوبر إلى بداية شهر ماي من كل سنة، ويكثر هذا النوع من السمك بمدينة أزمور الواقعة عند مصبه بمنطقة دكالة على ضفاف المحيط الأطلسي وبها من الشحم أكثر من لحم الماشية فلا يحتاج قليها سوى لقليل من الزيت[10].

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.

[2]- الغرناطي محمد بن عبد الرحيم: المصدر السابق، ص63، القزويني: المصدر السابق، ص534.

[3]- الغرناطي محمد بن عبد الرحيم: المصدر نفسه، ص63.

[4]- بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص332.

[5]- البكري: المغرب...، المصدر السابق، ص106.

[6]- الجزنائي: المصدر السابق، ص35

[7]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص184- ص185، الجزنائي: المصدر السابق، ص39.

[8]- بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص340، محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص207.

[9]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص185، الجزنائي: المصدر السابق، ص39، أحمد نجار ليلى: المرجع السابق، ق2، المرجع السابق، ص437.

[10]- بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص339، ص323، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص60.

بالنسبة للأندلس شكلت الثروة السمكية رافدا هاما من روافد الثروة الحيوانية في الأندلس وذلك لوفرة الأسماك فيها، إذ تنتشر مصائد الأسماك على طول السواحل الغربية الجنوبية والشرقية بالإضافة إلى الأنهار الداخلية في البلاد كمدينة المنكب التي كانت "**كثيرة مصايد السمك**"[1]، واشتهرت قرية بزليانة بالحوت الكثير التي حمل منها إلى الجهات المجاورة لها[2]، ووصفت إشبيلية "**بفضل الصيد في البر والبحر**"[3]، كما تعددت الأصناف في نهرها "**من السمك والحيتان الغليظة كالبوريات والشوبلات وغيرها من الحيتان**"[4]، وتميزت أشبونة أيضا "**بضروب الصيد من البر والبحر**"[5]، والحال ذاته في مدينة أكشونبة[6]، "**صيدها كثير في البر والبحر**"[7]، أما طرطوشة كان يصطاد "**في واديها الحوت الطيب من البوري والشورى الذي يكون في الواحد قنطار ويخرج منه السمور**"[8]، وفي أيام جريان نهر قرطبة كان يجلب معه مختلف الأصناف من السمك حتى أصبح "**يباع فيها من أنواع السمك المملوح وغيره في كل يوم على اختلاف أجناسه أيام جريانه بعشرين ألف دينار قاسية على اعتدال القيم**"[9]، كما كان يباع في قرية "**بني عبدوس للمسافرين الخبز والسمك**"[10]، وفي نهر إبره كان حوت الطرخته وهو حوت عظيم له شوكة واحدة[11]، واشتهر ساحل شذونة بصيد حوت التن[12] ويصاد أيضا قرب سواحل شرق الأندلس ومربلة والجزيرة الخضراء وطريف وجبل طارق[13]، هذا إضافة إلى الكميات الكبيرة من الأسماك التي كان يصطدها صيادو مدينة شلوبنية وبطليوس ومالقة[14] وجزيرة شلطيش، ومن أنواع الأسماك الأخرى التي تم اصطيادها وبيعها الصلباح، المول، الشول[15]، البلينة[16]، السرطانات، خنزير البحر، الكوسج، القلنسوة، الرعد،

---

[1]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص564.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص565.

[3]– ابن غالب: المصدر السابق، ص292_ ص293.

[4]– الزهري: المصدر السابق، ص88.

[5]– ابن غالب: المصدر السابق، ص291.

[6]– ابن غالب: المصدر نفسه، ص291.

[7]– ابن غالب: المصدر نفسه، ص291.

[8]– القزويني: المصدر السابق، ص545.

[9]– ابن غالب: المصدر السابق، ص296.

[10]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص566.

[11]– قروعي خديجة: المرجع السابق، ص365.

[12]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص65.

[13]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص196، بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص65.

[14]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع نفسه، ص65.

[15]– البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص157.

[16]– قروعي خديجة: المرجع السابق، ص365.

البلب، الخطاف، المنارة، المنشار، البغل[1]، سمك موسى وسمك سقنورة والرضراضي[2]، وسمك الجري وسمك الطردنس[3]، السردين[4]، والغروص والعسلة والملكة والاستنار[5]...

أما بالنسبة لحضور السمك بالأسواق فكان إما طازجا (طريا) حيث ألزم المحتسب الصيادين بوضع الأسماك بعد الصيد في مسارب يسرح فيها الماء ووضعها للبيع[6]، بإعتبار أن السمك سلعة سريعة التلف خاصة عند نقله من المناطق الساحلية نحو المناطق الداخلية، واستعملوا أيضا العسل للحفاظ على جودته ليظل طريا[7]، فيباع وزنا أو جزافا[8] بأسعار رخيصة جدا لكثرة ما يصطاد منه[9]، أمام وفرة الثروة السمكية عمل الصيادون على حفظها وتخزينها وتعبئتها في ظروف لا تتعرض فيها للتلف أو للنتونة، وعملية تخزين السمك تتبعها مرحلة تسويقه وتصريفه[10]، من هنا اتخذ السمك حضور آخر بالأسواق فكان يعرض للبيع مجففا و مملحا حيث ألزم المحتسب باعة الأسماك ألا يبيت عندهم الحوت إلا أن يكون مملحا[11]، أي بإضافة عليه كمية كبيرة من الملح ثم تجفيفها في مكان ظليل[12] بذلك تكون حاضرة بالأسواق في مختلف فصول سنة[13]، ذلك لأن الأسماك المصبرة كانت تحافظ على جودتها رغم مرور عدة أعوام على عملية تصبيرها، وساعدت على نقلها إلى المناطق البعيدة[14]، على سبيل المثال كان سكان مدينة ترغة "**الصيادون يملحون ما يصطادونه من السمك ويبيعونه لتجار الجبل، ويحمل إلى مسافة تناهز مائة وعشرون ميلا في داخل البلاد**"[15]، ولقد أكد صاحب الاستبصار أن الأسماك المملحة في بتررت "**تبقى**

[1]– الغرناطي محمد بن عبد الكريم: المصدر السابق، ص69_ ص73.

[2]– قدوري الطاهر: السمك والتغذية بالغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص55.

[3]– الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص37.

[4]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص60.

[5]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص322.

[6]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص61.

[7]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص97، قدوري الطاهر: السمك والتغذية بالغرب الإسلامي..، المرجع السابق، ص48.

[8]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص61.

[9]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص289.

[10]– الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص40.

[11]– السقطي: المصدر السابق، ص35، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص197، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص60_ ص61.

[12]– بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص85_ ص86

[13]– قروعي خديجة: المرجع السابق، ص365.

[14]– قدوري الطاهر: السمك والتغذية بالغرب الإسلامي....، المرجع السابق، ص50، الغرناطي محمد عبد الرحيم: المصدر السابق، ص63.

[15]– الوزان: المصدر السابق، ج1، ص325.

أعواما صحيحة الجرم لذيذة الطعم"[1]، و أثبت ابن غالب أن السمك المملوح كان يباع بأسواق قرطبة كل يوم[2]، كذلك وجد في الأسواق من كان يبيع الأسماك مطبوخة ومقلية أو مشوية[3]، كان المحتسب يأمرهم دائما بغسل السمك وتنظيفه جيدا وعدم قليه بزيت رديء أو الإكثار من الدقيق الذي يلث في السمك عند القلي ومنع بيع السمك الطازج البائت[4]، كما خصص مكان لبيع الأسماك لمنع وصول رائحة السمك إلى المارين في الأسواق وألا يحمل أحد حوتا في يده لئلا يمس أثواب الناس إلا في وعاء[5].

ما نلاحظه من خلال الجدول الإحصائي للثروات البحرية المتداولة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي أنها لم تقتصر على أصناف الأسماك المختلفة و إنما شملت كذلك المرجان الذي اعتبره ابن حوقل **"نبت ينبت كالشجر في الماء ثم يستحجر في نفس الماء ثم يتحجر بين جبلين عظيمين"**[6]، فإذا كان في قعر البحر إنما هو رطب لين و إذا مسه الهواء اشتد[7]، إذن تكون هذا الكائن متوسط بين عالمي الجماد والنبات وذلك لأنه يشبه الجماد في تحجره ويشبه النبات كونه أشجارا ثابتة في قعر البحر، فكان المرجان بذلك يشبه المعدن بجسده ويشبه النبات بروحه ويبلغ طول الشجرة المرجانية ثلاثين سنتمترات ذات ألوان مختلفة في البحار صفراء برتقالية أو حمراء قرنفلية أو زرقاء زمردية أو غبراء باهتة[8] أما أفضل الأنواع ما جاء عن الدمشقي **"أفضله ما عظم منه وغلظ ويسمى الشاخ وما اشتدت حمرته وسبط وقطعت العقد الكبار من أسفله وهو يسمى السبد وسلم من السوس وأدونه ما دق منه ويسمى ساق الجراد و أردأه ما دق منه سوس والواقع والناقص اللون"**[9]. يتم صيد المرجان عادة صيفا من شهر ماي إلى شهر أكتوبر وقد يستمر طول السنة مع مراقبة حال البحر[10]، تتفق المصادر الجغرافية على طريقة صيد المرجان من طرف سكان بلاد الغرب الإسلامي عن طريق الصليب وهو خشبتين طول كل

---

[1]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص125.

[2]– ابن غالب: المصدر السابق، ص296.

[3]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص197، قدوري الطاهر: السمك والتغذية في المغرب الوسيط..، المرجع السابق، ص63، قدوري الطاهر: السمك والتغذية بالغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص53_ ص54.

[4]– ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص97.

[5]– السقطي: المصدر السابق، ص67.

[6]– ابن حوقل: المصدر السابق، ص77.

[7]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص17.

[8]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص99، ص100، ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص143، بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص326.

[9]– الدمشقي جعفر: المصدر السابق، ص17.

[10]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص365.

خشبة ذراع واحد، وبعد ذلك صنع الصليب يلفون عليه شيئا من الكتان المحلول ثم يشد فيه حجر ثقيل لتؤدي دور المراسي، ثم يوصل بحبل ويلقى في البحر فوق منبت المرجان حتى ينتهي إلى قعره، ويوجه القارب يمينا وشمالا ومستديرا ليتعلق المرجان في ذوائب الصليب وعندها يقتلع بقوة وعند ذلك يجذبه ركاب القارب إلى أنفسهم مستخرجين الشيء الكثير منه[1]، يصل عدد القوارب التي كانت تستخدم غالب الأوقات في إخراج المرجان بخمسين قارب أو أكثر ويصعد على متن كل قارب حوالي عشرين رجلا[2]،حيث اهتم سكان بلاد الغرب الإسلامي بصيد المرجان وذلك لأن العاملون في حقله يجنون أرباحا طائلة جعلتهم يكثرون الأكل والشرب والخلاعة[3]، حتى أن هناك من ليس لديهم حرفة سوى استخراجه[4]، كان على سواحل مدينة طبرقة "**قوم لهم مراكب وزوارق ليس لهم حرفة إلا إخراج المرجان من قعر البحر**"[5]، هذا الاهتمام جعل المرجان متداولا في حركة التبادل التجاري سواء الداخلي بالأسواق أو الخارجي مع الدول المجاورة لأنه كان من السلع المطلوبة.

أما عن مراكز انتشار مادة المرجان في الأعماق البحرية بالغرب الإسلامي مرسى الخرز القرية التي مجدها ابن حوقل بقوله: "**قرية غير أنها نبيلة لمكان المرجان وحضور من يحضرها من التجار ولا أعرف في شيء من البحار له نظير في الجودة**"[6]، وقال الإدريسي: "**المرجان يوجد بها كثيرا وهو من أجل جميع المرجان الموجود بسائر الأقطار**"[7]، لذلك توافد التجار عليها من أجله[8] لأنه "**أنفس مرجان الدنيا**"[9]، ووجدت مغاص المرجان بمدينة بونة[10] وتنس[11] وطبرقة هذه الأخيرة التي أكد صاحب الاستبصار أن منها "**يخرج المرجان... ويحمل إلى بلاد الدنيا**"[12]، واشتهرت سواحل سبتة بغنى مرجانها وجودته وصفه الإدريسي بأنه: "**لا يعد له صنف من صنوف**

---

[1]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص126، الإدريسي،: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص290_ ص291، القزويني: المصدر السابق، ص261، بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص365_ ص366، بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص101_ ص102.

[2]– ابن حوقل: المصدر السابق، ص77، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص290_ ص291.

[3]– ابن حوقل: المصدر نفسه، ص77.

[4]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص126.

[5]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر نفسه، ص126.

[6]– ابن حوقل: المصدر السابق، ص76

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص290_ ص291.

[8]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص324.

[9]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص126.

[10]– أبو الفداء: المصدر السابق، ص141.

[11]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص325، بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص100.

[12]– مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص126.

المرجان المستخرج بجميع أقطار البحار"[1]، لذا **"يقصد التجار إلى هذه المدينة فيخرجون منه الكثير إلى جميع الجهات ومعدن هذا المرجان في هذه المدينة مخدوم في كل سنة، ويعمل به في كل الأوقات الخمسون قاربا والزائد والناقص وفي كل قارب العشرون رجلا وما زاد ونقص...، يستخرجون منه الكثير مما يباع بالأموال الطائلة وعمد أهلها على ذلك"**[2]، ونظرا لوفرة المرجان بسبتة تم تخصيص سوق لتفصيله وحكه وصنعه خرزا وثقبه وتنظيمه ومنها يتجهز بها إلى سائر البلاد، و أكثر ما يحمل إلى غانة وجميع بلاد السودان لأنه في تلك البلاد يستعمل كثيرا[3]، إذن وجود المرجان بهذه المدينة ساهم في نشاط صناعي حرفي ووجه للسوق الداخلي والخارجي، كما وجد المرجان في بعض جزر البحر الأخضر (المحيط الأطلسي)[4]، كما نجد المرجان في بحر الأندلس[5]، وتم صيده من ساحل إلبيرة من عمل ألمرية ما لقطر منه في أقل من شهر نحو ثمانين قنطارا كما وجد المرجان في ساحل مدينة بلبش[6]. وكان المرجان يستخرج من سواحل بلاد الغرب الإسلامي بالقناطير كل سنة[7]، حتى اعتبر مصدر ثروة، يتم جلبه في الأسواق بورشات خاصة، وكان لبعض التجار من مختلف الأقطار أموال عند سماسرة متخصصين في شراء المرجان وبيعه أو يستأجرون أهل السواحل في استخراج المرجان[8]، الذي أُتخذ كمادة أولية في صناعة أشياء ثمينة منها محابر ونصب سكاكين ، فصوص خواتم وغيره من حلي للنساء[9].

أما بالنسبة للؤلؤ وهو صنف آخر من الثروات البحرية عبارة عن جوهرة في الأصل يتكون في الصدف عند حدوث التهاب مفاجئ نتيجة مرض يصيب الحيوان الرخو داخل الصدفة، أو دخول طفيل إلى جسمه اللحمي، أو حبة غريبة مثل حبة رمل، أو قطعة صغيرة من فتات الصدفة اللؤلؤية، وعرف بعدة الأسماء منها اللؤلؤ، الدر، وأفضله القار، وهو المستدير الشكل من سائر جهاته النقي اللون الحسن المائية، وهو الوبيص والجوهرية وهي الإشراق وكلما كثر العدد في الصدفة كان أصغر جسما وأبخس قيمة، وكلما قل العدد بها كان أكبر جسما وأعظم قيمة، أما بالنسبة لكمية إنتاج اللؤلؤ ومناطق استخراجه ببلاد الغرب الإسلامي لم تصلنا المعلومات التاريخية

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص529.
[2]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص290_ ص291.
[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص529.
[4]- بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص325.
[5]- البكري المسالك...، ج2، المصدر السابق، ص385.
[6]- بلمداني نوال: الثروات الحرية...، المرجع السابق، ص101.
[7]- بلمداني نوال: الثروات الحرية...، المرجع نفسه، ص100.
[8]- بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص390_ ص391.
[9]- بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص102.

الكافية عن ذلك إلا بعض الإشارات، ولعل من مناطق انتشاره برشلونة[1] التي يوجد اللؤلؤ بناحيتها إلا أنه جامد اللون ونهر قرطبة يوجد فيه الجوهر في صدفه، وشهرته أغنت عن وصفه، وعن استخراج اللؤلؤ يدلي الغايص حبلا من مركبه من ليف المقل أو غيره فيه حجرا ينقله إن كان للماء حركة ثم يتدلى الغايص بحبل وثيق مشدود به حجر يكون وزنه ستون رطلا أو نحو من حجارة سود...، فإذا غاصوا أو وصلوا إلى الصدف قطعه الغواصين بحديدة مهيأة لذلك مثل المناجل من أصله، ووضعوه في مخال لهم من شريط كالشبكة ليسيل منها الماء ويبقى الصدف فإذا خرجوا به إلى الساحل استخرجوا ما فيه، يدخل اللؤلؤ في عدة صناعات منها ترصيع التيجان كما له خصائص علاجية[2]، ذكر الوزان أن نساء فاس يلبسن أقراطا كبيرة من الذهب المرصعة بحجارة كريمة بديعة[3]، وهذه إشارة تاريخية على وجوده بأسواقها.

والظاهر من عملية الإحصاء أن العنبر له حضور ضمن قائمة السلع المعروضة بالأسواق، يعد إحدى الثروات الهامة التي تمكن الحجارة من الحصول عليها، اختلفت الآراء بشأن أصل العنبر فهناك من اعتبره عبارة عن الجبال نابتة في قرار البحر مختلف الألوان ويظهر أجزاءه نتيجة اضطراب البحر، ورأي آخر يرى أنه شيئ تلقيه دابة من دواب البحر من بطنها وهو العنبر الخام، أما العنبر المبلوع فيجدونه في جوف دابة عظيمة من دواب البحر وقيل هو روث دابة بحرية، وذكر الإدريسي أنه شيئ تقذف به عين في قعر البحر فإذا اشتد هيجان الريح رمى به إلى الساحل، لكن الذي لا خلاف فيه أن تولده في البحر وهو يقذفه إلى الساحل، ومن الجانب العلمي تؤكد الأبحاث أنه نتاج حوت ضخم من الثديات البحرية وهو مادة صلبة شمعية ينتجها الجهاز الهضمي لحوت العنبر زكية الرائحة، قد يجده البحارة طافيا على الماء، أو بالقرب من الشاطئ، أو يتم استخراجه من أمعاء الحوت، وهذه المادة تكون رخوة أثناء خروجها من بطن الحوت، لونها سنجابي مسود يكون حجمها كبير[4]. أما أجود أنواع العنبر يفيدنا الدمشقي أن **"أجوده ما جلب من شجر عمان وخير أوصافه الخفة والبياض والدهنية أو أن يميل لونه إلى الخضرة والصفرة ميلا يسيرا، ثم المغربي ما كان منه في الأوصاف المحمودة وأحسنه المندو لونه يضرب إلى السواد والمرمل والناشف وما ثقل وزنه"**[5].

---

[1]- بلمداني نوال: الثروات الحرية...، المرجع السابق، ص98_ ص99.

[2]- بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص99.

[3]- الوزان: المصدر السابق، ج1، ص252.

[4]- بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص88_ ص90، بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص333_ ص334.

[5]- الدمشقي جعفر: المصدر السابق، ص19.

أما عن مناطق انتشاره فلقد تركز بالسواحل الأندلسية المطلة على المحيط الأطلسي على ساحل شنترين وشذونة وأشبونة وأكشونبة وشنتره وقصر باجة وشلب[1] وماسة[2]، كما انتشر وجوده بطنجة وما قاربها، أما استعمالاته متعددة حيث تدخل مادة العنبر أساسا في صناعة العطور والأدوية، بذلك يعتبر مادة ذات قيمة بالأسواق يشتريه أهل الغرب الإسلامي ناهيك عن أهميته كسلعة في مجال التبادل التجاري كمادة تصدر من المغرب إلى المشرق[3].

جدول إحصائي لأهم السلع المصنعة المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي:

السلع المصنعة	مناطق التسويق أو الإنتاج	المصادر/المراجع
زيت الزيتون	صفاقس، قابس	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص279_ ص281.
الدقيق (بأنواعه)	طبرقة، تونس، جلولا، المهدية	عابد يوسف: المرجع السابق، ص497
ماء الورد	قفصة	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص154
أقلام القصب	تونس	ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا...، المصدر السابق، ص143
الملابس القطنية والكتانية	أسواق إفريقية	ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص148
الأواني الزجاجية	قفصة	مؤلف مجهول: الاستبصار...،المصدر السابق، ص154
الثياب، العمائم	سوسة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص303
بسط الصوف	صفاقس	عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص214
الجلود المدبوغة	قابس	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص279– ص280
الأواني الذهبية	قفصة	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص154
الأواني النحاسية	تونس	الزركشي محمد بن إبراهيم: المصدر السابق، ص117
أحاريم، الصوف، الحنابل المكلكلة	تلمسان	الزهري:المصدر السابق،ص113_ ص114
الصابون	بجاية	بوتشيش أمينة: المرجع السابق، ص48، عابد يوسف: المرجع السابق، ص501
السكر	بلاد السوس	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص227
نبيذ العسل	//	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص212
خمر(أنريز)	//	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص228
ماء الورد	مراكش	الزهري: المصدر السابق، ص116
الورق	فاس	ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص49
الخبز	//	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص102

[1]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص91.

[2]– بن عميرة محمد: المرجع السابق، ص333.

[3]– بلمداني نوال: الثروات البحرية...، المرجع السابق، ص91_ ص92.

الأدوات المنزلية الخشبية	//	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص187،
الشمع	//	مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص344، الوزان: المصدر السابق، ج1، ص234
أكسية للنساء	رجراجة	عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص221
البرنس	سوق فنكور	البكري: المغرب...،المصدر السابق، ص155
الجلود المدبوغة	غدامس	مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص207
الأحذية، النعال	فاس	الوزان: المصدر السابق، ج1، ص234
المصنوعات الزجاجية	//	ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48
السروج، اللجم، الأقتاب الدرق اللمطية البرانس،	نول ملطة	الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص224- ص225
عدة الإبل المعدنية	//	عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي...، المرجع السابق، ص250
النحاس الملون	أغمات	الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص232
النظم الزجاجية		
جلود حيوان، اللمط والفنك	نول لمطة	مؤلف مجهول: الإستبصار..،المصدر السابق،ص214، الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص584
الخل	الأندلس	مؤلف مجهول: الطبيخ في المغرب والأندلس..، المصدر السابق، ص82
الورق	شاطبة، بلنسية غرناطة، مالقة، ألمرية، مرسية، قرطبة، غرناطة دانية، إشبيلية، بلنسية	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق، ص556، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص245، عمر موسى عز الدين: النشاط الإقتصادي..، المرجع السابق، ص224- ص225
المنسوجات الحريرية	جيان	الشقندي: المصدر السابق، ص55
البسط	تنتالة	المقري: نفح الطيب...، ج1، المصدر السابق، ص201
المصليات البسيطة	بسطة	الحموي: معجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص422
الأسرة المرصعة وآلات العروس	مرسية	المقري: نفح الطيب..،ج1، المصدر السابق، 201
الأثاث	ألمرية	الزهري: المصدر السابق، ص102
الآلات الموسيقية	إشبيلية	المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص463
البسط	تنتالة، قونكة، جنجالة، مالقة، مرسية	نفسه، ج1، ص201
الأقداح، الأكواب، الأسطال،	قسطيلة	ابن غالب: المصدر السابق، ص283
الكاغد	شاطبة	الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص556
العطور	لورقة	نفسه، ج1، ص561
ثمانمائة طراز للحرير: الحلل الديباج، السقلاطون، الأصبهاني، الجرجاني، الستور المكللة، الخمر..	ألمرية	نفسه،ج2، ص562، الحميري: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص184، ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص140
آلات النحاس والحديد	ألمرية	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق، ص562
الحلي (بأنواعها): الأقراط،	//	عابد يوسف: المرجع السابق، ص458

الخواتم، الأساور، الخلاخيل...		
العقاقيروالعطور	المغرب والأندلس	السقطي: المصدر السابق، ص43، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص244
زيت الكتان	غرناطة، بلنسية، ميورقة	السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص240- ص241

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي للسلع المصنعة المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي كثرة الإنتاج الصناعي وتنوعه، وهذا راجع للإزدهار الحرفي القائم على الثروات الطبيعية النباتية والحيوانية والمعدنية، وقدرة الحرفيين على استثمارها وتوظيفها بشكل جيد في خدمة المجتمع ولسد حاجياته الأساسية والثانوية للسكان، أعطى للدولة الموحدية قوة اقتصادية كبيرة جعلها تنافس أوروبا في بعض صناعتها[1].

وأهم تلك السلع هي المصنوعات الزراعية والملاحظ أن المواد الغذائية كانت حاضرة بنسبة كبيرة على مستوى كل أسواق البلاد سواء كانت دائمة أو مؤقتة، فتوفرت الأخباز والمعجنات لأنها من السلع المطلوبة للإستهلاك اليومي، ولقد تميزت الأخباز الأندلسية عن نظيرتها من الأخباز المغربية وأفضلها خبز الحنطة المختمر[2]، ولقد كان الخبز ينقش بخاتم صاحب الخبز أو صانعه حتى يكون شاهدا على صاحبه[3]، هذه الطوابع تصنع من الطين أو الفخار أو الخشب تنقش عليها أشكال مختلفة وتسمى تلك الطوابع بالمرشم، ولقد عثرت الأبحاث الأثرية على طابع يرجع للقرن السادس الهجري مصنوع من الطين في مدينة ألمرية بالأندلس[4]، هذا دليل يجعلنا نستنتج أن وجود هذه الطوابع على الخبز يميز الجيد من غيره ومن جهة أخرى يعطي للخبز حلة جميلة، وأن أسواق ألمرية كانت تشهد تسويقا لهذا النوع من الخبز ولقد اشتهرت قفصة بجودة خبزها[5]. أما المعجنات انتشر الإسفنج[6] بصفة

[1]- البردويل مجدي خليل محمد: الإبداع الحضاري للمسلمين في الأندلس في عهدي الإمارة والخلافة (138- 422هـ/ 755- 1030م)، (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1434-1435هـ/ 2013-2014م، ص11.

[2]- تريكي فتيحة، بوباية عبد القادر: قراءة تاريخية في الصناعات النباتية ببلاد الأندلس خلال العصر الوسيط، مجلة عصور الجديدة، مج9، ع3، نوفمبر 1441هـ/ 2019م، ص91.

[3]- عبد العزيز رشيد: الحبوب في أسواق المغرب الأوسط، مجلة عصور الجديدة، ع11-12، فبراير 1435هـ/2014م، ص110، الدبابي الميساوي سهام: الخبز طعاما في الأندلس في القرون: الخامس والسادس والسابع هجري (11-12-13م)، مجلة دراسات أندلسية، ع7، رجب 1412هـ/ جانفي 1992م، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والاشهار، تونس، ص73- ص80.

[4]- تريكي فتيحة، بوباية عبد القادر: المرجع السابق، ص91.

[5]- علي محمد البياتي بان: أنواع الأطعمة والأشربة...، المرجع السابق، ص04.

[6]- التجيبي ابن رزين: فضالة الخوان في الطيبات الطعام والألوان، تعليق: آتاي رشيد، مؤسسة مطالعات تاريخ برشيكي، د.ط، إيران، 1388هـ/1968، ص80- ص81.

واسعة والحلويات بأنواعها المختلفة شكلت صنف مهم من أنواع الأكلات المشهورة[1] لدى سكان بلاد الغرب الإسلامي الموحدي.

كما تؤكد الإحصائيات أن زيت الزيتون احتل مكانة كبيرة في الأسواق فكان من السلع الغذائية المطلوبة للإستهلاك المحلي وحتى للتصدير نحو المشرق وأوربا بالوفرة الإنتاج وجودته، ولقد برزت صفاقس[2] وقفصة[3] وزويلة[4] في الجهة الشرقية للبلاد، كما بلغت شهرة زيت مكناس الآفاق[5] وفي مراكش[6] بشكل واسع وفاس[7] ورباط الفتح[8]، وتم تسويق الزيت بأسواق طبنة، سطيف، المسيلة بجاية، تاهرت... بذلك وفرت ما يحتاجه أهل المنطقة من زيت[9] وفي الأندلس بلغ زيت إشبيلية الآفاق[10] وألمرية[11]، واشتهر شوذر بغدير الزيت لوفرة الزيت بها[12]...

أما السكر لقي رواجا على مستوى أسواق بلاد الغرب الإسلامي نظرا لزيادة الإنتاج وجودته الناتج عن اهتمام السلطة بزراعة قصب السكر وتوفير إمكانيات الضرورية، لذلك برزت إيجلي وتارودانت[13]، وسلا، ومراكش[14]، وبلاد السوس[15]، وسبتة[16]، وجزائر بني مزغنة، والمنكب[17]، وغرناطة، وألمرية، وإشبيلية، ومالقة[18]..، كأسواق لمادة السكر غطت متطلبات السوق بالإنتاج المحلي.

---

[1]- علي محمد البياتي بان: أنواع الأطعمة والأشربة...، المرجع السابق، ص04.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239.

[3]- عباس فضل الحسين: المرجع السابق، ص192.

[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص499.

[5]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص188.

[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص239.

[7]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص187 – ص188.

[8]- السيد عبد العزيز سالم سحر: المرجع السابق، ص107.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص500.

[10]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص59.

[11]- السيد عبد العزيز سالم: تاريخ مدينة ألمرية...، المرجع السابق، ص126- ص127.

[12]- الحموي: صفة جزيرة الأندلس، المصدر السابق، ص117.

[13]- مؤلف مجهول: الاستبصار ....، المصدر السابق، ص212

[14]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5 ، ص176.

[15]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص227.

[16]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر نفسه، ص528.

[17]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص240، عابد يوسف: المرجع السابق، ص502.

[18]- أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص159.

ولعل أهم منتج صناعي هو الورق كان لها زبائن خاصين من نخبة العلماء والطلبة، والتي كانت تشهد رواجا كبيرا لعناية الحكام بها فكان لها معامل كثيرة تنتج ورقا جيدا في الكثير من المدن منها سبتة، وفاس هذه الثانية بلغت فيها معامل إنتاج الورق أربعمائة معمل وذلك أيام المنصور الناصر (580-610هـ/1184-1213م)[1]، وعرفت مراكش انتاجا للورق[2]، وازدهرت مدينة رباط الفتح بصنع الورق[3]، وقسنطينة[4]، أما في الأندلس برزت شاطبة التي عم ورقها المشارق والمغارب[5]، وبلنسية التي كانت المركز الرئيسي للورق[6]، وازدهرت صناعة الورق أيضا بغرناطة[7]، وإشبيلية، ومرسية، ومالقة، ودانية وقرطبة، وألمرية[8]، ولقد كان لجودة الورق وكثرة مناطق الإنتاج مع كثرة الطلب عليه جعلته متوفرا بالأسواق وأدى بدوره الى نشاط حرفة النسخ والتسفير ومن ثم تيسير التأليف، لازالت خزانة التراث العربي العلمي تحتفظ به ومن أشهر الأسواق بيعا للكتب هي قرطبة[9].

وتعتبر الثياب النسيجية من أهم السلع التي كثر عليها الطلب لحاجة الناس إليها، بالنسبة للنسج الحريري تشير الإحصائيات التي تركز إنتاجها بالأندلس وذلك راجع لكثرة أشجار التوت بها واهتمام الأندلسيين خاصة النساء بتربية دودة القز، مما أدى الى تعدد مدن انتاج الحرير في البلاد الأندلس من ذلك الديباج، والحلل الموشية، والعتابي، والسقلطوني، والجرجاني، والأصبهاني، والقلشاني، والملبد المختم ذي الألوان، والخمر، والمعاطف.

والظاهر أن ألمرية كانت أولى مراكز الإنتاج على اختـــلاف الأنواع المذكورة سابقا إضافة الى مالقة، جيان، غرناطة، ومرسية...[10]، أما عن قلة مراكز الإنتاج في المغرب الإســـلامي يرجـــع الى ابتعاد الموحدين أول أمرهم عن ارتداء الملابس المصنوعة من الحرير والديباج المطرز لأنها غالية الثمن، ولكن شيئا فشيئا قلدوا الأندلسيين فظهرت فاس وسبتة وقابس كمراكز لإنتاج المنسوجات الحريرية[11]، أما الملابس القطنيـــة والكتانيـــة تركـــز انتاجها بالجهة الشرقية من البلاد لدرجة أنها أصبحت تضـــاهي ثيـــاب الحرير في كل من تونس[12]

[1]- المنوني محمد: المرجع السابق، ص256.

[2]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص506.

[3]- السيد عبد العزيز سالم سحر: المرجع السابق، ص107.

[4]- حركات ابراهيم: المرجع السابق، ج1، ص338.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص245

[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص224

[7]- أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص151

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص224

[9]- المقري: المصدر السابق، ج1، ص463

[10]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص218

[11]- أبو رميلة هشام: علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1404هـ/1984هـ، ص339

[12]- الزهري: المصدر السابق، ص109.

والمهدية[1]، واشتهرت سوسة بصناعة الثياب البيضاء وفيها نوع يسمى عمائم المعمور[2]، وراجت بمدينة بجاية العمائم والثياب للرجال والنساء للأيام العادية والمواسم والمناسبات[3]، كما امتهن سكان هنين حرفة نسيج القطن[4]، وكذا الحال بندرومة[5] وتنس[6] وطبنة[7] وبونة[8]، واشتهر كساء تلمسان بخصوصية الدقة والرقة والختم[9]، كما اشتهرت فاس[10] ومراكش[11] وداي وتادلة[12] وتارودانت والتي عرفت بصناعة الرقاق والثياب الرفيعة[13]، أما بالنسبة للأندلس لم تقل صناعة القطن والكتان عن صناعة الحرير ومن أهم مناطق الإنتاج إشبيلية وغرناطة وبلنسية ووادي آش ذاعت شهرتها في صناعة الأقمشة القطنية والكتانية لجودته[14].

قد تميز الأندلسيون بحبهم الشديد للتألق بملبسهم الأمر الذي كان له صدى على أهل المغرب نتيجة للإحتكاك الحضاري ونشاط حركة التبادل التجاري بين أسواق الأندلس والمغرب، فراجت بأسواق المغرب ملابس ذات الإنتاج الأندلسي المصنوعة من الحرير الموشاة من الذهب والديباج والملابس القطنية البيضاء لفصل الصيف، وجباب الخز والحرير والدراريع الملونة، إضافة الى سراويل طويلة متموجة الساق للنساء[15]، وذاع لبس العمائم على العصر الموحدي بالمغرب أما بالأندلس لا تستعمل إلا نادرا أو اقتصرت على القضاة والفقهاء، وكان بعضهم يفضل عليها القلنسوة أثناء الصلاة أو عند الدخول عند الخلفاء والملوك[16]، هذا التأثير في اللباس متبادل

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص220.

[2]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص486، أحمد نجار ليلى: المرجع السابق، ق2، ص439.

[3]- سيدي موسى محمد الشريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية..، المرجع السابق، ص227.

[4]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص15.

[5]- الوزان: المصدر نفسه، ج2، ص14.

[6]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص77.

[7]- هدية محمود: المرجع السابق، ص35.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص220.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص486.

[10]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص210.

[11]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص263.

[12]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1، المصدر السابق، ص241.

[13]- بنميرة عمر: المرجع السابق، ص128.

[14]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص236.

[15]- طهير عبد الكريم، وهراني قدور: أصداء من الحياة الاجتماعية الأندلسية ببلاد المغرب خلال عصري المرابطين والموحدين (448-667هـ/1056-1269م)، مجلة أنثروبولوجية الأديان، مج16، ع01، 15 جانفي 2020م، ص173- ص175.

[16]- وهراني قدور، طهير عبد الكريم: أشكال من الحضور الاجتماعي لأهل بلاد المغرب بالأندلس خلال عصري المرابطين والموحدين، مجلة أنثروبولوجيا الأديان، ع23،23 سبتمبر 2018م، ص37.

حيث لم يقتصر ارتداء أهل الأندلس على مصنوعات دور طرازهم من الملابس الحريرية أو القطنية أو الصوفية كانوا يلبسون أيضا الأربية الإفريقية والمقاطع التونسية والمآزر[1].

إن تنوع المنتجات النسيجية تكشفها لنا الإحصائيات الواردة في الجدول وهي دليل على توفر الإنتاج وجودته، وشغف أهل المغرب والأندلس باللباس والذي يعتبر رمزا دالا على الرقي الحضاري الذي بلغته الدولة الموحدية. يبدو من خلال الإحصائيات أن الثروة الخشبية كانت متوفرة ببلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي، ومن القرائن الدالة على ذلك تعدد أنواع الصناعات الخشبية وازدهارها والتي يعتبر الخشب مادة أولية وأساسية فيها، وأكثر السلع التي صنعت من الخشب وكثر الطلب عليها بالأسواق لحاجة السكان إليها في حياتهم اليومية لإستعمالاتها المتعددة منها: الأدوات المنزلية (موائد، أسرة، القباقيب، المعالق، الصحون، المهراس، القصاع، الكراسي[2]...)، وأبرز مناطق انتاجها فاس[3]، وبجاية[4]، ومليانة[5]، وتونس[6]، وبطليوس[7]، ومرسية[8]، وألمرية[9]، وشريش[10]، وحصن قيشاطة[11]...

ولقد أحصت الجداول الإحصائية عرض الآلات الموسيقية بالأسواق رغم تشدد الدولة الموحدية وخاصة بداية التأسيس صنعت هذه الآلات وبرع الحرفيون بها منها: المصافق، العرف، الكوس، الشاهين، السفاقين، الشيذان، القرطبه، البوق، الدف، دبدبة، المزامير، العيدان، الروطة...[12]، وأكثر الأسواق تخصصت في بيع الآلات الموسيقية هي مدينة إشبيلية مما يصنعه حرفيوها وتجلب إليها من باقي المدن الأندلسية، وذلك راجع لظاهرة كانت منتشرة بين أهل الأندلس وهي إذا مات مطرب بالأندلس وأريد بيع تركته حملت إلى إشبيلية[13].

---

[1]- أبو رملة هشام: المرجع السابق، ص342.

[2]- خليل خلف حسن: المرجع السابق، ص84.

[3]- مؤلف مجهول: الإستبصار....، المصدر السابق، ص187.

[4]- الهدون الحامدي: المرجع السابق، ص116.

[5]- الوزان: المصدر السابق، ج2، ص35.

[6]- ابن سعيد المغربي: كتاب الجغرافيا، المصدر السابق، ص143.

[7]- برنهارد وإلن ويشو: المرجع السابق، ص411.

[8]- المقري: المصدر السابق، ج1، ص201.

[9]- الزهري: المصدر السابق، ص102.

[10]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص234.

[11]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص203.

[12]- أحمد نجار ليلى: المرجع السابق، ق2، ص444، المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص213، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص236، المنوني محمد: المرجع السابق، ص239.

[13]- المقري: نفح الطيب...، ج1، المصدر السابق، ص463

وتشير الإحصائيات إلى عرض المصنوعات الحيوانية بنسبة عالية وذلك نظرا لوفرة الثروة الحيوانية وتنوعها أهمها: المصنوعات الصوفية المتعددة منها: نسيج الأثواب الصوفية والعمائم والبرانس والثوب السوسي، ونسيج الصوف الدقيق وكانت تصنع منه العفائر وهي عبارة عن خرق من الثوب تغطي بها النساء رؤوسهن، والإشتراكي وهو ضرب من النسيج كانت تصنع منه الجبات[1]، والعباءة، والشاشية[2]، والقميص والسراويل[3]، والملف والبرد[4].

لقيت الألبسة الصوفية رواجا كبيرا بالأسواق وذلك راجع لتشجيع الخلفاء لهذا النوع من اللباس، تذكر النصوص أن الخليفة عبد المؤمن اقتدى بإبن تومرت الذي لم يلبس قط إلا ثياب الصوف من قميص وسراويل وجبة تواضعا لله تعالى وزهدا[5]، ويعد استعمال الملابس منسوجة من الصوف إحدى أهم الخصائص التي تميز لباس المتصوفة الذين انتشر وجودهم في الفترة الموحدية، لمميزاته وخاصة خشونته وسعته ولعادات وتقاليد معينة في اللباس الصوفي الذي ظل شكله على قدر كبير من الأهمية في نظرهم ومن ضمن الألبسة الصوفية يعد البرنوس لباسا أمازيغيا راقيا ويظهر بشكل متكرر في مصادرنا وهو عبارة عن معطف بغطاء للرأس مغلق على مستوى الصدر، ويعد نموذجا للباس الأكثر شعبية بالأسواق وبين السكان[6]، ومن أهم مناطق إنتاج النسيج الصوفي بجاية، القلعة، وتاهرت، وتلمسان[7]، ومراكش[8]، وبلاد السوس[9]، وفاس[10]، ووجدة، سلا وصنهاجة ولمطة[11]، وجنجالة وقونكة[12]، ولقد كانت البسط من المنسوجات الصوفية تصنع بتنتالة وقونكة ومرسية ومالقة وجنجالة[13].

---

[1]- أبو العزم عبد الغني: المرجع السابق، ص65

[2]- بنهيمة ياسر: لباس المتصوفة في المغرب الأوسط من خلال المصادر المناقبية، ت: رابحي رضوان، قسم الفلسفة والعلوم الانسانية، 28 نوفمبر 2018م، ص6، ص9.

[3]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص339.

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص 23.

[5]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص339.

[6]- بنهيمة ياسر: المرجع السابق، ص5، ص7، ص9.

[7]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص126، ص470، عابد يوسف: المرجع السابق، ص488- ص489.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص221.

[9]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص228.

[10]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص211.

[11]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص75، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص221.

[12]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص195.

[13]- المقري: نفح الطيب...، ج1، المصدر السابق، ص201.

كما نلاحظ أن الإحصائيات أثبتت عرض المنتوجات الجلدية من نعال وأقراق وغرابيل وحقائب وسروج وطبول[1]، وأهمها الدرق اللمطية بنول لمطة لمهارة الحرفيين بها سبغت بمنتجاتها الشهرة الواسعة في سائر المغرب فغزت بمصنوعاتها الأسواق[2]، ودرعة[3]، وسجلماسة وأغمات[4]، وفاس، ومراكش وسلا[5]، ووهران، وتلمسان[6]، وباجة[7]، ولبلة[8]، وغرناطة، وطليطلة[9]، وقابس، وتونس[10]، ونظرا لما تدره هذه الحرفة من أرباح ارتفع عدد الحرفيين بها وخاصة من اليهود[11]، وزاد الإنتاج لكثرة الطلب على المنتجات الجلدية.

كما تعرض الإحصائيات أيضا وجود المنتجات المعدنية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي بشكل جعل سكان الدولة الموحدية يجدون كل ما يحتاجونه متوفرا بالأسواق نخص بالذكر الأدوات المترلية: سكاكين، أدوات الخياطة، الأباريق، الصواني، الطسوت، المهاريس، أغلب الأواني والأنابيب لسحب المياه إلى المدن أو توزيعها فيها[12] وغيرها، ومن أهم مراكز الإنتاج ببلاد السوس[13]، وتادلا[14]، وأغمات[15]، وإيكلي[16]، وسجلماسة وتارودانت، وتلمسان وتاهرت[17]، وقفصة[18]، ومالقة ومرسية[19]، وطليطلة، وقرطبة، وألمرية، ووشقة[20].

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص250.

[2]- الصافي محمد: المرجع السابق، ص21.

[3]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص207.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص230.

[5]- ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المرجع السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص230، عابد يوسف: المرجع السابق، ص493.

[6]- شرقي وردة: المرجع السابق، ص80، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص230.

[7]- برنهارد وإلن ويشو: المرجع السابق، ص411.

[8]- ابن غالب: المصدر السابق، ص290- ص292.

[9]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص229، بن عطية الله بن هلال السلمي: المرجع السابق، ص151.

[10]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص229، عابد يوسف: المرجع السابق، ص491، ص493.

[11]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص97.

[12]- الهدون الحامدي: المرجع السابق، ص115، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217- ص218.

[13]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص447.

[14]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص94- ص95.

[15]- الإدريسي: نزهة المشتاق ...، ج1، المصدر السابق، ص232، الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص46.

[16]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص212.

[17]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص447، ص446.

[18]- مؤلف مجهول: الإستبصار...، المصدر السابق، ص154.

[19]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص219، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص250.

[20]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص269.

كما توفرت الأدوات الفلاحية كالفؤوس، والمحارث، والشبابيك، والسكة، والقادوم، والمنجل[1]...، سهلت على الفلاحين نشاطهم واشتهرت كل من سلا[2]، وفاس[3]، ونول لمطة[4]، ووهران وعنابة وتلمسان[5]، وألمرية وبسطة ووشقة وإشبيلية وقرطبة وطليطلة...[6]، نلاحظ تعدد مناطق إنتاج الأدوات الفلاحية وذلك راجع لوفرة المواد الأولية المعدنية لكثرة المناجم ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي، وادراك السلطة أهمية هذه المعادن ببناء الحصون حول المناطق التي يتم فيها إكتشاف معدن معين، كبناء حصن زجندر على المعدن الذي ظهر هناك وخروج الخليفة يوسف بنفسه من مراكش للوقوف على بنائه وسكنه الصناع[7].

أما فيما يخص قائمة الحلي المعروضة على مستوى الأسواق الصاغة كانت متنوعة شكلا وحلة ومعدنا (الذهب/ الفضة) وأسعارا كانت النساء أكثر زبائنها بطبيعة الحال احترف فيها اليهود، ومن أنواع الحلي الأكثر استعمالا: الأقراط والخواتم، الأساور، الخلاخيل[8]، برزت سجلماسة ودرعة ولمطة في صناعة الحلي ومرجع توفر الإنتاج بهذه المراكز يرجع إلى أهمية المنطقة الاقتصادية لعبور القوافل التجارية العابرة للصحراء[9]، وللإشارة كان الإقبال لشراء الحلي الفضي أكثر من الحلي الذهبي لرخص أسعارها وتوفر معدن الفضة بعدة مناطق مقارنة بالذهب الذي كان يجلب من السودان[10]، مع قلة مناطق استخراجه.

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي أن السلع الفخارية والزجاجية كانت حاضرة بقوة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في الفترة الموحدية، لتوفر مادة الصلصال بكمية كبيرة ومن أهم الأواني الفخارية أوالزجاجية المعروضة بالأسواق آنية طهي الخبز(مقلة)، إناء لوضع الحليب (حلاب- قدة)، الموقد (المجمر- الكانون)، إناء لوضع الأزهار (محبقة)، قصعة، الأباريق، كيزان، كؤوس، أطباق، أقداح، جرار، التحف الزجاجية، القارورات، الأباريق البلارية، أحجار الشطرنج...

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص269.

[2]- حمد عبد المنعم: المرجع السابق، ص534.

[3]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص250.

[5]- السيد محمود: المغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص132.

[6]- عبد الرحمان سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص218، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص268، بن عطية الله ابراهيم: المرجع السابق، ص151.

[7]- المنوني محمد: المرجع السابق، ص260 ، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص210.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص458

[9]- حركات ابراهيم: المرجع السابق، ج1، ص337

[10]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص94

أما عن مراكز إنتاجها تعددت منها مراكش[1] وفاس[2]، القلعة، بجاية، تلمسان[3]، ندرومة، تونس وقفصة[4]، أندراش من كورة غرناطة[5]، مالقة وبرجة ومرسية[6]..، إن وفرة المادة الأولية وإتقان الحرفيين لصنعتهم جعل أسواق الفخار والخزف تشهد طابعا فنيا جميلا للفخار والزجاج أيضا أدت إلى كثرة الطلب وبالتالي ارتفاع الإنتاج.

2 – السلع المستوردة:

المتأمل لأسواق الغرب الإسلامي يلاحظ حضور السلع المستوردة المجلوبة من مختلف المناطق المجاورة للدولة الموحدية من سلع سودانية وسلع أوروبية وأخرى مشرقية والإحصائيات التالية توضح لنا أهمها .

جدول إحصائي لأهم السلع المستوردة المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي

أنواع السلع المستوردة	البلد المستورد منه	السوق المعروضة فيه	المصادر / المرجع
الذهب (تبر أوسبائك)، العبيد (الرقيق الأسود) الجواري، العاج، جلود الحيوانات (جلود اللمط، جلود الفنك، ريش النعام الأبيض، والأسود، طيور النعام والببغاء، الشب الكواري، العنبر)، الأسواط، السلع الصيدلية (تادموت، الأنوفوليا، جوز الزنج، جوز الفيء، التمر الهندي، فلفل السودان، خروب السودان، الكولا، أرند، الصمغ العربي، الذيل، المسك الأحجار الثمينة، الأبنوس	السودان الغربي (مدينة ونقارة، كوغة السودانية أودغست وغيرها	سجلماسة، نول لمطة، وارجلان، أغمات، فاس، مراكش، تلمسان، تونس، أسواق الأندلس، سوق الأحد ببلاد بني زروال، حومة المذبح (بجاية)، درعة، سبتة، بونة، زويلة، تطيلة، قرطبة غرناطة	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص24، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص222، خالد عبد الرزاق: المرجع السابق، ص29– ص30، حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها، المرجع السابق، ص393– ص394، إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص116– ص117، بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص130، ص178، الخزاعي كريم عايق: المرجع السابق، ص112– ص113، الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص66، محمد عبد الله جيوده مريم: المرجع السابق، ص117– ص119، بنمليح عبد الاله: الرق في بلاد المغرب والأندلس، المرجع السابق، ص201– ص203، ص224 ، ص226– ص227، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص60– ص62، عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق ، ص283، القبلي محمد: المرجع السابق، ص 241، بلهواري فاطمة: العلاقات التجارية بين بلاد المغرب وإفريقيا السوداء..، المرجع السابق، ص 170
الرقيق الأبيض	وسط	أسواق الأندلس	بنمليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب والأندلس..، المرجع السابق،

[1]– مجدوبي عبد العزيز: المرجع السابق، ص87

[2]– طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص220، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص253– ص254، ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار المنصور)، ص48.

[3]– حساني مختار: المرجع السابق، ص57، عابد يوسف: المرجع السابق، ص 474.

[4]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص 253– ص 254.

[5]– السيد أبو مصطفى كمال : تاريخ الأندلس الاقتصادي ..، المرجع السابق ، ص 259.

[6]– ماهر صبري كاظم : المرجع السابق، ص16، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 253.

	أوروبا	والمغرب	ص148، كونستبل أو ليفيا ريمي: المرجع السابق، ص309، بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص 175
الجواري الجليقيات	الشمال الغربي للأندلس	الأندلس	عبد الحميد شافع راوية: المرجع السابق، ص185 ، بنمليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب والأندلس..، المرجع السابق، ص214– ص219
الجواري الصقلبيات	وسط أوربا		
الجواري الإفرنجيات	جنوب فرنسا وإيطاليا		
الجواري البربريات	شمال إفريقيا		
الجواري القطالونيات	شمال شرق الأندلس		
مواد مصنعة الفساتين الأقميشة الكتانية والحريرية والساجدات ومواد الصباغة والزعفران والالك والنبيلة، الأحجار الكريمة، العطور، المسك، التوابل، التين المجفف، النحاس الورق، ملح النشادر، السفن، الخشب	جنوة	أسواق المغرب والأندلس	حداد مزوزية: المرجع السابق ، ص 242، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق ، ص 119– ص 120
القماش ، اللحف	أوروبا	// //	بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص152 – ص153
مواد مصنعة ، الفول	فرنسا	// //	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق ، ص 122
منتجات زراعية	//	// //	سي عبد القادر عمر: المرجع السابق ، ص 62
الحديد ، الصباغ	اسبانيا المسحية	أسواق الأندلس	السيد أبو مصطفى كمال : تاريخ الأندلس الاقتصادي ..، المرجع السابق ، ص 346 ، عابد يوسف : المرجع السابق ، ص 595
الأخشاب السفن، المصنوعات الزجاجية (كؤوس، قارورات العطور، قارورات المشروبات، الثريات، العلب، الحلي، الأزرار وزجاج النوافذ، والزجاج الملون	البندوقية	أسواق المغرب والأندلس	بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص155
الأحجار الكريمة، الياقوت، الماس، الدر، البلور	جزيرة سيلان	// //	
الخمر والأسلحة، مواد صنع	مرسيليا	// //	الشريف محمد: سبتة الاسلامية..، المرجع السابق، ص106، حافظي

الأسلحة	جنوة		علوي حسن: سجلماسة و إقيلمها ، المرجع السابق، ص 399
الأسلحة (الزرود، الخوذات، الرماح، الدروع، الخناجر)	إيطاليا، ألمانيا	// //	بورملة خديجة : التجارة الخارجية للمغرب الأوسط..، المرجع السابق ، ص 155
التوابل، العطور، مواد الصباغة ذات إنتاج مشرقي عن طريق تجار أوروبين	أوربا	// //	الشريف محمد: سبتة الاسلامية..، المرجع السابق، ص 128، بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط، المرجع السابق، ص 151– ص 152 ، الخزاعي كريم عاتي : المرجع السابق ، ص 128
سلع مشرقية والتوابل، العقاقير، المنكهات، العطريات، الأصبغة، اللواذع الكاوية، التوابل (الفلفل الأسود، القرفة، الزنجبيل، القرنفل، جوزة الطيب، الزعفران ..)، العطور (ماء الورد، خشب الصندل، نبات السنبل الهندي المر، البخور...)، الأصباغ (صبغ راتنجي، اللك، شجرة الصباغ، النيلة، الشب)	بلاد المشرق الإسلامي	// //	كونستبل أو ليفيا ريمي: المرجع السابق، ص233– ص242، شريد حورية : المرجع السابق، ص193، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص347، القبلي محمد: المرجع السابق، ص240، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص111، أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص454، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص108، عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص 328، عابد يوسف: المرجع السابق، ص 596
العدس، الفول ، اللوبيا، العلف، البرسيم، الجزر، البصل	بلاد المشرق الإسلامي	أسواق المغرب والأندلس	محمد عبد الله جبوده مريم : المرجع السابق ، ص 111
فستق الشام	// //	// //	الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص 108
مواد مصنعة مثل: البسط الشرقية، الأقمشة الخاصة المذهبة والمنقوشة	// //	// //	عابد يوسف : المرجع السابق ، ص 596
المنسوجات الكتانية والحريرية الورق	// //	// //	محمد عبد الله جبوده مريم : المرجع السابق ، ص 111
الكتب[1]	// //	// //	علي سليمان محمد : الكتب تجارتها و آثارها، ص 73
الجواهر ، الياقوت	// //	// //	عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي..، المرجع السابق، ص329، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص 347
القماش العنابي، الجرجاني الأصفهاني	فارس العراق جرجان	// //	رابح رمضان: المرجع السابق ، ص 85

[1]– علي سليمان محمد: كتب تجارتها وآثارها في الأندلس حتى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، مجلة آفاق الثقافية والتراث، ع 85، السنة 22، جماد الأولى 1435 هـ/ مارس 2014م، ص 73.

العسل، الشمع، القطن، الخزف، الأسلحة ، الأقمشة الحريرية	بلاد المشرق الإسلامي	// //	سي عبد القادر: المرجع السابق ، ص 61

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول الإحصائي للمنتجات المستوردة حضور هذه السلع بنسب متفاوتة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي المجلوبة من مختلف المناطق المجاورة للدولة الموحدية شمالا مع الدول الأوروبية، جنوبا مع بلاد السودان، وشرقا مع بلاد المشرق الإسلامي في إطار العلاقات التجارية، وأهم هذه السلع المستوردة الذهب الذي كان يستورد من بلاد السودان التي تعتبر بلاد التبر لكثرته[1]، حيث كان التجار يسافرون عبر الصحراء إلى بلاد غانة ومنها إلى مناطق وجود الذهب[2]، كبلاد ونقارة التي ذكر الإدريسي أنها "**هي بلاد التبر المشهورة بالطيب والكثرة... النيل يحيط بها من كل جهة في سائر السنة**"[3]، وفي فترة رجوع النيل والجزر يخرج كل من في بلاد السودان ويبحثون عن التبر[4]، كما يعتبر ذهب أودغست أجود ذهب أهل الأرض وأصحه[5]، وكانت مدينة كوغة السودانية "**أكثر بلاد السودان ذهبا**"[6]، ولقد كانت المعادلة الطاغية على المبادلات التجارية المغربية/ السودانية المحصلة للذهب هي معادلة ملح – ذهب، فالمغاربة يحملون الملح في إطار التبادل التجاري مع السودان الغربي ويأتون بالذهب، لطالما افتقد السودانيون مادة الملح والتي كانت مسوقة من ملاحة أوليل، وملاحة بلاد حاحا، والأخرى في جبل تاجمرت قرب مراكش في العصر الموحدي[7]، هذا إضافة إلى المنتجات المغربية الرخيصة زراعية وصناعية تزايد الطلب عليها من طرف السودانيين مثل: الأدوات النحاسية والخزفية والزجاجية، والألبسة الصوفية، والعطور، والحبوب، والزيت، والعسل، والسكر[8]...

[1]- مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص 281.

[2]- بلهواري فاطمة: العلاقات التجارية بين بلاد المغرب وإفريقيا السوداء خلال القرن الرابع الهجري/ 10م، مجلة عصور، ع 8- 9، سبتمبر – ديسمبر 2007م، ص166.

[3]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج 1، المصدر السابق، ص 24.

[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج 1، المصدر نفسه، ص 24.

[5]- البكري: المغرب..، المصدر السابق، ص 159.

[6]- مؤلف مجهول: الاستبصار...، المصدر السابق، ص 222.

[7]- يحي حمزة: ذهب السودان الغربي في أوج استغلاله خلال العصر الوسيط، الموطن والعلاقة مع المغرب الأقصى، مجلة المؤرخ، ع 7، مارس- أفريل- ماي 2010م، تصدر عن جمعية ليون الأفريقي للتنمية والتقارب الثقافي – الدار البيضاء، ص33.

[8]- حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها، المرجع السابق، ص393، سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص 63.

وذلك لأن طبيعة التجارة مع بلاد السودان كانت تقوم على المقايضة بين التجار المغاربة والسودانيين، وكان الذهب أكثر السلع مقايضة[1]، لقد كان لسكان السودان طريقة خاصة في التعامل مع التجار الأجانب عرفت بالتجارة الصامتة[2]، أو المقايضة الخرساء[3]، دون أن يرى أو يتكلم المتعاملين مع بعضهم البعض[4]، فإذا ما وصل التجار إلى نهر أخذوا بقرع الطبول الكبيرة ثم يجعلون السلع على شكل أكوام على شاطئ النهر، ثم يختفون عن الأنظار ثم يأتي السكان المحليون بعد ذلك ويضعون قدرا من الذهب إلى جانب كل كومة وينسحبون فإذا رضي التجار بذلك آخذو الذهب وعادوا أدراجهم قارعين الطبول دلالة على أن المقايضة قد تمت[5]، هذه الطريقة في المتاجرة قديمة سابقة القرن السادس الهجري[6]، وتعامل بها التجار في القرن العاشر الهجري هذا يعني استمرار التعامل التجاري بهذه الطريقة الصامتة مع السودانيين، لقد كانت ثروة غانا تعتمد على الإتجار بالذهب الذي كان على جانب كبير من الوفرة، بحيث توجب مراقبة مقاديره الآتية إلى السوق لئلا تنخفض الأسعار كثيرا، وكان هذا الإجراء يتم بجعل الكتل الذهبية الكبيرة من ملكية التاجر وترك التبر وتراب الذهب فقط للمتاجرة[7]، ورغم ذلك جلب الذهب على شكل سبائك من المراكز التجارية المهمة الواقعة في الشمال أو الجنوب من حدود الصحراء الكبرى[8]، تحدث البكري عن ذلك بقوله "**يجلب منها الذهب الإبريز الخالص خيوطا مفتولة**"[9]، وهذا يعطينا الدليل على أن التجار كانوا لا يجلبون التبر في كل الأحوال، وإنما يأتون في بعض الأحيان بالذهب المسبوك[10]، أما عن كمية الذهب المجلوب من بلاد السودان نحو بلاد المغرب الإسلامي قد بلغت في إحدى المرات 250 ألف مثقالا من الذهب، وذلك عهد الخليفة الموحدي يعقوب المنصور (580- 595 هـ/ 1184- 1199م)،

[1]- خالدي عبد الرزاق: المرجع السابق، ص 29.

[2]- مرعي خلق الله ابتسام: المرجع السابق، ص289.

[3]- بلهواري فاطمة: العلاقات التجارية...، المرجع السابق، ص167.

[4]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري...، المرجع السابق، ص87.

[5]- جوبسون ريشارد: الذهب في غانة، فصل ضمن كتاب: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، تنسيق: روبن هاليت، ت: الهادي أبو لقمة، محمد عزيز، منشورات جامعة قاريونس، ط2، بنغازي، 1408 هـ/1988م، ص 150 – ص 151.

[6]- مرعي خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص 289.

[7]- جوبسون ريشارد: المرجع السابق، ص 150.

[8]- يحي حمزة: المرجع السابق، ص 33.

[9]- البكر: المغرب...، المصدر السابق، ص 159.

[10]- حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها..، المرجع السابق، ص 393.

ويتبين من مثال أخر الذي يخص جنوب إفريقية في العهد الموحدي أن كمية الذهب في قافلة واحدة تجاوزت الطن، وإذا ما اعتبرنا أن حمولة الجمل 100-120كغ فإن هذه الكمية احتاجت إلى عشرة جمال لحمله[1].

أما بالنسبة للأسواق التي تركز بها بيع التبر أو سبائك الذهب تتمثل في الأسواق التجارية التي عرفتها الصحراء من سجلماسة ونول لمطة، ووارجلان، ومنها نحو الأسواق الشمالية مثل فاس ومراكش وتلمسان وتونس ومنها نحو أسواق الأندلس وحتى المشرق الإسلامي ونقل بعضها إلى البلاد الأوروبية عن طريق الموانئ التي يعرض فيها الأوروبيون بضائعهم[2]، هذا يجعلنا نستنتج أن الموحدون مثلوا وسطاء التجارة بين المشرق الإسلامي والمغرب الإسلامي والأندلس وأوروبا من خلال المتاجرة بالذهب وغيره من السلع السودانية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي[3]، فالكميات المهمة التي تم جلبها خلال هذه الفترة كان بعضها يوجه للتجارة الخارجية في حين كان أغلبها يستغل محليا في صناعة الحلي وضرب النقود، هذا يجعلنا نستنتج أن الذهب لم يكن يعرض بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي للمستهلك المحلي خاما وإنما مصنعا على شكل حلي للزينة أو يضرب نقودا للتعامل التجاري، ولكن بالنسبة للتجار الأجانب كان يباع كما يجلب من بلاد السودان إما تبرا أو سبائك، كان لورود ذهب السودان الغربي عبر الصحراء دور في تفوق العملة الموحدية وظهور الدنانير الذهبية المنقوشة والتي كانت لها قيمتها وسمعتها بالأسواق بين الدول، واختيار معدن الذهب لضرب العملة لوفرته في هذه الفترة، لأنه أبقي جواهر الأرض والذي لا يفسد أبدا، فكلما بقي تحت الأرض صلح وطاب، وكلما دخل النار تخلص وحسن[4]، بذلك شاعت سمعة حسنة الدينار الموحدي، ومن جهة أخرى العدد الكبير لدور الضرب يوحي بالكمية الكبيرة للنقود المضروبة[5]، لوفرة معدن الذهب لازدهار التجارة الخارجية للدولة الموحدية مع بلاد السودان الغربي خاصة في فترة تراجع التجارة مع المشرق لانعدام الأمن في الطرقات وسيطرة البداوة، أمام هذا الوضع بقيت التجارة الصحراوية مصدرا هاما للثروة[6]، كما أن الظروف السياسية بالنسبة للسودان كانت مواتية في خلال القرن السادس الهجري حيث تأسست ممالك بإفريقية الغربية وتمكنت من إقامة نظام قوي ومزدهر حثّ

[1]- حسن محمد: المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، شركة أوربيس للطباعة، ج1، د.ط، تونس، 1420هـ/ 1999م، ص505- ص508.

[2]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص 130، يحي حمزة: المرجع السابق، ص 33، حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها، المرجع السابق، ص393.

[3]- يحي حمزة: المرجع السابق، ص 33، حافظي علوي حسن: المرجع السابق، ص 393، مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص367- ص368، ص271 ، كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص301، ص299.

[4]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص 130.

[5]- كونستبل أوليفيار يمي: المرجع السابق، ص 303.

[6]- حسن محمد: المرجع السابق، ص 505.

السودانيين أنفسهم على عبور الصحراء للتوجه إلى المغرب وللقيام بنشاطات تجارية[1]، وحتى الحكام الموحدون أدركوا أهمية نشاط الحركة التجارية مع بلاد السودان الغربي لأهمية الذهب وحاجتهم إليه في صك عملتهم فسعوا إلى تأمين هذا الطريق وتأمين وصول الذهب[2].

ولكن رغم ذلك في بعض الأحوال حاول ملوك السودان عرقلة التجارة مما جعل الأمير الموحدي أبي الربيع سليمان بن عبد المؤمن والي سجلماسة وأعملها يبعث برسالة إلى ملك السودان بغانة ينكر عليه تعويق التجار[3]، ومما جاء في هذا الكتاب: **"نحن نتجاوز بالإحسان وإن تخالفنا في الأديان، ونتفق على السيرة المرضية، ونتألف على الرفق بالرعية، ومعلوم أن العدل من لوازم الملوك في حكم السياسة الفاضلة، والجورَ لا تعانيه إلا النفوس الشريرة الجاهلة، وقد بلغنا إحتباس مساكين التجار ومنعهم من التصرف فيماهم بصدده، وتردد الجلابة إلى البلد مفيد لسكانها ومعين على التمكين من إستيطانها ولوشئنا لا تحتبسنا من في جهتنا من أهل تلك الناحية، لكنّا لا نستصوب فعله ولا ينبغي أن ننهي عن خلق ونأتي مثله والسلام"**[4]، نلاحظ سعى السلطة الموحدية إلى تحسين العلاقة مع بلاد السودان الغربي وبالتالي تنشيط الحركة التجارية لتصبح الدولة الموحدية همزة وصل بين بلاد السودان والدول الأخرى[5]، حيث أصبحت بلاد المغرب الإسلامي واسطة للرابطة التجارية بين بلاد المشرق والمدن التجارية الأوروبية كذلك كانت الرابطة التجارية بين المشرق وبلاد السودان[6].

ولقد كان للتبادل التجاري مع بلاد السودان يدر أرباحا كثيرة على المشتغلين به وهو ما شجع التجار المغاربة على تحمل مشاق السفر لقيمة الذهب[7]، يقول ابن خلدون السلعة التي يتم نقلها من مكان إلى أخر **"تكون قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدة الغرر في طريقها، فيقل حاملوها ويعز وجودها، وإذا قلت وعزت غلت أثمانها.. ولهذا تجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالا لبعد طريقهم**

---

[1]- دهينة عطاء الله: العلاقات التجارية بين المغرب والسودان عبر الصحراء من القرن 6 هـ إلى القرن 8 هـ ودور تلمسان في هذا الميدان، مجلة الأصالة، ع 26، رجب – شعبان 1395 هـ/ جويلية– أوت 1975م، ص100.

[2]- سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص 62.

[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص 118، الإحالة رقم: 03، حداد مزوزية: سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية 515- 668 هـ/1121- 1269م، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر– باتنة– الجزائر، 1433- 1434 هـ/2012- 2013م، ص238.

[4]- رسائل موحدية، ج1، المصدر السابق، الرسالة رقم: 45، ص 211.

[5]- سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص 62.

[6]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص108.

[7]- حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها..، المرجع السابق، ص 392.

ومشقته واعتراض المفازة الصعبة الخطرة"[1]، فكيف لجماعات كثيرة أن تتوجه عل شكل قوافل إلى بلاد السودان الغربي وتغامر في الصحراء وتتحمل مشاق الطريق لولا أهمية الذهب وما تدره من أرباح، وصف الإدريسي أهل أغمات: **"وهم أملياء تجار مياسير يدخلون بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال"**[2]، كما كان للنشاط التجاري مع بلاد السودان انعكاس إيجابي على غنى سجلماسة تجاريا[3]، وبروز مراكز تجارية جنوب بلاد الغرب الإسلامي وخاصة الجهة الغربية منه، ومن جهة أخر شجع الحرفيين في المدن المغربية على الزيادة في إنتاجهم تبعا لتزايد طلب السوق السوداني، فاستجابت الحرف المغربية لحاجات المستهلك السوداني[4].

تشير الإحصائيات إلى سلع مستوردة أخرى لا تقل أهمية عن الذهب وهي الرقيق[5] الأسود والأبيض ويبدو أن ظاهرة الرق كانت موجودة بالدولة الموحدية على الرغم من أن الإسلام حرم الرق ودعا إلى المساواة في الحقوق بين المسلمين ولا فرق بين عربي على أعجمي إلا بالتقوى[6]، الراجح أن التجار لم يكونوا يبيعون أو ينقلون الرقيق من أبناء دينهم فالمسلمون كانوا يتاجرون بالرقيق من المسيحيين وكان التجار المسيحيون يفعلون الشيء نفسه مع رقيق المسلمين[7].

كان اقتناء الرقيق يتم عن طريق الأسرى الذين تعرضوا للاسترقاق في بلاد المغرب والأندلس نصيب من المواجهات الداخلية مثلا عندما نجحت حركة الموحدين من اجتثاث جذور المرابطين والسيطرة على مراكش، إذ حول الأحرار إلى عبيد وبيعوا بيع الأسرى المشركين هم ونساؤهم ودراريهم، كما تكونت من أسارى الحروب من القبائل الثائرة في أوائل الدولة الموحدية سيقت الغنائم إلى مراكش وبيعت بباب الشريعة الكزوليات

---

[1]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص 497.

[2]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان...، المصدر السابق، ص 66.

[3]- يحي حمزة: المرجع السابق، ص 32.

[4]- حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها..، المرجع السابق، ص 392- ص393.

[5]- **الرق:** هناك عدة تسميات للأرقاء فالمرأة المسترقة أمة وجمعها أماء، أما الجارية في الإسلام هي كل امرأة أخذت أسيرة في الحرب شريطة أن تكون غير مسلمة، أما كلمة عبد تعني الشخص الواحد فجمعها عبيد ومن لفظة عبد اشتقت كلمة العبودية. ينظر: قدورة الشامي فاطمة: الرق والرقيق في العصر القديمة والجاهلية وصدر الإسلام، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1430هـ/2009م، ص21، عيوني محمد: ودور الرقيق في الحياة السياسية والثقافية ببلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 4 و5 الهجريين، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في العلوم الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1- الجزائر، 1433-1434هـ/2012- 2013م، ص53.

[6]- مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص 291- ص292.

[7]- كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص1069.

واللمطيات[1]، كما كانت الجبهة الخارجية ولاشك المصدر الحقيقي لرقيق المغرب والأندلس خلال فترة الدراسة سواء عن طريق الحروب والصدامات المسلحة التي قامت مع النصارى في البر أو البحر، أو عبر التجارة النشيطة التي عرفتها المرحلة للعبيد الصقالبة انطلاقا من وسط أوروبا في اتجاه موانئ البحر المتوسط جنوب إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا المسحية، والأندلس، وبلاد المغرب إلى جانب تجارة القوافل العابرة للصحراء في اتجاه بلاد المغرب أو عبر أقدام السلطة السياسية على شراء العبيد السود والبيض[2].

أما أهم مصادر الرقيق للدولة الموحدية هي بلاد السودان الغربي إلى جانب الذهب كانت تجارة الرقيق تمثل إحدى السلع التجارية المهمة التي يستجلبها تجار المغرب من بلاد السودان، إذ شكل البحث عن العبيد الدافع الأساسي بعد الذهب وهي أيضا تجارة مربحة[3]، إذن شكل العبيد سلعة هامة في خط متوازي مع تجارة الذهب[4]، حيث كانت بعض القبائل السودانية يخفونهم حينا من الدهر ثم يبيعونهم إلى التجار الداخلين إليهم بأبخس الأثمان ويخرجونهم إلى أرض المغرب الأقصى، ويباع منهم في كل سنة أمم وأعداد لا تحصى وهذا الأمر الذي جئنا به من سرقة قوم أبناء قوم في بلاد السودان طبع موجود فيهم[5].

يبدو أن القبائل السودانية كانت تهاجم القبائل الضعيفة منهم فيتم استرقاقهم ثم يبيعونهم بأسعار رخيصة للتجار المغاربة، وهؤلاء بدورهم يتنقلون بهم نحو مراكز تجارية أخرى ببلاد الغرب الإسلامي ويعرضون في سوق النخاسة لبيعهم مرة أخرى وقد ينقلون إلى مختلف الدول، كما أن وفرة الجواري بأودغست دفعت التجار المغاربة التعامل في هذه السلعة أيضا فبادروا إلى جلبهن والمتاجرة بهن بالأسواق حتى أصبحت مدن المغرب الأقصى تحفل بالسودان – إناثا وذكورا–[6].

وتعتبر أوربا المسحية مصدرا ثاني للرقيق ومن أماكن كثيرة بها شمال الأندلس حيث الحرب والغزوات الحدودية قدمت موردا ثابتا للأسرى، إضافة للتنوع العرقي بين سكان الأندلس أدى إلى انتشار الرقيق[7]، من أجناس مختلفة فمنهم الجليقيات ويؤتى بهن من شمال غربي الأندلس، والصقليات ويؤتى بهن من وسط أوربا،

[1]– بوتشيش إبراهيم القادري: العوام في مراكش خلال القرن السادس الهجري نموذج من تاريخ المستضعفين في حواضر المغرب الإسلامي، فصل من كتاب: الإسلام السري في المغرب العربي، سينا للنشر، ط1، القاهرة، 1415 هـ/1995م، ص184.

[2]– بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص148.

[3]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص117.

[4]– بلهواري فاطمة: العلاقات التجارية...، المرجع السابق، ص168.

[5]– الزهري: المصدر السابق، ص125، علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص87 .

[6]– بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص201.

[7]– كونستبل أوليفيار يمي: المرجع السابق، ص309.

الإفرنجيات وهن القادمات من جنوب فرنسا وإيطاليا، والبربريات ويؤتى بهن من شمال إفريقيا، والقطالونيات ويؤتى بهن من شمال شرق إسبانيا، وأجناس أخرى متعددة، ولقد كان التنقل إلى مراكز الرقيق عبر الأنهار مثل نهر الرون[1]، أو برا كالطريق الذي اشتهر بتجارة ضخمة من الرقيق نحو الأراضي الفرنسية[2].

الملاحظ في تجارة الرقيق تغير أسماء الرقيق على إثر انتقالهم خارج مجتمعاتهم الأصلية عبر روافد الإسترقاق فقد عمد السادة إلى تغير أسمائهم ليس لجهلهم بدلالتها وصعوبة النطق بها وغرابتها فقط، وإنما أيضا لرغبتهم في إدماجهم في الوسط الجديد الذي حلوا به وقطع صلتهم بالأوساط الأولى[3].

وقد نظمت تجارة الرقيق في الأسواق بحيث توضح كل مجموعة متميزة في شيء معين من الجواري مع مثيلاتها، فكن يصنفن من حيث الذكاء والمهارة والموهبة والجمال الكثير فالجواري البيض كن أغلى ثمنا وخاصة القادمات من دول أوربا لأنهن تتميزن ببياض البشرة وشقرة الشعر وزرقة العيون، وكانوا دائما موضع اختيار الأمراء والحكام وعلية القوم، وكن أكثر قابلية لتعلم الفن والموسيقى فكانت الجارية كلما مهرت في فنها بُولغ في ثمنها أما الجواري السود يطلق عليهن السودانيات يؤتى بهن من السودان، امتلأت بهن قصور وبيوت الطبقة الوسطى نظرا لانخفاض أسعارهن بالمقارنة بالرقيق الأبيض، لكنهن ظللن يمثلن أقلية في العدد بالمقارنة بالبيضاوات هذا بالنسبة لأسواق الأندلس ولكن بأسواق المغرب العكس من ذلك زاد عدد الجواري السود على الجواري البيض وحاله نفسه بالنسبة للذكور[4]، كما تميزت جواري أودغست بأنوثتهن وإتقانهن للطبخ[5].

نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها أن تجارة العبيد السود قد نافست نظيرتها من الرقيق البيض في أسواق الأندلس، وأن تجارة الرقيق ببلاد المغرب الإسلامي نشطت على الرقيق الأسود بنسبة كبيرة، وهذا يرجع إلى اعتبارات اقتصادية كالسعر وجودة المنتوج الأسود من الناحية المورفولوجية وقدرة التحمل والإنصياع عكس المنتوج الأبيض المتمثل في الصقالبة الذي تحتكره عدة جهات، والتي أدت إلى رفع سعره أضف إلى ذلك أنه لا يتساوى مع عبيد بلاد السودان من حيث الوظائف أن تقتصر وظائفه على الخدمة في القصور وهم أقل توظيف في

[1]- عبد الحميد شافع راوية: المرجع السابق، ص 185، بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص214- ص219.

[2]- زيارة نادر فرج: المرجع السابق، ص 66.

[3]- بن مليح عبد الإله: أسماء الإماء في الغرب الإسلامي الوسيط محاولة أنثروبونيمية، ضمن أعمال ندوة وطنية حول: الرق في تاريخ المغرب، تنظيم كلية الآداب والعلوم الإسلامية وجمعية الحسن الوزاني للمعرفة التاريخية مخبر تاريخ التراث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، ديسمبر 2010م، على الرابط: https://seaech.mandumah.com/Record/324174

[4]- عبد الحميد شافع راوية: المرجع السابق، ص186.

[5]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص201، البكري: المغرب...، المصدر السابق، ص158- ص159.

الجانب العسكري[1]. اصطلح على فضاءات بيع الرقيق عدة مسميات هي نفسها في المدينة بالمشرق الإسلامي مثل "سوق الرقيق" أو "المعرض" أو "البركة" أو "سوق النخاسين" أو "سوق النخاسة" أو "سوق الخدم" أو "سوق الخدم والعبيد"، كما كان يتم بيع الرقيق في أسواق تعرض فيها سلع أخرى مثل مدينة فاس كان يباع في سوقها الفواكه وفي نفس هذا السوق يباع العبيد السود، وفي سوق الأحد في بلاد بني زروال شمال المغرب الأقصى خصص مربع من مساحة لبيع العبيد، كما أن عمليا البيع كانت تتم أحيانا في أحد أزقة المدينة مثل حومة المذبح في مدينة بجاية خلال القرن 6هـ/ 12م، ويعرف بائع الرق"بالدلال" أو "النخاس" أو "السمسار". كما تخضع العملية بيع الرقيق إلى ترتيبات خاصة ساهم فيها المحتسب والنخاس كأهم أطراف العملية التجارية، يسجل النخاس بيع رقيقه في دفتر يتضمن إسم البائع وصفته وتاريخ عملية البيع، موضوع البيع، والثمن والصفة وإسم المشتري وغالبا ما يكون البيع بالمزايدة، ولقد نصت كتب الحسبة أن النخاس يجب أن يكون ذا ثقة أمينا عادلا مشهورا بالعفة والصيانة، وهذا تجسيد لسعي السلطة الموحدية بوضع أمناء بالأسواق وشددت على منع بيع سبايا النساء ودون استبراء[2]. وباعتبار تجارة الرقيق من أهم التاجرات الرابحة أحرز اليهود بصفة خاصة شهرة كبيرة في هذا المجال، والحال ذاته في تجارة الذهب السوداني فسجلماسة مثلا شهدت استقرار كبير لليهود لأنها أكبر سوق راجت فيه تجارة الذهب والعبيد السوداني لإتقانهم عدة لغات[3]. من بين الأسواق التي شهدت نشاط لبيع الرقيق الأبيض أو الأسود سجلماسة وأغمات[4]، و مراكش[5]، وفاس وبني زروال[6]، ودرعة وسبتة، وبونة[7]، وبجاية في حومة المذبح[8]، وزريلة ووراجلان[9]، وتطيله[10]، وقرطبة[11]، وغرناطة[12]....

[1]- بولعراس حميسي: تجارة السلاح بالغرب الإسلامي– قراءة في الممنوع – مجلة دراسات وأبحاث، ع 31، السنة العاشرة، جوان 2018م، ص220

[2]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص224، ص226- ص227، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص60-ص62.

[3]- عيوني محمد: المرجع السابق، ص60، عبد الحميد شافع راوية: المرجع السابق، ص185، بن موسى جملية: المرجع السابق، ص176.

[4]- عيوني محمد: المرجع السابق، ص68، ص70- ص72.

[5]- بن موسى جملية: المرجع السابق، ص175.

[6]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص225، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص61.

[7]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع نفسه، ص202، ص203، بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص62.

[8]- شلية فاطمة الزهراء: أسواق مدينة بجاية في العصر الوسيط (460- 915هـ/ 1068-1510م) ، المجلة المغاربية للمخطوطات، مج4، ع2، ديسمبر 2019م، ص80.

[9]- عيوني محمد: المرجع السابق، ص 72.

[10]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص283.

[11]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص61.

[12]- ابن سعيد المغربي: المغرب..، ج2، المرجع السابق، ص 164.

بالنسبة لمحددات أسعار الرقيق يمكن أن نجملها في ما يلي:

1-آليات السوق من عرض وطلب.

2-حالة الرقيق ويدخل ضمنها جنسه وسنه وقدراته الجسمانية والثقافية.

3-القدرة الشرائية للراغب في اقتناء العبيد والإماء وترتبط بها عملية المزايدة في السوق والحاجة إليهم.

4-حيل النخاسين وخداعهم[1].

لقد اختلفت أثمان العبيد في أسواق النخاسة من ذلك بيعت الإماء السودانيات اللواتي يتقن الطبخ بمائة دينار وأزيد للواحدة، كما بيعت جارية رومية لم تبلغ أربعة وثلاثين مثقال ذهبية وارتفع هذا الثمن ليصل ببلاد الأندلس إلى مائة مثقال ذهبية [2]، وكان يباع عبد بمقدار ما تتركه قدمه من فراغ في الأرض ملحا[3]، وفي مقابل رأس واحد من الخيل تم مقايضته بخمسة عشر عبدا[4].

نستنتج أن أثمان الجواري البيضاويات والشقروات في الغالب مرتفعة بالمقارنة مع الجواري السودانيات[5]. كما نستشف ارتفاع أسعار الإماء مقارنة مع الذكور[6]، من جهة أخرى نلاحظ من البيع بالمقايضة انخفاض ثمن الرقيق السوق الذي كان يضاهي قيمة السلع التي كانت تستبدل بها[7].

ولابد من الإشارة أن في عمليات البيع والشراء قد تقع المشاكل بين النخاسين والمشترين وهو الأمر الذي دفع الفقهاء إلى وضع قوانين في كتاب جامع للشروط التي يقبل فيها البيع وتلك التي يفسخ بها، ومن المعلوم أن أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في العبد الأمة هو خلوهما من أحد العيوب التي إن ظهرت عليهما أثناء البيع أو بعد البيع مباشرة نقض البيع وأصبح لاغيا وأهم هذه العيوب الجنون، الجرائم، السرقة، البرص، الجذام لكن في

[1]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص 234.

[2]- مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص 216، ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد: فتاوى ابن رشد، تح: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، س1، ج3، ط1، بيروت، 1407هـ/ 1987م، بولقطيب الحسين: المصامدة والنشاط التجاري..، المرجع السابق، ص96.

[3]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص 175.

[4]- رزوق محمد: دراسات في تاريخ المغرب، إفريقيا الشرق، ب. م. ن، د.ط، الدار البيضاء، 1411 هـ/1991م، ص 11.

[5]- عبد الحميد شافع رواية: المرجع السابق، ص 188.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 63.

[7]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص 175.

الكثير من الأحيان لا يصرح النخاسون بعيوب عبدهم للمشترين بل يعملون على تغطيتها مما كان يتسبب في شجارات قد يتدخل فيها القاضي أو المحتسب ولوضع حد لمثل هذه الشجارات، كما حددت مدة ثلاثة أيام كأجل أقصى يحق للمشتري فيها إعادة العبد إذ ظهر فيه عيب للنخاس[1].

يعتبر الرقيق من أهم المبيعات المتداولة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي ويرجع هذا الازدهار إلى وفرة هذه السلعة وانخفاض الأسعار خاصة العبيد السود لازدهار تجارة الرقيق مع السودان الغربي بالموازاة مع تجارة الذهب[2]، ويمكن اعتبار هذه المنطقة المصدر الأول لتموين أسواق بلاد الغرب الإسلامي.

كما ارتبط هذا الازدهار بتزايد الإقبال على اقتناء الرقيق في المغرب والأندلس خلال القرن السادس الهجري، لحاجة السكان للعبيد أو الأمة سواء كانت الحاجة إلى قوته العضلية لتدبير شؤون البيت، وتربية الأبناء، أو لمساعدة السيد في أرضه أو حرفته أو تجارته، أو لدوافع سياسية – عسكرية ترتبط بوجود الرقيق في البلاط[3]، لقد وجدت السلطة السياسية في الرقيق سندا كبيرا[4]، لذلك ساهمت في جلب العبيد السود واتخاذهم حرسا وجندا[5]، خاصة في عهد يوسف بن عبد المؤمن[6]، وكان عبد المؤمن في حملته على المغرب الأوسط قد استعمل غلاما أسود رسولا له إلى بجاية[7]، واتخذتهم الخلفاء حرسا خاصا لهم وزداد عددهم أيام الناصر ليصل إلى ثلاثين ألف شاركوا معه في معركة العقاب 609هـ/1212م[8]، كما كلف الخليفة الموحدي يعقوب المنصور العبيد بهدم السور القديم عندما أراد الزيادة في بنيان مراكش[9]، كما ساهمت تجارة الرقيق بنصيب في النشاط التجاري[10].

فرغم ما يكتنفه التجار أو النخاسين من مخاطر إلا أنها تعتبر تجارة مربحة[11]، نظرا لعائدات الضخمة التي كانت توفرها تجارة الرقيق والتي كانت من وراء ثراء الكثير من النخاسين والوسطاء والتجار، الشيء الذي جعلها

---

[1]– بولقطيب الحسين: المصامدة والنشاط التجاري...، المرجع السابق، ص 96.

[2]– بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص 175.

[3]– بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص181.

[4]– سيدي موسى محمد الشريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية...، المرجع السابق، ص 142.

[5]– بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص 203، بولعراس حميسي: تجارة السلاح..، المرجع السابق، ص 219.

[6]– ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص 361، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص57.

[7]– بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص57، بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص205.

[8]– ابن أبي زرع: الأنيس المطرب...، المصدر السابق، (طبعة دار منصور)، ص222، ص224– ص225، عز الدين عمر موسى: الموحدون في المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص230، بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع نفسه، ص205.

[9]– ابن عذارى: البيان المغرب..، المصدر السابق، قسم الموحدين، ص153 – ص154.

[10]– سيدي موسى محمد الشريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية..، المرجع السابق، ص142.

[11]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص54.

نشاط بارزا اتخذه كثير من الأشخاص والمغامرين وسيلة للثراء السريع[1]، هذا يجعلنا نستنتج أن أسواق النخاسة وتجارة الرقيق كانت رائجة في الدولة الموحدية بصفة عامة[2].

م تقتصر السلع الواردة من بلاد السودان الغربي إلى أسواق بلاد الغرب الإسلامي خلال العهد الموحدي على الذهب والرقيق بل شملت سلعا أخرى، التي كثر عليها الطلب بالأسواق العاج هذه السلعة التي توفرت بكثرة والتي دخلت في قائمة الأواني المترلية مثل أواني الشرب، أو لتزيين الخيول وجلود الحيوانات مثل جلود اللمط التي يصنع منه الدرق اللمطية التي لا ينفذ منها السهام[3]، فلا أصلب منها ظهرا ولا أحسن منها صنعا بها يقاتل أهل المغرب لحصانتها وخفة محملها[4]، أغرقت بها الأسواق المحلية ثم صدرت إلى بلاد المشرق والأندلس حيث كانت تباع كل درقة بثلاثون دينار[5]، هذا إضافة إلى جلود الفنك[6]، وريش النعام الأبيض والأسود والنعام نفسه[7]، والفيلة والزرافات[8]، وطيور الببغاء[9]، وجلب التجار الشب الكواري الذي كاد يوازي الذهب والعبيد أهمية، فهو بالغ الجودة كثير يتجهز منه في كل سنة إلى مختلف البلاد بما لا يحصى كثرة[10]، يستخدم هذا الشب بكثرة في تبيض الأقمشة ودعكها وصقلها بعد حياكتها وفي تثبيت الصباغة عليها، بالإضافة إلى استخدامه في الأغراض الصيدلية والعلاجية والعطرية، فلقد تزايد الطلب عليه نظرا للحاجة إليه في سك العملة في العصر الوسيط[11]، وجلب العنبر من بلاد السودان الذي كان يستخرج من سواحل المحيط الأطلسي اشتهر بجودته[12]، إضافة إلى الأسواط التي سميت

[1]- بولقطيب الحسين: المصامدة والنشاط التجاري...، المرجع السابق، ص95، ص97.

[2]- خليلي بختة: الفقر بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع هجريين (13- 15م) واقعه وآثاره، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الغرب الإسلامي تاريخ وحضارة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى إسطنبول- معسكر- الجزائر، 1436-1437هـ/ 2015- 2016م، ص204.

[3]- خالدي عبد الرزاق: المرجع السابق، ص30، بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص178.

[4]- بلهواري فاطمة: العلاقات التجارية...، المرجع السابق، ص170.

[5]- بولعراس خميسي: المرجع السابق، ص216 .

[6]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص113.

[7]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص594، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص119، حافظي علوي حسن: التبادل التجاري..، المرجع السابق، ص264.

[8]- بلهواري فاطمة: العلاقات التجارية...، المرجع السابق، ص170.

[9]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص241.

[10]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص119.

[11]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص 241.

[12]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص 178، مرعي خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص289، مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص214.

بالسراقيات[1]، ومن بين السلع الصيدلية المجلوبة أيضا من بلاد السودان الغربي كتادموت، والأنوفوليا، وجوز الزنج، وجوز القئ، والتمر الهندي، وفلفل السودان، وخروب السودان، والكولا، وأرند، والصمغ العربي، والذَّبْل– وهو عظام السلاحف- التي كانت تتخذ منها الأسورة والأمشاط[2]، والبخور السوداني[3]، والمسك[4]، والأحجار الثمينة[5]، والأبنوس[6]....

إن هذه القائمة للسلع المستوردة من بلاد السودان الغربي دليل على ازدهار التجارة بين البلدين (المغرب الإسلامي والسودان الغربي)، رغم صعوبة الطريق ومشاق السفر لأنها كانت من مطالب السوق ببلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي.

أما واردات أسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي من الدول الأوروبية فهي متنوعة أغلبها مواد مصنعة وبعض المواد الخام أهمها منتجات جنوة: الفساتين والأقمشة الكتانية والحريرية والسجادات ومواد الصباغة كالزعفران والاك والنيلة ثم الأحجار الكريمة والعطور والمسك والتوابل والتين المجفف والنحاس والورق وملح النشادر (يستعمل للصباغة) والسفن والخشب[7]، ومن مرسيليا القماش القطني والتحف[8]، ومن فرنسا أيضا مواد مصنعة ومادة الفول[9]، ومنتجات زراعية أخرى[10]، وكان يصل أسواق الأندلس نوع جيد من الحديد والصباغ من إسبانيا المسيحية[11]، والأخشاب والسفن والمصنوعات الزجاجية من كؤوس وقارورات العطر وقارورات المشروبات والثريات والعلب والحلي والأزرار وزجاج النوافذ والزجاج الملون من البندقية، والأحجار الكريمة الياقوت والماس والدر والبلور ومن جزيرة سيلان[12] وغيرها.

---

[1]- حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها...، المرجع السابق، ص394.

[2]- القبلي محمد: المرجع السابق، ص241.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص594.

[4]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، 119، حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها..، المرجع السابق، ص 394.

[5]- بلهواري فاطمة: العلاقات التجارية...، المرجع السابق، ص 170 .

[6]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص 113، السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المدينة في العصر الوسيط..، المرجع السابق، ص97، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص329.

[7]- حداد مزوزية: المرجع السابق، ص 242، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص 119- ص 120.

[8]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع السابق، ص 152- ص 153.

[9]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص 122.

[10]- سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص 62.

[11]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص 346، عابد يوسف: المرجع السابق، ص595.

[12]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع السابق، ص154- ص153.

وإضافة إلى ما تقدم من سلع أوروبية تم استيراد مواد رفض التعامل بها في المبادلات التجارية بين تجار الدولة الموحدية والتجار الأوروبين سواء كان هذا الرفض من طرف الخلفاء الموحدين أو من طرف الكنيسة المسيحية، وهذه السلع التي منع بيعها هي الخمر والأسلحة أو المواد التي يمكن من خلالها صنع الأسلحة، ولكن رغم ذلك حدث تبادل تجاري بهذه السلع حيث عرفت بعض أسواق الموانئ بيع الخمور من طرف التجار الأوروبين وخاصة من مارسيليا إذ كان في القانون التجاري لمدينة مرسيليا المؤرخ سنة 625هـ/ 1228م وضع مقتضيات بيع الخمر المرسيلي في بجاية وسبتة، كما كان يصل هذه الأخيرة كميات كبيرة من الخمر الجنوي، وقد تعددت عمليات تصدير الخمر بين سنة 579هـ و689هـ/ 1184-1290م الأمر الذي يظهر سبتة كأكبر مستورد للخمر مقارنة بتونس وبجاية، هذا يجعلنا نستنتج أن استراد الخمر تواصل حتى بعد الفترة الموحدية، للإشارة القانون المرسيلي كان يفرق بين الحوانيت التي تبيع الخمر للمسحيين عن تلك التي تبيعه للمسلمين، لعل السبب الذي جعل الخمر ضمن السلع المستوردة هو وجود التجار المسيحيين بفنادقهم ببلاد الغرب الإسلامي[1]، ورغم قرارات المنع من الكنيسة تم استراد الأسلحة من إيطاليا وألمانيا وخاصة تلك التي لم تكن تصنع في بلاد الغرب الإسلامي منها الزرود والخوذات والرماح والدروع والخناجر ومنعت السفن والمواد الأولية لصناعتها من أخشاب ومعادن وأدوات بناء السفن وكل ما يمكن توظيفه لتقوية السلاح لدى الدول الإسلامية[2].

ويجب الإشارة أن التوابل والعطور ومواد صباغة هي في الأصل من إنتاج البلدان الشرقية والتجار الأوروبيون يحتكرونها ويمثلون الوسطاء التجاريين بين مصر والإسكندرية وبلاد الغرب الإسلامي لأنهم أدركوا ما تدره من أرباح طائلة عليهم، حيث تعد من البضائع خفيفة الوزن وغالية الثمن ومتعددة الأنواع ومختلفة الإستخدامات سواء في الأطعمة أو الأدوية[3]، هذا الاحتكار كان بنسبة كبيرة في زمن الاحتقان السياسي بين الأيوبين والموحدين[4]، فقام التجار الأوروبيون باستيرادها من المشرق إعادة توزيعها نحو الأسواق الأوروبية وباتجاه بلاد الغرب الإسلامي[5].

[1]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص 106، حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها..، المرجع السابق، ص399.

[2]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع السابق، ص155، ص154.

[3]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص 128، بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع نفسه، ص151، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص128.

[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص 596.

[5]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع السابق، ص 152.

ومن أسواق السلع الأوروبية ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي المدن الساحلية بشكل كبير مثل: المهدية[1]، سبتة، وهران، بجاية، تونس[2]، وسلا[3]، ومنها تنقل السلع نحو المراكز الداخلية، إن تسويق السلع الأوروبية بأسواق الدولة الموحدية من القرائن الدالة على نشاط العلاقات التجارية بين الطرفين وخاصة مع المدن الإيطالية[4]، فرغم الاختلاف العقائدي والحروب الكثيرة بين المسلمين والمسحيين في أوربا كالحروب الصليبية في المشرق وحروب الإسترداد في الأندلس، لم يؤثر في العلاقات التجارية خاصة بعد التطور الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي حققته الدولة الموحدية هذه الظروف جعلت الكثير من المدن الأوروبية تفضل التعامل معها[5]، ليضاعف هذا النشاط بعد استتباب الأمن وتحديد أسس التجارة بين الطرفين وتأمين الملاحة وضمان إقامة الأوروبيين بناء الفنادق ومخازن واتخاذ قناصل وضمان حمايتهم[6]، كما ساعد موقع بلاد المغرب على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط فضلا عن دور الذهب السوداني الذي حفز المدن الإيطالية إلى عقد سلسلة المعاهدات السلمية والتجارية[7].

كما اقتضت هذه العلاقات إلتزام التجار الأوروبيين أثناء إقامتهم في الموانئ الإسلامية المغربية برسوم تلك الإتفاقيات وحدودها وإتباع مراسيمها المتعارف عليها، بحيث لم يتعرضوا لأي أذى سواء في البر أو في البحر ولقد كان الخوف مع نهاية آجال المعاهدات التجارية وعدم قدرة التجار الأوربيين على الإحتفاظ بمكانتهم التجارية في الموانئ المغربية دافعا إلى تجديد المراسلات مع الخلفاء الموحدين، قد تصل مدة التعاهد خمسة وعشرون سنة[8]، من هذه المعاهدات ما عقدته الدولة الموحدية مع بيزا وعلى وجه الخصوص مع جنوة حتى أنه في أواخر القرن السادس الهجري/ 12م أصبح الجنويون سادة التجارة مع سبتة بدون منازع، حيث كانت الإهتمامات التجارية الجنوية تغلب على طموحاتهم السياسية ببلاد المغرب عكس الأرغونيين أو القشتاليين الذين ربطوا العلاقات التجارية بالعمل العسكري في أغلب الأحيان، كما تفوق الجنويون على منافسيهم البيزيين، ولتشجيع الجنويين أكثر من

[1]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص119.
[2]- رسائل موحدية، المصدر السابق، ج1، الإحالة رقم 35، ص 174.
[3]- حداد مزوزية: المرجع السابق، ص 244، الشريف محمد: سبتة الإسلامية...، المرجع السابق، ص105- ص106، ص85.
[4]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص 127.
[5]- سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص 62، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص114.
[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص 595، حداد مزوزية: المرجع السابق، ص239.
[7]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص128.
[8]- مرعي خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص275.

طرف الموحدين تم تخفيض حقوق الديوانة بالنسبة لهم من 10 % إلى 8 % فقط بجميع موانئ المغرب باستثناء ميناء مدينة بجاية[1].

ومن جملة المعاهدات التي عقدت بين الجنويين والموحديين: معاهدة 548هـ/ 1153م، ومعاهدة 555هـ/ 1161م ، ومعاهدة 571هـ/ 1176م[2]، ومعاهدة 587هـ/ 1191م[3]، أما المعاهدات التي أبرمت بيزا نذكر معاهدة 528هـ/ 1133م، ومعاهدة 552هـ/ 1157 م[4]، ومعاهدة 561هـ/ 1166م، ومعاهدة 580هـ/ 1184م، ومعاهدة 582هـ/ 1186م[5]، ورغم هذه المعاهدات التجارية والمراسلات لتوطيد العلاقات التجارية واجهتها مشاكل بسبب الطبيعة أو بسبب القرصنة البحرية من طرف القراصنة الأوروبيين أو الذين لا يلتزمون بالتعهدات الرسمية[6]، مثلما حدث في عام 595هـ/ 1200م عندما هاجمت سفينتان من بيزا نهبتا سفينتين تونسيتين راسيتين في ميناء حلق الواد بمدينة تونس[7]، لهذا السبب قرر الموحدون معاقبة المعتدين بالعقوبة المنصوص عليها في قوانين الدولة الموحدية طبقا للشريعة الإسلامية ليكونوا عبرة للآخرين، وهذا ما كان يحرص عليه الجنويون فيمن اعتدى على المسلمين بأذى من أهل بلادهم لذلك راسل الحكام الموحدون حكام بيزا ليقوموا بأنفسهم بتوقيع العقوبات على هؤلاء القراصنة، أو بتعويض قيمة ما استولى عليه القراصنة من إخوانهم المقيمين في الموانئ حسب الشريعة الإسلامية[8].

وزاد التوتر بين الموحدين والبيزانين بتحالف بيزا مع ميورقة ضد الموحدين سنة 580هـ/ 1184م، فلم يسمح لهم بعدها بالتجارة مع المغرب إلا في سنة 582هـ/ 1186م في عهد المنصور، حيث أبرم معهم معاهدة جديدة بشروط قاسية تأديبا لهم ومن ضمنها عدم الإعتداء على التجار والسفن التجارية، وحددت المعاهدة مدن المغرب المسموح للبيزانيين في الإتجار بها وهي سبتة، وهران، بجاية وتونس، كما منعهم من النزول في أي ميناء من موانئ المغرب الأخرى إلا للضرورة وسمح لهم بدخول ميناء ألمرية في حالة إصلاح سفينهم فقط، وشدد عليهم

[1]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص83- ص84.

[2]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع نفسه، ص 83، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص115، أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص455.

[3]- حداد مزوزية: المرجع السابق، ص 242، الخزاعي كريم عاتي: المرجع نفسه، ص 11، أحمد نجار ليلي: المرجع نفسه، ق2، ص 455.

[4]- حداد مزوزية: المرجع نفسه، ص239.

[5]- أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 456، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص129- ص130.

[6]- حديد مزوزية: المرجع السابق، ص 243.

[7]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص131، حداد مزوزية: المرجع السابق، ص245، مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص275- ص276.

[8]- مرعي خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص 275- ص 276، حداد مزوزية: المرجع السابق، ص 245.

بعدم نقل أحد من المسلمين في سفنهم وقد كان المنصور صارما مع أهل بيزا في تنفيذ نصوص هذه المعاهدة وجعل جزاء التاجر المخالف لذلك منهم القتل[1]، الأمر الذي أحدث رد فعل لدى بعض التجار لاسيما البيزانيين الذين فقدوا ثقة الموحدين بهم، ما جعلهم يسعون جاهدين لإستمرار العلاقات التجارية مع الموحدين من خلال بعث كتاب الأمان[2]، هذا التوتر مع بيزا جعل النصيب الأكبر من المبادلات التجارية بين الدولة الموحدية والدول الأوروبية يكون لجنوة وفي كل الأحوال، كانت السلع الأوروبية حاضرة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي.

أما عن قائمة الواردات المشرقية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي كانت متنوعة هي الأخرى وأهم سلعة هي التوابل وتتضمن أصنافا عامة وعديدة فهي تشمل العقاقير والمنكهات والعطريات والأصبغة واللواذع الكاوية، كانت بعض المواد منها تمثل المحرك الأساسي للتجارة الدولية في العصر الوسيط بتداولها بين المراكز التجارية الدولية من المناطق الإنتاج جنوب شرق آسيا إلى مختلف مراكز التسويق، زادت أهمية التوابل وكثرة الطلب عليها لتعدد استعمالاتها فقد استخدمت لتزكية الأطعمة وفي حفظ المواد الغذائية ولتعطير الجو والثياب ولأغراض علاجية، يصعب تقديم لائحة لمجموع التوابل المستوردة من المشرق[3]، من أهمها: الفلفل الأسود، القرفة، الزنجبيل، القرنفل، جوز الطيب، الزعفران..، إضافة إلى العطور المختلفة من ماء الورد، وخشب الصندل، ونبات السنبل الهندي (أونارين أو سنبلة الطيب) والبخور، أما الأصباغ صبغ راتنجي، اللّك، شجر الصباغ (البقم)، النيلة، الشب[4].

وكانت مصر تصدر إلى بلاد المغرب أنواعا من إنتاجها الزراعي كالعدس والفول واللوبيا والعلف والبرسيم والجزر والبصل[5]، كما كان يصل أسواق بلاد المغرب فستق الشام[6]، ومواد مصنعة مثل البسط الشرقية[7]، والأقمشة الخاصة المذهبة والمنقوشة[8]، والمنسوجات الكتانية والحريرية كما كان الورق[9]، والكتب[10]، وتم نقل

[1]- أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 456.

[2]- مرعي خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص275- ص276، حداد مزوزية: المرجع السابق، ص 245.

[3]- كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص 233- ص 235.

[4]- كونستبل أوليفياريمي: المرجع نفسه، ص233، ص242، ، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص347، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص108، الدمشقي جعفر: المصدر السابق، ص20- ص23.

[5]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص111.

[6]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص108، عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص328.

[7]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص596.

[8]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص596، عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص283.

[9]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص111.

[10]- علي سليمان محمد: المرجع السابق، ص73.

الجواهر والياقوت من الهند والخليج العربي ضمن السلع المشرقية[1]، التي انتشر عرضها في جميع أسواق المدن المغربية الأندلسية في العصر الموحدي مثل: تونس[2]، المهدية، تلمسان، فاس، مراكش، طنجة[3]، تطيلة[4]، قرطبة[5].

تجدر الإشارة إلى أن استيراد السلع المشرقية كان يتم عن طريق السفن الأوروبية التي كانت تأتي من الموانئ الأوروبية، أين يتواجد مستودعات هندية كبيرة إلا أن هذه الطريقة لم تأتي بالكثير[6]، بسبب توجيه نصيب منها نحو الاستهلاك الأوروبي والراجح أن ذلك كان فترة الاحتقان السياسي مع مصر فترة الفاطميين ومن بعدهم الأيوبيين[7]، أو عن طريق السفن المغربية التي كان لها نشاط تجاري مباشر مع مصر[8]، خاصة بعد أن أصبح الطريق التجاري هو الطريق الأطلسي المتوسطي حيث أصبح تجار المغرب وسطاء في البحر، وهكذا تحكموا في النقل التجاري بين المشرق والمغرب ومنه نحو الأندلس[9]، وحتى نحو بعض الدول الأوروبية[10]، وثالثا عن طريق القوافل البرية الذي يصل بين أقصى المغرب (من سجلماسة في الجنوب إلى فاس وتازة) عبر الممر الإفريقي إلى تونس ثم طرابلس إلى الإسكندرية ومنها إلى السويس شرقا فالطريق الرئيسي المؤدي إلى الحجاز، إذن شهدت العلاقات التجارية بين المغرب والمشرق الإسلاميين في عهد الخلافة الموحدية ازدهارا كبيرا، وكانت الإسكندرية وتونس مركزيين هامين ارتكزت عليها التجارة العربية المشرقية[11].

[1]- عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص329، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص347، عابد يوسف: المرجع السابق، ص596.

[2]- شريد حورية: المرجع السابق، ص193.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص 596.

[4]- عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: المرجع السابق، ص283.

[5]- أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص454.

[6]- شريد حورية: المرجع السابق، ص193.

[7]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص596 ، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص114.

[8]- شريد حورية: المرجع السابق، ص193.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص596.

[10]- محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص109.

[11]- مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص367.

ثانيا– الأسعار[1] والتسعير:

شهدت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي حركة تبادل تجاري عن طريق البيع والشراء بعدة أنواع وباختلاف الأسعار من سلع لأخرى حسب الأهمية وحسب الظروف الطبيعية أو السياسية، فكيف كانت استراتيجية الأسعار ؟ و فيما تتمثل أنواع البيوع ؟

يعترض الباحث إشكال معرفي في عملية البحث عن موضوع الأسعار خلال العصر الوسيط عموما ويتعلق الأمر بأزمة "الرقم" التي تتخبط فيها مصادر الفترة المدروسة فلا بد من الإشارة إلى أن المصادر لا تتعرض لذكر الأسعار، إلا أثناء بعض المناسبات وخاصة السيئة منها كفترات القحط والمجاعات والأوبئة وغيرها من الأزمات ومن هذا المنطلق فهي لا تعطينا فكرة واضحة عن المستوى الفعلي للأسعار، خاصة أنها تهم فترات ومناطق مختلفة مما يؤثر حتما على اختلاف في سياسة التعامل الفعلية التي تعبر عن هذه الأسعار، وهذه الوضعية تجعل من الصعب تتبع تطور الأسعار بصفة موضوعية وخاصة فترة القرن السادس الهجري، وفي الجدول الإحصائي الموالي نماذج لبعض الأسعار وقت الرخاء والغلاء.

جدول إحصائي لأسعار بعض السلع بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي:

السلعة	الكمية	السعر	السوق	الملاحظة	المصدر و المرجع
الزيت	مثقال واحد	40 ربعا	صفاقس	/	الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص366
عمائم المعمور	/	100 دينار	سوسة	/	مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص 119
الغزل	مثقال	للمثقال بمثقالين	//	/	الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق ص282
الثياب السوسية	الثوب الواحد	10 دنانير	//	/	
السفرجل والرمان	الحمل منه	بقيراط واحد	جبل درن	/	الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص230
الإزار الصوف	الإزار الواحد	35 دينار أو أكثر	سجلماسة	/	الحموي: معجم البلدان، ج3، المصدر السابق، ص192
الأكسية السفسارية والبرانس	الزوج منها	50 دينار أو أكثر أو أقل	نول لمطة	/	الإدريسي: نزهة المشتاق، ج1، المصدر السابق، ص224–226، الحميري: الروض العطار..، المصدر السابق، ص584

[1]– **السعر**: هو القدر الذي يقوم عليه الثمن، وسعروا تسعيرا اتفقوا على السعر هذا لغة، أما اصطلاحا السعر هو تحديد صاحب السوق لبائع المأكول فيه قدرا للمبيع المعلوم بدرهم. ينظر: ابن منظور: المصدر السابق، مج3، ج23، ص2015، المجليدي أحمد بن سعيد: التيسير في أحكام التسعير، تح: موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج1، د.ط، الجزائر، 1401هـ / 1981م، ص41.

القمح	/	50 درهم	تونس	أوسط الأسعار	القلقشندي: المصدر السالق، ج5، ص115
الشعير	/	دون 50 درهم	تونس		
لحم الضأن	رطل إفريقي	درهم قديم	//	في غلب الأوقات	نفسه، ج5، ص115
بقية اللحم	/	دون لحم الضأن	//		
الدجاجة الجيدة	/	درهمين جديدين	//		
القمح	الوسق	40 درهما من الدراهم الصغار	المغرب الأقصى	أوسط الأسعار	نفسه، ج5، ص178
الشعير	//	دون ثمن القمح	// //	// //	
اللحم	الرطل	درهم صغير	// //	// //	
طائر دجاج	/	3 دراهم صغار	// //	// //	
الدقيق	ربع واحد منه	درهمين	واد تانسفت	في الاستقرار	ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص352-ص353
الشعير	25 مدا	درهم	// //	// //	
الشعير القمح	مدان و نصف 5 أمداد	درهم	الأندلس	رخص السعر	نفسه، ص409
القمح		30 دينارا	بلاد المغرب	غلاء الأسعار / فتن سياسية	ابن أبي زرع: الأنيس المطرب..، المصدر السابق، ص255
الدرق اللمطية	الدرق الواحد	30 دينارا	نول لمطة	لجودته	القزويني: المصدر السابق، ص26
مملوكة	/	أقل من 20 دينار أو أقل إلى 10 دنانير	درعة	/	ابن الزيات: المصدر السابق، ص224
غلام أسمر	/	10 مثاقيل	سبتة	/	بنمليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص235
خادم	/	50 دينارا	المهدية	/	
عبد	/	30 دينارا	بونة	/	
جارية	/	دراهم	دكالة	/	
عبد	/	50 دينارا	غرناطة	/	
خادم	/	200 مثقال	//	/	
أسير	/	درهم واحد	الأندلس	/	
مملوك	/	1000 درهم	الأندلس	/	

جارية	جارية رومية	34 مثقالا	//	/	
عبد أسود	/	20 درهما	//	/	ابن سعيد المغربي: المغرب..، ج2، المصدر السابق، ص164
الخبز القمح	خبزة قدح	درهم ونصف 36 درهما	إشبيلية //	وقت الحصاد	ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص 38
الزيتون	/	نصف درهم	جبل الشرف/ إشبيلية	/	نفسه، ص39
الدقيق	ربع	درهم	فاس	658هـ/ 1236م	ابن أبي زرع: الذخيرة السنية..، المصدر السابق، ص94- ص95
القمح	الصحفة	7 دراهم			
العسل	3 أرطال	درهم			
الزيت	4 أرطال	درهم			
لحم البقر	100 أوقية	درهم			
السمن	رطل و نصف	درهم			
الكبش	/	6 دراهم			
الزبيب	ربع	درهم ونصف			
التمر	أرطال	درهم			
اللوز	صاع	درهم			
الملح	حمل	درهم			
الشعير	الصحفة	3 دراهم			

التعليق :

الملاحظ في الجدول الإحصائي تباين أسعار السلع بين أرخص الأسعار وأغلاها وأوسطها، ومن سوق لآخر حسب الظروف والعوامل الطبيعية والبشرية التي تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر، جعلت السعر الوجه العملي الملموس للقيمة في النظام الاقتصادي الذي يقوم على السوق أو التبادل النقدي[1]، وفي الكثير من الأحيان تغيب الأرقام وتحضر عبارات دالة على قيمة السلعة لدى المؤرخين والجغرافيين خاصة، يقول ابن صاحب الصلاة عن رندة أيام الفتن: "**ارتفع السعر بها وعظمت المجاعة بها باتصال الفتن والتحامها**"[2]، وأشارت النصوص التارخية إلى تدهور الأحوال بالأندلس بسبب فتنة الموحدين بداية التأسيس، حيث اتصلت الحروب وغلت الأسعار وتوالت الفتن وعم الجدب وقلت المجابي وكثر على الاسلام المحن بالعدوتين[3]، وفي سنة 624هـ بلغت أسعار الغلاء مستويات قياسية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في الفترة الموحدية، حيث اشتد الغلاء بالمغرب والأندلس

[1]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص67.

[2]- ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص38.

[3]- دندش عصمت عبد اللطيف: الأندلس في نهاية المرابطين..، المرجع السابق، ص213.

حتى بيع القفيز من القمح بـــ: 15 دينارا وعم الجراد ببلاد المغرب[1]، وتحدث الإدريسي عن رخص الأسعار ورغد العيش بفاس فترة الاستقرار بقوله: "**نعمها كثيرة الحنطة بها رخيصة جدا فواكهها كثيرة وخصبها زائد**"[2]، وقال عن السوس: "**بلاد حنطة وشعير وأرز ممكن بأيسر قيمة**"[3]، وذكر صاحب الاستبصار أن "**مدينة باجة رخيصة الأسعار جدا فإذا أخصبت البلاد لم تكن للحنطة بها قيمة**"[4]، أما القلقشندي فقد ذكر عن أسواق تونس: "**أن أوسط الأسعار بها في غالب الأوقات أن يكون قفيز من القمح بخمسين درهما والشعير دون ذلك**"[5]، وورد عن الإدريسي مجموعة من الإشارات توضح رخص الأسعار من ذلك أن درعة وجدت بها الحناء والنيلج بأسعار رخيصة، ويكثر في السوس وبلاد نفزة الحنطة والشعير والأرز وأسعارها رخيصة، وفي تلمسان وتارودانت الفواكه واللحوم الرخيصة، وبمدينة سلا الطعام كثير رخيص جدا وتلمسان حسنة لرخص أسعارها[6].

يعتبر ابن خلدون من الذين أولوا اهتماما في تعليل ظاهرة الأسعار في الغلاء والرخص فتوصل إلى جملة من التعليلات كأهمية البضاعة في حد ذاتها من حيث النفع والجهد المبذول والزمن المستغرق في إنتاجها والخضوع إلى قانون العرض والطلب، وإلى سياسة الدولة الاقتصادية من احتكار وتخزين السلع إلى جانب قضية هامة وهي المكوس المفروضة عليها[7]، وقوائم الأسعار التي تم إحصاؤها في الجدول الإحصائي تجعلنا نستنتج أن السوق في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي لم يكن متوازنا ذلك لأن الكساد ورخص السلع يؤدي إلى إفلاس التجار ونفس الشيء بالنسبة لغلاء الأسعار وكثرة الطلب[8]، وهذا ما وضحه ابن خلدون فالرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص وكذلك الغلاء المفرط أيضا، وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق[9]، كما نلمس اختلافا بين أسعار أسواق الضواحي وأسواق المدن[10].

---

[1]- الناصري : المصدر السابق، ج2، ص213، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص420.

[2]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر السابق، ص76، الزيات عبد الله محمد حسين: مظاهر اقتصادية في عصر المرابطين الموحدين بالأندلس والمغرب، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع46، السنة الثانية عشر، جمادى الأولى 1425، يوليو (تموز) 2004، ص103.

[3]- الإدريسي: المغرب وأرض السودان..، المصدر نفسه، ص62، الزيات عبد الله محمد حسين: المرجع نفسه، ص 103.

[4]- مؤلف مجهول: الاستبصار..، المصدر السابق، ص160، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص22.

[5]- القلقشندي: المصدر السابق، ج5، ص115.

[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج1، المصدر السابق، ص 227- ص228، ص239، ص248.

[7]- بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها وضوابطها، المرجع السابق، ص121.

[8]- بزاوي الكبير: التجارة من خلال كتابات ابن خلدون، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج1، كلية الأداب والعلوم الانسانية، جامعة الحسن الثاني، أيام 15-17 رجب 1409هـ/21-23 فبراير 1989م، طبعة فضالة، الدار البيضاء، المغرب 1995م، ص38.

[9]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص 499.

[10]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص354.

كما تتأثر الأسعار بنظرية العرض والطلب ففي أيام الرخاء يكثر النتاج ويفيض عن الحاجة فتنخفض الأسعار، أما في أوقات الشدة يقل الإنتاج ولا يفي بحاجة السكان فترتفع الأسعار[1]، بمعنى كلما كان الطلب كبيرا والعرض قليلا زادت الأسعار والعكس الصحيح، وإذا كان العرض والطلب متوازيان كانت الأسعار مستقرة والعرض والطلب بدورهما يتأثران بعوامل عدة[2]، عادة تشح السلعة جراء بعض العوارض التي يتسبب فيها الإنسان أو اجتياح بعض الظواهر الطبيعية كالجفاف والفياضانات، مما يترتب عند الحاجة في الطلب عليها وبالتالي يغلى ثمنها[3].

ولقد قدم لنا ابن خلدون مقاربة اقتصادية واجتماعية وضح فيها اختلاف الأسعار من الأمصار الكبرى إلى الأمصار الصغرى، وبين المدن والقرى والبوادي بحسب وفرة العمران أو قلته[4]، وعلى مدى تأثير الوزن الديمغرافي والطلب على السلع[5]. يقول ابن خلدون: "**اعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالباقلاء والبصل والثوم وأشباهه... فإذا استبحر المصر وكثر ساكنه رخصت أسعار الضروري من القوت وما في معناه**"[6]، فزيادة السكان ووفرتهم تؤدي إلى تقسيم العمل فيزيد الإنتاج عن حاجة الاستهلاك: أي زيادة العرض عن الطلب فيبقى جزء من الناتج معروضا للبيع، فينتج عنه هبوط السعر ويحدث العكس بالنسبة للسلع الكمالية مثل: الأدم، والفواكه، والملابس، والماعون، وسائر المصانع، والمباني، فإن الغلاء يصيب أسعارها كما طرح قلة الطلب عاملا من عوامل تحديد أسعار السلع الضرورية بالمدن الكبرى[7]، في قول ابن خلدون: "**والسبب في ذلك أن الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها، إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو سنته فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أو الأكثر منهم في ذلك**

[1]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص189.

[2]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص70.

[3]- بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها وضوابطها، المرجع السابق، ص122.

[4]- مزدور سمية: الجماعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588-927هـ /1192م- 1520م)، (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ و الأثار، كلية الأداب والعلوم الانسانية، جامعة منتوري- قسنطينة- الجزائر، 1429-1430هـ / 2008-2009م، ص43.

[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص416.

[6]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص453.

[7]- بويلي سكينة: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي- دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الاقتصاد الاسلامي)، قسم الشريعة، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة-1-الجزائر، 1435-1436هـ/ 2014-2015م، ص127، شوربجي عبد الولي: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود- دراسة تحليلية- إدارة الثقافة والنشر، د.ط، المملكة العربية السعودية، 1409هـ/ 1989م، ص22.

المصر أو فيما قرب منه، وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثير من أهل المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها في الغالب"[1].

وتميل أسعار مواد الترف إلى الارتفاع في المدن الكبرى لسببين هما ارتفاع الطلب وقلة العرض، وذلك لكثرة الراغبين في السلع الكمالية مع وفرة النقود في أيديهم[2]، يقول ابن خلدون: **"ثم إن المصر إذا كان مستبحرا موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل حسب حاله، فيقصر الموجود منها قصورا بالغا ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها، فيزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء"**[3]، إضافة إلى أن الكثيرين لايبذلون جهدا ولا يميلون إلى إنتاج مثل هذه السلع الكمالية والترفيهية فعدد المشتغلين بإنتاجها أقل من المشتغلين بإنتاج السلع الضرورية مثل الحنطة وما يماثلها[4] **"فسائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها فإنها لا تعم بها البلوى ولا يستغرق اتخاذها أعمال المصر أجمعين ولا الكثير منهم"**[5].

أما أسعار السلع الضرورية في المدن الصغرى يرى ابن خلدون أن الأسعار تميل نحو الارتفاع بسبب قلة السكان وكثرة الطلب نسبيا[6]، حيث يقول: **"وأما الأمصار الصغيرة والقليلة الساكن فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها"**[7]، وربما احتكروا غلاتهم لما يتوقعونه من قلة محصولهم[8]، فسرها ابن خلدون بقوله: **"لما يتوقعونه لصغر مصرهم من عدم القوت فيتمسكون بما يحصل منه بأيديهم، ويحتكرونه فيعز وجوده لديهم ويغلو ثمنه على مستامة"**[9]، أما السلع الكمالية تميل أسعارها إلى الانخفاض حسب ابن خلدون لسببين هو قلة السكان مما يؤدي إلى قلة الطلب ومن ثم انخفاض الأسعار إضافة إلى ضعف القدرة الشرائية فلا يتنافسون في شرائها وبالتالي قلة الطلب على هذه السلع[10].

---

[1]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص453- ص454.

[2]- بويلي سكينة: المرجع السابق، ص128، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص70.

[3]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص454.

[4]- بويلي سكينة: المرجع السابق، ص128، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص416.

[5]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص454.

[6]- بويلي سكينة: المرجع السابق، ص128- ص129.

[7]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص454.

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص416.

[9]- ابن خلدون: المقدمة ،ج1، المصدر السابق، ص 454.

[10]-بويلي سكينة: المرجع السابق، ص129.

انطلاقا مما تقدم نصل إلى نتيجة مفاده أن حجم المدينة وعدد ساكنتها يؤثر في ارتفاع أو انخفاض الأسعار فكلما كبرت المدينة كبر معها السوق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهكذا من المحتمل أن تكون الأسعار في تيهرت، تلمسان، تنس، الجزائر، سطيف، قسنطينة، مراكش، فاس ،سبتة، سلا، طنجة، غرناطة، قرطبة، ألميرية طليطلة،... وغيرها من كبريات المدن أغلى من نواحي البلاد الأخرى، لاكتظاظها بالسكان وارتفاع مستواهم المعيشي وتعودهم على نمط الحياة الاجتماعية لا يقدرون الاستغناء عنه[1]، كما أن اهتمام أفراد المجتمع بإنتاج السلع الضرورية مثل الأقوات من الحنطة وما في معناها وضرورة العمل والسعي في الأرض والإنتاج بما يكفي حاجات الفرد وأسرته وأفراد المجتمع، واستمرارية الإنتاج لتوفير حاجاتهم المستقبلية بأرخص الأسعار، كما لزيادة الكميات المعروضة تأثير على الأسعار وعلى سلوك وأنماط المستهلكين[2].

إن الأسعار تكون بصفة عامة مرتفعة في المدن مقارنة بالأرياف والسبب يرجع إلى المكوس[3]، والمغارم التي تكون عادة كثيرة ومرتفعة في المدينة في حين تكون في الريف قليلة أو منعدمة[4] بذلك قيمة الأسعار مرتبطة بقيمة المكوس المفروضة عليها[5]، ولقد فرق ابن خلدون بين حجم المكوس حجم المغارم في كل من المناطق الحضرية والبادية حيث أوضح أن الأسعار في المناطق الكثيرة العمران أغلى بسبب زيادة المغارم السلطانية، التي تفرض على الأسواق والبياعات بينما يكون حجم المكوس والمغارم والفرائض قليلة أو معدومة في البادية نتيجة لتقلص حجم النشاط الاقتصادي فيها[6]، لقد كانت المكوس على التجارة سواء محلية أم دولية بشكل طوق التاجر بالضرائب في أماكن مختلفة ليس فقط عند دخوله مرفأ أو مروره في منطقة إدارية جديدة ،بل أيضا في ساحة السوق وفي أي نقطة مناسبة لجمع الضرائب[7]، يقول ابن خلدون: "**ويضعون المكوس على المبيعات وفي الأبواب**"[8]، و يقول:

---

[1]- عبد العزيز رشيد: زراعة الحبوب في المغرب الأوسط منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (50 -668هـ / 670 -1269م)، (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2- الجزائر، 1433-1434هـ/ 2012-2013م، ص175- ص176.

[2]- شوربجي عبد المولى: المرجع السابق، ص23، ص22.

[3]- **المكوس**: نوع من الضرائب أتت على التجار والمزارعين الوافدين على الأسواق لبيع سلعهم. ينظر : هدية محمود: المرجع السابق، ص 203.

[4]- عبد العزيز رشيد: زراعة الحبوب في المغرب الأوسط...، المرجع السابق، ص176.

[5]- مزدور سمية: الجماعات والأوبئة في المغرب الأوسط...، المرجع السابق، ص43.

[6]- شوربجي عبد المولى: المرجع السابق، ص30- ص31.

[7]- كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص198، تضاف المجابي إلى سعر التكلفة جملة للبضاعة وهي متعددة من عشر وخفارة ومكوس داخلية وغيرها. ينظر: حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية بين القرنين السادس والتاسع الهجري 12/ 15م، ضمن كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد مجموعة من الباحثين، تنسيق: الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، د.ط، قرطاج، 1420هـ/ 1999م، ص56.

[8]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص345.

"قد يدخل أيضا في قيمة الأقوات قيمة ما يفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق، وباب الحفر والحياة في منافع يفرضونها على البياعات لما يمسهم"[1]، كما وضح ابن خلدون أن صاحب الدولة يستحدث **"أنواعا من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع من أموال المدينة، وهو مع هذا مضطر لذلك بما دعاه إليه ترف الناس من كثرة العطاء من زيادة الجيوش والحامية، وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة فتكسد الأسواق لفساد الأمال"**[2].

يظهر أن ابن خلدون قد ربط الضرائب بما فيها المكوس بعمر الدولة إذ تكتفي في بداية عهدها بفرض الضرائب الشرعية كالزكاة والعشور والخراج و الجزية في حين تستحدث آخر عمرها ضرائبه ومغارم جديدة، وبذلك تكثر الوظائف على التجار وأهل الوظائف وهذا يؤذي بإختلال العمران ويعود على الدولة ولا يزال بذلك يتزايد إلى أن تضمحل[3]، حاول ابن خلدون البحث عن العلل الكامنة وراء غلاء الأسعار فعزاها إلى كثرة المكوس لأن السوقة والتجار يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه، فيكون المكس داخلا في قيمة المبيعات وأثمانها[4].

وتجدر الاشارة أن الدولة الموحدية قد حرصت في بادئ أمرها على الالتزام بأحكام الشرع الإسلامي في جباية الضرائب، ويبدو ذلك جليا من خلال الكتب التي أرسلها الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي البلدان التابعة لدولة الموحدية، وذلك للنظر في مصالح المسلمين خاصة بعد أن وصلته المظالم التي ظهرت في الولايات والقبالات أو الضرائب المجحفة التي اشتهرت في الأسواق، فأمر بكتابة كتاب إلى الطلبة والأشياخ والحفاظ يأمرهم فيه بالمعروف وينهى عن المنكر ومعنى ذلك إسقاط المغارم والقبالات وغيرها من وظائف الجباية المخالفة للشريعة الإسلامية[5].

وبالرغم من الخطاب الدعوي الموحدي في مستهل القرن السادس الهجري/ 12م في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي إلا أن ذلك لم يمنع أمراء الدولة من تطبيق سياسة ضريبية لم تختلف كثيرا عن سابقاتها

---

[1]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص454- ص455.

[2]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر نفسه، ص346.

[3]- مزدور سمية: مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية، مجلة الناصرية، مج4، ع1، جوان 2013م، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، ص223.

[4]- بوتشيش إبراهيم القادري: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، د.ط، بيروت 1417هـ/ 1997م، ص210.

[5]- محمد عبد الله جيودة مريم: المرجع السابق، ص194.

من الدول التي تعاقبت على حكم بلاد الغرب الإسلامي، إذ تنوعت في المجال التجاري من لوازم على الموانئ وقبالات على الأسواق ومراصد على القناطر ومغارم على القوافل، لم يكن للتاجر فرص للتهرب من الضريبة علما أن المدن محاطة بالأسوار عبر أربع أو خمس أبواب[1]، غير أن تلك الإجراءات لم تكن في واقع الأمر سوى شعارات قصد منها ترسيخ دعائم الدولة ربما لكسب الرأي العام لمحاباة دولة جديدة بالإضافة إلى الأساس الديني الذي قامت عليه دعوة الموحدين بزعامة المهدي بن تومرت.

كما أن الأموال المجبية لم تكن كافية لسد حاجات الدولة الموحدية المتزايدة، خاصة وأن الجيش الموحدي ازداد عدده واتسعت رقعة نفوذه في المغرب والأندلس، مما اضطرت الدولة إلى البحث عن موارد جديدة لتغطية النفقات المتزايدة، فكانت الدولة تعمل على فرض ضرائب جديدة ومكوس على مختلف أنواع المعاملات من البيع والشراء، بالإضافة إلى الصادر والوارد، زيادة إلى ضريبة أخرى عرفت بمغارم الأسواق، والتي كانت تجبى من التجار والباعة والصناع بالأسواق[2]. فقد ألغ الخليفة عبد المؤمن بن علي جميع المغارم والقبالات والمكوس التي فرضها المرابطون في الفترة الأخيرة من عهدهم، وقد سار خلفاء الموحدين على هذه السياسة حتى عهد الناصر (595-610 هـ / 1199-1213م)[3]. أما إبان دور إنحدار الدولة الموحدية فرضت على الرعايا الضرائب بما فيهم التجار مما أدت إلى غلاء الأسعار وانحطاط التجارة، كما كان الحال بالتجارة المكناسية[4]، يقول ابن غازي– عن مكناس– **"ونمت هذه البلاد و عمرت، ولم تزل في نمو وقوة حتى انتهت مجابيها إلى مائتين من الآلاف ثم اختلت بجور العمال، وأخذت في النقص منذ سنة كائنة العقاب"**[5]، وهذه الواقعة التي حدثت سنة 609هـ كانت بداية انهيار الدولة الموحدية[6]، كما تذكر الكتابات أن المكوس فرضت في الأندلس على بعض المنسوجات القادمة من المغرب خلال القرن 6هـ/12م[7].

ومن الضرائب أيضا التي فرضت للأسواق ضريبة على الجزارين حيث عين لأصحاب الأغنام والأبقار من يذبح لهم ويسلخ وقصر الأمر عليه، على أن يعطى الأجر من عند من يذبح له ويسلخ رغم أن هناك من مالكي

[1]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص431.

[2]– محمد عبد الله جبودة مريم: المرجع السابق، ص195.

[3]– مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص354.

[4]– بوتشيش ابراهيم القادري: إسهامات في التاريخ الاقتصادي...، المرجع السابق، ص78.

[5]– ابن غازي: المصدر السابق، ص12.

[6]– بوتشيش إبراهيم القادري: مساهمة في دراسة الأسواق والتجارة بمكناسة خلال "العصر الوسيط"، ضمن كتاب إسهامات في التاريخ الاقتصادي– الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، مطبعة فضالة، د.ط، المغرب، 1419هـ/1998م، ص86.

[7]– هدية محمود: المرجع السابق، ص203.

هذه الأموال من يعرف الذبح والسلخ، ويؤدي هذا الذابح ضريبة جزء منها لأصحاب القصبة وجزء منها للمكتري، وكان لا بد للذابح أن يحصي عدد الأغنام والأبقار وتقييد أسماء مالكيها لكي يتسنى له ذلك[1]، وفي مالقة قام أحد قضاة مالقة برفع شكوى إلى عبد المؤمن بن علي يخبره بما يعانيه سكان مالقة من جور المكاس وقابض الخراج[2]. أما إذا كانت ضرائب الدولة ثابتة فقد كان هذا يؤدي إلى ثبات الأسعار بعض الشيء[3]، إذ تتأثر الأسعار بحجم وقيمة الضرائب والمكوس المفروضة على السلع فكلما زادت هذه المغارم ارتفع السعر ولهذا يكون السعر في البادية رخيصا لقلة أو انعدام المكوس بينما ترتفع الأسعار في المدينة لكثرة المكوس خاصة في أواخر الدولة[4]، ثم إن الارتفاع المتواصل لأسعار السلع يجعل الناس يتركون شراءها فيكثر العرض ويقل الطلب ويحدث الكساد في الأسواق[5]، على السلع المحلية أو المستوردة ويطلق على هذا النوع الأخير من الضرائب العشور[6].

ولقد سعى الموحدون إلى التخفيف من نسبة الضرائب على التجارة الخارجية من 10 % إلى 8 % ويشمل هنا التخفيض تلك التجارة مع بيزا وجنوة، كما أن الموحدين لم يأخذوا العشور التجارية من التجار المسلمين الغرباء بينما أخذوا العشر على البضائع الواردة من تجار النصارى، أما الجواهر واللؤلؤ والزمرد والياقوت والنقود والفضة فقد أخذوا منها الخمس 20% [7]، وهذا ربما يؤكد أن المدن التي تتوفر فيها المنتوجات الزراعية والحرفية بصورة وافرة غالبا ما تكون أسعارها رخيصة بخلاف المدن التي يقل فيها الإنتاج المحلي فتعتمد على الاستيراد بالتالي تكون أسعارها غالية[8]، إنطلاقا مما تقدم نصل إلى نتيجة مفادها أن المكوس أو الضرائب وغيرها على السلع تساهم بشكل أو بآخر في ارتفاع أسعارها[9].

---

[1]- بعلي زوبير: الحياة الحياة الاجتماعية في مملكة غرناطة (629-897 هـ/ 1232-1492م) من خلال كتب النوازل والوثائق، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ والآثار، كية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة -1- الجزائر، 1439-1440هـ/ 2018-2019م، ص194.

[2]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي...، المرجع السابق، ص73.

[3]- الخربوطلي علي حسن: الحضارة العربية الاسلامية- حضارة السياسة والإدارة والقضاء والحرب والاجتماع والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والفنون، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1380هـ/1960م، ص199.

[4]-بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص70.

[5]- بويلي سكينة: المرجع السابق، ص197.

[6]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص73.

[7]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص229.

[8]- بلهواري فاطمة: الأسواق تنظيمها وضوابطها، المرجع السابق، ص123.

[9]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص110.

جدول إحصائي لمقدار مجابي بعض أسواق مدينة تونس في العصر الموحدي:

السوق	مقدار الجباية	المصدر
سوق العطارين	250 دينار ذهبي	الزركشي : المصدر السابق، ص116–ص117
سوق القشاشين	100 دينار ذهبي	
سوق العزافين	50 دينارا ذهبيا	
مجبي الصابون	6000 دينار ذهبي	
مجبي رحبة الماشية	10 آلاف دينارا ذهبيا	
سوق الصفارين	50 دينارا ذهبيا	
فندق الملح	100 دينار ذهبي	
فندق البياض	1000 دينار ذهبي	
مجبي قائد الأشغال	3000 دينار ذهبي	
مجبي فندق الخضرة	3000 دينار ذهبي	
مجبي سوق الدهانة	3000 دينار ذهبي	

خضعت أسعار المنتجات داخل الأسواق بالدولة الموحدية للعامل السياسي ففي حالة الاستقرار السياسي شهدت الأسواق إنخفاض الأسعار[1]، غير أنها كانت تعرف ارتفاعا مهولا إبان مرحلة الاضطرابات السياسية[2] حيث غالبا ما تتعرض مدن وأقاليم البلاد إلى اضطرابات سياسية وحروب عسكرية مما يؤدي إلى وقوع السلب والنهب فتتعطل الأسواق[3]، وتنقطع معها المواصلات والسبل ويترتب عن هذه الأوضاع عدم الوصول القوافل التجارية إلى أسواق المدن، الأمر الذي يقل فيه المعروض من السلع فيزداد غلاء السعر[4]، فمثالا خلال الحصار الذي فرضه الموحدون على خصومهم المرابطين في مدينة مراكش على عهد عبد المؤمن بن علي (524-558هـ/ 1128-1164م) وذلك في سنة (541هـ/ 1416م) عان أهلها الكثير من الشدائد استمر الحصار سبعة أشهر حتى وصل سعر الربع من الدقيق إلى مثقال ذهبي، كما كان الحال في حصار المهدية من قبل عبد المؤمن بن علي سنة (553هـ/ 1155م) أصاب سوقها غلاء في الأسعار حتى أصحاب عبد المؤمن أنفسهم اشتروا الباقلاء في المعسكر سبع باقلات بدرهم مؤمني وهو نصف درهم النصاب، وبلغ سعر الشعير ثلاثة

[1]– هدية محمود: المرجع السابق، ص198.

[2]– بوتشيش إبراهيم القادري: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب...، المرجع السابق، ص211.

[3]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص183.

[4]– بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها وضوابطها، المرجع السابق، ص123.

دنانير ذهبية للسطل الواحد وبلغ رطل الحطب دينار ذهبي[1]، ومثلما حدث خلال الفترة الانتقالية بين المرابطين والموحدين عندما ارتفعت الأسعار عام 536هـ /1141م بشكل متزامن مع كارثة المجاعة ورد أن سعر الشعير ثلاثة دنانير للسطل[2]، كما كان لدخول الهلاليين أثر في هجرة الفلاحين مزارعهم وامتنعوا عن خدمة الأرض فعم الغلاء وانعدم الأمن[3].

وكان لعامل الاستعداد العسكري أثرا واضحا في ارتفاع الأسعار حيث أن الاستعداد لبعض الحملات كان يصحب ذلك انعدام الأقوات والمؤن للجيش المحارب، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وقلة الطعام فقد غلت الأسعار بمدينة مراكش سنة (579هـ/1183م) وهي السنة التي تم فيها تجهيز جيش يوسف بن عبد المؤمن (558-580هـ/1164- 1184م) لغزوته الكبرى لبلاد الأندلس، والتي انتهت بهزيمته عند أسوار شنترين وإصابته إصابة قاتلة سنة 580هـ/1184م، كما حدثت مجاعة لمراكش سنة (561هـ/1194م) وهي نفس السنة التي حدثت فيها معركة الأرك وانتصار الموحدين على جند الروم في الأندلس، وقد سبق الغزو حشد كبير للجنود وإعداد المؤن والطعام وكل ما يلزم المعركة فمن الطبيعي ونتيجة لهذه الإجراءات أن يقل المعروض من السلع في الأسواق وبالتالي تزداد أسعارها[4].

كما اجتاحت بلاد المغرب فترات من الغلاء وانخفضت قيمة العملة فقد ارتفعت الأسعار وأخذت في الازدياد أثناء حملة يعقوب الأولى على الأندلس عام (586 هـ/1190م) حتى كان ارتفاع الأسعار سببا في إنهاء هذه الحملة، كما ارتفعت الأسعار وأخذت في الزيادة بمراكش والأندلس وذلك في عام 583هـ /1177م في عهد أبي يعقوب يوسف، وتزايدت حالات ارتفاع الأسعار ببلاد المغرب في المرحلة الثانية من عمر دولة الموحدين ففي عام (616-617هـ/ 1219-1220م) اشتد الحال وزادت الأسعار إلى مالا نهاية حيث استمر ارتفاع الأسعار على مدى هذين العامين و لم تتوقف عند حد معين، كما أن عصر الخليفة إدريس وعبد الواحد الرشيد بلغ الغلاء، شدته ففي عصر الرشيد وصل ثمن وسق من القمح ثلاثين دينارا[5]، كما أن الحصار الذي فرض على المدن الأندلسية من طرف القوى النصرانية في عدة مرات أدى إلى الاحتكار ومن ثم غلاء

[1]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص183- ص184.

[2]- عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص155.

[3]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص188.

[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص184- ص185.

[5]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص375، ابن عذارى: البيان المغرب- قسم الموحدين- المصدر السابق، ص206-207، ص152، ص266- ص267، ابن أبي زرع: الأنيس المطرب، المصدر السابق، (طبعة دار منصور)، ص250.

الأسعار[1]. وبشكل عام ارتفعت الأسعار بسبب الاضطرابات السياسية في الدولة في العصر الثاني للموحدين من (610هـ/1213م) إلى نهاية الموحدين (668هـ/1269م) عندما تعرضت الدولة إلى خطر بني مرين وصراعهم مع دولة الموحدين أدى لاضطرابات سياسية أثرت في الأسعار، حيث أدت الحروب بينهما إلى ترك الزرع وانتشار المجاعات وارتفاع الأسعار، إضافة إلى ما تقدم أدى الصراع على كرسي الحكم في أسرة عبد المؤمن ابن علي إلى اضطراب في الأسعار وذلك لانهيار الدولة[2].

كان للكوارث الطبيعية من سوء الأحوال الجوية كالسيول والثلوج واجتياح الجراد للمحاصيل الزراعية[3] والقحط[4]... أثر كبير في انعدام الأقوات وبالتالي في زيادة الأسعار، أصاب مدينة طنجة سنة (523هـ/1137م) سيل عظيم مات فيه خلق عظيم من الناس والدواب، كما هاجمت فصائل الجراد أغمات في العصر الموحدي وأتلفت العديد من المزروعات، وضرب مدينة مراكش جفاف أحدث أثرا كبيرا في انعدام الأقوات، وارتفاع الأسعار وقلة المعروض في الأسواق وذلك في عهد المنصور الموحدي (580-595هـ/ 1176-1191م) مما جعله يبادر إلى مطالبة الناس بالخروج للاستسقاء، وغالبا ما أعقب كل قحط مجاعة حصدت الأرواح كما حدث في عهد الخليفة الرشيد الموحدي (630-640هـ/1233-1243م) أثرت في حركة الأسواق وغلت الأسعار بدرجة عالية انتهى المد الواحد من القمح إلى سبع دراهم كبار من الطبع، وانتشرت الأوبئة والأمراض في صفوف عامة الناس ففي سنة (571هـ/1176م) وسنة (572هـ/1177م) ابتلت مدينة مراكش على عهد الموحدين بوباء الطاعون فكان الرجل لا يخرج من منزله حتى يكتب اسمه وموضعه في براءة ويجعلها في جيبه فإن مات حمل إلى موضعه وأهله، وأحصي عدد الأموات بمراكش وحدها إلى ألف وسبع مائة رجل، كما ساهمت الفيضانات هي الأخرى في اشتداد الغلاء في الأسعار فمثلا قبل وفاة علي بن يوسف (500-537هـ/ 1106-1143م) دمرت مليلة ومدينة طنجة واشتد الغلاء حتى بلغ ثمن السطل من الشعير ثلاثة دنانير[5].

من هنا يتضح أن الأسباب الطبيعية بأنواعها تؤدي إلى نقص المعروض من المحاصيل الزراعية في الأسواق وارتفاع أثمانها وبقدر شدة الآفة وحجم ما تتلفه تكون شدة الغلاء وتتحدد نسبة التضخم، لأن تلك الآفات حجمها يصبح معيارا محددا لحجم العرض مقابل الطلب على السلع. ومن أهم العوامل المؤثرة في مستوى الإنتاج

[1]- بوتشيش إبراهيم القادري: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب...، المصدر السابق، ص211.

[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص106، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص355.

[3]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص71.

[4]- كونستيل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص209.

[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص186، ص189.

الزراعي والفلاحي ومدى سلامة المحصول وعدم تعرضه للجوائح السماوية من أعاصير وأمطار فيضانية مثلا أو تعرضه لآفة معينة، تؤدي إلى التأثير في نوعية المنتج من حيث الجودة أو تتسبب في القضاء عليه مما يؤدي بالضرورة إلى قلة العروض من السلعة مقابل ارتفاع مستوى الطلب عليها، الأمر الذي يؤدي إلى الغلاء الفاحش لأسعارها.

وترتبط الأسعار أيضا بمدى بعد أو قرب مناطق الإنتاج عن مناطق التسويق، فكلما كانت منطقة تسويق المنتوج بعيدة عن منطقة الإنتاج غلى السعر[1]، خصوصا السلع المجلوبة من الخارج فالتجار يتحملون مشاق جلبها ليحققوا بذلك أرباحا كثيرة لأنها تباع بأثمان غالية[2]، وهو ما أشار إليه ابن خلدون بقوله: **"نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحا وأكفل بحوالة السوق"**[3]، فنظرا للمخاطر غير المتوقعة من جراء السفر بحد ذاته فإن مخاطر الشحن تزيد الأسعار إذ إن التاجر يحاول أن يستعيد المزيد من المال من بقايا بضائعه في كل شحنة مفقودة في البحر، بطريقة مماثلة فإن استئجار المراكب والسفن الخاصة بالشحن ودفع لضرائب والتعريفات على البضائع ومصاريف العمال كل هذا يؤثر على السعر النهائي لمادة ما[4]. كما أن سلع السودان قليلة غالية السعر والتجار الذين ينقلون السلع السودانية أكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقته واعتراض المفازة الصعبة المخطرة بالخوف والعطش لا يوجد فيها الماء إلا في أماكن معلومة يهتدي إليها أدلاء الركبان فلا يرتكب خطر هذا الطريق وبعده إلا الأقل من الناس، فنجد سلع بلاد السودان قليلة وبالنسبة للسلع الواردة إلى شمال إفريقيا من المشرق فإن تجارها يحصلون على أرباح كبيرة[5]، بلغت تكاليف عملية نقل الصوف من الإسكندرية إلى ألمرية ستة دنانير[6]، فتضاف إلى سعر الصوف عند عملية البيع، كما تتم نقل قنطار من الصوف من تلمسان إلى ميورقة أضيف إلى ثمنه 3.5 فلوس ميورقة تضاف إلى السعر الأساسي للصوف[7].

نستنتج مما تقدم ذكر أنه كلما كانت مخاطر الطريق كبيرة ازدادت أثمان البضائع وكثر ربحها، فإذا كانت التجارة المحلية العمل فيها أيسر وفائضها محدود فإن التجارة العالمية مع المشرق وبلاد السودان والبلاد المتوسطية،

[1]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص70.

[2]- مزدور سمية: المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص190.

[3]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص497.

[4]- كونستيل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص210.

[5]- شوربجي عبد المولى: المرجع السابق، ص27- ص28، مزدور سمية: المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص190.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص416.

[7]- هدية محمود: المرجع السابق، ص200.

قد ساهمت في تراكم الثروة لدى كبار تجار المغاربة[1]، وكلما كانت لسلع قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدة الضرر في طريقها فيقل حاملوها ويعز وجودها، وإذا قلت وعزت أثمانها، وأما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه حينئذ يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها[2]. ولقد رأى ابن خلدون ضرورة تكون السلع المستوردة والمنقولة من السلع الغالية الثمن التي تخص أهل الثروة وحاشية الدولة فإنهم لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة من حجم الطلب الكلي، ويشير ابن خلدون إلى ضرورة استيراد السلع المهمة التي يحتاجها عامة الناس[3]، إذن يتحدد السعر بعد معرفة قيمة المبيع الأصلية والتكاليف التي صرحها التجار من حمل ونقل وأدخله الصانع من مواد وتعديلات[4]، للزمان تأثير على الأسعار حيث يتحدد السعر حسب المواسم والفصول فيشهد ارتفاعا في فترات نفاذ البضاعة أو في ظرفية غير مناسبة عملا بقانون تحين حوالة الأسواق على أن الأمر قد يصل إلى الاحتكار الذي أقره العلماء في الغالب باستثناء المادة الضرورية للمعاش وهي الحبوب[5].

كما ترتبط قيمة الأسعار بوجود السلع أو عدمها[6] فكلما كان الإنتاج وفيرا ازداد عرضه بالأسواق ورخص سعره والعكس صحيح، عندما تشح السلعة جراء بعض العوارض التي يتسبب فيها الإنسان أو اجتياح بعض الظواهر الطبيعية كالجفاف والفيضانات أو اجتياح الجراد مما يترتب عنه الحاجة في الطلب عليها وبالتالي يغلى ثمنها[7]. وتتحكم الجودة والنوعية في أسعار السلع فوجب على المحتسب مراعاة التفاوت في الأسواق ويمنع من الحط في السعر إذا تساوى أو تقاربت السلع، وتكون الزيادة في الجيد من الرديء بدرهم إلى درهمين في المد ويأمر المحتسب على من حط السعر بالتساوي مع أهل السوق أو الخروج أو الرفع[8]، أي أن جودة المنتج نفسه وصفته كانت تفرض زيادة في السعر عن باقي السلع السيئة، فكان سعر الورق مثلا في بلدان المغرب يختلف ثمنه حسب صفته وجودته[9]، وهناك عوامل لا شك أثرت في أسعار الكتب أيضا فمؤلف الكتاب ومادته وشهرة الخطاط والتجليد من الأشياء التي تحدد سعر الكتاب فالمخطوط المكتوب بخط مؤلفيه ثمنه أغلى من غيره فالناس يتنافسون في شراء الكتب التي بخط مؤلفها، فمثلا أحمد بن عبد العزيز الوارق (ت572هـ/1176م) كان حسن الخط

[1]- حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية..، المرجع السابق، ص55.

[2]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص497.

[3]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر نفسه، ص496- ص497.

[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص424.

[5]- حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية..، المرجع السابق، ص56.

[6]- مزدور سمية: المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص43.

[7]- بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها وضوابطها..، المرجع السابق، ص122، بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص103.

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص418.

[9]- هدية محمود: المرجع السابق، ص199.

فتنافس الناس فيما وجد بخطه من الدواوين، كما أن نسبة الكتاب إلى شخص- الإهداء- كخليفة أو أمير لا شك يؤثر في سعر الكتاب ومن الطبيعي أن تزداد قيمة مثل هذه الكتب[1]، وهنا تظهر جودة الكتاب التي أدت إلى غلاء سعره مقارنة بغيره. كما أن لاعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم دور في ارتفاع أسعارهم فكثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع في مهنتهم فيبذلون لذلك لأقل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم، فيغير العمال والصناع تغلوا أعمالهم ويعني هذا أن كثرة الطلب تؤدي إلى كثرة طلب العمال، وتزداد أجورهم وخاصة أن التنافس على طلب السلع يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال، وزيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الأجور والتي تؤدي إلى زيادة تكلفة إنتاج السلعة فيزيد سعرها[2].

ولقد ساهم الاحتكار بدوره في غلاء الأسعار[3] بشكل كبير وهو ظاهرة يمارسها التجار بشكل فردي أو منظم وقد تمارسه الدولة[4]، والاحتكار هو إخفاء البضائع وتخزينها حتى تفقد في السوق فيشتد الطلب عليها ويرفع ثمنها خاصة في أوقات الكوارث والأزمات[5]، بمعنى آخر السيطرة على عرض أو طلب السلعة بغرض تحقيق أقصى قدر من الربح، فبمجرد طرحها في الأسواق يتهافت عليها الناس فيبيعها المحتكر بالسعر الذي يشاء، وهذا الأمر يحرمه الشرع الإسلامي تحريما قاطعا، وللاحتكار عدة أنواع هي الاحتكار التام، الاحتكار العام، والاحتكار الخاص، وشبه الاحتكار[6] والاحتكار غير الادخار فما يدخره الإنسان لنفسه وعياله من قوت وما يحتاجه جائز شرعا لا خلاف فيه[7]، ولقد انتشرت ثقافة الادخار لدى ساكنة بلاد الغرب الإسلامي من خلال توفير مطامير وأهراء ومروس مناسبة لتأمين الأطعمة من الفساد واستخراجها عند قلة الأقوات أو مواسم البذر، كما كان الحال بقسنطينة التي وجد بها مخازن أرضية تدخر بها الحنطة إلى درجة أنها لا تفسد لمائة سنة في مطاميرها، حيث كان في كل دار مطمورتان وثلاث وأربع منقورة في الحجر، ولذلك تبقى بها الحنطة لبرودتها واعتدال هوائها[8]، ولقد اعتبر ابن خلدون احتكار (ادخار) الناس للزرع تفاديا لوقوع مجاعات أمرا ضروريا لا بد منه "**فإذا فقد الاحتكار عظم توقع الناس للمجاعات فغلا الزرع وعجز عنه أولو الخصاصة فهلكوا، وكان بعض السنوات الاحتكار**

[1]- علي سليمان محمد: المرجع السابق، ص82- ص83.

[2]- بويلي سمية: المرجع السابق، ص132.

[3]- بوتشيش إبراهيم القادري: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس..، المرجع السابق، ص210.

[4]- بويلي سكينة: المرجع السابق، ص200.

[5]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص191، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص204.

[6]- بويلي سكينة: المرجع السابق، ص201، ص203- ص205، عبد العزيز رشيد: زراعة الحبوب..، المرجع السابق، ص173.

[7]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص107.

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص415.

مفقود فشمل الناس الجوع"[1]، أما احتكار التجار للسلع وانتظار الغلاء حتى يعظم ربحهم فاعتبره ابن خلدون مشئوما يقول :"**إن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشئوم وإنه يعود على فائدته بالتلف والخسران"**[2] واعتبره أخذ لأموال الناس بالباطل[3]، وظلم وإفساد للعمران والدولة ويتعلل المحتكر بعد فرض الأثمان على التأجيل بخسارته الناتجة عن تغير حوالة الأسواق، لكنهم غالبا ما اضطروا إلى بيعها ببخس قد تمس خسارة المحتكرين للتجار المقيمين بالمدينة أو الواردين الجالبين للبضائع وسائر السوقة وأهل الدكاكين في المأكل والفواكه وأهل الصنائع وسائر الأصناف، كما يحدث عن الاحتكار كساد الأسواق وتعليل الصفقات[4].

شهدت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي ظاهرة الاحتكار ومن صوره انفرد بعض الجزارين بشراء المواشي برحبة الغنم بتونس فيما منع بقية الناس، كما أن الجزارون يتلقون الغنم المقبلة في البادية في الطريق لاقتنائها بأسعار مرتفعة[5]، و لم يتوقف الأمر على الغنم بل بعض التجار يعترضون جلاب السلع من البادية خارج أبواب المدن فيشترون منهم بأرخص الأثمان ويدخلونها إلى الأسواق بأثمان مرتفعة، وهذا العمل منهى عنه لما فيه من مضرة على الجلاب الذين يجهلون في الغالب أسعار السوق وما طرأ عليها من تغيير ويجحف حقهم في الربح، كما أنه يجحف حق المشترين الذين يشترون بأثمان مرتفعة ما كان سعره زهيدا في الأصل عكس ما إذا دخل هؤلاء الجلاب إلى الأسواق، وعرضوا ما لديهم فيستفيد من ذلك الجالب بالربح الوفير والشاري لما اشتراه بسعر معقول[6]، ومن صور الاحتكار الأخرى عندما كان المحتكرون يلجئون إلى باعة آخرين لتعليل الأسواق والبيع، كما كان يعمل الجلاب والتجار على احتكار الغذاء والأطعمة بتواطؤ بينهم، أو يتواطؤ الشركاء فيما بينهم في الشراء بدون المثل ثم بيعه بالغلاء[7]، كان ليهود بمدينة مكناسة دور في ظاهرة الاحتكار فخلال العصر الموحدي وردت إشارات إلى عملهم في التجارة خاصة الصيرفة، إذ كانوا يتولون مهمة تسليف التجار الأموال مقابل فائدة كبيرة تصل أحيانا 100 %، ومما يرجح القول بأن اليهود كانوا يقرضون التجار كونهم أكثر الناس عملا في الذهب والفضة والصيرفة، وهذا الدور الذي قام به اليهود عمل على إفقار تجار مكناسة وسحب البساط من تحت أقدامهم

[1]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص376.

[2]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر نفسه، ص 497.

[3]- شوربرجي عبد المولى: المرجع السابق، ص19.

[4]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص358، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص412- ص413.

[5]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص192.

[6]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص107- ص108، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص192.

[7]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص413.

مما يفسر عدم تكون طبقة تجارية محلية بها[1]، أمام هذا الاحتكار كان الناس يضطرون إلى دفع المبلغ المطلوب عندما يكونون بحاجة ماسة إلى تلك السلع خاصة الأقوات، لأن المشتري يكون مكرها على اقتنائها وكانت أكثر السلع تعرضا للاحتكار القمح[2]. لقد حرم الفقهاء الاحتكار لما فيه من مضرة بالناس واتفقوا أن علة المنع من الاحتكار هي تغلية الأسعار واختلفوا في جوازه لاختلافهم باجتهادهم في وجود العلة وعدمها، وعليه فقد كانت جملة اختلاف الفقهاء في جواز أو منع احتكار التجار السلع في أوقات الرخاء ما لم يكن ذلك فيه مضرة على الناس كما يلي:

- فمنهم من منع هذا الاحتكار جملة.
- هناك من جوز احتكار القمح والشعير وسائر الأطعمة وقت الرخاء ما لم يسبب ذلك مضرة للناس.
- منهم من جوز احتكار كل السلع ماعدا القمح والشعير.
- هناك من منع احتكارها كلها ما عدا الأدام أو الفواكه والسمن والعسل والتين[3].

وباعتبار أن الاحتكار نوع من أنواع الظلم الذي يلحق بعباد الله ومن هنا حكم بتحريمه قال رسول الله صل الله عليه وسلم: "**الجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ**"[4]، وقال عليه الصلاة والسلام: "**لاَ يَحْتَكِرُ إلاَّ خَاطِئٌ**"[5]. ومحاربة الاحتكار تحققت عن طريق الحسبة التي تعتبر أداة للتدخل المباشر في السوق والتي مثلت المحرك الاجتماعي لإيقاظ الضمائر وصقلها لأنها أمر بالمعروف ونهي عن المنكر[6]، فكان المحتسب يأمر ببيع الطعام لهم ويكون للمحتكر رأس ماله أما الربح فيتصدق به على ذوي الحاجة أدبًا له، وإذا عادا التاجر أو البائع إلى انتهاج هذه السياسة مرة أخرى يضرب ويطاف به في الأسواق ويسجن عقوبة له، كما يأمر صاحب السوق أهل الريف إذا أتو بالطعام يبيعوه في السوق ولا يتزلوه في الدور والفنادق حتى لا يشتري الكمية تاجر واحد أو عدد من التجار فيتحكموا بعد ذلك في السعر ويرتفع الثمن، ومن جهة اذا تم البيع بالأسواق أدركه الضعيف والقوي والشيخ

[1]- بوتشيش إبراهيم القادري: مساهمة في دراسة الأسواق والتجارة بمكناسة...، المرجع السابق ، ص78.
[2]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص204.
[3]- مزدرو سمية: المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط...، المرجع السابق، ص190.
[4]- ابن ماجة: المصدر السابق، ج3، ص14.
[5]- ابن ماجة: المصدر نفسه، ج3، ص14.
[6]- بويلي سكينة: المرجع السابق، ص223.

الكبير والعجوز[1]، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: **"لاَ تَلَقُوا الأَجْلاَبَ فَمَنْ تَلَقَّى مِنْهُ شَيْئًا فَاشْتَرَى فَصَاحِبُهُ بِالخِيَارِ، إِذَا أَتَى السُّوقَ"**[2]، وقال: **"وَلاَ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ"**[3]، إلا أن جالبي الطعام كانوا يفضلون بيع محاصيلهم ومنتجاتهم جملة واحدة للتجار ليتخلصوا مما معهم ويحصلوا على ما يريدون من ثمن ويعودوا سريعا إلى قراهم[4]، كما كانت الدولة تستخرج مدخراتها في ظل هذه الأوضاع وتبيعها في الأسواق زهيدة حتى يتمكن الناس من اقتناءها[5].

ومن وسائل محاربة الاحتكار والذي يمثل في الوقت ذاته صورة ووجها لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو التسعير الرسمي الذي يضمن للتجار هامشا معقولا من الربح وفي الوقت ذاته يحد من الارتفاع الحاد في الأسعار، وتحقق ذلك من خلال تدخل الدولة لفرض سعر محدد، تباع به السلع ويمنع تجاوزه ويسهر المحتسب على تطبيق ذلك بمراقبة السوق والأسعار ومعاقبة التجار الذين يبيعون أكثر من السعر المحدد[6]، وعلى هذا فإن التسعير مرتبط بمقاومة الاحتكار فإذا علم التاجر أنه مسدود عليه الحصول على ربح فاحش لأن السعر الذي فرضه ولي الأمر في متناول علم الكافة، فإنه لا يقدر على ما خالفتها وإلا عرض نفسه للعقاب وبهذا يكون التسعير علاجا لمقاومة الاحتكار[7].

تباينت المواقف من ظاهرة التسعير بين مؤيد لها وبين مانع لها وبين متحفظ عليها فأهل السنة وقفوا موقفا سلبيا من التسعير مفضلين حرية الأسعار[8]، بينما المعتزلة نادوا بتدخل السلطة لتحديد السعر، فيما ذهبت كتب الحسبية إلى ضرورة تسعير المواد الأساسية للتغذية مع التركيز على أمر أساسي وهو شرعية العمليات التجارية في البيع والشراء، ولقد توصل المازري منذ القرن 12م إلى الربط بين السعر ومدى توفر البضاعة وعدد المستهلكين وحاجاتهم وهو ما يعبر عنه بقانون العرض والطلب، أما ابن خلدون فيري أن تحديد السعر مرتبط بعدة معطيات- سبق الإشارة إليها- أهمها: كلفة الإنتاج للبضاعة، ويتحدد ذلك بمقدار الربح الفائض عن سعر التكلفة، ويشترط

---

[1]- الكناني الأندلسي يحي عمر: أحكام السوق – النظر والأحكام في جميع أحوال السوق، تقديم أبو سلمان محمد العمراني السجلماسي، ب. م. ن، الطبعة التونسية، ب. م. ن، 1333هـ/ 2012م، ص17.

[2]- ابن ماجة: المصدر السابق، ج3، ص26.

[3]- ابن ماجة: المصدر نفسه، ج3، ص25.

[4]- المجليدي: المصدر السابق، ص54.

[5]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص204.

[6]- بويلي سكينة: المرجع السابق، ص223.

[7]- عبد الله محمد عبد الله: الحسبة في الإسلام، مكتبة الإسكندرية، ط1، الإسكندرية، 1417هـ/ 1996م، ص404.

[8]- حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية...، المرجع السابق، ص54، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص190.

فيه أن يكون كافيا لتوفير الكسب ومخاطر النقل من مكان الإنتاج إلى مكان التسويق الزمان (موسم الإنتاج)، ومقدار الجباية[1]، وبذلك إن تحديد السعر حسب الرؤية الخلدونية مرتبط إلى حد ما بقانون العرض الطلب وبمتغيرات هذا القانون وفق تدخل العوامل المؤثرة في الإنتاج بمعنى أن السعر لا يخضع لضغوطات غير اقتصادية أو تدخل السلطة بقدر ما هو نتيجة لحرية المنافسة في السوق الذي كان يلعب دور موازنة الأسعار ومعادلتها بطريقة تلقائية[2].

انطلاقا مما تقدم نصل نتيجة مفادها منع تدخل الحاكم في تحيد سعر السلع وحتمية عمومية البيع والشراء ولكن أمام هذه الحرية التي يتمتع بها التاجر لتقويم السلع نجد جوهر ومفهوم الحسبة، يصطدم مع هذه الحرية وذلك لحماية المستهلك من الاحتكار والتاجر من المنافسة ورفع الظلم الاجتماعي، الأمر الذي يدفع باتجاه مشروعية تدخل الحاكم في فترات معينة يظهر ذلك من خلال الواقع والأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والحروب الدامية، في مثل هذه الحالات تفنن التجار في أساليب الغش والتلاعب في الأسعار فسارعت السلطة لفرض نوع من الرقابة والتدخل في بعض الأحيان، وهذا ما تظهره في أعمال المحتسبين في بعض مناطق بلاد الغرب الإسلامي من شرقها إلى أقصى غربها[3]، حيث كان تدخل الحكومة عنصرا متقلبا من هذه المعادلة الصعبة فما من شك أن السلطان استطاع أن يؤثر على الأسعار من خلال فرض المحتسب[4]، الذي كان يعمل جاهدا على تنظيم واستقرار الأسعار وخاصة بالنسبة للمواد الضرورية وجعلها في متناول المستهلك، وهذا بالنزول للأسواق وتحديد أسعار بعض السلع وحصر شطط الباعة في ذلك[5]، لذا فمراقبة الأسعار وضبطها كانت من الأمور الضرورية للمحتسب داخل السوق منعا للزيادة، وكذلك معاقبة المخالف في التسعير من التجار وعلى الرغم من ذلك فإن عملية فرض التسعير لم تكن تتم إلا عن رضا حتى لا يظلم أحد فلا يؤمر التاجر بأن يبيع بأقل من السوق ولكن يؤمر بالتزام بالسعر داخل السوق[6].

[1]- حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية..، المرجع السابق، ص54- ص56، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص190- ص191، عبد الله محمد عبد الله: المرجع السابق، ص404- ص412، يحي بن عمر: المصدر السابق، ص33.

[2] -حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية...، المرجع نفسه، ص56.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص535- ص536، عبد العزيز رشيد: زراعة الحبوب...، المرجع السابق، ص175.

[4]- كونستبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص210.

[5]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص50.

[6]- هدية محمود: المرجع السابق، ص199.

جرت العادة في أسواق المغرب والأندلس أن توضع تسعيرة للمنتجات الاستهلاكية رعاية للمصلحة العامة وكثيرا ما تتدخل الدولة لتحديد أسعار المنتجات الغذائية، بحيث لا يكون غبن على التاجر أو إرهاق للمستهلك[1]، يكون بتحديد صاحب السوق ما يثبت به الربح دون الزيادة عليه حيث يتفقد السوق والإلزام بالسعر في حالة تقلب الأسعار بين الزيادة والنقصان، بالمباحثة صدق الباعة بالإشهاد والاستظهار عليهم وسؤالهم عن الشراء والبيع ومنازلة لهم لما ينفعهم وينفع عامة المسلمين، علاوة على معاقبة الملاعبين والمضاربين في الأسعار وعلى هذا يقوم المحتسب بتحديد السعر، ويكون بمراعاة ثمن الشراء دون أن يغلوا في السعر مسبقا فتحقق الغاية من التسعير في كبح احتكار الأقوات وإبقائها موجودة في الأسواق بأسعار المعقولة[2].

نلاحظ مما تقدم الطريقة الودية في عملية التسعير التي كانت تتم بين المحتسب الذي يمثل جانب الدولة وبين وجوه التجار من كل سوق يقول ابن عبد الرؤوف: "**فإن أراد الإمام العدل أن يسعر شيئا من ذلك فيجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون، فإن رأى شطاطا في البيع نازلهم على ما فيه لهم وللعامة صلاح وسداد حتى يرتضوا به، ويتعاهد ذلك منهم بعد ذلك في كل حين، فمن وجد منهم قد زاد في الثمن، أمره أن يبيع كبيع أصحابه وإلا أخرجه من السوق وأدبه وإن أراد واحد منهم أو اثنان أن يبيعوا بأرخص من ذلك لم يمنع من بيعه، فإن كثر هؤلاء قيل لمن بقي من أهل السوق: إما أن تبيعوا كبيع هؤلاء وإلا فارتفعوا ولا يحل التسعير إلا عن تراض**"[3]، هذا التسعير كان على مستوى الأسواق، أما التسعير في الفنادق مختلف فالأسعار تكون مرتبطة بنصوص الإتفاقيات والمزايدات بأفنية الفندق، فمثلا كان التسعير بفندق الرمانة والواقع بتلمسان بإعطاء أمين الدباغين قطعة الجلد للدلال ويقوم هذا الأخير بعرضها على الناس فاتحا بعبارة "على باب الله" و"الفاتح الكريم"، ثم يطلب الدلال من المشتري اقتراح ثمن ابتدائي ثم تداول على عدد من التجار ثم استشارة أمين الطائفة والمنتجين ليحدد السعر اليومي للسلعة، وغالبا ما يكون التسعير في الفندق والقيصرية على التراضي بين المتعاملين وإقصاء السلطان والمحتسب[4].

حددت الضوابط الفقهية السلع التي تسعر والتي لا تسعر فكان الإجماع فيها على إقصاء القمح والحبوب بسبب الجلاب الذي يبيعها دون التجار[5]، وتعتبر الغذاء الرئيسي لعامة الناس وحتى لا يخضع لاحتكار التجار

[1]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص373، المجليدي: المصدر السابق، ص37، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص107.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص426.

[3]- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص89، المجليدي: المصدر السابق، ص49- ص50، بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص373.

[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص424.

[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص424.

وتنافسهم الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في سعره فلا يستطيع المستهلك شراءها إنما يشتريه من جالبيه ولا يترك التجار يشترونه منهم ليبيعونه على أيديهم[1]، لذلك كان صاحب السوق يتدخل فيأمر أهل الريف إذا جاؤوا بالطعام أن يبيعوه في السوق[2]- سبق الإشارة إلى ذلك- أما المواد الغذائية التي يجلبها الفلاحون بكميات صغيرة وليس لهم حوانيت يبيعون فيها فلا تسعر مثل: الجبن، اللبن، العسل، الزيت، الخضر، الفواكه[3]، أي أنه لا يسعر على الجلاب ما فضل من قوت عياله كيف شاء ولا يسعر عليه، وحتى أهل الحوانيت والأسواق الذين يشترون من الجلاب وغيرهم حملا ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعا مثل: اللحم والأدم والفواكه، فقيل أنهم كالجلاب لا يسعر عليهم شيء من بياعاتهم ولكن يجبر كل من زاد أو نقص عن سعر السوق وأن يوافق أسعار أهل السوق سواء كان الجلاب أو من أهل الحوانيت والسوق وإلا فيقصى[4]، كما لم يجر التسعير على أصحاب الحرف[5] (الحداد، النجار،...) لتفاوت الصنائع في الجودة والرداءة[6].

ومن المواد الغذائية التي تسعر اللحم بعد أن يعرف ثمن الذبيحة كبشا أو عترا ويعلم وزنها ويسقط من وزنها قدر العظم وبالتقدير حسب اجتهاد، ويبيع سقطها أو جلدها ويسقط ثمنه من ثمن الجزارة والذبح ويربح فيها درهمين ثم يقسم الباقي على أرطال اللحم فيعلم كم يجب للرطل ويكتب ذلك، وكانت الطريقة نفسها تتبع في اللحم البقر أو أن تؤخذ اللوزة الداخلية من فخذ البقرة مقشرة على أن يأخذها السناج وتوزن فتكون ربع عشر البهيمة كلها، ويستغنى بهذا التقريب عن وزن البهيمة كلها[7]، ويكون تسعيرة الخبزة ضرورة بشراء القمح وطحنه دقيقا ثم يعجن خبزا، فعليه أن يعرف ما طرح منهم واحتساب أجرة الطحن والعجن والخبز والطبخ ثم يجعل له ربحا معلوما ولهذا يحدد السعر[8]، ذكر السقطي "**أن باعة الخبز يضطرون المحتسب إلى أن يقيم لهم القيمة بمحضر الشهود**"[9].

[1]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص373، ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص88- ص89، المجليدي: المصدر السابق، ص49.

[2]- المجليدي: المصدر نفسه، ص54، بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص373.

[3]- على أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص107.

[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص424، ص426.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص107.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص424.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص107، ص108.

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص424.

[9]- السقطي: المصدر السابق، ص23.

أما بالنسبة لسعر السلع المستوردة من مواد غذائية وغيرها يسمح بتثبيت سعرها شرط أن تباع من قبل المستوردين وليس من قبل التجار المحلين[1]، تخضع في ذلك لسعر السوق أي لقانون العرض والطلب[2]، وكان من اختصاص المحتسب تسعير المواد المستوردة على أساس الذهب والفضة[3]، يذكر الباحث السيد أبو مصطفى كمال أن السلع التي حددت أسعارها كانت لها قوائم بتلك الأسعار معلقة بالحوانيت كي يستطيع أي فرد أن يشتري السلعة طبقا لسعر السوق دون زيادة أو استغلال[4]، ومن جانب آخر عن موضوع الأسعاركان الإختلاف في الأسعار غالبا ما يؤدي إلى نزاعات على المستوى الاجتماعي، إذ يبدو أن أصحاب المحلات في الأسواق كانوا يتضجرون من أصحاب المناداة الدلالون كما يسمون لأنهم يفسدون عليهم البيع، إذ يسمع المشتري القاصد الشراء من الحانوت أصواتهم بسعر أقل مما يبيع به أصحاب الحوانيت فيقصدهم، ويمتنع عن الشراء من أصحاب الحوانيت مما حدا ببعضهم إلى منع بيع الناس من بعضهم أول النهار بحجة أن ذلك يضر بهم[5].

ومن هذا العرض عن ظاهرة التسعير نصل لنتيجة مفادها أن كل ما تشتد إليه حاجة الناس ويتضررون من تحكم الباعة فيه لابد أن يخضع لقاعدة التسعير، لأن في هذه الحالة دفع للضرر فيتعين أن يرتبط التسعير مع العرض والطلب وسوق الإنتاج والتداول ويراعي فيه الحاجة ورفع الضرر عن الناس. كما أن التسعير لا يشمل كل السلع ولا في سائر الأحوال وإنما يستعان بأهل الخبرة من التجار وغيرهم لوضع سعر عادل غير مجحف بالبائع أو المستهلك[6]، بذلك تتدخل الدولة أحيانا لتحديد أسعار السلع غير أن هذا الإجراء لم يشكل القاعدة العامة بل غالبا ما تجنبت ذلك، لأن بعض التجار كانوا يعمدون إلى إقفال مخازنهم وإخفاء بضائعهم فترتفع الأسعار وتجبر السلطات على التراجع عن قرارها[7]. وفي هذا المجال أوضح ابن خلدون أن تدخل السلطان في التجارة يؤدي إلى بيع التجار سلعهم على كساد من الأسواق بأبخس الأثمان، مما يذهب برأسمالهم فيقعدون عن السوق (يتمنعون عن الإنتاج وعرض سلعهم بالأسواق)، إلى جانب انعدام الحافز لدى المنتجين نتيجة انعدام آمالهم عن السعي ونقص الجباية نتيجة تقلص أنشطة التجار والبائعين، إضافة إلى التعرض لأهل العمران واختلال الدولة بفسادهم ونقص

[1]- كونسبل أوليفيا ريمي: المرجع السابق، ص211.

[2]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص60.

[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص427.

[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص296.

[5]- بعلي زوبير: المرجع السابق، ص196- ص197.

[6]- عبد الله محمد عبد الله: المرجع السابق، ص408.

[7]- بوتشيش ابراهيم القادري: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب...، المرجع السابق، ص211.

العمارة وفساد أحوال الرعية واختلال أحوالهم، ولقد أشار ابن خلدون في أحد الفصول "**إن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية**"[1].

وعليه فالتسعير حالتان: إما ظلم واعتداء وإكراه للناس على البيع بسعر لا يرضونه ففي ذلك إجبار لهم بغير حق ومنع لهم مما أباح الله لهم وهو محرم، وإما عدل إذا تضمن المعاوضة بثمن المثل فهو جائز منعا لاستغلال حاجة الناس، وفرض أسعار مرتفعة وتحقيق أرباح طائلة غير مبررة، كما أن التسعير الرسمي هو الذي يضمن هامش الربح للتجارة، إضافة إلى ضرورة دعوتهم إلى المشاركة والمساعدة لتحقيق المصلحة العامة، إضافة إلى ما تحققه المنافسة في الأسواق من رخاء اقتصادي عكس ما يسود في ظل الاحتكار[2].

ثالثا– أنواع البيوع والمعاملات التجارية:

تعددت أساليب المبادلات التجارية في الأسواق الموحدية حسب ما تفرضه الظروف والبيئة المتعامل فيها[3]، اندرجت جميع أنواع المعاملات المالية تحت غطاء (البيوع) سواء كان التعامل بين تاجر وآخر أو تاجر ومستهلك أو بين الدولة والأفراد[4] ومن أكثر أنواع البيوع والمعاملات التجارية شيوعا مايلي:

1 – الطرق الشرعية في التجارة:

أ – البيع بالنقد:

تعتبر هذه المعاملة أساس التعامل في النشاط التجاري[5]، أي تبديل سلعة بنقد[6] بأن يعطي التاجر البضاعة إلى تاجر أو مستهلك فيأخذ عنها فورا[7]، ولقد كان البيع نقدا في تلك الفترة أشهر أنواع البيع، ويكون دون غيرها من الوسائل ولقد عرف هذا النوع من البيع على مستوى التعامل بين المغاربة بعضهم وبعض في الأسواق

[1]– ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص347، ص348.
[2]– بويلي سكينة: المرجع السابق، ص225.
[3]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص75.
[4]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص308.
[5]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص75.
[6]– سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص59.
[7]– علي محمد البياتي بان: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص112.

والمؤسسات المالية المغربية والأندلسية الموحدية[1]، لتسيير أوجه الحياة اليومية من شراء وبيع لمختلف المواد الغذائية والدور والحيوانات والملابس وغيرها[2]...

ولقد احتفظت لنا النوازل الفقهية عن عدة أمثلة عن مشاكل حدثت في هذا النوع من البيوع جاء في نازلة عرضت على الونشريسي عن رجل سئل عمن اشترى بضاعة أودابة بالنقد عندما طولب بالسداد لم يدفع وطلب التأجيل فهل يجاب طلبه؟ فأفتى الفقيه بأن يجير البائع المشتري التعجيل بالدفع وإلا يؤخر به في أضيق الأمور بما يضر بالبائع كثلاثة أيام أو نحوها وإذا ليس عند المشتري مال يكفي بحلف على ذلك، يؤجل حينئذ في بيع ما هو أسرع بيعا من ماله في جميع الوجوه ضامنا[3].

وقد ارتاد المدن المغربية تجار من سائر البلاد كان النقد الوسيلة الأكثر سهولة في التعامل التجاري معهم[4]، حيث كان هناك بيع عمومي بطريقة مباشرة عن طريق النقد في ديوانه بين الأوروبيين والمغاربة بحضور المراقبين والموظفين الماليين من الأطراف المتابعة، وكان المترجمون يلعبون دورا أساسيا في تسهيل هذا النوع من البيع، أما التجارة مع المشرق والبلاد الأوروبية فقد كانت قائمة على العملة الذهبية، ولقد كان لقيمة العملة الموحدية دور رئيسي في ذيوع هذا النوع من المعاملات، وذلك بعد أن أصبحت هذه العملة ذات صيت واسع في عالم البحر المتوسط، نتيجة تعدد أنواع وأحجام العملات الموحدية ونقاء وجودة معدنها وصناعتها، مما ساعد على تسهيل عمليات البيع نقدا بين المغاربة أنفسهم، وبين المغاربة وغيرهم من الشعوب الأخرى[5].

ب – البيع بالسلف:

كان السلف نوع من أنواع البيوع المستخدمة في الأسواق الموحدية خاصة فيما يتعلق بعملية البيع والشراء، وقد كان السلف نقدا بنقد أو نقد بسلعة أو سلعة بأخرى[6]، والفائدة قد تكون ربا صريحا خاصة عند الصرافين، أو قد تتخذ شكل بيع السلم أو النسيئة الذي لا يجوز عددا أو مفاضلة وإنما يجوز وزنا[7]، ولقد جرت

[1]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص308، ص309.

[2]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص133، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص175.

[3]– الونشريسي: المصدر السابق، ج5، ص280– ص281، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع نفسه، ص133.

[4]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص175.

[5]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص309– ص310.

[6]– سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص59، علي محمد البياتي بان: المرجع السابق، ص114، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص315.

[7]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع نفسه، ص315، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص176.

العادة على توثيق بيع السلف فازدهرت صناعة التوثيق في عصر الموحدين، فالتعامل يستوجب التوثيق حيث عمد المتعاملون والتجار إلى تحرير عقود السلف من خلال حرص الدائن والمدين على تحرير عقود التسليف وشروطها، مع ذكر الأجل الذي يتفق عليه تجنبا لوقوع مشاحنات بين المتعاقدين غالبا ما يذكر الأجل الذي يسترد فيه الدين (الدائن)، يلغى العقد إذا لم يسجل فيه الأجل الذي يبدأ من بداية سنة السلف وليس نهايتها ومن تلك المسائل التي ضمنتها النوازل مسألة تقادم عقد الدين، حيث أكدت أجوبة الفقهاء أن قدم مدة الدين لا تبطل تبعاته[1]. ولم تتدخل الدولة في العهد الموحدي في مسألة الدين والسلف بهدف وضع نظام قانوني خاص بإدارة المصارف بل تكتفي بتوظيف السلطة القضائية في حالة شب نزاع، وبالرغم من وجود مشاكل تعلقت بالمعاملات الدين إلا أنها ساهمت من جهة أخرى في تخفيف الأعباء لبعض الأفراد[2].

وبيع السلف يكون عن طريق دفع قسط من ثمن السلعة على أن يؤجل تسديد القسط الآخر أو ترهن بضاعة بثمن البضاعة المشتراة، وانتشر هذا النوع من البيع في المناطق التي بين المدن والبوادي من أجل تأمين سبل المعيشة الأساسية لتلك المناطق حتى موسم الحصاد، ويستطيع المشترون تسديد ما عليهم كما أباح الفقهاء هذا البيع بشرط ألا يزيد في الثمن ولا ينقص فيه[3]، ولقد لقيت هذه الطريقة استحسان التجار لأنها تساعد على تنشيط الحركة التجارية مع تحقيق أرباح كبيرة في حالة ارتفاع الأسعار[4]، لجأ الملاك والزراع إليه في أوقات الحاجة والاضطرار، مما ساعد على انتشار ظاهرة الاحتكار من قبل التجار، حيث يخزنون السلع والمحاصيل وقت رخصها ويبيعونها وقت ارتفاع أسعارها إلا في بعض الحالات النادرة التي كان يتورع فيها التجار الزهاد عن هذه المعاملة[5]، وجد التجار اليهود ملاذهم في تسليف المزارعين ما يحتاجونه ثم يقومون بجمع المحاصيل من الفلاحين مقابل ديونهم وكان الافتراض بفائدة تصل في بعض الأحيان لأكثر من 60%، وكذلك وجدت في بعض الممارسات من قبل

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص247.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص251.

[3]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص134.

[4]- سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص59.

[5]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص76.

التجار اليهود ومنها بيع الخمر وبيع عصير العنب لمن يصنعون الخمر[1]، الأمر الذي جعل لبيع السلف آثار وأبعاد سلبية من حيث استغلال الزراع والاحتكار لاسيما الطعام[2].

يبدو من خلال الكتابات التاريخية أن ظاهرة الإعارة أو القروض كانت كثيرة في العصر الموحدي الأمر الذي يفسر قطع المنصور الموحدي الشهادة على الخط في الدينار والدرهم وربما كان المسلف تاجرا اشتهر بذلك ولعله من كبار التجار، ولا يستبعد أن يكون الصرافون ممن يسلفون التجار ذلك لأن صغار التجار كانوا يودعون أموالهم عند الصرافين، ويحيل هؤلاء التجار من يتعامل معهم من كبار التجار على الصرافين[3]، عملية القروض كانت تتم دون ضمانات سوى العقود التي تمنح للمقترضين والتي تسجل نوع المال المقرض موضعها إذا كان من الأملاك العقارية ويسحب فيها الأجل لإرجاع المال والأملاك المعارة[4].

كما عرفت الإعارة أو القروض على مستوى الرسمي لدولة الموحدين فقد أقرض الموحدين طلبة الحضر أمولا يتاجرون بها ثم يردون السلف، فالخليفة عبد المؤمن بن علي عندما أحس بضعف طلبة الحضر مثل أبي محمد المالقي وغيره قال هؤلاء طلبة غرباء ضعفاء والإقلال عليهم ظاهر فترى أن ندفع إليهم مالا نقارضهم فيه ويتجرون به، ويردون السلف إلينا، ثم أسلفهم من مال المخزن ألف دينار لكل واحد منهم، وحتى التجار الأجانب كانوا يتقارضون مع المغاربة على أساس القرض المسمى بالبحري فيه تحمل على رأس المال زيادة كبيرة محسوبة على أخطار الرحلة البحرية، وهذه الطريقة عرفت عن التجار الأوروبيين خاصة تجار جنوة ومرسيليا[5].

عرف المغاربة من أنواع السلف أيضا ما يسمى بـــ"السلم" ينشط بين المغاربة يقوم على دفع الثمن نقدا أولا ثم استرداد قيمته فيما بعد بأحد السلع التي يتفق عليها عند دفع الثمن، ولا بد أن يتضمن الاتفاق بين الطرفين المتعاملين على أسماء الطرفين وأماكن إقامتهما وقدر وجودة النقود التي تدفع كثمن، وكذلك وزن أو عدد ونوع السلعة التي تسترد مقابل الثمن، وتعيين مكان القبض وقد يشهد على ذلك شاهدان وكانت الحبوب والبقليات والزيوت أكثر السلع التي يتم فيها بيع السلم، ونتيجة ظهور مشاكل تنتج عن بيع السلم في عصر الموحدين مثل

---

[1]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص118، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص177.

[2]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص315، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص246، للمزيد من المعلومات عن ما يجوز من السلف وما لا يجوز من السلف في الإسلام يمكن الرجوع إلى الطليطلي علي بن عيسى بن عبيد أبي الحسن: مختصر الطليطلي، تح: محمد شايب شريف، دار ابن حزم، ط1، بيروت، 1425هـــ/ 2004م، ص100– ص102.

[3]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص281.

[4]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص249، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص316.

[5]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع نفسه، ص316.

حالات الفرار من الطرف الآخر عند حلول موعد السداد لذلك، وضع الفقهاء شروط يجب تتبعها في بيع السلم من ذلك:

– إن إشترط في السلم أخذ بعض رأس المال وتأخير بعضه لم يجز السلم وفسخ وأخذ المسلم رأس ماله فقط.

– لا بأس باشتراط تأخير النقد يوما أو يومين أو ثلاثة، فما زاد على ذلك فقد وجب فسخه إلا أن يؤخراه من غير شرط فذلك جائز ولا يفسخ السلم.

– تسليم التبر جزافا جائز ولا يجوز ذلك في الدنانير ولا في الدراهم بوجه، وكذلك لا يجوز التبايع بالدنانير والدراهم المسكوكة جزافا.

– لايجوز التسليم في قرية غير القرية التي إتفق على التسليم ولا يجبر المسلم على قبض سلمه قبل حلول أجله إن أتاه به المسلم إليه.

– يجب ضبط وذكر أوصاف السلع التي تستخدم في بيع السلم لمنع الجدال والتنازع بين الطرفين المتعاملين فمثلا يجب ذكر سبع صفات في الرقيق: النوع كالرومي، والسن، والقد فيقول خمسة أشبار أو ستة، والذكور والأنوثة، وكذلك لون البشرة، والنشاط، والرداءة[1]، ولقد كان يشرط خلال عملية بيع وشراء الرقيق خاصة بأي نوع كان من أنواع البيوع وجود عدد من الأطباء لإجراء الفحص اللازم على الرقيق والتحقق من سلامتهم وقابليتهم للخدمة، كما يشترط أيضا أن تكتب عهدة أو وثيقة نبرز سلامة البيع والشراء وتؤكد على صحة ملكية المشتري للغلام أو الجارية[2]، وفي بيع الإماء صدر أمر عن عبد المؤمن بتنظيم حفاظا على الأنساب من الاختلاط، وذلك بواسطة أمناء يختارهم نظار الأسواق. وما أشارت إليه من منع الجبايات الغير الشرعية أو ما تذكره رسائل التقادم أحيانا من رسوم الأسواق[3]، أما باقي السلع العينية فيجب أن تكون معلومة المقدار بالوزن أو الكيل أو العدد كذلك يجب أن تكون السلع المسلم فيها قابلية للنقل.

ولقد عرف المغاربة في العصر الموحدي نوع آخر من بيع السلف يسمى بيع الأجل وهو عكس بيع السلم في بعض جوانبه، حيث أن بيع الأجل يقتضي بيع السلعة أولا من الطرف الأول وقبض الثمن لاحقا في وقت آخر

[1]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص318، ص319.

[2]– البكر خالد بن عبد الكريم: المرجع السابق، ص243.

[3]– رسائل موحدية، ج2، المصدر السابق، ص240، الرسالة رقم :45.

من الطرف الثاني[1]، وردت إشارة عن أحد الصالحين ويدعى أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المهدوي نزيل مدينة فاس وبها توفى (عام 595هـ/1198م) قام ببيع شحنة كبيرة من القمح بلغت ألف صفحة إلى أهل قابس بالأجل بعد حدوث مجاعة بالمدينة سنة 595هـ/1198م[2].

وحدثت تجاوزات في بيع الأجل والتي يتواطأ على اقترافها التجار كأن يبيع أحد سلعة إلى مستهلك بثمن إلى أجل ويكون المشتري في حاجة إلى المال فيستغله تاجر آخر، ويقوم بشرائها منه بأقل من سعرها في إطار توزيع الأدوار لتحقيق ربح غير مشروع، علما أنه من وجهة نظر الشرع لا يصح أن يبتاعها بأقل من ذلك نقدا، ولقد كان هذا النوع من البيوع سائد الى درجة أن البعض عبّر عن امتعاضه من السقوط في الربا من خلال استساغة الربح غير المشروع، وهو ما حاول الفقهاء التصدي له واعتبر أن البيع بأجل قد يتحول إلى ربا النسيئة وهو أن يتسلم الشاري البضاعة مثلا في الشتاء ويقال باعه بنسيئة أي بتأخير، ولا يختلف عنه في التحريم ما اصطلح عليه ربا الفضل وهو تحويل البيع لأجل بفعل شروط معلومة لشكل من أشكال بيع الربا المحرم ولقد حرم التعامل ببيع العينة المرتبط ببيع الأجل[3].

ج – البيع بالمقايضة:

تعامل المشتغلون في عملية البيع والشراء داخل الأسواق الموحدية في البيع بالمقايضة أيضا[4] والتي عرفت بالنقود السلعية[5]، أي مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو سلعة بخدمة وذلك دون استخدام النقود كمبادلة قمح بالماشية مثلا، أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول العيني[6]، ومن السلع التي كان يسرى عليها هذا النظام بشكل واسع الطعام مقابل الزيت والطعام يقصد به القمح والحبوب

[1]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص319، المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص231.

[2]– ابن الزيات: المصدر السابق، ص330.

[3]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص380، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص320، للمزيد من المعلومات على حكم القراض والسلف يمكن الرجوع إلى: عطوي غنية: الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة –ج2 – (نوازل الجهاد، نوازل الصرف والقرض، وبيع السلم ، نوازل الأقمار والسواقي لأبي محمد عبد العزيز من الحسن الزياتي (ت1055هـ/1646م) – دراسة وتحقيق (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في المخطوط العربي)، قسم التاريخ وآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة–02– الجزائر، 1433–1434هـ/2012– 2013م، ص231، ص262.

[4]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص177.

[5]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص136.

[6]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص312، الاحالة رقم : 04 سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص59.

عموما[1]، وقد تمس مختلف أصناف الأطعمة كالأسماك بالشعير أو استبدال الزيت أو التين بنوع آخر من الطعام أو الملح أو اللحم بالحبوب حتى لو جهل وزنها على حكم الجزاف[2]، ومن الناس من بادل الإماء بالطعام أو الشعير والنحل بالطعام أو اللبن والسمن والحيوان بالحلي، كما تمت مبادلة العطور باللحم والخضر والفواكه والسمن واللبن[3] ...، انتشر هذا النوع من البيع بأسواق البادية وفي مناطق النائية البعيدة عن المدينة نظرا لقلة التعامل بالنقد فيها[4]، في الكثير من الأحيان يلجأ أهل البادية إلى التخلص من ديونهم عن طريق المقايضة بعد اقتراضهم من أهل الحضر بسبب الحوائج[5]، وردت إشارة في النصوص التاريخية أن رجلا اشترى قمحا من آخر لأجل بثمن محدد فلما جاء الأجل أخذ الدائن زيتا عوضا من القمح[6].

سارت عملية المقايضة والمبادلة على شروط تتفق مع البائع والمشتري حسب قيمة السلعة نفسها[7]، فكان أساس نجاح أسلوب المقايضة، هو قبول الشخص للسلعة التي تلعب دور الوسيط النقدي ليس لذاتها بل باعتبارها سلعة يمكن استبدالها في المستقبل بالسلعة التي يريد الحصول عليها، وبذلك نستطيع القول أن السلع التي يتم مقايضتها بها قيمة سعرية وعلى أساس هذه القيمة تتم المقايضة[8]، واشترط في المبادلة أن يعرف فيها الوزن والقيمة لتكون سليمة[9]، وفي حالة أخرى يجوز أن يجهلا المتبايعان المقدار شرط أن يكون جزافا إذا كان حاضرا بحاضر يدا بيد[10] تقية من الربا وألا يقع تأخير لأن ذلك يعتبر من باب الضرر المنهي عنه شرعا[11]. يمكن أن يعزى انتشار التعامل بالمقايضة إلى نقص النقود الصغيرة التي يحتاج إليها في التعامل اليومي، بالإضافة إلى صعوبة ادخار النقود وبُعد الأسواق والتفاوت بين إنتاج المدينة والبادية، الذي يميل عادة كفة المدينة ذات الإنتاج المتنوع على كفة

[1]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص39.

[2]– بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص246.

[3]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص220– ص221.

[4]– السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص90، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص39.

[5]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص220.

[6]– الونشريسي: المصدر السابق، ج10، ص436.

[7]– هدية محمود: المرجع السابق، ص194.

[8]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص353.

[9]– هدية محمود: المرجع السابق، ص194.

[10]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص222.

[11]– بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية الاقتصادية...، المرجع السابق، ص246– ص247، للمزيد من المعلومات عن حكم الشرع في هذا النوع من البيوع– البيع بالمقايضة– يمكن الرجوع إلى: عطوي غنية: المرجع السابق، ص275.

البادية المنتجة أساسا للمواد الفلاحية والمواد الخام، وهو ما ساهم بدوره في شيوع نظام المقايضة على مختلف أشكال التعامل اليومي بالبادية أكثر من المدن[1].

كانت المقايضة من أشهر أنواع المعاملات المالية المعروفة في المغرب في عصر الموحدين فقد كانت مقايضة أي شيء يخضع للبيع والشراء معروفة بين المغاربة بعضهم وبعض[2]، من أمثلة ذلك ما ذكره المراكشي أن أحد المغاربة قايض مع أخر جاريتين[3]، كما هو الشأن عند باعة المكانس بأسواق فاس الذين كانوا يبيعونها لربات البيوت مقابل الرماد أو الأحذية القديمة أو النخالة[4]، وكان يتم التعامل بسوق الربع بتونس مع البدو الريفيين البيع بالمقايضة، وقد نجد بالأسواق الأخرى سواء كانت أسواق المدن أو أسواق البادية التعامل بالطريقتين أي البيع نقدا وبالتقاضي، واستخدم تجار مدينة قسنطينة نظام المقايضة في بعض معاملاتهم التجارية حيث كانوا يستبدلون الزيت والحرير والأقمشة المصنوعة محليا بالتمر والرقيق مع الصحراء[5]، وقام تجار أسواق فاس بتبديل منتوجاتهم بجلود وسروج أهل هسكورة[6]، كما عمد أهل الأندلس على مبادلة مواد: الزيت والحرير والحنطة والكتان بسلع العدوة المغربية[7]، بالإضافة إلى مدينة زويلة التي كانت محطة للقوافل، تتم بها عملية المقايضة ببيع الرقيق مقابل ثياب حمر لعلها قادمة من البصرة مع سكان الكانم[8]، وحتى المعاملات الخارجية كانت تقوم على نظام المقايضة وبصفة خاصة مع بلاد السودان الغربي والتي أطلق عليها اسم "التجارة الصامتة"[9]، ومن أهم السلع المغربية والتي كانت وسيلة للمقايضة: الملح وحلي الزجاج، والسلع العطرية (القرنفل، المصطكا، دقيق اللوبيا)، والودع، والثوب الخشن

[1]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص353.

[2]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص313.

[3]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص351 – ص352.

[4]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص354.

[5]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص218.

[6]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص39.

[7]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص220.

[8]- هدية محمود: المرجع السابق، ص194.

[9]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص217، سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص303.

والقماش البندقي، والخيول[1]، والنحاس والصوف والخرز والتين[2]، وفي مقابل هذه السلع كان تجار المغرب يقايضون بسلع السودان وأهمها الذهب تبر الذهب العبيد[3].

أما التجارة مع تجار المشرق الإسلامي وتجار البلاد الأوروبية بأسواق الدولة الموحدية كانت قائمة على البيع بالنقد أحيانا والبيع بالمقايضة في بعض الأحيان، من ذلك تجار منطقة باديس كانوا يتعاملون من تجار المدن الإيطالية خاصة البندقية بالمقايضة أو بالنقد[4]، كما قايض تجار بيزا في إطار نشاطهم التجاري الواسع مع تجار المغرب الإسلامي في الفترة الموحدية القمح بالصوف والجلود والشمع والزعفران[5]، وتعامل أهل القل بالشمع والجلود مقايضة ببضائع تجار جنوة، كما كان سكان سكيكدة يدفعون القمح لتجار جنوة مقابل الأقمشة وغيرها من منتوجات أوروبا[6].

عرفت أسواق بلاد الغرب الاسلامي في الفترة الموحدية نظام آخر للمبادلات التجارية بين الأشخاص ولا يختلف بدوره عن المقايضة، من حيث عدم وجود وسيط كالنقود ومعاملة أطلق عليها المعاوضة وهي تخص عملية تبادل سلع أو ممتلكات ممتماثلة في أغلب الأحيان، يتم تبادلها ببعضها البعض دون وسيط حيث الملاك يتبادلون العقارات والأراضي الزراعية المتماثلة فيما بينها أو حتى يتبادلان الأراضي الزراعية، وما عليها من زوع مع بعضهما البعض[7].

إن الدارس لنظام المقايضة والمعارضة في تاريخ بلاد الغرب الإسلامي في العصر الوسيط سواء كان الفترة الموحدية أوغيرها يتأكد له إلى وجود تقارب بين الأسلوبين المتبعين، يساهم بدوره في التداخل بين الصيغتين في تعاملات بلاد الغرب الإسلامي، لذلك وضع الفقهاء إلى تحديد شروط وقواعد فقهية منظمة لهما ما دفع الباحثين إلى تبيان أوجه اختلاف المعاوضة عن المقايضة في هذه الفترة التاريخية وتتمثل فيما يلي:

---

[1]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص136، ص137، على أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص114.

[2]- هدية محمود: المرجع السابق، ص194، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص217.

[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص223، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع نفسه، ص218، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص177، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص137، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص114- ص115.

[4]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص177.

[5]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص231.

[6]- بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، ص219.

[7]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص354.

1- كانت المقايضة في السلع متماثلة وغير المتماثلة أما المعاوضة فغالبيتها كانت في سلع متماثلة في النوع أو الحجم أو القيمة.

2- كانت المقايضة في السلع القابلة للحمل والاستهلاك والتخزين، أما المعاوضة فكانت أغلبيتها في الملاك والأموال الثابتة مثل العقارات والأراضي الزراعية.

3- لا تستخدم النقود في المقايضة أما المعاوضة فكثير من الأحيان تصحبها دفع قدر من النقود لمعادلة الفرق بين مترلين أو أرضين زراعيتين لارتفاع قيمة أحدهما عن الأخرى في بعض الأحيان[1].

قد تنجم عن المعارضة مشاكل بين الأطراف المتبايعة كقيام أحدهم على الأخر بدعوى الغبن موثقة بإشهاد بعد مرور مدة زمنية معينة[2]، ولذلك اتخذ الفقهاء في بلاد المغرب مواقف متباينة من مسألة المعاوضة يغلب عليه الرفض والمنع لما يحمله من غبن بيِّن في هذه الصيغة، نظرا لعدم تساوي قيمة البضائع أو غيرها موضوع التبادل أو الجواز مع توفر الشروط التي اجتهد بعض الفقهاء في تحديدها، من هذه الشروط التي اعتمدها بعض فقهاء بلاد المغرب لجواز التعامل بنظام المعاوضة أن تكون المعاوضة في الأطعمة التي ليست من الصنف نفسه بالوزن لا جزافا مع تقريب قيمة البضاعة وتقدير الكيل، وبالتالي رضا طرفي عملية المعاوضة وعلى النقيض من ذلك نجد لجوء بعض الفقهاء إلى منع ورفض العمل بهذا الإجراء المعاوضة بشكل قطعي[3].

د – البيع بالحوالة على الصرافين:

الحولة مأخوذة من التحويل بمعنى الانتقال والمقصود هو نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه وهي تعني أيضا أن يعطي التاجر مالا لمن له مالا بالبلد الذي يريد أن يسافر إليه بأسعار صرف ذلك البلد، ويقوم الصيارفة في أغلب الأحوال بمهمة تحويل تلك الحولات، إلى نقود مقابل خصم نسبة من المبلغ المحول[4]، جاء عن

[1]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص314- ص315، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص355 – ص356، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص224.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص225.

[3]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص355.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص132، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص136، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص178.

أحد الباحثين أن الصرف معناه فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار لأن كل واحد منها يصرف عن قيمة صاحبه، والصرف بيع الذهب بالفضة[1]، أي بيع النقد بالنقد[2].

وفي أغلب الأحيان تحدث هذه العملية من خلال المراكز التجارية المشتركة بين البلدان[3] عند ملتقى الطرق التجارية ونقاط عبور القوافل التجارية أين تنتشر دكاكين خاصة بالصرافين[4]، بذلك نجد أن الصرف يقوم بتغيير العملة سواء كانت محلية أو أجنبية ذهبية أو فضية[5]، وقد قسم المغاربة الصرف إلى نوعين رئيسيين كان معمول بهما حتى عصر الموحدين بل تعداها:

النوع الأول: أن ينعقد الصرف بينهما على أن يدفع أحدهما جزء من الأموال التي تعاملا بها وإن قلت ويؤجل الباقي لوقت معلوم.

والنوع الثاني: أن ينعقد الصرف بينهما على المناجزة وإتمام المعاملة في ساعتها[6].

يدعى محترفوها بالصيارفة وهم جماعة مستقرين بسوق الصرف والذين يشتغلون في صرف النقود وبيع المعادن النفيسة، وقد امتد نشاطهم إلى القروض والرهن والحوالة[7]، والملاحظ في تاريخ الصيرفة أن أغلبهم من أهل الذمة خاصة اليهود الذين لعبوا دورا مهما في هذه المعاملة الاقتصادية، حيث أقبلوا على تعاطي الصيرفة في عامة بلاد الغرب الإسلامي حتى قبل الفترة الموحدية إضافة إلى احتكارهم مهنة الصياغة (صناعة النحاس، ذهب وفضة) حتى تمكنوا من جمع ثروة هائلة[8]، فالملاحظ أن التجار المغاربة اضطروا التعامل مع الصيارفة اليهود نتيجة سيطرتهم على التجارة والأعمال المصرفية الدولية في فترة الدراسة خصوصا في المعاملات المصرفية الدولية، فقد جمع اليهود في أيديهم خلال هذه الفترة كافة الأعمال اليدوية، والتجارة وكل ما من شأنه أن يكون على شاكلة المؤسسات المصرفية[9]، ولم يقتصر عمل الصيارفة على اليهود دون غيرهم بل دلت المصادر على صيارفة المسيحيين مثل

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص227.

[2]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص310، الاحالة رقم:02.

[3]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص136.

[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص228.

[5]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص310.

[6]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص311، بصديق عبد الكريم، المرجع السابق، ص226، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص396.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص133.

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص227- ص228.

[9]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص310- ص311.

الصيرفي الجنوي ستابيليس والثاني بلانكاردس وهما من أكابر التجار الجنويين بالمغرب الإسلامي خلال القرن 6هـ[1]، هذا يجعلنا نستنتج أن الصيرفة لم تكن بيد المغاربة المسلمين[2]، لنهي الفقهاء عن التعامل بهذا النوع من البيوع لاعتباره ربا، حيث يصير المستلف قد باع تلك الدراهم بالدراهم التي على الغريم، فصارت دراهم بدراهم إلى أجل[3]، كانوا يرون أن الحوالة تدخل في مجال الربا[4]، لذلك تشدد الفقهاء في مسألة التحذير من التعامل مع اليهود ووضعوا حدود الواجب الالتزام بها في التعامل مع الصيارفة اليهود[5]، يعمل الصيرفي على صرف السكة الذهبية بما يعادلها من بقية أصناف النقود الفضية والنحاسية لأن صرف الذهب ييسر على صاحبه قضاء حوائجه صغيرها وكبيرها، ويشرف على عملية الاستدانة إيداع الأمانات، وتبديل النقود بالنقود، إيداع وسحب الأموال[6]، ولقد كان على الصراف أن يكون على دراية تامة بشأن أسعار صرف العملات والتغيرات التي تطرأ عليها ليتسنى لهم مقارنتها مع قيمة العملة المحلية[7]، ولقد كان المحتسب يتفقد الصيارفة فإن عثر على مراب أو ما لا يجوز فعله فإنه كان يقوم بعزره وإقامه من السوق هذا بعد أن يعرفهم بأصول مسائل الربا[8].

لقد كانت العادة أن التاجر المعروف إذا دخل السوق أودع ما معه من المال لدى أحد الصرافين وأخذ بدله رقاعا أو أوراقا عليها طابع (الختم) الصراف يسجل فيها الحد الأقصى الذي يستطيع التاجر أن يتعامل به، وبهذه الرقاع يشتري ما يريد ويعطي البائع منها ما يساوي قيمتها ويذهب الناس بهذه الرقاع إلى الصراف ليأخذوا قيمتها النقدية، وكان الناس يفعلون ذلك تفاديا لحمل مقادير كبيرة من العملة معهم أثناء وجودهم في السوق وتعرضهم للصوص في الزحمة، وكذلك ليوفروا الوقت الذي يضيع في فحص العملة للتأكد من سلامتها في كل حالة شراء وفي آخر مدة السوق يعمل التاجر حسابه مع الصراف ويأخذ المتبقي له أو يدفع الزائد عليه، وهذا أشبه بعمليات

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص228.

[2]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص397.

[3]- الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص130.

[4]- سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص59، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص312، للمزيد من المعلومات عن مسألة اختلاط مال التاجر مع تاجر آخر. ينظر: الفرسطائي أحمد بن محمد النفوسي: القسمة وأصول الأرضيين، تح: بكير بن محمد الشيخ بلحاج ، محمد بن صالح ناصر، جمعية التراث ، ط2، الجزائر ، 1418هـ/1997م، ص95- ص97.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص133.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص227، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص397.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص133.

[8]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص113.

"خطابات الضمان"، كما كانت تودع الأموال عند الأمناء والتجار بعد أن يشهد على ذلك شاهدي عدل بينما كان التجار الأجانب الإيطاليين يدعون أموالهم في ديوان المشرف ومنها يدفع المشرف لتجار العدوتين[1].

نجد في مدينة فاس أحد أبوابها يحمل اسم باب الصرف[2]، هذا دلالة على وجود سوق الصرافين. كما كان في مدينة سجلماسة سوقا للصيارفة، فوجود سوقا خاصا بهم برهان على أن عددهم كبير[3]، وأشارت إحدى النوازل أن رجلا كتب لصهره بمدينة قفصة بإفريقية وصية بأن يتسلم مبلغا من المال من شخص فأحاله الأخير على شخص آخر[4]، وجاء في نازلة أخرى مفادها أن التجار الصغار أصحاب الأسواق من الكتانيين والقطانيين والزياتين وغيرهم، كانوا اعتادوا دفع أموالهم إلى الصيارفة ويكتبونها عليهم بدنانير ويحيلون بها عليهم من يشترون منه، وخوف بعض كبار التجار من قبول حوالتهم عليهم خشية ضياع حقوقهم[5]، كما كان في مدينة تلمسان دكاكين خاصة لصرف العملات التي يحتاج إليها الناس في معاملاتهم[6]. ومن الصعوبات التي واجهتها عملية الصرف ببلاد المغرب التعدد في أنواع العملات الرائجة مع التفاوت الكبير في قيمة السكة ومصداقيتها في عمليات البيع والشراء، ولهذا كان صرفها يثير نزاعات بين التجار المستهلكين لشعور أحدهما بغبن أساسه جهل الآخر بحقيقة قيمتها في الصرف، وهو ما ساهم في تخويف المتعاملين من عمليات الصيرفة لفترات مختلفة، ولحسم الخصومات المتعلقة بهذه الوضعية أفتى الفقهاء بأن يتم التعامل بصرف يوم القضاء سواء ارتفع الصرف أم انخفض أو بما يتراضى به المتعاملون[7].

ولعل أهمية الصيرفة خلال العهد الموحدي في مستهل القرن السادس الهجري من خلال عرقلة المعاملات التجارية والبيوع مثلما حدث في أيام عبد المؤمن عندما تعذر الصرف، وكان يحي بن العزيز أمير بجاية الذي عبر عن أزمة الصرف لعبد المؤمن فأتبعه هذا الأخير بثلاثة أكياس صروف، ولقد كانت تصرف الأوقية بسبعين درهما

[1]- البلتاجي صابر عبد المنعم علي: المرجع السابق، ص312 ، ص311، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص226.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص228.

[3]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري...، المرجع السابق، ص113.

[4]- الونشريسي: المصدر السابق، ج10، ص407.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص133.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص227.

[7]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص399.

على أن القراريط أنصاف الدنانير في العهد الموحدي وكان عرفا في العهد الموحدي بين السوقة أن سبعة دراهم إنما تخرج بمثلي عددها[1].

ولقد عرف عصر الموحدين شكلا آخر من أشكال الأمانة أو الوديعة وهو أن يرسل رجل إلى رجل مال أو بضاعة عن طريق رسول يحمل ذلك المال أو البضاعة على شكل أمانة أو وديعة، يتحرر من مسؤولياتها عندما يوصل تلك الوديعة إلى الرجل المرسل إليه يحمل منها على ما يفيد أنه استلمها[2].

يبدو مما تقدم ذكره أن تعامل الناس لم يقف عند حد المصارفة بين العملات المختلفة بل تعداه إلى نطاق قريب من أعمال التحويل التي تجري في أيامنا، ويبدو أن هذا النوع من أعمال التحويل قد تطور العمل فيه حتى أصبح مهنة يحترف القيام بها الصيارفة، حيث صار لها قواعد معروفة ومنظمة حيث تجاوزت مهنة الصيرفي عمليات صرفية بحتة بل يقوم بمهمة بنكية في الوقت نفسه[3].

هـــ – البيع بالمزايدة:

شهدت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي نوع آخر من البيوع وهو البيع بالمزاد العلني[4]، يتم فيه تحديد ثمن السلعة بعد المزايدة بين الراغبين في الشراء وتبدأ عملية البيع بالاستفتاح عن طريق عرض السلعة الموجودة للنداء عن طريق أهل السوق العالمين والعارفين بالسعر للمزايدة، حتى يستقر البيع على الراغب في الشراء وصاحب أعلى سعر[5]، هناك ثلاثة أشخاص يقومون بتمثيل الأدوار في هذه المزايدة وهم البائعون والمشترون والدلالون الذين يقيمون العلاقات بين البائع والمشتري[6]، ويمثل الدلال العنصر المحرك في هذا النوع من البيع والذي يعتبر وكيلا للبائع أو التاجر حيث يكلفه هذا الأخير ببيع السلعة مقابل أجرة معينة، فيحمل الدلال السلعة إلى السوق وينادي عليها وتحدث المزايدة بين الذين يريدون الشراء حتى ترسوا على أحدهم[7]، كما سبقت الإشارة ولقد كانت أجرة المنادي تزيد بزيادة في البيع، أما عن الفترات التي يقام فيها البيع هي أوقات محددة من كل يوم

[1]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص229.

[2]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص312، المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص601–ص610.

[3]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص311.

[4]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص118.

[5]– هدية محمود: المرجع السابق، ص196.

[6]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص179.

[7]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص39.

بالمناداة على سلع محددة كالأقمشة والصوف الخام وبعض السلع اليومية، أما البضائع الأخرى فيعقد المزاد مرة أو مرتين أسبوعيا، والعادة أن ينعقد المزاد بعد صلاة العصر[1]، أما مدينة فاس كان البيع بالمزاد العلني يبدأ من الظهر وينتهي عصرا[2]، كبيع الزرابي وأغطية السرر بالمزايدة[3]، وفي أسواق أخرى كان البيع والشراء يتم فيها طوال النهار[4].

كان للمزاد مكان ثابت وغالبا ما يكون في الشارع أو الميدان حيث كانت تقوم حوانيت التجار[5]، أو على مستوى الفنادق عندما يكون البيع بالمزاد مع الأوروبيين على فترات دورية ومنها توزع على أسواق المدينة، حيث تقوم المعاهدات بتقديم تراخيص قانونية للتجار باللجوء إلى الحلقة من خلال المعاهدات المبرمة بين الدولتين تحت إشراف حاجب القنصل، كما انتشر العمل بهذا النوع من البيوع داخل مبنى الديوان أو خارجه يتم فيه عرض البضاعة الأجنبية ينشطه سماسرة كل جالية بحضور الشهود، ولقد تطلب البيع بالمزاد العلني مع الأجانب البحث عن وسطاء وترجمان خارج الديوان، يكون المترجم دلالا لدى التجار المسيحيين يعين من طرف صاحب الديوان[6]. ومن أمثلة عمليات البيع بالمزاد العلني ما ذكرته لنا النصوص التاريخية عن سوق فاس لبيع الزرابي وأغطية السرير[7]، وسوق تلمسان وسوق تونس لبيع الكتب، كما تمت المزايدة في تحديد أسعار الأطعمة مثل الزيت، وبيع الرقيق بالمزاد على منصة النخاسة[8].

الجدير بالذكر أن الأسعار في هذه المزايدات كانت متقلبة حسب عملية العرض والطلب أما عن طريقة الدفع فكانت تتم نقدا أو يطلب المشتري أن يسمح له بالدفع الأجل[9].لم يخل بيع المزايدة من مشاكل بين السماسرة وأرباب السلع قد تؤدي إلى فسخ البيع أو الرجوع بالسلعة فمثلا يعرض عرض السمسار ثوبا (سلعة) فيبلغ ثمنا معلوم ثم يتشاجر السمسار مع صاحب السلعة بسبب كتم العيب الموجود في السلعة، كما في حالات

[1]- هدية محمود: المرجع السابق، ص196.
[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص118.
[3]- هدية محمود: المرجع السابق، ص196.
[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص118.
[5]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص179.
[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص256- ص257.
[7]- هدية محمود: المرجع السابق، ص196.
[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص253، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص134.
[9]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص180.

أخرى يقع الخلاف بين التاجر والسمسار حول الأجرة والزيادة في الأثمان[1]، إضافة إلى ما تقدم كانت تحدث خلافات بين السمسار وآخر من يرسوا عليه الثمن من المشترين والذي يتراجع عن الشراء في بعض الحالات وينفي أنه آخر من رسا عليه السعر أو يزيد عليه شخص بعد عملية البيع وقبل قبض الثمن[2].

و – البيع بالتقسيط:

البيع بالتقسيط هو بيع سلعة على أن يدفع المشتري الثمن مقسطا أي مقسما على فترات زمنية كأن يدفع للبائع كل شهر مقدار معين من الثمن حسب اتفاق الطرفين[3]، والغاية منه تنشيط العمليات التجارية وأكثر التجار عملوا به صغار التجار المحليين الذين يقتصر معاشهم على بيع المنتجات الزراعية والصناعية أو البضاعة الأجنبية بالتقسيط، ويتم دفع الأثمان المنجمة خلال أيام وشهور إلى السنة حسب الاتفاق بين المتعاقدين، ولعل انتشار البيع بالتقسيط كان نتيجة لارتفاع الغلاء والزيادة في أسعار السلع النفيسة مثل الإماء والعبيد، كما ارتبط بحالة السوق فإن كان رائجا باعه حالا وإن كان كاسدا باعه بالتقسيط وإن لم تكن رغبة البائع.

ولقد لقي هذا النوع من البيع قابلية لدى البائع والمشتري جاز البيع بالتقسيط شرط تحديد أثمان الأقساط وتاريخ الدفع وإذا لم يضرب أجلا للدفع فالعقد فاسد، ولقد انتشر البيع بالتقسيط بكثرة فعن عقود أهل قرطبة كانت تباع أغنامهم بثمن منجم، وتعامل تجار القل مع تجار جنوة الذين يحققون أرباحا طائلة نتيجة البيع بالتقسيط، وتبيع البضائع المأخوذة عن الجنويين بالتقسيط في الجبال المجاورة، محققة بذلك أرباحا طائلة وبأسواق فاس كانت الأقراق والأحذية تباع بالتقسيط بعد شرائها بالجملة من الخرازين، أما عن المسائل الشائكة في بيع التقسيط تغيير أحوال الصرف إن كانت الأقساط أجزاء دينار والدرهم مثل الربح والثمن والثلث[4].

2 – الطرق غير الشرعية في التجارة:

وعلى الرغم من وجود العديد من الأساليب المشروعة هناك بعض الفئات وخاصة اليهود برعوا في استخدام الكثير من الطرق غير الشرعية في التجارة ومنها:

[1] – بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص255– ص256.
[2] – بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص39.
[3] – بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص40.
[4] – بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص298– ص299.

أ – بيع النجش:

بيع النجش هو المزايدة في البيع لصالح البائع أي أن يحضر التاجر السلع تباع فيزايد عليها بأثمان مرتفعة دون أن يكون راغبا في شرائها بهدف التأثير على غيره ممن يريدون الشراء[1]، ولقد كان السماسرة اليهود أكثر من يقوم بالنجش[2]، وقد يكون بالتواطئ بين التاجر والناجش ومن الجلاسين من يمارس النجش، حيث ينتظر وصول المسافرين ويتواطؤ مع الدلال ولقد منع صاحب السوق التجار التعامل مع الجلاسين لممارسة النجش[3]، لأنه غش وخداع وأكل الأموال الناس بالباطل[4].

ب – بيع المرابحة:

بيع المرابحة هو بيع المرتب ثمنه على ثمن بيع قبله بأن يذكر البائع المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما دينار أو درهم، أو أن يقول المشتري بكم اشتريت سلعتك هذه وأنا أربحك فيها كذا[5]، تداول هذا النوع بالغرب الإسلامي ولعل شيوعه راجع إلى أنه أساس في التبايع وتحقيق الأرباح التجارية، ومن شروط بيع المرابحة التبيين والتوضيح في البيع كي يكون سليما وصحيحا، أي أن يكون بيع المرابحة بالاتفاق والتراضي بين المتعاقدين، وتذكر لنا النصوص التاريخية أن رجلا اشترى زيتا في الخابية فغلا الزيت ووصل ربح الدينار ضعفه دينار واحد آخر، ثم طلع الزيت حتى جاء لدينار زيت أربعة دنانير أي بلغ الربح ثلاثة أضعاف[6]، ولقد استخدم بعض التجار في فاس هذه الوسيلة ولكن أغلب المتعاملين بنظام الربا كانوا من التجار اليهود ولذلك سميت المرابحة، ولقد نهى الإسلام عن هذا النوع من البيع[7] **فيقول سبحانه وتعالى: { يَا أَيُّهَا الذِينَ أَمَنُوا لاَ تَأكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ }**[8].

[1]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص117.

[2]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص41.

[3]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص361.

[4]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص117.

[5]– هدية محمود: المرجع السابق، ص195، علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص117.

[6]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص288، هدية محمود: المرجع السابق، ص195.

[7]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص117– ص118.

[8]– سورة آل عمران، الآية: 130.

ج – بيع الجزاف:

انتشر البيع جزافا ببوداي ببلاد الغرب الاسلامي في العهد الموحدي[1] دون الحواضر وهو البيع غير معلوم قدره فلا يعرف وزنه أو كيله أو عدده[2] أو قياسه[3]، ونظرا لبعد المناطق النائية والأرياف عن الأسواق وحاجة الناس إلى تصريف منتوجاتهم وتجنب تلف مبيعاتهم اضطروا إلى التبايع بالمكيال المجهول لتعذر وجود آلة الوزن لدى الباعة الجائلين وصغار التجار أو الجهل بطريقة الوزن، لذلك انتشر العمل بالجزاف بالبادية رغم تشدد الفقهاء[4] واعتبروه فاسدا[5]، لذلك منع استعمال مكيلات مجهولة في الحاضرة مادامت هناك مكيلات رسمية نصبها المحتسب والسلطان، وعلة الفقهاء في منع البيع بمكيال مجهول لما فيه من الجهالة في المقدار والغرر بين المتعاملين، وأجاز التبايع بالمكيال المجهول مثل: القدم، البرمة، الصحفة، القصعة، الآنية إن كانت معلومة المقدار ولها نسبة مع المكيال المعروف، فإن وقع تفاوت فسخ البيع كما استثنى الفقهاء المسافر الوافد على الحاضرة أو الحضري الوافد على البادية في التبايع بالمكيال المجهول للضرورة[6]، وجاز البيع بالجزاف في بعض الأحيان إذا كان الطرفان راضيين[7]، كما يشترط أن يكون المتبايعان عارفين بالحرز والتخمين وما جرت العادة يبيعونه من غير وزن وهو مما الأصل في بيعه بالوزن[8].

يظهر هذا النوع من البيع في العديد من الصور منها (بيع الملامسة) وهو أن يلمس شخص ثوبا أو بضاعة فيجب عليه شرائها تبعا لذلك دون العلم بحالها، و(بيع المخاضرة) أي بيع الثمر على الشجر قبل تمام نضجه وفي ذلك ظلم المشتري أو البائع، ونهى الشرع كذلك عن بيع ولد الدابة قبل ولادته، أو بيع الصوف قبل قصه عن ظهر الدابة، أو بيع السمن في اللبن، ولقد وجد بفاس بعض التجار ممن يغشون اللبن بالماء أو يبيعون وينقصون وزنه[9]، وبيع اللحم أكداسا وطوبة التين والحديد والنحاس بالحرز وحفنة الطعام والزيت في الخوابي[10].

---

[1]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص337.

[2]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص118.

[3]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص135.

[4]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص339، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص383– ص384.

[5]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص135.

[6]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص341، ص340.

[7]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص135، وردت نازلة عن بيع الجزاف عند: بن بشتغير أحمد بن سعيد الورقي المالكي: نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير، تح: قطب الريسوني، دارابن حرم، ط1، بيروت، 1429 هـ/ 2008م، ص432.

[8]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص338.

[9]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص118.

[10]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص337.

د – بيع المضغوط:

بيع المضغوط من البيوع التي مورست بأسواق بلاد الغرب الإسلامي وهو أن يبيع بضاعة ويشترط أنه متى جاء بالثمن استرجعه غايته في ذلك أن يحل بثمنها أزمته[1]، ولقد تداولت مسألة البيع المضغوط بين الفقهاء فاختلفوا فيها، فمنهم من حكم بمنعه ومنهم من رأى صحة هذا البيع ووجب الرجوع فيه وأنه أحق باللزوم من غيره لأنه أنجى بنفسه[2].

3 – الشركات التجارية[3]:

وفي إطار المعاملات التجارية في عملية البيع والشراء وجدت الشركات التجارية، وتعددت وجوه الشراكة في المبادلات التجارية من أمثلة ذلك:

أ – شركة المضاربة (القراض):

شركة المضاربة هي عقد بين طرفين على أن يدفع أحدهما نقدا إلى الآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما حسب الإتفاق، وهي مأخوذة من الضرب في الأرض وهو السفر فيها للتجارة وهي بمعنى القراض[4]، **قال الله تعالى: { وَأَخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يِبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللهِ }**[5]، ويشهد على العقد بعض الشهود العدول وقد تكون شركة المقارضة بتسليم التاجر الكبير البضاعة للتاجر العامل لتوزيعها إما داخل البلاد أو خارجها مقابل أجرة محددة، وهنا اعتبر العامل بمثابة الأجير لا الشريك[6]. ولقد تناولت كتب النوازل الفقهية هذا النوع من الشركة حيث جاء في سياق التوجيه الفقهي لمختلف صيغ شركة القراض ذهب الفقهاء المالكية ببلاد المغرب الإسلامي الى تحريم القراض المتعلق بمكاسب أخرى، أو بالأحرى من قدمت له سلع ليقوم بالتجوال وبيعها فإنه لا

---

[1]– هدية محمود: المرجع السابق، ص196.

[2]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق 342، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص134.

[3]– **الشركات التجارية:** هي اتفاق بين الطرفين يلزم بالعقد يتم بمقتضاه خلط وسائل الإنتاج من رأسمال وغيره والعمل (الجهد)، ويتقاسم الشريكان الربح على أساس مدى المساهمة في الشركة، ولقد عرف المغاربة الشركة في الصناعات والتجارة بشتى أشكالها، فقد تشاركوا فيما بينهم في حرفة أو في الاتجار في نوع معين من السلع، كما دخل المغاربة في الشراكة مع تجار آخرين سواء مع العالم الإسلامي، أو التجار اليهود أو الأوروبيين، وعن مدة المشاركة كانت ما بين ستة أشهر ونصف إلى مدى الحياة، أما بالنسبة لرأسمال المشاركة فقد تراوح ما بين أربعمائة وستمائة دينار ومن ذلك شركة الألبان التي أقامها أصحاب الأغنام وشركات صيد وتجار السمك وشركة طحن الغلال. ينظر: محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص228، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص324، هدية محمود: المرجع السابق، ص198، السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص87.

[4]– علي أحمد قويدرمحمد: المرجع السابق، ص115، الإحالة رقم : 04.

[5]– سورة المزمل، الآية: 20.

[6]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص227– ص228.

يتقاضى مقابل ذلك سوى مكافأة محددة فهو في هذه الحالة ليس شريكا بتقاسم الأرباح بل مجرد أجير[1]، وكره المسلم أن يأخذ مالا قراضا من الذميين (يهود ونصارى)[2].

وقد تعددت شروط القواعد التي تضمنتها عقود المقارضة والتي تضمن حقوق أطراف الشركة وواجبات كل طرف منهم، فمنها الاتفاق على قدر ما يأخذه كل طرف من أطراف الربح الناتج، كذلك لا ضمان على العامل فيما تلف المال إذا لم يضع ولا غرر به، كما لا يوجد أجرة العامل في حال عدم وجود الربح، كذلك من حق صاحب رأس المال أن يحدد للعامل أنواع السلع التي يتاجر فيها أو الصناعات التي يشتغلها أو يترك له الحرية في اختيار ما يشاء منها، ومن حق صاحب المال أن يحدد طبيعة أو طريقة العمل على العامل أو يتركه على حريته، ولصاحب المال أيضا الحرية في دفع المال ثانيا للعامل في حال تلف مال القراض الأصلي، وإذا دفعه ثانيا تستمر شركة القراض المعقودة بين الطرفين على حالها، ويجوز للمكاتب أن يقارض بماله ويكره للمسلم شركة القراض مع الذمي، ولا يجوز للعامل أن يخرج زكاة القراض إلا بحضور صاحب المال وتخرج زكاة المقارضة عند المقاسمة، كما أنه من حق الطرفين صاحب المال والعامل إنهاء الشركة بينهما في أي وقت أرادوا فيه ذلك[3]، كما لا يجوز لصاحب المال إلزام العامل بالاشتغال لصالحه فقط أو لا يشتري إلا من شخص محدد[4]، كما راعت إلزامية توثيق العقد[5].

رغم تلك الشروط التي تم توضيحها وتوثيقها بين طرفي شركة القراض تشير النوازل الفقهية إلى تجاوزات حول الموضوع وأغلبها في مقدار رأسمال أو ضياعه وفي كلا الحالتين، فعن عامل القراض أمين وصادق من حيث المبدأ في ادعائه الضياع والتلف إلا إذا أقر بتفريطه أو مخالفته لما اتفق عليه، أو إذا تمت استشارة أهل صناعته عن أحوال السوق وقتها فأكدوا أنهم كانوا رابحين، وفي هذا السياق نستنتج أن شركة القراض رغم شيوعها في بلاد الغرب الإسلامي إلا أنها تبدوا هشة لإقترانها بعنصر الثقة[6]، في إحدى النوازل الفقهية للقرن السادس هجري في **"رجل معروف بتبضع التجار له سافر إلى بعض بلاد المغرب فتوفى هناك وترك دنانير ولم يوص بشيء فقام**

[1]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص390.

[2]- بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، 267.

[3]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص325- ص326، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص64، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص226.

[4]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص63.

[5]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص391.

[6]- كربوع مسعود: المرجع نفسه، ص391.

جماعة يطلبونه ببضاعة وجهوها معه"[1] ، لقد كانت وفاة إحدى الشريكين خاصة العامل منهما تؤدي إلى مشاكل تطفوا إلى السطح في بعض الأحيان كالخلافات التي تنشب بين الورثة الطرف المتوفي والطرف الثاني[2]، وقد تنجم مشاكل نتيجة قيام عامل القراض بعمليات تجارية لحسابه الخاص مستعملا رأسمال القراض، أو مشاكل الأخرى بسبب عامل القراض بالشروط المتفق عليها كتغير الوجهة التجارية[3]، أشارت نازلة إلى مثال كشركة قراض في افريقية خلال القرن السادس هجري/ 12م ، يتلخص في شركة قراض بين تاجر من مدينة تونس وشريك له سافر إلى الإسكندرية محملا بالمرجان والحرير وبعد بيعها في مصر اقتنى بثمنها الكتان وبعض أنواع الأقمشة والنيلة والقرنفل وعند رجوعه إلى تونس باع النيل بسوق الصباغين بتونس وكان جزء منه بيع تقاض، أما شريكه بتونس فإنه انصرف إلى تجارة الحبوب والوثيقة هي عبارة عن محاسبة للمقارض بعد موت شريكه وانتهاء عقده[4].

لقي هذا النظام ترحيبا من السلطة الموحدية في إسعاف الأشياخ والطلبة ذلك أن عبد المؤمن بن علي أحس بضعف الطلبة، فقال: **"هؤلاء طلبة غرباء ضعفاء والإقلال عليهم ظاهر فنرى أن ندفع إليهم مالا نقارضهم فيه، ويتجرون به ويردون السلف لنا فقالوا: نعم فأسلفهم من مال المخزن ألف دينار لكل واحد منهم فاكتسوا منها وكانت أصل غناهم"**[5]. لقيت شركة القراض انتشار دون غيرها من أنواع الشركات بين سكان بلاد الغرب الإسلامي لأنه يسهل الإقراض للمعوزين للمال ويقي من الوقوع في الربا والحفاظ على فائدة السلف، كما يتفادى التاجر المخاطر في الطرق كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة مما مهد الانفتاح للنشاط التجاري أمام كافة التجار للكسب[6].

ب – شركة العنان (الوكالة):

شركة العنان هي شركة بين شخصين أو أكثر في قدر من المال يوزع عليهم حسب أسهم معينة ويكون الربح والخسارة بينهم حسب أسهمهم، ويكون الشريك ملزم بالحصول على موافقة وترخيص شركائه فيما يقوم

[1]– القاضي عياض وولده محمد: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد بن شريفة، دار الغرب الاسلامي، ط2، بيروت، 1417هـ/1997م، ص153.

[2]– الونشريسي: المصدر السابق، ج8، ص189– ص190.

[3]– بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، ص273– ص274.

[4]– البرزلي أبي قاسم بن أحمد: فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الاسلامي، ج3، ط1، بيروت، 1423/2002م، ص447– ص448.

[5]– ابن قطان: المصدر السابق، ص177.

[6]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص268.

به[1]، حيث يشترك التجار في تكليف الأعوان وتعيين الوكلاء للسفر وجلب وتوزيع البضاعة ويتحصل الأجير الجلاب على أجرته ويزود بالمصاريف السفرية والإقامة والإيواء[2]، أي التصرف في بعض أو كل المال بالبيع والشراء[3]، ولقد عرفت شركة الوكالة بنوعين من الوكالة:

– **الوكالة الخاصة:** والتي كان الوكيل فيها يوكل بمسألة معينة دون باقي المسائل التي تخص الشخص الموكل مثل التصرف في جزء من المال أو بيع شيء أو شراء شيء أو دفع دين أو قبضه.

– **الوكالة العامة:** وهي وكالة تحمل الوكيل مسؤولية كل ما يخص الموكل في جميع أموره المالية وغير المالية مثل الدفاع عنه في الخصومة ورد ما عليه فيها أو أخذ ماله منها، وعلى الإقرار عنه والإنكار له وعلى البيع عنه والابتياع له وعلى المصالحة والمقاسمة وعلى تقاضي ديونه ممن وجبت له عليه، وعلى قضاء ديونه التي تثبت عليه وعلى تقاضي الأيمان الواجبة له، وعلى ردها إن وجبت عليه بوكالة التفويض التامة التي أقامه بها في جميع ذلك مقام نفسه[4].

الوكيل التجاري هو تاجر أو مستخدم يسهر على أعمال تاجر أو شخص آخر بالنيابة أو شريك له وأساس اختياره هو الثقة ولهذا كان الفقهاء يرون عدم تضمين الوكلاء، بذلك كان الوكيل يعمل بمقتضى اتفاق مكتوب في عقد لايتعداه وعقد الوكالة لايختلف عن العقود التجارية الأخرى، لما يتضمنه من قواعد وشروط لضمان حق الطرفين كتحديد نوع الوكالة وحددوها[5]، وإذا تم توكيل شخص على بيع سلعة و لم يوكل على قبض الثمن فإن للوكيل قبضه دون توكيل، وإذا زعم أنه دفعه إلى الموكل وأنكر ذلك فالقول قول الوكيل مع يمينه وللوكيل رد اليمين على الموكل، كما لا يجوز أن يكتب شخص من شخص مسافر له عليه دين بأن يبتاع له بماله عنده سلعة إلا أن يكون صاحب الدين وكل رجل يقبض ذلك منه ويبتاع له الوكيل، كما يجوز أن يكتب شخص لأخر في بلد آخر أن يشتري له سلعة عنده دون أن يرسل له ثمن هذه السلعة، فيشتري المرسل إليه السلعة ويدفع ثمنها ثم يرسل لمن وكله السلعة ومقدار ثمنها طالبا منه أن يشتري بثمنها سلعة من بلده، وإذا اشترى أوباع الوكيل السلعة محل الوكالة بأكثر من ثمنها المعروف لزمته إلا إذا قبل الموكل ذلك، وفي حالة تنازع الموكل والوكيل في نوع

[1]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص115.

[2]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص263، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص230.

[3]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص392.

[4]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص328.

[5]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص392.

السلعة التي كانت محل الوكالة، كان القول قول الوكيل مع يمينه، كما أن الوكيل ملزم برد السلعة المشتراة محل الوكالة في حالة موت الموكل دون معرفة الوكيل بموته[1].

والملاحظ في شركة الوكالة أن بعض التجار الكبار ومن بينهم بعض الشخصيات العلمية (الفقهاء والقضاة) والإدارية (أصحاب الخطط الرسمية، الأسرة الحاكمة) التي لم يكن بمقدورها التنقل باستمرار بسبب مهامها كانت تجعل له وكيلا أو أكثر[2]، هذا يجعلنا نستنتج أن صاحب رأس المال كان يحترف مهنة أخرى غير التجارة ولا ينتقل وليرتفع عن مباشرة البيع والشراء بنفسه، كان يولي ذلك إلى من يثق بدينه وأمانته فظهر الوكلاء المتنقلون[3]، ساهمت شركة الوكالة في التسهيل على التاجر عناء السفر والتنقل ذهابا وإيابا وساعدت في ربح الوقت والمسافات وتوفير السلع من المناطق البعيدة[4]، وتجدر الإشارة إلى هؤلاء الوكلاء لعبوا دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية فبعضهم كان في خدمة تاجر واحد ومنهم من كان يقترح خدماته على الجميع[5].

لقد قام التجار اليهود بدور كبير في هذه الشركة لبراعتهم في التجارة عامة بذلك كان كبار التجار يوكلون لهم تدبير مواردهم[6]، كما كان للنصارى من أهل الأندلس وأوروبا ووكلاؤهم أيضا في بلاد المغرب في عهد الموحدين حتى وصل الأمر أنه كان للزعماء النصارى وكلاء يتاجرون لهم في بلاد المغرب مثل الوكيل التجاري لـــ"شانجة" زعيم النصارى بالمغرب[7]، يحضر مثال آخر عن شركة الوكالة أن أبا بالحسن الشاري (ت650هـــ/1252م) كان على درجة كبيرة من الغنى لم يباشر قط دينارا ولا درهما، إنما كان يتصرف له في ذلك وكلاؤه[8]، ومنهم جعل أبناءه وكلاء عنه كأبي عبد الله بن جوبر كان من ذوي اليسار والجدة متحرفا بتجارة يديرها بقيسارية سبتة[9].

لم يقتصر نظام الوكالة في تاريخ المغرب والأندلس على المعاملات الداخلية فقد برزت الوكالة أيضا على المستوى الخارجي في تعامل المغاربة مع غيرهم من الشعوب الأخرى، حيث أصبح المغاربة الأسياد الحقيقين للتجارة

---

[1]- عبد الواحد المراكشي: وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص527- ص531، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص329.

[2]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص72، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص392 - ص393.

[3]- كربوع مسعود: المرجع نفسه، ص392- ص393.

[4]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص66.

[5]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص73.

[6]- بن ساعو محمد: المرجع السابق ص66، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص320.

[7]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع نفسه، ص330، المراكشي ابن عذارى، البيان المغرب...، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص307.

[8]- ابن عبد الملك المراكشي محمد: المصدر السابق، س8، ق1، ص201.

[9]- ابن عبد الملك المراكشي محمد: الذيل والتكملة (لكتابي الموصول والصلة)، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، س6، ط1، بيروت، 1403هـــ/ 1983م، ص340- ص341.

عبر الصحراء بفضل ما كانوا ينظمونه من قوافل، وما يجمعونه من منتجات مغاربية ويسلمونها إلى السودان عن طريق وكلائهم هناك[1]، إضافة إلى ذلك كان التجار المغاربة عند وصولهم إلى المراكز الحضرية السودانية كانوا في غالبية الحالات يقيمون لدى وكلاء الشركات التي ينتمون إليها، ومنه أصبح التجار المغاربة يسوقون سلعهم عن طريق وكلائهم في بلاد السودان، بذلك لعب نظام الوكالة دورا كبيرا في حركة النشاط التجاري جنوبا، وفي إطار عمليات التبادل التجاري مغاربي أوربي، نشط نظام الوكالة حيث تمركز الأوربيون على مستوى الموانئ الاستقبال السلع لبيعها بالسوق المحلي ثم شراء السلع المغربية وإعادة توجيهها نحو السوق الأوربي مرة أخرى[2].

ج – شركة الدلالة (السمسرة):

عرف سكان بلاد الغرب الإسلامي في عصر الموحدي شركة الدلالة أو السمسرة وهي شراكة معقودة بين طرفين على الدلالة والسمسرة من أجل التربح، ويكون تقسيم الربح على حسب ما ينفق كل طرف وما يبذل من جهة، وتقوم شراكة السمسرة على الأمانة والثقة بين الطرفان المتشاركان من أجل ذلك فأي طرف منهم حصل على ربح يبلغ به الطرف الآخر من أجل القسمة فيما بينهم[3].

ومن جملة الشروط التي حددها الفقهاء في هذه الشراكة أن الدلال مؤتمن على ما قبضة من البضاعة، واذا ضاعت فهو غير ضامن لها الا اذا ثبت تفريطه ولقد بينوا أن الصيغة المحرمة فيها اذا اشتملت على النجش فهو محرم شرعا، ومن حيث المهام يصعب الفصل بين مهام الوكالة والدلالة لأن الوكيل حين ينوب عن موكله يقوم بنوع من الوساطة، إلا أن ما نعنيه بالوسيط هنا هو ذلك الشخص الذي يتوسط بين التاجر والمستهلك أو بينه وبين المنتج أو يعرض خدماته لتسهيل هذا الاتصال مقابل تعويض مادي، وتعرف عملية المزايدة التي يقوم بها حتى يصل الى أعلى سعر بالسمسرة، ولقد اعتمد الموحدون دار الأشراف مركزا لمبيعات التجار الغرباء ونشاط السماسرة في ظل هذا التبادل التجاري، وبالنسبة للتجار الأجانب من الأروبيين تتم عمليات المزايدة في مبنى الديوان أو الفنادق وتقيد ضمن سجلاته أو دفاتر القنصليات بصيغة التعامل العادي وبالمزايدة التي كان ينشطها السماسرة والمترجمين كشخصيات محورية في هذا النوع من عمليات التبادل التجاري[4].

د – شركة مفاوضة:

---

[1]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص329، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص393.

[2]– كربوع مسعود: المرجع نفسه، ص393.

[3]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص330– ص331، المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص595.

[4]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص394– ص396.

يقوم هذا النوع من الشراكة على الاشتراك في رأسمال والعمل على أن يكون الربح بقدرما ساهم كل طرف منهما، وقد يتولى طرف الأعمال في بلد والأخر يسافر في بلد آخر[1]، وفيها يجوز تصرف كل واحد من الشركين برضا صاحبه[2]، فيكون كل طرف مفوضا للآخر[3].

رابعا - وسائل التعامل في المبادلات التجارية:

استعمل تجار بلاد الغرب الإسلامي في الفترة الموحدية عدة وسائل أثناء عملية البيع والشراء ومختلف المبادلات التجارية بالأسواق، وتعتبر العملة والمكاييل والموازين والمقاييس ومختلف الوثائق التجارية من الآليات الأساسية لتحريك عجلة التجارة بالأسواق.

1- النقود[4] :

اتخذت الدولة الموحدية عند قيامها عملة نقدية مميزة لها[5] تقوم أساسا على الدينار والدرهم، فجزّئ الدينار إلى النصف والربع، ومن الدرهم تضرب الأنصاف والأرباع والأثمان، أو تضرب منه وحدات تعرف بالقراريط أو الخراريب، ولقد كان الموحدون يهدفون من ذلك تسهيل التعامل التجاري بين الناس[6]، وتتفق المصادر إلى أن العملة الموحدية كانت تمتاز بارتفاع قيمتها ليس فقط في إطارها الجغرافي وإنما حتى في المشرق الإسلامي[7] زمن بني

---

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص263.

[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص115.

[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص260.

[4]- **النقد:** تعددت معاني كلمة النقد في اللغة العربية منها المعنى الأول هو ملاحظة العيب والانتقاص، واستعمالها الأدباء لمعرفة الجيد من الرديء في الكلام شعره ونثره، والمعنى الثاني نَقَدَ الدراهم والدنانير أخرج منها الزيف، يقال "درهم نقد لا زيف فيه"، لأن فيها تمام الوزن ونقاء المعدن، والناقد هو الخبير المحترف الذي يميز النقود رديئها من جيدها، والمعنى الثالث النقد عكس المؤجل، والمعنى الرابع النقد الفضة والذهب التبر والمنقوش منهما ومن غيرهما، ونقده إياها نقدا أي قبضها، وقيل نقدت الرجل الدراهم بمعنى أعطيته، وأطلقت كلمة النقد على العملة المتداولة بين الناس أو المال وهذا الأخير لم يكن يقصد به النقود فقط بل تعدى معناه إلى الخيل والإبل والماشية، واتخذت كلمة النقود على سبيل المجاز، أما المعنى الاصطلاحي نجد النقد ومعناه الثمن، وكلمة النقدين تعني الذهب والفضة، وبالتالي النقود هي تلك الأثمان التي تدفع مقابل سلعة ما أو خدمة معينة، كان ابن خلدون قد أشار إلى ذلك في قوله: "إنّ الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهو الذخيرة القنيّة لأهل العالم". ينظر: بنت شوعي محمد بن حسين رجاء: الإصلاح النقدي في العصر الأموي وأثره على اقتصاد الدولة وإدارتها (41_132هـ /661_750م)- دراسة تاريخية حضارية – (رسائل ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، (1427_1428 هـ/2006_2007م)، ص02، ابن منظور: المصدر السابق، مج 6، ج50، ص4517، المقري أحمد محمد: المصباح المنير، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، د.ط، بيروت، د.ت، ص319، الجبري عبد المتعال محمد: أصالة الدواوين والنقود العربية، مكتبة وهبة، د.ط، القاهرة، د.ت، ص55.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص123.

[6] – فيلا لي فاطمة: النقود الموحدية _دراسة في الأنواع والقيمة، مجلة عصور الجديدة، مج10، ع1، مارس 1441هـ/ 2020م ، ص176.

[7]- يحياوي العمري: تطور الخط العربي على المسكوكات الفضية الموحدية- دراسة تحليلية فنية، مجلة منبر التراث الأثري، مج4، ع6، 1439هـ/2018م، ص191، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص154.

أيوب، حيث كان الدينار المؤمني الموحدي يعادل نصف دينار مصري في ضرب صلاح الدين الأيوبي، ويبدو أن المنصور قد عمد إلى تغيير وزن الدينار حتى يكون معادلا للعملات الأجنبية المتداولة آنذاك كنوع من الإصلاح النقدي[1]، ولقد تجاوز تأثير النمط النقدي الموحدي المربع حتى تخوم مملكة الهند، خاصة بعد استحواذ العائلة الخليجية على الحكم في القرن السابع الهجري، واعتلاء سلطانها قطب الدين مبارك شاه رابع حكام هذه الأسرة سدة الحكم والذي سك نقود ذهبية وفضية مستديرة ومربعة الشكل[2]، لقد كان للعملة الموحدية أثر على نظام العملة في الممالك النصرانية في شمال شبه جزيرة إيبرية[3]، وخاصة النقود الفضية المربعة حيث نالت إعجاب الأوروبيين فأقبلوا عليها إقبالا شديدا وقلدوها وضربوا نقدا على شاكلتها[4]، كما اتخذها عملة رسمية لها لإفتقارها إلى الذهب، ولقد كان النصارى يطلقون على هذه العملة اسم (Dobla)[5] وعرفت نصف الدوبلة باسم (Muzmudina) وهي مشتقة من اسم قبائل المصامدة التي قامت على أكتافها دولة الموحدين، ولقد ظل الـــ (Dobla) متداولا في أسواق هذه الممالك على الرغم من أنها كانت تسك في مدن الدولة الموحدية حتى عام (609هـــ/1212م) عندما هزم الموحدون في وقعة العقاب، فاضطر ألفونسوا العاشر ملك قشتالة الذي خلف ألفونسوا الثامن في سنة 611هـــ/1214م إلى ضربها في مملكته وعلى الرغم من ذلك بقيت هذه العملة متداولة حتى أواخر القرن الخامس عشر ميلادي أي حتى زمن فرديناند وإيزابيلا، وهذا يدل على المكانة الاقتصادية الكبيرة التي كانت تتمتع بها دولة الموحدين بين الممالك النصرانية[6]، ويذكر الباحث بن قربة صالح في هذا المجال أن النقود الفضية الموحدية خلّفت أثرا عميقا في عملات أوروبا الغربية فقلدوها وضربوا نقودا على شاكلتها عرفت باسم المليار (milliars)، وعلى الرغم أنه أشير له في المعاهدات الدولية خلال القرن السابع الهجري/ الثالث عشر ميلادي وهو لا يخرج عن كونه تقليدا موحديا محضا، والمليار (milliars) مربع الشكل لكنه ذو قيمة منخفضة جدًا عن الدرهم المربع الموحدي[7]، ولقد بقيت آثار العملة الموحدية وسماتها الفنية باقية ومتداولة في الغرب

[1]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص205.

[2]- يحياوي العمري: تطور الخط العربي على المسكوكات الفضة الموحدية..، المرجع السابق، ص109.

[3]- الطيبي أمين: النقود العربية انتشارها وأثرها في أوروبا في القرون الوسطى، مجلة المؤرخ العربي، ع19، 1401هـــ/1981م، تصدرها الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، العراق، ص212.

[4]- بن قربة صالح: انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى، ضمن أعمال ندوة علمية دولية حول: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى،كلية الآداب بتعاون مع مؤسسة كونراد أدناور الألمانية بالمغرب، جامعة محمد الخامس المملكة المغربية، أيام 2 و3 و4 نوفمبر 1994م، ص185.

[5]- المعموري محمد عبد الله: تاريخ الغرب الإسلامي في عصر الموحدين، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1436هـــ/2015م، ص71، الزيات عبد الله محمد حسين: المرجع السابق، ص105.

[6]- المعموري محمد عبد الله: المرجع السابق، ص71- ص72، الطيبي أمين: المرجع السابق، ص212.

[7]- بن قربة صالح: انتشار المسكوكات المغربية..، المرجع السابق، ص185- ص186.

الإسلامي (المغرب والأندلس) حتى بعد أفول نجم الدولة الموحدية وظهور الدويلات المستقلة مثل: دولة بني حفص بالمغرب الأدنى، و بني زيان بالمغرب الأوسط، وبني مرين بالمغرب الأقصى، ودولة بني نصر بالأندلس[1].

يبدو أن النقد الموحدي كان يعتبر أهم عملة على المستوى الدولي في هذه الفترة، حيث أصبحت عملة التداول في حوض البحر المتوسط خلال القرن الثاني عشر الميلادي ويعود ذلك إلى الثراء الكبير الذي حققته في المجال النقدي[2]، ذلك لأنّ السكة[3] هي الواجهة الحقيقية لأي نظام اقتصادي إذ يتوقف على قيمة هذه السكة وقوتها الشرائية في الحكم على مدى الاستقرار الاقتصادي للدولة وحظها من الرفاهية والتقدم[4]، حيث امتاز قدره فجاء من النتائج الملوكية والاختراعات السرية جامعا بين الفخامة والنماء والطيب وشرف الانتماء[5]، وخاصة بعد مضاعفة المنصور الموحدي وزن الدينار الموحدي والذي كان له أثر في الرواج الاقتصادي[6] ودعم قيمة الدينار[7]، كما كان لتعدد أنواع النقود دور كبير في تنشيط الحركة التجارية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي[8]، من هنا تظهر القيمة الاقتصادية للعملة كوسيلة للتعامل بين أفراد الشعب وقوتها الشرائية التي لم تقتصر على المستوى الداخلي بل كان للعملة الموحدية قيمتها على المستوى الخارجي[9]، كما تعتبر السكة مظهرا من مظاهر سلطة الخليفة أو الأمير[10]، لذلك نلاحظ أن ضرب العملة باسم السلطان كان علامة رئيسية من علامة الحكم حيث أن نقش أو حفر الشعارات وسيلة للتعبير عن بعض الرسائل ذات الطبيعة السياسية أو الدينية أو الدعائية[11]، لذلك

---

[1]- يحياوي العمري: النقود الفضية الموحدية المربعة ضرب مدينة قسنطينة- دراسة تحليلية وفنية، مجلة منبر التراث الأثري، ع5 ، ديسمبر 2016م، ص234، يحياوي العمري: تطور الخط العربي على المسكوكات الفضية الموحدية...، المرجع السابق، ص190.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص87_ ص88.

[3]- يعرّف ابن خلدون **السكة** أنها "الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة يضرب بها على الدينار أو الدرهم، فتخرج رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى، وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عددا، وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزنا"، المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص322.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص123، رحاحلة إبراهيم القاسم: النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1420هـ/1999م، ص78.

[5]- بلغيث محمد الأمين: الربط بالمغرب الإسلامي ودورها في عصري المرابطين والموحدين، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1406- 1407هـ/ 1986- 1987م، ص248.

[6]- الزيات عبد الله محمد حسين: المرجع السابق، ص105.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص319.

[8]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص368.

[9]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص202، ص201.

[10]- موشموش محمد: تطور شكل السكة الموحدية من خلال أربعة نماذج غير منشورة للدرهم المستدير، دورية كان التاريخية، ع17، سبتمبر2012م، ص33.

[11]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص202.

يعتبر ابن خلدون السكة وظيفة ضرورية للملك والسلطان[1] واتخذها من شارات الملك تقتضيها الأبهة والبذخ[2]، لذلك نجد أن الحكومة الموحدية أولت الإهتمام بالسكة ولاسيما الفضية منها وجعلتها من رسوم الدولة، كونها كانت مادة إعلامية هامة في إبراز المقومات الروحية والدينية انطلاقا من الصيغ الدينية التي زادت الدولة هيبة والمجتمع الموحدي تمسكا[3]، كما تعتبر النقود دليلا موثقا يعبر عن المستوى الحضاري العام للمنطقة التي تضرب فيها، كما أنها تعد إحدى وسائل التعبير عن غنى الدولة، ومن ناحية أخرى تمثل مظهرا من مظاهر سيادة الدولة وشرعيتها، وعليه فلا يمكن للنقود أن تزدهر في بلد ما إلا إذا عرف هذا البلد استقرار اقتصاديا ثابتا من قبل الحكام بها[4]. إضافة إلى ما تقدم نلاحظ أن العملة الموحدية من حيث الشكل طراز لا نجد له مثيلا في النقود السابقة[5]. فرغم أن الدنانير الموحدية قد احتفظت بشكلها الدائري إلا أنه نقش عليها شكل مربع أما الدراهم الموحدية فقد امتازت بشكلها المربع أو المركن[6].

أما القيمة التاريخية للعملة تعتبر مصدر من مصادر التأريخ التي لا يمكن الطعن فيها إذ تكشف لنا الكثير من الحقائق التاريخية والفنية[7]، وتساهم في إعطائنا صورة للأوضاع الاقتصادية، إذ هي توضح مدى التقدم والاستقرار الذي ينعم به الشعب وذلك برسم صورة لطريقة التعامل بين أفراده، وعن طريق قيمتها نستطيع أن ندرك مدى رواج التجارة أو تدهورها، كما تعد السكة مظهر من مظاهر سيادة الدولة تلي الخطبة مباشرة، لذلك كانت تلعب دورا بارزا في إقرار السلطة، وتعد العملة من أهم مظاهر هيمنة الدولة على الأسواق والتجارة بصفة عامة[8]. ولا يقتصر الأمر على اعتبارها وسيلة مهمة للتبادل أو وسيلة معيارية للقيم بل تعبر أيضا عن اختيارات سياسية

---

[1]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص323.

[2]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر نفسه، ص319.

[3]- يحياوي العمري: تطور الخط العربي على المسكوكات الفضية الموحدية، المرجع السابق، ص191، بن قربة يحياوي العمري: الدراهم المغربية الأندلسية المربعة من خلال مجموعة المتحف الجهوي بمليانة، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، قسم الآثار، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1424_1425هـ/ 2003_2004م، ص67.

[4]- بلعربي خالد: التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، فصل من كتاب: النظم التجارية للدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين لنهاية الزيانيين (160_962هـ/777_1554م)، بإشراف: بلهواري فاطمة، (منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CBASC) والمديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (DGRSDT)،PNR29)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، الجزائر، 1435هـ/2014م، ص159.

[5]- هوبكنز. ج. ف. ب: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ت: الطيبي أمين توفيق، الدراهم العربية للكتاب، دط، تونس، 1400هـ/1980م، ص179.

[6]- محمد عبد الله جبودة مريم: المرجع السابق، ص203، موشموش محمد: المرجع السابق، ص33 .

[7]- موشموش محمد: المرجع نفسه، ص33.

[8]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص227.

مرتبطة بقضية المشروعية السياسية، فالسكة ليست فقط أداة لنقل الثروة وتلبية الحاجات، وإنما هي أيضا نقل لمظاهر السلطة ورموزها الذي جاء الاهتمام من الفقهاء والمسلمين بتبرير شرعية التعامل التجاري مع غير المسلمين، عاملين على حل المشاكل التي تطرحها عمليات الصرف انطلاقا من الدرهم الفضي والدينار الذهبي وتقسيماتها الفرعية، وذلك بهدف الوصول إلى نظام موحد للأوزان والنقود من جهة ومن جهة أخرى لأن الشرع علّق كثيرا من الأحكام بهما[1].

يعود ارتفاع قيمة العملة الموحدية لارتفاع قيمة الذهب والفضة، المعدنان الرئيسيان اللذان يمكن استخدامهما كنقود لأنّ قيمتهما ثابتة لا تتقلب مع تقلبات الأسواق[2]، حسب ابن خلدون هما "**الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب**"[3] على أن تكون قيمتها عالية مقارنة بمستوى الأسعار، كما أن الأفراد يفضلون عادة الاحتفاظ بمدخراتهم على شكل نقود عندما تنخفض الأسعار أي الاحتفاظ بأكبر قدر من رأس المال على شكل نقود[4]، كما أكد ابن خلدون ثبات قيمة النقود المعدنية بقوله: "**يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هم عنها بمعزل**"[5]، ويقصد من ذلك أن قيمتها ثابتة لا تتقلب مع تقلبات الأسواق كما في السلع الأخرى التي لها مواسم، فإن كانت زراعية يكثر عرضها فترخص أو تقل وتندر فيرتفع سعرها كثيرًا، أمّا الثبات المفترض في الذهب والفضة- ميزة في النقود- لندرتها ولعدم إمكانية زيادة المنتج والموظف منهما عند الضرورة بالسرعة المطلوبة[6].

لقد كان استعمال الذهب والفضة أساسا للنقد من قبل الدولة الموحدية يدل على متانة الاقتصاد والثقة به وقدرته على ثبات الأسعار، وللحفاظ عليه من التقلبات المتأرجحة بين العرض والطلب للإنتاج واتزان السوق والقوة الشرائية للدرهم، كما يدل على ارتفاع دخل الأفراد والنمو الاقتصادي ويقظة الدولة على العملة، ومحاولة منع التزوير وتقلب سعر الصرف[7]، لذلك حظيت مناجم الفضة باهتمام خاص من قبل الخلفاء الموحدين لارتباط معدن الفضة بالمجال النقدي، ولقد وجدت ثلاث مناجم رئيسية للفضة وهي منجم تامدولت جنوب مدينة تامدولت القديمة بالأطلس الصغير، ومنجم جبل عوام بالقرب من فاس بجبال الأطلس المتوسط، ومنجم زجندر

[1]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص91.

[2]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص99.

[3]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص478.

[4]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص99.

[5]- ابن خلدون: المقدمة، ج1، المصدر السابق، ص478.

[6]-كربوع مسعود: المرجع السابق، ص 98.

[7]- عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص 203 .

الواقع على ارتفاع 2000م بجبال (سيراو) بالأطلس الكبير، إضافة إلى منجم حصن وركناس ومنجم السليميمية بالسوس الأقصى ومن جبل فازار[1]، ومنجم أكتوم شرق تزنيت، ومنجم بدرعة، ومناجم بالمغرب ناحية ورززات، ومولاي بوعزة، وناحية الرباط، ووانشريس، وبجاية، ومناجم تودعة، وواد زيز...[2]، أو تلك التي تقع بمدن الأندلس لاسيما بناحية إلبيرة، ومرسية، وبقرطبة بموضع كرتش، وبناحية تطيلة سمور الكثير أيضا، الواضح وفرة معدن الفضة ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي وهو ما يفسر وجود ذلك العدد الهائل من القطع الفضية المربعة التي تتوزعها مختلف المتاحف[3]، أما المعدن الثاني الأساسي في صناعة العملات هو الذهب والذي كان قليلا بالمغرب والأندلس حيث لم يعرف الغرب الإسلامي في القرن السادس الهجري استخراج الذهب إلا القليل في منطقة حدرو وسط غرناطة[4]، لذلك كانت بلاد السودان الغربي المصدر الأساسي للذهب ورغم أنّ حجم الذهب الوارد إلى المغرب الموحدي قليل إذا قورن بفترة المرابطين، بسبب تحول بعض المراكز التجارية إلى مراكز للثوار المرابطين إلا أن هذا لا يعني انعدام ورود الذهب[5]، و خاصة بعد أن أحكم الموحدون سيطرتهم على جميع المسالك الغربية التي تربط بلاد المغرب والأندلس من جهة وبين السودان الغربي من جهة ثانية، لاسيما بعد أن تمكنوا من توحيد بلاد المغرب الإسلامي كله والأندلس[6]، ولقد كان جلّ الذهب الذي يذهب لصناعة العملات الموحدية من منطقة في السودان الغربي تسمى ونقارة (Ouangara)، وتشمل ونقارة أكثر من إقليم مثل إقليم بامبوك (Bambuk) الواقع بين روافد السنغال العليا (باخوى وبافنج وفاليمى)، وكذلك إقليم بيور (Bure) عند نهر تنكسو أحد روافد نهر النيجر، وإقليم لوبي (Lobi) عند أعالي نهر فولتا وأشانتي[7]، لقد كان لورود ذهب السودان الغربي عبر الصحراء الكبرى دور في تفوق العملة وسك الدنانير الذهبية المنقوشة لأنه أبقى جواهر الأرض، والذي لا يفسد أبدًا فكلما بقي تحت الأرض صلح وطاب وكلما دخل النار تخلص وحسن[8]، فعيار ذهب السودان الغربي بلغت درجة نقاوته أعلى مستوى[9]، كان له أثر إيجابي على قيمة الدينار الموحدي وفي هذا الصدد يقول الونشريسي: **"الذهب والفضة هما مادة الدنانير والدراهم المضروبة منهما المتوصل بها إلى الأغراض وأثمان الأشياء وقيمتها**

[1]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص275.

[2]- فيلالي فاطمة: المرجع السابق، ص175.

[3]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص275.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص246.

[5]- فيلالي فاطمة: المرجع السابق، ص175، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص306.

[6]- سيدي موسى محمد شريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية...، المرجع السابق، ص231.

[7]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص276.

[8]- بن موسى جميلة: المرجع السابق، ص130.

[9]- بن موسى جميلة: المرجع نفسه، ص124.

تتقوم بذاتها ويقوم غيرها بها بخلاف سائر المتمولات"[1]. إذن العامل الأساسي في توسع شهرة عملة الموحدين هو توفر معدنها الفضة من مناجم الدولة الموحدية، وسمعة تبر السودان الذي يعتبر المادة الخام لهذه العملة، هذا إضافة إلى تلك الثروة المالية المخلفة من قبل المرابطين والزيريين، حيث ورثها الموحدون كما كانت تجني الدولة عائدات مالية من ضرائب كانت تفرض على مجالات مختلفة كالأسواق والأراضي والمساكن والمحاصيل المختلفة[2]، كما ورث الموحدون عن المرابطين دور السكة التي بلغت حوالي ثمانية معامل موزعة على المدن الآتية: سجلماسة، وفاس وأغمات، ومراكش، ونول لمطة، إضافة إلى سلا، وسبتة، وتلمسان، هذا بالإضافة إلى إشبيلية، وقرطبة، وجيان وغيرها من مدن الأندلس، وزيادة على دور الضرب المرابطية الأصل أنشأ الموحدون دور سكة جديدة في كل من سلجماسة، وتلمسان، ونول لمطة...[3]، ولقد اعتنى الموحدون بسك الدراهم ومراقبة تزويرها حتى لا تؤثر على التعامل اليومي وسعر الصرف ونوع العملة[4]. لقد استفاد الموحدون من الخبرة المرابطية في صناعة السكة، كما حرسوا أن يسبك الدينار الذهبي بدور الضرب الرئيسية، وهي مراكش وفاس ومكناس وسلا، أما الدرهم الفضي المربع سك في دور الضرب الموزعة على البلاد، ولقد اختصت الدولة وحدها بصناعة النقود و لم يسمح للعمال والولاة بإنشاء معامل لصناعة النقود[5].

وكان للحسبة والمحتسبون دور في المحافظة على قيمة العملة الموحدية من مراقبة المعدن المصنوعة منه أو في التعامل بالنقود، التي كانت عدًّا أو بالموازنة والرجوع للفقهاء لتفادي الربا أو الغرر ولا يفقد العملة قيمتها[6]، وهو ما عبر عنه صاحب الدوحة المشتبكة **"إذا استقامت السكة استقر نصاب الزكاة وتقدير المعاوضات...، وارتفعت الخصومات"**[7]، لذلك نشط المحتسبون أمام ظاهرة تزوير العملة فلا **"يغفل إن ظهر في سوقهم دراهم مبهرجة ومخلوطة بالنّحاس بأن يشدد فيها، ويبحث عمن أحدثها فإذا ظفر به أناله من شدة العقوبة"**[8]، فلقد

---

[1]- الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص337.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص88.

[3]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص102.

[4]- عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص203.

[5]- بن قربة يحياوي العمري: الدراهم المغربية الأندلسية المربعة..، المرجع السابق، ص174- ص175.

[6]- فيلالي فاطمة: المرجع السابق، ص180.

[7]- الحكيم أبو الحسن علي ابن يوسف: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تح: حسين مؤنس، منشورات مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ج6، ع1_ 2، مدريد، 1378هـ/1958م، ص176.

[8]- يحي بن عمر بن يوسف الأندلسي: أحكام السوق- النظر والأحكام في جميع أحوال السوق، كتب مقدمته: أبو سليمان محمد العمراوي السجلماسي، الطبعة التونسية ، د.ط، ب. م. ن، 1433هـ/2012م، ص08.

وضعت الدولة الموحدية إجراءات مشددة اتجاه المزورين. يظهر لنا مما تقدم أنّ العملة الموحدية تقوم أساسا على الدينار والدرهم وما يرتبط بهما من وحدات نقدية صغيرة [1].

أ- الدينار[2] الموحدي:

لقد كان الدينار الذهبي الموحدي كبيرا في النقود الذهبية في الإسلام ويتجزأ إلى نصف دينار وربع دينار وأحيانا إلى ثمن الدينار[3]، ولقد اختلفت الدنانير الذهبية الموحدية في مسمياتها وأوزانها باختلاف الخلفاء، لذلك كانت القطعة الذهبية تنسب إلى الخليفة الذي أمر بسكها، فكانت هناك الدنانير المؤمنية نسبة إلى الخليفة عبد المؤمن، وهناك الدنانير اليوسفية نسبة إلى يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، وهناك الدنانير اليعقوبية المنسوبة إلى الخليفة يعقوب المنصور[4]، والنقود المحمدية المنسوبة إلى محمد الناصر بن المنصور[5].

جاءت السكة الذهبية الموحدية عبارة عن قطعة مستديرة الشكل تتألف من حافتين على هيئة خطين رقيقين الأول متصل والثاني مُنَقَّطْ، تحصران بداخلهما ثلاثة مربعات أو مربعين متداخلين[6]، نقشت داخل المربع كتابات رئيسية، ونقشت كتابات أخرى خارج داير المربع في أركانه الأربعة، كما استبدل الموحدون في النقوش الكتابية على العملة الخط الكوفي بالخط النسخي، كذلك أبطل الموحدون عادة تسجيل تاريخ سك العملة ومحل الضرب وإذا ظهر في عملاتهم فإنه ينقش في مكان ثانوي أدنى الوجه أو في ظهر العملة منقوشا بحروف صغيرة، ولقد ورد ذلك في الدنانير والدراهم[7]، ومما عثر عليه من نقود موحدية ظهر أنّ الكتابة فيها قريبة المعنى ولا تكاد تختلف

---

[1]- عمر موسى عز الدين: الموحدون في الغرب الإسلامي..، المرجع السابق، ص294، بلعربي خالد: التعامل النقدي..، المرجع السابق، ص147.

[2]- **الدينار**: هي كلمة في الأصل يونانية لاتينية Denarius وهي وحدة نقدية ذهبية، وقد نجد اسم آخر للدينار وهو المثقال والذي يعني الوزن، والدينار يرمز إلى قطعة ذهبية بشكل ووزن معين، وعليها عبارات خاصة واسم الحاكم، وردت كلمة الدينار في قول الله تعالى: { وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ }. ينظر: عمر نتو محمد: النقود الإسلامية شاهد على التاريخ، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، المملكة العربية السعودية، 1432هـ/2011م، ص12، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص313، ص312، فهمي محمد عبد الرحمان: النقود العربية ماضيها وحاضرها، دار التعلم، د.ط، القاهرة، 1383هـ/ 1964م، ص8، سورة آل عمران، الآية: 75.

[3]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص155، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص207، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص319، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص284، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص161، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي..، المرجع السابق، ص287.

[4]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع نفسه، ص282، حمزة عبد الصمد: المرجع السابق، ص21، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص228، غربي بغداد: المرجع السابق، ص86- ص84، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع نفسه، ص203، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص316.

[5]- المعموري محمد عبد الله: المرجع السابق، ص71، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص155.

[6]- بن قربة صالح: انتشار المسكوكات المغربية...، المرجع السابق، ص186.

[7]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص281.

العبارات إلا قليلا، ومن أمثلة ما كانوا يكتبونه[1] على الوجهين ما سجل على دينار موحدي ضرب باسم عبد المؤمن بن علي وآخر ضرب باسم أبي يوسف يعقوب المنصور في الجدول الموالي.

نماذج للعبارات المنقوشة على الدينار الموحدي زمن عبد المؤمن بن علي وأبي يوسف يعقوب المنصور[2]:

	العبارات المنقوشة على مركز الوجه	العبارات المنقوشة على هامش الوجه	العبارات المنقوشة على مركز الظهر	العبارات المنقوشة على هامش الظهر
النموذج الأول: دينار موحدي ضرب باسم عبد المؤمن بن علي	لا إله إلا الله محمد رسول الله	بسم الله الرحمان الرحيم صلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين	المهدي إمام الأمة القائم بأمر الله	أبو محمد عبد المؤمن بن علي أمير المؤمنين الحمد لله رب العالمين
النموذج الثاني: دينار موحدي ضرب باسم أبي يوسف يعقوب المنصور	بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله وحده لا إله إلا الله محمد رسول الله المهدي إمام الأمة	وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو الرحمان الرحيم وما أصابك من نعمة فمن الله وما توكلي إلا بالله	القائم بأمر الله الخليفة أبو محمد عبد المؤمن بن علي أمير المؤمنين أمير المؤمنين أبو يعقوب يوسف أمير المؤمنين	أمير المؤمنين أبو يوسف يعقوب بن أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين

لم يطرأ تغيير على العبارات التي تنقش على العملة الموحدية حتى عهد إدريس المأمون تاسع الخلفاء الموحدين الذي أنكر إمامة المهدي وأمر بإزالة اسمه من العملة وإسقاط اسمه من الخطبة في سنة 623هـ/1226م، فأزال من السكة عبارة "المهدي إمامنا" وأحل مكانها "القرآن إمامنا"[3]. أما وزن العملة الموحدية من الدنانير وأنصافها وأرباعها فالجدول يوضحها على الشكل التالي:

جدول توضيحي لأوزان الدينار الموحدي و أجزائه:

النوع	الوزن بالجرام وحبة الشعير الوسط	القطر
الدينار المؤمني	بين **2,30** غ و **2,35** غ (**42** حبة من الشعير الوسط)	بين **19**ملم و **20** ملم
الدينار اليعقوبي المزدوج	**4,70** غ (**84** حبة من الشعير الوسط)[4]	/
الدينار الموحدي	**4,729** غ	بين **27** ملم و **32** ملم[5]

[1]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص295.

[2]- موشموش محمد: المرجع السابق، ص34، للمزيد من المعلومات على العبارات المسجلة على العملة الموحدية يمكن الرجوع إلى: شاوش محمود: الألقاب الموحدية في حضارة المغرب الإسلامي، مجلة عصور الجديدة، ع21_ 22، شتاء- ربيع 1437هـ/2016م، ص145_ص154، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي..، المرجع السابق، ص288_ ص289، باقر الحسيني محمد: تحقيقات واستدراكات وإضافات على ما ورد في معجم الأنساب لزامباور على ضوء نقود المغرب والأندلس ما بين القرنين 4_10 هـ/ 10_16 م، مجلة المؤرخ العربي، ع41_ 42، السنة السادسة عشرة، 1410هـ/1990م، ص213.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس..، المرجع السابق، ص321، عمر موسى عز الدين: الموحدون....، المرجع السابق، ص295.

[4]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص282.

[5]- الحكيم أبو الحسن علي ابن يوسف: المصدر السابق، ص111.

دينار متوسط الوزن	بين 2,27غ و 2,51غ	بين 19 ملم و 22 ملم
نصف دينار متوسط الوزن	بين 1,15غ و 1,41غ	بين 14ملم و 16ملم
ربع دينار متوسط الوزن	0,55غ	9ملم [1]

يعتبر وزن الدينار المؤمني ضئيلا أمام الدينار المرابطي وكذلك كان يزن نصف الدينار اليعقوبي الذي سكه ابنه فيما بعد، ولقد أرجع المؤرخون سبب خفض وزن الدينار المؤمني من قبل الخليفة عبد المؤمن إلى إمكانية تغطية احتياجات جميع دور الضرب، التي أنشاها الخليفة عبد المؤمن مما تحتاجه من معادن نقدية فاضطر إلى خفض وزن الدينار، لقلة ما تتوفر عليه الدولة من مادة الذهب تلبية لمتطلبات جميع دورالضرب[2]، ولعلها محاولة من عبد المؤمن بن علي لتوحيد العملة والقضاء على الفوضى النقدية بسبب تعدد القطع واختلاف أوزانها وأقطارها، وخاصة في بلاد الأندلس بهدف تسهيل العمليات التجارية، وتسهيل جميع الضرائب ودفع مرتبات الجيش[3].

ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى حاجتهم الشديدة للذهب بسبب المصاريف التي تكبدتها حركة الجهاد الإسلامي ضد المسيحيين في إسبانيا، إضافة إلى الحروب الداخلية لتثبيت حكمهم فيما وضعوا عليه أيديهم من أراضي واسعة في شمال إفريقيا والأندلس[4]، كما أن وزن الدينار المؤمني أقل من الوزن الشرعي للدينار وهو 4,25غ[5]. ولقد ظلت الدنانير المؤمنية عملة نقدية أساسية طوال فترة حكم الخليفتين عبد المؤمن وابنه يوسف[6]، أما دوافع أبو يوسف يعقوب المنصور الموحدي على مضاعفة وزن الدينار للرفع من قيمته نظرا لضخامة الدولة الموحدية وقوتها آنذاك[7]، وحتى يعادل العملات الأجنبية المعاصرة له كالدينار الأيوبي الذي كان يضرب بمصر، كما ساعدت الظروف الملائمة لإجراء هذا الإصلاح النقدي، حيث وجد الملك قد تمهد واتسق والمال قد توفر.

وهناك من أرجعه لأسباب شرعية فربط ذلك بالحظوة التي كانت للمذهب الظاهري في الدولة الموحدية، الذي كان يضع ابن حزم في أعلى مرتبة بين العلماء. إن ابن حزم يتميز برأي منفرد مفاده أن الوزن الشرعي للدينار هو 84 حبة من الشعير لا 70,72 حبة[8]، ومهما يكن فإن قرار يعقوب المنصور سك ذلك الدينار الكبير

[1]- بلعربي خالد: التعامل النقدي...، المرجع السابق، ص148، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص284_ ص285، بن قربة صالح: انتشار المسكوكات المغربية...، المرجع السابق، ص186.

[2]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق ،ص204_ ص205.

[3]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص283.

[4]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص91.

[5]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع نفسه، ص91، فهمي محمد عبد الرحمان: المرجع السابق، ص09.

[6]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص283.

[7]- موشموش محمد: المرجع السابق، ص34.

[8]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص284.

الذي سمي في المصادر الدينار اليعقوبي يدل على مبلغ طموحه في مواكبة أهم شعارات الدولة لانتصاراتها وما وصلت إليه[1]. جاء في الدوحة المشتبكة أن وزن الدينار الموحدي الصحيح 4,729غ وقطره ما بين 27 ملم إلى 32ملم[2].

يبدو لنا مما تقدم أن النظام النقدي على عهد الموحدين لم يتوافق من حيث العملة الذهبية المتمثلة في الدينار الذهبي مع الدينار الشرعي المتعامل به في بلاد المغرب قبل مجيء الموحدين والمقدر بـــ 4,25غ، ولكن احترموا المنظومة النقدية التي نشأت في إطار الاقتصاد النقدي الإسلامي والتي تربط بين الدينار والدرهم، من حيث الوزن وهي أن كل عشرة دراهم تعدل سبعة دنانير في الوزن، إلا أنهم بدلا من أن يصدروا دراهم تزن سبعة أعشار دينارهم أي تقدر بحوالي 58,8 حبة حاولوا أن يصدروا قطعا تزن نصفها أي 29,4 حبة، وكان ذلك تسهيلا للمعاملات التجارية أو حُبا في التميّز[3].

ب- الدرهم [4] الموحدي:

تعتمد الدراهم الفضية الموحدية أساسا في صناعتها على معدن الفضة الذي يستخرج من المناجم المغربية وكانت تضرب في جميع عواصم الولايات مختلفة الأوزان والأجزاء[5]، والمتعارف عليه لدى الباحثين والمختصين في علم المسكوكات أن الموحدون هم أول من ضرب دراهم مربعة الشكل، حيث أن جميع النقود التي كانت متداولة في العالم الإسلامي شرقه وغربه، كانت مستديرة الشكل وبمجيء الموحدين اختفى هذا الأسلوب الصناعي الفني في إنتاج النقود، وحل محله ابتكار الشكل المربع المتميز بكتابتين مركزيتين على الوجه والظهر.

ولكن نشر الباحث بلعربي خالد في بحثه التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، والباحث موشموش محمد في مقاله تطور شكل السكة الموحدية من خلال أربعة نماذج غير منشورة للدرهم المستدير أن المتحف الوطني للآثار القديمة بالجزائر العاصمة، وما نشره بنك المغرب الأقصى في سنة 2006م[6] ما يثبت ضرب درهم موحدي مستدير الشكل في عهد الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي في المرحلة الأولى للدولة، ثم تحول إلى ضرب درهم

---

[1]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص317

[2]- الحكيم أبو الحسن علي بن يوسف: المصدر السابق، ص111.

[3]- فيلالي فاطمة: المرجع السابق، ص177.

[4]- **الدرهم**: اشتقت الكلمة من الدراخمة اليونانية استعاره العرب من الفرس، والفضة هي نقدها ولقد ذكر في القرآن الكريم في سورة يوسف، الآية: 12، لقوله تعالى:{ وَ شَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ }. ينظر: فهمي محمد عبد الرحمان: المرجع السابق، ص10.

[5]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص285.

[6]- موشموش محمد: المرجع السابق، ص34، بلعربي خالد: التعامل النقدي...، المرجع السابق، ص148.

مربع الشكل[1]، جاء على شكل صحيفة رقيقة من معدن الفضة، تتراوح مقاسات أضلاعه بين 13x12ملم و13x11ملم وقد تنقص أو تزيد تبعا لطريقة القص التي تخضع لها[2]، ولكي يسهل الخليفة عبد المؤمن بن علي التجارة الداخلية، ويسهل التعامل بين أبناء شعبه ضرب الدرهم ونصفه وربعه وثمنه ثم الخراريب[3]، ولقد أدى ضرب الدرهم وأجزائها في مختلف عواصم الولايات مختلفة الأوزان[4]. والجدول الموالي يوضح لنا أوزان الدراهم وأجزائها.

جدول توضيحي لأوزان الدرهم الموحدي وأجزائه:

النوع	الوزن بالجرام أو حبة الشعير	القطر
درهم مستدير	**بين 1,30غ و 1,40غ**	**بين 15ملم و 18ملم[5]**
درهم مربع	**بين 1,50 و 1,55غ (28 حبة شعير)**	**بين 15ملم و 16 ملم**
نصف الدرهم	**بين 0,75غ و 0,77غ**	**بين 11ملم و 13 ملم**
ربع دينار	**0,38غ[6]**	/

الملاحظ أن وزن الدرهم الكامل عند الموحدين حدد في إطار الأوزان الشرعية للنقود، إذ يزن درهم فضي نصف درهم النصاب[7]، وهي الدراهم الشرعية المقدرة قيمتها بخمسين حبة وخُمْسَا حبة من الشعير[8] (أي2,97غ)[9]، ولقد نقش على مركز الوجه الشعار المعهود على السكة الموحدية وعلى مركز الظهر اسم

[1]– موشموش محمد: المرجع السابق، ص34، تتفق رواية البيدق وصاحب الدوحة وابن خلدون أن المهدي بن تومرت هو الذي ابتكر الدرهم المربع، وهذا مستبعد لأن دولة المرابطين كانت قائمة عند موت ابن تومرت، فأغلب الروايات التاريخية تؤكد أن المهدي بن تومرت لم يسك في حياته عملة بإسمه، و إنما كان الفضل الكبير في إصدار الطراز المربع في الدراهم إلى خليفته ومؤسس الدولة عبد المؤمن بن علي، كون أن الأمور لم تستتب إلا في عهد هذا الأخير، حيث شهدت السنوات الأولى لظهور هذه الدولة صراعا كبيرا بينها وبين الدولة المرابطية المنهارة. ينظر: البيدق أبو بكر الصنهاجي: المصدر السابق، ص27، الحكيم أبو الحسن علي ابن يوسف: المصدر السابق، ص111، ابن خلدون: المقدمة، ج1، ص324، يحياوي العمري: النقود الفضية الموحدية المربعة ضرب مدينة قسنطينة..، ص234_ ص235، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص123، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص286، بن قربة يحياوي العمري: الدراهم المغربية الأندلسية المربعة...، المرجع السابق، ص63، غربي بغداد: المرجع السابق، ص83.

[2]– محمد عبد الله بن جبودة مريم: المرجع السابق، ص207.

[3]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص287، موشموش محمد: المرجع السابق، ص36، بلعربي خالد: التعامل النقدي...، المرجع السابق، ص150.

[4]– يحياوي العمري: النقود الفضية الموحدية المربعة ضرب مدينة قسنطينة...، المرجع السابق، ص235.

[5]– موشموش محمد: المرجع السابق، ص35.

[6]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص287، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص207، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الإسلامي...، المرجع السابق، ص288.

[7]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص84.

[8]– المقريزي أحمد بن عبد القادر: النقود الإسلامية، مطبعة الجوائب، د.ط، قسنطينة، 1298هـ/1881م، ص08.

[9]– عمر نتو محمد: المرجع السابق، ص12.

الخليفة[1]، أما من حيث الظاهرة الخطية التي استعملت على هذه المسكوكات الفضية فتأرجحت بين الخط النسخي والخط الكوفي، حيث أن الخط العربي في ق 6هـ كان قد قطع أشواطا كبيرة في سبيل التطوير أو التحسين، سواء من حيث الرسم الكتابي أو من حيث الجمال الفني، إذ عرف على عهد الموحدين اتجاها فنيا جديدا وبلغ مرتبة معتبرة من الجودة والإتقان يتناسب وروح العصر[2].

نستنتج أن ابتكار طراز جديد خاص بالسكة الفضية يعتبر من أهم المظاهر الحضارية والفنية التي ميزت نظم العصر الموحدي، يختلف اختلافا كبيرا في شكله ومضامينه ونصوصه التاريخية والسياسية عن ضروب المسكوكات المغربية السابقة، ويعد بحق هذا الإنجاز النقدي نقطة تحول في تاريخ النظام النقدي والسكة الإسلاميين عامة، بشكل لا نظير له في تاريخ بلاد الغرب الإسلامي منذ دخول الإسلام إلى هذا الإقليم[3].

ج – الفلوس[4]:

ضرب الموحدون نقودا نحاسية وبرونزية تشبه من ناحية الشكل والنصوص الدرهم المربع سميت الفلوس[5]، وهي العملة البرونزية الصغيرة لتسهيل المعاملات التجارية في مدن الدولة كلها[6]. يقول الزركشي "**وفي سنة ستين وستمائة في شهر ربيع منها صنع الحدوس وهي فلوس النحاس بتونس ليتصرف الناس بها**"[7]. كما عرف العصر الموحدي عملات نحاسية عرفت الدنانير الحشمية وهي نوع من التزييف على الدينار الذهبي الموحدي[8]، تذكر النصوص التاريخية أن بمدينة فاس دور لسك النحاس خلال عهد أبي يعقوب يوسف أزيد من اثنتي عشرة دارا، لتوفير معدن النحاس حيث تعتبر جنوب المغرب الأقصى مستودعا كبيرا للنحاس الخام أو المصنوع[9].

---

[1]– موشموش محمد: المرجع السابق، ص34.

[2]– بن قربة يحياوي العمري: الدراهم المغربية الأندلسية المربعة...، المرجع السابق، ص67.

[3]– يحياوي العمري: تطور الخط العربي على المسكوكات الفضية الموحدية...، المرجع السابق، ص189.

[4]– **الفلس**: استعارت العرب هذه التسمية من البيزنطيين، وكانت تسمى follis مشتق من اليونانية، ويقصد بها كيس النقود والنسبة الشرعية بين الفلوس والدراهم هي 1/48. ينظر: عمر نتو محمد: المرجع السابق، ص12، فهمي محمد عبد الرحمان: المرجع السابق، ص11.

[5]– سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص92.

[6]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص288.

[7]– الزركشي: المصدر السابق، ص38.

[8]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص287_ ص288.

[9]– فيلالي فاطمة: المرجع السابق، ص178_ ص179.

عارض الشعب في العصر الموحدي الدراهم النحاسية بسبب عدم تقديرهم للنحاس كمعدن ثمين[1]. ولعل أهم مشكلة تعرضت لها الأسواق في الفترة الموحدية تتمثل أساسا في تزييف العملة بين الناس في عملية البيع والشراء، لذلك تعددت المصطلحات الدالة على التزييف في بعض المصادر، ومنها "الدراهم الجديدة " و "دراهم الوقت" أو "الدراهم المغشوشة" لذلك ظلت عيوب البيع والشراء ظاهرة سائدة في الأسواق[2]، حيث ارتبطت عملية تزوير العملة بعدة جهات، فكانت مرتبطة بالعامة إذ يقومون بتزويرها في الأرياف ويعملون على نقلها إلى المدن وترويجها في الأسواق، وثبت تزوير العملة من طرف النصارى في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، وهي تصنع بإحكام حيث يتعذر تمييز الأصلي منها من المزيف، إضافة إلى قيام بعض الخلفاء[3] بضرب عملات مزيفة لاستخدامها في عملية فداء الأسرى[4]، تؤدي عملية تزوير العملة إلى وفرة النقود المتداولة مما يترتب عنه التضخم الذي لا تخفى مضاره الاقتصادية، ومن بينها ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة النقدية للسكة المتداولة وسقوط قدرتها الشرائية، زيادة على ما يجلبه التزوير من الوقوع في كثير من المخاصمات بين المتعاملين في التجارة نتيجة فقدان الثقة في السكة[5].

لقد كان للفقهاء حضور قوي لمعالجة هذه الظاهرة وفق ما يقتضيه الشرع الإسلامي، فأمروا بإنزال العقاب على مزوري النقود[6]، كما وضعت الدولة إجراءات مشددة تجاه المزورين حيث سنت عقوبات صارمة في حق كل من ثبت تورطه بذلك بالسجن ومصادرة العملات المزورة[7]، تكررت عمليات تزوير العملة أثناء فترات الحروب الداخلية وانشغال السلطة بإخماد الثورات وتمرد القبائل[8]، أو بسبب تعدد دور السكة واختلاف العملات وتفاضلها، ولقد تنوعت أعمال تزوير العملة فقد تصنع دراهم من النحاس ثم تموه بالفضة، أو دراهم من الفضة غير أنها مشوبة بالنحاس، أو دينار من الصفر مموهة، فالنقود تفسد إذا كانت غير صالحة من حيث ذهبها وفضتها

[1]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص92.

[2]- بلعربي خالد: التعامل النقدي...، المرجع السابق، ص161.

[3]- ضرب أبو يعقوب يوسف ستة وثلاثين ألف دينار مموهة لما طالبه بها عرب إفريقية مقابل فداء واليها. ينظر: عابد يوسف: المرجع السابق، ص550

[4]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص86، عابد يوسف: المرجع السابق، ص550.

[5]- عابد يوسف: المرجع نفسه، ص549.

[6]- بلعربي خالد: التعامل النقدي...، المرجع السابق، ص162.

[7]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص86.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص551.

أو مبهرجة، وإذا كانت رديئة أو فاسدة أو مقروضة وإذا كانت ناقصة الوزن أو مغشوشة بتزايد نسب النحاس في الدراهم حتى صار جلها نحاس، من هنا اهتم ولاة الحسبة بمراقبة العملة[1].

2- المكاييل والموازين والمقاييس:

كانت الموازين والمكاييل والمقاييس من أصول المعاملات الرئيسية التي كانت تتم بها عمليات البيع والشراء في أسواق بلاد الغرب الإسلامي خلال العهد الموحدي، لمعرفة مقدار السلع وخاصة في الحالات التي لايصلح فيها العدد، ولقد تعددت وتنوعت والجداول التالية توضح بعصها:

[1]- فيلالي فاطمة: المرجع السابق، ص179_ ص181، تجنانت مراد: ملامح عن تقلبات قيمة النقود بالأندلس في القرنين 5 و6 الهجريين (11_12م) وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج 3، ع2، 24 جانفي 2017م، ص316، ص319.

جدول توضيحي لأهم المكاييل بأسواق الدولة الموحدية:

المكاييل	المعيار	الاختصاص	المرجع
المدّ[1]	رطل وثلث	لوزن الحبوب بالقمح والشعير والحمص وكيل الدراهم	سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص263، عطا الله الخليفات محمد: المرجع السابق، ص163
المد القروي (المغربي)	مدا وثمن		عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص140
الصاع[2]	4 أمداد نبوية (3 لترات)	لتقدير زكاة الفطر خاص بالحبوب والبقول والفواكه الجافة والزيت	عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص167، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص187، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع نفسه، ص140، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص57
الوسق[3] (الصحفة)	60صاعا (15مدا)	لكيل الحبوب والذرى	بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص57، بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص191.
القفيز[4]	يعادل 12 صاع	لكيل السوائل الزيت والحبوب، الفواكه المجففة[5]	عميور سكينة: المرجع السابق، ص192، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص111، عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص57، قدوري الظاهر: النوازل الفقهية وتنظيم التجارة البحرية، ص29
الوبية[6]	12 مدا قرويا يقارب المد النبوي	لكيل الحبوب والدقيق والشعير،الق مح، التمر[7]	عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص168، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص190، عميور سكينة: المرجع نفسه، ص192، نشيطو حسين: علم المقاييس في المغرب الأوسط، المرجع السابق، ص115

[1] – **المدّ**: هو مدّ النبي صلى الله عليه وسلم وهو رطل وثلث بوزنه صلى الله عليه وسلم، جلب من المدينة إلى بلاد المغرب والأندلس تؤدى به الصدقات والزكاة، لا يزيد عن رطل ونصف ولا يقل عن رطل وربع أي رطل وثلث وسمي بهذا الاسم لأنه قدر ما تمتد به يدا الإنسان لعطاء أو غيره. ينظر: سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص263، عطا الله الخليفات محمد: المرجع السابق، ص163.

[2] – **الصاع**: مكيال أهل المدينة يسع أربعة أمداد لازم لمعرفة نصاب الزرع والصاع الشرعي يساوي أربع حفنات. ينظر: عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص167.

[3] – **الوسق**: من المكاييل الأكثر استعمالا في العصر الموحدي وسمي ايضا "الصفحة" والوسق وسق جمل أي حمل جمل ولا خلاف على تحديد الوسق ينظر: البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص305.

[4] – **القفيز**: مكيال قديم معروف بسائر بلاد المغرب وللقفيز أجزاء تعامل الناس بها منها نصف القفيز، ربع القفيز ربع النصف، الربع، الثمن. ينظر: عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص168.

[5] – قدوري الطاهر: النوازل الفقهية وتنظيم التجارة البحرية بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، مجلة عصور جديدة، ع13، أفريل 1435هـ/2014م، ص29.

[6] – **الوبية**: كيل مصري لكيل الحبوب لها أجزاء من النصف والربع. ينظر: عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص168.

[7] – نشيطو حسين: علم المقاييس في المغرب الأوسط من بداية الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثامن الهجري (من القرن 6م الى 15م) –دراسة تاريخية أثرية– (رسالة ماجستار (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، معهد الآثار، جامعة الجزائر –2– الجزائر، 1432_1433هـ/2011م_2012م، ص115.

الصحفة[1]	25 مدا نبويا	القمح، سائر الأطعمة (الثريد، السمن ،العسل)	بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص191، بلعربي خالد: التعامل النقدي..، المرجع السابق، ص176.
البرشالة	12.5 رطلا	لكيل القمح	مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص357، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص112
الربع	18 رطلا	الزيت	مسعد محمد عبد الله: المرجع نفسه، ص357، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص196
الحمل	250 كغ	الملح	
الغرارة	16 قدحا	الحبوب	
القدح الصغير القدح الكبير	كل 6 منه = وبية كل 8 منه= وبية	الحبوب	سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص265، السيد أبومصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص329
السطل	/	لوزن الشعير	مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص357
القادوس	3 أمداد نبوية	/	كربوع مسعود: المرجع السابق، ص371
القسط	نصف صاع	السوائل:الخل، الغسل، الزيت	سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص265، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي: المرجع السابق، ص326
الكيل	يماثل القدح	السوائل،الأشياء الصلبة، الحبوب	السيد أبو مصطفى كمال: المرجع نفسه، ص325، أبو الفضل محمد أحمد: شرق الأندلس في العصر الأندلسي، المرجع السابق، ص293
الزلافة	8 أمداد أو صاعين نبويين	لكيل الحبوب	نشيطو حسين: المرجع السابق، ص112
الثمن/ الثمنة	6 مدد بمد إفريقي أوفى من المد النبوي	لكيل الحبوب	نفسه، ص108، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص326– ص327
الكر	60 قفيزا أو 12وسقا أو 720 صاعا	الحنطة	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص196
المطر (المطيرة)	5 أقفزة	الزبيب	سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص265، الإحالة، رقم:07
القلة	20 ل	السوائل: الزيت	بن نعمان إسماعيل: مدينة دلس..، المرجع السابق، ص101
الجرة	40ل الى 50ل (وكانت تزن قنطار) أي 18 رطلا أو 16 أوقية	الزيوت	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص199

[1]- **الصحفة**: مكيال مغربي يساوي 48 قادوس والقادوس 3 أمداد نبوية أي أن الصفحة تساوي 48 قادوسا×3 أمداد فتكون 144 مدا، لها أجزاء نصف الصفحة يسمى السدس وهو 12,5 مدا نبويا أو صفحة صغيرة. ينظر :بصديق عبد الكريم :المرجع السابق،ص191، نشيطو حسين: المرجع السابق،ص113 ،بطيب الهوارية: المرجع السابق،ص47.

جدول توضيحي لأهم الأوزان بأسواق الدولة الموحدية:

الأوزان	المعيار	الاختصاص	المرجع
الأوقية [1]	12 درهما (37,5غ)	لوزن الفضة	بلعربي خالد: التعامل النقدي...، المرجع السابق، ص176
	5,31غ	عند العطارين	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص140
	437,47غ	عند البقالين (بائعي الإدام وبائعي الدقيق والخضر والفواكه	
	79غ	عند درازي الجزة (بائعي الصوف الخام)	
	5,39غ	عند درازي الغزل (بائعي الصوف المغزول)	
	15 درهما	بمدينة نكور ومليلية	
المثقال	4,72غ (72 حبة شعير متوسطة)	لقياس وزن الذهب	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص202، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص59، بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص50
القيراط[2]	3 حبات من الشعير	يقاس به الدينار	محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص224
حبة الشعير[3]	4 حبة أرز (0,059غ)	لوزن الذهب والفضة والدينار والدرهم	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص204، بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص224
القرسطون[4]	/	لوزن الدراهم والفلوس	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص111، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص357

[1]- **الأوقية:** هي الثقل ومن حيث العيار هي نوعين أوقية شرعية ثابتة على مر العصور ومقدارها 40 درهما وأوقية اصطلاحية متغيرة بتغير العصور والبلدان وحتى بتغير المدن في البلد الواحد. ينظر: نشيطو حسين: المرجع السابق، ص108.

[2]- **القيراط:** أصله أعجمي عربه العرب مأخوذ من قرط عليه أي أعطاه قليلا. ينظر: سكاكو حورية: المرجع السابق، ص265، الإحالة رقم:09، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص204.

[3]- **حبة شعير:** الحبة هي الوحدة الأساسية لقياس الكتلة وتعرف أنها حبة شعير معتدلة أو متوسطة مقدارها بالغرب الإسلامي 0,059غ معيارها هو سدس 6/1 من الوحدة المستعملة في الوزن وتختلف باختلاف وحدة الوزن (حبة الذهب، حبة الدينار، حبة الدرهم) ووزن الحبة الواحدة يتراوح بين 70إلى 71 ميليغرام وغالبا ما تنقسم إلى حبتين من الشعير الوسط أو 4حبات من الأرز والأرزة 4 سمسمات والسمسمة 4 خردلات والخردلة 4 أوراق نخالة وفي ورقة النخالة أرفع الذرات والذرة جزء من الألف وأربعة وعشرون جزء من حب الشعير. ينظر: بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص204، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص224.

[4]- **القرسطون:** أو القلسطون مصطلح شامي يقصد به ميزان الدراهم أو الفلوس، وجد موضعه بفاس على مقربة من جامع القرويين، من لا يوزن به القيراط. ينظر: بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص204، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص111، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص357.

الرطل[1]	مابين 12 و13 أوقية	المعادن الثمينة (الذهب والفضة)	عطا الله الخليفات محمد: المرجع السابق، ص163، هدية محمود: المرجع السابق، ص192، رابح رمضان: المرجع السابق، ص58، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص140-ص141، نشيطو حسين: المرجع السابق، ص111، محمد عبد الله حبوده مريم: المرجع السابق، ص223
	16 أوقية (506غ)	التوابل	
	1012غ	اللحم، الخضر، الفحم	
	459غ	عند بائعي الإدام وبائعي الدقيق والخضر والفواكه المجففة	
	1265غ	عند درازي الجزة (بائعي الصوف الخام)	
	5,632غ	عند درازي الغزل (بائعي الصوف المغزول)	
	955غ	الرطل البقالي	
	1145غ	رطل الخضاريين	
	22 أوقية	رطل مدينة نكور	
	67 أوقية	رطل مدينة تنس	
القنطار[2]	100 رطل	/	بلعربي خالد: التعامل النقدي...،المرجع السابق، ص176، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص302
	6,50 كغ	عند العطاريين	عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص141
	9,75 كغ	عند البقالي (بائعو الإدام)	
	2,101 كغ	عند الخضارين والجزارين والفحامين	
	5,126 كغ	عند درازي الجزة (بائعو الصوف الخام)	

[1]- **الرطل:** وحدة وزن رئيسية بالغرب الإسلامي يصنع من النحاس يوجد أرطال بحسب المادة الموزونة مثل رطل فلفلي، رطل لحم، ومن حيث التسمية نجد الرطل الإفريقي، الرطل الأندلسي، رطل القيروان، الرطل التونسي، رطل تنس، رطل تيهرت، عرف أجزاء له استعملها المغاربة في أوزانهم فكان نصف الرطل، وربع الرطل يتكون من 12 أوقية والأوقية تتكون من 128 درهما من دراهم الكيل. ينظر: بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص201، عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص171، نشيطو حسين: المرجع السابق، ص111، رابح رمضان: المرجع السابق، ص58، عمير سكينة: المرجع السابق، ص195، عطا الله الخليفات محمد: المرجع السابق، ص163.

[2]- **القنطار:** ورد ذكره في القران الكريم في قوله تعالى: { زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ }، وقوله تعالى: { وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِهِ إِلَيْكَ، وَمِنْهُمْ مَّنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا }، والقنطار هو معيار قيل وزن أربعين أوقية من ذهب ويقال ألف ومائة دينار وهو يعتبر من الأوزان المصرية يساوي 100 رطل وقد يختلف مقدار وزن القنطار من منطقة إلى أخرى ومن سلعة على أخرى فنجد القنطار العطاري والقنطار الفلفلي، هذا الاختلاف في كمية القنطار يرجع لاختلاف قيمة الرطل في بعض السلع كالزيت وتأثرت تبعا لقيمة ما تحتوي الأوقية من دراهم، ولتدارك هذا الاختلاف لجأ التجار في تعاملاتهم إلى تحديد نوع الكيل والوزن مقدما. ينظر: سورة آل عمران، الآية: 14، سورة آل عمران، الآية: 75، عبد العزيز رشيد: المرجع السابق،ص171، نشيطو حسين: المرجع السابق، ص115، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص302، قدوري الطاهر: النوازل الفقهية...، المرجع السابق، ص29، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص59، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص204.

	25,63 كغ	عند درازي الغزل (بائعو الصوف المغزول)	
	100 رطل (2200 أوقية)	في مدينة مليلة ، ونكور	
	2240 أوقية	في مدينة أصيلة	
	150 رطلا (75,6كغ)	الكتان مدينة بجاية	بن ساعو محمد :المرجع السابق، ص59
	4 أرطال (48,3 كغ)	الكتان بمدينة تونس	
	128 رطلا(49 كغ)	الزيت بقرطبة	بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص205
	82 كغ	الزيت بتاهرت	
	100 رطل(22أوقية)	قنطار بمليلة	علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص110، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص356
	مثقالين أو أقل	قنطار السكر بالسوس الاقصى	
	50.4كغ(1600أوقية)	القنطار فإفريقية	محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص223

جدول الأوزان المستعملة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم [1]:

الميزان	المعيار بالغرام	الميزان	المعيار بالغرام
الدرهم	2,975غ	الأوقية	119 غ
الدينار	4,25غ	النش	59,5 غ
المثقال	4,25 غ	النواة	14,875 غ
الدانق	0,495غ	الرطل	12 أوقية = 40 درهما
القيراط	0,2125غ	القنطار	إختلفت في تحديده

[1]- بصديق عبد الكريم : المرجع نفسه، ص205، بن الرفعة الأنصاري نجم الدين أبي العباس: الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تح: الخاروف محمد أحمد إسماعيل، دار الفكر، د.ط، دمشق، 1400هـ/1980م، ص86_ص88.

جدول توضيحي لأهم المقاييس بأسواق الدولة الموحدية:

المقاييس	القيس	الإختصاص	المرجع
الإصبع [1]	ما بين 1,8 إلى 2 سم (6 شعيرات مصفوفة عرض ظهر البطن)	بعض الأطعمة (الجبن المجفف)[2]	عمران زريفي محمد: وحدات القياس، المرجع السابق، ص98- ص99، نشيطو محمد: المرجع السابق، ص108، هدية محمود: المرجع السابق، ص188
القبضة [3]	ما بين 7,20 سم و 7,7 سم (قد تمثل 8 سم)	الأقمشة	عمران زريفي محمد: المرجع نفسه، ص100، نشيطو حسينو: المرجع نفسه،ص144، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص60، هدية محمود: المرجع نفسه، ص188
الفترة [4]	15,4 سم	/	عمراني زريفي محمد: المرجع نفسه، ص102، ص103، بن ساعو محمد:المرجع السابق، ص60
الشبر [5]	ما بين 21,5سم- 23,1سم (أي 12 أصبعا أو 3 قبضات أو نصف ذراع)	القماش، نسيج الصوف	عمراني زريفي محمد: المرجع السابق، ، ص103، ص106- ص107، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص188، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ، ص60

[1]- **الإصبع**: هي وحدة جزئية من الوحدات المكونة لذراع القياس الاصطلاحي (47 سم)، وقصد به عرض إصبع من أصابع الإنسان متوسط الجرم حيث مقداره بلا خلاف بين أهل المقادير ثلث ثمن ذراع أو مقدار عرض 6 حبات من مطلق حب الشعير مصفوفة عرضا (ظهر إلى بطن) مضمونة إلى بعضها بعضا وهو بذلك يعدل من الناحية الرياضية 1,8سم، وتقدير الإصبع في الذراع الاصطلاحية الإسلامية ما يعدل 1,9583سم. ينظر: نشيطو حسين: المرجع السابق، ص108، عمراني زريفي محمد: وحدات القياس في المجتمعات الإسلامية، الإصبع والقبضة والفتر والشبر، مجلة سطور، ع3، يناير 2016م، ص96.

[2]- عمراني زريفي محمد: المرجع نفسه، ص96_ ص99.

[3]- **القبضة**: ما قبض عليه من شيء وما أخذ بجمع الكف مع أطراف الأصابع والمقصود بالقبضة المستعملة وحدة قياس قبضة إنسان معتدل وهي أربعة أصابع بالخنصر والبنصر والوسطى والسبابة وإهمال الإبهام ورد ذكرها في القران الكريم في قوله تعالى : { فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ }، وتعتبر القبضة وحدة جزئية من وحدات الذراع وتمثل سدس الذراع وهي نوعان: القبضة القائمة والقبضة النائمة وبالنسبة لأهل بلاد المغرب والأندلس تعامل بوحدة القبضة النائمة أي 4 من وحدة الإصبع أو السدس وحدة الذراع. ينظر: سورة طه، الآية: 96، عمراني زريفي محمد: المرجع نفسه، ص99 – ص100، نشيطو محمد: المرجع السابق، ص114

[4]- **الفترة**: أو الفتر هي المسافة بين السبابة والإبهام عند فتح اليد اليمنى ونقول فترت الشيء بالفترة أي شبرته وقست مسافته تعتبر الفترة وحدة قياس أساسية تستعمل في التحولات الحسابية من وحدة إلى أخرى وهي جزء من وحدات الذراع ومن ثم تتدرج وفق معامدلات حسابية وصولا إلى وحدة الفترة = 15,4سم كان إنتشارها محدودا في الإستعمالات اليومية في بلاد المغرب والأندلس. ينظر: عمراني زريفي محمد: المرجع نفسه، ص102– ص103، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص60

[5]- **الشبر**: هو المسافة ما بين أعلى الإبهام وأعلى الخنصر، وشبر الثوب أي قسته ولقد قسمت وحدة الشبر إلى عدة وحدات صغيرة مثل: نصف الشبر وثلثه وربعه لحاجة الناس إلي هذه القياسات في تعاملاتهم اليومية التجارية والإجتماعية، وتعتبر وحدة الشبر احد أجزاء وحدة الذراع (يعدل نصف ذراع) وهي وحدة إستغلها الإنسان في قياس الكثير من الأشياء التي يستعملها في حياته، ولقد إختلف طول الشبر من مكان لآخر كغيره من المقاييس المعتمدة على أعضاء الجسم، فلم تكن مستقرة لاختلاف البشر في طول وقصر القامة والشبر منه الكبير والصغير. ينظر:عمراني زريفي محمد: المرجع نفسه، ص 103- ص109 ،نشيطو حسين: المرجع السابق، ص112، هدية محمود: المرجع السابق، ص188، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص112.

الذراع [1]	50سم – 68,35 سم (ما يعادل 24 إصبع أو 6 قبضات أو شبرين)	الأقمشة الكتان المنسوجات الحريرية الثياب الصوفية الأجواخ	هدية محمود: المرجع السابق، ص188، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص375، بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص60، بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص51
القالة[2] الدرازية	46 سم	لقياس الثياب الصوفية	مسعد محمد عبد الله: المرجع نفسه، ص357، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص112
القالة الكتانية	55 سم	لقياس الجوخ ونسيج الحريم والكتان	

التعيق على الجداول:

توضح الجداول الإحصائية السابقة للمكاييل والموازين والمقاييس المستعملة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد لموحدي تعدد وتنوع أسمائها ومعاييرها ومقاييسها بشكل واضح، إضافة إلى وجود أكثر من مكيال في الحانوت الواحد وهذا من الأمور الضرورية، وذلك لأن التاجر قد يستخدم في العملية الواحدة أكثر من مكيال، استعملها السكان في حياتهم اليومية ومعاملاتهم التجارية كعامل أساسي في تنشيطها وتسهيلها لعمليات البيع والشراء إلى جانب النقود، كونها الحكم بين الدافع والقابض وآلة من آليات البيوع.

هذا النظام المعتمد ببلاد الغرب الإسلامي قائم على وحدة أدق من الرطل والدرهم معا ألا وهي "حبة الشعير" أصغر وحدات الكيل ووحدات القياس على الإطلاق من جهة، ونقطة تقاطع الأنظمة الثلاثة فيما بينها من جهة ثانية، إضافة إلى فقه طهارة الموظف في تقدير المد النبوي الشريف الذي كان يتوضأ به الرسول صلى الله عليه

[1]- **الذراع:** هو بسط اليد ومدها وأصله من الذراع وهو الساعد وهو ما بين طرف المرفقين إلى طرف الأصبع الأوسطى والأذرع عددها سبعة (القاضية، اليوسفية، السوداء، الهاشمية الصغرى، الهاشمية الكبرى، الذراع العمرية، الذراع المأمونية)، وينقسم الذراع إلى عدة أجزاء على أن أصغر جزء فيه يتمثل في الإصبع، ولقد كان مقياس الذراع اليد مقياس شائع استخدامه في المغرب الإسلامي لاسيما في عصر الموحدين، ولقد اختلف الذراع من السوق لآخر خاصة لأسواق الأقمشة وحسب المادة المراد قياسها، والذراع عند المالكية يساوي46,37سم والذراع في المغرب يساوي 68,35سم والذراع الشرعية تراوحت مل بين 50و3 سم و 48,54سم حسب طول الإصبع، كما تم استخدام الذراع الرشاشية وهو ذراع واحد وثلث ذراع كمقياس ويعادل 3/1 من الذراع العادي (اليدوي) لأن الذراع العادي يقابل ثلاث أرباع الذراع الرسمي (الرشاشي) الذي يبلغ طوله 55,861 سم متداول بين أهل المغرب والأندلس. ينظر: البلتاجي صابر عبد المنعم علي: المرجع السابق، ص305- ص306، بطيب الهوارية: المرجع السابق،ص51، نشيطو حسين: المرجع السابق، ص 49، ص110،كربوع مسعود: المرجع السابق،ص375، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص226.

[2]- **القالة:** مقياس قريب من الذراع ولعله استخدم لتعويض الذراع في بعض الأوقات ولقياس المنسوجات وهو مصطلح مشتق من مقياس إيطالي يعرف ب Canna، وبأسواق بلاد الغرب الإسلامي استخدمت نوعين هما: القالة الدرازية التي استخدمت في قياس الثياب الصوفية وهي تساوي 46 سم، ولقياس الجوخ ونسيج الحرير والكتان استخدمت القالة الكتانية وطولها 55سم. ينظر: هدية محمود: المرجع السابق، ص190،كربوع مسعود: المرجع السابق، ص375، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق،ص112، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص375.

وسلم. هذا يجعلنا نستنتج أنها على حد قول كربوع مسعود: **"أصبحت خاضعة للمرجعية الإسلامية فأي تغيير للوزن أو الكيل كان يراعي فيه أحكام الشريعة"**[1].

ومرجع تنوع هذه الآليات إلى تنوع المواد والسلع، فنجد مكاييل خاصة بالحبوب اليابسة، وأخرى بالمواد الصلبة، وأخرى للمواد السائلة، ومواد وسلع تحتاج للقيس من أثواب ومنسوجات ومواد خفيفة ودقيقة، ومن المؤكد من خلال ما ورد في الوثائق الموحدية أن المقاييس والأوزان والمكاييل في العهد الموحدي كانت مختلفة من بلد لآخر ومن سوق لآخر وذلك لشساعة مساحة الدولة الموحدية، لهذا حرص التجار والصناع ببلاد الغرب الإسلامي عند الشروع في أمور الصناعة أو عند البيع بذكر القياس والإعلام به، حيث كان الموثقون يشيرون في وثائق البيوع إلى تحديد مقدار الكيل أو الوزن المتعلق بسلعة ما وفق ما يصطلح عليه في منطقة التعامل، وذلك من خلال إشارة أصحاب كتب النوازل إلى ضرورة توثيق ذلك وتقييدهم لأنواع المكاييل والموازيين المتعامل بها، جعل الفترة الموحدية تتميز عن باقي الفترات السابقة في قلة الشكاوي في كتب النوازل التي تتعلق بالتطفيف في الكيل والوزن، **قال الله تعالى { وَأَوْفُوا الكَيْلَ وَ المِيزَانَ بِالقِسْطِ }**[2]، **ويقول سبحانه وتعالى: { وَأَوْفُوا الكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالقِسْطَاسِ المُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }**[3].

وربما يعود ذلك إلى الإجراءات الصارمة التي اتخذها السلطات الموحدية لفرض النظام على مستوى الأسواق، كتحديد نماذج من المكاييل والموازيين تكون بمثابة الحكم يرجع إليه عند الاختلاف، وتقيد بإشارات أو طوابع عليها لتمييزها كما أن هذا من شأن المحتسب وأمناء الأسواق المباشرين لمثل هذه الأمور على أن الفقهاء اكتفوا بالجانب الشرعي، فبينو أحكام الشرع في معنى التطفيف والوفاء بالكيل واعتدال الميزان وحالات الغش فيه. فمن شروط صحة الموازين والمكاييل: يجب أن تصنع أكيال اللبن من الخشب أو الفخار ولا يباع في كيل الزيت، كما يجب أن يكون كيل الطعام مرتفع الجانب أزيد من شبر فإن قصر الجانب يسهل السرقة، والخديعة كما يجب صنع كفات الميزان من الحديد أو النحاس فإنها أسلم من الزيادة والنقصان، كما يجب أن تكون أعمدة الميزان طوال، وأن يكون ثقب مسمار القبة في العمود لا في لسان الميزان فهو أقرب إلى العدل من غيره[4]. وكان على

[1]-كربوع مسعود: المرجع السابق، ص370، ص375.

[2]- سورة الأنعام، الآية: 152.

[3]- سورة الإسراء، الآية: 35.

[4]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص143_ص144، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص113، ابن عبد عبدون: المصدر السابق، ص39 ص41، ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص106_ ص109.

التجار مسح كفات الميزان وتنظيفها بصفة دائمة ومستمرة. أما وحدات الوزن فينبغي أن تكون من الحديد لا من الحجر وعلى كل وحدة العدد الذي تمثله[1].

غير أن الغالب على أهل الأرياف والقرى البعيدة كانوا يشترون المنتجات جزافا دون وزن، كانت الكلمة في هذه المناطق للنظام العرفي ويرجع هذا أساسا إلى ضعف مؤسسات الدولة المركزية وعدم تمكنها من القبائل في أمن أهم شرايين الطرق التجارية بالمنطقة، هذا إضافة إلى تنظيمها لأسواق موسمية وأسبوعية بمناطق نفوذها بعيدة عن أعين مؤسسات الدولة المركزية[2]، لكن المرجح أن هناك من المناطق الريفية التي كانت تستعمل الأوزان في مبادلات[3].

نستنتج أن الحسبة هي الجهاز الرسمي المعتمد من طرف الدولة تنشط بالأسواق في عملية تفتيش مكاييل وموازيين ومقاييس الباعة كانت تنحصر على العموم بالحواضر دون المناطق الريفية والصحراوية لهذا كان المجال مفتوحا للنظام العرفي[4] كما سبق الذكر، ولقد كانت دورات التفتيش التي يقوم بها المحتسب و أعوانه منتظمة لما يجري في أسواق وحظائر المدن، حيث كان المحتسب وأعوانه يجوبون بمعاييرهم ومكاييلهم وموازينهم النموذجية شوارع الأحياء التجارية، وضبط وتقييد كل الشبهات والمخالفات سواء في النوعية أو التسعيرة أو في الأدوات المستعملة، التي لا تتوفر على الصبغة الشرعية وتحميل أصحابها على اقتناء أدوات بدلا من دار العيار شيئا مألوفا[5].

يبدو أن الدولة الموحدية لم تقم بإصلاحات كبيرة و مباشرة في ميدان المكاييل والأوزان ذلك لأنها قامت على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو الأساس الذي قامت عليه الدولة المرابطية التي سبقتها، واعتبروا أن هذه الأمور و غيرها من توابع الحسبة الأمر الذي جعلهم لا يبادرون في توحيد المكاييل والأوزان والمقاييس[6].

---

[1]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص60.

[2]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص144، نشيطو حسين: المرجع السابق، ص75.

[3]- عميور سكينة: المرجع السابق، ص190.

[4]- ورد في نص فتوى على الفقيه يحي بن عمر صاحب كتاب أحكام السوق يستفتيه صاحبها حول بيع القمح والشعير عند تجارهم بمكاييل غير رسمية اتخذها هؤلاء بمحض إرادتهم من غير الرجوع إلى سند شرعي واضح، فيكيلون بها لزبائنهم والأدهى والأمر أن هذه المكاييل غير موحدة، فهي تختلف من حيث الشكل وتتفاوت في السعة من تاجر لآخر، ومع ذلك لم يجد الفقيه ردا غير مواساة سائله بضرورة تدخل الحاكم أو السلطان لوضع حد لتلك الفوضى، باتخاذه مكاييل اصطلاحية على ضوء التوجيهات الشرعية. ينظر: يحي بن عمر: المصدر السابق، ص28_ ص29 .

[5]- نشيطو حسين: المرجع السابق، ص73.

[6]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص533.

3- الوثائق[1] التجارية:

إلى جانب التعامل بالنقد استعملت وسائل أخرى في مختلف الأنشطة التجارية وهي عبارة عن **عقود تجارية** اختلفت صيغها حسب العملية التجارية (عقد بيع، عقد استئجار صانع، عقد استئجار دكان، عقد استئجار دابة، عقد استئجار سفينة، عقد شراكة تجارية...) **وصكوك وسفاتج** (حوالات) **ومعاهدات تجارية**.

أ- عقود[2] تجارية:

كانت العقود التي تختص بنشاط التجارة في المغرب من أهم وسائل هذا النشاط، فإذا باع تاجر محلي أو أجنبي سلعة أو اشتراها كتب ذلك في عقد مشهود، وهذا النوع من العقود هو ما استعمله التجار للمحافظة على حقوقهم، ولمواجهة متطلبات النشاط الاقتصادي المتزايد، وهذا التعاقد الكتابي يشمل جميع أشكال المعاملات التجارية[3]، فالتعاقد الشفوي لم يكن يضمن حقوق مختلف المتعاملين ويؤدي إلى ظهور مختلف أوجه النزاع بين العرف والقانون، بذلك نستطيع القول أن العقود المختلفة أصبحت تمثل القانون والوسيلة الرئيسية لحفظ وصيانة أموال المتعاملين، لذلك لقيت هذه العملية التوثيقية قبولا وشيوعا وصل إلى إلزاميتها في أغلب المعاملات التجارية،

---

[1]- **الوثيقة:** هي كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو مطبوع يصدر من أي مؤسسة رسمية، والتوثيق هو الإحكام والإتقان وما إليه من الائتمان والاعتماد والتأكيد لحفظ الحقوق وصيانة الأموال وإثباتها، الأمر الذي يقضي على المنازعات ويورث أمنا وراحة عند التعاملات، لهذا جاء الأمر بتوثيق الديون في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ }، كما وردت مشتقات لكلمة الوثائق في آيات قرآنية أخرى، في قوله تعالى: { وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ }، وقوله تعالى: { وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُم بِهِ }، وقوله تعالى: { فَشُدُّوا الْوَثَاقَ }، ويعد علم التوثيق من الوظائف التابعة للقضاء، يصح الاعتماد عليها عند التقاضي في غياب الشهود، وقد يقال علم التوثيق، وفن التوثيق، أو صنعة التوثيق، وهي إطلاقات ترد على مسمى واحد بينها عموم وخصوص، فالتوثيق من حيث صلته بالفقه هو علم، ومن حيث صلته بالكتابة هو فن، ومن حيث صلته بالوظيفة هو صنعة، ومن مرادفات علم الوثائق عند علماء الفقه الإسلامي علم الشروط، يبحث فيه عن كيفية سرد الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات، وكيفية تدوين الأحكام الشرعية، ولقد سمى المؤلفون المسلمون في هذا الفن كتبهم بـــ "الشروط" أو "الوثائق" أو "العقود"، وعلم الشروط يقوم على أصول يجب أن تتوفر هي: 1- الإحاطة بالأحكام الشرعية المتعلقة بالوثيقة، 2- صياغة الوثيقة بعبارة وأسلوب دقيق، مع إتقان الكتابة ومعرفة اللغة العربية والتحكم فيها، 3- الإحاطة بالعادات والأعراف السائدة بين المتعاملين وتشترط الثقة والعدالة، ينظر: سورة البقر، الآية: 282، سورة آل عمران، الآية: 81، سورة المائدة، الآية: 07، سورة محمد، الآية: 04، متاجر صورية: علم الوثائق والوثائقيين في الأندلس ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين- دراسة توثيقية ببليوغرافية- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في علم المكتبات والعلوم الوثائقية)، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1434-1435هـــ/2013-2014م، ص 64- ص67، حاكمي الحبيب، بواية عبد القادر: إسهام عقود المعاملات المالية والإدارية في رصد صنائع الأندلسيين وحرفهم، مجلة عصور الجديدة، مج7، ع 26، 1438 هـــ/ أفريل2016 -2017م، ص372، بولطيف لخضر: علم التوثيق في الغرب الإسلامي ودوره في الرقي بالنظم القضائية، مجلة عصور، ع 16-17، جوان- ديسمبر 2010-2011م ، ص 194، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص128 - ص129.

[2]- **العقد:** هو الموثق والميثاق وهو العقدة التي تربط بين طرفين وقيل: العقد ما يعقده العاقد على أمر يفعله هو أو يعقد على غيره فعله على وجه إلزامه إياه، وتنقسم العقود حسب الفقهاء إلى مجموعتين هما: عقود المعاوضات وعقود التبرعات. ينظر: كربوع مسعود: المرجع السابق، ص358.

[3]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص 333.

نظرا لتبنيها المبكر من طرف القانون الإسلامي فلقد كان سكان بلاد الغرب الإسلامي سواء العامة منهم أو ممن يزاولون النشاط التجاري، وعلى مر مختلف الفترات نشاطا للعقود التجارية اعتمادا على رؤية شرعية أن الأصل في العقود هو الوفاء بها[1]، ولا علاقة في ذلك لانعدام الثقة بين فئات المجتمع وغياب معاني التعاون والتكافل الاجتماعي، إذ غاية ما هنالك أن الإنسان عرضة للنسيان والخطأ أوالموت المفاجئ، كما أنه لاختلاف نفوس البشر وتقلب أمزجتها في بعض الأحيان بين المحبة والبغضاء، تأثيرا على ما قد يبرم بينهم من عقود وتوكيلات فضلا عن أن بعض النفوس لا تسلم من الطمع والجشع جريا وراء أغراض دنيوية بعيدا عن الوازع الديني والأخلاقي، ولذا حصن الشارع الحكيم مختلف هذه المعاملات بالتوثيق والإشهاد حفظا للحقوق والذمم[2].

لذلك اهتم الموثقون والعدول ببلاد الغرب الإسلامي بتسجيل عمليات البيع والشراء والأكرية والإجارات ورسوم الاستحقاق، نظرا لأهميتها في المحاسبة المالية وتحصيل المكوس من جانب السلطة، ومعرفة الأرباح التجارية وتسهيل المعاملات، لاسيما تلك المتعلقة بالوسطاء والوكلاء خارج البلد[3]، لأن المعاملات المالية الخارجية لبلاد الغرب الإسلامي عرفت إلزامية التعامل بـــ "العقود التجارية" المختلفة، وهو ما اعتبرته السلطة شرطا أساسيا للتعامل مع التجار الأوروبيين حفاظا لحقوق الجميع، وتجاوزا لمختلف مشاكل اللغة والتواصل بين الطرفين، ولما تعرفه العملات من اختلاف بين طرفي هذا التعامل التجاري وهو ما ساهم في ظهور نشاط الموثقين، وبذلك أصبحت الوثائق الأكثر إفادة لتاريخ التجارة الخارجية لبلاد الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، هي سجلات الموثقين بما حملته من عقود الطلبيات والشركات البحرية، وعقود الكراء البحري، والمبيعات وهذه العقود في غالب الأحيان تأخذ الطابع الرسمي سواء كانت العقود المبرمة في الموانئ الأوروبية والمغربية، وتجدر الإشارة أن العقود التجارية مع التجار الأوروبيين لم تشكل اللغة ولا طبيعة العقود عائقا في هذه الممارسة، واستمرار العمل بها حيث اشترط وجود مترجمين لضمان نجاح توثيق العقود بين العربية واللاتينية[4].

عموما كانت العقود تبرم بحضور المتعاملين والعدول الشهود، توثق إسم المبتاع والبائع وتحديد صفة المبيع وتسجيل معاينة المبتاع لمشترياته، وكذا الشروط المبنية لصحة البيع وصفة لإيجاب والقبول[5]. ولقد كان استئجار ممتلكات الغير من أجل منفعة مقابل المال من أبرز المعاملات التي كانت معروفة بين المغاربة عصر الموحدين، فهناك

[1]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص 360- ص 361.
[2]- حاكم الحبيب، بوباية عبد القادر: المرجع السابق، ص 376 .
[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 179.
[4]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص 362- ص 363 .
[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 179.

العديد من عقود الإجارة (الأكرية) التي ترجع لتلك الفترة والتي شملت استئجار جميع أنواع الممتلكات النفعية، مثل الدور والفنادق والحوانيت والحمامات والأفران والبساتين والسفن والرحى والدواب حتى حلي النساء والملابس وأواني الطبخ كانت تأجر في تلك الفترة[1].

لقد واكب ازدهار حركة التدوين والتوثيق في ميدان العقود وتسجيلاتها النهوض الاقتصادي والتنظيمي، حيث تتضح بعض أوجه هذا الازدهار في الإنتاج الفقهي بوصفه الحيز المنظم لمختلف تعاملات المجتمع، ومن الكتب وثيقة الصلة بالمعاملات التجارية بصفة عامة وبأوجه العقود التجارية والتنظيمية بصفة خاصة[2]، نذكر على سبيل المثال: كتاب "المقصد المحمود في تلخيص العقود" لأبي الحسن بن يحي الجزيري (ت 585هـ/1189م)، وكتاب "أحكام السوق" ليحي بن عمر (ت 289هـ) وكتاب "أكرية السفن" لأخيه محمد (ت 310هـ)، وكتاب "النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام" لأبي الحسن بن عبد الله المتيطي (ت 570هـ/1174م)، تعد هذه التصانيف وغيرها نتاج تداخل في صنعها التجار والفقهاء والحكام وغيرهم .

- **التعليق على نماذج من العقود التجارية:**

– التعليق على "وثيقة بشراء مملوك" (الملحق رقم: 01)

إن من ترتيبات عمليات بيع الرقيق وجوب تسجيلها في دفتر يحمل اسم البائع وصفته ويكون معروفا أو يأتي بمن يعرفه، كما يجب أن تتضمن هذه العقود تاريخ عملية البيع وموضوع البيع وصفته وثمنه واسم البائع واسم المشتري، ولقد قام المحتسب والفقهاء والقضاة بدور الرادع لممارسات النخاسين وخداعهم وضبط عمليات البيع والشراء والتزام حدود الشرع وتعاليمه، بحيث لايجوز بيع الحر والمدبر والمكاتب والأمة الحامل بعد ستة أشهر والعبد الأبق. كما أعطيت للمبتاع مهلة تسمى "العهدة" اختلفت الآراء في تحديد مدتها فكان الاتفاق على حصرها في ثلاثة أيام سوى اليوم الذي اشترى فيه وإن كان في أوله، وذلك بالنسبة للأمراض غير المزمنة، أما مدة العهدة بالنسبة للأمراض المزمنة مثل الجذام والبرص والجنون فقد حددت في سنة من بعد انقضاء عهدة الثلاث المذكورة، وهكذا كان بإمكان المبتاع رد العبد أو الأمة خلال عهدة ثلاثة أيام إذا أصابه صداع أو جرح أو رمد وقبيل انقضاء سنة، إذا ظهرت عليه أعراض البرص أو الجذام إذ وجب المبتاع رد المملوك بذلك إلا أن يشاء المبتاع احتباسه، وكان عقد بيع المملوكة أو المملوك يتضمن عنصرا صريحا بهم "عهدة الثلاث والسنة". ولقد أفاضت

[1]– البلتاجي صابر عبد محمد علي: المرجع السابق، ص331– ص332 .

[2]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص513.

مصادر الفترة ذات الطابع الفقهي في الحديث عن استبراء الأمة قبل انتقالها من سيد لآخر اتقاء اختلاط النسب ونشوب الخلافات بشأنها ولقد تدخلت السلطة لتنظيم عمليات البيع وإخضاعها لرقابتها وردع المخالفين، فقد أوجدت الدولة الموحدية منصب أمين أسندت إليه مراقبة أسواق الرقيق، مما يعني وقوفها على تجاوزات مست هذه العمليات[1].

– التعليق على "عقد شركة في الدلالة والسمسرة " (الملحق رقم: 02)

تعتبر هذه الوثيقة التجارية إثبات على نشاط شراكة السمسرة أو الدلالة والتي تمثل شراكة معقودة بين طرفين على الدلالة والسمسرة، وهي نوع من أنواع الشراكة، تعقد بين طرفين من أجل التربح ويكون تقسيم الربح على حسب ما ينفق كل طرف وما يبذل من جهد، وقد عرفت تلك الفترة الدلالة والسمسرة على سلع وأشياء عديدة، مثل الدلالة على الدور والضياع، أو بالرقيق وتقوم شراكة السمسرة على الأمانة والثقة بين الطرفان المتشاركان من أجل ذلك، فأي طرف منهم حصل على ربح يبلغ به الطرف الأخر من أجل القسمة فيما بينهم. وإضافة إلى شراكة الدلالة والسمسرة عرفت أسواق الدولة الموحدية نوعان آخران من الشراكة وهما شراكة القراض وشراكة الوكالة- سبق الإشارة إليها سابقا في عنصر أنواع البيوع- وبشكل عام عقد الشراكة كيف ما كان نوعه كان المال هو المقصود من الجانبين حكما، أو أن يقصد أحدهما المال والآخر المنفعة لأن المنافع تنزل منزلة الأموال[2].

– التعليق على " عقد ابتياع الحيوان الحاضر" (الملحق رقم: 04)

يذكر فيه المتبايعين وجنس الحيوان وصفته ولونه وسنه وعدد الثمن وصفته وقبضه أو حلوله أو تأجيله إلى أجل معلوم، و قبض المبتاع الحيوان وتقليبه إياه والعيوب والتزامها ووصف البيع بالصحة والمعرفة بقدره ذلك كله، وعقد الإشهاد عليها بمحضر الحيوان وعلى عينه وكونه بيد مبتاعه والتاريخ[3]، والمدينة التي بيع فيها الحيوان[4].

---

[1]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب والأندلس...، المرجع السابق، ص227- ص232، الغرناطي إبراهيم بن أحمد: الوثائق المختصرة، تح: إبراهيم بن محمد السهلي، الجامعة الإسلامية، ط1، المدينة المنورة، 1432هـ/2011م، ص 166 - ص 170.

[2]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص 223- ص 331.

[3]- الغرناطي إبراهيم ابن أحمد: المصدر السابق، ص 176- ص 177.

[4]- بن مرزوق بن بركي السلمي فايز: المقصد المحمود في تلخيص العقود لأبي القاسم علي بن يحي بن القاسم الجزيري (ت 585هـ)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الفقه)، مج1، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421-1422هـ/ 2000-2001م، ص 194.

– التعليق على "عقد استئجار صانع" (الملحق رقم: 05)

يبدو أن عملية استئجار الحرفيين كانت تخضع للدقة والضبط في تحديد نوعية الحرفة التي يشغل بها (كتان أو قطن أو حرير)، وكذلك مكان المصنع الذي استؤجر للعمل فيه ومدة الاستئجار وتاريخها، وتستهدف هذه الدقة والضبط الحيلولة دون حدوث مشاكل بين الصانع ورب المصنع، كما يتضمن العقد كذلك تحديد مبلغ الاستئجار الكلي والقدر الذي دفعه رب المصنع للحرفي، والمبلغ المتبقي من القيمة مؤجلة تؤدي بعد الانتهاء من العمل. ويبدو أنها لم تكن شهرية وإنما مرتبطة بنهاية العمل، ولقد حدد في العقد واجبات الصانع الأجير ومنها الاجتهاد في العمل والأمانة في ما يصنع وبذل الجهد والنصيحة، وذلك بغية تحقيق جودة البضائع المعدة للسوق، كما أن وسائل الإنتاج من آلة وأدوات الحرفة، لم تكن في ملكية الصانع، بل كان يملكها رب المصنع ولذلك يمكن أن نفترض أنه كان في تبعية تامة له. ووجب على طرفي العقد أن يتأكدا ويتثبتا مما ورد في العقد قبل بدء العمل به، وذلك حسما لأي نزاع قد يقع فيما بعد، بذلك يتضح أن حقوق الصانع الحرفي وواجباته كانت مضمونة في العقد، لكن على صعيد الواقع العملي نتساءل إن كانت هذه الضوابط تطبق بشكل فعلي لا يمس حقوقه[1].

– التعليق على عقود كراء المؤسسات التجارية (الملحق رقم: 06)

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من المعاملات كان شائعا ببلاد الغرب الإسلامي في عصر الموحدين، حيث كانت عقود الأكرية تتضمن العديد من الشروط والقواعد التي تحفظ حقوق وواجبات الأطراف المتعاملة ومنها: وصف المنافع والممتلكات التي يراد استئجارها وصف دقيقا مع تحديد المكان والناحية والبلد والمنطقة التي توجد بها المنافع التي يراد استئجارها، وتحديد عدد الأفراد الذين يأجرون المنافع أو يستأجرونها وذكر أسمائهم، كذلك يجب تحديد فترة الإجارة تحديدا دقيقا، وكذلك تحديد قدر الأموال المدفوعة من أجل إجارة المنافع تحديدا دقيقا مع تحديد زمن دفعها وقبضها وطرق دفعها، وذكر التسهيلات والحقوق الإضافية التي قد يمنحها المكترى لصاحب المنفعة المؤجرة[2].

---

[1]– بوتشيش إبراهيم القادري: النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (ق5–6 هـ/ 12–13م)،"تجديد التاريخ الإسلامي: كيف ومن أين يبدأ ؟"، مجلة الاجتهاد، ع 22، السنة السادسة، شتاء 1994م، ص17– ص18، بوتشيش إبراهيم القادري: تاريخ العوام في مغرب العصر الوسيط بين فقر الوثائق وإمكانيات التجاوز ضمن كتاب: تاريخ الغرب الإسلامي قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة، د.ط، بيروت، د.ت، ص 33– ص 34

[2]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص 331– ص 332 ، هدية محمود: المرجع السابق، ص 177.

– التعليق على " عقد اكتراء الدواب " (الملحق رقم: 07)

وفي السياق ذاته وهو النظام التعاقدي وتوثيقه أجمع أهل الاختصاص دون اختلاف بينهم على جواز كراء الدواب لأجل تسخيرها، والملاحظ أن الشريعة الإسلامية قد نصت على مجموعة من الشروط لكراء الدواب، وهي أن العقود لازمة للمتكاريين ولا يحق لأحدهما الخيار في حلها ولا يجوز في الكراء الغرر أو المجهول فلا بد من تسمية الكراء وضرب الأجل أو تسمية المسافة أو تسمية الحمولة أو نوعية السخرة التي تم كراء الدابة لأجلها. ولا يختلف موضوع لإجارة عن الكراء حيث يعتبر إحدى أوجه نظام التثمير التعاقدي، ومن الطبيعي أن تتعدد أشكال الإجازات وأغراضها تبعا للحاجة الداعية إليها من نقل وحمل أو الاستدلال على الطريق أو سياقة الدواب وغيرها بل في كل شيء له منفعة فيؤجر لينتفع به ولا يستهلك عينه[1].

– التعليق على " عقد كراء السفن " (الملحق رقم :08)

يبدو أن عمليات كراء السفن كانت تسير وفق ما يمليه الفقهاء والتي عرفت نوعين رئيسيين هما: عقود الكراء المعين وعقود الكراء المضمون، والتي كانت تهدف إلى الحفاظ على ممتلكات التجار وعامة أرباب الأموال من مكر الأكرياء والمقارضين ومن شاكلهم تشريعات تلزم أرباب السفن تضمين ما استحملوه، خصوصا أولئك الأكرياء غير المأمونين على حمل الطعام والإدام عليه، ولقد ألزم في هذه العقود تحديد نوعية البضائع المشحونة وتقدير خسائر الرحلات البحرية، وصولا إلى توثيق كل صيغ التعامل بين أرباب السفن أو بين التجار والمستثمرين في قطاع النقل البحري[2].

وتجدر الإشارة أن الكراء على ثلاث أوجه هي: كراء مفتوح أي أنه لا يشترط ذكر المدة في الكراء السفينة لأنه يتعذر التحكم في مدة الإيجار، فهي إنما يسيرها الله عز وجل بتسخير الريح والبحر، وكراء معلوم بالزمن لأن أصحاب السفينة ربما ظنوا أنهم يقيمون مدة يسيرة فيقيمون المدة الطويلة، فمن أجل ذلك لا تجوز إجارتهم إلا بذكر المدة فإذا عاق عائق أو عرض عارض نظر الحكم في ذلك حينئذ. فإن كان شيء لا يدخل منه كثير ضرر على أحد المكتارين ألزمهم الصبر والمقام إلى زوال ذلك، وإن كان شيء يدخل عليهم منه ضرر مثل أن يتراخى أمر أهل السفينة إلى وقت لا يجب فيه السفر لإرتجاج البحر وكلب الشتاء أو لخوف عدو فسخ العقد بينهم، والوجه الثالث من أجوه كراء السفن هو كراء معلوم بالمكان أي الكراء على البلاغ. وتجدر الإشارة أن هذه

[1]– كربوع مسعود: المرجع السابق، ص513– ص514.

[2]– كربوع مسعود: المرجع نفسه، ص517.

العقود تخضع أيضا للقانون الوضعي والإداري، يتجلى ذلك في التدخل المباشر للسلطان في الشؤون الملاحية الذي كان يهدف إلى استخلاص المستحقات المالية المفروضة على مستعملي مراسي الدولة، عن طريق مصالح مختصة لمراقبة الوارد والصادر، بحيث لا يبحر سفينة إلا بعلمها ويبدو أن الجبايات كانت تؤخذ على السفينة وعلى الحمولة كذلك، فهذه الضرائب المستخلصة كانت بمثابة عقد بين السلطة وبين المشتغلين بالبحر مقابل توفير الأمن في المراسي وحتى في مرافقة قوة عسكرية، تسهر على استتباب الأمن في محيط المرسي[1].

إضافة إلى ما تقدم تذكر النصوص التاريخية إبرام عقود كراء لسفن أجنبية، كما كان سنة 1253 حيث أنجز عقد كراء بحري لسفينة بجنوة بموجبه تنطلق الرحلة البحرية يوم 08 سبتمبر 1253م من ميناء مالقة إلى بجاية أو تونس، وفي سنة 1263 م أنجز عقد كراء بحري لسفينة بيزية لاستقبال حمولة من البضائع مرسلة من ثلاثين تاجر إلى بجاية، سافر أربعة منهم فقط واعتمد الباقي من التجار الستة والعشرون على شركائهم المستقرين ببجاية لاستقبال السلع بالمرسى يقوم قائد المركب برصد لائحة السلع في كتاب السفينة، وبعد الإنزال تراجع حسابات الحمولة وتوزن من قبل وازن يختاره والشركاء وصاحب المركب بصفة جماعية توافقية[2].

ب- الصكوك[3] والسفاتج[4] (الحوالات):

لم تقتصر المعاملات التجارية على التعامل بالعملة النقدية أو ما يعرف "بالبيع نقدا" فقد استعملت الصكوك والسفاتج في ميادين متعددة من مختلف أوجه النشاط التجاري، والمالي على مستوى القطاعين الرسمي والشعبي[5]. لقد استخدمت الصكوك بين الموحدين كحكومة وأهل المغرب كأفراد، عندما دفع الأمراء والخلفاء المنح والعطايا أحيانا إلى الشعراء والفقهاء والمقربين[6]، مثال ذلك أن عبد المؤمن منح أهل جبل زرهون صك بإعفائهم من

---

[1]- مراحة خالد: الملاحة البحرية في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط- دراسة في كتاب أكرية السفن لمؤلفه: أبو القاسم القروي، مجلة آفاق الثقافة و التراث، ع89، السنة 23، جمادى الأولى 1436هـ/ مارس2015م، ص131- ص132.

[2]- بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، ص182.

[3]- **الصكوك**: مفرده صك وهي كلمة معربة، والصك في اللغة هو الضرب الشديد بالشيء العريض، واصطلاحا معناه سند الدين وفي الوقت الحاضر الشيك، والمرجح أن العمل بالصكوك في بلاد المغرب كان معروفا منذ ق 3 هـ قبل الشهادة التاريخية، لابن حوقل التي كانت في ق 4 هـ. ينظر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: الموسوعة الفقهية، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ج 27، ط1، الكويت، 1422هـ/1992م، ص46، عطا الله الخليفات محمد: المرجع السابق، ص 162، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص366.

[4]- **السفاتج**: مفرد سفتجة، معرب "سفته" أي الشيء المحكم وسمي هذا القرض به لأحكام أمره، وهو أن يدفع إلى التاجر مالا قرضا ليدفعه إلى صديقه في بلده ويدفعه على سبيل القرض لا عن طريق الوديعة لأن ذلك التاجر لا يدفع عين المال بل يؤدي مثله، فلا يكون وديعة وإنما يفرضه ليستفيد المقرض من خطر الطريق. ينظر: بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص359، لإحالة رقم 02، بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص106، الإحالة رقم: 02.

[5]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص365، بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص380.

[6]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص131.

الضرائب، وتأمين أموالهم جزاءا لهم على دخولهم في طاعة الموحدين دون قتال بل ساعدوهم في ضم مكناسة، كما كان الكتاب ومستشاري القنصليات الأجنبية يتكفلون بتحرير صكوك البيع لرعاياهم في المؤسسات المالية المغربية[1]. كانت هذه الصكوك تثبت في الدواوين باعتبارها من النفقات التي تم صرفها من بيت المال، وكان صرف الصك من الصيارفة يقتضي أخذ عمولة عليه، وكانت الصكوك في العادة تصرف إما عند الصراف أو في بيت المال[2]، ويجرى تحرير الصك بدقة حيث يدرج فيه اسم صاحبه ومقدار المبلغ الواجب الدفع رقما وكتابة وموعد الدفع وقد يؤرخه ويختم عليه بختم خاص ويصدق عليه[3]، فهي من المعاملات الورقية المستخدمة في المجال التجاري وتكون بمثابة أمر خطي يدفع بواسطته مقدار معين من النقود على الشخص المسمى فيه، وذلك لأن التعامل بالمبالغ الكبيرة أصبح يواجه بعض الأخطار وخاصة من ناحية نقلها من بلد إلى آخر لذلك لجأ التجار إلى استعمالها حتى لا تتعرض أموالهم للصوص وقطاع الطرق[4].

أما بالنسبة للسفتجة أو ما يعرف بالحوالة هي أن يعطي مالا لرجل له مال في بلد يريد أن يسافر إليه، فيأخذ منه خطا "سفتجة" لمن عنده من المال في ذلك البلد، فيعطيه مثل ماله الذي سبق أن دفعه قبل سفره وتحديد أجل وأجر صرف السفتجة، كان يتم حسب اتفاق الأطراف المعنية فإذا اشترط أداء المال في وقت محدد فهي "سفتجة بأجل" يتم صرفها حينما يحل وقتها، ويكون صرفها إما دفعة واحدة أو على دفعات، وكان الصرافون والوكلاء يقومون مقام البنوك في تحويل هذه السفاتج إلى نقود مقابل خصم مبلغ من المال المحول أو أخذ فائدة حيث حدد السعر السائد لعمولة صرف الشيكات والحوالات عشرة في المائة (10%)[5]، يتم التعامل في هذا النوع من المعاملات التجارية (الحوالة) الواحدة ثلاثة أو أربعة أشخاص هم "الساحب" وهو الذي يحررها ويسلمها مقابل مبلغ مالي أو بضائع، و"الحامل" وهو الذي يستلمها من الساحب، و"المسحوب عليه" وهو الذي يتلقى الحوالة في البلد الأخر ويتكفل بدفع المبلغ المدون على الحوالة، و"المستفيد" هو الذي يتسلم المبلغ المدون على الحوالة من المسحوب عليه، وإذا كان الحامل ينتقل بنفسه إلى البلد الآخر فيكون هو المستفيد في نفس الوقت[6]، لم تقتصر استخدام الصكوك والسفاتج في تاريخ المعاملات التجارية ببلاد المغرب على المغاربة، بل استخدمت في

[1]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص 294.

[2]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص131.

[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص219، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص366، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص131

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص130- ص131.

[5]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص368، ص366، بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص381.

[6]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص221.

الفنادق والقنصليات لرعاية مصالح التجار النصاري بمدن وموانئ بلاد المغرب الإسلامي[1]، كما انتشر استعمالها على مستوى محطات القوافل التجارية، واستخدمت أيضا في التعاملات التجارية لبلاد الغرب الإسلامي مع الأقاليم الأخرى خاصة مصر والمشرق الإسلامي بشكل عام[2]، أشارت إحدى النوازل أن رجلا كتب لصهره بمدينة قفصة بإفريقية وصية بأن يتسلم مبلغا من المال من شخص فأحاله الأخير على شخص آخر[3].

استخدم أهل المغرب والأندلس الصكوك والسفاتج في المعاملات التجارية المتنوعة كدفع الديون وفي أعمال البيوع والشراء وخاصة الضخمة منها، والهدف هو نقل النقود من مكان لمكان دون التعرض لأخطار الطريق، فهي وسيلة للحيلولة دون نقل المبالغ الكبيرة من بلد لآخر، وكانت تستخدم أيضا في تحويل الدين من شخص لآخر، وأصبح من الممكن تصفية الحساب بين تجار من مدن وأقاليم مختلفة ومتعددة دون الحاجة لنقل النقود، كونها خفيفة الحمل بعيدة عن يد اللصوص فكانت من الوسائل المأمونة من الضياع والسرقة، ووفرت جانبا هاما من الائتمان للتجارة بين الأقاليم الجغرافية، وهو ما يمكن اعتباره تطورا في المعاملات التجارية ومظهر من مظاهر الوحدة الاقتصادية[4].

إن أكثر المشتغلين بالصيرفة هم اليهود والنصارى خاصة في المعاملات التجارية مع الخارج[5]، وهو ما يوضح معارضة الفقهاء للصكوك والحوالات واعتبروها من أوجه الربا وحرموا في مواضع مختلفة التعامل بها[6]، فلا تصح الحوالة إذا كان الدين من الذهب ليأخذ بدلا منه فضة، وذلك لوجوب تماثل الحقين في الجنس والقدر والحلول والتأجيل[7]، ويحذر الفقهاء من التلاعب بالقضايا المتعلقة بالنقود كالصكوك التي تصرف إلى أجل معين، والحوالات التي تأتي من بلدان أخرى[8]، ورغم ذلك فإن نظام الصكوك والسفاتج (الحوالات) ظل مستعملا طيلة العصر الوسيط، حيث اشترط الفقهاء لجواز العملية أن يتم الدفع للغريم (وهو المحال أو المنتفع بالمال) بحضور المحيل

---

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص174، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص368.

[2]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص368.

[3]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص222.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص131- ص132، عطا الله الخليفات محمد: المرجع السابق، ص162، كربوع مسعود: المرجع السابق، ص366- ص369، بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص380- ص381، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص294، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص174، بلعربي خيرة: المرجع السابق، ص 106.

[5]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص219، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص174، علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص113.

[6]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص367، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص132، بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص 382، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص 175.

[7]- كربوع مسعود: المرجع نفسه، ص 369.

[8]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص 113.

وبقبول الأطراف المعنية التي ذكرناها[1]، لذلك كان المحتسب يتفقد الصيارفة فإن عثر على مراب أو ما لا يجوز فعله فإنه كان يقوم بعزره و إقامه من السوق هذا بعد أن يعرفهم بأصول مسائل الربا[2].

يبدو أن نظام الصكوك والحوالات كان منتشرا بشكل أو بآخر في المعاملات التجارية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في الفترة الموحدية وبعدها.

– عقد حوالة:

أحال فلان فلانا على فلان بكذا وكذا دينارا من الفضة أو الذهب وجدت له قبله ليقبضها منه عن مثلها صفة وعددا، وجبت للمحال قبل المحيل برسم الحلول إحالة قطع خرج إليها المحال ورضي بذمة المحال عليه عوضا من ذمة المحيل، وبمحضر المحال عليه وبموافقة على ذلك والتزامه دفع ذلك من غير عذر ولا نزاع، وشهد على الثلاثة بذلك في كذا[3].

التعليق:

وجب في عقد الحوالة ذكر المحيل والمحال عليه والمحال به وعدده وصفته وحلوله ومما هو، وأن على المحال عليه مثله أو أكثر وعلى صفته وحلوله أو تأجيله وقبول المحال ذلك وعلمه بملاء المحال عليه، والمعرفة بقدر ذلك وعقد الإشهاد على المحيل والمحال وحضور المحال عليه وإقراره بذلك ورضاه، ويتفق الغرناطي إبراهيم بن أحمد وابن سلمون الكتاني أنه لا يشترط رضا المحال عليه وكذا لا يشترط حضوره وعلمه على المشهور، ولا تجوز الحوالة على الغائب، وفي العموم لصحة عقد الحوالة وضح الفقه خمسة شروط هي:

1- رضى المحيل والمحال بها.

2- أن يكون دين المحال حالا.

3- أن يكون الدينان سواء في العدد والصفة.

4- أن لا يكون الدينان طعاما من سلم أو أحدهما و لم يحل الدين المستحال به.

5- أن لا يغره من إفلاس يعلمه من المحال عليه [4].

---

[1]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص 221.

[2]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص 113.

[3]- ابن سلمون الكتاني: المصدر السابق، ص 311، الجزيري: المصدر السابق، مج2، ص460.

[4]- الغرناطي إبراهيم بن أحمد: المصدر السابق، ص 212- ص 214، ابن سلمون الكتاني: المصدر السابق، ص 311.

ج- المعاهدات والاتفاقيات والمراسلات التجارية:

اعتنى الموحدون بالتجارة الدولية مما جعلهم ينظمون عددا من المعاهدات التجارية والاتفاقيات أو تبادلت بعض الرسائل، حسب الظروف السياسية والاقتصادية مع بعض الدول[1]، التي كانت تتنافس في إبرام معاهدات مع الدولة الموحدية نخص بالذكر مدن الجمهوريات الايطالية مثل: بيزا، جنوة، البندقية، صقلية، ومرسيليا و غيرها من الممالك المسحية[2]، حيث يتبادل الطرفان السفارات الأولية لتليها سفارات فوق العادة، ثم يحرر نص المعاهدة بلغة البلد الذي يصل إليه السفير، وتحفظ في نسختين مختومتين وموقعتين من طرف الملك وعادة ما تكون شاملة لجوانب عديدة سياسية واقتصادية وتجارية، وبعد المصادقة على نص المعاهدة يختم سلطاني كما سبق الذكر تصبح سارية المفعول لمدة زمنية معينة قابلة للتجديد[3].

نصت تلك الاتفاقيات في خطوطها العامة على تأمين الملاحة والتجارة المتبادلة وتحديد أسس التجارة بين الطرفين وضمان حصول الأوروبين الأجانب على مقرات لمزاولة نشاطهم التجاري، وممارسة ديانتهم وحريتهم في الكنائس والمقابر وفنادق لإقامتهم وحماية بضائعهم، كما تحدد في بنود هذه المعاهدات الموانئ التي يترل فيها التجار الأوروبيون، إضافة إلى مواد تنص على الحماية من القرصنة ومعاقبة مرتكبيها مع توفير الضمانات اللازمة لذلك، وتحديد الضريبة التي يدفعها هؤلاء التجار للدولة الموحدية، وعموما فقد تضمنت هذه المعاهدات العديد من مواد التجارة المختلفة حتى تلك المواد التي تنص على معاقبة التجار لمخالفتهم القوانين التجارية من طرف القناصل، وكذا طرق للفصل بين التجار المسلمين والتجار الإيطاليين، ومصير السفن التجارية التي تتعرض للكوارث البحرية وقضية وراثة التاجر المتوفي وكراء السفن والسلع الواردة والمصدرة وثمنها[4].

شهدت فترة حكم الموحدين العديد من المعاهدات والمراسلات التجارية، والتي نصت بنودها على احترام حرية التجارة واحترام السفر في البر والبحر، نذكر منها على سبيل المثال سنة 576 هـ/1180م ارتبطت صقلية بعلاقة تجارية مع الدولة الموحدية عهد الخليفة أبي يعقوب لمدة عشر سنين، وعلى أثرها استثمر النورمان فندقين في زويلة والمهدية[5]، أما عن العلاقة التجارية للموحدين مع جنوة كانت أول معاهدة سنة 548هـ/1153م[6]،

---

[1]- مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص 309.

[2]- سيدي موسى محمد الشريف: بعض الجوانب الاقتصادية..، المرجع السابق، ص 119.

[3]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص 294، سيدي موسى محمد الشريف: بعض الجوانب الاقتصادية..، المرجع السابق، ص119 - ص120.

[4]- حداد مزوزية: سياسة الدولة الموحدية...، المرجع السابق، ص239- ص240، ص242، ص244، الهدون حامدي: المرجع السابق، ص294، هدية محمود: المرجع السابق، ص19.

[5]- أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 455.

[6]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص 301.

واستفادت من امتيازات منحت لها سنة 555هـ/1160م[1]، وجدد الاتفاق التجاري بين جنوة والدولة الموحدية في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي عام 557هـ/1161م تقرر فيها دوام السلم بينهما لمدة خمسة عشر سنة، ولكنه كان شفوي إلا أن شهرته عمت سائر الموانئ المتوسطية إذ على أثرها أصبح للجنويين امتياز خاص وهو أداء ضريبة 8% على سلعهم ماعدا في بجاية 10%، الأمر الذي كان له انعكاس ايجابي على حجم الاستثمارات الجنوية بموانئ بلاد المغرب التي وصل حجمها بين 556- 560هـ/1160م- 1164م حوالي 49%، وجددت الاتفاقية مرتين إحداهما في سنة 571هـ/1175م، والثانية في سنة 587هـ/1191م أي في عهد المنصور[2]. أما ما يتعلق بعلاقة بيزا مع الموحدين من أهم هذه المعاهدات: معاهدة 552هـ/1157م في عهد عبد المؤمن بن علي قدم بموجبها ضمانات تحمي حقوق الرعايا البيزيين في إفريقيا [3]، وفي سنة 561هـ/1166م سمح لهم ببناء فندقين في زويلة والمهدية، ولكن كثرة اعتداءاتهم على التجار بتحالف بيزا مع ميورقة ضد الموحدين سخطت عليهم الدولة الموحدية ما أدي إلى توتر العلاقات بين الإثنين، و لم يسمح لهم بعدها بالتجارة مع المغرب إلا في سنة 582هـ/1186م في عهد المنصور بعقد معاهدة جديدة مع بيزا الخمسة وعشرين سنة، وبشروط قاسية من ضمنها عدم الاعتداء على التجار والسفن التجارية مع تحديد مدن المغرب المسموح للبيزيين في الإتجار بها، وهي سبتة، وهران، بجاية، تونس، ومنعت نزولهم في موانئ مغربية أخرى إلا للضرورة، أما على مستوى الأندلس سمح لهم بدخول ميناء ألمرية في حالة إصلاح سفنهم فقط، وشددت عليهم بعدم نقل المسلمين على سفنهم، ولقد كان الخليفة المنصور صارما مع أهل بيزا في تنفيذ نصوص هذه المعاهدة، وجعل جزاء التاجر المخالف لذلك منهم القتل[4]، كما تكررت المراسلات سنتي 596هـ/1199م و597هـ/1200م من طرف والي تونس السيد أبي زيد بن عبد الرحمان إلى حكومة بيزا لتشجيع تجارها على الوفود مع تأكيد التأمين لهم، وكذا تأكيد احترام العهود المبرمة بين الطرفين[5].

إذا قارنا المعاهدات التجارية المبرمة بين الموحدين وجمهورية جنوة من جهة وجمهورية بيزة من جهة أخرى، يتبين لنا وبشكل واضح تفضيل جنوة على بيزة بفضل ما خصت به من امتيازات، حيث سمح لهم الموحدون في عام 555هـ/1169م بالمتاجرة في كل المراسي على عكس بيزا التي تم تحديد الموانئ التي تتاجر معها كما ذكرنا

[1]- أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 455.

[2]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص 301، حداد مزوزية: سياسة الدولة الموحدية...، المرجع السابق، ص 239 - ص 240، ص242، أحمد نجار ليلي: المرجع نفسه، ق2، ص 455.

[3]- حداد مزوزية: المرجع نفسه، ص 239.

[4]- أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص 456، الهدون حامدي: المرجع السابق، ص 296 .

[5]- حداد مزوزية: المرجع السابق، ص 239، الهدون حامدي: المرجع نفسه، ص297.

سابقا، وخفضت الضرائب الجمركية على جنوة بحيث كان تجارها يدفعون 8% بدلا من 10% باستثناء ميناء بجاية، حيث كان على التجار دفع العشر على أن ربع هذا المقدار حسب ما تنص عليه المعاهدة، يعود ثانية إلى مدينة جنوة، ومرجع هذا الاستثناء هو تلك المعاهدات السابقة عقدت مع جمهورية جنوة لتنظيم تجارتها في مدينة بجاية في الفترة الحمادية، ولقد بلغ عدد العقود الجنوية حوالي ثلاثة وسبعون عقدا[1]، حتى أوشكت بذلك جنوة على احتكار النقل البحري من المغرب لأن حكام جنوة يحترمون الاتفاقيات التي أبرموها مع الدولة الموحدية[2]. وبالنسبة لجمهورية البندقية عقد ملوكها الكثير من المعاهدات التجارية كنظرائهم البيزيين والجنويين، للحفاظ على تجارتهم ومصالحهم في الأراضي المغربية وأغلبيتها في الفترة الموحدية، كانت بين سنتي 570- 576هـ/1172-1178م، ولعل أهمها والتي اعتبرت مرجعا لكل المعاهدات التي وقعت بعدها، وهي معاهدة 629هـ/1231م منح للبنادقة بموجبها حرية التجارة في موانئ الشرقية لبلاد المغرب الإسلامي[3]. ومن نماذج الاتفاقيات ومراسلات السلام والتجارة بين الدولة الموحدية وجمهورية بيزا (بيشة) الايطالية: **الرسالة الثانية والثلاثون – مراسلة تجارية**[4]، **الرسالة الثالثة والثلاثون: مراسلة تجارية**[5]، **الرسالة الخامسة والثلاثون اتفاقية للسلام والتجارة بين المنصور وحكومة بيشة**[6]...

– تعليق على الوثائق التجارية: (الملحق رقم:09)

نستنتج أن المعاهدات والمراسلات والسفارات التي عقدت بين حكام وخلفاء وسلاطين الغرب الإسلامي في العهد الموحدي وحكام و ملوك الممالك والبلدان الأخرى خاصة الغرب المسيحي، كان لها دور في نمو حركة التجارة في الغرب الإسلامي التي أسست على عدة قواعد ومبادئ كان أهمها: ضمان حرية التجارة وأمان التجار في أموالهم و أنفسهم، بالإضافة لحماية السفن من القراصنة والكوارث البحرية، كذلك تعيين القناصل في المدن والموانئ التجارية وإنشاء الفنادق تلك الموانئ، واستفادت بعض الدول في البداية من تلك التعديلات والمزايا التجارية وبالأخص تجار جنوة، في حين ظل التجار البيزيون والبنادقة ممنوعين من ذلك في بعض الموانئ التجارية خاصة في موانئ المغرب[7]، كما تعتبر هذه الوثائق أنموذج لكل ما يوثق من السلع وثمنها، والتي يتم شراءها بين

[1]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص 301- ص302.
[2]– حداد مزوزية: المرجع السابق، ص 242 .
[3]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص 305.
[4]– رسالة موحدية، ج1، المصدر السابق، ص 163- ص 164.
[5]– رسالة موحدية، ج1، المصدر نفسه، ص173- ص174.
[6]– رسالة موحدية، ج1، المصدر نفسه، ص173- ص175.
[7]– هدية محمود : المرجع السابق، ص19.

الطرفين تم فيها ذكر نوع السلعة وثمنها والمبلغ الذي دفع فيها والمبالغ المتبقية الأخرى، ما يوحي إلى أن عملية المتاجرة كانت تتم بدقة شديدة بين الطرفين[1].

إضافة إلى ما تقدم تعتبر هذه العهود صورة دائمة عن نوعية ما يمكن اقتناؤه من البضائع من هذا البلد أو ذاك، لكنها مع ذلك تعبر عن حاجات للتعامل وترتب جملة من التقنيات التجارية التي يمكن التعامل بها بين المتعاقدين من ضفتي المتوسط، مثل تنظيم حجم المكوس وهي عادة ما تكون العشر يستثنى الجنويون بـــ 8% من الضرائب المفروضة عليهم في كل الموانئ المغربية إلا بجاية بقيت 10%، كما تنص هذه المعاهدات على نوعية الضرائب فهناك مكوس تدفع للحمالين ولأصحاب المراكب الصغيرة، الذين ينقلون البضائع من السفن الكبيرة إلى الميناء، كما تنص هذه المعاهدات على جملة من الإجراءات التي تهم التجار الأوروبيون فهي تحدد لهم المسكن والمرفق وغير ذلك مما تتطلبه حياة جالية أجنبية ومختلفة دينا ولغة عن المجتمع المضيف[2]. شكل القراصنة عقبة أمام سير العلاقات بين الدول لذلك نلمس من خلال هذه الوثائق التجارية، حرص الحكام والخلفاء على ذكر البنود المتعلقة بالحماية من القرصنة ومعاقبة مرتكبيها، مع توفير الضمانات اللازمة لذلك فحاولت الخلافة الموحدية حماية سواحلها من غارات القراصنة من خلال عقد المعاهدات والاتفاقيات، وكذلك المراسلات التي حملت شكوى تكرار تلك الأعمال التي نتج عنها في بعض الأوقات توتر للعلاقات أثر على حركة التجارة[3].

[1]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص297.

[2]- المنصوري محمد الطاهر: دور معاهدات السلم والتجارة في التحكم في المجال التجاري ومراقبة التجار في الحوض الغربي للمتوسط في العصر الوسيط (ما بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر)، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج2، ع7، شتاء 2014م، يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص10.

[3]- هدية محمود: المرجع السابق، ص20.

الفصل الخامس

لقد تعددت النظم التجارية في أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي وتنوعت أساليبها ومقاصدها، وكانت كلها تصب في تسهيل العمل التجاري وضبطه من طرف المحتسب، الذي سهر على حسن سير العملية التجارية بين الفاعلين في النشاط التجاري .

أولا- الحسبة ودور المحتسب في الرقابة على الأسواق:

1- الحسبة والمحتسب:

احتاجت أسواق المدن لنشاطها اليومي وصفتها الثابتة إلى رقابة مستمرة، على عكس أسواق البوادي التي تنظم برعاية وعرف القبائل التي كانت تقيمها على أرضها، ولقد حل النظام الإسلامي تلك الخلافات التي كانت تقوم بين الزبائن وأرباب المهن بإنشاء مؤسسة الحسبة[1]، لضبط نظام عمل الأسواق إذ كانت مهمة ولاتها حماية المجتمع من الظواهر السلبية، ومكافحة الآفات الاجتماعية حسب مبدأ الشرع الإسلامي القائم على أساس "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، جعل خطة الحسبة من أهم الخطط الدينية تشارك مع القضاء في بعض المظاهر[2]، وهي بذلك معاونة للقضاء إذ تسهر على تنفيذ القوانين المتعلقة بالمصالح والآداب العامة[3]، حيث أصبح المحتسب موظفا يعمل تحت إمرة القاضي وله سلطة واسعة بتعدد وظائفه[4]، وتقع وظيفة المحتسب بين وظيفة القاضي ووظيفة

---

[1]- **الحسبة:** في اللغة مأخوذة من الاحتساب بمعنى حسن التدبير والنظر فيه، واحتسابك الأجر على الله، ويقال احتسب فلان على فلان ويعني أنكر عليه قبيح عمله، وفي المعنى الاصطلاحي هي وظيفة جليلة رفيعة القدر والشأن، دينية شبه قضائية قائمة على الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله، قال الله تعالى: { وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ }، ومتوليها هو المحتسب، وتسمى الحسبة بمصطلحات أخرى هي: ولاية السوق، خطة السوق، حسبة السوق، أحكام السوق، وأول من أقر نظام المراقبة في الأسواق هو الرسول صلى الله عليه وسلم، فكان يمر بنفسه في السوق ويضع الأسس الإسلامية في التعامل، وتأكيد وجوب مراقبة السلطة للأسواق، كلف الرسول صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب الذي وضع نظاما للحسبة، وكان يستخدم الدرة والسوط في معاقبة المخالفين في سوق المدينة، وبعد فتح مكة كلف سعد بن العاص على سوقها، ينظر: شحاده نزيه، صفحات من الحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1427هـ/2006 م، ص100، بشار قويدر: دراسات و أبحاث في تاريخ المغرب والمشرق (التاريخ الإسلامي)، دار الهدى، ج1، د.ط، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص273، الماوردي علي بن محمد: الأحكام السلطة والولايات الدينية، تح: البغدادي أحمد مبارك، مكتبة دار ابن قتيبة، ط1، الكويت، 1409هـ/1989م، ص315، عبد المنعم سلامة أبو العلاء إبراهيم: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في العصر الوسطى، دار المعرفة الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، الإسكندرية، 1436هـ/2015م، ص171، رافع رضا: المرجع السابق، ص102، المنوني محمد: خطة الحسبة في المغرب ، مجلة المناهل، ع14، السنة السادسة، ربيع الثاني، 1399هـ/ مارس 1979م، ص210، سورة آل عمران، الآية: 104، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص218، بودالية تواتية: المرجع السابق، ص72، محمد عبد الستار عثمان: المرجع السابق، ص51، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص294، الجندي علي محمود عبد اللطيف: المرجع السابق، ص332، لقبال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،1391هـ/1971م، ص20.

[2]- بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها وضوابطها...، المرجع السابق، ص 118.

[3]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص 177.

[4]- بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها وضوابطها ...، المرجع السابق، ص 119.

صاحب المظالم[1]، وهي واسطة أيضا بين خطة القضاء وخطة الشرطة[2]، وذلك لوجود شبه كبير بين خطة صاحب الشرطة وخطة صاحب السوق واختصاصاتهما متفقة إلى حد كبير، ومن أوجه هذا الاتفاق: أنهما قائمتان على الزجر والرهبة واستخدام القوة لردع المجرمين وأنهما منصوبتان للاستعداء، كما تقومان بنشر الفضيلة والمحافظة على الأخلاق والآداب وتحاربان البدع والمواقف المريبة، وتشاركان في تنظيم الاجتماعات والاحتفالات كما أنهما يقومان بالتعزيز واتخاذ الأعوان[3]، هكذا جمعت خطة الحسبة بين نظر شرعي ديني وزجر سياسي سلطاني[4]، فالحسبة كنظام إداري هي مؤسسة تضبط نظام عمل الأسواق وتفصل في المنازعات التي تحدث بين الزبائن وأرباب المهن، وبما أن الحسبة في الأصل وظيفة دينية فقد ضبطت وفق قوانين شرعية بذلك تكون عبارة عن منظمة مهنية للرقابة من قبل الدولة[5]، وهي تقوم على أربعة أركان: المحتسب، المحتسب عليه، المحتسب فيه، نفس المحتسب ولكل هذه الأركان شروط معتبرة[6].

ثم لم تلبث أن تحولت ولاية الحسبة عن الرقابة الأخلاقية إلى كثير من شئون الحياة العامة إلى أن اقتصرت وظيفتها في الأساس على تتبع المخالفات التجارية في المدن الإسلامية، والتعزيز أو تنفيذ العقوبة والمعروف أن هذا الأساس لا يخرج بمهمة المحتسب عن صبغتها الدينية في شيء، وذلك لأن نظرة الإسلام إلى التجارة تقضي باعتبار المعاملات مهما تكن طبيعتها خاضعة لمجموعة من القواعد بالسنة[7].

---

[1]- الماوردي: المصدر السابق، ص316، النجار فخري خليل: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 1436هـ/2015م، ص 133.

[2]- أولى الموحدون خطة الشرطة اهتماما كبيرا وأسندوا قيادتها لكبار رجال الموحدين، وكان صاحب الشرطة يدعى أيضا العريف أو متولي الشرطة أو صاحب المدينة أو صاحب الليل، والشرطة هم جنود يقومون برعاية الأمن والضرب على أيدي الخارجين على القانون، فلقد لعب نظام الشرطة دور هام في حماية الأرواح وصيانة الأمن والحقوق وإقامة الحدود ومراقبة الأبواب والأسواق. ينظر: صديقي عبد الجبار: سقوط الدولة الموحدية دراسة في الأسباب والتداعيات (رسالة ماجيستر (مخطوطة) في تاريخ حضارة المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1434-1435هـ/2013- 2014م، ص52، الجندي علي محمود عبد اللطيف: المرجع السابق، ص335، السامرائي خليل إبراهيم: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، 1421هـ/ 2000م، ص386، النجار فخري خليل: المرجع السابق، ص134، عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص198، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص155، حميد حمزة آمنة: المرجع السابق، ص 153.

[3]- حيمي عبد الحفيظ: نظام الشرطة في الغرب الإسلامي 2-6هـ/8-12م، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1435- 1436هـ/2014- 2015م، ص243 - ص244.

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص206، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص 220.

[5]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص 88، حداد مزوزية: المرجع السابق، ص 195.

[6]- بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص88، عن أركان الحسبة ينظر: ابن الديبع عبد الرحمان بن علي: كتاب بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة، تح: طلال بن جميل الرفاعي، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1423هـ/2002م، ص58- ص67.

[7]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص 310.

والجدير بالذكر أن خطة الحسبة في الفترة الموحدية[1]، قد بلغت ذروتها في عهد الخليفة الموحدي يعقوب الموحدي الذي أبدى عناية خاصة بالأسواق والمحتسبين[2]، عندما أمر أن يدخل عليه أمناء الأسواق وأشياخ الحضر في كل شهر مرتين يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وأحكامهم، وهذا دلالة على حرص سلاطين الموحدين على معرفة أحوال السوق ومتابعة المحتسب[3] في عمله[4].

كان القاضي يتولى بنفسه عملية تعيين وعزل المحتسب بعد الرجوع إلى صاحب الأمر (الخليفة) في الدولة، فالقاضي يختار من يراه مناسبا والخليفة هو الذي يمتلك أمر تعيين وعزل المحتسب[5]، بموجب عقد يتضمن اسم القاضي واسم المحتسب واسم المدينة التي كلف بالحسبة بها[6]. ونظرا لدور وأهمية المحتسب وجب أن تتوفر فيه مجموعة من الصفات والشروط خصائص تميزه عن غيره حتى يستطيع القيام بعمله على خير وجه، فلابد أن يكون رجلا، مسلما، عفيفا، خيرا، ورعا، غنيا، محنك، فطنا، عالما، فقيها في الدين، قائما مع الحق، نزيه النفس، لا يميل ولا يرتشى، عالي الهمة، معلوم العدالة، عارفا بجزيئات الأمور وسياسات الجمهور، ذا أناة وحلم وتيقظ وفهم ووقار، وأن يكون حازما لا تأخذه في الله لومة لائم، ويجب أن يكون عارفا بأصناف الصناعات والمعايش وحيل الباعة، إذ بذلك يتوصل إلى معرفة الغش والتدليس ويميز بين التحقيق والتلبيس[7]، وهذا ما يتطلبه العمل التقويمي

---

[1]- بظهور الموحدين برزت بعض مظاهرها مع القائم بأمرهم المهدي ابن تومرت حيث مارس مهام الحسبة بنفسه خلال رحلة العودة إلى المغرب الأقصى، حيث قام بإهراق الخمر التي وجدها بمدينة ملالة عندها قال المؤمن تمار والكافر حمار... وقالوا له: من أمرك بالحسبة، فقال: الله و رسوله عندما وصل فاس واستقر بها بعض الوقت مارس وظيفة المحتسب، هاجم هو وتلاميذه حوانيت اللهو وقام بتكسير آلات اللهو والطرب فقام أربابها بالصراخ وساروا شاكين نحو قاضيهم ابن معيشة، وكان يومئذ قاضيها فقال لهم لولا ما أرى في السنة فما كسرها ومزقها مروا فإنكم مخالفون للحق. ينظر: حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص 178، شلية فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص 66، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص213، البيدق: المصدر السابق، ص20- ص21- ص24.

[2]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص186.

[3]- لقب **المحتسب** مشتق من قولهم حسبك بمعنى اكفف لأنه يمنع الناس من الغش وارتكاب المحظورات، كما يدعى صاحب السوق أو بصاحب الحسبة أو ولي السوق، وفي عصر الموحدين عرف باسم الأمين. ينظر: الحسين قصي: من معالم الحضارة العربية الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1414هـ/1993م، ص189، حميد حمزة آمنة: المرجع السابق، ص159، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص 294، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص 95.

[4]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص361، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص312، المراكشي عبد الواحد: المعجب..، (دار الفرجاني)، المصدر السابق، ص236.

[5]- غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص221.

[6]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص 188.

[7]- ابن عبدون: المصدر السابق، ص20، السقطي: المصدر السابق، ص5، الجرسيفي: المصدر السابق، ص120، الشيزري: المصدر السابق، ص06- ص10، هدية محمود: المرجع السابق، ص 206، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 136.

للمحتسب في هذا السياق برد المعاملات المشوبة – القضايا المالية- إلى نماذجها المتفق عليها سلفا للحد من الانحراف[1]، تنفيذا للأحكام التي وردت في القران الكريم والسنة النبوية[2].

كان للمحتسب سجل يدون به ملاحظاته الخاصة بالتجار وبالسوق بصفة عامة، كما كان له خاتمه الخاص يوقع به على السجلات والمكاتبات[3]، بذلك يعد ديوان الحسبة من أهم دواوين الدولة[4]، ولقد كان لأمناء الأسواق زي خاص بهم يميزهم عن غيرهم ويختلف زي الأمناء من مدينة الأخرى[5]، ويتقاضى متوليها راتب معينا من بيت المال[6]، حرص المحتسبون على السرية في نشاطهم لدرجة عدم إخبار أعوانهم بوقت خروجهم لمراقبة الأسواق لكشف عمليات التدليس[7].

حرصت السلطة الموحدية على تعيين أمناء للأسواق أو ما يعرف بالعريف لمساعدة المحتسب في مهمته فأفردت لكل سوق أمين مثل: أمين العطارين، أمين الجزارين، أمين سوق السقاطين، أمين سوق الصباغين، وكثيرا ما يرد لفظ الأمين دون توضيح المهنة وفي مواضع أخرى أمناء السوق والتجار[8]، يتم اختيار العريف من بين ثقات أهل الأسواق ووجوه أرباب الصنائع، مشهور بالأمانة والخلق والتقوى عارفا بصنعته بصيرا بأسرارها، ومن واجباته أن يبحث عن أخبارهم ويطلع على أسرارهم وينبههم على غشهم وتدليسهم بالسر والعلانية ويأمرهم بتنظيف حوانيتهم وأسواقهم، وأن يطلعوه على خفي أسرارهم وخبيث سرائرهم حتى يزول مكرهم ويرتفع على المسلمين غشهم وضرهم، ومن مهامه أيضا أن يساعد المحتسب في الحرص على تنظيم طرق العمل بين أهل الحرف، وأن يقوم بحل المنازعات والخصومات التي تقع بين الحرفيين ويحكم بها دون إبلاغها إلى الحاكم، لأن ذلك أرفق لهم وأستر لانكشافهم، حيث يتولى الأمين فحص البضاعة عند البيع ومراقبة جودتها ومنع الغش فيها، ولقد

---

[1]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص404.

[2]- عبد الحليم عبد المعزز سمير: المرجع السابق، ص74، الشيزري: المصدر السابق، ص08- ص10.

[3]- هدية محمود: المرجع السابق، ص206.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص92.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص95، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص361، شنينة حسين: الحسبة والمحتسب في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى سقوط مدينة غرناطة (رسالة ماجيستر (مخطوطة) في العلوم الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1، الجزائر، 1432-1433هـ/2011-2012م، ص137- ص143.

[6]- غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص220، حداد مزوزية: المرجع السابق، ص197، شنينة حسين: المرجع السابق، ص144- ص145.

[7]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي..، المرجع السابق، ص101، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص187، ابن عبدون: المصدر السابق، ص09 – ص10.

[8]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص 186، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 137، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص310 – ص311 .

كان على المحتسب أن لا يعين أحدا من أعوانه للقيام بواجب محدد لئلا يتغاضى عن غشهم وتدليسهم لقاء الرشوة، ولقد جرى العرف على أن يكون لهؤلاء الأعوان أجرة معلومة يتقاضوها[1].

ومن أسماء المحتسبين الذين ذكرتهم النصوص التاريخية في عصر الموحدين: القاضي علي بن سليمان جامعا بين القضاء وأعمال الحسبة على أسواق فاس في حدود سنة 539هـ/1142م، وعبد الملك بن مروان اللمتوني (ت571هـ/1175م) تولى وظيفة الحسبة على أسواق مراكش وذلك سنة 560هـ/1164م، وميمون بن علي الخطابي (ت628هـ/1230م) كان على حسبة الطعام بمراكش، وأبو يعقوب يوسف بن علي أكره على ولاية الحسبة بأسواق داي (ت 557هـ/1162م)[2]، وعبد المنعم الفرس (ت597هـ/1200م) جمع بين القضاء والحسبة والشرطة بمدينة غرناطة، وعمر بن محمد بن عبد الرحمان بن بيبش (ت 606 هـ/1209م) تولى الحسبة على أسواق دانية في عصر الخليفة محمد الناصر الموحدي[3]، وعبد المنعم بن محمد الخزرجي الغرناطي (ت 598هـ/1201م)[4].

2- دور المحتسب في ردع المنكرات بالأسواق:

تجب الإشارة إلى أن واجبات المحتسب تختلف من سوق إلى آخر حسب نوعية المشاكل والقضايا التي تطرحها المعاملة التجارية، ورد ذكرها في كتب الحسبة بناءا على قاعدتها الشرعية، وهي تحقيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أسواق المدن، كمراقبة البيع والشراء في الأسواق فيحدد أسعار السلع[5]، مثلا يقوم المحتسب بفحص اللحم وتحديد سعره ويضع بطاقة عليه ويلزم البائع بهذا السعر، كما يقوم بتسعير الخضر والفواكه[6]، كما كان عليه مراقبة الموازين والمكاييل والتأكد من سلامتها[7]، ومراقبة العملة المتداولة بتفقد أسواق

---

[1]- غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص230- ص231، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص310- ص311، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص361- ص362، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص186- ص187، بن ساعد محمد: المرجع السابق، ص89.

[2]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص213- ص214، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص178- ص179.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص313.

[4]- غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص220.

[5]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص137، يحي بن عمر: المصدر السابق، ص09- ص10.

[6]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص360، السقطي: المصدر السابق، ص34.

[7]- يحي بن عمر: المصدر السابق، ص28- ص31، ص73، بن مسيفر الحسيني العوفي سلمي بن سلمان: الحسبة في الأندلس 92- 897هـ - دراسة تاريخية تحليلية، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ)، قسم الدعوة والاحتساب، كلية الدعوة بالمدينة المنورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1420-1421هـ/1999-2000م، ص396.

الصيارفة ونهيهم عن الربا ومنعهم عن ترويج الدراهم والدنانير المزيفة[1]، وحرص المحتسب على ترتيب الصناع في الأسواق الكبيرة وتنظيم الحرفيين من التجار في طوائف[2]، وجعل لأهل كل حرفة سوق خاصة بهم، فمنع الخبازين من مجاورة أهل الحرف القذرة كالسماكين والبياطرة والحجامين وما شابه ذلك، وكان على الفرانين أن يتخذوا أفرانهم بعيدا عن الطرق لكي لا يلحقوا الضرر بالناس، وأمر بائعي السمك أن يتخذوا مكانا يكون فيه سوقهم بعيدا عن الطريق، وذلك لما ينشأ عنه من روائح كريهة، وأقام أسواق الصباغين والدباغين خارج أسوار المدن تفاديا للروائح الكريهة، والحال ذاته لصناع القراميد والآجر والتي أمر أن يكون خارج أبواب المدن، لأنها تتطلب المساحة الواسعة[3]، كما سعى لحماية المستهلك من أساليب الغش والتدليس في الأسواق، حيث فرض على بائعي الكتان والغزل أن يبيعونه يابسا ولا يرشون عليه الماء فيثقل وزنه، وصنع المحتسب زراع يقاس بها المنسوجات والأقمشة في السوق ومنع بائعي الفراء من ترتيب الفراء لستر بعض عيوبه[4]، ويتفقد أحوال القطانين فيأمرهم بتخليص القطن من الشوائب العالقة به، منع حاكة الديباج وغيرهم من تصبيغ الديباج لئلا يتصفق ويشتد[5]، كما يراقب عمل الصباغين ويمنعهم من الغش والصباغة بمواد سريعة الزوال[6]، أما الدباغين لم يسمح لهم بخلط جلد الماعز مع جلد الضأن وأن لا يبيعوا جلدا إلا أن يكون مدبوغا[7]، وأولى المحتسب اهتماما كبيرا بباعة اللحوم إذ منعهم من الجمع بين نوعين من اللحم في دكان واحد حتى لا يختلط الأمر على المشتري[8]، لقد كان المحتسب يأمر بعدم خلط لحم الضأن مع لحم الماعز أو المهزول مع السمين[9]، ولا يخلطوا بين لحم البطون والرؤوس وأمرهم بتنظيف حوانيتهم وأسواقهم[10]، فلم يكن يسمح لهم بذبح الحيوانات في الدكاكين يتم ذبحها وسلخها في مسلخ يقع بجوار النهر، ثم يمر على المحتسب الذبائح فيضع عليها بطاقة لتحديد السعر[11]، كما أمر الجزارين بغسل الحصر

[1]- يحي بن عمر: المصدر السابق، ص 80- ص82، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص228.

[2]- ابن عبدون: المصدر السابق، ص43.

[3]- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص90، ص111، ص97، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص227.

[4]- ابن عبد الرؤوف: المصدر نفسه، ص87- ص103، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص137.

[5]- السقطي: المصدر السابق، ص64، ابن عبد الرؤوف: المصدر نفسه، ص104، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص225.

[6]- ابن عبدون: المصدر السابق، ص 50، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص137.

[7]- السقطي: المصدر السابق، ص63.

[8]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص93، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص360.

[9]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص300.

[10]- غالب مصطفى الزغلول جهاد: المرجع السابق، ص223.

[11]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص360، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص93، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص137.

التي يضعون اللحم عليها، وأن يعرضوا موازينهم في أوجه الحوانيت حتى يتبين للمشتري ما يوزن له[1]، كما كان يتفقد حال الأوزان وما يبيعونه من بضاعة[2]، وإن وجد المحتسب جزارا يبيع لحما تالفا يأمر بتقطيع اللحم لقطع صغيرة ويصنع منها عقد ويلبسه للجزار ويجبره على عبور المدينة كلها على تلك الحالة[3].

وكان من واجبات المحتسب مراقبة الطباخين فاشترط أن تكون مطابخهم مخصصة مسطحة ليتمكن من غسلها في كل الأوقات، وطلب منهم القيام بعملهم في ضوء الصباح، مع ضرورة تنظيم الأبدان وملابسهم والأواني والقدور المستعملة في عملية الطبخ، وتنظيم سائر المأكولات قبل طبخها وتغطيتها بمنديل نظيف، وأن لا يطبخوا في الليل ولا في السحر ولا في الديار لخالية[4]، فكان على المحتسب أن يتفقد الهراسين والسفاجين والقلائين والشوائين وبائعي العسل والسمن واللبن وصانعي الكعك والمسمنات وأصناف الحلوى والمجبنات[5]. كما حرص المحتسب على النظافة في حفظ الزيت بأوان فخارية لكي لا يصيبه من التأكسد والتلوث حفاظا على الصحة العامة للناس، وهو أحسن من النحاس لأنه في النحاس ينحصر ويتزنجر[6]، وراقب الزياتين لئلا يخلطوا الزيت الطيب بالرديء ولا يغشوا فيه بماء أو غيره، ويأمرهم بتجربة الكيل للمشتري وأن يتصدقوا بما يجتمع في الصحاف من بقايا مكايلهم من الزيت لأن ذلك من حقوق الناس، ومنع عصر زريعة الكتان في معاصر الزيتون لئلا تعلق رائحته بالزيت[7].

كما راقب عمل الطحانين لئلا يخلطوا القمح الطيب بالرديء وأمرهم بتغطية الدقيق بين أيديهم حتى لا يتساقط فيه ما يفسده، ونهاهم عن غربلة القمح في الأسواق والأماكن الضيقة لما فيه من الأضرار بالناس[8]، ولقد راقب المحتسب عمل الأفران فمنع الفرانين عن حرق ما يحتطب من الأزقة والمواضع القذرة التي لا تؤمن من

---

[1]- السقطي: المصدر السابق، ص33- ص34، بن مسيفر الحسين العوفي سلمي بن سلمان: المرجع السابق، ص412.

[2]- السقطي: المصدر نفسه، ص14- ص20.

[3]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص137.

[4]- السقطي: المصدر السابق، ص35، ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص96- ص98، مؤلف مجهول: كتاب الطبيخ...، المصدر السابق، ص78- ص79، شريد حورية: المرجع السابق، ص189.

[5]- السقطي: المصدر نفسه، ص36- ص39، ابن عبد الرؤوف: المصدر نفسه، ص92- ص96- ص97 - ص101 - ص105، ابن عبدون: المصدر السابق، ص42- ص45، ص55، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص224.

[6]- حسن راضي العامري محمد بشير: فصول في إبداعات الطب والصيدلة في الأندلس، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1438هـ/2014م، ص136.

[7]- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص105، السقطي : المصدر السابق، ص68، يحي بن عمر: المصدر السابق، ص48.

[8]- ابن عبد الرؤوف: المصدر نفسه، ص88، السقطي: المصدر نفسه، ص21، يحي بن عمر: المصدر نفسه، ص36- ص37، الماوردي الشافعي علي بن محمد بن حبيب: الرتبة في طلب الحسبة، تح: أحمد جابر بدران، دار الرسالة، ط1، القاهرة، 1423هـ/2002م، ص184.

نجاستها وإضرارها بالمطبوخ، وينهون عن كشف الخبز قبل إدخاله في الفرن لئلا يسقط عليه ما يفسده، وأن يميزوا بين خبز القمح وغيره ولا يخلط ذلك، ويؤمرون بتنظيف البالة التي يفرنون بها وجردها وغسلها، وكنس الفرن من الرماد والتراب وحرق الأحطاب الجبلية كلها[1]، وحرص المحتسب على عدم نقص وزن الخبز[2]، وأمر الخبازين أن يفرقوا بين خبزة الرطلين وخبزة الرطل ونصف وأن لا يعملوا خبزة من خبزتين، وكان المحتسب يلتفت داخل الخبز لئلا يكون معقدا أو مردوفا أو مقلسا، ولقد كان الخبز معلوم الأوزان والأسعار وحرص المحتسب على ذلك لدرجة أنه يمشي بنفسه راكبا على الأسواق وأعوانه معه وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان، وإن وجدوه ناقصا تركوه لمن عمله ومنهم من باعه واكتشف أمره استحق العقوبة[3]، وجاء في مسألة طرحت على يحي بن عمر أن رجلا اشترى خبزة فأصاب فيها حجارة فأجابه بقوله: **"لا يبيعوا الخبز فيه حجارة من الرحى فإن ركب النهي يتصدق به أدبا له ويمنع أن يعمل الخبز ويبيعه في السوق على تلك الحالة"**[4].

إضافة إلى ما تقدم كانت الصيدلة وصناعة الأدوية والعقاقير إحدى المهن المهمة التي لم تترك سائبة دون رقابة لضمان سلامتها وحسن تأديتها، لما يترتب على الغش في العقاقير والأدوية من أضرار بالغة بصحة الناس والقضاء على حياة الكثير منهم، لذا وجب أن يكون العريف الذي يستعين به المحتسب على الصيادلة أن يكون من ذوي الخبرة والاختصاص والمعرفة الدقيقة بعلم الصيدلة وصناعة الأدوية، يقول السقطي عن الصيادلة[5]، **"قوم شغلهم أوسع الأشغال وأمورهم مختلفة الأحوال والكشف عنهم صعب المرام، إن الغش عندهم إذا لم يزد على الثلث لم يستطع أحدا إخراجه ولا الوقوف على الصحة فيه، يتساوى الناس في معرفة ظاهر الأشياء بدخول أكثرهم فيها وليسوا من أهلها ولا من ذوي الخبرة بها"**[6]، فكان على المحتسب أن يتأكد من عدم غش الصيدلي في كل دواء يقوم بتركيبه، بأن يمر عليهم للكشف عن عقاقيرهم مرة كل أسبوع، ومراقبة فترة صلاحية الأدوية، فما وجد فيها حامضا يُرمى لتطاول المدة عليه، ويتفقد المحتسب باعة الترياق والأكحال والأدهان وتختبر فإن

---

[1]- ربوح عبد القادر: دور الأوقاف في المجتمع الأندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة (92-898هـ/711-1492م)- دراسة من خلال النوازل الفقهية، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة - الجزائر، 1432-1433 هـ/2011-2012م، ص176، الماوردي الشافعي علي بن محمد بن حبيب: المصدر السابق، ص186.

[2]- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص88، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 138، يحي بن عمر: المصدر السابق، ص41.

[3]- ابن عبد الرؤوف: المصدر نفسه، ص90، المقري: نفح الطيب..، ج1، المصدر السابق، ص218، السقطي: المصدر السابق، ص11، ص31، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص222- ص223، علي محمد البياتي بان: أنواع الأطعمة والأشربة...، المرجع السابق، ص04.

[4]- يحي بن عمر: المصدر السابق، ص39- ص41.

[5]- حميد حمزة آمنة: المرجع السابق، ص160- ص161.

[6]- السقطي: المصدر السابق، ص41، حميد حمزة آمنة: المرجع نفسه، ص161.

وجدت مغشوشة عوقبوا عليها ومنعوا بيعها، كما كان على العريف أن لا يسمح لأحد بيع العقاقير وأصنافها إلا إذا كان عارفا خبيرا أو مجربا وثقة وأمينا في دينه[1].

وكان المحتسب من خلال نشاطه يمنع تخزين بعض السلع الضرورية لرفع سعرها بعد ذلك أي أنه كان يحارب ظاهرة الاحتكار[2]، كما منع غش اللبن بالماء[3]، وتدخل المحتسب في شؤون الخياطين فأمرهم بجودة التفصيل وأن لا يماطلوا الناس بخياطة أمتعتهم وحوائجهم لأنهم يتضررون بالتردد إليهم، وتصدي المحتسب للحصارين فمنعهم من عمل الحلفة القصيرة ونهاهم عن طبخ الحلفة لئلا يوهموا الناس أنها مدبوغة، ويأمرهم بتحسين ما يخيطونه من حصير أو غيره[4]، ويأمر المحتسب الفخارين بتليين ترابهم وتطييبه وأن يقللوا من الرمل فيه وأن يخلطوه جيدا قبل بدء العمل، وفي مصنوعاتهم أن يوسعوا أفواه أقداح الوضوء وقيعان القلال ويوطئوها بشكل جيد لئلا تقع[5]، وأمرهم بإزالة ما يصنعونه في حوائجهم في الطرق خيفة أن تفسد عليهم لتضيقهم الطريق بها فتكون داعية للشر والخصومة[6]، أما الزجاجين منعهم المحتسب من إخراج الزجاج من أفران التبريد إلا بعد يوم وليلة لكي يكتسب القوة والمتانة وفرض عليهم أن لا يصنعوا آنية مماثلة لآنية الخمر، كما منع الحدادين من طرق المسامير البالية وبيعها على أنها جديدة، ويأمرهم أن لا يخلطوا المسامير المختلفة الأحجام والأوزان مع بعضها وغير ذلك[7]، أما في صناعة النجارة طلب من عملة الخزائن والأكواب أن تكون وافرة الخشب والحديد، وأن تكون ألواح الطبقات من الخزائن والصناديق على أضلاع مسمرة وأقفالها متقنة الصنع[8].

وكان ينهى الجباصين عن خلط التراب بالجبص عند الطبخ وأمرهم أن يغربلوا الجبص بالغربال الوسط وأن يجيدوا طبخه، وأمر الجيارين أن يغربلوا الجير ويخلصوه من الحجارة والمختلطة به وألزم عمال الأجر والقراميد أن يصنعوا أنواعا مختلفة منها، لتلبية رغبات الناس واحتياجاتهم وأن يحسنوا عملها ويجيدوا طبخها وأن تكون قوالبهم مصنوعة من خشب صلب لا ينخره السوس، وكان يطلب من الكغادين أن يزيدوا في قالب الكاغد وفي دلكه وأن

[1]- ابن بسام: المصدر السابق، ص85- ص89، ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص86- ص87، حميد حمزة آمنة: المرجع السابق، ص162، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص227.

[2]- يحي بن عمر: المصدر السابق، ص17، الشيزري: المصدر السابق، ص12.

[3]- ابن عبدون: المصدر السابق، ص42، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص138.

[4]- غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص225- ص226.

[5]- ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص 112، الجرسيفي: المصدر السابق، ص124، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع نفسه، ص228.

[6]- السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المرجع السابق، ص114.

[7]- السقطي: المصدر السابق، ص67، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص228.

[8]- ابن عبدون: المصدر السابق، ص36، ص59، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع نفسه، ص228.

يختاروا الخرق الجيدة من القطن والكتان ويهتموا بغسلها وتنظيفها من الشوائب العالقة بها، وركز المحتسب رقابته على ضرورة توافر الدقة والجودة في أعمال البنائين والدهانين والرقاقين[1].

كما منع المحتسب أن تباع الطيور بجوار الجامع وأن لا تباع الطير إلا منتوفة، وفرض على بائعي البيض بوجد مجابن مملوءة بالماء يقاس بها البيض الفاسد[2]، ولقد اهتم المحتسب بأن يكون للحمالين في كل صنعة مكان خاص بهم، ومنع حاملي الأخشاب والأحجار أن يثقلوا الحمل على ظهر الدواب ومن يراه المحتسب يفعل ذلك أدبه، وأمر أن يكون للحطابين مكان يجتمعون فيه خارج السوق حتى لا يؤذوا الناس والحال ذاته بالنسبة لبائعي الفحم والجير وما شابه[3]، ولقد شددت السلطة الموحدية المراقبة على أسواق الرقيق لدرجه فرض فيها الرجوع إلى الخليفة نفسه في شأن بيع الأسيرات وفق ترتيبات خاصة، من أجل وضع حد للتلاعبات التي كانت تطال عمليات البيع والشراء[4].

كما أمر صاحب السوق البدويين إذ أتوا بالطعام ليبيعوه فلا يتركوه في الدور والفنادق وأن لا يبيعوه في الفنادق ولا في الدور وأن يخرجوه إلى أسواق المسلمين[5]، ولقد مارس المحتسب رقابة على أصاحب السقاية (السقاؤون) وقاية من الأوساخ والأمراض وقطعا للتحايل والغش، فكان يتفقد أواني حفظ الماء وأدوات الشرب وحرس على أن تسود النظافة السقائين في أبدانهم، وثيابهم، وحوانيتهم، وأدوات عملهم، وأن لا يملئوا أوعيتهم إلا بعد الابتعاد عن الشط وكذلك الابتعاد عن النهر المجاور لسقاية الدواب أو مجاري الحمامات، وطلب منهم أن يعلقوا الكيزان حتى يدخلها الهواء بعد غسلها وتبخيرها، وأن يغسل كل يوم أدوات الشرب من الكيزان،

---

[1]- السقطي: المصدر السابق، ص64- ص65، ابن عبد الرؤوف: المصدر السابق، ص112، ابن عبدون: المصدر السابق، ص34- ص35، الجرسيفي: المصدر السابق، ص124، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص227، ابن الإخوة القرشي محمد بن محمد بن أحمد: معالم القربة في أحكام الحسبة، تح: محمد محمود شعبان، صديق أحمد عيسي المطيعي، مركز النشر- مكتب الإعلام الإسلامي، ط1، مصر، 1408هـ/ 1987م، ص343- ص344.

[2]- ابن عبدون: المصدر السابق، ص43.

[3]- ابن عبدون: المصدر نفسه، ص41، غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص229، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص138، السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المرجع السابق، ص 114، الشيزري: المصدر السابق، ص13.

[4]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص 228، تدخلت السلطة لتنظيم عمليات البيع وإخضاعها لرقابتها وردع المخالفين فقد أوجدت الدولة الموحدية منصب أمين أسندت إليه مراقبة أسواق الرقيق، مما يعني وقوفها على تجاوزات هذه العمليات ويدخل في الإطار ذاته توجيه الدولة رسائل بهذا الشأن إلى أهل المدن خاصة، قصد حث أهلها على تجنب الفاحشة التي ترافق عمليات بيع الإماء خاصة، وتدعوا إلى ضرورة الرجوع إلى الأمين فمن أبيح له البيع والابتياع أحضره الأمين المذكور ليرتفع بشهادته الشك والنزاع، ينظر: بن مليح عبد إله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع نفسه، ص228.

[5]- الونشريسي: المصدر السابق، ج6، ص426.

والأباريق، والروايا، والقرب، والدلاء وغيرها[1]، ولقد كانت الفنادق تخضع لفحص وتفتيش دقيق من قبل المحتسب للنظر في نظافتها وكيفية إدارتها[2]. واهتم المحتسب بنظام ونظافة الأسواق فمنع الناس من الجلوس على الطرق أو بسط الجلود، و منع طرح الأزبال والأوحال على الطرق، ومنع الجزارين من المشي باللحم في الأسواق إلا أن تقطع رؤوس الضأن حتى لا تضر بثياب الناس وتلوثها عند الازدحام، كما منع صاحب السوق من الركوب على الدواب والدخول بها إلى الأسواق والقيساريات، ومنع توقيف الدواب في الأزقة الضيقة أو إرسالها من غير ممسك[3]، كما كان من واجباته الالتزام بتطبيق الآداب العامة بالأسواق، وفصل بين النساء والرجال في مواقف البيع فجعل للنساء مكانا خاصا، كما كان يفض النزاعات التي تقوم بين أفراد الحرفة الواحدة، وكذلك النزاعات التي تنشأ بين العمال وصاحب العمل والنزاعات التي تنشأ بين الصناع أو التجار والزبائن[4].

من مظاهر المنكرات في الأسواق والتي كان يسعى المحتسب لمقاومتها الغش والتدليس بإخفاء العيوب على طريق التورية والتحيل وإحالة العين، كمعالجة الثوب القديم بالقصارة وصقال الكم يوهم بذلك أنه جديد[5]، ومنهم من نسب الكتان إلى أسماء عمال معروفين فيشترون على ذلك، أو عمل مقاعده السروايل من بعض الثياب والخرق البالية ما اعتبر نوعا من الخداع للمشترين، أو صنع الثياب من قطن أو صوف بال غير جيد وهو ما ألزم المحتسبين بردها لأن ذلك من أمور الخديعة، ومنهم من يصبغ الديباج لإخفاء عيوب الثوب أو لإظهاره على ما ليس به، أو يرش الحرير بماء الخبز ليصفق ويشتد أو يغير لونه لأن لون الحرير لا يعلم فساده حتى يدخله العمل، أو ترقيع الفرو والثياب لعدم إظهار ثقوبها أو تندية الفرو حتى يشد ويمد ويطول أو بتحسينها، ومنهم من يقوم بخياطه الثياب البالية وبيعها على أنها جديدة لخداع المشترين، وخلط صانعي وبائعي الورق الخفيف بالورق الجيد، لأن الخفيف منه لا يحتمل الكشط لخفته ورقته فحرص المحتسبون على مراعاة تلك الأمور[6]، ومن الخبازين من باعوا

---

[1]- سياب خيرة: المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7-10هـ/13-15م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص213.

[2]- المزوري هلز عنترولي: المرجع السابق، ص 199.

[3]- علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري..، المرجع السابق، ص133، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص185، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص360، السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المرجع السابق، ص114، عزب خالد: أثر الحسبة في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع 8، السنة الثانية، شوال 1415هـ/ مارس 1995م، ص20.

[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص94، مسعد محمد عبد الله: المرجع نفسه، ص361، عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص138.

[5]- خيسوس فيغيرا مارية: صور من الحياة اليومية في العدوتين من خلال كتاب "تنبيه الحكم" لابن المناصف (ت620هـ/1223م)، ت: حسن الواركلي، مجلة المناهل، ع 38، السنة الخامسة عشر، جمادى الأولى 1410هـ/ ديسمبر 1989م، ص161.

[6]- هدية محمود: المرجع السابق، ص206- ص207.

الخبز ناقص الوزن، أو قام صاحب الفرن بخلط القمح الردئ بالطيب، و خلط العسل الجيد بالردئ، والزيت القديم بالجديد، وخلط اللبن بالماء، وتبيض الأكسية بالكبريت، ودهن التين بالزيت، وقيام الجزارين بخلط اللحم السمين بالمهزول أو النفخ في اللحم، ومن الغش أيضا غش الدارهم والدنانير بالنحاس[1]، ومن الحيل والطرق التي ينتهجها بعض الباعة في الأسواق وتواطئهم أحيانا مع الأمناء الذين يكلفهم المحتسب بمساعدته، بتقديم الإغراءات التي تقدم لهم على شكل رشوة تجعلهم يغضون الطرف عن بعض الانحرافات في طرق البيع، لذلك فطن المحتسب فلم يكن يخبر أعوانه بوقت خروجهم لمراقبة الأسواق حتى يكون عنصر المباغتة عاملا من عوامل كشف عمليات التدليس[2].

ولمقاومة عمليات الغش في البيع والسلع أقر المحتسب عقوبات زجرية على الغشاشين والمدلسين من الباعة بطرح الشيء المغشوش أو إتلافه[3]، أو مصادرة بضاعتهم والتصدق بها على الفقراء[4]، أو الزجر والتوبيخ أو السجن أو الضرب أو التشهير فإن لم يتب فالنفي أو الإخراج من السوق والبلد، وهي أقصى عقوبة يمكن أن تنزل بالبائع[5]، حتى تظهر عنه التوبة[6].

يبدو أن مسؤولية المحتسب لم تقصر على التجارة الداخلية وإنما في بعض الأحيان تدخل في المبادلات التجارية على مستوى التجارة الخارجية، حيث أن الدولة كانت تحتكم إليه فيما يصدره الصناع إلى الخارج، وهل أنه سالم من الغش والزيف حتى لا تعطي الصناعة الإسلامية للأجانب فكرة سيئة عن الصانع المسلم، ومن جهة ومراقبة السلع الأجنبية وخاصة الأوروبية الواردة لموانئ بلاد الغرب الإسلامي الموحدي[7].

استطاع الموحدون ضبط الأسواق وأمنائها لدرجة أوكلوا فيها الأمناء جمع ضرائب أسواقهم، وهذا هو الفرق الوحيد في واجبات صاحب السوق المرابطي والموحدي[8]، وعليه فإن الحسبة كانت لها أهمية خاصة عند الموحدين وخاصة في نظامهم السياسي والإداري جعل ديوان الحسبة من أهم دواوين الدولة، فكان صاحب

[1]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص184.

[2]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب...، المرجع السابق، ص101.

[3]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص180، التليسي بشير رمضان، الذويب جمال هشام: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار المدار الإسلامي، د.ط، ب. م. ن، د.ت، ص139.

[4]- بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب..، المرجع السابق، ص101، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص184.

[5]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص311، حسن على حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص180، المنوني محمد: خطة الحسبة في المغرب..، المرجع السابق، ص211.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص 72، للمزيد ن المعلومات عن العقوبات التي يصدرها المحتسب في المدلسين، ينظر: يحي بن عمر: المصدر السابق، ص15، ص29، ص31، ص33، ص39، ص42 ، ص46.....

[7]- بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص229.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص295.

السوق يحظى بمركز مميز بين الموظفين المدنيين وأعطاه مكانة ووجاهة في أوساط المجتمع. ونستنتج مما تقدم أن الحسبة كان لها أثر واضح في المجتمع الموحدي فإن كان المحتسب وأعوانه أقوياء صارمين في اتخاذ قراراتهم، فإن ذلك يرتد بالإيجاب على القضاء، وتكون مهمة المحتسب تريح القضاء في تخفيف المنازعات والخصومات، لأن الواجب العام والشرعي لصاحب الحسبة هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاولة تطبيقه على أرض الواقع لخدمة الأفراد والجماعة لضمان القدر الأوفر من الأمن الاجتماعي والاطمئنان واحترام الآداب العامة.

ثانيا– الفاعلون في النشاط التجاري:

تقوم العملية التجارية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي على عناصر كان لها دور فعال في نشاطها، متمثلين في التجار على اختلاف أصنافهم حسب معايير مختلفة، إضافة إلى العاملين في الوظائف الخدماتية بهذه الأسواق في أنشطة ملحقة ومكملة لعمل التجار، ليأتي العنصر الجوهري في هذه العملية التجارية وهو الزبائن على اختلاف الفئات الاجتماعية.

1– أصناف التجار:

توصلنا أثناء عملية البحث حول أصناف التجار إلى **ثلاث معايير** اعتمد عليها المؤرخون في تصنيف تجار بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي وهي:

- **حسب نشاطهم التجاري** وهذا الرأي انفرد به أبو الفضل الدمشقي وهم ثلاث أصناف كالتالي:

1– الخزان: هو " **أن يشتري الشيء في إباه و تواتر حمله وكثرة البائعين له وقلة الطالبين، ثم إحكام حفظه والتربص به إلى أضداد هذه الأشياء** "[1].

2– الركاض: وهو الذي يركض وراء السلعة في منابعها الأصلية ويمكن أن يوصف بأنه المستورد[2]، وعليه " **أن ينظر أولا فيما يبتاعه فيحتاط فيه.. كخوف الطريق أو تعذر الرياح إن كان سفره في البحر أو لحادث يطرأ في الموضع الذي يقصده.. ثم يستحب له، أن يستصحب معه رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العود إليه.. فإذا أراد أن يشتري شيأ رجع إلى الرقعة فنظر الفرق بين سعره في هذه وسعره في تلك البلدة، وأضاف إليه ما يحتاج من المؤن التي تلزم إلى حين الوصول، ثم يضيف إلى ثبت الأسعار ثبتا بمكوس البضائع، فإن**

[1]– الدمشقي أبو الفضل جعفر: المصدر السابق، ص48.

[2]– مؤنس عوض محمد: المرجع السابق، ص370.

مكوسها تختلف في سائر البلدان ثم يميز الفائدة وكذلك في جميعها... ويجب على الركاض أيضا إذا دخل بلدة لم يعرفها أن يكون قد تقصى عن الوكيل المأمون والموضع الحريز "[1]، ولذلك يقول التجار والمسافرون "**التبصرة نص عطية"**[2].

3- المجهز: هو التاجر الذي "**ينصب له في الموضع الذي يجهز إليه من يقبض البضائع التي يصدرها إليه، ويتولى هذا القابض بيعها وشراء الأعواض عنها، ويكون ثقة أمينا مأمونا موسرا قد نصب نفسه للتجارة مع خبرة بها، فيكون الحمل إليه وهو المتولي للبيع وله حصة في الربح في كل ما يبيعه أو يشتريه، وإن كسد شيء من السلع ورأى خزنها وأنفذ إليه ما قد قدم الاحتياط في شرائه، وحصله قبل الموسم وتمكن من جودته وإصلاحه، ثم يعتمد شراء البضائع على حال إمهال وتأن وإمكان التخير، فأي بضاعة لم يتمكن فيها من ذلك إلتمسه في غيرها فإن الربح بمعونة الله عز وجل، موقوف على صلاح الشراء ثم لا ينفذ بضاعة إلا مع الأصحاب الثقات الذين يرعونها إلى أن يتسلمها المتولي القابض"**[3].

يبدو أن الدمشقي في هذا التصنيف قد راع الظروف المحيطة بالنشاط التجاري والفاعلون فيه وراوج السلع وأسعارها، فالتاجر الخزان يقوم بشراء السلعة في موسم رواجها ليختزنها ويبيعها في أوقات ندرتها لتحقيق الأرباح، ويتوجب عليه الإحاطة بحوالات الأسواق ليتسنى له إدراك أوجه الربح ومعرفة الفوائد في حالة غلاء الأسعار، كما يتوجب على الخزان مراعاة قوة الدولة السياسية والأوضاع الاقتصادية من حيث شراء الأحمال الثقيلة من السهلة، وأن يسرع في اختزان مشترياته ويدخر الأموال، كما يقوم بكتمان بيعه وشراءه إن كان سلطانه جارا قويا، وأن يتظاهر بالفقر وأن يسافر في أوقات المحن، أما التاجر الركاض فهو تاجر متنقل من بلد لأخر يبحث عن السلعة للمتاجرة بها ويتوجب عليه أن يكون خبيرا بمسالك الآفاق والطرق التي يسلكها، أو الأسواق الآمنة كما يتوجب عليه معرفة أسعار جميع البضائع ورسوم المكس في البلد الذي يعزم السفر إليه، ويقارن أثمان السلع في بلده والبلد الأجنبي وعليه أن يتقصى أخبار المدينة المقصودة من الوكلاء الأمناء، ويتحرى عن المواضع الجيدة مخافة أن يقع في الإفلاس وأن يعاين التجار القاصدين إلى بلده حتى لا يزاحموه في الأسواق، أما التاجر المجهز فيتخذ وكلاء في مدن ومناطق أخرى يتولى فيها الوكيل تبضيع وتسفير البضائع أو القيام بالبيع والشراء[4].

[1]- الدمشقي أبو الفضل جعفر: المصدر السابق، ص51- ص52.
[2]- الدمشقي أبو الفضل جعفر: المصدر نفسه، ص51.
[3]- الدمشقي أبو الفضل جعفر: المصدر نفسه، ص52.
[4]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص124- ص125.

- **حسب رأس مالهم** ويصنفون إلى ثلاث فئات تجارية على الشكل التالي:

الفئة الأولى: يتاجرون بأقل من مائة دينار في تجارتهم .

الفئة الثانية: تتاجر بمائة أو مائتين وتصل إلى ألف دينار.

الفئة الثالثة: وهي التي تملك أكثر من ألف دينار وتصل إلى الألوف من الدنانير[1].

يباشر تجار الفئة الأولى نشاطهم التجاري بمفردهم سواء أكانوا تجارا مقيمين مالكين أو مستأجرين للدكاكين والمتاجر أو تجار متجولين، ولقد تأثرت هذه الفئة بالتغيرات التي عرفتها التجارة الداخلية والخارجية لكثرة المنافسة وهيمنة التجار الأجانب على الأسواق التجارية بداية القرن السادس الهجري[2]، ولكن في أيام الموحدين انتعش حالهم نسبيا مع ازدهار التجارة الداخلية[3].

أما تجار الفئة الثانية فوضعهم أحسن وحركتهم أوسع من الفئة الأولى في التنقل بين مدن بلاد الغرب الإسلامي وأسواقه وفي المشاركة في عملية المبادلات التجارية مع الأوروبيين[4].

وبالنسبة للفئة الثالثة فهم التجار الذين يتعاملون في المبادلات التجارية الدولية نحو بلاد السودان الغربي وبلاد المشرق وحتى إلى أوروبا، وهم يزاولون نشاطهم التجاري بأنفسهم أو بواسطة مواليهم وعبيدهم، وهؤلاء التجار لا يستثمرون كل ما يملكون فكانوا يمسكون بقدر ما يستثمرون تحسبا لعواقب الدهر، وقد يملك أحد أهل هذه الفئة أكثر حوانيت المدينة التي يقيم فيها[5].

---

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص278- ص280، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص134.

[2]- قاسم صادق: العاملون بالتجارة في دويلات المغرب الأوسط، فصل من كتاب: النظم التجارية للدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرسميين إلى نهاية الزيانيين (160-962هـ/777- 1554م)، بإشراف: بلهواري فاطمة، (منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CBASC) والمديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (DGRSDT)، (PNR29)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، الجزائر، 1435هـ/2014م، ص51- ص52.

[3]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص279.

[4]- قاسم صادق: المرجع السابق، ص52، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص124.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص279، قاسم صادق: المرجع نفسه، ص52، بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص124.

- **تصنيف التجار عرقيا** إلى ثلاث مجموعات تجارية وهي: التجار المغاربة والتجار من أهل الذمة والتجار الغرباء[1]، وهذا التصنيف يتشابه في نتيجته مع التصنيف الذي يقام **حسب الإقامة** فنجد تجار محليين (البربر، العرب، اليهود) وتجار وافدين (مشارقة، أوروبيين)[2].

على العموم يمكن **تصنف التجار إلى صنفين على الأساس الطبقي ومستوى كل طبقة** وهما : كبار التجار وصغار التجار[3].

أ – كبار التجار:

وهم التجار الذين يعتمدون في نشاطهم التجاري على جلب البضائع من الدول المجاورة عن طريق التجارة الخارجية، سواء بالطرق الصحراوية المتجهة إلى بلاد السودان[4] ويطلق عليهم تجار القوافل أو ما يعرف بتجار الصحراء[5]، مثل: تجار أغمات وسجلماسة وتلمسان..، أو عن طريق الموانئ البحرية[6] ويطلق عليهم تجار البحر كانت لهم مبادلات نشيطة مع المدن التجارية الأوروبية وخصوصا بيزا وجنوة والبندقية[7]... مثل: تجار سبتة، وأسفي[8]..، أي أن هؤلاء التجار ينتقلون بسلعهم بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك الكبرى أو بين الحواضر الكبرى والموانئ والمناطق النائية[9]، ونميز بينهم صنفين هما:

* **تجار الجملة:** وهم أولئك الذين يقومون بشراء ما تنتجه البلاد من مواد وتصدرها إلى الخارج، وفي نفس الوقت استراد ما تحتاجه البلاد من بضائع وبيعها إلى تجار التجزئة.

---

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص124.

[2]- قاسم صادق: المرجع السابق، ص52- ص59.

[3]- الغديقي محفوظ: المرجع السابق، ص32.

[4]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص126.

[5]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص115، هدية محمود: المرجع السابق، ص184، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص344- ص345.

[6]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص126.

[7]- حسن محمد: المدينة والبادية بإفريقية..، المرجع السابق، ص502.

[8]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص126.

[9]- ناصح محمد: مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن 6هـ/12م ، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، 15-17 رجب 1409هـ الموافق لـ: 21- 23 فبراير 1989م، الدار البيضاء، المغرب، 1992م، ص75.

* **تجار التجزئة:** وهم الذين يبيعون بضائعهم في متاجرهم أو عن طريق التجول من مدينة الأخرى، وبذلك يلبون حاجة السكان من مطالبهم اليومية[1].

وكبار التجار باحترافهم للتجارة بعيدة المدى يمثلون صنف التاجر المجهز أي المصدر الذي أشار إليه الدمشقي[2]، في تصنيف التجار المسلمين- تم الإشارة لها سابقا- ويمثلون الفئة الثالثة من حيث توظيف الموارد المالية والهامة في تموين تجارتهم مع ادخار مبلغ مماثل[3]- تم الإشارة لها سابقا- وقد كان الونشريسي قد أشار إليهم بصريح العبارة بقوله: "**رجال من أكابر التجار ذوي الأموال الطائلة** "[4]، فغالبا ما كان هؤلاء التجار من المياسير كسكان سبتة، وكانت ألمرية قبلة المشتغلين بالتجارة، أما تجار قرطبة فيذكر أنه لم يكن بالأندلس أكثر من أهلها مالا ولا أتجر منهم في الصناعات وأصناف التاجرات[5]، وعرف أهل سجلماسة من التجار بغناهم، وكان تجار توات أغنياء لاختصاصهم بتأمين طرق القوافل التجارية بين الأسواق المهمة[6]، وكان تجار أغمات أملياء مياسير يدخلون بلاد السودان بأعداد الجمال الحاملة لقناطير الأموال، تضم قافلة التاجر الواحد منهم مائة جمل وبأبواب منازلهم علامات تدل على مقادير أموالهم[7]، واشتهر أيضا تجار مدينة أودغست المنتمين إلى زناتة والعرب بكثرة أموالهم ورقيقهم لدرجة أن الرجل الواحد منهم يملك أكثر من ألف خادم، وعرف تجار سلا بسعة الأموال ونمو الأحوال[8]. إن تخصص كبار التجار في البضائع النفيسة وولاءهم للسلطة حتّم عليهم تشريكها في التجارة، بل إقراضها عند الحاجة متحولين بذلك إلى احتياطي لإنقاذ الدولة[9]، وكان لهؤلاء التجار دور في تغيير الحياة السياسية في دولة الموحدين فأبي الاصباح السبتي الأنسابي الذي كان له دور في إعادة سلطة الخليفة الرشيد بمدينة سبتة سنة 1232م، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على المكانة المهمة التي احتلها التجار في عهد الموحدين والتي أكسبتهم إياها الثروات الطائلة التي امتلكوها، أي أن سلطة المال كانت بيدهم ومكنتهم من صنع المكانة التي كانوا عليها[10]، فالقوة الاقتصادية لهذه الفئة من التجار ووزنها وتأثيرها السياسي ومكانتها الاجتماعية، كانت بالغة

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص126، رافع رضا: المرجع السابق، ص99.
[2]- الدمشقي أبو الفضل جعفر: المصدر السابق، ص52.
[3]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص94.
[4]- الونشريسي: المصدر السابق، ج6 ، ص06.
[5]- شرقي نوارة: المرجع السابق، ص107، بين الذيب عيسى: المرجع السابق، ص117، ناصح محمد: المرجع السابق، ص76.
[6]- رافع رضا: المرجع السابق، ص99- ص100.
[7]- هدية محمود: المرجع السابق، ص184، بن الذيب عيسي: المرجع السابق، ص115، ناصح محمد: المرجع السابق، ص76.
[8]- بن الذيب عيسى: المرجع نفسه، ص116- ص117.
[9]- حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية..، المرجع السابق، ص53.
[10]- شرفي نوارة: المرجع السابق، ص108- ص109.

الأهمية[1]، لذلك اهتمت السلطة الموحدية بتشجيع هذا الصنف من التجار من خلال بعض الإجراءات منها، ضمان الجانب الأمني وتوفير الحماية الكاملة لتنقل التجار بقوافلهم، والرسالة الجامعة الصادرة عن عبد المؤمن سنة 541هـ تؤكد على إنزال أشد العقوبات بمن يعترض سبيل المسافرين والتجار منهم على الخصوص، حتى وإن كان المتعرضون من السلطات المخزنية[2]، كما تذكر النصوص التاريخية رسالة أرسلها السيد أبو الربيع سليمان بن عبد الله عبد المؤمن بن علي الذي كان يلي مدينة سجلماسة وأعمالها إلى ملك السودان بغانة يستنكر عليه إعاقة التجارة[3]، هذا إضافة إلى حصر الضرائب التي يؤديها التجار للدولة، وتوفير السيولة النقدية بواسطة الإجراءات المالية التقويمية التي اتخذت في عهد الموحدين خصوصا في عهد عبد المؤمن بن علي، ويعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، لذلك كثرة أرباح التجار الكبار[4]، ونتيجة لاتساع تجارة هؤلاء التجار اضطر إلى استعمال الوكلاء أو كونوا لأنفسهم شركات تجارية وكتب بينهم عقود الشراكة التي يذكر فيها أسماء الشركاء، ومقدار المال الذي يشارك كل منهم به وتوزيع العمل على حسب مقدار المال المشارك به، أو على حسب العقد المعقود بينهم، كما نصت العقود على مدى الفترة التي تستمر خلالها الشركة[5]، وجسدت الشراكة في ثلاثة أنواع هي:

النوع الأول: يتساوى فيها الشركاء في رأس المال والعمل.

النوع الثاني: أن يشترك بعض التجار في إرسال أحدهم لجلب البضائع ثم يتقاسمونها على حسب رؤوس أموالهم وكلٌ يبيع كيف ما شاء.

النوع الثالث: أن يقرض أحدهم لآخر مالا يتجر به مسافرا على أن يكون الربح مناصفة[6].

لجأ هؤلاء التجار إلى تكوين هذه الشركات التجارية لتقليل الخسارة التي يتعرض لها هذا النوع من التجارة، التي عانت من مشاكل كثيرة كتعرض القوافل لهجمات قطاع الطرق، أو التيه في الصحراء، أو الزوابع الرملية[7]، أو مصاعب النقل البحري من أهوال البحر، أو اعتراض العدو، أو القرصنة واللصوصية[8]، كما أن البعض

---

[1]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص146

[2]- ناصح محمد: المرجع السابق، ص76- ص77، و الإحالة رقم :23، ص77

[3]- رافع رضا: المرجع السابق، ص100.

[4]- ناصح محمد: المرجع السابق، ص77.

[5]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص126، بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص117 .

[6]- بن الذيب عيسي: المرجع نفسه، ص118.

[7]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص126- ص127.

[8]- الغديقي محفوظ: المرجع السابق، ص31.

من هؤلاء التجار كان من الفقهاء أو أصحاب الخطط الرسمية أو ملاك الأراضي فيلجئون إلى الشراكة للتفرغ لعملهم[1]، كعتيق بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللحمي الذي كان محدثا وفاضلا يعيش من بضاعة كانت بيده في تجارة له بمدينة سبتة رفقة عدد من رفقائه[2]، كما كان أبو الحسن الشاري (ت 650هـ/1252م) على درجة كبيرة من الغنى على الرغم من أنه لم يباشر قط دينارا ولا درهما، وإنما كان يتصرف له في ذلك وكلاؤه واللائذون بجانبه[3]، ومحمد بن الحسن اليصلوتي (ت595هـ) من أولياء الله تعالى ومن تجار الصحراء، وكان لأبو ذكرى كوهين السجلماسي قوافل تجارية بالمغرب الأقصى، وقام برحلات طويلة إلى الهند كان وكيلا خلالها لتجار الفسطاط احتفظ برواية متينة مع وطنه بالمغرب[4]. ما يؤخذ على كبار التجار أنهم رغم كثرة أرباحهم إلا أنها لم توجه للاستثمار في قطاعات منتجة، بل كان جزء منها يصرف في اقتناء العقارات تقليدا للأمراء والحكام أو في الحاجيات الاستهلاكية بمختلف أشكالها، فهم إذن عاشوا في مستوى عالي من الاستهلاك والتبذير[5].

ب – صغار التجار:

هم التجار الذين يتاجرون برؤوس أموال محدودة[6]، أقل من مائة دينار في تجارتهم[7]، مما يوحي بأن أرباح التجار الصغار لا يمكن مقارنتها بكل المقاييس بأرباح التجار الكبار، نظرا لمحدودية الأموال المستثمرة[8]، ويمثل صغار التجار رقما مهما في المعادلة التجارية وحركة السلع والأموال وذلك من خلال انتشارهم في الأسواق والقرى والبوادي[9]، وذلك راجع لتشجيع السلطة الموحدية لمختلف الفئات الاجتماعية للاهتمام بالتجارة فعمرت الأسواق بالبيع والتجارة الرابحة خاصة خلال النصف الثاني من القرن السادس الهجري، حيث عمل الخلفاء الموحدون الأوائل على سن إجراءات حازمة، استهدفت تشجيع التجارة وحماية تجار الأسواق المقيمين في المدن والقادمين إليها من البادية من بعض العراقيل، منها منع القبالات التي كانت سائدة أيام المرابطين وتم تهديد المتقبلين بعقوبات، قد تصل إلى حد القتل وتكليف الأمناء على الأسواق وأبواب المدن، منحت لهم صلاحية مراقبة الأسعار

[1]– بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص117.
[2]– رافع رضا: المرجع السابق، ص102.
[3]– الشريف محمد: سبتة الإسلامية...، المرجع السابق، ص148.
[4]– رافع رضا: المرجع السابق، ص100.
[5]– ناصح محمد: المرجع السابق، ص77.
[6]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص125.
[7]– بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص115.
[8]– ناصح محمد: المرجع السابق، ص79– ص80.
[9]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص175.

والإشراف على المعاملات التجارية[1]، ولقد تكرر ذكر صغار التجار في نصوص النوازل الفقهية باسم الباعة أو أهل السوق[2]، ويمكن تقسيم هذا الصنف من التجار إلى فئتين هما:

ب – 1– التجار المستقرون:

هم التجار الذين يمارسون البيع والشراء على مستوى الحوانيت المختلفة في المدينة كملاك لها أو مستأجرين يؤدون كراء الحوانيت شهريا أو سنويا، تتجمع هذه الحوانيت في أسواق المدن[3]، وهذه الفئة تنقسم إلى نوعين من حيث السلع المتاجر فيها والمستوى المعيشي:

النوع الأول: هم الذين يمتلكون حوانيت في القيسارية والأسواق الكبرى، وكانت أحوالهم المادية متيسرة حيث كانوا يتاجرون في السلع ذات القيمة العالية مثل: الأقمشة الرقيقة والحلي

أما **النوع الثاني:** فكانوا أقل حالا من الأول إذ تاجروا في السلع الاستهلاكية اليومية مثل: المواد الغذائية وكانت حوانتهم على مقربة من أبواب المدينة فأغلب زبائنهم من المسافرين أو سكان الحي[4]، فمنهم من يبيع السمك ويعرف باسم الحوات وبائع السمن والجزار بائع اللحم والدقاق الذي يبيع الدقيق وبائعي الخضر والفواكه وغيرهم[5]، ومن الراجح أن كبار التجار هم الذين كانوا يزودهم بمواد الاستهلاك اليومية التي يبيعونها في حوانيتهم أو حوانيت الأحباس المنتشرة بأسواق المدينة، ولقد مارس التجار المستقرون نشاطهم التجاري في البيع والشراء بمفردهم أو بمساعدة أفراد آخرين[6].

ومن هؤلاء التجار الصغار من اختص بالتجارة فقط ومنهم من جمع بين التجارة والصناعة ذلك لأن بعض من أهل الحرف يبيعون سلعهم بأنفسهم[7]، كون الحرفين تجارا أيضا[8]، شهدت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي تعدد الحرف الصناعية وتعددت معها فئات الحرفين والعاملين في القطاع الصناعي، ولواحقه إلى حد يصعب معه حصرها بدقة خاصة في المدن الكبرى، التي عرفت تطورا اقتصاديا مهما خلال النصف الثاني من

[1]– ناصح محمد: المرجع السابق، ص 78– ص79.
[2]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص127.
[3]– ناصح محمد: المرجع السابق، ص78 ، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص175.
[4]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص125، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص136.
[5]– عابد يوسف: المرجع السابق ، ص170، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص345– ص346.
[6]– الشريف محمد: سبتة الإسلامية...، المرجع السابق، ص148– ص149.
[7]– قاسم صادق: المرجع السابق، ص66، شرقي نوارة: المرجع السابق، ص109.
[8]– مزدور سمية: مقاربات حول مستوى معيشة التجار....، المرجع السابق، ص221.

القرن السادس الهجري[1]، ومن البديهي أن يمارس أهل الحرف والصنائع البيع والتجارة في دكاكينهم و ورشات عملهم[2].

ب – 2– الباعة المتجولون:

هم التجار الصغار الذين ينادون على بضائعهم في الشوارع[3]، يصطلح على ممتهن هذا النوع من البيع بالتاجر الجوال أو السفار[4]، أو الطواف أو غير المستقر[5]، وينقسم الباعة الجائلون إلى صنفين:

الصنف الأول: الذي يفترش الأرض وعرفوا بأرباب المقاعد خاصة بائعي الأطعمة.

الصنف الثاني: منهم من ينادون ويدورون ببضائعهم[6]، متنقلين بعربات صغيرة عبر الحارات والأزقة الضيقة[7]، بين المنازل والقرى والأماكن البعيدة عن الأسواق[8]، حيث يفضل بعض الأهالي الشراء من الباعة الجائلين لانخفاض الثمن عن السلع المعروضة في الدكاكين، وعادة ما كانت النساء تشترين السلع من هؤلاء الباعة في الدور حيث تخرج النساء لشراء الحاجيات[9]، يبدو أن عمل هؤلاء التجار المتجولين كان مغريا لهم بالربح إن صدقت التجارة فهم أقدر على التجارة بين البادية والحاضرة، وهم أقدر على المخاطرة بالسفر إلى مناطق الفتن فيضاعفون أسعار بضائعهم بحكم حجم المخاطرة فيصحبون الحملات العسكرية منتهزين الفرصة في أوقات الشدة، وهذا ما يعبر عن الأسواق العسكرية– التي تم ذكرها سابقا– وفي الغالب يتاجر المتجول بما له كله ويدخل بلدانا كثيرة في سفره فتطول غيبته، وقد ينكب في الطريق فيضطر للاستدانة، ومن الصعاب الأخرى ما كان يقوم به أصحاب

[1]– ناصح محمد: المرجع السابق، ص81.

[2]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص127، صنف الحرفيون إلى ثلاثة أصناف: الصنف الأول: صناع وحرفيون يمتلكون الآلات والدكاكين الخاصة بهم، أما الصنف الثاني: هم حرفيون لا يمتلكون الآلات ولا الدكاكين الخاصة بهم، والصنف الثالث: جائلون وهم غير حاذقين مثل: الصباغين ينظر: بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص127، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص213– ص215، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص128– ص129، ناصح محمد: المرجع السابق، ص81– ص82.

[3]– هدية محمود: المرجع السابق، ص187.

[4]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص282.

[5]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص127.

[6]– هدية محمود: المرجع السابق، ص187.

[7]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص307.

[8]– هدية محمود: المرجع السابق، ص187، ناصح محمد: المرجع السابق، ص78.

[9]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص175.

رؤوس الأموال الكبيرة من تضيق الخناق على مثل هؤلاء[1]، وقد يتعرضون إلى تشدد من طرف السلطة نظر لمزاحمتهم التجار والمارة لضيق الشوارع وشكوى التجار عند عرض سلعهم على الأرض والنداء عليها[2]، ومن النماذج التي تذكرها النصوص التاريخية عن الباعة المتجولون ما كان يقوم به بعض العطارين بالأندلس متجولين في شوارع وحارات المدن الأندلسية لبيع مختلف أنواع العطارة[3]، وكانت النساء الموسرات يشترين ثيابهن من التجار الفاسيين الذين يأتون إلى أسواق المدينة[4]، وكان أبي محمد عبد الواحد بن تومرت الهسكوري من أهل مراكش، والذي استشهد بغزوة الأرك 591هـ حيث كان يبيع الباقلاء ويحمله على رأسه متجولا[5]، وكان الولي الصالح أبو القاسم عبد الرحمان الملاح يبيع الملح بالقرب من مترل سكناه بالأرض، وكذلك الولي أبو محمد عبد الواحد بن تومرت الأسود باع البازلاء في قفة رافضا البيع في دكان[6]، يبدو أن فئة من العلماء مارسوا البيع أثناء رحلاتهم العلمية وهذا تقره الكثير من كتب التراجم[7]، و لم يقتصر بيع التجوال على الرجال فحسب فحتى النساء كن ينادين على السلع بالدور[8]، وعرفن بالدلالات أو السواقات "السواقة" فكن يعرضن ما يمتلكن من أمتعة لبيعها للنساء[9].

يبدو جليا من خلال ما تقدم المستوى المعيشي لهذه الفئة الذي يقترب كثيرا من مستوى عيش غالبية سكان المشتغلين بحرف أخرى بسيطة، نظرا لتواضع رؤوس الأموال المستثمرة في نشاطات صغار التجار، ونسبة أرباحها قليلة إذا قارناها بفئة كبار التجار، حتى أنهم في الكثير من الأحيان يتخذون من الحانوت المخصص للتجارة مقرا للسكن وهم بذلك يشكلون جزءا من السواد الأعظم من المجتمع الحضري[10].

[1]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص283، عابد يوسف: المرجع السابق، ص170، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص135.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص127.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص307.

[4]- دندش عصمت عبد اللطيف: المرأة في تادلا من خلال كتب الرحلات في العصر الوسيط، ضمن أعمال ملتقى عالمي حول: تادلا : التاريخ، المجال، الثقافة، تنظيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية- بني ملال- جامعة القاضي عياض، المملك المغربية، المنعقد أيام: 15-16-17 أفريل 1992م، ص308.

[5]- رافع رضا: المرجع السابق، ص 101، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص346.

[6]- البشير غانية: المرجع السابق، ص164- ص165.

[7]- قاسم صادق: المرجع السابق، ص65.

[8]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص175.

[9]- هدية محمود: المرجع السابق، ص188.

[10]- ناصح محمد: المرجع السابق، ص80، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص175- ص176.

ج – فئات تجارية أخرى:

ج – 1– التجار العلماء:

من المشايخ والعلماء والفقهاء والزهاد والمتصوفة من امتهن التجارة وحتى الصناعة فضلا عن مهنة التدريس والتعليم[1]، لارتباط ذلك بأمور الزهد والتقشف ورغبتهم في الحصول على قوت يومهم من صنع أيديهم[2]، فمعظم هؤلاء الأولياء غرضهم من العمل لم يكن الكسب والغنى بل تجارتهم غرضها التقوت و لم يكن الربح، وما زاد عن حاجتهم تصدقوا به[3]، ومن أمثلتهم: أبو الجبل يعلي (ت 503هـ/1109م) الذي كان جزارا بفاس وكان للشيخ العالم عبد الجليل بن محمد بن أحمد المرادي القيرواني دكان التجارة[4]، ومارس محمد بن عبد الرحمان الأنصاري البلنسي (ت 655هـ/1257م) مهنة التجارة وأعمالها إذ كان يديرها بقيسارية بمدينة سبتة[5]، وكان الولي أبو عبد الله محمد بن الأشقر الذي لم ير حرجا في طلب الغني بمدينة أغمات ومنهم من امتهن الحرف وأتقنها، حتى أن بعضهم من لقب بحرفته مثل: أحمد بن عبد الله الصنهاجي الجباب (ت 592هـ/1195م) عمل في حياكة الجبب، وكان الحجاج يوسف الفرار حائكا، ولقد اشتهر أبو العباس أحمد بن عبد العزيز السلالجي الخراز بحرفة الخرازة، وكذلك الشأن عند أبو زيد عبد الرحمان الخراز، وأبو عمران موسى الطراز، والذي كان طرازا، وأبو عمران موسى الحلاج، أما عبد الله مالك بن علي المعروف بالقلانسي نسبة لاشتغاله في صنع القلانس وبيعها، وهناك من امتهن العطارة كالولي أبو عبد الله الصوفي، وفيهم من عرف بصناعة الأطباق وبيعها كأبو الحسن علي بن زكريا الأسود، ومنهم من تخصص في صناعة القدور وبيعها كأبي ويعزان يبريدن بن وبيدن الأيلاني القدار الأسود (ت610هـ/1213م)[6]..، ويمكن تصنيف العلماء الذين امتهنوا التجارة ضمن مجموعة صغار التجار[7].

---

[1]– حسن أحمد إنعام: المكانة الاجتماعية لعلماء الأندلس في بلاد المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس الهجريين، مجلة كلية التربية الإسلامية، مج 60، ع 86، 2014م، ص 359.

[2]– هدية محمود: المرجع السابق، ص 96.

[3]– البشير غانية: الأولياء والمجتمع بالمغرب الإسلامي في عصري المرابطين والموحدين (479-635هـ/1086-1238م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) علوم في التاريخ الإسلامي الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1436-1437هـ/2015-2016م، ص165.

[4]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص135.

[5]– حسن أحمد إنعام: المرجع السابق، ص359.

[6]– البشير غانية: المرجع السابق، ص164، ص162- ص163.

[7]– شرقي نوراة: المرجع السابق، ص108.

ج – 2 – المرأة والتجارة:

اهتمت بعض النساء بالنشاط التجاري فشاركن في البيع والشراء[1]، رغم تشدد الموحدين في منع اختلاط الرجال والنساء والحد من حريتهم ومنع سفورهن في الطرقات العامة، مما يدل على إتباع الموحدين لأحكام الدين بشأن صيانة المرأة وحمايتها[2]، وما يستدل عن خوض المرأة ميدان السوق بشكل مباشر أو غير مباشر ما ورد في الكتابات التاريخية[3]، حيث مارست المرأة حرفا متنوعة[4]، وأكثر ما احترفه أغلبهن الغزل ونسيج الصوف والقطن والكتان وإنتاج الحرير، فوجود النول والمنسج في معظم بيوت بلاد الغرب الإسلامي نتيجة لملائمة تلك المهنة لطبيعة المرأة وجلوسها لفترات طويلة داخل منازلها، فلجأت إليه لقضاء أوقات فراغها من جهة ومن جهة أخرى للمساعدة في نفقات البيت والأولاد والزوج عند افتقاد العائل أو الاحتياج للمال[5]، ولقد كانت للنساء سوق خاصة بهن يجتمعن فيها لبيع غزلهن، ولا يجلسن في الحوانيت العامة ببضاعتهن، ووضعت شروط خاصة لمن يتعامل مع النساء في أسواقهن بالبيع والشراء، فلا بد أن يشتري بأدب، وبعض النساء كن لا يذهبن بأنفسهن إلى السوق لبيع منتجاتهن بل يرسلنها إلى السوق مع ثقات مثل شيخ كبير السن عرف عنه الأمانة والفضل، فذلك الشيخ يمكن له أن يخالط النساء في البيع والشراء بدون أن يتعرض كلا الطرفين للحرج، أو يرسلن بمنتجاتهن مع سيدات قعيدات أي كبيرات السن انقطع عنهن الرجاء ويثقن بهن أيضا أو من أبنائهن أو أزواجهن[6]، يبدو أن الفقهاء منعوا المخالفات الشرعية التي تفشت في أسواق الغزل مثل مخالطة النساء للرجال وسفلة السماسرة وتمازجهن بما لا يحل، حيث أوجبوا أن يقوم هناك ويختار ثقات السماسرة وشيوخهم ويمنع من كان متهما من التصرف لهن، ويعين للنساء موضع مستتر لقضاء ما يحتجن إليه من ذلك بحيث لا يخالطن من يتصرف لهن من الرجال[7]، كما باعت مواد أخر كالخبز الذي تصنعه في مترلها زيادة على حاجة العائلة إلى جانب صناعة الأشربة والحلويات والمعاجن

---

[1]– عبد الشكور نبيلة: المرجع السابق، ص254.

[2]– حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص533.

[3]– حميدي مليكة: الإسهامات الحضارية للمرآة الأندلسية من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة (92-897هـ/ 711-1492م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) علوم في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر-2- الجزائر، 1434-1435هـ/ 2013-2014م، ص 370.

[4]– غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص 198.

[5]– هدية محمود: المرجع السابق، ص 99.

[6]– عبد الحميد شافع راوية: المرجع السابق، ص174، هدية محمود: المرجع نفسه، ص102، غالب مصطفى الزعول جهاد: المرجع السابق، ص198.

[7]– الونشريسي: المصدر السابق، ج2، ص500.

السكرية[1]، ومنهن من يبعن اللبن في الأسواق[2]، تذكر النصوص التاريخية أن ابن تومرت الموحدي قد شاهد بعض النسوة يبعن اللبن في سوق قرية صاء عند مروره بتلمسان[3]، وهناك من النسوة من كانت تستعين بدلال يبيع الزيتون أمام بيتها يقوم بالمزايدة حتى يصل إلى أعلى سعر مقابل أجر معين يعرف بالسمسرة[4]، كما شاركت البدوية في تسويق منتجات الأسرة فتحمل في الصباح الباكر بعض ما حضرته من حليب ومشتقاته، والغزل والعسل، والزيت تحملها إلى سوق القرية، أما النساء اللاتي سكن في المنازل المجاورة لطريق المسافرين فكانت تقوم ببيع الخبز والفواكه والجبن والبيض وضروب من الأطعمة التي تحضرها تبيعها إلى المسافرين، وفي أغلب الأحيان كانت بعضهن تذهب باكرة إلى المدينة المجاورة حيث تجد في أسواقها قبول على عرضهن أكثر وأسعارا مرتفعة مما في القرية[5]، بذلك تكون المرأة قد ساهمت في مجال البيوع ضمن مجموعة صغار التجار.

ج – 3 – الحضور التجاري لليهود:

تضاربت الآراء عن ما آل إليه اليهود بين اضطهاد ومعاملة حسنة في الفترة الموحدية[6]، فبعض النصوص التاريخية تذكر أن الموحدين عاملوا أهل الذمة بطريقة سيئة جدا، خاصة عهد عبد المؤمن بن علي الذي خير اليهود والمسحين بين اعتناق الإسلام أو الموت، وبسب هذه السياسة عملت جماعة كبيرة على اعتناق الإسلام في العلن والبقاء على دينهم في الخفاء محافظين بذلك على حياتهم ومصالحهم معا، وبقي الحال كما رسمه عبد المؤمن إلى أن أصبح المنصور خليفة للموحدين والذي ألزم اليهود بلباس خاص، ويعود ما أمر به المنصور لتمييزهم عن باقي شرائح المجتمع لشكه فيهم واحترازا منه لما قد يصدر عنهم وليس اضطهادا لهذه الشريحة، ولما جاء عهد الناصر تغير الوضع بالنسبة لليهود إذ أن هذا الأخير كان لينا معهم بعض الشيء، وهذا ما شجع اليهود على التقرب من الناصر وأن يتوسلوا إليه ليرفع عنهم ما كان المنصور قد ألزمهم به، غير أن الناصر لم يرفع ذلك عنهم واكتفى بتغيير بسيط في كيفية اللبس فقط، وبقي اليهود في المنطقة يزاولون نشاطاتهم المختلفة في مقدمتها التجارة وتخصصوا في بعض الحرف، ولم يحد تغير لباسهم ولو بشكل بسيط على ذلك أي أنهم بقوا على دينهم وتمتعوا

---

[1]– عبد الشكور نبيلة: المرجع السابق، ص254.

[2]– شرقي نوارة: المرجع السابق، ص118.

[3]– عبد الشكور نبيلة: المرجع السابق، ص254، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص134.

[4]– عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص78، السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص71.

[5]– حميدي مليكة: المرجع السابق، ص371.

[6]– نميش سميرة: أهل الذمة ودورهم الحضاري بالمغربين الأدنى والأقصى (6-10هـ/12-16م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1438-1439هـ/2017-2018م، ص86.

بالحرية الدينية، وكان الإجراء الذي اتخذه المنصور تجاههم ليس إلا تطبيقا للوثيقة التي ألزم اليهود أنفسهم بها، واندمج اليهود في أوساط المسلمين تحت سلطة الموحدين وتعاملوا معهم تعاملا عاديا[1]، رغم أن النوازل تؤكد على ضرورة الحذر في التعامل التجاري معهم[2]، وبسبب منع الفقهاء التجارة بينهم نصبوا أنفسهم وسطاء فيها[3]، تركز تواجد اليهود في أهم الحواضر الكبرى المهدية، وتونس، وسوسة، وقابس، والحامة، وقفصة، وجربة، واستوطنوا تلمسان، وفاس، ومراكش، وسبتة، ودرعة، وسجلماسة، وغرناطة، وإشبيلية، وقرطبة، وجيان، وألمرية، وطليطلة[4]، وكان لهم حوانيتهم الخاصة التي كانت مصدر أرباح كبيرة بالنسبة لهم حتى اتفقوا على باقي فئات السكان في الأندلس والمغرب في التجارة بشكل عام[5]، وتكثر الإشارات إلى عملهم في الصيرفة إذ كانوا يتولون مهمة تسليف التجار الأموال مقابل فائدة كبيرة تصل أحيانا إلى 100% ، مما يرجح القول بأن اليهود كانوا يقرضون التجار كونهم أكثر الناس عملا في الذهب والفضة والصيرفة[6]، واشتغل اليهود كسماسرة في أسواق المغرب وقد كان دورهم قوي الأثر في العمليات التجارية بالأسواق[7]، واحترف الكثير منهم حرف مختلفة، منهم من كان يصنع الغزل ويبيعه[8]، ولم يقتصر دور اليهود في التجارة الداخلية فحسب بل عرفوا بنشاطهم الكبير في

[1]- شرفي نوارة: المرجع السابق، ص70- ص73، بوعمامة فاطمة: اليهود في المغرب الإسلامي (خلال القرنين 7 و8 هـ/13 و15م) ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، د.ط، ب .م .ن، 1432هـ/2011م، ص34 - ص39، أحمد علي: اليهود في الأندلس والمغرب خلال العصور الوسطى، مجلة دراسات تاريخية، ع57-58، السنة 17، أيلول- كانون أول 1996م، ص181- ص182 ، الكتبية سعاد: البنية الاقتصادية لطوائف يهود المغرب الأقصى في القرون الوسطى، ضمن كتاب الدراسات الشرقية: واقع وآفاق، تنسيق أحمد شحلان وإدريس اعبيزة، مطبعة الأمنية، ط1، الرابط، 1425هـ/2004م، ص115- ص116، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص368- ص371، الخالدي خالد يونس عبد العزيز: اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس (92- 897هـ/711-1492م)، مطبعة دار الأرقم، د.ط، فلسطين، د.ت، ص362.

[2]- بنميرة عمر: جوانب من تاريخ أهل الذمة في الأندلس الإسلامية، مجلة دراسات أندلسية، ع 14، محرم 1416هـ/ جوان 1995م، ص62- ص63.

[3]- شلية فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص95.

[4]- كواتي مسعود: أهل الذمة في عهد عبد المؤمن بن علي، ضمن أعمال ملتقى وطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، ندرومة، من 13 إلى 16 رجب 1410هـ/ الموافق لـ: 03 إلى 06 نوفمبر 1998م، جمع وإعداد: ميدون عز الدين: دار السبيل، د.ط، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص136- ص138، نميش سميرة: المرجع السابق، ص 103، أحمد علي: المرجع السابق، ص165.

[5]- أحمد علي: المرجع السابق، ص186.

[6]- بوتشيش إبراهيم القادري: مساهمة في دراسة الأسواق والتجارة بمكناسة، المرجع السابق، ص78، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص289، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص132.

[7]- كواتي مسعود: اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، معهد التاريخ جامعة الجزائر، الجزائر ، 1411-1412هـ/ 1990- 1991م ، ص 145.

[8]- هدية محمود: المرجع السابق، ص104.

التجارة الخارجية، سواء مع الممالك الأوروبية أو المشرق الإسلامي وحتى مع بلاد السودان الغربي[1]، حتى أننا نجدهم في سجلماسة قد سيطروا على حركة التجارة بها خاصة تجارة الذهب مع بلاد السودان[2]، حتى أصبحوا يتمتعون بالثراء إلى جانب ما تحت أيديهم من الخدم والأعوان[3].

وعلى العموم تعد التجارة أهم القطاعات الاقتصادية التي اهتم بها اليهود، ويمكن أن نميز بين فئتين من التجار اليهود:

* **الفئة الأولى**: تهتم بالتجارة الخارجية وهي الفئة الغنية التي تتوفر على رؤوس الأموال الكبيرة ولها علاقات مع المخزن وكانت تحتكر تصدير المواد (الحبوب، الجلد، الشموع ..).

* **الفئة الثانية**: تهتم بالتجارة الداخلية وهم تجار التقسيط الصغار والتجار المتجولين وكانت تجارتهم تشمل جميع المواد مثل الحبوب والجلود والمعادن النفيسة .

أما الأغلبية الساحقة من عامة اليهود فتعيش من التجارة الصغيرة والحرف[4].

ج – 4 – **التجار الأجانب** (الأوروبيون، المشارقة، السودانيون):

شهدت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي مساهمة معتبرة من طرف **التجار الأوروبيين**، حيث شهد الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال هذه الفترة تنافسا كبيرا بين الدول الأوروبية المطلة على الجهة الغربية للبحر المتوسط، وعلى الخصوص الجمهوريات الايطالية خاصة جنوة، بيزا، البندقية، وصقلية، ومرسيليا وغيرها من الممالك المسيحية، حيث اشتد التنافس بين تجار هذه الدول خاصة على السلع الإفريقية الآتية من السودان الغربي صوب موانئ بلاد المغرب الإسلامي، بواسطة القوافل التجارية والسلع المحلية التي زاد الطلب عليها في الأسواق، وقد أدى هذا التنافس إلى إقامة علاقات تجارية نشيطة[5]، مع الدولة الموحدية بعد عقد معاهدات

[1]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص182، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص290.

[2]– أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص456، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص145، كواتي مسعود: اليهود في المغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص142.

[3]– أحمد نجار ليلي: المرجع نفسه، ق2، ص457.

[4]– أيت ايشو عبد الله: معالم من حياة اليهود المغاربة، دورية كان التاريخية، ع3، السنة الثانية، ربيع الأول 1430هـ/ مارس 2009م، ص15.

[5]– قاسم صادق: المرجع السابق، ص59، سيدي موسى محمد الشريف: بعض الجوانب الاقتصادية...، المرجع السابق، ص119.

الصلح والتجارة حيث شهدت الفترة الموحدية إبرام عدة معاهدات ومراسلات تجارية التي نصت بنودها على احترام حرية التجارة والاستفادة من الامتيازات التي سطرت بها[1].

ومن حيث تأمين الملاحة والتجارة المتبادلة وتحديد أسس التجارة بين الطرفين، وضمان حصول الأوروبيين الأجانب على مقرات للبيع والشراء فيها، وفنادق مخصصة لهم تحت نظر قناصلهم يتمتعون بالحرية والاطمئنان التام على أرواحهم وأموالهم، وممارسة ديانتهم في الكنائس وتوفير الحماية من القرصنة البحرية، وفرض ضرائب مختلفة كضريبة العشر عند إدخالهم لسلع عن طريق الميناء قيمتها 10 % من قيمة السلع وقد تنخفض إلى أقل من ذلك[2]. تأتي الجمهوريات الايطالية على رأس قائمة الدول التي تعامل تجارها مع تجار الدولة الموحدية ونخص بالذكر جنوة، فتلك الامتيازات الاستثنائية التي منحت للتجار الجنونيين جعلت كبار المستثمرين من أهل جنوة يسيطرون على تجارة المغرب الخارجية البحرية، ويتضح ذلك من اتساع حجم التبادل التجاري مع التجار المغاربة وشبه احتكار الجنويين للنقل البحري سواء في نقل الحجاج أو السلع[3]، تركز انتشار التجار الأوروبيين بشكل كبير على مستوى المدن الساحلية ولكن هذا لا يعني عدم توغلهم نحو الداخل حيث وصل إلى بعض المدن مثل سجلماسة، سطيف، مليانة، قسنطنية[4].

كما كان **التجار المشارقة** يدخلون إلى المغرب الإسلامي لكن الأوضاع السياسية والعسكرية التي كانت تعيق التجارة بين المنطقتين، شجعت مجموعتين من العاملين في التجارة على السيطرة على التجارة المغربية الخارجية بدرجة متفاوتة، والمجموعتان هما اليهود وتجار المدن الايطالية[5]، على العموم تواجد التجار المشارقة في أسواق بلاد المغرب الإسلامي لغرض العمل التجاري خاصة المصريين والعراقيين منهم واستقر بعضهم في مدن مختلفة من البلاد مثل: سجلماسة، فاس، أغمات وغيرها [6].

[1]- مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص309.

[2]- حداد مزوزية: المرجع السابق،ص239، ص240، ص242، ص244، الهدون حامدي: المرجع السابق، ص294، هدية محمود: المرجع السابق، ص19، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص186.

[3]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص288.

[4]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص185.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص289.

[6]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص148.

أما العنصر الآخر من التجار غير المغاربة كان من **السودان** من مناطق غانة حيث دخلوا في ميدان التجارة عبر الصحراء في العصر الموحدي حتى أصبحت لهم جاليات بنسبة معتبرة من التجار في مدينة سجلماسة[1].

يبدو أن النشاط التجاري للأجانب بأسواق الدولة الموحدية كان له آثار، والأثر الايجابي يتمثل في تحقيق تكامل اقتصادي داخلي في عملية تبادل البضائع والسلع داخل الأسواق المغربية[2]، أما الأثر السلبي يتمثل في تأثر أوضاع العاملين في التجارة من المغاربة خلال القرن السادس الهجري بتزايد التجار الأجانب في التجارة المغربية خارجية وداخلية، ونخص بالذكر في هذه المعادلة التجارية التجار الأوروبيين دون غير من التجار الأجانب[3]، بسبب نفوذ تجار المدن الايطالية في تجارة المتوسط وتجارة الصحراء، كما تأثر وضع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والسفار من التجار المغاربة.

2 – العاملون في الوظائف الخدماتية بالأسواق:

شارك في فاعلية حركة التجارة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي مجموعة من العاملين في الوظائف الخدماتية بالأسواق، حيث يتولى منتسبوه أنشطة ملحقة ومكملة لعمل التاجر والنشاط التجاري، ولهم دور كبير في تلبية حاجات الناس في السوق[4].

أ – الدلالون:

هم الوسطاء بين البائع والمشتري[5]، لأن الدلال هنا يدل المشتري على البائع والبائع على المشتري[6]، حيث يقوم أحد التجار بإعطاء سلعة إلى الدلال ليبيعها له مقابل أجرة معينة، فيقوم الدلال بالنداء عليها في السوق وتحدث المزايدة بين الناس عند شرائها[7] بعد تحديد سعر ابتدائي لها، وتسمى هذه العملية بالبيع بالمزاد يتنافس فيه المشترون في عرض السعر بالمزايدة إلى أن ترسوا على آخر عرض طرح من قبل هؤلاء، ويرتفع ثمن المزايدة بنسب تختلف حسب الأسواق وحسب نوع وقيمة البضاعة ومن ثمنها يخصم ثمن الدلالة والضريبة، ويعرف الدلال غالبا

[1]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص147.
[2]– الخزاعي كريم عاتي: المرجع نفسه، ص124.
[3]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص287.
[4]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص177، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص83.
[5]– حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص351.
[6]– بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص226.
[7]– السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية..، المرجع السابق، ص91– ص92.

عن طريق ما يحمله في يديه أو على كتفه من سلع ينادي عليها بأعلى صوته[1]، لهذا لقب الدلالون بـــ: صاحة السوق[2]، وصياحهم هذا أكسب الأسواق نكهة خاصة وحركتهم الدائمة ثبت النشاط فيها و لم يكن تعاملهم مقتصرا على التجار بل كانوا يقدمون خدماتهم للناس، حيث كان الفرد منهم إذا أراد أن يبيع شيئا دفعه إلى الدلال ليقوم عنه بهذه العملية مقابل أجر يتفقان عليه مسبقا، وكان يحدد على حسب قيمة المبيع التي كانت تظل مجهولة إلى أن يتم البيع، مادامت العملية تقام بالمزاد، ولقد كان الدلال على الدوام مقصد القادمين من الأرياف يستعينون به لمعرفة قيمة ما يبيعونه، كما كان مقصد النساء الماكثات في البيوت اللائي كن يشتغلن بالأعمال اليدوية فكان يسوق منتوجهن ويتولى عنهن البيع[3]، قد يكون هذا البيع عند أبواب بيوتهن بالمزايدة حتى يصل إلى أعلى سعر مقابل أجر معين[4].

كان التاجر هو من يختار الدلال على أساس أن يكون شخصية تفترض فيه الأمانة والنزاهة والشرف، وأن يكون خبيرا بأمور السوق من بيع وشراء عالما بأصول المعاملات[5]، والدلالين غالبا غير مرتبطين بسوق معين[6]، أما زمن المزاد فكان يقام في فترات معينة كل يوم لسلعة منها (الأقمشة والصرف الخام والمنتجات اللازمة للاستهلاك الدائم)، أما البضاعة الأخرى فكان المزاد يعقد مرة أو مرتين أسبوعيا وكانت العادة أن ينعقد المزاد بعد صلاة العصر[7].

كان لممارسة الدلالة ونشاطه مشاكل يتسبب فيها لأصحاب الحوانيت بسبب المضاربة[8]، لذلك طلب بعض الباعة على الدلالين أن يخصصوا نشاطهم في أوقات معينة من النهار ليمكنوهم من بيع معروضاتهم، فالدلال كان يستقطب أعداد معتبرة من الزبائن، ولعل مرد ذلك يعود إلى أسعار مبيعاتهم المقبولة وإلى تنقلهم الدائم فأصحاب الدكاكين ينتظرون قدوم الزبائن إليهم، أما الدلال فكان يتوجه إليهم مناديا عليهم واصفا ما يحمل بسعر ينافس أسعارهم، فالمشتري يقلب السلعة في الحوانيت قاصدا الشراء ثم يرى السلعة في المناداة أقل ثمنا من التي في الحوانيت

[1]- بلبشير عمر: جوانبه من الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص234- ص235، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص84.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص140.

[3]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص34، السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية...، المرجع السابق، ص71، هدية محمود: المرجع السابق، ص185.

[4]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص86.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص84، بصدق عبد الكريم: المرجع السابق، ص140، بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص34، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية..، المرجع السابق، ص236.

[6]- بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية..، المرجع نفسه، ص236.

[7]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص85.

[8]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص141.

فيترك الشراء منهم ويميل إلى سلعة المناداة، فيكلفون ألا تسوق السلعة إلا آخر النهار وفي ذلك أضرار للبائع لكونه قد يبيع سلعته ويريد أن يشتري بثمنها ما يحتاج ويتعذر ذلك عليه آخر النهار[1].

لم يكن أمر الدلال يقتصر على ذلك الرجل الذي يطوف بالسوق وبالدكاكين، بل كان هناك نوع آخر من الدلالة وهو دلال الدور وهذا النوع من الدلالة يختص في عرض السلع المتنوعة كالسلع الخاصة بالنساء من كتان وأدوات الزينة في الدور والبيوت، يجوب الأزقة والشوارع عارضا ما يبيع يتقبله النسوة من على أبواب المنازل أو يدخلنه في فنائها ليتمكن من مشاهدة ما يحمل ولاقتناء ما يشتهين[2]، وهنا يتشابه الدلال مع البائع المتجول الذي يطوف عبر الأزقة بين المنازل ينادي على سلعته- سبق الإشارة إليه- ومن النساء من احترفت الدلالة في حمل السلعة إلى المنازل[3].

لم تحض فئة الدلالين لدى الجمهور من الفقهاء بالاحترام الكافي فعدالتهم مشكوك فيها ويشتبه في استغراق ذممهم[4]، فبعض الدلالين اتبع الكثير من أساليب الغش والتي اختلف فيها الفقهاء منها ما يتعلق بضمان السلع بعد ادعائهم ضياع السلع أو بضمان ثمنها بعد القبض، ومماطلة بعضهم عن أداء مغارم السوق بقصد اقتسامها مع التاجر وبائع السلعة أو الاستمرار في المزايدة حتى وإن قبل البائع بثمن أدنى، وغالب الظن أن الدلال كان يختص هنا بفارق الزيادة أو الاستحواذ على نصف أجرة السلعة التي تسبب في بيعها، إذا علم أنها وضعت لدى التاجر أو صاحب حانوت اعتبارا لأعرافهم في حين أنهم يكتفون من التاجر بإجارة المثل فقط[5]، ومن الدلالين من كان يحجز السلعة لنفسه بأثمان بخسة لمعاودتها بربح أكبر ويعمل على احتكار السلع في انتظار ارتفاع المزايدات لوقت العصر، وهو الوقت المناسب لازدحام السوق هذه الممارسات وغيرها تضر بالمستهلكين من العامة والتجار[6].

---

[1]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص36

[2]- بطيب الهوارية: المرجع نفسه، ص36، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص236- ص237.

[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص141، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص84، والإحالة رقم:03، ص84، عبد الشكور نبيلة: المرجع السابق، ص253، بوتشيش إبراهيم القادري: مساهمة في دراسة الأسواق...، المرجع السابق، ص76.

[4]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص36، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص237.

[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص85- ص86.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص141.

ب – السماسرة:

السمسار يعتبر هو الآخر وسيط بين البائع والمشتري[1]، فهو متولي العقد بين البائع والمشتري بأجرة[2]، سميت سمسرة[3]، ودَخْلُ السمسار عموما جيد فهو يتقاضى أحيانا نصف الربح من التاجر و أحيانا أخرى قد يبيع السلعة بأكثر من السعر الذي حدده التاجر[4]، وفي بعض الأوقات يأخذ بعض السماسرة أجرة سواء باع أو لم يبيع[5]، يوجه السمسار المشتري إلى البائع ونحو البضاعة المرغوب فيها فيقوم هذا الأخير بتشجيعه على شراءها، بأن يذكر له محاسنها ليزينها في عينيه ويعدد له فوائدها ويبرز جودتها ملمحا إلى ندرتها وإلى ما في ذلك، وهذا الأمر يكون في حالة اتفاقه مع البائع كأن يقول إذا تمكنت من أن تبيع لي هذا أعطيتك قدرا معلوما من الربح، وقد يكون العكس كأن يتفق مع المشتري فيقول له إذا تمكنت من أن تحصل لي على المطلوب بثمن كذا ذلك قدر معلوم من الربح، وهكذا فإن السمسار يعتبر هو الأخر وسيط نشيط بين البائع والمشتري على أنه لا يوكل له مهمة البيع والشراء نيابة كما للدلال[6]، وبذلك يسهل رواج السلع، غالب ما يلجأ إلى خدمات السماسرة التجار الغرباء وأهل البوادي الذين يجهلون أمور السوق ويدركون خبرة السماسرة[7]، وعادة ما يتخذ السماسرة حوانيت لتصريف منتجاتهم[8]، هذا إضافة إلى جلوسهم في الأسواق وفي الطرقات وفي حوانيت التجار والصناع[9].

يزداد عمل السماسرة في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي ويتراجع عند انتشار الأزمات والاضطرابات، وقد يتسبب السماسرة للتجار بعدة مشاكل، فالسمسار لا يملك أموالا يخاف ضياعها لذلك فإننا نجده يغامر في عملية الوساطة أملا في تحقيق أكبر ربح ممكن مادامت قيمة الأتعاب خاضعة لنسبة الأرباح، ومن هنا يساهم السماسرة في ارتفاع الأسعار وزيادة أرباح التجار[10]، خاصة أن السماسرة في بعض الأحيان يحققون أرباحا مماثلة لأرباح التجار[11]، ولقد اشتغل الكثير من اليهود كسماسرة في أسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي، وقد كان

---

[1]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص143.

[2]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، الإحالة رقم: 03، ص83.

[3]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص130.

[4]– قاسم صادق: المرجع السابق، ص62، بني الذيب عيسى: المرجع السابق، ص120.

[5]– هدية محمود: المرجع السابق، ص187.

[6]– بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص37 ، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية...، المرجع السابق، ص238.

[7]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص177.

[8]– بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص120 ، بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص177.

[9]– هدية محمود: المرجع السابق، ص187.

[10]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص178.

[11]– بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص121.

دورهم قوي الأثر في العمليات التجارية بالأسواق[1]، وعرف عنهم التواطؤ إما على المشتري أو البائع، واشتهروا بكثرة الإلحاح على المشتري فلا يمكنه التخلص منهم إلا بعد عناء كبير[2].

والسماسرة في هذا المجال منهم التقات يعملون ضمائرهم أثناء أداء عملهم، ومنهم من وصفوا بالغش وبأوضاع الألقاب نظرا لسمعتهم الدنيئة[3]، فمن عادات السمسار التكلم بالكذب فتارة يشيع أن السلعة نادرة بالأسواق و لم يبق في السوق غيرها، وتارة أخرى يشيع أن سعرها سيزيد وأن الراغبين فيها كثر ليتهافت الناس على شرائها دون تردد ومفاصلة، وقد يضيفون إلى ذلك الحلف بالأيمان الكثيرة ليؤكدوا له صدق كلامهم، أو يقوموا بإغراء صاحب السلعة بخلط جيدها برديئها حتى تكثر ويجني أرباحا كثيرة، لأنه يعلم عيوبها فاعتبر نوعا من الغش من طرف السمسار وفي بعض الأحيان يشتري السمسار الثوب كنوع بالبضائع المتعامل فيها لنفسه أملا في بيعه في وقت آخر، ويأخذ أجرة السمسرة فيه[4]. إن نشاط السماسرة بالأسواق ألحق ضررا بالمستهلك والتاجر نفسه، وعليه فإن بعض التجار أصبحوا يخشون من نفوذهم وتواجدهم في الأسواق أين بلغ بهم الحد إلى الشكوى منهم، خاصة وأن السماسرة كانوا يحققون أرباح مماثلة لأرباح التجار مع أنهم لا مال لهم يخشون الخسارة فيه، هذا ما دفع عدد كبير من التجار الاشتغال بالسمسرة مع التجارة[5].

إذا قارنا بين نشاط الدلال ونشاط السمسار وجدناهما يؤديان وظيفة تجارية بالأسواق من حيث إنجاز عملية تجارية، الأمر الذي دفع بعض الدراسيين إلى جعل الدلال هو نفسه السمسار، مثل : عز الدين عمر موسى والخزاعي كريم عاتي[6]، وهذا ممكن في نقاط تشابه اشترك فيها كلاهما من كونهما وسيط نشيط بين البائع والمشتري، ومساهمتهما في ترويج السلع وتفعيل الحركة التجارية بالأسواق، كما أن كلا من الدلال والسمسار بهذه الطريقة يُسَيِرَانِ عمليات تجارية بدون رأس مال، ولكن يجب التفريق والتميز بينهما فقيل أن الدلال هو الذي يفتتح البيع بالمزايدة، حيث يدور بالسلعة ويطوف بها على التجار وغيرهم وهو يصيح بأعلى صوت قائلا: من يزيد على السلعة؟[7].

---

[1]- كواتي مسعود: اليهود في المغرب الإسلامي..، المرجع السابق، ص145.

[2]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص179.

[3]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص37.

[4]- هدية محمود: المرجع السابق، ص186 - ص187.

[5]- بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص121، قاسم صادق: المرجع السابق، ص62 - ص63.

[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص283 - ص284، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص138- ص139.

[7]- بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص226.

إذن عمل الدلال يقوم بإشهار البضائع للبيع ويشرف على عمليات المزايدة فيها، بينما السمسار فهو متولي العقد بين البائع، والمشتري شاهدا ومشرفا[1]، كما نجد اختلاف بينهما في نسبة الأرباح لكل منهما من العملية التجارية فأجر الدلال ضئيل مرتبط بقيمة المبيع التي كانت تظل مجهولة إلى أن يتم البيع مادامت العملية تقام بالمزاد[2]، كما يقول الباحث بوتشيش إبراهيم القادري: "**لم تكن تَفِ بأبسط الحاجيات لصاحبها** "[3]، أما السمسار فأجرته جيدة أحيانا تكون نصف الربح من عملية تجارية يتمها وحتى إن لم تتم له أجرته المتفق عليها مسبقا [4].

ج – الجلاسون:

الجلاسون في الأسواق هم بمثابة الوسطاء بين البائع والمشتري ولكن همهم الربح لأنفسهم وغش غيرهم فيأتون بمنكرات عظيمة وخاصة في هذا الباب[5]، ذكرهم السقطي بعبارة "**الجلاسين التجار بالأسواق**"[6]، للجلاس حانوت للتجارة ويستعين بالدلال يتعامل معه باقتسام الربح[7]، يأخذون أجرتين: أجرة البائع على البيع والمشتري على الشراء[8]، يتزلون التجار الغرباء عندهم[9]، وخاصة النصارى[10]، ذكر السقطي أن بعض الجلاسين "**يجلس للنجش ويصل التجار المسافرون فيتزلون بين أيديهم والدلال بين أيديهم فيأخذ الجلاس السلعة وينظر إلى الشراء الذي فيها برشم التاجر– أي ثمن السلعة الذي حدده التاجر– ثم يمحوه ويزيد عليه عددا**"[11]، هذه الزيادة على السعر كانت تقسم بين الجلاس والدلال[12].

---

[1]– كواتي مسعود: اليهود في المغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص145، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، الإحالة رقم: 04، ص84، بن مليح عبد عبد الإله: الرق في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص226.

[2]– بطيب الهوراية: المرجع السابق، ص34.

[3]– بوتشيش إبراهيم القادري: العوام في مراكش...، المرجع السابق، ص181.

[4]– قاسم صادق: المرجع السابق، ص62، بن الذيب عيسى: المرجع السابق، ص120، هدية محمود: المرجع السابق، ص187.

[5]– الحسيني العوفي سلمي بن سلمان بن مسيفر: المرجع السابق، ص307.

[6]– السقطي: المصدر السابق، ص58

[7]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص285، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص138، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص139.

[8]– بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص138.

[9]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص285.

[10]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص86.

[11]– السقطي: المصدر السابق، ص58

[12]– السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص294، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص285.

وفي حالات أخرى يشتري الجلاس ما وجده رخيصا من السلع الواردة إلى أجل فيربح فيها ويرد السلف إلى التاجر الغريب ويبدو أن بعضهم قد حاول التعامل في النقد بالنسيئة[1]، يقوم الجلاس بشراء السلع الخام للتجار وتحميل البضائع والأموال في داره، حيث تكون السلعة منوعة ويقوم الجلاس بتوزيعها على التجار كل حسب تجارته، ولقد تحايل هؤلاء في ممارساتهم من ذلك كان الجلاس أحيانا يقتني سلعة جيدة بثمن رخيص، ويقبضها لنفسه وفي هذا يكون الجلاس قد اشترى سلعا لنفسه من أموال التجار، وليس من رأس ماله أو يغشون أهل الحوانيت باستئجار الجلاس الحانوت وملئه بالبضائع ويبيعها بالتقاضي أو التقسيط، وقد يلجأ إلى الاحتكار مما جعل المحتسبين يمنعونهم من الأسواق[2]، و لم يقتصر تحايلهم على التجار أو الرعية وإنما حتى على المخزن، لذلك منع الجلاسون من الأسواق في عهد الموحدين[3]، فلهذا السبب اتخذ الموحدين دار الإشراف مركزا لمبيعات التجار الغرباء[4]، ولكن هذا لا يعني انعدامهم بالأسواق بحكم أن البيع بطريقة المزاد مستمرة في عصر الموحدين[5].

د – الوكلاء:

اتخذ بعض التجار المقيمين غير المتنقلين أو المترفعين عن التجارة وخاصة إذا كان هؤلاء التجار فقهاء من أصحاب الخطط الرسمية أو مهن أخرى ولا يرغبون في التنقل[6]، وكان التعامل بين التاجر والوكيل يقوم على الثقة واتفاق مكتوب في عقد بينهما[7]، لهذا كان الفقهاء يرون عدم تضمن الوكلاء[8]، يتحدد في هذا العقد الأجر الذي سوف يقتضيه من التاجر مقابل عمله، كما وجب على الوكيل استئذان الموكل في البيع، كما يستطيع الموكل عزل الوكيل متى شاء وإذا قام الوكيل بالتدليس في عملية البيع وثبت ذلك ترد البضائع مرة أخرى[9]، وعلى المتعاقدان عدم التعدي على بنود العقد[10]، ولقد اشترطوا في الوكالة أن يكون الوكيل مسلما، وهناك الوكالة

---

[1] – عمر موسى عز الدين : النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص285.

[2] – بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، ص138– ص139، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص285.

[3] – عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص132، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص86، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع نفسه، ص285.

[4] – عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع نفسه، ص285.

[5] – علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص87.

[6] – علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص88، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص144، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص281.

[7] – علي أحمد قويدر محمد: المرجع نفسه، ص89.

[8] – عمر موسى عز الدين : النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص281.

[9] – عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص129.

[10] – بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص144.

الخاصة التي كان الوكيل فيها يوكل مسألة معينة دون غيرها، وهناك الوكالة العامة وهي وكالة مطلقة في جميع الأمور[1]، ومن الوكلاء من يختص بخدمة تاجر واحد ومنهم من يفتح حانوتا ويخدم كل من يطلبه، وعادة ما تطلق يد الوكيل في استيفاء الديون لأن عرف المغاربة كان يقوم على دفع الدين في موضع حصوله إلا إذا اقتضى ما يمنع السفر أو اشترط غير ذلك[2]، يقوم الوكيل في السوق لإتمام العملية التجارية من بيع وشراء لصالح موكليهم نظير نسبة محددة من أثمان السلع التي يبيعها الوكيل أو يشتريها[3]، كما قد يسافر الوكيل بالبضائع أو يشتريها ويرسلها إلى موكله أو يشرف على نقلها خاصة في المراسي[4].

تعامل التجار الأوروبيون مع وكلاء لهم في بلاد المغرب لضمان سير الجمركة[5]، وحل المشاكل التي غالبا ما تحدث بين التجار الأوروبيين والمغاربة من غش في التعامل أو تهرب الأوروبيين من دفع أثمان ما يقومون بشرائه من التجار المغاربة، أو بدفع مبلغ قليل في الديوان لا يوازي ما اشتراه التجار، واستكمال لأعمال الوكيل ولما تقتضيه حجم المعاملات التجارية وجود شهود عدول معروفين للأطراف جميعا، فضلا عن تراجمة معتمدين لهذه العلاقات فبناءا على هذه الترجمة كانت تكتب لهم عقود تبيح البيع والشراء بشرط أن تكون هذه العقود مشهود على صحتها وموافق عليها من المسؤولين، لأنها تسمح لأصحابها فقط أن يدللوا على بضائعهم في الحلقة التجارية ومن ثم الترويج للبضائع الأوروبية والمشرقية على حد سواء، مما شكل وجها آخر من وجوه حلقة التبادل التجاري في هذه العلاقات التي لم تخلوا من الوسيط[6].

هـ – الأمناء:

اهتمت الدولة بتنظيم الأسواق الحرفية فجعلت على كل صنعة عريفا أو أمينا[7]، في الفترة الموحدية[8]، قد يصادف الباحث مصطلح الأمين مقترنا بالحرفة مثلا: أمين الجزارين، أمين الصباغين.. وقد لا يقترن باسم الحرفة،

[1]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص129.

[2]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص281.

[3]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص89.

[4]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص281.

[5]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص144.

[6]– مرعي خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص295– ص297.

[7]– سمي في الفترة المرابطية بعدة تسميات وهي الرئيس أو المقدم أو العريف المقدم أو الأمين، ووجدنا في نص أخر اسم النقيب، ينظر: عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص216، هدية محمود: المرجع السابق، ص78.

[8]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص216.

وقد نجد بشكل عام أمناء الأسواق أو أمناء التجار[1]، يكون تعيينه عادة من قبل القاضي أو المحتسب[2]، ما يثبت حرص السلطة المخزنية على التحكم في النشاط الحرفي والتجاري، يترأس جملة الأمناء المحتسب أو أمين الأمناء (عريف العرفاء أو شيخ العرفاء) نيابة عنه[3]، يجب أن يكون الأمين مسلما عاقلا لأنه لا يجوز تولي هذه المهمة لذمي، ويجب أن يكون من أهل الحذق في مهنته[4]، فقيها عالما خيرا[5]، من ثقات الناس وكبيرهم حيث يصير ممثلا للسلطة يتولى الأمين فحص البضاعة عند البيع ويراقب الجودة والنوعية والسعر لمنع حصول الغش[6].

ويلجأ إليه الحرفيون عند وقوع الخلافات في أمور الصنعة والبيع أو الوقوف أمام بعض الإجراءات الحكومية التعسفية التي كان يلاقيها الصناع في بعض الأوقات، لأنه من أهل المعرفة بالهندسة والصناعة لهذا تمتع الأمين بسلطات واسعة بين أبناء صنعته، فهو مرجعهم في نزاعاتهم الشخصية والمهنية فوقع على عاتقه اختيار الصناع الجدد لكل حرفة أو صنعة، وكان بمثابة الوسيط بين أهل حرفته والمحتسب في كل ما يتعلق بشؤون الحرفة وله حكم ظاهر وواضح على الصناع يطلعهم على قواعد وأسس العمل المهنية، ويعتبر مسئولا أمام المحتسب عن أي مخالفة فيما يتعلق بالأمانة المهنية للصناع، ويراقب الموازين والمكاييل والسنوج، كما يأمر بعدم خلط الأموال[7]، ولقد أضاف الموحدون إلى واجبات الأمين السابقة الذكر تحصيل ضرائب أهل مهنته[8]، لم يكن دور الأمين في الغالب رقابيا فقط بل كان له مساهمة هامة اجتماعيا بتقديم المساعدات لأفراد كل طائفة من المهن المختلفة في أوقات الفرح أو الموت أو المرض كما أنه ساعد المحتسب في حل القضايا، حيث قدم النصيحة والمعلومات حول الأفراد المتهمين للحكم عليهم[9].

لقد مثل الأمناء همزة وصل بين السلطة الحاكمة والأسواق الحرفية، فبواسطتهم أشرفت السلطة على معظم المهن وسير الأمور بالأسواق[10]، واستكمالا لدور الدولة في مراقبة الأسواق كان السلاطين والأمراء يلتقون مع

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص149.
[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص216، عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص73.
[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص149.
[4]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص73.
[5]- هدية محمود: المرجع السابق، ص78.
[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص149، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص216.
[7]- هدية محمود: المرجع السابق، ص78.
[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص216.
[9]- عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص73.
[10]- هدية محمود: المرجع السابق، ص79.

أمناء الحرف لمتابعة أحوال الأسواق من أسعار والحكم في القضايا، و لم يقف دور الدولة عند هذا الحد بل امتد إلى الاهتمام بأهل كل صناعة وتوصية الأمناء عليهم[1].

و – الموثقون:

فئة الموثقين أو العدول هم أعوان القاضي، مكلفين بالإشراف على سير الدعاوى ولا يمكن الاستغناء عنهم في السير فيها، كما أن هؤلاء الموثقين مكلفين بتحرير وثائق التجار والعقود مقابل مبلغ من المال[2]، وإذ صحح القاضي العقود أو كتب مسودة العقد له أن يأخذ جزءا من الأجرة إذا أراد ذلك، لأن مرتبات القضاة لا تكفيهم في بعض الأحيان فيلجئون إلى عمل الموثقين أحيانا[3].

ويشترط في الموثقين حسن الخط وترتيب اللفظ ودارية والسعة في العلم[4]، وأن يكونوا من أهل الدين، على دارية واسعة بعادات المجتمع وتقاليده[5]، وكان بعضهم يعمل متنقلا أي أنهم ينتقلون إلى مختلف الأماكن لصياغة العقود إلا أنه كانت لأغلبيتهم حوانيت، وكان للموثقين بأسواق فاس حوانيت بالقرب من جامع القرويين وبشكل عام تكون حوانيتهم ملاصقة للمساجد[6].

ز – المترجمون:

استقطبت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي تجار من مختلف الأقطار الأمر الذي استوجب الإكثار من اتخاذ المترجمين وكانت كل جماعة تختار ترجمانها[7]، فأُصولهم البشرية كانت متنوعة من عرب، أفارقة وأوروبيين وأكثرهم من أهل السبي الذين يحسنون اللغتين[8]، يتركز نشاطهم في الديوان[9]، والمراسي[10]، والفنادق[11]،

---

[1]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص73.

[2]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع نفسه، ص138، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص88.

[3]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع نفسه، ص138.

[4]– علي أحمد قويدر محمد:المرجع السابق، ص88.

[5]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص139.

[6]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع نفسه، ص139– ص140، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص88.

[7]– قاسم صادق: المرجع السابق، ص64.

[8]– حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية..، المرجع السابق، ص64، حسن محمد: المدينة والبادية..، المرجع السابق، ص504.

[9]– قاسم صادق: المرجع السابق، ص64.

[10]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص151.

[11]– حسين دحروج إلهام: المرجع السابق، ص147.

كما يتنقلون مع طاقم القوافل التجارية برا[1]، ومع تجار البحر، ولقد برع المترجمون في اللغات اللاتينية والعربية والإفريقية لتسهيل عملية البيع والشراء و الإشراف عليها، وتحقيق التواصل بين التجار أو ترجمة الوثائق التجارية، وتوضيح مضامين العقود التجارية خاصة في بيوع حلقة المزاد، أما عن تحديد ترتيب المترجمين حسب نوعية العقود خاصة الاتفاقيات التجارية والمعاهدات والرسائل الرسمية والشخصية، ويحرص الترجمان على اطلاع جماعته على حال الأمن وعلى الأسعار[2]، ولقد كان المترجم يتقاض 5% من قيمة البضاعة كحق للترجمة[3].

يبدو أن وجود الترجمان ونشاطه بهذا الشكل أثر على وضع السمسار أو الدلال وبصفة خاصة في مراكز التجارة الساحلية[4].

ح – عمال النقل التجاري:

نتيجة لصعوبة الظروف الطبيعية ببلاد الغرب الإسلامي من كثرة المرتفعات خاصة بالقسم الشمالي لبلاد المغرب الإسلامي وببلاد الأندلس، وتعرج الطرق وصعوبة البحر الرابط بين موانئ ضفتي الدولة الموحدية وارتفاع درجة الحرارة بالصحراء، وصعوبة مفاوزها بالقسم الجنوبي لبلاد المغرب الإسلامي، ولاضطراب الأمن في بعض الفترات[5]، استعان التجار المتجولون بعمال لنقل سلعهم سواء كان بين أسواق المدينة الواحدة أو الإقليم الواحد من حمالين وميارين[6]، أما تجار القوافل التجارية استأجروا الجمالين والميارين والمرشدين[7]، أما تجار البحر استعملوا الحمالين المنتشرين على المراسي والمشتغلين بالمراكب[8]، لإنزال أو رفع السلع من وإلى السفن ونقلها بين المراسي والديوان والمخازن والفنادق[9].

---

[1]– بلاغ عبد الرحمان: المرجع السابق، ص514.

[2]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص151، قاسم صادق: المرجع السابق، ص64، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص292، حسن محمد: المدينة والبادية..، المرجع السابق، ص504، حسن محمد: التجار والحرفيون بإفريقية..، المرجع السابق، ص64.

[3]– بصديق عبد الكريم : المرجع نفسه، ص151.

[4]– قاسم صادق: المرجع السابق، ص64، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص292.

[5]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص285– ص286 ، مراحة خالد: المرجع السابق، ص130.

[6]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص286 ، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص145.

[7]– قاسم صادق : المرجع السابق، ص63، بلاغ عبد الرحمان: المرجع السابق، ص514، بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص145.

[8]– بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص145، مراحة خالد: المرجع السابق، ص130، لقد كانت مختلف الأعمال التي تباشر على ظهر السفن من اختصاص الخدم الذين كانوا في الغالب عبيدا يتم شراؤهم لهذا الغرض، ينظر: مراحة خالد: المرجع نفسه، ص131.

[9]– حسن محمد: المدينة والبادية..، المرجع السابق، ص504، حسن محمد : التجار والحرفيون بإفريقية..، المرجع السابق، ص64.

الحمالون هم مجموعة من الأجراء كانوا يقومون بنقل البضائع من مكان إلى آخر فوق أكتافهم باستخدام الأكياس لحماية ثيابهم أو على دابة تحمل البضائع باستعمال حبال لربط المنقولات[1]، أو نقلوا البضائع على عجلات[2]، ولقد اختصوا بنوع محدد من السلع أو تعاملوا مع بياعين محددين، حيث كان لحمالي كل صنعة موقف معروف يجتمعون فيه ولا يبتعدون عنه فنجد حمالي الظهر، حاملي اللحم، الطمار وهو حامل الطعام[3]، النقال وهو حامل الزيت والسمن والعسل والمائعات فقط[4]، ووجد الحمالين بالمراسي[5]، وقد يصادف الباحث مصطلحات أخرى تدل على الحمال وهي الميار[6]، التراس، الساسة[7]، الزرزاى[8]. يقوموا هؤلاء الحمالين بمهامهم عن طريق ترخيص يمنحه لهم عامل المدينة، يترأسهم أمين أو عريف يتولي شؤونهم ويختار منهم في كل أسبوع مجموعة تقف على خدمة التجار و عامة الناس طيلة الأسبوع[9]، وفي نفس الوقت كانوا تحت رقابة[10]، ولقد فرض على هؤلاء الحمالين أثناء العمل أن يلبسوا ثيبا قصيرة ذات لون واحد ولهم الحرية خارج أوقات العمل أن يلبسوا ما يشاؤون[11]، عرف هؤلاء الحمالين الاستقامة والأخلاق الحسنة والصفات الحميدة، تجمعهم الإخوة والتكاتف في مختلف المناسبات (وفاة، زواج) كما أنهم تمسكوا بعرف بينهم عند بداية مسار الحمال الجديد على المهنة، عليه أن يدعوا جميع أصحابه الحمالين إلى وليمة يعدها بالمناسبة، كان عددهم كبيرا بالأسواق من ذلك أنه بلغ في سوق مدينة فاس ثلاثمائة حمالا [12].

كان الحمال يمشي أمام دابته ويده في رسنها (زمام الدابة أنفها) لينذر الناس ويحذر العميان وذي الحاجة والأعذار[13]، وعليه أن يتخذ جرسا بيده ليتوقاه الناس ولا يحمل الواحد إلا دابة واحدة، وعليه حمل اللحم في

[1]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص87، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص350.
[2]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص179.
[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص146.
[4]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص87.
[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص146.
[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص286.
[7]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص145.
[8]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص87.
[9]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص179- ص180.
[10]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص350.
[11]- حسن محمد: المدينة والبادية..، المرجع السابق، ص468، بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص180.
[12]- بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص180، ص179، حسن محمد: المدينة و البادية...، المرجع نفسه، ص468.
[13]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص87، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص350.

أوعية نظيفة حتى لا يقطر منها الدم على الناس، وأن يجعل الحوت في وعاء حتى لا يلامس أثواب الناس[1]. كانت أجرة الحمال في أغلب الأحيان زهيدة غالبا لا تزيد عن درهم واحد، مثلا بلغت أجرة حمال سكر في إيجلي ربع درهم، وقد ترتفع أجرة الحمالين إلى النصف في حمل الطعام في المسافات الطويلة، إذن ارتبطت أجرة الحمالين بطول المسافة ووزن الحمولة وبذلك يمكن أن تؤثر في الأسعار فتؤدي ارتفاعها[2]، على العموم يتم جمع المال المحصل في صندوق ويقسم بين المشتغلين عند نهاية الأسبوع[3]، بالنسبة للنقل التجاري البحري أو عبر القوافل التجارية كان الدفع يكتب في رقاع[4].

حضيت جماعة الحمالين بامتيازات خاصة من السلطة كإعفائهم من الضرائب أو أي تكليف، ومرجع اهتمام السلطة بهذه الفئة لدورهم في النشاط التجاري[5]، من تسهيل المبادلات التجارية وربح الوقت في إيصال السلع والأثمان ونجاح البيوع و إتمام الصفقات[6].

قد تنشأ المشكلات بين التجار المسافرين وملاك السفن في النقل البحري كمسألتا التفريغ والتخزين كثيرا ما يسببان النزاع بين الطرفين المتعاقدين، فسعي ملاك السفن وراء الربح بدفعهم إلى الشحن دون اعتبار لما تلاقيه السفن من متاعب في البحر، فيضطر بعض لطرح بعض بضائعهم لسلامة النفس، هذا إضافة للأعمال القرصنة وآثارها من سلب للبضائع، لعل هذه المشكلات دفعت التجار إلى مشاركة أصحاب المراكب في أعمالهم التجارية، كما كان للنقل البحري أعراف تعامل بها التجار مع ملاك السفن ككتابة الدفع على رقاع، وعلى صاحب السفينة أن يترل السلع في المكان المتفق عليه وإذا اضطر لإنزالها في غيره أعزم السلطان التاجر مالا على السلع فصاحب المركب ضامن للغرامة[7]. الراجح أن أصحاب الأموال الكبيرة كانوا يملكون الوسائل لنقل بضائعهم في البر فيسيرون قوافلهم منفردين أو مشتركين، قد تتكون القافلة المشتركة من ألف دابة ويتوجب على الواحد منهم

[1]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص180.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص146، ص145، حسن محمد: التجارة والحرفيون بإفريقية...، المرجع السابق، ص64، حسن محمد: المدينة و البادية...، المرجع السابق، ص504.

[3]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص180.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص286.

[5]- بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص180، حسن محمد: المدينة والبادية..، المرجع السابق، ص468.

[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص145.

[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص287 - ص286، قاسم صادق: المرجع السابق، ص63.

مغارم الطريق ويتحصل فيما بعد من الآخرين، لذلك يمكن أن صغار التجار هم أكثر من تعامل مع الحمالين، إضافة إلى البعض من العامة في نقل المشتريات من السوق إلى المترل[1].

ط – القناصل:

يعتبر الفندق أحد المرافق التجارية المكملة لنشاط الأسواق تحتوي على مجموعة من العاملين في وظائف خدماتية[2]، أهمهم القنصل الذي يعين في الغالب من السلطات العليا في بلاده وهذا يعني أنه الممثل الرسمي الدائم لرعاية مصالح تجار بلاده، أو يختار من بين التجار الكبار للجالية أو ينتخب لفترة زمنية معلومة ليست بالمدة الطويلة تتراوح ما بين سنة وسنتين بالنسبة للبندقية، ومحددة بسنتين كاملتين لكل من جنوة وبيزا والأراغون[3]، يتقاض القنصل مرتبه من جزء من مداخيل الفندق التي تأتي بدورها من الرسوم التي يدفعها التجار مقابل الخدمات التي تقدم لهم، مثل استغلال المرافق العامة كالملاحة والمخازن بالإضافة إلى تحرير العقود وحمايتهم من خلال تمثيلهم لدى السلطات الإسلامية[4].

يمثل القنصل منصب سياسي وإداري بمثابة مدير الفندق أو صاحب الفندق يمثل بمقتضاه الجالية المسيحية للوطن الأم، ويحفظ المصالح التجارية لجاليته ويدير فندقها ويراعي في ذلك الالتزامات المتضمنة في نصوص المعاهدات المبرمة بين الدول و الإمارات[5]، وتجدر الإشارة إلى أن التمثيل القنصلي أو وجود القناصل يرتبط ارتباطا وثيقا بوجود التجار، وبهذا الشكل أصبح النشاط التجاري لهؤلاء التجار يقوم تحت مراقبة وسيطرة الدولة عن طريق التمثيل القنصلي، وصار التجار يمارسون نشاطهم التجاري بينما تقوم الدولة بالاهتمام بالجوانب الأخرى بواسطة القنصل الذي يعد المشرف على مصالح الجالية التابعة لبلده، حيث يدافع عن قضاياهم ويضع الحلول المناسبة للصعوبات التي يواجهونها، ويقوم على حماية أملاك التجار الحاضرين والغائبين أمام الجمارك وأمام الدولة الإسلامية التي يقيم فيها، ومن حق القنصل النظر في القضايا المدنية والجنائية عن طريق الاطلاع على المحاضر

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص286.

[2]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص121.

[3]– عشي علي : المرجع السابق، ص 532– ص533، غربي بغداد: المرجع السابق، ص133.

[4]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص240، بورملة خديجة: التجارة الخارجية...، المرجع السابق، ص85.

[5]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص154، شلية فاطمة الزهراء: المرجع السابق، ص92 .

الخاصة برعاياه[1]، كما دافع القنصل عن مصالح التجار من جنسيته تجاه تجار آخرين من جنسيات أخرى وكان الواسطة بين بلده والدولة الموجود فيها[2].

يتكفل القنصل بمراقبة الأنشطة التجارية لجاليته ويقدم تقريره على شكل بلاغ إلى دواوين بلدهم، كما يعد حسابات ودفاتر تهتم بالوضعية في الميناء بانتظام، كما يتوجب عليه أحيانا جمع الرسوم الموجهة إلى بيت المال بعد عودة القنصل، يسأل عن تسييره وتقديم الضمانات الحسابات وهذا للدفاع عن نفسه[3].

يساعد القنصل في مهامه نواب ومساعدون توكل إليهم مهمة إدارة شؤون المهاجرين[4]، وكان يقوم بالاتصال بالفئة المهتمة بالنشاط التجاري كالمترجمين، الكتاب، الحمالين والمكلفين بالحسابات[5].

تشير بعض الكتابات إلى وجود قنصل البندقية بتونس عام 629هـ/1231م، وقنصل لمرسيليا وجنوة ببجاية عام 630-631هـ/1233م [6].

يبدو من خلال ما تقدم ذكره أن القنصل هو الممثل الدبلوماسي والسياسي والتجاري والقانوني والمسؤول الأول أمام دولته والدولة المبعوث إليها.

ي – موظفو الديوان:

لتسهيل سير العملية التجارية بالديوان إضافة إلى الأعمال التي كان يقوم بها المشرف خصص مجموعة من الأعوان لخدمة التجار الأجانب وتسيير معاملاتهم بالميناء[7] منهم:

– **صاحب الديوان:** يسمى كذلك المشرف والقابض له سلطات إدارية واسعة على التجار الأفارقة والأجانب– الأوروبيين والمسلمين– إذ أنه يدبر كل العمليات التجارية والإدارية، ويتولى قبض العشر على البضائع الموردة .

[1]– محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص238، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص121، عشي علي: المرجع السابق، ص532.
[2]– الشريف محمد: سبتة الإسلامية...، المرجع السابق، ص140.
[3]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص156.
[4]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص133، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص240.
[5]– الهدون حامدي: المرجع السابق، ص375.
[6]– عشي علي: المرجع السابق، ص532.
[7]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع السابق، ص80.

– عدول الديوان وكتبته:

يتولون كتابة عقود التجارة بين الطرفين وتأمين سلع الأجانب وأموالهم والشهادة على العقود المشتركة[1]، ومن مهام الكتاب أو الكتبة أيضا التدوين على سجلات إدارة الديوان أو كتابة المراسلات الإدارية والرسمية، وقد يكون مكلفا بحسابات جميع التجار المتعاملين مع الديوان مسلمين كانوا أو مسيحين، كما أن هذه الوظيفة لم تكن مقتصرة على العمل الرسمي بالديوان ولكن امتدت مهامه إلى الكتابة لفائدة التجار النصارى الذين يصلون بسلعهم إلى بلاد المغرب ويحتاجون إلى كتاب لتحرير العقود واستكمال المعاملات التجارية، وهو ما ضمنته لهم المعاهدات التجارية المبرمة بين حكوماتهم والسلطات المحلية.

بالنسبة للشاهد احتاجت العمليات التجارية إلى الشهادة الرسمية المعترف بها التي تهم لاشك توثيق العقود والاعتراف بالديون وأنواع مختلفة من الالتزامات، ومن المتداول أن الشهادة كانت ومازالت إلى اليوم من مهام العدول وهي ضرورية لتوثيق العقود بين التجار[2]. هذا إضافة إلى المترجمين والحمالين وغيرهم من العاملين في الديوان والذين تطلبت العملية التجارية بالديوان نشاطهم .

ك – السقاؤون:

كان بالأسواق سقاة يحملون الماء ويسيرون بها في الأماكن العامة على ظهورهم في قرب مصنوعة من الجلد[3]، أو الراويات يستعين في حملها ونقلها بالدواب[4]، على الجمال أو الحمير[5]، يجلب السقاء الماء من الوديان والأنهار والآبار[6]، ولقد كان السقاؤون يعرضون كيزان الماء على الواردين[7]، أو ملء إبريق الماء وسقي المارة[8]، لإرواء عطشهم[9]، خاصة في أوقات الحر[10]، وعليه يمكن أن يتواصل عمله طيلة النهار ذهابا وإيابا إلى مورد الماء

[1]– حسن محمد: التجار و الحرفيون بإفريقية..، المرجع السابق، ص63، حسن محمد: المدينة و البادية..، المرجع السابق، ص503– ص504.

[2]– بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع السابق، ص80– ص81، **الديوان:** أو ديوان البحر هو مؤسسة إدارية ومالية مكلفة بمهمة تحصيل المكوس يتولى إدارتها موظف سام يلقب المشرف أي مدير الديوان ينظر: بورملة خديجة: التجارة الخارجية..، المرجع نفسه، ص76– ص77.

[3]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص88.

[4]– بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص38.

[5]– سياب خيرة: المرجع السابق، ص211.

[6]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص147، بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص38.

[7]– سياب خيرة: المرجع السابق، ص212.

[8]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص89.

[9]– بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص147، علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص88.

[10]– بصديق عبد الكريم: المرجع نفسه، ص 147.

بشكل يومي مقابل مبلغ معين يأخذه ثمنا لجلب الماء لا للماء ذاته، وقد يأخذ الساقي الثمن مقدما مع اختيار الشاري توقيت جلب الماء مثلا في أوقات القائلة أو في آخر النهار أو عند ازدحام الزبائن[1]، ولقد كانت هذه الفئة تتبع شيخ طائفتها، وقد يضع السقاؤون الماء على أحواض ضخام مصنوعة من جلود الجواميس وما شابهها يسقون من بعضها الجمال ويملئون من بعضها الأخر الروايا والقرب للراغبين في حمل الماء[2]. وقد لا يختلف سقاء الدُورِ عن سقاء السوق إلا في كون سقاء السوق يحمل قربته أو راويته على كتفه لا على الدابة ليسهل عليه التنقل في أرجاء السوق وتلبية نداء الطالبين[3]، فسقاء الدور يقوم بتوصيل المياه إلى المنازل والدور فكان عليه حمل الماء لسد متطلبات الأسر، ولقد كانت البراميل ضخمة تمتلئ بالماء ويحملونها على ظهور الحمير لتوصيلها إلى المنازل[4].

كان على المحتسب أن يحرص على مراقبة نظافة المياه التي يتناولها الناس فوضع السقاة تحت رقابة شديدة[5]، واشتراط أن يكون السقاء رجلا أمينا لا يخلط ماء البحر فيغير طعمه ولونه ورائحته، وفرض على السقاة أن يكون للراوية أو القربة غطاءا ظاهرا كثيفا ساترا لجميعها، حتى يسلم الناس من تلويث ثيابهم ويجب أن تكون القربة خالية من الخرق لأن الماء ينقص وهذا غش، ولا يملأ بالليل لتعذر الاحتراز فيه، كما تفقد المحتسب أواني حفظ الماء وأدوات الشرب، وحرس على نظافة السقائين في أبدانهم وثيابهم وحوانيتهم وأدوات عملهم، وأن لا يملئوا أوعيتهم إلا بعد الابتعاد عن الشط، وأن لا يستقي من أرجل الدواب والابتعاد عن مجاري الحمامات[6]، ويجب منع النساء أن يغسلن بالقرب من موضع السقاية، كما يمنع هرق الزبول والأقذار على ضفة الوادي[7]، وطلب المحتسب من السقائين أن يعلقوا الكيزان حتى يدخلها الهواء بعد غسلها وتبخيرها، وألزم كل من اتخذ راوية جديدة أو قربة جديدة بأن ينقلوا بها الماء إلى أحواض الطواحين والمعاصر ومعاجين الطين أياما ولا يبيعوا فيها الماء للشرب[8].

[1]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص38، بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص147.
[2]- سايب خيرة: المرجع السابق، ص211- ص212.
[3]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص38.
[4]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص350.
[5]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص88.
[6]- سياب خيرة: المرجع السابق، ص211- ص213.
[7]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص350.
[8]- سياب خيرة: المرجع السابق، ص213.

ل – البوابون والعشارون:

البوابون هم القائمون على أبواب المدن حيث كان النظام المتبع في بناء المدن وجود عدة أبواب لها، وكان لهذه الأبواب قائمون على فتحها صباحا وغلقها مساءا، وعلى البواب أن يمنع الخروج باكرا لئلا يخرج عليه سرقة أو شيء من الأعمال السوء إلى أن ينكشف النهار فيعرفه، وأن يؤخر بغلقها لمن عسى أن يجئ من مسافر يريد الدخول والمبيت في المدينة[1].

ولقد وظفت الدولة العشارين والبوابين حراسة الباعة عند دخولهم المدن والأسواق حيث يفتشون لهم أحمالهم وأمتعتهم وما يدخلون به من أسفارهم، وهذا الإجراء المشدد في وضع قابض الأبواب والقناطر كان لمنع وقوع حالات التهرب الضريبي[2]. أشارت بعض الكتابات وجود بواب لأحد أبواب مدينة تلمسان وكيف أن ابن تومرت دق على بابه ليلا ليفتحه ففتحه رهبة منه، وكذلك أبواب مدينة فاس كان لها بوابون يشرفون على غلقها وفتحها وكذا الحال ذاته لأبواب مراكش[3].

م – صاحب الأشغال:

وجد لقب صاحب أشغال البحر بالمغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي، ففي سبتة يتولى تنفيذ أمريات خاصة بوجود تجار غرباء، كما يتولى اختصاص السكة وضرب النقود بسبتة وجمع الضرائب، وقد يساعده عدول الديوان وكتابه الذين يتولون كتابة عقود التجارة بين المتعاملين وتأمين السلع للأجانب، كما يتولون الشهادة على العقود – سبق الإشارة إليهم– ويتجلى دورهم في مساعدة صاحب الأشغال في تأدية المهام الموكلة إليه في مراقبة الأعمال التجارية وتنظيم المال[4].

ن – الصيارفة:

هم من يقومون باستبدال العملة وكان لهم سوق خاص بهم وغالبا ما يكون للصيارفة من أهل الذمة خاصة اليهود، يقومون باستبدال العملة وعقد الصفقات[5].

---

[1]– حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص351.

[2]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص151.

[3]– حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص351.

[4]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص153.

[5]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص89.

3 – صفات وأخلاق التجار:

جمعت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي بين مجموعة من التجار اختلفت شخصياتهم، ولقد أوردت المصادر العديد من الإشارات عن صفات أهل المغرب والأندلس الكثير منها، يشير إلى حسن الأخلاق والذكاء ، يقول الزهري عن أهل تلمسان "**معروفون بالخير**"[1]، واشتهر أهل وهران "**بعزة أنفس ونخوة**"[2]، وذكر الإدريسي عن مدينة زويلة "**أهلها تجار مياسير نبلاء ذو أذهان ثاقبة وأفهام ذكية وجل لباسهم البياض ولهم همم في أنفسهم وملابسهم وفيهم الجمال ولهم معرفة رائدة في التجارات وطريقتهم حميدة في المعاملات**"[3]، يبدو أن تجار زويلة قد توفرت فيهم القواعد التي يجب أن تتوفر في كل من يريد الاشتغال بالتجارة فعلى التاجر أن يكون بصيرا بالتجارة[4]، ولقد كان أهل سوسة "**يوصفون باللباس والنجدة**"[5]وقيل عن أهل فاس أنهم أهل "**عزة ومنعة**"[6]، واشتهر تجار أغمات أنهم "**أملياء مياسير أغنياء لهم نخوة واعتزاز لا يتحولون عنه**"[7]، وكان في قبيلة كتامة "**كرم وبذل طعام لمن قصدهم أو نزل بأحدهم وهم أكرم الرجال للأضياف حتى استسهلوا مع ذلك**"[8]. ووصف أهل حصن بلزمة بالقرب من قسنطينة و"**في أهله عزة ومنعة**"[9]، وكان أهل مدينة صبرة "**لهم جمال وحسن أدب**"[10]، وعرف عن أهل مدينة شلب أنهم "**فصحاء نبلاء خاصتهم وعامتهم وأهل بوادي هذا البلاد في غاية الكرم لا يجاريهم فيه أحد**"[11]، و"**من فضائل أهل قرطبة أشهر من أن تذكر ومناقبها أظهر من أن تستر، وإليهم الانتهاء في السناء والبهاء بل هم أعلام البلاد وأعيان العباد، ذكروا بصحة المذهب وطيب المكسب وحسن الزي في الملابس والمراكب، وعلو الهمة في المجالس والمراتب وجميل التخصص في المطاعم والمشارب مع جميل الخلائق وحميد الطرائق، ولم تخل قرطبة قط من أعلام العلماء وسادات فضلاء، وتجارها**

---

[1]– الزهري: المصدر السابق، ص114.

[2]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص252.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص282– ص283.

[4] – السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: الرجع السابق، ص139– ص140.

[5]– التجاني عبد الله: رحلة التجاني، المصدر السابق، ص27.

[6]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص243.

[7]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص232– ص233.

[8]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 269.

[9]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 270.

[10]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص 531.

[11]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص 543.

مياسير لهم أموال كثيرة وأحوال واسعة ولهم مراكب سنية وهمم علية"[1]، وعندما تطرق الزهري لمدينة مراكش ذكر أن "**أهلها أفضل الناس وأرق أهل المغرب نفوسا وأصلحهم نية ودينا وورعا وزهدا"**[2]، وشهد الحميري عن أهل زالة المروءة[3]، ولقد انتشرت ثقافة التضامن بين التجار خاصة في الأوقات الصعبة وآثارها من جوائح وكوارث طبيعية وتعرض إنتاجهم للتلف، كما قد تعود أسبابها إلى عوامل بشرية كاجتياح الجيوش للأراضي[4].

ومن الصفات السيئة التي اتصف بها البعض منهم ما جاء عند الإدريسي عن سكان جبل أوراس من "**تسلط على من جاورهم من الناس"**[5]، وقال عن قابس "**في أهلها قلة دمائة ولهم زي ونظافة وفي باديتهم عتو وفساد وقطع سبل"**[6]، أما أهل ترجالة الغالب "**عليهم اللصوصية والخدع"**[7]، وفي أهل إشبيلية "**خلاوة وظرف ورقاعة ووقاحة وبراعة"**[8]، ووسم أهل مكناسة "**بالغل والحسد لبعضهم البعض"**[9]، وعلى أهل السوس الأقصى في أقصى غرب مدن المغرب الأقصى "**الجفاء وغلظ الطبع وهم أخلاط من البرابر والمصامدة"**[10]، "**وبين مدينتي السوس أعنى تارودنت وتويورين الغالب عليهم الشر والبطر"**[11].

هذه الطبائع تربى عليها التجار وتحكم الملكات الناشئة عن الأفعال كالمكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات والخديعة والفجور في الأثمان الخلابة وتعاهد الأيمان الكاذبة على الأثمان[12]، كما اتصف أصحاب السوق بدناءة معلومة ومروءة معدومة تعاطوا المنكر حتى عرف وتناكروا المعروف حتى نسي[13]، ومن السلوكات السلبية أيضا والتي أنكرها الفقهاء على بعض التجار التعامل مع مستغرقي الذمم بشراء السلع والبضائع منهم،

[1]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص 575.
[2]- الزهري: المصدر السابق، ص116.
[3]- الحميري: الروض المعطار...، المصدر السابق، ص282.
[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص546.
[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص264- ص277.
[6]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص280.
[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر نفسه، ص551.
[8]- الزهري: المصدر السابق، ص88.
[9]- الزهري: المصدر نفسه، ص115.
[10]- الحميري: الروض المعطار..، المصدر السابق، ص330، الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص228.
[11]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص 228- ص229.
[12]- بزاوي الكبير: المرجع السابق، ص37.
[13]- حسن محمد: المرجع السابق، ص58.

والبيوع الفاسدة كبيع النجش وتلقي الركبان والاختلاط بالنساء بالأسواق.. فعلى الرغم أن غالبية التجار ينتهون بما نهى عنه الشرع إلا أنه وجدت أمثلة عديدة عن تلك الممنوعات[1].

أما عن علاقة التجار بالزبائن فقد ارتبطوا مع عامة الناس بعلاقة عادية أي علاقة صاحب سلعة بزبون، فغالبيتهم كانوا أشخاص عاديين يجالسون عامة الناس، واكتسب البعض من كبار التجار تقديرا واحتراما من طرف الناس، إلا في بعض الأحيان يقع سوء التفاهم الذي يحدث بينهم في بعض الأحيان جراء التعاملات التجارية، غير أن نظرة الريبة من الناس لم تكن تلاحق التجار العاديين كما كانت تلاحق بعض العاملين في هذا القطاع، ومنهم على سبيل المثال السماسرة، الجلاسون[2]، وبالنسبة لعلاقة التجار المسلمين مع أهل الذمة نسج تجار بلاد الغرب الإسلامي مع نظائرهم من أهل الذمة يهودا ومسحيين، فضلا عن السكان هم أيضا كانوا يبيعون ويشترون من أهل الذمة ذلك لأن الفقهاء أجازوا التعامل مع الذميين في حدود ما منع الشرع [3].

أما عن علاقة التجار بالدولة فكانت مرتبطة بها حسب قوة الدولة أو ضعفها، فإن كانت الدولة قوية مستقرة كانت التجارة مستقرة ومزدهرة ومارس التجار نشاطهم باطمئنان وأمان، خاص في الفترة الممتدة ما بين 541هـ/1145م إلى 610هـ/1213م حيث أشاعت الدولة الموحدية الأمن في جميع أرجاء دولتهم وسهر الخلفاء الموحدين على حماية التجار وتأمين طرق التجارة وأهل الحرف، كما قام الخلفاء الموحدين بتعويض التجار عما يفقدونه في كارثة عامة، ورفعت المكوس عن التجار وفرضت عليهم ما تفرضه عليهم الشريعة الإسلامية، ولكن فترة الاضطرابات وبداية انهيار الدولة وضعفها في الفترة الممتدة ما بين 610هـ/1213م إلى 668هـ/1269م تأثرت التجارة وارتفعت الأسعار وانتشرت الفوضى واضطرب الأمن واشتد الخوف في الطرقات وكثر الاعتداء على الضعفاء وكسدت التجارة و تأثر التجار[4].

4 – الزبائن:

يتردد على الأسواق أنواع مختلفة من الزبائن على اختلاف أعمارهم ومكانتهم الاجتماعية وتعدد مشاربهم وثقافتهم، يقصدونها للبيع والشراء ولغايات أخرى ومثلما قصدها العامة قصدها الخاصة من علماء وأغنياء.

[1]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص197– ص198.
[2]– بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص193.
[3]– بن ساعو محمد: المرجع نفسه، ص195.
[4]– علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص164– ص165.

أ – العامة:

يعتبر العامة أكثر الناس ترددا على الأسواق وهي بالنسبة لهم ليست مكانا لعقد صفقات البيع والشراء واقتناء الأغراض فحسب، بل هي تفتح مجال التعارف والالتقاء والتقاط آخر الأخبار والاطلاع على مستجدات الحياة، فدورها تعدى الجانب الاقتصادي إلى جوانب أخرى اجتماعية وثقافية، وأغلبية المتسوقون العوام هم الرجال، حيث يكثر توافدهم على الأسواق التي تعرض منتجات تخص عملهم كأسواق الحدادة، والدباغة وأسواق الدواب وغيرها[1]، وحتى النسوة توجهن إلى الأسواق رغم أن المرأة الموحدية لم تلقى الحرية كسابقاتها في خروجهن للأسواق، إلا أنهنّ توجهن إليها بنسبة قليلة وخاصة المرأة في الحضر تقصد السوق عكس المرأة الريفية، وأغلب الأسواق المقصودة من النساء تلك التي يباع فيها العطور وهي سوق العطارين وسوق الحلي وصناع النحاس وأسواق الملابس[2]، تذكر الكتابات التاريخية تجمع النساء بقرطبة عند باب العطارين وهو أحد أبواب المدينة السبعة ويقع في الجانب الغربي للمدينة، وذلك لأن تجارة العطور وأدوات الزينة كانت تقام بجانب هذا الباب لذلك أصبح هذا المكان ملتقى للنساء من أنحاء المدينة[3]، كما أن بعضهن كانت تقوم بصناعة المنسوجات تحتاج إلى شراء ما تحتاجه من الصوف ومشتقاتها وتبيع ما تنسجه في السوق فتتوجهن إلى سوق الغزل ونحوه[4]، وبعض النسوة اعتدن الإتيان بأزواجهن ليشتروا ما تختاره[5]، ولعل النساء الطاعنات في السن كانت لهن بعض الحرية في التنقل[6]، غير أن معظم النساء اللائي وجدن أنفسهن مضطرات لقضاء حاجاتهن في الأسواق، كسوق الغزل لبيع غزلهن اضطررن للتعامل مع السماسرة والدلالين والباعة والمشترين، فكما كان منهم التقي كان منهم الوضيع، لذلك أفتى الفقهاء على أن يختار لهن أمناء من الشيوخ وثقات الدلالين والسماسرة ويمنع من كان متهما من التصرف لهن، وفضلوا أن يعين لهنّ موضع مستقر للجلوس فيه لقضاء ما يحتجنّ، و بهذا كان سوق الغزل سوق نسويا لأن معظم رواده كنّ من النساء سواء في البيع أو الشراء– سبق الإشارة إلى ذلك– ومن رواد الأسواق أيضا نجد الأطفال الذين ترددوا على الأسواق لغرض شراء أشهى الحلويات من كعك وإسفنج وغيرها، والسوق بالنسبة لهم يعد ذلك الفضاء

[1]– بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص39– ص40.
[2]– حميدي مليكة: المرجع السابق، ص370، حساني مختار: المرجع السابق، ص74.
[3]– عبد الحميد شافع رواية: المرجع السابق، ص175.
[4]– حساني مختار: المرجع السابق، ص74– ص75.
[5]– هدية محمود: المرجع السابق، ص177.
[6]– بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص40.

الرحب الذي يفسح لهم المتعة واللعب والفرجة، بعرضه مختلف السلع المغلفة بأزهى الورق والدمى والحلويات وأشهى الأطعمة التي يتفنن الطباخون في إعدادها [1].

ب – العلماء:

المعروف عن العلماء أنهم كانوا يرغبون في مباشرة أمورهم بأنفسهم وشراء حاجاتهم من الأسواق بأنفسهم، لأن من فعل ذلك فقد أتى السنة على وجهها وبرئ من الكبر في حمل سلعته بيده، ومنهم من كان يتردد على الأسواق بهدف زيادة الطاعات بالعطف على الفقراء، والتصدق عليهم بثمن ما يعملونه بأيديهم، ويبيعونه في الأسواق وبعضهم امتهن حرفة معينة لكسب قوته- سبق الإشارة إلى التجار العلماء- بالأسواق إذن بهذا الشكل أو بآخر يعتبر العلماء من رواد الأسواق[2].

ج – الأغنياء وذوي الجاه والسلطان:

كانت هذه الفئة المترفة في أغلب الأحيان تكلف عبيدها وإمائها لشراء حوائجهم، بينما منهم من كان يفضل مباشرة ذلك بأنفسهم مصطحبين عبيدهم وإمائهم لحمل المتاع[3].

ثالثا: حركة الأسواق بين التأثر والتأثير:

يتأثر النشاط التجاري بالأسواق في أي مكان أو زمان بمجموعة من الظروف والأوضاع إما بشكل إيجابي أو سلبي، فمتى توفرت المقومات ازدهرت الحركة التجارية بالأسواق وحتى على المستوى الخارجي، وعند تراكم جملة من العوامل السلبية تراجع نشاط الأسواق.

1 – مقومات نشاط الأسواق:

لقد اتحدت مجموعة من المقومات فيما بينها في دفع حركة التجارة داخل أسواق الدولة الموحدية نحو الازدهار منها :

[1]- بطيب الهوارية: المرجع السابق، ص41- ص42.
[2]- بطيب الهوارية: المرجع نفسه، ص39.
[3]- بطيب الهوارية: المرجع نفسه، ص40.

أ – الاستقرار السياسي وانتشار الأمن:

ساهم انتشار الأمن والاستقرار السياسي في المرحلة الأولى من عمر الدولة الموحدية بشكل كبير في ازدهار أسواقها[1]، لاسيما في عصر أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الذي لم تزل أيامه أعيادا وأعراسا ومواسم، كثيرة خصب وانتشار أمن ودرور وأرزاق واتساع معايش[2]، وزاد ازدهار الدولة أيام يعقوب المنصور حتى أصبح المرء لا يخاف إلا الله أو الذئاب[3]، يقول ابن صاحب الصلاة: **"عمرت الأسواق بالبيع والتجارة الرابحة ودرت على الناس الخيرات دروارا"**[4]، ومن مظاهر انتشار الأمن في عهده أن الضعينة كانت تخرج من بلاد نول فتنتهي إلى برقة وحدها لا ترى من يعرض لها ولا من يسومها بسوء[5]، ساعد استتباب الأمن على سهولة الاتصال بين المدن، واستئناف نشاط المسالك التجارية وتوسع نطاق المبادلات التجارية[6]، بعد القضاء على الدولة المرابطية والثورات التي أعقبتها من ذلك: ثورة دكالة وبرغواطة المتحالفتين مع بقايا المرابطين، وثورات القبائل البربرية في جبال غمارة وبلاد صنهاجة وبلاد السوس، والقضاء على الثورات بإفريقية والتي لعب الدور الأساسي فيها العرب الهلالية والأغزاز وفتح إفريقية وبجاية والقضاء على الميورقين (بني غانية) ثم القضاء النصاري بالمهدية[7]، ودخول ابن همشك في طاعة الموحدين والقضاء على ثورة ابن مردنيش[8]، وبضم الأندلس عم الأمن في كل أرجاء الدولة وأصبح التجار لا يخشون على تجارتهم فعم الرخاء والرفاهية[9] عهد الخلفاء الثلاثة يوسف والمنصور والناصر رغم عدم القضاء على هذه الثورات بشكل نهائي، ولكنهم حدوا من خطرهم وبذلك نجح الخلفاء الموحدون في عصر الازدهار من نشر الأمان والاستقرار ببلاد الغرب الإسلامي، نتيجة ما كانوا يتمتعون به من قوة عسكرية كانت النفقات المالية الكثيرة والمتعددة على الجيش والأسطول السبب فيها[10]، مما كان له أثر على ازدهار التجارة[11].

---

[1]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص359.

[2]– بوتشيش إبراهيم القادري: تطور الفلاحة في مكناس من عصر المرابطين إلى أواخر العصر المريني، مجلة المناهل، ع 38، السنة الخامسة عشر، جماد الأولى 1410هـ/ ديسمبر 1981م، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، ص214.

[3]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص359.

[4]– ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص266.

[5]– بوتشيش إبراهيم القادري: تطور الفلاحة..، المرجع السابق، ص214.

[6]– سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص57، غربي بغداد: المرجع السابق، ص63، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص60.

[7]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص359– ص360، سي عبد القادر عمر: المرجع نفسه، ص57.

[8]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص62، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص59 – ص60.

[9]– سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص57.

[10]– البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص360.

[11]– عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص218.

ب – تشجيع الخلفاء الموحدين للنشاط التجاري:

كان موقف الخلفاء الموحدون مشجعا للتجارة الداخلية ويظهر ذلك من خلال سياستهم الاقتصادية في الأسواق، حيث قاموا بعدة إجراءات لأجل هذا الغرض منها:

تحقيق الأمن الداخلي في جميع أرجاء دولتهم خلال القرن السادس الهجري[1]، من خلال سعي الخلفاء الموحدين إلى توفيره حتى داخل المجالات الاقتصادية الحيوية كالأسواق، وهذا دلالة على تفطنهم لأهمية التجارة وضرورة تأمينها[2]، ولقد أكد عبد المؤمن من خلال "رسالة العدل" التي أرسلها إلى العدوة الأندلسية على حماية التجار وتأمين طرق التجارة متوعدا بقتل من يخالف هذا الأمر، بل إنه أنزل العقوبات بأصحاب حوادث الاعتداء على التجار، أو قطع الطرق التي عرفت منفذا بذلك وَعِيدُهُ وسار خلفاءه على نهجه حتى وإن كان المعتدي سيدا من بني عبد المؤمن[3]، مثلما ما فعل الخليفة المنصور الموحدي مع أخيه أبي حفص الرشيد والي مرسية الذي تسبب في مضايقة التجار[4]، و لم تتوان السلطة الموحدية في شن حملات على بعض القبائل التي تعتدي على التجار الأمر الذي حد من ظاهرة قطع الطرق التي لم تظهر بشكل بارز إلا بعد القرن السادس الهجري[5].

يظهر اهتمام ولاة الأمر في الدولة الموحدية للتجارة والعمل على تنشيطها، بتشجيع التجار على المجيء[6] إلى البلد، وسمحوا للتجار المتجولين في البلاد للتجارة بالدخول إلى إقليم الدولة الموحدية، وأنكروا على الولاة نزع أموال هؤلاء التجار دون مبرر[7].

ومن الخدمات الجليلة التي قدمها خلفاء الدولة الموحدية هو إلغاؤهم الضرائب غير الشرعية التي كانت مفروضة في عهد المرابطين والتي عدها المهدي بن تومرت من الحرام لم يوجبها الشرع، وتنفيذا لهذا المنهج أسقط خليفته عبد المؤمن بن علي الضرائب كافة والمكوس غير الشرعية، وعد أخذها بغير حق شرعي من الكبائر، وقد سار خلفاؤه على هذا النهج، يبدو عمله هذا قد أدى إلى عدم وجود ذكر للقبالة في بلاد الموحدين، ويبين التزام

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص270، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص82.
[2]– سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص246.
[3]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص270 – ص271، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص82– ص83.
[4]– أحمد نجار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص451.
[5]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص63، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص60.
[6]– حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص266– ص267.
[7]– وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص60، غربي بغداد: المرجع السابق، ص63.

عبد المؤمن بن علي بالسياسة الجبائية للدولة المعتمدة على الكتاب والسنة، وكان له أثر إيجابي في إقبال الناس على ممارسة التجارة[1].

حرص الموحدون على اتباع نظام مالي مرتبط في الأساس بالموازنة بين المداخيل والنفقات، تجلى ذلك من خلال تنفيذ وصية عبد المؤمن بن علي للتحكم في الأموال والتدقيق في حساباتها، ومن ذلك جاء التنظيم في توزيع البركات والأرزاق على الرعية أيام الموحدين بالترتيب[2]، وفي إطار التنظيم المالي وتسهيلا للمعاملات المالية التجارية نجد أن السلطة الموحدية قد احترمت المنظومة النقدية التي نشأت في إطار الاقتصاد النقدي الإسلامي والتي تربط بين الدينار والدرهم من حيث الوزن، إلا أنهم بدلا من أن يصدروا دراهم تزن سبعة أعشار دينارهم حاولوا أن يصدروا قطعا تزن نصفها لتسهيل المعاملات هذا إضافة للأجزاء[3].

اهتم الخلفاء الموحدون بإنشاء منشآت تجارية من بناء للأسواق والحوانيت وإعادة ترتيبها وتنظيمها[4]، على شكل قيساريات كجزء من التطور المعماري الاقتصادي الذي يدخل في نطاق سياسة الموحدين، كقيسارية مراكش التي اعتبرها المؤرخون أعظم قيسارية[5]، كما كانت الدولة الموحدية تجدد بناء الأسواق[6]، كتجديدهم لسوق العطارين في مدينة فاس بعد تعرضه إلى الحريق، مع اتساع عدة مدن أيام الموحدين مثل مراكش ومكناسة وقصر عبد الكريم بنيت فيها أسواق جديدة، وأنشئوا الأسواق العامرة في المدن التي تم بناؤها في عهدهم مثل مدينة رباط الفتح[7]، كما اهتموا بإنشاء الفنادق لنزول التجار الوافدين وخزن السلع لتزويعها بعد ذلك بالجملة، وكان

---

[1]- عبد نتيش الخفاجي كاظم، جودة جابر العتري جنان: الخدمات العامة لخلفاء الدولة الموحدية في المغرب الأندلس، مجلة أبحاث البصرة، مج39، ع3، 2014م، ص205، طويلب عبد القادر: النظام الجبائي المالي عند المرابطين والموحدين، دراسة تحليلية للقبالات ببلاد المغرب والأندلس، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الحضارة الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة، الجزائر، 1432-1433هـ/2011-2012م، ص81- ص89، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص271، غرداين مغنية: المرجع السابق، ص461، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص267، داودي الأعرج: الاقتصاد والدولة في المغرب الإسلامي إشكالية حتمية البقاء أو الزوال، مجلة البحوث والدراسات، مج16، ع2، 2019م، ص348، سيدي موسى محمد الشريف: بعض الجوانب اقتصادية..، المرجع السابق، ص116، شواكري منير: أسس قيام الدولة في المغرب الإسلامي وفق نظرية ابن خلدون (510هـ/1116م-558هـ/1163م)- الدولة الموحدية أنموذجا- النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 1437هـ/2016م، ص162- ص163.

[2]- كانت رواتب الجيش وأرباب الخطط تخرج بصورة منتظمة مما أنعش حركة الأسواق، ينظر: عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص272.

[3]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص260- ص261.

[4]- مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص337.

[5]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص538.

[6]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص272.

[7]- الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص84.

ذلك في عدة مدن ففي مدينة قصر صنهاجة بنى الموحدون فندقين وفي مدينة مراكش بنيت عدة فنادق[1]، كما عني الموحدون بالعناية بالطرق التجارية فأقاموا القناطر والجسور ومحطات الاستراحة والآبار وتجهيز الصهاريج لتوفير الماء[2]، وحرص ولاة الأمر الموحدين على تكليف حراس لحراستها، كلها هذا لتسهيل حركة الناس والتجار وحتى الجنود دون قبالة ولا إجارة عمالة[3].

ومن مظاهر تشيع الخلفاء الموحدين للنشاط التجاري أن راقبوا الأسواق مراقبة دقيقة بجعل الحسبة تحت إشرافهم، وتعيين محتسبين لمراقبة الأعمال التجارية داخل الأسواق[4]. وحظي المتضررون من الكوارث الطبيعية باهتمام خلفاء الدولة الموحدية، خاصة إذا تسببت هذه الكوارث بخسائر بشرية ومادية كبيرة، ففي سنة 607هـ/1210م شب حريق كبير في سوق مراكش أدى إلى دمار السوق بأكمله، ومن أجل التخفيف من تلك الكارثة الاقتصادية أمر الخليفة محمد الناصر بإعادة بناء السوق بأفضل عما كان عليه قبل الحريق، وخصص لهذا الغرض أموالا كثيرة من بيت المال وفي الوقت نفسه أصدر أمرا بتعويض التجار أموالهم التي فقدوها، إن ذلك يعطي دلالة واضحة عن مدى الاهتمام الكبير الذي كان يوليه الخلفاء الموحدون للنشاط الاقتصادي، المتمثل بالأسواق والمسؤولين عليها بغية تنشيط الحركة التجارية وإنعاش اقتصاد الدولة حتى يستطيعوا مواكبة الازدهار الكبير الذي شهدته مجالات الحياة المختلفة وحتى يكونوا الممول الرئيسي لها، ومما يذكر في هذا الشأن أن أهل زويلة التي سيطر عليها الإفرنج سنة 551هـ/1156م استجاروا بالخليفة عبد المؤمن بن علي الذي عوضهم بمبلغ ألفي دينار لما أصابهم من خسائر، وعلى المنوال نفسه قام ولده أبو يعقوب يوسف بتعويض أهل قونكه الأندلسية عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة محاصرة الافرنجة لمدينتهم مدة خمسة أشهر[5]. كما تتجلى سياسة الموحدين المشجعة للتجارة في القروض التي كانت تمنحها للطلبة والفقراء، حيث قدم الخليفة عبد المؤمن بن علي قروضا

[1]- أحمد بخار ليلي: المرجع السابق، ق2، ص451، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص267، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص272.

[2]- عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص218، ص272.

[3]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص268، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص62.

[4]- عبد نتيش الخفاجي كاظم: المرجع السابق، ص205- ص206، مسعد محمد عبد الله: المرجع السابق، ص337 ، سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص251، غرداين مغنية: المرجع السابق، ص464 .

[5]- عبد نتيش الخفاجي كاظم: المرجع نفسه، ص204.

لهؤلاء يتجرون به ثم يعملون على رد السلف بعد ذلك، فبلغ مقدار القرض لكل واحد من طلبة الحضر إلى ألف دينار أعملوها في التجارة وكانت سببا في ثراهم وغناهم[1].

اهتم الموحدون أيضا بتنمية اقتصاديات الأرياف فمن المعلوم أن اختلاف الحاجات والمنتجات بين سكان الريف والمدينة يؤدي إلى خلق ديناميكية في مجال المبادلات التجارية بين الطرفين، وبدون شك أن أي تغيير يحدث لأي طرف يتأثر الطرف الثاني بتلك التحولات، ولعل هذا الوضع شجع سكان الأرياف بقيامهم بالنشاط التجاري مع بعضهم البعض، أو مع المدن، بذلك كان لجهود الحكام الأثر البالغ على الوضع التجاري السائد في الريف والمدينة على حد السواء[2].

ج – اهتمام العامة بالأنشطة الاقتصادية:

كان لاهتمام العامة بممارسة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية زراعة وصناعة وتجارة أثر إيجابي في تحقيق الازدهار الاقتصادي في أسواق الدولة الموحدية، من حيث كثرة المعروضات وحيويتها، ذلك لأن المهن لا تذم إلا لقلة عائدها أو قصور القائم عليها عن إتقانها، ومع أن أرباب رؤوس المال قد يستأجرون العمال للقيام بعملهم، فقد كان بعضهم يحترف مهنة كراهية العطالة ومن ضاق حاله بعد يسر وعلو منزلة وفقدان رئاسة أو ملك أو وظيفة لا يجد غضاضة في التعيش من صنعة يحترفها[3]، لدرجة لا تجد منهم عاطلا عن العمل أو من يعيش عالة على غيره لأن ذلك عندهم أمر مستقبح، كما أنهم أهل احتياط وتدبير في المعاش وحفظ لما في أيديهم خوف ذل السؤال[4]. ومنهم فئة الفلاحين أندلسيون ومغاربة برزوا كأيدي عاملة في الزراعة مهنة توارثوها عن آبائهم وأجدادهم، وهذه الفئة أخذت على عاتقها مهمة فلاحة الأرض واستغلال الظروف الطبيعية في استثمار المحاصيل الزراعية المختلفة[5]، ويبدو من خلال المؤلفات في مجال الفلاحة أن الأندلسيون قد برعوا فيها أكثر من المغاربة، بلغت درجة اهتمامهم بممارسة الفلاحة وعملياتها المختلفة من: استصلاح الأرض وغرسها وحتى جني المحصول والعمل على استنباط أصناف وأنواع جديدة من المحاصيل الزراعية وأقلمة أنواع أخرى، ولعل مرجع ذلك اهتمام الأمراء والحكام الأندلسيين السابقين بالزراعة ورعايتهم للأبحاث الزراعية وتوفير المتطلبات لها، وبفضل السياسة

[1]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص64، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص61، عابد يوسف: المرجع السابق، ص524– ص525، سيدي موسى محمد الشريف: بعض جوانب اقتصادية..، المرجع السابق، ص117.

[2]– عميور سكينة: المرجع السابق، ص177– ص178.

[3]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص207– ص208.

[4]– المقري: نفح الطيب، ج1، المصدر السابق، ص223

[5]– حسن على حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص235.

التي انتهجها هؤلاء الأمراء والحكام تكون للأندلسيين في الفترة الموحدية خبرات لعصور متتالية، واستحدثوا نظم جديدة في الفلاحة وظهر ما يعرف بالبساتين السلطانية وهي مزارع أجرى فيها هؤلاء العلماء تجاربهم، وخاصة على النباتات الجديدة التي جلبوها من صقلية وبلدان الشرق الأدنى والأوسط[1].

هذا ما دفع الخلفاء والموحدين إلى الاستعانة بخبراء الزراعة من الأندلس فعهد إلى الأندلسي أحمد بن ملحان الطائي بإنشاء بستان في مراكش[2]، وحتى المغاربة منهم من اختص في مجال الفلاحة مثلا قبائل دكالة امتهنت الزراعة وقامت بزراعة البساتين والحدائق المختلفة، وكذلك الكثير من قبائل تامسنا اشتغلت بالزراعة حتى وصفوا أنهم أصحاب حرث ومواش وجمال، واهتمت قبائل المصامدة والتي تشكل مجموعة كبيرة من سكان المنطقة منذ القديم بالزراعة وغرس الأشجار، وبفضلهم ازدهرت الفلاحة في البلاد كما اقتبس المغاربة كثيرا من العادات الفلاحية من أهل الأندلس، إذا اشترك الأندلسيون مع إخوانهم المغاربة في تبادل الخبرات بشأن تنمية الزراعة والعمل على نهضتها، وبجانب الأيدي العاملة من أهل البلاد فإن الهجرات المختلفة التي جاءت من إفريقية واستوطنت بعض أقاليم المغرب، ساهمت في تزويد سكان البلاد بالخبرات الفلاحية مما أسهم في تنشيط الزراعة[3].

ولقد اشتهر فئة أخرى من عامة بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي في مجال الصناعة أحبوا تعلم حرفها وكرهوا القصور فيها[4]، حتى برزت أيدي عاملة ماهرة قادرة على أداء الأعمال الموكلة إليها، فأطلق على من يعملون في الصناعات المختلفة صناعا، واشتهرت العديد من المدن في الغرب الإسلامي بصناعها[5]، وتشهد الكتابات التاريخية على تفنن الصناع الأندلسيون في إتقان مصنوعاتهم وجودتها فلقد تميزوا بخصائص كثيرة لا تحصى وإتقان لجميع ما يصنعونه[6]، يقول ابن غالب عند حديثه عن صناع الأندلس: "**صينيون في إتقان الصنائع العملية وإحكام المهن التصويرية، فهم أصبروا الناس على مطاولة التعب في تجويد الأعمال ومقاساة النصب في تحسين الصنائع**"[7]. وحتى المغاربة توفرت فيهم الأيدي العاملة المدربة على الصناعات المختلفة، حيث اكتسب

---

[1]- بلمداني نوال: جهود الأندلسيون في مجال الفلاحة بين النظري والتطبيق، مجلة عصور جديدة، ع 23، (عدد خاص)، أوت 1437هـ/2016م، ص79

[2]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص34.

[3]- حسن علي حسن : الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص235- ص236.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص207.

[5]- هدية محمود: المرجع السابق، ص15.

[6]- الحموي: المعجم البلدان، ج1، المصدر السابق، ص264.

[7]- ابن غالب: المصدر السابق، ص282.

الصناع خبرتهم نتيجة المهارات التي تجمعت لديهم عبر السنين[1]، ولتبادل الخبرات الصناعية بين رحاب الدولة سواء من الأندلس أو غيرها من البلدان في مختلف الصنائع خاصة، إبان الحكم الموحدي حتى اتصف صناع الغرب الإسلامي بالدقة، والجد والصبر في أداء أعمالهم فكان أكثر أهل عدوة القرويين بفاس القديمة صناعا، وعاش بتلمسان فئة كبيرة من الصناع، وكان أغلب سكان تونس صناع[2]، وكان المجتمع الندرومي مجتمع حضري اشترك مع أي مجتمع حضري مغربي في كثير من الصفات، فقبيلة كومية باستقرارها في ندرومة والمناطق المجاورة تجاوزت بداوتها بالاهتمام بالحرف والصنائع[3]، ولقد شملت طبقة الصناع عدة طوائف على اختلاف الصنائع[4].

ومن العلماء والمتصوفة من احترف مهنة وحرفة رمزا للتواضع والزهد والتعبد مؤثرين أن يأكلوا من كد أيديهم، وحتى النساء تعلمن حرفة حتى أنك تجد بعضهن يشترطن في عقود نكاحهن ألا يمنعن من ممارسة صنائعهن[5].

أما بالنسبة للفئة التي امتهنت التجارة دفع الازدهار التجاري سكان بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي من: كبار رجال الدولة كالفقهاء والملاكين والصناع وحتى النساء إلى العمل في التجارة، وكان لأصحاب رؤوس الأموال والوكلاء والشركاء دور بارز قي تشجيع التجارة ورواجها عن طريق تسليف الأموال[6]، كما نافس المغاربة اليهود في تجارة الذهب المنتشرين في الحواضر المغربية وساهموا في توسيع التجارة[7]، والأمثلة كثيرة عن المراكز التجارية المغربية التي ارتبطت مع بلاد السودان الغربي، فلقد عرف عن سكان مدينة تاهرت نشاطهم التجاري بحكم موقعها مع بلاد السودان ومدن وواحات الصحراء من جهة، ومنطقة المغرب الأوسط زيادة على ذلك فإن المدينة ارتبطت مع مدن الجهة الشرقية عن طريق الساحل، حيث كانت القوافل لا تتوقف عن نقل الذهب والعبيد[8]، ولقد شملت طبقة التجار عدة أصناف حسب رؤوس الأموال أو حسب نشاطهم فكان

---

[1]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص207.

[2]- هدية محمود: المرجع السابق، ص16، ص15.

[3]- حاج عيسي إلياس: الحياة اليومية للعوام في العصر الوسيط في بلاد المغرب- ندرومة أنموذجا-، ضمن أعمال الملتقي الدولي السادس حول: ندرومة مدينة عبد المؤمن (مجتمع- أنتروبولوجيا وذاكرة)، بالتنسيق بين وزارة الثقافة مشاركة المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، وفي إطار تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011م، بندرومة أيام: 24- 25- 26 مارس 2011م، دار السبيل، ج1، ط1، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص653- ص654.

[4]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص347.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص208، السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المرجع السابق، ص102.

[6]- عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص220.

[7]- سيدي موسى محمد الشريف: بعض جوانب اقتصادية...، المرجع السابق، ص118.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص528.

منهم كبار التجار وصغار التجار، والفئة الأخيرة تنقسم بدورها إلى تجار مستقرين في محلاتهم داخل الأسواق وباعة متجولين بين الأرياف والمدينة عبر الأزقة والشوارع وبين المنازل- سبق وأشرنا إليهم بتفصيل في عنصر الفاعلون في النشاط التجاري من هذه الدراسة —

د _ الازدهار الفلاحي والحرفي:

ترتبط القطاعات الاقتصادية فيما بينها ارتباطا وثيقا، فمن المعروف أن هذه القطاعات تكمل بعضها البعض، فالقطاع الزراعي والصناعي هما الممول الرئيسي للتجارة، بذلك شهدت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي عرضا متكاملا للمنتجات الزراعية والصناعية- سبق وعرضناها في عنصر المنتجات المحلية- على اختلاف أنواعها وذلك راجع لازدهار الفلاحة والصناعة بحكم توفر مجموعة من العوامل.

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على قيام الزراعة وازدهارها من حيث تنوع المناخ واعتدال كمية التساقط ببلاد الغرب الإسلامي وغناها بمختلف أنواع التربة ووفرة مصادر الري[1]، وخاصة إقليم الأندلس إذا ما قارناه بإقليم المغرب يقول الزهري: "**إن محاسن الأندلس أنه ليس منها مدينة إلا على نهر أو بمقربة من نهر**"[2]. هذا فضلا عن جهود الموحدين في تطوير آليات السقي واستخراج المياه واستغلالها معتمدين في ذلك-كأسلافهم المرابطين- على العنصر الأندلسي المشهور بالإبداع في الكثير من المجالات الاقتصادية، ويعتبر جلب المياه نحو المناطق الزراعية وحتى الحواضر عبر قنوات من أضخم المشاريع التي قامت بها الدولة الموحدية، كجلب الماء إلى مدينة بليونش على مسافة ستة أميال إلى مدينة سبتة بطلب من الخليفة المنصور سنة 580 هـ/1184م، وجُلِبَ الماء إلى مدينة مكناسة على مسافة ستة أميال، ومدينة سلا جلب إليها الماء على مسافة عشرين ميلا[3]، وبنى يعقوب المنصور عددا من الصهاريج والآبار وعمل على توفير المياه واستنباطها من باطن الأرض إلى مناطق الزراعة، كما أن الخليفة الناصر أحدث فيها بحائر في نهاية من الاتساع وجلب لها ماء النهر وعمت المدينة في هذا العهد بساتين وغراسات جديدة خاصة الزيتون والكرم[4]، ولقد بنى الموحدون صهاريج كبيرة أخرى في مناطق متفرقة لتجميع المياه وحفظها واستخدامها في الأوقات المناسبة، مجموعة منها في مدينة مراكش على رأسها

[1]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص25_ص31، ص70، عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص92_ص94، وانس صلاح الدين: المرجع السابق ص23_ص26، داودي الأعرج: المرجع السابق، ص330.

[2]- الزهري: المصدر السابق، ص104.

[3]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص27.

[4]- بوتشيش إبراهيم القادري: تطور الفلاحة في مكناس...، المرجع السابق، ص213.

صهريجين عظيمين بناهما الخليفة عبد المؤمن بن علي وبنى كل من يوسف والمنصور صهاريج في كل من فاس وسلا وغيرهما، ولقد كانت هذه الصهاريج ضخمة مما يوحي بإنشائها لأغراض ومشاريع اقتصادية عظمى، بلغ طول الصهريج الذي بناه المنصور بمدينة مراكش ثلاثمائة وثمانون باعا، وبلغ طول أحد صهاريج المنصور في فاس في كل من جانبيه مائتين وستة عشر ذراعا وكان دورها ثمانمائة وأربعة وستون ذراعا، ولقد تم وصل هذه الصهاريج بالمناطق الزراعية والعمرانية بشبكة من القنوات متقنة البنيان[1].

شجع الموحدون المزارعين على استغلال الأراضي واستصلاح البور منها لتوسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي عموما وقد بدأ الاستصلاح منذ عهد عبد المؤمن بن علي في كل أراضي الدولة الموحدية خاصة في أراضي المغرب الأقصى كالرباط ومراكش وغيرهما، وقد سار يوسف بن عبد المؤمن[2]، كما قام المنصور بمنح الأراضي إلى بعض الأفراد لاستثمارها فكان في عهده اقتطاعات للجنود الموحدين إلى جانب رواتبهم التي تصرف لهم ثلاث مرات في العام، حيث عمل هؤلاء من جهتهم على استغلالها ما ساعد على ازدهار الزراعة ونموها[3]، ولقد جنى الناس ثمار هذا المشروع الاستصلاحي للأراضي ففي فاس انتشرت الزراعة في الأماكن المالحة بعد إصلاحها، كما استفاد الفلاحون أحيانا كثيرة من دعم الخلفاء خاصة في أوقات الأزمات لخدمة أراضيهم و إصلاحها، أو تخفيض الضرائب المفروضة عليهم لتشجيعهم على خدمة الأرض واستصلاحها[4].

لم يكن استصلاح الأراضي مقتصرا على بلاد المغرب حتى بلاد الأندلس تم استصلاح أجزاء منه حيث أمر الخليفة عبد المؤمن باستصلاح أراضي جبل طارق وغرسها بمختلف أنواع الفاكهة، كذلك تم استصلاح أراضي واسعة في مدينة أشبيلية بناءا على أوامر الخليفة أبي يعقوب يوسف تم غرسها بأشجار الزيتون وكافة أنواع الفاكهة الأندلسية، ثم عني بجلب الماء إليها من الوادي بواسطة قنوات تحت الأرض، كما استعان عبد المؤمن بن علي بخبراء الزراعة والفلاحة من أهل الأندلس فعهد إلى المهندس الأندلسي أحمد بن ملحان الطائي بإنشاء بستان كبير له في مراكش وغرسه بمختلف أنواع الثمار والفاكهة الأندلسية، مما لم تكن معروفة حينئذ بالمغرب فلما اكتمل البستان بلغت مساحته ثلاثة أميال في مثلها وأصبح من مصادر دخل الدولة إذ بيعت ثماره بعد ثلاث سنوات من إنشائه بثلاثين ألف دينار مؤمني، رغم رخص السعر آنذاك وتبعا لذلك أنشأ عبد المؤمن بستانا آخر في مراكش وتبعه في

---

[1]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص27_ص28، عبد العزيز سالم سحر: المرجع السابق، ص105.

[2]- رافع رضا: المرجع السابق، ص50، حسن علي حسن: المغرب الإسلامي..، المرجع السابق، ص81، بكاي عبد المالك: العمل الزراعي في أرياف الغرب الإسلامي خلال نهاية العصر الوسيط، المجلة التاريخية الجزائرية، ع4، سبتمبر 2017م، ص35.

[3]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص249.

[4]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص50.

هذه السياسة ابنه أبو يعقوب يوسف فاهتم بغراسة البساتين وتخزين المياه اللازمة لها في صهاريج ضخمة، ثم أنشأ الخليفة يعقوب المنصور بستانا طوله اثنا عشر ميلا وغرس الموحدون بساتين مدينتي فاس ومكناسة بأنواع الفاكهة والزيتون[1].

وفي نفس السياق المتمثل في تشجيع الفلاحة وتطويرها كان الخلفاء يمنعون الجند من المرور في الأراضي المزروعة أثناء تحركات الجيش، ويتوعدون كل من يلحق ضررا بالمحاصيل الزراعية بالعقوبة[2]، كما حرص الموحدون على الاستقرار السياسي مدركين أثره الإيجابي على نفوس الرعية الذي دفعهم إلى الحرص على تطوير النشاط الزراعي بكثرة الأيدي العاملة في الزراعة[3]، هذا إضافة إلى مساعدات ومساهمات الدولة الموحدية التي كانت تقدم للفلاحين، والمتمثلة في المواد الغذائية الأساسية في فترات المجاعات مع تدعيم أسعار هذه المواد، حيث كانت تقدم بأثمان زهيدة جدا[4]. إنّ السياسة الزراعية التي انتهجتها الدولة الموحدية والتي وضعها عبد المؤمن بن علي وتبعه خلفاؤه من بعده فيما تم من خلالها تأمين الغذاء لسكان الخلافة، وتصدير فائض الإنتاج تشجيعا للتجارة الخارجية وأدى ذلك إلى زيادة موارد الدولة، وذلك بعدما انتشر الأمن بين الأفراد وممتلكاتهم وحرية انتقال الموارد الاقتصادية، كل ذلك ساعد على الهجرة المعاكسة من المدن إلى الريف وفتح فرص عمل لسكان الريف، ومن ثم زيادة الإنتاج وتنوعه وفر متطلبات السوق[5].

كما تنوعت الثروة الحيوانية وانتشرت المراعي وتوسعت في أغلب مدن بلاد الغرب الإسلامي[6]، لاتساع المروج و المراعي واختصاص أهل البدو برعي الأغنام والإبل إضافة إلى البدو المتنقلون في الهضاب والصحاري ويتعاملون مع أهالي المدن بالتجارة[7].

يرجع ازدهار أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي إلى الازدهار الصناعي، أيضا لتقدم الفنون الصناعية وتنوع الإنتاج وكثرته، بشكل وفر به الحاجيات الضرورية والثانوية للسكان، ومرجع الازدهار الصناعي

---

[1]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص390، ص384.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص29.

[3]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص 33، ص70.

[4]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص29، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص185.

[5]- رجراج محمد: السياسة الاقتصادية الاجتماعية عند الخليفة عبد المؤمن بن علي، ضمن أعمال ملتقى وطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، ندرومة، من 13 إلى 16 رجب 1410هـ /الموافق ل 03 إلى 06 نوفمبر 1998م، جمع و إعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، د.ط، الجزائر، 1432 هـ/2011م، ص127_ ص128.

[6]- سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص57.

[7]- السيد محمود: المغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص132.

إلى وفرت المواد الخام سواء كانت زراعية أو حيوانية أو معدنية التي تقوم عليها مختلف الصناعات[1]- بالنسبة للمواد الزراعية والحيوانية سبق عرضها في عنصر المنتجات المحلية- أما المواد المعدنية كمادة أولية في مجال الصناعة كانت بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري تزخر بها، أهمها معدن الفضة في كل من تادمولت، ومنجم زجندر، ومنجم عوام قرب فاس[2]، ومنجم بتازرارت من جبل درن[3]، وحصن وركناس بالقرب من مكناس[4]، ومنجم رقيد جنوبي السوس، ومن جبل فازاز[5]، وبكورة جيان[6] ، وعلى مقربة من مدينة فرنجولش بموضع يعرف بالمرج[7]، وفي كورة إلبيرة[8]، وتوفر النحاس في منجم جبل عوام قرب فاس[9]، كما اشتهرت أغمات بالنحاس الأحمر ووجد بمنطقة إيجلي قاعدة بلاد السوس[10]، وتادلا[11] وبمنجم تيحامين بين أغمات وسجلماسة ومنطقة السوس[12] ومدينة داي[13]، وكانت جبال كتامة وتلمسان وتونس والقيروان وصفاقس تغطى حاجات الصناعة من النحاس[14].

وتواجد النحاس أيضا بجبال طليطلة[15] وإلبيرة[16]، أما الحديد استخرج من منجم عوام الشهير قرب فاس[17]، و بموضع رجراجة ، و إيجلي وبلاد جزولة[18]، وبتمسامان وساحل المحيط الأطلسي بين سلا ومراكش[19]، وأجوده

---

[1]- السيد أبو مصطفى كمال : تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 272.

[2]- عابد يوسف :المرجع نفسه، ص440- ص442، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص248.

[3]- بلبشير عمر: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي..، المرجع السابق، ص300، بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص221.

[4]- حركات ابراهيم: المرجع السابق، ج1، ص337، غربي بغداد: المرجع السابق، ص52، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص248.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص248.

[6]- ابن غالب: المصدر السابق، ص285.

[7]- الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق، ص574.

[8]- ابن غالب: المصدر السابق، ص283.

[9]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص441، محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص211، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217.

[10]- بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص222.

[11]- بشير عبد الرحمان: اليهود في المغرب..، المرجع السابق، ص94.

[12]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص248.

[13]- الإدريسي: نزهة المشتاق...،ج1 ، المصدر السابق، ص241.

[14]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص437.

[15]- الإدريسي: نزهة المشتاق..،ج1 ، المصدر السابق، ص552.

[16]- ابن غالب: المصدر السابق، ص283.

[17]- طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217.

[18]- بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص78.

[19]- حركات ابراهيم: المرجع السابق، ج1، ص337.

ما كان ببجاية[1]، كما انتشرت مناجمه في بونة ووهران[2]، وطليطلة [3]وحصن قسطنطينة[4]، وانتشر الحديد في مراكز مثل إلبيرة[5] ومرسية وألمرية[6]، وكانت مدينة فريش أكثر البلدان من معدن الحديد[7]، وانتشر بإشبيلية وفي بكارش قرب ألمرية[8]، ولقد وجدت ببلاد الغرب الإسلامي معادن أخرى كالمرجان الذي كان يصطاد في سبتة[9] ومرسى الخرز[10]، وبلاد حاحة ومراكش[11]، ووجدت الأحجار بمجانة واشتهرت ألمرية بالحصى الذي يشبه في رونقه الدر وله ألوان عجيبة فيتخذ لزخرفة الزينة[12]، واستخرج الصدف من نهر فاس والذي كان يقوم مقام الجوهر النفيس[13]، كما وجد الياقوت بجبل هزرجة[14]، وبمدينة طنجة[15]، كما استفاد صناع البلاد من الرخام الذي وجد في تونس[16]، واشتهرت مدينة طنجة بالرخام[17]، وكان بفحص فريش أجل الرخام بياضا وأحسنه ديباجا وأشده صلابة[18]، أما معدن الرصاص انتشر وجوده قرب ألمرية[19]، وفي كورة إلبيرة[20] ... يتضح لنا توفر بلاد الغرب الإسلامي الموحدي على مختلف المعادن باستثناء الذهب الذي كان قليلا إلا في بعض المناطق مثل بجاية وتونس

[1]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص436.

[2]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص52، عابد يوسف: المرجع السابق، ص436.

[3]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر السابق، ص552.

[4]– الإدريسي: نزهة المشتاق..، ج2، المصدر نفسه، ص574.

[5]– ابن غالب: المصدر السابق، ص283.

[6]– غربي بغداد: المرجع السابق، ص52، حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص337.

[7]– ابن غالب: المصدر السابق، ص290.

[8]– عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص217، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي..، المرجع السابق، ص246.

[9]– السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المرجع السابق ص103_ ص104.

[10]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص245.

[11]– عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص217.

[12]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص145، ص247.

[13]– عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص217، طه جمال أحمد: المرجع السابق، ص217.

[14]– بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص78.

[15]– بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية..، المرجع السابق، ص221.

[16]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص245.

[17]– بلبشير عمر: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي...، المرجع السابق، ص 300.

[18]– الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج2، المصدر السابق، ص574، ابن غالب: المصدر السابق، ص290.

[19]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص 246.

[20]– ابن غالب: المصدر السابق، ص283، للمزيد من المعلومات عن الثروات المنجمية ببلاد المغرب بشكل خاص ينظر: بوتشيش إبراهيم القادري: الثروات المنجمية ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط: توزيعها الجغرافي وطرق استغلالها والصراع السياسي حولها (من خلال المتون النصية المكتوبة)، ضمن أعمال الندوة العلمية الخامسة حول: الموارد الطبيعية ببلاد المغرب في العصرين القديم والوسيط: الاستغلال والتصرف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وحدة البحث "ابن خلدون" المجتمع والعمران بالبلاد التونسية عبر التاريخ، جامعة تونس، المكتبة الوطنية، سنة 2010م، تونس على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/914889 .

وقفصة[1] وغرناطة[2] وكورة إلبيرة[3] وأشبونة[4]، ولكن غطت الدولة الموحدية هذا النقص باستيراده من بلاد السودان فتوفر هو الآخر بكميات معتبرة، ساهمت هذه المواد بشكل كبير في ازدهار الصناعة[5]، هذا فضلا عن الثروة الخشبية التي تميزت بها البيئة الجغرافية لبلاد المغرب الإسلامي وخاصة الأندلس ومساهمة الأنهار في نقلها إلى مكان التصنيع[6].

أما الدعامة الثانية في ازدهار الصناعة هي توفر الأيدي العاملة المدربة على الصناعات المختلفة، والتي انتشرت في أنحاء البلاد تميزت بالمهارة والقدرة على أداء الأعمال الموكلة إليها حتى أطلق على من يعمل في هذا المجال صناعا، واشتهرت الكثير من مدن بلاد الغرب الإسلامي بصناعها كما اتصفوا بالدقة والجد والصبر في أداء أعمالهم[7]، أشاد بها ابن غالب عند حديثه عن صناع الأندلس "**صينيون في إتقان الصنائع العملية وأحكام المهن التصويرية فهم أصبر الناس على مطاولة التعب في تجويد الأعمال ومقاساة النصب في تحسين الصنائع**"[8]، وهذه الخبرة الصناعية لدى سكان بلاد الغرب الإسلامي في الفترة الموحدية لم تعد تقتصر على الأندلسيين فقط، حيث برز عدد من أهل البلاد الغربية في مختلف الصنائع[9]، اكتسبوا خبرتهم باحتكاكهم بالصناع الأندلسيين ونتيجة للمهارات التي جمعت لديهم عبر السنين[10]، إضافة إلى التأثير الإيجابي للتنظيم الحرفي فقد كان لأصحاب الحرف والمهن مكان خاص لينجزوا فيه صناعاتهم التي يختصون بها[11]، في إطار تخطيط المدن الملائمة لأصحاب الحرف والصناعات مثلما اشتهرت المدن في المشرق الإسلامي بوجود مراكز للتجمع الحرفي فيها، حيث كان التأسيس الحرفي يعتبر من الأمور المهمة في تخطيط المدن ينفذ حسب احتياجات أصحاب الحرف ومدن بلاد الغرب الإسلامي، لم تخرج عن هذا الإطار حيث كانت تضم مجمعات خاصة لكل مهنة، وكان لكل حرفة سوق أو

---

[1]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص439.

[2]- في واد حدره وسط غرناطة. ينظر: عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص246، عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص217.

[3]- ابن غالب : المرجع السابق، ص283.

[4]- ابن غالب : المرجع نفسه، ص291.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص249.

[6]- خليل خلف حسين: المرجع السابق، ص76_ص80.

[7]- هدية محمود: المرجع السابق، ص15، ص16، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص42.

[8]- ابن غالب: المصدر السابق، ص282.

[9]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص212.

[10]- محمد الوداني فتيحة: المرجع السابق، ص207، هدية محمود: المرجع السابق، ص16.

[11]- خليل خلف حسين: المرجع السابق، ص79.

شارع باسمه[1]، فالمجتمع الجغرافي وتنظيم الصناع حسب الحرف يظل طابعا مشتركا في جميع المدن الإسلامية، فقد كانت الحرف تنتظم في توزيعها حسب توزيع جغرافي يعكس أهميتها انطلاقا من وسط المدينة والحرف التي كانت تحتاج إلى مساحة كبيرة أو ذات روائح كريهة كان يتم إقامتها خارج الأسوار[2]، وبالتالي تطور الخبرات وزيادة الإنتاج وجودته وما يؤكد على هذا تلك الإحصاءات السابقة للحرف الصناعية، والتي مثلت في مجتمع الغرب الإسلامي طيلة فترة الدراسة خلال القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، القاعدة الإنتاجية للبلاد بما كان يقدمه الحرفيون من دور بارز في تنشيط الحياة الاقتصادية[3].

كما يعود الازدهار الصناعي إلى الأرضية التي ورثها الموحدون عن المرابطين وسياسة الدولة المنفتحة على العالم الخارجي، هذا زيادة على انتشار الوعي الحضاري في مجتمع بلاد الغرب الإسلامي والذي جسده خلفاء وأمراء الدولة في حرصهم على توفير الظروف السياسية المناسبة للنهوض بالصناعة والحرف، انطلاقا من الاستغلال الأمثل لمصادر الثروة الطبيعية التي تتوفر عليها البلاد[4]، بذلك ساهمت النهضة الحضارية التي عرفتها الدولة الموحدية والتي انعكست على الجانب الصناعي الذي تميز بصناعات عديدة وفي مختلف المجالات وأثر بشكل إيجابي على رواج السلع وازدهار الأسواق.

لقد أدركت السلطة الموحدية أهمية الصناعة لارتباطها بالحياة المدنية من جهة والحياة العسكرية من جهة أخرى، لذلك وفرت السبل والظروف المناسبة لازدهار الصناعة حيث قامت بحماية مصادر المواد الأولية[5]، عندما قام الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي بتكليف مختصين لجرد مختلف الثروات الطبيعية والمعادن المنتشرة على مستوى مساحة الدولة الموحدية المترامية الأطراف، والسهر على استخراجها وتوظيفها أحسن توظيف في مجال الصناعة، فهو بهذه السياسة- أي عبد المؤمن بن علي- يرصد أماكن هذه الثروات وهكذا يكون قد قيم الإمكانيات التي يعتمد عليها في تسيير اقتصاد الدولة، لذلك يعتبر عبد المؤمن بن علي الواضع الحقيقي لأسس النظام الاقتصادي في الدولة الموحدية، كما سار خلفاؤه من أحفاده على منهجه[6]، خرج يوسف بن عبد المؤمن

[1]- ماهر صبري كاظم: المرجع السابق، ص15.

[2]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية...، المرجع السابق، ص47.

[3]- الهدون حامدي: المرجع السابق، ص213.

[4]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص431.

[5]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص210_ ص211.

[6]- سيدي موسى محمد الشريف: بعض جوانب الحياة الاقتصادية في الدولة الموحدية...، المرجع السابق، ص115.

بنفسه لبناء حصن زجندر[1]، كما سعى الخلفاء الموحدين إلى حماية الصناع منذ تأسيس الدولة عندما نهى عبد المؤمن المصامدة عن قتل العامة في مراكش ساعة الدخول إليها لغاية الانتفاع بهم، كما حمَل السيف في مكناسة تأديبا لهم عندما قتلت قبيلة مكناسة الفحامين في جبلهم[2] ، وسار على نفس السياسة الخليفة يوسف بن عبد المؤمن عندما قام بحملتين قادهما بنفسه على قبيلة صنهاجة الجبل وأهل السوس، لما اعتدوا على عمال المنطقتين[3] ولقد كان عهد يوسف بن عبد المؤمن وابنه يعقوب المنصور من أزهى عصور المغرب والأندلس، حيث تميز باستتباب الأمن وانتشار العدل وكثرة الأرزاق واتساع المعايش، وبلغ اهتمام الخليفة يعقوب المنصور بالصناعة أنه كان يجتمع بأمناء الصناعات مرتين في كل شهر لتفقد سيرهم في أسواقهم[4]، يبدو أن حماية الخلفاء وإحسانهم للصناعيين والحرفيين كان له الفضل في إتقان الصناعة[5]، إضافة إلى تعيين محتسب للسهر على تنظيم الصناع ومراقبة جودة السلع ومنع الغش[6].

ولقد ساعدت الإجراءات الإصلاحية التي نهجها الخلفاء الموحدون الأوائل في تقدم محسوس في الميدان الصناعي، حيث قضى عبد المؤمن بن علي على تلك العوائق كالمكوس والقبالة التي كانت تفرض على الإنتاج الصناعي، وشجع الفنيين على تطوير صناعتهم وزيادة الإنتاج وحتى تلك الضرائب المشروعة على الصناعات، وقدرت حسب دخل الصناع وأصبحت مهمة تحصيلها ترجع إلى أمين كل صنعة بمختلف المدن، ثم يرفعها إلى المشرف على الضرائب على غرار المدن الأخرى[7]، وإلزام مستخرجي المعادن بدفع خمس قيمة المادة المستخرجة[8].

كما شجعت الحكومة الموحدية رجال الاستثمار من الطبقة الغنية فيها وطبقت كبار التجار، حيث أن أغلب ناتج للعملية الصناعية يخضع لعملية التسويق والتداول التجاري من التجار على المستوى الداخلي، أو في

---

[1]- عيساني حسين: المرجع السابق، ص106.

[2]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص210_ ص211، عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص213.

[3]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص210، عابد يوسف: المرجع السابق، ص432.

[4]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص211، ص212، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص273.

[5]- عيساني حسين: المرجع السابق، ص106، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص210.

[6]- بوتشيش إبراهيم القادري: إسهامات في التاريخ الاقتصادي...، المرجع السابق، ص58، عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص211.

[7]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص210_ ص211، بوتشيش إبراهيم القادري: إسهامات في التاريخ الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص57_ ص58، عبد الرحيم سليمان مصطفى حسين: المرجع السابق، ص213.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص433.

مجال التجارة الخارجية، وهذا ما يجعلنا نستكشف دعم مجال الصناعة بدوره في دعم التجارة الخارجية أيضا للدولة الموحدية[1].

جاء نتيجة سياسة الدولة الموحدية التوسعية توسع وازدهار العمران لمدن بلاد الغرب الإسلامي، وزيادة عدد السكان الذي زاد معه الحاجة إلى الاستهلاك، الأمر الذي شجع على كثرة التصنيع وتنوعه لسد حاجيات المجتمع، ليصبح الإنتاج الحرفي أحد العناصر الأساسية في علاقات المدينة التجارية بباقي مناطق الغرب الإسلامي وبدول الحوض الأبيض المتوسط[2]، فزاد الإقبال على الأسواق لاقتناء ما جادت به أيدي الحرفيين في كل مجال وتخصصت أسواق بكاملها بصناعة واحدة[3]، وكثر الإنتاج وزاد نشاط التسويق والحركة التجارية على مستوى الأسواق[4]، وذلك لأن العلاقة بين النشاط الحرفي والنشاط التجاري وطيدة في التنظيم الاقتصادي، فلقد كان الحرفي يسوق منتوجاته بنفسه في أغلب الأحيان ومكان الحرفة هو مكان البيع في نفس الوقت[5]، كما أن كثرة الأسواق بالدولة الموحدية ونشاط الحركة التجارية بينها وبين موانئ المغرب والأندلس خاصة، ساعد بدوره على رواج الصناعة فأصبح من الميسور تسويقها وتصديرها إلى أسواق الاستهلاك في الخارج، فأقبل الصناع على مضاعفة الإنتاج والتفنن في صنائعهم وإتقانها[6]، كما شكلت الزراعة دعامة أساسية بالصناعات المرتبطة بها[7].

وإضافة إلى ما تقدم عرضه كان لامتداد أثر الحضارة الأندلسية إلى جميع الطبقات في البلاد الغربية، حتى أن قصور الخاصة أصبحت مكتفية ذاتيا في كل نواحي الحياة، و من ثم زاد الطلب على أشياء الترف وأدوات الزينة والزخرفة[8] .

يتضح لنا مما سبق أن الحرفة احتلت مكانة محترمة في عقلية المجتمع المغربي، وحتى الدولة اعتبرت الصنائع جزءا من مشاريعها في دعم اقتصاد الدولة فكثر الإنتاج، وبالتالي نشاط الأسواق والحركة التجارية بها.

---

[1]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص41.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص41، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص367.

[3]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص435.

[4]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص42.

[5]- الشريف محمد: سبتة الإسلامية..، المرجع السابق، ص46.

[6]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص272.

[7]- بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي...، المرجع السابق، ص79.

[8]- عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص211.

هـ – الانفتاح التجاري مع الدول المجاورة:

كان لازدهار التجارة الخارجية للدولة الموحدية وانفتاحها التجاري مع الدول المجاورة أثر إيجابي في ازدهار التجارة الداخلية بأسواقها، بتوفير مختلق السلع المستوردة من الدول التي كان لها تعامل تجاري معها، وذلك رهنا للعلاقات السياسية، فعلى الرغم من أن مواقف الموحدين السياسية مع أغلب الدول المعاصرة لهم كان يشوبها التوتر، فإنهم كانوا يرون ضرورة تشجيع التجارة الخارجية فلم يأخذوا عشورا من تجار المسلمين الغرباء، وجاءت معاهداتهم في الغالب مشجعة لأهل الصلح من النصارى، و لم يأخذوا منهم غير العشر من البضائع الواردة، أما الجواهر والزمرد والياقوت والفضة فقد أخذوا عنها 5%، وأسقط الموحدون العشر عما تبايعه التجار في مراكبهم وعن السفن التي يبيعها تجار المدن الإيطالية لأشخاص مسلمين أو نصارى معاهدين مع التشديد على عدم بيع البضائع المخطوفة، كما سعى الموحدون إلى ترغيب التجار من غير أهل الصلح في التجارة معهم، كما دعوا إلى تجديد عهد الضمان في التجارة مع من انقطع عنهم وحرصا من الموحدين على سلامة أموال التجار الأجانب وضمانا لتحصيل الضرائب منهم كان البيع والدفع يتم عن طريق ديوان الأشراف، والمشرف هو المسؤول عن التجار الأجانب في كل مدينة[1].

ونظرا لإدراك الخلفاء الموحدون لأهمية التجارة الخارجية اهتموا بإقامة المرافق الضرورية لإقامة التجار من خلال إنشاء الفنادق وخاصة على الموانئ والمراكز التجارية[2]، كما ارتبط ازدهار التجارة الخارجية وإقبال التجار الأجانب نحو الدولة الموحدية للمتاجرة، هو توفر الأمن على مستوى الطرق الرابطة وبدوره دفع كبار التجار من سكان بلاد الغرب الإسلامي التوجه نحو الدول المتعاقدة مع الدولة الموحدية تجاريا، ولقد اهتم الموحدون الأوائل بسن إجراءات حازمة لحماية التجار، وتشجيع التجارة وأولوا أهمية كبيرة لتأمين الطرق التجارية، فأجروا عدة حملات عسكرية للقضاء على قطاع الطرق وأبدوا نوعا من الصرامة والتشدد معهم، فعندما قبض والي سجلماسة الموحدي أبو الربيع سليمان على قطاع الطرق أمر بضرب أعناقهم[3]، كما أنه راسل ملك السودان بغانة ينكر عليه تعويق التجار من بلاد المغرب الإسلامي من رعايا الدولة الموحدية بعد تعرضهم لاعتداء من طرف لصوص القوافل

---

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي...، المرجع السابق، ص277_ ص278.

[2]– سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهدين الموحدي والزياني من القرنين (6_10هـ/12_16م)– دراسة مقارنة– (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان– 1434_1435هـ/ 2013_2014م، ص59، أحمد نجار ليلى: المرجع السابق، ق2، ص451.

[3]– المحجوب قدار: جوانب من إسهام التجارة الخارجية في بروز النخبة التجارية بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط، مجلة عصور الجديدة، مج9، ع1، ماي1440هـ/ 2019م، ص 106_ ص108.

الصحراوية، نلاحظ سعي حاكم سجلماسة إلى المحافظة على علاقات حسن الجوار مع ملوك السودان لضمان ازدهار إقليمه[1]، كما حاول الموحدون إشاعة الأمن بإنشاء أسطول قوي قادر على التحكم في الأوضاع الأمنية من جهة وحماية خطوط التجارة البحرية[2]، حيث ازدادت البحرية المغربية والأندلسية قوة في عصر الموحدين ولعب الأسطول الموحدي دورا هاما في تأمين تجارة المغرب الصادرة إلى الأندلس أو إلى الأسواق العالمية الأخرى، سواء في غرب أوروبا أو في منطقة البحر المتوسط أو المشرق الإسلامي، حيث استطاعت البحرية القوية حماية السفن التجارية من خطر القرصنة وتأمين الطرق البحرية والسهر على حراستها[3].

لقد كان للموقع الإستراتيجي الذي يحتله الغرب الإسلامي دور في ازدهار التجارة الخارجية فبلاد المغرب الإسلامي على ضفة البحر المتوسط وجها لوجه مع أوروبا الجنوبية، جعلت الساحل المغربي على اتصال مباشر مع الضفة الشمالية للمتوسط، كما أعطت ممرات الأطلس المغربي ونهاياته الجوفية المتوغلة في الصحراء نحو بلاد السودان أهمية إضافية لبلاد المغرب، حيث مكنها من مراقبة الحركات التجارية لمختلف البلدان وجعلت من جزيرة المغرب همزة وصل بين المشرق والمغرب، ومحطا للرحال بين قوافل مصر والشام والعراق وبلاد السودان وبين هذا الأخير والأندلس وصقلية والغرب النصراني، وقد سمح لها هذا الموقع من أن تدخل ضمن دائرة التجارة الدولية[4]، كما كان للأندلس موقع استراتيجي سمح لها أن تؤدي دور اقتصادي وتجاري كبير لبلاد الغرب الإسلامي والبحر المتوسط، فكانت الأندلس حلقة وصل بين أروربا والمغرب، وكذلك الواسطة بين الضفة الغربية للبحر المتوسط والبحر المحيط، وكانت الجهات الأكثر أهمية في الحركة التجارية هي الركن الجنوبي والجنوبي الشرقي، أي الجزء المطل على البحر المتوسط وهذا يبين أهمية تجارة البحر بالنسبة للأندلس[5].

ساهم تعدد الموانئ والمراكز التجارية على ازدهار التجارة الخارجية ومن ثم توفر السلع الأجنبية المستوردة بأسواق الدولة الموحدية، حيث كان لها أهمية كبرى في المبادلات التجارية بين السودان وأوروبا[6]، فبلاد الغرب الإسلامي لها ساحلان أحدهما يطل على البحر المتوسط بشريط ساحلي طويل والآخر يطل على المحيط الأطلسي الأثر الإيجابي في سير الحركة التجارية، وبالتالي فقد اشتمل هذان الساحلان على عدة موانئ سهلت الاتصال

[1]- دهينة عطاء الله: المرجع السابق، ص101.

[2]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص59، سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص 249.

[3]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص337_ ص338.

[4]- بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص50_ ص51.

[5]- رابح رمضان: المرجع السابق، ص13، البردويل مجدي خليل محمد: المرجع السابق، ص06_ ص07.

[6]- صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص81.

بالعالم الخارجي، وربطت أسواق بلاد المغرب الإسلامي في الفترة الموحدية بالأسواق الخارجية، كما ساهمت في تشبع الأسواق بمختلف السلع التي يستوردها المغرب الإسلامي، ساهمت في استيراد سلع نادرة في الأسواق المغربية سبق الإشارة إليها في عنصر المنتجات المستوردة[1]، كما اشتهرت الأندلس بتعدد موانئها ومراكزها التجارية سواء على البحر المتوسط أو على المحيط الأطلسي، وهذا شجع على رسوا السفن التجارية المحملة بالبضائع القادمة أو الخارجة منها ما كان له أثر في انتعاش حركة التجارة الخارجية والداخلية[2].

يبدو أن الموقع المتميز والفريد الذي حظيت به مدن وموانئ الغرب الإسلامي دور في تسيير عملية الاتصال بالعالم الخارجي، وارتباطه بالأسواق الخارجية من موانئ الغرب الأوروبي في جنوب إيطاليا والموانئ الإسبانية والموانئ الفرنسية، إضافة إلى جزر البليار (ميورقة، منورقة، يابسة) التي اعتبرت من أهم المحطات الرئيسية للتجارة البحرية في غرب البحر المتوسط، إضافة إلى صقلية التي كانت من المراكز التجارية المهمة في البحر المتوسط بشقيه الغربي والشرقي ومصر وبلاد الشام، فلها دور لا يغفل في عمليات النقل التجاري وشحن وتوزيع البضائع سواء إلى داخل البلاد أو خارجها، واستقبال البضائع القادمة من السودان ومدن بلاد الغرب الإسلامي وإعادة تصديرها إلى بلاد الأندلس ومدن الغرب المسيحي وبالتالي نشاط الحركة التجارية[3]، و لقد تعددت الموانئ نذكر منها: ميناء طنجة، ميناء سلا، مرسى باديس، مرسى فضالة، مرسى آنفى، مرسى سبتة، ميناء وهران، ميناء بجاية، مرسى تونس، ميناء بونة... وغيرها من الموانئ المغربية، أما موانئ الأندلس نذكر منها: ميناء بلنسية، ميناء مالقة، ميناء لقنت، ميناء ألمرية، مرسى إشبيلية، مرسى مرسية[4]...

إنّ تعدد الموانئ ببلاد الغرب الإسلامي يثبت تعدد الطرق البحرية الرابط بينها وبين موانئ أخرى خارجية- سبق الإشارة إليها في عنصر الطرق البحرية من هذه الدراسة- هذا فضلا عن تحكم الموحدين في طرق القوافل التجارية العابرة للصحراء إضافة إلى تعدد المراكز التجارية كمحطات تجارية وأسواق في نفس الوقت على مستوى هذه الطرق- سبق الإشارة إليها في عنصر الطرق البرية في هذه الدراسة- كسلجماسة، تارودانت، درعة، أغمات، مراكش... وغيرها، إذن ساهمت كثافة شبكة النقل والمواصلات على سهولة الاتصال بين الأسواق،

[1]- رافع رضا: المرجع السابق، ص115، ص116، صديقي عبد الجبار:المرجع السابق، ص81، علي صدام نصر الله: الخصوصية الجغرافية لمنطقة المغرب الأقصى وآثارها التاريخية ، مجلة أبحاث البصرة ، مج36، ع3، سنة 2011م، ص115.

[2]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص 352 _ ص353.

[3]- هد ية محمود: المرجع السابق، ص235 _ ص237، غرداين مغنية: المرجع السابق، ص465.

[4]- السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص352 _ ص356.

سواء كانت موانئ بحرية أو مراكز تجارية صحراوية ومن ثم ازدهار أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي بمختلف السلع المحلية والمستوردة[1].

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى ازدهار العلاقات التجارية بين الدولة الموحدية والمدن الإيطالية خاصة هو حاجة هذه الأخيرة لتسويق منتجاتها الصناعية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي، فالتحول الاقتصادي الذي شهدته هذه المدن- الإيطالية- المتمثل في المنتجات الصناعية، والتي فرض عليها إيجاد أماكن للتسويق الداخلي والخارجي من ناحية، بالإضافة إلى حاجتها- في نفس السياق المتمثل في عملية التصنيع- إلى استيراد بعض المعادن النفيسة كالذهب الذي اعتبر استيراده من المغرب- والذي مثل الوسيط ما بين السودان وأوروبا المتوسطية في تزود أوروبا بمادة الذهب- أحد العوامل الأساسية والأكثر أهمية في تحديد العلاقات الرابطة بين هاتين الضفتين المتوسطيتين[2].

إن تعدد الدول التي تعاملت معها الدولة الموحدية في إطار التجارة الخارجية من دول أوروبية (صقلية، جنوة بيزا، مرسيليا...) وبلاد السودان الغربي وبلاد المشرق الإسلامي، أدى إلى تنوع السلع المستوردة المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي وازدهارها[3] من سلع أوروبية وسلع سودانية و سلع مشرقية - تم ذكر قائمة لهذه السلع في إحصاء سابق في هذه الدراسة-

و- اتساع مساحة الدولة الموحدية:

كان لشساعة مساحة الدولة الموحدية دور كبير في تنشيط الحركة التجارية بأسواقها[4]، بحكم انضواء أقطار الغرب الإسلامي تحت سلطة سياسية واحدة[5]، من برقة شرقا إلى المحيط غربا ومن البحر المتوسط والأندلس شمالا إلى الصحراء الإفريقية جنوبا[6]، هذا الاتساع أدى إلى تعدد وتنوع الأسواق من جهة وإلى توسع مجال المبادلات

[1]- غرداين مغنية: المرجع السابق، ص464.

[2]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص171_ ص172.

[3]- أحمد بحار ليلى: المرجع السابق، ق2، ص455_ ص460، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية..، المرجع السابق، ص281_ص289، رسائل موحدية، ج2، المصدر السابق، ص240، مرعى خلف الله ابتسام: المرجع السابق، ص367_ ص368، الخزاعي كريم عاتي: المرجع السابق، ص84، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص104_ ص133، السيد أبو مصطفى كمال: تاريخ الأندلس الاقتصادي..، المرجع السابق، ص338_ ص341.

[4]- سي عبد القادر عمر: المرجع السابق، ص57.

[5]- وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص63، غربي بغداد: المرجع السابق، ص66.

[6]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص120، كرراز فوزية: المرجع السابق، ص242.

التجارية الداخلية من جهة أخرى، حيث توطدت العلاقات التجارية بتنقل التجار بين أقاليم المغرب الثلاثة (المغرب الأدنى، المغرب الأوسط، المغرب الأقصى) والأندلس من طرف السلطة، كما أدى إلى انتشار المنشآت التجارية[1].

2- عوامل تراجع نشاط الأسواق:

تأثرت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي بمجموعة من الأحداث والظروف بشكل سلبي أدى إلى تراجع نشاطها التجاري منها:

أ – الفتن والحروب داخليا وخارجيا:

إن المتتبع لتاريخ الدولة الموحدية يجد أن مرحلة الازدهار قد استمرت حتى نهاية القرن 6هـ/ 12م في عهد عبد المؤمن وأكثرها في عهد أبي يعقوب والمنصور والناصر إلا أن هذا الاستقرار لم يكن مطلقا بل نسبيا، بحكم تعرض الدولة لمجموعة من الاضطرابات والانتفاضات سواء كان في الأندلس أو أقطار بلاد المغرب، فبعد القضاء على الدولة المرابطية خاض الموحدون عدة معارك من أجل توفير الأمن وتحقيق السلم، منها حركة محمد ابن عبد الله بن هود الماسي المتلقب بالهادي ببلاد السوس والذي ثار بعد فتح مراكش سنة 541هـ/1147م[2]، وتزامنت ثورة قبائل دكالة وبرغواطه بالثورة مؤيدة بالجيوب المرابطية التي انتفضت في سبتة بقيادة القاضي عياض الذي استغاث ببني غانية سنة 543هـ/1148م[3]، وثورة قبيلة صنهاجة بغمارة وتادلا سنة 559هـ/1164م إلى سنة 562هـ/1167م التي اندلعت فيها ثورة بجبال غمارة بزعامة الثائر سبع بن منغفاد[4]، ثورات صنهاجة

---

[1]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص120، غربي بغداد: المرجع السابق، ص66_ ص67، وانس صلاح الدين: المرجع السابق، ص63، عابد يوسف: المرجع السابق، ص529، سي عبد القادر: المرجع السابق، ص57، البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص357_ص359.

[2]- غرداين مغنية: المرجع السابق، ص321، صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص107.

[3]- بزوجي وليد: دولة الموحدين بعد موقعة العقاب- دراسة في التراجع الحضاري في الغرب الإسلامي، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الحضارة الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1، 1435-1436هـ/2014-2015م، ص176، عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص 99، بلعربي خالد: تلمسان من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الزيانية (55-633هـ/675- 1235م) ، دار الألمعية، ط1، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص190.

[4]- المغراوي محمد: الموحدون وأزمات المجتمع، جذور للنشر، ط1، الرباط، 1427هـ/2006م، ص161، بزوجي وليد: المرجع السابق، ص182.

الشمال التي تزعمها ابن مرزدغ الغماري ابتداء من 559هـ/1164م ليتم القضاء عليها سنة 561هـ[1]، وثورة صنهاجة القبلة سنة 572هـ/1172م، وثورة علودان الغماري سنة 595هـ/1199م، كما ظهرت ثورات أخرى في مناطق بربرية أخرى كثائر صنهاجة سجلماسة سنة 618هـ/1221م[2]، كما ثار سكان جبل تاسررت في سنة 563هـ/1168م[3]، وامتدت ثورة أبي قصبة الجزولي ببلاد السوس من597هـ إلى 599هـ وظهرت ثورة العالم الأندلسي عبد الرحيم ابن الفرس والمعروف بالمهر وذلك حوالي 600هـ [4]، كما قام محمد بن عبد الله ابن العاضد بجبال ورغة من أحواز فاس بإعلان الثورة على الموحدين عام 600هـ/1204م أراد إحياء الدولة الشيعية في بلاد المغرب الإسلامي [5]، وأعلن مغامر من مصر ثورة ضد الموحدين سنة 611هـ/1214م زعم فيها أنه ابن الفاطمي (من سلالة الفاطمين)[6] وهذان الثائران العبيديان مثلا ثورة كزولة (جزولة)[7]، كما قامت بقفصة ثورة ابن الرند سنة 575هـ[8]، وتعرضت مدينة المهدية للاحتلال النورمان سنة 543هـ/1148م[9]، ومن أهم وأعنف الثورات ثورة بني غانية الذين استمرت ثوراتهم لمدة خمسة عقود متتالية ألحقت خرابا ودمارا بمدن إفريقية خاصة، وساهمت في تشتت المجتمع الموحدي وتدهور الاقتصاد، نتيجة النفقات الكبيرة المستمرة على الجيش لمواجهتهم وأحدثت تفكك للدولة التي أرهقت بسبب الحروب المتواصلة معهم[10]، توجهوا نحو بجاية سنة 580هـ/ 1183م، ولم ينته أمرهم إلا في أيام الخليفة الموحدي محمد الناصر في سنة

[1]- بزوجي وليد: المرجع نفسه، ص181، حناوي محمد: البحر المتوسط بين الإسلام والمسيحية، القسم الأول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة لكتاب جامعي رقم: 03، جامعة محمد الخامس، الرباط، د.ت، ص128، كرزاز فوزية: الموارد المالية بالدولة الموحدية بين ما هو مشروع وما هو مستحدث، مجلة عصور الجديدة، ع 16-17، أفريل 1436هـ/2014-2015م، ص195.

[2]- عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب...، المرجع السابق، ص 99.

[3]- عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب...، المرجع نفسه، ص 99، المغراوي محمد: المرجع السابق، ص160.

[4]- عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب...، المرجع نفسه، ص99، رسائل موحدية، ج2، المصدر السابق، ص 173، كرزاز فوزية: الموارد المالية بالدولة الموحدية، المرجع السابق، ص196.

[5]- بلعربي خالد: تلمسان من الفتح الإسلامي...، المرجع السابق، ص191.

[6]- المغراوي محمد: المرجع السابق، ص167، عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب...، المرجع السابق، ص99.

[7]- رسائل موحدية، ج2، المصدر السابق، ص 188.

[8]- بزوجي وليد: المرجع السابق، ص183.

[9]- تومي رشيد: مدينة المهدية مستعمرة نورماندية في بلاد الإسلام منتصف القرنين السادس الهجري الثاني عشر الميلادي، ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، المنعقد يومي07- 08 ديسمبر 2009م، ص41.

[10]- صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص109.

601هـ/ 1204م[1]، كما عرف الأندلس إحدى أكبر وأعنف الثورات ضد الموحدين والتي ساهمت في تقويض نفوذهم، وهي الثورة التي قادها محمد بن مردنيش والتي دامت ربع قرن[2]، تحالف فيها مع ابن همشك ضد الموحدين وعقد معاهدات مع النصاري كملك قشالة وملك أراغون تعهد بموجبها دفع جزية سنوية، فتعددت المواجهات العسكرية من ذلك عندما هاجم ابن همشك مدينة قرمونة سنة 555هـ/1160م[3]، ثم التفت ابن همشك نحو غرناطة وبعد تلقيه مساعدة من ابن مردنيش جرى القتال بين الطرفين في مرج الرقاد بفحص غرناطة سنة 557هـ/1161م تعرض الموحدون خلالها لهزيمة قاسية[4]، لتليها معركة السبيكة السنة نفسها انتصر فيها الموحدون على ابن همشك وحلفائه من النصاري[5]، ولعل معركة حصن الجلاب سنة 560هـ/1164م تعتبر أهم المعارك التي وقعت بين الفريقين انهزم خلالها ابن مردنيش[6]، إضافة إلى ما تقدم شهد الموحدون ثورة أهل لبلة بالأندلس سنة 549هـ/1154م[7]، وزيادة على الوضع الصعب في هذه الظروف زاد ضغط النصارى بالأندلس على بعض المدن باستيلائهم على أهم المدن الصناعية بالأندلس وأهم موانئها كألمرية وطرطوشة لاردة وغيرها، ودمروا أخرى وحرقوا أسواقها[8]، كالهجوم الذي قام به ملك البرتغال ألفونسوا بن الرنك وبعض المغامرين بالتعاون مع قوات صليبية من الانجليز والألمان والهولنديين فاستولى على مدينة لشبونة وشنترين في عام 542هـ/1147م واستولى على قصر أبي دانس (قصر الفتح) سنة 555هـ/1160م، وفي الوقت نفسه قام مغامر برتغالي يسمى العلج جراندة الجليقي فاستولى على بعض مدن غربي الأندلس، كما قام ملك قشتالة ألفونسو

---

[1]- بوتشيش أمينة: المرجع السابق، ص20، ص25، قنبر إلياس علي: أسرة بني غانية ودورهم السياسي والعسكري في التصدي لدولة الموحدين في المغرب والأندلس، مجلة التربية والعلم، مج 17، ع 1، سنة 2010م، ص94، الميلي مبارك محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2، د.ط، الجزائر، د.ت، ص317- ص319.

[2]- صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص109.

[3]- طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري...، المرجع السابق، ص112- ص113.

[4]- طقوس محمد سهيل: تاريخ المسلمين في الأندلس 91-897هـ/ 710-1492م، دار النفائس، ط2، بيروت، 1429هـ/ 2008م، ص535، العبادي أحمد مختار: صورة من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية، 1421هـ/2000م، ص 189.

[5]- طقوس محمد سهيل: المرجع نفسه، ص 535، طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري...، المرجع السابق، ص113.

[6]- طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري...، المرجع السابق، ص114، بزوجي وليد: المرجع السابق، ص180، سمور قتيبة علي إبراهيم: العلاقات الحربية بين الموحدين والممالك الاسبانية في شمال الأندلس (840-620هـ/1148-1228م)، (رسالة ما جيستير (مخطوطة) في تاريخ الإسلامي)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1411-1412هـ/1991-1992م) ص167- ص168.

[7]- المغراوي محمد: المرجع السابق، ص160.

[8]- عصمت عبد اللطيف دندش : الأندلس في نهاية المرابطين...، المرجع السابق، ص214.

الثامن بمهاجمة الأراضي الأندلسية قرب طلبيرة عام 578هـ [1]، كما استولى ألفونسو الثاني ملك أراغون على إفراغة وسرقسطة، وكان ملك قشتالة قد استولى على ألمرية سنة 542هـ/1147م، كان لسقوطها أثار سلبية على الأندلس الأمر الذي شجع النصاري بمهاجمة طرطوشة التي سقطت بعد حصار سنة 543هـ/1148م، واستولوا على لاردة وإفراغة ومكناسة سنة 544هـ/1149م، وكانت أشبونة قد سقطت قبل ذلك في يد ملك البرتغال سنة 542هـ/1147م[2]، ثم وقعت معركة الأرك سنة 591هـ/1195م بين ملك قشتالة ألفونسو الثامن والمنصور الموحدي انتصر فيها الموحدون[3]، وتعتبر موقعة العقاب من أشد الثورات تأثيرا على الدولة الموحدية على مختلف الأصعدة وقعت عند حصن العقاب عام 609هـ/1212م بين الناصر الموحدي وألفونسو الثامن وعاونه بطرة الثاني ملك أراغون ساعدته جيوش صليبية، انتهى اللقاء بهزيمة الجيش الموحدي والتي عدت نذيرا بانحلال الدولة الموحدية[4]، كما تعرضت عدة مدن شاطئية لبلاد المغرب لهجمات بحرية عندما شدد الجنويون الحصار على سبتة صالحهم أهلها بأربعمائة ألف دينار فأقلعوا عنها سنة 633هـ وفي سنة 658هـ هاجم القشتاليون مدينة سلا فخربوها وفي سنة 668هـ دخل النصارى حصن العرائش وحصن تشمس فقتلوا وسلبوا الأموال وأضرموا النار بحصنين وارتحلوا[5].

---

[1]- السامرائي خليل إبراهيم: المرجع السابق، ص287، علي موسى أحمد: الثغر الأدنى في الأندلس من الفتح حتى السقوط (92-627هـ/710-1230م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1414-1415هـ/1994-1995م، ص141 - ص149.

[2]- طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري..، المرجع السابق، ص111، علي موسى أحمد: المرجع السابق، ص141- ص149، محمد عبد الحميد نوح فوزية: البحرية الإسلامية في عهد المرابطين والموحدين (447-667هـ/1055-1268م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1418-1419هـ/1997-1998م، ص 239، ص 254- ص259، ص274.

[3]- بولعراس حميسي: فن الحرب بالغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- الجزائر، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص145-ص161، عودات أحمد وآخرون: تاريخ المغرب والأندلس من القرن السادس الهجري حتى القرن العاشر الهجري، دار الأمل للنشر والتوزيع، د.ط، ب. م. ن، 1409هـ/1989م، ص 120- ص125، راكة عمر: علاقات الدولة الموحدية بالإمارات الإسلامية والممالك المسيحية في الأندلس، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 1431-1432هـ/2010-2011م، ص99- ص103، محمد عبد الحميد نوح فوزية: المرجع السابق، ص245- ص247.

[4]- السامرائي خليل إبراهيم: المرجع السابق، ص289، السيد محمود: المغرب الإسلامي في ظل دولتي المرابطين والموحدين، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1437هـ/2016م، ص86- ص92، زعروت فتحي: النوازل الكبرى في التاريخ، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1430هـ/2009م، ص453- ص456، أشباخ يوسف: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، المركز القومي للترجمة، ج2، القاهرة، 1432هـ/2011م، ص105، ص250، بولعراس حميسي: فن الحرب بالغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص161- ص166.

[5]- المنوني محمد: ورقات عن حضارة المرينيين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 1420هـ/2000م، ص 12.

كما يجب أن نضيف إلى ما ذكرناه آنفا من حروب وفتن داخلية وخارجية كوجه من أوجه الاضطراب السياسي ذلك التراع على الخلافة الذي ظهر بعد وفاة عبد المؤمن سنة 558هـ، فالموحدون منذ قيامهم حتى نهاية دولتهم بالمغرب لم يستطيعوا أن يضعوا نظاما ثابتا لتولي الخلافة، فما أن توفي عبد المؤمن وبويع لابنه يوسف لم يرض أخوه أبو الحسن بذلك، ومنذ وفاة المستنصر بن الناصر سقطت هيبة الخلافة الموحدية حيث أصبحت ظاهرة تعدد الخلفاء في وقت واحد سمة هذه الفترة، فلما تولى الخلافة عبد الواحد بعد وفاة المستنصر قام بالأندلس أبو محمد عبد الله بن يعقوب المنصور وأعلن نفسه أميرا على مرسية، ثم أخذ يهيئ أسبابه للوثوب على مراكش لينتزع العرش لنفسه بخلع عبد الواحد ثم قتله والإجماع على خلافته، ثم قتل ليبايع الموحدون المأمون بن المنصور على العرش، ولما خشي الأشياخ قوة شخصيته بايعوا يحي ابن الناصر وظهر إلى جانبه خليفة ثالث يدعى أبو موسى بن المنصور، يبدو أن هذا التراع أفقد الخلافة هيبتها التي كانت تحظى بها[1].

وكان العرب الهلالية المنتشرين في إفريقية والمغرب الأوسط دائمي التمرد ولا يرحبون بسلطان عليهم فعلى مدار حكم الخلفاء الأربعة الأوائل كانوا دائمي الانضمام لمعارضي السلطة الموحدية، فقد ساندوا بني غانية للصمود أمام جيوش عبد المؤمن واستغلوا منازلة عبد المؤمن للنورمان وعاثوا فسادا ووقفوا عن المنشقين من حكام الموحدين في إفريقية وكل هذه المحاولات للاحتفاظ بامتيازاتهم على الأرض[2]، دارت معارك بين العرب الهلاليين والموحدين أهمها معركة سطيف سنة 548هـ/1153م انتصر فيها الموحدون، كما وقعت بين الطرفين مواجهة عسكرية سنة 555هـ/1160م دلالة على موقف العرب الهلالية الرافض للتوسع الموحدي وذلك خوفا على مصالحهم، وأمام هذا الرفض انتهج خلفاء الدولة الموحدية سياسة دمجهم في المجتمع الموحدي وإشراكهم في المشاريع الجهادية وقمع الحركات المناوئة للموحدين، هو إثبات على تفطن الخلفاء الموحدين على قدرة الأعراب الهلاليين في خلق المشاكل والصعوبات العويصة في أطراف الدولة، التي كانت تراهن كثيرا على المناطق الشرقية في

[1]- بلعربي خالد: تلمسان من الفتح الإسلامي..، المرجع السابق، ص 188- ص 189، السامرائي خليل إبراهيم: المرجع السابق، ص 289، رسائل موحدية، ج2، المصدر السابق، ص201- ص205، المغراوي محمد: الموحدون وأزمات المجتمع...، المرجع السابق، ص 170.

[2]- بشير عبد الرحمان: العرب في عصر الموحدين بين الخضوع والتمرد، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، ع57، ربيع 2011م، ص111، علي الرابط: https://search.mandumah.com/Record/364013

امتداد يحقق مشروعها الوحدوي السياسي[1]، ولإفراغ إفريقية من العرب الهلاليين التي طالما عاثوا فيها خرابا ودمارا والتخفيف من ضغط هذه القبائل على المنطقة وذلك بتهجيرهم إلى المغرب الأقصى والأندلس[2].

كان لتلك الحروب والثورات والأزمات التي شهدتها الدولة الموحدية داخليا وخارجيا، أثرا سلبيا على استقرار البلاد وشيوع الخوف ونهب الأموال و ما لحق بالإمكانيات المادية للناس من دمار، كل هذا أدى إلى سوء الأحوال الاقتصادية[3]. ففي البوادي توقفت حركة الحراثة[4]، بهجرة الفلاحين لأراضيهم الزراعية واستشهاد الكثير منهم لذلك افتقدت الأرض الزراعية من يزرعها، فخربت وساهم في خرابها أيضا تلك الهجمات التي كان يشنها المسحيون مستهدفين النهب والسلب وانتساف الزروع واقتلاع الأشجار وقتل الأهالي، وتشير الكتابات التاريخية أن الجيوش المسحية إذا ما أدركت أنها ستضطر إلى إخلاء المكان، بسبب الإمدادات العسكرية الإسلامية قبل الإخلاء وأثناءه تدمر كل ما تصل إليه من قرى ومزارع وحقول وحدائق بعد نهب ما فيها من ثمار وأهلك الناس والدواب وأضرمت النيران في المحاصيل الزراعية[5]، ومن الآثار السلبية التي انعكست على الزراعة جراء الثورات خراب الوديان والمجاري المائية ما أدى إلى تردي المحاصيل الزراعية وندرتها بالأسواق[6]، أما بالنسبة للعرب الهلاليون يجمع الباحثون على ما ألحقوه بالبلاد من خراب[7]، فقاموا بإطلاق القطيع وسط المحاصيل وعملوا على تخريب الحدائق وإساءة معاملة سكان الريف وسلب القرى[8]، كان للأعراب الهلالية أثر في إنتاج بعض السهول وعدم زراعة مناطق أخرى عن طريق فرض الإتاوات أو الخراج الذي فرضوه على الفلاحين وإزعاجهم ولخوفهم منهم هاجر الكثير مما أثر سلبا على النشاط الزراعي[9]، لذلك استولى العرب الهلاليون على السهول وعلى عدد كبير من المدن التي خربت وأصبحت فارغة فلقد قلبوا الاقتصاد رأسا على عقب، وتواصلت أعمالهم التخريبية عبر العصور

---

[1]- بن عريب مصطفى: مجتمع المغرب الأوسط المتغيرات والعلائق (من القرن الرابع الهجري إلى سقوط دولة الموحدين 668هـ/1269م القرن العاشر- القرن الثالث عشر ميلادي)، (رسالة ماجيستير (مخطوطة) في التاريخ الحضاري للمغرب الأوسط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- الجزائر، 1437-1438هـ/2016-2017م، ص154، ص153، ص158، ص162.

[2]- بشير عبد الرحمان: العرب في عصر الموحدين...، المرجع السابق، ص 111.

[3]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص 256.

[4]- المنوني محمد: ورقات عن حضارة المرينيين...، المرجع السابق، ص 12.

[5]- سمور قيتبة علي إبراهيم: المرجع السابق، ص 179- ص 180.

[6]- واعظ نويرة: أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية (580هـ/1184م- 633هـ/1235م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 1427-1428هـ/2007-2008م، ص84، ص86، ص88- ص89.

[7]- أحمد نجار ليلى: المرجع السابق، ق1، ص149.

[8]- مارسية جورج: المرجع السابق، ص240.

[9]- عبد الحميد هلال عبد الحميد: المرجع السابق، ص99.

و لم تقتصر على المرحلة الأولى من هجرتهم، ولقد تسببوا إلى حد كبير في اختلال الأمن بثوا في نفوس ضحاياهم الرعب[1]، كما أثرت سلبا على تربية الحيوانات بشكل عام والماشية بصفة خاصة لأنهم كانوا بدوا رحلا يربون المواشي والخيل ويطلبون المراعي، وأحدثوا حالة من الفوضى وعدم الاستقرار مما أثر على المغاربة[2].

لقد أثرت الحروب والفتن بشكل سلبي أيضا على النشاط الصناعي خاصة تلك الصناعات التي تعتمد على المحاصيل الزراعية كمادة أولية، ومن مظاهر تدني الصناعة أيضا أن اليد العاملة تقلصت كثيرا في ميدان الصناعة بسبب الحروب المتواصلة، وأن الكثير من صناع قد قتلوا في المعارك ومن بقي منهم حيا ترك مهنته التي لم تعد تفي حتى بتكاليفها، فمن ذا الذي سيشتري الكسى الحريرية والألبسة القطنية الغالية في وقت الحرب[3]، ومن الصناع من هاجر كما فعل صناع المدن الأندلسية الذين هربوا من مدنهم نحو المغرب أو إلى الممالك المسيحية، والتي قامت بنقل العديد من الصناعات الأندلسية إلى مدنها وإلى المدن الأوروبية المجاورة[4]، ومن الآثار الأخرى السلبية في مجال الصناعة والتي نلمسها لدى مختلف مدن وحواضر بلاد الغرب الإسلامي من تخريب الورشات الحرفية وتشريد الحرفيين، كما تسبب الحصار عزل بعض المدن مما أدى إلى انقطاع العلاقة مع البادية وتوقف تزويد الحرفيين بالخامات المعدنية والمواد الأولية الفلاحية، كما يتعرض الصناع إلى مشاكل مع زبائنهم بسبب نهب الأموال نتيجة للحروب والفوضى السياسية، مثال ذلك ما سجله التاريخ عن نهب قبيلة هسكورة لقيسارية مراكش زمن أبي دبوس الموحدي عام 664هـ/1265م[5]، وبالتالي شلت الصناعة وعم الكساد في البلاد لقلة الطلب على المعروض من المصنوعات والمنتجات، وشاعت البطالة واشتدت المجاعة حتى اضطر أهلها إلى أكل الدواب وعانوا شدة عظيمة[6]، كما أنه في مرحلة انحلال الدولة توجه اقتصادها نحو العسكرة والمقصود هنا هو الميدان الحرفي الذي شهد توجها منظما نحو الصناعات الحربية بالدرجة الأولى، حيث حظيت الصناعات التي لديها علاقة بالحرب بتشجيع من طرف الخلفاء فازدهرت الصناعة المعدنية لحاجة الدولة للأسلحة، واستغلت صناعة النسيج لحاجتها للبنود والأعلام والخلع والكسوات التي كانت تدخل ضمن رواتب الجند ومستلزماتهم، وتم الاستفادة من صناعة

---

[1]- الشريف محمد: الهجرات الهلالية من خلال بعض الكتابات الفرنسية المعاصرة، مجلة المغرب والأندلس، ع1،2006م، شعبة التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، ص201- ص202، على الرابط:
https://search.mandumah.com/Record/903730

[2]- هواري موسى: تربية الحيوانات...، المرجع السابق، ص 134.

[3]- واعظ نويرة: المرجع السابق، ص 84، ص 86، ص 88- ص89.

[4]- سمور قتيبة علي إبراهيم: المرجع السابق، ص182- ص183.

[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص372.

[6]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين...، المرجع السابق، ص212.

النجارة لحاجة الأسطول للمراكب والأجفان الحربية على حساب الصناعات الأخرى[1]، الأمر الذي أدى إلى فراغ الأسواق من السلع الصناعية.

تأثرت حركة الأسواق أيام الفتن والحروب وبحكم تراجع المجال الفلاحي والحرفي، وتراجع نشاط الأسواق أيضا فشملها الكساد، وأغلقت كثير من أبوابها بعد أن عدمت السلعة بل إن الحوانيت التي كانت عامرة بالخضر الناعمة والفواكه الطيبة لم تعد تزخر وتزدان ببضاعتها، وأصبح أصحابها لا يجدون ما يعملوه[2]، ونتيجة للحصار أو دخول الجيوش المسيحية مثلا تحرق أسواقها مما يؤدي إلى خرابها، كما فعل ملك قشتالة ألفونسو السابع بمدينة قرطبة، لم يقتصر الأمر على الأندلس وحدها وإنما في المغرب أيضا وفي هذه الظروف المتدهورة كان بعض التجار يستغلونها فيقومون بإخفاء السلع الضرورية- احتكارها- تمهيدا لرفع أسعارها ارتفاعا فاحشا ومن هذه السلع القمح الذي بلغ سعر المدّ منه خمسة عشرة دينارا والربع منه بمثقال حشمي[3].

ومن أمثلة الغلاء ما أمتحن به أهل بلنسية حيث "**بلغ رطل القمح في ربيع الأول بمثقال ونصف ورطل الشعير بمثقال ورطل، وزريعة الكتان ستة أثمان مثقال وأوقية الجبن ثلاثة دراهم، وأوقية البصل بدرهم ورطل، والبقل بخمسة دراهم وبيضة دجاجة بثلاثة دراهم، ورطل اللحم بستة دنانير، ورطل الجلد البقري بخمسة دراهم، وفي ربيع الثاني عظم البلاء وتضاعف الغلاء واستوى في عدم القوت الفقراء والأغنياء**"[4].

كما شهدت أسواق بجاية بعد خروج بني غانية سوء الأحوال ونقص المواد الغذائية وترتب عنها ارتفاع الأسعار، وذلك لأن بني غانية نهبوا أموال بجاية وذخائرها وقسموها فيما بينهم[5]، وقد بلغ قفيز القمح ثمانين دينارا خلال مجاعة في عهد الرشيد، وكان من نتائج هذه الأوضاع غير العادية انتشار أعمال السطو والسرقة التي كانت تطال أحيانا حتى ممتلكات الأولياء، واضطرار الناس لبيع ممتلكاتهم من دور وغيرها بأثمان زهيدة للحصول على الطعام وكان الناس يضطرون إلى أكل أي شيء[6]، وكثرة المجاعة وانتشر الوباء بالناس[7].

---

[1]- صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص133- ص134.

[2]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين...، المرجع السابق، ص214.

[3] سمور قتيبة علي إبراهيم: المرجع السابق، ص186.

[4]- ابن عذاري : البيان المغرب...، ج4 ، المصدر السابق، ص38.

[5]- بوتشيش أمينة: المرجع السابق، ص24.

[6]- المغراوي محمد: الموحدون وأزمات المجتمع...، المرجع السابق، ص175- ص176.

[7]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين...، المرجع السابق، ص213.

لقد أدت المشاكل الأمنية إلى نقص الأموال وظهور بعض المعاملات التجارية كالبيع الأجل والسلف، كما سمحت لظهور بيع المغصوب والاحتكارات والغش والتدليس[1]، كما أدت إلى هجرة الكثير من تجارها إلى مدن أكثر أمنا[2]، نتيجة سقوط حواضر أندلسية بيد الممالك الاسبانية مثل: جزيرة ميورقة في عام 627هـ/1230م، قرطبة وبياسة في عام 633هـ/1236م، بلنسية سنة 634هـ/1236م، جزر الباليار في عام 635هـ/ 1237م، مرسية ودانية سنة 641هـ/ 1243م، إشبيلية سنة 642هـ/ 1244م، جيان في عام 643هـ/1245م، وشاطبة 645هـ/1247م[3]، هكذا سقطت عدة حواضر إسلامية من الدولة الموحدية بالأندلس بيد الملوك الإسبان في هذه المدة التي عاصرت نهاية الدولة الموحدية[4].

كما تسبب العرب الهلالية في هجرة المغاربة من عدة مدن فتأثر بذلك كبرى الحواضر التجارية مثل: تاهرت، القيروان، سجلماسة [5]، وقابس، الأربس، باجة، القصبة، طبنة، ومسيلة، وإذا فشلوا في اقتحام مدينة كما حدث مع المهدية جعلها تعمد إلى نهب وتخريب الضواحي الأمر الذي أثر سلبا على تلك العلاقات المنفعية بين المدينة وظهيرها الريف[6]، هذا إضافة إلى تأثر حركة الطرق التجارية التي سادها الخراب وعدم الأمن[7]، فتوقفت القوافل التجارية عن استعمال المسالك البرية سواء الداخلية أو الصحراوية التي كانت تقصد المسيلة والقيروان وقفصة وتوزر وطرابلس مناطق تواجد العرب، وتحولت أهمية المدن التجارية إلى المدن الساحلية التي ارتبطت بالطريق البحري الذي لم يكن آمنا هو الأخر، بسبب احتلال النورمان لسواحل إفريقية ابتداء من المهدية وانتهاء بمدينة بونة[8]، ما أثر على التجارة الداخلية والخارجية بشكل سلبي كما كانت الحروب الدائمة بين الموحدين وبين

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص373.

[2]- سمور قتيبة علي إبراهيم: المرجع السابق، ص187.

[3]- السامرائي خليل إبراهيم: المرجع السابق، ص290- ص291، راكة عمر: المرجع السابق، ص110- ص111، طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري...، المرجع السابق، ص119، هرباش زاجية: نتائج ثورة بني غانية 580-633هـ/1184-1237م، مجلة الحوار المتوسطي، ع 5، د.ت، ص124.

[4]- السامرائي خليل إبراهيم: المرجع نفسه، ص291.

[5]- مزرعي سمير: الطرق التجارية في المغرب الأوسط ودورها في تنشيط الحركة التجارية، دورية كان التاريخية، ع28، جويلية 2015م، ص125.

[6]- بوقاعدة البشير: خراب المدن بالمغرب الأوسط والأدنى (بين 296هـ/909م -547هـ/1152م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المشرق والمغرب الإسلامي)، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة بوزريعة، الجزائر، 1433-1434هـ/ 2012-2013م، ص172- ص173، ص187، ص211، ص192.

[7]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين...، المرجع السابق، ص 215.

[8]- عابد يوسف: المرجع السابق، ص 580.

النصارى الإسبان لا تشجع على التجارة معهم أو على عبورهم إلى أوروبا و لم يتم ذلك إلا في فترات السلم أو الصلح[1].

ومن جانب آخر أدى الاستعداد العسكري لإخماد الفتن الداخلية أو التصدي للهجومات المسيحية إلى تبعيات عسكرية أرهقت الدولة ماديا[2]، نتيجة المصاريف والتكاليف الباهظة لتوفير رواتبه وطعامه وشرابه فضلا عن أسلحته وهباته وأعطياته[3]، الأمر الذي أثر على خزينة الدولة بشكل سلبي[4]، أمام قلت موارد الدولة وشحها فكانت الخزينة خاوية في أكثر الأحيان منعت الفتن والثورات المجابي الأمر الذي جعل الدولة تشهد أزمة مالية[5].

ب – ظاهرة الغصب واللصوصية[6]:

أثرت ظاهرة الغصب واللصوصية في الحركة التجارية لأسواق الدولة الموحدية بنسبة معينة سواء من خلال قطع الطرق ونهب الأموال، أو الشطط في الموازين عند البائعين رغم نشاط المحتسب ومراقبته الدائمة لهم، حدثت هذه الظاهرة التي ألحقت الأذى على التجار المتجولين على مستوى الطرق من خلال سرقة بضاعتهم، أو بالزبائن في أكل حقهم وممارسة هذا النوع من الظلم الاجتماعي[7].

---

[1]– أحمد الشمسي ندا: المرجع السابق، ص 160، سيدي موسى محمد الشريف: بعض جوانب الاقتصادية في الدولة الموحدية، المرجع السابق، ص120

[2]– زنبير محمد: المرجع السابق، ص 274 ، حداد مزوزية: المرجع السابق، ص96– ص97، رافع رضا: المرجع السابق، ص143– ص145.

[3]– صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص133، العبادي أحمد مختار: صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية، 1421هـ/2000م، ص181– ص182، ص185– ص186.

[4]– واعظ نويرة: المرجع السابق، ص 104– ص 105.

[5]– عمر موسى عز الدين: دراسات في تاريخ المغرب...، المرجع السابق، ص 114.

[6]– **اللصوصية:** هي التعدي على أموال الناس وأرواحهم واعتراض وقطع طرقهم وهي أعم من السرقة حيث الاشتراك في النتيجة نفسها، فإذا كانت السرقة هي أخذ مقدار مخصوص من المال وكل ما يدخل ضمن ممتلكات الغير على وجه الاستخفاء، فإن اللصوصية أخذ ما للغير على وجه الاستظهار دون ستار، ويعرف الغصب على أنه أخذ كل شيء مستهلك بغير رضا صاحبه من شقص أو مال أو منافع ومثله التعدي كان سرا أو جهرا أو اختلاسا أو سرقة أو جناية غير أنه اصطلاحا عرف بأنه أخذ أعيان الممتلكات بغير رضى أربابها على وجه القهر والغلبة من ذي سلطان وقوة وتعدي في العرب على بعضها ونافعها وسواء أذن أربابها أم لا كالقراض والودائع والإجارة والصناع والبضاعة والجواري، والغصب والتعدي على أموال الناس يعتبر نوعا من السرقات التي تنتهك حرمات الناس أما جريمة الحرابة هي اعتراض القوافل المارة للتجارة لنهب وسرقة متاع القوافل وأموال تجارها، يصل بهم الأمر في بعض المرات إلى القتل. ينظر: بواشرية بلقاسم: اللصوصية وقطاع الطرق في الأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 5، ع 10، جوان 2017م، ص280، بن زكورة محمد الخليل: السرقة بالغرب الإسلامي من خلال كتاب منتخب الأحكام لابن زمنين، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع 5، جوان 2017م، ص59، ص64، ص63.

[7]– بواشرية بلقاسم: المرجع السابق، ص281.

ولقد أدت الكوارث والأزمات المتلاحقة إلى ظهور سلوكات السطو والتعدي والنهب والغضب وقطع الطرق واستهدفت مصادر عيش الإنسان، ولقد اتخذت عمليات الغصب والسطو طابعا أكثر حدة زمن القحوط والمجاعات وتزامنها مع الظروف السياسية الصعبة جعل نتائجها تكون أكثر خطورة، ففي ظل هذا المخاض نشطت حركة الغصب والتعدي وتمركز اللصوص وقطاع الطرق في أبواب المدن والأسواق ومحاور القوافل التجارية[1].

إن لغياب عامل الأمن الداخلي الذي هو أساس لضمان استمرارية النمو الاقتصادي والتعايش الاجتماعي، ولما كان الطابع العام للأوضاع السياسية مضطربا في بعض الفترات من عمر الدولة الموحدية، فإن المسالك والطرق بل حتى الحواضر والأرياف والأسواق أصبحت غير آمنة تماما، من ثم بلغ ذلك الضعف أفراد المجتمع الذين أصبحوا يفتقدون إلى قوتهم ما دفعهم إلى السقوط في ما هو محرم بالاستيلاء على أملاك الغير[2]، كما أن هذه الظاهر انتشرت أيضا نتيجة لطول الطرق التجارية وتفرعها ما صعب على السلطة الموحدية الحد منها، بالإضافة إلى طبيعة المجتمع الإفريقي الذي لم يتخلص من طبيعته القبلية إذ بقيت بعض القبائل محافظة على أساليب الغزو والسلب، مثلما كان أهل جربة يمارسون القرصنة ويقطعون البحر على الناس، كما كان سكان جبل واسلات يقطعون الطريق على التجار ويقتلونهم[3]، ذكر الإدريسي أن "**على أطراف جبل دمر (بينه وبين جبل نفوسة ثلاث مراحل) قوم من البربر يسمون رهانة وهم قوم ينتجون الإبل ويركبون أمضاها وأسرعها خطاء، ويسيرون فرقا إلى ما تباعد منهم من قبائل العرب فيضربون عليهم ويغيرون على إبلهم، ويعودون بغنائمهم إلى جبلهم ومواضع مساكنهم التي يأوون إليها، وليس لهم شغل إلا هذا وليس أحد من العرب المجاورين لهم إلا ويشتكي أذيتهم، وقليلا ما يظفر بأحد منهم لسرعة جري نجيبهم ودلالتهم بتلك الأرض وتحصنهم في أمكنتهم، كما قلناه وتتصل هذه البلاد في جهة الجنوب ببلاد ودان**"[4]، كما تحدث عن أهل بادية مدينة قادس فقال: "**وفي باديتها عتو فساد وقطع سبل**"[5]. لقد كان للعرب الهلالية دور في انتشار هذه الظاهرة حيث شن الأعراب غارات متكررة على الطرق والمرافق التجارية[6]، يسلبون القوافل[7]، والتي تواصلت إلى غاية النصف الأول من القرن السادس الهجري/ 12م، مما أدى إلى تراجع الأسواق بنسبة معينة ما دفع بالتجار إلى الامتناع عن المرور في طريق

[1]- عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص153- ص154.
[2]- بواشرية بلقاسم: المرجع السابق، ص288- ص282.
[3]- بسدات نصر الدين: المرجع السابق، ص189.
[4]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر السابق، ص299.
[5]- الإدريسي: نزهة المشتاق...، ج1، المصدر نفسه، ص280 .
[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص95.
[7]- الشريف محمد: الهجرات الهلالية...، المرجع السابق، ص102.

الجادة، وهو الطريق الرئيسي بين المدن الداخلية بكل من إفريقية والمغرب الأوسط، وغالبا ما عجز أهل البوادي عن ردع الأعراب الظلمة في قراهم فعهدوا إليهم بدفع الإتاوات والضرائب الفاحشة غصبا، وهذا ما يجبر البعض منهم إلى الهجران أو الافتقار إلى مخازنهم[1].

كان اللصوص يشكلون عصابات في المحاور الرئيسية التي كان يسلكها المسافرون فيتعرضون لمسلك التجار، ويراقبون تحركاتهم ويأخذون أموالهم إذ كثيرا ما تعرض أرباب الدواب لسرقة حمولتهم وحتى دوابهم من طرف اللصوص[2]، وزادت هذه الظاهرة بعد التوسع الذي عرفه الغرب الإسلامي فترة الدولة الموحدية التي سعت لتوسيع مساحتها ورقعتها الجغرافية، ونتيجة المفارقات الاجتماعية والفتن السياسية لجأ بعض المعارضين إلى الفيافي والقفار واعتراضهم للقوافل المارة للتجارة الأمر الذي أدى إلى اضطرابات اقتصادية[3].

وبالموازاة مع بلاد المغرب نشطت اللصوصية في فترة الفوضى بالأندلس خاصة في السنوات الأخيرة من الحكم الموحدي، واشتداد هجمات النصارى على المدن الأندلسية وسقوط أغلبها في أيديهم أدى إلى انتشار ظاهرة التلصص خاصة في المناطق النائية جاء عن أهل بنبلونة فقراء جاعة لصوص[4]. كان للوضع المعيشي الصعب من الفقر أثر واضح في ظهور السرقة لدى جماعات من الناس عجزت عن العمل، فصار أسهل عليها تعاطي السرقة من الموت جوعا، هذا ما دفع ببعض الباحثين إلى اعتبار السلب والنهب والتدمير ليس في الواقع إلا سلوكا طبيعيا أو اعتياديا في أوقات حلول الجوع والوباء، لذلك نجد ارتفاع نسبة اللصوص في الأندلس بسبب الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، وانتشرت تحركاتهم الليلية داخل المدن بكثرة لسطو المنازل، من هنا اتسعت هذه الظاهرة حتى صارت موجة عامة في الأندلس بعثت الفزع والخوف لدى العامة[5]. لقد ذكر المشرف علي بن عمر الأوسي نقلا عن مشرف مدينة فاس أيام المستنصر الموحدي تلك المنشآت مع غيرها قد تعرضت إلى النهب والتخريب إبان الاضطرابات من 618هـ/1221م إلى 637هـ/1239 م[6]، وفيما يتعلق بوضع المنتجين والأنشطة الاقتصادية يتبين أن هذه الظاهرة أضرت كثيرا بالإنتاج الفلاحي ومنتجيه بفعل نهب المحاصيل وتخريب

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص396- ص397، ص392.
[2]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي...، المرجع السابق، ص185.
[3]- بن زكورة محمد الخليل: المرجع السابق، ص63.
[4]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي...، المرجع السابق، ص185.
[5]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي...، المرجع نفسه، ص186.
[6]- علي أحمد قويدر محمد: المرجع السابق، ص103.

المشهد الزراعي ومن ثم التأثير على الأسواق[1]. لقد تنوعت المسروقات باقتحام مختلف الحوانيت من متاع وهو كل ما ترغبه النفس من أكل وطعام ومال وثياب وأثاث منزل، والحبوب والتمر، والدواب وغيرها من الأمور اللازمة للإنسان لمحاربة الحياة بظروفها القاسية، ففي مجتمع بلاد الغرب الإسلامي لم يقتصر الأمر على المال فقط، فإن لم يجد المال يذهب لسرقة أشياء أخرى توفر له المال أو سرقة مستلزمات الضرورية للحياة[2]، وكمظهر آخر من مظاهر الغصب واللصوصية انتشرت بأسواق بلاد المغرب الإسلامي ببيع المغصوب وبيع المضغوط[3].

يسجل لنا التاريخ أمثلة عن اللصوصية التي قام بها الثائر علي الوهيبي الذي كان يتعيش من غاراته على ما حوله من مدن وقرى أو يقطع الطريق على المسافرين سواء في البر والبحر حتى شملت أضراره أهل العدوة خصوصا، و قد جمع حوله الفسقة لنهب أموال المسافرين والتجار في البراري والبحار، و لم ينقطع خطر طبيرة إلا بعد أن استولى الموحدون عليها سنة 563هـ/1167م[4]، أو كما قام ملك البحر علي بن عيسي بن ميمون بعد انضمامه للموحدين بمنع توصيل الأطعمة والأقوات إلى إشبيلية عن طريق البحر، عمد حصار هذه المدينة التي كانت تشهد حركة تمرد أخوا المهدي عبد العزيز وعيسى واعتصامهما بها ضد عبد المؤمن بن علي، وقد استطالة أيديهما على أهلها وعلى الأندلسيين المجاورين لها، لذلك صادر على بن عيسى بن ميمون أموال التجار الذين كانوا يسوقون الأقوات ويتصرفون في مصالح المسلمين وقتلهم[5]، كما احتكرا بن مردنيش التجارة في إمارته و لم تعد التجارة حرة وصار يضيق بذلك التجار ويزاحمهم[6].

هذا يستدرجنا للحديث عن القرصنة كوجه آخر من أوجه الغصب واللصوصية والتي تعتبر من أبرز الأخطار التي تواجه التجار في رحلاتهم البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط[7]، أثرت بشكل كبير على سير حركة التجار بمطاردة المسافرين والتجار والسفن التجارية بهدف السلب والنهب، ويرجع ازدياد حركة القرصنة في حوض البحر المتوسط الغربي إلى التوسع الهائل للتجارة البحرية التي واكبت الحروب الصليبية، وساعدت على

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص397.

[2]- بن زكورة محمد الخليل: السرقة بالغرب الإسلامي من خلال كتاب منتخب الأحكام لابن زمنين، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع 5، جوان 2017م، ص60- ص62،ص64، ص61 .

[3]- بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، ص 392.

[4]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين...، المرجع السابق، ص216.

[5]- ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص38.

[6]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين...، المرجع السابق، ص215.

[7]- ميلود زهرة: دور المراسي في نشاط التجارة الساحلية وأثره على التجارة المتوسطية بالمغرب الأوسط من القرن 4هـ/10م إلى 6هـ/12م، مجلة القرطاس، ع 5، جوان 2017م، ص125.

انتشار أعمال القرصنة البحرية، وكذلك الاعتراف القانوني في بعض الأحيان بشرعية ممارسة القرصنة من جانب حكومات الغرب المسيحي[1]، كما كان كثير من البحار الأوروبيين يستغلون حركتهم التجارية فيقومون بأعمال القرصنة البحرية[2].

أمام الاضطراب الذي أحدثه الغزو الهلالي في الطريق البري الذي يربط المغرب ببلاد مصر، فضل المغاربة الطريق البحري ولكن هذا لا يعني أن البحر كان أكثر أمنا من الطريق البري ما يدل على أن الخطورة كانت متفاوتة بين الطريق البري والبحري، وحتى إذ ركبوا البحر فإنهم ينتظرون في كل لحظة أن يقعوا في قبضة العدو[3]، وعلى الرغم من التدابير التي اتخذها الموحدون لحفظ أمن وسلامة البحر المتوسط والتجارة العابرة وتأمين التجار والمارة عن طريق معاهدات السلم والتجارة التي عقدوها مع الدول الأوروبية، فإن غارات القراصنة ظلت مستمرة على سواحل أثناء الحكم الموحدي[4]، حيث لم تقتصر القرصنة على البحر بل كانوا يتحينون الفرص فيتزلون السواحل ويقطعون الطرق ويخطفون الناس لبيعهم في أوروبا بيع السوائم، حيث استهدفت القرصنة البحرية المراكب التجارية المختلفة الإسلامية وغيرها للاستيلاء على البضائع التجارية الموجودة بها، وأخذ أصحابها كعبيد أيضا ليباعوا في سوق النخاسة[5]، ومن الإشارات الواردة أن هذه العمليات لم تكن موجهة ضد المسلمين فقط وإنما كانت موجهة أيضا ضد النصارى فيما بينهم، ففي سنة 562هـ/1167م هاجمت سفن بيزية سفنا جنوية محملة بسلع كما اشتركت سفن بيزية وبندقية سنة 611هـ/1215م في عملية السطو على سفن جنوية بعد عودتها من تونس كما قام الجنويون بعدة عمليات ضد سفن بيزا[6].

سجل لنا التاريخ جملة من أعمال القرصنة ضد السفن التجارية لرعايا الدولة الموحدية ومن أمثلة ذلك ما قام به والي طرطوشة النصراني عندما اعترض طريق السفن الموحدية المحملة بالأخشاب واستولى عليها خلال عودتها من جزيرة بياسة إلى جزيرة ميورقة[7]، كما قامت بيزا وجنوة بعد تعاظم قوتها البحرية بأكبر هجوم بحري يتكون من 400 سفينة وقوات كبيرة أمدتها بها الكنيسة لمهاجمة المهدية استطاع فيها الصليبيون النزول على

[1]- هدية محمود: المرجع السابق، ص18، محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص53.

[2]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص394.

[3]- قدوري الطاهر: مسألة القرصنة أو الجهاد البحري في المغرب الإسلامي- دراسة مقارنة- مجلة عصور الجديدة، مج 10، ع 02، 1441هـ/ جوان 2020م، ص137.

[4]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص54.

[5]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص199.

[6]- قدوري الطاهر: مسألة القرصنة أو الجهاد البحري...، المرجع السابق، ص142.

[7]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص393.

شواطئ تونس والاستيلاء على الميناء والمدينة والحصول على قدر كبير من الغنائم والأسلاب، إضافة لذلك الهجوم الشرس الذي قام به النصارى من مدينة شنترين بقيادة جيراندة الجليقي سنة 565هـ عند اعتراضه لقافلة موحدية، متوجهة من مدينة إشبيلية نحو مدينة بطليوس وهي تحمل الميرة والمؤن لفك الحصار الاقتصادي الذي ضربه عليه هذا الأخير وهي تتألف من خمسة آلاف دابة[1]، وفي عام 597هـ/1200م قامت سفينتان من جمهورية بيزا الإيطالية بالإغارة على ميناء تونس والاعتداء على ثلاث سفن موحدية [2]. ولقد تعددت أجناس القراصنة فكان منهم الجنويون والصقليون والبيزيون والبروفانسيون والإغريق والقطلان[3]....

لقد تأثر نشاط الأسواق إلى حد كبير بفعل ما أحدثته أعمال السرقة وانقطاع السبل حيث غاب العامل الأساسي في معادلة الربح التجاري وهو الأمن، فكثرة الاعتداءات التي كان في الغالب يتعرض لها خاصة التجار، كانت سببا إما في إفلاس بعضهم وإما في توقف تجاراتهم التي ربما كانت سببا في معاش فئات كثيرة من أفراد المجتمع، حيث أصاب الكساد بعض الأسواق خاصة في المناطق الداخلية أو البعيدة عن منال السلطة الحاكمة، ولذلك فمن الطبيعي أن يتوقف التجار والرفاق والمسافرون عن المغامرة بأموالهم وأرواحهم فلم يعد أحد يتجرأ أن يجتاز بشيء من تلك الجهات، ولما كانت المسالك البرية في حالة الخطورة بمكان تحاشي التجار الذين ليس لهم إلا نشاطهم ذاك ولا غنى لهم عنه لقوام حياتهم تحاشوا السير فيها قدر الإمكان، كما أدى هذا الوضع إلى انقطاع الطرق بين بلاد المغرب وبلاد الأندلس وإلى عزل البلاد الأندلسية وإضعاف قدرت أسواقها على تأمين تدفق السلع والبضائع المغربية، وهذا ما أدى إلى تراجع نشاط الحركة التجارية بها، إذ لم يستقم أمر بلاد كانت المسالك إليها محفوفة بالمخاطر لأنها تفتقر إلى مجلوب إليها ومجتلب منها[4]، كما ساهمت أعمال الغصب التي مارسها قطاع الطرق في تجفيف الموارد المالية من الفلاحة والتجارة[5]، كما أثرت القرصنة البحرية سلبا على التجارة البحرية في المنطقة من تعطيلها ما بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ومن ثم قلت المعروض بالأسواق وبالتالي ارتفاع الأسعار وتراجع نشاط الأسواق[6].

[1]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص200.
[2]- محمد عبد الله جبوده مريم: المرجع السابق، ص54.
[3]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص395.
[4]- بواشرية بلقاسم: المرجع السابق، ص289- ص290.
[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص392.
[6]- غربي بغداد: المرجع السابق، 201.

من طرق مكافحة آفة الغصب واللصوصية الامتناع عن التعامل أو المقاطعة[1]، أو اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة مثال ذلك عندما أمر الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي كُتابه بكتابة رسالة شديدة اللهجة لولاته عام 551هـ/1156م يأمرهم بالكشف عن التلصص وعن الذين يأكلون أموال الناس بالباطل وإنزال أشد العقوبات بهم، ولا شك أن ظاهرة السرقة استفحلت باتساع دائرة الضيق والشدة وغدا العدوان على أموال الناس وأمتعتهم أسلوبا شائعا لمقاومة تداعيات الأزمات الصعبة[2]، ومن هنا عمل الحكام الموحدون على تثبيت الأمن المفقود وتأمين الطرق والمدن والشوارع والأسواق بالعسس والحراس، وتفعيل خطة الطواف بالليل وصار لكل زقاق بائت فيه له سراج معلق وكلب يسهر وسلاح معد وذلك لشطارة عامتها وكثرة شرهم وغيائهم في أمور التلصص[3]، إن السلطة الموحدية حرصت كل الحرص في القضاء على ظاهرة القرصنة في حوض المتوسط وإن لم تستطع بسط نفوذها على كامله وكذا محاربة القراصنة، لذلك عقدت معاهدات مع دول المنطقة للتضييق عليهم، كما حرص الطرف الآخر على تطبيق هذه الاتفاقيات حفاظا على استمرارية العلاقات التجارية بين الطرفين[4]، التي تلتزم فيها الدول المتعاقبة على معاقبة كل من قام بهذا النشاط من رعاياها[5]، وهذه السياسة كانت أساس سياسة الخليفة عبد المؤمن الخارجية وهي معاقبة من تجرأ على الملاحة المسيحية مع المسلمين، ولم يكن يسمح لغير أساطيل الدولة بمطاردة العدو أو القراصنة، وذلك استجابة لمقتضيات التجارة الدولية ونواحيها، وهكذا ألزم الموحدون أنفسهم بحماية التجارة البحرية ونشر السلام في البحر رعاية لمصالح تجارهم الخارجية[6]، ولقد نفذ المسلمون في بلاد المغرب نصوص هذه المعاهدات للقضاء على القرصنة بتوفير الضمانات وفرضوا التعويضات على الخسائر التي تلحق برعايا الطرفين، ثم تعهدت جميع الدول التي أبرمت تلك المعاهدات بالعمل المشترك من أجل استئصال القرصنة، كما أنشأ الموحدون لهم قوة بحرية لقمع القراصنة المسلمين والنصارى على حد سواء ورغم أنهم كانوا يملكون أسطولا كبيرا في الحوض الغربي للبحر المتوسط، لكن الملاحة البحرية الغربية ما لبثت أن تقدمت فكان لذلك أثره السيئ على التجارة البحرية[7]. ساهم العام في مكافحة ظاهرة الغصب واللصوص مثال ذلك عندما قام أهل مدينة بجاية بتكوين أسطول ضد القرصنة الأوروبية وردعها عن سواحل المسلمين بالمغرب، أو عندما تجمعت القبائل المجاورة لمدينة

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص396.

[2]- عبد العزيز رشيد: المرجع السابق، ص154.

[3]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي...، المرجع السابق، ص187- ص188.

[4]- غربي بغداد: المرجع السابق، ص202، قدوري الطاهر: مسألة القرصنة...، المرجع السابق، ص140.

[5]- قدوري الطاهر: مسألة القرصنة...، المرجع نفسه، ص139، أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص396.

[6]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص397، غربي بغداد: المرجع السابق، ص202.

[7]- أبو رميلة هشام: المرجع نفسه، ص396، ص393- ص394.

سبتة ضد الجنويين[1]، أما على مستوى طرق القوافل التجارية اضطر العامة والتجار إلى تأجير الحرس ودفع أجرة مقابل الحماية (الخفر)[2]، وحرصا من أصحاب السفن على ضمان قدر معين من الأمن فإنها كانت تنظم رحلاتهم على شكل قوافل في إطار رحلات جماعية تتعاون لرد هجومات القراصنة مع السهر على مرافقة القوافل التجارية بسفن حربية تقوم بحماية وحراسة القوافل التجارية حتى توصلها إلى نقطة الحراسة الموالية[3].

يبدو أن فئة اللصوص كانت تتشكل من ظروف صعبة فالأوضاع الاقتصادية والطبيعية التي مرت بها الدولة الموحدية خلفت فئات عاجزة عن تحصيل قوت يومها، وبالتالي تتسع ظاهرة الفقر لديهم فتتشكل فئة ناقمة ومتمردة تتبنى اللصوصية كمصدر للحصول على العيش، والتي كان لها انعكاساتها السلبية على نشاط الأسواق والتي أدت إلى تراجعها وجعلت التجار يمتنعون عن ممارسة التجارة خوفا على سلامتهم ومالهم وقلت المعروض بالأسواق من السلع.

ج – تأثير الكوارث الطبيعية:

ساهمت الكوارث الطبيعية في تراجع نشاط الأسواق بالتفاعل مع الظروف الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، ومن هذه الأزمات الطبيعية: المجاعة العامة بالمغرب 535-540هـ/1140-1145م، فيضانات شمال المغرب عام 536هـ/1141م، حريق بسوق قرطبة عام 525هـ/1130م، حريق أسواق فاس عام 533هـ/1140م، المجاعة المحلية بمراكش عام 541هـ/1146م، المجاعة المحلية باشبيلية 543هـ/1148م، وباء بمراكش 564هـ/1169م، زلزال عظيم بالأندلس عام 565هـ/1170م، الطاعون بمراكش والأندلس 571هـ/1175م، مجاعة وباء في قونقة بالأندلس 571هـ/1176م، زلزال في سبتة 600هـ/1204م، حريق بقيسارية مراكش 607هـ/1211م، وباء عظيم ببلاد المغرب الإسلامي 610هـ/1213م، جفاف بالمغرب 615هـ/1218م، قحط وجراد بالمغرب 617هـ/1220، جراد بالمغرب عام 624هـ/1227م، السيل العظيم بفاس سنة 626هـ/1228م، حريق بأسواق فاس بسنة 635هـ/1238م، مجاعة ببلاد المغرب

[1]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص397.

[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص394.

[3]- قدوري الطاهر: مسألة القرصنة...، المرجع السابق، ص142.

616هـ/1219م، مجاعة بمراكش وأغمات عام 631هـ/1233م، حريق بأسواق فاس عام 646هـ/1249م..[1].

أسفر توالي الكوارث الطبيعية على بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي عن ظهور العديد من المشاكل التي أدت في النهاية إلى زعزعة الأسس المادية للنشاط التجاري للأسواق، حيث أثرت بالدرجة الأولى على النمو الديمغرافي نظرا لما كانت تخلفه[2] من وفيات، إذ يمس اليد العاملة ومن جميع شرائح المجتمع من تجار وفلاحين وحرفيين وعمال[3] بنسبة كبيرة، لذلك يصادف الباحث عبارة تدل بشكل عام على ارتفاع عدد الوفيات مثل "هلكت أمم لا تحصى"، "قتل عدد كثير" ، "أهلك العالم" ، "دفن في الحفرة الواحدة المائة من الناس" ، "هلك فيها خلق كثير" ، "خلا منها المغرب" ، "قضى على جميعهم" وغيرها من العبارات التي تركب أثرها حتى على تقييمات بعض الباحثين للنتائج الديمغرافية لبعض الأوبئة[4]، مثلا الطاعون الذي ضرب مراكش سنة 571هـ/1175م-1176م تراوح عدد الضحايا من 100 إلى 190 ضحية في اليوم مدة سنة[5]، ذكر صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس إن **"أبي سعيد عثمان بن عبد المؤمن صاحب غرناطة- مات- بالطاعون سنة إحدى وسبعين**

[1]- ينظر: المغراوي محمد: المغرب في العصر الموحدي: جدلية القوة والأزمة، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة حول: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي الجديدة، أكتوبر 2002م، ص77، ص95- ص103، على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/576165 ، الهلالي محمد ياسر: أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة حول: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي الجديدة، أكتوبر 2002م، ص206- ص207، على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/576205 ، ابن عذري: البيان المغرب، قسم الموحدين، المصدر السابق، ص325- ص327، كريمي ماجدة: قراءة المدينة الموحدية والمرينية من خلال أزمة المجاعات والأوبئة، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة حول: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، أكتوبر 2002م، ص109- ص111، على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/576177 ، محمود هدية: المرجع السابق، ص176، بولقطيب الحسين: جوائح وأوبئة المغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، د.ط، الرباط، 1422هـ/2002م، ص45، ص48، ص61، ص47، ص52- ص53.

[2]- جسور عز الدين: الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرعاية والسلطة السياسة خلال حكم المرابطين، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة حول: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي الجديدة، أكتوبر 2002م، ص 61، على الرابط : https://search.mandumah.com/Record/576177

[3]-حميد حمود عامر: الأمراض والأوبئة وأثارهما على الحياة الاجتماعية لبلاد المغرب العربي في العصور الإسلامية- دراسة تاريخية- مجلة الجامعة العراقية، ع 41 / 1، د.ت، ص347.

[4]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص174- ص175.

[5]- المحمودي أحمد: المظاهر الذهبية لعامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي، ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، بالتنسيق العلمي بين مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة وقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 23- 24 أفريل 2001م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص121.

وخمسمائة"[1] ، وهو من أبناء عبد المؤمن وهذا دلالة على أن يد الطاعون وصلت حتى الطبقة الحاكمة نتيجة انتشاره بشكل واسع.

إن قلت اليد العاملة الزراعية أدت إلى زعزعة الأسس المادية للنشاط الفلاحي، وأعاقت تطور الزراعة والغراسة والرعي وما يتبعه من نقص في الأراضي المحروثة بفعل موت العديد منها متأثرا بهذه النوائب[2]، و لم يتوقف الأمر في نقص اليد العاملة على الموت وإنما حتى الهجرة نتيجة فرار الرعية عن الأراضي الفلاحية سواء كانوا مالكين أو مجرد معمرين لها وكانوا يفرون من السهول والهضاب المستغلة ويلجؤون للتحصين بالمعاقل الجبلية والصحاري[3]، أو تسليم المناطق المتضررة للنصارى مقابل الطعام، و لم يتضرر العمل الزراعي وتقلص المساحة المزروعة بفعل فقده للطاقة الإنتاجية لليد العاملة فقط، بل فقد أيضا طاقة إنتاجية أخرى مساعدة لها نتيجة نفوق الكثير من دواب الحرث من جراء القحط والأوبئة المتتالية[4]، إضافة إلى تراجع الثروة الحيوانية التي كانت معرضة للإبادة الأمر الذي أدى إلى شل النشاط الرعوي كما أقدم الفلاحون على ذبح دوابهم أيام المجاعات[5]، ولانعدام العلف أيضا مات كثير من الخيل والبغال والجمال والمواشي الأمر الذي أدى إلى قلة المعروض من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية[6].

وانعكس القحط وما يليه من مجاعات على النشاط الزراعي أيضا من حيث قلة المياه حينا وانعدامها في بعض الجهات أحيانا أخرى، مما أدى إلى توقف حركة الحراثة في بعض البوادي، كما تؤثر موجات الجفاف على الشبكة الهيدروغرافية عامة مما زاد من تفاقم النزاعات حول مصادرها، وذلك بالموازاة مع ضعف تقنيات استغلال المياه الموجودة[7]، تذكر لنا النصوص التاريخية السنوات العجاف التي شهدتها مراكش في عهد يعقوب المنصور تمخض عنها قحط شديد فتك بالزرع والضرع وغالبا ما أعقب كل قحط مجاعة تعصف بأرواح آلاف من

---

[1]- مؤلف مجهول: ذكر بلاد الأندلس..، المصدر السابق ، ص277- ص278.

[2]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص177- ص178.

[3]- أسكان الحسين: المجاعات والأوبئة بين الآفات السماوية والجائحة الإنسانية خلال العصر الوسيط شمال المغرب، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية العامة للبحث التاريخي، الجديدة، أكتوبر 2002م، ص147، على الرابط:
https://search.mandumah.com/Record/576160 ،حسن النقيب أحلام، عدنان أحمد نعم: المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للأزمات الاقتصادية في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة، مجلة التربية والعلوم، مج 19، ع1، 2012م، ص12- ص18.

[4]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص179- ص180.

[5]- بولقطيب الحسين: جوائح وأوبئة المغرب...، المرجع السابق، ص67.

[6]- عدالة مليكة، بلهواري فاطمة: المرض وأعراضه عند عامة الأندلس في العصر الموحدي، مجلة عصور، ع28- 29، جانفي- جوان 2016م، ص164.

[7]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص180.

المستضعفين، لعل أهمها تلك المجاعة التي حدثت في عهد الخليفة الموحدي الرشيد وأثرت في حركة الأسواق[1]، ولقد واكب القحط غلاء مفرط ذلك لأن العلاقة بينهما هي علاقة بين مثير طبيعي ونتيجة اقتصادية واجتماعية مأساوية، تعصف في الغالب بذوي الدخل المتواضع الذين لا يستطيعون مجاراة تقلبات السوق وارتفاع الأسعار، فكان هذا الوضع ممهدا لما بعده بحيث إذا اشتد الغلاء واستمر القحط غالبا ما كان يؤدي إلى المجاعة والأمراض[2]، ومن جهة أخرى تتأثر المحاصيل الزراعية بالجليد الذي يحرقها[3]، كما تسببت الأمطار العاصفة سيولا جارفة خربت المحاصيل وجرفت التربة وقطعت سبل الاتصال بين عدد من الجهات وقد تؤدي إلى نزيف بشري وحيواني[4].

هكذا يمكن القول إن موجات الجفاف والمجاعات والأوبئة لم تسمح بحدوث طفرة فلاحية وإنما ساهمت بقسط لا بأس به في تقلص المساحات المزروعة، وما ترتب عنها من قلت الانتهاج وانتشار الرعي على حساب الزراعة والغراسة، وإجمالا أسفرت عن إحداث خلل في التوازنات الاقتصادية للمزارعين والرعاة، الذين لم يكن بوسعهم أمام هذه المشاكل المتعددة والمتنوعة وضعف أساليب مواجهتها سوى هجرة الأرض.

ولقد لحق الضرر الذي أصاب النشاط الفلاحي من جراء هذه الكوارث ترك أثار سلبية على النشاطين الحرفي والتجاري ذلك لأن البادية كانت هي المزود الأول للنشاطين معا بالمواد الأولية، كما انعكس النشاط التجاري على النشاط الحرفي لأنه كان يشكل الرئة التي يتنفس منها المنتوجات الحرفية، ولقد أسفرت القحط والمجاعات والأوبئة عن موت العديد من اليد العاملة الحرفية والتجار[5]، أو هجرتها -كما سبق الإشارة لذلك- نتيجة الطواعين والأوبئة وغيرها من الكوارث الطبيعية[6]، فأثناء المجاعة التي عرفتها مراكش زمن الرشيد الموحدي أثر العديد من الفقراء واليد العاملة الحرفية بنسبة معينة الفرار بأنفسهم منها[7]، وما أحدثه وباء 571هـ/1175م

[1]- بوتشيش إبراهيم القادري: العوام في مراكش...، المرجع السابق، ص120.

[2]- البياض عبد الهادي: الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6-8هـ/12-14م)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1429هـ/2008م، ص22.

[3]- بن أوس الأنصاري سعيد أبي زيد: كتاب المطر، نشر: الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، د.ط، بيروت، 1323هـ/ 1905م ، ص09.

[4]- الباض عبد الهادي: المرجع السابق، ص47.

[5]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص185.

[6]- البياض عبد الهادي : المرجع السابق، ص123- ص125.

[7]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص188.

من تأثير نفسي بالغ في إنسان المغرب والأندلس واشتد خوفه على مصيره الغامض، كان كافيا لإزعاجهم في اتجاهات مختلفة بحثا عن مواطن سليمة[1] .

ولقد كان الوضع يتفاقم في المدن أيام الأوبئة لأنها كانت تجد مرتعا خصبا لها في المدن عامة نتيجة فساد الهواء بسبب كثرة البنايات، والمدن كما نعلم عرفت بحركيتها الحرفية والتجارية المهمة، كما خربت الكثير من الورشات الحرفية والبنيات التحتية التجارية من حوانيت، طرق، قناطر.. في سياق عام أصيبت فيه العديد من المدن المغربية بالخراب من جراء الجوائح المذكورة[2]، ذلك أن المدينة سباقة في اندثار المعالم العمرانية كالمصانع، المنازل[3]..، كما حدث في مدينة فاس من خراب للعمران بسبب المجاعة والفتن في عهد العادل والمأمون[4]، كما أسفرت الحرائق التي وقعت بالأسواق إلى خسائر فادحة طالت سلع الخزازين والقراقين وباعة الملابس في سوق مدينة فاس سنة 533هـ، أو الحريق الذي شهدت مدينة فاس سنة 646هـ وكانت أولى المرافق التي تضررت منه هي الأسواق، إذ احترقت سوق السقاطين والغمادين والسبطريين والصباغين والصوابنيين[5]...، وقد تأتي على محتويات أسواق ومحلات تجارية بكاملها[6].

وقد تتسبب الكوارث الطبيعية إلى تراجع النشاط الاقتصادي خاصة الزراعي والرعوي في الأرياف والبوادي وفي تعطيل الحركة التجارية في البلاد[7]، لانخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي وقلة المعروض في الأسواق وانقطاع الطرق وانعدام المرافق وأمام العجز الكامل للمخزن والسكان عن مقاومة هول الكارثة مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل صاروخي، اشتدت فيه وطأة الغلاء والوباء الذي رافقه مما أثر بشكل مباشر على المستوى المعيشي، وتضرر منه ذوي الدخل المحدود وفي هذا إرهاق واضح للناس في كيفية توفير المال اللازم لشراء ما يحتاجون إليه، مما أدى إلى الكساد الاقتصادي[8]، بذلك يتضح لنا أن الكوارث الطبيعية ومضاعفاتها السلبية كانت أكثر تأثيرا على أوضاع الفئات الفقيرة، التي لم يكن لها من سند سوى التسول واللجوء إلى مراكز للعمل الخيري الذي تصدره العلماء

[1]- البياض عبد الهادي: المرجع السابق، ص125.

[2]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص186- ص189.

[3]- كريمي ماجدة: المرجع السابق، ص117، البياض عبد الهادي: المرجع السابق، ص70.

[4]- أسكان الحسين: المرجع السابق، ص149.

[5]- بوتشييش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص108.

[6]- بولقطيب الحسين: أسلوب الإنتاج الحربي والتحول المعاق: حالة المغرب الوسيط، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالجديدة، ع2، 1995م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، ص89، على الرابط : https://search.mandumah.com/record/786895

[7]- شحات زاهية: الطب ببلاد المغرب في عهد الدولة للموحدية (524-667هـ/1126-1268م)، (رسالة ما جستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر- 2- ا لجزائر، 1434-1435هـ/2013-2014م، ص94.

[8]- أسكان الحسن: المرجع السابق، ص150- ص146، المغراوي محمد: المرجع السابق، ص91، جسوس عز الدين: المرجع السابق، ص61.

والصلحاء وتزداد محن المستضعفين جراء تداخل الكوارث الطبيعية بالفتن البشرية، أيضا لقلت المؤن وغلاء الأسعار من ذلك ما شهدته الضفتين المغربية والأندلسية من غلاء مفرط ومجاعة شديدة سنة 540هـ/1145م وصل فيها الربع من الدقيق بمثقال حشمي ذهبا[1] .

ومن التجار من كان يستغل هذه الظروف فيقومون باحتكار المواد الغذائية خاصة القمح والشعير مما كان يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع الأسعار، بذلك يحقق هؤلاء المحتكرون أرباح طائلة من وراء هذه العملية، من خلال ما فرضوه من أسعار جائرة في الأسواق حتى بيعت خبزة بدرهم ونصف، وبيع قدح القمح بستة وثلاثين درهما، وباع الناس أموالهم بالأيسر اليسير، وبيع أصل زيتون بالشرف بنصف درهم[2]، هذا الاحتكار أثر على السير الطبيعي للعملية التجارية إبان المجاعات والأوبئة الذي كان سلوكا مترسخا مرافقا للأزمات الطبيعية وحتى السياسية[3].

ومن نافلة القول التأكيد على أن القمح كان عملة نادرة في مثل هذه الحالات يعز العثور عليها بالأسواق، بل إن الدولة نفسها لجأت أحيانا إلى تأدية أجور موظفيها بواسطة القمح، بذلك يعتبر القمح صاحب القول الفصل في تاريخ بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ونقصانه يؤثر على الفقراء أكثر مما يؤثر على الأغنياء، ومن أمثلة ارتفاع أسعاره في مجاعة ضربت المغرب فترة حكم الخليفة عبد الواحد الرشيد بلغ قفيز ثمانين دينارا، نستنتج من ذلك أن معايير الغنى والثروة تهاوت قيمها تباعا أمام قيمة القمح في فترة ضغط كارثة الجوع[4].

إن ارتفاع الأسعار مع ضعف القدرة الشرائية للمغاربة في ظروف القحط والمجاعات والأوبئة ساهم بشكل كبير في تضرر الحركة الحرفية والتجارية نتيجة قلة الإنتاج والرواج، فحل ما كان يملكه الناس إن كانوا يملكون أصلا وجه لاقتناء ما يسد به الرمق إن وجد بدوره دون المواد الأخرى ومنها المنتجات الحرفية، كما انعكس ضعف القدرة الشرائية الناتجة عن الجوائح المذكورة على القدرة نفسها للمشتغلين في الحرف والتجارة، فتحول بعض الحرفيين والتجار إلى باعة للأثاث والملابس المستعملة، كما أن الخوف من الأوبئة شكل عائقا بالقدر نفسه الذي عطل الحركة التجارية، إضافة إلى ما تقدم إن الكساد الاقتصادي الذي طال التجارة داخل المدن من جراء نتائج القحط والمجاعات والأوبئة طال أيضا الحركة التجارية بين المدينة ومحيطها، باعتبار هذا المحيط هو المزود

[1]- البياض عبد الهادي: المرجع السابق، ص21- ص22.

[2]- بولقطيب الحسين: جوائح وأوبئة المغرب..، المرجع السابق، ص63- ص64- ص102.

[3]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص198.

[4]- بولقطيب الحسين: المرجع السابق، ص68- ص65 ، البياض عبد الهادي: المرجع السابق، ص102- ص103.

الأول لأسواق المدينة بالمواد الغذائية، وفي مقدمتها الحبوب وكذا بالمواد الأولية وفي المقابل كانت المدينة تزود البادية بالأدوات المصنعة الخاصة بالنشاط الزراعي، كما وقع إثرى مجاعة مراكش إبان المجاعة التي تزامنت وحكم الرشيد الموحدى، فخلالها كانت كل أبواب المدينة مغلقة وتأثرت الحركة التجارية بين البوادي نفسها، فعلى الرغم مثلا من أن المناطق الجنوبية لم تتضرر بالطاعون الأسود إلا أن آثاره عمت مجموع أنحاء البلاد، لأن مخلفاته الديمغرافية في المناطق الشمالية أدت إلى تقلص المنتوجات الزراعية بشكل كبير لدرجة لم تجد في الأسواق الميرة والأقوات الكافية[1].

إذ كان هذا حال التجارة ما بين المدن والبوادي فكيف هو حال التجارة البعيدة المدى (الخارجية)؟ فالمرجح أنها أصيبت هي الأخرى بنكسات من جراء الكوارث الطبيعية[2]، ومن جهة أخرى معظم الكوارث التي عصفت بالعدوتين خلال الفترة قيد الدراسة همت بنسبة كبيرة من الحواضر السلطانية والمدن الواقعة على طول خطوط التجارة بينما تكاد تغيب أخبارها في القرى والمدن [3]. كانت المجاعات والأوبئة تعرقل جهود الحرفيين والتجار وتخرب المواد الأساسية اللازمة لتقديم حرفهم وتجارتهم، والراجح أن المشاكل التي أفرزتها هذه الجوائح أدت إلى إفلاس العديد من التجار وخاصة الصغار منهم، يبدو أن بعضهم تحولوا إلى مجرد وسطاء تجاريين والتحق بعضهم بصفوف العاطلين وهذا كان له أثر سلبي ومباشر على نشاط الحركة التجارية للأسواق[4].

د- تأثير عوامل أخرى:

تأثر نشاط أسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي بعوامل أخرى أدت إلى تراجعه بنسبة معينة، ومن هذه العوامل **إجحاف الضرائب** في مرحلة انهيار الدولة الموحدية عقب معركة العقاب، حيث أن الخلفاء الأواخر خرجوا عن السياسة الضرائبية التي سار على سنتها الخلفاء الموحدون الأوائل التي اختلت بجور العمال، حيث شددت الدولة في قبض هذه الجبايات- رسوم الأسواق[5]- وذلك بسبب التزاماتها العسكرية تجاه المرينيين

[1]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص195- ص199.
[2]- الهلالي محمد ياسر: المرجع نفسه، ص200.
[3]- البياض عبد الهادي: المرجع السابق، ص44.
[4]- الهلالي محمد ياسر: المرجع السابق، ص200.
[5]- حداه مزوزية: المرجع السابق، ص201.

بالمغرب[1]، و بالأندلس تجاه الممالك المسيحية لتلبية حاجات ونفقات الدولة لاتساع مساحة الدولة[2]، بذلك كانت مرحلة الانحطاط الموحدي وَبَالاً على عامة المدينة[3].

من أمثلة ذلك ما قام به القائد محمد بن واندين الذي بعثه الخليفة الموحدي الرشيد إلى مكناس لمواجهة بني مرين وعقد له على مكناسة فأجحف بأهلها في المغارم ما أدى إلى كساد الأسواق[4]، هذا تصريح يفصح عما تعرض له الأهالي من عسف في الميدان الجبائي وتكشف رواية أخرى أن أحد قادة الجيش الموحدي من مرتزقة الإفرنج شارك في الحصار الاقتصادي، وأشفى غليله بامتصاص سكان مكناسة بأنواع المغارم الثقيلة، حتى أفقرهم وأغلب عوام مكناسة جردوا من أموالهم والراجح أنهم تجار وحرفيون وقد يكون ذلك وراء اشتغال بعض أطفال المدينة في منازلهم تجنبا لما كان يفرض عليهم من مغارم[5].

يبدو أن في بعض الحالات لا يحسنون التصرف في عملهم ربما لسلوك خاص بهم أو لسبب تعنت البعض في أدائها[6]، ومن أنواع الضرائب: الضريبة على المبيعات[7]، الضرائب والمكوس على أنواع المعاملات من بيع وشراء وصادر وواردة[8]، مكوس الرتبة[9]، المكوس الصناعية والحرفية[10]، تذكر الروايات التاريخية أن أبا دبوس الواثق بالله (665-668هـ/1266-1269م) آخر الخلفاء الموحدين في المغرب الأقصى عندما أراد الخلافة لنفسه كان من أبرز شعاراته رفع المغارم عن الناس الحاضر والبادي، والاقتصار على الفروض الشرعية التي جرى عليها العمل في أول الدولة، هذا دليل على إجحاف الضرائب في المرحلة الأخيرة من عمر الدولة، ومن القرائن الأخرى الدالة

---

[1]- بوتشيش إبراهيم القادري: إسهامات في التاريخ الاقتصادي...، المرجع السابق، ص79.

[2]- طويلب عبد القادر: المرجع السابق، ص90.

[3]- بوتشيش إبراهيم القادري: العوام في مراكش...، المرجع السابق، ص127.

[4]- بوتشيش إبراهيم القادري: إسهامات في التاريخ الاقتصادي...، المرجع السابق، ص79، ص86.

[5]- بوتشيش إبراهيم القادري: إسهامات في التاريخ الاقتصادي...، المرجع نفسه، ص111- ص112.

[6]- رسائل موحدية، ج2، المصدر السابق، ص242.

[7]- أبي زكرياء يعي بن عمر: المصدر السابق، ص21.

[8]- طويلب عبد القادر: المرجع السابق، ص91.

[9]- فيلالي عبد العزيز: الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين (96-668هـ/715-1269م) ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، د.ط، قسنطينة، 1434هـ/2013م، ص189، تفرض ضريبة مكوس الرتبة على الداخلين بسلعهم التي كانت تستلمها الدولة من التجار مقابل حماية الطرق وتوفير أمنهم وسلامة سلعهم. ينظر: فيلالي عبد العزيز: المرجع نفسه، ص 189.

[10]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص200.

على ذلك أنه عندما تسلم المرينيون السلطة ألغوا كل المكوس والضرائب غير الشرعية التي أثقلت كاهل العامة في مراكش خلال العصر الموحدي لاسيما في أواخر بالمرحلة الانتقالية من العصر الموحدي إلى العصر المريني[1].

الراجح أن إثقال كاهل التجار وخاصة الصغار قد أدى إلى هجرة التجارة إلى ممارسة مهنة أخرى، وحتى أولئك الحرفين داخل الأسواق أرهقتهم المصاريف بين شراء المواد الأولية لصناعتهم من جهة والضرائب من جهة ثانية، جعلتهم يغيرون نشاطهم ما أدى إلى قلة اليد العاملة في المجال الحرفي، وبالتالي قلة المعروض من السلع ومن تراجع الأسواق.

هناك عامل أخر ساهم في تراجع نشاط الأسواق وهو **الاحتكار** الذي كان يمارسه التجار الجشعون الذين يلجئون لاحتكار المواد الغذائية من السوق، ما يؤدي إلى اختفائها وندرتها ترقبا لارتفاع الأسعار بحثا على الربح السريع- سبق ووضحا أن الاحتكار من العوامل المتحكمة في الأسعار- وعادة يستغل هؤلاء المحتكرين الأزمات السياسية والطبيعية لتسويق بضائعهم بأثمان مضاعفة، كل هذا على حساب العامة من المستضعفين، كما أن هذه العملية أدت إلى قلت ذلك النوع الغذائي المحتكر وندرته أحيانا مما أحدث نقصا في السوق، وطبيعي أن يختلف ما قد يحتكره التجار تبعا لأهمية المادة والسلعة، من حيث ضرورتها وتأثير احتكارها في معايش الناس كالقمح الذي يعتبر غذاء أساسي للأغلبية الساحقة[2]، وبهذا الشكل يتم عرقلة السير الطبيعي لنشاط الأسواق من خلال غياب نوع من السلع والتحكم في الأسعار مما يؤدي إلى تراجع نشاطها.

[1]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص200، يمكن القول أن الدولة الموحدية في بدايات نشأتها مالت إلى التخفيف من الضرائب أو إلغائها لاستقطاب الناس للنصرة والطاعة لذا كانت السياسة الإصلاحية تشكل متنفسا للرعية وبوادر انفراج اجتماعي قد تحد من مشاكل الدولة وتفاقم وضعها من منافسيها كونها قامت على أنقاض دولة المرابطين ولكن الواقع التاريخي يظهر غير ذلك فلم يكن الوفاء لتعليم المهدي ابن تومرت وذلك لتواضع الموارد المالية الشرعية في شؤون الجباية ولا يمكنها تلبية حاجات ونفقات الدولة إضافة إلى تشعب مسؤولياتها العسكرية والمدنية بالمغرب والأندلس فرض عليها التفكير في طرق للحصول بها على الأموال. ينظر: العلوش بسام: النظرية الضرائبية في الفكر الخلدوني "الدولة الموحدية" أنموذجا: مجلة جامعة البعث، مج 39، ع 72، عام 2017م، ص119 - ص120، طويلب عبد القادر: المرجع السابق، ص90.

[2]- السيد أبو مصطفى كمال: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، المرجع السابق، ص72- ص73، صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص139- ص140، عدنان أحمد الكركجي نغم: الأزمات الاقتصادية في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة (92-197هـ/711-1492م)، دار الكتاب الثقافي، د.ط ، ب.م.ن، د.ت، ص139.

3 – آثار التحولات التجارية للأسواق:

أ – أثر الازدهار التجاري للأسواق:

لعبت الأسواق دورا كبيرا في حياة الدولة الإسلامية سوء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية باعتبار أن السوق مركز البيع والشراء وبها تعقد الصفقات وتقرر حالة البلاد الاقتصادية، إذ أن السوق أبرز ميادين تصريف الإنتاج الزراعي والصناعي، كما أثرت السوق في الحالة الاجتماعية، ففيها يلتقي المسلمون وغيرهم بعضهم ببعض فيتعارفوا ويتحادثوا وفيها اختلطت عناصر السكان المختلفة من عرب وأعاجم ومسلمين وأهل ذمة، وكانت السوق مركزا من مراكز الحياة السياسية ففيها تلاقي الناس تحت ستار التجارة بعيدا عن عيون رقباء الولاة والحكام فدبروا المؤامرات وحاكوا خيوط الفتن[1].

أ – 1 – الآثار الاقتصادية لازدهار الأسواق:

تختلف أهمية الأسواق حسب أهمية المدينة وسعة النشاط الاقتصادي بها، فكلما صغرت المدينة وقلت حضارتها ضعفت ظاهرة "السوق" فيها، وبعدت مدة قيامها فبحكم اكتفاء أهل البادية بالضروري اكتفوا بالأسواق التي تعقد أسبوعيا، والتي يعرض بها الضروري من السلع فقط وكلما اشتدت البداوة قلت الحاجة إلى الأسواق حيث تصبح تعقد فيها سنويا[2].

من نافلة القول أنه من الصعب على أي مدينة أن تعيش بدون روافد خارجية أي بدون تنظيم العلاقة بضواحيها، وهي التي تمدها بما تحتاج إليه من إنتاج زراعي وبالمقابل فإن المدينة هي بدورها بحاجة لتمد هذا الإقليم والضواحي المحيطة بها ببضائعها وصناعاتها، مع العلم أن بعض سكان المدينة يملكون بدورهم مراعي وفدادين وجنائن زراعية وإن كنا نعتبر هذا الرافد من الروافد الداخلية، والأمر الأكيد أن السوق المحلية ليس باستطاعتها أن تحول تجمعا سكانيا إلى مدينة مزدهرة، ولكن الأمر يختلف عندما يتمكن أغلبية السكان من سد حاجياتهم اليومية من السوق المحلية، وعلى أساس من التبادل المشترك داخل المركز و بما يرد عليهم من إنتاج زراعي ومواشي، وهذا التبادل هو ما يعطي الحيوية الاقتصادية للمدينة، وهكذا يتردد سكان القرى المحيطة على المدينة ليجدوا أنفسهم في

[1] – الخربوطلي على حسين: المرجع السابق، ص200– ص201، جودت عبد الكريم يوسف: المرجع السابق، ص136.

[2] – عباسي غنية: مدينة مازونة وناحيتها في العصر الوسيط (ق1-13هـ/7-19م)– دراسة مونوغرافية، (رسالة ماجستير (مخطوطة) تخصص المدينة والحياة الحضرية في الغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 1432-1433هـ/2011-2012م، ص06.

مسار تبعية مطلقة، وهم في هذه الحالة يتعاطون البيع والشراء بتلقائية ولو إلى حين في منتجات الحرفيين وسلع الاتجار معا، ولا شك أن إستراتيجية اختيار الموقع الجغرافي للمدينة كان يؤهلها لتلعب هذا الدور مع تحديد الأهداف على المدى المتوسط والمدى البعيد في آن واحد[1]. تعتبر الأسواق مجالا للحركية التجارية بين المدينة والريف موقعا ملائما للتمازج الثقافي بين المجالين، من خلال تردد التجار الحضر على الأسواق الريفية لاقتناء الماشية والجلود والأصواف الخامة، واعتبار الأسواق الحضرية مقصدا لأهل البادية لحاجياتهم اليومية ومجالسة سكان المدن[2]، لقد كان وسيلة لتصريف المنتجات الصناعية والفلاحية كما تساهم في تكوين علاقات وروابط تجارية بين مختلف التجار الذين يقصدونها[3]، كما تضمن عملية ترتيب الأسواق تدفق السلع وتصريف البضائع لمناطق الاستهلاك بشكل متساوي، بالإضافة إلى تقليل كلفة نقل السلع بين الأسواق فيتحقق بذلك التكامل الاقتصادي بين المناطق التي يخدمها السوق، كما تقوم الأسواق الدورية بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والعمرانية للمكان الذي تنشئ فيه، فهي المسؤولة عن تصريف الفائض من مواردها المحلية[4].

كان للتجارة الداخلية أو الخارجية آثارا بعيدة في تحقيق توازن كبير لاقتصاد بلاد الغرب الإسلامي كونها شكلت أساسا هاما ومكونا لا يمكن الاستغناء عنه في الاقتصاد، كمثل باقي مكونات الاقتصاد الأخرى من صنائع وفلاحة، لذلك يمكن القول بأنه كان لها دورا في عملية البناء الاقتصادي للمنطقة، حافظت على قوة وازدهار الاقتصاد، ولعل تنوع المواد الصناعية والمنتجات الزراعية في قائمة السلع أبلغ دليل على التشعب الاقتصادي وتكامله في نشاطاته ما بين الزراعة والصناعة والتجارة[5]، وحقيقة الأمر نشاط الحركة التجارية الداخلية على مستوى الأسواق عائد للاكتفاء في المجال الحرفي والزراعي، الذي عاشه في بدايات القرن السادس الهجري فصارت الأسواق والرحاب التجارية تموج بحركة دائبة في البيع والشراء، ونقل المتاجر من مدينة لأخرى وما زاده الاستقرار الأمني الذي ساده إبان العهد الموحدي[6].

ولقد انعكس النشاط الحرفي على النشاطين الفلاحي والتجاري إذ ارتبطت المدينة بالبوادي المحيطة بها، فتزودت منها بما احتاجته الأعمال الحرفية من مواد أولية وفلاحية، وزودتها بحاجيات سكانها من الأدوات والآلات

[1]- أبو العزم عبد الغني: المرجع السابق، ص66.
[2]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص70.
[3]- عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين...، المرجع السابق، ص202.
[4]- بن سعيد بن علي الشهري علي: المرجع السابق، ص103.
[5]- سكاك حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص397- ص398.
[6]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص512- ص513.

والمواد المصنوعة، كما كانت التجارة منشطا أساسيا للعلاقات التي ربطت المدينة بمحيطها القريب بالأفاق البعيدة، بذلك كانت الأسواق بشكل عام على اختلافها لدى التجار المحلين والأجانب الذين كانوا يحملون منها كميات وأنواع من المصنوعات ويجلبون إليها ما تحتاجه من مواد ومنتجات، بذلك كان النشاط التجاري أكثر حظا في الاستفادة من الأعمال الحرفية، حيث عرضت المصنوعات في الأسواق فأقبل عليها التجار الذين سوقوها داخل المدينة وخارجها كما زود الفلاحون الصناع بالمواد الأولية وبعض الأدوات التي يحتاجون إليها[1]، والجدير بالذكر أن هذه الأسواق لم تكن مكانا لممارسة النشاط التجاري من بيع وشراء وتجارة صادرة أو واردة فقط، و إنما عبارة عن مدارس لأصحاب الحرف التي تقوم بتعليم الصبيان أصول تلك الصنعة[2].

إن وجود الأسواق بالمدينة خاصة المزدهرة دلالة على جعل المدينة ذات طابع تجاري ويمكن أن يكون السوق سببا في نشأة المدينة مثل تلك التي عند ملتقى الطرق التجارية[3]، حيث شكلت الأسواق الكبرى والمفتوحة همزة وصل بين أسواق أوروبا وأسواق إفريقيا السوداء، ذلك ما ساهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي عموما وكان من أهمها مدينة طرابلس، صفاقس، سوسة، مرسى مدينة بونة، مدينة القل، وتنس وأغمات، وإيجلي، ووجدة، سجلماسة وغيرها الكثير من المدن التي قامت بدور الوسيط التجاري بين الداخل والسواحل والخارج[4]، لعل هذه المدن كانت مراكز تجارية هامة تربطها العديد من المسالك بأقطار إفريقيا عامة وبلاد السودان خاصة[5] كمحطات للقوافل التجارية، واستمرت هذه الحواضر تلعب دورها على الصعيد التجاري، اجتذبت عددا كبيرا من التجار المسحيين والمشارقة[6]، كما كان لتطور وتنوع المعاملات التجارية في أسواق وموانئ الدولة الموحدية امتلاء الأسواق بالبضائع والمنتجات أثر في تنشيط الموانئ الساحلية، إذ أصحبت الأسواق مقصدا للتجار والقوافل من كل حدب وصوب، حيث يمرون عبر هذه المراكز التجارية الساحلية محملين بالبضائع، لمنح الفرصة لعامة الشعب بتعاطي الحرف والعمل التجاري، بل ساهم في سعي السلطة الموحدية إلى عقد اتفاقيات تجارية بهدف إحلال السلام مع العالم المسيحي رغم القرصنة المتكررة في بعض الأحيان[7].

---

[1]- بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، ص331- ص327.

[2]- مصطفى مسعد سامية: المرجع السابق، ص154.

[3]- عثمان محمد عبد الستار: المرجع السابق، ص227.

[4]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص87، بولقطيب الحسين : المصامدة والنشاط التجاري...، المرجع السابق، ص89- ص95.

[5]- خالدي عبد الرزاق: المرجع السابق، ص84.

[6]- بولقطيب الحسين: المصامدة والنشاط التجاري...، المرجع السابق، ص86.

[7]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص513.

يمكن القول أن تطور التجارة البعيدة المدى قد ساهمت في تطور الفلاحة والصناعة وأصبحت الكثير من المنتجات تحتل مكانا بارزا في قائمة البضائع المتبادلة، كما يمكن اعتبار أن ذلك أمرا متبادل التأثير بمعنى أن التجارة لم تكن مزدهرة فقط بازدهار وتنوع العلاقات، وإنما ذلك راجع إلى طبيعة ونوعية الاقتصاد نفسه، فليست الطرق التجارية وحدها المسؤولة عن ذلك الازدهار، بل تنوع المواد المعروضة وقوة الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي، هو في الحقيقة الذي شكل الغذاء الأساسي لاستمرارها[1].

وأيا ما كان فيمكننا القول بأن التجارة الداخلية نشطت خلال فترات طويلة في العهد الموحدي، وقد تكونت في فترة الازدهار التجاري شركات تجارية، مما يدل بوضوح على استقرار الحركة التجارية في البلاد تحت ظل حكومة قوية استطاعت أن توفر الأمن والسلام، وتحمى الطرق في العمليات التجارية ويؤلفون شركة برأس مال متساو حسب شروط يتفق عليها فيما بينهم و يوضح في العقد حقوق وواجبات كل منهم[2].

كما ساهم الازدهار الذي تمتعت به تلك الأسواق في نشاط التجارة بشقيها، فمثلا كان لامتلاء الأسواق بالمغرب الإسلامي بالبضائع والمنتجات أثر في نمو حركة التجارة الخارجية البحرية أو الصحراوية[3]، بذلك يتضح لنا أن عهد الموحدين خاصة في ظل الخلفاء الثلاثة شهد ازدهارا اقتصاديا[4].

قام السوق بدور كبير في حياة المدينة بصفتها عنصرا أساسيا لعظمتها، والسوق هو المكان الذي يجتمع فيه الإنتاج المحلي والبضائع المستوردة، وكثرة الأسواق في مدينة ما يعني تمتعها بنشاط تجاري، وكلما تعددت الأسواق ازداد العرض والتبادل فيها، دل على النشاط في حياة الجماعات[5]، والسوق يحقق الاستمرار للنشاط الاقتصادي ككل وبحكم ضرورة الأسواق وأهميتها بالنسبة للسلطة والرعية فهي تعرف انتشار في كل أنحاء بلاد المغرب في المدن والبوادي على حد سواء[6].

[1]- سكاكو حورية : التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص399.

[2]- السيد أبو مصطفى كمال : تاريخ الأندلس الاقتصادي...، المرجع السابق، ص292.

[3]- سكاكو حورية : التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب....، المرجع السابق، ص85.

[4]- الجراري عباس: الموحدون ثورة سياسية ومذهبية، مجلة المناهل، ع1، السنة الأولى، ذو القعدة 1394هـ/ نوفمبر 1974م ، ص02.

[5]- علي محمد البياتي بان: المرجع السابق، ص94.

[6]- كربوع مسعود: المرجع السابق، ص534.

أ – 2 – الآثار الاجتماعية لازدهار الأسواق:

قام السوق بدور كبير في حياة المدينة بصفتها عنصر أساسيا لعظمتها[1]، وذلك لأن السوق عنصر هام من العناصر المشكلة للبنية الحضرية للتجمع البشري وفضاء من فضاءات التفاعل داخليا وخارجيا[2]، لأنه مكان تجمع لفئات عديدة من المجتمع قصد اقتناء حاجياتها اليومية[3].

يؤدي السوق وظائف متعددة خاصة في الأسواق الكبيرة منها، ففيها يقع تأديب سفيه وإغاثة ملهوف وفيها الوعظ والإرشاد وربما تزويج بنات ودعوة إلى مذهب والعثور على مفقود[4]، وإعلان المراسيم وطبول الحرب[5]، والإعلان عن الوفاة كما كانت تتخذ مسرحا للتشهير بالمخالفين[6]، والمنافرة والغدر والثأر والإغاثة والوعظ والإرشاد (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والنقاش الفقهي وقراءة القرآن وطهي الطعام ومكانا لسكن بعض الضعفاء من التجار[7]، كما كان السوق مركز اتصال يستقبل الأخبار من مختلف المناطق ويوزعها بين مختلف القبائل التي تقصده، ويعد مناسبة لزيارة رجال الدين للاستفسار عن الأمور الدينية المستجدة، وفرصة للاستفسار عن الغرباء والترحيب بالعائدين من السفر والتصالح بين المتخاصمين[8].

وظف السوق الكثير من العاطلين عن العمل وحتى صغار التجار الذين ساءت وضعيتهم كثيرا خلال العصر المرابطي، نجدهم خلال عصر الموحدي قد انتعشت حالهم نسبيا لازدهار التجارة ونشاط الأسواق[9].

تعتبر الأسواق مقصد جميع فئات المجتمع كبيرا وصغيرا وكذا مقصد معظم القبائل المقيمة في القرى المجاورة والتي لا تبعد عن المدينة بمسافة طويلة تعرقل الذهاب والإياب في نفس اليوم[10]، اعتبر بصديق عبد الكريم

---

[1]– علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري...، المرجع السابق، ص94.

[2]– تومي إسماعيل: العمارة والعمران في ظلال القرآن، د.ط، بيت المعماريين العرب، الجزائر، د.ت، ص170.

[3]– الشريف محمد: سبتة الإسلامية...، المرجع السابق ، ص50.

[4]– بلوط عمر: الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، قسم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1424-1425هـ/2003-2004م، ص82، الأفغاني سعيد: أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، د.ط، بيروت، 1394هـ/1974م، ص293.

[5]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص70.

[6]– بن ساعو محمد: المرجع السابق، ص112.

[7]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص529.

[8]– بن نعمان إسماعيل: مدينة دلس...، المرجع السابق، ص101.

[9]– عابد يوسف: المرجع السابق، ص526، ص524.

[10]– بن نعمان إسماعيل: مدينة دلس...، المرجع السابق، ص101.

"الأسواق الحضرية مقصدا لأهل البادية لاقتناء حاجياتهم اليومية ومجالسة سكان المدن"[1] لتبادل الأخبار، بذلك يعكس التفاعل الحضاري بين فئات المجتمع[2].

ساهم ازدهار الأسواق في تكوين وتراكم الثورة والأموال لدى عدد من أهل المدينة وهو ما ينعكس في مضامين النصوص التي احتوت على ما يعبر عن ذلك مثل: التجار، وأكابر التجار والأغنياء وأوفر أهل الحضرة مالا[3]، يقول الدمشقي **"التجارة إذا ميزت من جميع المعايش كلها وجدتها أفضل وأسعد للناس في الدنيا"**[4]، برز نخبة تجارية احتكرت معظم الأرباح وتحكمت في محاور التجارة الكبرى وقتئذ وهم كبار التجار، استند نشاطها التجاري على التجارة الخارجية، فجنت من ورائها الأرباح الطائلة التي مكنتها من البروز ليس كنخبة في مجالها فقط بل كنخبة مجتمعية أسهمت في ازدهار المدن التي عاشت فيها، ويذكر الجغرافيون غنى أهل سجلماسة واشتهر أهل أغمات أيضا كونهم أملياء تجار مياسير واشتهرت مدينة سبتة بدورها بتجارها الكبار الذين نشطوا في التجارة الخارجية، وكان تجار بجاية من أكبار التجار وذوي الأموال الطائلة مستفدين من انفتاحهم على التجارة المتوسطية والصحراوية معا[5].

رافق الازدهار الاقتصادي في البلاد المغربية في عصر الازدهار تحول كبير في حياة سكانها الاجتماعية، ودخلوا حياة المدينة على نطاق واسع بعد أن غلبت عليهم البداوة بمفهومها المغربي (أي شاملة للزراعة والرعي)، بل اكتسبوا المعارف والخبرات الحضارية فقد شهد العصر الموحدي تطورا واضحا للمستوى المعيشي للمغاربة، تجلى في كثير من المظاهر الحضارية كالمسكن حيث تنافس الناس في بناء الديار العتيقة واغترسوا خارجها الحدائق[6]، ولقد تميز الأندلسيون بمساكنهم عن المغاربة حيث تأنقوا فيها وحسنوا بناءها واستخدموا لذلك مهرة البنائين والمهندسين، وذلك إمعانا منهم في حياة مترفة وعيش رغيد وهذا ودلالة على الترف والثروة، وهو ما يكون في المدن وغير متوفر في البادية، وكانت هناك مبالغة في البناء من قبل الأسر الحاكمة وكبار الملاك والتجار وبعض العامة في مساكنهم حتى وصفت بعض المدن بجمال مبانيها حتى اشتهرت الأندلس، بطابع فني و معماري

[1]- بصديق عبد الكريم : المرجع السابق، ص70.

[2]- بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية...، المرجع السابق، ص228.

[3]- رابطة الدين محمد: المرجع السابق، ص18.

[4]- الدمشقي أبي الفضل جعفر: المصدر السابق، ص47.

[5]- المحجوب قدار: المرجع السابق، ص104، ص109- ص111، زنبير محمد: المرجع السابق، ص333، مزدور سمية: مقاربات حول مستوى معيشة التجار...، المرجع السابق، ص217.

[6]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص382- ص383.

مميز في الأبنية المختلفة سواء كانت دينية أو مدينة أو عسكرية، فقد اهتم الأندلسيون بتنميق العناصر المعمارية في النواحي الشكلية والزخرفية، وما ميز العمارة في الأندلس من بناء المدن والقرى هو الطراز العربي الأصيل وامتد تأثير الفن الأندلسي شرقا وغربا، وهذا التفنن والعناية بالمسكن دلالة على ترف المعيشة فيها[1] .

تعتبر الأطعمة والأشربة من مظاهر الترف الناتج عن الازدهار الاقتصادي، حيث ظهر لون من ألوان الترف الغذائي من حيث الأصناف المقدمة ومحتوياتها وطرق تقديمها خاصة عند طبقة أثرياء القوم نتيجة وفرة الأموال، والسلع التي تميزت برخص أسعارها وقت الاستقرار وسبب هذا الازدهار لأنواع الطعام اهتمام الخلفاء الموحدون الذين كانوا ينفقون الكثير من الأموال في إقام المآدب الضخمة والتي مثلت الترف الغذائي بشكل كبير، كان يدخلها أكثر من ثلاثة آلاف شخص في اليوم، فضلا عن حياة الترف في قصور الخاصة، ولقد تفنن المغاربة في صنع الكثير من ألوان الطعام وصارت موائدهم حافلة بالأنواع المختلفة من الأطعمة والحلوى والأشربة مع اختلاف طريقة صنعها، كما أن بعضها يعطينا صورة لمدى الثراء والرفاهية التي كان يعيش فيها بعض أفراد المجتمع، ولقد وصل الترف الغذائي في تلك الفترة مدى بعيد فقد صنعت أطباق يتعجب المرء من ضخامتها ونفقاتها وطريقة طهيها[2].

وقد عرف الأندلسيون مختلف أنواع الأطعمة خصوصا الفاخرة منها بتنوع أشكاله وألوانه وأنواعه، و لم يكن الترف في الطعام لدى الأندلسيين على الطعام نفسه بل لقد تعداه ليصل إلى الترف في الأواني والأدوات المستخدمة في الطعام، ومن ذلك اتخاذ أنية الزجاج والفضة واستخدام فرش أنطاع الأديم اللينة الناعمة وسُفر الأديم لتقديم الطعام بدلا من تقديم الطعام على الموائد المصنوعة من الخشب[3].

إن هذا التنوع والتعدد في أنواع الأطعمة وألوانها الفاخرة يوحي بمدى الثراء والرفاهية التي عاشها هذا المجتمع، وهذا إشارة إلى وفرة شتى أنواع الأطعمة المترفة المختلفة ذات الجودة العالية، وذلك أثناء خضوع بلاد الأندلس لسلطة الموحدين .

[1]- زيارة نادر فرج: الترف في المجتمع الإسلامي الأندلسي (92هـ/711م -668هـ/1269م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 1430-1431هـ/2009-2010م، ص126- ص128، ص137.

[2]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص383- ص 384.

[3]- زيارة نادر فرج: المرجع السابق، ص102- ص103، ص105- ص106، ولقد ذكر مؤلف كتاب الطبيخ في المغرب والأندلس عدة ألوان وأنواع من الطعام أكثر من خمسمائة نوع من أنواع الطعام لكل منها طريقة في صنعه.

ومن مظاهر الترف الأخرى التي انتشرت بمجتمع بلاد الغرب الإسلامي الموحدي كنتيجة لازدهار الأحوال الاقتصادية هو فخامة اللباس حيث أقبل الشعب ورجال الدولة على ارتداء الملابس الحريرية المطرزة في فترة الازدهار- لاسيما بعد انقضاء عهد عبد المؤمن بن علي الذي كان يشجع على الزهد- وقد غالوا في ذلك مما دفع الخليفة المنصور الموحدي الذي طالب الرعية بالتخفيف من ارتداء هذه الملابس مع التقليل من تطريزها، مما يوضح أثر النظم المالية على أزياء المغاربة في تلك الفترة، ولاسيما الطبقة الخاصة منهم وتنوع تلك الملابس وارتفاع قيمتها[1].

كان اللباس الأندلسي رمزا دالا على ذلك الرقي الحضاري ولقد كانت أقمشتهم تزدان بزخارف نباتية وأزهار وأشكال هندسية مختلفة، يبدو أن الأندلسيين كانوا أصحاب ذوق خاص مميز ورفيع في اللباس، وبلغوا مبلغا كبيرا في التأنق والشخصية لدرجة أن تأثيرهم كان واضحا على المجتمعات القريبة منهم، وإذا كان الطابع العام للمجتمع الأندلسي هو التأنق في الملبس فالمتعارف عليه هو أن المرأة هي الأكثر اهتماما بمسائل الأناقة والمظهر، ومن هذا المنطق فإن المرأة الأندلسية كان لها الحظ الأوفر من حسن المظهر، وفي المقابل تميز أهل المغرب بالتواضع والبساطة في الملبس، ولكن تغير بعد دخولهم الأندلس وانفتاحهم على حضارتها وترفها فأقبلوا على ارتداء الملابس الحريرية المطرزة، واتخاذ الرقاق وخاصة وأن الحرير كان متوفرا على عهدهم بأنواع وذلك ما دفع الخليفة المنصور الموحدي إلى إصدار أمر ببيع ما في خزائن الدولة من الحرائر، وطالب الرعية بتخفيف ارتدائها وهذا دليل على قوة تأثير الأندلسيين على أهل المغرب في مجال اللباس بسبب تميزهم وذوقهم الرفيع الذي تميزوا به[2].

من القرائن الدالة على رخاء وترف المجتمع الموحدي ما كان يشهده من احتفالات التي كانت تقام في المدن المغربية والأندلسية، نتيجة لمناسبات مختلفة قد تكون احتفالات دينية واحتفالات عسكرية بالإضافة لاحتفالات

[1]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص385.

[2]- طهير عبد الكريم، وهراني قدور: أصداء من الحياة الاجتماعية الأندلسية...، المرجع السابق، ص173، ص176، ص175، زيارة نادر فرج: المرجع السابق، ص123- ص124.

منوعة[1]، وشملت جميع عناصر المجتمع الإسلامي الأندلسي من قمة هرم السلطة في الأندلس إلى أدنى عنصر في القاعدة[2].

وفي إطار هذه الأعياد والمناسبات تزدهر المعروضات بالأسواق حسب كل مناسبة وما يناسبها من حاجيات يحتاجها الأفراد، كمناسبة يناير وما يرافقها من عرض للفواكه الجافة والحلوى، ومناسبة شعبانة بكثرة الليمون، والقسطل، والنارنج، والجوز، والتمر، والتين، وزيادة عرض الكباش عند اقتراب مناسبة عيد الأضحى، وفي مناسبة رمضان تقوم العامة بشراء لوازم الصيام ومتطلبات الشهر الفضيل...، الظاهر ارتباط الأسواق بالحياة والعادات الموجودة بالمجتمع لذلك ساهمت الأسواق إلى توفير حاجيات السكان حسب كل مناسبة[3].

لقد عرف عهد الموحدين كثيرا من أشكال الترف فاتخذوا المراكب الفارهة واستخدموا الشموع للإنارة، والزجاج للشراب وتعددت أدوات الترفيه من اللهو والتسلية ومنهم من استغل ذلك في العمل الجاد والعلم النافع[4].

ومن المظاهر الأخرى اتخاذ الخيول من باب الزينة والمباهاة ودليلا على الجاه والسلطان والغنى، واهتمام بتهجين سلالات من الخيول العربية والاسبانية وإحياء الألعاب الفروسية كما أقاموا حفلات الصيد[5]، ومن دلالات الترف ارتياد الحدائق والمنتزهات من أهل المغرب والأندلس، وسماع الموسيقى والطرب والإقبال على الملاهي ومجالس الخمر[6].

اشتهرت الأندلس بمنتزهات ومنتجعات لأهل اللهو والمجون، كمنتزه اشبيلية الواقع على ضفتي واديها لم يكن يخلو من مسرة وجميع أدوات الطرب والشرب فيه غير منكرة ولا ناهي عنها ولا منتقد، وعرفت مخمرة مالقة بأنها مشهورة ومفضلة، أما في المغرب فقد كان أهل جبل درن من المصامدة لا يستغنون عن شراب الرب لمقاومة برد الجبل وثلجه، وكان أهل السوس يتخذون شرابا إسمه أنزير، و لم تخل مراكش نفسها من أماكن مهيأة لشرب

[1]- البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: المرجع السابق، ص386- ص387، طهير عبد الكريم، وهراني قدور: أصداء من الحياة الاجتماعية الأندلسية...، المرجع السابق، ص184- ص192، زيارة نادر فرج: المرجع السابق، ص141- ص151، شرقي نوارة: المرجع السابق، ص159- ص168 ، طهير عبد الكريم : التواصل الحضاري...، المرجع السابق، ص166- ص168.

[2]- زيارة نادر فرج: المرجع نفسه، ص152.

[3]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص519- ص520.

[4]- زيارة نادر فرج: المرجع السابق، ص173

[5]- زيارة نادر فرج: المرجع نفسه، ص177- ص178.

[6]- طهير عبد الكريم، وهراني قدور: أصداء من الحياة الاجتماعية الأندلسية...، المرجع السابق، ص191- ص193، طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري...، المرجع السابق، ص168- ص169، ص172.

المسكرات، كما كان بعض مرتاديها ينفقون كل ما لديهم في احتساء أقداحها[1]، نلاحظ أنه رغم أن ابن تومرت ومن جاء بعده من الخلفاء الأوائل لم تعرف انقطاعا فعليا لتعاطي الخمر ومجالس اللهو، ولقد سجل لنا التاريخ أن ابن الخليفة عبد المؤمن بن علي أسقطت عليه ولاية العهد بسبب شربه الخمر وظهور السكر عليه[2]، ومن مظاهر الترف التي انتشرت الولع باقتناء الجواري وظاهرة عشق الغلمان[3].

كان من نتائج حياة الترف والبذخ التي عاشها سكان بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي أن انتشرت الخلاعة وساءت أخلاق العامة والخاصة وفسد المجتمع، حيث انغمس الكثير في شهواتهم واستسلموا للدعة والترف واللهو وعاشوا في غنى واسع وحياة عابثة وماجنة واتبعوا أهواءهم من ألوان الترف الفاجر حتى ذهبت أخلاقهم[4].

كل هذه القرائن تعكس انحراف سكان الدولة الموحدية نتيجة تحسن المستوى المعيشي الناتج عن الازدهار الاقتصادي ونشاط حركة الأسواق، حيث تفننوا في الترف والبذخ والإسراف في الإنفاق والاستمتاع بالحياة وملذاتها، وهذا الانحراف في الجانب الأخلاقي من قبل الدولة وانغماسها في حضارة مترفة كان وراء المصير الذي آلت إليه.

أ – 3 – الازدهار العمراني:

ارتبط التطور العمراني وما يتصل به بديناميكية اقتصادية في منطقة جغرافية واسعة وهامة، كانت تشكل في تلك الفترة قلب مراكز التجارة العالمية ومسالكها ساعدت هي الأخرى على ازدهار الأسواق، وتحقيق رخاء اقتصادي والذي أدى إلى الازدهار العمراني.

يعتبر البناء و التعمير المرآة الصادقة التي تعكس بحق أحوال الدول ومجتمعاتها خاصة في الجانب الاقتصادي كما يبين صدق التطور والازدهار الذي بلغته والعكس، فالعمران هو بمثابة اللباس الذي يرتديه المرء إذ ينبئ ثوب الشخص عن أحواله ومستواه إلى طبقة ينتمي إليها، وكذلك العمران يعبر عن هوية المجتمع وأحواله.

---

[1]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص149.

[2]– صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص148، ص150، عابد يوسف: المرجع السابق، ص255– ص256 ، زيارة نادرة فرج: المرجع السابق، ص196، حداد مزوزية: المرجع السابق، ص180، مصطفى مسعد سامية: صور من المجتمع الأندلسي (رؤية من خلال أشعار الأندلسيين و أمثالهم الشعبية)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1 ، ب. م. ن، 1418هـ/1998م، ص146– ص155.

[3]– مصطفى مسعد سامية: صور من المجتمع الأندلسي، المرجع نفسه، ص155، صديقي عبد الجبار: المرجع السابق، ص150، زيارة نادر فرج: المرجع السابق، ص209، ص222، ص223.

[4]– زيارة نادر فرج: المرجع نفسه، ص219.

لقد اهتم الموحدون بالبناء والتعمير والذي نال اهتمامهم بالمغرب أو بالأندلس والتي استلزمت أموال كثيرة، فكان من أبرز سمات عصر الموحدين في طور ازدهاره العمران الواسع حيث أولى خلفاء الموحدين البناء والتعمير سواء في المغرب أو الأندلس اهتماما بالغا، حيث أنشئوا الكثير من المدن الجديدة وعملوا على تزويدها بكل ما تحتاج إليه من منشآت وإصلاح المدن القديمة[1]، مثل: مدينة رباط الفتح، مدينة البطحاء، ومدينة تازا[2]، كما عملوا على إصلاح الطرق ومد الجسور[3]، والقناطر مثل الجسر الذي بناه المنصور الموحدي يصل بين مدينة اشبيلية وربضها القبلي طريانة وقنطرة من قلعة جابر إلى باب قرمونة من أبواب اشبيلية[4]، وعند بناء مدينة رباط الفتح زودوها بقنطرة هامة ربطت الصلة بينها وبين مدينة سلا، إضافة إلى تهيئة شبكة الطرق التي تضمن المواصلات بين مختلف أجزاء الإمبراطورية الموحدية في ظروف يسيرة[5]، إضافة إلى ذلك أنشأت الكثير من المساجد مثل: جامع تازة، جامع تنملل، مسجد الكتبيين الأول والثاني -بمدينة مراكش- جامع حسان بالرباط، جامع القصبة الكبير باشبيلية[6]، كما شيدوا مآذن لمساجدهم كمنارة جامع الكتبيين بمراكش ومأذنة جامع اشبيلية [7]، كما عني الموحدون ببناء المدارس ولو أنه لم يبق لها أثر، ومنها تلك التي أنشأها عبد المؤمن بن علي بمراكش لصغار الطلبة موجهة لتخريج الضباط والولاة ملحقة بقصر عبد المؤمن، وكمدرسة الوداية لتخريج ضباط البحرية، وقام المنصور بإنشاء مدرسة المهدية بسلا كما أنشأ مدرسة خاصة بأبنائه وباقي أفراد أسرته وهي ملحقة بالقصر[8].

---

[1]- سكاكو حورية : التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط...، المرجع السابق، ص125، شرقي نوارة: المرجع السابق، ص201، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص372- ص373.

[2]- شرقي نوارة: المرجع نفسه، ص204- ص206، ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص357- ص362، ص51، حركة إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص340- ص341.

[3]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط...، المرجع السابق، ص125.

[4]- زيارة نادر فرج: المرجع السابق، ص168، أشياخ يوسف: المرجع السابق، ج2، ص254، حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص347.

[5]- ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص51- ص53، أشياخ يوسف: المرجع السابق، ج2، ص254.

[6]- الصوفي محمد: عبد المؤمن بن علي نشاطه في التطبيق السياسي العسكري والعمراني في العصور الوسطى، ضمن أعمال ملتقى وطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، ندرومة، من13 إلى 16رجب 1410هـ/ الموافق ل 03 إلى 06 نوفمبر 1998م، جمع وإعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، د.ط، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص402- ص405، بوتشيش إبراهيم القادري: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، المرجع السابق، ص120، حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص344، السائح محمد: الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، الدار البيضاء، 1406هـ/1986م، ص 245، حسن على حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص396- ص400، أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص402- ص403، شرقي نوارة: المرجع السابق، ص222- ص230.

[7]- السائح الحسن: المرجع السابق، ص245 ، أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص405- ص406.

[8]- حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص345، شرقي نوارة: المرجع السابق، ص234- ص235، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص400- ص401.

كما شيدت قصور عديدة للدولة[1]، والتي تمثل أهم مظهر من مظاهر الترف والبذخ كنتيجة حتمية لتحسن المستوى المعيشي لتطور وازدهار الحياة الاقتصادية والتي كان نشاط الأسواق أهم محرك لها، خصصت هذه القصور لإقامة علية القوم من الأمراء وقادة الجيش والوزراء والحاشية، ولقد شيد الموحدون أمام الساحة المقابلة لجامع عبد المؤمن قصرين كبيرين خصصا لسكني قادة الجيش المسيحي الذين كانوا يعملون في صفوف القوات النظامية الموحدية، فضلا عن قصر آخر خصص لفرقة الرماة بمدينة مراكش[2]، وقصر الخلافة وقصر أبي الربيع بمراكش، وقصر عبد المؤمن بالرباط، وقصر ابن عشرة بمدينة سلا، وقصر أبي يحي بن أبي يعقوب خارج قرطبة، وقصر المأمون المعروف بالقصر السعيد بمالقة[3]، وقصر البحيرة باشبيلية[4]، وغالبا ما كانت تشيد إزاء القصور بحيرات نذكر منها: بحيرة الفصفصة، وبحيرة الرقاق، وبحيرة الناعورة، وبحيرة الطلبة[5]، حتى أصبحت القصور التي بناها الموحدون باشبيلية أجمل العمائر أفخمها[6]، جملوها بالحدائق وأكثر تحليتها بالزخارف البديعة والنقوش الجميلة[7]، ولقد كان لهذا الازدهار العمراني أثر على المنازل كمظهر آخر من مظاهر البذخ والترف- سبق وأشرنا إلى التنافس في بناء المنازل ببلاد الغرب الإسلامي- كنتيجة من نتائج الازدهار الاقتصادي وهذا أدى بدوره إلى كثرة المنازل الأرضية أو ذات طابقين أبوابها رفيعة[8]، ومما تذكره لنا كتب التاريخ أن تجار أغمات أملياء مياسير فكانت المنازل من العلامات التي تدل على مقاديرهم على أبوابها يمينا ويسارا عرصتين من الأرض إلى أعلى السقف فإذا مر الخاطر بدار ونظر إلى تلك العرص مع الأبواب القائمة عدها ليعلم من عددها كم مبلغ مال صاحب الدار لأنه قد يكون من هذه العرص خلف الباب أربع وست من كل عضادة اثنتان وثلاث[9].

ومن المنجزات المعمارية أيضا بناء بيمارستان- المستشفيات- كما كان بمراكش لعلاج المرضى من الأغنياء والفقراء والذي أولاه يعقوب المنصور فائق العناية في إتقان تشييده ووفرة تجهيزه، و السهر على حسن معاملة

[1]- حاجيات عبد الحميد: الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، الدار البيضاء، 1406هـ/1986م، ص322.

[2]- بوتشيش إبراهيم القادري: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة...، المرجع السابق، ص121، حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص391- ص392.

[3]- حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1 ، ص348- ص349.

[4]- شرقي نوارة: المرجع السابق، ص215.

[5]- بوتشيش إبراهيم القادري: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة...، المرجع السابق، ص121.

[6]- شرقي نوارة: المرجع السابق، ص216.

[7]- أبو رميلة هشام: المرجع السابق، ص407.

[8]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص388- ص391، بوتشيش إبراهيم القادري: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة..، المرجع السابق ، ص 123.

[9]- زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط..، المرجع السابق، ص329، السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المرجع السابق، ص101- ص102.

المرضى وتوفير كل ما يقتضيه علاجهم من الأدوية وسائر وسائل الراحة[1]، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تحقق ازدهار اقتصادي من جهة واهتمام الحكام من جهة أخرى.

كما اهتم الموحدون بإنشاء القلاع والحصون والأسوار لتحصين المدن كما عنوا ببناء القصبات أشهرها قصبة مراكش، كما أنشأ عبد المؤمن حصنا بتونس مثلث الزوايا[2]، وسور تازة، وسور تنمل، قصبة الرباط، قصبة جبل طارق[3]، وقصبة اشبيلية، ولكثرة ما عم الرخاء مرافق الحياة كانت القواعد الحربية الكبرى كقاعدة المعمورة مثلا تتوفر على جميع ما يمكن أن تحتاج إليه الأساطيل المغربية بل إن المواد الغذائية المخزونة فيها قد تفي دون الحاجة إليها[4].

واكتمل تمدن المدن بإنشاء المرافق التجارية ببناء الأسواق المختلفة والحوانيت[5]، والقيساريات ودور الصناعة[6]، والفنادق والحمامات[7] ، وتلك الإحصائيات السابقة- أدرجناها في الفصل الثالث من هذه الدراسة- لهذه المؤسسات التجارية والمؤسسات الصناعية الأمر الذي يقودنا إلى أن نستنتج أن النشاط الاقتصادي لم يكن موجها لاستهلاك سكان الدولة الموحدية، بل إن جزءا كبيرا منه كان مخصصا للتصدير، والدلالة على ازدهار الأسواق بهذه المرافق التجارية وازدهارها، ذلك لأن الأسواق من متطلبات الأفراد ومن محاور النهضة بعمرانها فهي إحدى الركائز الاقتصادية للمدن، وبها تتفاضل لكثرة الأرزاق ونفاق الأسواق من تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة وينعكس المستوى الاقتصادي للمدينة على توسعها العمراني، سواء من حيث الحجم أو الوتيرة فالازدهار الاقتصادي للمدينة يستقطب الناس ويجذبهم إليها رغبة في رغد العيش وتنمية الثروات، فمراكش مثلا احتكرت أهم الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية مما دعا الفئات الغنية المستقرة في المدن المجاورة إلى أن تنتقل إليها، وكذلك فاس التي حافظة على الأهمية التجارية كونها كانت محطة للقوافل التجارية المتجهة من الجنوب نحو الشرق

[1]- حاجيات عبد الحميد: المرجع السابق، ص322، حسن على حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص101- ص102.

[2]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص126، حاجيات عبد الحميد: المرجع السابق، ص321، حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص347.

[3]- الصوفي محمد: المرجع السابق، ص104.

[4]- ابن صاحب الصلاة: المصدر السابق، ص52- ص53.

[5]- ابن صاحب الصلاة: المصدر نفسه، ص52.

[6]- عبد العزيز سالم: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، الإسكندرية، 1405هـ/ 1985م، ص217- ص220.

[7]- حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية...، المرجع السابق، ص402- ص404، شرقي نوارة: المرجع السابق، ص241، ص238- ص240، بوتشيش إبراهيم القادري : حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة...، المرجع السابق، ص122.

والشمال نحو سبتة والأندلس، بذلك غدت فاس عاصمة اقتصادية لمنطقة واسعة من الغرب الإسلامي فزاد عمرانها و ازدهر[1].

لقد مزج الفن المعماري الموحدي بين التأثير البربري الذي لم يتخلصوا منه في ضخامة مبانيهم، متأثرين بالفن الأندلسي من حيث نموذج البناء و الزخرفة وتأثروا بمؤثرات فنية مشرقية[2].

أ – 4 – الأثر الثقافي لازدهار الأسواق:

ارتبطت التجارة بالثقافة ارتباطا وثيقا حيث أن معظم المراكز التجارية كانت مراكز ثقافية مهمة في المجتمعات، كما ساعدت القوافل التجارية على انتقال الحضارات بين المجتمعات، من تلك المراكز فاس، تلمسان، تونس، مراكش، غرناطة، ألمرية[3]، كما نتج عن ذلك التبادل التجاري بين التجار المغاربة والتجار الأجانب تبادل حضاري وتفاعل بين الحضارتين[4]، وكان عدد كبير من العلماء يعملون في حقل التجارة، واتخذوها مهنة لهم حيث كانت لهم حوانيت في قيساريات المدن فعمل بعضهم تجارا للبز، تسفير الكتب وصناعة الورق، الخياطة، صيد الأسماك [5]...

وارتبطت بعض الصناعات التجارية بالنواحي الثقافية كالصناعة الخشبية، الوراقة، كما ساهمت القوافل التجارية بالنواحي الثقافية وتأثير الازدهار الاقتصادي خاصة التجاري في تطوير المنشآت الثقافية في المجتمع[6]، إضافة إلى ذلك كان لوفود الحجاج إلى مكة والحجاز في تنشيط التجارة وذلك الأثر الاقتصادي الذي انعكس على بلاد المغرب الإسلامي نتيجة التبادل التجاري والحضاري معا[7] .

حتمت الحركية التجارية الواسعة التي شهدتها الأسواق مع مستهل ق6هـ/12م وتعقد المعاملات التجارية إلى تطور صناعة التوثيق فحررت عدت عقود التجارية بين التجار، برع الموثقون في توثيق عقود البيوع وهذا

[1]– الطاهر عبد الحق: المدينة الإسلامية الوظائف والتنظيمات، دورية كان التاريخية، ع 28، يونيو 2015م، ص157.

[2]– حركات إبراهيم: المرجع السابق، ج1، ص 340 ، حرز الله محمد العربي: تلمسان مهد حضارة وواحة ثقافية، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1432هـ/2011م، ص137.

[3]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص201.

[4]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص530.

[5]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع السابق، ص202.

[6]– عبد الحليم عبد المعز سمر: المرجع نفسه، ص 203.

[7]– بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص523.

يثبت على تطور المبادلات التجارية وتطور تقنيات التعامل التجاري، كما تطورت دفاتر الحسابات للمشتريات والمبيعات والتي تعتبر مصدرا هاما عن الأحوال الاقتصادية في العصر الوسيط[1].

لم يكن الوراقون مجرد ناشرين بل كانت حوانيت بعضهم تقوم مقام المكتبات والمدارس ودور النشر في العصر الحالي، فكانت حوانيتهم ملتقى العلماء والأدباء وأحيانا يكتري العلماء الحوانيت ليلا لإتمام ما كتبوه نهارا، و لم تكن حوانيت الوراقين مجرد دور للنسخ والوراقة بل كانت مجالس للعلماء والحكماء والأدباء من الوراقين وغير الوراقين وبمثابة نواد أو منتديات عملية وأدبيه وفكرية فضلا عن كونها دورا للوراقة والوراقين، كما أثرت الوراقة تأثيرا بالغا في نشر المعرفة والثقافة بين الناس، وكانت دور الوراقة مركزا للتنوير والإشعاع ومحلات للثقافة والفكر والإبداع ودفعت بمختلف فئات المجتمع إلى التسابق على شراء الكتب، فكان ذلك سببا جوهريا في انتشار حوانيت الوراقين في الشوارع والأسواق، وكانت تلك الملتقيات بين الأدباء والعلماء والفضلاء يتذاكرون فيها الحوادث ويتناشدون الأشعار ويتجادلون ويتساجلون ويبحثون آخر الأخبار الأدبية، فلم تكن هذه الحوانيت مجرد دكاكين للنسخ وبيع الكتب وأدوات الكتابة، بل كانت أيضا مجالس ثقافية يرتادها العلماء والأدباء والشعراء وكانت سوق الوراقين بذلك تجرى فيها المحاضرات والمناظرات ويتبادلون فيها أطيب الأحاديث والأشعار وطرائف الأقوال والأفكار[2]، وعليه للسوق وظيفية تربوية وثقافية من خلال تنشيط المناظرات الدينية والفكرية [3]، والمساجلات الشعرية والأدبية على عادة أسواق العرب القديمة[4]، وحتى الصلاة كانت أحيانا تقام بالأسواق حيث يتقدم أحد التجار ليصلي بأرباب الحوانيت المجاورة له وبكل من كان فيها ممن جلس إليهم ويكون السعي إلى تلك الصلاة جائزة[5] .

ويظهر التأثير الثقافي لازدهار الأسواق في تلبية حاجات السوق من الكتب في سوقين أساسيين: سوق السلطان، وسوق الرعية، ولكل منهما طلباتها الخاصة من العلوم، فكانت الدولة أكبر سوق لتصريف أثمن البضائع العلمية، فإضافة إلى اهتمام الدولة بالعلوم الدينية التي تنفق في سوق الرعية كانت كذلك تشجع على ترويج علوم لا توجد لدى الرعية، ولقد كان الباعة المختصون في هذا المجال يدركون نوعية ما تطلبه هذه الفئة من بضاعة منها

[1]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص524- ص525- ص534.

[2]- بن عيسي مبروك: حركة الوراقة في العالم الإسلامي، وأثرها في نشر التراث العلمي قبل ظهور المطابع الحديثة، مجلة متون، مج 12، ع 2، أوت 2020م، ص198، ص203- ص204.

[3]- الأفغاني سعيد: المرجع السابق، ص82.

[4]- عبد الفتاح عاشور وآخرون: المرجع السابق، ص354.

[5]- ابن سهل عيسي أبي الأصبغ: الإعلام بنوازل الأحكام المعروف بالأحكام الكبرى، تح: نورة محمد عبد العزيز التويجري، ب. م. ن، ط1، ب. م. ن، 1415هـ/1995م، ص744.

بضاعة الأدب، التي لا تنفق كثيرا إلا عندها نظرا لحاجتها لها في إدارتها ومراسلاتها أو مثل الشعر الضروري لتلميح صورتها في محاولة لاكتساب شرعية معنوية غير شرعية قوة السيف التي تملكها، وكان ثمن بيع بضاعة العلم للدولة مربحا، كما أن هذه الأخيرة كانت تنفق بسخاء على العلماء والشعراء وجلبهم إلى مملكتها، بذلك تصبح دار الملك أكبر سوق لتصريف أجود وأنفس البضائع العلمية المتوفرة و لم يصبح سوق العلم بالمغرب نافقا بشكل ملفت إلا عندما توحد المغرب تحت ظل حكم الموحدين بدار ملكهم مراكش، أما أهم بضاعة نافقة في سوق الرعية وهي سوق واسعة العلوم الدينية بصفة عامة وتأتي بضاعة الفقه في مقدمة ما يقبل أغلب الطلاب على دراسته أكثر من المواد الأخرى، كالحديث وعلومه أو القرآن وذلك لأنه أهم وسيلة للحصول على الجاه والثروة وفي ظرف وجيز ولسهولة دراسته ولا تستلزم إتقان عدة علوم[1].

نتيجة لهذا الإقبال على الكتب ازدهرت تجارتها واشتغل بها علماء وأدباء أجلاء وتعددت أماكن بيعها، وإلى جانب الأسواق العامة كانت هناك دكاكين خاصة في أماكن ثابتة، ويبدو أنها كانت متجاورة وكان يطلق على الشارع الموجودة به شارع الوراقين خاصة في المدن الكبرى[2].

على المستوى العلمي ساهمت تجارة الكتب بدور كبير في إثراء الحياة الثقافية وتغذيتها بكل جديد ومفيد، فشاعت المعرفة وعم العلم خاصة لدى الأندلسيين الذين عرفوا بشغفهم للقراءة واقتناء الكتب، ما أدى إلى الإقبال على التأليف وتنشيط الحركة العلمية، وفي نفس الصدد كانت أماكن بيع الكتب سواء في الأسواق أو دكاكين الوراقين أماكن مشهورة بالعلم والتعليم واللقاء بين العلماء، مثال ذلك كان دكان أبي بكر التجيبي (ت 596هـ/1199م) مؤلفا لجلة من طلبة العلم والعلماء بإشبيلية يأتون إليه لمجالسته والاستفادة منه، وفي بلنسية استقر ابن مطروح التجيبي الذي كان وراقا يبيع الكتب وفي دكانه يجتمع البلنسيون تجذبهم إليه ثقافته الواسعة، فكانت هذه الدكاكين إذا من أبرز الأماكن التي أرست دعائم الحياة الثقافية في الأندلس، وكانت مقصدا لطلاب العلم والمعرفة ببلاد الغرب الإسلامي عامة في العهد الموحدي، ومن زاوية أخرى لم يكن بائعوا الكتب مجرد تجار ينشدون الربح وإنما كانوا أدباء ذوي ثقافة عالية اختاروا هذه المهنة لأنها توفر لهم فرص القراءة والاطلاع ونسخ الكتب المهمة منها، ونتيجة لذلك تشجيع العلماء على التأليف والإنتاج، الأمر الذي يقضي بازدهار الحركة العلمية عصر الموحدين، ولابد من الإشارة أن التجارة في الكتب مثلت مورد للدخل لبعض العلماء فإذا لم يكن

[1]- أسكان الحسين: تاريخ التعليم بالمغرب خلال العصر الوسيط (1-9هـ/7-15م)، مطبعة المعارف الجديدة، د.ط، الرباط، 1423هـ/2004م، ص99، ص102- ص103، ص100.

[2]- علي سليمان محمد: المرجع السابق، ص79- ص80.

العالم ذا منصب و لم يجد ما يعيش منه اشتغل بنسخ الكتب وبيعها مثل: الضبي (ت 599هـ/1202م) احترف نسخ الكتب وحصل من عمله هذا مالا كثيرا، وعلي ابن محمد بن ديسم (ت 624 هـ/1227م) من مرسية كان يعيش من نسخ وبيع الكتب ومنهم من حققت له تجارة الكتب ثراء مثل: أحمد بن أبي القاسم الذي أكثر من شراء الكتب وأنفق عليها بسخاء حتى لقد أثرى كثير من التجار نظير العمل معه فيها[1].

ومن جانب التراث التاريخي ساهمت حرفة الوراقة ونسخ الكتب في تقييد العلم وحفظه من الضياع والسفر عبر الزمن، وأجل ما قامت به الوراقة في هذا الاتجاه هو حفظ كتاب رب العالمين بنسخه ونقله إلى العالمين وكذا السنة النبوية، وهي بذلك حقيقة بكمال الشرف وفضل المترلة من الأزل إلى الأبد، لقد أثرت الوراقة المكتبة العربية والإسلامية[2].

ب- أثر تراجع نشاط الأسواق:

ب -1 - الأزمات الاقتصادية:

شهدت الدولة الموحدية في طور انحلالها تدهورا خطير على المستوى الاقتصادي وتراجع نشاط الأسواق الذي تسبب في تداعيات اجتماعية مزرية أثرت سلبا وبعمق على كيان الدولة واستمرارها، وتماشيا مع ما تم ذكره من أزمات سياسية وحروب وفتن واضطراب حبل الأمن وسيادة الفوضى سببا رئيسيا في حالة الانهيار الاقتصادي الذي شهدته الدولة في الفترات الأخيرة من عمرها[3].

وتفسيرا لذلك تأثرت الزراعة والتي عرفت ضعفا وشحا على مستوى الإنتاج بسبب هجرة الفلاحين لأراضيهم، وتوجههم نحو المدن ونفس المصير لقيه القطاع الحرفي فقد عرف هذا النشاط تراجعا خطيرا بفعل شح الموارد الأولية الزراعية نظرا لتدهور النشاط الزراعي، وتأثير الوضع الأمني السلبي على التجارة، ما شكل عائقا أمام عملية تسويق المنتجات الحرفية، إضافة إلى المكوس والمغارم التي أثقلت كاهل الناس ناهيك عن أعمال التخريب

[1]- علي سلمان محمد: المرجع السابق، ص84- ص85.

[2]- بن عيسي ميروك: المرجع السابق، ص203.

[3]- صديقي عبد الجبار: سقوط الدولة الموحدية..، المرجع السابق، ص136- ص137.

التي لحقت بالورشات والمنشآت الحرفية ودور الصناعة ومختلف الدكاكين وتدمير مختلف وسائل الإنتاج بسبب الحروب الطاحنة التي خاضتها الدولة[1].

من البديهي أن يؤثر تراجع التجارة الداخلية على مستوى الأسواق في الفلاحة والحرف لأن العلاقة الموجودة بين أسس الاقتصاد هي علاقة تكاملية، فإذا تأثر أحدها سلبا كان له آثار سلبية على باقي الأسس الأخرى وهذا استنادا على ما تقدم ذكره في هذه الدراسة- عنصر عوامل تراجع نشاط الأسواق- حتى التجارة الخارجية تعرضت لنكسة عظيمة لتدهور التجارة الداخلية بالأسواق.

ومما زاد من تأزم الوضع هو تلك السياسة الضريبية المجحفة خاصة في دور الضعف والانحلال حيث شكلت السياسة الجبائية عاملا مباشر في تدهور أوضاع السكان فلاحين وحرفين والتجار، حيث خرج الخلفاء الأواخر الموحدون عن السياسة الضريبية التي سار عليها الخلفاء الموحدون الأوائل والتي شكلت في الواقع عائقا في طريق الازدهار الاقتصادي[2]، وفي المقابل لم يكن وضع الصناع وصغار التجار جيدا إذ كانت أجورهم قليلة ومستواهم المعيشي متدنيا ما دفع بالبعض منهم تغيير مهنته[3].

أدى تراجع نشاط الأسواق إلى أزمة ارتفاع الأسعار بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بالمواد الأساسية التي يعتمد عليها الناس من معيشتهم[4]، فمن التجار من استغل مثل هذه الأزمات لتسويق بضائعهم بأثمان مضاعفة من أجل تحقيق أرباح طائلة من وراء هذه العملية وبطبيعة الحال على حساب العامة والمستضعفين[5].

ويلاحظ أن ظاهرة الاحتكار قد اتسع نطاقها في فترات تراجع الأسواق كنتيجة حتمية استغلها بعض التجار لتحقيق الربح السريع، كما سبقت الإشارة لها نتيجة ارتفاع موجات الغلاء من فترة للأخرى، كما حدث في الفترة الانتقالية ما بين المرابطين والموحدين أو مرحلة انهيار الدولة، بالإضافة إلى أثر المجاعات والقحط وانطلاقا من هنا مس الاحتكار بالدرجة الأولى المواد الاستهلاكية الأساسية التي كان يقوم عليها معاش السكان خاصة مادة

[1]- صديقي عبد الجبار: سقوط الدولة الموحدية..، المرجع نفسه، ص139، سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص366- ص369.

[2]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب..، المرجع السابق، ص373.

[3]- غالب مصطفى الزغول جهاد: المرجع السابق، ص206.

[4]- سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص110.

[5]- بصديق عبد الكريم: المرجع السابق، ص140.

القمح، وذلك لعلم هؤلاء المحتكرين بحاجة الناس إليها في أقواتهم مما يضطرهم إلى ابتياعها مهما غلا ثمنها فكانت بذلك تجارة الحبوب تدر على هؤلاء التجار أرباحا طائلة[1].

ولعل أهم أثر لتدهور الأسواق فراغ خزينة الدولة في الكثير من الأحيان حيث تبع هذا التأزم الاقتصادي خصاص مالي عويص عانت منه الخزينة الموحدية بعد واقعة العقاب، إلى درجة أن الخليفة المرتضى لم يجد ما يؤدي به رواتب الجيش النظامي بسبب فراغ بيت المال في غالب الأوقات[2].

ب – 2 – التدهور الاجتماعي:

طبعي أن يؤدي تراجع نشاط الأسواق إلى تدهور اجتماعي جسد الظروف الاجتماعية الصعبة التي عاشها الرعية وأهمها الفقر، وذلك لوجود علاقة جدلية بين الفقر والاقتصاد لأن الأسباب الاقتصادية ساهمت بدورها في استفحال الفقر داخل المجتمع، كعامل جباية الضرائب من مكوس ومغارم وكذا غلاء الأسعار بالأسواق وانعكاسها على أفراد مجتمع الغرب الإسلامي خاصة أيام الكوارث الطبيعية والبيئية، ضف إلى ذلك ظاهرة الاحتكار وما تخللها من أزمات على المجتمع[3].

شكل الفقر ظاهرة اجتماعية اقتصادية إذ مست طبقة عريضة داخل المجتمع الموحدي بسبب الأوضاع الخطيرة التي شهدتها بلاد الغرب الإسلامي، التي كشفت بعمق عن عدد كبير من الفقراء الذين مستهم الحاجة بسبب انتشار المجاعات وارتفاع أسعار المواد الغذائية ونفاذها في الأسواق، أو احتكارها من طرف التجار مما أدى إلى استفحال ظاهرة الفقر الذي أعتبر مصدر العديد من المشكلات فألقي بظلاله على العديد من القضايا الاجتماعية التي هزت وخلخلت كيان المجتمع الأندلسي، بمساهمته في ارتفاع عدد اللصوص وقطاع الطرق

[1]– بن خيرة رقية: الآفات الاجتماعية في الأندلس ما بين القرنيين الخامس والسادس الهجريين (ق11–12م)، دراسة في ظاهرة الانحراف، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في تاريخ الحوض الغربي المتوسط، تاريخ وحضارة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطنبول ، معسكر، الجزائر، 1437–1438هـ/2016–2017م، ص191– ص192.

[2]– سكاكو حورية : التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط..، المرجع السابق، ص110، صديقي عبد الجبار: سقوط الدولة الموحدية..، المرجع السابق، ص140.

[3]– خليلي بختة: الفقر بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع هجريين (15/13م) واقعه وآثاره (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الغرب الإسلامي ، تاريخ و حضارة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى اسطنبول، معسكر، الجزائر، 1436–1437هـ/ 2015–2016م، ص123– ص124.

واستفحال ظاهرة التسول، ناهيك عما خلفه من آثار على صحة المستضعفين بانتشار الأمراض الخطيرة بسبب سوء التغذية[1].

لقد مثل البؤساء السواد الأعظم من الجماهير الإسلامية بالدولة الموحدية وأول وأكثر فئة أفرزتها الأزمات الاقتصادية وتراجع نشاط السوق بشكل ما والتي كان الفقر وضيق الحال وبؤس المعيشة يشكل قاسما مشتركا بينها، وكانت تكدح كدحا من أجل الحصول على لقمة العيش دون أن تصل إلى مستوى الكفاف[2]، ولقد ألقى الفقر بضلاله على العديد من القضايا الاجتماعية التي هزت المجتمع الموحدي، من خلال مساهمة في انتشار الأمراض وسوء التغذية وظهور مشكلة السرقة وتبنى آخرون التسول نتيجة عجزهم عن تحصيل قوت يومهم[3].

جسدت ظاهرة التسول أزمة اجتماعية خطيرة نشأت عن التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المغربي، الأندلسي في ق 6هـ/12م واستفحال الفوارق الاجتماعية خاصة بعد موقعة العقاب، وبناءا على ذلك شريحة المتسولين لم تكن سوى إفراز لهذه الأزمات وانعكاس للتمايز الاجتماعي الذي تمخض عنه بروز تناقضات اجتماعية، وقطاعات غير قادرة على تحصيل عيشها عاجزة عن الاندماج في عملية الإنتاج[4]، لقد هاجم الإسلام ظاهرة التسول لأنه يشجع على قيم تعرقل التنمية أبرزها احتقار العمل وبذل الجهد فضلا عن رذائل أخرى ترتبط بها كالكسل والخمول والعجز والطمع فيما بأيدي الناس، إضافة إلى فقدان خُلق الصبر على مشقة الكسب والتطوير والترقي[5].

الجدير بالذكر أن أهل الأندلس أحبوا العمل والكد ونظروا إلى التسول نظرة منفرة واستقبحوا عادة التسول فلا تجد بالأندلس سائلا إلا أن يكون صاحب عذر، بينما ترتفع نسبتهم بالمغرب[6].

---

[1]- عدالة مليكة: ظاهرة الفقر بالأندلس في العصر الموحدي، مجلة عصور، ع 24 -25، جانفي- جوان 2015م، ص125.

[2]- بوتشيش إبراهيم القادري: النوازل الفقهية وكتب المناقب...، المرجع السابق، ص02.

[3]- عدالة مليكة: ظاهرة الفقر بالأندلس...، المرجع السابق، ص134.

[4]- بوتشيش إبراهيم القادري: ظاهرة التسول في الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري ضمن أعمال الملتقى الدولي للتاريخ حول : التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، بالتنسيق العلمي بين مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة وقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 23- 24 أفريل 2001م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص177- ص178.

[5]- ذياب محمد: الفكر الاقتصادي عند أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، دراسة تحليلية لكتابه الأموال (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الاقتصاد الإسلامي)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 1427-1428ه/2006-2007م، ص206.

[6]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي..، المرجع السابق، ص188.

أما بالنسبة للأماكن التي كان يتجمع فيها المتسولون وفي مقدمتها المساجد والجوامع والأسواق والطرقات وحتى أبواب المنازل، وكانوا يستغلون المواسم والأعياد الدينية لاستدرار عطف الناس كعيد عاشوراء...، ولقد عرفت ظاهرة التسول انتشار كذلك بين النساء[1].

يمكن القول أن طبقة المتسولين لم يكن لها أي دور في عملية الإنتاج بل شكلت عبء ثقيلا على كاهل الدولة الموحدية التي عجزت عن استيعابهم وإدماجهم في كيان المجتمع، فضلا عن بعدهم عن المواقع السياسية والحقول المعرفية غير أن المتصوفة قد تعاطفوا معهم، ولكن موقف السلطة ظل سلبيا اتجاه ظاهرة التسول في الأندلس، فلم ترد إشارة واضحة عن أي محاولة قامت بها لاستئصال هذه الآفة أو إيجاد حلول ناجعة لها، ومن ثم بقيت قيم الرحمة والإحسان من جانب الرعايا تجسد الحل الوحيد للتخفيف من بؤس هذه الفئة الاجتماعية[2].

وعليه تعتبر تلك الصدقات الكثيرة خاصة من طرف الزهاد والمتصوفة خير دليل عن أحد أهم مظاهر التآزر والتضامن الاجتماعي مع طبقة الفقراء والمساكين، فتنافسوا في إنفاق الطعام على المتضررين جوعا كما اهتموا بتوفير الطعام للجياع والمحتاجين، بل من المتصدقين من كان يطيل الجلوس في آخر النهار خشية أن يأتي محتاج ضعيف[3]، مثال ذلك كان أهل مدينة قفصه أهل يسار وفيهم خير كثير ولهم صدقات وكساء المساكين، وهذه صفات حميدة نابعة من أتباع التعاليم الإسلامية السمحاء الداعية للبر والتقوى ومساعدة الآخرين[4]، كما ساهم المتصوفة لمساعدة هذه الفئة مثال ذلك أبو العباس السبتي كان ينادي في الأسواق والطرقات بمراكش مطالبا الناس بالتبرع على المحتاجين[5].

ومن المشاكل الاجتماعية الأخرى التي أفرزها الأزمات الاقتصادية بالأسواق انتشار ظاهرة اللصوصية التي تشكلت من ظروف اجتماعية صعبة لارتفاع الأسعار زمن الكوارث الطبيعية أو في فترة الحروب، ولعجز هذه الفئة في تحصيل قوت يومها فتتسع ظاهرة الفقر لديهم فتظهر فئة ناقمة ومتمردة تتبنى اللصوصية للحصول على

---

[1]- بوتشيش إبراهيم القادري: المتسولون في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين والموحدين، فصل من كتاب: الإسلام السرى في المغرب العربي، سينا للنشر، ط1، القاهرة، 1416هـ/1995م، ص165- ص168.

[2]- عدالة مليكة: ظاهرة الفقر بالأندلس...، المرجع السابق، ص141، بوتشيش إبراهيم القادري: المتسولون في المغرب...، المرجع السابق، ص171- ص172، بوتشيش إبراهيم القادري: ظاهرة التسول في الغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص181.

[3]- عدالة مليكة: عامة الأندلس في العصر الموحدي...، المرجع السابق، ص189.

[4]- فضل حسين عباس: مدينة قفصة في عصر الموحدين، 541-668هـ/1146-1269م، دراسة في أحوالها الاقتصادية و السياسية، مجلة آداب البصرة، ع 50، سنة 2009م، ص193.

[5]- بوتشيش إبراهيم القادري: العوام في مراكش...، المرجع السابق، ص123.

العيش[1]، خاصة أولئك الذين لم يسعفهم الحظ في إيجاد حرفة ما عاجزين عن كسب رزقهم ناقمين عن الأوضاع مما حدا بهم إلى احتراف أعمال اللصوصية[2].

استفحلت ظاهرة السرقة وكانت أكثر تهديدا للطرق والمسالك عندما اتخذت طابع الحرابة فيتعرضون لمسلك التجار ويراقبون تحركاتهم ويأخذون أموالهم، تزايد عدد اللصوص بسبب الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية بالمدن وكثرت تحركاتهم ليلا [3].

أدى الخراب الاقتصادي والعمراني من جهة وتوالي المجاعات وسنوات القحط والجفاف وغلاء الأسعار إلى انتشار ظاهرة الهجرة هروبا من الأوضاع القاسية[4]، والتي اعتبرت ظاهرة مخلة بالعمران وحركة السكان نحو المدن أوقات هذه الأزمات يحدث فراغا عمرانيا رهيبا في الأرياف ويقابله اكتظاظ في المدن التي كانت قبلة للهجرة، مما ينتج عنه انحسارا في التمدن[5]، مثلما حدث بالجهة الشرقية للدولة الموحدية لمدينة القيروان أو شمال الأندلس فتزايدت تحركات بشرية طوعية اضطرارية.

وخلاصة القول إن التدهور الاجتماعي قد تشعبت مظاهره وتباينت تجلياتها وتمثلاتها .

ب – 3 – تراجع العمران:

أثرت الأزمات الاقتصادية على نشاط الأسواق فكان كسادها يؤذن باختلال العمران فيؤثر على الدولة إذ لا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل[6]، وهذا ما أسفرت عنه الفوضى العارمة التي صاحبت سقوط الدولة الموحدية أن توقفت حركة العمران والبناء وأصاب الدمار ما شيده الموحدون في طور الازدهار، ففي فاس اضمحلت الكثير من المنشآت الصناعة والعمرانية، وكثر الخراب في ديار مراكش، وفي مكناس اندثرت مدائنها القديمة، ولم يبق سوى الصوامع والأطلال العتيقة، وأما الرباط فتهدم جامع حسان الذي نقضه السعيد ليصنع بخشبه الأجفان الغزواتية، وفي هذه الفترة خربت مدينة مغيلة التي لا تزال أطلالها قائمة غرب فاس، وهدم الموحدون أسوار فاس

[1]– عدالة مليكة: ظاهرة الفقر بالأندلس...، المرجع السابق، ص137.

[2]– بوتشيش إبراهيم القادري : العوام في مراكش...، المرجع السابق، ص122.

[3]– بن خيرة رقية: المرجع السابق، ص179، عدالة مليكة: ظاهرة الفقر بالأندلس...، المرجع السابق، ص137– ص138.

[4]– سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب...، المرجع السابق، ص375.

[5]– مزدور سمية: المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط...، المرجع السابق، ص237.

[6]– يورايو عبد الحفيظ: مدينة قسنطينة في أدب الرحلات، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في أدب الرحلات)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1428–1429هـ/2007–2008م، ص14.

وسلا وسبتة بل وخربوا مدن بأكملها خلال صراعاتهم المريرة مع مناوئهم واختفت مدينتين كانتا تقعان شمال مدينة فاس و هما صاع و بني تاودا، أما سلا فقد دخلها النصارى عام 688هـ/1259م وخربوا الديار وأشعلوا في كل ما وجدوا في ديار المدينة وأسواقها من الأثاث والأمتعة والفرش وغير ذلك من السلع، و لم تستثن هذه الوضعية المنشآت الحرفية ودور الصناعة، التي تلاشت بسبب تخريبها وهجرة الناس لها، و تبع ذلك عودة الناس إلى الترحال والرعي على حساب التمدن هروبا من الواقع الأمني المزري، وتراجع نشاط الحرفي والتجاري بأسواق المدن [1].

إن خراب العمران لا يقتصر على الأزمات الاقتصادية حتى الكوارث الطبيعية أثرت على المدن تأثيرا كبيرا مثلما حدث في أعوام (574هـ/1178م) و(597هـ/1200م) عندما تعرضت الأندلس إلى سيل عظيم جارف غمر المدينة بأكملها فتعرض عمرانها إلى الخراب، وسقطت العديد من المباني والدور حتى بلغ عددها ستة آلاف دار، وقد اجتاح هذا السيل معظم معالم اشبيلية وقرطبة وراح ضحيتها أعداد كبيرة من الناس. كما دمرت الحروب من حصون وقلاع المدينة الحدودية[2].

[1]- صديقي عبد الجبار: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الإسلامي خلال مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، مج 5، ع1، جوان 2016م، ص286- ص288.

[2]- لازم عبد اللطيف آفاق: الأزمات الاقتصادية وأثرها في المجتمع الأندلسي (422-897هـ/1030-1491م)، ملحق خاص بالعدد 15، كانون الأول 2013م ، للبحوث المستلة، ص291.

خاتمة

توصلنا في خاتمة هذه الدراسة المتواضعة إلى جملة من النتائج أهمها:

– شهدت بلاد الغرب الإسلامي نشاط الأسواق قبل العصر الموحدي، وتواصل تطورها وتوسع انتشارها وتعددت أنواعها بين الأسواق الحرفية والمهنية في فترة الدولة الموحدية، وتأتي في مقدمتها الأسواق الدائمة والتي لا تكاد تخلو أي مدينة منها، كما نشطت الأسواق المؤقتة التي كانت تعقد لفترة محدودة من الأسبوع أو الشهر أو السنة، هذا النوع من الأسواق خدم أكثر أهل القرى والأرياف لأنها كانت تعقد غالبا بالقرب من مقر سكناهم، ورافق الحملات العسكرية أو قوافل الحج نوع من الأسواق المتنقلة لتوفير ما يحتاجونه على طول الطريق، واتضحت لنا أنواع من الأسواق الأخرى شهدتها الدولة الموحدية حسب معيار المكان، وهي أسواق المرافئ وأسواق الطرق التجارية وتميزت هذه الأسواق بالسلع الأجنبية باعتبارها مناطق عبور للتجارة الخارجية، هذا إضافة إلى أسواق الحصون والأسواق الجبلية التي اتصفت بالطابع الأمني والبساطة.

– وبجانب هذه الأنواع من الأسواق برزت ظاهرة التخصص بالأسواق وخاصة أسواق المدن، أي أن تتجمع كل طائفة من التجار في سوق خاص بها تنسب إليه، وهو ما يسمى أيضا بنظام الطوائف أو التنظيم الحرفي، حيث تعرضت الأسواق إلى هيكلة تنظيمية على مستوى الأمكنة وتهيئة أرضية وجغرافية، بحكم موقعها من المؤسسات السياسية (القصر) والدينية (المسجد)، وتم تصنيفها وفق معايير تعتمد في الأساس على نوعية السلع المعروضة للبيع أو الحرف التي تزاول بها، فقد كان كل سوق من الأسواق يضم عدة متاجر في سلعة واحدة، نظمت بشكل جعل لكل سوق شارع معلوم يختلف عن الأسواق الأخرى، كما تدرجت مواقعها على مستوى المدينة حسب درجة الضرر من مركز المدينة إلى أبوابها، وخارجها بالقرب من أسوارها، أو بالقرب من الأنهار لحاجة بعض الحرف للماء، و ظاهرة التخصص بالأسواق هي خاصية عمت المدن الإسلامية بشكل عام في العصر الوسيط، حولت الأسواق إلى أكبر فضاء للاستثمار والإنتاج.

– تكونت لنا صورة إجمالية عن أصناف الأنشطة الحرفية المزاولة في أسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي، والتي يمكن تصنيفها حسب المادة الأولية في التصنيع إلى: حرف قائمة على الإنتاج الزراعي والخشبي والحيواني مثل: صنع الزيت، وطحن الدقيق، وتحضير الخبز، وصنع السكر، وتحضير العقاقير والعطور، وحرفة الوراقة، وصنع السلال، وحرفة النسيج، والصباغة، والدباغة...، أو حرف قائمة على المعادن مثل: صنع الأدوات المنزلية، والأدوات الفلاحية، وصنع الحلي، أو حرف مهنية أخرى مثل: حرفة الخزف والفخار، وحرفة الزجاج، وصنع

الملح، وصنع الصابون، وصنع الشمع...، وتشهد الكتابات التاريخية على تفنن الحرفيين في عملهم لتوفر مقومات الصناعة ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي، وخاصة الأندلسيون الذين عرفوا بمهارتهم مقارنة مع المغاربة.

– نستنتج مما تقدم ذكره من وصف معماري لبعض أسواق مدن الغرب الإسلامي الموحدي انسجام بين المنشآت الاقتصادية والمالية للسوق من حيث نوعية البناء والنمط المعماري، إذ عادة ما يتكون السوق من أجزاء وفروع متداخلة ومتلاصقة، من حارات ومعابر رئيسية وفرعية للبيع المفرق والحرف، وعلى العموم تتشكل هيكلة السوق من مجموعة من المنشآت التجارية بصور متعددة، تتشابه في الوظيفة وتختلف في الموقع والحجم، أصبحت بعد تطور الحركة التجارية والتخصص الحرفي والمهني منشآت تجارية لها مسميات للدلالة عليها ذات طابع اقتصادي، تضم حوانيت متلاصقة صفا متصلا يقابله صف مماثل يفصل بينهما ممر معقود والمصانع التي تتركز بها الحياة الصناعية والتجارية، والقيصاريات التي تدل على ازدهار الحركة التجارية والسويقات والرحبات والتربيعات، والمخازن المخصصة لحفظ أنواع البضائع بها، وحظائر لإيواء الدواب وفنادق لإقامة الغرباء فضلا عن دورها التجاري.

– رسمت لنا هذه الدراسة شبكة الطرق التجارية الموزعة على مستوى مساحة بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي، والتي تعددت وتنوعت بين طرق برية ونهرية وبحرية ربطت بين الأسواق، بذلك تنوعت وسائل النقل التجاري في هذه الفترة إلى وسائل للنقل البري، ووسائل للنقل النهري والبحري، نظرا لتنوع المجالات الجغرافية والأقاليم المناخية في أقطاره، ولِمَا تطلبه النشاط التجاري في الأسواق من نقل للبضائع من مكان لآخر، قد يكون من مركز الإنتاج إلى السوق، أو من سوق إلى سوق آخر، أو داخل السوق الواحد، حيث كان النقل صعبا ومكلفا، من هذه الوسائل: الحمالين، العربات، الدواب، الزوارق والسفن التجارية.

– أكدت هذه الدراسة أن أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي ازدهرت بالإنتاج المحلي، فشهدت معرضا لعدة سلع اختلفت أصنافا وأنواعا ووظيفة وسعرا ومنها ما تفنن الحرفيون في صناعتها وإتقانها، من هذه السلع: مختلف المحاصيل الزراعية من: القمح، الشعير، مختلف البقول، الأرز، السمسم، الدخن، الذرة...، وسائر الفواكه والخضر: كالتفاح، البرتقال، الإجاص، الخوخ...، والمحاصيل الزراعية الصناعية مثل: الحرير، القطن، الكتان، القنب، قصب السكر...، والمكسرات والفواكه الجافة: كاللوز، الفستق، الجوز، البلوط، التين المجفف، الزبيب...، والأعشاب الطبية والعطرية مثل: الحناء، الكمون، الكروياء، الزعفران، النيلة، الأرقان...، ومختلف الحيوانات ومنتجاتها من: المواشي، الدواب، الدواجن، الألبان، الأجبان، السمن، اللحوم، البيض،

العسل...، وتعددت الثروات البحرية من: أنواع الأسماك المختلفة، المرجان، اللؤلؤ، العنبر ...، وسلع مصنعة من: زيت الزيتون، الدقيق، ماء الورد، الملابس القطنية والكتانية والحريرية، بسط الصوف، الأواني الزجاجية والنحاسية، الجلود المدبوغة، نبيذ العسل، الخبز، الخل، الورق، الأسرة المرصعة، مختلف أنواع الحلي، آلات العروس....، والرقيق بمختلف أجناسه....وغير ذلك. فانتشرت الدكاكين والمحلات لبيع هذه السلع في أسواق متخصصة، حققت بذلك اكتفاء للأسواق الداخلية للدولة الموحدية ولبت متطلبات السكان، والفائض منها وجه نحو التجارة الخارجية لما تدره من أرباح طائلة، كما يلاحظ حضور السلع المستوردة المجلوبة من مختلف المناطق المجاورة للدولة الموحدية من سلع سودانية: الذهب، الرقيق، اللمط، جلود الفنك، ريش النعام الأبيض والأسود، طيور النعام والببغاء، الشب الكواري...، وسلع أوروبية: القماش، الأخشاب، السفن، المصنوعات الزجاجية، الحديد، مواد مصنعة...، وسلع أخرى مشرقية: التوابل، العقاقير، المنكهات، العطريات، الأصبغة، اللواذع الكاوية، العطور....

– شهدت أسعار السلع بأسواق بلاد الغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي تقلبا بين الارتفاع والانخفاض، لأنها لم تكن بمنأى عن الأحداث السياسية والظروف الطبيعية وفقا لنظرية العرض والطلب، ففي أيام الرخاء يكثر الإنتاج ويفيض عن الحاجة فتنخفض الأسعار، أما في أوقات الشدة يقل الإنتاج ولا يفي بحاجة السكان فترتفع الأسعار، كما كان السبب في تقلب الأسعار التحكم في عرض السلعة ليس لقلتها وإنما لاحتكار الناس لها تحسبا لوقوع عوارض وأزمات، ومن الثابت أن الفقهاء حرموه لما فيه من مضرة على الناس فهم متفقون أن علة المنع من الاحتكار غلاء الأسعار خاصة أوقات المجاعات والكوارث، ومنعوا الجلاب من بيع الطعام في الفنادق والدور وألزموهم إنزاله إلى السوق حتى يدركه الضعيف ولا يستأثر به أولو القوة، وباعتبار ظاهرة الاحتكار من المنكرات عُهد إلى المحتسب منعها والعقاب عليها، والذي مثل تدخل السلطة في تحديد الأسعار إذا اقتضى الأمر، وذلك بتحقيق ربح معقول للبائع وحماية المستهلك في ألا يدفع غير الثمن العادل، فمراقبة الأسعار وضبطها كانت من الأمور الضرورية للمحتسب داخل الأسواق منعا للزيادة، وكذلك معاقبة المخالف في التسعير من التجار، وعلى الرغم من ذلك فإن عملية فرض التسعير لم تكن تتم إلا عن رضا حتى لا يظلم أحد، يؤمر التاجر الالتزام بالسعر داخل السوق، وبالتشاور بين والي السوق والعدول والأمناء والبياعين لما تقتضيه المصلحة العامة ومصلحة أهل السوق، لذلك فإن السعر وهو المحدد لقيمة البضاعة يعتبر من المسائل المعقدة، الأمر الذي يجعل معرفتها وتحديدها صعبا والسبب في ذلك موقف التشريع من التسعير من جهة، والظروف المتصلة بذلك من جهة ثانية، وبالتالي أثرت الأسعار على حركة التجارة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي.

– تحدثت الدراسة عن بعض أنواع البيوع المشروعة وغير المشروعة بشكل عام، ووضحت أن طرق البيع والشراء كانت تتم وفق الشريعة الإسلامية بحكم نشاط المحتسب وأعوانه بالأسواق، وذلك لتسهيل حركة النشاط الاقتصادي بصفة عامة والتجاري بصفة خاصة، وتسهيل طرق المعاملة بين التجار والمشترين وضمان حقوق كلا الطرفين. ويظهر مما تقدم ذكره أنه لم يكن هناك ما يمنع تكوين شركات تجارية، التي كانت بمثابة الضمان والتأمين للعمليات التجارية أساسها الثقة المتبادلة بين طرفي الشراكة، وذلك لأن التجارة أضحت في بعض الأحيان مخاطرة وخاصة في تلك الأوقات التي يسود فيها الاضطراب الداخلي وقطع الطرق والقرصنة البحرية، فكان الخوف هاجسا كبيرا لدى البحار أو تجار القوافل التجارية المتنقلين من بلد لآخر.

– كشفت هذه الدراسة أن الدولة الموحدية سعت من خلال إصدار النقود إلى توحيد العملة في بلاد الغرب الإسلامي، من أجل وضع حد للفوضى الناتجة عن تعدد العملات في البلد الواحد تسهيلا للعمليات التجارية الداخلية والخارجية، إضافة إلى إحداث تعديل هام في الوزن والحجم، والنقوش الكتابية، والشكل خاصة العملة الفضية ذات الشكل المربع التي ميزت النظام النقدي للدولة الموحدية، والعملة الذهبية رغم استدارتها إلا أنه يتوسطها مربع، هذه الخاصية ستظل متبعة حتى بعد الموحدين كما أثرت على عملة الدول المعاصرة لها، وهذا لارتفاع قيمتها المالية حيث كانت تمثل عملة التداول التجاري داخليا وخارجيا.

– أثبتت هذه الدراسة أن الدولة الموحدية لم تقم بإصلاحات كبيرة و مباشرة في ميدان المكاييل والأوزان والمقاييس ذلك لأنها قامت على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو الأساس الذي قامت عليه الدولة المرابطية التي سبقتها واعتبروا أن هذه الأمور وغيرها من توابع الحسبة، الأمر الذي جعلهم لا يبادرون في توحيد المكاييل والأوزان والمقاييس. لكنها كانت متعدد الأنواع والأحجام والأشكال حسب السلع المراد تقديرها أو وزنها أو كيلها أو قياسها ، ويجب التوضيح أن المحتسب وأعوانه كانوا يجوبون بمعاييرهم ومكاييلهم وموازينهم النموذجية شوارع الأحياء التجارية، وضبط وتقييد كل الشبهات والمخالفات سواء في النوعية أو التسعيرة أو في الأدوات المستعملة، التي لا تتوفر على الصبغة الشرعية.

– تطرقت الدراسة إلى تحليل بعض أنواع الوثائق التجارية التي تعتبر أحد الوسائل المستعملة في المبادلات التجارية وهي: عقود تجارية اختلفت صيغتها حسب العملية التجارية (عقد بيع، عقد استئجار صانع، عقد استئجار دكان...)، لذلك اهتم الموثقون والعدول بتسجيل عمليات البيع والشراء، والكراء، والإيجار، ورسوم الاستحقاق، ونظرا لأهميتها في المحاسبة المالية وتحصيل المكوس من جانب السلطة، ومعرفة الأرباح التجارية

وتسهيل المعاملات، لاسيما تلك المتعلقة بالوسطاء والوكلاء خارج البلد، لأن المعاملات المالية الخارجية لبلاد الغرب الإسلامي عرفت إلزامية التعامل بالعقود التجارية المختلفة، وهو ما اعتبرته السلطة شرطا أساسيا للتعامل مع التجار الأجانب حفاظا لحقوق الجميع، وتجاوزا لمختلف مشاكل اللغة والتواصل بين الطرفين، ولما تعرفه العملات من اختلاف بين طرفي هذا التعامل التجاري وهو ما ساهم في ظهور نشاط الموثقين، وبذلك أصبحت الوثائق الأكثر إفادة لتاريخ التجارة الخارجية لبلاد الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، هي سجلات الموثقين بما حملته من عقود الطلبيات والشركات البحرية، وعقود الكراء البحري، والمبيعات، أما الصكوك والسفاتج (الحوالات) تعتبر نوع من الوثائق التجارية استخدمها أهل المغرب والأندلس في المعاملات التجارية المتنوعة كدفع الديون وفي أعمال البيوع والشراء وخاصة الضخمة منها، فالهدف هو نقل النقود من مكان لمكان دون التعرض لأخطار الطريق، فهي وسيلة للحيلولة دون نقل المبالغ الكبيرة من بلد لآخر، وكانت تستخدم أيضا في تحويل الدين من شخص لآخر، وأصبح من الممكن تصفية الحساب بين تجار من مدن وأقاليم مختلفة دون الحاجة لنقل النقود، كونها خفيفة الحمل بعيدة عن يد اللصوص فكانت من الوسائل المأمونة من الضياع والسرقة، ووفرت جانب هام من الائتمان للتجارة بين الأقاليم الجغرافية، وهو ما يمكن اعتباره تطورا في المعاملات التجارية ومظهر من مظاهر الوحدة الاقتصادية، أما بالنسبة للمعاهدات التجارية تعتبر وثائق تجارية شهدتها الفترة الموحدية نصت بنودها على احترام حرية التجارة واحترام السفر في البر والبحر، لاعتناء الموحدين بالتجارة الدولية مما جعلهم ينظمون عددا من المعاهدات التجارية والاتفاقيات أو تبادل بعض الرسائل، حسب الظروف السياسية والاقتصادية مع بعض الدول.

– يتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن تطبيق معالم نظام الحسبة برزت جليا في العصر الموحدي، وساهمت بدورها إلى جانب وظيفتي القضاء والمظالم في إقرار الحق والعدل بين الناس في الدولة الموحدية، فالحسبة من الوظائف الدينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي بذلك معاونة للقضاء، إذ تسهر على تنفيذ القوانين المتعلقة بالمصالح والآداب العامة، وتعمل على حماية الجمهور من الغش والاستغلال، ولها صلة وثيقة مع الشرطة في حماية الرعية حيث يعد المحتسب الشرطي المسؤول عن الأسواق والآداب العامة، لذلك حدد العلماء شروطا لابد من توفرها فيمن يضطلع بوظيفة الحسبة، لأن المحتسب هو المنظم الحقيقي للحياة الاقتصادية عامة في المدينة وللحياة التجارية والصناعية على وجه الخصوص، ونظرا لأهمية الحسبة حرص الموحدون على تعيين أمناء الأسواق لمساعدة المحتسب في مهمته، وكان الخلفاء يستمعون لآرائهم وغايتهم في ذلك حفظ نظام الأسواق ونظافتها، بذلك قامت خطة الحسبة على الرقابة القبلية والبعدية جامعة بين النظر الشرعي والزجر السلطاني، فمهمة المحتسب تقوم على أساس المراقبة والتقويم ويضبط المسافة بين قوانين السلطة والضوابط الفقهية، واعتمد

عمل المحتسب في القضايا المالية على ثنائية الجواز والمنع، ومن القرائن الدالة على بعد نظر الشرع اتجاه خطة الحسبة ودور المحتسب في نجاحها، ما حملته كتب الحسبة من شروط وجب توفرها في المحتسب للقيام بمهمته، والذي عمد بدوره إلى سن القواعد التي وجب إتباعها داخل السوق، لمنع أمور الغش والتدليس وخديعة المشترين بتوضيحها للتجار والزبائن داخل الأسواق لتكون واضحة لهم.

– اتضح من خلال هذه الدراسة أن العملية التجارية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي تقوم على عناصر كان لها دور فعال في نشاطها، متمثلين في التجار على اختلاف أصنافهم حسب معايير مختلفة (وهذه المعايير هي: نشاطهم التجاري، أو رأس مالهم، أو عرقهم، أو على الأساس الطبقي)، وعلى العموم يمكن تصنف التجار إلى: كبار التجار (نميز بينهم صنفين هما: تجار الجملة، و تجار التجزئة)، و صغار التجار (ويمكن تقسيمهم إلى فئتين هما: التجار المستقرون، والباعة المتجولون)، إضافة إلى فئات تجارية أخرى من أفراد المجتمع مثل: العلماء، النساء، اليهود، إضافة إلى التجار الأجانب (الأوروبيون، المشارقة، السودانيون)، ولقد شارك في فاعلية حركة التجارة بالأسواق مجموعة من العاملين في الوظائف الخدماتية، حيث يتولون أنشطة ملحقة ومكملة لعمل التاجر والنشاط التجاري، ولهم دور كبير في تلبية حاجات الناس في السوق مثل: الدلالون، السماسرة، الجلاسون، الوكلاء، الأمناء، الموثقون، المترجمون، الحمالون، القناصل، السقاؤون، الصيارفة....، ليأتي العنصر الجوهري في هذه العملية التجارية وهو الزبائن على اختلاف الفئات الاجتماعية، حيث يتردد على الأسواق أنواع مختلفة من الزبائن على اختلاف أعمارهم ومكانتهم الاجتماعية وتعدد مشاربهم وثقافتهم، يقصدونها للبيع والشراء ولغايات أخرى ومثلما قصدها العامة قصدها الخاصة من العلماء والأغنياء.

– جمعت أسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي بين مجموعة من التجار اختلفت شخصياتهم، فمنهم من اتصف بالصفات الحسنة مثل: حسن الأخلاق والذكاء، وفعل الخير وعزة النفس والنخوة، والكرم، والمروءة، والنجدة، ومنهم النبلاء ذو أذهان ثاقبة وأفهام ذكية، لهم بصيرة بالتجارة، ذكروا بصحة المذهب وطيب المكسب وحسن الزي في الملابس والمراكب، وعلو الهمة في المجالس والمراتب، ومنهم من كان أصلحهم نية ودينا وورعا وزهدا... وغير ذلك، ومن الصفات السيئة التي اتصف بها البعض منهم، تسلط على من جاورهم من الناس، قلة دمائة، عتو وفساد وقطع سبل، اللصوصية والخدع، خلاوة وظرف ورقاعة ووقاحة وبراعة، ومنهم من عرفوا بالغل والحسد لبعضهم البعض، والجفاء وغلظ الطبع، ومنهم من غلب عليهم الشر والبطر، هذه الطبائع تربى عليها بعض التجار، ومنهم من برع في المكايسة والتحذلق، وممارسة الخصومات والخديعة، والفجور في الأثمان الخلابة، وتعاهد الأيمان الكاذبة على الأثمان، كما اتصف بعض أصحاب السوق بدناءة معلومة ومروءة معدومة،

تعاطوا المنكر حتى عرف وتناكروا المعروف حتى نسي، ومن السلوكات السلبية أيضا والتي أنكرها الفقهاء على بعض التجار التعامل مع مستغرقي الذمم بشراء السلع والبضائع منهم، والبيوع الفاسدة كبيع النجش وتلقي الركبان والاختلاط بالنساء بالأسواق...، فعلى الرغم أن غالبية التجار ينتهون بما نهى عنه الشرع إلا أنه وجدت أمثلة عديدة عن تلك الفئات السيئة.

– نستنتج مما تقدم أن ازدهار الأسواق بالدولة الموحدية قد قام على مجموعة من المقومات التي كانت كفيلة لنشاط الحركة التجارية للأسواق، أهمها الاستقرار السياسي للدولة وانتشار الأمن والذي كان له أثر إيجابي في تحرك التجار بين الأسواق بمختلف البضائع، كما يعتبر عامل جذب للتجار الأجانب من مختلف الأقطار نحو المراكز التجارية ببلاد الغرب الإسلامي، وهذا للجهود المبذولة من طرف حكام الدولة الموحدية لإدراكهم أهمية نشاط الأسواق كمحرك أساسي للمجالات الاقتصادية الأخرى، والتي تعتبر عصب الحياة بالنسبة لأي نظام سياسي لأنه يحدد مدى ثراء الدولة أو فقرها، وكونها الواجهة التي تعكس مدى تطور الدولة في المجالات الاقتصادية الأخرى، لذلك اهتم الخلفاء الموحدون بتوفير كل الإمكانيات الضرورية لدفع عجلة التجارة بالأسواق، من إشاعة الأمن داخليا وخارجيا، وإنشاء المرافق التجارية المدعمة لنشاط الأسواق، والاهتمام بمجال الزراعة والصناعة من خلال تقديم مشاريع تنموية للفلاحين والحرفيين، الأمر الذي زاد من اندفاع العامة نحو الأنشطة الاقتصادية وساعد على تكون طبقة من التجار، كما أن تنوع المحاصيل الزراعية وازدهار الحرف ساهم في تنوع السلع بالأسواق فسدوا حاجيات السكان من مختلف السلع المحلية، وحتى السلع المستوردة توفرت وتعددت أنواعها لتعدد الدول التي تعاقدت معها الدولة الموحدية في إطار العلاقات التجارية، وهذا نتيجة لسياسة الانفتاح التجاري على الخارج، وإضافة إلى ما تقدم كان لاتساع مساحة الدولة الموحدية دور في تعدد وتنوع الأسواق.

– توصلنا من خلال هذه الدراسة أن للحروب والصراعات آثار سلبية على اقتصاديات الدولة فهي تلحق الدمار بالبنية التحتية للأسواق والموارد، ومن ثم تنعكس آثارها السلبية على الأداء الاقتصادي والاستثمار والأعمال والاستقرار الاقتصادي، كما تؤدي هذه الحروب إلى حدوث اختلال في موازنة الدولة وميزانية المدفوعات، فينعكس تأثيرها السلبي على السكان فيزداد معدل البطالة، ويقل دخل الفرد، وينخفض مستوى معيشتهم وخاصة الحرفيين.

– من الواضح أن الأنشطة الاقتصادية الثلاثة تأثرت كثيرا من جراء ما جابهته من قحط ومجاعات وأوبئة، ألجمت تطورها وحكمت على الهياكل الإنتاجية بالثبات وركود الفلاحة في المجال الريفي، كما تراجعت الحرف والتجارة في المجال الحضري، وهذا لا يعني تأثر كل نشاط على حدة إذ كلما تأثر نشاط منها إلا واشتكت من تضرره باقي الأنشطة الأخرى، لأنها عبارة عن دورة اقتصادية كان ينعكس بعضها على الآخر نظرا للتداخل الكبير بينها، فالحرف تعتمد على الفلاحة في مواردها الأولية، كما كانت تحتاج أحيانا للتجارة في تسويق منتجاتها المصنعة، والفلاحة تحتاج إلى الحرف للحصول على أدوات العمل، كما كانت تحتاج للتجارة لتسويق منتجاتها أيضا، وهذه الأخيرة تحتاج للمواد الفلاحية والحرفية لضمان حركيتها، كما أن النقص الديمغرافي الناتج عن تواتر القحط والمجاعات والأوبئة أثر في الأنشطة الاقتصادية، وأدى بها إلى التقوقع والانكماش عبر تعطيل البنيات الإنتاجية، نتيجة تآكل قوى الإنتاج وتعرضها للتلاشي في بلد شكل فيه العنصر البشري الركيزة الاقتصادية الأساسية للبلاد، والعمود الفقري لتطوره الاجتماعي والاقتصادي، لكونه محور كل المهام الاقتصادية، لذلك فإن إعادة بناء اقتصاد مشلول بفعل هذه الجوائح كان يتطلب مدة طويلة جعل الحياة الاقتصادية متذبذبة.

– يبدو من خلال تتبع الأزمات التي عرفها العصر الموحدي أن وتيرة الأزمات السياسية والطبيعية كانت ملازمة لتطور البلاد التي لم تكد تخلو منها أي مرحلة من عمر الدولة الموحدية، ومع ذلك فإن الحركة التجارية بأسواقها كانت تنشط وسط هذه الأزمات، التي اعتاد عليها سكانها وتكيفوا معها وكانوا يحاولون امتصاص آثارها بوسائل مختلفة، كما أن هذه الصعوبات لم تهز الكيان الموحدي بشكل مباشر رغم قساوتها إلى درجة أن بعض الخلفاء أقدموا على الدخول في معارك مصيرية أثناء ظروف اشتداد الأزمة مثل الظروف التي وقعت فيها معركة العقاب، وهذا ما يظهر أن الأزمة السياسية بمختلف مظاهرها وخلفياتها من فساد إداري ومالي واستبداد بالرأي وقلت الأقوات والسلع بالأسواق لتدهور الزراعة والصناعة، ارتفعت الأسعار وكسدت التجارة وظهرت المجاعة هذا في أوقات اشتداد الظروف، فمن المفارقات المثيرة للانتباه في تاريخ الموحدين تلازم إنجازات الدولة في الغالب مع الصعوبات الكثيرة التي عرفها العصر، مما يدفعنا إلى القول بأن الموحدين قد انتزعوا عظمة دولتهم انتزاعا من خضم المشاكل والمعيقات المتلاحقة، فإستراتيجية توسيع الدولة وفتح جبهات عديدة من جهة، ثم طبيعة البنية السياسية والاجتماعية والظروف الطبيعية من جهة أخرى، وضعت الموحدين أمام تحديات تعادل طموحهم الواسع، و لم تتوقف هذه التحديات حتى في أكثر مراحل الدولة استقرارا.

– كشفت هذه الدراسة الآثار الإيجابية لازدهار الأسواق على المجالات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية، حيث كان للتجارة الداخلية وحتى الخارجية آثار بعيدة في تحقيق توازن كبير لاقتصاد بلاد

الغرب الإسلامي في العصر الموحدي، وتعتبر الأسواق مجالا للحركية التجارية في تصريف المنتجات الصناعية والفلاحية، كما تضمن عملية ترتيب الأسواق تدفق السلع وتصريف البضائع لمناطق الاستهلاك، ولقد انعكس النشاط الحرفي على النشاطين الفلاحي والتجاري إذ ارتبطت المدينة بالبوادي، فتزودت منها بما احتاجته الحرف من مواد أولية وفلاحية وزودتها بحاجيات سكانها من المواد المصنعة، والجدير بالذكر أن هذه الأسواق لم تكن مكانا لممارسة النشاط التجاري فقط وإنما عبارة عن مدارس لأصحاب الحرف، ووجود الأسواق بالمدينة خاصة المزدهرة دلالة على أنه تميزت بطابع تجاري، كما يمكن أن يكون السوق سببا في نشأة المدينة كتلك التي عند ملتقى الطرق التجارية.

– أما على المستوى الاجتماعي يعتبر السوق مكان تجمع مختلف فئات المجتمع قصد اقتناء حاجياتها اليومية، بذلك يؤدي السوق وظائف اجتماعية متعددة قد تطرح فيها عدة مواضيع اجتماعية: ففيها يقع تأديب سفيه، وإغاثة ملهوف، والوعظ والإرشاد، والعثور على مفقود، وإعلان المراسيم وطبول الحرب، والإعلان عن الوفاة، أو للتشهير بالمخالفين، وكان مكانا لسكن بعض الضعفاء من التجار، ويعتبر السوق مركز اتصال يستقبل الأخبار من مختلف المناطق، كما وظف السوق الكثير من العاطلين عن العمل، وساهم ازدهاره في تكوين وتراكم الثروة والأموال لدى عدد من أهل المدينة، ما أدى إلى انتشار مظاهر الترف والبذخ حيث تعتبر الأطعمة والأشربة من مظاهره، من حيث الأصناف وطرق تقديمها خاصة عند طبقة أثرياء القوم نتيجة وفرة الأموال، تعداه ليصل إلى الترف في الأواني والأدوات المستخدمة في الطعام، ومن مظاهره الأخرى التي انتشرت بمجتمع بلاد الغرب الإسلامي الموحدي كنتيجة لازدهار الأحوال الاقتصادية هو فخامة اللباس حيث أقبل الشعب ورجال الدولة على ارتداء الملابس الحريرية المطرزة في فترة الازدهار، ومن القرائن الدالة على رخاء وترف المجتمع الموحدي ما كان يشهده من احتفالات كانت تقام في المدن المغربية والأندلسية، ومن نتائج حياة الترف والبذخ أن انتشرت الخلاعة وساءت أخلاق العامة والخاصة وفسد المجتمع، حيث انغمس الكثير في شهواتهم واستسلموا للدعة والترف واللهو وعاشوا في غنى واسع وحياة عابثة وماجنة واتبعوا أهواءهم من ألوان الترف الفاجر حتى ذهبت أخلاقهم.

– كما أدى تحقيق الرخاء الاقتصادي إلى الازدهار العمراني فكان البناء و التعمير المرآة الصادقة التي تعكس بحق أحوال الدول ومجتمعاتها خاصة في الجانب الاقتصادي، حيث اهتم الموحدون بالبناء والتعمير بالمغرب أو بالأندلس والتي استلزمت أموالا كثيرة، فكان من أبرز سمات عصر الموحدين في طور ازدهاره العمران الواسع، كما اهتم الموحدون بإنشاء القلاع والحصون والأسوار لتحصين المدن والقصبات، واكتمل تمدن المدن بإنشاء المرافق التجارية ببناء الأسواق المختلفة والحوانيت، والقيساريات، ودور الصناعة، والفنادق والحمامات.....

– كما ارتبطت التجارة في الأسواق بالثقافة ارتباطا وثيقا حيث أن معظم المراكز التجارية كانت مراكز ثقافية مهمة في المجتمعات، كما ساعدت القوافل التجارية على انتقال الحضارات بين المجتمعات، وارتبطت بعض الصناعات التجارية بالنواحي الثقافية كالصناعة الخشبية، الوراقة، كما ساهمت في تطوير المنشآت الثقافية و لم يكن الوراقون مجرد ناشرين بل كانت حوانيت بعضهم تقوم مقام المكتبات والمدارس، وكانت سوق الوراقين تجرى فيها المحاضرات والمناظرات ويتبادلون فيها أطيب الأحاديث والأشعار وطرائف الأقوال والأفكار وعليه للسوق وظيفة تربوية وثقافية، وحتى الصلاة كانت أحيانا تقام بالأسواق، ويظهر التأثير الثقافي لازدهار الأسواق في تلبية حاجات السوق من الكتب حيث ساهمت تجارة الكتب بدور كبير في إثراء الحياة الثقافية وتغذيتها بكل جديد ومفيد، فشاعت المعرفة وعم العلم، ما أدى إلى الإقبال على التأليف وتنشيط الحركة العلمية، ومن جانب التراث التاريخي ساهمت حرفة الوراقة ونسخ الكتب في تقييد العلم وحفظه من الضياع والسفر عبر الزمن.

– لقد تركت الأزمات الاقتصادية لتراجع نشاط الأسواق تأثيرا سلبيا كبيرا على بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي في الميادين العامة، فالنشاط الزراعي والحرفي تدهور بشكل ملحوظ كنتيجة طبيعية لارتفاع قيمة الضرائب والجبايات، وحالة الفوضى وانعدام الأمن خاصة مرحلة انهيار الدولة الأمر الذي دفع الفلاحين والحرفيين إلى التوجه نحو نشاطات أخرى، تجعلهم بعيدين عن هذا الواقع الاقتصادي المتدهور خاصة الرعي، و لم تسلم التجارة من هذا الواقع بسبب انتشار السرقة وقطاع الطرق والجباية العشوائية ما جعلها تتراجع بشكل ملحوظ خاصة في المناطق الداخلية، ما أدى إلى نزوح التجارة والتجار إلى المناطق الساحلية خاصة في المغرب الأدنى. وبطبيعة الحال تعدى تأثير تراجع نشاط الأسواق إلى الشق الاجتماعي بتفشي ظاهرة الفقر التي مست طبقة كبيرة من المجتمع الموحدي، أفرزت نسبة معينة من المتسولين الذين لم يكن لهم دور في عملية الإنتاج وكانوا عبئا على كاهل الدولة الموحدية ومجتمعها، كما دفعت الحاجة إلى انتشار ظاهرة اللصوصية من طرف أولئك الذين نقموا على الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها، إضافة إلى هذا التدهور الاجتماعي أدى إلى تزايد حركة الهجرة الطوعية بحثا عن أماكن تتوفر على عناصر الحياة الآمنة، كما أثرت الأزمات الاقتصادية على حركة العمران والبناء فانهارت بعض المنشآت الموحدية خاصة المرحلة الأخيرة من عمر الدولة، وهذا شيء طبيعي لأن العمران هو الصورة الحقيقية للمستوى الاقتصادي للدولة، فكانت صورة العمران جميلة حالة الرخاء الاقتصادي وتشوهت هذه الصورة عند الانهيار الاقتصادي بخراب العمران في الكثير من مدن الدولة الموحدية.

الملاحق

– الملحق رقم: 01

وثيقة لشراء مملوك

"هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه مملوكا جليقيا يسمى في حين التبايع كذا، ونعته أفوه أعين أبلج أسمر مدور الوجه نقي اللون أسود المقلة جعد الشعر أسوده ربع القد ممتلئ الجسم أمرد، بكذا وكذا دينارا دراهم أربعينية من سكة كذا، برئ بها، المبتاع فلان إلى البائع فلان على الطوع على غير شرط في صفقة البيع بقبض الثمن في العهدة، وقبضها البائع فلان منه على الصفة المذكورة، وقبض المبتاع فلان المملوك المنعوت، وصار، بيده في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا، بلا داء ولا غائلة ، بيعا مبتولا بلا شرط ولا ثنيا ولا خيار، بعد معرفتهما بقدر ما تبايعاه ومبلغه ، على سنة المسلمين في عهدة الرقيق الثلاث من الأدواء كلها، والسفه من الجنون والجذام والبرص، شهد على إشهاد المبايعين فلان بن فلان وفلان بن فلان على أنفسهما بما ذكر عنهما في هذا الكتب بعد إقرارهما بفهم جميعه من عرفهما وسمعه منهما وهما بحال الصحة وجواز الأمر، بمحضر المملوك المنعوت فلان، وعلى عينه وإقراره بالرق لبائعه فلان، إلى أن بتل البيع المذكور فيه، وذلك في التاريخ المؤرخ، وإنما احتيج إلى إقرار المملوك أو المملوكة بالرق من جهة الاستحقاق بالحرية، فقد تثبت حريتها يوما ما والبائع عديم، والمملوك أو المملوكة من أهل المال، فيرجع المبتاع عليها أو عليه بالثمن، واحتيج إلى عينة ليقف الشهود على عينه إن أنكر البائع البيع أو أنكر هو إذا كان ذا مال والبائع عديم، ولا يجوز اشتراط النقد في العهدة إلا أن يتطوع المبتاع بذلك، لأنه إن سلم العبد نفذ البيع وإن دخلت العبد داخلة في العهدة صرفه البائع بعد أن ينتفع به فيصير مرة بيعا ومرة سلفا والعهدة، من الأدواء كلها ثلاثة أيام سوى اليوم الذي اشترى فيه ، وإن كان في أوله في رواية ابن القاسم عن مالك وفي رواية غيره يحتسب بما بقى من ذلك اليوم إلى مثل ذلك الوقت من اليوم الرابع، وبالأول القضاء. والعهدة من الجنون والجذام والبرص سنة من بعد انقضاء عهدة الثلاث المذكورة . والعهدتان: عهدة الثلاث وعهدة السنة واجبة في البلد الذي قد تقدم السلطان إليهم في ذلك أو جرى العمل به بينهم فأما كل بلد لم تجز فيه العهدة و لم يتقدم السلطان في ذلك إليهم فروي المدنيون عم مالك أنه يحكم بها عليهم وروى المصريون عنه أن لا يحكم بها عليهم. قال ابن القاسم وإن كتب في الشراء "وله عهدة المسلمين"، لم ينفعه ذلك إذا لم يجز فيهم وكل ما حدث بالعبد في عهدة الثلاث من صداع أو رمد أو جرح أو داء من الأدواء فللمبتاع رده به و ما حدث من موت أو إباق فهو من البائع وكذلك ما حدث من جنون أو جذام أو برص قبل انقضاء السنة وجب للمبتاع رد المملوك بذلك إلا أن يشاء المبتاع احتباسه بما حدث عليه في العهدتين المذكورتين فله ذلك إن شاء الله. فإن أعتق المبتاع في العهدتين سقطتا وما عرض له بعد الثلاث من الأدواء كلها فهو من المبتاع وما عرض له بعد السنة

من الجنون والجذام والبرص فهو من المبتاع وإن جرح العبد في عهدة الثلاث وكان للجراح أرش فهو للبائع وليس للمبتاع شيء فيه إن أراد التمسك بالعبد وإذا قام المبتاع في أحد أيام العهدة وزعم أن العبد أبق فيحلف على أنه أبق بحيث لا يعلم من غير إضرار أضر به وما دلس ولا ضيع ولا غيب وتكون المصيبة من البائع ويرجع عليه بالثمن، فان قام المبتاع بعد انقضاء أيام العهدة وزعم أن الإباق كان في العهدة ، فان قامت له بينة أنه نشده آنفا في آخر أيام العهدة فيحلف على إباقه فيها ويرجع بالثمن فان لم يكن بينة فلا قيام له على البائع . وليس في شيء من الحيوان ولا غير ذلك عهدة إلا في الرقيق خاصة ولا عهدة فيما باعه السلطان ولا فيما سلف من الرقيق في السلع ولا فيما سلف فيه من الرقيق. وقال محمد بن عمر إنما تسقط العهدة من العبد المسلم فيه وأما العبد المسلم ففيه العهدة وسقطت من المسلم فيه لأنها لو كانت فيه عهدة لكان السلم فيه إلى غير أجل من أجل أن العبد إذا اعتراه شيء في أيام العهدة فهو من بائعه، فلو كان في المسلم فيه عهدة ثم اعتراه شيء في العهدة لوجب على بائعه عبد مثله بنظر مستأنف ووجب استبراء الجارية الرائعة المسلم فيها للضرورة إلى ذلك إذ يجوز إسقاط الاستبراء"[1]

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص 325- ص 328 .

- الملحق رقم: 02

عقد شركة في الدلالة و السمسرة

"اشترك فلان بن فلان و فلان بن فلان الدلالان للدور والضياع أو الرقيق على الدلالة بالدور والضياع أو بالرقيق والسعاية في ذلك مجتمعين لا يفترقان فما أفاء الله عز وجل عليهما في ذلك كان بينهما بنصفين على حسب اشتراكهما وعلى كل واحد منهما أداء الأمانة لصاحبه بأبلغ طاقته شركة مفاوضة وعرفا قدر ما تعاقدا فيه الشركة ومبلغه شهد على إشهاد فلان بن فلان وفلان بن فلان على أنفسهما بما ذكر عنهما في هذا الكتب من عرفهما وسمعه منهما وهما بحال الصحة وجواز الأمر وذلك في تاريخ كنا والكتب نسختان"[1]

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص 595.

- الملحق رقم: 03

عقد استئجار على بيع سلعة

"استأجر فلان بن فلان وفلان بن فلان شهرا أوله كذا بكذا وكذا دينارا صفتها كذا ليعرض له سلعة كذا للبيع ويبيعها له فإن باعها داخل الأمد كان له بحساب ما مضى من الأجل فان مضى الأمد قبل بيعها كان له جميع الكراء و للمستأجر فلان أن يأخذ كل يوم يمضي من هذا الأمد ما يجب له من جملة الكراء المذكور وقد عرفا قدر ما يؤجرا عليه وقدر المؤنة....شهد"[1]

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص 502.

الملحق رقم: 04

عقد ابتياع الحيوان الحاضر

"تذكر فيه المتبايعين وجنس الحيوان وصفته ولونه وسنه وعدد الثمن وصفته وقبضه أو حلوله أو تأجيله إلى أجل معلوم وقبض المبتاع الحيوان وتقليبه إياه والعيوب والتزامها ووصف البيع بالصحة والمعرفة بقدر ذلك كله وعقد الإشهاد عليها بمحضر الحيوان وعلى عنية وكونه بيد مبتاعه والتاريخ"[1]، و"المدينة التي بيع فيها الحيوان"[2]

[1]- الغرناطي إبراهيم ابن أحمد: المصدر السابق، ص 176- ص 177.

[2]- بن مرزوق بن بركي السلمي فايز: المرجع السابق، ص 194.

الملحق رقم: 05

عقد (وثيقة) استئجار صانع

"استأجار فلان بن فلان فلان بن فلان النساج أو العمال لكذا للعمل في نسج الكتان أو الحرير أو الخز الأردية النساوية أو الرجالية في طرازه وآلته بحاضرة كذا منها بحومة مسجد كذا عاما واحد أوله شهر، كذا من سنة كذا عملا تواصفاه ووقفا على قدره بكذا وكذا دينارا دراهم بدخل أربعين يؤدي المستأجر فلان منها عند محل الأجل إلى فلان أو عند انقضاء كل شهر ما ينوبه وذلك كذا وكذا، وإن كان دفعها إليه قلت: دفعها المستأجر فلان إلى الأجير فلان وقبضها منه وشرع الأجير فلان في العمل المذكور لأول استئجاره وعليه الاجتهاد في ذلك بأبلغ طاقته و أداؤه الأمانة في سر أمره وجهره شهد على إشهاد المستأجر فلان والأجير العمال فلان على أنفسهما بما ذكر في هذا الكتب عنهما من عرفهما وسمعه منهما وهما بحال الصحة وجواز الأمر وذلك في شهر كذا من سنة كذا، قال محمد بن أحمد: وإن لم يبدأ الأجير في العمل وقت التعامل أو قربه باليومين والثلاثة ونحو ذلك وقد دفع إليه المستأجر إجارته بشرط لم يجز ذلك لما يدخله من الغرر خوف حدوث الموت أو نزول عائق من العوائق فتكون سلفا وإجارة ويجوز ذلك إذا لم يدفع إليه الأجرة ويشرع في العمل إلى شهر ونحوه أو يدفع إليه الأجرة على الطوع من غير شرط، في صفقة الإجارة فإن مرض الأجير في مدة الإجارة لم تنفسخ الإجارة لمرضه وإن صح في بقية منها لزمه عمل باقيها وكان له من الأجرة بقدر عمله إلا أن يتفاسخا عند مرضه ويتفقان ذلك جميعا، قال ابن حبيب: من استأجر أجيرا على أن يشرع في عمله إلى أيام فلا يجوز ذلك إلا لأيام القليلة مثل الجمعة وما لا يطول وذلك إذا حبس الأخير نفسه لعمل يعمله فإن حبس نفسه لغير عمل يعمله لم يحل ذلك وإن قلت الأيام ولغيره فإن كان الأجير عبدا فلا بأس باستئجاره العشر الأعوام ولا يكثر جدا و إن استعمل رجل شيئا من الصناعات مثل السروج و القلانس فإن كان ذلك لبس من شيء بدنه المستعمل المستعمل منه و لم يشترط أن يعمله رجل بعينه وقدم رأس المال أو دفعه بعد يومين و لم يضرب لرأس المال أجلا وضرب لما استعمل أجلا بعيدا وجعل ذلك مضمونا على من استعمله منه فذلك جائز إذا وصف ما استعمل منه ليحضر به المستعمل عند حلول الأجل فإن ضربا لرأس المال أجلا بعيدا فسد وصار دينا بدين ولا يجوز في ذلك أيضا أن يشترط عمل رجل بعينه إذا ضرب له أجلا بعيدا لما فيه من الغرر إن مات الأجير قبل العمل بطل السلف ويكون قد انتفع بذهنه باطلا وذلك أيضا يدخله إذا اشترط عليه عملا من شيء بعينه إياه وضرب له أجلا بعيدا. قال أشهب: إذا ضرب لرأس المال أجلا بعيدا وشرع العامل في عمل ما استصنع منه جاز ذلك فإن لم يشرع فلا خير فيه لأنه دين بدين. وقال محمد بن عبد الله: روى سحنون عن ابن القاسم عن مالك أنه قال: من أستأجر أجيرا على عمل بعينه يعمله فلا يجوز

فيه الأجل لأن الفراغ من العمل هو الأجل فلا، يستقيم الاستئجار إلى أجلين في شيء واحد، وروى عن ابن القاسم أنه قال إذا كان الأجل مما يرى أن الأجير يفرغ في مثله من العمل الذي استؤجر عليه فذلك جائز وإن تأخر عنه أعطى أجرة مثله على ذلك التأخير لأن التعجيل قد يزيد على الأجرة للتعجيل فإذا أخطأه ذلك لم ينبغ أن يؤخذ ماله باطلا فإن وقتا وقتا صيفا يخشى أن العمل لا يفرغ في مثله لضيقه فهو غرر ولا يجوز وبهذا كان يقول أصبغ"[1]

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص 477- ص 479، عن عقد الاستئجار على الأعمال ينظر: ابن سلمون الكناني أبي محمد عبد الله (ت 741 هـ): العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، تح: محمد عبد الرحمان الشاغولي، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 1432هـ/2011م، ص 330، الجزيري: المصدر السابق، مج 1، ص 320.

- الملحق رقم: 06

اكتراء حانوت

" اكترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع الحانوت الذي بحاضرة كذا بمجمع سوق العطارين أو السعافين أو الحانوتين المنتظمين أو الحوانيت المنتظمة وحده أو حدهما أو حدها كذا أو الحانوت المفتح على بابين بينهما عمود صخر وحدوده كذا بحقوقه ومنافعه ومرافقه الداخلة فيه والخارجية عنه ومصطبته وألواح غلفه اكتراء بتلا صحيحا منعقدا على واجب السنة لم يتصل به شرط ولا ثنيا ولا خيار بعد معرفتهما بقدر ما عقدا فيه الكراء المذكور ومبلغه لكذا عاما متصلة أولها شهر كذا من سنة كذا بكذا وكذا دينارا دراهم منجمة على المكترى فلان على قدر شهور الأعوام المذكورة تؤدي عند انقضاء. كل نجم منها ما ينوبه من الكراء المذكور وذلك كذا وكذا دينارا دراهم ورب الحانوت مصدق في اقتضاء ذلك دون يمين تلزمه في دعوى القضاء ونزل المكترى فلان في الحانوت المذكور في أول اكترائه على سنة المسلمين في أكريتهم وتكمل الإشهاد، فإن كان المكترون جماعة أو اثنين عليهم في ذلك على ما تقدم فإن اكترى لشهر بعينه أو لسنة بعينها وضرب قفله عليه من أول الشهر أو السنة لزمه و لم يكن له أن ينحل وإن كان نزل قبل تلك السنة أو قبل ذلك الشهر ليوم أو يومين غرم حقهما وكذلك إن اكترى مشاهرة أو مساناة بغير عينها خرج متى شاء و غرم ما سكن وما ضرب عليه قفله من العقار"[1]

عقد كراء فرن

"اكترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع الفرن الذي بحاضرة كذا بربض كذا بحومة مسجد كذا وحدوده كذا بحقوقه ومنافعه وقبوه ومصاطبة وآلته وموضع حطبة اكترء صحيحا بلا شرط ولا ثنيا ولا خيار وعرفا قدره ومبلغه لعام واحد أوله شهر كذا من سنة كذا بكذا وكذا دينارا دراهم بدخل أربعين يؤدى المكترى فلان عند انقضاء كل شهر ما ينوبه وفلان المكرى مصدق في الاقتضاء دون يمين تلزمه في دعوى القضاء . فإن نزل المكترى في الفرن قلت ونزل المكترى فلان قائما طابخا لأول اكترائه شهد ... وتكمل الإشهاد. و ما اشترطه رب الفرن على المتقبل من طبخ شواء أو قدر فهو جائز وإن لم تبلغ الحقيقة فيه اد الحرى فإن كان المكترى دفع شيئا من الكراء قلت بعد قولك كذا وكذا دينارا دفع المكترى فلان منها إلى المكرى فلان كذا وكذا دينارا دراهم لكذا وكذا شهرا من آخر العام أو من أولها و إن لم تذكر أنه قبضها عن شهر بعينه فلما انقضى شهر طلب رب الدار أو الفرن المكترى بالكراء فانه يقبض ما قبضه على جميع شهور العام الذي تعاقدا كراءه فإن وقع لكل شهر نصف

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين و الموحدين...، المصدر السابق، ص 434- ص435.

الكراء وبقى النصف أخر رب الفرن من المكترى عند انقضاء كل شهر نصف كرائه أو ما بقي منه بعد المدفوع أولا فإن سمى المدفوع لشهور بأعيانها لم يكن لرب الدار أو الفرن أن يأخذ منه لتلك الشهور شيئا حتى تنقضى وإذا فلس المكترى غرماؤه وقد قبض رب الدار أو الفرن نصف الكراء و لم يذكر أنه لشهور بأعيانها وسكن المكترى نصف المدة خاص رب الدار أو الفرن الغرماء بنصف كراء المدة المسكونة وخير في المدة الباقية في أن يصرف عنها نصف الكراء الذي قبض إذ دفع لهذه المدة الباقية نصفه ويكون أحق بالمدة الباقية من الغرماء إذ هي سلعته نفسها لم نصت أو ترك تلك المدة تكرى له وللغرماء ويحاصهم بها بقى له من جميع الكراء إلا أن يعطيه الغرماء كراء المدة الباقية فيكونوا أحق بها منه ويحاصهم بما بقي له في المدة المسكونة فإن عقد القبالة في الدار أو الحانوت أو الحمام أو الفرن وكيل أربابها قلت: تقبل فلان بن فلان من فلان بن فلان وكيل فلان بن فلان جميع الجنة التي بحاضرة كذا وإن قلت الجنان على قول العامة أجزأ عنك لفهم السامع التي بموضع كذا وتعقد في آخر الإشهاد ممن يعرف التوكيل المذكور"[1]

[1]– المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين و الموحدين...، المصدر السابق، ص 439– ص 440 .

- الملحق رقم: 07

وثيقة في اكتراء دواب مضمونة على المكرى

"لمحمد بن عبد الله : أشهد فلان بن فلان وفلان بن فلان شهداء هذا الكتب بالمذكور عنهما فيه وذلك أن فلان بن فلان دفع إلى فلان بن فلان كذا وكذا دينارا دارهم طيبة جيادا قبضها منه و أبرأه منها ووجب بذلك عليه لفلان بن فلان فرس بسرجه ولجامه وحمار وبغل بأكفتها تكون كل دابة من هذه الدواب سمينة ظهيرة ذلولا ليركب فلان بن فلان الفرس ويحمل على البغلين والحمار ما قد ذكر بعد هذا كل ذلك من موضع كذا إلى موضع كذا يحمل على أحد البغلين محملا فيه خادمان بما يصلح هذا المحمل من الوطاء والغطاء ويحمل على البغل الثاني حملا من صنعة كذا يكون وزنه كذا بوزن موضع كذا ويحمل على الحمار حملا من أكسية ولبود ودقيق وزيت وسكر وأدوات ومعاليق وما أشبه ذلك من الآلات وعلى فلان بن فلان أن يأتي بهذه الدواب الموصوفة إلى فلان بن فلان ويخرج بها معه وعليها أحمالها الموصوفة في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وعليه أن يأخذ بهم على طريق كذا وأن يترل بهم في المناهل المعروفة بترول المسافرين ولا يعدل بهم عنها لا في ليل ولا في نهار وأن يحمل لهم من الماء ما يكفيهم من ماء إلى ماء ولا يمنعهم الترول للصلاة في وقتها وعليه عهد الله وغليظ ميثاقه أن يحسن صحبة فلان بن فلان ومن ويتولى حفظهم والنظر لهم والإرفاق بهم حتى يقدم الذي يتوجهون إليه أن شاء الله بأقصى اجتهاده شهدا"[1]

وثيقة في اكتراء دابة بعينها

"اكترى فلان بن فلان من فلان بن فلان دابة جنسها كذا وصفتها كذا بكذا وكذا دفع فلان بن فلان جميع هذه العدة إلى فلان بن فلان فقبضها منه وأبرأه منها، وإن كان الثمن إلى أجل ذكرت ذلك أيضا ثم تقول: وقبض فلان بن فلان هذه الدابة بعد أن قلبها و نظر إليها على أن يكون خروجه بها يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وعلى أن يحمل عليها حملا من صنف وزنة كذا بوزن موضع كذا من مدينة كذا إلى مدينة كذا على الطريق المعروفة بكذا.... شهد، ويجوز تقديم النقد في كراء دابة بعينها إذا كان الركوب إلى اليوم واليومين فإن اكترى دابة بعينها ليركبها أو ليحمل عليها بعد شهر أو شهرين جاز ذلك إذا لم يقدم النقد وقيل لا يجوز هذا الكراء ويجوز أن يشترط على متكارى الدابة، ربها نفقته وعلفها ويجوز أن يشترط ذلك المتكارى على ربها وإن لم يوصف لأنه معروف عند الناس ويجوز اكتراء الدابة ليركبها المتكارى في حوائجه كما يركب الناس شهرا بعينه وعلى أن

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين....، المصدر السابق، ص 469، الجزيري: المصدر السابق، ج1، ص 304.

يطحن عليها قمحا شهرا بعينه وإن لم يسم ما يطحن عليها في كل يوم لأن الطحين معروف ولا بأس باكتراء دابة ليحمل عليها المكترى طعامه إلى رحى سماها ويرده عليها مطحونا إلى داره وذلك في غير إبان حمل الأنهار وأما في إبان حملها إذ يخشى طول المقام فيها فلا خير فيه إلا مؤقتا ويجوز اكتراء الدابة بثوب بعينه إذا وقع على قبض الثوب فإن وقع على تأخير قبضه إلى انقضاء الكراء لم يجز ذلك فان نزل الكراء بلا شرط قبض ولا تأخير وكان سنة البلد تعجيل القبض جاز ذلك وإن كان سنتهم تأخيره لم يجز الكراء و قيل إن الكراء على شيء بعينه يحمل على تعجيل القبض حتى يشترط تأخيره ولا يلتفت إلى سنة البلد ولا يجوز اكتراء دابة على شرط ضمانها على مكريها ويفسخ الكراء فإن فات سقط الشرط وكان لديها كراء مثلها بلا ضمان ولا يجوز اشتراط الحلف على مكرى دابة بعينها إن منعها مانع عن تمام سفرها لإبداله أخرى ولا أن يكون عليه تبلغه إلى أخر سفره مضمونا

ويجوز اكتراء الدابة بعينها وإن لم يسم وزن ما يحمل عليها حمل مثلها فإن لم يعرف الشيء المجهول فلا خير فيه لاختلاف الأشياء واختلاف مضربها وكذلك لا خير في أن يكتريها شهرا يركبها إلى أي بلد شاء لاختلاف البلدان في السهولة والحزونة ويجوز اكتراء الدابة على أن يحمل عليها المكترى جاريتين أو رجلين و إن لم يرهما ربها إلا أن يأتي المكترى برجلين مارحين أو جاريتين مارحتين فإذا كان كذلك لم يلزم ربها حملها لأن ذلك أمر خاص وما كان من العام يلزم ويجوز اكتراء المحمل و إن لم يوصف وطاؤه وعلى رب الدابة أن يحمل مثل وطاء الناس"[1]

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين...، المصدر السابق، ص469-470، ينظر أيضا: ابن سلمون الكناني: المصدر السابق، ص345- ص347، الجزيري: المصدر السابق، مج1، ص303.

- الملحق رقم: 08

وثيقة باكتراء سفينة بعينها

"اكترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع السفينة المنسوبة إليها ، التي يقال لها كذا بجميع أداتها القائمة فيها من القلوع والصوارى والأطراف والهواحل والحبال وغير ذلك من آلتها وبجميع خدمتها ونواتيتها وهم فلان وفلان بكذا وكذا دفع فلان جميعها إلى فلان وقبضها منه، فإن كان الكراء مؤخرا ذكرت ذلك ثم تقول على أن يحمل فلان بن فلان في هذه السفينة فلان بن فلان وما معه وذلك من الدقيق كذا وكذا ومن السلع كذا وكذا ومن العروض كذا وكذا وتذكر بأي وزن تكون وبأي كيل ثم تقول ويحمل له مع ذلك ما يصلحه ويصلح من معه من الغطاء والوطاء والزاد والماء على أن يخرج فلان بن فلان بفلان ابن فلان وما معه مما وصف فوق هذا من موضع كذا إلى موضوع كذا في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا، على أن يسلك بهم على المجارى المعروفة بكذا، إن شاء الله، شهد"[1]

وثيقة بحمل متاع على سفينة بعينها

"أشهد فلان بن فلان أنه قبض من فلان كذا وكذا ووجب بذلك عليه لفلان بأن يحمله في السفينة المنسوبة إليه التي يقال لها كذا ويحمل له كذا وكذا تصف جميع ذلك على نحو ما أعلمتك به قبل هذا ثم تقول: ويحمل له أيضا مع ذلك ما يصلحه من الغطاء والوطاء والزاد والماء وقد رأى فلان بن فلان جميع ما يتحمله وعرف قدره وعليه أن يخرج بفلان بن فلان وبجميع ما معه مما وصف في هذا الكتب من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ومن موضع كذا إلى موضع كذا على المجارى المعروفة بكذا إن شاء الله ...شهد"[2]

وثيقة بكراء سفينة مضمونة

"أشهد فلان بن فلان أنه قبض من فلان بن فلان كذا وكذا و أبرأه من جميع هذه العدة فبرئ ووجب بذلك على فلان أن يحمل فلان بن فلان في سفينة وثيقة غير معنية من السفن المعروفة بكذا فيها ما يصلحها من النواتية والخدمة وجميع ما يحتاج إليه من الأداة والآلة ويحمل له كذا وكذا تصف جميع ذلك على ما تقدم ثم تقول: من

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين والموحدين، المصدر السابق، ص470 – ص471، الجزيري: المصدر السابق، ج1، ص304.

[2]- المراكشي عبد الواحد: المصدر نفسه، ص471، عن هذا النوع من العقود ينظر: ابن سلمون الكتاني: المصدر السابق، ص348 .

موضع كذا إلى موضع كذا على المجارى المعروفة بكذا إن شاء الله ويكون خروجه به وبما معه من أول شهر كذا من سنة كذا إن شاء الله شهد

وإذا عقدت وثيقة في كراء دابة او سفينة تبين إن كان الكراء مضمونا أو في دابة أو سفينة بعينها فإن الكراء إذا وقع في ذلك مبهما حمل على المضمون وإن لم يكن للمكرى إلا دابة بعينها فمتى حدث بالسفينة أو الدابة ما يمنعها تمام سفرها كان على ربها حمله وما معه إلى تمام سفره إن شاء الله"[1]

[1]- المراكشي عبد الواحد: وثائق المرابطين و الموحدين، المصدر السابق، ص 472، عن هذا النوع من العقود ينظر: ابن سلمون الكتاني: المصدر السابق، ص 348 ، الجزيري: المصدر نفسه، مج1، ص 305.

- الملحق رقم: 09

الرسالة الثانية و الثلاثون – مراسلة تجارية

"بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حق حمده .

إلى أمير المؤمنين أيد الله أمره وأعز نصره، معظمون مقامه، وملتزمون اعطايه ، أبلده ، أرك بشه ، وصاحب كرسقة، وسردانية وقناسلتها، وقمامستها وشيوخها وأهل الحل والعقد فيها، سلام كريم حفيل على الحضرة المعظمة ورحمة، الله تعالي وبركاته.

أما بعد، فالحمد لله على العلم والإيمان له أنه الحكيم العليم، الأول القديم، الذي لا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأقدار، ولا تقف على كنه عظمته، الأخطار، الموجود بكل مكان، الخارج عن كل زمن، كان بلا ابتداء، الدائم بلا فناء، نحمده جل وتعالى، ونسأله بعزته وعظمة قدرته، أن يديم العزة إلى أمير المؤمنين موفور الجملة، متواصل النعمة، منصور الرايات، منجح الطلبات، ملأ الله أيامه سعدا ونجحا، وأوسع، جنده نصرا وفتحا بمنه وطوله، وحوله وقوته. كتابنا- أيدكم الله ونصركم- من مدينة بيشة، حرسها الله، أن مركبا من تجارنا، وأهل قطرنا وأنظارنا، أوسق، بالقمح من جزيرة سقلية، واقلعوا يريدون، مدينة اطرابلس – حماها الله – فأسقطهم الريح في أحوازها، وكان الماء قد عجزهم، فنزلوا إلى البر ليستقوا، فلم يتركهم أهل الموضوع إلا حتى باعوا ، منهم من القمح قليلا، فلما كان في أثر هذا وصل من مدينة أطرابلس غراب معمر، من عند واليها ومقدمها، وقبض على القوم وأنهبهم وقبض على الذي وجد في المركب من التجار، ونجا بعض منهم في العشاري وقذفوا حتى وصلوا إلى أطرابلس وهم بصاحبها فقبض على جميعهم وأنهب، جميع ما وجد عندهم من قمح ومال ، وهم في سجنه وتحت أسره حتى الآن. فرغبتنا جميعنا إلى فضل سيدنا أمير المؤمنين- أيده الله- لينفذ أمره العلي بتسريحهم بجملتهم وجميع مالهم، ويسرحوا على التي هي أحسن إلى أوطانهم، إذ هم وسواهم مِن مَن شملهم هذا الأمر الملتزم، والعهد النافذ المحكم، مؤمنين في أنفسهم و أموالهم في جميع بلاد الموحدين لا نائبة تنوبهم، ولا ضريبة ، تلزمهم سوى العشر المعتاد أخذه منهم، والله بعزته يجعلنا ممن وفى بعهده، وحافظ على عقده، بمنه وفضله، والسلام إلا عظم الأكرم على الحضرة العليا ورحمة الله تعالى. أمير المؤمنين أبو يعقوب يوسف

بن أمير المؤمنين أيد الله أمرهم و اعز نصرهم "[1]

[1]- رسالة موحدية، ج1، المصدر السابق، ص163- ص164.

- الرسالة الثالثة و الثلاثون مراسلة تجارية

"بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله حق حمده ، إلى أمير المؤمنين أمام الموحدين أبي يعقوب يوسف بن أمير المؤمنين، أيد الله أمرهم وأعز نصرهم، معظمون مقامه وملتزمون اعطايه، أبلده مطران بيشة، وكرسقة وسردانية وقناسلتها وقمامستها وأهل العقد والحال فيها، سلام كريم حفيل على الحضرة المكرمة ورحمت الله تعالي وبركاته، وبعد حمد لله على العلم والإيمان به إنه الحكيم العليم، الأول القديم، الذي لا تدركه الأبصار، ولا تحيط به الأقدار، ولا تقف على كنه عظمته، الأخطار، الموجود بكل مكان، الخارج عن كل زمان، كان بلا ابتداء، الدائم بلا فناء، نحمده جل وتعالى ونسأله بعزته وعظمة، قدرته أن يديم العزة إلى أمير المؤمنين موفور الجملة، متواصل النعمة، منصور الرايات، منجح الطلبات، ملأ الله أيامه سعدا ونجحا، وأوسع جنده نصرا وفتحا، بمنه وطوله، وحوله وقوته، كتابنا، إلى الحضرة المؤيدة- أدام الله عزها وأعز نصرها- من مدينة بيشة حرسها الله، ونحن واقفون على التزام رسوم العهد المكرم وحدوده، والجري على مراسمه المتعارفة في إطلاقه وتقيده، ومثل ذلك عهدنا عن الأمر العزيز في هذه المدة السالفة عهد شديد الأحوال، بعيد فيما علمنا عن الوهن والاختلال، حافظ عهدته لما يحفظه العهد المؤكد من النفوس والأموال، والآن وصلنا - أيد الله أمر كم وأعز نصركم- على ألسنة تجارنا الواردين، من بجاية- عمرها الله- أن أبا عمرو بن علي بن حسون متولي إشرافنا، فيها انهي إليهم، وأنفذ أمره إليهم أن لا يبيعوا ولا يشتروا، من أمتعتهم وأنواع سلعهم التي كانت عادتهم شراءه، والتصرف به إلا أن يجلب كل واحد منهم ممن تبلغ بضاعته خمسمائة دينار درعا كبيرا، جيدا وهذا أمر ليس يقتضيه العهد المحكم، ولا الأمر النافذ الملتزم الذي لا نقض لعهده ولا حل لعقده، فهو عندنا وعندهم عهد ملتزم مؤكد، ورسم مكتوب مبرم مجدد بالأمن والأمان ، لا نائبة تنويهم ولا ضريبة تلتزمهم سوى العشر المعتاد أخذه منهم، فرغبنا الحضرة المكرمة- أيد الله نصرها- أن ينفذ أمرها العالي إلى العمال، والمتصرفين في أنظارها أن يحملوا تجارنا مسافرينا على ما جرت، به عادتهم في ما تقدم من الإقبال والإيراد، ولا يطلبون منهم خلاف ما عاينوه من المألوف منه والمعتاد ولا يهوبهم، فزعا، ولا يندهونهم باذاية برا وبحرا، والله بعزته يبقى ما بيننا على ما يرضاه موصولا، ولا يجعل للغير عليه سبيلا، بمنه وبمنه وحوله وقوته، وسلام الله الأعم الأكرم على حضرة سيدنا الأعظم ورحمة الله تعالي وبركاته، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وكتب في أول شهر يوليوه سنة آلف و مائة و اثني ،و ثمانين لالتحام المسيح السيد

أمير المؤمنين وإمام الموحدين أيد الله أمره وأعز نصره"[1]

[1]- رسائل موحدية، ج1، المصدر السابق، ص173- ص174.

- **الرسالة الخامسة والثلاثون :**

اتفاقية للسلام والتجارة بين المنصور وحكومة بيشة

"بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما، والحمد لله وحده. الحمد لله المتعالي عن الأنداد والقرناء، المتقدس عن الصواحب والأحباء، المحيط علمه سبحانه بما يلتج في الأرض وما يعرج في السماء، والصلاة على محمد رسوله المصطفى ونبيه الأكرم المجتبى، خاتم الرسل والأنبياء، المبتعث بالحنيفية السمحة المحلية لغياهب الكفر المتراكمة الظلماء، الناسخ برسالته الخاتمة وشريعته الدائمة كل ملة ونحلة إلى يوم الدين والجزاء، الموعود وعد الحق بلوغ ملك أمته ما زوي له من المشارق والمغارب والأكناف والإرجاء والرضي عن الإمام المعصوم المهدي المعلوم محيي رسم الدين بعد الدروس والعفاء، ومعيده إلى حالته الأولى من الوضوح والجلاء، ومظهر معالم الشريعة بعدما تناولها الجهل بيد الإضمار والإخفاء، وعن خليفته الأهدى وحواريه الأرضي سيدنا الإمام أمير المؤمنين ناشر علومه الباهرة الأضواء، وممشي دعوته العلية إلى غايتها من الإظهار والإعلاء، ومرقيها من درجات الكمال ومراقي التمام والاستقلال إلى ارفع حالات السمو والنماء، والدعاء لسيدنا الإمام أمير المؤمنين بن سيدنا الخليفة أمير المؤمنين مقتفي أثرهما الصالح ببالغ الاقتفاء، والمقتدي بهديهما والمهتدي بنهجهما أتم الاهتداء وأكرم الاقتداء، بوفور الأنصار وظهور اللواء وعز الأولياء وكبت الأعداء وفتوح تتناسق، ووعود يتسابق نجازها ويتلاحق، على مرور الأوقات وتعاقب الإناء، هذا ما أمضاه أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين أيدهم الله بنصره وأمدهم بمعونته- من الصلح للقناصلة والأشياخ والأعيان، والكافة من أهل بيشة وجهاتها من بلد العتيق إلى قاب قرب والجزائر التي هي سردانية وقرصقة وابلنيزة والبة وقبرارة ومونت اقرشت وجليه وقرقونة، وكل من فيها- هداهم الله- بعدما أرسلوا من زعمائهم و أعيانهم "اطروان بن تدسك " - وفقه الله- ، واصحبوه مخاطباتهم، واستنابوه في العقد لهم وعليهم، وأحالوا عليه في إنهاء رغباتهم والأعلام بما عندهم، فعرف رسولهم المذكور برغبتهم في إدامة الهدنة لهم، وحرصهم على إمرار ما عمهم من نعمة الاعتلاق بذمة هذا الأمر العزيز وشملهم، وقرر ما عندهم من الضراعة في حفظ عادته الجميلة عندهم، (و رب... الإحراق ..) لهم ، وأنهم ملتزمون لكل شرط يشرط عليهم، ومنهون إلى جميع ما يحل لهم، فأسعف- اعلي الله مقامه ونصر أعلامه - رغبتهم، وأجاب مسألتهم، وأمر لهم صلحهم على عادتهم وهدنتهم، وعقد لهم السلم إلى مدة من خمسة وعشرين عاما من تاريخ هذا الكتاب، على الآمنة التامة، والمعدلة الشاملة العامة، وأذن لهم- اعلي الله إذنه، ووصل إنعامه ومنه- في الوصول إلى بلاد الموحدين أعزهم الله للتجارة فيها والتجهز منها، وقصرهم على أربعة بلاد من جملتها وهي سبتة ووهران وبجاية وتونس- حماها الله- و لم يبح لهم النزول بغيرها ولا الاحتلال بسواها إلا لضرورة من صعوبة

البحر تلجئهم إلى الإرساء بساحل من السواحل دون أن يبيعوا فيه شيئا أو يشتروه أو يكلموا أحدا من أهله في ذلك أو يخاطبوه، حاشا ألمرية- حرسها الله- فإن لهم أن يتزودوا منها ويصلحوا، ما اختل من مراكبهم فيها لا غير، متى احتاجوا إلى ذلك ومتى تعدى أحد منهم هذا الحد المحدود، فدمه وماله مباحان لأهل هذا الأمر العزيز لا ذمة تمنعه، ولا عهد لتعديه يحجزه، ومتى نجم من أهل بلادهم الذين هم في هذا التاريخ قاطنون بها وساكنون فيها ناجم لاغتيال أو مجاهرة، أو خرج منهم ممن يتعين عندهم خارج كان خروجه من بلادهم أو من غير بلادهم لقطع سبيل أو حرابة، أو تعرض منهم متعرض للمسلمين- عصمهم الله- بنوع من أنواع المضرة والاذاية ، فعليهم أخذه بجريرته، ومعاقبته بما يوجبون على من جنى عليهم مثل جنايته، دون مسامحة في ذلك ولا مساهلة، ولا مساعدة في شيء، منه ولا مداهنة، وعليهم ألا يحملوا أحدا من المسلمين معهم ولا يسافرونه في مراكبهم ومن فعل ذلك منهم فقد نقض عهده، ووجب لهذا الأمر العزيز أن يمضي فيه بما شاء حكمه، وكان له أن يتملك رقبته ويستبيح ماله ودمه، وعليهم أن يؤذوا ما جرت العادة بأخذه منهم من العشر على العادات المعروفة والشرائط المعلومة، دون زيادة علهم، ولا إحداث أمر لم يكن يلزمهم إلا في ما صرفوه من سلعهم، وفي ما تبايعوه بينهم من مراكبهم، فإن العشر ساقط عنهم في هذين الوجهين لا يطلبون به في شيء منهما، ومتى وصلوا إلى بلد من البلاد المأذون لهم في الوصول إليها و لم يريدوا أن يفرغوا فيه مراكبهم ولا يبيعوا به سلعهم، فليتركوا في ذلك لاختيارهم، ولا يكرهوا فيه على خلاف مرادهم، ولهم أن يحفظوا في بلاد الموحدين- أعزهم الله- على عادتهم، ويجروا من العدل والحماية على رسمهم، ويمنعوا من كل من يريد إذاهم أو التسبب بمكروه إليهم، وإذا لقيتهم في البحر أساطيل الموحدين- نصرهم الله- فلا سبيل لهم إلى تعرضهم، ولا إلى إذايتهم في نفوسهم ولا أموالهم، ولا في شيء من شؤونهم أو أحوالهم وفاءا بذمتهم، وإمضاءا لأحكام سلمهم وهدنتهم .

فعلي هذه الأصول المقررة والفصول المفسرة انضمت هذه المهادنة، وانعقدت هذه المسالمة والمصالحة وبالله التوفيق في كل حل وعقد وعليه التكلان في كل حرب وعهد، لا رب غيره، ولا خير يرجى إلا خيره، وجعل - أدام الله تأييده وظاهر سعوده- هذا الكتاب خمس نسخ يمسكون منها واحدة في بلدهم، ويستظهرون بباقيها في البلاد المأذون لهم في الوصول إليها توسعة عليهم وإكمالا للمنة لديهم، وكتب في وائل، وكتب في أوائل شهر رمضان المعظم عام اثنين وثمانين وخمس مائة"[1]

[1]- رسائل موحدية، ج1، المصدر السابق، ص173- ص174.

– الملحق رقم: 10

نماذج من الدنانير الموحدية الذهبية[1]





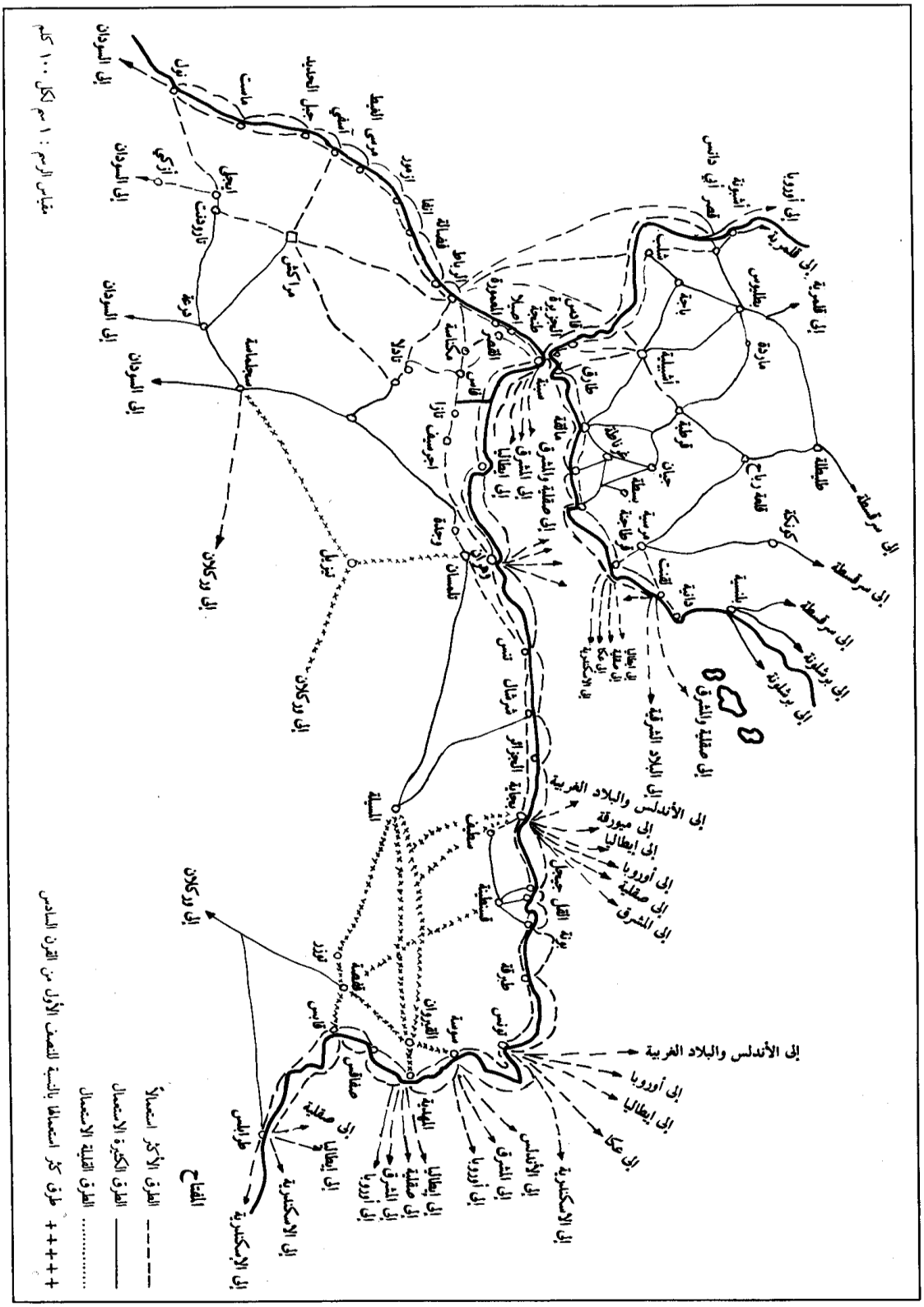
نماذج من الدراهم الموحدية الفضية المربعة[2]





[1]– شاوش محمود: المرجع السابق، ص153.

[2]– يحياوي العمري: تطور الخط العربي على المسكوكات الفضية الموحدية ..، المرجع السابق، ص 206.



1

[1]– عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي...، المرجع السابق، ص310.

قائمة المصادر والمراجع

– مصحف القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

قائمة المصادر والمراجع:

أ – المصادر المطبوعة:

01 – الإدريسي محمد بن عبد الله (ت560هـ/ 1164م): نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، ج1، ج2، د.ط، القاهرة، 1422هـ/2002م.

02 – ـــ، ـــ: المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس، (مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق)، مطبعة بريل، ط، ليدن، 1280هـ/1863م.

03 – بن أوس الأنصاري سعيد أبي زيد (ت544هـ/ 1149م): كتاب المطر، نشر: الأب لويس شيخو اليوسعي، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعين، د.ط، بيروت، 1323هـ/ 1905م.

04 – ابن الأحمر إسماعيل (ت807هـ/ 1404م): بيوتات فاس الكبرا، دار المنصور للطباعة والوراقة، د.ط، الرباط، 1392هـ/1972م.

05 – الأنصاري السبتي محمد بن القاسم (ت861هـ/ 1457م): اختصار الأخبار عما كان بثغر سبتة من سني الآثار، تح: بن منصور عبد الوهاب، ب. م. ن، ط2، الرباط، 1403هـ/1983م.

06 – الأصطخري أبي إسحاق إبراهيم (ت 339هـ/ 950م): مسالك الممالك، مطبعة بريل، د.ط، ليدن، 1345هـ/1927م.

07 – الإشبيلي بكر بن إبراهيم (ت575هـ/ 1179م): كتاب التيسير في صناعة التسفير، تح: عبد الله كنون، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مج7-8، سنتي 1959م و1960م، مدريد.

08 – ابن الإخوة القرشي محمد بن محمد بن أحمد (ت729هـ/ 1329م): معالم القربة في أحكام الحسبة، تح: محمد محمود شعبان، صديقي أحمد عيسى المطيعى، مركز النشر- مكتب الإعلام الإسلامي، ط1، مصر، 1408هـ /1987م.

09 – البيدق الصنهاجي أبي بكر بن علي (توفي أواخر ق6هـ/ 12م): أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، تح: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، د.ط، الرباط، 1391هـ/ 1971م.

10 – البكري أبو عبيد الله محمد (ت487هـ/ 1094م): المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، دار الكتاب الإسلامي، د.ط، القاهرة، د.ت.

11 – ـــ، ـــ: المسالك والممالك، تح: جمال طلبة، دار الكتب العلمية، ج2، ط1، بيروت، 1424هـ/ 2003م.

12 – **ابن بسام شمس الدين محمد**: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح: السامرائي حسام الدين، مطبعة المعارف، د.ط، بغداد، 1388هـ/1968م.

13 – **البرزلي أبي القاسم بن أحمد (ت841هـ/ 1438م)**: فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تح: محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، ج3، ط1، بيروت، 1423هـ/ 2002م.

14 – **بن بشتغير أحمد بن سعيد اللورقي المالكي** (ت516هـ/ 1122م): نوازل أحمد بن سعيد بن بشتغير، تح: قطب الريسوني، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1429هـ/ 2008م.

15 – **ابن جبير محمد ابن أحمد** (ت614هـ/ 1217م): رحلة ابن جبير، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت.

16 – **الجزنائي علي** (كان حيا سنة 766هـ/ 1365م): جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تح: ابن منصور عبد الوهاب، المطبعة الملكية، ط2، الرباط، 1411هـ/1991م.

17 – **الجرسيفي عمر بن عثمان** (ت1279هـ/ 1862م): رسالة في الحسبة، ضمن كتاب: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تح: إ. ليفي. بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، مج2، د.ط، القاهرة، 1374هـ/ 1955م.

18 – **الدباغ عبد الرحمان محمد** (ت696هـ/ 1297م)، أكمله وعلق عليه: **التنوحي ابن ناجي أبو الفضل** (ت839هـ): معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح: الأحمدي محمد أبو النور، ماضود محمد، مكتبة الخانجي، ج2، د.ط، مصر، 1441هـ/1972م.

19 – ـــ، ـــ، علق عليه **التنوحي ابن ناجي أبو الفضل** (889هـ): معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تح: محمد ماضود، المكتبة العتيقة، ج3، د.ط، تونس، 1398هـ/ 1978م.

20 – **ابن الديبع عبد الرحمان بن علي** (ت944هـ/ 1537م): كتاب بغية الإربة في معرفة أحكام الحسبة، تح: طلال بن جميل الرفاعي، جامعة أم القرى، ط1، مكة المكرمة، 1423هـ/ 2002م.

21 – **ابن دحية أبي الخطاب عمر بن حسن** (ت633هـ/ 1236م): المطرب من أشعار أهل المغرب، تح: إبراهيم الأبياري، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، بيروت، 1374هـ/ 1954م.

22 – الدمشقي أبي الفضل جعفر: الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديئها وغشوش المدلسين فيها، مطبعة المؤيد، د.ط، ب. م. ن، 1318هـ/1990م.

23 – الوزان الحسن بن محمد (توفي بعد 957هـ/ 1550م): وصف إفريقيا، ت: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ج1، ط2، بيروت 1403هـ/1983م.

24 – الونشريسي أحمد بن يحي (ت 914هـ/ 1408م): المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، ج1، ج2، ج5، ج6 ، ج8، ج9، د.ط، الرباط، 1401هـ/1981م.

25 – ابن وردان (ت777هـ/ 1375م): تاريخ مملكة الأغالبة، تح: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1408هـ/ 1988م.

26 – ابن الوردي سراج الدين (ت861هـ/1457م): خريدة العجائب وفريدة الغرائب، تح: زناتي أنور محمود، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1428هـ/2008م.

27 – الزجالي القرطبي عبيد الله (617-694هـ): أمثال العوام في الأندلس، تح: محمد بن شريفة، منشورات وزارة الدولة المكلفة بشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، ق2، د.ط، ب. م. ن، د.ت.

28 – الزهري محمد (توفي أواسط ق6هـ/ 12م): كتاب الجغرافية (وما ذكرته الحكماء فيها من العمارة وما في كل جزء من الغرائب والعجائب تحتوي على الأقاليم السبعة وما في الأرض من الأميال والفراسخ)، تح: حاج صادق محمد، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، القاهرة، د.ت.

29 – ابن الزيات يوسف بن يحيي التادلي (617هـ/1220م): التشوق إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، تح: التوفيق أحمد، منشورات كلية الآداب، ط2، الرباط، 1417هـ/1997م.

30 – الزيري عبد الله (469_483هـ):مذكرات الأمير عبد الله المعروف بكتاب التبيان، تح: إ.ليفيي. بروفنسال، دار المعارف، د.ط، مصر، 1374هـ/1955م.

31 – الزركشي محمد ابن إبراهيم (كان حيا سنة 894هـ/ 1488م): تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضود، المكتبة العتيقة، ط2، تونس، 1386هـ/ 1966م.

32 – ابن أبي زرع علي بن عبد الله (توفي بعد 712هـ/ 1312م): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار الطباعة المدرسية، د.ط، أوبسالة، 1248هـ/1833م.

33 – ـــ، ـــ: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، د.ط، الرباط، 1392هـ/1972م.

34 – **ابن أبي زرع علي بن عبد الله** (توفي بعد 712هـ/ 1312م): الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة، د.ط، الرباط، 1392هـ/ 1972م.

35 – **ابن حوقل أبي القاسم** (ت367هـ/ 977م): صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، د.ط، بيروت، 1412هـ/1992م.

36 – **ابن حزم علي أبي محمد** (ت456هـ/ 1064م)، **بن سعيد علي أبي الحسن** (ت610هـ/ 1286م)، **الشقندي إسماعيل بن محمد** (629هـ/ 1232م): فضائل الأندلس وأهلها، تح: المنجد صلاح الدين، دار الكتاب الجديد، ط1، ب. م. ن، 1388هـ/ 1968م.

37 – **الحكيم أبو الحسن علي بن يوسف** (ت787هـ/ 1358م): الدوحة المشتبكة في ظوابط دار السكة، تح: حسين مؤنس، منشورات مجلات المعهد المصري للدراسات الإسلامية، ج6، ع1-2، مدريد، 1378هـ/ 1958م.

38 – **الحميري محمد بن عبد المنعم** (ت866هـ/ 1461م): الروض المعطار في خبر الأقطار (معجم جغرافي مع فهارس شاملة)، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط2 ، بيروت، 1404هـ/1984م.

39 – **ـــ، ـــ**: صفة جزيرة الأندلس (منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار)، تح: إ. ليفي. بروفنسال، دار الجيل، ط2، بيروت، 1408هـ/1988م.

40 – **الطبري محمد بن جرير** (224-310هـ): تاريخ الرسل والملوك، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ج4، ، ط2، مصر 1390هـ/1970م.

41 – **الطليطلي علي بن عيسى بن عبيد أبي الحسن** (توفي منتصف ق4هـ): مختصر الطليطلي، تح: محمد شايب شريف، دار بن حزم، ط1، بيروت، 1425هـ/ 2004م.

42 – **ياقوت الحموي شهاب الدين** (ت626هـ/ 1228م): معجم البلدان، دار صادر، ج1، ج2، ج3، ج4، ج5، د.ط، بيروت، 1397هـ/ 1977م.

43 – **ـــ، ـــ**: المشترك وضعا المفترق صقعا، عالم الكتب، ط2، بيروت، 1406هـ/ 1986م.

44 – **يحي بن عمر بن يوسف الأندلسي** (ت289هـ/ 901م): أحكام السوق – النظر والأحكام في جميع أحوال السوق، كتب مقدمته: أبو سليمان محمد العمراوي السجلماسي، الطبعة التونسية، د.ط، ب. م. ن، 1433هـ/2012م.

45 – **اليعقوبي أحمد** (ت284هـ/ 897م): البلدان، مطبعة بريل، د.ط، ليدن، 1277هـ/ 1860م.

46 – الكناني الأندلسي يحي بن عمر (ت289هـ/ 902م): أحكام السوق – النظر والأحكام في جميع أحوال السوق، تقديم: أبو سلمان محمد العمراوي السجلماسي، ب. م. ن، الطبعة التونسية، ب. م. ن، 1433هـ/ 2012م.

47 – ابن ماجة محمد بن عبد الله (ت275هـ/ 888م): صحيح سنن ابن ماجة، تح: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، مج3، مج4، ط1، بيروت، 1416هـ/1996م.

48 – المازري محمد أبو عبد الله (ت536هـ/ 1141م): فتاوى المازري، تح: الطاهر المعموري، الدار التونسية للنشر، د.ط، تونس، 1415هـ/ 1994م.

49 – الماوردي علي بن محمد (ت450هـ/ 1058م): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح: البغدادي أحمد مبارك، مكتبة دار ابن قتيبة، ط1، الكويت، 1409هـ/ 1989م.

50 – ـــ، ـــ: الرتبة في طلب الحسبة، تح: أحمد جابر بدران، دار الرسالة، ط1، القاهرة، 1423هـ/ 2002م.

51 – المالكي أبوبكر عبد الله (ت543هـ/ 1148م): رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح: البكوش بشير، مراجعة: العروسي المطوي محمد، دار الغرب الإسلامي، ج2، ط2، بيروت، 1414هـ/1994م.

52 – المجليدي أحمد بن سعيد (ت1094هـ/ 1683م): التيسير في أحكام التسعير، تح: موسى لقبال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ج1، د.ط، الجزائر، 1401هـ/1981م.

53 – المدجن الحاج عبد الله ابن صباح الأندلسي: أنساب الأخبار وتذكرة الأخيار (رحلة حجازية)، تح (جمعة شيخة، مجلة الدراسات الأندلسية، عدد خاص، 45-46، محرم 1433هـ/ديسمبر 2011م، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، د.ط، تونس ، 1434هـ/2012م.

54 – المكناسي ابن القاضي أحمد (ت960هـ/ 1025م): جذوة الإقتباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، ج1، د.ط، الرباط، 1393هـ/1973م.

55 – ابن منظور جمال الدين محمد (ت711هـ/ 1311م): لسان العرب، تح: الكبير عبد الله علي، دار المعارف، ج13، ج24، طبعة جديدة، القاهرة، د.ت.

56 – المقري أحمد محمد (ت1041هـ/ 1631م): المصباح المنير، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

57 – **المقري التلمساني أحمد بن محمد** (توفي بعد 1025هـ/ 1616م): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، ج1، ج3، د.ط، بيروت 1408هـ/ 1988م.

58 – **المقديسي شمس الدين محمد** (ت378هـ/ 988م): أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم مكتبة مدبولي، ط3، القاهرة، 1411هـ/ 1991م.

59 – ـــ، ـــ: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ط2، ليدن 1324هـ/1906م.

60 – **المقريزي أحمد بن عبد القادر** (ت845هـ/ 1442م): النقود الإسلامية، مطبعة الجوائب، د.ط، قسنطينة، 1298هـ/ 1881م.

61 – **المراكشي ابن عذارى** (توفي أواخر ص7هـ/ 13م): البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: ج.س. كولان و إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ج1، ج2، ط3، بيروت، 1403هـ/ 1983م.

62 – ـــ، ـــ: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، ج4، ط3، بيروت، 1403هـ/1983م.

63 – ـــ، ـــ: البيان المغرب في الأندلس والمغرب – قسم الموحدين- تح: الكتاني محمد إبراهيم، والآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1406هـ/1985م.

64 – **المراكشي عبد الواحد** (ت647هـ/ 1249م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: زينهم محمد عزب محمد، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، د.ط، القاهرة، 1414هـ/ 1994م.

65 – **المراكشي عبد الواحد** (ت647هـ/ 1249م): المعجب في تلخيص أخبار المغرب، مطبعة بريل، د.ط، ليدن، 1298هـ/1881م.

66 – ـــ، ـــ: وثائق المرابطين والموحدين، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، مصر، 1418هـ/ 1998م.

67 – **المراكشي ابن عبد الملك محمد** (ت703هـ/ 1303م): الذيل والتكملة (لكتابي الموصول والصلة)، تح: إحسان عباس، دار الثقافة للنشر والتوزيع، س5، ق1، د.ط، بيروت، 1384هـ/ 1965م.

68 – ـــ، ـــ: الذيل والتكملة (لكتابي الموصول والصلة)، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، س6، ط1، بيروت، 1403هـ/ 1983م.

69 – ـــ، ـــ: الذيل والتكملة (لكتابي الموصول والصلة)، تح: محمد بن شريفه، مطبوعة أكاديمية المملكة المغربية، س8، ق1، د.ط، المملكة المغربية، 1404هـ/1984م.

70 – الناصري أحمد بن خالد (ت1315هـ/ 1897م): الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، ج2، د.ط، الدار البيضاء، 1373هـ/1954م.

71 – ابن سهل عيسى أبي الأصبغ (ت486هـ/ 1093م): الإعلام بنوازل الأحكام المعروف بالأحكام الكبرى، تح: نورة محمد عبد العزيز التويجري، ب. م. ن، ط1، ب. م. ن، 1415هـ/ 1995م.

72 – السلماني محمد بن عبد الله بن الخطيب (ت776هـ/ 1374م): الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: سهيل زكار، عبد القادر زمامة، نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، ط1، الدار البيضاء، 1399هـ/ 1979م.

73 – السملالي العباس إبراهيم (ت1378هـ/ 1959م): الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، تح: عبد الوهاب ابن منصور، الطبعة الملكية، ج1، ط2، الرباط، 1413هـ/ 1993م.

74 – ابن سلمون الكناني أبي محمد عبد الله (ت741هـ/ 1340م): العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام، تح: محمد عبد الرحمان الشاغولي، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 1432هـ/ 2011م.

75 – ابن سعيد المغربي علي (ت610هـ/ 1286م): كتاب الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1390هـ/1970م.

76 – ـــ، ـــ: المغرب في حلى المغرب، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، ج1، ج2، ط4، القاهرة، 1415هـ/1995م.

77 – ـــ، ـــ: بسط الأرض في الطول والعرض، تح: خوان قرنيط خينيس، معهد مولاي حسن، د.ط- تطوان- المغرب، 1377هـ/ 1958م.

78 – السقطي محمد أبي عبد الله (ت616هـ/ 1216م): في آداب الحسبة، تح: ج. س. كولين، إ. ليفي بروفنسال، مكتبة أرنست ليرو، د.ط، باريس، د.ت.

79 – بن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله (ت242هـ/ 856م): في آداب الحسبة والمحتسب، ضمن كتاب ثلاث رسائل أندلسية، في آداب الحسبة والمحتسب، تح: إ. ليفي. برونفسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي لآثار الشرقية، ج2، د.ط، القاهرة، 1374هـ/ 1955م.

80 – ابن عبدون محمد بن أحمد التيجيبي (توفي في النصف الأول من ق6هـ/ 12م): رسالة في القضاء والحسبة، منشور ضمن كتاب: ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، تح: إ. ليفي، بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي لآثار الشرقية، مج2، د.ط، القاهرة، 1374هـ/ 1955م.

81 – ابن العوام الإشبيلي يحي ابن محمد (ت580هـ/ 1184م): كتاب الفلاحة، ن: بانكوري، ب. م. ن، ج1، د.ط، مدريد، 1217هـ/ 1802م.

82 – ـــ، ـــ: الفلاحة الأندلسية، تح: أنور أبو سويلم، سيمر الدروبي، علي ارشيد محاسنة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، ج3، ج6، د.ط، الأردن، 1433هـ/ 2012م.

83 – ابن العطار محمد بن أحمد الأموي (330-399هـ): كتاب الوثائق والسجلات، تح: ب. شالميتا، ف.كورينطي، مجمع الموثقين المجريطي، المعهد الاسباني العربي للثقافة، د.ط، مدريد، 1403هـ/ 1983م.

84 – بن عميرة أحمد المخزومي أبو المطرق (ت658هـ/ 1286م): تاريخ ميورقة، تح: بن معمر محمد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1428هـ/ 2007م.

85 – العمري شهاب الدين أحمد (ت749هـ/ 1374م): مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (ممالك اليمن والغرب الإسلامي وقبائل العرب)، تح: أحمد عباس حمزة، المجمع الثقافي، ج4 ، ط1، أبوظبي، 1423هـ/ 2002م.

86 – بن عسكر أبي عبد الله (ت1350هـ/ 1931م)، أبي بكر بن خميس (ت592هـ): أعلام مالقة، تح: عبد الله المرابط الترغي، دار الأمان للنشر والتوزيع، ط1، الرباط، 1420هـ/ 1999م.

87 – عريب بن سعيد أبي الحسن (ت369هـ/ 979م): التقويم في قرطبة، نشر :ر. دوزي، ليدن، الطبعة الجديدة، بريل، 1380هـ/1961م.

88 – العذري أحمد بن عمر (ت478هـ/ 1085م): نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك ، تح: الأهواني عبد العزيز، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، د.ط، مدريد، د.ت.

89 – أبي الفداء عماد الدين إسماعيل (ت732هـ/ 1331م): تقويم البلدان، تح، رينود والبارون ماك كوكين ديسلان، دار الطباعة السلطانية، د.ط، باريس، 1245هـ/1830م.

90 – الفيروز آبادي مجد الدين محمد (ت817هـ/ 1414م): القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: العرقسوسي محمد نعيم، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، بيروت، 1426هـ/ 2005م.

91 – الفرسطائي أحمد بن محمد النفوسي (ت504هـ/1110م): القسمة وأصول الأرضين، تح: بكير بن محمد الشيخ بلحاج، محمد بن صالح ناصر، جمعية التراث، ط2، الجزائر، 1418هـ/1997م.

92 – ابن صاحب الصلاة عبد الملك (ت594هـ/ 1198م): المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تح: التازي عبد الهادي، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت،1407هـ/ 1987م.

93– ابن الصغير المالكي (ت719هـ/ 1319م): أخبار الأئمة الرستميين، تح: ناصر محمد، بحاز إبراهيم، دار الغرب الإسلامي، د.ط، بيروت، د.ت.

94 – القاضي عياض (ت544هـ/ 1149م) وولده محمد: مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تح: محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، 1417هـ/ 1997م.

95 – القزويني زكرياء (ت682هـ/ 1283م): آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، د.ط، بيروت، د.ت.

96 – ابن القطان المراكشي حسن (منتصف القرن السابع الهجري): نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان، تح: مكي محمد علي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1410هـ/1970م.

97 – القللوسي الأندلسي أبو بكر محمد بن محمد (ت707هـ/ 1307م): تحفة الخواص في طرف الخواص (في صنعة الأمدة والأصباغ والأذهان) تح: حسام أحمد مختار العبادي، مكتبة الإسكندرية، د.ط، الإسكندرية، 1427هـ/ 2007م.

98 – القلقشندي أحمد أبي العباس (ت821هـ/ 1418م): صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، ج5، د.ط، القاهرة، 1333هـ/1915م.

99 – بن الرفعة الأنصاري نجم الدين أبي العباس (ت710هـ/ 1310م): الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان، تح: الخاروف محمد أحمد إسماعيل، دار الفكر، دط، دمشق، 1400هـ/ 1980م.

100 – الرقيق القيرواني إبراهيم (ت420هـ/ 1029م): تاريخ إفريقية والمغرب، تح: الزيداني عبد الله العلي، عمر موسى عز الدين، دار الغرب الإسلامي ،ط1، بيروت،1411هـ/1990م.

101 – **الرشاطي أبو محمد** (ت542هـ/1147م)، **ابن الخراط الاشبيلي** (ت581هـ/1186م): الأندلس في اقتباس الأنوار في اختصار اقتباس الأنوار، تح: ايميليو مولينا، خاثينتو بوسك بيلا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي، د.ط، مدريد 1410هـ/1990م.

102 – **ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد** (ت520هـ/ 1126م): فتاوى ابن رشد، تح: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، س1، ج3، ط1، بيروت، 1407هـ/ 1987م.

103 – **الشيزري عبد الرحمن بن نصر** (ت590هـ/ 1194م): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تح، السيد الباز العريني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، د.ط، اللقاهرة، 1365هـ/ 1946م.

104 – **التجيبي ابن رزين** (ت692هـ/ 1293م): فضالة الخوان في طيبات الطعام والألوان، تعليق: آتاي رشيد، مؤسسة مطالعات تاريخ بزشكي، د.ط، إيران، 1388هـ/ 1969م.

105 – **التميمي أبو حنيفة النعمان** (ت363هـ/ 973م): افتتاح الدعوة، تح: فرحات الدشراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1406هـ/ 1986م.

106 – **ابن الخطيب لسان الدين** (ت776هـ/ 1374م): تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط (القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام)، تح: العبادي أحمد مختار، الكتاني محمد إبراهيم، دار الكتاب للنشر والتوزيع، د.ط، الدار البيضاء، 1383هـ/1964م.

107 – ـــ، ـــ: الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، مج1، ط2، القاهرة، 1393هـ/1973م.

108 – ـــ، ـــ: معيار الاختيار مع ذكر المعاهد والديار، تح: محمد كمال شبانة ، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، القاهرة، 1423هـ/ 2002م.

109 – **ابن خلدون عبد الرحمن** (ت808هـ/1406م): المقدمة، تح: شحادة خليل- زكار سهيل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج1، د.ط، بيروت، 1421هـ/2001م.

110 – ـــ، ـــ: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تح: خليل شحادة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة للنشر والتوزيع، ج6، ط4، بيروت 1431هـ/2000م

111 – **ابن غازي محمد** (ت919هـ/ 1513م): روض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون، مطبعة الأمنية، د.ط، الرباط، 1371هـ/1952م.

112 – **ابن غالب محمد بن أيوب الأندلسي** (عاش في القرن 6 هـ/ 12م) : قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب كور الأندلس ومدنها بعد الأربعمائة، تح: لطفي عبد البديع مجلة معهد المخطوطات العربية، مج1، ج7، ربيع الأول 1375هـ/نوفمبر 1955م.

113 – **الغبريني أبو العباس أحمد** (ت704هـ/ 1304م): عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح: نويهض عادل، دار الآفاق الجديدة، ط2، بيروت، 1399هـ/1979م.

114 – **الغرناطي إبراهيم بن أحمد** (ت579هـ/ 1183م): الوثائق المختصرة، تح: إبراهيم بن محمد السهلي، الجامعة الإسلامية، ط1، المدينة المنورة، 1432هـ/ 2011م.

115 – **الغرناطي محمد بن عبد الرحيم** (ت565هـ/ 1170م): المعرب عن بعض عجائب المغرب، تح: محمد أمين الضناوي، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 1419هـ/ 1999م.

116 – **رسائل موحدية**، مجموعة جديدة- تح: أحمد عزاوي، مطبعة النجاح الجديدة، ج1، ط1، الدار البيضاء، 1416هـ/1995م.

117 – **رسائل موحدية**– مجموعة جديدة- تح: أحمد عزاوي، مطبعة النجاح الجديدة، ج2، ط1، الدار البيضاء، 1422هـ/ 2001م.

118 – **مؤلف مجهول**: تاريخ الأندلس، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1428هـ/ 2007م.

119 – **مؤلف مجهول**: مجاهل إفريقيا، تعريب: المعلم شاكر سفير، مطبعة القديس جاوجيوس، د.ط، بيروت، 1302هـ/ 1885م.

120 – **مؤلف مجهول**: الاستبصار في عجائب الأمصار (وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب) نشر وتعليق: سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، د.ط، الدار البيضاء، 1405هـ/1985م.

121 – **مؤلف مجهول**: ذكر بلاد الأندلس، تح : لوويس مولينا، معهد ميغيل، ج1، د.ط، مدريد، 1403هـ/ 1983م.

122 – **مؤلف مجهول** (ت ق 8هـ): الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تح: زكار سهيل، زمامة عبد القادر، دار الرشاد الحديثة للنشر والتوزيع، ط1، الدار البيضاء، 1399هـ/1979م.

123 – **مؤلف مجهول**: الطبيخ في المغرب والأندلس في عصر الموحدين، تح: أمبروزيو أويثي ميراندا، ب. م. ن، د.ط، ب. م. ن، د.ت.

ب – المراجع العربية:

01 – أحمد الشمسي ندا: التأثير الحضاري المتبادل بين مسلمي الأندلس الإسبان في العصر الإسلامي 92-897هـ/711- 1429م، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1437هـ/2016م.

02 – أسكان الحسين: الدولة والمجتمع في العصر الموحدي، 518-668هـ/1125-1270م، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، د.ط، الرباط، 1429هـ/2009م.

03 – ـــ، ـــ: تاريخ التعليم بالمغرب خلال العصر الوسيط (1- 9هـ/ 7- 15م)، مطبعة المعارف الجديدة، د.ط، الرباط، 1423هـ/ 2004م.

04 – إسماعيل محمود: الأدارسة 172- 375هـ (حقائق جديدة)، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1411هـ/1991م.

05 – الأفغاني سعيد: أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، دار الفكر، د.ط، بيروت، 1394هـ/ 1974م.

06 – أرسلان شكيب: الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ج1، د.ط، بيروت، د.ت.

07 – أشباخ يوسف: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، المركز القومي للترجمة، ج2، القاهرة، 1432هـ/ 2011م.

08 – بهلولي سليمان: الدولة السليمانية والإمارات العلوية في المغرب الأوسط 173-342هـ/789-954م، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ط1، تلمسان، 1432هـ/2011م.

09 – بوبة مجاني: المذهب الإسماعيلي وفلسفته في بلاد المغرب، مطبعة النجاح الجديدة، د.ط، الدار البيضاء، 1426هـ/ 2005م.

10 – بولقطيب الحسين: جوائح وأوبئة المغرب عهد الموحدين، منشورات الزمن، د.ط، الرباط، 1422هـ/ 2002م.

11 – بوعزيز يحي: تاريخ إفريقيا الغربية الإسلامية من مطلع القرن 16 إلى مطلع القرن 20م، دار هومه للنشر والتوزيع، د.ط، الجزائر، 1422هـ/ 2001م.

12 – ـــ،ـــ: وهران، سحب للطباعة الشعبية للجيش، د.ط، الجزائر، 1428هـ/ 2007م.

13 – بوعمامة فاطمة: اليهود في المغرب الإسلامي (خلال القرنيين 7-8 هـ/ 13- 15م)، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، د.ط، ب. م. ن، 1432هـ/ 2011م.

14 – بوتشيش إبراهيم القادري: إضاءات حول تراث الغرب الإسلامي وتاريخه الاقتصادي والاجتماعي، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1423هـ/ 2002م.

15 – ـــ: حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي، دار الطليعة للطباعة والنشر،ط1، بيروت، 1426هـ/2006م.

16 – ـــ: إسهامات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، منتشرات عمادة جامعة مولاي إسماعيل، د.ط، مكناس، (المغرب)، 1417هـ/1997م.

17 – بوتشيش إبراهيم القادري: العوام في مراكش خلال القرن السادس الهجري، نموذج من تاريخ المستضعفين في حواضر المغرب الإسلامي، فصل من كتاب : الإسلام السري في المغرب العربي، سينا للنشر، ط1، القاهرة، ط1، 1415هـ/1995م.

18 – ـــ: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، دار الطليعة للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، 1417هـ/1997م.

19 – ـــ: مساهمة في دراسة الأسواق والتجارة بمكناسة خلال «العصر الوسيط»، ضمن كتاب إسهامات في التاريخ الاقتصادي الاجتماعي لمدينة مكناس خلال العصر الوسيط، مطبعة فضالة، د.ط، المغرب، 1419هـ/1998م.

20 – ـــ: المتسولون في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين والموحدين، فصل من كتاب: الإسلام السري في المغرب العربي، سينا للنشر، ط1، القاهرة، 1416هـ/ 1995م.

21 – بحاز إبراهيم بكير: الدولة الرستمية (دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية، 160-296هـ/ 777- 999م)، جمعية التراث، ط2، القرارة، 1414هـ/ 1993م.

22 – البياض عبد الهادي: الكوارث الطبيعية وأثرها في سلوك وذهنيات الإنسان في المغرب والأندلس (ق6-8هـ/12- 14م)، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1429هـ/ 2008م.

23 – البكر خالد بن عبد الكريم: النشاط الاقتصادي في الأندلس حتى عصر الإمارة 138- 316هـ/ 755-928م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط1، الرياض، 1414هـ/1993م.

24 – بلهواري فاطمة: الأسواق نظمها وضوابطها، فصل من كتاب: النظم التجارية للدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين حتى نهاية الزيانيين (160-962هـ/ 777- 1554م)، بإشراف: بلهواري فاطمة، (منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا والاجتماعية والثقافية (CBASC) والمديرية العامة للبحث العلمي

والتطور التكنولوجي (DGRSTD)، PNR 29)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، الجزائر، 1435هـ/2014م.

25 – بلعربي خالد: التعامل النقدي والأوزان والمكاييل، فصل من كتاب: النظم التجارية للدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160- 962هـ/ 777- 1554م)، بإشراف: بلهواري فاطمة، (منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CBASC) والمديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (DGRSDI)، PNR29)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، الجزائر، 1435هـ/ 2014م.

26 – بلعربي خالد: تلمسان من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الزيانية (55- 633هـ/ 675- 1235م)، دار الألمعية، ط1، الجزائر، 1432هـ/ 2011م.

27 – البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي: النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر الموحدين 524-668هـ/1130- 1269م، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1432هـ/ 2011م.

28 – بني ياسين يوسف أحمد: بلدان الأندلس في أعمال ياقوت الحموي الجغرافية (574-626هـ/ 1178-1229م)- دراسة مقارنة- مركز زايد للتراث والتاريخ، د.ط، الإمارات العربية المتحدة، 1421هـ/2000م.

29 – بسدات نصر الدين: العلاقات السياسية والصلات الاقتصادية بين المغربين الأوسط والأدنى من نهاية القرن الثاني إلى أواسط القرن السادس الهجريين، النشر الجامعي الجديد للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، الجزائر، 1437هـ/ 2017م.

30 – بشار قويدر: دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب والمشرق "التاريخ الإسلامي"، دار الهدى، ج1، د.ط، الجزائر، 1432هـ/ 2011م.

31 – بشير عبد الرحمن: اليهود في المغرب الإسلامي وإسبانيا المسيحية (22- 462هـ/ 642-1070م)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، ب. م. ن، 1435هـ/2014م.

32 – الجبري عبد المتعال محمد: أصالة الدواوين والنقود العربية، مكتبة وهبة، د.ط، القاهرة، د.ت.

33 – جودت عبد الكريم يوسف: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9- 10 م)، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، د.ت.

34 – دويدار حسن يوسف: المجتمع الأندلسي في العصر الأموي 138-422هـ/ 755- 1030م، مطبعة الحسين الإسلامية، ط1، الإسكندرية، 1414هـ/1994م.

35 – دندش عصمت عبد اللطيف: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني 510-546هـ/ 1116-1151م، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1408هـ/ 1988م.

36 – هدية محمود: اقتصاد النسيج في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مؤسسة هنداوي سي آي سي، د.ط، المملكة المتحدة، 1438هـ/ 2017م.

37 – وجدي محمد فريد: دائرة المعارف القرن العشرين، دار المعارف، مج 5، د.ط، بيروت، د.ت.

38 – زبادية عبد القادر: الحضارة العربية والتأثير الأوربي في إفريقيا الغربية جنوب الصحراء، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، الجزائر، 1409هـ/1989م.

39 – زيتون محمد محمد: القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، د.ط، القاهرة، 1408 هـ/ 1988م.

40 – زنبير محمد: المغرب في العصر الوسيط (الدولة، المدنية، الاقتصاد)، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 1420هـ/ 1999م.

41 – زعروت فتحي: النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 1430هـ/ 2009م.

42 – حاجيات عبد الحميد: دراسات حول التاريخ السياسي والحضاري لتلمسان والمغرب الإسلامي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، (طبعة خاصة)، الجزائر، 1432هـ/ 2011م.

43 – حافظي علوي حسن: سجلماسة وإقليمها في القرن الثامن الهجري /الرابع عشر الميلادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ط، المملكة المغربية، 1418هـ/1997م.

44 – الحجي عبد الرحمان علي: التاريخ لأندلسي منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة 92-879هـ/711-1492م، دار المنار، ط3، بيروت، 1407هـ/ 1987م.

45 – حمدي عبد المنعم محمد حسين: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الجيزة، 1435هـ/1997م.

46 – ـــــ: المغرب والأندلس، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الإسكندرية، د.ت.

47 – ـــــ: مدينة سلا في العصر الإسلامي دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية 1414هـ/ 1993م.

48 – حناوي محمد: البحر المتوسط بين الإسلام والمسيحية، القسم الأول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة لكتاب جامعي، رقم :03، جامعة محمد الخامس، أكدال الرباط، د.ت.

49 – حساني مختار: التاريخ الجزائر الوسيط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ج5، د.ط، الجزائر، 1435هـ/2013م.

50 – حسين حمودة عبد الحميد: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي منذ الفتح الإسلامي حتى قيام الدولة الفاطمية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1428 هـ/ 2007م.

51 – الحسيني فاضل محمد: آفاق الحضارة العربية الإسلامية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1427هـ/2006م.

52 – الحسين قضي: من معالم الحضارة العربية الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1414هـ/ 1993م.

53 – حسن محمد: أصناف الإنتاج الزراعي بإفريقية من القرن 6هـ/12م إلى القرن 9هـ/15م، فصل ضمن كتاب: الفلاحة والتقنيات الفلاحية بالعالم الإسلامي في العصر الوسيط، بإشراف: حسن حافظي علوي، منشورات عكاظ، ب .م .ن، 1432هـ/2011م.

54 – ـــ: المدنية والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، شركة أوربيس للطباعة، ج1، د.ط، تونس، 1420هـ/1999م.

55 – ـــ: التّجار والحرفيون بإفريقية بين القرنين السادس والتاسع الهجري/ 12- 15م، ضمن كتاب: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، إعداد مجموعة من الباحثين، تنسيق: الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، د.ط، قرطاج، 1420هـ/1999م.

56 – حسن علي حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصري المرابطين والموحدين، مكتبة الجانجي، ط1، مصر،1400هـ/ 1980م.

57 – حسن راضي العامري محمد بشير: فصول في إبداعات الطب والصيدلة في الأندلس، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1438هـ/ 2014م.

58 – حرز الله محمد العربي: تلمسان مهد حضارة وواحة ثقافة، دار السبيل للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1432هـ/ 2011م.

59 – الحريري محمد عيسى: الدولة الرستمية في المغرب الإسلامي (حضارتها وعلاقاتها الخارجية بالمغرب والأندلس 160- 296هـ)، دار القلم للنشر والتوزيع، ط3، الكويت، 1408هـ/ 1987م.

60 – حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، دار الرشاد الحديثة، ج1، الدار البيضاء، 1420هـ/2000م.

61 – الطاهري أحمد: البناء والعمران الحضري بإشبيلية العبادية (إعادة تركيب المدينة من خلال المصادر العربية)، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، د.ت.

62 – الطالبي محمد: الدولة الأغلبية 184- 296هـ/800-909م- التاريخ السياسي- دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت،1415هـ/ 1995م.

63 – طه جمال أحمد: مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين (448هـ/ 1056م- 668هـ/ 1269م) – دراسة سياسية وحضارية- دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، د.ط، الإسكندرية، 1422هـ/ 2001م.

64 – الطمار محمد: المغرب الأوسط في ظل صنهاجة، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر،1431هـ/ 2010م.

65 – طقوس محمد سهيل: تاريخ المسلمين في الأندلس 91- 897هـ/ 710- 1492م، دار النفائس، ط2، بيروت، 1429هـ/ 2008م.

66 – الكتبية سعاد: البنية الاقتصادية لطوائف يهود المغرب الأقصى في القرون الوسطى، ضمن كتاب الدراسات الشرقية: واقع وآفاق (ندوة)، تنسيق: أحمد شحلان وإدريس اعبيزة، مطبعة الأمنية، ط1، الرباط، 1425هـ/ 2004م.

67 – لقبال موسى: الحسبة المذهبية في بلاد المغرب العربي (نشأتها وتطورها)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1391هـ/ 1971م.

68 – مؤنس عوض محمد: في رحاب الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، دار العالم العربي، ط1، القاهرة، 1432هـ/2011م.

69 – مجموعة مؤلفين: البازار (السوق في التراث الإسلامي)، سلسلة الدراسات الحضارية، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، د.ط، بيروت، 1433هـ/2012 م.

70 – المزوري هلز عنتروني: الحركة العمرانية في قرطبة وضواحيها خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1433هـ/ 2012م.

71 – الميلي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج2، د.ط، الجزائر، د.ت.

72 – بن مليح عبد الإله: الرق في بلاد المغرب والأندلس، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، بيروت، 1424هـ/2004م.

73 – ممدوح حسين: إفريقية في عهد الأمير إبراهيم الثاني الأغلبي قراءة جديدة تكشف افتراءات دعاة الفاطميين، دار عمار، ط1، الأردن، 1417 هـ/ 1997م.

74 – المنوني محمد: العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ط2، الرباط، 1397هـ/ 1977م.

75 – ـــ، ـــ: ورقات عن حضارة المرنيين، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط3، 1420هـ/ 2000م.

76 – منصوري عثمان: التجارة بالمغرب في القرن السادس عشر (مساهمة في تاريخ المغرب الاقتصادي)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ط1، الرباط، 1424هـ/ 2001م.

77 – المعموري محمد عبد الله: تاريخ الغرب الإسلامي في عصر الموحدين، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1436هـ/ 2015م.

78 – مصطفى محمد مسعد سامية: العلاقات بين المغرب والأندلس في عصر الخلافة الأموية 300- 399هـ/ 912 - 1008م، عين للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، الجيزة، 1420هـ/ 2000م.

79 – ـــ، ـــ: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم غرناطة في عصر المرابطين والموحدين من 484هـ إلى 620هـ (من 1092م إلى 1223م)، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، القاهرة، 1423هـ/2003م.

80 – ـــ، ـــ: صور من المجتمع الأندلسي (رؤية من خلال أشعار الأندلسيين وأمثالهم الشعبية)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، ب. م. ن، 1418هـ/ 1998م.

81 – المراكشي الموقت محمد: السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية، مراجعة وتعليق: متفكر أحمد، المطبعة والوراقة الوطنية، ط3، مراكش، 1432هـ/2011م.

82 – مرعى خلف الله ابتسام: العلاقات بين الخلافة الموحدية والمشرق الإسلامي، 524- 936هـ/ 1130-1529م، دار المعارف، د.ط، القاهرة، 1405هـ/ 1985م.

83 – المغراوي محمد: الموحدون وأزمات المجتمع، جذور للنشر، ط1، الرباط، 1427هـ/ 2006م.

84 – النجار فخري خليل: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط3، عمان، 1436هـ/ 2015م.

85 – ابن نعمان إسماعيل: مدينة دلس (تدلس)- دراسة تاريخية وأثرية خلال العهد الإسلامي- الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، تيزي وزو- الجزائر، 1432هـ/2011م.

86 – نعنعي عبد المجيد: تاريخ الدولة الأموية في الأندلس (التاريخ السياسي)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، 1406هـ/ 1986م.

87 – السائح حسن: الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، الدار البيضاء، 1406هـ/ 1986م.

88 – السامرائي خليل إبراهيم: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، 1421هـ/ 2000م.

89 – السبتي عبد الأحد، فرحات حليمة: المدينة في العصر الوسيط (قضايا ووثائق من تاريخ المغرب الإسلامي)، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1415هـ/ 1994م.

90 – السوسي عبد الله: تاريخ رباط الفتح، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، د.ط، الرباط، 1399هـ/ 1979م.

91 – السيد أبو مصطفى كمال: دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، د.ط،1417هـ/ 1997م.

92 – ـــ، ـــ: جواب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية، 1417هـ/1996م.

93 – ـــ، ـــ: تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي 95- 495هـ/ 714- 1102م (دراسة في التاريخ السياسي والحضاري)، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية ، د.ت.

94 – ـــ، ـــ: تاريخ وحضارة الأندلس في العصر الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية، 1417هـ/1997م.

95 – ـــ، ـــ: تاريخ الأندلس الاقتصادي في عصر دولة المرابطين والموحدين، مركز الإسكندرية للكتاب، د.ط، الإسكندرية، د.ت.

96 – السيد محمود: الأندلس في ظل الإسلام (تكامل البناء الحضاري)، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، إسكندرية، 1437هـ/2016م.

97 – ـــ، ـــ: المغرب الإسلامي في ظل دولتي المرابطين والموحدين، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1437هـ/ 2016م.

98 – السيد عبد العزيز سالم: تاريخ المغرب في العصر الإسلامي، شباب الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية، د.ت.

99 – ـــ، ـــ: قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، دار النهضة العربية، ج1، د.ط، بيروت، 1391هـ/ 1971م.

100 – ـــ، ـــ: تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس، مؤسسة شباب الجامعية للطباعة والنشر، د.ط، الإسكندرية، 1404هـ/1984م.

101 – ـــ، ـــ: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، الإسكندرية، 1405هـ/ 1985م.

102 – ـــ، ـــ: في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، مؤسسه شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1423هـ/ 2002م.

103 – السيد عبد العزيز سالم سحر: مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي منذ إنشائها حتى نهاية عصر بني مرين)، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، 1416هـ/1996م.

104 – العبادي أحمد مختار: في تاريخ المغرب والأندلس، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، د.ت.

105 – ـــ، ـــ: صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية، 1421هـ/ 2000م.

106 – عباد صالح: مدخل إلى تاريخ جيجل من قبل التاريخ إلى 1871م، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1434هـ/2013م.

107 – عبد الله محمد عبد الله: الحسبة في الإسلام، مكتبة الإسكندرية، ط1، الإسكندرية، 1417هـ/ 1996م.

108- عبد الحليم عبد المعز سمر: تجارة الدولة المرينية (668- 876هـ/ 1269- 1472م)، ب. م. ن، د.ط، الإسكندرية، 1440هـ/2019م.

109 – عبد الحميد شافع راوية: المرأة في المجتمع الأندلسي منذ الفتح الإسلامي للأندلس حتى سقوط قرطبة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، القاهرة، 1426هـ/2006م.

110 – عبد المنعم سلامة أبو العلا إبراهيم: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، الإسكندرية، 1436هـ/ 2015م.

111 – عبد الفتاح عاشور سعيد وآخرون: تاريخ الحضارة الإسلامية العربية، دار المعرفة الجامعية، د.ط، 1426هـ/2006م.

112 – عبد الرزاق محمد إسماعيل: الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، دار الثقافة، ط2، الدار البيضاء، 1406هـ/ 1985م.

113 – بن عبود أمحمد: جوانب من الواقع الأندلسي في القرن الخامس الهجري، مطبعة النور، د.ط، المغرب، 1408هـ/1987م.

114 – عدنان أحمد الكركجي نغم: الأزمات الاقتصادية في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة (92-197هـ/ 711-1492م)، دار الكتاب الثقافي، د.ط، ب. م. ن، د.ت.

115 – عدنان محمد عبد الله: دولة الإسلام في الأندلس (العصر الثاني دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي)، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1417هـ/1997م.

116 – عودات أحمد وآخرون: تاريخ المغرب والأندلس من القرن السادس الهجري حتى القرن العاشر الهجري، دار الأمل للنشر والتوزيع، د.ط، ب. م. ن، 1409هـ/ 1989م.

117- عويس عبد الحليم: دولة بني حماد (صفحة رائعة من التاريخ الجزائري)، دار الصحوة للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، 1411هـ/ 1991م.

118 – علام عبد الله علي: الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، سحب للطباعة الشعبية للجيش، د.ط، الجزائر، 1428هـ/ 2007م.

119 – علي أحمد قويدر محمد: التجارة الداخلية في المغرب في عصر الموحدين 541- 668هـ/1145-1249م، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، القاهرة، د.ت.

120 – عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1423هـ/2002م.

121 – عمر موسى عز الدين: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت،1424هـ/ 2003 م.

122 – ـــ، ـــ: الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، د.ط، بيروت 1410هـ/ 1990م.

123 – ـــ، ـــ: دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، ط1، بيروت، 1403هـ/1983م.

124 – العربي إسماعيل: المدن المغربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط،الجزائر، 1430هـ/1983م.

125 – ـــ، ـــ: الصحراء الكبرى وشواطئها المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، الجزائر، 1402هـ/ 1982م.

126 – عمر نتو محمد: النقود الإسلامية شاهد على التاريخ، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، المملكة العربية السعودية، 1432هـ/ 2011م.

127 – عثمان محمد عبد الستار: المدينة الإسلامية، (سلسة كتب ثقافة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب رقم: 128)، عالم المعرفة، د.ط، الكويت، 1409 هـ/ 1988م.

128 – فهمي محمد عبد الرحمان: النقود العربية ماضيها وحاضرها، دار التعلم، د.ط، القاهرة، 1383هـ/1964م.

129 – فيلالي عبد العزيز: الضرائب في المغرب الإسلامي منذ عهد الولاة حتى سقوط الموحدين (96-668هـ/ 715- 1269م)، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، د.ط، قسنطينة، 1434هـ/ 2013م.

130 – فكري أحمد: قرطبة في العصر الإسلامي تاريخ وحضارة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1403هـ/ 1983م.

131 – أبو الفضل محمد أحمد: تاريخ ألمرية الأندلسية في العصر الإسلامي (دراسة في التاريخ السياسي والحضاري)، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الإسكندرية، 1416هـ/1996م.

132 – ـــ، ـــ: شرق الأندلس في العصر الإسلامي 515- 686هـ/ 1121-1287م، (دراسة في التاريخ السياسي والحضاري)، دار المعرفة الجامعية، د.ط، الإسكندرية، 1417هـ/ 1996م.

133 – قاسم صادق: العاملون بالتجارة في دويلات المغرب الأوسط، فصل من كتاب: النظم التجارية للدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين غلى نهاية الزيانيين (160- 962هـ/ 777هـ- 1554م)، بإشراف: بلهواري فاطمة، (منشورات مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CBASC)

والمديرية العامة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي (DGRSDI)، PNR29)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، د.ط، الجزائر، 1435هـ/ 2014م.

134 – قاسم طويل مريم: مملكة ألمرية في عهد المعتصم بن صمادح 443-484هـ/ 1051-1091م، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1414هـ/ 1991م.

135 – ـــ، ـــ: مملكة غرناطة في عهد بني زيد البربر 403- 483هـ/ 1012- 1090م، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1414هـ/ 1994م.

136 – القبلي محمد: تاريخ المغرب– تحيين وتركيب- منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، د.ط، الرباط، 1432هـ/2011م.

137 – قدورة الشامي فاطمة: الرق والرقيق في العصور القديمة والجاهلية وصدر الإسلام، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1430هـ/2009م.

138 – قروعي خديجة: ظواهر اجتماعية مسيحية وإسلامية في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية عصر الإمارة (92هـ/ 711م- 316هـ/929م)، دار النايا، دار محاكاة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، سورية، 1433هـ/2012م.

139 – قرقوبي حنان: الزراعة والصناعة والتجارة، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1427هـ/2006م.

140 – راضي العامري محمد بشير حسن: فصول في إبداعات الطب والصيدلة في الأندلس، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1438هـ/2014م.

141 – رجب محمد عبد الحليم: دولة بني صالح في تلمسان والمغرب الأقصى (125-455هـ/ 743-1063م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، الفجالة، د.ت.

142 – رزوق محمد: دراسات في تاريخ المغرب، إفريقيا الشرق، ب. م. ن، د.ط، الدار البيضاء، 1411هـ/1991م.

143 – رحاحلة إبراهيم القاسم: النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1420هـ/ 1999م.

144 – أبو رميلة هشام: علاقات الموحدين بالممالك النصرانية والدول الإسلامية في الأندلس، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1404هـ/1984م.

145 – شواكري منير: أسس قيام الدولة في المغرب الإسلامي وفق نظرية ابن خلدون (510هـ/ 1116م-558هـ/ 1163م) الدولة الموحدية أنموذجا، النشر الجامعي الجديد للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 1437هـ/ 2016م.

146 – شوربجي عبد المولى: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقود– دراسة تحليلية- إدارة الثقافة والنشر، د.ط، المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1989م.

147 – شحادة نزيه: صفحات من الحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، 1427هـ/ 2006م.

148 – الشريف محمد: سبتة الإسلامية- دراسات في تاريخها الاقتصادي والاجتماعي (عصر الموحدين والمرينيين)، منشورات جمعية تطاون- أسمير، ط2، الرباط، 1427هـ/2006م.

149 – تومي إسماعيل: العمارة والعمران في ظلال القرآن، د.ط، بيت المعامربين العرب، الجزائر، د.ت.

150 – التيلسي رمضان، الذويب جمال هشام: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، المدار الإسلامي، ط2، ليبيا، 1424هـ/2004م.

151 – الخالدي خالد يونس عبد العزيز: اليهود في الدولة العربية الإسلامية في الأندلس (92- 897هـ/ 711- 1492م)، مطبعة دار الأرقم، د.ط، فلسطين، د.ت.

152 – الخزاعي كريم عاتي: أسواق بلاد المغرب من بداية القرن السادس الهجري حتى القرن نهاية القرن التاسع الهجري، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 1432هـ/2011 م.

153 – الخربوطلي علي حسن: الحضارة العربية الإسلامية– حضارة السياسة والإدارة والقضاء والحرب والاجتماع والاقتصاد والتربية والتعليم والثقافة والفنون، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1380هـ/1960م.

154 – ظاهر جاسم: إفريقيا ما وراء الصحراء، المكتب المصري للتوزيع المطبوعات، د.ط، القاهرة، د.ت.

ج – الرسائل والأطاريح الجامعية:

01 – أحمد نجار ليلى: المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي- دراسة تاريخية وحضارية- (580-595هـ/ 1184-1198م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، ق1، ق2، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى (مكة المكرمة)، المملكة العربية السعودية، 1408- 1409هـ/ 1988- 1989م.

02 – آل زيد الشريان خالد: مدينة مالقة منذ عصر الطوائف حتى سقوطها (422هـ- 892هـ) - دراسة سياسية اقتصادية، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1425-1426هـ/ 2004-2005م.

03 – اشتيوي أشرف يعقوب أحمد: الأندلس في عصر الولاة (91-138هـ/ 711- 756م)، (رسالة ماجستير(مخطوطة) في تخصص تاريخ)، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية (نابلس)، فلسطين، 1424-1425هـ/ 2003- 2004م.

04 – بديرة عادل: بادية المغرب الأوسط (دراسة للواقع الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على السلوك والذهنيات) من القرن 04 إلى القرن7هـ/10- 13م (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ وسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- الجزائر، 1438- 1439هـ/ 2017-2018م.

05 – بزوجي وليد: دولة الموحدين بعد موقعة العقاب- دراسة في التراجع الحضاري في الغرب الإسلامي، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الحضارة الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1- الجزائر، 1435- 1436هـ/ 2014- 2015م.

06 – بورايو عبد الحفيظ: مدينة قسنطينة في أدب الرحلات، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في أدب الرحلات)، قسم اللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري- قسنطينة- الجزائر، 1428- 1429هـ/ 2007-2008م.

07 – بلوط عمر: الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، قسم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1424- 1425هـ/ 2003- 2004م.

08 – بودالية تواتية: البيئة في بلاد الأندلس عصري الخلافة وملوك الطوائف (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م.

09 – بويلي سكينة: الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي- دراسة تحليليه مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الاقتصاد الإسلامي)، قسم الشريعة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة-1- الجزائر، 1435- 1436هـ/ 2014- 2015م.

10 – بولعراس خميسي: فن الحرب بالغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر– باتنة– الجزائر، 1434– 1435هـ/ 2013– 2014م.

11 – بوقاعدة البشير: خراب المدن بالمغرب الأوسط والأدنى (بين 296هـ/ 909م– 547هـ/ 1152م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المشرق والمغرب الإسلامي)، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة بوزريعة، الجزائر، 1433– 1434هـ/ 2012– 2013م.

12 – بوراس رفيق: الأوضاع الاجتماعية بالمغرب في عهد الخلافة الفاطمية (296– 326هـ/ 908– 972م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ والآثار،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري– قسنطينة– الجزائر، 1427– 1428هـ/ 2007– 2008م.

13 – بورملة خديجة: التجارة الخارجية للمغرب الأوسط في الحوض البحر المتوسط من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري / 12–15م، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة–1– وهران– الجزائر، 1438–1439هـ/2017– 2018م.

14 – بوتيش أمينة: بجاية دراسة تاريخية وحضارية بين القرنين السادس والسابع هجريين، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان– الجزائر، 1428– 1429هـ/ 2007– 2008م.

15 – بطيب هوارية: السوق في الدولة الزيانية (646–952هـ/ 1248– 1545م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران– السانيا– الجزائر، 1423– 1424هـ/ 2002– 2003م.

16 – بلبشير عمر: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في المغربيين الأوسط والأقصى منذ القرن 6 إلى 9هـ/ 12–15م من خلال كتاب (المعيار) للونشريسي، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1430– 1431هـ/ 2009 – 2010م.

17 – بليل الصالح: الآثار الحضارية للصراعات العسكرية في الأندلس إبان عصر ملوك الطوائف (ق5هـ/ 11م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في العلوم الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة باتنة- 1- الجزائر، 1439- 1440هـ/ 2018- 2019م.

18 – بلعربي خيرة: المسالك والحروب وأثرها في تفعيل الحركة التجارية والثقافية في المغرب الإسلامي (5-10هـ/ 11- 16م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1430- 1431هـ/ 2009-2010م.

19 – بلغيث محمد الأمين: الربط بالمغرب الإسلامي ودورها في عصري المرابطين والموحدين (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1406-1407هـ/ 1986-1987م.

20 – بعلي زوبير: الحياة الاجتماعية في مملكة غرناطة (629- 897هـ/ 1232-1492م)، من خلال كتب للنوازل والوثائق، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة-1- الجزائر، 1439-1443هـ/ 2018-2019م.

21 – بصديق عبد الكريم: البيوع والمعاملات التجارية في المغرب الأوسط وآثارها على المجتمع ما بين القرنين (6-9هـ/ 12- 15م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط الإسلامي)، قسم التاريخ وعالم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارية الإسلامية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة، الجزائر، 1438-1439هـ/ 2017-2018م.

22 – البردويل مجدي خليل محمد: الإبداع الحضاري للمسلمين في الأندلس في عهدي الإمارة والخلافة (138-422هـ/755-1030م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية- غزه- فلسطين، 1134- 1435هـ/2013- 2014م.

23 – برناوي يعقوب، جبريل وفاء: دولة بني مدرار الصفرية بالمغرب الأقصى الإسلامي (140-347هـ/757-958م)- دراسة تاريخية حضارية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، (مكة المكرمة)، المملكة العربية السعودية، 1423- 1424هـ/ 2002- 2003م.

24- البشير غانية: الأولياء والمجتمع بالمغرب الإسلامي في عصري المرابطين والموحدين (479- 635هـ/ 1086- 1238م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في العلوم في التاريخ الإسلامي الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1436- 1437هـ/ 2015- 2016م.

25 – الجندي علي محمود عبد اللطيف: مدينة فاس في عصر المرابطين والموحدين، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ والحضارة،كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر- القاهرة- مصر، 1424- 1425هـ/ 2003- 2004م.

26 – الهدون الحامدي: العلاقات الحضارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الايطالية من القرن 6هـ/12م حتى القرن 10هـ/16م، (أطروحةدكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الحضاري للمغرب الأوسط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1439- 1440هـ/ 2018- 2019م.

27 – هواري موسى: تربية الحيوانات في بلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (ق1-7هـ/ 7-13م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 1429-1430هـ/ 2008- 2009م.

28 – وانس صلاح الدين: تنظيم العقار في الأندلس خلال عهد الموحدين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة- وهران- الجزائر، 1436- 1437هـ/ 2015- 2016م.

29 – واعظ نويرة: أثر ثورة بني غانية على الدولة الموحدية (580هـ/ 1184م- 633هـ/ 1235م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية- بوزريعة- الجزائر، 1427- 1428هـ/ 2007- 2008م.

30 – زيارة نادر فرج: الترف في المجتمع الإسلامي الأندلسي (92هـ/ 711م- 668هـ/ 1269م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية- غزة- فلسطين، 1430- 1431هـ/ 2009- 2010م.

31 – حداد مزوزية: سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية (515- 668هـ/ 1121-1269م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- الجزائر، 1433- 1434هـ/ 2012-2013م.

32 – حيمي عبد الحفيظ: نظام الشرطة في الغرب الإسلامي (2- 6هـ/ 8- 12م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1435-1436هـ/ 2014-2015م.

33 – حماد فضل الله الصالحين صالح: تاريخ المغرب الأقصى الاقتصادي والاجتماعي في عصر المرابطين (448- 541هـ/ 1056- 1146م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ،كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م.

34 – حميدي مليكة: الإسهامات الحضارية للمرأة الأندلسية من الفتح الإسلامي إلى سقوط غرناطة (92-897هـ/ 711- 1492م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) العلوم في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر-2- الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م.

35 – حميدة حمزة أمينة: الصيادلة والعشابون في الأندلس، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ ،كلية الآداب، جامعة بغداد، 1427-1428هـ/ 2006- 2007م.

36 – الحساني فايزة: تاريخ مدينة سرقسطة منذ عصر الخلافة الأموية حتى سقوطها (316- 512هـ/ 928-1118م)- دراسة سياسية وحضارية- (رسالة ماجستير(مخطوطة) في التاريخ الإسلامي) قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429- 1430هـ/ 2008- 2009م.

37 – حسين دحروج إلهام: مدينة قابس منذ الغزوة الهلالية حتى قيام الدولة الحفصية حوالي (446-625هـ/ 1051- 1247م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كليةالآداب، جامعة القاهرة، مصر، 1420- 1421هـ/ 1999- 2000م.

38 – الحسيني العوفي سلمي بن سلمان بن مسيفر: الحسبه في الأندلس 92-897هـ- دراسة تاريخية تحليلية-(رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم الدعوة والاحتساب، كلية الدعوة بالمدينة المنورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1420-1421هـ/ 1999- 2000م.

39 – طه الحلبي رامز إسماعيل: عوامل سقوط الأندلس (92هـ/711م-897هـ/1492م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم التاريخ والآثار،كلية الآداب، الجامعة الإسلامية- بغزة- فلسطين، 1435-1436هـ/ 2014- 2015م.

40 – طهير عبد الكريم: التواصل الحضاري بين الأندلس وبلاد المغرب على عهد المرابطين والموحدين (ق5-7هـ/ 11- 13م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1438- 1439هـ/ 2016- 2017م.

41 – طويلب عبد القادر: النظام الجبائي المالي عند المرابطين والموحدين- دراسة تحليلية للقبالات ببلاد المغرب والأندلس- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الحضارة الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خدة، الجزائر، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م.

42 – كواتي مسعود: اليهود في المغرب الإسلامي من الفتح إلى سقوط دولة الموحدين، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1411- 1412هـ/ 1990-1991م.

43 – كربوع مسعود: النظام المالي للدويلات الإسلامية بالمغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى القرن التاسع هجري، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة -1- الجزائر، 1437-1438هـ/ 2017-2018م.

44 – بن كردرة زهية: أسواق مدينة الجزائر منذ الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر- دراسة تحليلية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، قسم الآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1420- 1421هـ/ 1999- 2000م.

45 – ماهر صبري كاظم: الحياة الاقتصادية في الأندلس، بحث مستل، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الستنصرية، د.ت.

46 – بن موسى جميلة: تجارة الذهب بين المغرب الإسلامي والسودان الغربي من القرن الثالث إلى الخامس هجري (9-11م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1420- 1421هـ/ 1999- 2000م.

47 – مزدور سمية: المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588- 927هـ/ 1292- 1520م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري- قسنطينة- الجزائر، 1429- 1430هـ/ 2008- 2009م .

48 – محمد عبد الله جبوده مريم: التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي 555- 980هـ/ 1160- 1572م، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، مصر، 1428- 1429هـ/ 2007- 2008م.

49 – محمد عبد الحميد نوح فوزية: البحرية الإسلامية في عهد المرابطين والموحدين (447-667هـ/ 1055- 1268م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1418-1419هـ/ 1997-1998م.

50 – منصور حسن حميدة: التاريخ السياسي والحضاري لمملكة بني هود في سرقسطة (431- 503هـ/ 1039-1110م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م.

51 – بن مسيفر الحسيني العوفي سلمي بن سلمان: الحسبة في الأندلس (92- 897هـ)- دراسة تاريخية تحليلية- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ)، قسم الدعوة والاحتساب، كلية الدعوة بالمدينة المنورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1420-1421هـ/ 1999- 2000م.

52 – مصطفى مروان: دراسة المعالم الأثرية في مدينة ندرومة، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الثقافة الشعبية)، قسم الثقافة الشعبية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان- الجزائر، 1425- 1426هـ/ 2004- 2005م.

53 – بن مرزوق بن بريكي السلمي فايز: المقصد المحمود في تلخيص العقود لأبي القاسم علي بن يحي الجزيري (ت585هـ)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الفقه)، مج1، مج2، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421- 1422هـ/ 2000-2001م.

54 – متاجر صورية: علم الوثائق والوثائقيين في الأندلس ما بين القرنيين الثاني والسادس الهجريين- دراسة توثيقية بيبليوغرافية- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في علم المكتبات والعلوم الوثائقية)، قسم علم المكتبات والعلوم

الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013-2014م.

55 – المغربي ريحاب محمد كمال محمد أحمد: التجارة في عهد بني حماد (408- 547هـ/ 1017-1156م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب،جامعة دمياط، مصر، 1436-1437هـ/ 2015- 2016م.

56 – نميش سميرة: أهل الذمة ودورهم الحضاري بالمغربين الأدنى والأقصى (6- 10هـ/ 12- 16م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1438- 1439هـ/ 2017- 2018م.

57 – نشيطو حسين: علم المقاييس في المغرب الأوسط من بداية الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الثامن الهجري (من القرن 06 إلى القرن 15م)- دراسة تاريخية أثرية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م.

58 – بن سادات نصر الدين: العلاقات السياسية والصلات الاقتصادية بين المغربين الأوسط والأدنى من نهاية القرن الثاني إلى أواسط القرن السادس الهجريين، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر 1431- 1432هـ/ 2010- 2011م.

59 – بن ساعو محمد: التجارة والتجار في المغرب الإسلامي (7-10هـ/ 13- 15م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م.

60 – سياب خيرة: المياه ودورها الحضاري في بلاد المغرب الإسلامي (7- 10هـ/ 13- 15م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م.

61 – سيدي موسى محمد الشريف: الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بجاية منذ عصر الموحدين إلى الاحتلال الاسباني (6- 10هـ/ 12- 16م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1430-1431هـ/ 2009- 2010م.

62 – سكاكو حورية: التحولات الاقتصادية في بلاد المغرب من القرن السادس هجري حتى أواخر القرن العاشر الهجري (12- 16م)- دراسة مقارنة- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1438- 1439هـ/ 2017-2018م.

63 – ـــ، ـــ: التحولات الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال العهد الموحدين والزياني من القرنين (6-10هـ /12- 16م)- دراسة مقارنة- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1434-1435هـ/ 2013- 2014م.

64 – سمور قتيبة علي إبراهيم: العلاقات الحربية بين الموحدين والممالك الاسبانية في شمال الأندلس (840-620هـ/ 1148- 1228م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1411- 1412هـ/ 1991- 1992م.

65 – بن سعيد بن علي الشعري علي: الفراغ التقليدي للأسواق في المدن العربية القديمة وتأثير تطورها على شكل المدينة المعاصرة، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في عمارة إسلامية)، قسم العمارة الإسلامية، كلية الهندسة والعمارة الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، د.ت.

66 – العابد وردة: القيادة العسكرية في الثغرين الأدنى والأعلى بالأندلس في القرن الخامس هجري حتى الربع الأول من القرن السادس هجري (ق11- 12م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمود منتوري- قسنطينة الجزائر،1428-1429هـ/ 2007- 2008م.

67 – عابد يوسف: الموحدون في بلاد المغرب (515- 595هـ/ 1120- 1190م)- دراسة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم والآداب الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة- الجزائر، 1427-1428هـ/2006-2007م.

68 – عباسي غنية: مدينة مازونة وناحيتها في العصر الوسيط (ق1- 13هـ/ 7- 19م)- دراسة مونوغرافية، (رسالة ماجستير (مخطوطة) تخصص المدينة والحياة الحضرية في الغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب

والحضارة الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة- الجزائر، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م.

69 – عبد الحميد هلال عبد الحميد: الزراعة في المغرب الأقصى في عصر الموحدين وبني مرين (524- 956هـ/ 1130- 1549م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الفيوم، مصر، د.ت.

70 – عبد العزيز رشيد: زراعة الحبوب في المغرب الأوسط منذ الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (50- 668هـ/ 670- 1269م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2- الجزائر، 1433- 1434هـ/ 2012- 2013م.

71 – عبد الرحمن سليمان مصطفى حسين: دور عبد المؤمن بن علي الكومي بنشر دعوة ابن تومرت وإقامة دولة الموحدين في المغرب الإسلامي (510- 558هـ)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 1412-1413هـ/ 1992-1993م.

72 – عبد الشكور نبيلة: إسهام المرأة المغربية في حضارة المغرب الإسلامي منذ النصف الثاني من القرن السادس إلى نهاية التاسع للهجرة الثاني عشر- الخامس عشر الميلاديين، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1428- 1429هـ/ 2007- 2008م.

73 – عدالة مليكة: عامه الأندلس في العصر الموحدي، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة، الجزائر، 1438-1439هـ/2017-2018م.

74 – عوالة يوسف أحمد: بنو عباد في إشبيلية (414- 484هـ/ 1023- 1091م)- دراسة سياسية وحضارية-(رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 1399-1400هـ/ 1979- 1980م.

75 – عطوي غنية: الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة –ج2- (نوازل الجهاد، نوازل الصرف والقرض، وبيع السلم، نوازل الأنهار والسواقي لأبي محمد عبد العزيز بن الحسن الزياتي (ت1055هـ/ 1646م)، دراسة وتحقيق)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في المخطوط العربي)، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة-2- الجزائر، 1439- 1434هـ/ 2012- 2013م.

76 – بن عطيه الله إبراهيم: تاريخ مدينة طليطلة في العصر الإسلامي (92هـ- 478هـ)- دراسة تاريخية حضارية-(رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1424-1425هـ/ 2005- 2006م.

77 – عيوني محمد: دور الرقيق في الحياة السياسية والثقافية ببلاد المغرب والأندلس خلال القرنين 4 و5 الهجريين، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في حضارة إسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1- الجزائر، 1433- 1434هـ/ 2012- 2013م.

78 – عيساني حسن: دور الأوقاف الإسلامية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في الحضارة الإسلامية عهد المرابطين والموحدين (448- 668هـ/ 1050- 1269م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الحضارة الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1- بن يوسف بن خده، الجزائر، 1432-1433هـ/ 2011- 2012م.

79 – علي موسى أحمد: الثغر الأدنى في الأندلس من الفتح حتى السقوط (92- 627هـ/ 710- 1230م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 1414- 1415هـ/ 1994- 1995م.

80 – علي محمد البياتي بان: النشاط التجاري في المغرب الأقصى خلال القرن (3-5هـ/ 9-11م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ،كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق، 1424-1425هـ/ 2003- 2004م.

81 – عمیور سكينة: ريف المغرب الأوسط في القرنين (5- 6هـ/ 11- 12م) - دراسة اقتصادية واجتماعية-(رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ الريف والبادية)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإسلامية الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة-2- الجزائر، 1433-1434هـ/ 2012- 2013م.

82– بن عميرة محمد: الموارد المائية وطرق استغلالها ببلاد المغرب من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة الموحدين (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1425- 1426هـ/ 2004- 2005م.

83 – بن عريب مصطفى: مجتمع المغرب الأوسط – المتغيرات والعلائق من القرن الرابع الهجري إلى سقوط دولة الموحدين 668هـ/ 1269م القرن العاشر- القرن الثالث عشر ميلادي،(رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ

الحضاري للمغرب الأوسط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة– الجزائر، 1437- 1438هـ/ 2016- 2017م.

84 – عشي علي: التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة المواصلات (2- 10هـ/ 8- 16م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) علوم في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ وعلوم الآثار، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة-1- الجزائر، 1436-1437هـ/ 2015- 2016م.

85 – صديقي عبد الجبار: سقوط الدولة الموحدية- دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م.

86 – ابن القاسم الجزيري علي بن يحي (ت585هـ/ 1189م): المقصد المحمود في تلخيص العقود، تح: بن مرزوق بن بركي السالمي فايز، مج1، (على شكل أطروحة دكتوراه (مرقونة) تخصص الفقه، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1421هـ– 1422هـ.فايز بن مرزوف بن بركي السلمي، مج1، مج2.

87– القحطاني علي أحمد عبد الله: الدولة العامرية في الأندلس (368- 399هـ/ 978- 1009م)- دراسة سياسية وحضارية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي)، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1400-1401هـ/ 1980- 1981م.

88 – بن قربة يحياوي العمري: الدراهم المغربية الأندلسية المربعة من خلال مجموعة المتحف الجهوي بمليانة (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، قسم الآثار، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 1424- 1425هـ/ 2003- 2004م.

89 – رابح رمضان: النشاط التجاري بالأندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين العاشر والحادي عشر الميلاديين، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي الوسيط)، قسم التاريخ وعلم الآثار،كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران- السانيا، الجزائر، 1428- 1429هـ/2007- 2008م.

90 – راكة عمر: علاقات الدولة الموحدية بالإمارات الإسلامية والممالك المسيحية في الأندلس، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1431- 1432هـ/ 2010- 2011م.

91 – رافع رضا: الاقتصاد في المغرب الأقصى في عهد الموحدين (524- 668هـ/ 1129- 1269م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في تاريخ إسلامي وسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1426- 1427هـ/ 2005- 2006م.

92 – ربوح عبد القادر: دور الأوقاف في المجتمع الأندلسي من الفتح حتى سقوط غرناطة (92- 898هـ/ 711- 1492م)- دراسة من خلال النوازل الفقهية، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، المدرسة العليا للأساتذة- بوزريعة- الجزائر، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م.

93 – بنت شوعي محمد بن حسين رجاء: الإصلاح النقدي في العصر الأموي وأثره على اقتصاد الدولة وإدارتها (41- 132هـ/ 661-750م)- دراسة تاريخية حضارية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 1427- 1428هـ/ 2006- 2007م.

94 – شحات زاهية: الطب ببلاد المغرب في عهد الدولة الموحدية (524- 667هـ/ 1126- 1268م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر- 2- الجزائر، 1434- 1435هـ/ 2013- 2014م.

95 – شنينة حسين: الحسبة والمحتسب في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى سقوط مدينة غرناطة، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في العلوم الإسلامية)، قسم اللغة والحضارة العربية الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر-1- الجزائر، 1432- 1433هـ/ 2011- 2012م.

96 – شريد حورية: تطور المطبخ المغربي وتجهيزاته من العصر المرابطين إلى نهاية العصر العثماني- دراسة تاريخية وأثرية- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، معهد الآثار، جامعة الجزائر -2- الجزائر، 1431- 1432هـ/ 2010- 2011م.

97 – شرقي وردة: مدينة وهران خلال العصر الوسيط (290- 915هـ/902- 1509م) – دراسة مونوغرافية- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في المدينة والحياة الحضارية في الغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 1433- 1434هـ/ 2003-2012م.

98 – شرقي نوارة: الحياة الاجتماعية في المغرب الإسلامي في عهد الموحدين (524-667هـ/ 1126-1268م)، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ الإسلامي الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1428- 1429هـ/ 2007- 2008م.

99 – خالدي عبد الرزاق: دور الطرق التجارية في إنشاء المدن بالمغرب الأوسط في العهد الوسيط – مدينة وارجلان نموذجا- (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الآثار الإسلامية)، معهد الآثار، جامعة الجزائر، الجزائر، 1429- 1430هـ/ 2008- 2009م.

100 – بن خيرة رقية: الآفات الاجتماعية في الأندلس ما بين القرنيين الخامس والسادس الهجريين (ق11-12م)- دراسة في ظاهرة الانحراف- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في تاريخ الحوض الغربي للمتوسط- تاريخ وحضارة)، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى إسطمبولي- معسكر، الجزائر، 1437- 1438هـ/ 2016- 2017م.

101 – خليلي بختة: الفقر بالمغرب الإسلامي ما بين القرنين السابع والتاسع هجريين (13- 15م) واقعه ولآثاره، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في الغرب الإسلامي: تاريخ وحضارة)، قسم العلوم الإنسانية- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مصطفى إسطنبول- معسكر- الجزائر، 1436- 1437هـ/ 2015-2016م.

102 – ذياب محمد: الفكر الاقتصادي عند أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي- دراسة تحليلية لكتابه الأموال، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في الاقتصاد الإسلامي)، جامعة الحاج لخضر- باتنة- الجزائر، 1427- 1428هـ/ 2006- 2007م.

103 – بن الذيب عيسى: المغرب والأندلس في عصر المرابطين (480- 540هـ/ 1056- 1145م)- دراسة اجتماعيه واقتصاديه- (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ الوسيط)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1429- 1430هـ/ 2008- 2009م.

104 – غالب مصطفى الزغول جهاد: الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، (رسالة ماجستير (مخطوطة) في التاريخ)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 1413-1414هـ/ 1993-1994م.

105 – غربي بغداد: العلاقات التجارية للدولة الموحدية (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في التاريخ والحضارة الإسلامية)، قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة، الجزائر، 1435- 1436هـ/ 2014 - 2015م.

106 – غرداين مغنية: نظام الحكم في بلاد المغرب في عهد المرابطين والموحدين- دراسة مقارنة- (5-7هـ/ 11-13م)، (أطروحة دكتوراه (مخطوطة) في المغرب الإسلامي)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، 1436-1437هـ/ 2015-2016م.

د – قائمة المقالات:

01 – أيت أومغار سمير لوبني زبير: النسيج الحضري لمدينة آسفي خلال العصر الوسيط ، مجلة المناهل، ملف العدد، ص149- ص181.

02 – أيت ايشو عبد الله: معالم من حياة اليهود المغاربة، دورية كان التاريخية، ع3، السنة الثانية، ربيع الأول 1430هـ/ مارس 2009م، ص14- ص15.

03 – أحمد علي: اليهود في الأندلس والمغرب خلال العصور الوسطى، مجلة دراسات تاريخية، ع57-58، السنة 17، سبتمبر- ديسمبر 1996م، ص159- ص197.

04 – أكلي نورية: حرفة السلالة، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ن مج1، ع1، جانفي 2013م، ص252- ص260.

05– باقر الحسيني محمد: تحقيقات واستدراكات وإضافات على ما ورد في معجم الأنساب لزامباور على ضوء نقود المغرب والأندلس مابين القرنين 4-10هـ/10-16م، مجلة المؤرخ العربي، ع41-42، السنة السادسة عشر، 1410هـ/1990م، ص209- ص227.

06 – بواشرية بلقاسم: اللصوصية وقطاع الطرق في الأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين، مجلة الحكمة للدراسات التارخية، مج 5، ع10، رمضان 1438/جوان 2017م، ص279- ص298.

07 – بولقطيب الحسين: الحياة الاقتصادية للحلف القبلي المصمودي في القرنين الخامس والسادس الهجريين، مجلة الاجتهاد، مج5، ع18، 1993م، دار الاجتهاد للأبحاث والترجمة و النشر، ص57- ص97، على الرابط : https://search.mandumah.com/Record/505161 .

08 – ـــ، ـــ: أسلوب الإنتاج الحربي والتحول المعاق: حالة المغرب الوسيط، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالجديدة، ع2، 1995م، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، ص73- ص91، على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/786895 .

09 – بولطيف لخضر: علم التوثيق في الغرب الإسلامي ودوره في الرقي بالنظم القضائية، مجلة عصور، ع16-17، جوان- ديسمبر 2011م، ص209- ص220.

10 – بولعراس خميسي: تجارة السلاح بالغرب الإسلامي- قراءة في الممنوع- مجلة دراسات وأبحاث، ع31، السنة العاشرة، جوان 2018م، ص212- ص225.

11 – بورويبة رشيد: عنابة من الفتح الإسلامي إلى أواخر العهد الموحدي، مجلة الأصالة، ع 34-35، السنة الخامسة، جمادى الثانية – رجب 1396هـ /جوان – جويلية 1976م ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، ص66- ص73.

12 – بورميلة خديجة: مدينة مليانة خلال العصر الوسيط دراسة تاريخية ممن خلال كتب الجغرافيا والرحلة، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج8، ع1، جوان 2017م، ص223- ص241.

13 – بوتشيش إبراهيم القادري: أزمة التجارة في الأندلس في أواخر عصر الإمارة، مجلة المناهل، ع32، جمادى الثانية 1405هـ/ مارس 1985م، وزارة الشؤون الثقافية، المغرب، ص231- ص247.

14 – ـــ، ـــ: النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة تاريخ الفئات العامة بالغرب الإسلامي (5- 6هـ/ 12- 13م) "تجديد التاريخ الإسلامي: كيف ومن أين يبدأ؟"، مجلة الإجتهاد، ع22، السنة السادسة، شتاء 1994، ص131- ص145.

15 – ـــ، ـــ: تطور الفلاحة في مكناس من عصر المرابطين إلى أواخر العصر المريني، مجلة المناهل، ع38، السنة الخامسة عشر، جمادى الأولى 1410هـ/ ديسمبر 1981م، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية- الرباط- المغرب، ص204- ص227.

16 – بكاي عبد المالك: العمل الزراعي في أرياف الغرب الإسلامي خلال نهاية العصر الوسيط، المجلة التاريخية الجزائرية، ع4، سبتمبر 2017م، ص34- ص48.

17 – بلاغ عبد الرحمان: الحرق والمهن المرافقة لمسالك القوافل في المغرب الأوسط مراكز المسالك الصحراوية أنموذجا، مجلة الناصرية، مج4 ، ع1، جوان 2013م ، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، ص501- ص516.

18 – بلبشير عمر: مساهمة في دراسة النشاط الصناعي والحرفي في المغرب الإسلامي من خلال النوازلية والجغرافية، مجلة الناصرية، مج4، ع1، جوان 2013، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، معسكر، ص285- ص310.

19 – بلهواري فاطمة: الصناعة في المنظور المغربي بين التنظير والواقع التاريخي، مجلة عصور، ع 6-7، جوان– ديسمبر 2005 م/ ذو القعدة 1426هـ، مخبر البحث التاريخي مصادر وتراجم، جامعة وهران، الجزائر، ص218- ص232.

20 – ـــ، ـــ: العلاقات التجارية بين بلاد المغرب وإفريقيا السوداء خلال القرن الرابع الهجري 10م، مجلة عصور، ع8- 9، سبتمبر – ديسمبر 2007م، ص157- ص177.

21 – بلمداني نوال: النحل وإنتاج العسل ببلاد المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، مجلة عصور جديدة، ع 14-15، أكتوبر 2014م، ص181- ص196.

22 – ـــ، ـــ: الثروات البحرية وطرق صيدها بالغرب الإسلامي من خلال الكتابات الوسيطية، مجلة عصور الجديدة، ع19- 20، 1437هـ/أكتوبر2015م، ص88- ص107.

23 – ـــ، ـــ: جهود الأندلسيين في مجال الفلاحة بين النظري والتطبيقي، مجلة عصور جديدة، ع23، (عدد خاص)، 1437هـ/ أوت 2016م، ص76- ص88.

24 – بلعربي خالد: الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني ، دورية كان التاريخية، ع6، ديسمبر 2009م، ص32- ص38.

25 – ـــ، ـــ: تجارة القوافل عبر الصحراء الكبرى في العصر الوسيط، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع15، سنة 2011م، ص35- ص41.

26 – بنهيمة ياسر: لباس المتصوفة في المغرب الأوسط من خلال المصادر المناقبية، ت: رابحي رضوان، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، 28 نوفمبر 2018م، ص01- ص17.

27 – بنميرة عمر: جوانب من تاريخ أهل الذمة في الأندلس الإسلامية، مجلة دراسات أندلسية، ع14، محرم 1416هـ/ جوان 1995م، ص47- ص66.

28 – بعلي زوبير: صناعة المخطوط في بلاد المغرب الإسلامي بين الوراقة والتحقيق، مدارات تاريخية، مج1، ع2، جوان 2019م، ص182- ص206.

29 – البقالي هشام: الأندلس عصر الطوائف والمرابطين من خلال نوازل بن الحاج التجيبي، مجلة

El-khaldounia journale of Human and social ، مج11، ع1، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالمي، المملكة المغربية، ص175- ص198.

30 – بشير عبد الرحمان: العرب في عصر الموحدين بين الخضوع والتمرد، مجلة كلية الآداب- جامعة الزقازيق/ مصر، ع57، ربيع 2011م، ص72- ص115. على الرابط:

. https://search.mandumah.com/Recor/364013

31 – الجبوري خليل يوسف: معالم من الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس " فنادق أنموذجا "، دورية كان التاريخية، ع 18، ديسمبر 2012م، ص57- ص60.

32 – الجبوري خليل خلف: الأندلس وما فيه من البلاد لمؤلف مجهول ق 13هـ/19م (دراسة وتحقيق)، مجلة منبر التراث، ع3، 1435هـ/2014م، ص343- ص386.

33 – الجنحاني الحبيب: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس في عصر عبد الرحمان الناصر من خلال المقتبس للابن حيان ، مجلة المناهل ، ع29، السنة 11، جمادى الثانية 1404هـ/مارس 1984م ،وزارة الشؤون الثقافية ،الرباط ، المغرب، ص343- ص355.

34 – الجراري عباس: دولة المرابطين، مجلة دراسات افريقية ، ع2، شعبان 1406 هـ/ أفريل 1986م، المركز الإسلامي الإفريقي ،الخرطوم، السودان، ص147- ص151.

35 – ـــ، ـــ: الموحدون ثورة ساسية ومذهبية، مجلة المناهل، ع1، السنة الأولى، ذو القعدة 1394هـ/ نوفمبر 1974م، ص84- ص121.

36 – داودي الأعرج: الاقتصاد والدولة في المغرب الإسلامي إشكالية حتمية البقاء أو الزوال، مجلة البحوث والدراسات، مج16، ع2، 2019م. ص329- ص358.

37 – الدبابي الميساوي سهام: الخبز طعاما في الأندلس في القرون: الخامس والسادس والسابع الهجري (11-12-13م)، مجلة دراسات أندلسية، ع7، رجب 1412هـ/ جانفي1992م، المطبعة المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، تونس، ص73- ص83.

38 – دهينة عطاء الله: العلاقات التجارية بين المغرب والسودان عبر الصحراء من القرن 6هـ إلى القرن 8هـ، ودور تلمسان في هذا الميدان، مجلة الأصالة، ع26، تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، رجب- شعبان 1395هـ/جويلية- أوت 1975م، ص99- ص103.

39 – هواري موسى: تخزين الحبوب ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج4، ع8، 10 سبتمبر 2016م، ص121- ص134.

40 – هرباش زاجية: نتائج ثورة بني غانية 580-633هـ/ 1184-1237م، مجلة الحوار المتوسطي، ع5، د.ت، ص123- ص127.

41 – وهراني قدور، طهير عبد الكريم: أشكال من الحضور الاجتماعي لأهل بلاد المغرب بالأندلس خلال عصري المرابطين والموحدين، مجلة أنثروبولوجية الأديان، ع23، 23 سبتمبر 2018م، ص31- ص55.

42 – الزيات عبدالله محمد حسين: مظاهر اقتصادية في عصر المرابطين والموحدين بالأندلس والمغرب، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع46، السنة الثانية عشر، جمادى الأولى 1425هـ/جويلية- أوت 2004م، تصدر عن دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعه الماجد للثقافة والتراث، ص101- ص121.

43 – بن زكورة محمد الخليل: السرقة بالغرب الإسلامي من خلال كتاب منتخب الأحكام لابن زمنين، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، ع5، جوان 2017م، ص58- ص69.

44 – زبير محمد: تجارة القوافل في المغرب، مجلة المناهل، ع 38، السنة الخامسة عشر، جمادى الأولى 1410هـ/ ديسمبر 1989م، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، ص104- ص135.

45 – حاكمي الحبيب، بوباية عبد القادر: إسهامات عقود المعاملات المالية والإدارية في رصد صنائع الأندلسيين وحرفهم، مجلة عصور الجديدة، مج7، ع26، أفريل 1438هـ/ 2016-2017م، ص365- ص381.

46 – حافظي علوي حسن: التبادل التجاري بين المغرب الأقصى والسودان الغربي في العصر الوسيط، مجلة المناهل، ع39، السنة السادسة عشر، جمادى الأولى 1411هـ/ ديسمبر 1990م ن تصدرها وزارة الشؤون الثقافية، الرباط – المغرب، ص225- ص277.

47 – حجاج الطويل محمد: النقل والتنقل في المغرب خلال العصر الوسيط، مجلة كنانيش 3، 2001م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، ص173- ص186.

48 – بن حمودة محبوب: صناعة السلال، حرفة وصناعة تقليدية تقاوم من أجل البقاء ،مجلة دراسات في الاقصاد والتجارة والمالية، مج7، ع1، سنة 2018، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر- 3، ص11- ص26.

49 – حميد حمود عامر: الأمراض والأوبئة وأثرهما على الحياة الاجتماعية لبلاد المغرب العربي في العصور الإسلامية- دراسة تاريخية- مجلة الجامعة العراقية، ع1/41، د.ت، ص341- ص358.

50 – حسين أحمد إنعام: المكانة الاجتماعية لعلماء الأندلس في بلاد المغرب الإسلامي في القرنين الخامس والسادس الهجريين، مجلة كلية التربية الإسلامية، مج20، ع86، 2014م، ص351- ص366.

51 – حسين حمد المبارنة نجاح: ملامح العمران البشري عند ابن خلدون "دراسة مقارنة"، حوليات آداب عين الشمس، مج45، أفريل– جوان 2017م، كلية الآداب، جامعة عين الشمس، ص261- ص281.

52 – حسن النقيب أحلام، عدنان أحمد نغم: المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للأزمات الاقتصادية في الأندلس من الفتح حتى سقوط غرناطة، مجلة التربية والعلم، مج19، ع1، 2012م، ص01- ص32.

53 – الطاهري عبد الحق: المدينة الإسلامية الوظائف والتنظيمات، دورية كان التاريخية، ع28، جويلية 2015م، ص154- ص163.

54 – الطيبي أمين: النقود العربية انتشارها وأثرها في أوروبا في القرون الوسطى، مجلة المؤرخ العربي، ع19، 1401هـ/ 1981م، تصدرها الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب، العراق، ص196- ص214.

55– طهير عبد الكريم، وهراني قدور: أصداء من الحياة الاجتماعية الأندلسية ببلاد المغرب خلال عصري المرابطين والموحدين (448-667هـ/1056-1269)، مجلة أنثروبولوجية الأديان، مج16، ع01، 15 جانفي 2020م، ص171- ص202.

56– يحياوي العمري: تطور الخط العربي على المسكوكات الفضية الموحدية دراسة تحليلية فنية، مجلة منبر التراث الأثري ، مج4، ع6، 1439هـ/2018م، ص187- ص208.

57 – ـــ، ـــ: النقود الفضية الموحدية المربعة ضرب مدينة قسنطينة – دراسة تحليلية وفنية، مجلة منبر التراث الأثري، ع5، ديسمبر 2016م، ص229- ص247.

58 – يحي حمزة: ذهب السودان الغربي في أوج استغلاله خلال العصر الوسيط- الموطن والعلاقة مع المغرب الأقصى، مجلة المؤرخ، ع7، مارس- أفريل- ماي 2010م، تصدر عن جمعية ليون الإفريقي للتنمية والتقارب الثقافي- الدار البيضاء، ص31- ص34.

59 – كرراز فوزية: مصطلح "الغرب الإسلامي" بين الرفض والقبول، مجلة عصور، ع8-9، سبتمبر- ديسمبر 2007م، ص224- ص233.

60 – ـــ، ـــ: الموارد المالية بالدولة الموحدية بين ما هو مشروع وما هو مستحدث، مجلة عصور الجديدة، ع16- 17، 1436هـ/ أفريل 2014- 2015م، ص180- ص201.

61 – لازم عبد اللطيف آفاق: الأزمات الاقتصادية وأثرها في المجتمع الأندلسي (422-897هـ/ 1030-1491م)، ملحق خاص بالعدد 15 للبحوث المستلة ، ديسمبر 2013م، ص284- ص321.

62 – لعرج عبد العزيز: العمران الإسلامي وعمارته السكنية: قيم دينية ودلالات اجتماعية، حولية المؤرخ، ع 3-4، 2005م، يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفبر، الجزائر، ص70- ص97.

63 – المالكي علي رؤوف: الموارد المالية والأوضاع الاجتماعية لتاهرت، كما ورد عن رسالة ابن الصغير المالكي (ت290هـ/916م)، مجلة مركز الدراسات، مج1، ع 32، 1435هـ/2014م، الكوفة، ص205-ص217.

64 – موشموش محمد: تطور شكل السكة الموحدية من خلال أربعة نماذج غير منشورة الدرهم المستدير، دورية كان التاريخية، ع17، سبتمبر 2012م، ص139- ص156.

65 – مزدور سمية: مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية، مجلة الناصرية، مج4، ع1، جوان 2013م، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، ص213- ص236.

66 – مزرعي سمير: الطرق التجارية في المغرب الأوسط ودورها في تنشيط الحركة التجارية، دورية كان التاريخية، ع28، جويلية 2015م، ص117- ص128.

67 – المحجوب قدار: جوانب من إسهام التجارة الخارجية في بروز النخبة التجارية بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط، مجلة عصور الجديدة، مج9، ع1، 1440هـ/ ماي 2019م، ص102- ص119.

68 – محمد الوداني فتيحة: الحياة الاقتصادية بمدينة فاس في عصر المرابطين، مجلة البحوث الأكاديمية، ع5، يناير 2016م، ص197- ص223.

69 – ميلودي زهرة: دور المراسي في نشاط التجارة الساحلية وأثره على التجارة المتوسطية بالمغرب الأوسط من القرن 4هـ/ 10م إلى 6هـ/ 12م، مجلة القرطاس، ع5، جوان 2017م، ص114- ص133.

70 – ـــ، ـــ: الرحلات البحرية ودور اليهود في تنشيط التجارة الساحلية للمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطية، ع3، 1437هـ/ جوان 2016م، ص187-ص198.

71 – ملياني زينب: الأطعمة والأشربة بالمغرب والأندلس في العصر الإسلامي (عصري المرابطين والموحدين)، مجلة أنسنه للبحوث والدراسات، ع7، جوان 2013م، ص93- ص101.

72 – المنوني محمد: خطة الحسبة في المغرب، مجلة المناهل، ع14، السنة السادسة، ربيع الثاني1399هـ/ مارس 1979م، ص209- ص234.

73 – المنصوري محمد الطاهر: دور معاهدات السلم والتجارة في التحكم في المجال التجاري ومراقبة التجار في الحوض الغربي للمتوسط في العصر الوسيط (مابين القرنين الثاني عشر والخامس عشر)، مجلة عمران العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج2، ع7، شتاء 2014م، يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص08-ص19.

74 – مسعد محمد عبد الله: أسواق المغرب الأقصى عصر دولة الموحدين 541- 609هـ/1145-1212م، مجلة كلية الآداب، ع29، جويلية 2012م، قسم التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ص325- ص375.

75 – المعموري محمد عبد الله، الشمري يوسف كاظم جغيل: الحسبة في الأندلس، مجلة العلوم الإنسانية، مج1، ع10، 10 شعبان 1430هـ/ 30 جوان 2012م جامعة بابل، كلية التربية، العراق، ص87-ص99.

76 – مراحة خالدي: الملاحة البحرية في الغرب الإسلامي في العصر الوسيط- دراسة في كتاب أكرية السفن لمؤلفه: أبو القاسم القروي، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع89، السنة الثالثة والعشرون، جمادى الأولى 1436هـ/ مارس 2015م، ص125- ص136.

77 – نايل الضمور حاتم: الأسواق في بلاد الشام في صدر الإسلام، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج3، ع1، 2009م، ص15- ص41.

78 – نايم فيصل: مصطلحات صناعة المخطوط من خلال كتاب"صناعة تسفير الكتب وحل الذهب"، للسفياني، مجلة عصور، ع 32-33 ، جانفي– مارس 2017م، ص453- ص479.

79 – النبراوي نجلاء سامي: صناعة الألبان ومنتجاتها في الأندلس ق3- 9هـ/ 9- 15م – دراسة حضارية في ثقافة الغذاء، مجلة كلية الآداب، ج1، ع53، أكتوبر 2019م، كلية الآداب، جامعة سرهان، ، ص521-ص473. على الربط: https://szarch.mandumah.com/record/1035425 .

80 – بن نعمان إسماعيل: جوانب من الحياة الاقتصادية لمدينة تنس الإسلامية، مجلة عصور، ع12-14/13-15، 2008-2009م، ص167- ص184.

81 – ساحلي آسيا: فئة الوراقين في المغرب الأوسط، مجلة الناصرية، مج4، ع1، جوان 2014م، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية معسكر، الجزائر، ص421- ص443.

82 – سي عبد القادر عمر: إسهامات المدن الموحدية في الازدهار التجاري المغرب الإسلامي، مجلة القرطاس الدراسات التاريخية و الحضارية والفكرية، ع3 ، 4 جانفي2017م، ص35- ص42.

83 – سعيدي العربي: تنظيم الأسواق والحرف في بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني منذ القرن 13م إلى القرن 16م، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع3، جوان 2011م، منشورات مخبر الجزائر، تاريخ ومجتمع في الحديث المعاصر، سيدي بلعباس، ص225- ص236.

84 – عباس فضل الحسين: مدينة قفصة في عصر الموحدين (541-668هـ/1146- 1269م)- دراسة في أحوالها الاقتصادية والسياسية، مجلة آداب البصرة، ع50، 2009م، ص188- ص213.

85 – عبد الحسين عبيد سرى، عدنان حميد وفاء: النشاط الاقتصادي في مدينة تطيلة، مجلة الآداب، ملحق العدد 122، ذو الحجة 1438هـ/ سبتمبر 2017م، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق، ص275- ص290.

86 – عبد العزيز رشيد: الحبوب في أسواق المغرب الأوسط، مجلة عصور جديدة، ع11-12، 1434-1435هـ/ فيفري 2013- 2014م، ص98- ص112.

87 – عبد نتيش الخفاجي كاظم، جودة جابر العزي جنان: الخدمات العامة لخلفاء الدولة الموحدية في المغرب والأندلس، مجلة أبحاث البصرة، مج39، ع3، 2014م، ص192- ص222.

88 – عدالة مليكة، بلهواري فاطمة: المرض وأعراضه عند عامة الأندلس في العصر الموحدي، مجلة عصور، ع28-29، جانفي –جوان 2016م، ص160- ص179.

89 – عدالة مليكة: ظاهرة الفقر بالأندلس في العصر الموحدي، مجلة عصور، ع24-25، جانفي- جوان 2015م، ص125- ص147.

90 – ـــ، ـــ: الصناعة الغذائية في المغرب الأوسط، مجلة الناصرية، مج4، ع1، جوان 2013م، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، ص361- ص368.

91 – عدنان حميد وفاء، عبد الحسين عبيد سرى: النشاط الاقتصاد في مدينة تطيلة مجلة الآداب، ملحق 122، 1438هـ/ سبتمبر 2017م، ص275- ص290.

92 – عزب خالد: أثر الحسبة في التنظيم العمراني للمدينة الإسلامية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، ع8، السنة الثانية، شوال 1415هـ/ مارس 1995م، ص16- ص23.

93 – عطية عبد الكامل: الروابط التجارية بين شمال وجنوب الصحراء الكبرى من خلال المصادر العربية والرحالة الأوربيين بين القرنين (15- 19م) ، دورية كان التاريخية، ع23، مارس 2014م، ص51- ص61.

94 – بن عيسى مبروك: حركة الوراقة في العالم الإسلامي وأثرها في نشر التراث العلمي قبل ظهور المطابع الحديثة، مجلة متون، مج12، ع2، أوت 2020م، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، ص188- ص207.

95 – العلوش بسام: النظرية الضرائبية في الفكر الخلدوني " الدولة الموحدية " أنموذجا، مجلة جامعة البعث، مج39، ع72، عام2017، ص115- ص144.

96 – علي محمد بان: أنواع الأطعمة والأشربة في بلاد المغرب العربي عصري المرابطين والموحدين، مجلة كلية التربية للبنات، مج18، ع1، جوان 2007م.

97 – علي سليمان محمد: الكتب تجارتها وآثارها في الأندلس حتى القرن السابع الهجري/ الثالث عشر ميلادي، مجلة آفات الثقافة والتراث، ع85، جمادى الأولى 1435هـ الموافق لـ: مارس 2014م، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، ص72- ص97.

98 – علي صدام نصر الله: الخصوصية الجغرافية لمنطقة المغرب الأقصى وآثارها التاريخية، مجلة أبحاث البصرة، مج36، ع3، 2011م، ص110- ص136.

99 – عمراني زريفي محمد: وحدات القياس في المجتمعات الإسلامية: الإصبع، والقبضة، والفتر، والشبر، مجلة سطور، ع3، يناير 2016م، ص95- ص115.

100 – فياض أبو دياك صالح محمد: الزراعة في الأندلس وأثرها على التصنيع الزراعي، مجلة المؤرخ العربي، ع44، السنة السادسة عشر،1412هـ/1991م، ص199- ص210.

101 – فيلالي فاطمة: النقود الموحدية– دراسة في الأنواع والقيمة، مجلة العصور الجديدة، مج10، ع1، مارس 1441هـ/2020م، ص168- ص189.

102 – فضل حسين عباس: مدينة قفصة في عصر الموحدين 541-668هـ/ 1146-1269م- دراسة في أحوالها الاقتصادية والسياسية، مجلة آداب البصرة، ع50، سنة 2009، ص188- ص213.

103 – الصافي محمد: جوانب من التاريخ الاقتصادي للجنوب المغربي : مدينة نول لمطة نموذجا، دورية كان التاريخية، ع28 ، جويلية 2015م، ص17- ص24.

104 – الصديقي أحمد: صناع الكتب في بلاد الغرب الإسلامي في العصر الوسيط مساهمة في دراسة أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، دورية كان التاريخية، ع22، ديسمبر 2013م، ص169- ص176.

105 – صديقي عبد الجبار: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب الإسلامي خلال مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، مج5، ع1،جوان 2016م، ص278- ص295.

106 – قدوري الطاهر: النوازل الفقهية وتنظيم التجارة البحرية بالغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط، مجلة عصور جديدة، ع13، أفريل 1435هـ/ 2014م، ص25- ص45.

107 – ـــ، ـــ: مسألة القرصنة أو الجهاد البحري في المغرب الإسلامي: دراسة مقارنة، مجلة عصور الجديدة، مج10، ع2، 1441هـ/ جوان 2020م، ص131- ص146.

108 – ـــ، ـــ: السمك والتغذية في المغرب الوسيط، دورية كان التاريخية، ع10، ديسمبر 2010م، ص59- ص65.

109 – ـــ، ـــ: السمك والتغذية بالغرب الإسلامي في العصر الوسيط، مجلة عصور الجديدة، ع10، 1434هـ/ جويلية 2013م، ص43- ص60.

110 – قنبر إلياس علي: أسرة بني غانية ودورهم السياسي والعسكري في التصدي لدولة الموحدين في المغرب والأندلس، مجلة التربية والعلم، مج17، ع1، سنة 2010م، ص86- ص116.

111 – شاوش محمود: الألقاب الموحدية في حضارة المغرب الإسلامي، مجلة عصور الجديدة، ع21-22، شتاء- ربيع 1437هـ/2016م، ص143- ص155.

112 – شلية فاطمة الزهراء: أسواق مدينة بجاية في العصر الوسيط (460-915هـ/ 1068-1510م)، المجلة المغاربية للمخطوطات، مج4، ع2، ديسمبر 2019م، ص74- ص108.

113 – الشريف محمد: الهجرات الهلالية من خلال بعض الكتابات الفرنسية المعاصرة، مجلة المغرب والأندلس، ع1، 2006م، شعبة التاريخ والحضارة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي، ص89- ص110. على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/903730 .

114 – تجنانت مراد: ملامح عن تقلبات قيمة النقود بالأندلس ثم في القرنين 5 و6 الهجريين (11-12م) وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج3، ع2، 24 جانفي 2017م، ص308- ص328.

115 – تريكي فتيحة، بوباية عبد القادر: قراءة تاريخية في الصناعات النباتية ببلاد الأندلس خلال العصر الوسيط، مجلة عصور الجديدة، مج9، ع3، 1441هـ/ نوفمبر2019م، ص89- ص113.

116 – خزعل ياسين مصطفى: الأوضاع المالية للأندلس من خلال كتاب المقتبس لابن حيان القرطبي (469هـ/1076م)، مجلة آداب الرافدين، ع57، 1431هـ/2010م، ص245- ص268.

117 – بن خيرة رقية: البيئة النباتية في الأندلس من خلال كتاب عمدة الطبيب في معرفة النبات لأبي خير الإشبيلي (ق6هـ/12م)، مجلة الإنسان والمجال، مج4، ع7،جوان 2018م، ص49- ص70.

118 – خلوط أسماء، شرف عبد الحق: الموانئ ودورها في تنشيط الملاحة البحرية والحركة التجارية بين المغرب الأوسط والأندلس (ق3- 6هـ/10-12م)، مجلة عصور الجديدة، مج10، ع1، مارس 1441هـ/ 2020م، ص249- ص273.

119 – خليل خلف حسين: صناعة الأخشاب في الأندلس، Journal of frahedis، مج 10، ع40، سنة 2020م، قسم التاريخ، كلية الآداب،جامعة تكريت، العراق، ص75- ص100.

120 – الخليفات محمد عطا الله: أسواق الأندلس في عصر الدولة الأموية 138-422هـ/ 755-1030م، مجلة مشكاة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج:01، ع1، ربيع الأول 1435هـ/ كانون الثاني 2014م، ص143- ص182.

121 – الغديقي محفوظ: التجارة البحرية بين المغرب المتوسطي من خلال كتب النوازل، مجلة قضايا تاريخية، ع1، 1437هـ/2016م، ص26- ص37.

هـ – قائمة الندوات والملتقيات:

01 – أسكان الحسين: المجاعات والأوبئة بين الآفات السماوية والجائحة الإنسانية خلال العصر الوسيط شمال المغرب، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية العامة للبحث التاريخي، الجديدة، أكتوبر 2002م، على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/576160

02 – بولقطيب الحسين: المصامدة والنشاط التجاري إلى حدود قيام الدولة الموحدية، أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، أيام 15-17 رجب 1409هـ/21- 23 فبراير1989م، الدار البيضاء، المغرب، 1992م.

03 – بوتشيش إبراهيم القادري: العوام في مراكش خلال عصري المرابطين والموحدين، ضمن أعمال الملتقى الأول حول: مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، مركز الدراسات والأبحاث حول مراكش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، سنة 1988م، أيام 14- 15- 16 أفريل 1988م، الدار البيضاء، مطبعة فضالة المحمدية، ط1، المغرب، 1409هـ/1989م.

04 – ـــ، ـــ: الثروات المنجمية ببلاد المغرب خلال العصر الوسيط: توزيعها الجغرافي وطرق استغلالها والصراع السياسي حولها (من خلال المتون النصية المكتوبة)، ضمن أعمال الندوة العلمية الخامسة حول: الموارد الطبيعية ببلاد المغرب في العصريين القديم والوسيط: الاستغلال والتصرف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وحدة البحث " ابن خلدون " المجتمع والعمران بالبلاد التونسية عبر التاريخ، جامعة تونس، المكتبة الوطنية، سنة 2010م، بتونس، على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/914886

05 – ـــ، ـــ: ظاهرة التسول في الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ضمن أعمال الملتقى الدولي للتاريخ حول: التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، بالتنسيق العلمي بين مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة وقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة- يومي 23- 24 أفريل 2001م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

06 – بزواوي الكبير: التجارة من خلال كتابات ابن خلدون، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، المغرب، ج1، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، أيام 15- 17 رجب 1409هـ الموافق لـ: 21- 23 فبراير1989م، مطبعة فضالة، الدار البيضاء، المغرب، 1995م.

07 – بنميرة عمر: تارودانت من خلال المصادر الجغرافية في العصر الوسيط، ضمن أعمال ندوة حول: تارودانت حاضرة سوس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، المملكة المغربية، أيام 7- 8- 9 أفريل 1988م، سلسلة الندوات والأيام الدراسية رقم 02، مطبعة المعارف الجديدة، ط2، الرباط، 1997م.

08 – جسوس عز الدين: الكوارث الطبيعية والأوبئة ومدى تأثيرها على العلاقة بين الرعاية والسلطة السياسية خلال حكم المرابطين، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة حول: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، أكتوبر 2002م، على الرابط:
https://search.mandumah.com/Record/576160

09 – دندش عصمت عبد اللطيف: المرأة في تادلا من خلال كتب الرحلات في العصر الوسيط، ضمن أعمال ملتقى عالمي حول: تادلا: التاريخ، المجال، الثقافة، تنظيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية- بني ملال- جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية، المنعقد أيام 15- 16- 17 أفريل 1992م.

10 – الهلالي محمد ياسر: أثر القحط والمجاعات والأوبئة على الأنشطة الاقتصادية في المغرب الأقصى خلال أواخر العصر الوسيط، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة حول: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، أكتوبر 2002م، على الرابط:
https://search.mandumah.com/Record/576205

11 – زنبير محمد: بعض موانئ التجارة المغربية في العصر الوسيط، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، أيام 15-17 رجب 1409هـ/21- 23 فبراير1989م، الدار البيضاء، المغرب، 1992م.

12 – حاج عيسى إلياس: الحياة اليومية للعوام في العصر الوسيط في بلاد المغرب- ندرومة أنموذجا- ضمن أعمال الملتقى الدولي السادس حول: ندرومة مدينة عبد المؤمن (مجتمع- أنتروبولوجيا وذاكرة)، بالتنسيق بين وزارة الثقافة ومشاركة المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، وفي إطار تظاهر تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية عام 2011م، بندرومة، أيام 24- 25- 26 مارس 2011م، دار السبيل، ج1، ط1، الجزائر، 1432- 2011م.

13 – حجاج الطويل محمد: البحرية المغربية في عهد الدولة الموحدية – جذور القوة وأسباب الضعف- ضمن أعمال ندوة حول: البحر في تاريخ المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، أيام 24- 25- 26 أكتوبر1996م.

14 – كواتي مسعود: أهل الذمة في عهد عبد المؤمن بن علي، ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، ندرومة، من 13 إلى 16 رجب 1410هـ الموافق لـ: 03 إلى 06 نوفمبر 1998م، جمع وإعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، د.ط، الجزائر، 1432هـ/ 2011م.

15 – كريمي ماجدة: قراءة المدينة الموحدية والمرينية من خلال أزمة المجاعات والأوبئة، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة حول: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، أكتوبر 2002م، على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/576177

16 – لمراني علوي محمد: الإطار العام للعلاقات المغربية مع جمهوريات المدن الإيطالية، ضمن أعمال ندوة حول: البحر في تاريخ المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، أيام 24، 25، 26 أكتوبر1996م.

17 – المجدوبي عبد العزيز: من مسائل التعمير واستعمال المجال في العهدين المرابطي والموحدي، ضمن أعمال الملتقى الأول حول: مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، مركز الدراسات والأبحاث حول مراكش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، سنة 1988م، أيام 14- 15- 16 أفريل 1988م، الدار البيضاء، مطبعة فضالة المحمدية، ط1، المغرب، 1409هـ/1989م.

18 – المحمودي أحمد: المظاهر الذهنية لعامة المغرب الأقصى في العصر الموحدي، ضمن أعمال ملتقى دولي للتاريخ حول: التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، بالتنسيق العلمي بين مخبر الدراسات التاريخية والفلسفة وقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، يومي 23- 24 أفريل 2001م، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

19 – بن مليح عبد الإله: أسماء الإماء في الغرب الإسلامي الوسيط محاولة أنتروبونيمية، ضمن أعمال ندوة وطنية حول: الرق في تاريخ المغرب، تنظيم كلية الآداب والعلوم الإسلامية وجمعية الحسن الوزاني للمعرفة التاريخية، مخبر تاريخ التراث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، ديسمبر 2010م، على الرابط https://search.mandumah.com/Record/324174

20 – المغراوي محمد: المغرب في العصر الموحدي: جدلية القوة والأزمة، ضمن أعمال الأيام الوطنية العاشرة حول: المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، الجديدة، أكتوبر 2002م، على الرابط: https://search.mandumah.com/Record/576165

21 – ناصح محمد: مكانة التجار بين الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع الحضري المغربي خلال القرن 6هـ/12م، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، أيام 15- 17 رجب1409هـ/ الموافق لـ: 21- 23 فبراير 1989م، الدار البيضاء، المغرب، 1992م.

22 – سيدي موسى محمد الشريف: بعض الجوانب الاقتصادية في الدولة الموحدية، ضمن ملتقى وطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، ندرومة، من 13- 16 رجب 1410هـ الموافق لـ: من 03- 06 نوفمبر 1998م، جمع وإعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، دط، الجزائر، 1432هـ/2011م.

23 – عزاوي أحمد: الأسطول، التجارة، القرصنة فيما بين القرنين 6 و8هـ/12-14م، ضمن أعمال ندوة حول: البحر في تاريخ المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بالمحمدية، جامعة الحسن الثاني، أيام 24- 25- 26 أكتوبر1996م.

24 – أبو العزم عبد الغني: معالم المدينة الإسلامية: نموذج مراكش، ضمن أعمال الملتقى الأول حول: مراكش من التأسيس إلى آخر العصر الموحدي، مركز الدراسات والأبحاث حول مراكش، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، سنة 1988م، أيام 14- 15- 16 أفريل 1988م، الدار البيضاء، مطبعة فضالة المحمدية، ط1، المغرب، 1409هـ/1989م.

25 – عميروش نعيمة: الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، ضمن ملتقى دولي بعنوان: الموانئ الجزائرية عبر العصور " سلما وحربا "، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2- ، المنعقد يومي07-08 ديسمبر 2009م.

26 – فاطمي عائشة: الحرف التقليدية بمنطقة ندرومة الفخار كنموذج، ضمن الملتقى الدولي السادس حول: ندرومة مدينة عبد المؤمن (مجتمع- أنتروبولوجيا وذاكرة) بالتنسيق مع وزارة الثقافة ومشاركة المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، وفي إطار تظاهرة تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية، 2011م، بندرومة، أيام 24، 25، 26 مارس2011م، دار السبيل، ج1، ط1، الجزائر، 1432هـ/2011م.

27 – الصوفي محمد: عبد المؤمن بن علي نشاطه في التطبيق السياسي العسكري والعمراني في العصور الوسطى، ضمن أعمال ملتقى وطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، ندرومة، من 13 إلى 16 رجب 1410هـ الموافق لـ: 03 إلى 06 نوفمبر 1998م، جمع وإعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، د.ط، الجزائر، 1432هـ/ 2011م.

28 – بن قربة صالح: انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى، ضمن أعمال ندوة علمية دولية حول: الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، كلية الآدب بالتعاون مع مؤسسة كونراد الألمانية بالمغرب، جامعة محمد الخامس، المملكة المغربية، أيام 2- 3- 4 نوفمبر 1994م.

29 – رابطة الدين محمد: قيسارية مراكش الموحدية، ضمن أعمال ندوة حول: التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب، ج2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، 15-17 رجب 1409هـ/ 21-23 فبراير1989م، الدار البيضاء، المغرب، 1992م.

30 – رجراج محمد: السياسة الاقتصادية الاجتماعية عند الخليفة عبد المؤمن بن علي، ضمن أعمال ملتقى وطني حول: عبد المؤمن بن علي الكومي الندرومي الجزائري مؤسس الدولة الموحدية، جمعية الموحدين، ندرومة، من13 إلى 16 رجب 1410هـ الموافق لـ: 03 إلى 06 نوفمبر 1998م، جمع وإعداد: ميدون عز الدين، دار السبيل، د.ط، الجزائر، 1432هـ/ 2011م.

31 – تومي رشيد: مدينة المهدية مستعمرة نورماندية في بلاد الإسلام منتصف القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، ضمن أعمال ملتقى دولي حول: الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، المنعقد يومي 07-08 ديسمبر 2009م.

32 – ثياقة الصديق، فاتح عبد النبي: النمط المعماري للمدينة الصحراوية ووظائف الاجتماعية- قراءة أنثروبوجالية لقصور توات قصر تمنطيط بأدرار نموذجا، ضمن ملتقى دولي حول: تحولات المدينة الصحراوية – تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسة الحضرية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص.

33 – ذنون طه عبد الواحد: التبادل التجاري بين الموانئ الجزائرية والأندلس في القرنين الخامس والسادس للهجرة، ضمن أعمال الملتقى الدولي حول: الموانئ الجزائرية عبر العصور "سلما وحربا"، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر) إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر-2-، المنعقد يومي02-07 ديسمبر 2009م، الجزائر.

و – قائمة الموسوعات والقواميس والمعاجم:

01 – أنيس إبراهيم وآخرون (مجمع اللغة العربية): المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ج1، ط4، ب. م. ن، 1425هـ/2004م.

02 – جمال الدين عبد الله: تاريخ المسلمين في الأندلس، 93هـ – 897م (موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي)، شركة سفير للطبع والنشر، د.ط، القاهرة، 1416هـ/1996م.

03 – وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: الموسوعة الفقهية، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، ج27، ط1، الكويت، 1422هـ/ 1992م.

04 – زبيب نجيب: الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، دار الأمير للثقافة والعلوم، ج2، ط1، بيروت، 1415هـ/1995م.

05 – حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، دار الشروق، ط3، جدة، 1399هـ/1979م.

06 – حسن علي حسن: المغرب الإسلامي122 – 923هـ (موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي)، شركة سفير للطبع والنشر، د.ط، القاهرة، 1417هـ/1996م.

07 – مؤنس حسين: موسوعة تاريخ الأندلس (تاريخ وفكر وحضارة وتراث)، مكتبة الثقافة الدينية، ج1، ط1، القاهرة، 1416هـ/1996م.

08 – عمارة محمد: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، ط1، بيروت، 1413هـ/1993م.

09 – شاكر مصطفى: موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها، دار العلم الملاين، ج2، ط1، بيروت، 1413هـ/1993م.

10 – الشرباصي أحمد: المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، د.ط، ب. م. ن، 1401هـ/1981م.

ز – المراجع المعربة:

01 – برنهارد وإلن ويشو: إسبانيا العربية (الأندلس) إضاءات على تاريخها وفنونها، ت: صفاء كنج، مراجعة وتحرير: أحمد إييش، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، ط1، أبوظبي، 1425هـ/2004م.

02 – برينشفيك روبار: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13م إلى نهاية القرن 15م، ت:السّاحلي حمّادي، دار الغرب الإسلامي، ج2، ط1، بيروت، 1418هـ/1988م.

03 – جوبسون ريشارد: الذهب في غانة، فصل ضمن كتاب: تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير، تنسيق: روبن هاليت، ت: الهادي أبو لقمة، محمد عزيز، منشورات جامعة قاريونس، ط2، بنغازي، 1408هـ/ 1988م.

04 – دومنيك فاليرين: بجاية ميناء مغاربي 1067-1510م ت: عمارة علاوة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، ج1، د.ط، ب. م. ن، د.ت.

05 – الهادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية (تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م)، ت: الساحلي حمادي، دار الغرب الإسلامي، ج1، ط1، بيروت، 1412هـ/1992م.

06 – هوبكنز. ج. ف. ب: النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ت: الطيبي أمين توفيق، الدراهم العربية للكتاب، د.ط، تونس، 1400هـ/1980م.

07 – كونستبل أوليفيا ريمي: التجارة والتجار في الأندلس، ت: عبد الله فيصل، مكتبة العبيكة، د.ط، ب. م. ن، د.ت.

08 – كربخال مارمول: إفريقيا، ت: حجي محمد وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، ج2، د.ط، الرباط، 1409هـ/1989م.

09 – مارسية جورج: بلاد المغرب وعلاقتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ت: هيكل محمود عبد الصمد، مراجعة: مصطفى أبو ضيف أحمد، منشأة المعارف، د.ط، الإسكندرية، 1412هـ/1991م.

10 – خيسوس فيغيرا مارية: صور من الحياة اليومية في العدوتين من خلال كتاب "تنبيه الحكام" لابن المناصف (ت620هـ/ 1223م)، مجلة المناهل، ع38، السنة الخامسة عشر، جمادى الأولى 1410هـ/ ديسمبر 1989م، ت: حسن الوارکلي، تصدرها وزارة الشؤون الثقافية– الرباط– المغرب.

ح – مواقع وايب:

01 – أبو هشيمة عبد الفتاح أحمد: مراكش عاصمة الغرب الإسلامي بين النشأة والتطور، المجلة الثقافية الجزائرية، بتاريخ: 2020/01/25م، في الساعة 18:55، على الموقع https://thakafamag.com/?p=7493

02 - زناتي أنور محمود: المجتمع الأندلسي في القرنين الرابع والخامس الهجريين من خلال شهادة المؤرخ المعاصر ابن حيان القرطبي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، بتاريخ: 2020/03/14م، في الساعة: 18:27، على الموقع www.dar-ein.com/articles/835/ .

03– موقع وايب:https://www.alaany.com/ar/dict/ar-ar ، بتاريخ: 2022/06/27م، على الساعة: 23:48.

04– موقع وايب: https://ar.wikipedia.org/wiki ، بتاريخ 2022/06/27م، على الساعة 23:15.

الفهارس

1 – فهرس الأماكن والمدن:

الأماكن والمدن	الصفحات
أبده	219، 351
استجه	70، 75، 304، 356
أسلن	31
إشبيلية	32، 46، 55، 56، 60، 69، 74، 97، 99، 141، 147، 148، 151، 154، 156، 159، 160، 161، 169، 178، 179، 180، 182، 184، 185، 189، 197، 201، 202، 204، 205، 208، 217، 224، 242، 251، 259، 261، 301، 304، 310، 337، 355، 362، 625، 637
أشير	31، 50، 86، 89، 127، 131
أصيلا	41، 82، 87، 91
أغمات	39، 41، 42، 82، 87، 92، 103، 120، 124، 126، 155، 161، 214، 222، 291، 296، 370، 404
إلبيرة	198، 222
ألمرية	46، 54، 55، 75، 111، 116، 169، 178، 184، 185، 189، 193، 194، 198، 201، 224، 230، 262، 279، 281، 303، 337، 338، 339، 404
أودغست	195، 225، 334، 357، 413
أوريولة	70، 75، 303
أيجلي	122، 124، 355، 358، 580
باديس	65، 73، 103، 104، 115، 294
باغاي	67، 72، 74، 136
ببشتر	50
بجانة	54، 111، 169، 175، 303
بجاية	29، 31، 66، 73، 88، 105، 115، 154، 161، 169، 179، 183، 185، 189، 195، 200، 210، 214، 217، 227، 230، 242، 261، 275، 277، 289، 293، 339، 350، 403
برشلونة	207، 225

بسطة	**50، 61، 72، 75، 128، 198، 224، 303، 404**
بسكرة	**131، 275، 294**
بطليوس	**49، 52، 201، 208، 251، 301، 302، 310**
بليش	**262**
بلنسية	**45، 53، 61، 70، 75، 170، 171، 180، 184، 185، 187، 189، 197، 198، 219، 251، 261، 280، 300، 302، 303، 337، 338، 404**
بنزرت	**67، 74، 289**
بونة	**27، 28، 67، 74، 109، 116، 174، 179، 195، 206، 207، 273، 277، 289، 339، 361**
بياسة	**70، 75، 128، 219، 303**
بيانة	**49، 175، 351**
تادلة	**82، 87، 93، 122، 124، 162، 197، 221، 296، 370، 580**
تارودنت	**121، 124، 162، 177، 222، 296، 358**
تاهرت	**22، 23، 24، 25، 73، 136، 169، 195، 206، 207، 210، 217، 293، 350، 354، 576**
تاودا	**73**
تبسة	**174، 293**
ترجالة	**69، 75**
تطيلة	**58، 200، 201، 205، 213، 307**
تلمسان	**65، 66، 73، 109، 154، 160، 174، 179، 195، 210، 215، 217، 224، 227، 252، 275، 277، 291، 293، 354، 367، 403، 446، 486**
تنس	**26، 28، 108، 115، 292، 349**
توزر	**67، 74، 349، 354**
تونس	**18، 19، 22، 67، 74، 84، 145، 146، 150، 152، 153، 156، 157، 160، 174، 183، 185، 195، 200، 215، 217، 228، 236، 272، 277، 288، 349، 354، 403**
تيجس	**26**
جربة	**162**
جزائر بني	**27، 28، 30، 66، 73، 106، 115، 141، 178، 206، 207، 243، 350**

مزغنة	
جزيرة طريف	**280، 301، 310**
جيان	**70، 75، 89، 128، 170، 193، 207، 303، 350، 404، 580**
دانية	**112، 116، 170، 184، 185، 189، 260، 337، 404**
داي	**42، 122، 124، 126، 130، 197، 296، 580،**
درعة	**42، 81، 82، 87، 119، 124، 162، 224، 296، 297، 355، 370**
دكالة	**83، 88**
دلس	**84، 88، 144**
رباط الفتح	**32، 73، 81، 87، 103، 114، 156، 159، 169، 184، 204، 279، 357**
رقادة	**21**
رندة	**198**
ريغة	**30، 31، 293**
زالة	**122**
الزهراء	**45**
زويلة	**68، 74، 122، 174، 277، 349، 354**
سبتة	**42، 81، 92، 101، 102، 114، 161، 183، 185، 189، 193، 225، 247، 248، 259، 261، 266، 274، 277، 281، 291، 292، 337، 486،**
سجلماسة	**33، 34، 103، 118، 124، 126، 161، 214، 224، 291، 292، 296، 297، 327، 329، 331، 350، 353، 486**
سرقسطة	**58، 152، 158، 173، 179، 208، 298، 301، 302، 351، 355، 368**
سلا	**32، 65، 73، 96، 99، 100، 113، 161، 178، 214، 261، 272، 274، 291، 292، 296، 339، 361، 577**
السوس	**42، 103، 121، 123، 145، 177، 180، 206، 209، 296، 350، 355، 403، 580**
سوق ابراهيم	**27، 30، 136، 144**
سوسة	**19، 22، 67، 74، 151، 158، 210، 261، 289**
شاطبة	**154، 161، 184، 198، 260، 301، 404**
شريش	**71، 170، 304، 356**

شقر	**280، 300، 301، 338**
شلب	**69، 75، 140، 175، 179، 301، 337، 355**
شلطيش	**72، 75، 301**
شلف	**27، 30، 84، 88، 127، 144، 174، 292**
شنت مرية	**71، 112، 113، 116، 301، 303، 355، 368**
شوذر	**49، 89، 128، 170**
صفاقس	**19، 22، 68، 74، 88، 147، 156، 157، 168، 199، 210، 277، 288، 403**
طبرقة	**174، 289**
طبنة	**66، 74، 169، 195، 293**
طرطوشة	**48، 50، 52، 58، 112، 116، 173، 204، 208، 228، 230، 298، 301، 302، 310، 337**
طلبيرة	**70، 75، 140، 175، 280**
طليطلة	**47، 52، 56، 154، 159، 161، 215، 222، 224، 251، 280، 281، 301، 302، 304، 308، 351، 355، 362**
طنجة	**73، 102، 114، 162، 292، 337**
غرناطة	**48، 55، 59، 147، 152، 156، 160، 170، 171، 173، 175، 178، 184، 185، 189، 193، 197، 214، 217، 260، 262، 279، 303، 351، 368، 404**
فاس	**35، 36، 38، 42، 63، 73، 81، 83، 87، 92، 126، 137، 140، 146، 149، 152، 153، 156، 169، 174، 180، 182، 183، 185، 189، 192، 200، 204، 214، 215، 219، 230، 238، 247، 248، 249، 252، 258، 261، 273، 281، 291، 292، 297، 338، 350، 355، 403، 579، 580**
قابس	**22، 67، 71، 74، 109، 116، 147، 151، 153، 154، 155، 156، 158، 161، 162، 213، 234، 237، 270، 275، 277، 288، 301، 361، 403**
قرطبة	**44، 52، 58، 60، 75، 89، 128، 129، 141، 151، 152، 159، 160، 161، 174، 184، 185، 189، 194، 198، 202، 204، 222، 247، 248، 260، 281، 301، 303، 304، 309، 310، 356، 368، 486، 626، 637.**

قرمونة	**49، 84، 89، 161، 170، 304**
قسنطينة	**66، 74، 84، 127، 150، 154، 157، 161، 174، 184، 206، 243، 289، 294، 350**
قفصة	**67، 74، 210، 228، 230، 367، 370، 403**
القلعة	**29، 30، 88**
قلمرية	**175**
قونكة	**175، 251، 404**
القيروان	**17، 19، 22، 217**
قيشاطة	**280**
بكيران	**302**
لاردة	**208، 301، 361**
لبلة	**61، 69، 75، 208، 301**
لقنت	**72، 75، 113، 116، 170، 180، 302، 303**
لورقة	**49، 85، 89، 151، 158، 180، 208، 404**
ماردة	**280، 302، 310**
مازونة	**67، 74، 89، 192، 206، 207**
مالقة	**47، 50، 56، 70، 75، 89، 110، 116، 129، 152، 154، 158، 161، 178، 179، 180، 184، 185، 189، 193، 228، 260، 261، 279، 303، 304، 337، 351، 356، 404، 626**
مراكش	**38، 39، 63، 72، 86، 137، 148، 152، 153، 159، 160، 169، 173، 174، 177، 180، 181، 182، 183، 184، 185، 189، 197، 201، 202، 214، 215، 217، 221، 231، 234، 256، 257، 260، 261، 272، 274، 291، 296، 297، 370، 403، 580، 623، 625، 636**
مرسية	**61، 161، 170، 173، 180، 184، 185، 189، 193، 194، 198، 201، 228، 230، 300، 303، 351، 404**
مسيلة	**66، 74، 136، 169، 195، 293، 350، 361**
مستغانم	**174، 192، 207، 361**
متيجة	**174، 195، 361**

مكناس	**42، 73، 81، 87، 96، 153، 160، 169، 181، 291، 302، 310، 350، 357، 579**
مليانة	**84، 200، 292، 293**
المنكب	**178، 179، 204، 303**
المنصورية	**20، 21**
المهدية	**67، 97، 174، 195، 276، 277، 288، 337**
ميورقة	**170، 180، 222، 251، 262، 341**
ندرومة	**71، 75، 84، 88، 195، 371**
نفيس	**39، 71، 75، 162، 355**
نول لمطة	**121، 124، 155، 161، 215، 296، 370، 404، 486**
هنين	**74، 108، 115، 195، 243**
وادي آش	**61، 128، 175، 197، 198، 303، 362**
وجدة	**160، 197، 242**
وشقة	**224، 301، 302**
ولبة	**69، 75، 301**
وهران	**27، 67، 107، 115، 144، 192، 195، 206، 207، 214، 224، 264، 273، 277، 292**
يابسة	**179، 231، 339، 341**

2 – فهرس القبائل:

القبائل	الصفحات
بني بازغة	**199**
بني راشد	**199**
جزولة	**91، 93، 222، 330، 580**
غمارة	**199**
كتامة	**137، 169، 199**
لمته	**330**
لمتونة	**330، 334**
مسوفة	**329، 330، 334**
المصامدة	**77، 107، 600**
مغراوة	**137**
هوارة	**137**
الطوارق	**327**
جدالة	**334**

3 – فهرس الأعلام:

الأعلام	الصفحات
ادريس المأمون	**488**
أفلح بن عبد الوهاب	**25**
زيادة الله الأول	**19**
عبد الرحمان الناصر	**44، 45، 46**
عبيد الله المهدي	**20**
عبد المؤمن بن علي	**97، 173، 174، 202، 203، 209، 217، 353، 488، 573، 578، 605، 627**
عبد الواحد الرشيد	**445، 609**
يوسف بن تاشفين	**37، 40، 41**
عقبة بن نافع الفهري	**17**
علي بن عيسى بن ميمون	**97**
علي بن يوسف	**41**
عمر المرتضى	**184**
محمد الناصر	**183، 197، 257، 337، 573**
المستنصر بن عبد الرحمان	**44، 46**
المعز الزيري	
المعز لدين الله	**20**
المنصور الفاطمي	**20**
المهدي ابن تومرت	**488**
هشام بن عبد الملك	**18**
يزيد بن حاتم	**18، 19**

يعقوب المنصور	**148، 152، 182، 183، 184، 202، 214، 236، 242، 256، 259، 261، 264، 274، 276، 334، 347، 445، 488، 577، 579، 608، 625**
يوسف بن عبد المؤمن	**184، 201، 230، 573، 578**

4 – فهرس الجداول الإحصائية:

عنوان الجدول	الصفحات
جدول إحصائي يوضح خارطة الأسواق الدائمة بالغرب الإسلامي في العصر الموحدي من خلال كتب الرحالة والجغرافيين	72
جدول إحصائي يوضح خارطة بعض الأسواق الأسبوعية بالغرب الإسلامي الموحدي	86
جدول إحصائي يوضح خارطة الأسواق الموسمية بالغرب الإسلامي الموحدي	93
جدول إحصائي لأهم أسواق المرافئ بالغرب الإسلامي ألموحدي	113
جدول إحصائي لأهم أسواق الطرق التجارية بالغرب الإسلامي الموحدي	124
جدول إحصائي لأهم أسواق الحصون ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي	130
جدول إحصائي لبعض الأسواق المتخصصة في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	156
إحصائيات للوراقين في بعض مدن بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري	185
إحصائيات للناسخين لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري	189
إحصائيات لمجموع الدكاكين لبعض مدن الغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي	248
إحصاء للأصناف الدكاكين بمدينة فاس	249
إحصائيات أسواق قيصارية مدينة فاس في العصر الموحدي	258
إحصاء لقيصاريات بعض مدن بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي	261
إحصاء الفنادق لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي	277
إحصائيات لمجموع فنادق بعض مدن بلاد بالغرب الإسلامي	281
جدول إحصائي لتقدير المسافات بين الأسواق على الطريق الساحلي للبلاد الشرقية في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	288
جدول إحصائي لتقدير المسافات بين الأسواق على شبكة الطرق التجارية للبلاد الغربية في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	291
جدول إحصائي لتقدير المسافات بين الأسواق على شبكة الطرق الجنوبية لبلاد الغرب الإسلامي الموحدي	296
جدول إحصائي للمسافة بين أسواق بلاد الأندلس في العصر الموحدي	300
جدول إحصائي للمسافات بين الأسواق على مستوى الطرق النهرية بالدولة الموحدية	310
لائحة لأهم الحبوب المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي	349

قائمة لأنواع الخضر والفواكه المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي	354
جدول إحصائي لأهم المحاصيل الزراعية الصناعية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	361
قائمة المكسرات والفواكه الجافة المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي	367
قائمة لبعض الأعشاب الطبية والعطرية المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي	370
جدول إحصائي للحيوانات ومنتجاتها المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	375
لائحة لأهم الثروات البحرية المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	389
جدول إحصائي لأهم السلع المصنعة المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	403
جدول إحصائي لأهم السلع المستوردة المعروضة بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العصر الموحدي	413
جدول إحصائي لأسعار بعض السلع بأسواق بلاد الغرب الإسلامي في العهد الموحدي	433
جدول إحصائي لمقدار مجابي بعض أسواق مدينة تونس في العصر الموحدي	443
نماذج للعبارات المنقوشة على الدينار الموحدي في عهد عبد المؤمن بن علي وأبي يوسف يعقوب المنصور	488
جدول توضيحي لأوزان الدينار الموحدي وأجزائه	488
جدول توضيحي لأوزان الدرهم الموحدي وأجزائه	491
جدول توضيحي لأهم المكاييل بأسواق الدولة الموحدية	495
جدول توضيحي لأهم الأوزان بأسواق الدولة الموحدية	497
جدول الأوزان المستعملة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم	499
جدول توضيحي لأهم المقاييس بأسواق الدولة الموحدية	500

5 – فهرس الأشكال البيانية:

عنوان الشكل البياني	الصفحات
دائرة نسبية لإحصائيات الوراقين لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	186
دائرة نسبية لإحصائيات النساخين لبعض مدن بلاد الغرب الإسلامي الموحدي	190
دائرة نسبية لمجموع الدكاكين لبعض مدن الغرب الإسلامي خلال العصر الموحدي	248
أعمدة بيانية لإحصاء أصناف الدكاكين لمدينة فاس	250
دائرة نسبية لمجموع فنادق بعض المدن بالغرب الإسلامي	281

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ

مدخل: الأسواق في بلاد الغرب الإسلامي من الفتح الإسلامي إلى العصر المرابطي 17

الفصل الأول: أنواع الأسواق في بلاد الغرب الإسلامي الموحدي 62

أولا– الأسواق الدائمة (اليومية)..... 63

ثانيا– الأسواق المؤقتة 78

1 – الأسواق الأسبوعية 80

2 – الأسواق الموسمية 90

ثالثا– الأسواق المنتقلة 95

1 – الأسواق العسكرية 95

2 – الأسواق المرافقة للحجاج 97

رابعا– أسواق أخرى 99

1 – أسواق المرافئ 99

2 – أسواق الطرق التجارية 117

3 – أسواق الحصون 125

4 – الأسواق الجبلية 132

الفصل الثاني: أماكن الأسواق والنشاط الحرفي ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي 135

أولا– مواقع الأسواق وتخصصها 136

ثانيا– الحرف القائمة على الإنتاج الزراعي والخشبي والحيواني بالأسواق 165

1 –– الحرف الزراعية 165

أ – الحرف الغذائية 165

أ – 1 – طهي الأطعمة في الأسواق 165

أ – 2 – صنع الزيوت 167

أ – 3 – طحن الدقيق وتحضير الخبز 172

أ – 4 – صنع السكر 177

أ – 5 – تجفيف الفواكه وصنع المشروبات 178

ب – الحرف النباتية 181

ب – 1 – تحضير العقاقير والعطور 181

ب – 2 – صنع ماء الورد 182

ب – 3 – حرفة الوراقة 182

ب – 4 – صنع السلال 191

ب – 5 – حرفة النسيج 192

– نسج الحرير 192

– نسج القطن والكتان 195

2 – الحرف الخشبية 199

أ – صنع الأدوات المترلية 200

ب – صنع الآلات الموسيقية 202

3 – الحرف الحيوانية 203

أ – الحرف الغذائية 203

ب – حرفة النسيج 208

– نسيج الصوف 208

ت – الحرف الجلدية 212

ث – حرفة الصباغة 218

ج – صنع علب العاج 220

ثالثا– الحرف القائمة على المعادن بالأسواق 221

1 – صنع الأدوات المنزلية 221

2 – صنع الأدوات الفلاحية 223

3 – صنع الحلي 224

رابعا– حرف مهنية أخرى بالأسواق 225

1 – حرفة الخزف والفخار 225

2 – حرفة الزجاج 229

3 – صنع الملح 231

4 – صنع الصابون 232

5 – صنع الشمع 232

الفصل الثالث: المرافق والمسالك التجارية ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي 233

أولا– الوصف المعماري للأسواق 234

ثانيا– مرافق الأسواق 243

1 – الدكاكين والحوانيت 243

2 – السويقة 251

3 – الرحبة 252

4 – القيصاريات 253

5 – الفنادق ودورها التجاري 262

6 – المخازن 283

7 – التربيعات 285

ثالثا– الطرق التجارية الرابطة بين الأسواق 287

1 – الطرق البرية 288

2 – الطرق النهرية 304

3 – الطرق البحرية 311

رابعا– وسائل النقل التجاري 322

1 – وسائل النقل البري 322

2 – وسائل النقل النهري والبحري 336

الفصل الرابع: المعاملات التجارية بأسواق بلاد الغرب الإسلامي الموحدي 348

أولا – السلع التجارية المعروضة بالأسواق 349

1 – السلع المحلية 349

2 – السلع المستوردة 413

ثانيا – الأسعار والتسعير 433

ثالثا – أنواع البيوع والمعاملات التجارية 456

1 – الطرق الشرعية في التجارة 456

أ – البيع بالنقد 456

ب – البيع بالسلف 457

ج – البيع بالمقايضة 461

د – البيع بالحوالة على الصرافين 465

هـ – البيع بالمزايدة 469

و – البيع بالتقسيط 471

2 – الطرق غير الشرعية في التجارة 471

أ – بيع النجش 472

ب – بيع المرابحة 472

ج – بيع الجزاف 473

د – بيع المضغوط 474

3 – الشركات التجارية 474

أ – شركة المضاربة (القراض) 474

ب – شركة العنان (الوكالة) 476

ج – شركة الدلالة (السمسرة) 479

د – شركة المفاوضة 479

رابعا – وسائل التعامل في المبادلات التجارية 480

1 – النقود 480

أ – الدينار الموحدي 487

ب – الدرهم الموحدي 490

ج – الفلوس 492

2 – المكاييل والموازين والمقاييس 494

3 – الوثائق التجارية 504

أ – العقود التجارية 504

ب – الصكوك والسفاتج (الحوالات) 510

ج – المعاهدات والاتفاقيات والمراسلات التجارية 514

الفصل الخامس: واقع الأسواق ببلاد الغرب الإسلامي الموحدي 518

أولا – الحسبة ودور المحتسب في الرقابة على الأسواق 519

1 – الحسبة والمحتسب 519

2 – دور المحتسب في ردع المنكرات بالأسواق 523

ثانيا – الفاعلون في النشاط التجاري 531

1 – أصناف التجار 531

أ – كبار التجار 534

ب – صغار التجار 537

ب – 1 – التجار المستقرون 538

ب – 2 – التجار المتجولون 539

ج – فئات تجارية أخرى 541

ج – 1 – التجار العلماء 541

ج – 2 – المرأة والتجارة 542

ج – 3 – الحضور التجاري لليهود 543

ج – 4 – التجار الأجانب 545

2 – العاملون في الوظائف الخدماتية بالأسواق 547

أ – الدلالون 547

ب – السماسرة 550

ج – الجلاسون 552

د – الوكلاء 553

هـ – الأمناء 554

و – الموثقون 556

ز – المترجمون 556

ح – عمال النقل التجاري 557

ط – القناصل 560

ي – موظفو الديوان 561

ك – السقاؤون 562

ل – البوابون والعشارون 564

م – صاحب الأشغال 564

ن – الصيارفة 564

3 – صفات وأخلاق التجار 565

4 – الزبائـــن 567

أ – العامة 568

ب – العلماء 569

ج – الأغنياء وذوي الجاه والسلطان 569

ثالثا– حركة الأسواق بين التأثر والتأثير 569

1 – مقومات نشاط الأسواق 569

أ – الاستقرار السياسي وانتشار الأمن 570

ب – تشجيع الخلفاء الموحدين للنشاط التجاري 571

ج – اهتمام العامة بالأنشطة الاقتصادية 574
د – الازدهار الفلاحي والحرفي 577
هـ – الانفتاح التجاري مع الدول المجاورة 586
و – اتساع مساحة الدولة الموحدية 589
2 – عوامل تراجع نشاط الأسواق 590
أ – الفتن والحروب داخليا وخارجيا 590
ب – ظاهرة الغصب واللصوصية 599
ج – تأثير الكوارث الطبيعة 606
د – تأثير عوامل أخرى 612
3 – آثار التحولات التجارية للأسواق 615
أ – أثر الازدهار التجاري للأسواق 615
أ – 1 – الآثار الاقتصادية لازدهار الأسواق 615
أ – 2 – الآثار الاجتماعية لازدهار الأسواق 619
أ – 3 – الازدهار العمراني 624
أ – 4 – الأثر الثقافي لازدهار الأسواق 628
ب – أثر تراجع نشاط الأسواق 631
ب – 1 – الأزمات الاقتصادية 631
ب – 2 – التدهور الاجتماعي 633
ب – 3 – تراجع العمران 636
خاتمة 638
الملاحق 649
قائمة المصادر والمراجع 669
الفهارس 727
فهرس الأماكن والمدن 728

فهرس القبائل 734

فهرس الأعلام 735

فهرس الجداول الإحصائية 737

فهرس الأشكال البيانية 739

فهرس المحتويات 740

الملخص:

أدى ازدهار أسواق بلاد الغرب الإسلامي دورا بارزا في تطور حضارة الدولة الموحدية، بفضل تمتعها بمقومات ساهمت في تعدد أنواع الأسواق، وإحكام تنظيمها حسب التخصص وطبيعة الحرف، وإقامة منشآت اقتصادية لتنشيط حركة البيع والشراء، مع توفر مسالك تجارية رابطة بين هذه الأسواق، وتنوع وسائل النقل التجاري، فامتلأت الأسواق بشتى أنواع السلع من محلية ومستوردة، تباينت أسعارها، وتعددت أنواع البيوع فيها، مع استعمال وسائل مختلفة في المبادلات التجارية من: نقود، ومكاييل، وموازين، ومقاييس، ووثائق تجارية. كان للمحتسب في هذه العملية التجارية دورا أساسيا في توجيه التجار والعاملين بالأسواق على اختلافهم، بذلك ظلت الأسواق تتميز بالازدهار والرخاء خاصة زمن قوة الدولة الموحدية.
الكلمات المفتاحية: الأسواق- الدولة الموحدية- التجارة الداخلية- الغرب الإسلامي- الاقتصاد.

Résumé :

L'abondance des marchés de l'Occident islamique a joué un rôle éminent dans le développement de la civilisation de l'État almohade, grâce à sa disposition d'éléments qui ont contribué à la multiplicité des types de marchés, à leur réglementation stricte en fonction de la spécialisation et de la nature de l'artisanat, et à la mise en place d'installations économiques afin d'encourager le mouvement d'achat et de vente, avec la disponibilité de routes commerciales reliant ces marchés, et la diversité des moyens de transport commerciaux, de sorte que les marchés étaient remplis de divers types de marchandises locales et importées, dont les prix et les types de vente variaient, avec l'utilisation de différents moyens dans les échanges commerciaux comme : argent, poids, balances, mesures et documents commerciaux. Dans cette opération commerciale, le comptable avait un rôle important en guidant les différents commerçants et ouvriers des marchés. Sur quoi, les marchés sont restés caractérisés par la prospérité et la richesse, surtout à l'époque de la force de l'État almohade.
Mots-clés: marchés - état almohade - commerce Interne - Occident islamique - économie.

Abstract :

The abundance of markets in the Islamic West played a prominentrole in the development of the civilization of the Almohad State,thanks to its arrangement of elementsthat have contributed to the multiplicity of types of markets, their strict regulationaccording to the specialization and nature of the craftsmanship, and the establishment of economicfacilities in order to encourage the movement of buying and selling, with the availability of trade routes linkingthesemarkets, and the diversity of means of trade transport, sothat the marketswerefilledwithvarious types of local and importedgoods, which the prices and types of sale varied, with the use of differentmeans in commercial exchanges such as: money, weights, scales, measures and commercial documents. In this commercial operation, the accountanthad an important role in guiding the variousmarket traders and workers. Whereupon, the marketsremainedcharacterized by prosperity and wealth, especiallyduring the time of the strength of the Almohad state.
Keywords: markets - Almohad state - Internal trade - Islamic West – Economy.